دار الكتب المصرية

القسم الأدبى

الخصائص

صنعة

أبى الفتح عثمان بن جنى

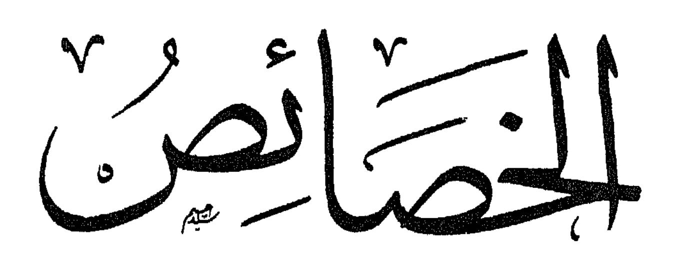
بتحقيق

محمد على النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي



الخصائص

صنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

بتحقيق

محمد علي النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

الجزء الأول

المكتبة العلمية

الخَصَائِصُ

بسم الله الرحمن الرحيم

تصـــــدير

كتاب الخصائص أو خصائص العربية لأبى الفتح عثمان بن جنى، من الكتب اللغوية القيمة التى أقر المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية طبعها سنة ١٩١٣ م ضمن مشروع إحياء الآداب العربية .

٥

وقد سبق للدار أن قامت بطبع الجزء الأول منه ونشره بمطبعة الهلال بمصر سنة ١٣٣١ هـ (١٩١٣ م) . وعلى الرغم من أن الكتاب لم ينشر فى ذلك الحين كاملا ، ولم ينل ما يستأهله من التحقيق فقد كان له أثر محمود عند جمهور العلماء والأدباء والباحثين والمشتغلين باللغة العربية وفقهها ، والمعنيين بأصول اللغات وعقد الصلات فيما بينها ؛ بل إنه فتح آفاقا جديدة للبحث ، وأنشأ فصولا طريفة تداولها الباحثون بالتمحيص والتوليد والدرس ، ووقف الناس من ابن جنى على عالم منقطع القرين .

١٠

ولعدم توافر النسخ الكاملة الصحيحة وقف العمل فى الكتاب عند هذا الحد زمانا ، وأخذ القرّاء من مختلف الأصقاع وشتى الأقطار يتوقون لقراءة بقية الكتاب ، ويلحون على الدار أن تمضى فى نشر بقية الأجزاء . ومع مضى الزمن وتوالى الأيام أمكن الدار أن تحصل على نسخ صحيحة كاملة ، وأن يتهيأ لها نشر بقية الكتاب .

١٥

وحينما علمت الدار أن الأستاذ العالم الثقة الشيخ محمد على النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية يقوم بدراسة هذا الكتاب من زمن طويل ، وأنه معنيّ بالعمل فيه رأت أن تعهد إليه فى إعادة تحقيق الجزء الأول تحقيقا علميا على النحو الحديث ، وإتمام تحقيق بقية الكتاب ، ووضعت بين يديه النسخ المختلفة التى بالدار ، واستحضرت ما أمكن الحصول عليه من المكتبات الأخرى ، ويسرت له المراجع التى يحتاج إليها ، فقام بهذه المهمة خير قيام ، بما عهد فيه من صبر وأمانة ودقة ، وهذا فوق تخصصه فى هذا الشأن .

وقد قدّم للكتاب بدراسة وافية عن ابن جنى وحياته وعصره وكتبه ، وتحدث عن كتاب الخصائص وقيمته ومنزلته ، ووصف النسخ التى استعان بها فى إخراج هذا الجزء وصفا علميا مفصلا .

وبعد ، فهذا هو الجزء الأول من الطبعة الثانية من كتاب الخصائص تقدمه الدار للعلماء والأدباء والباحثين على منهج علمى مفيد ، وهو جزء من ثلاثة أجزاء ، تلحق به الفهارس العامة ، ومراجع البحث والتحقيق ، وسننشر إن شاء الله بقية الأجزاء فى وقت قريب .

وعسى أن تكون الدار بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل ، على هذا النحو من التحقيق وتحرير النص وحسن العرض ، قد قامت بجزء من رسالتها الجليلة فى نشر الثقافة العلمية ، وبعث التراث العربى النفيس .

ومن الله العون والتيسير .

محمد أبو الفضل ابراهيم

مدير القسم الأدبى بدار الكتب المصرية

٣ من ذى الحجة سنة ١٣٧١ هـ

٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢ م

مقدمة

نسب ابن جنى

هو عثمان بن جنى ، ولا يعرف من نسبه مَن وراء هذا ، وذلكُ أنه غير عربى ،
وكان أبوه جنّى روميّا يونانيّـا ، وكان مملوكا لسليمان بن فَهْد بن أحمد الأزدى .
ومن ثَمَّ ينتسب ابن جنّى أزديّا بالولاء ، فيقول فى آخر المُنْصِف شرح تصريف   ٥
المـازنى : « قال أبو الفتح عثمان بن جنّى الأَزْدى ... » . ولا تذكر لنـا المراجع
التى بأيدينا شيئا عن أبيه أين كان قبل أن يَقْدَم المَوْصِل إن كان هاجر إليها ولم يكن
وُلد فيها ، ولا ماذا كان يعمل لمولاه .

أمّا سليمان بن فَهْد مولى أبيه ، فلا تُفصح المراجع عن أمره ومكانته فى المَوْصِل .
وقد ظَلِلت حينا من الدهر على ظنّ أنه كان من قُطّان الموصل ، فقد كان الأَزْد[1]   ١٠
من أوائل مَن سكنها بعد فتحها فى سنة ٢٠ للهجرة ، حتى وقفت فى الكامل لابن
الأثير فى حوادث سـنة ٤١١ على مقتل سليمان بن فهد . وقد ذكر ابن الأثير من
أمره أنه كان يكتب فى حداثته بين يدى أبى إسحاق الصابى — كانت وفاة الصابى
سنة ٣٨٤ — ، وأنه انتقل إلى الموصل فاقتنى بهـا ضياعا ، ونظر فيهـا لِقرْواش
أمير بنى عُقَيل — وهو معتمد الدولة أبو المنيع قرواش بن المقلد أحد أمراء العقيليين   ١٥

---

(١) تاريخ الموصل للقس سليمان صائغ ١/٥١ .

ولى الموصل سنة ٣٩١ إلى سنة ٤٤٢ (زامباور ٥٩)، — ثم غضب عليه قِرْواش فقتله . ويبدو من هذا أنه كان فى بغداد عند الصابى، ثم انتقل إلى الموصل .

وإذا كان سليمان هذا بقى إلى سنة ٤١١، فقد عُمِّر وتنفّس به الزمن؛ فقد حيى بعد ابن جنى الذى توفى سنة ٣٩٢، وبعد أبيه فيما يبدو . ولا أكتم فى هذا المقام شكّا يخامرنى فى الأمر ؛ أفلا يحتمل أن سليمان بن فهد الذى قتله قِرواش سنة ٤١١ غير مولى جنى والد أبى الفتح ! ونرى ابن الأثير يقتصر فى تحليته على « الموصلىّ » ولا يحلّيه بالأزدىّ الذى يحرص الرواة عليه فى مولى جنّى .

على أن مما يرجّح أن سليمان بن فهد صاحب قِرواش هو مولى جِنّى أن ابن الزمكدم[1] الذى هجا[2] ابن جنى ، هجا سليمان صاحب قِرواش فى شعر بديع ، يدخل فى باب الاستطراد، وها كه :

وليلٍ كوجه البرقعيدىّ ظلمةً	وبَرْدِ أغانيه وطولِ قُرونه
سَرَيت ونومى عن جفونى مشرَّد	كعقل سليمان بن فهد ودينه
على أولقٍ فيه التفات كأنه	أبو جابر فى خَبْطه وجنونه[3]
إلى أن بدا ضوءُ الصباح كأنه	سَنَا وجهِ قِرْواش وضوءُ جَبينه

(١) هكذا بالكاف فى كامل ابن الأثير والمختصر لأبى الفداء فى حوادث سنة ٤١١ . وفى نسخ معجم الأدباء : « الزملدم »، ولم أقف له على ترجمة .

(٢) انظر معجم الأدباء فى آخر ترجمة أبى الفتح .

(٣) الأواق فى الأصل : الجنون، يريد به فرسا ذا أولق من النشاط . وقوله : « فيه التفات » يروى : « فيه هباب » . والهباب، بكسر الهاء : النشاط .

ويقول ابن الأثير فى المثل السائر[1] : « وهذه الأبيات لها حكاية . وذاك أن شرف الدولة قرواشا ملك العرب ، وكان صاحب الموصل . فاتفق أن كان جالسا مع ندمائه فى ليلة من ليالى الشتاء ، وفى جملتهم هؤلاء الذين هجاهم الشاعر . وكان البَرْقَعِيدىّ مغنّيا ، وسليمان بن فَهْد وزيرا ، وأبو جابر حاجبا . فالتمس شرف الدولة من هذا الشاعر أن يهجو المذكورين ويمدحه ، فذكر هذه الأبيات ارتجالا . وهى غريبة فى بابها ، لم يسمع بمثلها » .

ولم أر لابن جنّى فى مصنفاته ذكرا لمولى أبيه .

وكأنما كان ابن جنّى يحسّ ضعة عند الناس أن لم يكن من أصل عربىّ ، فعُنِى أن ينضح عن نفسه ، ويذكّر أن عنده ما يعوضه هذا النقص ، ويأخذ بضَبْعه نحو المعالى وباسقات الشرف . وذلك إذ يقول من قصيدة طويلة :

فإن أصبح بلا نسبٍ ... فعلمى فى الورى نسبى

على أنى أءول إلى ... قُرُوم سادة نُجُب

قياصرة إذا نطقوا ... أَرَمَّ الدهرُ ذو الخُطَب[2]

---

(١) « النوع الثالث والعشرون فى التخاص والاقتصاب » . وانظر الكامل لابن الأثير فى حوادث سنة ٤١١ ، والصبح المنبى ٢٥٥ . وقد نسب هذه الأبيات صاحب الفوات فى ترجمة قرواش إلى الطاهر الجزرىّ . وكذلك صاحب الوافى بالوفيات .

(٢) أرم : سكت . و « ذو الخطب » أى المنطيق بأفعاله وآثاره ، فالخطب بضم ففتح جمع الخطبة . ويقرؤها ابن مكتوم « الخطب » بضمتين ، ويرى أن أصلها الخطوب ، فحذف الواو للضرورة . وهذا كما ورد فى شعر الأخطل :

كلمع أيدى مثاكيل مسلبة ... يندبن ضرس بنات الدهر والخطب

وانظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء . ولكن هذا الوجه بعيد فى بيت ابن جنى ، والأقرب ما ذكرت .

أولاك دعا النبيُّ لهــم ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ كفى شرفا دعاءُ نبي [1]

ويتردّد الباحث فيما يعنى ابنُ جنىّ فى انتسابه إلى القياصرة. فهل يعنى أنه من الروم هذا الجيل من الناس الذين منهم القياصرة. أم أنه كان من سلالة القياصرة .

وجنّى علم رومىّ، ويذكرون أنه معرب كِنّى . ويقول ابن ماكولا فى كتابه [2] فى المؤتلف والمختلف : « وحكى لى إسمعيل بن المؤمّل [3] أن أبا الفتح كان يذكر أن أباه كان فاضلا، بالروميّة» وظاهرٌ أن ابن جنى يريد تفسير اسم أبيه جنى الرومىّ، وأن معناه فى العربيــة : فاضل . وجــنى تكتب بالحروف اللاتينية ممثــلة للفظ اليونانىّ gennaius ، ومعناها : كريم ، نبيل ، جيّد التفكير، عبقرىّ، مخلص . ومن هذا يبدو صدق تفسير ابن جنّى لاسم أبيه .

وجنى، بكسر الجيم وكسر النون مشدّدة وسكون الياء ، فلا تشدّد الياء كياء النسب ؛ إذ ليست بها . وفى حاشية الشمنّى على المغنى بعــد أن أورد ترجمة ابن جنّى : « وفى الشرح فى غير هــذا الموضع : هو بإسكان اليــاء ، وليس منسوبا ، وإنمــا هو معرب كنى . كذا فى شرح المفصّل للاسفندارىّ [4] » وهــو يريد بالشرح

---

(١) روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقيصر يدعوهما إلى الإسلام . فأما كسرى فقد مزق الكتاب لما قرأه ، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه . فلما بلغ ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم قال فى كسرى : مزق الله ملكه . وفى شأن قيصر : ثبت الله ملكه . وانظر فتح البارى طبعة الخشاب ١/ ٣٤ .

(٢) هو كتاب « الإكمال فى رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب » وهو مخطوط فى دار الكتب فى فن المصطلح .

(٣) له ترجمة فى البغية ١٩٨ ، وكانت وفاته سنة ٤٤٨ .

(٤) يسمى هذا الشرح المقتبس فى توضيح ما التبس . وصاحبه الشيخ أبو عامر على بن عمر المدعو بالفخر الإسفندرى — وهكذا رسم فى كشف الظنون — المتوفى سنة ٦٩٨ .

شرح الدماميني للغنى . و إعراب جنى على الحكاية لحالها فى العجمية ، فلا تعامل فى الإعراب معاملة الكلمات العربية . وذلك أنها لو ذُهب بها هذا المذهب فعوملت معاملة المنقوص لقيل : ابن جنٍّ فتضيع صورة العَلَم ، و يلتبس الأمر بالجِنّ ، فمن ثمّ أبقيت كما هى حفاظا على صورتها .

وقد جاء من الأعلام على نسق جِنّى حِنّى . و يقول ابن ما كولا فى كتابه : « وأما حنّى — بكسر الحاء المهملة وتشديد النون الممالة — فهو أبو الحسن علىّ ابن أبى بكر بن أحمد بن علىّ بن يحيى البيّع البغدادىّ ، يعرف بابن حنى . حدّث عن ابن رزقويه » ، وذكر أن مولده فى سنة ست وثمانين وثلاثمائة . وقد ذكر صاحب القاموس فى (حنن) هذا الاسم ، وذكر أيضا آخر يعرف بابن حنى .

هذا . وأذكر فى ختام هذا الحديث رجلا يدنو من ابن جنّى فى مذهبه اللغوىّ والأدبىّ ، وتهذيب عبارته وحسن ترتيبه ، يشاركه فى بعض صفاته . ذلك هو ابن رشيق صاحب العمدة . فقد كان أبوه مملوكا روميًّا من موالى الأزْد . وهو لا يبعد عن عصر ابن جنى . فقد ولد فى سنة ٣٩٠ وتوفّى سنة ٤٦٣ كما فى ابن خلكان .

مولده

ولد ابن جنى فى المَوْصل . ويقول من ترجم له : إنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة ، ولا يعينون مولده بعد هذا . إلا أبا الفداء فى المختصر، فهو يذكر أن وفاته سنة ٣٠٢ ، ويقول ابن قاضى شُهْبة فى طبقات النحاة : إنه تُوفِّى وهو فى سنّ السبعين . فإذا أُخذ بهذا وروعى أن وفاته كانت فى سنة ٣٩٢ فإن ولادته تكون فى سنة ٣٢٢ أو سنة ٣٢١ .

ويذكر الرواة أنه صحب أبا على الفارسىّ أستاذه أربعين سنة بعد اتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل — وستأتى قصّتها — وكانت هذه الحادثة سنة ٣٣٧، فإذا وضع تاريخ ولادته فى سنة ٣٢٢ كانت سنه عندئذ خمس عشرة سنة . وتروى القصة أن أبا علىّ مرّ عليه وهو يدرّس العربيّة ، ومن القليل أن يتعرض المرء للتدريس فى هذه السن المبكّرة . وهذا قد يرجح رواية أبى الفداء فى تاريخ ولادته . وقول ابن قاضى شهبة إنه توفى فى سن السبعين، قد يكون (السبعون) فيه محرّفة عن التسعين . ويرى بعض الكاتبين عنه من علماء المشرقيات[1] أن ولادته كانت سنة ٣٢٠ ، وهذا قريب مما ذكرت . وبعض[2] هؤلاء جعل مولده سنة ٣٠٠ ، وهذا قريب مما جاء فى أبى الفداء .

نشـــأته

نشأ ابن جنّى بالموصل ، وتلقى مبادئ التعلم فيها .

وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلى الشافعىّ المعروف بالأخفش . ولم أقف على أحد من شيوخه فى الموصل سوى هذا الرجل ، ولا تذكر المراجع تاريخ وفاته ، ولم أجد له ذكرا فى طبقات الشافعية . ولست أدرى ألُقّب الأخفش لخفش فى عينه ، أم لشهرته بالنحو فقيل له الأخفش ، كأنه الأخفش المشهور به ، وهو سَعيد بن مَسْعدة .

---

(١) مقال دائرة المعارف الاسلامية فى ترجمة ابن جنى .

(٢) انظر بركلمان وتاريخ الموصل ٢/٦٣ .

والنحو فى الموصل قديم ، بثه فيها مَسلمة بن عبد الله الفهرى[1] . أخذ النحو عن خاله عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى . وكان فى آخر عمره مؤدِّبا لجعفر بن أبى جعفر المنصور ، ومضى معه إلى الموصل فاقام بها .

ويذكر ابن خلّكان أنه قرأ الأدب فى صِباه على أبى علىّ الفارسى؛ ولم يذكر أين كان ذلك . والمعروف عن أبى علىّ أنه دخل بغداد سنة ٣٠٧ ، فهل أخذ عنه فى بغداد إذا صحّ ما رواه ابن خلكان . ويقول ابن ماكولا : «سمع جماعة من المواصلة والبغداديين» ، والمواصلة[2] أهل الموصل والواحد موصلىّ . وظاهر الأمر أن ذلك كان فى صِباه . وسيأتى الكلام على هذا فى الحديث عن صلته بأستاذه أبى علىّ .

بعض صفاته الخِلْقِيّة والخُلُقِيّة

لم تقفنا المصادر على خَلْقه وسِماته الجسمية . فهل كان طُوّالا أو قصيرا ، أو ربعة ، وهل كان بدينا ، أو كان ضَرْبا[3] من الرجال ؟ وهل كان أبيض ؟ وهذا ما يغلب على الظنّ أن يكون عليه ابن جنّى ، أن كان أبوه روميّا ، وإن كان الغالب على المَواصِلة[4] سمرة اللون .

وقد كان أعور . ويقول المترجمون له : إنه كان ممتّعا بإحدى عينيه فى الكناية عن عَوَره . وكأن هذه الكناية من باب التوجيه البديعى ؛ فإن إحدى العينين المتع بها الأعور يجوز أن تكون المبصرة ، يمتع بالإبصار بها والاهتداء

(١) البغية ٣٩١ . (٢) ورد هذا الجمع فى تاريخ بغداد ١٢/٣١٢ .
(٣) هو الخفيف اللحم . (٤) تاريخ الموصل ١/٣٣٤ .

بنورها ، ويجوز أن تكون الذاهبة ، فالأعور ممتَّع بثواب الصبر عليها ، والأجر على فقدها .

وقد ترجم له الصلاح الصَفَدىّ فى كتابه «الشعور بالعُور» . ويقول صاحب مسالك الأبصار[1] : «وناهيك به من أعور عينه نضاخة ، وأرضه مما تنبت سوّاخة» .

وقد نبزه بشر بن هرون بالعور فى قصة سيأتى إيرادها ، وذلك حيث يقول :

العُرّ والعار فيك تمًّا والعَوَر التامُ والعوار

— وقوله التام أصله التام بالتشديد ، فخففه للضرورة —

ومما ينبئ عن عَوَره قوله فى التشوّق لصديق له :

صدودك عنى —ولا ذنب لى— دليل على نية فاسده
فقد — وحياتِك — مما بكيت خشيت على عينىَ الواحدهْ
ولولا مخافة ألّا أراك لما كان فى تركها فائدهْ

ويقول ابن خلّكان : «وقيل : إن هذه الأبيات لأبى منصور الديلمىّ» . ولا ينبغى أن يفهم من الشكّ فى نسبة هذا الشعر إليه الشكّ فى عوره ، كما ذهب بعض الكاتبين لحياته[2] ، فليس مَرَدّ عوره إلى هذا الشعر ، إذ هو معدود فى العُور ، قال هذا الشعر أو لم يقله . ولا تقفنا المصادر على تاريخ عوره . فهل أصيب به فى حداثته ، أو أصابه وقد علته كبرة ؟

---

(١) ج ٤ ص ٣٠٦ .

(٢) انظر المقال الممتع للأستاذ عبد الله أمين فى المقتطف (الجزء الثالث من المجلد الحادى عشر بعد المائة) .

وكان من عادته فى الحديث — فيما زعم بعض من يتحدث عنه — أن يميل بشفتيه و يشير بيديه ، وقد كان هـذا موضع تندّر من بعض الكُتَّاب فى ديوان آل بويه فى بغداد بأبى الفتح . فقد أبصره وهو يتحدث و يفعل ما تعوّده مما ذكرت ، فأتأر فيه الكاتبُ النظرَ[1] ، فسأله أبو الفتح فى ذلك فقال : « شبّهتُ مولاى الشيخ وهو يتحدث و يقول ببوزه كذا وكذا بقِرد رأيته اليوم عند صعودى إلى دار المملكة وهـو على شاطئ دجلة يفعل مثـل ما يفعل مولاى الشيخ . فامتعض أبو الفتح وقال : ما هـذا القول يا أبا الحسين ، أعزك الله ! ومتى رأيتنى أمزُح فتمزحَ معى ، أو أمْجُنُ فتمجنَ بى ! فلمـا رآه أبو الحسين قـد حَرِد واستشاط وغضب قال : المعذرة أيها الشيخ إليك وإلى الله تعالى عن أن أشبِّهك بالقِرْد ، وإنما شبّهت القِرد بك . فضحك أبو الفتح وقال ما أحسن ما اعتذرت ! وعلم أبو الفتح أنهـا نادرة تشيع ، فكان يتحدّث بها هو دائمـا[2] » .

و يبدو أن مردّ هذه العادة عند ابن جنى — إذا صحّ إسنادها إليه — ما فى خُلُقه وسجيّته ، من توكيد المعنى فى نفس السامع وتسديده ، وهذا أمر بادٍ فى كتبه . فهو يميل دائما إلى الإطناب والتكرار والتوسل إلى الإقناع بكل ما فى وسعه . ولا ريب أن الإشارة باليد أو الفم من هذه الوسائل النافعة . وكذلك سائر أحوال المتكلم من طلاقة وجه ، أو انقباضه وما جرى هذا المجرى ، كلّ ذلك يوضح المعنى ويبين عنه . وقد أدرك هذا ابن جنى وأفاض فيـه فى الخصائص ، وقال بعد كلام فى هـذا المعنى : « وعلى ذلك قالوا : رب إشارة أبلغ من عبارة[3] » . وقد يجوز أن ابن جنى

(١) يقال أتأر إليه النظر ؛ أحدّه . (٢) ياقوت فى معجم الأدباء فى ترجمة أبى الفتح .

(٣) انظر الخصائص ١/٢٤٧ .

كان فى لسانه لُكْنة لمكانه من العجمة من جهة أبيه ، فكان يستعين على إيضاح ما يريد بالإشارة .

وكان ابن جنّى رجل جدّ وامرأ صدق فى قوله وفعله . فلم يؤثر عنه ما أثِر عن أمثاله من رجال الأدب فى عصره من اللهو والشرب والمجـون وما جرى فى هذا المذهب . وكان عفّ اللسان والقلم ، يتجنّب الألفاظ المُنْدية للجبين ، والعُور من الكلم فى تصنيفاته . وقد يكون مردّ هـذا إلى أنه اشـتغل بالتعليم والتدريس ، ولم يكن ممن همّه وسَدَمه منادمة الملوك وإرضاؤهم كأبى الفرج الأصبهانى وأضرابه . وانظر إلى قـوله لأبى الحسين فى الحديث السابق : « ومتى رأيتنى أمزح فتمزح معى ، أو أمجن فتمجن بى ! » . ولقد بلغ من أمره أن يغير فى الشعر ما يستهجن ويقبح ذكره ، ففى بعض كتبه ينشد البيت :

أجَنْـدَلُ ما تقول بنـو نُمَيْر إذا ما الفَعْل فى آست أبيك غابا

والفَعْل محوّل عن الأير ، وقد تعمّد ذلك لينجو من مَعَرّة هـذا اللفظ ، ولو تهيّأ له أن ينجو من الاست لفعل .

من أخَذ عنه من العلماء والأعراب

قلت فيما سلف : إن ابن جنّى أخذ النحو فى شبيبته عن أحمد بن محمد الموصلى . وقد أخذ فيما بعد عن أبى علىّ فأكثر الأخذ عنه . وهو الذى أحسن تخريجه ونهج له البحث ، وفتق له سبل الاستقصاء والتوسع فى التفكير . وسيأتى مزيد لهذا .

وقـد أخذ عن كثير من رُواة اللغـة والأدب . ومن هؤلاء أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مِقْسَم ، وهو من القُرّاء ، وكان راوية ثعلب . ووفاته

سنة ٣٥٤ ، أو سنة ٣٥٥ . ويروى ابن جنّى عنه أخبار ثعلب وعلمه . ويتردّد ذكره فى كتبه[1] . ويروى أيضا[2] عن أبى الفرج الأصبهانى صاحب الكتاب الخالد : "الأغانى" وكانت وفاته سنة ٣٥٦ . ويبدو أنه روى عن هذين الرجلين فى بغداد . وكذلك يروى عن أبى بكر محمد[3] بن هرون الرُويانى عن أبى حاتم السجستانى ، وهذا روى عنه فى بغداد أو فى الموصل ، فقد كان فى بغداد وانتقل إلى الموصل ، ومات بها سنة ٣٥٨[4] . وممن يروى عنه محمد بن سَلَمة[5] عن أبى العباس المبرد .

وابن جنّى يروى كثيرا عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم . وقد اتّبع فى ذلك سَلَفه من اللغويّين . وكان لا يأخذ عن بدوىّ إلا بعد أن يمتحنه و يتثبّت من أمره وصدق نَحيزته . وقد عقد لهذا بابا فى الخصائص : «باب فى ترك الأخذ عن أهل المَدَر كما أخذ عن أهل الوَبَر» .

ومن الذين أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم أبو عبد[6] الله محمد بن العسّاف العُقَيلىّ التميمىّ . وقد[7] يذكره باسم أبى عبد الله الشجرىّ . ومن قوله فيه : «وعلى[8] نحو ذلك

---

(١) انظر من أمثلة هذا ص ٣٨ ح ١ من الخصائص .

(٢) انظر المبهج وسر الصناعة فى حرف الهمزة وفى حرف السين .

(٣) انظر الخصائص ١/٧٥ .

(٤) تاريخ بغداد ١٤/٦ وما بعدها .

(٥) الخصائص (باب إصلاح اللفظ) .

(٦) انظر الخصائص ١/٧٦ ، ٧٨ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ .

(٧) فى تعليقات الخصائص ١/٢٥٠ أبديت شكا فى هذا ؛ إذ كنت لم أقف على النص الآتى عن ابن جنىّ .

(٨) معجم الأدباء فى ترجمة ابن جنى .

فحضرنى قديماً بالموصل أعرابى عُقَيلىّ جُوثى تميمى يقال له محمد بن العسّاف الشَجَرىّ . وقلّما رأيت بدوياً أفصح منه» .

وفى اللسان (وفى) حديث له عن أبى الوفاء الأعرابىّ .

ويظهر أنه كانت له رحلة فى طلب العلم وتلقّى الروايات عن الشيوخ . ويقول فى إجازة له أثبتها ياقوت فى ترجمته : «وما صحّ عنده — أيده الله — من جميع رواياتى مما سمعته من شيوخى — رحمهم الله — وقرأته عليهم بالعراق ، والمَوْصِل ، والشأم ، وغير هذه من البلاد التى أتيتها وأقمت بها» .

ومن رواياته ما ذكره فى «باب فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور» من الخصائص : «أخبرنا أبو صالح السَليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال : حدّثنا أبو عبد الله محمد بن العبّاس اليزيدى ، قال : حدّثنا الخليل بن أَسَد النُوشَجانىّ ، قال : حدّثنى محمد بن يزيد بن ربان ، قال : أخبرنى رجل عن حماد الراوية ، قال : أمر النعمان ، فنسخت له أشعار العرب فى الطُّنُوج — قال : وهى الكراريس — ثم دفنها فى قصره الأبيض . فلما كان المختار بن أبى عُبَيد قيل له : إن تحت القصر كنزا ، فاحتفره ، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثَمّ أهلُ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة» وقد نَقَل هذا الخبر عن ابن جنّى صاحب اللسان فى (طنج) ، وكأنه لم يقف عليه فى غير رواية ابن جنى .

صحبته لأستاذه أبى علىّ

توثّقت الصِّلات بين أبى الفتح وأستاذه أبى علىّ الفارسىّ الحسن بن أحمد ابن عبد الغفّار بأوثق الأسباب وأمتن العُرَا . وكان ابن جنّى يظهر من التعلق به والتقبل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يُظهر تلميذ لأستاذه ، وهو لا يفتأ فى كتبه

يذكر أبا علىّ وعلمه، ويرجع علمه وزكانته إلى فضل أستاذه، ويبجح بالانتساب إليه والتشبُّث بأسبابه .

ويذكر الرواة فى بدء اتصاله بأستاذه أن أبا الفتح ، وهو شابّ كان يدرّس العربيّة فى جامع الموصل ، فمرّ به أبو علىّ ، فوجده يتكلم فى مسألة قلب الواو ألفا فى نحو قال وقام ، فاعترض عليه أبو علىّ ، فوجده مقصّرا ، ونبّهه على الصواب ، وقال له : تزبّبت وأنت حِصْرِم ! فتبع أبا علىّ ، حتى نبغ بسبب صحبته إياه ، وبلغ من أمره ما بلغ . وكأن خطاه أمام أستاذه فى مسألة قلب الواو ألفا كان سببا فى عنايته بها ، وإكثاره من القول فيها . وتراه فى الخصائص يعرض لها فى أكثر من موضع ، ومن ذلك ما جاء فى ص ١٤٥ ج ١ إلى ص ١٥٣ ، وإن كان الكلام كان أيضا فى قلب الياء ألفا ، وهما من واد واحد .[1]

وتكاد الروايات تتفق على أن ابن جنّى لم يكن يعرف أبا علىّ قبل هذه الحادثة . وفى ياقوت بعد أن ذكر سؤال أبى علىّ له فى مسألة التصريف متحدّثا عن ابن جنّى : « فسأل عنه ، فقيل له : هذا أبو علىّ الفارسى » وفى هذا بيان أىُّ بيانٍ أنه لم يلقه قبل هذا . ولم يشذّ عن هذا — فيما علمت — إلا ابن خلكان ، فهو يقول : « قرأ الأدب على الشيخ أبى علىّ الفارسىّ المقدّم ذكره فى حرف الحاء وفارقه . وقعد للإقراء بالموصل ، فاجتاز بها شيخه أبو علىّ ، فرآه فى حلْقته والناس حوله يشتغلون عليه ، فقال له : تزبّبت وأنت حِصرِم ! فترك حلقته وتبعه حتى تمهّر » .

---

(١) انظر نزهة الألباء فى ترجمة ابن جنى ص ٤٠٨ من الطبعة الأولى .

ويذكّرنا عجزُ ابن جنّى عن الجواب على ما أورده عليه أبو على من الاعتراض في مسألة التصريف التى كان يتكلّم فيها بحادثة وقعت لأبى على مع نحوىّ موصلىّ. وكأنما ثار أبو علىّ إذ تعرّض لابن جنّى الموصلىّ ممّا حدث له[1]. فقد اجتمع أبو علىّ يوما مع محمد بن سعيد البصير الموصلىّ العروضىّ النحوىّ عند أبى بكر ابن شقير. فقال محمد بن سعيد لأبى على: فى أى شىء تنظر يا فتى؟ فقال: فى التصريف. فجعل يُلقِى عليه من المسائل على مذهب البصريّين والكوفيّين حتى ضجر منه أبوعلىّ، فهرّب منه إلى النوم، فقال: هربت يا فتى! قال: نعم، هربت.

ويؤرّخ الرواة اجتياز أبى على بالموصل بسنة ٣٣٧. وقد كان أبو على جوّالا بالبلاد. ولكن الباحث يسأل: فيم كان اجتيازه بالموصل؟ فهل كان ذلك لعلم يتلقّاه، أو رواية من راوِيها يسمعها؟

وأغلب الظنّ عندى أنه كان مع معزّ الدولة البويهىّ، فقد أغار على الموصل فى هذا التاريخ[2]، وهاجم الحمْدانيين. وكان أبو علىّ على اتصال وثيق بآل بويه. وكان أكثر اتصاله بعضد الدولة، حتى إن عضد الدولة كان يذكر عن نفسه أنه غلام أبى علىّ.

وقد يكون من دواعى هذه الصلة الاشتراك فى الانتساب إلى الفُرْس، ومعرفة الفارسيّة، فقد كان أبو على يعرفها، كما يذكر ذلك تلميذه أبو الفتح[3]. ويبدو أنه كان يصحب آل بويه فى حروبهم؛ ففى البغية فى ترجمة أبى علىّ أن عضد الدولة لما تهيّأ لقتال ابن عمّه دخل عليه أبو علىّ فقال له عضد

---

(١) البغية ٤٦. (٢) انظر كامل ابن الأثير فى حوادث سنة ٣٣٧.

(٣) انظر ص ٢٤٣ من هذا الجزء.

الدولة : ما رأيك فى صحبتنا ؟ فقال له أبو علىّ : أنا من رجال الدعاء ، لا من رجال اللقاء . ولولا أن أبا علىّ من عادته أن يصحب عضد الدولة فى مثل هذا الوجه لما عرض عليه هذا العرض . ويبدو أن اعتذار أبى علىّ عن صحبة عضد الدولة لأنه كان يقصد حرب رجل من أُسْرة آل بويه ، وهو لاينبغى أن يحمل أحد منهم حقدا عليه وضغنا نحوه .

وتجمع الروايات على أن أبا الفتح صحب أبا على بعد سنة ٣٣٧ ولازمه فى السفر والحضر ، وأخذ عنه ، وصنّف كتبه فى حياة أستاذه ، فاستجادها ووقعت عنده موقع القبول . وهو كثير الاعتزاز بأبى علىّ ، كثير الرواية عنه فى كتبه . وهو يثنى عليه الثناء الجم . ويقول فى الخصائص ١/٢٠٨ : « وقلت مرّة لأبى بكر أحمد بن علىّ الرازىّ — رحمه الله — وقد أَفَضْنا فى ذكر أبى علىّ ونُبْل قدره ، ونباوة محلّه : أحسب أن أبا على قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلثَ ما وقع لجميع أصحابنا . فأصغى أبو بكر إليه ، ولم يتبشّع هذا القول عليه » ؛ وهو يريد بالعلم علم العربية . ويقول أيضا فى الخصائص ١/٢٧٦ فى أبى علىّ : « ولله هو ، وعليه رحمته ! فما كان أقوى قياسه ، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلّة أصحابها ، وأعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحةً علله ، ساقطةً عنه كُلَفُه ، وجعله همّه وسَدَمه . لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه مَتْجَر ، ولا يسوم به مطلبا ، ولا يخدُم به رئيسا إلا بأَخَرة ، وقد حَط عنه أثقاله ، وألقى عصا ترحاله » .

ويشبه ابنُ جنى فى نقله فى كتبه علم أبى علىّ ، سيبويه فى نقله علم الخليل . على أن ابن جنى كثيرا ما يذكر أن أستاذه كان يسأله فى بعض المسائل ، ويرجع إلى

رأيه فيهـا ، وأن أبا عليّ كان يقتنع بعـلم ابن جنى فى بعض الأمـور فيدوّن رأيه فى كتبه ، فهو يقول فى الخصائص ١/٣٦٥ : «وقلت مرّة لأبى علىّ — رحمه الله — : قد حضرنى شيء فى علّة الإتباع فى نقيذ ، وإن عَرِىَ أن تكون عينه حَلْقيّة ؛ وهو قرب القاف من الخـاء والغين . فكما جاء عنهم النِخير والرِغيف كذلك جاء عنهم النِقيذ . فجاز أن تشـبّه القاف لقربها من حروف الحلق بها ، كما شَـبّه من أخفى النون عند الخـاء والغين إياهما بحروف الفم . فالنِقِيذ فى الإتباع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون ، فرضيه وتقبّله ، ثم رأيته فيما بعد بخطه فى تذكرته » .

ويقول فى الخصائص فى « باب فيما يرد عن العربىّ مخالفا لِمَا عليه الجمهور » : « ودخلت يوما على أبى علىّ — رحمه الله — خاليا فى آخر النهار ، فحين رآنى قال لى : أين كنت ؟ أنا أطلبك . قلت : وما ذلك ؟ قال : ما تقـول فيما جاء عنهـم من حَوْرِيت ؟ فخُضْنا معا فيه ، فلم نَخْل بطائل منه . فقال : هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابنى نزار ، فلا ينكَر أن يجىء مخالفا لأمثلتهم » .

وهـو قد يحكى رأى أبى علىّ ولا يرضاه ويخالفه إلى غيره . ففى الخصائص ١/٢٣١ يسأله عن تجفاف أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس ، فيقول أبو علىّ : نعم ، ويحتجّ لذلك ، ويقـول ابن جنى معقّبا عليـه : « ويبعد هـذا عندى » ويأخذ فى الاحتجاج لإنكاره على أستاذه .

وقـد ينهج فى تأليفه منهجا غير منهج شيخه أحرى عنده بالاتّباع . وقد ألّف أبو علىّ «الحجّة» فى توجيه القراءات السبع ، وألّف ابن جنّى «المحتسَب» فى توجيه الشواذ من القراءات ، ويقول فى خطبة هذا الكتاب : « إلا أننا — مع ذلك — لا ننسى تقريبه على أهـل القرآن ليحيطوا به . فإن أبا علىّ — رحمه الله — عمل

كتاب الحجّة فى القراءات ، فتجاوز فيه قدر حاجة القُرّاء ، إلى ما يجفو عنــه كثير من العلماء » .

وقد يذكر موضع اجتماعه بأبى علىّ . فهـو فى الخصائص ١٢١/١ يقـول : «قال لى أبو علىّ بالشأم» وفى «باب فى الاستخلاص من الأعلام معانىَ الأفعال» يذكر أن أبا علىّ أنشده بيتا وهما فى دار المُلْك . والأقرب أنها دار الملك لآل بويه فى بغداد ، وكان لهم دار ملك أيضا فى شيراز . وفى « باب التفسير على المعنى دون اللفظ » أنه كان معــه بحلب سنة ٤٦ ، وظاهر أن ذلك كان عنــد سيف الدولة ابن حَمْدان .

وقد يكتب إليه فى غيبته عنه فى مسائل علمية . وفى سرّ الصناعة (حرف الهاء) : « وكتب إلىّ أبو علىّ من حلب فى جواب شىء سألته عنه ... » .

صحبته للمتنبى

اجتمع ابن جنّى بالمتنبى بحلب عند سيف الدولة بن حمدان ، وفى شيراز عند عضد الدولة . وكان المتنبى يجلّه ، ويقول فيه : هــذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . وكان المتنبى إذا سئل عن شىء من دقائق النحو والتصريف فى شعره يقول : سلوا صاحبنا أبا الفتح . ويقول فى مسالك الأبصار : «وكان[1] أبو الطيب المتنبى إذا سئل عن معنى قاله ، أو توجيه إعراب ، حصل فيــه إغراب ، دلّ عليه ، وقال : عليكم بالشيخ الأعور ابن جنى فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد» وترجع مقــالة المتنبى الأخيرة إذا صحّ نسبتها إليــه إلى سـعة علم ابن جنى وتشعّب مذاهبه ، فقد يقع له فى الكلام من المعانى ما لم يقع لقائله .

(١) ٣٠٦/٤ من النسخة المصورة فى دار الكتب .

وابن جنى أول من شرح ديوان المتنبّى [1]، وقد شرحه شرحين ، الشرح الكبير والشرح الصغير ، والأخير هو الباقى لنا . وقد تعقّب معاصروه ، ومن بعدهم شرحه ، ومن هؤلاء الرَّبَعِىّ على بن عيسى المتوفّى سنة ٤٢٠ ، له كتاب [2] التنبيه على خطأ ابن جنى فى تفسير شعر المتنبىّ ، وهو ممن شارك ابن جنى فى الأخذ عن أبى علىّ وملازمته . ومنهم محمد بن أحمد المعروف بابن فُورَّجَه [3]، له كتابا الفتح على أبى الفتح ، والتجنىّ على ابن جنى يردّ فيهما على ابن جنى فى شعر المتنبئ ، وللشريف المرتضى على بن الحسين كتاب [4] تتبع أبيات المعانى للمتنبى التى تكلم عليها ابن جنى . وللشيخ العميد أبى سهل محمد بن الحسن الزوزنى استدراك على ابن جنى باسم « قشر الفسر » منه نسخة بمكتبة طلعت بدار الكتب مخطوطة سنة ٤٧٥ ه .

وكان ابن جنى يحسن الثناء على المتنبّى فى كتبه ، ويستشهد بشعره فى المعانى والأغراض ، ويعبر عنه بشاعرنا . ويقول فى الخصائص ٢٣٩/١ : « وحدّثنى المتنبى شاعرنا ، وما عرفته إلا صادقا ... » ، وفى ص ٢٤ : « وامتثله شاعرنا آخرا فقال :

فلو قَدَر السِّنان على لسان . لقال لك السنان كما أقول

ويسوق البديعىّ فى الصبح المنبى قصّة تنبئ عن إعجاب ابن جنّى بالمتنبىّ ، وعن وجوده بشيراز حين كان المتنبىّ هناك ، وذلك فى آخر حياة الشاعر . فقد قُتِل بدَيْر العاقول عند منصرَفه من شيراز . ذاك أن أبا على كان إذ ذاك بشيراز « وكان

---

(١) الصبح المنبى ١٦٠ . (٢) معجم الأدباء فى ترجمة الربعىّ .

(٣) معجم الأدباء والبغية فى ترجمة ابن فورجه .

(٤) معجم الأدباء والبغية فى ترجمة المرتضى .

إذا مرّ به ابو الطيب يستثقله على قبح زِيّه وما يأخذ به نفسَه من الكبرياء .
وكان لابن جنى هوى فى أبى الطيب ، كثير الإعجاب بشعره ، لايبالى بأحد يذمّه
أو يحطّ منه . وكان يسوءه إطناب أبى على فى ذمه . واتّفق أن قال أبو على يوما :
اذكروا لنا بيتا من الشعر نبحث فيه . فبدأ ابن جنى وأنشد :

حُلْتِ دون المزار فاليوم لوزُرْ ... تِ لحال النحول دون العناق ٥

فاستحسنه أبو علىّ واستعاده . وقال : لمن هذا البيت فإنه غريب المعنى ؟ فقال
ابن جنى : للذى يقول :

أزورهم وسوادُ الليل يَشفع لى ... وأنثنى وبياض الصبح يغرى بى

فقال : والله هذا أحسن ! بديع جدا ! فلمن هما ؟ قال : للذى يقول :

أمضَى إرادتَه فسوف له قَدٌ ... واستقرب الأقصى فثَمّ له هنا ١٠

فكثر إعجاب أبى علىّ ، واستغرب معناه ، وقال : لمن هذا ؟ فقال ابن جنى :
للذى يقول :

ووضع الندى فى موضع السيف بالعلا ... مُضِرّ كوضع السيف فى موضع الندى

فقال : وهذا أحسن ! والله لقد أطلت ياأبا الفتح ، فأخبِرنا من القائل ؟ فقال :
هو الذى لايزال الشيخ يستثقله ، ويستقبح زِيّه وفعله . وما علينا من القشور ١٥
إذا استقام اللب ! قال أبو علىّ : أظنك تعنى المتنبى . قلت : نعم» .

ومن دلائل عناية ابن جنى بالمتنبى أنه أخذ شيئا من أخباره عن على بن حمزة
البصرى ، لأن المتنبى لما ورد بغداد نزل عليه وكان ضيفه إلى أن رحل عنها . كما
ذكره ياقوت فى ترجمة على بن حمزة .

جلالته والثناء عليه

بلغ أبو الفتح فى علوم العربية من الجلالة والخطَر ما لم يبلغه إلا القليل . وقد سلف لك قول المتنبيّ فيه، وقد كان المتنبيء ذا قدم مكينة و بصرنا فذ و إحاطة تامّة بالعربية . وقد أصبح ابن جنى فى مجرى القرون بعده مَضْرِب المثل فى معرفة النحو والتبريز فيه . و يقول العماد فى حديثه عن الحسن بن صافى المعروف بملك النحاة[1] : « وكان يقول : هل سيبويه إلا من رعيّتى ، ولو عاش ابن جنى لم يسعه إلا حمل غاشيتى[2] » . و يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده فى الشيخ عبد الكريم سلمان[3] : « وجعلته منِّى مكان النحو من ابن جنّى » . و يقول ابن فضل الله العمرى فى مسالك الأبصار : « لم ير مثله فى توجيه المعانى ، وشدّ بيوت القصائد الوثيقة المبانى » . و يقول ابن ماكولا : « وكان نحويّا حاذقا مجوِّدا » و يقول الثعالبى فى اليتيمة[4] : « هو القطب فى لسان العرب ، و إليه انتهت الرياسة فى الأدب » .

وقد يبدو للباحث أن ابن جنى لم يبلغ فى حياته من المكانة العلمية ما يستحقه ، ولم يدرك ما أدركه بعد من النبالة ونباهة الذكر . وقد يُطِلّ له هذا المعنى من قول المتنبى فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . وقد يطيب له أن يحتجّ لهذا الرأى بأنه لا يرجع إلى عَرَاقة أصل ، ولا يثول إلى شرف محتِد ، و بأن العصر كان مشحونا بأفاضل العلماء ، وجِلّة الفُهَماء ، فكان يجرى فى مضمارهم بمقدار .

---

(١) ترجمة ملك النحاة فى معجم الأدباء والبغية .

(٢) يريد غاشية فرسه . وغاشية السرج : غطاؤه .

(٣) تاريخ الأستاذ الإمام ١/٢٧٨ فى التعليق .

(٤) ج ٣ ص ٧٧ من طبعة الشام .

ولكن التوسع فى دراسة ابن جنى قد يصرف عن هـذا الرأى ، وقـد يثول بصاحبه إلى أن الرجل أوتى حظًا من الشهرة العلمية فى حياته ، ورُزق من القبول ما هو أهـله . ألسنا نراه يخلف أستاذه أبا علىّ فى التدريس فى بغداد بعـد وفاته ، ويدين له بالتلمذة تلاميـذ أبى علىّ . ومنهم أئمـة عظام كعبد السـلام البصرى ، والسمسمى . وأبو على لا ينكر أمره وأستاذيته . فهـذا شرف استأثر به أبو الفتح واستبدّ به على أصحاب أبى علىّ ، وهم كثر .

ويقول القفطىّ فى إنباه الرواة فى الحديث عن زميل لابن جنّى وهو العبدى : « وكان العبدى قـد أدركه خمـول الأدب ، ولم يحصل له من السمعة ما حصل لابن جنى والربعىّ . وكان كثير الشكوى لكساد سوقه وسوق الأدب فى زمانه » .

ولابن جنى قصيدة بائيـة سلف منهـا أبيات فى الكلام على نسـبه ، أوردها ياقوت فى ترجمته ، وفيهـا ما ينبئ عن أنه نال ما يبغى من المكان والمنزلة . ومن ذلك قوله :

شكرتُ الله نعمتَه ... وما أولاه من أَرَبِ
زَكَت عندى صنائعُه ... فوفّقـنى وأحسن بى
تخـوّلنى وخوّلـنى ... ونوّلـنى ونـوّه بى
وأخّر من يقادمنى ... وأعـلانى وأرغم بى

ويقول فى الحديث عن كتبه :

تناقلُها الرواة لها ... على الأجفان من حَدَب
فـيرتع فى أزاهرها ... مـلوكُ العُجْم والعَرَب
فمن مُغْنٍ إلى مُدْنٍ ... إلى مُـثْنٍ إلى طَرِب

ويبدو فضله وعلمه فى كتبه ومباحثه التى توفّر عليها ، وأحسن عرضها . وهو يعدّ بحق فيلسوف العربية و باقرها .

وعلى مباحث ابن جِنّى طابَعُ الاستقصاء والغوص فى التفاصيل ، والتعمّق فى التحليل ، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيّات . وهو فى هذا يشبه ابن الرومىّ فى الشعر . وكأنما للجنس الرومى الذى ينتميان إليه أثر فى هذا .

ومن مباحثه التى اهتدَى لها ، وسَبَق بها الاشتقاقُ الأكبر ، و إن كان استمدّ فكرته من أستاذه أبى علىّ . وهو يقول فى الخصائص فى الباب الذى كسره على هذا المبحث : « هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ؛ غير أن أبا علىّ — رحمه الله — كان يستعين به ، و يخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ؛ لكنه — مع هذا — لم يسمّه ، و إنما كان يعتاده عند الضرورة ، و يستروح إليه ، و يتعلل به . و إنما هذا التلقيب لنا نحن » .

وابن جنّى — مع حرصه على اتّباع من سبقه وتجيله لهم — لا يبالى أن يخالفهم إذا تهدّى لرأى لم يقولوا به ، واستوى له دليله ، واستقرّت عنده حُجّته . ومن ذلك ما رآه فى مسألة « هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ »[1] وهو رأى خالف به السلف . وقد سنّ للباحث أن يذهب إلى ما يهتدى إليه بعد أن يُمعن فى البحث و يستقصى النظر . وهو يقول : « إلا أنا[2] — مع هذا الذى رأيناه وسوّغنا مرتكبه — لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التى قد طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازا على كلاكل ، والقوم الذين لا نشكّ فى أن الله — سبحانه وتقدست أسماؤه — قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجهَ الحكمة فى الترجيب

(١) الخصائص ١/١٩٢ .   (٢) الخصائص ١/١٩٠ .

له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدى طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعونا على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِر به أو نُهِى عنه الثقلان منهما ، إلا بعد أن يناهضه إتقانا ، ويثابته عرفانا ، ولا يُخْلِد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نَزَوات تفكّره » .

عبارته

اشتهر ابن جنى ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام ، والإبانة عن المعانى بأحسن وجوه الأداء . وهو يسمو فى عبارته ، ويبلغ بها ذروة الفصاحة ، فى المسائل العلميّة الجافّة البعيدة عن الخيال ووجوه التطرية . وقد عرف عنه هذا . فيقول الأبيوَرْدى فى أبى علىّ أحمد بن محمد المرزوقىّ[1] : « وهو يتفاصح فى تصانيفه كابن جنى » والمرزوقى أيضا ممن أخذ عن أبى على .

ولابن جنّى فى عباراته وجوهٌ فى استعمال بعض المفردات يدوّنها اللغويّون ، وينوّهون بها كما يدوّنون ما يصدر عن العرب ؛ ثقة بطبيعته العربية ، وسجيّته اللغوية .

فهو يستعمل (الأصليّة) فى معنى التأصّل ، ويقول فى ذلك صاحب اللسان (أصل) : « واستعمل ابن جنى الأصليّة موضع التأصّل ، فقال : الألف وإن كانت فى أكثر أحوالها بدلا أو زائدا ، فإنها إذا كانت بدلا من أصل جرت فى الأصلية مجراه . وهذا لم تنطق به العرب ، وإنما هو شىء استعملته الأوائل فى بعض كلامها » وظاهر أنه يريد بالأوائل قُدَامى المؤلّفين بعد عهد العرب ، وأن أوّل هؤلاء فى الاستعمال ابن جنّى ، كما يبدو من صدر هذا الكلام . ويقول

---

(١) انظر معجم الأدباء فى ترجمة المرزوقى .

فى الخصائص فى « باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس » : « فالعين فى الصحيح اللام إنما غاية أصليتها أن تقع متحركة ... » على أن ابن جنى إذ يستعمل الأصلية فى معنى التأصّل لم يرتكب بِدْعا ، فإنما جرى فى هذا على انتهاج المصدر الصناعىّ ، فالأصلية للشيء كونه أصلا ، وهذا معنى التأصّل .

ويقول المجد صاحب القاموس فى « نغبة الرشّاف من خطبة الكشاف » عند قول الزمخشرى : أنشأ كتابا ساطعا بيانُه ، قاطعا برهانه : « أنشأ لا يستعمل إلا فى الجواهر ، وقد تقدّم معناه . يقال : أنشأ دارا أى بناها ، وأنشأ الله السحاب : رفعه . وقال ابن جنّى فى تأدية الأمثال على ما وضعت عليه : يؤدّى ذلك فى كل موضع على صورته التى أُنشئ فى مبدئه عليها . فاستعمل الإنشاء فى العَرَض الذى هو الكلام » وترى هذا فى اللسان (نشأ) .

على أنه قد تندّ منه بعض الهنات الكلاميّة التى لا تثلم البلاغة ، ولا تَغُضّ من شأوه ، وفراهة أسلوبه .

فهو يُدخل (قد) على الفعل المنفىّ . ففى الخصائص ٢٠/١ : « كما أنّ القول قد لا يتمّ معناه إلا بغيره » . وهذا لا يجيزه النحويون .

وهو يدخل أل على بعض ، والنحويون يمنعون هذا ، وإن جاء فى عبارة سيبويه والأخفش . ومن أمثلة هذا ما جاء فى الخصائص ٦٤/١ : « فلمّا كان الأمر كذلك واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض ... » .

ويقول فى الخصائص ٣٦/١ : « وبذلك تعرف حاله : أصُلْب هو أم رِخو ؟ وأصحيح هو أم سقيم ؟ » وتراه قدّم حرف العطف على أداة الاستفهام ، وهذا

لا يجيزه النحو ، والواجب أن يقال : أوَ صحيح هو أم سقيم ؟ وكذلك يقول في ص ١٥٩ : « ثم ألا ترى ... » .

ويقول في الخصائص ٣٤٨/١ : « وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء يرجع إلى نفس أو ، بل لقرينة انضمّت من جهة المعنى إلى أو » وهذا أسلوب غير قاصد . فإن (لا) في قوله (لا لشيء) عاطفة ، ولم يتقدّم معطوف عليه . ٥

ويقول في الخصائص ٣٦١/١ : «لا سيّما والأصمعي ليس ممن ينشَط للمقاييس» ودخول الواو بعد (لا سيما) لا يجيزه بعض النحويين، وهو المرادي، وإن أجازه غيره .

أثره فيمن بعده

لقد فتح ابن جنى في العربيّة أبوابا لم يتسنّ فتحها لسواه ، ووضع أصولا في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعاني ، وإهمال ما أُهمِل من الألفاظ ، وغير ذلك . وكان بذلك إماما يَحتاج إلى أَتْباع يَمْضُون في سبيله ، ويبنون على بحوثه ، وإذًا لنضجت أصوله وبلغت إناها ، ولكنه لم يُرزق هؤلاء الأتباع . ١٠

على أنه أُتيح له لغوىّ كبير ، أغار على فوائده وبحوثه اللغوية . ذلك هو ابن سيده على بن أحمد المتوفى سنة ٤٥٨ ، وهو كثيرا ما يغفل العزو إليه في كتابه المحكم ، ويأتي صاحب اللسان فينقل ما في ابن سيده وينسبه إليه وهو لابن جنى . وهذا بحث يحتاج إلى بسط واستقصاء . ١٥

ففي المحكم ٣٢٦/٢ (مخطوطة الدار ٥١ لغة) نقل فصلا في تفسير النحو أنشأه ابن جِنّى في الخصائص ١ / ٣٤ ، ولم يعزه إلى صاحبه ، وجاء صاحب اللسان (نحو) فعزاه إلى ابن سيده . ٢٠

وفى اللسان (سيد) نقل بحثا لابن جنى فى الخصائص ١/٢٥١ فى عين سيد، وعزاه إلى ابن سيده . وفى اللسان (تهم) فى الكلام على تَهَامٍ المنسوب الى تِهامة ساق كلاما عن ابن جنىّ ثم قال : « قال ابن سيده : فإن قلت فإن فى تهامة ألفا فلم ذهبت فى تَهامٍ إلى أن الألف عوض ... » وهـذا الكلام بعينه فى الخصائص فى « باب فى ترافع الأحكام » وقـد بان لى أن الخطأ هنـا من صاحب اللسان . ٥
وانظرْ المحكم ٤٨٧/٢ .

وفى المحكم ٥٦٨/٢ فى ترجمة (فوه) يسوق ابن سـيده كلاما طويلا فى أصل « فم » ثم يقول : « وأما قول الراجز :

يا ليتها قد خرجَتْ من فمّـه حتى يعـودَ الملكَ فى أُسْطُمِّه

— يروى بضم الفاء من (فمـه) وفتحها — فالقول فى تشديد الميم عندى أنه ليس ١٠ بلغة فى هذه الكلمة؛ ألا ترى أنك لا تجد لهذه المشدّدة الميم تصرفا، إنما التصرف كله على (ف و هـ) ... » ثم بعد نحو نصف صفحة يقول : « قال ابن جنى : فهذا حكم تشديد الميم عنـدى ... » والإشارة فى قوله : « فهذا حكم تشديد الميم » إلى ما سـلف من قوله : « فالقول فى تشديد الميم عنـدى أنه ليس بلغة ... » وهذا لم ينسـبه ابن سـيده إلى ابن جنىّ ، ومقتضاه أنه رأيه ، ثم يعقبه آخرا بأنه رأى ١٥ ابن جنىّ . وقد جاز هذا على صاحب اللسان ، فهو يقول : « قال ابن سيده : فالقول فى تشديد الميم ... » ثم يقول : « قال ابن جنى : فهذا حكم تشـديد الميم عندى ... » وترى فى هذا إحالة أية إحالة . وهذا البحث برمتـه فى سرّ الصناعة فى أوّل حرف الميم .

ويسوق صاحب اللسان (سيف) كلاما عن ابن جنىّ فى (استافوا) ثم يقول : « قال ابن سيده : فهذا — لعمرى — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَقّ ... » وهذا أيضا من كلام ابن جنىّ فى الخصائص ١٥٢/١ .

وترى فى المخصّص من آخر ص ٣ إلى ص ٧ من الجزء الأول بحثا فى اللغة ، يبتدئ بقوله : « وقد اختلفوا فى اللغة أمتواطأ عليها أم مُلْهَم إليها ؟ » وهذا فى الخصائص ٤٠/١ — ٤٧ . وهو لا يغيّر من ألفاظ ابن جنى إلا بالاختصار وحذف بعض الشواهد ، والتعبير أحيانا بالمرادف ؛ كقوله : « قيل[1] : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى الأنواع الثلاثة » وفى الخصائص ٤١/١ : «أقوى القُبُل الثلاثة » والقُبُل جمع القَبِيل ، وهو الجماعة والطائفة .

ومما يدعو إلى العجب أن ابن سيده يقول فى هذا البحث[2] : « وقد أدمْتُ التنقير والبحث مع ذلك عن هذا الموضع ، فوجدت الدواعىَ والخوالج قويّة التجاذب لى ، مختلفةَ جهاتِ التغوّل على فكرى . وذلك لأنا إذا تأملنا حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة ... » وترى هذا مع ما لا يؤبه له من التغيير فى عبارة الخصائص ٤٧ . وأول الكلام فى الخصائص : « واعلم — فيما بعد — أننى على تقادم الوقت ، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع ، فأجد الدواعىَ والخوالج قويّة التجاذب لى ، مختلفة جهات التغوّل على فكرى ... » .

وإذا تركنا ابن سيده يصادفنا رجل آخر ينتفع بعلم ابن جنىّ ، فيأخذ منه ويدع ، وهو ابن سِنَان الخفاجىّ عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٤٦٦ صاحب سرّ الفصاحة ، فهو يقول فى هذا الكتاب ص ١٧ : « ولم يجز أبو الفتح عثمان

(١) ص ٤ . (٢) ص ٦ .

ابن جنى أن يكون قولهم : حروف المعجم بمنزلة قولهم : صلاة الأولى ومسجد الجامع . قال : لأن معنى ذلك صلاة الفريضة الأولى ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقيما مقامهما . وليس كذلك حروف المعجم ؛ لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس ببعيد عندى ما أنكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخطّ المعجم ... » . وكلام ابن جنى هنا فى أوائل سرّ الصناعة .

وكذلك ينقل الخفاجى عن أبى الفتح فى ص ١٩ ، ٢١ ، ٩٩ ، ١٦٢ من سرّ الفصاحة . وقد يشتدّ فى نقده لابن جنى ، فيقول فى ص ١٠٨ : « وقد حمل أبو الفتح عثمان بن جنى قول أبى الطيب :

نحن ركب مِلْجِنّ فى زِىّ ناس ... فوق طير لها شخوص الجبال

على المقلوب ، وقال : تقديره : نحن ركب من الإنس فى زى الجنّ فوق جمال لها شخوص طير . وهذا عندى تعسف من أبى الفتح لا تقود إليه ضرورة» .

وإذا غادرنا القرنين الخامس والسادس ودخلنا فى السابع ألفينا ابن الأثير نصر الله بن محمد المتوفى سنة ٦٣٣ صاحب المثل السائر فى النوع الأوّل من المقالة الثانية يقول : «وكنت تصفّحت كتاب الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى ، فوجدته قد ذكر فى المجاز شيئا يتطرق إليه النظر ... » ويمضى فى الاعتراض عليه والانتقاد له .

ومما أذكره هنا أن ابن الأثير هذا نقل عن الخصائص فصلا برمّته ولم يعزه إلى أبى الفتح . وذلك فى مقدّمة المقالة الثانية فى الصناعة المعنوية إذ يردّ على من زعم أن العرب اعتنوا بالألفاظ ولم يعتنوا بالمعانى . وهذا الفصل فى الخصائص ٢١٧/١ وما بعدها .

علمه باللغة

كان ابن جنى واسع الرواية والدراية فى اللغة ، ونرى قدرا صالحا من اللغة مرجعه هذا الإمام .

ومن أمثلة هذا ما جاء فى الخصائص فى « باب فى الشىء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره » ، فقد أورد البيت :

مارية لؤلؤان اللون أوّدها   طَلٌّ و بنّس عنها فَرْقَدٌ خَصِر

ثم قال : « وقوله : بنّس عنها هو من النوم » وفى اللسان (بنس) : « قال ابن سيده : قال ابن جنى : قوله بنس عنها إنما هو من النوم ، غير أنه إنما يقال للبقرة . ولا أعلم هذا القول من غير ابن جنى » .

وفى اللسان (فرح) : « ورجل فَرِح ، وفَرُوح ، ومفروح ، عن ابن جنىّ » . وقوله : « عن ابن جنى » راجع إلى الصيغتين الأخيرتين كما ذكره فى التاج .

وفى اللسان أيضا (خرفع) : « الخُرْفُع ، والخِرْفِع ، والخِرْفُع — بكسر الخاء وضم الفاء — الأخيرة عن ابن جنىّ » وهذا فى الخصائص ٦٨/١ . وكذلك قال فى الضئبل ؛ فقد حكى صاحب اللسان عن ابن جنىّ : الضئبل ، بكسر الضاد وضم الباء ، وهو ما فى الخصائص فى الموطن السابق .

وفى اللسان : « واستكبر الشىء : رآه كبيرا وعظُم عنده ، عند ابن جنىّ » .

وهو فى علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة فى تصاريفها واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يشقّ له غبار .

على أنه قد يركب متن الشطط والإسراف فى الاشتقاق ، وكان قمّنا بالتثبت فى هذا الباب .

فهو فى «باب فى تلاقى المعانى على اختلاف الأصول والمبانى» من الخصائص يذكر أن المِسْك فِعْل من أمسكت الشيء، كأنه لطيب رائحته يمسك الحاسَّة عليه، ولا يعدل بها صاحبها عنه. والمسك فارسى معرب، ذكره الجواليقى فى كتابه «المعرّب»، وعربيته المشموم كما فى المزهر ١٦٦/١ . ويقول الأستاذ الشيخ أحمد شاكر فى تعليقه على معرّب الجواليقىّ : « لم أجد من ادّعى أن المسك معرب غير الجواليقىّ » ، وقد علمت أن المزهر قد عرض لعدّه من المعرّبات ، وقد نقله عن الثعالبىّ . وفى اللسان (مسك) : « وقال الجوهرىّ : المسك من الطيب فارسىّ معرّب . قال : وكانت العرب تسمّيه المشموم » .

وذكر فى الباب السابق الصِوَار للقطعة من المسك، ثم قال : «فقيل له صِوَار لأنه فِعال من صاره يصوره إذا عطفه وثناه ... وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسّة من يَشمّه إليه، وليس من خبائث الأرض فيُعْرَض عنه، وينحرف إلى شقّ غيره » والصوار أيضا فارسىّ كما فى اللسان وإن أهمله الجواليقى .

وفى البـاب نفسه يذكر الرطل الذى يوزن به ، ويشتقّه من ترطّل الشّعَر ، وهو فارسىّ معرب . وقد ذكر فى كتاب الألفاظ الفارسيّة المعربة .

وفى هذا الباب يقول : « فلان طُفَيلىّ. وذلك أنه يميل إلى الطعام ...» وهذا — وإن قاله بعض اللغويين — غير المشهور المتعارف ؛ فإنما الطفيلىّ منسوب إلى طُفَيل بن زَلّال : وهو رجل من أهل الكوفة كان يأتى الولائم دون أن يُدْعَى إليها ، فنسب إليه من يأتى هذا العمل .

هل كان شُعُوبيّاً

أوردت فى الكلام على نَسَب ابن جنّى فى صدر هـذه المقدّمة شعرا له يذكر فيه انتسابه للروم ، وذلك إذ يقول :

فإن أُصبح بلا نسب ... فعلمى فى الورَى نسَبى

على أنى أءول إلى ... قُــرُوم ســادة نُجُب

قيــاصرة إذا نَطقُــوا ... أَرَمَّ الدهرُ ذو الخُطَب

وقد يطيب لبعض النـاظرين فى هـذا أن يستنبطوا منه شعوبية ابن جنىّ ، وتفضيل بنى الأصفر على العرب . وعندى أن هذا أبعد شىء عن ابن جنى ، وهو قـد نصب نفسه مِدْرَها عن العرب يذود عن مجدها ، ومِقْولا يُبين عن حكمتها وســداد لغتها ، ونبالة أحوالهـا وعادها . ألا تراه يقـول فى الخصائص ١/٥١ :

« ألا ترى الجاهليَّة الجهلاء كانت تحصِّن فروج مفارشها . وإذا شكّ الرجل منهـم فى بعض ولده لم يُلحقه به ، خُلُقـا قادت إليـه الأنَفة والطبيعة ، ولم يقتضه نصّ ولا شريعة . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وإن أَحَدٌ مِن المشرِكين استجارك فأجِرْه ﴾ ، قد كان هذا من أظهر شىء معهم ، وأكثره فى استعمالهم ؛ أعنى حفظهم للجـار ، ومدافعتهم عن الذِمّار . فكأن الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله ، بما كان معلوما معمولا به ؛ حتى إنه لولم ترد بإيجابه ، لمـا أخلّ ذلك بحاله ؛ لاستمرار الكافة على فِعاله » . ويقول فى أعقاب الحديث عما أهملته العرب من الألفـاظ والموازين ، وعن الأســباب التى حدت العرب على ذلك : « فإن[1] قلت : ومن أين يعـلم أن

(١) الخصائص ١/٧٢

العرب قد راعت هـذا الأمر واستشفّته، وعُنيت بأحواله وتتبعته ، حتى تحامت
هذه المواضع التحاميَ الذى نسبْته إليها، وزعمته مُرَاداً لهـا ؟ وما أنكرت أن يكون
القوم أجفى طباعا، وأيبس طينا، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف
الدقيق ، الذى لايصحّ لذى الرقّة والدقّة منا أن يتصوّره إلا بعد أن توضح له
٥ أنحاؤه ، بل أن تشرّح له أعضاؤه ؟ ! قيل له : هيهات ! ما أبعدك عن تصوّر
أحوالهم ، وبُعد أغراضهم ، ولطفَ أسرارهم ! » .

فمعاذ الله أن يُرمى ابن جنى بالشعوبية أو يُزَنّ بها، وإنما كان همّه وسَدَمه أن
يجلو عن نفسه ضعة الموالى ، بشرف العلم الذى قام له مقام النسب الصميم . ثم
ذكر أنّ الجيل الذى ينتسب إليه – وهم الروم – قد كان منهم الملوك والقياصرة .
١٠ وليس فى هـذا تفضيل للروم على العرب . وحسبه فى الاعتراف بفضل العرب
وفوقهم أن يقدم أنه عديم النسب أن لم يكن فى عداد العرب .

وأين هذا من ابن الرومىّ إذ يقول :

قـد تُحسن الروم شـعرا   مـا أحسـنته عُرَيب
يا منكـر المجد فيهـم   قـد كان منهـم صُهَيب

١٥ وإذ يقول :

ونحن – بنى اليونان – قوم لنا حجا   ومجـد وعيـدان صِلاب المعاجم
وما تتراءى فى المرايا وجـوهنا   بلى فى صِفاح المرهفات الصوارم

فترى ابن الرومى يفضّل الروم على العرب فى أظهر مزيّة لهم ، وهو الشعر والبيان .
ثم تراه يبادر بالفخر باليونان ، ويذكرهم بالحجا والمجد وصلابة العود ، كأنما يعرّض
٢٠ بالعرب ؛ وأين الثرى من الثريا !

ولقد أفحش إسماعيل بن يسار النسائي في الشعوبية إذ يقول[1] :

رب خال متـوَّج لي وعمّ ماجد مجتدىً كريم النصاب
إنمـا سُمِّيَ الفوارس بالفـر س مضاهاةَ رفعـة الأنساب
فاتركي الفخر يا أُمامَ علينـا واتركي الجَوْر وانطقي بالصواب
واسألي - إن جهلت - عنا وعنكم كيف كنا في سالف الأحقاب
إذ نربِّي بناتنـا وتدسُّـو ن سَـفَاهاً بناتِكم في الـتراب

هل كان شيعياً ؟

لم يعرف عن ابن جنيّ أنه كان شيعيًا ، ولكن يبدو من أمره أنه كان يصانع الشـيعة ويحطب في حبالهم ويأخذ إخذهم . فهو إذا عرض ذكر أمير المؤمنين عليّ — رضي الله عنه — يُردفه بالصلاة عليه . ومن هذا قوله في « باب في الاشتقاق الأكبر» : « ومنـه قول عليّ — صلوات الله عليـه — : إلى الله أشكو عُجَرِى وبُجَرِى » . وقد كان هـذا من تقاليد الشيعة ومما يحرصون عليه ويدعون إليه . ويذكر المقريزي[2] أن جوهرا القائد بعد أن تمّ له فتحُ مصر لسيّده المعزّ أمر بالجهر بالصلاة على عليّ بن أبي طالب ، وعلى الحسن والحسين وفاطمةَ الزهراء .

وكذلك نراه في خطبة الخصائص يقول : « وصـلى الله على صفوته محمد وآله المنتجبين ، عليه وعليهم السلام أجمعين » وتراه يُغفِل ذكر الصحابة — رضوان الله عليهم — في هذا المقام ، وكان هذا من شِعَار الشيعة . وتراه أيضا في هذا المقـام لا يدخل (على) على الآل، وهـذا مما يلتزمه الشيعة . وفي حاشية عصمت[3] على

(١) انظر الأغاني طبعة الدار ٤/٤١١ . (٢) الخطط ٤/١٥٦ طبعة المليحي .
(٣) ص ٧٠ .

الجامى : « مَنَع الشيعة إدخال (عَلَى) على (الآل) عنـد التصلية على النبى وآله ، ونقلوا فى ذلك حديثا . والتزم أهل السنة ذكرها ردّا عليهم؛ فإن فى جميع الأحاديث الصحيحة المذكورة فيها الصلاة على النبى عليـه السلام وآله دخل كلمة (على) على آله . فالظاهر أن ما نقلوه موضوع » .

٥ وقد كان من دواعى مصانعته للشيعة أن كان ذوو السلطان — وهم آل بويه — منهـم ، وكان متّصلا بهـم بأقوى الأسباب . وكان هؤلاء البويهيون حِراصا على إظهار شعائر الشيعة .

ومن ذلك أنه « فى سـنة ٣٥٢ فى يوم[1] عاشوراء ألزم معزّ الدولة أهل بغـداد بالنوح وإقامة المآتم على الحسين — رضى الله عنـه — وأمر بغلق الأسـواق ،

١٠ وعلّقت عليها المُسُوح ، ومنع الطباخين من عمل الأطعمة ، وخرجت نساء الرافضة منشّرات الشعور ، مضمّخات الوجوه ، يلطمن ويفتنّ النـاس » .

وفى سنة ٣٥١ فى شهر[2] ربيع الآخر كتَب العامّة على مساجد بغداد : لعن معاوية ابن أبى سفيان ، ولعن من غصَب فاطمة فَدَكًا ، ومن أخرج العباس من الشورى ، ومن نفى أبا ذَرّ الغِفَارىّ ، ومن منع دفن الحسين عنـد جدّه . ولم يمنع معزُّ الدولة

١٥ من ذلك . وبلغه أن العامّة قد محَوا هـذا المكتوب ، فأمر أن يكتب : لعن الله الظالمين لآل رسول الله من الأولين والآخِرين ، والتصريح باسم معاوية فى اللعن ، فكتب ذلك » . وفى سـنة ٣٥٤ مُنعت[3] الديلم ببغداد النـاس أن يذكروا فضائل الصحابة ، وكتب سبّ السلف على المساجد .

---

(١) الشذرات فى حوادث السنة المذكورة . (٢) المنتظم لابن الجوزى ٧/٨ .

٢٠ (٣) المنتظم ٧/٣٢ .

وكأنما كان التقريب فى عصره لمن يمتّ لآل بويه بمـاتّة التشيع أو الانتساب إلى الفُرْس وما جرى هذا المجرى . وكان هذا مدعاة لشكوى من ليس له حظّ من هذه المذاهب ، و يربأ بنفسه عن أن يمضى فى مسالكها . وهـذا محمد بن عبد الله المعروف بابن سكّرة الهـاشمىّ[1] يقول من قصيدة يتسخّط فيها الزمان :

أسـعى لأدرك حظّا لو مُنيت به ... ما كنت أول محظوظ من الهَمَج

ذنبى إلى الدهر أنى أبطحىٌّ أب ... ولست أدْعَى إلى قُـمّ ولا كَرَج

وقُمّ بلدة فى فارس يغلب على أهلها التشيُّع ، لا تكاد ترى فيهـا غير شيعىّ ، و يظهر أن الكرج كذلك .

وممـا يذكر فى هذا المقـام أن علىّ بن عيسى الرَّبَعىّ[2] كان على شاطئ دجلة فى يوم شديد الحـرّ فاجتاز عليـه الشريف المرتضى فى سفينة ومعـه ابن جنّى ، وعليهما مِظَلّة تُظلّهما من الشمس ، فهتف الرَّبَعىّ بالمرتضى وقال له : ما أحسن هـذا التشيّع ! علىّ تتقلّى كبده فى الشمس من شدّة الحرّ ، وعثمان عندك فى الظلّ تحت المِظَلّة لئـلا تصيبه الشمس ! فقال المرتضى للـلّاح : جدّ وأسرع قبـل أن يسبّنا . وفى ياقوت أن ذلك كان مع الشريفين الرضىّ والمرتضى ، وأنه قال لهما : من أعجب أحـوال الشريفين أن يكون عثمان جالسا معهما فى الزَّبْزَب — وهـو السفينة — وعلىّ على الشطّ بعيدا عنهما !

والرَّبَعىّ هـذا ممن شارك ابن جنىّ فى الأخْذ عن أبى علىّ ، وكان إماما فى النحو . وكان فيـه أُوثة وجسَارة و بدَوات لا يؤمن جانبه ، وكان لهذا تجنب

(١) انظر عيون التواريخ فى حوادث سنة ٣٨٥

(٢) هذه القصة فى ترجمة الربعى فى نزهة الألباء وغيرها .

مجالسته ، ولا يصلح لمعاشرة العِلْية من القوم ، كما كان ابن جنى الحصيف الأليف ، فلا غرو إذًا أن يحظى ابن جنّى بالمكانة عنــد الشريفين دون الربعىّ ، ولا عليــه أن يكون اسمــه عثمان فليس ذلك بمُزْرٍ به عندهما ، كما لا ينفــع الربعىّ عندهما أن يكون اسمه عليّا مع ما هو عليه من بعض العادات المنكرة .

مذهبه الفِقْهىّ

يبدو أنّ ابن جنى كان حنفىّ المذهب ، فإن لم يكُنه فقد كان له هوًى فى هذا المذهب وانعطاف نحوه . ولا غرو ، فهو عراقىّ يصبو إلى مذهب أهل العراق . وهــو فى ذلك كأغلب نحــويّى العراق ، كالســيرافى الذى كان يقضى على مذهب العراقيّيــــن .

وليس بيدى من المصادر ما يقفنا على من أخذ عنه الفقه فى شبيبته . وأحمد ابن محمد الموصلى الذى أخذ عنه النحو كان شافعيّا ، كما يذكر السيوطى فى البغية ، وإن لم أقف على ترجمته فى طبقات الشافعية ، ولم أقف على تاريخ وفاته .

وانتسابه للحنفية فى الفقه يبــدو من قوله فى الخصائص ١٦٣/١ : « وكذلك كُتُب محمــد بن الحسن — رحمه الله — إنمــا ينتزع أصحابنا منها العلل ؛ لأنهــم يجدونهــا منثورة فى أثنــاء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفــة والرفق . ولا تجد له علّة فى شىء من كلامه مستوفاة محرّرة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور » وظاهر أنه يريد محمــد بن الحسن صاحب أبى حنيفة ، وأنه يتحدّث عن استخراج العلل الفقهية من كتبه . فقوله : « أصحابنا » يعنى به أتباع أبى حنيفة . ويبدو أن ابن جنى كان ينظر فى كتب الفقه وأصوله كثيرا ، وقد

احتذى فى مباحث النحو كثيرا منهج الفقه وأصول الفقه . وكان لهذا معنياً بكتب محمد بن الحسن . وكذلك كان شيخه أبو على معنيا بآثار محمد هذا . و يقول ابن جنى فى الحـديث عن شيخه : « وحدّثنى[1] أنه وقـع حريق بمدينة السلام ، فذهب به جميع علم البصريين . قال : وكنت قد كتبت ذلك كله بخطّى ، وقرأته على أصحابنا ، فلم أجد من الصندوق الذى احترق شيئا البتّة ، إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد ابن الحسن » . وفى ثَبَت كتب ابن جنى عنـد بركلمـان : « مسألتان من كتاب الأيمـان لمحمد بن الحسن الشيبانى » ، و يذكر بركلمان أنه فى الفاتيكان . فهـذا لا يدع مجالا للشك فى صلته بمذهب العراقيين فى الفقه .

وتراه ينصر الحنفية على الشافعية . ومن أمثلة هـذا ما أورده فى سرّ الصناعة فى حرف الباء : « وأما[2] مايحكيه أصحاب الشافعى عنه من أن البـاء للتبعيض فشىء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت » .

وتراه فى سرّ الصناعة فى حرف الواو ، ينكر على الشافعية ما يرونه من الترتيب فى غسل أعضاء الوضوء ، و يعتمد فى هـذا على أن الواو لاتفيد الترتيب . وقد عطف غسل هـذه الأعضاء بالواو فى الكتاب . وتراه يحتفل للردّ و يُفيض فيـه أيّمـا إفاضة .

وجاء ذكر الإمام أبى حنيفة فى مبحث الدّوْر من الخصائص ١/٢٠٨، وفى هذا الموطن يذكر الجصّاص أبا بكر الرازى شيخ الحنفية فى بغداد ، وفى ص ٢٠٦ يذكر أبا يوسف صاحب أبى حنيفة .

(١) انظر ترجمة أبى على فى ياقوت .

(٢) انظر فى هذا أيضا اللسان ٢٠/٣٢٧ .

مذهبه الكلامىّ

يذكر السيوطى فى المزهر ٧/١ أن ابن جنى كان معتزليـا ، كشيخه أبى علىّ . وسأسوق بعض أقواله المنبئة عن اعتزاله .

فهو يقـول فى الخصائص فى « باب فى ورود الوفاق مع وجـود الخلاف » فى فعـل العبد : « وقد قال بعض الناس : إن الفعل لله ، و إن العبد مكتسبه ، و إن كان هذا خطأ عندنا فإنه لقوم » وقد عقب السّيوطىّ على هذا فى الأشباه والنظائر ٣٣٨/١ بقوله : « يعنى أهل السنة ؛ فإن ابن جنى كان معتزليا ، كشيخه الفارسىّ » .

وفى الخصائص فى « باب فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة » يقول : « وكذلك أفعال القديم سـبحانه ؛ نحو خلق الله السماء والأرض وما كان مثـله . ألا ترى أنه — عزّ اسمه — لم يكن منـه بذلك خَلْق أفعالنـا . ولو كان حقيقة لا مجازا لكان خالقا للكفر والعـدوان وغيرهما من أفعالنا عزّ وعلا » فتراه ينسب للعبد خلق الفعل ، وهذا مذهب اعتزالىّ .

و يقول أيضا فى هذا البـاب : « ولسنا نثبت له سبحانه علمـا ؛ لأنه عالم لنفسه » وهذا أيضا مذهب المعتزلة كما هو مقرر فى علم الكلام .

ومن كلامه أيضا فى هذا الباب : « وأما قول الله — عز وجل — : ﴿وكلم الله موسى تكليما﴾ فليس من باب المجاز ، بل هو حقيقة . قال أبو الحسن : خلق الله كلاما فى الشجرة ، فكلم به موسى ، و إذا أحدثه كان متكلما به . فأمّا أن يحدثه فى شجرة أو فم أو غيرهما فهـو شىء آخر ، لكن الكلام واقع . ألا ترى أن المتكلم منا إنمـا يستحقّ هذه الصفة بكونه متكلما لاغير ، لا لأنه أحدثه فى آلة نطقه ، و إن كان لا يكون متكلما حتى يحرك به آلات نطقه » .

ومما يؤنس باعتزاله أنه فى «باب فى الحكم يقف بين الحكمين» من الخصائص يكرر عبارة « المنزلة بين المنزلتين » . فهو يقول عن ثبات الهاء فى « يامرحباه » :
« فثبات الهاء فى (مرحباه) ليس على حدّ الوقف، ولا على حدّ الوصل . أمّا الوصل فيؤذن بأنها ساكنة . وأمّا الوصل فيؤذن بحذفها أصلا : يامرحبا بحمار ناجية . فثباتها إذًا فى الوصل متحركةً منزلةٌ بين المنزلتين .

ومما يؤنس بهذا أيضا أنه يقول فى خطبة الخصائص : « الحمد لله الواحد العدل القديم » . وكان هِجِّيرى المعتزلة القول بالعدل والتوحيد، وفى المقريزى[1] :
« المعتزلة الغُلاة فى نفى الصفات الإلهية، القائلون بالعدل والتوحيد » . ويقول الزمخشرى فى خطبة الكشّاف : « ولقد رأيت إخواننا فى الدين من أفاضل الفئة الناجيةِ العدلية » وهو يعنى المعتزلة، ويقول بُعَيد هذا : « فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين وعلماء العدل والتوحيد » . ويقول السيد الشريف فى كتابه على هذا الموطن من الكشاف : « والمعتزلة سمّوا أنفسهم أهل العدل لأنهم أوجبوا على الله تعالى ما هو عدل عندهم : من ثواب المطيع وعقاب العاصى وتيسير أسباب الطاعات وزواجر المعاصى ورعاية ما هو الأصلح للعباد، ولم يجوّزوا شيئا مما يعدّ ظلما، وأهلَ التوحيد إذ لم يثبتوا له تعالى صفات قديمة زائدة على ذاته لاستلزامه تعدّد القدماء المنافى للتوحيد» . وكان الصاحب بن عبّاد معتزليّا يذهب مذهب أهل العدل، وقد تظرف بهذا فى الحب والنسيب إذ يقول :

تعرفتُ بالعدل فى مذهبى	ودان بحسن جِبَدالى العراق
فكُلّفت فى الحب ما لم أطق	فقلت بتكليف ما لا يطاق

وانظر ترجمة الصاحب فى نزهة الألباء .

(١) الخطط ٤/١٦٤ طبعة المليجى .

على أن ابن جنى قد لا يتقيد بمذهب المعتزلة و يذهب إلى ما يراه الحق وما هو أدنى إلى النصَفة . ومن ذلك ما نراه فى كلامه على اللغة وهل هى اصطلاح أو توقيف . فقد ذكر رأى التوقيف ثم قال فى الخصائص ١/٤١ : « و إذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه والانطواء على القول به » . وهذا منهج أهل السنة .

وهو فى هذا المبحث يتوقف[1] فى شأن اللغة . وهو بذلك يخالف مذهب الاعتزال ؛ وهو الجزم بأنها اصطلاح وتواضع .

وتراه فى ص ٤٨ فى مبحث علل العربية يذكر أن علل الفقه أعلام وأمارات بالوقوع الأحكام . وذلك منهج أهل السنة . والمعتزلة يرون أن علل الفقه مؤثِّرة فى الأحكام الشرعية باعثة عليها .

مذهبه النحوىّ

كانت المذاهب النحويّة لعهد ابن جنّى ثلاثة : مذهبان قديمان ، وهما البصرىّ والكوفىّ. ومذهب حَدَث من خَلْط المذهبين والتخيّر منهما . وهو مذهب البغداديّين .

وكان ابن جنى — كشيخه أبى علىّ — بصريّا . فهو يجرى فى كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب ، وهو ينافح عنه و يذبّ ، ولا يألو فى ذلك جهدا . وتراه فى سرّ الصناعة فى حرف النون يقول : « ... كما قال الآخر :

أنْ تهبطين بلاد قو ... م يرتعون من الطلاح

(١) ص ٤٧ .

فهذا على تشبيه (أن) بـ (ما) التى فى معنى المصدر، فى قول الكوفيين . فأمّا على قولنا نحن فإنه أراد أنّ الثقيلة ، وخفّفها ضرورة . وتقديره : أنك تهبطين » .

وفى سرّ الصناعة أيضا فى حرف الكاف : « فإذا قلت : أنت كزيد ، وجعلت الكاف اسما فلا ضمير فيها ؛ كما أنك إذا قلت : أنت مثل زيد فلا ضمير فى (مثل) ؛ كما لا ضمير فى الأخ ولا الابن إذا قلت : أنت أخو زيد ، وأنت ابن زيد . هذا قول أصحابنا . وإن كان قد أجاز بعضُ البغداديين أن يكون فى هذا النحو الذى هو غير مشتقّ من الفعل ضمير ؛ كما يكون فى المشتق » . ومن الجلىّ أنه يريد بقوله : « أصحابنا » البصريّين .

ولم يدر بخَلَد ناظر أن كان ابن جنى كوفيّا ؛ فهذا ما لم يجر فى الوَهْم والخيال . ولكن بعض الباحثين طاب له أن يسلك ابن جنى فى عداد البغداديين . وشُبْهته فى هذا أن سكَن بغداد وأوطنها ، حتى لقى ربّه فيها . وإنما كان مُقامه ببغداد بأَخَرة بعد أن نضج واستقرّت إمامته وتأصّل عدّه فى البصريين . والناظر فى كلام ابن جنى يرى من الدلائل ما لا يحصى على هدم هذه الدعوى، ونقضها .

ومن هذا ما سقته عن سرّ الصناعة . وفى هذا الكتاب أيضا فى حرف الفاء: «وقول البغداديين : إنا ننصب الجواب على الصرف كلام فيه إجمال ، بعضه صحيح ، وبعضه فاسد ... » وفيه أيضا فى حرف الواو : « واعلم أن البغداديين قد أجازوا فى الواو أن تكون زائدة فى مواضع ... فأمّا أصحابنا فيدفعون هذا التأوّل البتّة ، ولا يجيزون زيادة هذه الواو » .

على أن الرجل كان منهوما بالعلم يأخذه عن أهله ، بصريّا كان أو غيره . فهو كثير النقل عن ثعلب والكسائىّ وأضرابهما ، حسن الذكر لهذين الرجلين والثناء

عليهما . فهو يقول فى الكسائىّ — فى الخصائص : «باب فى قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف» : «وكان هذا الرجل كبيرا فى السداد والثقة عند أصحابنا» .

وهو برىء من العصبيّة المذهبية التى تُعمى عن الحق ، ويُنحى باللائمة على من ينساق معها ، ويمضى فى سبيلها . فتراه يقول فى سرّ الصناعة ، فى حرف الهاء : «ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى فى هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح ، وظلمه وغصبه حقّه . والأمر عندى بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه فى كثير ممّا ألزمه إيّاه . وما كنت أراه بهذه المنزلة ، ولقد كنت أعتقد فيه الترفّع عنها . فإن كان من أصحابى ، وقائلا بقول مشيخة البصريّين فى غالب أمره ، وكان أحمد بن يحيى كوفيّا قَلْبًا[1] فالحقّ أحقّ أن يُتّبع ، أين حَلّ وصَقَع[2]» .

وقد يرى فى النحو ما هو بغدادىّ . فتراه يثبت فى ألفاظ التوكيد التابعة لأجمع أبتع وما تصرّف منه ، فيقول فى الخصائص ١/٨٣ : «ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة — مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها — أنهم لما أكّدوا فقالوا : أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون لم يعيدوا أجمعون البتة ...» ويقول الرضىّ فى شرح الكافية ١/٣٢٦ : «وأمّا أكتع وأخَواته فالبصريُّون — على ما حكى الأندلسىّ عنهم — جعلوا النهاية أبصع ومتصرّفاته ، ولم يذكروا أبتع ومتصرّفاته ... والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواته ، فقالوا : أجمع أكتع أبصع أبتع» ولا يقضى هذا

(١) أى خالصا محضا ، يقال : عربى قلب : محض النسب .

(٢) أى ذهب وتوجه . يقال : ما أدرى أين صقع و بقع .

الوفاق للبغداديين أن يكون ابن جنّى بغداديًا ؛ فإن هذه مسألة ترجع إلى السماع ، وقد صحّ عنده هذا ، ولكنه باقٍ على أصول البصريين ، ولا يرضى لنفسه أن يكون بغداديًا ، فهو كثير النيل منهم والتصريح بخلافهم .

ابن جنّى بين النحو والصرف

كان ابن جنى إماما فى النحو والصرف ، وهو على إمامته فيهما فى النحو أمثل منه فى الصرف ، كما يذكره الكاتبون لترجمته ، وإن كان لا يعرف إلا بالنحوىّ ، فالنحو — بالمعنى العامّ — ينتظم الصرف . ومردّ نبوغه فى الصرف وتفوقه فيه أن عجزه أمام أبى علىّ كان فى مسألة صرفية ؛ كما سبق إيراده ، فكان جدّه فى الصرف أكثر وأبلغ من جِدّه فى النحو .

وقد يؤنس بتخلّفه فى النحو القصّة التى يرويها صاحب نزهة الألباء فى ترجمة على بن عيسى الربعىّ . وها هى ذى : « اجتمع الربعىّ وابن جنىّ يمشيان فى موضع . فاجتازَ على باب خَرِبة فرأى فيها كلبا — أى الربعىّ وكان مغرى بقتل الكلاب — فقال لابن جنى : قف على الباب ، ودخل . فلمّا رآه الكلب يريد أن يقتله هرب وخرج ، ولم يقدر ابن جنى على منعه . فقال له الربعىّ : ويلك يا ابن جنى ! مُدْبِرٌ فى النحو ، ومُدْبِر فى قتل الكلاب ! » .

ويذكر ابن عَقِيل فى شرحه للألفية فى مبحث الابتداء أن أبا الفتح سأله ولده عن إعراب بيت أبى نواس :

غيرُ مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

فارتبك فى إعرابه .

ومن آرائه النحوية التي لم يتابَع فيها تجويزه إظهار متعلق الظرف الواقع خبرا فى الكون العام ، نحو زيد عندك . قال ابن يعيش فى شرح المفصل ٩٠/١ : « وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره » .

ومن هذا أنه فى الخصائص ١٠٦/١ ، ٣٤٢ يجيز أن يقال : مررت بزيد وعمرا ، بعطف عمرا على محل زيد المجرور بالحرف ، وهذا لا يجيزه النحويون ؛ لأن شرط العطف على المحلّ عندهم ظهور الإعراب المحليّ فى فصيح الكلام . وانظر المغنى فى مبحث العطف على المحلّ من الكتاب الرابع .

ومن آرائه التي خالف فيها اصطلاح النحويين ما يراه فى علل منع الصرف . فهو فى الخصائص ١٠٩/١ يقول : « ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظيّ ، وهو شَبَه الفعل لفظا ؛ نحو أحمد ويرمع وتنضب وإثمد وأُبْلُم وبَقَّم وإستبرق . والثمانية الباقية كلها معنوية ؛ كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك » واصطلاح النحاة المتأخرين أن المعنوى منها التعريف والوصف ، وما عدا هذين لفظى .

ومن آرائه أنه يرى فى بَغِيّ فى معنى الفاجرة أن زنتها فَعِيل لا فَعُول . ويقول الزمخشرى فى الكشاف فى تفسير سورة مريم عند قوله تعالى : قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أكُ بغيا : « والبغى : الفاجرة التي تبغى الرجال . وهى فَعُول عند المبرد : بَغُويٌ ، فادّغمتْ الواو فى الياء . وقال ابن جنى فى كتاب التمام : هى فعيل . ولو كانت فعولا لقيل : بَغُوّ ؛ كما قيل : فلان نَهُوّ عن المنكر» . وقد ردّ على احتجاجه بأن نَهُوّا فى عِداد الشاذّ فلا يقاس عليه ؛ وإنما قياسه نَهِيّ .

شـــعره

كان لابن جنى شعر . و يقول ابن الأثير[1] وابن[2] ماكولا : « وله شعر بارد » .
وكأن أساس هذا الحكم منهما أن ابن جنى كان يتعاطى فى شعره الغريب والمعقّد
من الأساليب ، وأنه لم يكن يُعنى بالشعر ، فقد كان همّه العلم ، وكان غِناه به ،
وكانت به حُظوته عند الملوك وذوى السلطان ، فلم يكن يحتاج إلى الشعر يستميح
به . و يقول الثعالبى[3] : « وكان الشعر أقلّ خلاله ، لعظم قَدْره وارتفاع حاله » .
وابن الجوزىّ أحسن رأيا فيه ، فهو يقول[4] : «وكان يقول الشعر ويجيد نظمه» ،
وكذلك من قبله الخطيب فى تاريخ بغداد يقول المقالة السالفة .

وقد كان ابن جنى — لِمَا أسلفت — مُقِلّا من الشعر ، غير مشهور به .
ويقول الباخرزى فى الدمية : « وما كنت أعلم أنه ينظم القريض ، ويسيغ ذلك
الجَرِيض ، حتى قرأت له مرثية فى المتنبى ... »

على أنه قد يقع له من الشعر ما يأخذ بالقلوب ، و يأسر الألباب .

وشعره فيما يمسّه من فقد حبيب أو غزل فيه ، أو فخر و بأو بعلمه ومآثره .
ولا نرى له شعرا فى مدح ملك إلا لمَامًا .

ومن شعره مرثيته فى المتنبى التى نوه بها الباخرزى . وفيها يقول :

غاض القريض وأودت نضرة الأدب ... وصوّحت بعد رِىّ دَوحة الكُتُبِ
سُلِبتَ ثوب بهاء كنت تلبسه ... كما تُخَطَّف بالخطِّيّة السُّلُبُ

---

(١) تاريخ الكامل فى حوادث سنة ٣٩٢ . (٢) كتاب الإكمال فى رفع الارتياب عن المختلف والمؤتلف من الأسماء والكنى والأنساب . (٣) اليتيمة ١/٧٧ من طبعة الشام .
(٤) المنتظم ٧/٢٢٠ .

ما زلت تصحب فى الجُلّى إذا انشعبت   قلبا جميعا وعزما غير منشعب

وقد حلبتَ — لعمرى — الدهر أشطره   تمطو بهمة لا وانٍ ولا وَصِب

من للهواجل يُحيى مَيْت أرسمها   بكل جائلة التصدير والحَقَب!

قَبّاءَ خوصاء محمود عُلالتها   تنبو عريكتها بالحِلْس والقَتَب

٥ وترى من هذا ميله للغريب .

وله فى الغزل :

غزال غير وحشىّ   حكى الوحشىّ مقلته

رآه الورد يجنى الور   د فاستكساه حُلّته

وشمّ بأنفه الريحا   ن فاستهداه زَهرته

١٠ وذاقت ريحَه الصهبا   ءُ فاختلسته نَكْهته

وهو شعر يسيل من الرقّة ، كما ترى .

وله فى الغزل أيضا :

تجبّب أو تدرّع أو تقبّا   فلا والله لا أزداد حبا

أخذت ببعض حبّك كلّ قلبى   فإن رمت المزيد فهات قلبا

١٥ تجبب أى البس الجبّة ، وتدرّع : البس المِدْرَعة — وهى ثوب من صوف — ، وتقبّا أى البس القَبَاء . و يقع هذان البيتان فى كثير من الكتب محرّفين .

وله فى الحنين إلى الشباب و بكاء عهده الناضر :

رأيت محاسن ضحك الربيـ   ـع طال عليها بكاء السحاب

وقد ضحك الشيب فى لِمّتى ... فلِمْ لا أبَكّى ربيع الشباب

أأشرب فى الكأس ! كلّا وحاشا ... لأبصره فى صفاء الشراب

ترى فى هذا معنى بديعا ، فهو يتجنّب الشرب فى الكأس خشية أن يرى فى صفائها شيبه ، فتنالّه الحسرة ويأخذه الجزع .

وله قصيدة طويلة يفخر فيها ، مطلعها : ٥

وحلوِ شمائل الأدب ... منيف مراتب الحسب

أخى فخر مفاخره ... عقائل عقلة الأدب

له كلف بما كلِفت ... به العلماء مِلْعَرب

ويمضى هكذا طويلا فى الحديث عن نفسه . ومن هذه القصيدة ما أوردته فى صدر هذه المقدّمة من شعره الذى يعتزى فيه إلى الروم . ١٠

وقد أورد له الثعالبى فى اليتيمة :

أيا دارهم ما أنت أنت مذ انتوَوا ... ولا أنا مذ سار الركاب أنا أنا

وجود المنى ألا يكاثر بالمنى ... ونيل الغنى ألا يكاثر بالغنى

ومن كان فى الدنيا أشدّ تصوّرا ... تجده عن الدنيا أشدّ تصوّنا

ومما أذكره فى هذا الموطن أن صاحب تاريخ الموصل أورد من شعره : ١٥

شواهدى عيناى إنى بها ... بكيت حتى ذهبت واحدة

وأعجب الأشياء أن التى ... قد بقيت فى صحبتى زاهدة

وهذا شعر لأبى الحسن على بن منصور أورده له ابن خلكان فى ترجمة ابن جنى فى صدد الكلام على شعره الذى يذكر فيه عوره ، على ما سلف .

مكانه فى الرواية

يكثر ابن جنى من الرواية عن غيره . فهو ينقل عن سيبويه وعن أستاذه أبى علىّ ، وعن غيرهما من علماء البلدين ، وهو يستشهد بالشعر والقصص ، ويجول فى فنون المعرفة ، ويستطرد لما هو بسبيله . وهو يدنو فى هذا بعض الشىء من الجاحظ فى استطراده وتنويعه ، وخروجه من باب إلى باب ومن فن إلى فن . ٥

ويبدو أنه قد يعتمد فى النقل على حفظه ، فينال نقلَه بعضُ التغيير . ومن ذلك أنه أورد فى ص ٢٤٩ من الخصائص حديثا عن سيبويه ، يخالف فيه بعض الشىء . وقد نبهت على هذا فى التعليق على هذا الموطن .

وقد رماه صاحب الخزانة ذات مرة بأنه أخلّ فى النقل عن أبى علىّ . وذلك فى الكلام على الرجز : ١٠

باتت تنوش الحوض نوشا من عَلَا   نوشا به تَقطع أجواز الفلا

و (علا) فى البيت يجوّز النحويون فيه أن يكون مبنيا ، وأصله : عَلَوُ بالبناء على الضمّ ، كما يقال من قبلُ ، وقلبت الواو ألفا لتحركها بالضمّ وانفتاح ما قبلها ، وأن يكون معربا ، وأصله : عَلَوٍ ، كما يقال من قبلٍ ، فقلبت الواو ألفا لتحركها بالكسر . وهذان الوجهان ذكرهما أبو على فى تذكرته . ١٥

وقد عرض لابن جنى أن يتكلم على هذا الرجز ، ويذكر رأى أبى على فيه ، فاقتصر على الوجه الأوّل ، فكان أن قال البغدادىّ[1] : « وقد أخل ابن جنى فى شرح تصريف المازنى فى النقل عن أبى على ؛ فإنه قال : قد كان أبو على يقول

(١) الخزانة ٤ / ٢٦٢ .

فى (علا) من هذا الرجز : إن الألف فى (علا) منقلبة عن الواو لأنه من علوت ، وإن الكلمة فى موضع مبنىّ، نحو قبل وبعد ، لأنه يريد : نوشا من علاه ، فلمّا اقتطع المضاف من المضاف إليه وجب بناء الكلمة على الضم ، نحو قبل وبعد . فلمّا وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفا . وهذا مذهب حسن . ونصّ أبى على فى تذكرته : يجوز أن يكون (علا) مبنيًّا معرفة ، ويجوز أن يكون معربا نكرة . فإن كان مبنيًّا كانت الألف منقلبة عن الواو لتحركها بالضمة . وإن كان معربا كانت منقلبة عن الواو لتحركها بالجر » .

وعندى أن ما حدث من ابن جنى لا يعدّ إخلالا فى النقل ، وإنما هو أن اقتصر على أحد وجهين لأبى على فى الرجز . ويكثر من ابن جنى ألا يستوعب ما يقال فى الأمر يعرض له . وهذه خُطّة دبّرها واعتمدها .

ويقول فى ص ١٣ من الخصائص، وقد أورد الشطر :

* عليها الشيخ كالأسد الكليم *

: « ويجوز الكليم بالجر والرفع » . ولو كان ذاكرا للقصيدة التى فيها هذا الشطر ما قال هذا القول . والقصيدة مفضّلية مرفوعة الروىّ، وصدر الشطر :

* هى الفرس التى كرّت عليهم *

ومطلع القصيدة :

تسائلنى بنو جُشَمَ بن بكر أغرّاء العَرَادةُ أم بَهِيمُ

هذا . ولابن فورّجه موقف مع ابن جنىّ غير كريم، يتهمه فيه بالتقوّل والكذب . ذلك أن ابن جنىّ فى شرحه لديوان المتنبى ذكر أنه سأل أبا الطيّب عن قوله :

أمِط عنك تشبيهى بما وكأنه فما أحد فوقى وما أحد مثلى

: ماذا يريد بقوله : (بمـا وكأنه) ، فقال[1] له الشاعر : إن (ما) سبب التشبيه ؛ لأن القائل إذا قال لآخر : بم تشبّه هذا ؟ قال له المجيب : كأنه الأسـد ، أو كأنه الأرقم . فجاء ابن فورّجه فى كتابه "الفتح على أبى الفتح" وهزىء بهذا التفسير ، وساق حكاية المبرد وأبى حنيفة الدينورى فى مجلس بعض الأمراء ، سئل المبرد فيه عن كلمة من اللغة يجهلها ، فاخترع لها تفسيرا ، وارتجل شاهدا لوقته على ما يقول ، خشـية أن يتّهم بالجهـل فى مجلس أمير لم يكن قد رآه و إنمـا سمع به ، فرد عليـه أبو حنيفـة وكشف عن أمره ، ثم قال ابن فورّجه : « وأنا أحلف بالله العلىّ إن كان أبو الطيب قطّ سئل عن هذا البيت فأجاب هذا الجواب الذى حكاه ابن جنى و إن كان إلا متزيّدا مبطلا فيما يدّعيـه — عفا الله عنـه وغفر له — ، فالجهـل والإقرار به أحسن من هذا[2] » ومن الجلىّ أن هذا إسراف فى الإنكار على أبى الفتح بغير سند إلا اسـتبعاد المعنى الذى فسّر به البيت ، وهو احتجاج واه لا يقـوم على التمحيص والنقـد . ولقد عاشر ابن جنى أبا الطيب دهرا طـويلا ، وعُنى بشرح الديوان ، وكان يسأل صاحبه عن معانيه . فإن كان فى التفسير ضعف عند ابن فورّجه فليس من البعيد أن يقع فيـه أبو الطيب ، و إنما يرّد ما يروى عن أبى الطيب بأن ينكر أبو الطيب الرواية و يتنصل منها . ومن المقرر عندهم أن من حفظ حجّة على من لم يحفظ . وإنما حمل ابن فورجه على أن يسىء القول فى أبى الفتح حجاب المعاصرة والمنافسة ، وذلك حجاب كثيف يستر الحسنات ، و يبرز السيئات

---

(١) انظر شرح الواحدى للديوان ٢٣ .

(٢) انظر ترجمة أبى حنيفة الدينورى فى معجم الأدباء ٣ / ٣١ وما بعدها .

خطه

كان لابن جنى طريقة فى الخط معروفة . ويقول ياقوت فى علىّ بن زيد القاشانى أحد أصحاب ابن جنى : « وهو صاحب الخط الكثير الضبط المعقّد، سلك فيه طريقة شيخه أبى الفتح »[1] .

ويبدو أنه كتب بخطّه كثيرا من كتب الأدب ودواوين اللغة . وفى ترجمة ابن البوّاب[2] أنه كتب كتاب من نسب من الشعراء إلى أمّه لابن الأعرابىّ، وقال فى ختامه : « نقلته من نسخة وجدت عليها بخط شيخنا أبى الفتح عثمان بن جنى — أيده الله — : بلغ عثمان بن جنى نسخا من أوّله وعرضا » .

ويتصل بهذا أنه عنى بأن يُحسن أولاده الخط، كما سيمرّ بك فى المبحث التالى .

ولم نقف على شىء من خَطّه فنتبينه .

أسرته

كل ما يعرف عن أسرة ابن جنى أنه كان له من الولد ثلاثة : علىّ وعالٍ وعلاء . ويقول فيهم ياقوت : « وكلهم أدباء فضلاء، قد خرّجهم والدهم، وحسّن خطوطَهم، فهم معدودون فى الصحيحِى الضبط، وحَسَنِى الخط » .

ولم أر ذكرا فى كتب الطبقات والأدب لغير عالٍ؛ فهو له ترجمة فى معجم الأدباء، يقول فيه : « أبو سعد البغدادىّ . كان نحويّاً أديبا حسن الخط، أخذ عن أبى الفتح بن جنىّ، والوزير عيسى بن علىّ » وذكر أنه مات سنة سبع أو ثمان وخمسين وأربعمائة .

(١) معجم الأدباء ١٣ / ٢١٩ .

(٢) معجم الأدباء ١٥ / ١٣٠ .

ونرى أبا زكريا الخطيب التبريزىّ يروى عن عال هـذا فى غير موطن .
وفى شرح أدب الكاتب[1] للجواليق: «قرأت على أبى زكريا عن عال بن عثمان بن جنى عن أبيه قال : اللام فى قولهم : الآن حدّ الزمانين غير اللام فى قوله تعالى : قالوا الآن جئت بالحقّ ... » وهذا البحث فى الخصائص ، فى « باب آستغناء العرب عن الكلام بما يجوز فى القياس » .

ويقول الجواليقىّ أيضا فى المعرَّب : « أخبرنى أبو زكريا عن عال بن عثمان ابن جنىّ عن أبيه قال : السُّوذانِق ، والسَّوْذَنيق، والشَّوْذَنيق ، والشَّوْذَق بالشين معجمة » .

وقد أخذ عن عال أيضا ابن ماكولا . ويقول فى كتابه " الإكمال فى رفع الارتياب " فى كلامه على آبن جنى : « وابنه أبو سعد عال بن عثمان بن جنى أدركته بصَيْداء، وسمعت منه . وكان قد سمع مسند أبى يعلى الموصلىّ من المرجى، وسمع ببغداد من عيسى بن علىّ » .

ويبدو من هذا أن عاليا كان من المحدّثين .

وقد بان من هذا أن لم يكن من أولاده مَن آسمه الفتح، وأن كنيته بأبى الفتح كما قال الشاعر :

* لها كنية عمرو وليس لها عمرو *

مَن عاصرهم من ذوى السلطان

كان عصر ابن جنى عصر ضعيف الدولة العباسية . فالخلفاء مغلوبون على أمرهم، والأمر لغيرهم، وولاة الأقاليم وعمالهم مستبدّون بمعظمها . فمصر فى أيدى

(1) ص ٤٠ .

الإخشيديين ثم فى أيدى الفاطميّين، وولايات فارس يتداولها المتغلّبون، والموصل بين الحمدانيين وآل بويه؛ وحلب، وبلاد كثيرة تحت أيدى الحمدانيين . وبغداد تحت سلطان آل بويه منذ سنة ٣٣٤ . ولقد تعرض هؤلاء الخلفاء بالخلع والإذلال ولم يكن للخليفة معهم إلا الاسم . وكانوا يفرضون لنفقة الخليفة قدْرا من المال هو حظّه من السلطان، حتى إنه فى سنة ٣٣٦ قطع معز الدولة عن الخليفة ألفى الدرهم[1] التى كان خصّصها كل يوم لنفقته، وعوّضه عنها ضياعا من البصرة وغيرها .

وقد اتصل ابن جنى منذ سنة ٣٤١ بسيف الدولة بن حمدان فى حلب، واجتمع فى حضرته بالمتنبىّ كما أسلفت . وقد كانت حضرة سيف الدولة مجمعا للشعراء والأدباء، كما هو معروف، وكانت وفاته سنة ٣٥٦ .

وتوثّقت صلته بآل بويه فى شيراز وفى بغداد . ويبدو أن ذلك كان بتقريب شيخه أبى علىّ الفارسىّ إيّاه لديهم، وكان أبو علىّ أثيرا عندهم، مكينا لديهم . وكان عضد الدولة يذكر أنه غلام أبى علىّ فى النحو، وقد وُجد[2] فى تذكرة له : إذا فرغنا من كتاب أبى علىّ النحوىّ تصدّقتُ بخمسين ألف دينار، ولما تزوّج[3] الخليفة الطائع فى سنة ٣٦٩ بنت عضد الدولة الكبرى كان الوكيلَ عن عضد الدولة فى العقد أبو علىّ الفارسىّ .

ويظهر أن سائر أصحاب أبى علىّ كانوا مقربين عند آل بويه بقرب أستاذهم . فالربعىّ[4] — وهو من جِلّة أصحاب الفارسىّ — يقول فى قصة له : « استدعانى عضد الدولة، وبين يديه الحماسة، فوضع يده على باب الأضياف » ثم يقول :

(١) المنتظم ٦ / ٣٥٧ . (٢) المنتظم ٧ / ١١٥ . (٣) المنتظم ٧ / ١٠١ .

(٤) معجم الأدباء فى على بن عيسى الربعى .

« فوجمت بين يديه وأنا أقف وهو ينظر إلىّ . وكان من عاداتنا أنه ما دام ينظر إلى أحدنا لم يزل واقفا بين يديه حتى يردّ طرفه » .

ويذكر بعض كُتّاب ترجمة ابن جنى من باحثى عصرنا[1] « أنه كان يشغل مركز كاتب الإنشاء عند عضد الدولة ، وعند خلفه » وقد نسب هذا الخبر إلى ياقوت . وظاهر أنه يريد كتابه معجم الأدباء . ولا أجد هذا الخبر فى الكتاب . ويبدو لى أن منشأ هذا الوَهْم القصة التى حكاها ياقوت فى ترجمة ابن جنى ، وهى هـذه : «وحدَّث غرس النعمة أبو الحسن محمد بن هلال بن المحسّن ، قال : حدثنى أبى ، قال : كان من كتاب الإنشاء فى أيام عضد الدولة ، وبعدها فى أيام صَمْصام الدولة ابنه كاتب يعرف بأبى الحسين القُمّى . قال : وشاهدته فى ديوان الإنشاء يكتب بين يدى جدّى أبى إسحق لمّا ولاه صمصام الدولة . فاتفق أنه حضر يوما عند جدى أبى إسحق أبو الفتح عثمان بن جنى النحوى فى الديوان ... » وكأن هذا الذى ذكر الحكم السابق عن ابن جنى فى عمله فى ديوان الإنشاء نظر صدر الحديث : « كان من كتاب الإنشاء فى أيام عضد الدولة وبعدها أيام صمصام الدولة ابنـه » فجعل هذا الحديث عن ابن جنى ، وإنما الحديث عن قوله بعـد : « كاتب يعـرف بأبى الحسين القمّى » ولا يعرف عن ابن جنى هذا العمل . وإنما كان يشتغل بالتعليم والتدريس . ويقول الخطيب فى تاريخ بغداد : «سكن[2] ابن جنى بغداد ، ودرّس بها العلم إلى أن مات » .

على أن القفطى يقول : «وخدم أبو الفتح عثمان بن جنى بيت آل بويه فى عهد عضد الدولة ، وولده صمصام الدولة ، وولده شرف الدولة ، وولده بهاء الدولة الذى

(١) تاريخ الموصل ٢/٦٣ . (٢) ج ١١ ص ٣١٢

مات فى عهده : « وكان ملازمهم فى دورهم » وظاهر أن خدمته لهم قد فسرها فى قوله : « وكان ملازمهم فى دورهم » فهو إنما كان مقربا عندهم يأنسون إليه وينال من برهم وألطافهم ، ولايراد أنه يلى لهم عملا من أعمال الديوان .

نهايتـــه

بلغ ابن جنىّ المنهل الذى يرده كل من على ظهرها ، وألقى عصا التسيار فى هذه الحياة فى يوم الخميس السابع والعشرين من صفر سـنة اثنتين وتسعين وثلاثمـائة[1] . ويكاد الرواة يجمعون على سنة وفاته ، إلا ما كان من ابن الأثير فى تاريخه ، فهو يضع وفاته سنة ٣٩٣ ، وتبعه على هذا أبو الفداء فى المختصر . ويبدو أن وفاته كانت ليلا أى ليلة الجمعة . ففى فهرست ابن النديم : « توفى ليلة الجمعة من صفر » وفى ديوان الشريف الرضىّ عند إيراد مرثيته فى ابن جنىّ : « وتوفى ببغداد ليلة الجمعة » . وفى هذا الديوان أيضا فى الموطن السابق : « وتولى الصلاة عليه الشريف الرضىّ ؛ وكان بينهما صداقة وكيدة » .

وقـد كانت وفاته ببغداد ، حيث آسـتقرّ فى آخر أيامه . ودفن فى مقابرها ، ولا أدرى فى أيّهـا دفن ، ودفن أبو علىّ أسـتاذه فى الشُّونيزيّة ، فهـل دفن فيها بجوار شيخه .

وقد رثاه الشريف الرضى بقصيدة عامرة عدّتها تسعة وخمسون بيتـا ، مثبتة فى ديوانه ، يقول فى أوّلهـا :

ألا يالقوم للخطوب الطوارق !   وللعظم يُرمى كل يوم بعـارق ![2]

---

(١) يوافق ١٥ من يناير سنة ١٠٠٢ م .   (٢) يقال : عرق العظم : أخذ ما عليه من اللحم . يريد نزول الحوادث بالمرء ، فيجردنه من الأعلاق النفيسة من حميم ومال .

وللدهر يُعرى جانبي من أقاربي — ويقطع ما بيني وبين الأصادق[1] !

وللنفس قد طارت شَعَاعاً من الجوى — لفقد الصفايا وانقطاع العلائق

لها كلَّ يوم موقف من مودِّع — ومُلتفَتٌ في عُقْب ماض مفارق

نجوم من الإخوان يَرمى بها الردى — مغاربها فوتَ العيون الروامق

ويقول بعد توجع كثير :

لِتبك أبا الفتح العيونُ بدمعها — وألسنُنا من بعدها بالمناطق

إذا هبَّ من تلك الغليلُ بدامع — تسرَّع من هذى الغرامُ بناطق

شقيق إذا التاث الشقيق وأعرضت — خلائق قومى جانبا عن خلائق

كتبه

لقد خلّف كتبا حسانا تدل على فضله الجمّ وعلمه الغزير . وقد تخيّر لها أسماء حسانا كذلك ، حتى ليقال إن الشيخ أبا إسحق الشيرازىّ المتوفّى سنة ٤٧٦ وأستاذ المدرسة النظامية قد سمّى[2] بعض كتبه بأسماء كتب لابن جنىّ . وذلك أن لأبى إسحق المهذّب والتنبيه فى الفقه (فقه الشافعية) ، واللمع والتبصرة فى أصول الفقه . وهذه أسماء لكتب لابن جنىّ ، كما سيأتى إيراده .

ولقد كتب ابن جنى إجازة[3] بكتبه لبعض الآخذين عنه فى سنة ٣٨٤ ، أى قبل موته بنحو ثمانى سنوات . وذكر فيها ما يأتى :

---

(١) الأصادق جمع الصديق ، وهذا جمع سماعى . وكأنه جمع أصدق فى معنى صديق .

(٢) انظر ابن خلكان فى ترجمة أبى الفتح .

(٣) أثبتها ياقوت فى معجم الأدباء .

(١) "الخصائص" . وسأفرد لها بحثا عقب هذا المقال .

(٢) "التمام" . وهو تفسير ما أغفله السكّرى من أشعار الهذليين . ويبلغ — على حسب ما يذكر المؤلف أن حجمه خمسمائة ورقة — نحو نصف الخصائص . وشرح السكرى المتوفى سنة ٢٧٥ طبع فى أوربة . وجاء ذكر هذا الكتاب بعنوان « كتابنا فى شعر هذيل » فى الخصائص ١/ ١٢٤ ، وبعنوان « كتابى فى ديوان هذيل » فيها ١/ ١٥١ . وجاء ذكره بعنوان « التمام » فى الخزانة ٣/ ١٥٣ . ولم أقف عليه فى كشف الظنون . ولا يعلم له وجود فى مكتبات العالم .

(٣) "سر الصناعة" . وهذا الكتاب نسخه الخطّية كثيرة . ويقوم بعض الأساتذة بتحقيقه وتهيئته للطبع . وقد أورده صاحب كشف الظنون ، وذكر أن عليه حاشية لأبى العباس أحمد بن محمد الإشبيلىّ المعروف بابن الحاجّ المتوفى سنة ٦٤٧ .

(٤) "تفسير تصريف المازنىّ" . ويسمى « المنصف » وفى الخزانة ١/ ٥٠٥ « قال ابن جنىّ فى المنصف ، وهو شرح تصريف المازنىّ » وقد عرض لهذا الكتاب صاحب كشف الظنون تحت اسم « تصريف المازنىّ » فقد قال : « وشرحه أبو الفتح عثمان بن جنى » وقد يحرف « المنصف » إلى المنتصف ، أو المصنف . وقد يظنّ أنه كتاب آخر غير شرح تصريف المازنىّ . والمنصف — كسرّ الصناعة — كثير النسخ المخطوطة ، ويعمل بعض الفضلاء على طبعه .

(٥) " شرح مستغلِق أبيات الحماسة، واشتقاق أسماء شعرائها " . يبدو أن هذا كان كتابا واحدا ، ثم جعله بعد كتابين : الأوّل التنبيه على مشكل أبيات الحماسة . والآخر المبهج فى أسماء شعراء الحماسة . والأول يوجد منه نسخ خطّية . وجاء ذكره فى الخزانة ١/ ٢٩، ٩٧ باسم « إعراب الحماسة » .

٥ وقد طبع المبهج . ونقل عنه فى الخزانة ٢/ ٢٦٤ .

(٦) " شرح المقصور والممدود لابن السكيت " . ولم أقف على شىء يتعلّق به .

(٧) " تعاقب العربيّة" . يقول السيوطىّ فى الأشباه والنظائر النحوية ١/ ١٣٢ « وقد ألّف ابن جنىّ كتاب التعاقب فى أقسام البدل والمبدل منه، والعوض والمعوّض منه . وقال فى أوّله : اعلم أن كل واحد من ضربى التعاقب

١٠ — وهما البدل والعِوَض — قد يقع فى الاستعمال موقع صاحبه . وربما امتاز أحدهما بالموضع دون رسيله ، إلا أن البدل أعم استعمالا من العوض» وجاء ذكره فى الخصائص ١/ ٢٦٤ ، ٢٦٦ وفى الخزانة ٧/ ٢٠١ وأورده فى كشف الظنون .

(٨) " تفسير ديوان المتنبي الكبير " . ويسمّى الفَسْر . ويذكر المؤلف

١٥ أنه ألف ورقة ونيّف ، فهو أكبر من الخصائص . ويذكر صاحب كشف الظنون أنه فى ثلاث مجلدات . ويذكر بركلمان أنه يوجد الثانى منه فى الإسكريال، وأنه يوجد منه نسخة فى المتحف الأسيوى فى بطرسبرج . ولأبى سهل محمد بن الحسن الزوزنى استدراك على هذا الكتاب باسم : « قشر الفسر » السابق ذكره .

(٩) " تفسير معانى ديوان المتنبي " . وهو شرح ديوان المتنبي الصغير . و يوجد منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب .

(١٠) " اللمع فى العربيـة " . يقول عنه فى كشف الظنـون : « جمعه من كلام شيخه أبى على الفارسى » منه نسخ خطيه بدار الكتب وهذا الكتاب عليه شروح كثيرة . يوجد معظمها فى المكتبات مخطوطا . ٥

(١١) " كتاب مختصر التصريف " . و يبدو أنه هو المعروف بالتصريف الملوكى ، وقد طبع . وعليه شرح لابن يعيش . و يوجد منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب .

(١٢) " كتاب مختصر العروض والقـوافى " . ذكر بركلمان كتابين : الأول مختصر العروض ، و يقـول : إنه يوجد فى مكتبة برلين وفى المتحف البريطانى ، وفى ليدن . والثانى مختصر القوافى ، وقال : إنه فى الإسكريال . وكأنهما الكتاب السابق جُعلا كتابين فيما بعد . ١٠

(١٣) " كتاب الألفاظ المهمـوزة " . ذكر بركلمان من كتبه « ما يحتـاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ، وعقود الهمز وخواصّ أمثلة الفعل ، وقال إن هذين الكتابين طبعا مع المقتضب .

(١٤) " كتاب المقتضب " . وهو فى اسم المفعول المعتـل العين من الثـلاثى . ١٥ وقد طبع هذا الكتاب فى ليبزج وفى القاهرة مع الكتابين السابقين .

(١٥) " تفسـير المذكّر والمؤنث ليعقوب " . و يذكر ابن جـنى فى إجازته أنه لم يكن أتمه .

(١٦) " كتاب تأييد تذكرة أبى على " . ويبدو أنه فقد فلا أثر له .

(١٧) " المحاسن فى العربيـة " . يذكر المؤلف حين كتب الإجازة أنه فقد منه، وأن الحوادث أزالت يده عنه . وقد أورده فى كشف الظنون .

(١٨) " النوادر الممتعـة " . يذكر المؤلف فى إجازته أنه فقـد منه أيضا . وقـد جاء ذكره فى الخصائص ٣٨٢/١ .

(١٩) " الخاطريات " . ويذكره المـؤلف هكذا : « ما أحضرنيـه الخاطر من المسائل المنثـورة ، مما أملتـه أو حصل فى آخر تعاليـق عن نفسى ، وغير ذلك مما هـذه حاله وصورته » وقد نقل عنه فى الخزانة ٤٧٠/٢ ، ١٠/٤ . وورد فى كشف الظنون تحت اسم « الخاطرات » .

وهـذه هى الكتب التى وردت فى الإجازة . وأورد ياقوت كتبا أخرى ويبدو أنه ألفها بعد الإجازة . وهاكها .

(٢٠) " كتاب المحتسب فى شرح شـواذّ القراءات " . ومنه مخطـوطات كثيرة فى مكتبات العالم .

(٢١) " تفسير أرجوزة أبى نواس " . ويبدو أنها أرجوزته فى الطرد .

(٢٢) " تفسير العلويات " . ويقـول ياقوت : « وهى أربع قصائد للشريف الرضىّ ، كل واحدة فى مجـلد . وهى قصيدة رثى بهـا أبا طاهر إبراهـيم ابن ناصر الدولة أولها :

ألـق الرماح ربيعـة بن نزار   أودى الردى بقريعك المغوار

ومنها قصيدته التى رثى بها الصاحب بن عبّاد، وأولها :

أكذا المنـون تقطّر الأبطالا !   أكذا الزمان يضعضع الأجبالا !

وقصيدته التى رثى بها الصابى أولها :

أعلمت من حملوا على الأعواد! أرأيت كيف خبا زناد الوادى!

ولا يذكر ياقوت القصيدة الرابعة . وفى فهرست ابن النديم ١٢٨ : « كتاب تفسير المراثى الثلاث، والقصيدة الرائية للشريف الرضى » ويبدو أن المراثى الثلاث هنّ ما ذكر ياقوت فيما سلف، وأما الرائية فيبقى البحث عنها . ٥

(٢٣) "كتاب البشرى والظفر" . يقول ياقوت : « صنعه لعضد الدولة — ومقداره خمسون ورقة — فى تفسير بيت من شعر عضد الدولة :

أهلا وسهلا بذى البشرى ونوبتها وباشتمال سرايانا على الظفر

(٢٤) "رسالة فى مدّ الأصوات ومقادير المدّات" . يقول ياقوت : « كتبها إلى أبى إسحق إبراهيم بن أحمد الطبرى، مقدارها ست عشرة ورقة ، بخط ولده عال » . ١٠

(٢٥) "كتاب المذكّر والمؤنث" . يذكر بركلمان أنه نشر فى مجلة الشرق الأوسط ج ٨ ص ١٩٣ — ٢٠٢ . وهذا غير الكتاب السالف الذكر : « تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب » .

(٢٦) "كتاب المنتصف" . ويبدو أن هذا تحريف عن « المنصف » وهو شرح تصريف المازنى كما سبق الكلام عليه : وقد وقع فى هذا الخطأ — فيما أحسب — صاحب كشف الظنون ، وهو عند ابن خلكان : « المصنف » . ١٥

(٢٧) "كتاب مقدمات أبواب التصريف" . والراجح أن هذا هو مختصر التصريف الذى سبق الكلام عليه واستظهار أنه التصريف الملوكى . ٢٠

(٢٨) " كتاب النقض على ابن وكيع فى شعر المتنبي وتخطئته " . وابن وكيع هو أبو محمد الحسن بن علىّ التنّيسيّ الشاعر المشهور . ذكره ابن خلكان ، وذكر أن له كتابا بيّن فيه سرقات المتنبي ، سمّاه المنصف . ويبدو أن كتاب النقض لابن جنى فى نقد كتاب السرقات هذا .

(٢٩) " المعْرِب فى شرح القوافى " . وقد يصحّف فى بعض المواطن بالمغرب . وهو تفسير قوافى أبى الحسن الأخفش . وجاء ذكره فى الخصائص ٨٤/١ ، وكذا فى « باب فى اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فى الحروف والحركات والسكون » ، وفى الخزانة ٣٣١/٢ ، وفى المخصص ١٣/١ .

(٣٠) " كتاب الفصل بين الكلام الخاصّ والكلام العامّ " .

(٣١) " كتاب الوقف والابتداء " . ويبدو أنه فى أحكام الوقف والابتداء النحوية ، وليس فى أحوال الوقف والابتداء القرآنيّة . كما يشتهر فيه هذان الاسمان ، كالوقف والابتداء لابن الأنبارىّ وغيره .

(٣٢) " كتاب المعانى المحرَّرة " .

(٣٣) " كتاب الفرق " .

(٣٤) " كتاب الفائق " .

(٣٥) " كتاب الخطيب " . ويبدو أنه جعله للخطب المنبرية وغيرها . وقد أورد ياقوت فى ترجمته خطبة نكاح .

(٣٦) " كتاب الأراجيز " .

(٣٧) " كتاب ذى القدّ " . ورد ذكره فى الخزانة ٢ / ١٢٩ ، وفى هامشها : « جمعه من كلام شيخه أبى علىّ الفارسىّ . من هامش الأصل » . ويبدو

أن (ذا) فى (ذى القد) بمعنى صاحب فمن ثم جاءت الياء فى عنوان الكتاب لوقوعها مجرورة . ويؤيد هذا ماجاء فى شرح شواهد الشافية للبغدادى ١٠٣ « وقال السيوطى فى شرح أبيات المغنى : ونقل ابن جنىّ فى ذى القدّ عن أبى على ... » ويعارض هذا ما جاء فى مقدّمة الإتقان فى عدّ الكتب التى اعتمد عليها : « وذا القدّ » وهو مرفوع فى كلامه . وكذلك فى الخزانة فى الموطن السابق : « وهذا البيت نسبه ابن جنّى فى كتاب ذا القدّ لبعض العرب » ومقتضى هذا أن (ذا) اسم إشارة . وفى التصريح شرح التوضيح فى مبحث ألف التأنيث : « وحلكى — بالحاء المهملة — لدويّبّة . قال أبو على الفارسىّ : هى مقصورة . حكاه عنه ابن جنى فى القدّ » .

(٣٨) " شرح الفصيح " . والفصيح لثعلب . وذكر فى كشف الظنون تحت اسم : « الفصيح » من شروحه شرح ابن جنى .

(٣٩) " كتاب شرح الكافى فى القوافى " . فى كشف الظنون : « كافى فى شرح القوافى للأخفش لابن جنى » ويبدو أنه شرح آخر غير المُعْرِب الذى سبق الكلام عليه .

ومما لم يذكره ياقوت ما يلى :

(٤٠) "التلقين فى النحو" . ذكره الخطيب البغدادىّ فى تاريخ بغداد ٣١١/١١، وابن خلكان .

(٤١) " التذكرة الأصبهانية " ذكره ابن خلكان .

(٤٢) " التهذيب " . وهو تهذيب تذكرة أبى علىّ . عن ابن خلكان .

(٤٣) " المهذّب " . ذكره ابن خلكان .

(٤٤) " التبصرة " . ذكره ابن خلكان .

(٤٥) " كتاب الزجر " . يقول فى الخصائص فى آخر « باب فى هذه اللغة أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » : « وقد كنت حضرتنى وقتا فيه نَشْطة ، فكتبت تفسير كثير من هذه الحروف فى كتاب ثابت فى الزجر » .

(٤٦) " مسألتان من كتاب الأيمان لمحمد بن الحسن الشيبانىّ " . ذكره بركلمان ، وقال : إنه يوجد فى الفاتيكان .

(٤٧) " علل التثنية " . ذكره بركلمان ، وقال : إنه يوجد فى ليدن .

(٤٨) " المسائل الواسطية " . فى ياقوت فى ترجمة على بن عيسى الربعى : « حكى أبو غالب بن بشران النحوى الواسطىّ قال : ورد أبو الفتح بن جنى عثمان إلى واسط . ونزل فى دار الشريف أبى علىّ الجوّانى نقيب العلويين ، وكنا نتردّد إليه ونسأله ، ويملى علينا مسائل سماها الواسطية » .

(٤٩) " كتاب شرح الإبدال ليعقوب " . يقول فى الخصائص فى « باب فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » : « ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت فى القلب والإبدال » .

وفى ختام سرد كتب ابن جنى أذكر أن بعض الكاتبين لحياته ذكر له كتاب مفردات القرّاء السبعة . وهذا الكتاب ليس لابن جنى ، وإنما هو لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانىّ . وقد جاء الاشتباه من توافقهما فى الاسم « عثمان » .

الخصائص

يقدم ابن جنى الخصائص إلى بهاء الدولة الذى تولى الملك فى بغداد مع الخضوع للخليفة العباسى سنة ٣٧٩ إلى سنة ٤٠٣ هـ . وذلك إذ يقول فى ديباجة الكتاب : « هذا — أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد بهاء الدولة وضياء الملة ، وغياث الأمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأييده وسموه، وكبت شانئه وعدوه — كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ... » ويبين من هذا أنه ألف الخصائص بعد أستاذه أبى على ، الذى كانت وفاته سنة ٣٧٧، وتراه يقول فى الخصائص فى مبحث الاشتقاق الأكبر : « غير أن أبا على — رحمه الله — كان يستعين به ... » .

وهو يذكر شرح تصريف المازنى فى الخصائص ١ / ٣٦٩ . وعلى هذا فهذا الكتاب سابق فى التأليف على الخصائص .

ويذكر أيضا سر الصناعة فى الخصائص، فى «باب فى العربى يسمع لغة غيره» وفى « باب فى الحرفين المتقار بين يستعمل أحدهما مكان صاحبه » وعلى هذا فقد ألف الخصائص بعد سر الصناعة . ولكنه فى سر الصناعة فى المقدمة فى الكلام على مرتبة الحركة من الحرف يقول: «وقد ذكرنا فى كتاب الخصائص فيما بعد فساد هذا القول من أبى على رضى الله عنه» ومقتضى هذا تقدم الخصائص على سر الصناعة . والذى يبدو لتفسير هذا التدافع أنه ألف الكتابين ووضع نظامهما أولا فى وقت مبكر، ثم كان يزيد فيهما ، فقد يلحق بأحد الكتابين شيئا ، ثم يحيل فى الآخر عليه .

وقد اختصر الخصائص ابن الحاج الأندلسى أحمد بن محمد الإشبيلى ، كما فى البغية ١٥٦ ، وكشف الظنون تحت اسم الخصائص . ويذكر ابن الطيب

فى شرحه للاقتراح ٣٥ من النسخة التيمورية أن لابن الحاج هذا إملاء على الخصائص، ومعنى هذا أن له حاشية عليها، فهل هذا غير مختصر الخصائص، أم هذا وهم منه . ويذكر صاحب كشف الظنون أن لموفق الدين عبد اللطيف ابن يوسف البغدادى حاشية على الخصائص .

النسخ التى اعتمد عليها فى طبع الكتاب

٥

(١) نسخة فى مجلدين فيهما نحو نصف الكتاب . ينتهى الجزء الأول بآخر « باب فى نقض المراتب إذا عَرَض هناك عارض » ويبتدئ الجزء الثانى بـ« باب من غلبة الفروع للأصول » وينتهى بآخر « باب فى ورود الوفاق مع وجوب الخلاف » .

وفى آخر الجزء الأول : « وكَتَب الحسن بن الفرج بن إبراهيم بمصر فى ربيع الآخر سنة ثلاثين وأربعمائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » وفى آخر الجزء الثانى :

١٠

« وكَتَب الحسن بن الفرج بن إبراهيم بمصر فى شهر جمادى الأول (كذا) سنة ثلاثين وأربعمائة . وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

وهذه النسخة مضبوطة بالشكل الكامل . وهى أصحّ النسخ . وقد كانت فى خزانة المدرسة الحنفية التى أوقفها صرغتمش ، وتعرف بجامع صرغتمش بجوار جامع ابن طولون . وهى فى مكتبة الدار تحت رقم ١١٠ نحو .

١٥

وقد رمزت لها فى هذه الطبعة بالحرف ا .

(٢) نسخة فى مجلد واحد فيه أيضا نحو نصف الكتاب وينتهى هذا الجزء بآخر «باب فى خلع الأدلّة» ولم يذكر فى هذه النسخة تاريخ كتابتها ولا اسم الكاتب . وقد كانت فى خزانة كتب جامع محمد بك أبى الذهب . ويغلب فيها الضبط وهى فى مكتبة الدار تحت رقم ١٠٩ نحو . ويرمز لها بالحرف ب .

٢٠

(٣) نسخة الشنقيطى. وهى فى مجلدين بخطين مختلفين، وتكمل فيها الخصائص. وهى خالية من الضبط. والجزء الثانى بخط علىّ بن محمد بن مصطفى الشهير بابن رجب الترجمان الجزائرىّ المنشأ المدنىّ الدار، أتمه كتابة سنة ١٢٩٩ هـ وهذه النسخة تحمل رقم ٥ ش نحو. وقد رمز لها بالحرف ش.

(٤) نسخة مصوّرة عن نسخة كتبها علىّ نجل منلا حسين سنة ١٣٢٥ هـ وذكر الكاتب أنه نقلها عن نسخة قديمة كتبت بمكّة المشرفة سنة ٥٧٩. وقد رمزت لها بالحرف ج. وهذه النسخة تختلف عن النسخ الأخرى اختلافا كثيرا، ففيها اختصار وطرح لكثير من الشواهد التى فى غيرها، فهى نسخة فريدة فى بابها.

والناظر فى هذه النسخة إذا قرنها بغيرها يتردّد بين احتمالين:

الاحتمال الأوّل أن هذا هو أصل الخصائص، أى هو النسخة التى كتبها المؤلف فى أوّل الأمر، ثم زاد عليها فيما بعد فاستقرّت فى النسخ الأخرى. على أن هناك أشياء تصدّ عن هذا الاحتمال.

(١) ففى "باب فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة" يقول: فأمّا قوله — سبحانه —: وفوق كل ذى علم عليم لحقيقة لا مجاز. وذلك أنه — سبحانه — ليس عالما بعلم، فهو إذًا العليم الذى فوق ذوى العلوم أجمعين، ولذلك لم يقل: وفوق كل عالم عليم؛ لأنه — عزّ اسمه — عالم، ولا عالم فوقه» وحاصل هذا أن قوله تعالى: وفوق كل ذى علم عليم عند المعتزلة — ومنهم ابن جنى كما سلف لك — لا يدخل فى (ذى علم) الله سبحانه وتعالى؛ فإنه عندهم عالم بذاته، لا بعلم زائد على ذاته، كما يقول أهل السنة. وعلى ذلك فالآية على عمومها ليست فى حاجة إلى التخصيص. فأمّا

عند أهل السنة فذو العلم يشمل الله سبحانه، فيجب عندهم تخصيص ذى العلم بغير الله سبحانه . فقوله : وفوق كل ذى علم أى غير الله، فإن الله سبحانه لا عليم فوقه، والتخصيص والتقييد ضرب من المجاز . وفى نسخة ح التى أتحدث عنها ص ٢١٠ : « ومثله — عندنا — وفوق كل ذى علم عليم، وليس كذلك عند الشيخ » وهذا يقضى بأن الكاتب غير ابن جنىّ .

(ب) وفى « باب فى إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد » ص ٢١٣ فى النسخة المختصرة : « قال الشيخ : وسألت الشجرى يوما : كيف تجمع المحرنجم ... » وهو يريد بالشيخ ابن جنىّ .

(ح) وفى ص ٢١٦ من النسخة المختصرة : «وكل أفعال جمع إلا ستة عشر اسما . وهى ثوب أسمال وأخلاق، وأرض أحصاب : ذات حصى، وبلد أمحال : قحط ، وماء أسدام : متغير من القِدم، وأحد عشر قد ذكرها إلىّ، وهى جفنة أكسار ... » .

(ى) وفى ص ١٥٨ « باب فى التطوّع بما لا يلزم » : « ذكر فى هذا الباب أشعارا التزم قائلوها من الحروف والإعراب ما لا يلزمهم ، وذكر أن ذلك مما يدلّ على قوة الشاعر وسعة ما عنده » .

(هـ) وفى ص ١٦٨ بعد أن ساق كلام ابن جنى : « قلت أنا : وكذلك التنوين ثابت فى الوصل ... » فهذا تعقيب على كلام ابن جنى .

(و) وفى ص ٢٨٦ بعد أن ساق كلاما لابن جنى فى تفسير قوله : ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا : « قلت : هذا مبنىّ على أصلهم الفاسد » .

والاحتمال الثانى أن هذه النسخة مختصر الخصائص . ويسوق هذا الاحتمال إلى السؤال عن صاحب هذا الاختصار .

فالمعروف أن الذى اختصره هو ابن الحاجّ أحمد بن محمد الإشبيلىّ . وهذا كانت وفاته على حسب ما فى البغية ١٥٦ سنة ٦٤٧ أو سنة ٦٥١ . وقد سبق أن هذه النسخة نقلت عن نسخة كتبت بمكّة سنة ٥٧٩ أى قبل وفاته بنحو ثمان وستين سنة . ويبعد مع هذا جدًّا أن تكون من اختصاره .

وأقرب ما يخطر بالبال أن تكون هذه النسخة أصل الخصائص، وأن بعض أصحاب المؤلف كتبها عن المؤلف ، فهو لذلك يعبّر عنه حينا بالشيخ يريد شيخه ، و يقول فى النصّ السابق : « وأحد عشر قد ذكرها إلىّ » ، وقد يعقّب عليه فيما يخالفه فيه .

(٤) نسخة مصوّرة عن مخطوطة فى القسطنطينية ، وهى فى مكتبة جامعة فؤاد الأول تحت رقم ٢٢٩٧٨ و يرمز لها بالحرف د

(٥) نسخة مصوّرة أيضا عن مخطوطة فى القسطنطينية ، فى مكتبة جامعة فؤاد الأول تحت رقم ٢٢٩٧٩ و يرمز لها بالحرف هـ

وهاتان النسختان تكمل فيهما الخصائص .

و إنى لأقدم شكرى لدار الكتب المصرية ، أن وثقت بى ، فندبتنى لهذا العمل وأعانت على إخراج الكتاب فى هذا المظهر الجميل ، وهى أهل لكل ثناء وتمجيد . ولن أنسى ماحييت فضل الأستاذ الجليل أبى الفضل إبراهيم مدير القسم الأدبى ، فقد كان له القسط الأوفى فى هذا الشأن . كما أسجل للأديب الكبير الأستاذ توفيق الحكيم المدير العام للدار رعايته للآداب العربية وتشجيعه لنشر نفائس الكتب وذخائر المخطوطات . والله المسئول أن يتولى عنى جزاءهما ومثوبتهما .

و إنى أختم هذه المقدّمة ، حامدا لله ، ومصليا ومسلما على رسوله ، وصحابته أجمعين .

٩ من المحرم سنة ١٣٧٢
٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢

محمد على النجار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل القديم . وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين[1] . وعليه وعليهم السلام أجمعين .

هذا — أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور [المؤيد][2] ، بهاء الدولة وضياء الملّة ، وغياث الأمّة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأييده وسموّه ، وكبت شانئه وعدوّه — كتاب لم أزل على فارط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظا له ، عاكف الفكر عليه ، منجذب الرأى والرويّة إليه ، وادًّا أن أجد مهملا[3] أصله به ، أو خللا أرتقه[4] بعمله ، والوقت يزداد بنواديه[5] ضيقا ، ولا ينهج لى إلى الابتداء طريقا . هذا مع إعظامى له ، وإعصامى[6] بالأسباب المنتاطة به ، واعتقادى فيه أنه من أشرف ما صُنِّف فى علم العرب ، وأذهبه فى طريق القياس والنظر ، وأعوده عليه بالحَيْطة والصون ، وآخذه له من حِصّة التوقير[7] والأون ، وأجمعه للأدلّة[8] على ما أودعته هذه اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة ،

(١) فى ب : «المتجبين» ، والمنتجب والمنتخب بمعنى واحد .

(٢) زيادة فى جـ . (٣) فى جـ : «موصلا» . (٤) فى جـ : «أربقه بعلمه» ، أى أقيده . (٥) نوادى الكلام : ما يخرج منه وقتا بعد وقت ، ونوادى الإبل : شواردها ، فالمعنى أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمح بجمعها و إيلافها .

(٦) فى المطبوعة ، د : «اعتصامى» . وما أثبته موافق للأصول الأخرى ، وهو يجانس «إعظامى» .

(٧) التوقير مصدر وقر الدابة : سكّنها ، ويراد به الإراحة ؛ فالمراد حصة الراحة والتخفف من حركة العمل . والأون : الدعة والسكون ؛ والتوقير هو كذا فى ش ، جـ ، هـ . وفى أ ، ب «التوفير» . و يعبر فى هذا العصر عن هذا المعنى بأوقات الفراغ .

(٨) فى جـ بدل «وأجمعه للأدلة على» : «وأدله على» .

فكانت مسافر وجوهه ، ومحاسر أذرعه وسوقه ، تصف لى ما اشتملت عليه مشاعره ، وتحى[1] إلىّ بما خيطت عليه أقرابه[2] وشواكله ، وترينى أن تعريد[3] كل من الفريقين : البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميهم طريق الإلمام به ، والخوضَ فى أدنى أوشاله وخُلُجه ، فضلا عن اقتحام غِماره ولُجَجه ، إنما كان لامتناع جانبه ، وانتشار شَعاعه ، وبادى تهاجر قوانينه وأوضاعه . وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين[4] تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما كتاب أصول أبى بكر[5] فلم يلمم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفا أو حرفين فى أوّله ، وقد تُعلّق عليه به . وسنقول فى معناه .

على أن أبا الحسن[6] قد كان صنّف فى شىء من المقاييس كتيّبا ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه[7] ، وكفيناه كُلْفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر[8] والبِشاشة[9] علينا ، حتى

---

(١) مضارع وحى ، وهو كأوحى . يقال : وحى إليه بكذا : أشار إليه به وأومأ . وهو كذلك « تحى » فى أ ، ب ، جـ . وفى ش ، ى ، هـ : « تجىء » .

(٢) الأقراب جمع قرب كقفل وهى من الفرس خاصرته ، والشواكل واحدها شاكلة وهى من الفرس الجلد بين عرض الخاصرة والثفنة ، وهى الركبة . (٣) التعريد : الهرب والفرار .

(٤) البلدان : البصرة والكوفة .

(٥) هو ابن السراج محمد بن السرىّ . كانت وفاته سنه ٣١٦ هـ . وهو المعنىّ بأبى بكر حيث أطلق . وكتاب الأصول له يقول فيه صاحب كشف الظنون : « كتاب مرجوع اليه عند اضطراب النقل » . وينقل عنه صاحب الخزانة كثيرا .

(٦) هو الأخفش سعيد بن مسعدة مات سنة ٢١٠ هـ . وهو الأخفش الأوسط ، وحيث أطلق أبو الحسن فى هذا الكتاب فهو الأخفش هذا . ويزعم ابن الطيب فى شرح الاقتراح أن هذه الكنية خاصة بالأصغر على بن سليمان ؛ وهو وهم . (٧) سقط فى أ لفظ « فيه » .

(٨) تبعت فى هذا نسخة جـ ، وفى المطبوعة و أ ، ب : « البر » .

(٩) فى جـ : « البشارة » . والظاهر أن يقرأ بفتح الباء وهى الجمال .

دعا ذلك أقواما نُزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخّرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح فى احتجاجاته وعِلَله . وسترى ذلك مشروحا فى الفصول بإذن الله تعالى .

[ثم إن بعض من يعتادنى، ويُلِمّ لقراءة هذا العلم بى، ممن آنَس بصحبته لى، وارتضى حال أخذه عنى، سأل فأطال المسألة ، وأكثر الحفاوة والملاينة ، أن أمضى الرأى فى إنشاء هذا الكتاب ، وأُوليه طرفا من العناية والانصباب[٢] . فجمعت بين ما أعتقده : من وجوب ذلك علىّ[٣] ، إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لى[٤] . فبدأت به، ووضعت يدى فيه، واستعنت الله على عمله، واستمددته سبحانه من إرشاده وتوفيقه] وهو — عزّ اسمه — مؤتِى ذاك بقدرته، وطَوله ومشيئته .

---

(١) اتبعنا فى إثبات هذا النص المكنوف بالقوسين ما فى جـ . وليس منـه فى باقى النسخ إلا النص الآتى : « وأنا بادئ به، ومستعين الله على عمله، ومستمده سبحانه إرشاده وتوفيقه » .

(٢) أى الاجتهاد فيه، من قولهم : انصب البازى على الصيد .

(٣) الواجب فى العربية أن يقال : وما الخ . ولكنه راعى فى الجمع معنى الضمّ .

(٤) كذا ولو كان « إلىّ » لكان أوفق بالسجع، ولكن هذا يحتاج إلى تضمين السائل معنى الطالب .

هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

[ولنقدّم أمام القــول على فرق[1] بينهما ، طرفا من ذكر أحوال تصاريفهما ، واشتقاقهما ، مع تقلب حروفهما ، فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ، ويعلوه إلى مافوقه . وستراه فتجده طريقا غريبا ، ومسلكا من هذه اللغة الشريفة عجيبا[2]] .

فأقول : إنّ معنى « ق و ل » أين وجدت ، وكيف وقعت[3] ، من تقدّم بعض حروفها على بعض ، وتأخّره عنـه ، إنما هــو للخفوف[4] والحركة . وجهات تراكيبها الست مستعملة كلها ، لم يهمل شيء منهـا . وهى : « ق و ل » ، « ق ل و » ، « و ق ل » ، « و ل ق » ، « ل ق و » ، « ل و ق » .

الأصــل الأوّل « ق و ل » وهو القول . وذلك أن الفم واللسان يخفّان له ، ويقلقان ويمذّلان[5] به . وهو بضــد السكوت ، الذى هو داعية إلى السكون ؛ ألا ترى أن الابتداء لمـا كان أخْذا فى القول ، لم يكن الحرف المبدوء به إلّا متحركا ، ولمّـا كان الانتهاء أخْذا فى السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنا .

الأصل الثانى « ق ل و » منه القِلْو : حمار الوحش ؛ وذلك لخفّته وإسراعه ؛ قال العجّاج :

* تواضِخ التقريب قِلوا مِغْلجا[6] *

---

(١) فى ش : « الفرق » وهنا تقرأ بإضافة ورق إلى « بينهما » والبين هنا الوصل والاجتماع ، وهو اسم متمكن وقرئ لقد « تقطع بينكم » بالرفع .
(٢) سقط ما بين القوسين فى ج .
(٣) فى ج : « تصرفت » .
(٤) كذا فى النسخ . والأنسب بالسياق : « الخفوف » . وهو من قولهم : خفّ القوم إذا ارتحلوا مسرعين .
(٥) من قولهم : مذل المريض من باب فرح إذا لم يتقارّ من الضجر ، ويقال أيضا : مذل : قلق .
(٦) بعده : * جابا ترى تليله مسحجا * وهذا فى وصف أتان الوحش . وقوله تواضخ التقريب أى تجتهد مع فحلها فى الجرى ، وأصــل المواضخة المباراة فى الاستقاء بالدلاء ، والمغلج : الشديد المدمج أو هو الذى يطرد أتنه ، يعنى الفحل . والجأب : الغليظ . والتليل : العنق ، ومسحج أى معضوض من طراده الحمر ، والسحج : القشر . وانظر الأرجوزة بتمامها فى ديوان العجاج ص ٩

ومنه قولهم « قلوت البُسر والسّوِيق ، فهما مقلوّان » وذلك لأن الشىء إذا قلى جفّ وخفّ ، وكان أسرع إلى الحركة وألطف ، ومنه قولهم «اقلوليت يارجل» قال :

قد عجِبَتْ منى ومن يُعَيْلِيَا لمّـا رأتنى خلَقا مُقْلَوْلِيَـا

أى خفيفا للكِبَر(١) [و](٢) طائشا ؛ [و](٣) قال :

٥ وسِربٍ كعِينِ الرمل عُوجٍ إلى الصبا رواعفَ بالجادىّ حُـور المدامع(٤)

سَمِعن غِنـاء(٥) بعد ما نِمْن نومـة من الليل فاقْلَوْلَيْنَ فوق المضاجع

أى خففن لذكره وقلِقن فزال عنهنّ نومهنّ واستثقالهنّ على الأرض . وبهذا يعلم أن لام اقلوليت واو ، لا ياء . فأمّا لام اذلوليت(٦) فمشكوك فيها .

ومن هذا الأصل أيضا قوله :

١٠ * أقبُّ كمِقلاءِ الوليـــد خميص(٧) *

فهو مفعال من قلوت بالقُلة(٨) ، ومذكرها القال ؛ قال الراجز :

* وأنا فى الضُّرّاب قِيلان القُـلَه *

---

(١) فى أ : «للكبرة» . وانظر فى هذا الرجز الأعلم فى ذيل سيبويه ص ٩٥ ج ٢ ، وهو للمرزدق .

(٢) زيادة فى ب ، ى . (٣) زيادة فى حـ . (٤) يصف نساء حسانا ، وقوله :

١٥ كعين الرمل يريد كبقر الوحش ، وعوج : ميل ، والجادىّ — بالجيم وكتب خطأ فى المطبوعة بالحاء — : الزعفران ، يريد أن الزعفران يظهر فى أنوفهن فكأنما هو أثر الرعاف ، وهو خروج الدم من الأنف .

(٥) فى الأساس فى قلو : « عنائى » فى مكان « غناء » . (٦) اذلولى : ذل وانقاد .

(٧) قائله امرؤ القيس ، وصدره : * فأصدرها تعلو النجاد عشية * .

وأقب أى ضامر البطن ، وكذلك خميص . وهذا البيت فى أبيات فى وصف الحمار الوحشى يطارد أتنه ،

٢٠ منها قوله :

أذلك أم جأب يطارد آتنا حملن وأدنى حملهن دروص

فالضمير «ها» فى « فأصدرها » للأتن ، وأقب خميص من وصف الحمار . انظر اللسان فى درص .

(٨) المقـلاء : القال . وهى لعبة للصبيان : يأخذون عودين ، أحدهما نحو ذراع والآخر قصير فيضربون الأصغر بالأكبر ، فالمقلاء والقال : العود الكبير الذى يضرب به ، والقلة : الصغير .

٢٥ وهذه اللعبة تعرف عند العوام بالعقلة . وانظر شفاء الغليل فى حرف القاف .

فكأن القال مقلوب قلوت، وياء القيلان مقلوبة عن واو، وهى لام قلوت، ومثال الكلمة فِلْعان[١] . ونحوها عندى فى القلب قولهم « بازٍ» ومثـاله قَلَع ، واللام منه واو؛ لقولهم فى تكسيره : ثلاثة أبوازٍ، ومثالها أفلاع . ويدلّ على صحّة ما ذهبنا إليــه : من قلب هذه الكلمة قولهم فيهـا « البازى » وقالوا فى تكسيرها « بُزاة » و « بوازٍ» ؛ أنشدنا أبو علىّ[٢] لذى الرمّة :

كأنّ على أنيـابِها كل سُـدفةٍ ... صِياحَ البوازى من صريف اللوائِك[٣]

وقال جرير :

إذا اجتمعوا علىّ فخَـلّ عنهـم ... وعن بازٍ يصـكّ حُبـارياتِ[٤]

فهذا فاعل ؛ لاطّراد الإمالة فى ألفه، وهى فى فاعل أكثر منها فى نحو مال وباب.

وحدثنـا أبو علىّ سـنة إحدى وأربعين[٥] ، قال : قال أبو سعيد[٦] ، الحسن بن الحسين « بازٍ» وثلاثة « أبواز » فإن كثرت فهى « البِيزان » فهـذا فَلَع ، وثلاثة أفلاع ، وهى الفِلْعان .

---

(١) يريد ميزانها الصرفىّ .

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى الإمام فى العربية ؛ أخذ عن الزجاج وابن السراج ؛ وهو أستاذ ابن جنى ومخرجه ، وله الآثار الجليلة . توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ . انظر البغية ٢١٦

(٣) السدفة : الظلمة ، واللوائك يريد المواضع من الأسنان ، وهـو فى وصف إبل . والبيت فى أسرار البلاغة ص ٧٢ وفيه : سحرة مكان سدفة . وهو أيضا فى الكامل ٧/١٩ طبعة المرصفى . ويقول المرصفى : إن الصواب : «أنيابه» إذ هو فى وصف بعير. وكذلك هو فى الديوان طبعة أوربة ٤١٨

(٤) حباريات واحده حبارى ، وهو طائر يصيده البازى ، كنى بالبازى عن نفسه وبالحباريات عن بنى نمير المذكورين فى قوله قبل :

أنا البازى المطل على نمـير ... على رغم الأنوف الراغمات

وهذا من إحدى نقائض جرير مع الفرزدق . وانظر النقائض ٧٧٥ طبعة أوربة .

(٥) أى بعد الثلاثمـائة . وكانت وفاة أبى على سنة ٣٧٧ هـ .

(٦) هو السكرى الإمام فى النحو واللغة ، الراوية المكثر الثقة . كانت وفاته سنة ٢٧٥ ، وانظر البغية ٢١٩ . وقد أورد المؤلف هذا الحديث فى المحتسب فى الكلام على سورة الفاتحة .

ويدلّ على أن تركيب هـذه الكلمة من « ب ز و » أن الفعل منها عليـه تصرف، وهو قولهم « بزا، يبزو » إذا غلب وعلا، ومنه البازى — وهو فى الأصل اسم الفاعـل، ثم استـعمل استعمال الأسمـاء، كصاحب ووالد — وبُزاة وبوازٍ يؤكّد ذلك، وعليه بقيّة الباب من أبزى وبَزْواء، وقوله :

٥ * فتبازتْ فتبازختُ لهـا [1] *

والبزا [2]، لأن ذلك كله شدة ومقاولة [3] فاعرفه .

فقلاء من قلوت، وذلك أن القال — وهو المقـلاء — هو العصا التى يضرب بها القلة، وهى الصغيرة، وذلك لاستعمالها فى الضرب بها .

الثالث « و ق ل » منه الوقل [4] للوعِل، وذلك لحركته، وقالوا : توقّل فى الجبل :

١٠ إذا صعّد فيه، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال . قال ابن مقبل :

عَـوْدا أحمّ القـرا، إزمولة وقلا يأتى تراث أبيـه يتبع القُـذَفا [5]

الرابع « و ل ق » قالوا : ولَق يلِق : إذا أسرع .

---

(١) هذا صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان وتمـامه : * جلسة الجازر يستنجى الوتر * وقبـــله :

١٥ سائلا ميّـة هـل نبهتها آخر الليل بعرد ذى عجر

والعرد : الذكر المنتشر . وقوله : تبازت أى رفعت مؤخرها، وتبازخ : مشى مشيةَ العجوز أقامت صلبها فتأخر كاهلها، وقوله يستنجى الوتر أى يقطعه، ويروى : جلسة الأعسر . وانظر اللسان فى نجا وبزا .

(٢) البزا : أن يستقدم الظهر ويتأخر العجز . والوصف أبزى وبزواء ؛ وكان الأنسب قرنه بهما .

(٣) كذا فى الأصول . ويبدو لى أن هذا تحريف مصاولة .

٢٠ (٤) الوقل كضرب وسبب وكتف .

(٥) العود : المسن وفيه بقية، و «أحم القرا» : أسود الظهر، و «إزمولة» : خفيفا، وقوله : «يأتى تراث أبيه» أى يفعل فعل أبيه فى التصعيد فى الجبال، و «القذف» واحده قذفة كغرفة وغرف وهى ما أشرف من الجبال . وانظر كتابة الأعلم على شواهد سيبويه ص ٣١٦ ج ٢

قال : * جاءت بِه عَنْس من الشام تَلِق[1] *

أى تخِفّ وتسرِع . وقرئ[2] « إذ تلِقـونه بألسنتكم » أى تخِفّون وتسرعون[3] . وعلى هـذا فقد يمكن أن يكون الأولَق[4] فوعلا من هـذا اللفظ ، وأن يكون أيضـا أفعل منـه . فإذا كان أفعل فأمره ظاهر ، وإن سميت به لم تصرفه معرفة ، وإن كان فوعلا فأصـله وَوْلق ، فلمـا التقت الواوان فى أوّل الكلمـة أبدلت الأولى همزة ، لاستثقالهـا أوّلا ، كقولك فى تحقير واصل : أُويصل . ولو سميت بأولق على هذا لصرفته . والذى حملته الجماعة عليه أنه فوعل من تألّق البرق ، إذا خَفَق ، وذلك لأن الخفوق ممـا يصحبه الانزعاج والاضطراب . على أن أبا إسحـاق[5] قد كان يجيز فيـه أن يكون أفعل ، من ولَق يلِق . والوجه فيـه ما عليه الكافّة : من كونه فـوعلا من « أ ل ق » وهـو قولهم « أُلِق الرجل فهو مألوق » ألا ترى إلى إنشاد أبى زيد فيه :

تراقب عيناها القطيع كأنمـا ... يخالِطها من مسه مس أولق[6]

---

(١) قائله القلاخ بن حزن المنقرى يهجو جليدا الكلابى ، وقبله :

إن الجليـد زلق وزملق ... كذنب العقرب شوّال غلق

هذا ما فى اللسان فى زلق ، وفى المخصص ٩/٧ : « عيس » فى مكان « عنس » . وفى اللسان فى أنق :

إنـ الزبـير زلـق وزملق

جاءت به عنس من الشام تلق

لا آمنـ جليســه ولا أنق

(٢) نسب هـذه القراءة أبو حيان فى البحر ، ٦/٤٣٨ الى عائشة وابن عباس وعيسى بن عمـر وزيد بن على .

(٣) وكان الأصل : تخفون فيه فحذف الجار وأوصل الضمير بالفعل . وفى ح « تخفونه » .

(٤) هو الجنون .

(٥) يريد الزجاج . وكانت وفاته سنة ٣١٠ هـ . وانظر فى أولق الكتاب ٢/٣٤٤

(٦) روى « يخامرها » بدل « يخالطها » والقطيع : السوط .

وقد قالوا منه[1] : ناقة مسعورة أى مجنونة ، وقيل[2] فى قول الله سبحانه « إن المجرمين فى ضلال وسُعُر » : إن السُّعُر هو الجنون ، وشاهد هذا القول قول القطامىّ[3] :

يتبعن سامية العينين تحسبها   مسعورة أو ترى ما لا ترى الإبل[4]

(الخامس) « لوق » جاء فى الحديث[5] « لا آكل من الطعام إلا ما لُوِّق لى » أى ماخدِم وأعملت اليد فى تحريكه ، وتلبيقه[6] ، حتى يطمئن وتتضام جهاته . ومنه اللُّوقة للزُّبْدة ، وذلك لخفّتها و إسراع حركتها ، وأنها ليست لها مُسْكة الجبن ، وثقل المَصْلِ ونحوهما . وتوهم قوم أن الأَلُوقة — لما كانت هى اللوقة فى المعنى ، وتقاربت حروفهما — من[7] لفظها ، وذلك باطل؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ لوجب تصحيح عينها ؛ إذ كانت الزيادة فى أولها من زيادة الفعل ، والمِثال مثاله ، فكان يجب على هذا أن تكون أَلْوُقة كما قالوا فى[8] أَثْوُب وأسوق وأعين وأنيب بالصحة ، ليفرق بذلك بين الاسم والفعل ، وهذا واضح . وإنما الأَلُوقة فعولة من تألق البرق إذا لمع وبَرَق وٱضطرب ، وذلك لبريق الزبدة واضطرابها .

---

(١) أى من معنى هذا البيت ، وهو وصف الناقة بالأولق الذى هو الجنون .

(٢) قائله كما فى اللسان فى «سعر» الفارسىّ . ويرى غيره أن «سعرا» : جمع سعير للنار .

(٣) هو عمير بن شييم — بالتصغير فيهما — الشاعر التغلبى الأموى ، والقطامى — بضم القاف وفتحها — فى الأصل : الصقر .

(٤) «مسعورة» روى مجنونة ، وسامية العينين : رافعتهما ، أو ترى ما لا ترى الإبل فهى تفزع منه لنشاطها . يصف ناقة يتبعها الإبل فى السير ، وهو فى لاميته :

* إنا محيوك فاسلم أيها الطلل *

(٥) يريد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه . وقد خرج هذا الحديث أبو عبيد . وانظر البلوى ٧٧/٢   (٦) يقال : لبق الزبد إذا خلطه بالسمن ولينه .

(٧) هذا خبر « أن الألوقة » . والضمير فى « لفظها » يعود إلى « اللوقة » .

(٨) يريد : فى باب أثوب وما بعده . ولو حذفت « فى » لكان أعذب فى الأسلوب .

(السادس) « ل و ق » منـه اللِّقوة للعُقَاب، قيـل لها ذلك لخفّتها وسرعة طيرانها؛ قال[١] :

كأنى بفتخاءِ الجناحين لَقْـوةٍ دَفوفٍ مِن العِقبانِ طأطأتُ شِملالِ[٢]

ومنه اللّقوة[٣] فى الوجه . والتقاؤهما أن الوجه اضطرب شـكله، فكأنه خفّة فيه، وطيش منه ، وليست له مُسْكة الصحيح، ووفور المستقيم . ومنه قوله :

* وكانت لقـوة لاقت قَبِيسًا[٤] *

واللِّقوة : الناقة السريعة اللّقاح، وذلك أنها أسرعت إلى ماء الفحل فقبلتـه ، ولم تَنْبُ عنه نُبُوَّ العاقر .

فهـذه الطرائق التى نحن فيهـا حَزْنة المذاهب ، والتورّد لهـا وعر المسلك ، ولا يجب مع هذا أن تستنكر، ولا تستبعد ؛ فقد كان أبو على رحمه الله يراها ويأخذ بها ؛ ألا تراه غلّب كون لام أُثْفِيّة[٥] — فيمن جعلها أفعولة — واوا، على كونها ياء، — وإن كانوا قد قالوا « جاء يثفوه ويثفيه[٦] » — بقولهم « جاء يثفه » قال: فيثفه لا يكون إلا من الواو، ولم يحفِل بالحرف الشاذّ من هـذا، وهو قولهم « يئِس » مثل يعِس؛ لقلّتـه[٧] . فلمّا وجد فاء وثف واوا قوى عنـده فى أُثْفِيّة كون لامها واوا ، فتأنّس للام بموضع الفاء ، على بعد بينهما[٨] .

(١) هو امرؤ القيس يصف فرسا . انظر اللسان فى دف . (٢) يروى صيود ، وفتخاء الجناحين لينتهما ، ودفوف أى تدنو من الأرض فى طيرانها ، وشملال : خفيفة . وهذا فى وصف فرس من قصيدته التى مطلعها :

الا عم صـباحا أيهـا الطلل البـالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

(٣) هى مرض يعرض للوجه فيميله إلى أحد جانبيه . (٤) هذا مثل يضرب للرجلين يكونان متفقين على رأى ومذهب فلا يلبثان أن يصطحبا و يتصافيا . واللقوة — كما فسر الكتاب — السريعة اللقاح ، والقبيس الفحل السريع الإلقاح أى لا إبطاء عندهما فى الإنتاج . وانظر اللسان فى « لقو » .

(٥) هى الحجرة تنصب ويجعل عليها القدر، وهنّ ثلاث أثافى .

(٦) أى يتبعه ويأتى على أثره . (٧) لما كانت الهمزة فى بعض وجوه الرسم لا صورة لها ظاهرة جروا على أن يقابلوها بالعين كما هنا . ويئس هنا مضارع يئس بحـذف فاء الكلمة وهى ياء ، وهذا شاذّ ، وإنما ينقاس ذلك فى الواوىّ . وانظر الكتاب ٢/٢٣٣ (٨) فى ج : « بعد ما بينهما » .

وشاهدته غير مرّة، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء، أو العين، أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذى ذلك الحرف فيه . فهذا أغرب مأخذا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرْج[1] واحد من تتالى الحروف، من غير تقليب لها ولا تحريف . وقد كان الناس : أبو بكر رحمه الله وغيره من تلك الطبقة، استسرفوا[2] أبا إسحاق رحمه الله، فيما تجشمه من قوة حَشْده، وضمّه شَعاع ما آنتشر من المُثُل المتباينة إلى أصله . فأمّا أن يُتكلّف تقاليب الأصل، ووضع كل واحد من أحنائه[3] موضع صاحبه، فشىء لم يعرِض له ولا تضمّن عهدته . وقد قال أبو بكر : « من عرف أنِس، ومن جهل استوحش » وإذا قام الشاهد والدليل، وضح المنهج والسبيل .

وبعد فقد ترى ماقدّمنا فى هذا أُنُفا[4]، وفيه كافٍ من غيره؛ على أن هذا وإن لم يطّرد وينقد فى كل أصل، فالعذر على كل حال فيه أبين منه فى الأصل الواحد، من غير تقليب لشىء من حروفه، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضيّة الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله : فاؤه وعينه، ولامه، أسهل، والمعذرة فيه أوضح .

---

(١) الشرج : الضرب، يقال : هما شرج واحد وعلى شرج واحد أى ضرب واحد . وفى المطبوعة والأصول : «شرح» ولا معنى له هنا . (٢) أى عدّوه مسرفا، وهو كذلك بالسين فى أ . وفى المطبوعة : «استشرفوا» ولا معنى له . وانظر فى استسراف النحويين للزجاج فى طرده الاشتقاق ترجمته فى معجم الأدباء ١/١٤٤ طبعة الحلبى . (٣) أحناء الأمور : أطرافها ونواحيها، واحدها حنو كعلم، وأحناء الأصل اللغوى : تصاريفه، فإن كل تصريف طرف له وناحية منه .

(٤) أنفا كعنق أى لم يسبق به، من قولهم : روضة أنف : لم ترع، وقد ضبط فى المطبوعة وبعض الأصول : « آنفا »، وهذا غير مناسب .

وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته، وتركت الضجر وتحاميته، لم تكد تعدَم قرب بعض من بعض، وإذا تأمّلت ذاك وجدته بإذن الله .

وأما «ك ل م» فهذه أيضا حالها، وذلك أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوّة والشدّة . والمستعمل منها أصول خمسة،وهى : « ك ل م » « ك م ل » « ل ك م » « م ك ل » « م ل ك » وأهملت منه[1] « ل م ك »[2]، فلم تأتِ فى ثبَتٍ .

فمن ذلك الأصل الأوّل « ك ل م » منه الكَلْم للجرح . وذلك للشدّة التى فيه، وقالوا فى قول الله سبحانه : « دابّةً مِن الأرض تُكَلِّمهم » قولين : أحدهما من الكَلام، والآخر من الكِلام أى تجرحهم وتأ كلهم، وقالوا : الكُلَام : ماغلظ من الأرض، وذلك لشدّته وقوّته؛ وقالوا : رجل كليم أى مجروح وجريح؛ قال :

* عليها الشيخ كالأسد الكليمْ[3] *

ويجوز الكليم بالجرّ والرفع، فالرفع على قولك : عليها الشيخ الكليم كالأسد، والجرّ على قولك : عليها الشيخ كالأسد [الكليم][4]، إذا جرح فحمِى أنَفا، وغضب فلا يقوم له شىء ، كما قال :

---

(١) كأنه لم يصح عنده ما رواه المفضل : أن التلمك تحرك اللحيين بالكلام أو الطعام ، وقالوا : ماذقت لماكا أى شيئا . وانظر اللسان . (٢) مقتضى السياق أن يقول : « منها » وهو يعود على « ك ل م » باعتبارها مادّة وقد راعى فى التذكير أنها أصل . (٣) هذا عجز بيت للكلحبة اليربوعى يصف فرسه العرادة . وصدره : * هى الفرس التى كرت عليهم *

وقبله مطلع القصيدة وهو :

تسائلنى بنو جشم بن بكر أغراء العرادة أم بهيم

ويتبين من هذا أن القصيدة مرفوعة الروىّ ، فتجويز الجرّ فى الكليم من أبى الفتح لأنه لم يطلع على عمود القصيدة . وانظرها فى المفضليات .

(٤) زيادة من ش ، ومن اللسان ، خلت منها سائر الأصول .

كأنّ محرَّبا من أُسْد ترْج ينازِلهـــم ، لِنابيهِ قبيب (١)

ومنه الكَلام، وذلك أنه سبب لكل شر [وشدّة] (٢) فى أكثر الأمر؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «من كُفِى مئونة لَقْلقهِ وقَبقبهِ وذَبذبهِ دخل الجنــة» (٣) فاللقلق : اللسان ، والقبقب : البطن، والذبذب : الفرج . ومنه قول (٤) أبى بكر — رضى الله عنه — فى لسانه : « هذا أوردنِى الموارد » .

وقال :

* وجرح اللسان كجرح اليد (٥) *

وقال طَرَفة :

فإن القــوافى يتّلجن موالِجــا تضايقُ عنها أن تَولّجها الإبر (٦)

---

(١) قائله أبو ذؤيب الهذلى . والمحرب : المغضب، وترج : جبل بالحجاز كثير الأســد ، وقيل قرية بين مكة واليمن مأسدة، وقبيب : تصويت وقعقعة . وهذا من قصيدة يرثى بها حبيبا الهذلى . وانظر ديوان الهذليين ٩٨/١ طبعة الدار .

(٢) زيادة من حـ .

(٣) رواه البيهقى فى شعب الإيمـان عن أنس بلفظ « من وقى شرّ لقلقه » وانظر الجامع الصغير فى حرف الميم .

(٤) رواه مالك وابن أبى الدنيا والبيهقى . انظــر الترغيب والترهيب فى « باب الترغيب فى الصمت إلا عن خير ، والترهيب من كثرة الكلام » .

(٥) قبله — وفيه مطلع القصيدة — :

تطـاول ليلك بالأثمــد ونام الخــلى ولم ترقــد
وبات وباتت له ليــلة كليــلة ذى العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاءنى وخبرته عن أبى الأســود
ولو عن نثا غــيره جاءنى — وجرح اللسان كجرح اليد —
لقلت من القول : مالا يزا ل يــؤثر عــنى يد المســند

وهذه القصيدة يختلف الرواة فيها فينسبها بعضهم الى امرئ القيس بن حجر وهى فى ديوانه، وينسبها آخرون الى امرىء القيس بن عابس . وانظر معاهد التنصيص .

(٦) رواية ديوانه طبعة قازان ص ٤ : « وأيت القوافى » .

وآمتثله الأخطل وأبرّ عليه، فقال :

حتى اتّقونى وهم منّى على حذرٍ والقول ينفذ ما لا تنفذ الإبَر[1]

وجاء به الطائىّ[2] الصغير، فقال :

عِتاب بأطرافِ القوافى، كأنه طعان بأطـراف القنا المتكسِّرِ

وهو باب واسع . ٥

فلما كان الكلام أكثره إلى الشر، اشتق له من هذا الموضع . فهذا أصل .

الثانى « ك م ل » من ذلك كمَل الشئ وكَمُل وكَمِل فهو كامل وكَميل . وعليه بقيّة تصرّفه . والتقاؤهما أن الشئ إذا تمّ وكمل كان حينئذ أقوى وأشدّ منه إذا كان ناقصا غير كامل .

الثالث « ل ك م » منه اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه، ولا شك فى شـدّة ١٠ ما هذه سبيله ؛ أنشد الأصمعىّ :

---

(١) من قصيدته الطويلة التى يمدح فيها بنى أمية ، ومطلعها :

خفّ القطين فراحوا منك وابتـكروا وأزعجتهم نـوى فى صرفها غير

وقبل البيت فى المنّ على بنى أمية بهجو من لم يكن من حزبهم من الأنصار :

بنى أمية قـد ناضلت دونـكم أبناء قوم هم آووا وهم نصروا ١٥

أفحمت عنكم بنى النجار؛ قد علمت عليا معدّ ، وكانوا طالما هذروا

ورواية الديوان بدل « اتقونى » : « استكانوا » وانظر الديوان ١٠٥ طبعة بيروت .

(٢) هو أبو عبادة البحترى . والطائى الكبير هو أبو تمـام . والبيت من قصيدة فى إبراهيم بن الحسن ابن سهل ، وكان قد اشترى غلام البحترى نسيا ثم ردّه إليه ، وانظر الديوان ١٨١

كأن صـوت جرعها تَساجل ... هاتيـك هاتا حتـنى تَكايـل[1]

* لدم العُجَى تلكمها الجنـادل *

وقال :

* وخُفَّان لكّامان للقلع الكُبَدْ[2] *

٥ الرابع « م ك ل » منه بئر مَكُول ، إذا قلّ ماؤها ، قال القُطامىّ :

* كأنها قُلُبٌ عاديّةٌ مُكُلُ[3] *

والتقاؤهما أنّ البئر موضوعة الأمر على جُمّتها[4] بالمـاء ، فإذا قلّ ماؤها كُرِه موردها ، وجفا جانبها . وتلك شدّة ظاهرة .

---

(١) فى لسان العرب : ضرعها تساجل . «حتنى» اى مستوية فعلى من الحتن وهو المثل والنظير ، ولدم العجى : ضربها ، والعجى : أعصاب قـوائم الإبل والخيل . وعلى رواية اللسان يـصف صـوت ضرع ١٠ الإبل وقت الحلب ، وقوله : تساجل أى تتبارى ، وكذلك تكايل ، وأصـل المكايلة المباراة فى السير . يقول : كأن صوت ضرعها حين تبارى هذه تلك وهن متقاربات أو متماثلات صوت ضرب قوائم الإبل حين تلكمها الجنادل . وقد ورد وصف الضرع وقت الحلب فى قوله :

كأن صـوت شخبهـا المحتان ... تحت الصقيع جرش أفعـوان

١٥ فأما على ما هنا فهو وصف لجرعها حين تشرب .

(٢) صـــدره : * ستأتيك منها إن عمرت عصابة *

وقائل هذا لص يتهزأ بمسروقه . والقلع : الحجارة الضخمة ، والكبد جمع أكبد وكبداء من الكبد وهو عظم الوسط . وانظر اللسان فى «لكم» .

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة له مطلعها :

٢٠ إنا محيوك ، فاسـلم أيها الطـلل ... وإن بليت ، وإن طالت بك الطيل

وصدره : * لواغب الطرف منقوبا محاجرها *

وقبله فى وصف الإبل :

خـوصا تدير عيونا ماؤها سرب ... على الخدود إذا ما اغرورق المقل

فقوله : كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها بغئور العين وسعة موضعها ، والمحاجر جمع محجر ، وهو ٢٥ ما دار بالعين ، والقلب جمع قليب وهو البئر ، والعادية : القديمة منسوبة إلى عاد ، والمكل جمع مكول . وانظر جمهرة العرب للقرشى ، وديوان القطامى المطبوع فى ليدن .

(٤) جمة البئر : ما اجتمع من مائها وارتفع .

الخامس « م ل ك » من ذلك ملكت العجين ، إذا أنعمت عجنه فاشتدّ وقوى . ومنه مِلك الإنسان ، ألا تراهم يقولون: قد اشتملت عليه يدى ، وذلك قوة وقدرة من المالك على مِلكه ، ومنه المُلْك، لما يعطى[1] صاحبه من القوّة والغلبة ، وأُملِكت الجارية ؛ لأن يد بعلها تقتدر عليها . فكذلك بقيّة الباب كله .

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلّب حروفهما .

فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول ؛ ليرى منه غَور هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، ويُعجَب من وسيع مذاهبها ، وبديع ما أمِدّ به واضعها ومبتدئها . وهذا أوان القول على الفصل .

أما الكلام فكل لفظ مستقلّ بنفسه ، مفيد لمعناه . وهو[2] الذى يسميه النحويون الجُمَل ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفى الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويد ، وحاءِ وعاءِ فى الأصوات ، وحسِّ ، ولَبِّ[3] ، وأفّ ، وأوّه . فكل لفظ استقل بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام .

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذِل به اللسان ، تامّا كان أو ناقصا . فالتامّ هو المفيد ، أعنى الجملة وما كان فى معناها ، من نحو صهٍ ، وإيهٍ . والناقص ما كان بضدّ ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإن ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية لا الحدثية[4] . فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاما . هذا أصله . ثم يُتّسع فيه ؛ فيوضع

---

(١) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « يعطيه » وفى ح : « أعطى » .

(٢) نسخة بحذف « وهو » .

(٣) لب : فى معنى لبيك فى لغة بعض العرب ، وهو فى هذه الحالة يجرى مجرى أمس وغاق . انظر اللسان .

(٤) يريد بالزمانية الناقصة ، وبالحدثية التامة .

القول على الاعتقادات والآراء؛ وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبى حنيفة، ويذهب إلى قول مالك ، ونحو ذلك، أى يعتقد ما كانا يريانه، ويقولان به ، لا أنه يحكى لفظهما عينه، من غير تغيير لشيء من حروفه ؛ ألا ترى أنك لو سألت رجلا عن علّة رفع زيد ، من نحو قولنا : زيد قام أخوه ، فقال لك : ارتفع بالابتداء لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره[1] لقلت : هذا قول الكوفيين، أى هذا رأى هؤلاء، وهذا اعتقاد هؤلاء. ولا تقول : كلام البصريين، ولا كلام الكوفيين، إلا أن تضع الكلام موضع القول، متجوّزا بذلك . وكذلك لو قلت : ارتفع لأن عليه عائدا من بعده، أو ارتفع لأن عائدا عاد إليه، أو لعود ما عاد من ذكره، أو لأنّ ذكره أعيد عليه، أو لأن ذكرا له عاد من بعده، أو نحو ذلك، لقلت فى جميعه : هذا قول الكوفيين، ولم تحفل باختلاف ألفاظه ؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم . وكذلك يقول القائل : لأبى الحسن فى هذه المسئلة قول حسن، أو قول قبيح، وهو كذا، غير أنى لا أضبط كلامه بعينه .

ومن أدلّ الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا : القرآن كلام الله، ولا يقال : القرآن قول الله؛ وذلك أنّ هذا موضع ضيق متحجّر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه . فعبر لذلك عنه بالكلام الذى لا يكون إلا أصواتا تامّة مفيدة، وعدل به عن القول الذى قد يكون أصواتا غير مفيدة، وآراء معتقدة . قال سيبويه[2] : « واعلم أنّ « قلت » فى كلام العرب إنما وقعت على أن

---

(١) يراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ، كأنه سبب فى تذكره واستحضاره . وما ذكر من مذهب الكوفيين رأى لهم، ومنهم من يرى أن المبتدأ والخبر يترافعان فى نحو زيد منطلق . وانظر الإنصاف ٢١ وشرح الرضى على الكافية ١/٨٨

(٢) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ١ .

يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا » . ففرق بين الكلام والقول كما ترى . نعم وأخرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقر فى النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك . ثم قال فى التمثيل : «نحو قلت زيد منطلق» ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق » فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه، مستقلًّا بمعناه، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها ، الغانية عن غيرها ، وأنّ القول لا يستحقّ هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا ، وإن لم تكن كلاما ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأى قولا ، وإن لم يكن كلاما . فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاما، فإن قلت شارطا : إن قام زيد ، فزدت عليه « إن » رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولا لا كلاما ؛ ألا تراه ناقصا ، ومنتظِرا للتمام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت فى حكاية القسم : حلفت بالله ، أى كان قسمى هذا لكان كلاما ، لكونه مستقلا ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا ، من حيث كان ناقصا ؛ لاحتياجه إلى جوابه . فهذا ونحوه من البيان ما تراه .

فأمّا تجوّزهم فى تسميتهم الاعتقادات والآراء قولا فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول : من شاهد الحال ؛ فلمّا كانت لا تظهر إلّا بالقول سمّيت قولا ؛ إذ كانت سببا له ، وكان القول دليلا عليها ؛ كما يسمّى الشىء باسم غيره، إذا كان ملابسا له . ومثله فى الملابسة قول الله سبحانه « ويأتيه الموت مِن كلّ مكانٍ وما هو بِميتٍ » ومعناه ـ والله أعلم ـ أسباب الموت ؛

إذ لو جاءه الموت نفسه لمات به لا محالة . ومنه تسمية المزادة[١] الراوية[١] ، والنجو[٢] نفسه الغائط ، وهو كثير .

فإن قيل : فكيف عبّروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ، ولم يعبّروا عنها بالكلام ، ولو سوّوا بينهما ، أو قلبوا الاستعمال ، كان ماذا[٣] ؟

فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام ؛ وذلك أنّ الاعتقاد لا يفهم إلّا بغيره ، وهو العبارة عنه ، كما أنّ القول قد لا يتم معناه إلا بغيره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام وأخليته من ضمير فإنه لا يتم معناه الذى وضع فى الكلام عليه وله ؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترِنا بما يسند إليه من الفاعل ، وقام هذه نفسها قول ، وهى ناقصة محتاجة إلى الفاعل ، كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه . فلما اشتبها من هنا عبّر عن أحدهما بصاحبه . وليس كذلك الكلام ؛ لأنه وضع على الاستقلال ، والاستغناء عما سواه . والقول قد يكون من الفقر[٤] إلى غيره ، على ما قدّمناه ، فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب ، و بأن يعبّر به عنه أليق . فاعرف ذلك .

---

(١) المزادة : وعاء الماء كالقربة . والراوية فى الأصل : البعير يستق عليه ويحمل المزادة ، وتقال الراوية للزادة نفسها لأن الراوية — وهو البعير — يحملها ، فكانت بسبب منه .

(٢) يريد أن النجو من النجوة ، وهى ما ارتفع من الأرض . فقيل للغائط نجو لأن من يريد قضاء الحاجة يطلب النجوة — المرتفع من الأرض — يجلس تحتها تسترا .

(٣) ترى أنه أخرج « ماذا » عن الصدر ؛ إذ أعمل فيها « كان » وهذا لا شىء فيه . وكلام العرب على ذلك . وقد ذكر ابن مالك هذا فى توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح ، وقد طبع فى الهند ، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الإفك : أقول ماذا ؟ أفعل ماذا ؟ . وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح فى مبحث الموصول .

(٤) فى عبارة اللسان : «المفتقر» .

فإن قيل : ولم وضع الكلام على ما كان مستقلّا بنفسه البتّة، والقول على ما قد يستقلّ بنفسه ، وقد يحتاج إلى غيره ؟ ألِلاشتقاق قضى بذلك ؟ أم لغيره من سماع متلقًّى بالقبول والاتّباع ؟ قيل : لا ؛ بل لاشتقاق(1) قضى بذلك(2) دون مجرد السماع .

وذلك أنا قد قدّمنا فى أوّل القول من هــذا الفصل أنّ الكلام إنما هو من الكَلْم ، والكَلام والكُلومِ وهى الجراح ؛ لمـا يدعو إليه ، ولمـا يجنيه فى أكثر الأمر على المتكلمة(3) ، وأنشدْنا فى ذلك قوله :

* وجرح اللسان كجرح اليــد *

ومنــه قوله(4) :

قوارص تأتيني ويحتقرونهـا وقد يمــلأ القَطْر الإناء فيفعم

ونحو ذلك من الأبيــات ، التى جئنا بها هناك وغيرها ، ممـا يطول به الكتاب ، وإنما ينقم من القول ويحقر(5) ، ماينْثى(6) ويؤثر ، وذلك ما كان منــه تامّا غير ناقص ، ومفهوما غير مستبهم ، وهذه صورة الجمل ، وهو ما كان من الألفاظ قائما برأسه ، غير محتاج إلى متمّم له ، فلهــذا سمّوا ما كان من الألفاظ تامّا مفيدا كلاما ؛ لأنه

---

(1) كذا فى جـ . وفى غيرها من الأصول : «الاشتقاق» .

(2) كذا فى ب ، ش ، ى ، هـ . وفى أ : «به» .

(3) يريد الطائفة المتكلمة ، وفى ش ، د : «المكلم» وقد يكون «المتكلمة» تحريفا عن «المتكلمه» : أى المتكلم الكلام .

(4) هو الفرزدق . والقوارص جمع القارصة وهى الكلمة المؤذية ؛ وقبل هذا البيت :

تصرم منى ودّ بكر بن وائل وما كان منى ودّهم يتصرّم

وانظر الكامل طبعة المرصفى ١٢٧/١ . وانظر ديوانه طبعة أوربة ٦٠ ، وفيــه «عنى» بدل «منى» فى الموضعين و«فيحتقرونها» بدل «ويحتقرونها» .

(٥) فى الأصول والمطبوعة : «يحقد» ، وما أثبته هو الموافق لقوله فى الشعر : «ويحتقرونها» ، ولأن حقد لا يعرف متعدّيا .

(٦) يقال : نثا الحديث : أذاعه وحدّث به .

فى عالب الأمر وأكثر الحال مضرّ بصاحبه ، وكالجارح له . فهو إذًا من الكلوم التى هى الجروح . وأمّا القول فليس فى أصل اشتقاقه ما هـذه سبيله ؛ ألا ترى أنا قـد عقدنا تصرف « ق و ل » وما كان أيضا من تقاليبها الستة ، فأرينـا أنّ جميعها إنما هو للإسراع والخفّة ، فلذلك سمّوا كل ما مذِل به اللسان من الأصوات قولا ، ناقصا كان ذلك أو تاما . وهذ واضح مع أدنى تأمّل .

٥

واعلم أنه قـد يوقع[1] كل واحد من الكلام والقـول موقع صاحبـه ، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته ؛ ألا ترى إلى رؤبة كيف قال :

لو أنني أوتيت علم الحُكْلِ[2] علم سليمان كلام النملِ

يريد قول[3] الله عز وجل « قالت نملة يأيها النمل ادخلوا مساكِنكم » وعلى هذا اتسع فيهما جميعا اتساعا واحدا ، فقال أبو النجم :

١٠

قالت له الطير تقدم راشدا إنك لا ترجع إلا حامـدا

وقال الآخر :

وقالت له العينانِ : سمعا وطاعة وأبدت كمثل الدرّ لمّا يثقبِ[4]

(١) فى ش : « يوضع ... موضع » ، وفى جـ . « واعلم أنه قد يتسع فيهما فيوضع كل واحد منهما موضع الآخـــر » .

١٥

(٢) الحكل ما لا يسمع صوته . و بين الشطرين شطر ثالث هو :

* علمت منه مستسر الدخل * وانظر ديوانه .

(٣) كأنه يريد أن حديث النمل أشـبه بالاعتقاد فكان الأجـدر به القول الذى يستعمل فى الرأى والاعتقاد لخفائه ، فاستعمال الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول .

٢٠

(٤) فى اللسان فى « قول » بدل « وأبدت كمثل الدر » : « وحدّرتا كالدر » وهذا يناسب التثنية فى العينين . وقـد جاء الإفـراد فى « أبدت » فى رواية الكتاب لأن العينين لتلازمهما فى حكم المفـرد كما قال الراجز :

لمن زحلوقة زل بها العينان تنهل

أو لأن الضمير فى أبدت لمحبوبته .

وقال الراجز :

* امتلأ الحوض وقال : قطنى[(١)] *

وقال الآخر :

بينما نحن مُرتِعون[(٢)] بفَلْج ... قالت الدُلَّح الرِواء : إنِيـهِ

إنيهِ : صوت رَزَمة السحاب ، وحنينِ الرعد ؛ وأنشدوا : ٥

* قد قالت الأنساع للبطنِ الحق *

فهذا كله اتساع فى القول .

ومما جاء منه فى الكلام قول الآخر :

فصبَّحت والطير لم تَكَلَّم ... جابية طُمَّت بسيلٍ مفعم[(٣)]

وكأن الأصل فى هذا الاتّساع إنما هو محمول على القول ؛ ألا ترى إلى قلّة الكلام ١٠ هنا وكثرة القول ؛ وسبب ذلك وعلّته عندى ما قدّمناه من سعة مذاهب القول ، وضيق مذاهب الكلام . و إذا جاز أن نسمّى الرأى والاعتقاد قولا ،و إن لم يكن صوتا ، كانت تسمية ما هــو أصوات قولا أجدر بالجواز . ألا ترى أن الطير لها هدير ، والحــوض له غطيط ، والأنساع لها أطيط ، والسحاب له دَوِىّ . فأمّا قوله : وقالت له العينان سمعا وطاعة فإنه وإن لم يكن منهما صوت ، فإن الحال ١٥

---

(١) بعده : * مهلا رويدا قد ملأتَ بطنى *

وانظر العينى ١ ٣٦١ — ١ والكامل ٦ ٢٤٦ — ٤ وحمل العينى القول هنا على دلالة الحال .

(٢) مرتعون وصف من أرتع القوم إذا رعوا أى نازلون بهذا المكان ، وفلج : واد بين البصرة وحمى ضرية ، والدلح وصف للسحب واحده دالحة أى مثقلة بالماء ، و إنيه بكسر الهمزة كما نص عليه صاحب التاج فى « أنه » .

(٣) الجابيــة : الحوض العظيم ، وطمت : غمرت ، يقال : جاء السيل فطم كل شىء أى علاه ٢٠ وغمره . وفى أ : « حفت » . وكتب فى هامشها « وطمت معا » وهو إشارة إلى الرواية الأخرى . ومفعم ورد هكذا بصيغة المفعول ، وهو على الإسناد المجازى ، ولو جاء على وجهه لقيل : مفعم بكسر العين .

آذنت بأن لو كان لها جارحةٌ نطق لقالتا : سمعا وطاعة . وقد حرّر هـذا الموضع وأوضحه عنترة بقوله :

لو كان يدرى ما المحاورة اشتكى ولكان — لو علم الكلام — مكلّمى

وامتثله شاعرُنا[1] آخِرا فقال :

فلو قدر السِنان على لسانٍ لقال لك السنان كما أقول

وقال أيضا :

لو تعقل الشجر التى قابلتها مدّت محيّيةً إليك الأغصنا

ولا تستنكر ذكر هذا الرجل — وإن كان مولّدا — فى أثناء ما نحن عليه من هذا الموضـع وغموضه ، ولطف متسرّبه ؛ فإن المعانى يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المتقدّمون . وقد كان أبو العباس[2] — وهو الكثير التعقب لِجلّة الناس — احتج بشىء من شعر حَبيب بن أوس الطائى[3] فى كتابه فى الاشتقاق ، لـمـا كان غرضه فيه معناه دون لفظه ، فأنشد فيه له[4] :

لو رأينا التوكيد خُطّة عجز ما شفعنا الأذان بالتثويبِ[5]

---

(١) يريد بقوله شاعرنا المتنبى . وكان ابن جنى يحضر عند المتنبى الكثير ، يناظره فى شىء من النحو ، وكان المتنبى يعجب به وبذكائه وحذقه . ويقول : هـذا رجل لا يعرف قـدره كثير من النـاس ، ويقول ابن جنى فى المحتسب وقد استشهد ببيت للتنبى : « ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته ، وركت طريقته : هذا شاعر محدث ، وبالأمس كان معنا ، فكيف يجوز أن يحتج به فى كتاب الله — جل وعز — ! فإن المعانى لا يرفعها تقـدّم ، ولا يزرى بها تأخر . ولابن جنى شرحان على ديوان المتنبى . انظر البغية ومعجم الأدباء .

(٢) يريد المبرد محمد بن يزيد الإمام فى النحو واللغة والأخبار . كانت وفاته سنة ٢٨٥ هـ

(٣) هو أبو تمام . وتوفى بالموصل سنة ٢٣١ (٤) كذا فى أ وفى ب ، شـ : « قوله » .

(٥) فى أ : « إليك فى التثويب » بعد شفعنا .

و إياك والحنبليّة بحتا ؛ فإنها خلق ذميم ، ومطعم على عِلّاته[(١)] وخيم .

وقال سيبو يه[(٢)] : «هذا باب علم ما الكَلِمُ من العربيّة» فاختار الكلم على الكلام ، وذلك أن الكلام اسم من كَلّم ، بمنزلة السلام من سلّم ، وهما بمعنى التكليم والتسليم ، وهما المصدران الجاريان على كلّم وسلّم ؛ قال الله سبحانه « وكلم الله موسى تكلِيما» وقال — عزّ اسمه — : «صلّوا عليه وسلّموا تسليما» فلما كان الكلام مصدرا ، يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختصّ بالعدد[(٣)] دون غيره ، عَدَل عنه إلى الكلم ، الذى هو جمع كلمة ، بمنزلة سلِمة[(٤)] وسلِم ، ونبِقة[(٥)] ونبِق ، وثفِنة[(٦)] وثفِن .

وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، وهى الاسم ، والفعل ، والحرف ، فجاء بما يخص الجمع ، وهو الكلم ، وترك ما لا يخصّ الجمع ، وهو الكلام ، فكان ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمراده . فأمّا قول مزاحم العُقَيلىّ :

لظلّ رهينا خاشع الطّرف حطّه تَخَلّبُ جَدْوَى والكلامُ الطرائف[(٧)]

---

(١) أى على كل حال . (٢) فى أوّل الكتاب . (٣) كذا فى الأصول . والأسوغ «بعدد» .

(٤) فى حـ : «مثل» . (٥) هى الجرة . (٦) الثفنة من البعير والناقة : الركبة .

(٧) «الطرائف» كذا فى أ . وفى ش ، ب . «الطوائف» والبيت من قصيدته التى يقول فيها :

فقالا تعــرّفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف

وقد أورد منها العينى فى شواهده الكبرى بضعة أبيات ، والبغدادى فى شرح شواهد المغنى بعضا ، وصاحب فرحة الأديب بعضا ، ولم أقف فيها على البيت الشاهد ولا سابقه . وأورد صاحب اللسان فى «زغرف» منها بيتين أرجح أن الثانى منهما هو سابق هذا البيت وهو :

ولو بذلت أنسا لأعصم عاقــل برأس الشرى ، قد طرّدته المخاوف

وقــوله : بذلت هكذا أصلحته . وفى اللسان والتاج : أبدلت . والأعصم العاقل يريد الوعل ، والعاقل من عقل إذا صعد . ورهينا : ثابتا فى مكانه لا يريمه من الطرب لما سمع ، « وجدوى » : المرأة التى يتغزل بها ، وقد ذكرها فى بيت آخر من القصيدة إذ يقول :

تذكرنى جدوى على النأى والعــدى طوال الليالى والحمام الهواتف

وتخلبها : دلها وحسن حديثها وسلبها عقل من يقع فى حبالة هواها .

فوصفه بالجمع ، فإنما ذلك وصف على المعنى ، كما حكى أبو الحسن عنهم ، من قولهم : « ذهب به[1] الدينار الحُمْر والدرهم البيض » وكما قال :

* تراها الضبع أعظمَهن رأسا[2] *

فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لمّا كانت الضبع هنا جنسا .

و بنو تميم يقولون : كِلْمة وكِلَم ، ككِسْرة وكِسَر .

فإن قلت : قدّمت فى أول كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد ، وأعطيت ههنا أنه اسم الجنس ؛ لأن المصدر كذلك حاله ؛ والمصدر يتناول الجنس وآحاده تناولا واحدا . فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك : من كون الكلام مختصّا بالجمل المركبة ، وأنه لا يقع على الآحاد المجرّدة ، وأن ذلك إنما هو القول ؛ لأنه فيما زعمت يصلح للآحاد ، والمفردات ، وللجمل المركّبات .

قيل : ما قدّمناه صحيح ، وهذا الاعتراض ساقط عنه ، وذلك أنا نقول : لا محالة أن الكلام مختصّ بالجمل ، ونقول مع هذا : إنه جنس أى جنس للجمل ، كما أن الإنسان من قول الله سبحانه « إن الإنسان لفى خسر » جنس للناس ، فكذلك الكلام ، جنس للجُمَل ، فإذا قال : قام محمد فهو كلام ، و إذا قال : قام محمد ، وأخوك جعفر فهو أيضا كلام ؛ كما كان لمّا وقع على الجملة الواحدة كلاما ؛ و إذا قال :

---

(١) كذا فى   وسقط « به » فى ش ، ب ، ى ، هـ .

(٢) كذا فى اللسان فى كلم وجرهم ، والمخصص ٨/٧١ وفى أصول الخصائص « تراه » .
وعجز هذا البيت :   * جراهمة لها حرة وثيل *
وهو فى وصف ضبع تحفر قبور الموتى ، والجراهمة : العظيمة الرأس الجافية ، والحرة : الحر ، والثيل قضيب البعير وذكره وقد استعاره للضبع ، وتزعم العرب أن الضبع خنثى لها ما للرجال والنساء . يقول : إن هذه الضبع تراها الضباع أعظمهن رأسا أى أنها أعظم الضباع . والبيت لحبيب الأعلم الهذلى (٢/٨٧ من ديوان الهذليين طبع الدار) . وورد فى المخصص ٨/٧١ من غير عزو . وقد عزاه صاحب اللسان فى « جرهم » لساعدة بن جؤية ، وهو اشتباه سببه أن لساعدة قصيدة على هذا الروى ، وفيها أيضا وصف الضبع .

قام محمد وأخوك جعفر ، وفى الدار سعيد ، فهو أيضا كلام ؛ كما كان لمّا وقع على الجملتين كلاما . وهـذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله ؛ ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقـد كان منه قيام ، و إذا قام قومتين فقد كان منه قيام ، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام . فالكلام إذًا إنما هو جنس للجمل التوامّ : مفردِها ، ومثناها ، ومجموعها ؛ كما أنّ القيـام جنس للقومات : مفردِها ومثناها ومجموعِها . فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام . وهذا جلىّ .

ومما يؤنسك بأنّ الكلام إنمـا هو للجمل التوامّ دون الآحاد أنّ العـرب لما أرادت الواحد من ذلك خصّته باسم له لا يقع إلّا على الواحد ، وهو قولهم : «كِلمة» ، وهى حِجازية ، و«كِلْمة» وهى تميمية . و يزيدك فى بيان ذلك قول كُثَيّر :

لو يسمعون كما سمِعت كلامهـا خرّوا لِعَـزّة ركّعا وسجـودا[1]

ومعلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو[2] ، ولا تُحزِن ، ولا تملك قلب السامع ، إنما ذلك فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه ، بعذوبة مستَمعه ، ورقة حواشيه ؛ وقد قال سيبويه : «هذا باب أقلّ ما يكون عليه الكلم»[3] فذكر هنالك حرف العطف ، وفاءه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء ، وغير ذلك مما هو على حرف واحد ، وسمّى كل واحد[4] من ذلك كلمة . فليت شعرى : كيف يستعذب قول القائل ، و إنمـا نطق

---

(١) من مقطوعة له مطلعها :

ولقد لقيت على الدريجة ليـلة كانت عليـك أيامنا وسعودا

وقبل البيت :

رهبان مدين والذين عهـدتّهم يبكون من حذر العذاب قعودا

وانظر شرح الديوان ١ — ٦٥ والعينى فى الشواهد ٤/٤٦٠

(٢) فى عبارة ابن سيده فى اللسان فى «كلم» : «تشجيه» . وأشجاه وشجاه معناهما واحد .

(٣) انظر الكتاب ص ٣٠٤ ج ٢ ، وترجمة الباب فيه : «هذا باب عدّة ما يكون عليه الكلام» .

(٤) فى عبارة ابن سيده فى اللسان فى «كلم» : «واحدة» .

بحرف واحد ! لا بل كيف يمكنه أن يجرد للنطق حرفا واحدا ؛ ألا تراه أن لو كان ساكنا لزمه أن يدخل عليـه من أوله همزة الوصل ، ليجد سبيلا إلى النطق به ، نحو « اِب ، اِص ، اِه » وكذلك إن كان متحركا فأراد الابتـداء به والوقوف عليـه قال فى النطق بالباء من بكر : بَهْ ، وفى الصاد من صلة : صِهْ ، وفى القاف من قدرة : قُهْ؛ فقد علمت بذلك أن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجردا من غيره ، ساكنا كان ، أو متحركا . فالكلام إذًا من بيت كُثَيِّر إنما يعنى به المفيد من هذه الألفاظ ، القائم برأسه المتجاوز لمـا لايفيد ولا يقوم برأسه من جنسه ؛ ألا ترى إلى قول الآخر[1] :

ولمّـا قضينا مِن مِنى كل حاجةٍ ومسّح بالأركانِ مَن هو ماسِح
أخذنا بأطرافِ الأحاديث بيننا وسالَت[2] بأعناقِ المطىّ الأباطِح

فقوله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملا كثيرة، فضــلا عن الجملة الواحدة، فإن قلت : فقد قال الشَّنْفَرَى :

كأنّ لها فى الأرضِ نِسْيا تقصّه على أَمّها وإن تخاطِبك تَبْلَت[3]

(١) نسب البيتين غير واحد لكثير عزة ، ونسبهما المرزبانى للضرب بن كعب بن زهير . وانظر نوادر القالى ٦٦ ، السمط على النوادر ، واللسان فى «طرف» .

(٢) «سالت» ، كذا فى ش ، ب . وفى ا : «مالت» .

(٣) النسى : الشىء المنسى الذى لا يذكر ، وتقصه : تتبع أثره لتجده ، وعلى أمها (بفتح الهمزة) أى على سمتها وجهة قصدها ، وقوله إن تخاطبك ، يروى : إن تحدثك ، وتبلت — بكسر اللام — أى تقطع الكلام من الحياء ، وروى تبلت — بفتح اللام — أى تنقطع وتسكت . يريد شدة استحيائها فهى لا ترفع رأسها كأنها تطلب شيئا فى الأرض ، والبيت من قصيدة مفضلية . وانظر شرح المفضليات لابن الأنبارى ٢٠١ ، وانظر الكامل ٧/١٠

أى تقطّع كلامها، ولا تكثّره ؛ كما قال ذو الرمّة :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشى، لا هُراء ولا نَزْر [(١)]

فقوله : رخيم الحواشى : أى مختصر الأطراف [(٢)]، وهذا ضدّ الهَذْر والإكثار، وذاهب فى التخفيف والاختصار، قيل : فقد قال أيضا : ولا نزر ؛ وأيضا فلسنا ندفع أنّ الخَفَرَ يقلّ معه الكلام، ويحذف فيه أحناء المقال، إلا أنه على كل حال ٥ لا يكون ما يجرى منه وإن قلّ ونزُرَ أقلّ من الجمل، التى هى قواعد الحديث، الذى يشوق موقعُه، ويروق مستمَعُه . وقد أكثرت الشعراء فى هذا الموضع، حتى صار الدالّ عليه كالدالّ على المشاهد غير المشكوك فيه ؛ ألا ترى إلى قوله :

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعت جدبا !

فأصاخ يرجو أن يكون حَيًا ويقول من فرح : هَيَا ربّا [(٣)] ! ١٠

— يعنى حنين السحاب وسَجْره [(٤)]، وهذا لا يكون عن نبرة واحدة، ولا رَزَمة مختلسة، إنما يكون مع البدء فيه والرَّجْع، وتثنّى الحنين على صفحات السمع — وقول ابن الرومى :

---

(١) من قصيدته التى مطلعها :

ألا يا اسلمى يا دار مىّ على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر ١٥

(٢) كذا فسر ابن جنى «رخيم الحواشى» وكأنه ذهب بالترخيم إلى معناه فى النحو، وهو حذف آخر الكلمة ففهم منه معنى الاختصار . والمعروف فى رخامة الصوت لينه . ويقول شارح الديوان : «رخيم الحواشى : أى لين نواحى الكلام» وانظر الديوان المطبوع فى أوربة ٢١٢

(٣) البيت الثانى غير مذكور فى أ . وهذا البيت أورده صاحب اللسان فى هيا، وفيه : «من طرب» فى مكان «من فرح» . والبيتان فى أمالى القالى ١/٨٤ وعنده : تايعت، قال ٢٠ فى السمط ٢٧٥ : «وهى رواية جيدة لأن التايع أخص بالشرّ» . ونسب البيتين البلوى فى «ألف باء» ٢/٤٧٨ إلى الراعى وهو يقول فى التقدمة لها : «ألم تسمع أيها الواعى، قول الراعى» .

(٤) السجر فى الأصل : صوت الناقة إذا مدّت حنينها فى إثر ولدها . وقد يستعمل فى صوت الرعد، وهو المراد هنا .

وحديثها السحر الحلال لو آنه لم يجنِ قتل المسلِم المُتحرِّزِ

إن طال لم يُملل و إن هِى أوجزت ودَّ المحدَّث أنها لم توجِزِ

شَرَك القلوبِ، وفِتنة ما مِثلها للمطمئنّ، وعُقْلة المستوفِزِ[1]

فذكر أنها تطيل تارة، وتوجِز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعا إنما هما فى كل كلام

٥ مفيد مستقلّ[2] بنفسه، ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن[3] له بدّ من أن يعطيك تمامه

وفائدته، مع أنه لا بدّ فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك

استحسان، ولا استعذاب؛ ألا ترى إلى قوله[4]:

* قلنا لها قِفى لنا قالت قاف *

وأنّ هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يجفو، ولا يرِقّ، ولا ينبو، وأنه إنما يكون

١٠ استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل[5] ذينك، و يؤدّيهما إلى السمع، وهو أقلّ ما يكون

جملةً مركّبة. وكذلك قول الآخر — فيما حكاه سيبويه[6] —: «ألَا تا» فيقول مجيبه:

(١) سقط هذا البيت فى أ. (٢) «مقل» فى أ. (٣) فى أ بإسقاط «له».

(٤) هو الوليد بن عقبة بن أبى معيط. وكان عاملا لعثمان رضى الله عنه على الكوفة، فاتّهم بشرب الخمر فأمر الخليفة بشخوصه إلى المدينة، وخرج فى ركب، فنزل الوليد يسوق بهم، فقال:

١٥ قلت لها: قفى، فقالت: قاف لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف

والنشوات من معتق صاف وعزف قينات علينا عزاف

وانظر شواهد الشافية ٢٧١ والأغانى ١٣١/٥ وترى فى الشطر الشاهد بعض المخالفة. وقوله قالت قاف أى إنى واقفة أو وقفت، فاستغنى بالحرف عن الجملة. (٥) «يحل» فى أ.

(٦) انظر الكتاب ص ٦٢ ج ٢ والنص فيه: «وسمعت من العرب من يقول: ألا تا، بلى فا

٢٠ فإنما أرادوا: ألَا تفعل، و بلى فافعل، ولكنه قطع». وفى الكامل ١٢٧/٤ عن الأصمعى: «كان أخوان متجاوران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتى وقت الرعى؛ فيقول أحدهما لصاحبه: ألا تا، فيقول الآخر: بلى فا. يريد ألا تنهض، فيقول الآخر: بلى فأنهض، وانظر نوادر أبى زيد ١٢٧ وشرح شواهد الشافية ٢٦٦.

« بلى ما » . فهذا ونحوه مما يقلّ لفظه ، فلا يحمل حسنا ولا قبحا ؛ ولا طيبا ، ولا خبثا . لكن قول الآخر « مالكِ[1] بن أسماء » :

أذكر مِن جارتي ومجلِسها طرائفا مِن حديثِها الحسنِ
ومِن حديثٍ يزيدني مِقَةً ما لِحديثِ الموموقِ مِن ثمنِ

أدلّ شيء على أن هناك إطالة وتماما[2] ، و إن كان بغير حشو ولا خَطَل ؛ ألا ترى إلى قوله : « طرائفا من حديثها الحسن » فهذا لا يكون مع الحرف الواحد ، ولا الكلمة الواحدة ، بل لا يكون مع الجملة الواحدة ، دون أن يتردّد الكلام ، وتتكرر فيه الجمل ، فيبين ما ضُمِّنه من العذوبة ، وما فى أعطافه من النَّعمة واللدونة ؛ وقد قال بشّار :

وحوراءِ المدامعِ مِن معدّ كأن حديثَها ثمرُ الجِنانِ[3]

ومعلوم أنّ[4] مِن حرف واحد ، بل كلمة واحدة ، بل جملة واحدة ، لا يجنى ثمر جنة واحدة ، فضلا عن جِنان كثيرة . وأيضا فكما أنّ المرأة قد توصف بالحياء والخَفَر ، فكذلك أيضا قد توصف بتغزّلها ودماثة حديثها ؛ ألا ترى إلى قول الله سبحانه : « عُرُبًا أترابا لأصحابِ اليمين » وأن العَرُوب فى التفسير هى المتحبّبة إلى زوجها ، المظهرة له ذلك ؛ بذلك فسره أبو عبيدة . وهذا لا يكون مع الصمت[5] ، وحذف أطراف القول ، بل إنما يكون مع الفكاهة والمداعَبة ؛ وعليه بيت الشَّماخ :

(١) انظر ذيل الأمالى ٩ . واللسان فى « طرف » .

(٢) كذا فى شـ ، وفى أ : « إتماما » .

(٣) بعده : اذا قامت لمشيتها تثنت كأن عظامها من خيزران
وانظر المختار من شعر بشار ٣٤

(٤) يريد أنه ، وهذا ضمير الشأن حذفه هنا .

(٥) كذا فى شـ ، ب . وفى أ : « الضمير » .

ولو أنى أشاء كننت جِسمِى إلى بيضاء بَهْكَنةٍ شَموعِ[1]

قيل فيه : الشماعة هى المزح والمداعبة . وهذا باب طويل جدا، وإنما أفضى بنا إليه ذَرْوٌ[2] من القول أحببنا استيفاءه تأنُّسا به، وليكون هذا الكتاب ذاهبا فى جهات النظر؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم؛ لأن هذا أمر قد فُرِغ فى أكثر الكتب المصنّفة فيه منه . وإنما هذا الكتاب مبنىّ على إثارة معادن المعانى، وتقرير حال الأوضاع والمبادى، وكيف سَرَت أحكامها فى الأحناء والحواشى .

فقد ثبت بما[3] شرحناه وأوضحناه أنّ الكلام إنّما هو فى لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برءوسها، المستغنية عن غيرها، وهى التى يسميها أهل هذه الصناعة الجُمَل، على اختلاف تركيبها . وثبت أنّ القول عندها أوسع من الكلام تصرّفا، وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ماهو اعتقاد ورأى، لالفظ وجَرْس .

وقد علمت بذلك تعسّف المتكلّمين فى هذا الموضع، وضِيقَ القول فيه عليهم، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما . والعجب ذهابهم عن نصّ سيبويه فيه، وفصله بين الكلام والقول . * ولِكلِّ قومٍ سُنّة وإمامها *[4]

---

(١) البهكنة : المرأة الغضة الخفيفة الروح . والشموع : المزّاحة اللعوب، وقوله : كننت، يوافق ما فى ش، وما فى المخصص ص ٢ ج ٤ . وفى المطبوعة و أ : « كتبت » . وفى ديوانه : « كننت نفسى » .

(٢) أى طرف .

(٣) كذا فى أ . وفى شـ : « لما » .

(٤) هذا عجز بيت من معلقة لبيد صدره : * من معشر سنّت لهم آباؤهم *

باب القول على اللغة وما هى[1]

أمّا حدّها (فإنها أصوات)[2] يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم . هذا حدّها . وأمّا اختلافها فلما سنذكره فى باب القول عليها : أمواضعة هى أم إلهام . وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنهـا فُعْلة من لغوت . أى تكلمت ؛ وأصلها لُغْوة[3] كَكُرة، وقُلَة، وثُبَة، كلها لاماتها واوات؛ لقولهم. كروت بالكرة، وقلوت بالقلة، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب . وقـد دللت على ذلك وغيره من نحوه فى كتابى فى « سرّ[4] الصناعة » . وقالوا فيها : لُغات ولُغُون ، ككُراتٍ وكُرُون[5] ، وقيـل منها لغِى يلغَى إذا هَذَى؛ [ومصدره اللَّغا[6]] قال :

وَرَبِّ أسرابِ حَجيجٍ كُظَّـمِ عن اللَّغـا ورَفَثِ التَّـكَلُّمِ[7]

وكذلك اللَّغْو؛ قال الله سبحانه وتعالى : « و إذا مرّوا باللغوِ مرّوا كِراما » أى بالباطل؛ وفى الحديث : « من[8] قال فى الجمعةِ : صه فقد لغا » أى تكلم[9] . وفى هذا كاف .

---

(١) سقطت الواو فى ج . (٢) فى أ : « فأصوات » .

(٣) فى المطبوعة و أ ، ج : «لغة» ، ولا يناسب السياق . وما هنا يوافق ما فى ش، ب .

(٤) ذكر هذا فى حرف الواو .

(٥) كذا بالواو التى تكون فى الرفع لتبدو المضاهاة لـ«ملغون» وفى المخصص ج ١ ص ٧ « كرين » وهى ظاهرة . (٦) زيادة من ج .

(٧) سقط صدر البيت فى أ . وهـو لرؤبة ، ونسبه ابن برى للعجاج وهـو الصواب ، انظر اللسان فى «لغو» وديوان العجاج . و « رب » ، تبعت فى هذا الضبط ش ، واللسان فى كظم ولغا ، وفى المطبوعة ، وب : « رب » بضم الراء . وأسراب جمع سرب وهو فى الأصـل القطيع من الوحش والظباء ، استعير للطائفة من الحجيج . وقد ضبطتها من غير تنوين مضافة تبعا لمـا فى اللسان ، وكظم أى سكوت .

(٨) لفظ الحديث فى البخارى فى أبواب الجمعة : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت والإمام يخطب فقد لغوت » وانظر الجامع الصغير فى حرف الألف .

(٩) كذا فى الأصول وفى اللسان . ويفسر شرّاح الحديث هنا اللغو بالكلام بما لا ينبغى .

باب القول على النحو

هو انتحاء سَمْت كلام العرب، فى تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم؛ و[1] إن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها. وهو فى الأصل مصدر شائع، أى نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خُصّ به انتحاء هذا القَبِيل من العلم، كما أنّ الفقه فى الأصل مصدر فقِهت الشىء أى عرفته، ثم خُصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم؛ وكما أن بيت الله خُصّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلّها لله. وله نظائر فى قصر ما كان شائعا فى جنسه على أحد أنواعه. وقد استعملته العرب ظرفا، وأصله المصدر.

أنشد أبو الحسن:

ترمى الأماعيز بمُجَمَّراتِ ... بأرجُلٍ رُوحٍ مجنَّباتِ[2]

يحدو بها كلّ فتى هَيّاتِ ... وهنّ نحوَ البيت عامداتِ[3]

---

(١) فى المطبوعة: «أو» وهو يخالف ما فى الأصول.

(٢) الأماعيز واحدها أمعز، وهو ما علظ من الأرض، والوجه فيها الأماعز، ولكنه زاد الياء للشعر، و«مجمرات» يريد خفافا صلبة، يقال: خف مجمر، وقوله: «بأرجل» إبدال من قوله: «بمجمرات»، وقد جاء هكذا فى ش، وأ، وفى اللسان فى «نحو»، و«هيت»: «وأرجل». وروح جمع أروح وروحاء، يقال: رجل روحاء إذا كان فى القدم انبساط واتساع، و«مجنبات» كذا فى أ. وفى ش، ب: «محنبات». وتجنيب الرجل انحناء فيها وتوتير، وتحنيبها أيضا بهذا المعنى. وهذا فى وصف إبل. وانظر شواهد العينى فى مبحث المعرب والمبنى.

(٣) هيات أى يهيت بها، يصيح بها ويدعو: هيت هيت أى أقبلى، وقوله: «وهن نحو البيت عامدات» فنحو البيت هو الخبر أى قاصدات جهة البيت، و«عامدات» حال من الضمير المستكن فى الظرف. وانظر اللسان فى «وحى» ففيه بعد الشطر الثالث:

* تلقاه بعد الوهن ذا وحاة *

باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجا[1] واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه .

فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بُشْرَى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ، وكذلك نحوه، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى فى اللفظ حاله ، ألزِم الكلامُ من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ؛ نحو أكل يحيى كُمَّثْرَى : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ؛ وكذلك ضربَتْ هذا هذه ، وكلّم هذه هذا ؛ وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرّف ؛ نحو قولك أكرم اليَحْيَيان البُشْرَيَيْنِ[2] ، وضرب البشريينِ اليحيَوْن ؛ وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت[3] : كلّم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت ؛ لأن فى الحال بيانا لما تعنى . وكذلك قولك ولدَتْ هذه هذه ، من حيث كانت حال الأمّ من البنت معروفة ، غير منكورة . وكذلك إن ألحقت الكلام ضربا من الإتباع جاز لك التصرف لما تُعقِب[4] من البيان ؛ نحو ضرب يحيى نفسَه بشرى، أو كلّم بشرى العاقلَ مُعَلًّى، أو كلم هذا وزيدا يحيى . ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك فى نحو «كلّم هذا وزيد يحيى» وهو يريد كلم هذا يحيى وزيد، كما يجيز «ضرب زيدا وعمرو جعفر» .

---

(١) أى نوعا، وفى ج : «شرعا»، يقال : هما فى هذا الأمر شرع واحد أى سواء . وقد أثبت «شرجا» بالجيم وفقا لما فى د، هـ . وفى بقية الأصول : «شرحا» . (٢) فى الأصول : «البشرين» . والصواب ما أثبته . (٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : «قلت» . (٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : «يعقب» .

فهذا طرف من القول[1] أدّى إليه ذكر الإعراب .

وأمّا لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه ؛ وفلان معرب عما فى نفسه أى مبين له ، وموضح عنه ؛ ومنه عرّبت الفرس تعريبا إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفيّا من أمره لظهوره إلى مَرْآة العين ، بعد ما كان مستورا ؛ وبذلك تعرف حاله : أصُلْب هو أم رِخو ؟ (وأصحيح[2]) هو أم سقيم ؟ وغير ذلك .

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يعزى إليها[3] من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان . ومنه قوله[4] فى الحديث «الثيّب تُعرِب عن نفسها» والمُعْرِب : صاحب الخيل العِرَاب ، وعليه قول الشاعر :

يصهَل فى مثل جوف الطوىّ صَهِيلا يُبيّن للمعرب[5]

---

(١) فى المطبوعة تبعا لما فى ش و ب : « من القول الذى أدى اليه ذكر الإعراب » وقد أسقطنا « الذى » إذ لا وجه لها فى هذا التركيب .

(٢) كذا فى الأصول بتقديم العاطف على أداة الاستفهام والاستفهام له الصدر . والاستعمال الصحيح : « أوصحيح » .

(٣) تبعت فى هذا ما فى حـ ، والضمير فى « إليها » يرجع الى العرب وفى المطبوعة ، أ ، ب : « اليه » ، وكأن المراد : إلى الإعراب . وفى ابن يعيش على المفصل ١/٧٢ : «إليهم» وهى ظاهرة .

(٤) فى المطبوعة ، أ ، ب : « قولهم » ، ولا وجه له . وفى اللسان أنه يروى عن الرسول عليه الصلاة والسلام . وفى حـ : « ومنه الحديث : الثيب ... » والحديث فى مسند أحمد وابن ماجه . انظر الجامع الصغير .

(٥) « فى مثل جوف الطوىّ » — ويروى الركىّ ، وكلاهما البئر — يصف سعة جوفه ، كأن جوفه بئر ، أو أنه يصف شدّة صهيله لأن الصوت يبين فى البئر ، ويذكر أنه مجفر : عظيم الجنبين ، « يبين » كذا فى ش ، أ ، واللسان فى «عرب» والمخصص ص ١٧٧ ج ٦ . وفى المطبوعة و ب «تبين» . وهذا من قصيدة للنابغة الجعدى ذكرت فى كتاب الخيل لأبى عبيدة . وانظر سمط اللآلى ١/٤١٤ والكامل ٦/١٦٨

أى إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربىّ. ومنه عندى عروبة والعروبة للجمعة[(١)]، وذلك أنّ يوم الجمعة أظهر أمرا من بقيّة أيام الأسبوع؛ لما فيه من التأهب لها، والتوجه إليها، وقوة الإشعار بها؛ قال:

* يوائم رهطا للعَرُوبة صُيَّما[(٢)] *

ولما كانت معانى المسمَّين مختلفة كان الإعراب الدالّ عليها مختلفا أيضا، وكأنه من قولهم: عَرِبت معدته، أى فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة . وفى هذا كاف بإذن الله .

باب القول على البناء

وهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا : من السكون أو الحركة، لا لشىء أحدث ذلك من العوامل . وكأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لمّا لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمى بناء، من حيث كان البناء لازما موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره؛ وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة[(٣)]، كالخيمة والمظلة، والفُسطاط والسُرادِق، ونحو ذلك . وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء؛ تشبيها لذلك[(٤)] — من حيث

(١) يريد أن عروبة — ممنوعة الصرف — والعروبة معناهما الجمعة . وعبارة اللسان : وعروبة والعروبة كلتاهما الجمعة . وقد تبعت فى هذا الرسم أ، وفى المطبوعة و ب : «الجمعة» . والجمعة بيان لهما .

(٢) صدره كما فى شرح المفصل ١٠/٩٣ * فبات عذوبا للسماء كأنما *

وقوله : عذوبا أى لم يذق شيئا، وقوله للسماء أى باديا للسماء ليس بينه وبينها ستر . وقوله : يوائم أى يوافق ويفعل ما يفعلون، وصيما : قياما : يريد قوما يصلون الجمعة . وهذا فى وصف بعير ظل قائما لا يضع رأسه للرعى . وانظر خلق الإبل للاصمعى فى مجموعة الكنز اللغوى ١٣٢ .

(٣) أى التى دون الأبنية الثابتة . وهذا الرسم يوافق ما فى المطبوعة، ب، واللسان . وفى ش و أ : «المبتدلة»، وقد تكون إن صحت «المتبدلة» . أى التى تبدل وتنقل .

(٤) تبعت فى هذا نسخة أ . وفى المطبوعة و ب : «بذلك»، ولا وجه له .

كان مسكونا ، وحاجزا ، ومظِلّا — بالبناء من الآجُرّ والطين والجصّ ؛ ألا ترى إلى قول أبى مارد الشيبانى :

لو وصل الغيث أبنين امرأً كانت له قُبّةٌ سَحْقَ بِجاد [1]

أى لو اتصل الغيث لأكلأتِ الأرض وأعشبت ، فركب الناس خيلهم للغارات ، فأبدلت الخيل الغنيّ الذى كانت له قبة من قبته سحق بِجاد ، فبناه بيتا له ، بعد ما كان يبنى لنفسه قبة . فنسب ذلك البناء [2] إلى الخيل ، لمّا كانت هى الحاملة للغزاة الذين أغاروا على الملوك ، فأبدلوهم من قبابهم أكسية أخلاقا ، فضربوها لهم أخبية تظلّهم .

ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد [3] بن الحسن عن أحمد [4] بن يحيى من قول الشاعر :

قد كنتَ تأمننى والجدب دونكم فكيف أنت إذا رُقْش الجراد نزا [5]

ومثله أيضا ما رويناه عنه [عنه [6]] أيضا ، من قول الآخر :

قوم إذا اخضرّت نعالهم يتناهقون تناهق الحُمُر [7]

---

(١) البجاد : الكساء المخطط ، والسحق : البالى . والبيت فى تنبيه البكرى على أوهام القالى ١٩ وفى اللآلى له ١٢٣/١ والذى فى اللآلى : «أبنينا» بإسناد هذا الفعل إلى الشاعر وقومه .

(٢) كذا فى الأصول . والمناسب : «الإبناء» .

(٣) هو المعروف بابن مقسم ، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوى ، كان من أعرف الناس بالقراءات ونحو الكوفيين مات سنة ٣٥٥ ، وهو راوية لثعلب .

(٤) هو أبو العباس ثعلب من أئمة الكوفيين مات ٢٩١ .

(٥) قوله : « نزا » كان ينبغى تأنيث الفعل فيقول : نزت ، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو الجراد . ونزو الجراد كناية عن الخصب وكثرة المزدرع .

(٦) زيادة من أ . يريد عن أبى بكر عن أحمد بن يحيى .

(٧) انظر المخصص ص ١٧٩ ج ١ وفيه بعد البيت : « واخضرار النعل من اخضرار الأرض » وفى هذا ميل إلى أن النعل : ما يلبس فى الرجل ، والكلام كناية عن الخصب .

قالوا فى تفسيره : إن النعال جمع نعل وهى الحَرّة، أى إذا اخضرّت الأرض بطِروا، وأشِروا[1]، فنزا بعضهم على بعض .

ونحو من هذا فسر أيضا قول النبىّ صلى الله عليه وسلم : «اذا ابتلّت النعال[2] فالصلاة فى الرحال» أى اذا ابتلت الحِرَار . ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه أبو زيد من قولهم : «المِعـزى تُبهى ولا تُبنِى» . فـ «مُتبهى» تفعل من البهو، أى تتقافز على البيوت من الصوف، فتخرقها فتتسع الفواصل من الشعر، فيتباعد ما بينها، حتى يكون[3] فى سعة البهو . «ولا تبنى»، أى لا ثَلَّة لهـا وهى الصوف، فهى لا يُجزّ منها الصوف، ثم ينسجونه، ثم يبنون منه بيتا . هكذا فسّره أبو زيد . قال : ويقال أبنيت الرجل بيتا، إذا أعطيته ما يبنى منه بيتا .

ومن هذا قولهم : قد بنى فلان بأهله؛ وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول بأهله بنى بيتا من أَدَم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر، ثم دخل بها فيـه، فقيل لكل داخل بأهله : هو بان بأهله، وقد بنى بأهله . وابتنى بالمرأة هو افتعل من هذا اللفظ، وأصل المعنى منه . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت ذوى الأمصار .

ونحو من هـذه الاستعارة فى هذه الصناعة استعارتهم ذلك فى الشرف والمجد؛ قال لبيد :

فبنى لنـا بيتـا رفيعا سَمكُه ... فسما إليـه كهلها وغلامها

---

(١) فى أ : «فأشروا»، وما هنا أجود؛ فإن الأشر هو البطر .

(٢) لم أقف على لفظ هـذا الحديث . وفى الصحاح معناه . فقد روى مالك والشيخان وأبو داود والنسائى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليـه وسلم كان يأمر المؤذن فى الليلة الباردة أو ذات المطر فى السفر أن يقول : ألا صلوا فى رحالكم . انظر تيسير الوصول للربيدى فى باب الجماعة .

(٣) هكذا «يكون» كما فى ش، وفى المطبوعة و أ : «تكون» . وما هنا أجود .

وقال غيره :

بنى البناة لنا مجدا ومأثُرة　　لا كالبناء من الآجُرّ والطين

وقال الآخر[1] :

لسنا وإن كرمت أوائلنا　　يوما على الأحساب نتّكل

نبنى كما كانت أوائلنا　　تبنى، ونفعل مثل ما فعلوا

ومن الضرب الأول قول المولّد[2] :

وبيتٍ قد بنينا فا　　رد كالكوكب الفرد

بنيناه على أعمـ　　ـدة من قُضُب الهند

وهذا واسع[3] غير أن الأصل فيه ما قدمناه .

باب القول على أصل اللغة أإلهام[4] هى أم اصطلاح

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحى (وتوقيف)[5] . إلّا أن أبا علىّ رحمه الله، قال لى يوما : هى من عند الله، واحتجّ بقوله سبحانه : « وعلم آدم الأسماء كلها » وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر

(١) هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب . انظر كامل المبرد بشرح المرصفى ص ١٧٥ ج ٢ . وفى معجم الشعراء للمرزبانى ٤٠٠ نسبتهما إلى معن بن أوس .

(٢) يبدو أن قول المولد من الضرب الثانى ، وهو استعارة البناء لبيت الشرف والمجد ، فهو يريد أنهم بنوا بيت شرفهم بحدّ السيوف ومصاولة الأعداء ، وذلك ما عناه بقوله : بنيناه على أعمدة من قضب الهند ، وقضب الهند هى السيوف .　　(٣) فى ش : أوسع .

(٤) جعلتها هكذا «أإلهام» إذ المقام للاستفهام ، ويؤنس لهذا ما فى أ : «اءلهام» وفى ش ، ب ، والمطبوعة «إلهام» . ويمكن تخريج هذا على حذف همزة الاستفهام ، وهذا يجيزه الأخفش فى الاختيار إذا كان فى الكلام ما يدل عليه كما هنا . وفى المزهر ١/٧ حيث ساق عبارة ابن جنى : « باب القول على أصل اللغة أإلهام هى أم اصطلاح » .　　(٥) كذا فى أ ، وفى ش ، ب : « ولا توقيف » .

آدم على أن واضع عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكَر سقط الاستدلال به . وقد كان أبو علىّ رحمه الله أيضا قال[١] به فى بعض كلامه . وهذا أيضا رأى أبى الحسن ؛ على أنه[٢] لم يمنع قول من قال : إنها تواضع منه[٣] . على أنه قد فُسِّر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والسريانية والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إنّ ولده تفرقوا فى الدنيا ، وعلِق كل منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه ، واضمحلّ عنه ما سواها ؛ لبعد عهدهم بها .

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقّيه باعتقاده ، والانطواءُ على القول به .

فإن قيل : فاللغة فيها أسماء ، وأفعال ، وحروف ؛ وليس يجوز أن يكون المعلَّم من ذلك الأسماء دون غيرها : مما ليس بأسماء ، فكيف خصّ الأسماء وحدها ؟

قيل : اعتَمد[٤] ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القُبُل[٥] الثلاثة ، ولا بدّ لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلّة عن كل واحد من الحرف

---

(١) أى بالقول بالتواضع والاصطلاح .

(٢) أى أبا الحسن ، وهو الأخفش ، وحاصل هذا أن أبا على وأبا الحسن قالا بالرأيين ، وقد صرح بهذا فى جـ فقيها بعد ذكر القولين : « وكلا الأمرين أجازه أبو الحسن وأبو على » . والتوقيف رأى الأشعرى ، والاصطلاح رأى المعتزلة .

(٣) كأن الضمير يعود على آدم ، وقد سبق ذكره فى قوله : « أقدر آدم على أن واضع عليها » .

(٤) ضبط بالبناء للفاعل ، أى اعتمد ذلك الله تعالى ، وقد اعتمدت فى هذا الضبط على ما فى المخصص ص ٤ ج ١ .

(٥) واحده قبيل ، وهو الجماعة ، كأن كل نوع من أنواع الكلمة جماعة وطائفة . وفى عبارة المخصص : « الأنواع » .

والفعل ، فلمّا كانت الأسماء من القوّة والأوّلية فى النفْس والرتبة ، على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول فى الحاجة إليه عليها[1] . وهـذا كقول المخزومىّ[2] :

الله يعلم ما تركت قتالهـم   حتى علَوْا فرسى بأشقرمزبد

٥ أى فإذا كان الله يعلمـه فلا أبالى بغيره سـبحانه ، أذكرته واستشهدْته[3] أم[4] لم أذكره ولم أستشهده . ولا يريد بذلك أنّ هـذا أمر خفىّ ، فلا يعلمـه إلا الله وحده ، بل إنما يحيل فيه على أمر واضح ، وحال مشهورة[5] حينئذ ، متعالَمَة . وكذلك قول الآخر :

الله يعـلم أنا فى تلفتـنا   يوم الفراق إلى أحبابنا صور[6]

(١) بنى ابن جنى هذا الجواب على أن المعنىّ بالأسماء فى الآية الكريمة مصطلح النحاة فيها . وهذا ١٠ اصطلاح حادث . والاسم فى اللغة ما كان علامة على مسمى ، وهذا يشمل الأنواع الثـلاثة ، وبهذا يسقط السؤال . وانظر المزهر ١١/١

(٢) هو الحارث بن هشام ، عيره سيدنا حسان بفراره يوم بدر من المسلمين ، فقال هذا فى قصيدة يعتذر بها عن فراره . ويعنى بالأشقر المزبد الدم ، وهو مزبد أى علاه الزبد ، وفى رواية سيرة ابن هشام : « الله أعلم » . انظر هذه السيرة فى غزوة بدر .

١٥ (٣) هكذا فى الأصول ما عدا المطبوعة وب ، ففيهما : « استشهدت به » .

(٤) كذا فى ج « أم » وفى سائر الأصول « أو » وهذا لا يصح فى العربية .

(٥) هكذا فى أ . وفى المطبوعة وب : «مشهودة» .

(٦) صور واحده أصور ، وصف من الصور ، وهو إمالة العنق . وبعده :

وأنى حيثما يدنى الهـوى بصرى   من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

٢٠ ونسب الزوزنىّ عند قول عنترة فى معلقته .

* ينباع من ذفرى غضوب جسرة *

الشـطر الأخير الى ابن هرمة . وهذا اشتباه ، فإن لابن هرمة بيتا ينشد فى هـذا المقام — وهو إشباع الحركة فيتولد الحرف — وهو :

وأنت من الغوائل حين ترمى   ومن ذم الرجال بمنتزاح

٢٥ وانظر اللسان فى « نزح » وقد تابع الزوزنىّ ابن جماعة فى حاشيته على شرح الجاربردى للشافية ص ٤٠ . والبيتان فى الخزانة فى الشاهد الحادى عشر ولم يعزهما .

وليس بِمدّعٍ أن هذا باب مستور، ولا حديث غير مشهور، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده ، و إنمــا العادة فى أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوّه فيهم ، وكثرة جريانه على ألسنتهم .

فإن قيل : فقد جاء عنهم فى كتمان الحب وطيّه وستره والبَجَح[1] بذلك، والادّعاء له ما لا خفاء به؛ فقد ترى إلى اعتدال الحالين فيما ذكرت .

قيل: هذا وإن جاء عنهم، فإن إظهاره أنسب[2] عندهم، وأعذب على مستمعهم؛ ألا ترى أن فيــه إيذانا من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله ، ولو أمكنه إخفاؤه والتحامل[3] به لكان مطيقا له ، مقتدرا عليه، وليس فى هذا من التغزل ما فى الاعتراف بالبَعَــل به[4] ، وخَوَر الطبيعة عن الاستقلال بمثــله ؛ ألا ترى إلى قول عمــر [بن أبى ربيعة][5] :

فقلت لهــا : ما بى لهم من ترقّبٍ ... ولكنّ سِرّى ليس يحمِــله مِثلى[6]

وكذلك قول الأعشى :

* وهل تطيق وداعا أيّها الرجل[7] *

وكذلك قول الآخر :

ودّعتــه بِدموعى يوم فارقنى ... ولم أطِــق جزعا للبين مــدّ يدى[8]

(١) البجح بالشىء : الفرح به . (٢) أى أرقّ نسيبا وأغزل . (٣) مصدر تحامل فى الأمر وبه : تكلفه على مشقة . (٤) البعل — بالتحريك — : الضجر . (٥) زيادة من حـ . (٦) من قصيدة له مطلعها :

جرى ناصح بالــودّ بيــنى و بينهــا ... فقربنى يــوم الحصاب إلى قتــل

وقبـــله :

فقالت — وأرخت جانب الستر بيننا — ... : معى فتحدّث غير ذى رقبة أهــلى

وانظر الديوان . والحصاب — بزنة كتاب — : موضع رمى الجمار بمنى .

(٧) صدره : * ودّع هريرة إن الركب مرتحل *
وهو مطلع معلقته . (٨) هذا البيت أوّل ثلاثة أبيات فى المختار من شعر بشار ٢٤٨ وفيه « صافحته » بدل « ودّعته » .

والأمر فى هذا أظهر، وشواهده أسير وأكثر .

ثم لنعد فلنقل فى الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحيا . وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بدّ فيه من المواضعة، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا ، فيحتاجوا الى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعوا لكل واحد [منها](١) سِمة ولفظا، إذا ذكر عرف به ما مسماه(٢)، ليمتاز من غيره، وليُغْنَى بذكره عن إحضاره إلى مَرْآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض فى إبانة حاله . بل قد يحتاج فى كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كالفانى(٣) ، وحال اجتماع الضدّين على المحل الواحد ، كيف(٤) يكون ذلك لو جاز، وغيرِ هذا مما هو جارٍ فى الاستحالة والبعد مجراه ، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بنى آدم ، فأومئوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأىّ وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سِمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . فمتى سُمِعت اللفظة من هذا عرف معنيّها(٥) ، وهلم جرّا فيما سوى هذا من الأسماء، والأفعال، والحروف . ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها ، فتقول : الذى اسمه إنسان فليجعل مكانه مَرْد(٦) ، والذى اسمه رأس فليجعل مكانه سَر(٦)، وعلى هذا بقيّة الكلام . وكذلك لو بدئت اللغة الفارسية ، فوقعت المواضعة عليها ، لجاز أن تنقل و يولّد

(١) زيادة من ش . (٢) العبارة فى المزهر ص ٨ ج ١ : « عرف به مسماه » .

(٣) فى عبارة الخصائص التى ساقها ابن علان فى شرح الاقتراح : « كالمعانى » .

(٤) فى المزهر : « وكيف » . (٥) فى ش : « معناها » .

(٦) مرد : هو الإنسان، وسر : الرأس فى الفارسية . والمرد — فى العربية — النضيج من ثمر الأراك .

منها لغات كثيرة : من الرومية ، والزنجية ، وغيرهما . وعلى هـذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصُّنّاع لآلات صنائعهم من الأسماء : كالنجّار، والصائغ والحائك، والبنـاء، وكذلك الملّاح . قالوا : ولكن لا بدّ لأولها من أن يكون متواضعًا[1] بالمشاهدةِ والإيماء . قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضِع أحدا من عباده على شيء؛ إذ قد ثبت أن المواضعة لا بدّ معها من إيماء و إشارة بالجارحة نحو المومأ إليه ، والمشارِ نحوه، والقديم سبحانه لا جارحة له، فيصحّ الإيماء والإشارة بها منه؛ فبطل عندهم أن تصحّ المواضعة على اللغة منه، تقدّست أسماؤه؛ قالوا: ولكن يجوز أن ينقل الله اللغـة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها، بأن يقول: الذي كنتم تعبّرون عنه بكذا عبِّروا عنه بكذا، والذى (كنتم تسمّونه)[2] كذا ينبغى أن تسمّوه كذا[3]؛ وجواز هذا منه — سبحانه — كجوازه من عباده . ومن هذا الذى فى الأصـوات ما يتعاطاه النـاس الآن من[4] مخالفة الأشكال، فى حروف المعجم؛ كالصورة[5] التى توضع للعمّيات[6]، والتراجم[6]؛ وعلى ذلك أيضـا اختلفت أقلام ذوى

(١) كذا فى الأصـول . والواجب أن يقـال : « متواضعا عليـه » ، وفى المزهر ١/٥ « متواضعها » وكأنه مصدر ميمى . (٢) كذا فى الأصول عدا ش ففيها « والذى سميتموه » .
(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : «بكذا» . (٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : «فى» .
(٥) كذا فى الأصول . وفى المزهر ١/٩ : « كالصور » .
(٦) يريد بالمعميات ما عمى وألغز فى الرسم والكتابة . وذلك ما يكتب بصورة مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف . ومن أمثلة ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم، والطاء بدل الحاء، والراء بدل الدال، فيكتب محمـد : كطكر . وهو ما يعرف فى اصطلاح العصر بالشفرة . والتراجم جمع الترجمة وهو المعمى نفسه، ويقال له المترجم ؛ كأنه سمى بذلك لما أنه يحتاج الى الترجمة والكشف عنه . وقد كان المتقدّمون يعرفون هذا، وعقد له فى صبح الأعشى بابا طويلا — ص ٢٣١ ج ٩ — ، وذكر أن لابن الدريهم كتابا فيه . وقد نقل عنه قدرا صالحا فى هـذا العلم . وانظر فى فن المعمى بوجه عام الخزانة ١١٢/٣ . وفى نقد النثر ٢٦ : «ومن الظن العيافة والقيافة والزجر والكهانة واستخراج المعمى والمترجم من الكتب» وفيه فى ص ٢٨ : « ألا ترى أنك تظنّ بالترجمة أنها حروف ما، فإذا أدرتها فى سائر المواضع التى تثبت صورها فيها وامتحنتها فوجدتها مصدّقة لظنك حكمت بصحتها، وإذا خالفت علمت أن ظنك لم يقع موقعه، فأوقعته على غير تلك الحروف إلى أن تصح لك » .

اللغات ؛ كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم فى المواضعات . وهذا قول من الظهور على ما تراه . إلا أننى سألت يوما بعض أهله[(١)] ، فقلت : ما تنكر أن تصحّ المواضعة من الله تعالى ؟ وإن لم يكن ذا جارحة ، بأن يُحدث فى جسم من الأجسام ، خشبةٍ أو غيرها ، إقبالا على شخص من الأشخاص ، وتحريكا لها نحوه ، ويُسمع فى نَفْس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتا يضعه اسما له[(٢)] ، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفَعاتٍ ، مع أنه — عزّ اسمه — قادر على أن يُقنع فى تعريفه ذلك بالمرة الواحدة ، فتقوم الخشبة فى هذا الإيماء ، وهذه الإشارة ، مقام جارحة ابن آدم فى الإشارة بها فى المواضعة ؛ وكما أن الإنسان أيضا قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه ، فيقيمها فى ذلك مقام يده ، لو أراد الإيماء بها نحوه ؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شيء أصلا فأحكيَه عنه ؛ وهو عندى وعلى ما تراه الآن[(٣)] لازم لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة[(٤)] غير ناقلةٍ لسانا إلى لسان . فاعرف ذلك .

وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوِىّ الريح ، وحنينِ الرعد ، وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ،

---

(١) هم المعتزلة . انظر المزهر ص ١٢ ج ١ ، وينسب هذا المذهب الى أبى هاشم الجبائى عبد السلام ابن محمد من رءوس المعتزلة . وكانت وفاته سنة ٣٢١ . وانظر المزهر ١/١٠

(٢) أى الشخص المراد وضع الاسم له . والشخص : سواد الإنسان وغيره ، والذى يفهم التسمية بالضرورة غير الشخص المسمى . (٣) العبارة فى المزهر « وهذا عندى على ما تراه الآن لازم » .

(٤) قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند القائلين به ، فهم إنما ينكرون أن يواضع البارئ لغة مرتجلة ، فأما أن يواضع لغة ثابتة من قبل بأن ينقلها الى لغة أخرى فيقول : ما تعبرون عنه بكذا عبروا بكذا فلا شيء فيه كما سبق له .

وصهيل الفرس، ونزيب[1] الظبي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد .
وهذا عندى وجه صالح، ومذهب متقبَّل .

واعلم فيما بعد، أننى على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع،
فأجد الدواعى والخوالج قويّة التجاذب لى ، مختلفة جهات التغوّل[2] على فكرى .
وذلك أننى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها
من الحكمة والدقّة ، والإرهاف ، والرقّة ، ما يملك علىّ جانب الفكر، حتى يكاد
يطمح به أمام غلوة[3] السحر. فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حذوته
على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده، و بعد مراميه وآماده، صحّة ما وفّقوا لتقديمه
منه . ولطفَ ما أُسعدوا به، وفُرِق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار
المأثورة بأنها من عند الله جل وعزّ ؛ فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توفيقا من الله
سبحانه، وأنها وحى .

ثم أقول فى ضدّ هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا، وتنبهوا وتنبهنا، على تأمل هذه
الحكمة الرائعة الباهرة، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق مِن قَبلنا — و إن
بعد مداه عنا — مَن كان ألطف منا أذهانا، وأسرع خواطر وأجرأ جَنَانا[4] . فأقف
بين تين الخَلّتين حسيرا، وأكاثرهما فأنكفئ مكثورا. وإن خطر خاطر فيما بعد،
يعلّق الكف بإحدى الجهتين، ويكفها[5] عن صاحبتها، قلنا به ، وبالله التوفيق .

---

(١) النزيب : صوت تيس الظباء عند السفاد .

(٢) تغوّل الأمور : اشتباهها وتناكرها .

(٣) الغلوة : الغاية فى سباق الخيل، يريد أنه يدنو من غاية السحر .

(٤) يبدو من هذا أن مذهب ابن جنى فى هذا المبحث الوقف، فتراه لا يجزم بأحد الرأيين : الاصطلاح والتوقيف . وقد صرح بهذا ابن الطيب فى شرح الاقتراح .

(٥) كذا فى شـ والمزهر ١/١٠ . وفى أ : « يفكها » . أى يفصلها عنها . وهذا يرجع إلى المعنى الأوّل .

باب ذكر علل العربيّة أكلاميّة هى أم فقهيّة ؟[١]

اعلم أن علل[٢] النحويين — وأعنى بذلك حذّاقهم المتقنين ، لا ألفافهم[٣] المستضعَفين — أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحسّ ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خِفّتها على النفس ؛ وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هى أعلام، وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوهُ الحكمة فيها خفيّة عنا ، غير بادية الصفحة[٤] لنا ؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنما يرجع فى وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات فى اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد ، ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة فى عدد الركعات ، ولا فى اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات ؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تَحْلَى[٥] النفس بمعرفة السبب الذى كان له ومن أجله ؛ وليس كذلك علل النحويين. وسأذكر طرفا من ذلك لتصحّ الحال به .

---

(١) لما كان هم أبى الفتح فى هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا فى لغتهم ، وكان ذلك بإبداء العلل لسننهم وخططهم فى تأليف لسانهم أخذ نفسه فى تقوية العلل التى تنسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم ؛ وهو ما يقوم به النحويون . وكان من دواعى ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاة ؛ فهذا ابن فارس يقول :

مرّت بنا هيفاء مجدولة ترڪية تمى لترك
ترنو بطرف فاتر فاتن أضعف من حجة نحوىّ

انظر وفيات ابن خلكان ص ٣٦ ج ١ فى ترجمة ابن فارس .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ «علل جلل النحويين» . وفى المطبوعة «عَلل جل النحويين» .

(٣) الألفاف : القوم يجتمعون من قبائل شتّى ليس أصلهم واحدا ، الواحد لفّ أو لفيف ، وشأن هؤلاء الأخلاط الضعف وعدم استحكام القوّة .

(٤) كذا فى الأصول ماعدا جـ ففيها «الصفح» . والصفح والصفحة : الجانب .

(٥) أى لا تظفر ، يقال : حليت من فلان بخير : أصبته وأدركته ، ومن ذلك قولهم : ما حليت من هذا الامر بطائل ، وهو من باب علم .

قال أبو إسحاق[1] فى رفع الفاعل، ونصب المفعول : إنما فُعِل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلاّ عُكِست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذى فعلوه أحزم؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلّ فى كلامهم ما يستثقلون، ويكثر فى كلامهم ما يستخِفّون[2]. فجرى ذلك فى وجوبه، ووضوح أمره، مجرى شكر المنعم، وذم المسىء فى انطواء الأنفس عليه، وزوال اختلافها فيه، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه، لما يُعقِبه[3] من إنعامه وغفرانه. ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان، وميعاد، انقلبت عن واو ساكنة؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة. وهذا أمر لا لَبْس فى معرفته، ولا شكّ فى قوّة الكُلْفة فى النطق به. وكذلك قلب الياء فى موسِر، وموقِن واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها. ولا توقف فى ثقل الياء الساكنة بعد الضمة؛ لأن حالها فى ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة؛ وهذا — كما تراه — أمر يدعو الحسُّ إليه، ويحدُو[4] طلب الاستخفاف عليه. وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسّيّة[5] طبيعية، فناهيك بها ولا معدل بك عنها. ومن ذلك قولهم فى سيّد، وميّت، وطويت طيّا، وشويت شيّا : إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها فى سيّد، وميّت، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء فى شيّا وطيّا. فهذا

---

(١) هو الزجاج.

(٢) يبدو لى أن هذا آخر كلام الزجاج.

(٣) كذا فى الأصول. والظاهر أن هذا حديث عن طاعة القديم، فكان الواجب أن يقال : لما تعقبه إذا جعل من أعقب، أو لما يعقبها إذا جعل من عقب، وكأنه ذهب بالطاعة مذهب الامتثال فذكر ضميرها.

(٤) كذا فى أ، ح. وفى المطبوعة و ب : «يحلو» ولا معنى لها.

(٥) كذا فى الأصول. والقياس طبعية، وقد جاء الشذوذ فى السليقية، ولم يعرف فى الطبيعية.

أمر هذه سبيله أيضا ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بِسَيْوِدٍ ومَيْوِتٍ وطوْيا وشوْيا ، وأن سيّدا ، وميّتا ، وطيّا ، وشيّا ، أخفّ على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأوّل منهما . فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو حَيْوة [(١)] ، وضَيْوَن ، وعوى الكلب عَوْية ، فسنقول فى هذا ونظائره ، فى باب يلى هذا ، باسم الله . وأشباه هذا كثيرة جدا .

فإن قلت : فقد نجد أيضا فى علل الفقه ما يضح أمره [(٢)] ، وتعرف علته ؛ نحو رجم الزانى إذا كان محصنا ، وحدّه إذا كان غير محصن ؛ وذلك لتحصين الفروج ، وارتفاع الشكّ فى الأولاد والنسل . وزيد فى حدّ المحصَن على غيره لتعاظم جُرْمه ، وجريرته على نفسه . وكذلك إقادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء . وكذلك إيجاب الله الحج على مستطيعه ؛ لما فى ذلك من تكليف المشقّة ؛ ليستحق عليها المثوبة ، وليكون أيضا دُرْبة [(٣)] للناس على الطاعة ، وليشتهر به أيضا حال الإسلام ، ويُدَلّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له ، وأدعى الى ضمّ نَشَر [(٤)] الدين ، وفَثْءِ [(٥)] كيد المشركين . وكذلك نظائر هذا كثيرة جدا . فقد ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب ، فلم جعلت علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟ قيل له : ما كانت هذه حاله من علل الفقه فأمر لم يُستفد من طريق الفقه ، ولا يَخُصّ حديث الفرض والشرع ،

---

(١) حيوة من الأعلام ، الضيون : السنور الذكر .

(٢) هكذا فى ش ، ا . وفى ب ، حـ والمطبوعة : «يصح» .

(٣) كذا فى ش ، م . وفى ا : «لتشهر» .

(٤) النشر : المنتشر ، يقال : ضم الله نشرك .

(٥) كذا فى ا . والفثء : الكسر ، ويقال : فثأ الله عنك الشر ؛ كفه . وفى ب «فتّ» ويقال : فثّ الماء الحارّ بالبارد : كسره وسكّنه ، فهو قريب من الأوّل .

بل هو قائم فى النفوس قبل ورود الشريعة به؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصّن فروج مفارشها ، وإذا شكّ الرجل منهم فى بعض ولده لم يُلحقه به ، خُلُقًا قادت إليه الأَنَفة والطبيعة ، ولم يقتضه نصّ ولا شريعة . وكذلك قول الله تعالى « وإنْ أحَدٌ مِن المشركين آستجارك فأجِرْه » قد كان هذا من أظهر شىء معهم ، وأكثره فى استعمالهم ، أعنى حفظهم للجار ، ومدافعتهم عن الذِّمار[1] ، فكأن الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوما معمولا به ، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه ، لما أخلّ ذلك بحاله ، لاستمرار الكافّة على فِعاله . فما هذه صورته من عللهم جارٍ مجرى علل النحويين . ولكن ليت شعرى من أين يعلم وجه المصلحة فى جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعا أربعا ، والمغرب ثلاثا ، والعِشاء الآخِرة أربعا ؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه ؟ وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومطّرِد العمل بها ؟ ونحو هذا كثير جدّا . ولست تجد شيئا مما علّل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحِسّ منطوٍ على الاعتراف به ؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد فى هذه اللغة شىء سبق وقت الشرع ، وفُزِع فى التحاكم فيه إلى بديهة الطبع ؛ فجميع علل النحو إذًا مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق .

سؤال [قوىّ][2] : فإن قلت : فقد نجد فى اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصّلة ، لا نعرف لها سببا ، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهبا . فمن ذلك إهمال ما أهمل ، وليس فى القياس ما يدعو إلى إهماله ؛ وهذا أوسع من أن يحوِج إلى ذكر طرف

(١) الذمار — بزنة كتاب — : ما لزمك حفظه مما يتعلق بك .

(٢) زيادة فى أ . وقد جاء هذا الوصف فى المطبوعة ، ش ، ب بجانب « فرق » وسقط فيها فى هذا الموضع .

منه ؛ ومنه الاقتصار فى بعض الأصول على بعض المُثُل ، ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه ؛ نحو امتناعهم أن يأتوا فى الرباعى بمثال فَعلُلٍ أو فُعْلِل ، أو فَعَلّ أو فِعِلّ ، أو فُعُلّ ، ونحو ذلك . وكذلك اقتصارهم فى الخماسىّ على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوّزه القسمة . ومنه أن عدلوا فُعَلا عن فاعل ، فى أحرف محفوظة . وهى ثُعَل ، وزُحَل ، وغُدَر ، وعمر ، وزُفَر ، وجُشَم ، وقُثَم ، وما يقلّ تعداده . ولم يعدلوا فى نحو مالك ، وحاتم ، وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : مُلَك ولا حُتَم ، ولا خُلَد . ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل فى هذه الاسماء التى أريناكها ، دون غيرها ؛ فإن كنت تعرفه فهاتِه .

فإن قلت : إن العدل ضَرْب من التصرف ، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع ؛ وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع فى الكل .

قيل : فهبنا سلّمنا ذلك لك تسليم نظر ، فمن لك بالإجابة عن قولنا : فهلّا جاء هذا العدل فى حاتم ، ومالك ، وخالد ، وصالح ، ونحوها ؛ دون ثاعل ، وزاحل ، وغادر ، وعامر ، وزافر ، وجاشم ، وقاثم ؟ ألك ههنا نَفَق فتسلكه ، أو مرتفق(١) فتتورّكه ؟ وهل غيرُ أن تخلد إلى حَيرة الإجبال(٢) ، وتخمد نار الفكر حالا على حال ! ولهذا ألف نظير ، بل ألوف كثيرة ندع الإطالة بأيسر اليسير منها .

وبعد فقد صحّ ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى ؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئا إلّا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه ، وإن خفيت عنا

---

(١) المرتفق : المتكأ ، « فتتورّكه » : تعتمد عليه ، والأصل فى هذا أن يقال : تورّك عليه ؛ وضع وركه عليه .

(٢) الإجبال : الانقطاع ، يقال : أجبل الشاعر ؛ صعب عليه القول ، لا يتهيأ له سبيله . وأصل هذا أنه يقال : أجبل الحافر ؛ انتهى إلى صلابة وجبل فلا يصيب ماء . وقد ضبط فى المطبوعة : « الأجبال » بفتح الهمزة ، ولا معنى لهذا هنا .

أغراضه ومعانيه ، وليست كذلك حال هـذه اللغة ؛ ألا ترى الى قوة تنازع أهل الشريعة[١] فيها ، وكثرة الخلاف فى مباديها ، ولا تقطع فيهـا بيقين ، ولا مَن الواضع لها ، ولا كيف وجه الحكمة فى كثير ممـا أريناه آنِفـا من حالها ، وما هـذه سبيله لا يبلغ شأو ما عُرِف الآمر به — سبحانه وجلّ جلاله — وشهدت النفوس ، واطّردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه . انقضى السؤال .

قيل : لعمرى إن هـذه أسئلة[٢] ، تلزم مَن نَصَب نفسه لِمَـا نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضا من السؤالات أضعاف هـذه المُورَدة ، وأكثرُ من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغى أن يُعطَى[٣] فيها باليد . بل يجب أن ينعَم الفكر فيهـا ، ويكاس[٤] فى الإجابة عنهـا . فأوّل ذلك أنا لسنا ندّعى أن علل أهل العربية فى سَمْت العلل الكلامية ألبتة ، بل ندّعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهيّة ، وإذا[٥] حكّمنا بديهـة العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ ، فقد وفّينا الصنعة حقّها ، وربأنا بهـا أفرَع[٦] مشارفها[٧] . وقد قال سيبويه : وليس شىء ممـا[٨] يُضطرّون اليـه ، إلا وهم يحاولون به وجها . وهـذا أصل يدعو الى[٩] البحث عن

---

(١) كذا فى الأصول . والمناسب للسياق : أهل العربية . وقد أبقيته لأنه قـد يريد أن مباحث أصول العربية تولاها أهل الشريعة ، فقد تكلم الشافعى فى سعة العربية وأنه لا يحيط بها إلا نبىّ ، وكذا غيره من الفقهاء . (٢) تبعت فى هذا الرسم ش ؛ وفى أ ، ب : «أسولة» ، وهو جمع سوال ، لغة فى سؤال كما فى اللسان . (٣) يقال : أعطى بيده إذا انقاد ؛ كما فى الأساس . وفى اللسان : أعطى البعير إذا انقاد ولم يستصعب . (٤) أى يتحرى الكيس ، وهو الخفـة والتوقد والفطنة ، وقد كاس الرجل ، يكيس ، وهو كيس وكيس ؛ بتشديد الياء وتخفيفها . (٥) كذا فى الأصول ما عدا حـ ففيها : «إذ» . (٦) المشارف : الأعالى ، وأفرع : أعلى ، وربأ الجبل : علاه .

(٧) انظر الكتاب ص ١٣ ج ١ ، والعبارة فيه : « وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » . (٨) كذا فى أ ، حـ . وفى المطبوعة ، ب ، ش : «فيما» .

(٩) هكذا فى الأصول ما عدا حـ ففيها « على » . وفيه تضمين « يدعو » معنى يحث .

علل ما استُكرِهوا عليه؛ نعم و يأخذ بيدك الى ما وراء ذلك، فتستضىء به وتستمدّ التنبُّه[1] على الأسباب المطلوبات منه. ونحن نجيب عما مضى، ونورد معه، وفى أثنائه ما يستعان به، ويُفزَع فيما يدخل من الشُّبَه إليه، بمشيئة الله وتوفيقه.

أمّا إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب فى بعض الأصول المتصوّرة، أو المستعملة[2]، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيتــه ملحَقة به، ومقفّاة على إثره. فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو سصْ[3]، وطسْ، وظثْ، وثظْ، وضشْ، وشضْ؛ وهــذا حديث واضح لنفور الحس عنــه، والمشقة[4] على النفس لتكلفه. وكذلك نحو قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك. وكذلك حروف الحلق: هى من الائتلاف أبعــد؛ لتقارب مخارجها عن[5] معظم الحروف، أعنى حروف الفم. فإن جمع بين اثنين منهــا قدّم الأقوى على الأضعف؛ نحو أهــل، وأحد، وأخ، وعهد، وعهر؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما، إلا بتقديم الأقوى منهما؛ نحو أُرُل[6]، ووتِد، ووطد. يدل على أن الراء أقــوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام. وكأن ضعف اللام إنمــا أتاها لمــا تُشرَبه من الغُنّة عنــد الوقوف عليهــا، ولذلك[7] لا تكاد تعتاص[8] اللام، وقد ترى إلى كثرة اللُّثغة فى الراء فى الكلام، وكذلك الطاء، والتاء: هما أقوى من الدال؛ وذاك لأن

(١) كذا فى معظم الأصول. وفى ش: «التنبيه». (٢) فى ش: «والمستعملة».

(٣) كذا وردت هذه الكلمات فى نسخة ب ساكنة الحرف الثانى. وفى ش بالفتح.

(٤) فى ج: «ومشقة النفس فى تكلفه».

(٥) كأنه ضمن «تقارب» معنى الامتياز والتباعد فعداه بعن.

(٦) أرل — بضمتين — جبل بأرض غطفان. وفى ج: «ورل» وهو حيوان كالضب.

(٧) كذا فى ج. وفى بقية الأصول: «كذلك». وما أثبته أجود.

(٨) كذا فى ا، ب. وهو الصواب. وفى بقية الأصول: «تعتاض»، وهو تحريف.

جرس الصوت بالتاء، والطاء، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال . وأنا أُرى[1] أنهم إنما[2] يقدّمون الأقوى من المتقاربين، من قِبَل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدّموا أقواهما ، لأمرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبدا أسبق وأعلى ؛ والآخر أنهم إنما يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخفّ من قِبَل أن المتكلم فى أوّل نطقه أقوى نَفَسا[3] ، وأظهر نشاطا، فقدّم أثقل الحرفين ، وهو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدّمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهى الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه، ونصبوا المفعول لتأخّره، فإنّ هذا أحد ما يحتجّ به فى المبتدأ، والفاعل . فهذا واضح كما تراه .

وأما ما رفض أن يستعمل وليس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال، وبه الاشتغال . وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأنِقتَ[4] له ، وإن تحاميت الإنصاف، وسلكت سبيل الانحراف، فذاك إليك، ولكن جنايته عليك .

« جواب[5] قوى » : اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله ، وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثى ، ورباعى ، وخماسى . فأكثرها استعمالا، وأعدلها تركيبا، الثلاثى . وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يُحشى به ، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثى لقلة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائى أكثر منه ، لأنه أقل حروفا، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو مِن، وفى، وعن، وهل، وقد، وبل، وكم ، ومَن ، وإذ، وصه، ومه . ولو شئت

(١) هذا الضبط بالبناء للمفعول من أ . ومعناه : أظنّ . (٢) سقط هذا اللفظ فى ش .
(٣) ضبط فى جـ : « نفسا » ، بفتح الفاء، وما أثبته أجود . (٤) أنق للشىء، وبه : أعجب به وسرّ . (٥) سقط هذان اللفظان « جواب قوى » فى ش و ب ، وأثبت فى أ .

لأثبتُّ جميع ذلك فى هذه الورقة . والثلاثى عاريا من الزيادة، وملتبسا بها ، مما يبعد تداركه ، وتُتعب الإحاطة به . فإذا ثبت ذلك عرفت منه ، وبه أنّ ذوات الثلاثة لم تتمكن فى الاستعمال لقلة عددها حسب؛ ألا ترى إلى قلة الثنائى؛ وأقلُّ منه ما جاء على حرف واحد؛ كحرف العطف، وفائه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء والجزم، والأمر ، وكاف رأيتك ، وهاء رأيته . وجميعُ ذلك دون باب كم ، وعن ، وصه . فتمكُّن الثلاثى إنما هو لقلة حروفه ، لعمرى ، ولشىء آخر ، وهو حجز الحشو الذى هو عينه ، بين فائه ، ولامه ، وذلك لتباينهما ، ولتعادِى[1] حاليهما ؛ ألا ترى أن المُبتدأ[2] لا يكون إلا متحرّكا ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا ؛ فلما تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزا بينهما، لئلا يفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذا فيه، ومنصبا[3] إليه .

فإن قلت : فإنّ ذلك الحرف الفاصل لِما ذكرت بين الأوّل والآخر — وهو العين — لايخلو أن يكون ساكنا ، أو متحرّكا . فإن كان ساكنا فقد فَصَلتَ[4] عن حركة الفاء إلى سكونه ، وهذا هو الذى قدّمت ذكر الكراهة له ؛ وإن كان متحرّكا فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله فى انتقاض حال الأوّل بما يليه من بعده .

فالجواب أنّ عين الثلاثى إذا كانت متحرّكة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان ، حدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لها ، فاستُروِح حينئذ الى السكون ، فصار ما فى الثنائى من سرعة الانتقاض (معيفا مأبيّا)[5]، فى الثلاثى خفيفا مرضيّا، وأيضا

---

(١) يقال : تعادى ما بين الرجلين : اختلف . (٢) يريد الحرف الأوّل المبدوء به .

(٣) فى ش : « منتصبا » . وفى ج : « منصبا نحوه » .

(٤) أى خرجت . يقال : فصل عن البلد ، ومن البلد : خرج منه .

(٥) حالان من قوله « ما فى الثنائى » فأما خبر صار فهو قوله : « خفيفا مرضيا » ولو كانت العبارة : فصار ما كان فى الثنائى الخ لكانت أدنى إلى الإفهام وأنأى عن اللبس .

فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أوّلا، أولا ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا، وامتناع جواز تخفيفها أولا، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف، وأما إن كانت عينُ الثلاثى ساكنة فحديثها غيرُ هذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام . وسأوضح لك حقيقة ذلك ، لتعجب من لطف غموضه . وذلك أن الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته[١] إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه . وذلك لأن من الحروف حروفا[٢] إذا وقفت عليها لحقها صُويت مّا من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت، وتضاءل للحسّ، نحو قولك، اِح[٣]، اِص، اِث، اِف، اِخ[٤]، اِك . فإذا قلت : يحرد، ويصبر ويسلم[٥]، ويثرد، ويفتح، ويخرج، خفى ذلك الصويت وقلّ، وخفّ ما كان له من الجَرْس عند الوقوف عليه . وقد تقدّم سيبويه[٦] فى هذا المعنى بما هو معلوم واضح . وسبب ذلك عندى أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه، ولم تسرع الانتقال عنه، فقدرت بتلك اللّبثة[٧]، على إتباع ذلك الصوت إيّاه . فأمّا إذا تأهّبت للنطق بما بعده، وتهيّأت له، ونشّمت[٨] فيه، فقد

---

(١) أى وصلته ، وإدراج الحرف وصله ؛ من الإدراج وهو الطىّ واللف ؛ فكأنك إذا وصلت الحرف فقد طويته ولم تنشره وتبرزه . والدرج فى ذلك كالإدراج .

(٢) يريد حروف الهمس . ويقول ابن جنى فى « أغلاط العرب » من هذا الكتاب فى الحديث عن الحاء : « فضلا عن أن يعلم أنها من الحروف المهموسة ، وأن الصوت يلحقها فى حال سكونها والوقف عليها ما لا يلحقها فى حال حركتها أو إدراجها فى حال سكونها فى نحو بحر ودحر » .

(٣) كذا جعلتها مهملة وفى بعض الأصول : « اج » بالمعجمة . وفى بعضها الحرف غير واضح وهو لا يوافق التمثيل الآتى ، والجيم حرف مجهور شديد لا يلحقه صويت .

(٤) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « اِح » .

(٥) يلاحظ فى التمثيل أنه أتى بيسلم ولم يذكر « اس » ، ولم يمثل لما فيه الكاف .

(٦) أى سبق . وفى المطبوعة : « قول سيبويه » .

(٧) هى التوقف .

(٨) نشم فى الشىء : ابتدأ فيه .

حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصويت ، فيستهلكُ إدراجُك إيّاه طَرَفا من الصوت الذى كان الوقف يقرّه عليه ويسوغك إمدادك إياه به .

ونحوٌ من هذا ما يحكى أن رجلا من العرب بايع[1] أن يشرب عُلْبة لبن ولا يتنحنح ، فلمّا شرب بعضه كدّه الأمر ، فقال : كبش أملح . فقيل له : ما هذا ؟ تنحنحت . فقال : من تنحنح ، فلا أفلح . فنطق بالحاءات كلها سواكنَ غير متحرّكة ؛ ليكون ما يتبعها من ذلك الصويت عونا له على ما كدّه وتكاءده[2] . فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله فى إدراجه ، مخالفة لحاله فى الوقوف عليه ، صارع ذلك الساكن المحشوُّ به المتحرّكَ ؛ لما ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصل الإدراج للتحرّك إذ كانت الحركة سببا له ، وعونا عليه ؛ ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصويت ، نحو قولك صبر، وسلم . فحركة الحرف تسلبه الصوت الذى يُسعفه الوقفُ به ؛ كما أن تأهبك للنطق بما بعده يستهلك بعضَه . فأقوى أحوال ذلك الصويت عندك أن تقف عليه[3] ، فتقول : اص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : اصبر ؛ فإن أنت حركته اخترمت الصوت البتّة ، وذلك قولك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتة ، والوقوفُ عليه يمكّنه فيه ، وإدراج الساكن يُبَقّى عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشو به ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسّط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرّك ، وتلك حال تخالف حالى ما قبله وما بعده ،

---

(١) أى عاهد وعاقد . والقصة فى أذكياء ابن الجوزىّ فى باب المقول عن العرب وعلماء العربية ، وفى سر الصناعة فى حرف العين .

(٢) يقال : تكاءده الأمر : شق عليه .

(٣) فى ش : « عند أن تقف » .

وهو الغرض الذى أريد منه ، وجىء به من أجله ؛ لأنه[1] لا يبلغ حركة ما قبله ، فيجفوَ تتابعُ المتحرّكين ، ولا سكونَ ما بعده ، فيفجأَ[2] بسكونه المتحرّكَ الذى قبله ، فينقُضَ عليه جهته وسَمْته . فتلك إذا ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية ؛ فكما يحسن تألّف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب ، لا على إيغال فى البعد . لذلك[3] كان مثال فَعْل أعدل الأبنية ؛ حتى كثر وشاع وانتشر . وذلك أن فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان[4] اللام ، أحوال مع اختلافها متقاربة ؛ ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون فى أشياء . منها أن كل واحد منهما يُهرَب إليه مما هو أثقل منه ؛ نحو قولك فى جمع فُعْلة وفِعْلة : فُعُلات ، بضم العين نحو غرفات ، وفِعِلات بكسرها نحو كسرات ، ثم يستثقل توالى الضمتين والكسرتين ، فيهرب عنهما تارة إلى الفتح ، فتقول : غُرَفات ، وكِسَرات ، وأخرى إلى السكون[5] فتقول : غُرْفات ، وكِسْرات . أفلا تراهم كيف سوّوا بين الفتحة والسكون فى العدول[6] عن الضمة ، والكسرة إليهما . ومنها أنهم يقولون فى تكسير ما كان من فَعْل ساكن العين وهى واو على فِعال ، بقلب الواو ياء ؛ نحو : حوض ، وحياض ، وثوب ، وثياب . فإذا كانت واو واحده متحرّكة صحّت فى هذا المثال

---

(١) فى الأصول : « إلا أنه » ، وهو لا يتفق مع السياق . (٢) كذا فى الأصول الخطية ، وفى المطبوعة : « فيجفأ » ، وهو تحريف . (٣) كذا فى حـ . وفى بقية الأصول : « كذلك » . (٤) يريد إسكان اللام فى حال الوقف . والعبارة فى حـ : « لأن فتحة الفاء وسكون العين فى الدرج واللام فى الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة » . (٥) المعروف أن السكون فى غرفات وكسرات هو الأصل ، والضم والكسر جاءا من إتباع العين حركة الفاء ، فليس السكون معدولا إليه حتى يكون كالفتح فى هذا الباب ، ولكنّ أبا الفتح قد يكون له وجه مقبول فى هذه النظرة ؛ فإن الضم والكسر هما الكثير فى هذا الباب حتى عادا كأنهما الأصل . وانظر فى هذا المبحث الكتاب حـ ٢ ص ١٨١ (٦) فى ش : العدل.

من التكسير؛ نحو: طويل، وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلت[1] فى هذا المثال؛ كاعتلال الساكن؛ نحو: جواد، وجياد. بجرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى إلى مضارعة الساكن للمفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكّن أشبه[2]. فلذلك كان مثال فَعْل أخفّ، وأكثر من غيره؛ لأنه إذا كان مع تقارب أحواله مختلفها، كان أمثل من التقارب بغير خلاف، أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدلك على أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع فى الوقف بين الساكنين؛ نحو: بكر، وعمرو؛ فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه، لما جاز أن تجمع بينهما؛ من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده شىء. فكان يلزمك حينئذ أن تبتدئ بالراء ساكنة، والابتداء بالساكن ليس فى هذه اللغة العربية. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن فى السكون تمكّن ما يوقف عليه، ولا يتطاول[3] إلى ما وراءه. ويزيد فى بيان ذلك أنك تقول فى الوقف النفْس، فتجد السين أتمّ صوتا من الفاء، فإن قلبت فقلت: النَّسْف وجدت الفاء أتمّ صوتا، وليس هنا أمر يصرف هذا إليه، ولا[4] يجوز حمله عليه، إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف ٱلْبَتّة. وهذا برهان ملحق بالهندسى فى الوضوح والبيان.

---

(١) لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطراد، إذ كان لا يجرى إلا على شذوذ؛ فجياد من الشاذ الذى يوقف عنده، وإنما هو ابن جنى تعليل هذا الشاذ وذكر مأتاه فى العربية. ويرى بعض النحويين أن جيادا جمع جيد ليخرج من الشذوذ.

(٢) أى إن الساكن المدرج تجاذبه الشبه بالمفتوح وبالمسكن الموقوف عليه، ولكنه أقرب بالضرورة إلى الأخير من الأوّل.

(٣) هذا عطف على قوله «يوقف عليه» فإن الموقوف عليه يحبس ولا يتطلع إلى ما بعده.

(٤) «لا» هنا زائدة كما تزاد فى قولك: ما جاء زيد ولا عمرو.

فقد وضح إذًا بما أوردناه وجه خفّة الثلاثىّ من الكلام، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثقلة غير متمكّنة تمكّن الثلاثى؛ لأنه إذا كان الثلاثىّ أخفّ وأمكن من الثنائى — على قلة حروفه — فلا محالة أنه أخفّ وأمكن من الرباعى لكثرة حروفه. ثم لا شكّ فيما بعد، فى ثقل الخماسى، وقوّة الكُلْفة به. فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه، وطوله، أن يستعملوا فى الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به[1] جهات تركيبه. ذلك أن الثلاثىّ يتركب منه ستة أصول؛ نحو: جَعَل[2]، جَلَع، عَجَل، عَلَج، لَجَع، لَعَج. والرباعى يتركب منه أربعة وعشرون أصلا؛ وذلك أنك تضرب الأربعة فى التراكيب التى خرجت[3] عن الثلاثى وهى ستة؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبا، المستعمل منها قليل، وهى[4]: عقرب، وبرقع، وعرقب، وعبقر، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقى كله مهمل. وإذا كان الرباعىّ مع قربه من الثلاثىّ إنما استعمل منه الأقل النَّزْر، فما ظنك بالخماسىّ على طوله وتقاصر الفعل الذى هو مِئِنَّة[5] من التصريف والتنقّل عنه. فلذلك قلّ الخماسى أصلا. نعم ثم لا تجد أصلا مما ركّب منه قد تُصرِّف فيه بتغيير نظمه ونَضْده، كما تصرف فى باب عقرب[6]، [وبِرْقِع][7]، وبُرْقُع؛ ألا ترى أنك لا تجد شيئا من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك، مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلا، ثم لم يستعمل من جميع ذلك

(١) فى ش: «عليه». (٢) ضبطت هذه الكلمات بالتحريك على ما تضبط الموادّ اللغوية. وضبطت فى الأصول بفتح الفاء وسكون العين على حدّ المصادر.

(٣) أى نشأت منه وتحققت فيه. (٤) ذكر هذا على أنه مثال، كما لا يخفى.

(٥) أى مكان للتصريف وخليق به. وفى حديث ابن مسعود: «إن طول الصلاة وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل». وكل شىء دل على شىء فهو مئنة له. (٦) العبارة فى المزهر ج١ ص١٤٥ بعد «باب عقرب»: «بعبقر وعرقب وبرقع». وبرقع — بكسر الأوّل والثالث — : السماء السابعة.

(٧) زيادة من ا.

إلا سفرجل وحده . فأما قول بعضهم زبردج،[1] فَقَلْبٌ لَحِق الكلمة ضرورةً فى بعض الشعر ولا يقاس . فدلّ ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ، فأوجبت الحالُ الإقلال منها ، وقبض اللسان عن النطق بها ، إلا فيما قلّ ونزُر ؛ ولما كانت ذوات الأربعة تليها ، وتتجاوز أعدل الأصول — وهو الثلاثىّ — إليها ، مسّها بقرباها منها قِلّةَ التصرف فيها ؛ غير أنها فى ذلك أحسن حالا من ذوات الخمسة ؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها . فكان التصرّف فيها دون تصرف الثلاثى، وفوق تصرف الخماسىّ. ثم إنهم لما أَمَسّوا الرباعىّ طَرَفا صالحا من إهمال أصوله ، وإعدام حال التمكن فى تصرفه ، تخطّوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثىّ ، لا من أجل جفاء[2] تركّبه بتقاربه؛ نحو سص، وصس ؛ ولكن من قِبل أنهم حَذَوه على الرباعىّ؛ كما حذَوا الرباعىّ على الخماسىّ، ألا ترى أن لجع لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا نجع فيه ، ورجع عنه ، واللام أخت الحرفين ، وقد أهملت فى باب لجع ؛ فدلّ على أن ذلك ليس للاستثقال ، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثى ؛ لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد[3] له ، مع شِيَاعه واطّراده فى الأصلين اللذين فوقه؛ كما أنهم لم يخلوا ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها ، وذلك ما استعملوه من تحقيرها ، وتكسيرها ، وترخيمها ؛ نحو قولك فى تحقير سفرجل : سُفَيْرِج، وفى تكسيره :

---

(١) أى فى زبرجد . وفى شعر محدث لأحد أدباء شنقيط :

علیها سموط من محال ملوب   من التبر أو من لؤلؤ وزبردج

وانظر الوسيط فى تاريخ أدباء شنقيط ٩٧

(٢) كذا فى أ . وفى ش و ب ، والمطبوعة : «خفاء» ، وما هنا أجود .

(٣) أى جعله جامدا غير متصرف . وفى القاموس : «وجمد حق وجب وأجمدته» فأخذه ابن جنى واستعمله هذا الاستعمال .

سفارج ، وفى ترخيمه — علما[1] — يا سَفَرْجُ أقبل ، وكما[2] أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تخطّوا ذاك أيضا إلى أن شبّهوا الماضى بالمضارع ، فبنوه على الحركة ؛ لتكون له مزيّة على ما لا نسبة بينه وبين المضارع ، أعنى مثال أمر المواجِه[3] . فاسم الفاعل فى هذه القضية كالخماسىّ ، والمضارع كالرباعىّ ، والماضى كالثلاثىّ . وكذلك أيضا الحرف فى استحقاقه البناء كالخماسى فى استكراههم إيّاه ، والمضمرُ فى إلحاقهم إياه ببنائه ، كالرباعىّ فى إقلالهم تصرّفه ، والمنادى المفرد المعرفة فى إلحاقه فى البناء بالمضمر كالثلاثىّ فى منع بعضه التصرف ، وإهماله ألبَتّةَ ، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة . فأمّا[4] قوله :

* مالَ إلى أرْطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَع *

فإنه ليس بأصل ، إنما أبدلت الضاد من اضطجع لاما ؛ فاعرفه .

فقد عرفت إذا أنّ ما أهمل من الثلاثىّ لغير قبح التأليف[5] ، نحو ضّث[6] ، وثّض ، وثّذ ، وذّث ، إنما هو لأن محله من الرباعى محل الرباعى من الخماسى ؛ فأتاه ذلك القدر من الجمود ، من حيث ذكرنا ؛ كما أتى الخماسيَّ ما فيه من التصرف فى التكسير ، والتحقير ، والترخيم ، من حيث كان محلّه من الرباعى محلّ الرباعىّ من الثلاثىّ . وهذا عادة للعرب مألوفة ، وسنة مسلوكة : إذا أعطوا شيئا من شيء حكما مّا قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه ؛ عمارة لبينهما ، وتتميما للشبه الجامع لهما . وعليه باب ما لا ينصرف ؛ ألا تراهم لما شبّهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه ؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه .

---

(١) هذه الكلمة ساقطة فى ا . (٢) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «فكما» . (٣) ضبطت هذه الكلمة فى نسخة ا بكسر الجيم ؛ وهو تحريف . لأن المراد : أمر المخاطب الذى يواجه بالخطاب .

(٤) هذا متصل بإهمال «لجع» المفهوم مما سبق ، فقد يتوهم أن «الطجع» فى البيت هى «لجع» مع الطاء المبدلة من تاء الافتعال ، فدفع هذا بما ذكر . وسيرد هذا الرجز بعد . (٥) فى ش ، ء ، هـ : «التألف» . (٦) هكذا وردت هذه الكلمات فى نسخة ش بالتشديد . وفى نسخة ا بالإسكان .

وإذ قد ثبت ما أردناه : من أن الثلاثى فى الإهمال محمول على حكم الرباعى فيه ، لقربه من الخماسى، بقى علينا أن نورد العِلّة التى لها استعمل بعض الأصول من الثلاثى، والرباعى، والخماسى، دون بعض، وقد كانت الحال فى الجميع متساوية .
والجواب عنه ما أذكره .

٥ اعلم أن واضع اللغة لمّا أراد صوغها ، وترتيب أحوالها ، هجم بفكره على جميعها ، ورأى بعين تصوّره وجوه جملها[1] وتفاصيلها ، وعلم أنه لا بدّ من رفض ما شنُع تألّفه منها ، نحو هعع ، وقج ، وكق ، فنفاه عن نفسه ، ولم يُمِرّه بشىء من لفظه ، وعلِم أيضا أن ما طال وأملّ بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن فى أعدل الأصول وأخفّها ، وهو الثلاثى . وذلك أن التصرف فى الأصل

١٠ وإن دعا إليه قياس — وهو الاتساع به فى الأسماء، والأفعال، والحروف — فإن هناك من وجه آخر ناهيا عنه ، وموحِشا منه ، وهو أن فى نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر ، وبصر ، وصرب[2] ، وربص[2] ، صورة الإعلال ، نحو قولهم « ما أطيبه وأيطبه » « واضمحلّ وامضحلّ » « وقِسِىّ وأينُق » وقوله :

* مَرْوَانُ مَرْوَانُ أخُو اليَوْمِ اليَمِى[3] *

١٥ وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها . فلمّا كان انتقالهم من أصل إلى أصل ، نحو صبر ، وبصر ، مشابها للإعلال ، من حيث ذكرنا ، كان من هذا الوجه كالعاذر لهم فى الامتناع من استيفاءِ جميع ما تحتمله قسمة التركيب فى الأصول . فلما كان الأمر كذلك ، واقتضت الصورة رفض البعض، واستعمال

---

(١) ضبط فى أ : جملها — بفتح فسكون — ، وهو مصدر جمل الشىء : جمعه .

٢٠ (٢) كذا فى أ ؛ وفى سائر الأصول « ضرب وربط » ، والعبارة فى المزهر ١ / ١٤٦ كما فى أ .

(٣) « فاليمى » قلب اليوم . وسيشرح أبو الفتح هذا الرجز وما فيه فى أواخر هذا الجزء فى « باب فى الأصلين يتقاربان فى التركيب بالتقديم والتأخير » . وانظر الكتاب (جـ ٢ ص ٣٧٩) .

البعض ، وكانت الأصول وموادّ الكلم مُعرِضة[1] لهم ، وعارضة أنفسها على تخيرهم ، جرت لذلك [عندهم][2] مجرى مال مُلْقًى بين يدى صاحبه ، وقد أجمع إنفاق[3] بعضه دون بعضه ، فميز رديئه وزائفه ، فنفاه ألبتة ، كما نفَوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه ، ثم ضرب بيده إلى ما أطفَّ[4] له من عُرْض جيّده ، فتناوله للحاجة إليـه ، وترك البعض ؛ لأنه لم يُرِد استيعاب جميع ما بين يديه منه ؛ لمـا قدمنا ذكره ؛ وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك ، مكان أخذِ[5] ما أخذ ، لأغنى عن صاحبه ، ولأدّى فى الحاجة إليـه تأديته ؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا الجَع[6] مكان نجـع ، لقـام مقامه ، وأغنى مغناه . ثم لا أدفع أيضا أن تكون فى بعض ذلك أغراض لهم ، عدلوا إليه لها ، ومن أجلهـا ؛ فإن كثيرا من هـذه اللغة وجدْته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التى عبر بهـا عنها[7] ؛ ألا تراهم قالوا قضِم فى اليابس ، وخضِم فى الرَّطْب ؛ ذلك لقوة القاف وضعف الخـاء ، فجعـلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى ، والصـوت الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا : صرّ الجندب ، فكرروا الراء لمـا هناك من استطالة صوته ، وقالوا : صرصر البازى ، فقطّعوه ؛ لمـا هناك من تقطيع صوته ، وسمّوا الغراب غاقِ حكاية لصوته ، والبط بطّا ، حكاية لأصواتها ،

---

(١) أى ظاهرة لهم ميسرة ، يقال : أعرض لك الظبى : أمكنك من عرضه وجانبه تصـيده . وفى المطبوعة و ا ضبط معرصة بتشديد الراء على صيغة المفعول . وما أثبته أجود .

(٢) زيادة فى ش ، ى ، هـ . (٣) كذا فى ش ، ب . وفى المطبوعة ، ا : « اتفاق » وهو لا يناسب السياق . (٤) أطف : دنا وقرب .

(٥) العبارة فى المزهر ١/١٤٦ : « مكان ما أخذ » .

(٦) كذا فى ش ، ى ، هـ . وفى ا ، ب : « الجع » بسكون الجيم ، وفى جـ : « الجع » بفتح الجيم .

(٧) كذا فى جـ . والضمير فى « بها » لأجراس الحروف أو للكثير من اللغة باعتبار وقوعه على كلمات والضمير فى عنها للأفعال . وفى ا ، ب ، وش : « بها عنه » ، والعبارة مقلوبة ؛ والوجه : « به عنها » ، والضمير المذكر للكثير من اللغة ، وضمير المؤنث للأفعال .

وقالوا : « قطّ الشيء » إذا قطعه عَرْضا « وقدّه » إذا قطعه طُولا ؛ وذلك لأن منقطَع الطاء أقصر مُدّة من منقطع الدال . وكذلك قالوا : « مدّ الحبل » « ومتّ إليه بقرابة » فجعلوا الدال — لأنها مجهورة — لما فيه علاج ، وجعلوا التاء — لأنها مهموسة — لما لا علاج فيه ، وقالوا : الخَذَأ — بالهمزة — فى ضعف النفْس ، والخَذَا — غير مهموز — فى استرخاء الأُذُن ، [يقال][1] : أُذُنٌ خذواء ، وآذان خُذْو ، ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة . فجعلوا الواو — لضعفها — للعيب فى الأذن ، والهمزة — لقوتها — للعيب فى النفْس ؛ من حيث كان عيب النفس أفحش من عيب الأذن . وسنستقصى هذا الموضع — فإنه عظيم شريف — فى باب نفرده به .

نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها فى الزمان عنا ؛ ألا ترى إلى قول سيبويه : « أو لعلّ[2] الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر » ، يعنى أن يكون الأول الحاضر شاهَد الحال ، فعرف السبب الذى له ومن أجله ما[3] وقعت عليه التسمية ، والآخِر — لبعده عن الحال — لم يعرف السبب للتسمية ؛ ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته ؛ فلو ذهبت تشتق هذا ، بأن تجمع بين معنى الصوت ، و بين معنى « ع ق ر » لبعد عنك وتعسّفت . وأصله أن رجلا قطعت إحدى رجليه ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته . وهذا مما ألزمه أبو بكر[4] أبا إسحاق[4] .

---

(١) زيادة فى حـ .   (٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « لأنّ » .

(٣) ما هنا زائدة ، ويجوز أن تكون مصدرية .   (٤) أبو بكر هو ابن السراج ، وأبو إسحق هو الزجاج ، وكلاهما تلميذ المبرد . وكان الزجاج مسرفا فى الاشتقاق وابن السراج مقتصدا فيه .

فقبله منه ، ولم يردده . والكلام هنا أطول من هذا ، لكن هـذا مَقَادُه[1] ، فأعلِق يدك بمـا ذكرناه : من أنـ سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف ؛ لكن كيف ؟ ومن أين ؟ فقد تراه على ما أوضحناه . فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه، من محتمِل القسمة لوجوه التراكيب، فآعرفه، ولا تستطِله ؛ فإن هذا الكتاب ليس مبنيًّا على حديث وجوه الإعراب؛ و إنما هو مقام القول على أوائل أصول هـذا الكلام ، وكيف بدئ و إلام نُحِى . وهو كتاب يتساهم ذوو النظر : من المتكلّمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين، والنحاة ، والكُتّاب ، والمتأدّبين التأمّل له ، والبحث عن مستودَعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بمـا يعتاده ، ويأنس به ؛ ليكون له سهم منه ، وحِصّة فيـه ! وأما ما أورده السائل فى أوّل هذا السؤال، الذى نحن منه على سمتِ الجواب، من علة امتناعهم من تحميل[2] الأصل الذى استعملوا بعض مُثُلِه ورفضهم[3] بعضا، نحو آمتناعهم أن يأتوا فى الرباعى بمثال فعْلُلٍ، وفَعلِلٍ، وفُعْلَلٍ[4] — فى غير قول أبى الحسن — لجوابه نحو من الذى قدّمناه : من تحاميهم فيه الاستثقال ، وذلك أنهم كما حَمَوا أنفسهم من آستيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصـول ، من حيث قدّمنا وأرينا ، كذلك أيضا توقّفوا عن آستيفاء جميع تراكيب الأصول؛ من حيث كان آنتقالك فى الأصـل الواحد رباعيًّا كان، أو خماسيًّا ، من مثال إلى مثال، فى النقص والآختلال، كانتقالك فى المـادّة الواحدة من تركيب إلى تركيب، أعنى به حال التقديم والتأخير، لكن

---

(١) أى وجه قوده والسير به ، يريد أن هذا مذهبه وسبيله . وهو هكذا فى أ ، ب . وفى ش : « مماده » .

(٢) كذا فى الأصول ، وأظهر من هذا فى المقام : « تكميل » ، وكأنه يريد تحميله كل الوجوه المحتملة فيه باستعمالها .

(٣) كذا فى الأصول ، وأصرح من هـذا لو قال : « رفضوا » .

(٤) يثبت أبو الحسن الأخفش من أبنية الرباعى فعللا كجخدب ، ولا يرى ذلك جمهرة النحاة .

الثلاثىّ جاء فيه بِخفّته جميعُ ما تحتمله القسمة، وهى الأثنا عشر مثالا، إلّا مثالا[1] واحدا فإنه رفض أيضا لما نحن عليه من حديث الاستثقال؛ وهو فِعُل؛ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضمّ. وكذلك ما آمتنعوا من بنائه فى الرباعى — وهو فِعْلُل — هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضمّ، وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن، فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزا؛ على أن بعضهم حكى زِئْبُر[2]، وضِئْبُل[2]، وخِرْفُع[2]، وحكيت عن بعض البصريين «إصْبُع» وهذه ألفاظ شاذّة، لا تعقد بابا، ولا يتخذ مثلها قياسا. وحكى بعض الكوفيين ما رأيته مِذُستّ؛ وهذا أسهل — وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم — من حيث كانت الضمّة غير لازمة، لأنّ الوقف يستهلكها، ولأنها أيضا من الشذوذ بحيث لا يعقد عليها باب[3].

فإن قلت: فما بالهم كثر عنهم باب فُعُل، نحو عنق، وطُنُب، وقلّ عنهم باب فِعِل، نحو إبل وإطل مع أن الضمة أثقل من الكسرة؟ فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أن سيبويه قال: «وآعلم أنه قد يقلّ الشىء فى كلامهم[4]، وغيره

---

(١) هكذا فى ا. وفى ش و ب: «جار»، وقد يكون الأصل: «جاز».

(٢) الزئبر: هو ما يعلو الثوب الجديد، و يقال له: شوك الثوب، والضئبل: الداهية، والخرفع: القطن. والألفاظ الثلاثة اللغة الشائعة فيها أن تكون على فعلل (بكسر الأوّل والثالث) كزبرج، وورد فى الخرفع أن جاءت على خرفع (بضم الأوّل والثالث) كبرثن.

(٣) ثبت لفظ «باب» فى ش و جـ. وسقط فى ا، ب.

(٤) آعتمدت فى هذا على ما فى جـ. وفى ا: «وآعلم أنه قد... ويقل الشىء الخ»، وفى ش، ب: «وآعلم أنه ... و يقل الشىء الخ». والسبب فى هذا الاختلاف أن عبارة الكتاب طويلة ولو ساقها كلها لأورد ما ليس من قصده، ففى جـ أورد ما يعنيه من عبارة سيبويه بالمعنى، وفى النسخ الأخرى أورد صدر عبارة سيبويه «وآعلم أنه قد» أو «وآعلم أنه» وترك بياضا لما ليس من همه ثم أورد ما يعنيه. على أنه أورده أيضا بمعناه. وعبارة الكتاب التى تتفق مع مراده هى: «وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضا» وهو يريد بقوله كراهية ذلك كراهية أن يكثر فى كلامهم ما يستثقلون، وقد سبقت فى كلامه. وانظر الكتاب ج ٢ ص ٤٠٤.

أثقل منه، كل ذلك لئلّا يكثر فى كلامهم ما يستثقلون » فهـذا قول ، والآخر أن الضمّة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ؛ وقد يُحتمل للقـوّة ما لا يحتمل للضعف ؛ ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات، وعجز الألف عن احتمالهن، وإن كانت خفيفة لضعفها، وقوّة الهمزة . وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف، وبعد الواو عنها .

ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجد فى الثنائىّ — على قلة حروفه — ما أوّله مضموم، إلا القليل ؛ وإنما عامّته على الفتح، نحو هل، وبل، وقد، وأن، وعن، وكم، ومن، وفى المعتلّ أو، ولو ، وكى، وأَىْ، أو على الكسر ؛ نحو إن ، ومن، وإذ . وفى المعتل إى، وفى، وهى . ولا يعرف الضم فى هذا النحو إلا قليلا ؛ قالوا : هو ، وأما هم فمحذوفة من همو ، كما أن مذ محذوفة من منذ . وأما هُوْ من نحو قولك : رأيتهو ، وكلمتهو ، فليس شيئا ، لأن هـذه ضمة مشبعة فى الوصل ؛ ألا تراها يستهلكها الوقف، وواو هو فى الضمير المنفصل ثابتة فى الوقف والوصل . فأما قوله :

فبيناه يشرى رحـله قال قائل : لمن جمـل رِخـو المِلاط نجيبُ[1]

فللضرورة ، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل فى عصاه وقناه . فإن قلت : فقد قال[2] :

* أعِنّى على برقٍ أريك وميضهو *

فوقف بالواو، وليست اللفظة قافيـة، وقد قدّمت أن هذه المدّة مستهلَكة فى حال الوقف، قيل : هذه اللفظة وإن لم تكن قافية، فيكونَ البيت بها مقفّى، أو مصرّعا،

(١) انظر البيت فى الخزانة ص ٣٩٦ ج ٢ طبعة بولاق .

(٢) هو امرؤ القيس فى المعلقة .

فإن العرب قد تقف على العَرُوض نحوا من وقوفها على الضرب ، أعنى مخالفة ذلك لوقف[1] الكلام المنثور غير الموزون ؛ ألا ترى إلى قوله أيضا :

* فأضحى يسحّ الماء حول كتيفتن *

فوقف بالتنوين خلافا على الوقف[2] فى غير الشعر . فإن قلت : فأقصى[3] حال قوله «كتيفتن» — إذ ليست قافية — أن تجرى مجرى القافية فى الوقف عليها ، وأنت ترى الرواة أكثرَهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها بحرف اللين للوصل ، نحو قوله : ومنزلى ، وحوملى ، وشمألى ، ومحملى ، فقوله «كتيفتن» ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية ، قيل : الأمر على ما ذكرت من خلافه له ؛ غير أن هذا أيضا أمر يخصّ المنظوم دون المنثور ؛ لاستمرار ذلك عنهم ؛ ألا ترى إلى قوله[4] :

أنَّى ٱهتديتِ لتسليم على دِمَنٍ ... بالغَمْر غيّرهن الأعصر الأولو[5]

وقوله[6] :

كأن حُدُوج المالكية غُدْوَتَنْ ... خلايا سِفِين بالنواصف من دَدِى

وقوله :

فمضى وقدّمها وكانت عادتن ... منه إذا هى عرّدت إقدامها[7]

---

(١) كذا فى ش و ب ، وفى أ : «لوقوف» . (٢) كذا فى ش و ب ، وفى أ : «الوقوف» .

(٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش و ب : «فأقصى» . (٤) هو القطامى فى قصيدته التى مطلعها :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل ... وإن بليت وإن طالت بك الطيل

والبيت الشاهد يلى هذا البيت ، وهو يخاطب فيه نفسه ، بجائز أن يكون بكسر التاء فى « اهتديت » وبالضم والفتح ، وضبط فى أ بفتح التاء ، وفى ش بكسرها . والغمر : اسم موضع .

(٥) كتب العروض والضرب فى هذه الأبيات على مقتضى الرسم العروضى ، فرسم التنوين نونا ، ورسم الوصل ، وهذا على ما فى أ . وفى ش و ب : جرى الرسم فيها على الرسم المألوف .

(٦) هو طرفة فى معلقته . (٧) هذا البيت قائله لبيد فى معلّقته . وهو ساقط فى أ .

وقـــوله[1] :

فوالله لا أنسى قتيـــلا رُزئتهو ... بجانب قَوْسَى ما مشيت على الأرضى[2]

وفيهـا :

ولم أدر من ألقى عليـه رداء هــو ... على أنه قد سُلّ عن ماجد مَحْضى[3]

وأمثاله كثير . كل ذلك الوقوف على عَرُوضه مخالف للوقوف على ضربه ، ومخالف أيضا لوقوف الكلام غيرِ الشعر . ولم يذكر أحد من أصحابنا هــذا الموضع فى علم القوافى . وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل .

(رجع) وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد : عامته على الفتح ، إلا الأقلّ ؛ وذلك نحو همــزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه ، ولام الابتــداء وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كباء الإضافة[4] ولامها[4] ، ولام الأمر ، ولو عرِى ذلك من المعنى الذى اضطره إلى الكسر لمـا كان إلّا مفتوحا ، ولا نجد فى الحروف المنفردة ذوات المعـانى ما جاء مضموما ، هربا من ثقل الضــمة . فأمّا نحو قولك[5] : اُقتل ، اُدخل ، اُستقِصى عليه ، فأمره[6] غير معتدّ ؛ إذ كانت هــذه الهمزة إنمـا يُتبلّغ بها فى حال الابتــداء ، ثم يسقطها الإدراج الذى عليــه مدار الكلام ومتصرفه[7] .

---

(١) هو أبو خراش الهذلى . والقتيل أخوه عروة . وانظر فى القصة معجم البلدان فى «قوسى» .

(٢) ضبط فى الأصول «قوسى» بضم القاف ، والذى فى المعاجم فتحها . وهو اسم موضع بالسراة .

(٣) فى أ و ياقوت : «سوى» ومعنى هذا أن فى البيت روايتين .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « لامه » . ولام الإضافة هى لام الجــر وكذا باء الإضافة ، وحروف الجر يقال لها حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء . وانظر الكتاب ١/٢٠٩

(٥) سقط فى ش ، ب . (٦) فى ش ، ب : «فأمر» . (٧) فى ش : «منصرفه» .

فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفّته[١]، وعُنيت بأحواله وتتبعته، حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها، وزعمته مُرَادا لها؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعا، وأيبس طينا، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق، الذى لا يصح لذى الرقة والدقة منا أن يتصوّره إلا بعد أن تُوضح له أنحاؤه، بل أن تُشَرّح له أعضاؤه ؟

قيل له : هيهات ! ما أبعدك عن تصوّر أحوالهم، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، وأخفَوها فلم يمكّنوها فى أماكن كثيرة ولم يشبعوها؛ ألا ترى إلى قراءة أبى عمرو « مالك لا تأمننا على يوسف » مختلِسا[٢]، لا محققا؛ وكذلك قوله عزوجل : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى » مخفًى لا مستوفى، وكذلك قوله عزّ وجلّ : «فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ» مختلِسا غير ممكّن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك مَن لطف عليه تحصيل اللفظ، إلى أن ادّعى أن أبا عمرو كان يسكّن الهمزة، والذى رواه صاحب الكتاب[٣] اختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القرّاء الذين رَووه ساكنا. ولم يُؤْتَ القوم فى ذلك

---

(١) استشف الشىء : نظر ما وراءه . واستشف الكتاب : تأمله .

(٢) كذا فى أ بقافين . وفى ش كما فى المطبوعة : « مخففا » بفاءين . وما فى ب أقرب إلى ما فى ش .

(٣) يريد سيبويه . وانظر كتابه ص ٢٩٧ ج ٢ ، وهذا الذى رواه صاحب الكتاب رواه القُرّاء أيضا ، ورووا مع هذا الإسكان . وممن روى الإسكان أبو محمد اليزيدى ، وهو من هو فى القراءة والبصر بالعربية . ومثل أبى محمد ما كان ليرمى بإساءة السمع ، وقد روى أدق من هذا وأصنع عن أبى عمرو؛ فقد ذكر أن أبا عمرو كان يشمّ الهاء من يهدى وانظاء من يخصمون شيئا من الفتح ، وهذا من اللطف بمكان . وانظر النشر ٢١٦/٢

من ضعف أمانة[2]، لكن أُتُوا[1] من ضعف دراية . وأبلغ من هـذا فى المعنى ما رواه من قول الراجز :

مـتى أنامُ لا يؤرقْنى الكَرِى ‏ ‏ ‏ ليـلا ولا أسمع أجراس المطِى

بإشمام القاف من يؤرقنى، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة ألبتة ، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ؛ ألا ترى أن الوزن من الرجز ، ولو اعتدت القـاف متحركة لصار من الكامل[3] . فإذا قنعوا من الحـركة بأن يومئوا إليها بالآلة التى من عادتها أن تستعمل فى النطق بها، من غير أن يخرجوا إلى حسّ السمع شيئا من الحركة ، مشـبّعة ولا مختلَسة ، أعنى إعمـالهم الشفتين للإشمام فى المرفوع، بغير صوت يسمع هناك، لم يبق وراء ذلك شىء يستدلّ به على عنايتهم بهذا الأمر؛ ألا ترى[4] إلى مصارفتهم[5] أنفسهم فى الحركة على قلتهـا ولطفها، حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة ، وأخرى مُشَمّة للعين لا للأذن . ومما أسكنوا فيه الحرف إسكانا صريحا ما أنشده[6] من قوله[7] :

---

(١) يريد أن الإسكان لا وجه له فى العربيـة ، ولو كان القـرّاء على دراية بذلك لتردّدوا فى رواية الإسكان . وقد أفاض العلمـاء فى بيان أن العرب قد تعمد للإسكان تخفيفا ، وأن تسكين المرفوع فى نحو يشعركم لغة لتميم وأسد ، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية . وابن جنى فى الطعن على القراء فى هذا الموطن تابع للبرد قبله . وهذه نزعة جانبهما فيها الإنصاف . وانظر المرجع السابق . (٢) أى صاحب الكتاب . انظر كتابه ص ٤٥٠ ج ١ ؛ والكرِى بكسر الراء وهو الكرى بشدّ اليـاء خففها للضرورة وكذلك المطىّ . والكرىّ : مؤجر الدابة للركوب . وضبط فى المطبوعة : « الكرى » بفتح الراء وهو خطأ .

(٣) أى وتوافق الروىّ فى الشطرين آية أنه من الرجز، فإن هذا غير مألوف فى الكامل .

(٤) سقطت هذه العبارة «ألا ترى» فى ش وب . وهى مثبتة فى أ . (٥) يقال صارف نفسه : صرفها . يريد انصرافهم عن استيفاء الحركة . (٦) أى سيبويه . وانظر الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢

(٧) أى الأقيشر الأسدىّ — وهو المغيرة بن عبد الله — وكان قد سكر فبدت عورته فضحكت منـه امرأته فقال ثلاثة أبيات : هذا البيت، وقبله :

تقول يا شـيخ أما تسـتحى ‏ ‏ ‏ من شربك الخمر على المكبر!

فقلت لـو باكرت مشـمولةً ‏ ‏ ‏ صفرا كلون الفـرس الأشقر

وانظر العينى ٤/٥١٦ ، والخزانة ٢/٢٧٩ .

رُخْتِ وفى رجليك ما فيهما　　　وقــد بدا هَنْــك من المئزر

بسكون النون آلبتة من «هنك» . وأنشدنا أبو على رحمه الله لجرير :

ســيروا بنى العمّ فالأهواز منزلكم　　　ونهر تِيرَى فلا تعرفْكم العــرب (١)

بسكون فاء تعرفكم ، أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين (٢) وقد سئل عن

٥ قول الشاعر :

فلمــا تبينْ غِبّ أمرِى وأمرِه　　　وولّت بأعجاز الأمــور صــدور (٣)

وقال الراعى :

تأبى قضاعة أن تعرفْ لكم نسبا　　　وآبنــا نزار فأنتم بَيْضة البــلد

وعلى هذا حملوا بيت لبيد :

١٠ تَرّاك أمكــنة إذا لم أرضهــا　　　أو يرتبطْ بعضَ النفوس حِمامُها

وبيتَ الكتاب :

فاليــوم أشرب غير مستحقِبٍ　　　إثمًــا من اللّه ولا واغل (٤)

---

(١) «فلا» كذا فى ش وب . وفى ا : «ولا» وانظر المخصص ١٨٨ جـ ١٥ ، وفى ياقوت فى «نهر تيرى» : «ولم» . وانظر فى بنى العم الأغانى ٢٥٧/٣ طبعة الدار، والسمط ٥٢٧

١٥ (٢) أى بعد الثلاثمائة .

(٣) هذا البيت لنهشل بن حرى ، (بفتح الحاء وتشديد الراء مكسورة فياء مشدّدة) . ورواه صاحب اللسان فى (غبب) : «فلما رأى أن غب» الخ . وغب فى هذه الرواية فعل . وفى اللسان فى «نأش» ، «أنشد يعقوب لنهشل بن حرّى :

ومولى عصانى واستبدّ بأمره　　　كما لم يطــع فيما أشار قصــير

٢٠ فلما رأى ما غب أمره وأمره　　　وباءت بأعجاز الأمور صدور

تمنى نئيشا أن يكون أطاعنى　　　ويحدث من بعد الأمور أمور

قوله : «تمنى نئيشا» أى تمنى فى الأخير وبعد الفوت أن لو أطاعنى وقد حدثت أمور لا يستدرك بها ما فات أى أطاعنى فى وقت لا تنفعه فيه الطاعة» والبيت من شواهد الكشاف . وانظر حماسة البحترى ٢٧٤

(٤) قائله امرؤ القيس وقد أورده فى الكتاب ص ٢٩٧ ج ٢

وعليه ما أنشده[1] من قوله :

* إذا أعوججن قلت صاحبْ قوّمِ[2] *

واعتراض أبي العباس في هذا الموضع[3] إنما هو ردّ للرواية ، وتحكّم على السماع بالشهوة ، مجردة من النَّصَفة[4] ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه . وهذا واضح .

ومنه إسكانهم نحو رُسُلٍ ، وعَجُزٍ ، وعضدٍ ، وظرُفَ ، وكرُمَ ، وعلِمَ ، وكتِفٍ ، وكبِدٍ ، وعُصِر . واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدلّ دليل — بفصلهم بين الفتحة وأختيها — على ذوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضها[5] واستخفافهم الآخر[5] . فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير ، المحتقَر من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ ، بل الكلمةِ من جملة الكلام .

وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسينيّ[6] عن أبي بكر محمد بن هارون الرُّويانيّ ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستانيّ[7] ، في كتابه الكبير في القراءات قال :

(١) أنشده ، أي صاحب الكتاب ، وانظر كتابه ص ٢٩٧ ح ٢ ، وقد اعتمدت في إثبات هذه الصيغة على ج . وفي بقية الأصول : « أنشدوه » .   (٢) عجزه : * بالدوّ أمثال السفين العوّم * وانظر المرجع السابق . ونسب هذا الرجز السيرافي في « باب ما يحتمل الشعر » إلى أبي نخيلة .

(٣) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « الموصوع » .

(٤) كذا في الأصول الخطية ، وفي المطبوعة : « مجردا » .

(٥) كذا في ش وب . وفي أ : « بعضا .. آخر » .

(٦) نسبة إلى قرميسين : بلد بالعجم . وقد ضبطها صاحب القاموس بكسر القاف ، وصاحب معجم البلدان بفتحها . وإبراهيم هذا قد يكون الذي في طبقات القرّاء لابن الجزري . ففيها : « إبراهيم ابن أحمد بن الحسن بن مهران أبو إسحاق القرماسيني » انظر الطبقات ص ٧ ج ١ . ويقول ابن جني في مقدّمة كتابه المحتسب عن كتاب أبي حاتم السجستاني في القراءات : « أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم ابن أحمد القرميسيني عن أبي بكر محمد بن هرون الروياني عن أبي حاتم » ومن هذا يبين أن هذين الرجلين كانا من القرّاء .

(٧) هو إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض . قال ابن الجزري : « وأحسبه أوّل من صنف في القراءات » . كانت وفاته سنة ٢٥٥ وانظر طبقات ابن الجزري ، رقم ١٤٠٣ .

قرأ عليّ أعرابيّ بالحَرَم : « طِيبى لهم وحُسْنُ مآب » فقلت : طُوبَى ، فقال : طِيبَى ، فأعَدْت فقلت : طوبى ، فقال : طيبى؛ فلما طال عليّ قلت : طوطو ، قال : (طى طى)[1] . أفلا ترى إلى هذا الأعرابيّ ، وأنت تعتقده جافيا كَزّا ، لادَمِثًا ولا طيِّعا ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثّر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعَه عن التماس الخفة هَزّ ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خُلِّى مع سَوْمه[2] ، وتساند إلى سليقيّته[3] ونَجْره .

وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العسّاف العُقَيلىّ الجُوثِى ، التميمىّ — تميم جُوثة[4] — فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك . فأدرتُه[5] على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول ضربنى أخوك ، فرفع . فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا ؟ فقال : أيش هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلّا أدلّ شيء على تأمّلهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إيّاه فى كل موضع حقّه ، وحِصّته من الإعراب ، عن مِيزَة[6] ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيما . ولوكان كما توهمه هذا

(١) كتب هكذا بفصل الكلمتين فانه لا يريد تكوين كلمة من هذين المقطعين . وفى هامش أ : « طيطى » .

(٢) أى ترك يفعل كيف يشاء . وأصل ذلك فى الماشية وهى ترسل فى المرعى ترعى حيث شاءت ، فيقال : خلاها وسومها .

(٣) كذا فى أ . وفى ش و ب : «سليقته» . وكلاهما صحيح . يقال فلان يقرأ بالسليقة و بالسليقية إذا كان يقرأ بطبعه لا عن تعلم . والنجر : الأصل والطبيعة .

(٤) جوثة بضم الجيم وسكون الواو : اسم حى أو موضع نسبت إليه تميم . وتميم تقرأ بالنصب أى أعنى ، ومنع جرها على حذف المضاف و إبقاء جر المضاف إليه أى صاحب تميم ، وللكوفيين فى الجر توجيه آخر ، وانظر الصبان فى أول النسب .

(٥) يقال : أدرت فلانا على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفى اللسان : ماز الشىء ميزا وميزة — بكسر الميم — وميّزه : فصل بعضه من بعض .

السائل لكثر اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تَنْفَدْ مقاييسه . وهذا موضع نفرد له بابا بإذن الله تعالى فيما بعد . وإنما أزيد فى إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض : فيه تقرير الأصول، وإحكام معاقدها ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبهِ وبأمثاله تُخرج أضغانها ، وتُتبعج أحضانها ، ولا سيّما هذا السمت الذى نحن عليه ، ومُرْزُون(١) إليه ؛ فاعرفه ؛ فإن أحدا لم يتكلّف الكلام على علة إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل . وجماع أمر القول فيه ، والاستعانةِ على إصابة غُرُوره(٢) ومطاويه ، لزومك محجّة القول بالاستثقال والاستخفاف ، ولكن كيف ، وعلام ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك إلى تأتٍّ ، وفضل بيانٍ وتأتٍّ . وقد دققت لك بابه ، بل خرقت بك حجابه . ولا تستطل كلامى فى هذا الفصل ، أو ترَيَنّ أن المَقْنع فيه كان دون هذا القدر ؛ فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمّله علمت أنه مَنْبهة للحِسّ ، مَشْجَعة للنفس .

وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وثاعل ، وتلك الأسماء المحفوظة ، إلى فُعَل : عمر ، وجشم ، وثعل ، وزُحَل ، وغُدَر ، دون أن يكون هذا العدل فى مالك ، وحاتم ، وخالد ، ونحو ذلك ؛ فقد تقدّم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يُخصّوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفا مما أطَفّ لهم من جملة لغتهم كما عنّ ، وعلى ما اتّجه ، لا لأمر خَصّ هذا دون غيره مما هذه سبيله ؛ وعلى هذه الطريقة ينبغى أن يكون العمل فيما يَرِد عليك من السؤال عما هذه حاله ؛ ولكن لا ينبغى أن تُخلِد إليها ، إلا بعد السبر والتأمّل ، والإنعام والتصفّح ؛ فإن

---

(١) مرزون : مستندون ، من أرزيت إلى الله : استندت .

(٢) جمع غر ، وهو موضع تكسر الثوب أو الجلد ، وهو هنا يرادف « مطاويه » . وقد تبعت فى رسم هذه الكلمة أ . وفى ش ، ب : « غرره » . وفى المطبوعة : « غيره » .

وجدت عذرا مقطوعا به صرت إليه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ؛ فإنك لا تعدم هناك مذهبا تسلكه ، ومأمًّا تتورّده . فقد أريتك فى ذلك أشياء : أحدها استثقالهم الحركة التى هى أقل من الحرف ، حتى أفضوا فى ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها ، فحذفوها ، ثم ميّلوا[1] بين الحركات فأنحَوا على الضمة والكسرة لثقلهما ، وأجمّوا[2] الفتحة فى غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوّة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفّحهم .

أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجرىّ شعرا لنفسه ، فيه بنو عوف ، فقال له بعض الحاضرين : أتقول : بنو عوفٍ ، أم بنى عوفٍ ؟ شكًّا من السائل فى بنى وبنو ؛ فلم يفهم الشجرىّ ما أراده ، وكان فى ثنايا السائل فضل فَرَق[3] ، فأشبع الصويت الذى يتبع الفاء فى الوقف ؛ فقال الشجرى ، مستنكرا لذلك : لا أقوى فى الكلام على هذا النفخ .

وسألت غلاما من آل المهيّا فصيحا عن لفظة من كلامه لا يحضرنى الآن ذكرها ، فقلت : أكذا ، أم كذا ؟ فقال : «كذا بالنصب ؛ لأنه أخف» ، فجنح إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ . وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم فى الإنشاد الذى يقال له النَّصْب ، مما يتغنّى به الركبان . وسنذكر فيما بعد بابا نفصل فيه بين ما يجوز السؤال عنه مما[4] لا يجوز ذلك فيه بإذن الله .

---

(١) يقال : ميل بين الأمرين : تردّد فيهما أيهما يأخذ . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش والمطبوعة : «أحموا» . والإجمام الفتحة : تركها ؛ يقال : أجم البئر ، تركها يجتمع ماؤها ، فلا يستقى منها . وأحمى لغة فى حمى ؛ يقال : أحمى عرضه : حماه . (٣) الفرق — بالتحريك — : تباعد ما بين الثنيتين ؛ كالفلج . (٤) كذا فى الأصول ، والأسلوب المعروف فى هذا أن يقال : وما لا يجوز .

وممـا يدلك على لطف القوم ورقتهم مع تبذلهم، و بذاذة ظواهرهم، مدحهم بالسباطة والرشاقة ، وذمهم بضدها من الفلظة والفباوة [(١)] ، ألا ترى الى قولها [(٢)] :

فتى قُدَّ قدّ السيف لا متآزِف ... ولا رهــل لبّاته وبآدله

وقول جَميل [(٣)] فى خبرٍ له :

وقد رابنى من جعفرٍ أن جعفرا ... يبثُّ هوى ليلى ويشكو هوى جُمْلِ

فلو كنت عُذْرِىّ الصبابةِ لم تكن ... بطينا وأنساك الهوى كثرة الأكلِ

وقول عمـــر :

قليــلًا على ظهر المطيّة ظِــلّه ... سوى مانفى عنــه الرداءُ المحــبَّرُ [(٤)]

والى الأبيات المحفوظة فى ذلك وهى قوله [(٥)] :

ولقد سريت على الظلامِ بِمِغشم ... جَلْدٍ من الفتيانِ غيرِ مثقّــلِ

وأظن هذا الموضع لو جمع لجاء مجلدا عظيما .

---

(١) فى ش : « القساوة » . (٢) يريد زينب أخت يزيد بن الطثرية — بفتح الطاء والمثلثة — من كلمة لها ترثيه بها . ويقال : البيت للعجير السلولى ، يرثى رجلا من بنى عمه وهو فى الحماسة فى شعر العجير ببعض تغيير ، والمتآزف من الرجال : القصير، أو الضعيف الجبان . وضبط فى أ ، ب : متأزّف على متفعل . وهو خطأ . وانظر فى المرثية الأمالى ٢/٩٩

(٣) وهو أنه أضاف رجلا وقدّم له طعاما شهيا ، فجعل الرجل يحــدّث جميلا عن بنت عمّ له يحبها و يأكل حتى أتى على الطعام ، فقال هــذا الشعر . وقد أورد القالى فى الذيل ٢٠٧ البيتين ببعض تغيير من غير عزو . وانظر السمط ٩٦ وأورد فى الكامل ٩١ — ٦ : « وأنشدت لأعرابىّ :

وقد رابنى من زهــدم أن زهدما ... يشدّ على خبزى ويبكى على جمــل

فلو كنت عذرىّ العلاقة لم تكن ... سمينا وأنساك الهوى كثرة الأكل

(٤) من قصيدته التى مطلعها :

أمن آل نعم أنت غاد فبكر ... غداة غــد أم رائح فمهجــر

وقوله « قليلا » كذا فى جـ ، والأغانى ١/٨٢ طبعــة الدار، وفى سائر الأصول : « قليــل » ، وهو وصف لـ « رجلا » فى البيت قبله ، وهو :

رأت رجلا أمّا إذا الشمس عارضت ... فيضحى ، وأما بالعشىّ فيخصــر

(٥) يريد أبا كبير الهذلى ، والبيت من قصيدة له فى الحماسة .

وحدّثنى أبو الحسن على بن عمرو عِقيب منصرَفه من مصرهار با متعسّفا، قال: أَذَمّ[(١)] لنا غلام — أحسبه قال من طيّء — من بادية الشأم، وكان نجيبا متيقّظا، يكنى أبا الحسين ويخاطب بالأمير؛ فبعدنا عن المـاء فى بعض الوقت، فأضرّ ذلك بنا، قال فقال لنـا ذلك الغـلام : على رِسْلكم فإنى أشَمّ رائحـة المـاء . فأوقفنا[(٢)] بحيث كُنّا ، وأجرى فرســه ، فتشرف[(٣)] ههنا مستَشِفّا[(٤)] ، ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخرَ مســتروِحا للـاء ، ففعل ذلك دَفَعـات ، ثم غاب عنا شـيئا وعاد إلينا ، فقال : النجاة والغنيْمة ، سيروا على اسم الله تعالى ؛ فسرنا معه قَدْرا من الأرض صالحا ، فأشرف بنا على بئر، فاستقينا وأرْوَينا . ويكفى من ذلك ماحكاه[(٥)] من قول بعضهم لصاحبه : ألاتا ، فيقول الآخر مجيبا له : بلى فا ، وقولِ الآخر :

* قلنا لها قفى لنا قالت قاف *

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا : « رُبَّ إشـارة أبلغ مِن عِبارة » نعم وقـد يحذفون بعــض الكلم استخفافا ، حذفا يخِــلّ بالبقية ، ويعرِض لهـا الشُّبَه[(٦)] ؛ ألا ترى إلى قول علقمة :

كأن إبريقهم ظــبى على شرف مفــدّم بِســبا الكتّان ملثوم[(٧)]

---

(١) أى أخذ له الذمة والأمان . وهو هكذا فى أ . وفى بقية الأصول : « إذ مر » . ولا معنى له فى هذا الموضع . (٢) ش : « فوقفنا » . (٣) تشرف : فتطلع .

(٤) مستشفا : متأملا . (٥) أى سيبويه ، وانظر ما تقدّم فى ص ٣٠

(٦) كذا فى ب . وفى أ . « الشبهة » .

(٧) المفدّم : الذى على فمه خرقة ، وملثوم متلفف بها من تلثم بعمامته إذا شدّها على فمه . و« ملثوم» كذا فى اللسان وهو رواية فى البيت . والرواية الأخرى : « مرثوم » . والمرثوم : الذى قدر ثم أنفه وكسر . والبيت من قصيدة مفضلية .

أراد : بسباسب[١] ، وقول لبيد :

* درس المنا بمُتالِـع فأبانِ *

أراد المنازل ، وقول الآخر[٢] :

حِين ألقت بِقُبَـاء بَرْكَها   واستحرّ القتـل فى عبدِ الأشـل[٣]

يريد عبد الأشهل من الأنصار ، وقول أبى دُوَاد :

يذرِين جنـــدل حائرٍ لجنوبها   فكأنمـا تذكى سـنابكها الحبـا

أى تصيب بالحصى فى جريها جنوبها ، وأراد الحُبَاحِب[٤] ، وقال الأخطل :

أمست مَنَاهـا بأرض ما يبلغها   بصاحب الهمّ إلّا الجَسْرة الأُجُد[٥]

قالوا : يريد منازلها ، ويجوز أن يكون مناها قصدها[٦] .

---

(١) واحدها سبيبة ، وهى الشـقة البيضاء من الثـوب . ويقول ابن سـيده فى المخصص ج ١٥ ص ١٦٧ بعد أن أورد عجز بيت علقمة : « قيل : إنه أراد السباسب فحذف ، وهو من شاذ الحذف . وقيل إن السبا هى السباسب ، وليس على الحذف » .

(٢) هو ابن الزبعرى ، كما فى اللسان « مادة برك » . وانظر ترجمته فى الأغانى ج ١٤ ص ١١ .

(٣) من قصيدة قالها فى غزوة أحد وهو يومئذ مشرك يفتخر فيها بهزيمة المسلمين وانتصار قريش . وقبله :

ليت أشياخى بيــدر شهدوا   جزع الخزرج من وقع الأسل

وقوله « حين ألقت » يروى « حين حكت » والضمير فيهما للحرب ، والبرك : وسط الصـدر أى حين أناخت الحرب فيهم . وانظر السمط ٣٨٧ وسيرة ابن هشام فى غزوة أحد .

(٤) وهو يريد نار الحباحب ، وهى نار ضعيفة ، والحباحب دويبة تطير كالشرارة أضيف إليه النار ، وقيل فيه غير ذلك .

(٥) من قصيدته التى مطلعها :

حلت ضبيرة أمواه العداد وقد   كانت تحـل وأدنى دارها ثكد

وقبل البيت :

يا ليت أخت بنى دب يريع بها   صرف النوى فينام العائر السهد

وانظر الديوان ١٦٩

(٦) وأنث الفعـل لأن المنى اكتسب التأنيث من المضاف إليـه ، على حدّ قولهم : قطعت بعض أصابعه ، أو أن فى « أمست » ضمير من يتحدث عنها ، وجملة « مناها بأرض ... » هى الخبر . وانظر اللسان فى « منا » .

ودع هذا كلّه ، ألم تسمع إلى ماجاءوا به من الأسماء المستفهم بها ، والأسماء المشروط بها ، كيف أغني الحرف الواحد عن الكلام الكثير ، المتناهى فى الأبعاد والطول ؛ فمن ذلك قولك : كم مالك ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك : أعشرة مالك ، أم عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ؛ لأنه غير متناهٍ ؛ فلما قلت : «كم» أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ، ولا المستدركة . وكذلك أين بيتك ؛ قد أغنتك «أين» عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك مَن عندك ؛ قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم . وكذلك متى تقوم ؛ قد غنيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بُعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو : كيف ، وأىّ ، وأيان ، وأنّى . وكذلك الشرط فى قولك : مَن يقم أقم معه ؛ فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس ، ولولا هو لاحتجت أن تقول : إن يقم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك ، ثم تقف حسيرا مبهورا ، ولمـّا[1] تجد إلى غرضك سبيلا . وكذلك بقية أسماء العموم فى غير الإيجاب : نحو أحد ، وديّار ، وكَتِيع ، وأَرِم ، وبقية الباب . فإذا قلت : هل عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول : هل عندك زيد ، أو عمرو ، أو جعفر ، أو سعيد ، أو صالح ، فتطيل ، ثم تُقصر إقصار المعترف الكليل ، وهذا وغيره أظهر أمرا ، وأبدى صفحة وعنوانا . فجميع ما مضى وما نحن بسبيله ، مما أحضرناه ، أو نبهنا عليه فتركناه ، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم ؛ وحذف فضول كلامهم . هذا مع أنهم فى بعض الأحوال قد يمكّنون ويحتاطون ، وينحطّون[2] فى الشّق الذى

---

(١) كذا فى ا . وفى ش وب : «لم» .

(٢) فى حـ : «الشيء» . وقوله «ينحطون فى الشق الذى يؤمنون» أى يجتهدون فيه ويبذلون فيه وسعهم ؛ من قولهم : انحطت الناقة فى سيرها : أسرعت ، وانحط فى هوى فلان : سارع إلى إرضائه .

يؤتمون ، وذلك فى التوكيد نحو جاء القوم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون[1] ؛ وقد قال جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا   فنعم الزاد زاد أبيك زادا[2]

فزاد الزاد فى آخر البيت توكيدا لاغير .

وقيل لأبى عمرو : أكانت العرب تطيل؟ فقال : نعم لتبلغ[3] . قيل : أفكانت توجز؟ قال : نعم ليحفظ[4] عنها .

واعلم أن العرب — مع ما ذكرنا — إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد . ألا ترى أنها فى حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها ، ودالة على أنها إنما تجشمتها لما عناها هناك وأهمها ؛ فجعلوا تحمل ما فى ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه، دليلا على إحكام الأمر فيما هم عليه .

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة — مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها — أنهم لما أكدوا فقالوا : أجمعون ، أكتعون، أبصعون ، أبتعون ؛ لم يعيدوا أجمعون ألبتة ، فيكرروها فيقولوا : أجمعون، أجمعون، أجمعون، أجمعون، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض، تحاميا — مع الإطالة — لتكرير الحروف كلها .

فإن قيل : فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها ، دون سائر حروف الكلمة ؟ قيل : لأنها أقوى فى السجعة من الحرفين اللذين قبلها، وذلك أنها لام، فهى قافية، لأنها آخر حروف الأصل، فجىء بها لأنها مقطع الأصول، والعمل فى المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع، لا على المبدأ، ولا المحشى[5] .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب ، جـ سقط هذا اللفظ . (٢) من قصيدة له فى مدح عمر ابن عبد العزيز . وانظر الخزانة ٤/١١٠ والديوان ١/٥٣ (٣) كذا فى جـ . وفى أ : «لتبلغ» ، وكتب فوقه «لتؤكد» ويبدو أن هذا تفسير لتبلغ أو إشارة لنسخة أخرى . وفى ش، ب : «لتؤكد» .
(٤) فى ش : «ليخفف» . (٥) «المحشى» : مكان الحشو . ويراد به وسط الكلمة .

ألا ترى أن العناية فى الشعر إنما هى بالقوافى لأنها المقاطع ،وفى السجع كمثل ذلك . نعم ، وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها ، والعناية بها أمسّ ، والحشد عليها أوفى وأهمّ . وكذلك كلما تطرّف الحرف فى القافية ازدادوا عناية به ، ومحافظة على حكمه .

ألا تعلم كيف استجازوا الجمع بين الياء والواو ردفين ، نحو: سعيد ، وعمود . وكيف استكرهوا اجتماعهما وصلين ، نحو قوله : « الغراب الأسودو »[1] مع قوله أو « مغتدى »[1] وقوله فى « غدى »[1] و بقية قوافيها ، وعلة جواز اختلاف الردف وقبح اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير . وقد أحكمنا هذا الموضع فى كتابنا المعرب — وهو تفسير قوافى أبى الحسن — بما أغنى عن إعادته هنا .

فلذلك جاءوا لمّا كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها ، وهى العين ؛ لأنها أشهر حروفها ؛ إذ كانت مقطعا لها . فأما الواو والنون فزائدتان لا يعتدّان[2] لحذفهما فى أجمع وجُمَع ، وأيضا فلأن الواو قد تترك فيه إلى الياء ، نحو أجمعون وأجمعين . وأيضا لثبات النون تارة وحذفها أخرى ، فى غير هذا الموضع ، فلذلك لم يُعتدّا مقطعا .

---

(١) من قصيدة النابغة التى أولها :

أمِنَ آلِ ميّة رائح أو مغتد ... عجلان ذا زاد وغير مزوّد

و يقول فيها :

زعم البوارح أن رحلتنا غدا ... و بذاك خبرنا الغراب الأسود

لا مرحبا بغد ولا أهلا به ... إن كان تفريق الأحبة فى غد

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لا يعتد بحذفهما » وهذا غير ظاهر المعنى ، وما أثبته هو الصحيح ، و يقرأ يعتدّان بالبناء للفعول ، أى لا يحسبان ؛ يقال : عدّه واعتده فى معنى واحد . و يقرأ أيضا بالبناء للفاعل ؛ يقال : عدّه فاعتدّ . وفى ج : « ولم يعتدوا بالواو والنون لزيادتهما وسقوطهما فى أجمع وجمع » وهى ظاهرة .

فإن قلت : إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة، وهذه الأسماء التوابع، نحو « أجمعين و بابه » ممـا لم تسمع إضافته فالنون فيها ثابتة على كل حال ، فهلّا اقتصر عليها ، وقُفّيت الكلم كلّها بها .

قيل : إنها[1] وإن لم يضف هذا الضرب من الأسماء، فإن إضافة هـذا القبيل من الكلم فى غير هـذا الموضع مطّردة منقادة؛ نحـو : مسلموك، وضاربو زيد، وشاتمو جعفر ، فلما كان الأكثر فيما جمـع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل فى ذلك عليه ، وألحق فى الحكم به .

فأما قولهم : أخذ المـال بأجمعه ؛ فليس أجمع هـذا هو أجمع من قولهم : جاء الجيش أجمع ، وأكلت الرغيف أجمـع ؛ من قِبَل أن أجمع هـذا الذى يؤكّد به ، لا يتنكر[2] هـو ولا ما يتبعه أبدا ؛ نحو أكتع ، وجميع هـذا الباب ؛ واذا لم يجز تنكيره كان من الإضافة أبعد ؛ إذ لا سبيل الى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوّره كذلك . ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافـة أسماء الإشارة، ولا الأسماء المضمرة ؛ إذ ليس فيها ما ينكّر . ويؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا فى هذا المعنى : جاء القوم بأجمُعهم (بضم الميم) فكما أن هذه غير تلك لا محالة ، فكذلك المفتوحة المـيم هى غير تلك . وهذا واضح .

وينبغى أن تكون «أجمع» هذه المضمومة العين[3] جمعا مكسّرا، لا واحدا مفردا ؛ من حيث كان هذا المثال مما يخصّ التكسير دون الإفراد ، وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحده ما هو . فأقرب ذلك اليه أن يكون جمـع « جمع » من قول

---

(١) الضمير للقصة ؛ على حد قوله تعالى : « فإنها لا تعمى الأبصار » .

(٢) كذا فى الأصول الخطية . وفى المطبوعة : « ينكر » .

(٣) وهى الميم فى هذه الكلمة .

الله سبحانه : « سَيُهْزَمُ الجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ » . ويجوز عندى أيضا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة، وعليه حمل أبو عُبَيدة قول الله تعالى: «ولمَّا بَلَغَ أشُدّه» أنه جمع أشَدّ ، على حذف الزيادة . قال : وربما استكرهوا على حذف هذه الزيادة فى الواحد، وأنشد بيت عنترة[1] :

٥ * عهدى به شدّ النهار ... *

أى أشدّ النهار ، يعنى أعلاه وأمتعه ، وذهب سيبويه فى أشُدّ هذه إلى أنها جمع شِدّة ، كنِعمة وأنْعُم . وذهب أبو عثمان[2] فيما رويناه عن أحمد[2] بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحد له .

ثم لنعد فنقول : إنهم إذا كانوا فى حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه ،

١٠ مصانِعين[3] عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى ، وفيه أرغب ؛ ألا ترى إلى ما فى القرآن وفصيح الكلام : من كثرة الحذوف ، كحذف المضاف ، وحذف الموصوف ، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة ، وكالتلويح من التصريح . فهذا ونحوه — مما يطول إيراده وشرحه — مما يزيل الشّك عنك فى رغبتهم فيما خفّ وأُوجِز ، عما طال وأُمل ، وأنهم متى اضطرّوا إلى الإطالة لداعى حاجة،

١٥ أبانوا عن ثقلها عليهم ، واعتدّوا بما كلّفوه من ذلك أنفسهم ، وجعلوه كالمَنَبِّهة على فَرْط عنايتهم ، وتمكّن الموضع عندهم ، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمته ، ولا النفس معنية به .

---

(١) فى المعلقة ، وتتمته : . . . . . كأنما * خضب البنان ورأسه بالعظلم .

(٢) أبو عثمان المازنى ، كانت وفاته سنة ٢٤٩ هـ وأحمد بن يحيى ثعلب وكانت وفاته ٢٩١ ،

٢٠ ويقضى هذا النص أن ثعلبا أخذ عن المازنى . وجاء فى سرّ الصناعة فى حرف الباء : « أخبرنا محمد ابن الحسن عن أحمد بن يحيى، قال قال أبو عثمان يعنى المازنى ... » وأحمد بن يحيى الذى يروى عنه محمد ابن الحسن هو ثعلب بلا ريب .

(٣) المصانعة : المداراة . وقد ضمّن « مصانعين» معنى النفور والبعد فعدّاه بعن .

نعم ، ولو لم يكن فى الإطالة فى بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد أُلِف ومُلّ من الإيجاز لكان مقنعا .

ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو فى عامّ الحال ، ثمّ مع هذا فقد ملّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوا قلبا ساذجا ، أو كالساذج لا لشىء أكثر من الانتقال من حال إلى حال ؛ فإنّ المحبوب إذا كثر مُلّ ؛ وقد قال النبىّ صلى الله عليه وسلم : "يا أبا هريرة زُرْغِبّا تزدد حُبّا"(١) والطريق فى هذا بحمد الله واضحة مَهْيَع . وذلك الموضع الذى قلبت فيه اليـاء واوا على ما ذكرنا لام فَعْلى إذا كانت اسما من نحو : الفتوى ، والرعوى(٢) ، والثنوى(٢) ، والبقوى(٢) ، والتقوى ، والشروى(٢) ، والعوّى « لهذا النجم » . وعلى ذلك أو قريبٍ منه قالوا : عوى الكلب عوّة . وقالوا : الفتُوّة ، وهى من الياء ، وكذلك النُّدُوّة(٣) . وقالوا : هذا أمر مَمْضُوّ عليه ، وهى المُضواء(٤) ؛ وإنما هى من مضيت لا غير .

وقد جاء عنهم : رجل مَهُوب ، وبُرّ مكول(٥) ، ورجل مَسُور به(٦) . فقياس هذا كله على قول الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوا ؛ لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا ونحوه إنما هو واو مفعول لا عينه ، وآنسه بذلك قولهم : قد هوب ، وسور به ، وكول .

واعلم أنا — مع ما شرحناه وعُنِينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعلل الكلام — لا ندّعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها

---

(١) رواه الطبرانى وغيره . وله أسانيد حسان . انظر شرح الجامع الصغير . وقوله : « غبا » أى وقتا بعد وقت ، وانتصابه على الظرف ، وانتصاب « حبا » على التمييز والتفسير . وانظر البلوى ١/٥١ ٢

(٢) الرعوى : بمعنى المراعاة والحفظ . والثنوى : اسم من الاستثناء . والبقوى : اسم بمعنى الإبقاء . والشروى : المثل . وقد جعل المؤلف الإبدال فى هـذا الباب ساذجا أو كالساذج وإن كان للفرق بين الاسم والصفة لما كان غير مبنى على الاستثقال والاستخفاف الذى هو الأصل فى حديث الإعلال .

(٣) من الندى ، وهو ما يسقط بالليل من البلل . (٤) المضواء (بضم الميم) : التقدم .

(٥) هذه لغة بنى أسد . ومكول مفعول من الكيل . (٦) رجل مسور به . وكذا طريق مسور فيه . وهما من السير .

براهين المهندسين، غير أنا نقول : إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بدّ منه؛ لأنّ النفس لا تطيق فى معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله ؛ إلا أنه على تجشّم واستكراه له .

الأوّل — وهو ما لا بدّ للطبع منه — : قلب الألف واوا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها . أمّا الواو فنحو قولك فى سائر : سويئر، وفى ضارب : ضويرب . وأمّا الياء فنحو قولك فى نحو تحقير قرطاس وتكسيره : قريطيس، وقراطيس . فهذا ونحوه مما لا بدّ منه ؛ من قِبَل أنه ليس فى القوّة ، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة[1] الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة . فقلب الألف على هذا الحدّ علّته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علّة برهانية ولا لبس فيها ، ولا توقّف للنفس عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها؛ نحو : عصيفير وعصافير؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمّل المشقّة فى تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ؛ وذلك بأن تقول : عصيفِوْر وعصافِوْر . وكذلك نحو : موسر، وموقن، وميزان، وميعاد؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه، وأمكنتْك منه؛ وذلك قولك : مِوْزان، وموعاد ، ومُيْسر ، ومُيْقن . وكذلك ريح وقيل ؛ قد كنت قادرا أن تقول : قِوْل، ورِوْح ؛ لكن مجىء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ، ومثاله لا يكون . ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدّتين[2]؛ نحو ما صار إليه قلب لام

(١) هذا القيد للاحتراز عن الألف اليابسة ، وهى الهمزة ، وقد يعبر عن الألف المدة بالألف اللينة .

(٢) بعد أن ساق سيبويه مذهب يونس وناس من النحويين فى توكيد المسند الى الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة فيقال عندهم : اضربان زيدا واضربنان زيدا قال : « ويقولون فى الوقف اضربا واضربنا فيمدّون ، وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مدّ الحرف » وترى سيبويه يتصوّر اجتماع ألفين : وفى السيرافى أن الزجاج كان ينكر هذا . وسيشير المؤلف الى هذا فى ص ٩٣ ، وانظر الكتاب ٢/١٥٧

كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطّا كسا ا ، أو قضا ا، فهذا تتوهمه تقديرا ولا تلفظ به ألبتة . قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه فى جواز اجتماع الألفين المدّتين — ومدّ الرجل الألف فى نحو هـذا ، وأطال — فقال له أبو إسحـاق : لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفا واحدة .

٥ وعلّة امتناع ذلك عندى أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا؛ فلو التقت ألفان مَـدّتان لآنتقضت القضية فى ذلك ؛ ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانيـة ساكنة ، وإذا كان ما قبـل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا فى الشرط لا محالة . فأمّا قول أبى العباس فى إنشاد سيبويه[1] :

* دار لسعدى إذهِ من هواكا *

١٠ إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ؛ لأن الحـرف الواحد لا يكون ساكنا متحرّكا فى حال[2] ، فخطأ عندنا . وذلك أن الذى قال : « إذه من هواك » هو الذى يقول فى الوصل : هِى قامت ، فيسكّن الياء ، وهى لغة معروفة[3] ، فإذا حذفها فى الوصل اضطرارا واحتاج الى الوقف ردّها حينئذ فقال : هى ، فصار الحرف المبـدوء به غيرَ الموقوف عليه ، فلم يَجِب من هذا أن يكون ساكنا متحرّكا فى حال ، وإنما كان ١٥ قوله « إذه » على لغة من أسكن الياء لا على لغة من حرّكها ، من قِبـل أن الحذف ضرب من الإعلال ، والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منـه الى المتحرّكات لقوتها . وعلى هذا قبح قوله :

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٩ .

(٢) يريد أن بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد يعرضـه للسكون عند الوقف عليـه والتحريك عند البدء به ، وهو عرضـة للبدء مع الوقف دائما ؛ فمن هنا جاءت ٢٠ الاستحالة التى زعمها المبرد . ويردّ ابن جنّى على المبرد بأن الوقف يقصى بردّ المحذوف ؛ فيكون الوقف عليه وتسكينه ، فأمّا الحرف الباقى فلا يعرض له السكون .

(٣) هى لغة بعض بنى أسـد وقيس . يقولون : هى فعلت ؛ بإسكان الياء .

لم يك الحــق سِوى أن هاجه   رسم دار قـــد تعفّى بالسَّرر (١)

لأنه موضع يتحرك فيه الحرف فى نحو قولك : لم يكن الحق .

وعلّة جواز هذا البيت ونحوه ، مما حذف فيه ما يقوى بالحركة ، هى أن هذه الحركة إنمـا هى لالتقـاء الساكنين (٢) ، وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدّة ، فكأنّ النون ساكنة ، وإن كانت لو أقِرّت لحُـرّكت ، فإن لم تقل بهـذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب الحجازيين على قولهم : آردد البـاب ، وآصبب المـاء ، وآسلُلِ السيف . وأن تحتجّ (٣) فى دفع ذلك بأن تقول : لا أجمع بين مِثْلين متحرّكين . وهذا واضح .

ومن طريف حديث اجتماع السواكن شىء وإن كان فى لغة العجم ، فإن طريق الحسّ موضع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلك قولهم : « آرْد» للدقيق (٤) و « ماسْت » لِلَّبن (٤) ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أننى لم أر ذلك إلّا فيما كان ساكنه الأوّل ألفا (٥) ، وذلك أن الألف لمـّا قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت « ماسْتْ » كأنها مَسْتْ .

---

(١) هذا البيت لشاعر جاهلى ، اسمه حسيل — بضم الحاء وفتح السين — بن عرفطة . وضمير « هاجه » عائد إلى العاشق فى بيت قبله . و « وتعفى » أى الرسم ، وفى أ كتب فوقه « تعفت » أى الدار ، وهى رواية . والسرر — بفتحتين — اسم واد يدفع من اليمامة الى حضرموت . وانظر الخزانة ص ٧٢ ج ٤ ونوادر أبى زيد الأنصارى ص ٧٧ . وفيهما « على » بدل « سوى » . وبعد هذا البيت فى ج :

غير الجِدّة من عرفانه * خرق الريح وطوفان المطر

(٢) كذا فى أ ، ج ، وفى ش : « لانتفاء » .

(٣) فى الأصول : « تجنح » وما أثبته أنسب لقوله : « بأن تقول » .

(٤) سقطت هاتان العبارتان : « للدقيق » و « للبن » فى أ ، وأثبتتا فى ش ، ب .

(٥) أورد الجاربردى فى شرحه للشافية ١٥١ مما اجتمع فيه ثلاثة سواكن فى كلام العجم « كوشت وبيست » والساكن الأول فيهما ليس ألفا . وكوشت — بكاف فارسية — : اللحم ، وبيست يقابل فى العربية اسم العدد عشرين .

فإن قلت : فأجِز على هذا الجمع بين الألفين المدّتين، واعتقد أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية .

قيل : هذا فاسد؛ وذلك أن الألف قبل السين فى «ماست» إذا أنت استوفيتها أدّتك إلى شيء آخر غيرها مخالف لها ، وتلك حال الحركة قبل الحرف : أن يكون بينهما فرق مّا[1] ، ولو تجشّمت نحو ذلك فى جمعك فى اللفظ بين ألفين مدّتين ، نحو كساا ، وحمراا ، لكان مضافا إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها ، وعلى سمتها ، والحركة لا بدّ لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها ؛ هذا مع انتقاض القضية فى سكون ما قبل الألف الثانية .

ورأيت مع هذا أبا على — رحمه الله — كغير المستوحش من الابتداء بالساكن فى كلام العجم . ولعمرى إنه لم يصرّح بإجازته ، لكنه لم يتشدّد فيه تشدّده فى إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن . قال : وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقاربُ حال الساكن، وإن كان فى الحقيقة متحركا، يعنى همزة بَيْنَ بينَ . قال : فإذا كان بعض المتحرك لمضارعته الساكن لا يمكن الابتداء به، فما الظن بالساكن نفسه ! قال : وإنما خفى حال هذا فى اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة[2] ؛ يريد أنها لمّا كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت . وأما أنا فأسمعهم[3] كثيرا إذا أرادوا المفتاح قالوا : «كليد» ؛ فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

---

(١) ثبت هذا اللفظ فى أ ، حـ ، وسقط فى ش ، ب

(٢) الزمزمة : كلام المجوس عند أكلهم ، يتراطنون وهم صموت لا يستعملون اللسان ولا الشفة إنما هو صوت يديرونه فى خياشيمهم وحلوقهم فيفهم بعضهم عن بعض ، وفى الحديث أن عمر — رضى الله عنه — كتب إلى أحد عماله فى أمر المجوس أن ينهاهم عن الزمزمة .

(٣) أى الفرس ومن يتكلم بلسانهم .

ساكنة، فإنّ حركتها جِدّ مُضْعَفة، حتى إنها ليخفى حالها علىّ، فلا أدرى أفتحة هى أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلا فلم أحلَ منه بطائل[1].

وحدّثنى أبو علىّ رحمه الله قال : دخلت «هِيتا»[2] وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد ، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل ؛ فعجبت منها وأقمنا هناك أياما ، إلى أن صلح الطريق للسير، فإذا أننى قد تكلمت مع القوم بها ، وأظنه قال لى : إننى لما بعدت عنهم أُنسيتها .

ومما نحن بسبيله مذهب[3] يونس فى إلحاقه النونَ الخفيفة للتوكيد فى التثنية ، وجماعة النساء ، وجمعه بين ساكنين فى الوصل ، نحو قوله : اضربانْ زيدا ، واضربنانْ عمرا، وليس ذلك — وإن كان فى الإدراج — بالممتنع فى الحسّ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه[4] ، من قِبَل أن الألف إذا أشبع مدّها صار ذلك كالحركة فيها ، ألا ترى إلى اطّراد نحو: شابّة ، ودابّة ، وادهامّت ، والضالّين .

فإن قلت : فإن الحرف لمّا كان مدغما خفى، فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نَبْوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد، وليست كذلك نون اضربانْ زيدا ، وأكرمنانْ جعفرا ، قيل : فالنون الساكنة أيضا حرف خفىّ فجرت لذلك نحوًا من الحرف المدغم؛ وقد قرأ نافع (مَحْيَاىْ وَمَمَاتِى) بسكون الياء من «محياى» ، وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء ، والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة ، وذلك قول الله تعالى (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) ولذلك يُحضّ المبتدئون ، والمتلقّنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف ، فإذا

---

(١) لم أحل منه بطائل : لم أظفر ولم أستفد منه كبير فائدة .

(٢) هى بلدة على الفرات من نواحى بغداد، ذات نخل كثير وخيرات واسعة .

(٣) انظر الكتاب ٢ ح ١٥٧ (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « منه فيه »

كانت من الخفـاء على ما ذكرنا وهى متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو محياى، فأشبهت حينئذ الحرف المدغم . ونحوٌ من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم : «التقت حلقتا البِطَان » بإثبات الألف ساكنة فى اللفظ قبل اللام ، وكأن ذلك إنمـا جاز ههنا لمضارعة اللام النون(١)؛ ألا ترى أن فى مَقطَع اللام غُنّـة كالنون ، وهى أيضا تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم فى اللفظ ياء ، فحملت اللام فى هذا على النون، كما حملت أيضا عليها فى لَعَلّ ، ألا تراهم كيف كرهوا النون من لعلّنى مع اللام ، كما كرهوا النون فى إننى، وعلى ذلك قالوا : هذا بِلْوُسَفَر، وبِلْىُ سفرٍ(٢)، فأبدلوا الواو ياء لضعف حجز اللام كما أبدلوها «فى قِنْية» ياء، لضعف حجز النون، وكأن «قِنية» — وهى عندنا من «قنوت» — ، و«بِلْيًا»(٣) أشبه من عِذى وصبيان(٤)، لأنه لا غُنّة فى الذال والباء. ومثل « بِلى » قولهم : فلان من عِلْيَة الناس، وناقة عِلْيان(٥) . فأمّا إبدال يونس هذه النون فى الوقف ألفا وجمعه بين ألفين فى اضربا ا ، واضربنـا ا ، فهو الضعيف المستكره الذى أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال(٦) .

ومن الأمر الطبيعى الذى لا بدّ منه ، ولا وَعْىَ(٧) عنه ، أن يلتقى الحـرفان الصحيحان فيسكن الأوّل منهما فى الإدراج ، فـلا يكون حينئذ بُدّ من الادّغام ،

(١) أى فأشبه اجتماع الساكنين فى « حلقتا البطان » اجتماعهما فى اضربان على رأى يونس .

(٢) هكذا بتقديم الواوى على اليائى فى أ ، حـ . وفى ش ، ب بتقديم اليائى . و بلو سفر، و بلى سفر: بلاه السفر والتجارب وحنكته مداورة الشئون .

(٣) العذى : الزرع لا يسق إلا من ماء المطر لبعده عن المياه والعيون ، وقد جعل ابن جنى الياء فيه مبدلة من الواو ، وهذا رأى فى اللغة ، ويرى بعضهم كصاحب القاموس أن الياء أصيلة فيه .

(٤) هكذا بالباء الموحدة كما فى أ ، ب . وفى ش والمطبوعة « بالياء » وهو تصحيف ، والمراد الدال فى عذى والباء فى صبيان .

(٥) يقال : ناقة عليان أى مشرفة ، وصوت عليان : جهير .

(٦) انظر ص ٨٩ من هذا الكتاب .

(٧) يقال : لا وعى لى عن هذا الأمر؛ أى لا بدّ لى منه .

متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو قولك : شدّ، وصبّ، وحلّ؛ فالادّغام واجب لا محالة، ولا يوجدك اللفظ به بُدًّا منـه . والمنفصلان نحـو قولك : خذ ذّاك، ودَع عّامرا . فإن قلت : فقد أقدر أن أقول : شُدْدَ، وحُلْلَ ، فلا أدّغم، قيل: متى تجشّمت ذلك وقفت على الحرف الأول وقفة ما، وكلامنا إنما هو على الوصل. فأما قراءة عاصم : (وقيل من راقٍ) ببيان النون من «مَنْ»، فعيب فى الإعراب، معيف فى الأسماع[1]، وذلك أن النون الساكنة لا توقّف فى وجوب ادّغامها فى الراء، نحو: من رأيت، ومن رآك؛ فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدّغمة، ليُنَبِّه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضىّ أيضا؛ ألا ترى إلى قول عَدِىّ[2]:

مَن رّأيت المنون عَرّين[3] أم من ... ذا عليـه من أن يُضـام خَفـير

بإدغام نون «من» فى راء رأيت. ويكفى من هذا إجماع الجماعة على ادّغام (من رّاقٍ) وغيره مما تلك سبيله. وعاصم فى هذا مناقض لمن قرأ: «فإذا هيَتَّلَقّف»[4] بإدغام تاء تلقف. وهذا عندى يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا معا ههنا كالجزء الواحد، فجرى «هِيَتّ» فى اللفظ مجرى خِدَبّ، وهِجَفّ؛ ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدّر الابتداء بالساكن، أعنى تاء المضارعة من «تتلقف». فاعرف ذلك.

وأمّا المعتلان فإن كانا مَدّين منفصلين فالبيان لا غير، نحو : فى يده ، وذو وَفْرةٍ ،

---

(١) كذا فى ش . وفى ا ، ب : «الاستماع» . وقد كان خيرا لابن جنى أن ينزه لسانه عن الوقوع فى القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول عليه الصلاة والسلام وغاب عنه أن عاصما — وتبعه حفص — يسكت على «من» سكتة لطيفة ثم يبتدئ «راق» وعلى ذلك فلا سبيل الى الإدغام، وهذه السكتة قصد بها دفع اللبس وألا يتوهم أن «من راق» هى مرّاق فعال من مرق وانظر النشر ١ / ٤١٩ طبعة دمشق، والآلوسى والقرطبي فى تفسير سورة القيامة .

(٢) يريد عدىّ بن زيد ، وانظر القصيدة فى الأغانى ص ١٣٨ ح ٢ طبعة الدار .

(٣) عرين : أى تركن وأهملن؛ تقول : عريت الشىء خليته وأهملته . وفى اللسان فى «منن» : «عززن» فى مكان «عرين» ، وفى رواية الأغانى مكانهما : خلدن .

(٤) هو البزى كما فى البحر المحيط ص ٣٦٣ ح ٤ . ويريد قوله تعالى : «وأوحينا إلى موسى أن الق عصاك فاذا هى تلقف ما يأفكون» آية ١١٧ سورة الأعراف .

وإن كانا متصلين ادّغما نحو : مرضيّة، ومدعوّة؛ فإن كان الأول غير لازم فك في المتصل أيضا، نحو قوله :

* بان الخَليط ولو طُووِعْتُ ما بانا[١] *

وقول العجّاج :

* وفاحمٍ دُووِيَ حتى اعلنكسا[٢] *

ألا ترى أن الأصل داويت، وطاوعت، فالحرف الأول إذًا ليس لازما . فإن كانا بعد الفتحة ادّغما لا غير، متصلين ومنفصلين؛ وذلك نحو : قوّ، وجوّ، وحيّ، وعيّ، ومصطَفَوْ واقدٍ، وغلاميَ ياسِرٍ؛ وهذا ظاهر .

فهذا ونحوه طريق ما لا بدّ منه؛ [وما لا يجرى مجرى التحيّز اليه والتخيّر له][٣] .

وما منه بدّ هو الأكثر وعليه اعتماد القول، وفيه يطول السؤال والخوض، وقد تقدم صَدْرٌ منه، ونحن نغترق[٤] في آتي الأبواب جميعه، ولا قوة إلا بالله؛ فأما إن استوفينا في الباب الواحد كل ما يتصل به — على تزاحم هذا الشأن، وتقاود بعضه مع بعض — اضطرّت الحال الى إعادة كثير منه، وتكريره في الأبواب المضاهية لبابه؛ وسترى ذلك مشروحا بحسب ما يعين الله عليه ويُنهض به .

---

(١) هذا مطلع قصيدة لجرير . وبقية البيت :

* وقطعوا من حبال الوصل أقرانا *

(٢) الذي في ديوان العجاج ٣١ : «بفاحم» . وهو متعلق بقوله قبل :

* أزمان غراء تروق العنسا *

(٣) زيادة في س ، ح .

(٤) أي نستوعب . والاغتراق والاستغراق معناهما واحد .

باب القول على الاطّراد والشُّذوذ

أصل مواضع (ط ر د) فى كلامهم التتابع والاستمرار . من ذلك طردتُ الطّريدة، إذ اتّبعتها واستمرّت بين يديك ؛ ومنه مُطاردة الفُرسان بعضهم بعضا؛ ألا ترى أنّ هناك كَرًّا وفَرًّا، فكلٌّ يطرد صاحبه . ومنه المِطْرد : رمح قصير يُطرد به الوحش، واطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح . أنشدنى بعض أصحابنا لأعرابىّ :

مالَكَ لا تذكر أو تزور   بيضاء بين حاجِبَيْهَا نُـورُ

تمشى كما يطّرد الغـدير

ومنه بيت الأنصارىّ(١) :

* أتعرف رسْمًا كاطّراد المذاهب *

أى كتتابع المذاهب،وهى جمع مُذْهَب؛ وعليه قول الآخر(٢) :

سـيكفيك الإلهُ ومُسْنَمَاتٌ   بِكَنْـدَل لُبْن تَطّـرد الصِّلالَا

أى تَتَابعُ إلى الأرضين الممطورة لتشرب منها ؛ فهى تسرع وتستمرّ إليها . وعليه بقية الباب .

وأما مواضع (ش ذ ذ) فى كلامهم فهو التَّفرّق والتَّفرّد؛ من ذلك قوله :

* يتركن شَذّان(٣) الحصى جوافلا *

---

(١) الأنصارى : هو قيس بن الخطيم . والمذاهب : جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها فى أثر بعض . وبقية البيت : * لعمرة وحشا غير موقف راكب *
وانظر اللسان فى ذهب وطرد، والديوان ١٠، وجمهرة أشعار العرب فى المذهبات .

(٢) هو الراعى يصف الإبل واتباعها مواضع المطر. فالمسنمات : الإبل ولبن : يريد لبنى، وهو واد حوله هضب كثير شبه به الإبل . وقوله تطرد الصلال أى تتابع إليها فحذف الجار وأوصل الفعل والصلال جمع صلة وهى مواقع المطر فيها نبات فالإبل ترعاها . انظر اللسان فى طرد وصلل، والمخصص ٩/٢٠٩ ١٠

(٣) شذان (بفتح الشين) . وهو وصف على فعلان، على أن الأنسب بقوله «جوافلا» أن يقرأ : شذاذ بضم الشين جمعا .

أى ما تطاير وتهافت منـه . وشذّ الشيء يشذّ ويشُذّ شُذوذا وشَذًّا ، وأشذذته أنا ، وشذَّذته أيضا أشذّه (بالضم لاغير)، وأباها الأصمعيّ[١] وقال : لا أعرف إلّا شاذًّا أى متفرّقا . وجمع شاذّ شُذَّاذ، قال :

* كبعض مَن مَرّ من الشُّذَّاذ *

هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة . ثم قيـل ذلك فى الكلام والأصوات على سَمْته وطريقه فى غيرهما ، فجعل أهلُ علم العرب ما استمرّ من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضـع الصناعة مطّردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا ؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما .

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام فى الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب :

مطّرد فى القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغايةُ المطلوبة ، والمثابةُ المَنُوبة ؛ وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد .

ومطّرد فى القياس ، شاذّ فى الاستعمال . وذلك نحو الماضى من : يَذَر ويَدَع . وكذلك قولهم « مَكانٌ مُبقِل » هذا هو القياس ، والأكثر فى السماع باقل ، والأوّل مسموع أيضا ؛ قال أبو دُوَاد لابنه دواد « يا بنىّ ما أعاشك بعدى ؟ » فقال دواد :

أعاشنى بعدك وادٍ مُبْقِـلُ آكُلُ مِن حَوْذانه[٢] وأَنْسِلُ

وقد حكى أيضـا أبو زيد فى كتاب (حيلة[٣] ومحالة) : مَكانٌ مُبْقِل . وممـا يقوى فى القياس ، ويضعف فى الاستعمال مفعول[٤] عسى اسمًا صريحا ، نحو قولك : عسى زيد

---

(١) يريد أنه أنكر « شذّ » متعديا ولا يعرفها إلا فعلا لازما فى معنى تفرّق لا فى معنى فرّق .

(٢) الحـوذان . اسم نبت . وأنسل . يروى بفتح الهمزة ، ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر . ويروى بضمها ؛ ومعناه تنسل إبلى وغنمى . وانظر اللسان فى « نسل وبقل » .

(٣) انظر معجم الأدباء ١/٢١٦ طبع مطبعة الحلبى .

(٤) فى ش : « استعمال مفعول » وكذا العبارة فى المزهر . وهو يريد بمفعول عسى خبرها .

قائمـا أو قياما[1] ؛ هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ؛ وذلك قولهم : عسى زيد أن يقـوم ، و (عَسَى اللّٰهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ) . وقد جاء عنهم شيء من الأول ؛ أنشدنا أبو على :

أكثرتَ في العَذْل مُلِحًّا دائمـا لا تَعْـذُلَا[2] إنى عَسِيتُ صائمـا

ومنه المثل السائر : « عسى الغُوَيْرُ أبؤسا » .

والثالث المطّرد في الاستعمال ، الشاذّ في القياس ؛ نحو قولهم : أَخْوَصَ الرِّمْثُ[3] ، واستصوبت الأمر . أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيي قال : يقال استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء . ومنه استحوذ ، وأَغْيَلَتِ[4] المرأةُ ، وٱسْتَنْوَقَ الجملُ ، وٱسْتَتْيَسَتِ الشاةُ ، وقول زهير :

* هنالك إن يُسْتَخْوَلوا المـال يُخْوِلوا[5] *

ومنه اسْتَفْيَلَ[6] الجمَل ؛ قال أبو النجم :

* يدير عَيْنَىْ مُصْعَبٍ مُسْتَفْيِلِ[7] *

والرابع الشاذّ في القياس والاستعمال جميعا . وهو كتتميم مفعول ، فيما عينـه واو ؛ نحو : ثوب مَصْوُون ، ومسك مَدْوُوف[8] . وحكى البغداديون : فرس مَقْوُود ،

---

(١) كذا ، ولا يعرف هذا ؛ فإن المعنى لا يخبر به عن الذات إلا بتأول .

(٢) رسم « تعذلا » بالألف في مكان نون التوكيد الخفيفة وفقا لما في أ . وفي بقية الأصول بالنون .

(٣) الرمث : شجر ترعاه الإبل ، وإخواصه أن يبدو فيه ورق ناعم كأنه خوصة .

(٤) يقال : أغيلت المرأة ولدها إذا أرضعته وهي حامل .

(٥) عجز هذا البيت :

* وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا *

واستخوال المـال أن يسأل ناقة عارية للبنها وأوبارها أو فرسا للغزو عليها ، وإخواله : إعطاؤه . ويروى يستخبلوا ... يخبلوا . وانظر اللسان (خبل) .

(٦) استفيل الجمل : صار كالفيل .

(٧) هذا في وصف فحل إبل . والمصعب : الذى لم يذلل . وهذا من أرجوزته الطويلة التي أولها :

* الحمد لله الوهوب المجزل *

وانظرها بتمامها في الطرائف الأدبية .

(٨) أى مخلوط أو مبلول . ومن شواهد ذلك قوله : والمسك في عنبره مدووف . وانظر اللسان (داف) .

ورجل مَعْوُود من مرضــه . وكل ذلك شاذّ فى القياس والاستعمال . فلا يســوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره إليه . [ولا يحسن[1] أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية] .

واعلم أن الشيء إذا اطّرد فى الاستعمال وشــذّ عن القياس ، فلا بدّ من اتّباع السمع الوارد به فيــه نفسه ؛ لكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك ٥ إذا سمعت : استحوذ واستصوب أدّيتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما . ألا تراك لا تقول فى استقام : اسْتَقْوَم، ولا فى استساغ : اسْتَسْوَغ، ولا فى استباع : اسْتَبْيَع ، ولا فى أعاد : أعْوَد ، لو لم تسمع شيئا من ذلك ؛ قياسا على قولهم : أخْوَص الرِّمْث . فإن كان الشيء شاذّا فى السماع مطّردا فى القياس تحامَيْتَ ما تحامت العــرب من ذلك، وجَرَيت فى نظيره على الواجب فى أمثاله . ١٠ من ذلك امتناعك من : وَذَر ، ووَدَع ؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا عرو [عليك[2]] أن تستعمل نظيرهما ؛ نحو : وَزَن ووَعَد لو لم تسمعهما . فأما قول أبى الأسْوَد :

لَيْتَ شِعرِى عن خليلى ما الذى ... غاله فى الحُبّ حتى ودَعَه

فشاذّ . وكذلك قراءة بعضهم (ما وَدَعَك رَبُّكَ وَمَا قَلَى) . فأما قولهم : وَدَع الشيءُ يَدع — إذا سكن — فاتّدع ؛ فمسموعٌ مُتَّبَع ؛ وعليه أُنشد بيت الفَرَزْدَق : ١٥

وعَضُّ زمانٍ يابنَ مَرْوانَ لم يَدَعِ[3] ... من المال إلّا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّفُ

فمعنى «لم يدَع» — بكسر الدال — أى لم يتّدع ولم يثبت ، والجملة بعد «زمان» فى موضع جرّ لكونها صفة له ، والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه، وتقديره : لم يدع فيه

(١) ما بين القوسين زيادة من حـ . (٢) زيادة من أ .
(٣) انظر الخزانة ص ٣٤٩ ج ٢ ، والرواية التى أوردها ابن جنى هنا رواها أبو عبيدة ، ورواها ٢٠ ابن الأنبارى فى شرح المفضليات فى قصيدة سويد بن أبى كاهل اليشكرى . انظر الشرح ٣٩٦

أو لأجله من المـال إلا مُسْحَتٌ أو مُجَلَّف ، فيرتفع « مسحت » بفعله و « مجلف » عطف عليه ، وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما فى الرواية الأخرى[(١)] .
ويحكى عن معاوية[(٢)] أنه قال : خير المجالس ما سافر فيه البصر ، واتّدع فيه البدن .
ومن ذلك استعمالك « أنْ » بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم ؛ هو قليل شاذّ فى الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحا ولا مَأبِيًّا فى القياس . ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ؟ هـذا كلامها . قال أبو عثمان : والقيـاس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدٌ[(٣)] هما ؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان[(٤)] ، فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى[(٥)] .

باب فى تَقَاوُد[(٦)] السماع وتقارُع الانتزاع

هذا الموضع كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين . وسنفرد له بابا . غير أنّا[(٧)] نقدم ها هنا ما كان لائقا به ، ومقدّمة للقول من بعده . وذلك على أضرب :
فمنهـا أن يكثر الشىء فيسئل عن علّتـه ؛ كرفع الفـاعل ، ونصب المفعول ، فيذهب قوم إلى شىء ، ويذهب آخرون إلى غيره . فقد وجب إذًا تأمّل القولين

(١) هى « مسحتا » بالنصب ، وخرجت على أن المراد : أو هو مجلف .
(٢) فى نوادر القالى ٢١٥ عزو هذا إلى الأحنف بن قيس ، وقد قيل له : أى المجالس أطيب ؟
(٣) لأنه معطوف على الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر ، وإنما يكون مرفوعه اسما ظاهرا ، أو ضميرا منفصلا . وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بل استغنى بالمستتر على خلاف القياس ، وكأنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى غيرها ، ويرى غيره أن « أم » هنا منقطعة ، والتقدير : أم هما قاعدان . راجع الصبان على الأشمونى فى مبحث الابتداء .
(٤) يريد الضمير المستتر فى قاعدان ، فإنه نوع من المتصل .
(٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « الأخرى » .
(٦) تقاود السماع : اطراده فى شىء ، وعدم اختلافه فيـه ؛ كرفع الفاعل : اتفق السماع فيـه . وتقارع الانتزاع : تخالفه وتغايره ، من قولهم : تقارع القوم : تضاربوا بالسيوف . والانتزاع الاستنباط .
(٧) كذا فى ب ، جـ . وفى ا : « أننا » .

واعتماد أقواهما، ورفض صاحبه[١] . فإن تساويا فى القوّة لم ينكر اعتقادهما جميعا؛ فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلّتين . وسنفرد لذلك بابا . وعلى هذا معظم قوانين العربية . وأمره واضح، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه[٢] .

ومنها أن يسمع الشىء، فيستدلّ به من وجه على تصحيح شىء أو إفساد[٣] غيره، ويستدلّ به من وجه آخر على شىء غير الأوّل . وذلك كقولك : ضربتك، وأكرمته، ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع . فهذا موضع يمكن أن يستدلّ به على شدّة اتصال الفعل بفاعله .

ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف فى نحو ضربتك من الضمير المتصل، كما أن الكاف فى نحو ضربك زيد كذلك، ونحن نرى الكاف فى ضربتك لم تباشر نفس الفعل، كما باشرته فى نحو ضربك زيد، وإنما باشرت الفاعل الذى هو التاء، فلولا أن الفاعل قد مُزج بالفعل، وصيغ معه، حتى صار جزءا من جملته، لما كانت الكاف من الضمير المتصل، ولاعتُدّت لذلك منفصلة لامتصلة . لكنهم أجرَوا التاء التى هى ضمير الفاعل فى نحو ضربتُك — وإن لم تكن من نفس حروف الفعل — مُجرى نون التوكيد التى يبنى الفعل عليها، ويضمّ إليها، فى نحو لأضربنّك . فكما أنّ الكاف فى نحو هذا معتدّة من الضمير المتصل وإن لم تلِ نفس الفعل، كذلك الكاف فى نحو ضربتك ضمير متصل وإن لم تلِ نفس الفعل .

فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدّة اتصال الفعل بفاعله، وتصحيح القول بذلك .

---

(١) يريد بصاحبه الرأى الأضعف . جعله صاحب الأقوى لأنه يقترن معه، إذ كان ضدّه ومقابله . وفى جـ : «رفض الآخر» .

(٢) كذا فى ا . وسقط فى ش، ب .

(٣) كذا فى ا، جـ . وفى ش وب، والمطبوعة : «فساد» .

وأمّا وجه إفساده شيئا آخر فمن قِبَلِ أنّ فيــه ردّا على من قال : إن المفعول إنما نصبه الفاعلُ[1] وحده ، لا الفعلُ[1] وحده ، ولا الفعلُ[1] والفاعل جميعا .

وطريق الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم : الضمير المتصل : أنه متصل بالعامل[2] فيــه لا محالة ؛ ألا تراهم يقولون : إن الهاء فى نحو مررت بهِ ، ونزلت عليهِ ، ضمير متصل ، أى متصل بما عمِل فيــهِ وهو الجارّ ؛ وليس لك أن تقول : إنه متصل بالفعل ؛ لأن الباء[3] كأنها جزء من الفعل ؛ من حيث كانت معاقِبة لأحد أجزائه المصوغة فيه ، وهى همزة أفعل ؛ وذلك نحو أنزلته ونزلت به ، وأدخلته ودخلت به ، وأخرجته وخرجت به ؛ لأمرين[4] :

أحدهما أنك إن اعتددت الباء لما ذكرت كأنها بعض الفعل ، فإنّ هنا دليلا آخر يدل على أنها كبعض الاسم ؛ ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرّته بأنهما جميعا فى موضع نصب بالفعل ، حتى إنك لتجيز[5] العطف عليهما جميعا بالنصب ؛ نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليه وجعفرا ؛ فإذا كان هنا أمرانِ أحدهما[6] على حكم والآخر على ضدّه ، وتعارضا هــذا التعارض ، ترافعا[7] أحكامهما ، وثبت أن الكاف فى نحو

---

(١) الذى قال : إن المفعول نصبه الفاعلُ وحده هو هشام بن معاوية من أعيان أصحاب الكسائى ، وكانت وفاته سنة ٢٠٩ هـ ، وانظر البغيــة ٤٠٩ . وذهب جمهور الكوفيين الى أن العامل فيــه الفعل والفاعل جميعا ، ويرى البصريون أن العامل فيــه الفعل أو ما حمل عليــه ، وانظر الإنصاف ٤٠ وشرح الرضى على الكافية ١ / ٢١ ، والهمع ١ / ١٦٥ . (٢) فى أ : « بالفاعل » .

(٣) متعلق بقوله : « متصل » وهو المنفىّ . (٤) متعلق بقوله : « ليس لك ... » فهو متعلق بالمنفى . (٥) هذا رأى ابن جنى ، ومحققو النحاة لا يجيزون ذلك ؛ فإن من شرطِ العطف على المحل عنــدهم ظهور الإعراب المحل فى الفصيح ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدا . وانظر المغنى فى أقسام العطف فى الباب الرابع . (٦) أى أحدهما يدل على حكم ، فالخبر محذوف وهو يدل . ويبدو أن « يدل » سقطت من النساخ . (٧) أى رفع كل منهما حكم الآخر وأزاله . وهــذا كما يقول الجدليون : إذا تعارض الشيئان تساقطا وفى بـ : « وإذا تعارض الدليلان تمانعا » ، وانظر فيما يجىء الباب المعقود لترافع الأحكام .

مررت بك متصلة بنفس البـاء ؛ لأنها هى العاملة فيها . وكذلك الهاء فى نحو إنه أخوك ، وكأنه صاحبك ، وكأنه جعفر : هى[1] ضمير متصل ، أى متصل بالعامل فيه ، وهذا واضح .

والآخر إطبـاق النحويين على أن يقولوا فى نحو هـذا : إن الضمير قد خرج عن الفعل ، وانفصل من الفعل ؛ وهـذا تصريح منهم بأنه متصل أى متصل بالباء العاملة فيه ، فلو كانت التاء فى ضربتك هى العاملة فى الكاف ، لفسد ذلك ؛ من قِبل أن أصل عمل النصب إنمـا هو للفعل ، وغيره من النواصب مشبّه فى ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شىء عن الفعل ؛ من حيث كان الفعـل موغِلا فى التنكير ، والاسم المضمر متناهٍ فى التعريف . بل إذا لم يعمل الضمير فى الظرف ولا فى الحال — وهما مِما تعمل فيه المعانِى[2] — كان الضمير من نصب المفعول به أبعـد ، وفى التقصير عن الوصول اليـه أقعد . وأيضا فإنك تقول : زيد ضرب عمرا ، والفـاعل مضمر فى نفسك ، لا موجود فى لفظك ، فإذا لم يعمـل المضمر ملفوظا به ، كان ألّا يعمل غير ملفوظ به أحرى وأجدر .

وأمّا الاستدلال بنحو ضربتك على شىء غيرِ الموضـعين المتقدّمين ، فأن يقول قائل : إنّ الكاف فى نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعا ، و يقول : إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيــه فى نحو إنك قائم ونظيره . وهذا أيضا و إن كان قد ذهب اليهِ هِشام[3] فإنه عندنا فاسد من أوجهٍ[4] :

---

(١) سقط هذا اللفظ فى ش .　　(٢) يراد بالمعنى ما فيه معنى الفعل ، وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ؛ كحرف التنبيه واسم الإشارة . انظر شرح الرضى للكافيـة ٢ / ٢٠١ ، والكتاب ١/ ٢٤٧ .　　(٣) ما نسبه الى هشام نسبه غيره الى الكوفيين ، و ينسبه بعضهم الى الفرّاء منهم ، فأما هشام فهو صاحب القول بأن العامل هو الفاعل وحده ، وانظر ما كتبته آنفا .

(٤) انظر فى إفساد هذا القول الإنصاف ٤٠ .

أحدها أنه قد صحّ ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزّلا باثنى عشر دليلا منزلة الجزء الواحد، فالعمل إذًا إنما هو للفعل وحده ، واتصل به الفاعل فصار جزءا منه ؛ كما صارت النون فى نحو لتضرِبنَّ زيدا كالجزء منه ، حتى خلِط بها، وبنِى معها .

ومنها أن الفعل والفاعل إنما هو معنى ، والمعانى لا تعمل فى المفعول به ، إنما تعمل فى الظروف .

ومن ذلك أن تستدلّ بقول ضَيْغم الأَسَدىّ[1] :

إذا هو لم يَخَفْنى فى ابن عمّى — وإن لم ألقَه — الرجلُ الظلومُ

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ؛ ألا ترى أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفنى » ضمير[2] الشأن والحديث ؛ وأنه مرفوع لا محالة . فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمر . فيفسد أن يكون مرفوعا بفعل مضمر ؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ؛ وما كانت هذه سبيله[3] لم يجز إضماره .

فإن قلت : فلم لا يكون قوله « لم يخفنى فى ابن عمى الرجل الظلوم » تفسيرا للفعل الرافع لـ«هو» ؟ كقولك : إذا زيد لم يلقنى غلامه فعلت كذا ، فترفع زيدا بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيرا له .

قيل : هذا فاسد من موضعين : أحدهما أنا لم نر هذا الضمير[4] على شريطة التفسير عاملا فيه فعلٌ محتاج إلى تفسير . فإذا أدّى هذا القول إلى ما لا نظير له ،

(١) فى مستدرك التاج (ضغم) : «وضيغم الأسدى شاعر قاله ابن جنّى» . (٢) بنى ابن جنى هذا الكلام على أن الضمير ضمير الشأن والحديث ، كما ترى : ولا يلزم المصير إلى ما رأى . فقد يجوز أن يكون الضمير « هو » راجعا إلى محدث عنه فى الكلام السابق ، وأبدل منه « الرجل الظلوم » و « هو » فاعل لفعل يفسره « لم يخفنى » أى أمن . (٣) فى ش « حاله » . (٤) يريد ضمير الشأن والحديث .

وجب رفضه واطّراح الذهاب إليه . والآخر أن قولك « لم يخفنى الرجل الظلوم » إنما هو تفسير لـ«هو» ، من حيث كان ضميرُ الشأن والقصّة لا بدّ له أن تفسره الجملة ؛ نحو قول الله عز وجل : (قل هو الله أحد) فقولنا (الله أحد) تفسير لـ « هو » . وكذلك قوله تعالى : (فإنّها لا تَعْمَى الأبصارُ) فقولك : (لا تعمى الأبصار) تفسير لـ «ها» ، من قولك : فإنها ، من حيث كانت ضميرَ القصّة . فكذلك قوله : « لم يخفنى الرجل الظلوم » إنما هذه الجملة تفسير لـ«هو» . فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هى تفسير لنفس الاسم المضمر بقى ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه ؛ وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره ؛ لما فى ذلك من تكليف علم الغيب . وليس كذلك (إذا زيد قام أكرمتك) ونحوه ؛ من قبل أن زيدا تامّ[1] ، غير محتاج إلى تفسير. فإذا لم يكن محتاجا إليه صارت الجملة بعده تفسيرا للفعل الرافع له ، لا له نفسه .

فإذا ثبت بما أوردناه ما أردناه ، علمت وتحققّت أن « هو » من قوله « إذا هو لم يخفنى الرجل الظلوم » مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر .

وفى هذا البيت تقوية لمذهب أبى الحسن فى إجازته الرفع[2] بعد إذا الزمانية بالابتداء فى نحو قوله تعالى (إذا السماءُ انشقَّتْ) و (إذا الشمسُ كُوِّرَت) .

ومعنا[3] ما يشهد لقوله هذا : شىء غير هذا ، غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا ، إنما الغرض إعلامنا أن فى البيت دلالة على صحّة مذهب أبى الحسن هذا . فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذى أنشدناه .

(١) كذا فى ش ، ب وهو الصواب . وفى ا والمطبوعة : قام . وهو تحريف . وفى حـ : « من قبل أن زيدا غير محتاج إلى تفسير » .

(٢) كذا فى جـ . وفى سائر الأصول : «رفع زيد» .

(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش والمطبوعة : « معنى » .

وفيه دليل آخر على جواز خلوّ[١] الجملة الجارية خبرا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها؛ ألا ترى أن قوله « لم يخفنى الرجل الظلوم » ليس فيه عائد على هو، وكيف يكون الأمر إلا هكذا؛ ألا تعلم أن هذا المضمر على شريطة التفسير[٢] لا يوصف ولا يؤكّد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكرٍ عليه؛ وذلك لضعفه؛ من حيث كان مفتقرا إلى تفسيره . وعلى هذا ونحوه عامّة ما يرد عليك من هـذا الضرب؛ ألا ترى أن قول الله عز وجل (الله أحد) لا ضمير فيه يعود على (هو) من قبله .

واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازا صحيحا أن يستدلّ به على أمرٍ مّا، وأن يستدلّ به على ضـدّه البتّة . وذلك نحو مررت بزيد، ورغِبْت فى عمـرو، وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجرّ .

فأحد ما يدلّ عليه هـذا الضرب من القول أنّ الجارّ معتدّ من جملة الفعل الواصل به؛ ألا ترى أن البـاء فى نحو مررت بزيد معاقبـة لهمزة النقل فى نحو أمررت زيدا، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به . فكما أن همزة أفعل مصوغة[٣] فيه، كائنة من جملته؛ فكذلك ما عاقبها من حروف الجرّ ينبغى أن يعتدّ أيضا من جملة الفعل؛ لمعاقبته ما هو من جملته . فهذا وجه .

والآخر أن يدلّ ذلك على أن حرف الجرّ جارٍ مجـرى بعض ماجرّه؛ ألا ترى أنك تحكم لموضع الجارّ والمجرور بالنصب فيعطف[٤] عليـه فينصب[٤] لذلك، فتقول : مررت بزيد وعمرا، وكذلك أيضا لا يفصل بين الجارّ والمجرور؛ لكونهما فى كثير

---

(١) وذلك أن الخبر عين المبتدأ فى المعنى؛ إذ كان تفسيرا له، فاستغنى عن العائد .

(٢) انظر فى هذا المغنى فى الباب الرابع (المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة) .

(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : « موضوعة » .

(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : « فتعطف ... فتنصب » .

من المواضع بمنزلة الجزء[١] الواحد . أفلا تراك كيف تقدّر اللفظ الواحد[٢] تقديرين مختلفين، وكل واحد منهما مقبول فى القياس، متلقًّى بالبِشر والإيناس .

ومن ذلك قول الآخر[٣] :

زمانَ علَيَّ غُرابٌ غُدافٌ فَطَيَّرَهُ الشيبُ عنِّى فطارا

فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه الى سقوط حكم ما تعلّق به الظرف[٤] من الفعل، ويمكن أيضا أن يستدلّ به على ثباته وبقاء حكمه . وذلك أن الظرف الذى هو (علىّ) متعلق بمحذوف، وتقديره غداةَ[٥] ثبت علىّ أو استقر علىّ غراب، ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه . وقوله فطيّره — كما ترى — معطوف . فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إن طيّره معطوف على ثبت أو استقرّ[٦]، وجواز العطف عليه أدلّ دليل على اعتداده وبقاء حكمه، وأن العَقْد عليه، والمعاملة فى هذا ونحوه إنما هى معه ؛ ألا ترى أن العطف نظير التثنية، ومحال أن يثنَّى الشىء فيصيرَ مع صاحبه شيئين إلّا وحالهما فى الثبات والاعتِداد واحدة .

فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلّق به الظرف، وأنه ليس أصلا متروكا، ولا شَرْعا منسوخا .

---

(١) كذا فى ا، ش، ب . وفى ج : « الحرف » . (٢) سقط فى ش هذا اللفظ .

(٣) هو أبو حية النميرى . وقبل البيت :

زمانَ الصبا ، ليت أيامنا رجعن لنا الصالحات القصارا

وبعده :

فلا يبعد الله ذاك الغراب وإن هو لم يبق إلا ادّكارا

وقوله : «على غراب غداف» أراد به الشباب والشعر الأسود . وانظر الحيوان بتحقيق الأستاذ هرون ٣/٤٢٩ وأمالى المرتضى ٢/١٠٠ (٤) كذا فى ش، ب . وفى ا : « الظروف » .

(٥) المناسب لما هنا : زمان . وكأن هناك رواية أخرى : «غداة علىّ...» فذهب ذكر المؤلف اليها .

(٦) هذا من ابن جنى على أن « على غراب » جملة فعلية فاعلها « غراب » وليس يجب هذا ؛ فـ«غراب» مبتدأ لا فاعل ، وخبره « علىّ » وليس فى الكلام مايختص بالفعل أو يغلب فيه حتى يقدّر الفعل كما يريد . وعلى هذا فقوله « فطيره » عطف على الجملة الاسمية لا على متعلق الظرف .

وأمّا جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلّق به الظرف من هذا البيت فلأنه قد عطف قوله « فطيّره » على قوله « عليّ » وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوى حكم الظرف فى قيامه مقامَ الفعل المتعلّق هو به، وإسقاطه حكمه وتولّيه من العمل ما كان الفعل يتولّاه، وتناوُله به ما كان هو متناولا له .

فهذان وجهان من الاستدلال بالشىء الواحد على الحُكْمين الضدّين، وإن كان وجه الدلالة به على قوة حكم الظرف وضعف حكم الفعل فى هذا وما يجرى مجراه هو الصواب عندنا، وعليه اعتمادنا وعَقْدنا . وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيه، وإنما الغرض منه أن نُرِى[1] وجه ابتداء تفرّع القول، وكيف يأخذ بصاحبه، ومن أين يقتاد الناظرَ فيه إلى أنحائه ومصارفه .

ونظير هذا البيت فى حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عزّ اسمه ﴿ يوم تُبْلَى السرائرُ فما له مِن قُوَّةٍ ولا ناصِرٍ ﴾[2] أفلا تراه كيف عطف الظرف الذى هو «له من قوّة» على قوله «تبلى» وهو فِعل، فالآية نظيرة البيت فى العطف وإن اختلفا فى تقدّم الظرف تارة، وتأخّره أخرى .

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد، وإنما أفرض منه وممّا يجرى مجراه ما يستدلّ بِهِ ويجعل عِيارا على غيره . والأمر أوسع شُقّة، وأظهر كُلْفة ومشقّة؛ ولكن إن طَبِنت[3] له، ورفَقت بِهِ، أولاك جانبه، وأمطاك كاهِله وغارِبه؛ وإن خبطته[4] وتورّطته[5] كدّك مهلُه[6]، وأوعرت بك سبلُه، فرِفقا وتأمّلا .

---

(١) كذا فى ش وفى غيرها : «ترى» . (٢) إن المعطوف جملة «ماله من قوة ولا ناصر» لا الظرف . فترى كلام ابن جنى هنا غير دقيق . (٣) أى فطنت . (٤) يريد : عالجته بغير رفق وتهدّ الى وجهه . يقال : خبط الشىء : وطئه شديدا . (٥) أى سرت فيه على غير بصيرة . وأصل ذلك أن يقال : تورّط فى الأمر : ارتبك فيه فلم يسهل له المخرج منه . فاستعمله فى سبب هذا وهو أخذه بغير رفق . والوارد أن يقال : تورّط فى الأمر؛ كما رأيت، وكأنه ضمنه معنى ساءه، مثلا .
(٦) يريد أنه يبطئ عليك تعرّفه، فيسوءك ذلك .

باب فى مقاييس العربيّة

وهى ضربان : أحدهما معنوىّ والآخر لفظىّ . وهــذان الضربان وإن عمّا وفشَوا فى هــذه اللغة ، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوىّ ؛ ألا ترى[١] أن الأسباب المـانعة من الصرف تسعة : واحد منهـا[٢] لفظىّ وهو شَبَه الفعل لفظا ، نحو أحمد، ويَرْمَع[٣]، وتَنْضُب[٣]، وإثْمِد ، وأُبْلُم[٣]، وبقّم[٣]، وإستبرق ، والثمانية الباقية كلها معنويّة؛ كالتعريف ، والوصف ، والعدل، والتأنيث ، وغير ذلك . فهــذا دليـــل .

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول : رفعت هــذا لأنه فاعل ، ونصبت هــذا لأنه مفعول . فهذا اعتبـار معنوىّ لا لفظىّ . ولأجله ما[٤] كانت العوامل اللفظية راجعة فى الحقيقة الى أنها معنوية ؛ ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرا، فإنّ (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئا ؛ وهل تَحْصُل من قولك ضرب إلّا على اللفظ بالضاد والراء والبـاء على صورة فَعَلَ ، فهــذا هو الصوت[٥] ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا اليه الفعل .

وإنما قال النحويّون : عامل لفظىّ ، وعامل معنــوىّ ؛ لِيُرُوك أن بعض العمل يأتى مسبّبا عن لفظ يصحبه ؛ كمررت بزيد، وليت عمرا قائم ، وبعضــه يأتى عاريا من مصاحبة لفــظ يتعلّق به ؛ كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعــل لوقوعه موقع الاسم ؛ هــذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما فى[٦] الحقيقة

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « ألا ترى إلى أن .. » . (٢) المعروف فى كتب المتأخرين أن المعنوى منهـا العلمية والوصفية والبقية أسـباب لفظية ، ومنها العدل والتأنيث .
(٣) اليرمع : حجارة رخوة ، والتنضب : شجر حجازىّ ، والأبلم : خوص المقل ، وهو شجر الدوم ، والبقم : شجر له ورق يخذ منه صبغ . (٤) ما هنا زائدة . (٥) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى ا : « هذا الصوت » . (٦) كذا فى ا ، ج . وفى ش ، ب : « فأما ما فى الحقيقة » .

ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلّم نفسِه، لا لشيء غيرِه . و إنما قالوا : لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح .

واعلم أن القياس اللفظيّ إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه ؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن « إنْ » من قوله (١) :

ورجّ الفتى للخيرِ ما إن رأيتَه   على السنّ خيرا لا يزال يزِيد

فإنك قائل : دخلت على « ما » — وإن كانت « ما » ههنا مصدريّة — ؛ لشبهها لفظا بما النافية التي تؤكَّد بإنْ من قوله (٢) :

ما إن يكاد يخلّيهم لوِجهتِهم   تخالجُ الأمرِ إن الأمر مشترك

وشَبَه اللفظ بينهما يصيّر « ما » المصدريّة إلى أنها كأنها « ما » التي معناها النفي؛ أفلا ترى أنك لو لم تجذب إحداهما الى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق « إنْ » بها .

---

(١) أي المعلوط بن بدل — بزنة سبب — القريعيّ ؛ كما ذكره السيرافي في شرح الكتاب ، نقل ذلك البغدادي في شرح شواهد المغني في مبحث « إن » وفي اللسان . في « أنن » : « للعلوط بن بذل » و بذل محرف عن بدل . وفي الحماسة أبيات على هذا الروي لرجل من قريع منها :

متى ما ير الناس الغنيّ وجاره   فقير يقولوا : عاجز وجليد

وفي الخزانة ٥٣٦/١ أن ابن جني في إعراب الحماسة عينه فقال : هو المعلوط بن بدل القريعيّ ، وانظر السمط ٤٣٤ وشرح شواهد المغني للبغدادي والكتاب ٣٠٦/٢

(٢) أي زهير من قصيدة مطلعها :

بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا   وزوّدوك اشتياقا أية سلكوا

وانظر الديوان . وتخالج الأمر : اختلافهم في الرأي : يقول هذا : نصنع كذا ، وذاك : نصنع كذا ، وقوله : إن الأمر مشترك : أي لا يجتمعون على رأي واحد : هـذا له رأي ، وهذا له رأي . وهذا الاختلاف يبطئ بسيرهم وارتحالهم .

فالمعنى إذًا أشيع وأسير حُكمًا من اللفظ ؛ لأنك فى اللفظىّ متصوّر لحال المعنوىّ ، ولست فى المعنوىّ بمحتاج الى تصوّر حكم اللفظىّ . فاعرف ذلك .

واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأمّلته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ؛ ألا ترى أنهم لمّا أعربوا بالحروف فى التثنية والجمع الذى على حدّه ، فأعطَوا الرفع فى التثنية الألف ، والرفع فى الجمع الواو ، والجرّ فيهما الياء ، وبقِىَ النصب لاحرف له فيُماز به ، جذبوه الى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع ؛ لتلك الأسباب[1] المعروفة هناك . فلا حاجة بنا هنا الى الإطالة بذكرها ، ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لمّا صاروا الى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجرّ ، فقالوا ضربت الهنداتِ (كما قالوا مررت بالهندات[2]) ولا ضرورة هنا ؛ لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا : رأيت الهنداتَ ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التى عارضت فى المذكر عنه ، فدلّ دخولهم تحت هذا — مع أن الحال لا تضطرّ إليه — على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عَرِى من ضرورة الأصل . وهذا جلىّ كما ترى .

ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضَها على حكم بعض ، فى نحو حذفهم الهمزة فى نكرم ، وتكرم ، ويكرم ؛ لحذفهم إيّاها فى أُكرِمُ ؛ لِمَا كان يكون هناك من الاستثقال ؛ لاجتماع الهمزتين فى نحو أُؤكرم ، وإن عَرِيت بقيّة حروف المضارعة — لو لم تحذف — من اجتماع همزتين ؛ وحذفهم أيضا الفاء من نحو وعد ، وورد ، فى يعد ، ويرد ؛ لمـا كان يلزم — لو لم تحذف — من وقوع الواو بين ياء وكسرة ،

(١) قال الأشمونى فى مبحث إعراب المثنى فى باب المعرب والمبنى . « وحمل النصب على الجرّ فيهما — يريد التثنية وجمع المذكر السالم — لمناسبة النصب للجرّ دون الرفع ؛ لأن كلا منهما فضلة ، ومن حيث المخرج ؛ لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ، والضمّ من الشفتين » .

(٢) سقط ما بين القوسين فى ش ، ب وثبت فى أ .

ثم حملوا على ذلك ما لولم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة؛ نحو أَعِدُ ، وتَعِد ،ونَعِد ؛ لا للاستثقال، بل لتتساوى أحوالُ حروف المضارعة فى حذف الفاء معها .

فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض — ومراتبها متساوية، وليس بعضها أصلا لبعض — كان حمل المؤنّث على المذكّر[١] لأن المذكّر أسبق رتبة من المؤنّث ، أولى وأجدر .

ومن ذلك مراعاتهم فى الجمع حال الواحد ؛ لأنه أسبق من الجمع ؛ ألا تراهم لمّا أُعلّت الواو فى الواحد ، أعلّوها أيضا فى الجمع ، فى نحو قِيمة وقِيَم ، ودِيمة ودِيَم ، ولمّا صحّت فى الواحد صحّحوها فى الجمع ، فقالوا : زَوْج وزِوَجة، وثَوْر وثِوَرة .

فأمّا ثِيَرة ففى إعلال واوه ثلاثة أقوال :

أما صاحب الكتاب[٢] فحمله على الشذوذ ، وأما أبو العباس[٣] فذكر أنهم أعلّوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور ، وهو القطعة من الأقِط ؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا ثِوَرة بالتصحيح لا غير . وأمّا أبو بكر[٣] فذهب فى إعلال ثِيَرة إلى أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة ، فتركوا الإعلال فى العين أمارةً لما نَوَوْه من الألف ؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا، واعتونوا، دليلا على أنه فى معنى ما لابدّ من صحته، وهو تجاوروا وتعاونوا . وقد قالوا أيضا : ثِيْرة ؛ قال[٤] :

---

(١) يريد حمل جمع المؤنث فى النصب على جمع المذكر على ما سبق .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٦٩ . ولفظه : « وقد قالوا : ثورة، وثيرة . قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا ذلك، كما استثقلوا أن تثبت فى ديم . وهذا ليس بمطرد، يعنى ثيرة » .

(٣) يريد المبرد، وأبو بكر هو ابن السراج .

(٤) أى الأعشى ميمون . وانظر ديوانه بشرح ثعلب طبعة أوربة ص ٨٤ .

. * صدرَ النهار يراعى ثيرةً رتُعا[1] *

وهذا لا نكير[2] له[3] فى وجوبه؛ لسكون عينه .

نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع؛ ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله ، و يصحّحونه لصحّته . وذلك نحو قولك : قمت قياما ، وقاومت قِوَاما . فإذا حملوا الأصل الذى هو المصدر على الفرع الذى هــو الفعل ، فهل بقى فى[4] وضــوح الدلالة على إيثــارهم تشبيه الأشــياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة !

وعلى ذلك أيضا عوّضوا فى المصدر ما حذفوه فى الفعل؛ فقالوا : أكرم يُكرِم، فلمّــا حذفوا الهمزة فى المضارع أثبتوها فى المصدر ، فقالوا : الإكرام؛ فدلّ هذا[5]

---

(١) صدره : * فظل يأكل منها وهى راتعــة * وهو من قصيدة طويلة . وهذا فى وصف مهاة — بقرة وحشية — أكل السبع ولدها شبه بها ناقته ، وقبله :

كأنها بعــد ما أفضى النجاد بها ... بالشيّطين مهاة تبتــغى ذرعا

أهوى لها ضابئ فى الأرض مفتحص ... للحم قدما خفىّ الشخص قــد خشعا

فظــلّ يخدعها عن نفس واحدها ... فى أرض فىّ بفعل مثــله خدعا

حانت ليفجعها بابن وتطعمــه ... لحما ، فقد أطعمت لحما ، وقد فجعا

و بعد البيت :

حتّى إذا فيقــة فى ضرعها اجتمعت ... جاءت لترضع شــق النفس لو رضــعا

عجــلى إلى المعهــد الأدنى ففاجأها ... أقطاع مسك ، وسافت من دم دفعا

وقوله : فظل يأكل منها أى من ابنها الذى افترسه لا منها نفسها ؛ إذ كيف يكون هــذا مع قوله : «وهى راتعة» وقد غرّ هذا ابن دريد فى الجمهرة ، فجعله فى وصف بقرة مسبوعة . وانظر اللآلى ٣١٢ .

(٢) فى الأصول : « نظير » والأنسب ما أثبته . ولمــا فى الأصول وجه بعيد . وهو أنه بلغ الغاية فى داعى وجوب الإعلال فلا نظير له فى هذا ، وهو كلام خرج مخرج المبالغة .

(٣) سقط « له » فى أ .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب . «من» .

(٥) سقط لفظ « هذا » فى ش ، ب وثبت فى أ .

على أن هذه المُثُل كلها جارية مجرى المثال الواحد ؛ ألا تراهم لمّا حذفوا ياء فرازين[1]، عوّضوا منها الهاء فى نفس المثال فقالوا فرازنة[2] . وكذلك لمّا حذفوا فاء عِدة ، عوّضوا منها نفسها التاء . وكذلك أَيْنُق فى أحد قولى سيبويه فيها[3] : لمّا حذفوا عينها عوّضوا منها الياء فى نفس المثال .

٥ فدلّ هذا وغيره ممّا يطول تعداده على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كلّ واحد منها يجرى عندهم ، وفى محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة ؛ حتى إنه[4] إذا لزم فى بعضها شىء لعلّة مّا أوجبوه فى الآخر ، وإن عرِى فى الظاهر من تلك العلة ، فأمّا فى الحقيقة فكأنها فيه نفسه ؛ ألا ترى أنه إذا صحّ أنّ جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجرى عندهم مجرى المثال الواحد ، فإذا وجب فى شىء منها

١٠ حكم فإنه لذلك كأنه[5] أمر لا يخصّه من بقيّة[6] الباب ، بل هو جارٍ فى الجميع مجرًى واحدا ؛ لمّا قدّمنا ذكره من الحال آنفا .

واعلم أنّ من قوّة القياس عندهم اعتقادَ النحويّين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ؛ نحو قولك فى قوله : كيف تبنى من ضرب مثل جعفر : ضربب هذا من كلام العرب ، ولو بنيت مثله ضَيرب ، أو ضَوْرب ،

١٥ أو ضَرْوَب ، أو نحو ذلك ، لم يُعتقد من كلام العرب ؛ لأنه قياس على الأقلّ استعمالا والأضعف قياسا . وسنفرد لهذا الفصل[7] بابا ؛ فإن فيه نظرا صالحا[8] .

---

(١) الواحد فرزان . وهو فى الشطرنج بمنزلة الوزير للسلطان . وهو معرب فرزين فى الفارسية . والوارد فى اللسان والقاموس جمعه على فرازين .   (٢) كذا فى أ ، ب . وسقط فى ش .

(٣) فى الكتاب ٣١٧/١ : « كما قالوا : أينق لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضا » والرأى الآخر

٢٠ ذكره فى الكتاب ١٢٩/٢ إذ يقول : «ومثل ذلك أينق : إنما هو أنوق فى الأصل ، فأبدلوا الياء مكان الواو ، وقلبوا » .   (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى المطبوعة : « كذلك » .

(٦) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا اللفظ فى ش .

(٧) سقط فى ش ، ب .   (٨) كذا فى ش ، ب وسقط فى أ .

باب فى جواز القياس على ما يقِلّ ، ورفضِه فيما هو أكثر منه

هذا باب ظاهره — إلى أن تعرف صورته — ظاهر التناقض؛ إلا أنه مع تأمّله صحيح . وذلك أن يقِل الشيء وهو قياس ، ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس .

الأوّل قولهم فى النسب الى شَنُوءَةَ : شَنَئِىّ ؛ فلك — من بعدُ — أن تقول فى الإضافة إلى قَتُوبةٍ : قَتَبِىّ (١) ، وإلى رَكُوبة : رَكَبِىّ (١) ، وإلى حَلُوبة : حَلَبِىّ ؛ قياسا على شَنَئِىّ . وذلك أنهم أجرَوْا فَعُولة مجرى فَعِيلة ؛ لمشابهتها إيّاها من عِدّة أوجه : أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثىّ (٢) ؛ ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين (٣) يجرى مجرى صاحبه ؛ ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء رِدْفين وامتناع ذلك فى الألف ، وإلى جواز حركة كل واحدة (٢) من الياء والواو مع امتناع ذلكّ فى الألف ، إلى غير ذلك . ومنها أن فى كل واحدة من فَعُولة وفَعِيلة تاءَ التأنيث . ومنها اصطحاب فَعُول وفَعِيل على الموضع الواحد ؛ نحو أَثِيم وأَثُوم ، ورحيم ورَحُوم ، ومَشِيّ (٤) ومَشُوّ (٤) ، ونَهِىّ عن الشيء ونَهُوّ .

فلمّا استمرّت حال فَعِيلة وفَعُولة هذا الاستمرار ، جرت واو شَنُوءة مجرى ياء حنيفة ؛ فكما قالوا : حَنَفِىّ قياسا قالوا : شَنَئِىّ أيضا قياسا .

---

(١) كذا فى ا ، ش ، ب . وفى ج : « تنوفة : تنفىّ » .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « واحد » .

(٣) أى دون امتداد المدّة .

(٤) المشىّ والمشوّ : الدواء المسهل .

قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا فى حرف واحد — يعنى شَنُوءة — قال[1] : فإنه جميع ما جاء . وما ألطف هـذا القول من أبى الحسن ! وتفسيره أن الذى جاء فى فَعُولة هو هذا الحرف ، والقياس قابِلُه ، ولم يأت فيه شىء ينقضه . فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا صحيحا فى القياس مقبولا ، فلا غَرْو ولا ملام .

وأمّا ما هو أكثر من باب شَـنَئِىّ ، ولا يجـوز القياس عليـه ؛ لأنه لم يكن هـو على قياس ، فقـولهم فى ثَقِيف : ثَقَفِىّ ، وفى قُرَيش : قرشىّ ، وفى سُلَيم : سُـلَمِىّ . فهذا و إن كان أكثر من شنئىّ فإنه عند سيبويه ضعيف فى القيـاس . فلا يجيز على هذا فى سعيد سَعَدىّ ، ولا فى كَرِيم كَرَمىّ .

فقد بَرَد[2] فى اليد من هذا الموضع قانون يُحمَل عليـه ، ويُرَدّ غيره إليه . وإنما أذكر من هـذا ونحوه رسوما لتُقتَدى[3] ، وأفرض منـه آثارا لتُقتـفى ، ولو الترمتُ[4] الاستكثار منه لطال الكتاب به ، وأملّ قارئه .

واعلم أن من قال فى حَلُوبة : حَلَبِىّ قياسا على قولك فى حنيفة : حنفىّ ، فإنه لا يجيز فى النسب إلى حَرُورة[5] حَرَرِىّ[5] ، ولا فى صَرُورة[6] صَرَرِىّ[6] ، ولا فى قَوُولة قَوَلِىّ[7] .

(١) أى أبو الحسن ، و إنما ذكر « قال » لينصّ على أن هذا كلام أبى الحسن ، ويريد به الأخفش سعيد بن مسعدة . وقد حذف هذا اللفظ فى عبارة ابن جنى التى ساقها صاحب الاقتراح ، وهذا أجود .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش والمطبوعة : « يرد » وهو تصحيف .

(٣) تراه استعمل هذا الفعل متعديا بنفسه ، والمعروف تعدّيه بالحرف ؛ يقال : اقتدى به . وكأنه ضمنه معنى « تتبع » . (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش والمطبوعة : « ألزمت » .

(٥) كذا بالحاء المهملة فى ش . وفى أ ، ب «جزورة : جزرى» وهذا تحريف هنا . والحرورة : الحرّية . (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «ضرورة : ضررى» بالضاد المعجمة . والصرورة : الذى لا يأتى النساء . (٧) كذا فى أ ، ش . وفى ب : «قتولة» والمناسب ما أثبت .

وذلك أن فَعُولة فى هـذا محمولة الحكم على فَعِيلة ، وأنت لا تقـول فى الإضافة إلى فعيـلة إذا كانت مضعّفة أو معتـلّة العين إلا بالتصحيح ؛ نحـو قولهم فى شديد : شَدِيدِى ، وفى طويلة : طَوِيلِى ؛ استثقالا لقولك : شَدَدِىّ ، وطَوَلِىّ . فإذا كانت فَعُـولة محمولة على فَعِيلة ، وفَعِيلة لا تقول فيهـا مع التضعيف واعتلال العـين إلّا بالإتمـام ، فمـا كان محمولا عليها أولى بأن يصحّ ولا يعلّ . ومن قال فى شنوءة : شَنَئِىّ فأعلّ[1] ، فإنه لا يقول فى نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمـام : جرادىّ وسعادىّ . وذلك لبعد الألف عن الياء [و][2] لمَـا فيها من الخفّة . ولو جاز أن يقـول[3] فى نحو جرادة : جَرَدِىّ ، لم يجز ذلك فى نحو حَمَامة وعَجَاجة : حَمَمِىّ ولا عَجَجِىّ ؛ استكراها للتضعيف ، إلا أن يأنس[4] بإظهار تضعيف فَعَـلٍ ، ولا فى نحـو سَيَابة[5] وحَوَالة : سَيَبِىّ ولا حَوَلِىّ ؛ استكراها لحركة المعتـلّ فى هـذا الموضع . وعـلّة ذلك ثابتـة فى التصريف ، فغَنِينا عن ذكرها الآن .

باب فى تعارُض السماع والقياس

إذا تعارضا نطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تَقِسْه فى غيره ؛ وذلك نحو قول الله تعـالى : (استَحْوَذ عليهم الشيطانُ) فهذا ليس بقياس ؛ لكنه لا بدّ من قبوله ؛ لأنك إنمـا تنطق بلغتهم ، وتحتذى فى جميع ذلك أمثلتهم[6] . ثم إنك من بعد لا تقيس عليـه غيره ؛ ألا تراك لا تقـول فى استقام : استقْوَم ، ولا فى استباع : استبْيع .

(١) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا فى ش . وهو بنى الإعلال بحذف المدة وتغيير حركة ما قبلها .
(٢) زيادة فى جـ . والعبارة فيها : « ولخفتها » .
(٣) فى ى ، هـ : « تقول » . (٤) فى ى ، هـ : « تأنس » . (٥) هو السنة
(٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « مثلهم » .

فأمّا قولهم « استنوق الجمــل » و « استَتْيَست الشاة » و « اســتَفْيل الجمل » فكأنه أسهلُ من استحوذ؛ وذلك أن استحوذ قد تقدّمه الثلاثىّ معتلّا؛ نحو قوله[1] :

يحــوذُهنّ وله حُــوذِىٌّ   كما يحوذ الفِئــةَ الكَمِىُّ

— يروى بالذال والزاى : يحوذهن ويحوزهن[2] — . فلما كان استحوذ خارجا عن معتلّ : أعنى حاذ يحوذ، وجب إعلاله؛ إلحاقا فى الإعلال به . وكذلك باب أقام، وأطال، واســتعاذ، واستراد[3]، ممــا يسكن ما قبل عينه فى الأصل؛ ألا ترى أن أصل أقام أَقْوَم، وأصل استعاذ استعْوَذ، فلو أُخلينا وهــذا اللفظَ لاّقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها؛ غير أنه لمّــا كان منقولا ومُخْرجا من معتلّ ـ هو قام، وعاذ ـ أُجْرِى أيضا فى الإعلال عليــه . وليس كذلك « استنوق الجمــل » و « استتيست الشاة » لأن هذا ليس منه فِعْل معتلّ؛ ألا تراك لا تقول : نَاقَ ولا تاسَ؛ إنمــا الناقة والتيس اسمان لجوهر، لم يُصَرَّف منهما فِعــل معتلّ . فكان خروجهما على الصحّة أمثل منه فى باب استقام واستعاذ . وكذلك استَفْيل .

ومع هــذا أيضا فإن استنوق، واستتيس شاذّ؛ ألا تراك لو تكلّفت أن تأتى باستفعل من الطَّود، لمــا قلت : استطْوَد، ولا من الحُوت استحْوَت[4]، ولا من الخُوط استَخْوط؛ ولكان القياس أن تقول : استطاد، واستحات، واستخاط .

---

(١) هو العجّاج . يصف ثورا وكلابا . و « حوذىّ » كذا فى أ، ج . وفى ش، ب : « حاذىّ » . « الفئة » كذا فى الأصول ما عدا ج ففيها : (المـائة) . والحوذ والحوز : السوق الشديد، والحوذى والحوزىّ : السائق الجد المستحث على السير . وانظر ديوان العجاج ٧٠

(٢) فى ش : « الزاء » وهى لغة فى الزاى .

(٣) فى ش : « استعان » .

(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب والمطبوعة : « ومن الخوط » والخوط : الغصن الناعم .

والعلّة فى وجوب إعلاله وإعلال استنوق[1] ، واستفيل ، واستتيست أنا قد أحطْنا عِلْمًا بأن الفعل إنّما يُشتق من الحدث لا من الجوهر[2] ؛ ألا ترى إلى قوله (وأمّا الفِعْل فأمثِلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقًّا من المصدر . وكان قياس مصدره أن يكون معتلًّا ، فيقال : استِناقة ، كاستعانة ، واستشارة . وذلك أنه وإن لم يكن تحته ثلاثىّ معتلّ كقام وباع فيلزَم إجراؤه فى الإعلال عليه ، فإن باب الفِعْل إذا كانت عينه أحد الحرفين أن يجىء معتلًّا ، إلّا ما يستثنى من ذلك ؛ نحو طاوَل ، وبايَع ، وحَوِل ، وعَوِر ، واجتَوَرُوا ، واعتَوَنُوا ؛ لتلك العلل المذكورة هناك . وليس باب أفعل ولا استفعل منه . فلمّا كان الباب فى الفعل ما ذكرناه من وجوب إعلاله ، وجب أيضا[3] أن يجىء استنوق ونحوُه بالإعلال ؛ لاطّراد ذلك فى الفعل ؛ كما أن الاسم إذا كان على فاعِل كالكاهل والغارب ، إلا أن عينه حرف علّة لم يأتِ عنهم إلّا مهموزا ، وإن لم يَجْرِ على فِعْل ؛ ألا تراهم همزوا الحائش[4] ، وهو اسم لا صفة ، ولا هو جارٍ على فعل ، فأعلّوا عينه ، وهى فى الأصل واو من الحَوْش[5] .

فإن قلت : فلعلّه جارٍ على حاشَ ، جريان قائم على قام ؛ قيل : لم نرهم أجرَوْه صفة ، ولا أعملوه عمل الفعل ؛ وإنما الحائش : البستان بمنزلة الصّور[6] ، وبمنزلة الحديقة . فإن قلت : فإن فيه معنى الفعل ؛ لأنه يَحُوش ما فيه من النخل وغيره ، وهذا يؤكّد كونه فى الأصل صفة ، وإن كان قد استُعمل استعمال الأسماء ؛ كصاحب ووالد ؛

---

(١) أى إعلال استحوذ .

(٢) يريد سيبويه فى صدر كتابه .

(٣) سقط فى ش .

(٤) هو جماعة النخل ، والبستان .

(٥) الحوش : الجمع .

(٦) كذا فى ا ، ب . والصور : جماعة النخل . وفى ش « السور » .

قيل : مافيه من معنى الفعليّة لا يوجب كونه صفة؛ ألا ترى إلى قولهم : الكاهل[1] والغارِب[1]، وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان .

ولا يستنكر أن يكون فى الأسماء غيرِ الجارية على الأفعال معانى الأفعال . من ذلك قولهم : مِفتاح، ومِنْسَج، ومُسْعُط، ومِنديل، ودار، ونحو ذلك؛ تجد فى كل واحد منها معنى الفعل ، وإن لم تكن جارية عليه . فمفتاح من الفتح ، ومِنْسَج من النسج ، ومُسْعُط من الإسعاط ، ومِنديل من النَدْل ، وهو التناول؛ قال الشاعر[2] :

على حينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أُمورهم ... فندلًا زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالِب

وكذلك دار : من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها؛ وكذلك كثير من هذه المشتقّات تجد فيها معانى[3] الأفعال وإن لم تكن جارية عليها . فكذلك الحائش جاء مهموزا وإن لم يكن اسم فاعل، لا لشيءٍ غيرِ مجيئه على مايلزم اعتلال عينه؛ نحو قائم، وبائع، وصائم . فاعرف ذلك . وهو رأى أبى علىّ رحمه الله، وعنه أخذته لفظا ومراجعة وبحثا .

ومثله سواءً الحائط : هو اسم بمنزلة الركن والسقف ، وإن كان فيه معنى الحَوط . ومثله أيضا العائر[4] للرمد، هو اسم[5] مصدر بمنزلة الفالج[6]، والباطل، والباغِز[7]، وليس اسم فاعل ولا جاريا على معتلّ؛ وهو كما تراه معتلّ .

(١) الكاهل أعلى الظهر مما يلى العنق، والغارب من البعير ما بين السنام والعنق . وكأن معنى الاكتهال فى الكاهل القوّة والاجتماع، والكهل من الرجال الذى جاوز الثلاثين . ولا مرية فى قوّته ونضجه، ومعنى الغروب فى الغارب انخفاضه عن السنام كالكوكب حين يغرب وينخفض . (٢) هو — فيما زعم صاحب فرحة الأديب — رجل من الأنصار، قال ذلك فى النعمان بن العجلان الزرقى — وزريق من الخزرج — وكان ولاه على رضى الله عنه البحرين . وفى هذا الشعر آراء أخرى . وانظر سيبويه ص ٥٩ ج ١ ، وشواهد العينى على هامش الخزانة ص ٤٨ ج ٣ ، واللسان فى ندل ، وفرحة الأديب رقم ٤٠ .

(٣) كذا فى ش، ب . وفى أ : «من معانى» . (٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : الرمد .

(٥) ضبط فى أ بتنوين اسم، وفى ب بالإضافة . (٦) هو من الأمراض . ومن مظاهره استرخاء لأحد شقّ البدن . (٧) الباغز : النشاط أو هو فى الإبل خاصّة .

فإن قلت : فما تقول فى استعان وقد أُعِلّ، وليس تحته ثلاثىّ معتلّ، ألا تراك لا تقول : عان يعون كقام يقوم؟ قيـل : هو وإن لم يُنطَق بثلاثيّه فإنه فى حكم المنطوق بهِ ، وعليه جاء أعان يعين .

وقد شاع الإعلال فى هذا الأصل؛ ألا تراهم قالوا : المَعُونة — فأعلّوها كالمَثُوبة، والمَعُوضة (١) — والإعانة ، والاستعانةَ . فأمّا المعاونة فكالمعاودة : صحّت لوقوع الألف قبلها .

فلمّا اطّرد الإعلال فى جميع ذلك دلّ أن ثلاثيّه وإن لم يكن مستعمَلا فإنه فى حكم ذلك . وليس هـذا بأبعد من اعتقاد موضع (أنْ) لنصب الأفعال فى تلك الأجوبة، وهى الأمر والنهى وبقيّة ذلك، وإن لم تستعمل قطّ . فإذا جاز اعتقاد ذلك، وطَرْد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته (٢) فى النفس، كان إعلال نحو أعان، واستعان، ومُعِين، ومستعين، والإعانةِ والاستعانة — لاعتقاد كون الثلاثىّ من ذلك فى حكم الملفوظ بهِ — أحرى وأولى .

وأيضا فقـد نطقوا من ثلاثيّه بالعَوْن ، وهو مصـدر ، وإذا ثبت أمر المصدر الذى هو الأصل لم يَتخالج شكّ فى الفعل الذى هو الفرع ؛ قال لى أبو علىّ بالشـام : إذا صحّت الصـفة فالفعل فى الكفّ . وإذا كان هـذا حكم الصـفة كان فى المصـدر أجدر ؛ لأن المصدر أشدّ ملابَسة للفعل من الصفة ؛ ألا ترى أن فى الصفة [ما ليس بمشتق] (٣) نحـو قولك : مررت بإبلٍ مائةٍ، ومررت برجل

(١) هو العوض .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « على ما ثبوته » ، وقد ضبط فيها « ثبوته » بالجزعلى زيادة « ما » . ويصح قراءته بالرفع ، أى على الذى ثبوته فى النفس لا فى اللفظ .

(٣) زيادة من ج .

أبى عشرة أبوه ، ومررت بقاعٍ عَرْفَجٍ[(١)] كلُّه ، ومررت بصحيفةٍ طِينٍ خاتَمُها ، ومررت بحيّةٍ[(٢)] ذراعٍ طولُها ، وليس هذا مما يُشاب به المَصْدر ، إنما هو ذلك الحدث الصافى ؛ كالضرب ، والقتل ، والأكل ، والشرب .

فإن قلت[(٣)] : ألا تعلم أن فى الناقة معنى الفعل . وذلك أنها فَعَلة من التنوّق فى الشىء وتحسينه ، قال ذو الرمّة :

... ... تنوّقتْ　　بهِ حَضْرَمِيّاتُ الأكُفِّ الحوائكِ[(٤)]

والتقاؤهما أن الناقة عندهم مما يُتحسّن[(٥)] به ويُزدان[(٥)] بملكه ؛ وبالإبل يتباهَون ، وعليها يُحملون ويتحمّلون ؛ ولذلك قالوا لمذكّرها : الجمل ؛ لأنه فَعَلٌ من الجَمال ، كما أن الناقة فَعَلة من التنوّق . وعلى هذا قالوا : قد كثر عليه المَشَاء ، والفَشَاء ، والوَشَاء ، إذا تناسل عليه المال . فالوشاء فَعَال من الوَشْى ، كأن المال عندهم زينة وجمال لهم ، كما يُلبس من الوشى للتحسّن به . وعلى ذلك قالوا : ما بالدار دِبِّيج[(٦)] ، فهو فِعِّيل من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس هم الذين يَشُون الأرض ، وبهم تَحسُن ، وعلى أيديهم وبعمارتهم تَجمُل . وعليه قالوا : إنسان ؛ لأنه فِعْلان من الأُنْس .

---

(١) انظر فى بعض هذه الأمثلة سيبويه ص ٢٢٩ ج ١ . والعرفج : نبت طيب الريح ينبت فى السهل ، واحده عرفجة .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « بحبّة » .

(٣) هذا وارد على قوله فيما سبق ص ١١٨ : « ليس لاستنوق أصل معتل » .

(٤) صدره : * كأن عليها سحق لفق تنوّقت * وهو فى وصف نوق ذكرها قبل فى قوله :

أنخنا بها خوصا برى النص بدنها　　وألصق منها بالقيات العرائك

والخوص : الغائرات العيون من الإبل ، والعرائك : الأسنمة ، واللفق : أحد شق الملاءة ، والسحق : البالى ، والحضرميات منسوبات إلى حضرموت يريد ناسجات حوائك . وانظر الديوان ٤١٦ .

(٥) كذا فى أ ، ج . وفى ب : « مما يحسن بملكه ويزدان به » . وفى ش : « مما يحسن تملكه ويزدان به » . والظاهر تصحيف « تملكه » عن « بملكه » .

(٦) أى ما بها أحد ، ولا يستعمل إلا بالنفى كما ترى . ويرى الأزهرى أن أصل دبيج فى هذا الموطن دبىّ ، فأبدلت الياء الثانية جيما ، كما يقال فى مرّىّ مرّج . وعلى هذا لا يتمّ لابن جنى ما يبغى .

فقد ترى إلى توافى هذه الأشياء، على انتشارها، وتباين شعاعها، وكونها[1] عائدة إلى موضع واحد؛ لأن التنوق، والجمال، والأُنس، والوَشْى، والديباج، مما يُؤْثَر ويستحسن — وكنت عرضت هذا الموضع على أبى علىّ رحمه الله فرضيه وأحسن تقبّله — فكذلك[2] يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ؛ من حيث كان فى الناقة معنى الفِعل من التنوق، دون أن يكون بعيدا عنه؛ كما رُمْت أنت فى أوّل الفصل . انقضى السؤال .

فالجواب أن استنوق أبعدُ عن الفعل من استحوذ على ما قدّمنا . فأمّا ما فى الناقة من معنى الفعليّة والتنوق، فليس بأكثر مما فى الحَجَر من معنى الاستحجار والصلابة، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغاث من لفظ الحَجَر والنَسْر، فكذلك استنوق من لفظ الناقة، والجميع ناءٍ عن الفعل؛ وما فيه من معنى الفعليّة إنما هو كما فى مفتاح ومُدُقّ ومنديل ونحو ذلك منه .

ومما ورد شاذًا عن القياس ومطّردا فى الاستعمال قولهم : الحَوَكة، والخَوَنة . فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو فى الاستعمال منقاد غير متأبّ؛ ولا تقول على هذا فى جمع قائم : قَوَمة، ولا فى صائم : صَوَمة، ولو جاء على فَعَلة ما كان إلا مُعَلّا . وقد قالوا على القياس : خانة .

ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح نحو مثل[3] هذا فى الياء : لم يأت عنهم فى نحو بائع، وسائر بَيَعة ولا سَيَرة . وإنما شذّ ما شذّ من هذا مما عينه واو لا ياء؛ نحو الحَوَكة، والخَوَنة، والحَوَل، والدوَل[4] . وعلّته عندى قرب الألف من الياء

---

(١) عطف على (توافى) . (٢) كذا فى ش، ب . وفى أ ما يقرب أن يكون : «فلذلك»

(٣) سقط لفظ «مثل» فى ش، ب . (٤) هو النبل المتداول .

وبعدُها عن الواو ، فإذا صُحّحت نحو الحَوَكة كان أسهل من تصحيح نحو البَيَعة .
وذلك أن الألف لمّا قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها ، فكان ذلك
أَسْوَغ من انقلاب الواو إليها ؛ لبعد الواو عنها ؛ ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفا
استحسانا لا وجوبا ؛ نحو قولهم فى طَيِّء : طائِىّ ، وفى الحِيرة : حارِىّ ، وقولهم
فى حيحيت ، وعيعيت ، وهيهيت : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت . وقلّما ترى
فى الواو مثل هذا .

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوُصَل والقُرَب ، كان تصحيح نحو بَيَعة ،
وسَيَرة ، أشقّ عليهم من تصحيح نحو الحَوَكة والخَوَنة ؛ لبعد الواو من الألف ،
وبقدر بعدها عنها ما[1] يقلّ انقلابها إليها .

ولأجل هذا الذى ذكرناه عندى ما[1] كثر عنهم نحو اجتوروا ، واعتونوا ، واهتوشوا .
ولم يأتِ عنهم من هذا التصحيح شىء فى الياء ؛ ألا تراهم لا يقولون : ابتَيَعوا ولا استَيَروا
ولا نحوَ ذلك ، وإن كان فى معنى تبايعوا وتسايروا . وعلى أنه قد جاء حرف واحد
من الياء فى هذا فلم يأتِ إلا معتلّا وهو قولهم : استافوا ، فى معنى تسايفوا ، ولم
يقولوا استيفوا ، لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفا فى هذا الموضع الذى قد قويت[2]
فيه داعية القلب . وقد ذكرنا هذا فى (كتابنا فى شعر هذيل) بمقتضَى الحال فيه[3] .

وإن شذّ الشىء فى الاستعمال وقوى فى القياس كان استعمال ما كثر استعماله
أولى ، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله .

---

(١) ما زائدة أو مصدرية .
(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قربت » .
(٣) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا اللفظ « فيه » فى ش .

من ذلك اللغة التميميّة فى (ما) هى أقوى قياسا و إن كانت الحجازيّة أسْيَر استعمالا . و إنما كانت التميميّة أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ«هل» فى دخولها على الكلام مباشِرةً كلَّ واحد من صدرى الجملتين : الفعل والمبتدأ ؛ كما أن (هل) كذلك . إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله ، وهو اللغة الحجازيّة ؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل . وأيضا فمتى [(١)] ٥
رابك فى الحجازيّة رَيْب من تقديم خبر ، أو نقض النفى فزِعت إذ ذاك الى التميميّة ؛ فكأنك من الحجازيّة على حَرْد [(٢)] ، و إن كثرت فى النظم والنثر .

و يدلُّك على أن الفصيح من العرب قد يتكلّم باللغة غيرها أقوى فى القياس عنده منها ما حدّثنا به أبو علىّ رحمه الله قال : عن أبى بكر [(٣)] عن أبى العباس [(٣)] أن عُمارة [(٣)] كان يقرأ (ولا الليل سابِقُ النهارَ) بالنصب ؛ قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ ١٠
فقال : أردت (سابِقٌ النهار) قال فقلت له فهلّا قلته ؟ فقال : لو قلتُه لكان أوزن . فقوله : أوزن أى أقوى وأمكن فى النفس . أفلا تراه كيف جَنَح إلى لغة وغيرها أقوى فى نفسه منها . ولهذا موضع نذكره فيه .

واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شىء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشىء آخر على قياس غيره ، فدَعْ ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه . فإن سمعت من ١٥
آخر مثل ما أجزْته فأنت فيه مخيَّر : تستعمل أيَّهما شئت . فإن صحّ عندك أن العرب

---

(١) هذا دليل آخر على أن التميمية فى (ما) أقوى قياسا من الحجازية .

(٢) الحرد : المنع أو الغضب . يريد : كأنه غاضب على الحجازية غير مطمئن إليها بحرج منها ما تهيأت له الفرصة ، أو أنه على المنع لها والتحرّج منها . وقد يكون الأصل : «على حرف» .

(٣) أبو بكر هو ابن السرّاج . وأبو العباس : المبرد . وعمارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير . وانظر ضرائر الألوسى ١١٤ ٢٠

لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه ألبتة ، وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعرٍ مولَّد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم . بذلك وصّى أبو الحسن .

وإذا فشا الشيء فى الاستعمال وقوى فى القياس فذلك ما لا غاية وراءه ؛ نحوُ منقاد اللغة من النصب بحروف النصب ، والجرّ بحروف الجرّ ، والجزم بحروف الجزم ، وغير ذلك مما هو فاشٍ فى الاستعمال ، قوىّ فى القياس .

وأمّا ضعف الشيء فى القياس ، وقلّته فى الاستعمال فمرذول مطّرَح[1] ؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل . وذلك نحو ما أنشده[2] أبو زيد من قول الشاعر[3] :

اِضربَ عنك الهمومَ طارِقَها[4] ضَرْبَك بالسيفِ قَوْنَس الفرسِ

قالوا أراد: (اِضرِبَنْ عنك) فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ فى الاستعمال على ما تراه، ومن الضعف فى القياس على ما أذكره لك . وذلك أن الغرض فى التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد[5] ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتفى عنه الإيجاز والاختصار . ففى حذف هذه النون نقض الغرض . فجرى وجوب استقباح هذا فى القياس مجرى امتناعهم من ادّغام الملحق ؛ نحو مهدد، وقردد،

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « فردود » .

(٢) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « أنشدناه » . ولم يدرك أبو الفتح أبا زيد . فإن صح هذا فإن المراد : أنشدناه فى كتابه ، كأنما يخاطبنا فيه ، ولا يريد : أنشدنا شفاها .

(٣) قال ابن برى : « البيت لطرفة ؛ ويقال : إنه مصنوع عليه » وانظر اللسان فى « قنس » . وفى نوادر أبى زيد ١٣ : « قال أبو حاتم : أنشدنى الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة :

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

وقال : أراد النون الخفيفة » .

(٤) قونس الفرس : ما بين أذنيه ، وقيل مقدّم رأسه . وقوله « بالسيف » فى اللسان بدله « بالسوط » . انظر اللسان فى قنس .

(٥) كذا فى أ ، وفى ش : « التشديد » وفى ب احتمال هذا وذاك ؛ فإن النقط غير ظاهر .

وجَلْبَبَ ، وشملل ، وسَبهْلَل[1] ، وقَفَعْدد[2] ، فى تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالى المثلين متحركين؛ ليبلغ المثالُ الغرضَ المطلوب فى حركاته وسكونه ، واو ادّغمتَ لنقَضْتَ الغرض الذى اعتزمت .

ومثل امتناعهم من نقص الغرض امتناع أبى الحسن من توكيد الضمير المحذوف المنصوب فى نحو الذى ضربت زيد؛ ألا ترى أنه منَع أن تقول : الذى ضربت نفْسَه زيد، على أن « نَفْسَه » توكيد للهاء المحذوفة من الصِلَة .

ومما ضعف فى القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب :

له زَجَلٌ كأنّهُ صَوْتُ حادٍ ... إذا طلب الوَسيقَةَ أو زَميرُ[3]

فقوله : « كأنه»[4] — بحذف الواو وتبقية الضمّة — ضعيف فى القياس، قليل فى الاستعمال . ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . وذلك أن الوصل يجب أن تتمكّن فيه واوه، كما تمكّنتْ فى قوله فى أول البيت (لهو زجل) والوقف يجب أن تُحذَف الواو والضمّة فيه جميعا، وتسكّن الهاء فيقال: (كأنْهْ)

---

(١) كذا فى شـ ، ب . وفى ا : « سهلل » وكأنه محرّف عما أثبتـه أو أصله : ثهلل . والسبهلل : الفارغ ، يقال : جاء سبهللا أى لا شىء معه ، وثهلل يقال : هو الضلال بن ثهلل : أى لا يعرف . (٢) القفعدد : القصير .

(٣) بيت الكتاب قائله الشماخ بن ضرار . يصف حمارا وحشيا . والوسيقة : أنثاه . والزمير : الغناء فى القصبة . وهى الزمّارة ، بفتح الزاى وتشديد الميم . شبّه تطريبه إذا طلب أنثاه بصوت الحادى أو الغناء . والبيت فى الكتاب ص ١١ ج ١ ، وديوان الشماخ ٣٦ . وفى فرحة الأديب إنكار هذه النسبة .

(٤) كذا فى ا . وفى شـ ، ب : « كأنه خلس بحذف الواو » . وهذه الكلمة « خلس » وضعت فى ا فوق « كأنه » فى البيت وضبطت « خلس » بفتح الأول وسكون الثانى وهو الصواب فى وضعها ؛ يراد أن هـذه الكلمة فيها خلس لامدّ . ونقل فى الخزانة ٢ / ٤٠٢ نصّ ابن جنى من قوله : « ومما ضعف فى القياس والاستعمال جميعا » إلى قوله : « ورويناه أيضا عن غيره : إن لنا لكنة » لكن ببعض حذف .

فضمّ الهاء بغير واو مَنْزِلة بين منزلتى الوصل والوقف . وهذا موضع ضيق ، ومقام زلخٌ[1]، لا يتّقيك بإيناس، ولا ترسو فيه قدم قياس . وقال أبو إسحاق فى نحو هذا : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف؛ وليس الأمر كذلك ؛ لِمَا أريتك من أنه لا على حدّ الوصل ولا على حدّ الوقف . لكن ما أُجرِى من نحو هذا فى الوصل على حدّ الوقف قول الآخر[2] :

فظِلْتُ لدَى البيتِ العتيق أُخِيله ... ومِطْواى مشتاقانِ لهْ أرِقانِ

على أن أبا الحسن حَكَى أن سكون الهاء فى هذا النحو لغة لأزْدِ السَّرَاةِ . ومثل هذا البيت مارويناه عن قُطْرُبٍ من قول الشاعر :

وأشرب المـاء ما بِى نحوَه عَطَشٌ ... إلّا لأن عيـونَهْ سـيلُ واديهـا

ورويـنا أيضا عن غيره :

إنّ لنـا لَكَنّة ... مِبَقّـةً مِفَنّـة[3]
مِتْيَحـةً مِعَنّـة ... سِمْعَنّـةً نِظْـرِنة[4]
كالذئب وسط القُنّة ... إلّا تَـرَهْ تَظُنّـه[5]

---

(١) كذا فى ا . وفى ب : « زلخ » وفى ش : «زلج» وزلخ — بسكون اللام وكسرها — مزلّة تزلّ فيها الأقدام . (٢) ينسب ليعلى الأحول الأزدىّ . ومطواى : صاحباى . وضمير أخيله ، وله ، عائد إلى البرق فى بيت قبله وهو :

أرقت لبرق دونه شـدوان ... يمان وأهوى البرق كل يمان

وانظر الخزانة ٢/٤٠١

(٣) الكنة امرأة الابن أو الأخ (مبقة) كثيرة الكلام (مفنة) قادرة على فنون الكلام .

(٤) متيحة : تعرض فى كل شىء . والرجل متيح، وكذلك معنة . و«سمعنة نظرنة» : إذا تسمعت شيئا أو تنظرت فلم تر شيئا تظنّت وعملت بظنها . وانظر اللسان فى سمع .

(٥) ذكر فى اللسان فى سمع روايتين فى البيت : « كالذئب وسط العنة » ، و « كالريح حول القنة » وما هنا تلفيق من الروايتين . و «العنة» فى الرواية الأولى : الحظيرة تحبس فيها الغنم والإبل ، و «القنة» فى الرواية الثانية الأكمة أو الجبل المستطيل .

فقـوله (تَرَهْ) ممـا أجرى فى الوصل مجراه فى الوقف، أراد : ألّا تر، ثم بين الحركة فى الوقف بالهاء ، فقال « تَرَهْ » ثم وصل ما كان وقف عليه .

فأما قوله(١) :

أَتَوْا نارى، فقلت مَنُـونَ أنتم ؟ فقالوا : الجِنُّ، قلت : عِمُوا ظلاما(٢)

ويروى :

... ... منون قالوا سَرَاةُ الجنّ قلت عِمُوا ظلاما

فمن رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه فى الوقف إنمـا يكون « مَنُونْ » ساكن النون ، وأنت فى البيت قـد حرّكته ، فهذا إذًا ليس على نيّـة الوقف ، ولا على نيّـة الوصل ، فالجـواب أنه لمّـا أجراه فى الوصـل على حدّه فى الوقف ، فأثبت الواو والنـون التقيا ساكنين ، فاضـطُرّ حينئذ إلى أن حرّك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذًا(٣) إنمـا هى حركة مستحدَثة لم تكن فى الوقف ، و إنمـا اضطّر إليهـا الوصل :

---

(١) هو عند أبى زيد فى نوادره ١٢٤ شمير بن الحارث الضبىّ ، وفى العينى ٤ — ٤٩٨ « ينسب إلى شمـر بن الحارث الضبىّ ، و ينسب إلى تأبط شرّا » وهنـاك أبيات على روىّ الحاء تنسب إلى جذع ابن سنان الغسانىّ . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢ وما بعدها .

(٢) قبله كما فى النوادر :

ونار قد حضأت بعيد وهن بدار لا أريد بها مقـاما

سـوى تحليل راحلة وعين أكالئها مخافة أن تنـاما

و بعـده :

فقلت : إلى الطعام ، فقال منهم زعيم : نحسد الأنس الطعـاما

قال فى الخزانة : « ذكر فى أبياته أن الجنّ طرقته وقد أوقد نارا لطعامه ، فدعاهم إلى الأكل منه ، فلم يجيبوه ، وزعموا أنهم يحسدون الأنس فى الأكل ، وأنهم فضلوا عليهم بأكل الطعام » .

(٣) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا اللفظ فى ش .

وأما من رواه « منـونَ أنتم » فأمره مشكل . وذلك أنه شـبّه مَنْ بأىّ ، فقال : (منون أنتم) على قـوله : أيُّون أنتم ، وكما حُـمِل[1] ههنا أحدهما على الآخر كذلك جُمِـع بينهما فى أن جُرِّد من الاستفهام كلٌّ منهما ؛ ألا ترى إلى حكاية يونس عنهـم : ضَرَب مَنٌ مَنًّا[2] ؛ كقولك : ضرب رجل رجلا . فنظير هـذا فى التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر[3] :

وأسماءُ ما أسماءُ ليلةَ أدلجت[4] إلىّ وأصحـابى بأىَّ وأينما

فجعل « أىّ » اسمـا للجهة ، فلمّـا اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف .

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « ومكا » .

(٢) انظر الكتاب ص ٤٠٢ ج ١ .

(٣) نسبه فى اللسان فى « أين » إلى حميد بن ثور الهلالىّ . ولحميد هذا قصيدة طويلة على روىّ البيت ليس فيها هذا البيت ، مطلعها :

سل الربع أنى يممت أمّ سالم وهل عادة للربع أن يتكلما !

وذكر الشنقيطىّ فى « الوسيط فى أدباء شنقيط » أنه وقف على هذه القصيدة ، أرسلها إليه أحمد تيمور باشا طيب الله ثراه . وقال : « وقد سقط من نسخته بيتان من أولهـا بقيا فى حفظى . وما أدرى هل سقط منها غيرهما أم لا :

ألا هـيا ممـا لقيت ! وهـيا ! وويحا لمن لم ألق منهـنّ ويحما !
أأسماء ما أسماء ليـلة أدلجت إلى وأصحـابى بأىّ وأينما

هيا كلمة تحسر» .

وفى اللسان : « هى » نسـبة الأول من هذين البيتين إلى حميد الأرقط ، والظاهر على هـذا أن يكون هو أيضا صاحب البيت الثانى ، وعلى هـذا لا يكون لحميد بن ثور شىء منهما ، وأن الشنقيطى واهم فى حفظه ، وكذلك لا يعوّل على ما فى اللسـان فى أين ؛ فإن نسـخة الديوان ـــ وهو يطبع فى الدار ـــ خالية منه .

(٤) «أدلجت» كذا فى اللسان وفى بعض نسخ الخصائص فى «خلع الأدلة» . وهى الرواية الجيدة . وفى الأصـول هنا : «أدلجوا» . وقوله : (وأصحابى بأىّ وأينما) أى بمكان مجهول يسأل عنه بأىّ المكان هو ، وأين يقع . وقوله : « ليلة أدلجت » فالإدلاج : السير فى آخر الليـل على خلاف فى ذلك بين علماء اللغة . يريد أن طيفها سرى إليه وهو فى سفره مع أصحابه . وانظر الوسيط ١٢٨ .

وأما قوله : «وأيما» ففيه نظر . وذلك أنه جرّده أيضا من الاستفهام كما جرّد أىّ ، فإذا هو فعل ذلك احتمل هنا من بعدُ أمرين : أحدهما أن يكون جعل (أين) علما أيضا للبقعة ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأىّ ، فتكون الفتحة فى آخر «أين» على هذا فتحةَ الجرّ وإعرابا (١) ، مثلها فى مررت بأحمد . فتكون (ما) على هذا زائدة ، و(أين) وحدها هى الاسم كما كانت (أىّ) وحدها هى الاسم . والآخر أن يكون ركّب (أين) مع (ما) فلمّا فعل ذلك فتح الأوّل منهما كفتحة الياء من حيّهل ، لمّا ضمّ حىَّ إلى هل ، فالفتحة فى النون على هذا حادثة للتركيب ، وليست بالتى كانت فى أين وهى استفهام ؛ لأن حركة التركيب خَلَفتها ونابت عنها . وإذا كانت فتحةُ التركيب تؤثّر فى حركة الإعراب فتزيلها إليها ؛ نحو قولك : هذه خمسة ، معرب (٢) ، ثم تقول فى التركيب : هذه خمسةَ عشرَ ، فتخلف فتحةُ التركيب ضمّةَ الإعراب ، على قوة حركة الإعراب ، كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أحرى بالجواز ، وأقربَ فى القياس . وإن شئت قلت : إن فتحة النون فى قوله : (بأىّ وأيما) ، هى الفتحة التى كانت فى أين ، وهى استفهام من قَبْل تجريدها ، أقرّها بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه ، ولم يُحْدِث خالفا لها من فتحة التركيب ، واستدللت على ذلك بقولهم : قمتُ إذْ قمتَ ، فالذال كما ترى ساكنة ؛ ثم لمّا ضمّ إليها « ما » وركّبها معها أقرّها على سكونها ، فقال :

* إذْ ما أتيتَ على الرسولِ فقل له * (٣)

---

(١) كذا بواو العطف فى ا ، وفى عبارة اللسان . وسقطت فى ش ، ب .

(٢) فى عبارة اللسان : « فتعرب » .

(٣) عجزه : * حقا عليك إذا اطمأنّ المجلس *

وقبله :

يأيها الرجل الذى تهوى به وجناء مجمرة المناسم عرمس =

فكما لا يُشكّ فى أنّ هـذا السكون فى « إذ ما » هو السكون فى ذال إذْ ، فكذلك ينبغى أن تكون فتحة النون من (أينما) هى فتحة النون من (أين) وهى استفهام .

والعلّة فى جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندى هى أنّ مايُحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يُحدثه العامل فيها ، ونحن نرى العامل غير مؤثّر فى المبنىّ، نحو « من أين أقبلتَ » و « إلى أين تذهب » فإذا كان حرف الجرّ على قوته لا يؤثّر فى حركة البناءِ فحَدَثُ التركيب — على تقصيره عن حَدَث الجارّ — أحرى بألّا يؤثِّر فى حركة البناء . فاعرف ذلك فرقا، وقِس عليه تُصِب إن شاء الله .

وفى ألف « ما » من (أينما) — على هذا القول — تقدير حركة إعراب : فتحةٍ فى موضع الجرّ، لأنه لا ينصرف .

وإن[1] شئت كان تقديره « منون » كالقول الأوّل، ثم قال : (أنتم)، أى أنتم المقصودون بهذا الاستثبات، كقوله[2] :

* أنت فانظر لأىّ حالٍ تصير[3] *

= وبعـده :

يا خير من ركب المطىّ ومن مشى ... فوق التراب إذا تعـدّ الأنفس

إنا وفينـا بالذى عاهـدتنا ... والخيل تقـدع بالكماة وتضرس

وهذا الشعر من قصيدة للعباس بن مرداس السلمىّ قالها فى غزوة حنين . وانظر سيرة ابن هشام على هامش الروض ٢ / ٢٩٨، والكامل ٣ / ١٥٨، والكتاب ١ / ٤٣٢

(١) راجع للكلام على « منون أنتم » .

(٢) أى عدىّ بن زيد . وانظر الأغانى ٢ / ١٥٢ طبعة الدار، والكتاب ١/٧٠، والمغنى فى « الفاء المفردة » وأمالى ابن الشجرى ١/٨٩ . (٣) صدره :

* أرواح مودّع أم بكور *

أى أتروح مودّعا أم تبكر، أى لابدّ لك من الرحيل فى البكور أو الرواح — يريد ترك الدنيا والمصير إلى الموت — فانظر لأمر آخرتك . وقوله : (مودّع) هو بكسر الدال على حدّ عيشة راضية أى مودّع صاحبه، =

إذا أراد : انتَ[1] الهالك .

وما يَرِد فى هذه اللغة مما يضعف فى القياس، ويقِلّ فى الاستعمال كثير جِدّا؛ وإن تقصّيتُ بعضه طال ، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدلّ بِهِ ، وتستغنِى ببعضه من كلّه، بإذن الله وطَوْلِه .

باب فى الاستحسان[2]

وجِمَاعُه أن علّته ضعيفة غير مستحكِمة؛ إلّا أنّ فيه ضربا من الاتّساع والتصرّف . من ذلك تركُك الأخفّ إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحو قولهم : الفَتْوى ، والبَقْوَى ، والتقوى ، والشَرْوَى ، ونحو ذلك؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا

= وإنما الرواح يودّع فيه ، وهو كقوله تعالى : (والنهار مبصرا) أى يبصر فيه . فالإسناد فيه على جهة التجوّز . ويرى السيرافى أنه من قبيل النسب ، أى رواح ذو توديع ، قال : " فبنى له من المصدر الذى يقع بيه اسم فاعل ، وإن لم يكن جاريا على الفعل؛ كما قالوا : رامح وناشب ، على معنى ذو رمح وذو نشّاب " وقد ضبط فى الأغانى «مودَّع» بفتح الدال ، وقد علمت أن الرواية الكسر . وقد أورد أبو علىّ الفارسىّ الفتح على أنه وجه جائز فى العربية . وانظر أمالى ابن الشجرى .

(١) أى أن أنت مبتدأ محذوف الخبر . ويجوز عكس هذا على أن التقدير : الهالك أنت . ومن الأوجه الجائزة فيه أن يكون « أنت » مبتدأ خبره « رواح » على المبالغة أو على حذف مضاف ، أى أنت رواح أو صاحب رواح . وقد بسط السيرافى الكلام على البيت وأبدى فيه ستة أوجه .

(٢) الاستحسان من مصطلح أصول الفقه . وهو أحد الأدلة عند الحنفية . وفى تحديده اختلاف كثير . ويقول السعد فى حاشيته على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ : « اعلم أن الذى استقرّ عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلىّ الذى تسبق إليه الأفهام » . ومن أمثلته السلم ، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز؛ لما فيه من انعدام المعقود عليه ، لكنه جوّز للحاجة إليه . وهذا المعنى للاستحسان ينقاد مع ما أراده ابن جنى هنا . فمثل الفتوى كان المتبادر ألا يجرى فيها إعلال ، فيقال : الفتيا ، ولكن عارض هذا الأمر الجلىّ القاضى بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال ، وهو الفرق بين الاسم والصفة ، وعمل العرب بهذا المعارض . ولما كان الاعتماد فى الاستحسان على ما يقابل الجلىّ من القياس كان جماع أمره أن علته ضعيفة غير مستحكمة ، كما ذكر المؤلف .
وقد عرض السيوطى فى الاقتراح للاستحسان ، ونقل فيه بحث ابن جنى فى هذا الكتاب ، ونقل عن ابن الأنبارىّ الخلاف فى الأخذ به فى العربية

واوا من غير استحكام علّة[1] أكثر من[2] أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة . وهذه ليست عِلّة معتدّة؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة فى أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها . من ذلك قولهم فى تكسير حَسَن : حِسان، فهذا كجَبَل وجبال ؛ وقالوا : فَرَس وَرْد[3] ، وخيل وُرْد[4] ؛ فهذا كسَقْف ، وسُقْف[4] .

٥ وقالوا : رجل غَفُور ، وقوم غُفُر ، ونَخور ونُخُر ؛ فهذا كعمود وعُمُد . وقالوا : جمل بازل ، وإبل بوازل ، وشُغُل شاغل ، وأشغال شواغل ؛ فهذا كغارِب وغوارِب ، وكاهل وكواهل . ولسنا ندفع أن يكونوا قد فَصَلوا بين الاسم والصفة فى أشياء غير هذه ؛ إلّا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علّة ، وليس بجارٍ مَجْرى رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبا لجاء

١٠ فى جميع الباب ؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقادٌ فى جميع الباب .

فإن قلت : فقد قال الجعدىّ :

حتى لِحقنا بهم تُعْدِى فوارسُنا ... كأنّنا رَعْنُ قُفٍّ يرفعُ الآلا[5]

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « عن » . (٢) انظر ص ٨٧ من هذا الجزء فى إعلال الأمثلة المذكورة . (٣) أى ذو لون أحمر يضرب إلى صفرة، وكل ما فيه هذا اللون فهو ورد .

١٥ (٤) ضبط فى أ ، ب ، ج « ورد وسقف » بسكون العين كقفل . والوارد فى ورد السكون . وأما سقف فالوارد فيه الضمّ كعنق ، ويظهر أن أبا الفتح وهم فى هذا فظنّ سقفا كقفل أو أنه راعى فيه التخفيف كما يقال فى كتب : كتب وفى رسل : رسل بتسكين العين فيهما . (٥) بعده :

فلم نوقف مشيلين الرماح، ولم ... نوجد عواوير يوم الروع عزالا

والبيت فى الأمالى ٢/٢٢٨ ، وفى المختار من شعر بشار ٢٦٢ وفيه بعد أن أورده : « وقال العلماء :

٢٠ هذا من المقلوب؛ وإنما أراد الشاعر : كأننا رعن قف يرفعه الآل، والرعن : أوّل كل شىء، والقف : ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلا » والآل : السراب ، وهو ما يراه الإنسان فى الصحراء نصف النهار كأنه ماء . وترى ابن جنى يذهب فيه مذهبا غير القلب الذى ذهب إليه غيره ، وقد نبهه البكرى فى اللآلى .

فرفع المفعول ونصب الفاعل ، قيل لو لم يَحتمِل(١) هذا البيتُ إلّا ما ذكرتَه لقد كان على سَمْت من القياس ، ومَطْرَب(٢) متورَّد بين النـاس ؛ ألا ترى أنه على كل حال قد فُرِق فيه بين الفاعل والمفعول ، و إن اختلفت جهتا الفرق . كيف ووجهه فى أن يكون الفاعل فيه مرفوعا ، والمفعول منصوبا قائم صحيح مَقُول به . وذلك أن رَعْن هـذا القُفّ لمّـا رفعه الآل فرُئِى فيـه ، ظهر به الآل إلى مَرْآة العين ظهورا لولا هذا الرعن لم يَبِنْ للعين فيه بيانَه(٣) إذا كان فيه ؛ ألا تعلم أن الآل إذا بَرَق للبصر رافعا شخصا كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصا يَزْهاه فيزداد بالصورة التى حملها سفورا ، وفى مَسْرح الطَّرْف تجلّيًا وظهورا .

فإن قلت : فقد قال الأعشى :

* إذ يرفعُ الآلُ رأسَ الكلب فارتفعا(٤) *

فجعل الآل هو الفاعل ، والشخص هو المفعول ، قيل ليس فى هذا أكثر من أن هذا جائز ، وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز ؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءنى غير زيد ، فإنمـا فى هذا دليـل على أن الذى هـو غيره لم يأتك ، فأمّا زيد نفسـه فلم تَعْرِض للإخبار(٥) بإثبات مجىء له أو نفيه عنه(٦) ، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضا لم يجئ .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يحصل » . (٢) المطرب ، وكذا المطربة : الطريق .
(٣) كذا فى أ ، ب ، ش وسقط هذا اللفظ فى عبارة اللسان . (٤) صدره :

* إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة *

وقبله : ما نظرت ذات أشـفار كنظرتها حقا ، كما صدق الذئبىّ إذ سجعا

وهو فى الحديث عن عنز اليمـامة ، والذئبىّ : سطيح الكاهن . ورأس الكلب : جبل باليمـامة . وانظر الديوان ٧٤ . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فى الإخبار » ، وكأنه ضمن تعرض معنى تدخل فعدّاه بفى . وفى عبارة اللسان : « فلم يعرض للإخبار » . (٦) كأنه جرى فى هذا على اصطلاح المناطقة . فأمّا فى العربية فإن قولك : ما جاءنى غير زيد استثناء مفرغ ؛ كقولك : ما جاءنى إلا زيد ، وهذا يفيد البتة مجىء زيد .

فإن قلت : فهل تجد لبيت الجعدىّ على تفسيرك الذى حكيته ورأيته نظيرا ؟
قيل : لا يُنكَر وجود ذلك مع الاستقراء ؛ واعمَل فيما بعدُ على أنْ لا نظير له ؛
ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا وسُمِع ذلك الشيء عينه ، فقد ثبت قَدَمُه(١) ،
وأخذ من الصحّة والقوّة مأخذه ، ثم لا يقدح فيه ألَّا يوجد له نظير ؛ لأنّ إيجاد
النظير وإن كان مأنوسا به فليس فى واجب النظر إيجاده ؛ ألا ترى أن قولهم :
فى شَنُوءة شَنَئِىّ ، لمّا قبله القياس لم يَقْدَح فيه عدمُ نظيره ؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن
بهذا القدر من القوّة حتى جعله أصلا يُردّ إليه(٢) ، ويُحمل غيره عليه . وسنورد فيما بعدُ
بابا لِمَا يسوّغه القياس وإن لم يَرِدْ به السماع ، بإذن الله وحوله .

ومن ذلك — أعنى الاستحسان — أيضا قول الشاعر :

أريتَ إن جئتُ بهِ أُمْلُودا ... مُرَجَّلًا ويلبس البُرُودا(٣)

* أقائِلُنَّ أحضِروا الشُّهُودا *

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل؛ تشبيها له بالفعل المضارع . فهذا إذاً استحسان ،
لا عن قوّة علّة ، ولا عن استمرار عادة ؛ ألا تراك لا تقول : أقائمُنّ يا زيدون ،
ولا أمنطلقُنّ يا رجال ؛ إنما تقوله بحيث سمعتَه ، وتعتذر له ، وتنسُبه إلى أنّه
استحسان منهم ، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له .

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «ثبتت» ، وكلاهما جائز؛ فإن القدم مؤنث مجازى .

(٢) انظر ص ١١٦ من هذا الجزء .

(٣) (جئت) بضم التاء كما نص عليه صاحب الخزانة ، وإن ضبط فى أ بفتحها . وكان من قصة هذا الرجز أن رجلا من العرب أتى أمة له ، فلما حبلت جحدها وزعم أن لم يقربها ، فقالت هذا الرجز . تريد : أخبرنى إن ولدت ولدا هذه صفته أتقول لى وإن يشايعنى : أحضروا الشهود على أن هذا الولد منك . إنك لن تقول ذلك وإنما ترضى بالولد . فاصبر فعسى أن أجىء بما يقرّ عينك . وفى بعض الروايات (جاءت) بدل (جئت) ، و(أحضرى) بدل (أحضروا) . وانظر الخزانة ٤ ج ٥٧٤ ، وشرح الكامل للرصفى ١/٩٧

ومن الاستحسان قولهم : صِبْية ، وقِنْية ، وعِذْىٌ ، وبِلْىُ سَفَرٍ ، وناقةٌ عِلْيان ، ودبَّةٌ(١) مِهْيار . فهذا كلّه استحسان(٢) لا عن استحكام علّة . وذلك أنهم لم يعتدّوا الساكن حائلا بين الكسرة والواو؛ لضعفه، وكلّه من الواو . وذلك أن (قِنية) من قَنَوْت، ولم يُثْبت أصحابنا قَنَيْت، وإن كان البغداديّون قد حَكَوها؛ (وصبِية) من صبوت؛ و (عِلْية) من علوت، و (عِذْى) من قولهم أَرَضُون عَذَوَات؛ و (بِلْى) سفرٍ من قولهم فى معناه : بِلْوٌ أيضا؛ ومنه الباوى(٣)، وإن لم يكن فيها دليل، إلّا أن الواو مطّردة فى هذا الأصل؛ قال(٤) :

* فأبلاهما خيرَ البــلاءِ الذى يَبْــلو(٥) *

وهو راجع إلى معنى بِلْو سفر، وقالوا : فلان مَبْلُوّ بمحنة ، وغير ذلك، والأمر فيه واضح ؛ وناقة (عِلْيان) من علوت أيضا كما قيل لها : ناقة سِناد، أى أعلاها متساند إلى أسفلها، ومنه سَنَدْنا إلى الجبــل أى علونا؛ وقال الأصمعى قيــل لأعرابىّ : ما الناقة القِرْواح؟ فقال : التى كأنها تمشى على أرماح، ودبّة (مهيار)، من قولهم هار يَهُور، وتهوّر الليل؛ على أن أبا الحسن قد حَكَى فيهِ هار يهير، وجعل الياء فيه لغة؛ وعلى قياس قول الخليل(٦) فى طاح يَطِيح ، وتاه يتيه، لا يكون فى يهير دليل؛ لأنه قد يمكن أن يكون: فَعِل يَفْعِل، مثلهما. وكلّه لا يقاس ؛ ألا تراك لا تقول فى جِرْوٍ : جِرْى، ولا فى عِذْوة الوادى : عِذْية، ولا نحو ذلك . ولا يجوز فى قياس قول من

---

(١) الدبة : الكثيب من الرمل .

(٢) انظر فى هذه الكلمات ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء .

(٣) وذلك أن البلوى يحتمل أن تكون الواو فيها بدلا من الياء كالفتوى والتقوى .

(٤) هو زهير وانظر الديوان ١٠٩ .

(٥) صدره : * جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم *

(٦) انظر كتاب سيبويه ص ٣٦١ ج ٢

قال عِلْيان، ومهيار، أن تقول فى قِرْواح[1] ودِرْواس[2]: قِرْياح ودِرْياس[3]، وذلك لئلا يلتبس مثال فِعْوال بفِعْيال، فيصير قرياح ودرياس كسرياح، وكرياس. وإنما يجوز هذا فيما كانت واوه أصليّة لا زائدة، وذلك أن الأصلىّ يَحفظ نفسه بظهوره فى تصرّف أصله؛ ألا تراك إذا قلت: عِلْية ثم قلت: علوت وعلو وعلوة[4] وعِلاوة

ويعلو ونحو ذلك[5]، دَلّك وجود الواو فى تصرف هذا الأصل على أنها هى الأصلية وأن اليـاء فى علية بدل منها، وأنّ الكسرة هى التى عَذَرت بعض العذر فى قلبها؛ وليس كذلك الزائد؛ ألا تراه لا يستمر فى تصرف الأصل استمرار الأصلىّ، فإذا عُرِض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هنـاك فى أكثر الأمر ما يدل عليه وما يشهد به؛ ألا تراك لو حقّرت قرياحا بعد أن أبدلت واوه ياء على حذف

زوائده لقلت[6]: قُرَيح، فلم تجد للواو[7] أثرا يدلّك على أن ياء قِرْياح بدل من الواو؛ كما دلّك علوت، وعلو، ورجل مَعْلُوٌّ بالحجّـة، ونحو ذلك على أنّ ياء «عِلْية» بدل من الواو.

فإن قلت: فقد قالوا فى قرواح: قرياح أيضا، سُمِعا جميعا، فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو؛ لا، بل كلّ واحد منها مثـال برأسه مقصود قصدُه.

---

(١) القرواح من النوق: الطويلة القوائم، والقرواح أيضا المزرعة ليس بها نبات ولا شجر، ويقال فيها أيضا قرياح.

(٢) الدرواس: الغليظ العنق من الناس والكلاب.

(٣) هو الكلب العقور.

(٤) يقال: أخذ مالى علوة أى عنوة وقهرا كما فى اللسان. وقد يكون «علوه» بهاء الضمير.

(٥) كذا فى أ. وفى ش، ب: «يعلوه».

(٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «قلت».

(٧) كذا فى ش، ب. وفى أ: «واو».

فقْرواح كقِرْواش[١] وجِلْواخ[٢]؛ وقِرْياح كِكِرْياس[٣] وسِرْياح[٤]؛ ألا ترى أنّ أحدا لا يقول: كرواس، ولا سرواح؛ ولا يقول أحد أيضا فى شِرْواط[٥] وهلواع[٦]: شِرياط، ولا هَلياع. وهذا أحد ما يدلّك على ضعف القلب فيما هذه صورته؛ لأنّ القلب للكسرة مع الحاجز لو كان قويّا فى القياس لجاء فى الزائد مجيئه فى الأصلىّ؛ كأشياء كثيرة من ذلك.

ومثل امتناعهم من قلب الواو فى نحو هذا ياءً من حيث كانت زائدة فلا عِصْمة لها، ولا تلزمُ لزوم الأصلىّ فيعرفَ بذلك أصلُها، أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضمّا لازما ثم لا ترى العربَ أبدلتها همزة؛ كما أبدلت الواو الأصليّة؛ نحو أُجُوه، وأُقِّتَتْ. وذلك نحو التَّرَهْوُك[٧]، والتَّدَهْوُر والتَّسَهْوُك[٨]: لا يَقلِب أحد هذه الواو — وإن انضمّت ضمّا لازما — همزة؛ من قِبَل أنها زائدة، فلو قلبت فقيل: الترهؤك لم يؤمن أن يُظَنّ أنها همزة أصليّة غير مبدلة من واو.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون تركهم قلْبَ هذه الواو همزة مخافة أن تقع الهمزة بعد الهاء وهما حَلْقِيّان وشديدا التجاور؟ قيل يُفسِد هذا أنّ هذين الحرفين قد تجاورا، والهاء مقدّمة على الهمزة؛ نحو قولهم: هأهأت فى الدعاء[٩].

---

(١) هو الطفيلىّ، والعظيم الرأس.

(٢) هو الوادى الواسع الممتلىء.

(٣) الكِرياس: الكنيف يكون مشرفا على سطح القناة إلى الأرض.

(٤) يقال: فرس سرياح: سريع، والسرياح أيضا الجراد.

(٥) هو الطويل.

(٦) هى السريعة من النوق.

(٧) يقال مرّ يترهوك أى يموج فى مشيه من استرخاء مفاصله.

(٨) يقال تسهوك: مشى رويدا.

(٩) يقال هأهأ بالإبل: دعاها للعلف.

فإن قلت : هذا إنما جاء فى التكرير ، والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجز؛ ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة فى ذوات الأربعة إلّا فى ذلك الحرف وحده ، وهو «ورنتل»[1] ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئا متعالَمـا؛ نحو وَحوح[2]، ووزوز[3]، ووكواك[4] ووَزَاوِزة[3] ، وقوقيت ، وضوضيت ، وزوزيت[5] ، ومَوْماة ، ودَوْداة[6] ، وشَوْشاة[7] ،

٥ قيل : قد جاء امتناعهم من هَمْز نظير هذه الواوات بحيث لا هاء . ألا تراهم قالوا : زَحْولتــه فتزحول تَزَحْوُلا[8] ، وليس أحد يقول تَزَحْؤُلًا . وقد جمعوا بينهما متقدّمة الحاء على الهمزة : نحو قولهم فى الدعاء : حُؤْ حُؤْ[9] .

فإن قيــل : فهذا أيضا إنمـا جاء فى الأصـوات المكرَّرة ؛ كما جاء فى الأوّل أيضا فى الأصوات المكرّرة؛ نحو هُؤْ هُؤْ ، وقــد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا

١٠ يكون فى غيره .

قيل هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها ، وشَرَعنا منهجها ، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك ، ولا تستمرّ بك؛ ألا تراهم قد قالوا فى (عنونت الكتاب) : إنه يجوز

---

(١) هى الداهية ، والأمر العظيم .

(٢) الوحوحة : التنفخ من شدّة البرد .

١٥ (٣) الوزوزة الوثب . والوزاوزة : الرجل الطائش الخفيف .

(٤) هو الجبان .

(٥) زوزى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطو .

(٦) هى أثر الأرجوحة .

(٧) هى الناقة السريعة .

٢٠ (٨) فى الأصول : « رحولته فترحول ترحولا » بالراء المهملة ولم أقف على هذا فى اللغة ، فأصلحته الى ماترى . يقال : زحوله عن مكانه ، فتزحول : أزاله عنه فزال .

(٩) كذا فى الأصــول . والذى فى اللسان : « حىْ حىْ : دعاء الحمار إلى الماء ... والحأحأة — وزن الجعجعة — بالكبش : أن تقول له : حأحأ زجرا » .

أن يكون فَعْوَلْت من عنّ يعنّ، ومطاوِعُه تَعَنْوَنَ، ومصدره التَّعَنْوُن، وهذه الواو لا يجوز هَمْزها؛ لِمَا قدّمنا ذكره، وأيضا فقد قالوا فى عَلْونته: يجوز أن يكون فَعْولت من العلانية، وحاله فى ذلك حال عنونته على ما مضى. وقد قالوا أيضا: سَرْولته تسرُوُلا، ولم يهمزوا هذه الواو؛ لما ذكرنا. فإن قيل: فلو همزوا فقالوا: التَّسَرْؤُل لمَا خافوا لَبْسا؛ لقولهم مع زوال الضمّة عنها: تَسَرْوَل، وسَرْوَلْتـه، ومُسَرْوَل؛ كما أنهم لمّا قالوا: وَقْتٌ، وأوقات، ومَوْقِت، ووَقَّته أعلمهم ذلك أن همزة «أُقِّتت»[1] إنما هى بدل من واو. فقد ترى الأصل والزائد جميعا متساويين متساوقين فى دلالة الحال بما يصحب كلّ واحد منهما من تصريفه وتحريفه، وفى هذا نقض لما رُمْت به الفصل بين الزائد والأصل.

قيل كيف تصرّفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه، وأدلُّ عليهما من الزائد؛ ألا ترى أنك لو حقّرت تَسَرْوُلا — وقد همزته — تحقير الترخيم، لقلت «سُرَيْل» فحذفت الزائد[2] ولم يبق معك دليل عليه؛ ولو حقّرت نحو «أُقِّتت» — وقد نقلتها الى التسمية، فصارت (أُقِّتة) — تحقير الترخيم لقلت: وُقَيتة، وظهرت الواو التى هى فاء.

فإن قلت: فقد تجيز ههنا أيضا «أُقَيتة» قيل الهمز هنا جائز لا واجب، وحذف الزوائد من «تسرؤل» فى تحقير الترخيم واجب لا جائز. فإن قلت: وكذلك همز الواو فى «تَسَرْؤُل» إنما يكون جائزا أيضا لا واجبا، قيل همز الواو حشوا أثبتُ قدما من همزها مبتدأة، أعنى فى بقائها وإن زالت الضمّة عنها؛ ألا ترى إلى قوله[3] فى تحقير قائم: قويئم، وثباتِ الهمزة وإن زالت الألف الموجِبة

(١) كذا فى ش، ب. وفى أ: «الزوائد». (٢) كذا فى ش، ب. وفى أ: «الزوائد» ويريد بالزائد الجنس. (٣) يريد سيبويه فى الكتاب ٢/١٢٧

لهـا، بجرت لذلك مجرى الهمزة الأصليّـة فى نحو سائل ، وثائر[1] ، من سأل وثأر ، — كذا[1] قال — ، فلذلك اجتنبوا أن يهمزوا واو «تسرول» لئلا تثبت قدم الهمزة فيرى أنهـا ليست بدلا ، وليس كذلك همزة « أُقِّتت » ، ألا تراها متى زالت الضمّة عنها عادت واوا، نحو مَوْقت، ومويقِت .

٥ فإن قلت : فهلّا أجازوا همز واو « تَسَرْوُل » وأمنوا اللبس ، و إن قالوا فى تحقير ترخيمه «سُرَيل» من حيث كان وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة ، إنمـا هو موضع زيادة الواو ، نحو جَدْول، وخِرْوَع[2]، وعجوز، وعمود . فإذا رأوا الهمزة موجودة فى « تَسَرْؤُل » ، محـذوفة من « سُرَيْل » علموا — بمـا فيها من الضمّة — أنها بدل من واو زائدة، فكان ذلك يكون أمنا من اللبس ؟

١٠ قيل : قد زادوا الهمزة وسطا فى أحرف صالحة . وهى شَمْأَل[3] وشَأْمَل[3] ، وجُرَائض[4] ، وحُطَائط بُطَائط[5] ، ونِئْدُلان[6] ، وتَأْبَل[7] ، وخَأْتم ، وعَأْلم ، وتأبلتُ القِدْر ، والرِّئْبال[8] . فلمّا جاء ذلك كرِهوا أن يَقْربوا باب لَبْس .

فإن قلت : فإن همزة تأبل ، وخأتم ، والعألم ، إنمـا هى بدل من الألف ، قيل : هى و إن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد ، والبـدل من الزائد زائد ، وليس ١٥ البدل من الأصل بأصل .

(١) فى كتاب سيبويه ص ١٢٨ ج ٢ : « وشاء من شأوت » .
(٢) هو الشجر الذى يتخذ من حبه الزيت المسهل المعروف ، وكل نبات ريان من شجر أو عشب خروع .
(٣) هذه لغات فى الشمال . وهى من الرياح ما تهب من ناحية القطب الشمالىّ .
(٤) يقال : جمل جرائض : إذا كان أكولا
٢٠ (٥) حطائط : الصغير من الناس وغيرهم . وبطائط : إتباع .
(٦) النئدلان : الكابوس .
(٧) التأبل : لغة فى التابل . والجمع التوابل . وهى الأبزار تضاف إلى الطعام ؛ كالفلفل والكمون .
(٨) الرئبال : الأسد .

فقد ترى أن حال البدل من الزائد أذهب به[١] فى حكم ما هو بدل منه من الأصل فى ذلك . فاعرف هذا .

ومن الاستحسان قولهم : رجل غَدْيان، وعَشْيان؛ وقياسه : غَدْوان وعَشْوان؛ لأنهما من غَدَوت وعَشَوت ؛ أنشدنا أبو علىّ :

بات ابنُ أسماءَ يعشــوه ويصبحُه   من هَجْمةٍ كأَشَاءِ النَخْلِ دُرّارِ[٢]

ومثله أيضا دامتِ السماء تَدِيم دَيْمًا[٣] ، وهو من الواو؛ لاجتماع العرب طُرًّا على (الدوام)، و(هو أدوم من كذا) .

ومن ذلك ما يخرج تنبيها على أصل بابه ؛ نحو آستحوذ ، وأَغْيَلَتِ المرأة ، و * صددتَ فأطوَلْتَ الصدود ... *[٤]

---

(١) الضمير فى (به) يعود على البدل .

(٢) قائله قرط بن التوأم اليشكرى ولم أقف لهــذا الشاعر على ترجمــة . وفى العمدة ذكر للتوأم اليشــكرى مع آمرئ القيس فى إجازة أبيــات . والبيت فى إصــلاح المنطق طبعــة المعــارف ٢٢٢ وفى شواهد ابن الســيرافى عليه (الورقة ١٣٨ ب) . وفيهما : « كان » بدل « بات » ، ويقول ابن السيرافىّ : « ويروى (كان ابن شماء) يذكر قتله لبنى مطر، وإغارته عليهم . وميار : اسم فرس يقول : افتدوا منى بهذا الفرس . وكان ابن أسماء يعشو هذا الفرس : أى يعشيه : يسقيه اللبن بالعشىّ، ويصبحه : يسقيه فى الصباح اللبن ... وإذا سق الفرس اللبن وربى عليه كان أنفع له ، وأسرع فى عدوه» ويقول الصاغانى فى التكملة (صبح) بعــد أن أورد عن الصحاح البيت كما ورد فى الإصلاح : «وإنما هو . (كان ابن شمــاء) واسمه شرسفة بن خليف فارس ميار . قتــله قرط بن التوءم اليشكرى . والبيت لقرط » . والهجمة : القطعة من الابل ، ما بين الثلاثين والمــائة . والأشاء : صغار النخل . ويروى (كفسيل النخل) . (ودرار) نعت هجمة : كثيرة الدرّ : وهو اللبن .

(٣) أى كان مطرها ديمة . وهو مطر خفيف لا برق فيه ولا رعد ، تدوم به السماء .

(٤) هــذا بعض البيت :

صددت فأطولت الصدود وقلما   وصال على طول الصدود يدوم

وقد نسب هــذا البيت فى الكتاب ١/ ١٢ إلى عمــر بن أبى ربيعة ونسبه الأعلم إلى المرار الفقعسى ، وهو ما فى شرح شــواهد المغنى للبغــدادى فى مبحث « ما » وفى كتابة الأمير على المغنى فى هــذا المبحث ، وما فى الخزانة ٤ / ٢٨٩ . وهذا البيت أحد أبيات أربعة ، وقبله :

صرمت ، ولم تصرم ، وأنت صروم   وكيف تصابى من يقــال : حليم =

وقالوا[1] : هذا شرابٌ مَبْوَلة[2] ، وهو مَطْيَبة للنفس ، وقالوا :

* فإنه[3] أهل لأن يؤكرما *

ونظائره كثيرة ؛ غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استقْوَم، وأصل مَقَامة مَقْوَمة ، وأصل يُحسِن يؤَحْسِن . ولا يقاس هذا ولا ما قبله ؛ لأنه لم تستحكم علّته، وإنما خرج تنبيها وتصرّفا واتّساعا .

باب في تخصيص العلل[4]

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرَّف[5] أقوالهم مبنىّ على جواز تخصيص العلل . وذلك أنها وإن تقدّمت علَل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى

= وبعده : وليس الغواني للجفاء، ولا الذى   له عن تقاضى دينهن هموم
ولكنما يستنجز الوعد تابع   هواهنّ حلاف لهنّ أثيم

قال أبو محمد الأعرابي : « يقول : صرمت ، ولم تصرم صرم بتات ، ولكن صرم دلال ؛ يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود . أى لا يدوم وصال الغوانى إلا لمن يلازمهن ويخضع لهن ، فسر ذلك بالبيتين بعدهما » . انظر الخزانة فى الموطن السابق . ومنه يعلم أن التاء فى « صددت » وقوله : « فأطولت » مفتوحة ؛ لقوله قبل : « صرمت ولم تصرم » .

(١) سقط فى ش ، ب ، ى ، هـ .

(٢) فى اللسان : « كثرة الشراب مبولة » وقد أنكر الشيخ سيد المرصفى لهذا على ابن جنى ما أورده ، وقال : « هذا ما يقول ابن جنى . وكلام العرب : كثرة الشراب مبولة » ، وفى ابن يعيش على المفصل (مبحث الواو والياء عينين) : « وحكى أبو زيد : هذا شىء مطيبة للنفس ، وهذا شراب مبولة » .

(٣) هذا شطر بيت من الرجز . قال البغدادى فى شرح شواهد الشافية ٥٨ : « وقد بالغت فى مراجعة الموادّ والمظانّ فلم أجد قائله ولا تتمته » .

(٤) هذا البحث مستعار فى العربية من أصول الفقه . ومحل تخصيص العلة أن يتخلف الحكم مع وجود العلة . ومن أمثلة هذا فى الفقه أن يعلل الربا بالطعم ، فيورد على هذا العرايا ، وهى بيع الرطب بالتمر ، والعنب بالزبيب ، ففيها الطعم ، والتعاوض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام فى مقدار معين مبين فى الفروع . فقد وجدت العلة وتخلف الحكم . ويختلف الفقهاء فى هذا : فمنهم من يراه قدحا فى العلة ، ويسميه نقضا . ومنهم من لا يراه نقضا ، ويعود به على العلة بالتخصيص . وقد ذكر السيوطى فى الاقتراح هذا البحث فى باب « القوادح فى العلة » .

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « تصرف » .

التخفيف والفرق، ولو تكلّف متكلّف نقضها لكان ذلك ممكنا، — وإن كان على غير قياس — ومستثقلا؛ ألا تراك لو تكلّفت تصحيح فاء ميزان، وميعاد، لقدرت على ذلك[1]، فقلت : مِوْزان ، ومِوْعاد . وكذلك لو آثرت تصحيح فاء مُوسِر ، ومُوقِن ، لقدرت على ذلك فقلت : مُيْسِر ، ومُيْقِن . وكذلك لو نصبت الفاعل ، ورفعت المفعول ، أو ألغيت العوامل : من الجوازم ، والنواصب ، والجوازم ، لكنت مقتدرا على النطق بذلك[2]، وإن نفى القياسُ تلك الحال . وليست كذلك عِلَلُ المتكلّمين ؛ لأنها لا قدرة على غيرها ؛ ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض فى محلّ واحد ممتنع لا مستكره ، وكون الجسم متحرّكا ساكنا فى حال واحدة فاسد . لا طريق إلى ظهوره ، ولا إلى تصوّره . وكذلك ما كان من هذا القبيل . فقد ثبت بذلك تأخّر علل النحويين عن علل المتكلمين ، وإن تقدّمت عِلَل المتفقّهين .

ثم اعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين :

أحدهما ما لا بدّ منه ، فهو لاحق بعلل المتكلمين، وهو قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها ، وياءً لانكسار ما قبلها ؛ نحو ضُورِب ، وقراطيس ، وقد تقدّم ذكره . ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن ؛ وقد تقدّم ما فيه .

ثم يبقى النظر فيما بعد ، فنقول : إن هذه العلل التى يجوز تخصيصها ، كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء ، وسَبَقت الأولى منهما بالسكون ؛ نحو حَيْوَة ، وعَوَى الكلب عَوْيةً ، ونحو صحّة الواو ، والياء ، فى نحو غَزَوَا ، ورَمَيَا ، والنَّزَوَان ، والغَلَيَان ، وصحّة الواو فى نحو اجْتَوَرُوا ، واعتَوَنُوا ، واهتَوَشُوا[3] ،

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «ذاك» .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «بذاك» .

(٣) يقال تهوّش القوم ، وتهاوشوا : اختلطوا . ولم أقف فى اللسان والقاموس على «اهتوش» .

إنمــا اضطُرّ القائل بتخصيص العــلّة فيها وفى أشــباهها ؛ لأنه لم يحتَطْ فى وصف العلّة ، ولو قدّم الاحتياط فيها لأمِن الاعتــذار بتخصيصها . وذلك أنه إذا عَقَد هــذا الموضع قال فى علّة قلب الواو والياء ألفا : إن الواو والياء متى تحرّكتا وآنفتح ما قبلهما قُلبتا ألفين[1] ، نحو قام ، وباع ، وغزا ، ورمى ، وباب ، وعاب ، وعصًا ، ورحًى ، فإذا أُدخِل عليه[2] فقيل له : قــد صحّتا فى نحو غَزَوَا ، ورميا ، وغَزَوان ، وصَمَيان[3] ، وصحّت الواو خاصّة فى نحو اعتونوا ، واهتوشوا ، أخذ يتطلّب ويتعذّر فيقول : إنمــا صحّتا فى نحو رَمَيا ، وغَزَوَا ؛ مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما : غزا ، ورمى ، فتلتبس التثنية بالواحد . وكذلك لو قلبوهما ألفين فى نحو نَفَيان ، ونَزَوان ، لحذفت إحداهما ، فصار اللفظ بهما نفان ، ونزان ، فالتبس فَعَلان ممــا لامه حرف علّة بفَعَال ممــا لامه نون . وكذلك يقولون[4] : صحّت الواو فى نحو اعتونوا ، واهتَوَشُوا ؛ لأنهما فى معنى ما لا بدّ من صحّته ، أعنى تعاونوا وتهاوشوا . وكذلك يقولون : صحّتا فى نحو عَوِر ، وصَيِد ؛ لأنهما فى معنى آعورّ ، وآصيدّ ، وكذلك يقولون فى نحو بيت[5] الكتاب :

وما مِثْلُه فى النــاس إلاّ مملّكًا   أبو أُمّــهِ حَىٌّ أبوه يقــارِبه

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « ألفا » . (٢) أى أورد عليه دخل ، وهو الفساد والعيب . وهــذا التعبير كقول المتأخرين : اعترض عليــه . (٣) الصميان من الرجال : الشــديد . وفى ش زيادة : « ورميان » وتأخير « غزوان » عن « رميان » . (٤) كذا فى ا . وســقط لفظ « يقولون » فى ش ، ب . (٥) لم أقف على هــذا البيت فى الكتاب . وهو ينسب إلى الفــرزدق ، ولكن لم أقف له على صلة فى ديوانه . وقد نسبه إليه مفردا المبرد فى الكامل ١ / ١٢٧ طبعة المرصفى ، وابن رشيق فى العمدة فى « باب الوحشىّ المتكلف ، والركيك المستضعف » وأبو الفرج فى الأغانى ج ١٩ ص ١٥ طبعة بولاق ببعض مخالفة فى الشطر الأوّل . وهو من شــواهد البلاغة ، يذكر شاهــدا للتعقيد اللفظىّ ، وقد أورده صاحب معاهد التنصيص ، ولم يذكر صلته مع إطنابه فى ترجمة الفرزدق .

إنما جاز ما فيه من الفصل (بين[١] ما لا يحسن) فصله لضرورة الشعر. وكذلك ما جاء من قَصْر الممـدود ومدِّ المقصور، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكّر، ومن وضع الكلام فى غير موضعه؛ يحتجّون[٢] فى ذلك وغيره بضرورة الشـعر، ويجنحون إليها مرسَلة غير متحجِّرة، وكذلك ما عدا هـذا: يسوُّون بينـه، ولا يحتاطون فيه، فيحرسوا أوائل التعليل له. وهـذا هو الذى نَتَق[٣] عليهم هـذا الموضع حتى اضطَرَّهم الى القول بتخصيص العلل، وأصارهم إلى حيِّز التعذّر والتمحُّل. وسأضع فى ذلك رسما يُقتاس فينتفع به بإذن الله ومشيئته.

وذلك أن نقول فى علّة قلب الواو واليـاء ألفا: إنهما متى تحرّكا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعرِى الموضع من اللَّبْس، أو أن يكون فى معنى ما لابدّ من صحّة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصحّة مَنْبَهة على أصل بابه، فإنهما يُقلبان ألفا. ألا ترى أنك إذا احْتَطْت فى وصف العلّة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصحّة الواو والياء فى حَوَبةٍ وجَيَـلٍ؛ إذْ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة، إنما هى منقولة اليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف فى حوْأبة[٤] وجَيْأَل[٥].

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصحّة الواو والياء فى نحـو قوله تعالى «لَـوِ آطّلعْتَ عليهم» وفى قولك فى تفسير قوله عزّ وجلّ «وانطلق الملأُ منهم أنِ امْشُوا

(١) كذا فى أ. وفى ش، ب: «مما لا يحسن».

(٢) كذا فى أ، ب. وفى ش: «يحتجون» وهو تصحيف.

(٣) كذا فى أ. وفى ش، ب: «فتـق» ونتق الشيء: حركه، وجذبه. وفتقـه: فتحه وأبدى عنه وقد كان مستورا.

(٤) يقال. دلو حوأبة: ضخمة. وهو من تركيب «ح أ ب» فوزنه فوعلة.

(٥) الجيأل: الضبع.

واصبروا على آلِهتكم» : معناه : أيِ آمشوا . فتصحّ الياء والواو متحرّكتين مفتوحاً ما قبلهما ؛ من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين ، فلم يعتدّ لذلك .

وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحّة الواو والياء في عَوِر وصَيِد ، بأنهما في معنى ما لا بدّ فيه من صحّة الواو والياء ، وهما آعورّ وآصيدّ . وكذلك صحّت في نحو اعتوَنوا ، وازدَوَجُوا ، لمّا كان[1] في معنى ما لا بدّ فيه من صحّتها ، وهو تعاونوا ، وتزاوجوا . وكذلك صحّتا في كَرَوَان ، وصَمَيَان ؛ مخافة أن يصيرا من مثال فَعَلان ، واللام معتلّة ، إلى فَعَال ، واللام صحيحة ، وكذلك صحّتا في رجل سمّيته بكَرَوان ، وصَمَيان ، ثم رخّمته ترخيم قولك ياحارِ ، فقلت : يا كَرَوَ ، و ياصَمَيَ ؛ لأنك[2] لو قلبتهما فيه ، فقلت : يا كرا ، و ياصما ، لالتبس فعلان ، بفَعَل ، ولأن الألف والنون فيهما مقدّرتان أيضا فصحّتا كما صحّتا وهما موجودتان . وكذلك صحّت أيضا الواو والياء في قوله عزّ اسمه « وعَصَوُا الرسول » وقولِه تعالى « لَتُبْلَوُنّ في أموالكم وأنفسكم » وقولِه تعالى « فإمّا تَرَيِنّ مِن البشرِ أحدا » من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غيرَ لازمة . وكذلك صحّتا في القَوَد ، والحَوَكة ، والغَيَب ؛ تنبيها على أصل بابٍ ، ودارٍ ، وعابٍ .

أفلا ترى إلى احتياطك في العلّة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلّها ، ولو لم تقدّم الأخذ بالحزم لاضطُرِرت إلى تخصيص العلّة ، وأن تقول : هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا ... .

---

(١) أي نحو اعتونوا وازدوجوا .

(٢) كان من الخير له أن يحذف هذا الوجه من التعليل و يقتصر على ما بعده ؛ فإن ما ذكره يقضي بألا يقال : يا كرا ، و ياصما ، عند الترخيم على لغة الاستقلال ؛ لئلا يلتبس فعلان بفعل ، وهذا لم يمنع في النحو . وانظر الأشموني في مبحث « الترخيم » .

وأنت إذا قدّمت ذلك الاحتياط لم يتوجّه عليك سؤال ؛ لأنه متى قال لك : فقد صحّت الياء والواو فى جَيَلٍ ، وحَوَبةٍ ، قلت : هذا سؤال يسقطه ما تقدّم ؛ إذ كانت الحركة عارضة لا لازمة ، ولو لم تحتَطْ بما قدّمت لأجاءتك الحال إلى تمحّلِ الاعتذار .

وهذا عينه موجود فى العِلَل الكلاميّة ؛ ألا ترى أنك تقول فى إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحلّ الواحد : لو اجتمعا لوجب أن يكون المحلّ الواحد ساكنا متحرّكا فى حال واحدة ، ولولا قولك : فى حال واحدة لفسدت العلّة ؛ ألا ترى أنّ المحلّ الواحد قد يكون ساكنا متحرّكا فى حالين اثنتين .

فقد علمت بهذا وغيره مما هو جارٍ مجراه قوّة الحاجة إلى الاحتياط فى تخصيص العلة .

فإن قلت : فأنت إذا حُصِّل عليك هذا الموضع لم تلجأ[1] فى قلب الواو والياء إذا تحرّكتا وانفتح ما قبلهما ألفين ، إلا إلى الهرب من اجتماع الأشباه ؛ وهى حرف العلّة والحركتان اللتان اكتنفتاه ، وقد عُلِم مضارَعة الحركات لحروف اللين ، وهذا أمر موجود فى قام ، وخاف ، وهاب ، كوجوده فى حَوِل ، وعَوِر ، وصيِد ، وعيِن ؛ ألا ترى أن أصل خاف وهاب : خوِف وهَيِب ، فهما فى الأصل كحوِل وصيِد ، وقد تجشّمْتَ فى حوِل وصيِد من الصحّة ما تحاميته فى خَوِف وهَيِب .
فأمّا احتياطك بزعمك فى العلّة بقولك : إذا عَرِى الموضع من اللَّبْس، وقولك : إذا[2]

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ولم » .

(٢) كذا فى الأصول ، ولو جرى على نسق ما قبله فى ذكر شروط القلب لقال : إذا لم يكن فى معنى ما لا بدّ من صحته ، ولم تكن الحركة لازمة . وكأنه يريد : وقولك : إذا كان فى معنى ما لا بدّ من صحته فلا قلب ، وقولك وكانت الحركة غير لازمة فلا قلب . لحذف الجواب وهو مراد .

كان فى معنى ما لا بدّ من صحّته ، وقولك : وكانت الحركة غير لازمة ، فلم نَرَك أوردته إلّا لتستثنى به ما يورده الخَصْم عليك : مما صحّ من الياء والواو وهو متحرّك وقبله فتحة . وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذّ التى تضطَرُّك إلى القول بتخصيص العلل فحشوت بها حديث عِلّتك لا غير ؛ وإلّا فالذى أوجب القلب فى خاف ، وهاب ، من استثقال حرفى اللين متحرّكين مفتوحا ما قبلهما موجود ألبتة فى حوِل وصيِد ، وإذا كان الأمر كذلك دلّ على انتقاض العلّة وفسادها .

قيل : لعمرِى إنّ صورة حوِل وصيِد لفظا هى صورة خوِف وهيِب ، إلا أنّ هناك من بعد هــذا فرقا ، وإن صغُر فى نفسك وقلّ فى تصــوّرك وحِسّك ، فإنه معنًى عند العرب مَكين فى أنفُسها ، متقدّم فى إيجابه التأثير الظاهر عندها . وهو ما أوردناه وشرطناه : من كون الحركة غير لازمة ، وكونِ الكلمة فى معنى ما لا بدّ من صحّة حرف لِينه ، ومن تخوّفهم التباسَه بغيره ؛ فإن العرب — فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تصرُّف مذاهبها — ، عنايتُها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها . وسنفرِد لهذا بابا نتقصّاه فيــه بمعونة الله . أوَ لا تعلم عاجلاً إلى أن تصير إلى ذلك الباب آجِلاً ، أنّ سبب إصلاحِها ألفاظَها ، وطَرْدِها إيّاها على المُثُلِ والأحذِيَة[(١)] التى قنَّنتها لها ، وقصرتها عليها ، إنما هو لتحصين[(٢)] المعنى وتشريفه ، والإبانةِ عنه وتصويره ؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ، ونصبِ المفعول ، إنمــا هو للفرق بين الفاعل والمفعول ؛ وهذا الفرق أمر معنوىّ ، أُصلِح اللفظ له وقِيد مَقَاده الأوفق من أَجْله .

فقــد علم بهذا أنــ زينة الألفاظ وحِلْيتها لم يُقصد بها إلاّ تحصين المعانى وحياطتها . فالمعنى إذا هو المُكَرَّم المخدوم ، واللفظ هو المبتذَل الخادم .

(١) جمع الحذاء ككتاب . وهو فى الأصل مصدر حذا الشىء : قدّره . وأريد به ما يقدّر عليه الشىء كالقالب ؛ فيراد به هنا المثل والموازين التى قدّرت عليها الألفاظ .

(٢) كذا فى الأصول . والأسوغ : « تحصين » .

وبعد، فإذا جرت العِلّة في معلولها[1]، واستتبّت على مَنْهَجها وأَمّها قوى حكمها، واحتمى جانبُها، ولم يَسَع أحدًا أن يعرِض لها إلا بإخراجه شيئا إن قدر على[2] إخراجه منها. فأمّا أن يفصِّلها ويقولَ: بعضها هكذا، وبعضها هكذا فمردود عليه، ومرذول عند أهل النظر فيما جاء به. وذلك أن مجموع ما يورِده المعتلّ بها هو حدّها ووصفها، فإذا انقادت وأثّرت وجَرَت في معلولاتها فاستمرّت، لم يبق على بادئها، وناصبِ نفسه للراماة عنها، بقيّة فيطالَبَ بها، ولا قِصْمةُ[3] سِواكِ[4] فيفُكَّ يَدَ ذِمّته عنها.

فإن قلت: فقد قال الهذلىّ:

(بياض بالأصل)[5]

فقد كنتُ قلت في هذه اللفظة[6] في كتابي في ديوان هُذَيل: إنه إنما أعلّت[7] هذه العين هناك ولم تصحّ كما صحّت عين اجتوَروا واعتونوا من حيث كان ترك قلب الياء ألِفا أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفا؛ لبعد ما بين الألف والواو، وقربها من الياء، وكلّما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه، وانجذابُه نحوه، وإذا تباعدا كانا بالصحّة والظهور قَمِنًا[8]. وهذا — لعمرى — جواب جرى هناك

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «على».

(٢) كذا في أ. وفي ش، ب: «بإخراجه منها شيئا».

(٣) قصمة السواك: الكسرة منه.

(٤) كذا في أ. وفي ب: «سؤال» وفي ش: «سوال».

(٥) بيت الهذلىّ الذى سقط هنا فيما بين أيدينا من الأصول فيه (استاف) في معنى تسايفوا. ولم أعثر على البيت بعد طول البحث. وسبب ذلك أن شعر الهذليين لم يصلنا كله. وفي ج: «فإن قيل: فقد قلت في كتابك في ديوان هذيل إنه إنما أعلت عين (استاف) ولم تصح ...».

(٦) يريد استاف.

(٧) كذا في أ. وفي ش، ب: «اعتلت».

(٨) أي حريين، وأفرد لأنه في الأصل مصدر.

على مألوف العرف فى تخصيص العِلّة . فأمّا هذا الموضع فمظنّةٌ من استمرار المحجّة واحتماء العلّة . وذلك أن يقال : إنّ استاف هنا لا يراد به تسايفوا أى تضاربوا بالسيوف، فتلزمَ صحّتُه كصحّة عين تسايفوا ؛ كما لزمت صحّة اجتوَرُوا لمّا كان فى معنى ما لا بدّ من صحّة عينه ، وهو تجاوروا ؛ بل تكون استافوا هنا : تناولوا سيوفهم وجرّدوها . ثم يعلم من بعدُ أنهم تضاربوا؛ مما دلّ عليه قولهم : استافوا، فكأنه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبَّب؛ كقوله :

ذَرِ الآكلين الماء ظلما فما أُرى ... ينالون خيرا بعد أكلهم الماءَ[1]

يريد قوما كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه ، فاكتفى بذكر الماء الذى هو سبب المأكول من[2] ذكر المأكول .

فأمّا تفسير أهل اللغة أنّ استاف القوم فى معنى تسايفوا فتفسير على المعنى؛ كعادتهم فى أمثال ذلك ؛ ألا تراهم قالوا فى قول الله عزّ وجلّ «مِن ماءٍ دافِقٍ» : إنه بمعنى مدفوق ، فهذا — لعمرى — معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَفق كما حكاه الأصمعىّ عنهم من قولهم : ناقةٌ ضارب إذا ضُربت[3] ، وتفسيره أنها ذات ضَرْب أى ضُرِبت . وكذلك قوله تعالى « لا عاصِمَ اليومَ مِن أمرِ اللهِ » أى لا ذا عِصْمة، وذو العصمة يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، فمن هنا قيل : إن معناه : لا معصوم . وكذلك قوله :

لقد عَيَّلَ الأيتامَ طعنةُ ناشِرَهْ ... أناشِرَ لازالت يمينُك آشِرَهْ[4]

---

(١) فى اللسان « أكل » : « من الآكلين » بدل «ذر الآكلين» . (٢) كذا فى ا . وفى ش، ب : « من المأكول » . وفى عبارة اللسان فى أكل : « عن ذكر المأكول » .

(٣) أى ضربها الفحل ، وذلك أن ينزو عليها . (٤) قال ابن السيرافى فى شرح شواهد إصلاح المنطق ١ / ٣٣ : « ناشرة هذا من بنى تغلب؛ وكان فى بنى شيبان مقامه، فكان همام بن مرّة بن ذهل بن شيبان رباه . ووقعت حرب البسوس بين بكر وتغلب وناشرة هذا مع همام بن مرّة . =

أى ذات أَشِرٍ، والأَشْر : الحزّ والقطع ، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا ؛ وعلى ذلك عامّة باب طاهر، وطالِقٍ ، وحائِض ، وطامث ؛ ألا ترى أن معناه : ذات طُهْر ، وذات طلاق ، وذات حيض، وذات طَمْث . فهذه ألفاظ[1] ليست جارية على الفعل؛ لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث؛ كما لحقت نفس الفعل . وعلى هذا قول الله تعالى « فى عيشةٍ راضيةٍ » أى ذات رضا ، فمن هنا صارت بمعنى مَرْضِيّة. ولو جاءت مذكّرة لكانت كضاربٍ وبازلٍ ، كباب حائض وطاهرٍ ؛ إذِ الجميع غير جارٍ على الفعل ، لكن قوله تعالى « راضيةٍ » كقوله (لا زالت يمينك آشِرة) .

وينبغى أن يعلم أن هذه التاء فى (راضية) و (آشرةٍ) ليست التاء التى يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل[2] من لفظه ؛ لأنها لو كانت تلك لفسد القول ؛ ألا ترى أنه لا يقال : ضَرَبت الناقةُ ولا رَضِيت العيشةُ . وإذا لم تكن إيّاها وجب[3] أن تكون التى للمبالغة ؛ كفَرُوقةٍ ، وصَرُورةٍ ، وداهيةٍ ، وراويةٍ ، مما لحقته التاء للمبالغة والغاية . وحَسَّن ذلك أيضا شيء آخر. وهو جَرَيانها صفة

= فلما كان يوم واردات — وهو أحد الأيام التى كانت بين بكر وتغلب فيها حرب — قاتل همام بن مرّة قتالا شديدا ، وأبلى وأثخن فى بنى تغلب ثم عطش فجاء إلى رحله يستسق وناشرة فى رحله . فلما رأى ناشرة غفلته طعنه بحربة فقتله وهرب إلى بنى تغلب فقالت نائحة همام تبكيه : لقد عيل الأيتام طعنة ناشرة . ويقال إن أم همام قالت ذلك » وانظر أيضا اللسان (أشر) .

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الألفاظ » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ذلك الفعل » .

(٣) الحق أن التاء اللاحقة للوصف إذا كان موصوفه مؤنثا للتأنيث ، ولو كانت على جهة النسب . وإرادة النسب إنما تجيز التعرية من التأنيث ولا تحتّم ذلك ، ويقول الشهاب فى حواشى البيضاوى ٨ / ٢٣٨ : « والحق — كما يفهم من شرّاح الكتاب — أنّ ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه ؛ وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحيانا » .

على مؤنث ، وهى بلفظ الجارى على الفعـل ، فزاد ذلك فيما ذكرنا ؛ ألا ترى إلى همز حائض ، وإن لم يجر على الفعل ، إنمـا سببه أنه شابه فى اللفظ ما اطّرد هَمْزه من الجارى على الفعل ؛ نحو قائم ، وصائم وأشباهِ ذلك . ويدلّك على أن عين حائض همزة ، وليست ياء خالصة — كما لعلّه يظنّنه كذلك ظانّ — قولُهم : امرأة زائر، من زيارة النساء ، وهذا واضح ؛ ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوا وأن يقال : زاوِر . وعليه قالوا : الحائش[1] ، والعائر للرمد ، وإن لم يجريا على الفعل ، لمّـا جاءا مجىء ما يجب هَمْزه وإعلاله فى غالب الأمر .

نعم وإذا كانوا قـد أنّثُوا المصدر لمّـا جرى وصفا على المؤنّث ؛ نحـو امرأة عَدْلةٍ ، وفرسٍ طَوْعةِ القِياد ، وقولِ أُمَيّة[2] :

والحيّةُ الحتفةُ الرقشاء أخرجها ... مِن جُحْرِها آمِنات اللهِ والكلِمُ[3]

وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هى الفاعل فى الحقيقة ، وإنما استهوَى لذلك جريُها وصفا على المؤنّث ، كان باب «عيشة راضية» ، و «يدٍ آشرةٍ» أحرى بجواز ذلك فيه ، وجريه عليه .

---

(١) انظر ص ١١٩ من هذا الجزء .

(٢) فى ج : « ذى الرمة » وهو خطأ . وهو أمية بن أبى الصلت .

(٣) (جحرها) فى هامش أ (وبيتها) ومعنى ذلك أن هناك رواية : « بيتها » بدل « جحرها » . وفى اللسان فى « حتف » ضـبط (أمنات) جمع أمنة محركا وهى الأمن . وفيه فى « عدل » ضبط كما ضبط هنا . ويريد بأمنات الله التى تخرج الحية من جحرها القسم الذى يذكره الحاوى ويعزم عليها به لتخرجنّ . والحتف فى الأصل الهلاك ، وهو مصدر لفعل مهمل ثم يطلق على ما يكون منه الهلاك ، فيقال : هذا السبع حتف لمن يلقاه ، وهذه العقرب حتف كذلك بالتذكير نظرا لأصله ، ولما كثر استعماله وصفا ساغ لأمية أن يلحق به التاء التى تلحق الوصف . وانظر الديوان لأمية المطبوع فى بيروت ، والحيوان ٤/١٨٧ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

فإن قلت : فقد قالوا فى يَوْجل : ياجل، وفى يَيْأس : ياءس، وفى طيِّئ طائِىّ، وقالوا : حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت ، فقلبوا الياء والواو هنا ألِفين ، وهما ساكنتان ، وفى هذا نقض لقولك ؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التى أحدها كونهما متحرّكتين، وأنت تجدهما ساكنتين، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين . ٥

قيل : ليس[1] هذا نقضا، ولا يراه أهل النظر قدحا . وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولا بعلّتين ثنتين ، فى وقت واحد تارة ، وفى وقتين اثنين . وسنذكر ذلك فى باب المعلول بعلّتين .

فإن قلت : فما شرطك واحتياطك فى باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء فى نحو سيِّد، وهيِّن، وجيِّد، وشويت شيًّا، ولويت يده ليًّا، وقد تراهم قالوا ١٠ حَيْوةُ، وضَيْوَنٌ، وقالوا عوى الكلبُ عَوْية، وقالوا فى تحقير أسود، وجَدْول : جُدَيوِل ، وأُسَيوِد ، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله : مما واوه عين متحركة أو زائدة قبل الطَرَف ؟

فالذى نقول فى هذا ونحوه : أن الياء والواو متى اجتمعَتا، وسَبَقت الأولى بالسكون منهما، ولم تكن الكلمة عَلَما[2] ، ولا مرادا بصحّة واوها التنبيه على أصول ١٥ أمثالها ، ولا كانت تحقيرا محمولا على تكسير ، فإن الواو منه تقلب ياء . فإذا فعلْتَ هذا واحتطْتَ للعلّة به أسقطت تلك الإلزامات عنك ؛ ألا ترى أن (حَيْوة) علم والأعلام تأتى مخالفة للأجناس فى كثير من الأحكام ، وأن (ضيون) إنما صحّ لأنه

---

(١) خير من هذا أن يحيل ما أورده السائل على الشذوذ، فلا يرد على التعليل .

(٢) التعليل للقياس فى هذا القلب ، وحسب العلة أن تكون وافية به . والقلب فى العلم وما قصد ٢٠ به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن يراعى فى العلة .

خرج على الصحّة تنبيها على أن أصل سيّد وميّت : سَيْوِد ومَيْوِت . وكذلك (عَوْية) خَرَجت سالمة، ليعلم بذلك أن أصل لَيّة لَوْية، وأن أصل طيّة طَوْية ، وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قلّ فى الاستعمال، فإنه مراد على كل حال .

وكذلك أجازوا تصحيح نحو أُسَيود وجُديول ، إرادةً للتنبيه على أن التحقير والتكسير فى هذا النحو من المُثُل من قبيلٍ واحدٍ .

فإن قلت : فقد قالوا فى العَلَم أُسَيِّد ، فأعلُّوا كما أعلُّوا فى الجنس، نحو قوله (١) :

أُسَيِّد ذو خريِّطةٍ نهارا   من المتلقِّطى قَرَدِ القُمام (٢)

فمن ذلك (٣) أجوبة . منها أن القلب الذى فى أسيّد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك : غُلَيِّم أُسَيِّدُ ، ثم نُقِل إلى العلميّة بعد أن أسرَع فيه القلبُ فبقى بحاله ،

(١) أى الفرزدق . وانظر اللسان (سود) والنقائض طبعة أوربة ١٠٠٦ ، والكتاب ١/ ٩٥

(٢) من قصيدته التى مطلعها :

ألستم عائجين بنا ، لعنا   نرى العرصات أو أثر الخيام

وقبله :

سيبلغهنّ وحى القول منى   ويدخل رأسه تحت القرام

فقوله : «أسيد» فاعل «سيبلغهن» أى يبلغ النساء اللاتى يتحدث عنهن وله هوى فيهن . (وحى القول) ما يحمله من رسالة أو كلام . والقرام : الستر الذى يحجبهن . وقوله (أسيد) يريد « غلام أسود » . والخريطة تصغير الخريطة : وهى كالمخلاة يضع فيها ما يلتقط ، والقمام : الكناسة ، والقرد : ما تلبد من الكناسة . يصف أن الغلام الأسود الرسول إلى من يحب لا يؤبه له ، فهو قمىء يقمّ الكناسة ، وبذلك يصل إلى هوى الشاعر دون أن يثير انتباه أحد . وانظر فى اللسان (سود) رأيا آخر فى تفسير البيت يخالف ما أسلفت ، وهو غير مرضىّ .

(٣) أنت ترى أن ابن جنى بنى الاعتراض بأسيد على أنه فى البيت علم ، وقد أبان عن هذا بما لا يحتمل الشك فى عبارته فى ج إذ يقول : « فإن قلت : فقد قالوا فى العلم أسيد ، كما قال : أسيد ... » ، وقد علمت أن « أسيد » فى بيت الفرزدق ليس من العلم فى شىء ، كيف وقد وصفه بقوله : « ذو خريطة » وهذا نكرة لا يوصف به العلم ، كما لا يخفى . وبهذا تعلم أن لا وجه لإيراد السؤال ، ولا الجواب ، بله الأجوبة .

لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلمية، وقد كان قبلها — وهو جنس نكرةٌ — صحيحا.
ويؤنِّس بهذا أيضا أن الإعلال فى هذا النحو هو الاختيار فى الأجناس. فلمّا سَبَق
القلب الذى هو أقوى وأقيس القولين سُمِّى به معلا، فبقى بعد النقل على صُورته.
ومثل ذلك ما نقوله فى «عُيَينة» أنه إنما سُمِّى به مصغرا فبقى بعدُ بحاله قبلُ،
ولو كان إنما حُقِّر بعد أن سُمِّى به لوجب ترك إلحاق علامة التأنيث به؛ كما أنك
لو سمَّيت رجلا هندا، ثم حقَّرت قلت: هُنَيد: ولو سمّيته بها محقَّرة قبل التسمية
لوجب أن تُقِرّ التاء بحالها، فتقول: هذا هُنَيدة مقبِلا. هذا مذهب الكتاب[1]،
وإن كان يونس يقول بضدّه. ومنها أنا لسنا نقول: إن كلّ علَم فلا بدّ من صحّة
واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أُولاهما فيلزَمنا ما رمت إلزامَنا، وإنما قلنا:
إذا اجتمعت الياء والواو، وسَبَقت الأولى منهما بالسكون، ولم يكن الاسم علَما،
ولا على تلك الأوصاف التى ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتدَّغم الياء فى الياء. فهذه
عِلّة من علل قلب الواو ياء. فأمّا ألا تعتلّ الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنة
أُولاهما إلّا من هذا الوجه فلم نقل به. وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم
الواحد قد يكون معلولا بعلّتين وأكثر من ذلك، وتضمَّنّا أن نفرد لهذا الفصل بابا!

فإن قلت: ألسنا إذا رافعناك فى صحّة «حَيْوة» إنما نفزع إلى أن نقول: إنما
صحّت لكونها علما، والأعلام تأتى كثيرا أحكامها تخالف[2] أحكام الأجناس،
وأنت تروم فى اعتلالك هذا الثانى أن تسوّى بين أحكامهما، وتَطْرُد على سَمْت
واحد كلّا منهما.

---

(١) انظر كتاب سيبويه ص ١٣٧ ج ٢

(٢) كذا فى ب، ش. وفى أ: «مخالف» ولا تستقيم هذه الصيغة مع الإخبار عن «أحكامها» فقد كان يجب أن يقال: «مخالفة».

قيل : الجواب الأوّل قد استمرّ ، ولم تعرِض[1] له ، ولا سوّغتك الحالُ الطعنَ فيه ، وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثانى . والخطْب فيه أيسر . وذلك أنّ لنا مذهبا سنوضّحه فى بابٍ يلى هذا ؛ وهو حديث الفرق بين علّة الجواز وعلّة الوجوب .

٥ ومن ذلك أن يقال لك : ما علّة قلب واو سَوْط ، وثوب ، إذا كسّرت فقلت : ثياب ، وسياط ؟ .

وهذا حكم لا بُدّ فى تعليله من جَمْع خمسة أغراض ، فإن نقصْتَ واحدا فسد الجواب ، وتوجه عليه الإلزام[2] .

والخمسة : أنّ ثيابا ، وسِيَاطا ، وحِياضا ، وبابَه جَمْع ، والجمع أثقل من الواحد ، ١٠ وأنّ عين واحده ضعيفة بالسكون ، وقد يُراعَى فى الجَمْع حكم الواحد ، وأنّ قبل عينه كسرةً ، وهى مَجْلَبة فى كثير من الأمر لقلب الواو ياء ، وأنّ بعدها ألِفا ، والألف شبيهة بالياء ، وأنّ لام سوط وثوب صحيحة .

فتلك خمسة أوصاف لا غِنًى[3] بك عن واحد منها . ألا ترى إلى صحّة خِوَانٍ ، وبِوَانٍ[4] ، وصِوانٍ ، لمّا كان مفردا لا جمعا . فهذا باب[5] . ثم ألا ترى إلى صحّة ١٥ واو زِوَجة ، وعِوَدة ، وهى جمع واحدٍ ساكن العين ، وهو زَوْج ، وعَوْد[6] ، ولامه أيضا صحيحة ، وقبلها فى الجمع كسرة . ولكن بقى من مجموع العلة أنه لا ألِف بعد عينه ؛ كألِف حِياض ، ورِياض . وهذا باب أيضا .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، « يعرض » .
(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الكسر والإلزام » .
٢٠ (٣) فى أ : « غناء » وهو خطأ . (٤) البوان : عمود الخباء .
(٥) انظر فى هذا الأسلوب الصفحة ٣٦ من هذا الجزء رقم ٢ فى التعليقة .
(٦) هو المسنّ من الإبل .

ثم ألا ترى إلى صحّة طِوالٍ، وقِوامٍ، وهما جمعان، وقبل عينهما كسرة، وبعدهما ألِف، ولاماهما صحيحتان . لكن بقى من مجموع العلّة أنّ عينه فى الواحد متحركة؛ وهى فى طويل، وقويم . وهذا أيضا باب .

ثم ألا ترى إلى صحّة طِواءٍ، ورِواءٍ، جمع طَيّان، ورَيّان؛ فيه الجمعيّة، وأنّ عين واحده ساكنة، بل معتلّة، وقبل عينه كسرة وبعدها ألِف . لكن بقى عليك أنّ لامه معتلّة، فكرهوا إعلال عينه لئلا يجمعوا بين إعلالين .

وهذا الموضع ممّا يَسترسِل[1] فيه المعتلّ لاعتلاله، فلعلّه أن يذكر من الأوصاف الخمسة التى ذكرناها وصفين (أو أكثره)[2] ثلاثة ويُغفِل الباقى، فيدخلَ عليه الدخل[3] منه، فيرى أن ذلك نقض للعلة، ويفزع إلى ما يفزع إليه مَن لا عِصْمة له، ولا مُسْكة عنده . ولعمرى إنه كسْر لعلّته هو لاعتلالها فى نفسها . فأمّا مع إحكام علّة الحكم فإنّ هذا ونحوه ساقط عنه .

ومن ذلك ما يعتقده[4] فى علّة الادّغام . وهو أن يقال : إن الحرفين المِثْلين إذا كانا لازمين متحرّكين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالِفة لمثال فَعِل، وفَعُل، أو كانت فَعَل فِعْلا[5]، ولا خرجت مُنبِهة[6] على بقيّة بابها، فإن الأوّل منها يُسكَّن ويدغم فى الثانى . وذلك نحو شَدّ، وشَلَّت يدُه، وحبَّذا

(١) أى لايحتاط، ويلقى الكلام فيه على عواهنه، من قولهم : استرسل إليه : انبسط إليه واستأنس .

(٢) كذا فى الأصول . وقد يكون الأصل : «أو إن أكثر» .

(٣) الدخل — بتسكين الخاء ويحرّك — : العيب، ويراد به القدح والنقض .

(٤) كذا فى أ . ش، ب : «يعقده» .

(٥) هو حال من «فعل»، وهو يحترز به عن فعل اسما؛ نحو سبب .

(٦) هذا الضبط عن أ . وفى ب : «منبهة»، بفتح الأوّل والثالث وسكون الثانى .

زيد ، وما كان عاريا مما استثنيناه ؛ ألا ترى أن شدّ وإن كان فَعَل فإنه فعْل ؛ وليس كَطَلَلٍ ، وشَرَرٍ ، وجَدَدٍ[(١)] ، فيظهر . وكذلك شَلّت يده : فَعِلَتْ . وحبّذا زيد أصله حَبُبَ ، ككرم ، وقَضُوَ الرجل . ومثله شَرّ الرجلُ من الشرّ : هو فَعُلَ[(٢)] ؛ لقولهم : شَرُرْتَ يا رجل ؛ وعليه جاء رجل شَرِيرٌ كَرِدِىء . وعلى ذلك قالوا أجدّ فى الأمر ، وأسرّ الحديثَ ، واستعدّ ؛ لخلوه مما شرطناه[(٣)] .

فلو عارضك معارض بقولهم : آصبُبِ الماء ، وآمدُد الحبل ، لقلت : ليست الحركتان لازمتين ؛ لأن الثانيـة لالتقاء الساكنين . وكذلك إن ألزمك ظهورَ نحو جَلْبَبَ ، وشَمْلَلَ : وقُعْـدُدٍ ، ورِمْدِدٍ[(٤)] ، قلت : هـذا كلّه ملحَق ؛ فلذلك ظهر . وكذلك إنْ أَدْخَل على قولك هما يضربانِنِى ، ويكرمانِنِى ، ويدخلاننا قلتَ : سبب ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ؛ ألا ترى أن الثـانى من الحرفين ليس ملازما ؛ لقـولك : هما يضربان زيدا ويكرمانك ونحو ذلك . وكذلك إن ألزمك ظهورَ نحو جُدُدٍ[(٥)] ، وقِدَدٍ[(٦)] ، وسُرُرٍ ، قلت : هـذا مخالف لمثال فَعُـلٍ وفَعِل .

فإن ألزمك نحوَ قولِ قَعْنَبٍ[(٧)] :

مَهْلاً أعاذِلَ قد جرّبتِ من خُلُقِى ... أَنّى أجود لأقوام ، وإن ضَنِنُوا[(٨)]

---

(١) هى الأرض الغليظة ، أو الأرض الصلبة . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «وهو» . (٣) أى لعدم الإدغام ، كالإلحاق ومخالفة الكلمة لمثال الفعل . (٤) يقال : رماد رمدد : إذا كان دقيقا غير متماسك . (٥) واحده الجدّة ، وهى الخطة فى ظهر الحمار تخالف لونه . (٦) واحده قدّة ، وهى الفرقة من الناس . (٧) هو ابن أم صاحب الغطفانى ، من شعراء الدولة الأموية . وانظر اللآلى ٣٦٢ (٨) من قصيدة فى مختارات ابن الشجرى ٨ طبع مصر ١٣٠٦ هـ . وقبله :

هـــل للعواذل من ناه فيزجرها ... إن العـــواذل منها الجور واللسن

اللائمـات الفتى فى أمره سـفها ... وهن بعـد ضعيفات القوى وهن

وانظر اللسان (ضنن) والكتاب ١/ ١١

وقول العجّاج : * تشكو الوَجَى من أَظْلَلٍ وأظلَلِ *[1]

وقول الآخر :

وإن رأيت الحِجَج الروادِدا قــواصِرًا بالعُمْر أو موادِدا[2]

قلت : هذا ظَهَر على أصله مَنْبَهة على بقيّة بابِهِ ، فتعلم بِهِ أنّ أصل الأصمّ أَصْمَم ، وأصل صَبّ صَبِبٌ ، وأصل الدوابّ والشوابّ الدوابِب والشوابِب؛ على ما نقوله في نحو استصوب وبابِهِ : إنما خرج على أصله إيذانا بأصول ما كان مثلَه .

فإن قيل : فكيف اختُصّت هذه الألفاظ ونحوُها بإخراجها على أصولها[3] دون غيرها؟ قيل : رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنّا فرغنا منه معك في باب استعمال بعض الأصول وإهمال بعضها؛ فارجع إليه تَرَهُ[4] إن شاء الله .

وهذا الذي قدّمناه آنفا هو الذي عناه أبو بكر[5] رحمه الله بقوله : قد تكون علّة الشيء الواحد أشـياء كثيرة ، فمتى عُدِم بعضها لم تكن علّة . قال : ويكون أيضا عكسُ هـذا ، وهو أن تكون علّة واحدة لأشـياء كثيرة . أمّا الأوّل فإنه ما نحن بصـدَدِه من اجتماع أشـياء تكون كلُّها عِلّة ، وأمّا الثـانى فمعظمه الجُنُـوح إلى

---

(١) بعده : * من طول إملال وظهر أملل *

وقبـــله :

وكم حسرنا من علاة عنسـل حرف كقوس الشـوحط المعطل

وأظلل مفكوك أظل ، والأظلّ ما تحت منسم البعير . وانظر اللسان فى ظلل ، والديوان ٤٧ .

(٢) انظر نوادر أبى زيد ١٦٤ . وكأنّ ابن جنى يشتق (الروادد) من (ردد) أى من مضعف الثـلاثىّ . ويشتقها الصاغانى فى التكملة (رود) من (رود) ويجعـل واحد الروادد الرودد ، ويفسره بالعاطف ، وينشد الرجز . وأيّا ما كان الأمر فالاستشهاد بـ (موادد) لاريب فيه .

(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « أصلها » . (٤) انظر ص ٦٥ من هذا الجزء .

(٥) هو ابن السرّاج . والظاهر أن هذا فى كتابه « الأصول » .

المستخَفّ، والعدول عن المستثقَل . وهو أصل الأصول فى هذا الحديث ؛ وقد مضى صَدْر منه . وسترى بإذن الله بقيته .

واعلم أن هذه المواضع التى ضممتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وعنَوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدَّمة محروسة فإنهم لها أرادوا، وإيّاها نَوَوْا؛ ألا ترى أنهم إذا استرسلوا فى وصف العلّة وتحديدها قالوا : إن علّة شدّ ومدّ ونحو ذلك فى الادّغام إنما هى اجتماع حرفين متحرّكين من جنس واحد . فإذا قيل لهم : فقد قالوا : قُعْدُد ، وجلبب ، واسحنكك ، قالوا : هذا ملحق، فلذلك ظهر . وإذا أُلزِموا نحو اُردُدِ الباب، واصبُبِ الماء، قالوا : الحركة الثانية عارضة لالتقاء الساكنين، وليست بلازمة . وإذا أُدخِل عليهم نحوُ جُدَدٍ، وقِدَدٍ، وخُلَلٍ[1]، قالوا : هذا مخالف لبناء الفعل . وإذا عورضوا بنحو طَلَلٍ ، ومَدَدٍ ، فقيل لهم : هذا على وزن الفعل قالوا : هو كذلك، إلّا أن الفتحة خفيفة، والاسم أخفّ من الفعل ، فظهر التضعيف فى الاسم؛ لخفّته، ولم يظهر فى الفعل — نحو قصّ، ونصّ — لثقله . وإذا قيل لهم : قالوا هما يضربانني، وهم يحاجّوننا، قالوا : المثل الثانى ليس بلازم . وإذا أُوجِب[2] عليهم نحوُ قوله « وإن ضننوا » ولَحِحَتْ عينُه، وضَبِبَ البلدُ ، وأَلِلَ السقاءُ، قالوا : خرج هذا شاذًّا؛ ليدلّ على أن أصل قَرَّتْ عينه قَرِرَتْ ، وأن أصل حَلَّ الحبلَ ونحوه حَلَل . فهذا الذى يرجعون إليه فيما بعد متفرِّقا قدّمناه نحن مجتمعا .

---

(١) كذا فى ش . وفى أ : « حلل » . والخُلَل جمع الخلّة . وهو من النبات والمرعى ما كان فيه حلاوة .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «وجب» .

وكذلك كُتُبُ محمد بن الحسن[(١)] رحمه الله إنما ينتزع[(٢)] أصحابنا[(٣)] منها العلل[(٤)]، لأنهم يجدونها منثورة فى أثناء كلامه، فيُجْمَع بعضها الى بعض بالملاطفة والرِّفق. ولا تجد له علّة فى شيء من كلامه مستوفاة محرَّرة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غيرُ منكور.

الآن قد أريتُك بما مثّلته لك من الاحتياط فى وضع العلّة كيف حاله، والطريقَ إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته، وأن تستشفّ[(٥)] ذلك الموضع، فتنظر إلى آخر ما يُلزِمك إيّاه الخصم، فتُدْخِل الاستظهار بذكره فى أضعاف ماتنصبه من علّته؛ لتُسقِط عنك فيما بعد الأسولة[(٦)] والإلزامات التى يروم مراسلك الاعتراض بها عليك، والإفساد لما قرّرتَه من عَقْد علّتك. ولا سبيل الى ذكر جميع ذلك؛ لطُوله ومخافةِ الإملالِ ببعضه. وإنما تراد المُثُل ليكفِي قليلُها من كثيرِ غيرها، ولا قوّة إلّا بالله.

---

(١) هو صاحب أبى حنيفة، وصاحب الكتب النادرة فى الفقه، منها الجامع الكبير، والجامع الصغير. وهو ابن خالة الفرّاء. ويروى عن الشافعىّ رضى الله عنه أنه قال: ما رأيت سمينا ذكيا إلا محمد ابن الحسن. مات بالرىّ سنة ١٩٨ فى اليوم الذى مات فيه الكسائىّ. وقيل إن الرشيد قال: دفنت الفقه والعربية بالرىّ. انظر ابن خلكان.

(٢) كذا فى ا، ب. وفى ش: «ينزع».

(٣) يريد الحنفية، وكان ابن جنى حنفيا، وكان ينصر الحنفية على الشافعية. وانظر من أمثلة هذا كلامه فى الترتيب فى الوضوء فى حرف الواو من سر الصناعة؛ وكلامه فى إفادة الباء للتبعيض فى الكتاب السابق.

(٤) يريد علل الفقه. وقد ساق فى الاقتراح هذا النص عن ابن جنى، وزاد شارحه ابن علان بعد «العلل» كلمة «النحوية» وهى زيادة لا وجه لها، ولا يعنى هذا ابن جنى. إنما يعنى أنه جمع عناصر العلة فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منثورة فيه، كما كان أصحاب محمد بن الحسن يجمعون العلل الفقهية من كلامه. فله فى النحو أسوة بأصحابه فى الفقه.

(٥) استشف الشيء: نظر ما وراء.

(٦) كذا فى الأصول الثلاثة. وهى لغة صحيحة. وانظر ص ٥٣ من هذا الجزء.

باب ذكر الفرق بين العلّة الموجِبة، وبين العلّة المجوِّزة

اعلم أن أكثر العِلَل عندنا مبناها على الإيجاب بها؛ كنصب الفَضْلة[(١)]، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجرّ المضاف إليه، وغير ذلك. فعِلَلُ هذه الداعيةُ إليها موجِبة لها، غير مقتصَر بها على تجويزها[(٢)]؛ وعلى هذا مَقادُ[(٣)] كلام العرب .

وضرب آخر يسمّى علّة[(٤)]، وإنما هو في الحقيقةِ سبب يجوِّز ولا يوجِب .

من ذلك الأسباب الستّة الداعية الى الإمالة، هي علّة الجواز، لا علّة الوجوب؛ ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجِب الإمالة لا بدّ منها، وأن كلّ مُمَالٍ لعلّةٍ من تلك الأسباب الستّةِ[(٥)] لك أن تترك إمالته مع وجودِها فيه . فهذه إذًا علّة الجواز لا علة الوجوبِ .

ومن ذلك أن يقال لك : ما علة قلب واو « أُقِّتت » همزة ؟ فتقول : عِلّة ذلك أن الواو انضمّت ضمّا لازما . وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوا غير

(١) وذلك كخبر كان ومعمولى ظن .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : «تجوّزها» .

(٣) كذا في أ، ب . وفي ش : «مفاد» بالفاء، وكذا ورد في العبارة المنقولة في الاقتراح، وقال ابن علان في شرحه : «بضم الميم أى إفادة» .

(٤) قال في الاقتراح عقب هذا الكلام : « فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب ، وأن ما كان موجبا يسمى علة ، وما كان مجوّزا يسمى سببا » قال ابن علان في شرح الاقتراح : « ما كان موجبا للحكم يسمى علة ؛ لأن ذلك شأنها : أنه يجب معلولها عند وجودها إن لم يوجد مانع . وما كان مجوّزا يسمى سببا ؛ لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدّد الأسباب أو لوجود مانع » وفي هامشه : « لأنه السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب ؛ كوجود الراحلة : من أسباب جواز الحج لا وجوبه » .

(٥) هى انقلاب الألف عن الياء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلا عن مكسور من واو أو ياء، ووجود ياء قبلها أو بعدها ، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب . وانظر الأشمونى في مبحث الإمالة ، وشرح ابن يعيش ٩/٥٥

مبدَلة ، فتقول : وُقِتت . فهذه عِلّة الجوازِ إذًا ، لا علّة الوجوبِ . وهـذا وإن كان فى ظاهرِ ما تراه[1] فإنه معنى صحيح ؛ وذلك أن الجواز معنى تعقِله النفس ؛ كما أن الوجوب كذلك ؛ فكما أن هنا علّة للوجوب فكذلك هنا علّة للجواز . هذا أمر لا ينكَر ، ومعنى مفهوم لا يُتدافَع .

ومن عللِ الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفةِ التى يتِمّ[2] الكلام بها ، وتلك النكِرة هى المعرفة فى المعنى ، فتكون حينئذٍ مخيّرًا فى جعلك تلك النكرة — إن شئت — حالا ، و — إن شئتَ — بدلا ؛ فتقول على هذا : مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، على البدلِ ، وإن شئت قلت : مررت بزيد رجلا صالحا ، على الحال . أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقِيب المعرفة على هذا الوصف علّة لجواز كلّ واحدٍ من الأمرين ، لا علّة لوجوبهِ .

وكذلك كلّ ما جاز لك فيهِ من المسائل الجوابان ، والثلاثة ، وأكثر من ذلك على هذا الحدّ ، فوقوعه عليـه علّة لجواز ما جاز منه ، لا عِلّة لوجوبهِ . فلا تستنكر هذا الموضع .

فإن قلت : فهل تجيز أن يحلّ السوادُ محلا ما ، فيكون ذلك علّة لجواز اسودادِه لا لوجوبهِ ؟ قيل : هذا فى هذا ونحوه لا يجوز ، بل لا بدّ من اسوداده البتّة[3] ، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حلّ شىء منها فى محـلّ لم يكن له بُدّ من وجودِ حكمِه فيـه ووجوبهِ البتّة له ؛ لأن هنالك أمرا لا بدّ من ظهور أثره . وإذا تأملت ما قدّمناه رأيته عائدا إلى هذا الموضع ، غير مخالف له ولا بعيدٍ عنه ؛ وذلك أن وقـوع النكرة تلِيّـة[4] المعرفةِ — على ما شرحناه من تلك الصفة — سبب لجواز

---

(١) كذا فى الأصول . ويبدو أن هنا سقطا ، والأصل : « وإن كان فى ظاهر ما تراه شنيعا » ويدل عليه قوله فى الصفحة التالية : « فقد زالت عنك إذا شناعة هذا الظاهر » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تمّ » . (٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « اسوداد به » . (٤) أى تابعة لها ، من تلاه : تبعه . ويقال : وقع كذا تلية كذا أى عقبه .

الحكمين اللذين جازا فيه؛ فصار مجموع الأمرين فى وجوب جوازهما كالمعنى المفردِ الذى استمدَّ بهِ ما أرَيتناه : من تمسُّكِك[١] بكلّ واحد من السواد والبياض، والحركة والسكون .

فقد زالت عنك إذًا شناعة هذا الظاهر، وآلت بك الحال إلى صحّةِ معنى ما قدّمته : من كونِ الشيء علّة للجوازِ لا للوجوبِ . فاعرف ذلك وقسه ؛ فإنه[٢] باب واسع .

باب فى تعارُضِ العِلل

الكلام فى هذا المعنى من موضعين : أحدهما الحكم الواحد يتجاذب[٣] كونَه[٤] العلّتان أو أكثرُ منهما . والآخر الحكمان فى الشيء الواحد المختلفان ، دعت إليهما علّتان مختلِفتان .

الأوّل منهما كرفع المبتدأ ؛ فإننا نحن نعتلّ لرفعه بالابتداء ، على ما قد بينّاه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه . والكوفيّون يرفعونه إما بالجزء الثانى الذى هو مرافعه[٥] عندهم ، وإمّا بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه[٦] . وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ، ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر إنّ وأخواتها . وكذلك نصب ما انتصب ، وجرّ ما انجرّ ، وجزم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلافُ فى عِلله . فكلّ واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العِلل ، على ما هو مشروح من حاله فى أماكنهِ .

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « تمثيلك » .
(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « وإنه » .
(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « تجاذب » .
(٤) أى وجوده وحصوله .
(٥) يريد بذلك أن الخبر والمبتدأ يترافعان ، فالمبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .
(٦) كذا فى ا ، ب ، ج . وفى ش : « مرافعه » .

وإنما غرضنا أنْ نُرِى هنا جُمَـلُه[1] ، لا أن نشرحه ، ولا أن نتكلم على تقوية ما قوى منه ، وإضعاف ما ضعف منه .

الثـانى منهما الحكمان فى الشىء الواحد المختلفان دعت إليهما عِلَّتان مختلفتان ؛ وذلك كإعمال أهلِ الحجاز ما النافيةَ للحال ، وترك بنى تميم إعمالها ، وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوِها ممّا لا يعمل ؛ فكأنّ أهل الحجاز لمـّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ، ونافية للحال نفيها إيّاها ، أجرَوها فى الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهانِ بهـا[2] . وكأنّ بنى تميم لمـّا رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملةِ المستقلّة بنفسها ، ومباشِرةً لكلّ واحدٍ من جزأيها ؛ كقولك : ما زيد أخوك ، وما قام زيد ، أجروها مجرى (هل) ؛ ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفيِ دخول (هل) عليهـا للاستفهام ؛ ولذلك كانت عنـد سيبويه[3] لغة التميميين أقوى قياسا من لغة الحجازيّين .

ومن ذلك (ليتما) ؛ ألا ترى أن بعضهم يركّبهما[4] جميعا ، فيسلُب بذلك (ليت) عملها ، وبعضهم يلغى[5] (ما) عنها ، فيُقرُّ عملها عليها : فمن ضمّ (ما) إلى (ليت) وكفّها بهـا عن عملها ألحقها بأخواتها : مِن (كأنّ) و (لعلّ) و (لكنّ) وقال أيضا : لا تكون (ليت) فى وجوب العمل بها أقوى من الفعل ؛ [و][6] قـد نراه إذا كُفَّ بـ (ما) زال عنه عمله ؛ وذلك كقولهم : قلّمـا يقوم زيد فـ (ما)

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « جملة » .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « منهـا » .

(٣) إذ يقـول فى الكتاب ١ / ٢٨ فى الحديث عن (ما) : « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ؛ وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس ما كليس ، ولا يكون فيها إضمار » .

(٤) أى يركب (ليت) و (ما) .

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يلقى » . — (٦) زيادة فى أ .

دخلت على (قلّ) كافّة لها عن عملها ، ومثله كَثُرَ ما ، وطالما ، فكما دخلت (ما) على الفعل نفسه فكفّته عن عمله وهيّأته لغير ما كان قبلها متقاضيا له ، كذلك تكون ما كافّة لـ(ليت) عن عملها ، ومصيِّرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعا بعدها ، ومَنْ ألغى (ما) عنها وأقرّ عملها ، جعلها كحرف الجرّ فى إلغاء (ما) معه ؛ نحو قول الله تعالى : « فبما نقضِهم مِيثاقهم » ، وقوله : «عما قليل» ، و« مما خطيئاتهم» ونحو ذلك ، وفصل بينها[(١)] و بين (كأنّ) و(لعلّ) بأنها أشبه بالفعل منهما[(٢)] ؛ ألا تراها مفردة وهما مركّبتان ؛ لأن الكاف زائدة ، واللام زائدة .

هذا طريق اختلاف العالِم لاختلافِ الأحكامِ فى الشىء الواحدِ ؛ فأمّا أيُّها أقوى ، و بأيها يجب أن يؤخذ ؟ فشىء آخر ليس هذا موضعه ، ولا وُضِع هذا الكتاب[(٣)] له .

ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز و بنى تميم فى هَلُمَّ .

فأهل الحجاز يُجرونها مجرى صَهْ ، ومَهْ ، ورُوَيدَ ، ونحو ذلك مما سمِّى به الفعل ، وأُلزِم طريقا واحدا . و بنو تميم يُلحقونها عَلَم التثنية والتأنيث والجمع ، و يراعون أصل ما كانت عليه لُمَّ . وعلى هذا مسَاق جميع ما اختلفت العرب فيه .

فالخلاف إذًا بين العلماء أعمّ منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا فى الاعتلال لما اتّفقت العرب عليه ، كما اختلفوا[(٤)] أيضا فيما اختلفت العرب فيه ، وكلّ ذهب مَذْهبا ، و إن كان بعضه قويًّا ، و بعضه ضعيفا .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « بينهما » وما أثبته هو الصواب ، يريد : بين ليت ...

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « منها » والصواب ما أثبته ، يريد : من كأنّ ولعل .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « الباب » .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « اتفقوا » وما أثبتناه هو الصواب .

باب فى أن العلّة إذا لم تتعدَّ[1] لم تصِحَّ

من ذلك قول من ٱعتلّ لبناء نحو كَمْ ، ومَنْ ، وما ، وإِذْ ، ونحوِ ذلك بأنّ هذه الأسماء لمـّا كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هَلْ ، وبل ، وقد . قال : فلمّا شابهت الحرف من هـذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف مبنيَّة . وهـذه علّة غير متعدّية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يُبنى ما كان من الأسمـاء أيضا على حرفين ؛ نحو يدٍ ، وأخ ، وأبٍ ، ودمٍ ، وفمٍ ، وحِرٍ ، وهَنٍ ، ونحو ذلك .

فإن قيل : هـذه الأسماء لهـا أصل فى الثلاثة ، وإنمـا حذف منها حرف ، فهو لذلك معتدّ ، فالجواب أَنّ هذه زيادة[2] فى وصف العلّة ، لم تأت بهـا فى أوّل اعتلالك . وهَبْنا سامحناك بذلك ، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يدٍ ، وأخٍ ، وأبٍ ونحو ذلك ؛ لأنه لمـّا حُذِف فنقص شابه الحرف ، وإن كان أصله الثلاثة ؛ ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب ، فلمّا دخله شَبَهُ الحرف لوقوعه موقع المضمر بُنِى ، ولم يَمنع من بنائه جَرْيه معرَبا قبل حال البناء . وهذا شَبَه

(١) يعبر عن العلة إذا لم تتعدّ بالقاصرة . وقد عقد لهـا بحثا فى الاقتراح ، ونقل عن ابن الأنبارىّ خلافا فى الأخذ بها .

(٢) يراد بالزيادة فى وصف العـلة التى تخرج نحو يد أن يكون الاسم على حرفين أصالة أى فى أصل وضعه ، فلا يدخل فى هـذا نحو أخ فإنه ليس على حرفين فى وضعه . وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن ، وهو تعليل صحيح ، ولا يرد عليه ما أورده المؤلف من بناء المفرد المعرفة لوقوعه موقع المضمر مع إعرابه قبل حال البناء ، فإن العلة فى حال النـداء موجودة صحيحة ، وأخ ونحوه لا يوجد فيه الشبه بهل كاملا ؛ لأنه لم يوضع على حرفين بل على ثلاثة . ويرى بعض النحويين أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضى البناء إلا إذا كان الثـانى حرف لين كالضمير « نا » ويعتل لبناء كم ومن ونحوهما بغـير الشبه الوضعىّ . وعلى هذا الرأى المؤلف ، كما يؤخذ من كلامه فى هذا الكتاب فى « باب فى هذه اللغة أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » وانظر الأشمونى على الألفية فى مبحث المعرب والمبنى .

معنوىّ[١] كما ترى، مؤثّر داع إلى البناء، والشَّبَه اللفظىّ أقوى من الشَّبَه المعنوىّ، فقد كان يجب على هذا أن يبنى ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل فى الثلاثة، وألّا يمنع من بنائه كونُه فى الأصل ثلاثيًّا، كما لم يمنع من بنـاء زيد فى النداء كونه فى الأصل معربا، بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة، ثم لم يمنع ذاك من بنائه كان أن يبنى باب يد، ودم، وهن، لنقصه ولأنه لم يأتِ تامًّا على أصله إلا فى أماكن شاذّة أجدر. وعلى أن منها ما لم يأتِ على أصله البتّة وهو معرب. وهو حِرٌ، وسَهٌ، وفم. فأمّا قوله:

* يا حبّـذا عينا سُليمَى والفما[٢] *

وقول الآخر[٣]:

* هُمَـا نفثا فِى فِىَّ مِن فَمَوِيهما[٤] *

فإنه على كلّ حال لم يأتِ على أصله، وإن كان قد زيد فيه ما ليس منه[٥].

(١) يريد بالشـبه المعنوىّ ما لا يرجع إلى اللفظ، ولا يريد به ما اصطلح عليـه المتأخرون، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف.

(٢) عجزه: * والجيد والنحر وثدى قد نما * وانظر اللسان فى فوه، والجمهرة ٣/٤٨٤

(٣) هو الفرزدق. وانظر الخزانة ٢/٢٦٩، ٣/٣٤٦ والكتاب ٢/٨٣ والديوان طبعة أوربة ١١١

(٤) عجزه: * على النابح العاوى أشد رجام * وقبله:

وإن ابن إبليس وإبليس ألبنـا … لهم بعـذاب النـاس كل غلام

وهما من قصيدة يتوب فيها من الهجاء، وقذف المحصنات. وقوله: «هما نفثا» يريد إبليس وابنـه. يريد أنهما ألقيا على لسانه ما لا يحل من القول. ثم استأنف فقال: على النابح، يريد من يهجو الفرزدق، ورجام، فهو مصدر راجم بالحجارة: رمى بها، يريد الإجابة بأسوأ الجواب.

(٥) يريد أن (الفما) فى بيت الرجز، وفى بيت الفرزدق نقص العين واللام؛ إذ أصله فوه؛ بدليل جمعه على أفواه، وزيد فيه الميم والألف، وهما ليسا فى أصل تركيبه، ويذكر النحويون فى بيت الفرزدق أن فيه جمعا بين البدل — وهو الميم — والمبدل منه، وهو الواو. وقد أورد ابن جنى فى سر الصناعة (حرف النون) الرجز وبيت الفرزدق وأورد فى «الفما» بضمة أوجه، ثم قال: ويجـوز أن يكون (الفما) فى موضع رفع، إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا؛ وعليه بيت الفرزدق:

* هما نفثا فى فىّ من فمويهما *

فإن قلت : فقد ظهرت اللام فى تكسير ذلك ، نحو أفواهٍ ، وأستاهٍ ، وأحراجٍ ، قيل : قد ظهر أيضا الإعراب فى زيد نفسِه ، لا فى جمعه ، ولم يمنع ذلك من بنائه . وكذلك القول فى تحقيره وتصريفه ، نحو فُوَيه ، وأَسْتَه(١) ، وحَرِج(٢) .

ومن ذلك قول أبى إسحاق فى التنوين اللاحق فى مثال الجمع الأكبر ، نحو جوارٍ ، وغواشٍ : إنه عِوَض من ضمّة الياء ، وهذه علّة غير جارية(٣) ؛ ألا ترى أنها لو كانت متعدّية لوجب أن تُعَوِّض من ضمّة ياء يرمى ، فتقول : هـذا يرمٍ ، ويقضٍ ، ويستقضٍ .

فإن قيل : الأفعال لا يدخلها التنوين ، ففى هذا جوابان : أحدهما أن يقال له : علّتك ألزمتك إيّاه ، فلا تَلُم إلّا نفسك ، والآخر أن يقال له : إن الأفعال إنما يمتنع منها التنوين اللاحق للصرف ، فأمّا التنوين غير ذاك فلا مانع له ؛ ألا ترى إلى تنوينهم الأفعال فى القوافى لمّا لم يكن ذلك الذى هو عَلَم للصرف ، كقول العجّاج :

* مِن طللٍ كالأتحمىّ أنهجن(٤) *

وقول جرير :

* وقُولى إن أصبت : لقد أصابن(٥) *

ومع هذا ، فهل التنوين إلا نون ، وقد ألحقوا الفعل النونين : الخفيفة والثقيلة . وههنا إفساد لقول أبى إسحاق آخر ، وهو أن يقال له : إن هذه الأسماء قد عاقبت

---

(١) الأسته : عظيم الاست . (٢) هو المولع بالحر .

(٣) يريد أنها قاصرة غير متعدّية ، فكأنها واقفة غير جارية .

(٤) صدره : * ماهاج أشجانا وشجوا قد شجن * وشجن أصله شجا فألحقه تنوين الترنم . وانظر الديوان ٧ . وقوله : « أنهجن » كذا رسم بالنون وفقا لما فى أ . وفى ش ، ب : « أنهجا » .

(٥) صدره : * أقلى اللوم عاذل والعتابن * وهو مطلع قصيدة له طويلة يهجو فيها الراعى النميرىّ . وانظر الديوان ٢/٣٠ والخزانة ١/٣٤ ، وقوله : «أصابن» كذا رسم بالنون وفقا لما فى أ ، وفى ش ، ب : « أصابا » .

ياءاتُها ضمّاتِها؛ ألا تراها لا تجتمع معها ، فلمّا عاقبتها جرت لذلك مجراها، فكما أنك لا تعوّض من الشيءِ وهــو موجود، فكذلك أيضا يجب ألا تعوّض منــه وهناك ما يعاقبه و يجرى مجراه . غير أن الغرض فى هذا الكتاب إنمــا هو الإلزام الأوّل؛ لأن بهِ ما[1] يصحّ تصوّر العلّة، وأنها غير متعدّية .

٥ ومن ذلك قول الفرّاء فى نحو لغةٍ، وثُبةٍ، ورِئةٍ، ومئةٍ : إن ما كان من ذلك المحذوفُ منه الواو فإنه يأتى مضموم الأوّل؛ نحو لغةٍ، و بُرةٍ، وثُبةٍ، وكُرةٍ، وقُلةٍ؛ وما كان من الياء فإنه يأتى مكسور الأوّل؛ نحو مئةٍ، ورئةٍ . وهذا يفسده قولهم : سَــنَة، فيمن قال : سنوات[2]، وهى من الواو كما ترى، وليست مضمومة الأوّل .

وكذلك قولهم : عِضة، محذوفها الواو؛ لقولهم فيها : عِضَوات؛ قال :

١٠ هــذا طــريق يأْزِم المــآزما   وعِضَــوَات تقطع اللهــازما[3]

وقالوا أيضا : ضَعَة[4]، وهى من الواو مفتوحة الأوّل؛ ألا تراه قال :

* متّخِذًا مِن ضَعَواتٍ تَوْلَجا *

فهــذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة[5] غير متعدّية . وهو كثير، فطالب فيه بواجبه، وتأمّل ما يَرِد عليك من أمثاله .

---

١٥ (١) ما هنا زائدة أو مصدرية .   (٢) أى لا فيمن قال فى الجمع سنهات . وانظر الكامل ٦/٢٠٧ .   (٣) يروى تمشق بدل « تقطع » وتمشق : تضرب . والمآزم جمع المأزم، وهو المضيق بين جبلين، يريد أن المضايق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر . وانظر الكامل بشرح المرصفى ٦/٢٠٦ وهذا البيت رواه الأصمعى عن أبى مهدّية . وانظر اللسان فى أزم، وسيبويه ص ٨١ جـ ٢ .

(٤) أى جرير يهجو البعيث . وقبله : * كأنه ذيخ إذا تنفجا * والذيخ ـــ بزنة ديك ـــ : الذكر من الضباع، وتنفج : وثب وعدا . وفى اللسان (ولج) : « ما معجا » والمعج : سرعة المرّ، والتولج : كناس الظبى والوحش . والضعة : شجر بالبادية مثل الثمام . وانظر اللسان فى ضعو وولج وتلج، والديوان ١/٣٤ .   (٥) كذا فى أ، ب . وفى ش : « واقعة » . وما أثبت هو الصواب . يريد بالواقفة غير الجارية، وهى القاصرة .

باب فى العِلّة وعلّة العلّة

ذكر أبو بكر(١) فى أوّل أصوله هـذا ؛ ومثّل منه برفع الفاعل . قال : فإذا سئلنا عن عِلّة رفعه قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولِم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن عِلّة العلّة .

وهـذا موضع ينبغى أن تعلم(٢) منه أنّ هـذا الذى سمّاه علّة العلّة إنمـا هو تجـوّز فى اللفظ ، وأمّا فى الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعـلّة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلِم ارتفع الفاعل قال : لإسنادِ الفعل إليـهِ ، ولو شاء لابتدأ هـذا فقال فى جواب رفع زيدٍ من قولِنا قام زيد : إنمـا ارتفع لإسنادِ الفعل إليهِ ، فكان مغنيا عن قوله : إنمـا ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العِلّة التى ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذى أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أى بإسناد الفعل اليهِ .

نعم ولو شاء لمـاطله فقال له : ولِم صار المسند إليـهِ الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركاتِ ، فجعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتّبه أبو بكر أن تكون هنا علّة ، وعِلّة العلّة ، وعِلّة علّة العلّةِ . وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هـذا الموضع إلى ما وراءه فيقول : وهلّا عكسوا الأمر فأعطَوُا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة ؛ لئلا يجمعوا بين ثقيلين . فإن تكلّف متكلّف جوابا عن هذا تصاعدت عِدّة(٣) العلل ، وأدّى ذاك إلى هُجْنـة القولِ وضَعْفة(٤) القائل بهِ ، وكذلك لو قال لك قائل فى قولك : قام القوم إلّا زيدا : لِم نصبت زيدا ؟ لقلت : لأنه مستثنى ؛ وله من بعد أن يقول :

(١) هو ابن السرّاج .
(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يعلم » .
(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « علة » .
(٤) الضعفة : قلة الفطنة وضعف الرأى .

ولم نصبت المستثنى ؟ فيكون من جوابه ؛ لأنه فضلة ؛ ولو شئت أجبت مبتدئا بهذا فقلت : إنما نصبتُ زيدا فى قولك : قام القوم إلا زيدا ؛ لأنه فضلة . والباب واحد ، والمسائل كثيرة . فتأمل وقِسْ .

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمّح (فيه أبو بكر)[1] أو[2] لم ينعم تأمله .

ومن بعد فالعلّة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ؛ ألا ترى أن السواد الذى هو علّة لتسويد ما يحلّه إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلا جعله على هذه القضيّة . وفى هذا بيان .

فقد ثبت إذًا أن قوله : عِلّة العلّة إنما غرضه فيه أنه تتميم وشرح لهذه العلّة المقدّمة عليه . وإنما ذكرناه فى جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر — رحمه الله — ذكره ، فأحببنا أن نذكر ما عندنا فيه . وبالله التوفيق .

باب فى حكم المعلولِ بعلّتين

وهو على ضربين : أحدهما ما لا نظر فيه ؛ والآخر محتاج إلى النظر .

الأوّل منهما نحو قولك : هذه عِشْرِىَّ ، وهؤلاءِ مسلِمِىَّ . فقياس هذا على قولك : عِشروك ومسلِموك أن يكون أصله عِشْرُوىَ ومُسْلِمُوىَ ، فقلبت الواو ياء لأمرين كلّ واحد منهما موجِب للقلب ، غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه : أحدهما اجتماع الواو والياء وسَبْق الأولى منهما بالسكون ؛ والآخر أن ياء المتكلّم أبدا تكسِر الحرف الذى قبلها إذا كان صحيحا ، نحو هذا غلامِى ، ورأيت صاحبِى ؛ وقد ثبت فيما قَبل[3] أن نظير الكسرِ فى الصحيح الياء فى هذه الأسماء ؛

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « أبو بكر به » مكان « فيه أبو بكر » .
(٢) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « و » .
(٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « قيل » ، وهو تحريف .

نحو مررت بزيدٍ ، ومررت بالزيدين ، ونظرت إلى العِشرين . فقد وجب إذًا ألّا يقال : هذه عِشْرُوىَ بالواو ، كما لا يقال : هذا غلامُىَ بضمّ الميم . فهذه عِلّة غير الأولى فى وجوبِ قلب الواو ياء فى عِشروى وصالِحُوىَ ونحو ذلك ، وأن يقال عِشرِىَّ بالياء البتّة ، كما يقال هذا غلامِى بكسر الميم البتّة .

ويدلّ على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء فى هذا الموضع من هذا الوجه ولهذه العلّةِ لا للطريق الأوّل — من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياءِ — أنهم لم يقولوا : رأيت فَاىَ ، وإنما يقولون : رأيت فِىَّ . هذا مع أنّ هذه الياء لا ينكر أن تأتى بعد الألِف ، نحو رَحَاىَ وعَصَاىَ ، لخفّةِ الألِف ، فدلّ امتناعهم من إيقاع الألِف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال ، وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواوِ قبلها ، كتركهم الفتحة والضمّةَ قبل الياءِ فى الصحيح ، نحو غلامِى ودارِى .

فإن قيل : فأصل هذا إنما هو لاستثقالهم الياء بعد الضمّة لو قالوا : هذا غلامُى ، قيل : لو كان لهذا الموضع البتّة ، لفتحوا ما قبلها ، لأن الفتحة على كل حال أخفّ قبل الياء من الكسرة ، فقالوا : رأيت غلامَى . فإن قيل : لمّا تركوا الضمّة هنا وهى عَلَمَ للرفع أتبعوها الفتحة ، ليكون العمل من موضع واحدٍ ، كما أنهم لمّا استكرهوا الواو بعد الياءِ نحو يعِد حذفوها أيضا بعد الهمزة والنون والتاء فى نحو أعِد ، ونعِد ، وتعِد ، قيل يَفسُدُ هذا من أوجهٍ . وذلك أن حروف المضارعة تجرى مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلّها متساوية فى جعلها الفعل صالحا لزمانين : الحالِ والاستقبالِ ، فإذا وجب فى أحدها شيء أتبعوه سائرها ، وليس كذلك عَلَمُ الإعراب : ألا ترى أن موضوعَ[1] الإعرابِ على مخالفةِ بعضه بعضا ، من حيث كان إنما جِيء بهِ دالًّا على اختلاف المعانى .

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « موضع » .

فإن قلت : لحروف المضارعة أيضا موضوعة على اختلاف معانيها ؛ لأن الهمزة للمتكلِّم، والنون للتكلّم إذا كان معه غيره ؛ وكذلك بقيَّتها، قيل : أجَلْ، إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على معنى واحدٍ، وهو جعلها الفعل صالحا للزمانين على ما مضى .
فإن قلت : فالإعراب أيضا كلّه مجتمِع على جريانه على حرفِهِ، قيل : هـذا عمل لفظىّ، والمعانى أَشرف من الألفاظ .

وأيضا فتركهم إظهار الألِف قبل هذه الياء مع ما يُعتَقد من خِفَّة الألف حتى إنه لم يسمعْ منهم نحو فاى، ولا أَباى، ولا أخاى، وإنما المسموع عنهم رأيت أبِى وأخِى، وحكى سيبويه كَسَرت فِىّ أدلُّ دليلٍ على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفافِ والاستثقال حَسْبُ، وأنّه أمر غيرهما . وهو اعتزامهم ألّا تجىء هـذه الياء إلّا بعد كسرةٍ أو ياءٍ أو ألِفٍ لا تكون عَلَما للنصبِ : نحو هذه عصاى وهذا مُصَلّاى .
وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضا فقلب هذه الألف ياء فقال : عَصَىَّ، ورَحَىَّ، ويا بُشْرَىَّ [هذا غلام](١)، وقال أبو دُوادٍ(٢) :

فأبـلونى بَلِيَّتكم لَعَـلِّى أُصالحُكم وأستدرِجْ نَوَيَّا

(١) زيادة فى أ . وهى قراءة أبى الطفيل والحسن والجحدرى . انظر البحر ٥/٢٩٠

(٢) هذا هو الصواب، ونسبه فى المغنى فى مباحث أقسام العطف ٢/٩٧ إلى الهذلىّ . وقبله :

ألـم ترأنى جاورت كعبا وكان جوار بعض الناس غيا

وكان أبو دواد جاور هلال بن كعب من تميم ، فلعب غلام له مع غلمـان الحىّ فى غدير، فغطسوه فى المـاء، ومات، فعزم أبو دواد على مفارقتهم وذم جوارهم، وأحس منهم أنهم يحاولون إرضاءه، فقال هذين البيتين . وقد أعطاه هلال فوق الرضا، حتى ضرب به المثل فى الوفاء فقيل : جار كجار أبى دواد .
وقوله : (فأبلونى) يقال : أبلاه إذا صنع به صنعا جميلا، والبلية اسم منه . و « نويّا » يريد نواى . والنوى : النية، وهو الوجه الذى يقصد، و « أستدرج » : أرجع أدراجى من حيث كنت . يقول : أحسـنوا إلى فإن أحسنتم فلعلى أصالحكم وأرجع حيث كنت جارا لكم . وقـد أحسنوا إليه، وظل على جوارهم . وانظر شرح شواهد المغنى للبغدادى فى الشاهد ٦٦٩

وروينا أيضا عن قُطْرُبٍ[1] :

يطوِّف بى عِكَبٌّ فى مَعَــدٍّ ... ويَطْعَن بالصُّــمُلَّةِ فى قَفَيَّا[2]

فإن لم تثأرانى من عِكَبٍّ ... فــلا أرْوَيتما أبدًا صَــدَيَّا[3]

وهو كثير . ومن قال هذا لم يقل فى هذان غلاماى : [غُلامَىّ][4] بقلبِ الألف ياء؛ لئلا يذهب عَلَم الرفع .

ومن المعلول بعلّتين قولهم : سِيٌّ، ورِىٌّ . وأصله سِوْىٌ، ورِوْىٌ، فانقلبت الواو ياء — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة غير مدّغمة وبعد كسرة، و — إن شئت — ؛ لأنها ساكنة قبل الياء . فهاتانِ علّتان، إحداهما كعِلّة قلبِ ميزانٍ؛ والأخرى كعلّةِ طَيًّا وليًّا مصدرَىْ طويت ولويت؛ وكل واحدةٍ منهما مؤثِّرة .

فهذا ونحوه أحد ضربى الحكم المعلولِ بعلّتين، الذى لا نظر فيه .

والآخَر منهما ما فيه النظر؛ وهو باب ما لا ينصرف . وذلك أن عِلّة امتناعه من الصرف إنمــا هى لاجتماع شَبَهين فيــه من أشباهِ الفعل . فأمّا السبب الواحد فيقِلُّ عن أن يُــتِمّ[5] علّةً بنفسه حتى ينضمّ إليه الشَّبَه الآخر من الفعل .

---

(١) نسبه فى اللسان فى «عكب» للمَخّل اليشكرى؛ وكان يتّهم بالمتجرّدة امرأة النعمان بن المنذر، ووقف النعمان على ذلك فدفعه إلى عكبّ، وهذا قيّده وعذّبه . وانظر شرح الحماسة للتبريزى ٢/ ٨ ٤ طبعة بولاق، والإصلاح ٤٤٤

(٢) عكبّ صاحب سجن النعمان بن المنذر. والصملّة العصا؛ كما فى التاج فى صمل . وفى الجمهرة أنها حربة .

(٣) «تثأرانى» فى ش، ب . وفى أ «تثأرابى»، وكلاهما وارد مسموع، يقال : ثأرت القتيل، وثأرت به . وفى ج : «تثأرالى» . «وصدىّ» يريد صداى . والصدى — فى زعم الجاهلية — طائر يصيح إذا لم يثأر بالمقتول .

(٤) زيادة اقتضاها السياق وظهرت لى من اختلاف الأصول . ففى أ «غلاماى»، وفى ش، ب : «غلامىّ»، وقد بدا لى أن العبارتين «غلاماى» و «غلامىّ» فى النسخة الأصلية، وحذف النساخ إحداهما لما لم يفهموا المراد .

(٥) ضبط هكذا فى ب . وفى أ «يتم»، بفتح الياء من الثلاثىّ . وكلاهما صحيح .

فإن قيل : فإذا كان فى الاسم شَبَه واحد من أشباهِ الفعل ، أَلَهُ فيه تأثير أم لا ؟ فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير ؟ وهل صَرْف زيدٍ(١) إلا كصرفِ كابٍ وكعبٍ ؟ و إن لم يكن للسببِ الواحدِ إذا حلّ الاسم تأثير فيه فما بالُه إذا انضمَّ إليه سبب آخر أَثَّرا فيه فمنعاه الصرف ؟ وهلّا إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثّر فيه الآخِر كما لم يؤثر فيه الأوّل ؟ وما الفرق بين الأوّل والآخِر ؟ فكما لم يؤثّر الأوّلُ هلَّا لم يؤثِّر الآخِر ؟

فالجواب أن السبب الواحد و إن لم يَقْوَ حكمُه إلى أن يَمنع الصرف فإنه لا بدّ فى حالِ انفراده مِن تأثير فيما حلَّه ، وذلك التأثير الذى نومئ إليه وندّعى حصوله هو تصويره الاسم الذى حلَّه على صورةٍ(٢) ما إذا انضمَّ إليه سبب آخر اعتَوَنا معاً على منع الصرفِ؛ ألا ترى أن الأوّل لو لم تجعلْه(٤) على هذه الصفةِ التى قدّمنا ذكرها لكان مجىء الثانى مضموما إليه لا يؤثِّر أيضا ، كما لم يؤثِّر الأوّل ، ثم كذلك إلى أن تفنى أسباب منع الصرف ، فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف . لا ، بل دلَّ تأثير الثانى على أن الأوّل قد كان شكَّل الاسم على صورةٍ إذا انضمّ إليه سبب آخر انضمّ إليها مثلها ، وكان من مجموع الصورتين ما يوجِب ترك الصرف .

فإن قلت : ما تقول فى اسم أعجمىّ ، علَمٍ فى بابهِ ، مذكَّرٍ ، متجاوزٍ للثلاثةِ ، نحو يوسف و إبراهيم ، ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريفِ والعُجْمةِ عليه ، فلو سمَّيت بهِ من بعدُ مؤنّثا ألست قد جمعت فيه بعد ما كان عليه — من التعريفِ والعجمة — التأنيثَ ، فليت شعرى أبالأسباب الثلاثةِ منعته الصرف أم باثنين منها ؟

(١) أى وفيه العلمية ، و بها يتحقق أحد الشبهين . وقوله كاب وكعب أى غير علمين .
(٢) كذا فى أ . وفى شـ ، ب : «فى» .   (٣) كذا فى أ . وفى شـ ، ب : «بصورة» .
(٤) كذا فى أ . وفى شـ : «يجعله» .

فإن كان بالثلاثة كلِّها فما الذى زاد فيه التأنيثُ الطارئ عليه ؟ فإن كان لم يزِد فيه شيئا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثِّر، وليس هذا من قولك . وإن كان أثَّر فيه التأنيثُ الطارئ عليه شيئا فعرِّفنا ما ذلك المعنى .

فالجواب هو أنه جَعَله على صورة ما إذا حُذِف منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضا ؛ ألا تراك لو حذفت من يوسف اسمَ امرأةٍ التأنيثَ، فأعدْتَه الى التذكير لأقررتَه أيضا على ما كان عليه من ترك الصرف، وليس كذلك امرأة سمَّيتَها بجعفرٍ، ومالكٍ؛ ألا تراك لو نزَعت عن الاسم تأنيثه لصرفته؛ لأنك لم تُبَقِّ فيه بعدُ إلّا شَبَها واحدا من أشباهِ الفعل . فقد صار إذًا المعنى الثالث مؤثِّرا أثرا مَّا؛ كما كان السبب الواحد مؤثِّرا أثرا مَّا؛ على ما قدَّمنا ذكره؛ فاعرف ذلك .

وأيضا فإن «يوسف» اسمَ امرأةٍ أثقلُ منه اسمَ رجل، كما أن «عقرب» اسم امرأة أثقل من «هند» ؛ ألا تراك تجيز صرفها، ولا تجيز صرف «عقرب» عَلَما . فهذا إذًا معنًى حصل ليوسف عند تسمية المؤنَّث به، وهو معنى زائد بالشَّبَه الثالث .

فأمّا قول من قال : إن الاسم الذى اجتمَع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمُنِعَه إذا انضمَّ الى ذلك ثالثٌ امتنع من الإعراب أصلًا ففاسد عندنا من أوجه : أحدها أن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف، وتركِ الصرف؛ إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير . وأمّا تمثيله ذلك بمنع إعراب حَذَامِ، وقَطَامِ، وبقوله فيه : إنه لمّا كان معدولا عن حاذمة، وقاطمة، وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان[1]، وليس بعد منع الصرف إلا تركُ الإعراب البتَّة، فلاحِقٌ فى الفساد بما قبله ؛ لأنه منه، وعليه حذاه . وذلك أن علّة منع هذه

(١) كذا فى الأصول . والوجه أن يقال : تنصرفان، وكأنه ذكّر نظرا لتأولها باللفظين .

الإعرابَ إنما هو شيء أتاها من باب دَرَاكِ، ونَزَالِ، ثمّ[1] شُبِّهت حذام، وقطام، ورَقَاشِ بالمِثال[2]، والتعريف، والتأنيث بباب دراك، ونزال، على(ما بيّنّاه)[3] هناك. فأمّا أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلّا رفع الإعراب أصلاً فلا.

ومما يُفسِد قول من قال: إنّ الاسم إذا مَنعه السببان الصرفَ فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع[4] عنه الإعراب أنا نجد فى كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرَب غير مبنيّ. وذلك كامرأة سمّيتها «بأَذْرَبِيجان» فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة[5] موانع: وهى التعريف، والتأنيث، والعُجْمة، والتركيب[6]، والألف والنون، وكذلك إن عَنَيت «بأذربيجان» البلدة، والمدينة؛ لأن البلد فيه الأسباب الخمسة؛ وهو مع ذلك معرب[7] كما ترى. فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة أحجى بألّا ترفعه، وهذا بيان. ولِتحامِي الإطالة ما أحذِف أطرافا من القول؛ على أنّ فيما يخرج إلى الظاهر كافيا بإذن الله.

---

(١) كذا. والأسوغ حذف هذا الحرف. وكأن «ثم» فيه للترتيب الذكرى، يراد فيه التعليل للجملة السابقة.

(٢) يراد بالمثال الوزن. والباء فيه للسببية. والغرض ذكر وجه الشبه بين باب حذام و باب دراك.

(٣) كذا فى أ. وفى ش، ب: «ما قد بيناه».

(٤) كذا فى جميع الأصول. والتأنيث لاكتساب المضاف «اجتماع» التأنيث من المضاف إليه.

(٥) كذا فى أ. وفى ش، ب: «خمس».

(٦) من أذر للنار، وبيجان أى حافظ وخازن، ومعنى ذلك بيت النار أو خازن النار، وقد كانت بيوت النار المعدّة لعبادة الفرس كثيرة فى هذه الناحية. انظر معجم البلدان

(٧) يجيب ابن قاسم العبادى عن هذا بأن توالى العلل المانعة من الصرف مجوّز للبناء لا موجب. وأخذ به فى حذام، ولم يؤخذ به فى آذربيجان؛ للتنبيه على هذا، وانظر حاشية الصبان فى مبحث «ما لا ينصرف».

باب فى إدراج العِلّة واختصارها (١)

هذا موضع يستمرّ (النحويون عليه) (٢)، فيفتُق عليهم ما يتعبون بتدارُكه (٣)، والتعذّر منه . وذلك كسائل سأل عن قولهم : آسيت الرجل، فأنا أواسِيه ، وآخيته ، فأنا أواخِيه ، فقال : وما أصله ؟ فقلتَ : أؤاسيه، وأؤاخيه — وكذلك تقول — فيقول لك : فما (٤) عِلّته فى التغيير ؟ فتقول : اجتمعت الهمزتان ، فقلبت الثانيـة واوا ؛ ٥
لانضمام ما قبلها . وفى ذلك شيئان : أحدهما أنك لم تستوفِ ذكر الأصل، والآخر أنك لم تتقصّ شرح العلّة .

أمّا إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلأن أصله « أؤاسِوُك » لأنه أُفاعِلك من الأُسـوة ، فقلبت الواو ياء لوقوعها طَرَفا بعد الكسرة ، وكذلك أؤاخيـك أصله « أؤاخِوُك» لأنه من الأُخُوّة (٥)، فانقلبت اللام لِمَا ذكرنا ؛ كما تنقلب فى نحو أُعطِى ١٠
واستقصِى .

وأمّا تقصّى عِلّة تغيير الهمزة بقلبها واوا فالقول فيه أنه اجتمع فى كلمة واحدة همزتان غير عينين، (الأولى منهما مضمومة، والثانية مفتوحة) (٦) و (هى) (٧) حَشْو غير طَرَف ، فاستثقِل ذلك ، فقلبت الثانيـة على حركة ما قبلها — وهى الضمّة —

---

(١) إدراج العلة : طيها وترك بسطها والإسراع فى إيرادها بحذف بعض مقوّماتها . والإدراج ١٥
فى اللغة : الطىّ؛ تقول : أدرجت الكتاب إذا طويته . وفيه معنى السرعة ، ومن ذلك مدرجة الطريق : التى يسرع الناس فيها . وانظر اللسان (درج) وأدب الكتّاب للصولى ١٣٦ (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « النحويون فيه عليه » . (٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يتعبون » .
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ما » . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ زيادة : « والإخـوة » بكسر الهمزة وتشديد الخاء . (٦) سقط ما بين القوسين فى أ . ٢٠
(٧) كذا أثبت هـذه الكلمة ، وبها يستقيم الكلام . وفى أ : « وكلتاهما متأخر غير طرف » وفى غيرها من الأصول : « وكلتاهما حشو غير طرف » .

واوا . ولابدّ من ذكر جميع ذلك ، وإلَّا أخللت ؛ ألا ترى أنك قد تجمع فى الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين ، فلا تغيّر ذلك ؛ وذلك نحو سآّل ورآّس ، وكبنائك من سألت نحو تُبَّع ، فتقول[1] : « سُؤَّل » فتصحّان لأنهما عينان ، ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل « جُرْشُع[2] » لقلت « قُرْءٍ » وأصله قُرْؤُؤٌ ، فقلبت الثانية ياء ، وإن كانت قبلها همزة مضمومة ، وكانتا فى كلمة واحدة ، لمّا كانت الثانية منهما طَرَفا لا حَشْوا . وكذلك أيضا ذكرك كونَهما فى كلمة واحدة ؛ ألا ترى أن من العرب من يحقِّق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين ؛ نحو قول الله تعالى « السفهاءُ ألا[3] » فإذا كانتا فى كلمة واحدة فكلّهم يقلب ؛ نحو جاءٍ ، وشاءٍ ، ونحو خطايا ، ورزايا[4] ، فى قول الكافّة غير الخليل .

فأمّا ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما فى الكلمة الواحدة ؛ نحو أئمة ، وخطائئ [مثل خطا عع[5]] ، وجائئ فشاذّ لا يجوز أن يُعقَد عليه باب . ولو اقتصرت فى تعليل التغيير فى (أُؤاسيك) ونحوه على أن تقول : اجتمعت الهمزتان فى كلمة واحدة ، فقلبت الثانية واوا ، لوجب عليك أن تقلب الهمزةَ الثانية فى نحو سأْآلٍ ورأْآس واوا ، وأن تقلب همزة أَأْدَم وأَأْمَن واوا ، وأن تقلب الهمزة الثانية فى خطائئ واوا . ونحو ذلك كثير لا يحصى ؛ وإنما أذكر من كلّ نَبْذًا ؛ لئلا يطول الكتاب جِدًّا .

---

(١) كذا فى ب وفى أ : «فيقال» . وفى ش : «فيقول» .

(٢) هو العظيم من الإبل والخيل .

(٣) من الآية ١٣ من سورة البقرة .

(٤) كذا فى معظم الأصول : «ورزايا» جمع رزيئة . وفى أ : « روايا » وهو جمع رويئة ، والأكثر فيها ترك الهمز : رويّة .

(٥) زيادة فى ش ، ب وإن كان فيهما « خطا عج » وهو تحريف .

باب فى دَوْرِ الاعتلال[1]

هذا موضع طريف[2] . ذهب محمّــد بن يزيد فى وجوب إسكان اللام فى نحو ضَرَبْن، وضَرَبْت إلى أنه لحركةِ ما بعده من الضميرِ : يعنى مع الحركتينِ قبل . وذهب أيضا فى حركةِ الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكونِ ما قبله . فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثمّ دار تارةً أخرى، فاعتلّ لهذا بهـذا . وفى ظاهر ذلك اعتراف بأن كلّ واحد منهما ليست له حالٌ مستحَقَّةٌ تخصُّــه فى نفسهِ ، وإنمــا استقرّ على ما استقرّ عليه لأمر راجع إلى صاحبه .

ومثله ما أجازه سيبويه فى جرّ (الوجه) من قولك : هذا الحسَنُ الوجهِ . وذلك أنه أجاز فيه الجرّ من وجهين : أحدهما طريق الإضافة الظاهرة، والآخر تشبيهه بالضاربِ الرجل . [وقد أحَطْنا عِلمًا بأن الجرّ إنما جاز فى الضاربِ الرجل][3] ونحوه ممّا كان الثانى منهما منصوبا؛ لتشبيههم إيّاه بالحسن الوجهِ؛ أفلا ترى كيف صار كلّ واحدٍ من الموضعين عِلّةً لصاحبه فى الحكم الواحدِ الجارى عليهما جميعا . وهذا من طريفِ أمر هذه اللغة، وشدّةِ تداخلها، وتزاحم الألفاظ والأغراضِ على جهاتها .

والعُذْر أن الجرّ لمـّا فَشَا واتّسع فى نحو الضارب الرجلِ ، والشاتمِ الغلامِ ، والقاتل البطلِ، صار — لتمكّنه فيه، وشياعه فى استعماله — كأنه أصل فى بابه، وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه . فلمّا كان كذلك قوِى فى بابه، حتى صار لقوّته

---

(١) يريد بدور الاعتلال أن يعلّل الشىء بعلّة معلّلة بذلك الشىء . والدور بين شيئين توقّف كل منهما على الآخر . وهـذا من مصطلحات المتكلمين ، ولهم فيه تقاسيم وبحوث . وليس الدور فى هذا المقام هو الدوران كما ذهب إليـه شارحا الاقتراح : ابن الطيب وابن علان ، فإن الدوران هو حدوث الحكم بحدوث العـلة ، وانعدامه بعدمها ، كما فى حرمة النبيذ تدور مع الإسكار وجودا وعدما ، والدوران من مسالك العلة ، والدور أدنى إلى أن يكون من قوادحها .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش . « طريف » .

(٣) ثبت ما بين القوسين فى ش، ب . وسقط فى أ .

قياسا وسماعا، كأنه أصل للجر فى (هذا الحسن الوجه)، وسأتى على بقيّة هذا الموضع فى باب نفرده له[(١)] بإذن الله .

لـكن ما أجازه أبو العبّاس وذهب إليه فى باب ضَرَبْنَ وضربت من تسكين اللامِ لحركة الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللامِ شنيع الظاهر، والعـذر فيه أضعف[(٢)] منه فى مسئلة الكتاب ؛ ألا ترى أن الشىء لا يكون عِلّة نفســه، وإذا لم يكن كذلك كان مِنْ أن يكون علّةَ علّتِه أبعد ، وليس كذلك قول سيبويه ؛ وذلك أن الفروع إذا تمكّنت (قوِيت قوّةً[(٣)] تسوّغ) حمـل الأصول عليها . وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوّةِ الحكم .

باب فى الردّ على من اعتقد فساد عِلَل النحويين لضعفِه هو فى نفسِه عن إحكام العلّة

اعلم أن هذا الموضع هو الذى يتعسّف بأكثر من ترى . وذلك أنه لا يَعرف أغراضَ القوم، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلّة ضعيف واهٍ ساقط غير متعالٍ .

وهذا كقولهم : يقول النحويّون إن الفاعل رَفْعٌ ، والمفعول به نَصْب ، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك ؛ ألا ترانا نقول : ضُرِب زيد فنرفعه وإن كان مفعولا به ، ونقول: إنّ زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا، ونقول : عجبت من قيام زيد فنجرّه وإن كان فاعلا، ونقول أيضا : قد قال الله عزّ وجلّ (ومِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ) فرفع (حَيثُ) وإن كان بعد حرف الخفض . ومثـله عندهم فى الشناعة قوله — عزّ وجلّ — (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) وما يجرى هذا المجرى .

---

(١) كذا فى ا . وسقط هذا اللفظ فى ش، ب . (٢) كذا فى ا . وفى ش، ب «أوضح» . وما أثبت هو الصواب . (٣) كذا فى ا . وفى بقية الأصول : « وقويت قوّة تسرّع » .

ومثل هذا يُتْعِب مع هـذه الطائفة ، لا سيَّما إذا كان السائل [عنه](١) مَنْ يلزم الصبرُ عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هـذا الهَوَس وذا اللغوُ ؛ ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربيَّة ليس كلَّ من كان فاعلا فى المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسنَدْت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغير الواجب فى ذلك سواء ، لسقط صداع(٢) هذا المضعوف السؤال .

وكذلك القول على المفعول أنه إنما يُنصب(٣) إذا أُسْنِد الفعل الى الفاعل ، فجاء هو فضلةً ، وكذلك لو(٤) عرف أن الضمَّة فى نحو حيثُ وقبلُ و بعـدُ ليست إعرابا و إنمـا هى بناء .

و إنمـا ذكرت هـذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط فى المشكل الغامض . وكذلك ما يحكى عن الجـاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعـل الذى(٥) مؤنّثه فُعْلَى لا يجتمع فيه الألف واللام ومِن ، و إنمـا هو بمن أو بالألف واللام ؛ نحو قولك : الأفضل وأفضـل منك ، والأحسن وأحسن من جعفر ، ثم قال : وقد قال الأعشى :

فلستَ بالأكثر منهـم حَصًى … و إنَّمـا العِـزَّة للكـاثر(٦)

ورحم الله أبا عثمان ، أما إنه لو علِم أن "مِن" فى هـذا البيت ليست التى تصحب أفعل للمبالغة ؛ نحو أحسن منك وأكرم منك ، اضْرَب عن هذا القول الى

(١) زيادة فى أ ، ج . (٢) كذا فى أ . ويوافقه ما فى ج : «لسقط صداعه» . وفى ش ، ب : «سؤال» . (٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «انتصب» .
(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «أو» . وما أثبت هو الصواب .
(٥) يريد أفعل التفضيل ، احترازا عن أفعل الذى مؤنثة فعلاء ، فهو صفة مشبهة .
(٦) هذا البيت هو السابع والعشرون من قصيدته التى مطلعها :

شاقك من قتلة أطلالها … بالشـط فالوتر إلى حاجر

وانظر الصبح المنير ١٠٤ — ١٠٨ ، والخزانة ٣/٤٨٩

غيره مما يعلو فيه قولُه، ويعدو اسداده وصحّته خصمَه. وذلك أن "مِن" فى بيت الأعشى إنما هى كالتى فى قولنا : أنت من الناس حُرٌّ، وهذا الفرس من الخيل كريم. فكأنه قال: لست من بينهم بالكثير الحَصَى، ولست فيهم بالأكثر حَصًى. فاعرف ذلك.

باب فى الاعتلال لهم بأفعالهم

ظاهر هذا الحديث طريف[1]، ومحصوله صحيح، وذلك إذا كان الأوّل المردود اليه الثانى جاريا على (صحةِ علّةٍ)[2].

مِن ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حذِف فى الموضع الذى لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره فى الموضع الذى لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى؛ ألا ترى أنهم يقولون : الذى فى الدار زيد، وأصله الذى استقرّ أو ثبت فى الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنًى، ولا أزال غَرَضا، فكيف بهم فى ترك إظهاره فى النداء؛ ألا ترى أنه لو تُجُشِّم إظهاره فقيل: أدعو زيدا، وأنادى زيدا لاستحال أمر النداءِ فصار الى لفظِ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مِمّا[3] لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب.

ومن الاعتلال لهم بأفعالهم أن تقول : إذا كان اسم الفاعل — على قوّةِ تحمّله للضمير — متى جرى على غير مَن هو له — صِفةً أو صِلةً أو حالا أو خبرا — لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل[4]، فما ظنُّك بالصفة المشبَّهة باسم الفاعل؛ نحو

(١) كذا فى ا، ب. وسقط هذا الحرف فى ش. (٢) كذا فى ا، ب، ش. وفى ش، ج: «علّة صحيحة». (٣) كذا فى ا. وسقط هذا اللفظ فى ش، ب.

(٤) مقتضى هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرى على غير من هو له يجوز استتاره، وهو ما فى الإنصاف (المسألة الثامنة). وفى الهمع ١/٩٦ : «والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضا؛ نحو زيد عمرو يضربه هو، وزيد هند يضربها، ويضربها هو، على الخلاف» وقد نقل ذلك الصبّان فى حاشيته على الأشمونى عند قول ابن مالكٌ فى «الابتداء» :

وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

قولك : زيدٌ هندٌ شديد عليها هو، إذا أجريت[1] (شديدا) خبرا عن (هند) وكذلك قولك : أخواك زيدٌ حسنٌ فى عينه هما ، والزيدون هند ظريفٌ فى نفسها هم ، وما ظنّك أيضا بالشِّفة المشبَّهة [بالصفة المشبّهة][2] باسم الفاعل؛ نحو قولك : أخوك جاريتُك أكرمُ عليها من عمرو هو ، وغلاماك أبوك أحسنُ عنـده من جعفرٍ هما ، والحَجَرُ الحيَّةُ أشدُّ عليها من العصا هو . .

ومن قال : مررت برجلٍ أبى عشرةٍ أبوه قال : أخواك جاريتهما أبو عشرة عنـدها هما ، فأظهرت الضمير . وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر ؛ لأن هذا الضمير و إن كان منفصلا ومُشْبِها للظاهر بانفصاله فإنه على كلّ حال ضمير . و إنما وحَّدت فقلت : أبو عشرة عندها هما ولم تُثَنِّه فتقولَ : أبوَا عشرةٍ ؛ من قِبَل أنه قد رفع ضميرا منفصلا مشابِها للظاهر ، فجرى مجرى قولك : مررت برجل أبى عشرة أبواه . فلمّا رفع الظاهر ، وما يجرى مجرى الظاهر شبَّهه بالفعل فوحّد البتّة . ومن قال : مررت برجل قائمَينِ أخواه فأجراه مجرى قاما أخواه فإنه يقول : مررت برجلٍ أبوَىْ عشرة أبواه . والتثنية فى (أبوى عشرة) من وجهٍ تَقْوى ، ومن آخر تَضْعُف . أمّا وجه القوّة فلأنها بعيدة عن اسم الفاعل الجارى مجرى الفعل ، فالتثنية فيه — لأنه اسم — حَسَنة ؛ وأمّا وجه الضعف فلأنه على كل حال قد أُعمِل فى الظاهر ، ولم يُعمَل إلّا لشَبَهِه بالفعل ؛ و إذا كان كذلك وجب له أن يقوى شَبَه الفعل ؛ ليقوم العُذر بذلك فى إعماله عمله ؛ ألا ترى أنهم لمّا شبّهوا الفعل باسم الفاعِل فأعربوه كَنَفُوا هـذا المعنى بينهما ، وأيّدوه بأن شبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وهذا فى معناه واضح سديد كما تراه .

---

(١) يحترز بهذا عن أن تجعل «شديد» خبرا عن «هو» مقدما . (٢) زيادة اقتضاها السياق خلت منها الأصول أ ، ب ، ش . وفى ج ما يفيدها وهو : « فما ظنّك أيضا بالصفة المشبّهة بهذه الصفة » .

وأمثال هذا فى الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة، وإنما أضع من كل شىء رسما مّا، لِيُحْتَذَى . فأمّا الإطالة والاستيعاب فلا .

باب فى الاحتجاج بقول المخالِف

اعلم أن هـذا — على [ما فى](١) ظاهره — صحيح ومستقيم . وذلك أن ينبغ من أصحابه(٢) نابغ فيُنْشِئ خِلافا مّا على أهل مذهبه، فاذا سَمَّع(٣) خصمهُ به، وأجلب عليـه قال : هـذا لا يقول به أحد من الفريقين ؛ فيخرجه مُخْـرَج التقبيح له، والتشنيع عليه .

وذلك كإنكار أبى العبّاس(٤) جواز تقـديم خبر (ليس) عليهـا ؛ فأحَدُ ما يحتجّ به عليه أن يقال له : إجازةُ هذا مذهب سيبويه(٥) وأبى الحسن(٥) وكافّة أصحابنا، والكوفيّون(٥) أيضا معنا . فإذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافّة من البلدين(٦) وجب عليك

(١) زيادة فى ا، وقـد خلت منها ش، ب . (٢) كذا فى ا . وفى ش، ب : « فى أصحابه » . وفى ح : « من أصحابنا » . و« ينبغ » أى يخرج ويظهر . والضمير فى « أصحابه » يعـود على « نابغ » . (٣) يقال : سمّع بالرجل : أذاع عنـه عيبا وندّد به وفضـحه . (٤) أبو العباس هو المبرد . (٥) عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك :

* ومنع سبق خبر ليس اصطفى *

"اختلف النحويون فى جواز تقديم خبر ليس عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين — ومنهم المصنف — إلى المنع، وذهب أبو علىّ الفارسىّ وابن برهان إلى الجواز، فتقول : قائما ليس زيد . واختلف النقـل عن سيبويه ، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع" . وفى الإنصاف فى المسألة ١٨ ص ٧٣ : "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجـوز تقديم خبر ليس عليها . وإليـه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح . والصحيح أنه ليس له فى ذلك نص . وذهب البصريون إلى أنه يجـوز تقديم خبر ليس عليها" وفى الارتشاف نسخة الدار رقم ١١٠٦ نحو فى الورقة ١٦٧ أ : "وأما تقـديم خبر ليس عليها فذهب جمهـور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافىّ وأبو علىّ فى الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجانىّ والسهيلىّ وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز . وذهب قدماء البصريين والفرّاء وأبو علىّ فى المشهور وابن برهان والزمخشرىّ والأستاذ أبو علىّ إلى جواز ذلك، واختاره ابن عصفور، ورُوى أيضا عن السيرافىّ . واختلف النقل فى ذلك عن سيبويه، فنسب الجواز والمنع إليه . وقال ابن جنى فى الخصائص عن المبرد : خالف فى ذلك البصريين والكوفيين" .
(٦) يريد البصرة والكوفة .

— يا أبا العبّاس — أن تنفِر عن خِلافِه، وتستوحِشَ منه، ولا تأنس بأول خاطرٍ يبدو لك فيه .

ولَعمرى إن هذا ليس بموضع قَطْع على الخصم، إلاّ أن فيه تشنيعا عليه، وإهابة به الى تركِه، وإضاقة[1] لعذره فى استمراره عليه، وتهالُكه فيه، من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه . وإنما لم يكن فيه قَطْع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس، ما لم يُلْوِ[2] بنصّ أو ينْتهك حُرْمة شرع . فقِسْ على ما ترى؛ فإننى إنما أضع من كل شىء مثالا موجَزا .

باب القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حُجَّة

اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجّة اذا أعطاك خصمُك يدَه ألّا يخالف[3] المنصوص، والمقيسَ على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه . وذلك أنه لم يَرِد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سُنَّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ[4]؛ كما جاء النصّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : " أمّتى لا تجتمع على ضلالة " وإنما هو عِلْم منتزَع من استقراء هذه اللغة .

---

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : « إضافة » . وما أثبت هو الصواب . والإضاقة : التضييق .

(٢) يقال : ألوى بالكلام : خالف به عن جهته، وانحرف عن قصده .

(٣) كذا فى ا، ج . وفى ش : « تخالف » . وهو تحريف . وفى ب لم ينقط الحرف الأول .

(٤) روى هذا الحديث بعدّة طرق، وفى بعضها : « لا تجتمع أمتى على خطأ » ويستدل بهذا الأصوليون على حجية الإجماع . وفى أسانيده بعض المقال، غير أنه قيل : إن معناه روى من طرق عدّة بلغت مبلغ التواتر المعنوى، فصار كجود حاتم وشجاعة عنترة . وانظر شرح ابن السبكى لمنهاج البيضاوىّ فى مبحث الإجماع .

فكلّ مَنْ فُرِق له عن علّةٍ صحيحة ، وطريقٍ نَهْجةٍ[(١)] كان خَليل[(٢)] نفسه ، وأبا عَمْرو[(٣)] فكرِه .

إلا أننا — مع هذا الذى رأيناه وسوّغنا مرتكَبَه — لا نسمح له بالإقدام على مخالفةِ الجماعة التى قد طال بحثُها ، وتقدَّم نظرُها[(٤)] ، وتتالت أواخرَ على أوائلِ ، وأعجازا على كلاكلِ ، والقومِ الذين لا نشكّ فى أن الله — سبحانه وتقدّست أسماؤه — قد هداهم لهذا العِلْم الكريم ، وأراهم وَجْهَ الحكمة فى الترجيب[(٥)] له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدى طاعاتهم ، خادما للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعَوْناً على فهمهما ، ومعرفة ما أُمِرَ به ، أو نُهِى عنه الثَّقَلان منهما ، إلَّا بعد أن يناهضه[(٦)] إتقانا ، ويثابته عِرفانا ، ولا يُخلِد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نَزْوةٍ من نَزَواتِ تفكّره . فإذا هو حذا على هذا المثالِ ، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال ، أمضى الرأى فيما يريه الله منه ، غير معازٍّ[(٧)] به ، ولا غاضّ من السَّلَف — رحمهم الله — فى شىء منه . فإنه إذا فعل ذلك سُدِّد رأيه . وشُيِّع خاطره ، وكان بالصواب مئِنَّةً[(٨)] ، ومن التوفيق مظِنَّة ، وقد قال أبو عثمان عمرو بن بَحْر الجاحظ[(٩)] : ما على الناس شىء أضرّ من قولهم :

(١) أى بينة واضحة . وفيما نقله الشاطبى عن ابن جنى : «طريق نهج» . وهو صحيح ؛ فإن الطريق يذكر ويؤنث . انظر حواشى يس على الألفية ص ٢٥٤ ج ٢

(٢) يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس ، وكأبى عمرو بن العلاء فى ذلك .

(٣) عقب الشاطبىّ على هذا القول بقوله : « فهو قول مردود ، سبيله فى ذلك سبيل النظام وبعض الخوارج والشيعة . بل نقطع بأن الإجماع فى كل فنّ حجة شرعية » . انظر المرجع السابق .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « نظيرها » وهو خطأ .

(٥) كذا فى ب بالجيم . وفى ش ، أ : « الترحيب » وهو تحريف .

(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يفاهمه » .

(٧) المعازّة : المغالبة . وهو هكذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « معان » ، وهو تحريف .

(٨) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « الصواب » .

(٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ سقط كلمة « الجاحظ » .

ما ترك الأول للآخر شيئا . وقال أبو عثمان المازنىّ[(١)] : «وإذا قال العالم قولا متقدّما فللمتعلّم الاقتداء به (والانتصار له)[(٢)]، (والاحتجاج)[(٣)] لخلافه[(٤)]، إن وجد إلى ذلك سبيلا[(٥)]»

وقال الطائىّ الكبير :

يقول من تطرُق أسماعَه كم ترك الأوّلُ للآخِر![(٦)]

فمّا جاز خلافُ الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئ هذا العلم و إلى آخر هذا الوقت ، ٥

ما رأيته أنا فى قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[(٧)] . فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ ، وتالٍ

(١) كذا فى أ . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب . وانظر قول أبى عثمان فى تصريفه فى «باب ما قيس من المعتل ولم يجئ على مثاله إلا من الصحيح» ص ٦١٠ نسخة التيمورية . (٢) فى المازنى : «والاحتجاج لقوله» . (٣) فى المازنى : «والاختيار» . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «بخلافه» ، وفى ج : «على خلافه» . وهذا موطن الاستشهاد من كلام المازنىّ . ١٠

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «إذا» . (٦) هو من قصيدة له فى مدح أبى سعيد ، أوّلها :

قل للأمير الأريحىّ الذى كفاه للبادى وللحاضر

وقبله : لا زلت من شكرى فى حلة لابسها ذو سلب فاخر

فالحديث فى البيت الشاهد عن حلة الثناء فى البيت قبله . وانظر الديوان ١٤٣

(٧) أورد السيرافىّ هذا الرأى وعزاه لبعض النحويين ، فهل يعنى ابن جنى؟ وكانت وفاة السيرافىّ سنة ٣٦٨ ، ووفاة ابن جنى سنة ٣٩٢ ، والسيرافى فى درجة أبى على أستاذ ابن جنى . وعلى كل حال فقد تعاصر ابن جنى والسيرافى دهرا ، فلا ضير أن يكون رأى ابن جنى عرف فى حياة السيرافىّ ، واستحق منه العناية بذكره . وبهذا يتم لابن جنى دعواه انفراده بهذا الرأى وأنه لم يسبق به . وهاك عبارة السيرافى : «ورأيت بعض النحويين قال فى (هذا جحر ضب خرب) قولا شرحته وقوّيته بما يحتمله . زعم هذا النحوىّ أن المعنى : هذا جحر ضب خرب الجحر . والذى يقوّى هذا أنا إذا قلنا : خرب الجحر صار من باب حسن الوجه ، وفى خرب ضمير الجحر مرفوع ؛ لأن التقدير كان خرب جحره ...» ويقول ابن هشام فى المغنى ، فى القاعدة الثانية من الكتاب الثامن : «أنكر السيرافىّ وابن جنى الخفض على الجوار، وتأوّلا قولهم : (خرب) على أنه صفة لـ (ضب) ...» وقد علمت أن نسبة هذا الرأى للسيرافىّ من قبل أنه قوّاه وأيده ، وليس بابن بجدته . وإذا صح أن الرأى لابن جنى فى الأصل كان تقدم السيرافىّ على ابن جنى فى عبارة المغنى لتقدّم وفاته . وانظر السيرافى فى شرح الكتاب ، فى «هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك» .

عن ماض على أنه غَلَط من العرب ، لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه ، وأنه من الشاذّ الذى لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه .

وأمّا أنا فعندى أنّ فى القرآن مِثْل هذا الموضع نيِّفاً على أَلْفِ موضِع . وذلك أنه على حذفِ المضافِ لا غير. فإذا حملته على هذا الذى هو حَشْو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِس، وشاع وقُبِل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُه، فيجرى «خرب» وصفا على «ضبّ» وإن كان فى الحقيقة للجُحْر. كما تقول مررت برجل قائم أبوه، فتجرى «قائما» وصفا على «رجل» وإن كان القيام للاب لا للرجُل، لمـا ضمِن من ذِكره.(١) والأمر فى هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه (٢) . فلمّا كان أصله كذلك حذف الجُحْر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مُقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلمّـا ارتفعت استتر الضمير المرفوع فى نفس « خرِب » فجرى وصفا على ضبّ — وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ — على تقدير حذف المضاف ، على ما أرينا . وقلّت آية تخلو من حذف المضاف ، نعم ، وربّمـا كان فى الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضع .

وعلى نحو من هذا حَمَل أبو علىّ رحمه الله :

* كبيرُ أُناس فى بِجَـادٍ مزمّل (٣) *

---

(١) أى ضميره . يريد أن المسوّغ لجىء قائم وصفا للرجل وهو ليس بوصف له فى الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو تضمن الأب ذكر الرجل .

(٢) كذا فى أ . وفى ش، ب : « وشاهد » .

(٣) من معلقة امرئ القيس . وصدره :

* كأن ثبيرا فى عرانين وبله *

وثبير — بوزن كريم — جبل . والبجاد : كساء مخطط .

ولم يحمله على الغلط، قال : لأنه أراد : مزمَّل فيه، ثم حَذَف حرف الجرّ، فارتفع الضمير فاستتر فى اسم المفعول .

فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذى قد شاع واطّرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذى لا يحمل غيره عليه، ولا يقاس به .

ومثله قول لَبِيد : ٥

أو مُذْهَبٌ جُدَدٌ على ألواحِهِ النَّاطِقُ المبروزُ والمختوم (١)

أى المبروز به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر فى اسم المفعول .

وعليه قول الآخر :

* إلى غيرِ موثوقٍ مِن الأرضِ تَذهَبُ * (٢)

أى موثوق به، ثم حذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر فى اسم المفعول . ١٠

---

(١) قبله : طلل لخولة بالرسيس قديم فبعاقل فالأنعمين رسوم

فكأنّ معروف الديار بقادم فبراق غول فالرجام وشوم

فقوله : « مذهب » عطف على « وشوم » . والمذهب : اللوح المطلىّ بالذهب فيه الكتابة . وجعل له ألواحا كأنه جعل كل جانب منه لوحا . و « جدد » جمع جدّة، وهى الطريقة، والخط، كأنه يريد أسطار الكتابة . ويريد بالناطق الخط الواضح، ووصفه بـ « المبروز » أى المظهر المنشور، و« المختوم » ١٥ أى غير الواضح والغامض . شبه المعروف من الديار — وهو ما بقى من آثارها ودل عليها — بالوشوم وباللوح الذى فيه كتابة، بعضها واضح وبعضها خفىّ . وانظر الديوان طبع أوربة ٩٢، وشرح الأعلم لشواهد الكتاب فى حواشيه ٢ / ٢٧٤، وشرح السيرافى للكتاب ٥ / ٣٨٧ نسخة التيمورية، واللسان (برز) . (٢) ورد هذا الشطر مع اختلاف فى ثلاثة أبيات لبشر بن أبى خازم، وها كها :

حلفت برب الداميات نحورها وما ضمّ أجياد المصلى ومذهب ٢٠

لئن شبت الحرب العوان التى أرى وقد طال إيعاد بها وترهب

لتحتملن بالليل منكم ظعينة إلى غير موثوق من العز تهرب

وانظر معجم البلدان (أجياد) .

باب فى الزيادة فى صِفَة العلّة لضرب من الاحتياط

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مُبَيِّنة لحال المزيد عليه . وذلك كقولك فى همز (أَوائل) : أصله (أَوَاوِل) فلمّا اكتنفت الألفَ واوان ، وقرُبت الثانية منهما من الطَرَف ، ولم يُؤْثَرْ إخراجُ ذلك على الأصل ؛ تنبيها على غيره من المغـيَّرات فى معناه ، ولا هناك ياء قبل الطَرَف منويّة مقدّرة ، وكانت الكلمة جمعا ثقل ذلك ، فأبدلت الواو همزة ، فصار أوائل .

فجميع ما أوردتَه محتاج إليه ، إلّا ما استظهرت به من قولك : وكانت الكلمة جَمْعًا ، فإنك لو لم تذكره لم يُخْلِل ذلك بالعلّة ؛ ألا ترى أنك لو بنيت من قُلْت وبِعت واحدا على فُـوَاعِل كعُوَارِض[2] ، أو أُفَاعِل [من[3] أوّل أو يوم أو وَيْح] كأباتر[4] لهمزت كما تهمز فى الجمع .

فذكرك (الجمع) فى أثناء الحديث إنمـا زدت الحال به أُنْسا ؛ من حيث كان الجمـع فى غير هذا ممّـا يدعو إلى قلب الواو ياء فى نحو حُقِىّ[5] ودُلِىّ ، فذكرته هنا تأكيدا لا وجوبا . وذِكرك أنهم لم يُؤْثِروا فى هـذا إخراج الحرف على أصله دلالةً على أصل ما غُيِّر من غيره فى نحوه لئلّا يدخل عليك أن يقال لك : قد قال الراجز :

* تَسمعُ مِن شُدّانِها عَوَاوِلا[6] *

---

(١) كذا فى ج . وفى سواها : « لا لأن » . (٢) عوارض : جبـل ببلاد طيئ ، وعليه قبر حاتم . انظر اللسان فى « عرض » . (٣) كذا فى ش ، ب ، ج . وسقط هـذا فى أ . وقـد كان فى النسخ الثلاث : « ريح » وأصلحتها : « ويح » . (٤) الأباتر : الذى يقطع رحمه ، وقيـل : الأباتر : الذى لا نسـل له . (٥) جمع حقو — بفتح الأول وسكون الثانى — وهو الخصر . (٦) الشدان جمع شاد . والعواول جمع عوّال — بكسر العين وتشديد الواو — مصدر عوّل أى صاح كما يقـال كذب كذابا . وكأنه يصف دلوا يتناثر منها المـاء أو منجنيقا يتناثر منهـا الحجارة . وهذا الضبط عن اللسان (عول) . وفى ، ب ، ش : « شدانها » ، بفتح الشين وهو بالمعنى السابق . وفى أ ، ج : « شداتها » .

وذكرت أيضا قولك : ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدّرة؛ لئلا يلزمك قوله :

* وكَحَّلَ العينين بالعواوِرِ[(١)] *

ألا ترى أن أصله عواوير، من حيث كان جمعَ عُوّار. والاستظهار فى هذين الموضعين أعنى حديث عواول، وعواور أسهل احتمالا من دخولك تحت الإفساد عليك بهما، واعتذارِك مِن بعدُ بما قدّمته فى صدر العلّة. فإذا كان لا بدّ من إيراده فيما بعد إذا لم تحتَطْ بذكره [فيما قبل][(٢)] كان الرأى تقديم ذكره، والاستراحة من التعقّب عليك بهِ . فهذا ضرب .

ولو استظهرتَ بذكر مالا يؤثِّر فى الحكم لكان ذلك منك خَطَلا ولَغْوا من القول؛ ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك : جاءنى طلْحَةُ، فقلتَ : ارتفع لإسناد الفعل إليه، ولأنه[(٣)] مؤنّث، أو لأنه عَلَم، لم يكن ذكرك التأنيث والعلميَّة إلّا كقولك : ولأنه مفتوح الطاء، أو لأنه ساكِنُ عينِ الفعل، ونحو ذلك مما لا يؤثِّر فى الحال . فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يَعْرَى من ذلك، فلا يكون له فيه[(٤)] حَجْم[(٥)] . وإنما المراعَى من ذلك كلّه كونُه مسنَدا إليه الفعل .

---

(١) من رجز لجندل بن المثنى الطهوىّ وهو :

غـرّك أن تقاربت أباعرى … وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حتى عظامى وأراه ثاغرى … وكحل … … … …

والعوّار : الرمد . يريد أن الدهر أصابه بضعف البصر من المشيب والهرم . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٧٤

(٢) زيادة فى أ . وسقطت فى ش، ب .

(٣) كذا فى م . وفى ش، ب : « أو » .

(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : « فى ذلك » .

(٥) أى قدر، يريد التهوين من أمره . وحجم الشىء ما يبدو منه ناتئا، فيلمس .

فإن قيل : هلّا كان ذكرك أنت أيضا هنا الفعل لا وجه له ؛ ألا ترى أنه إنمـا ارتفع بإسناد غيره إليه ، فاعلا كان أو مبتدأ . والعلّة فى رفع الفاعل هى العلّة فى رفع المبتدأ ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير ؟

قلنا : لا ، لسنا نقول هكذا مجرّدا ، وإنما نقول فى رفع[1] المبتدأ : إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسندًا إليه ، عاريا من العوامل اللفظيّة قبله فيه ، وليس كذلك الفاعل ؛ لأنه وإن كان مسندا إليه فإن قبله عاملا لفظيًّا قد عمل فيه ، وهو الفعل ؛ وليس كذلك قولنا : زيد قام ؛ لان هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه[2] حَسْبُ ، دون أن انضمّ الى ذلك تعرّيه من العوامل اللفظيّة من قبله . فلهذا قلنا : ارتفع الفاعل بإسناد الفعل اليه ، ولم نحتجْ[3] فيما بعدُ إلى شىء نذكره ، كما احتجنا الى ذلك فى باب المبتدأ ؛ ألا تراك تقول : إنّ زيدا قام فتنصبه — وإن كان الفعل مسندا اليه — لمّـا لم يَعْرَ من العامل اللفظىّ الناصبِه .

فقد وضح بذلك فرقُ ما بين حالى المبتدأ والفاعل فى وصف تعليل ارتفاعهما ، وأنهما وإن اشتركا فى كون كلّ واحد منهما مسندًا إليـه ، فإن هناك فَرْقا من حيث أَرَينا .

ومن ذلك قولك فى جـواب من سألك عن علّة انتصاب زيد ، من قولك : ضربت زيدا : إنه إنمـا انتصب ؛ لأنه فَضْلة ، ومفعول به . فالجواب قد استقلّ بقولك : لأنه فضلة ، وقولُك من بعد : (ومفعول به) تأنيس وتأييد لا ضرورة بك اليه ؛ ألا ترى أنك تقول فى نصب «نفس» من قولك : طِبْت به نَفْسًا : إنما انتصب لأنه فضلة ، وإن كانت النفس هنا فاعلة فى المعنى . فقد علمت بذلك أن قولك : ومفعول به

(١) كذا فى ا . وسقط هذا فى ش ، ب .
(٢) هذا فى ظاهر الأمر . وإلا فالفعل مسند إلى ضميره ، والمسند إلى (زيد) جملة الفعل والفاعل .
(٣) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «يحتج» .

زيادة على العلّة تطوّعت بها . غير أنه فى ذكرك كونه مفعولا معنى مّا ، وإن كان صغيرا . وذلك أنه قد ثبت وشاع فى الكلام أن الفاعل رَفْع ، والمفعول به نَصْب ، وكأنك أنِستَ بذلك شيئا . وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح . وذلك أن كون الشىء فضلة لا يدلّ على أنه لا بدّ من أن يكون مفعولا به[1] ؛ ألا ترى أن الفَضَلات كثيرة ؛ كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء . فلمّا قلت : (ومفعول به)[2] ميّزت أىّ الفضلات هو . فاعرف ذلك وقِسْه .

باب فى عَدَم النظير

أمّا إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير . وذلك مذهب الكِتاب[3] ، فإنه حَكَى فيما جاء على فِعِل (إبِلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنْس به ، لا للحاجة اليه .

فأمّا إن لم يَقُم دليل فإنك محتاج الى إيجاد النظير ؛ ألا ترى الى عِزْوِيت[4] ، لمّا لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت الى التعلّل بالنظير[5] ، فمنعت من أن يكون (فِعْوِيلا) لمّا لم تجد له نظيرا ، وحملته على (فِعليت) ؛ لوجود النظير ؛ وهو عِفريت ونِفريت .

وكذلك قال أبو عثمان فى الردّ على مَن[6] ادّعى أن (السين) و(سوف) ترفعان الأفعال المضارِعة : لم نر عاملا فى الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) . فجعل عدم النظير ردّا على من أنكر قوله .

(١) كذا فى أ . وسقط لفظ « به » فى ش ، ب . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « المفعول » . (٣) يريد كتاب سيبويه . وانظر ص ٣١٥ ج ٢ إذ يقول : « ويكون فعلا فى الاسم نحو إبل . وهو قليل لا نعلم فى الأسماء والصفات غيره » . (٤) ذكره سيبويه فى الكتاب ٢ /٣٤٨ وفسره ثعلب بالقصير ، وقال ابن دريد : اسم موضع . وانظر معجم البلدان .

(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « التعليل » .

(٦) فى ابن علان : « وهذا القائل لم أر من سماه » . وانظر الأشباه ٢٦٦

وأمّا[1] إن لم يَقُم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير، وذلك كقولك في الهمزة والنون من أَنْدَلُس[2] : إنهما زائدتان، وإن وزن الكلمة بهما « أَنْفَعُل » وإن كان مثالا لا نظير له . وذلك أن النون لا محالة زائدة ؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُل) فتكونَ النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد بَرَدَ في يدك ثلاثة أحرف أصول ، وهي الدال واللام والسين ، وفي أوّل الكلمة همزة[3] ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلا والهمزة زائدة ؛ لأن ذواتِ الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماءِ الجاريةِ على أفعالها ؛ نحو مُدَحرِج وبابِهِ . فقد وجب إذًا أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أَنْفَعُل ، وإن كان هذا مثالا لا نظير له .

فإنْ[4] ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ؛ وهذا كنونِ عَنْتَر[5] . فالدليل يقضي بكونها أصلا ، لأنها مقابلة لعين جعفر، والمثال أيضا معك وهو (فَعْلَل) وكذلك القول على بابه . فاعرف ذلك وقِسْ .

---

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « فأمّا » .

(٢) ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة ، وفي معجم البلدان بفتحها . ويقول ابن الطيب في شرح الاقتراح ٧٩ نسخة التيمورية في الكلام على الأندلس : « ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو بضمهما فقد حرّفه ، وإن حكى شيخ شيوخنا الشهاب الخفاجيّ في شرح الشفا أن ضم الدال لغة ، وأما ضم الهمزة فلا قائل به » .

(٣) كذا في أ . وفي ش ، ب : « ففي » .

(٤) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وإن » .

(٥) من معانيه الشجاع ، والذباب .

باب فى إسقاط الدليل

وذلك كقول أبى عثمان : لا تكون الصفة غير مُفيدة ، فلذلك قُلْت : مررت برجل أفعـلٍ[١] . فصرف أفعل هذه لمـَّا لم تكن الصفة مفيدة . وإسقاط هذا أن يقال له : قد جاءت الصفة غير مفيدة . وذلك كقولك فى جواب من قال رأيت زيدا : آلمنِيّ[٢] يافتى ؛ فالمنِيّ صفة، وغير مفيدة .

ومن ذلك قول البغداديين[٣] : إن الاسم يرتفع بمـا يعود عليه من ذِكْره ؛ نحو زيد مررت بهِ ، وأخوك أكرمته . فارتفاعه عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ، فارتفع بذلك العائد . وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم : فنحن نقول : زَيْدٌ هل ضربته ، وأخوك متى كلّمته ؟ ومعلوم أن مابعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله ، فكما اعتبر أبو عثمان أنّ كلّ صفة فينبغى أن تكون مفيدة فأُوجِدَ[٤] أنّ من الصفاتِ مالا يفيد، وكان ذلك كَسْرا لقوله ؛ كذلك قول هؤلاء : إن كلّ عائد على اسم عارٍ من العوامل يرفعه يفسده وجود عائد على اسم عارٍ من العوامل وهو غير رافع له ، فهذا[٥] طريق هذا .

---

(١) أى تكنى به عن صفة زنتها أفعل كأحمق . يرى سيبويه منع صرف هذا ، ويخالف أبو عثمان المازنى . وانظر الكتاب ص ٦ ج ٢ ، وشرح الكافية للرضى ص ١٣٥ ج ٢ ، والهمع ١/٧٣ .

(٢) تريد السؤال عن نسبه ، والمنِيّ منسوب إلى من . فكأنك قلت : آلقرشى؟ أو البكرى؟ والأكثر فى هذا قراءته بهمزة الاستفهام كما أثبته . وانظر الكتاب ١/٤٠٤ ، وشرح الرضى للكافية ٢/٦٤ ، والهمع ٢/١٥٣ .

(٣) سبق له نسبة هذا إلى الكوفيين فى ص ١٨ .

(٤) من قولهم : أوجدته مطلوبه : أظفرته به ، أى حصل له هذا الأمر ، وهو يرد عليه .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فهذه » .

باب فى اللفظين على المعنى الواحد يرِدَان عن العالم متضادَّين

وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مُرْسَلا، والآخر معلَّلا. فإذا اتّفق ذلك كان المذهب الأَخْذ بالمعلَّل، ووجب مع ذلك أن يُتأوّل المرسَل. وذلك كقول صاحب الكتاب — فى غير موضع — فى التاءِ من (بنت وأخت): إنها للتأنيث[1]، وقال أيضا مع ذلك فى باب[2] ماينصرف وما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث. واعتلّ لهذا القول بأن ماقبلها ساكن، وتاء التأنيث فى الواحد لا يكون ما قبلها ساكنا، إلا أن يكون أَلِفًا؛ كقناة، وفتاة، وحَصَاة، والباقى كلّه مفتوح؛ كرُطَبة، وعِنَبة، وعلّامة، ونسّابة. قال[3]: ولو سمّيت رجلا ببِنتٍ وأخت لصرفته[4]. وهذا واضح. فإذا ثبت هذا القول الثانى بما ذكرناه، وكانت التاء فيه إنما هى عنده على ماقاله بمنزلة تاء (عِفريتٍ) و (مَلَكُوت) وجب أن يُحمل قوله فيها: إنها للتأنيث على المجاز وأن يُتأوّل، ولا يُحمل القولان على التضادّ.

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لمّا لم توجد فى الكلمة إلّا فى حال التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنها للتأنيث؛ ألا ترى أنك إذا ذكّرت قلت (ابن) فزالت التاء كما تزول التاء من قولك: ابنة. فلمّا ساوقت تاءُ بنت تاءَ ابنة، وكانت تاء ابنة للتأنيث، قال فى تاء بنت ماقال فى تاء ابنة. وهذا من أقرب مايتسمّح به فى هـذه الصناعة؛ ألا ترى أنه قال[5] فى عدّة مواضع فى نحو (حمراء)

---

(١) كقوله فى ص ٨٢ ج ٢: «وأما بنت فإنك تقول: بنوىّ من قبل أن هذه التاء التى للتأنيث لاتثبت فى الإضافة». وانظر أيضا ص ٣٤٨ ج ٢.

(٢) انظر ص ١٣ ج ٢.

(٣) أى فى الموطن السابق.

(٤) كذا فى أ. وفى ش، ب زيادة «معرفة» وهذه زيادة لاحاجة إليها، وليست فى عبارة سيبويه.

(٥) كقوله فى ص ١٠ ج ٢: «واعلم أن الألفين لاتزادان أبدا إلا للتأنيث».

و (أصدقاء) و (عُشَراء)(١) وبابها : إن الألفين للتأنيث، وإنما صاحبة التأنيث منهما الأخيرة التى قُلبت همزة لا الأولى، وإنما الأُولى زيادة لحقت قبل الثانية التى هى كألِف (سَكْرَى) و (عَطْشَى) فلمّا التقت الألِفان وتحرّكت الثانية قُلبت همزة .
و يدلّ على أن الثانيـة للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو اعترمت(٢) إزالة العلاّمة للتأنيث فى هـذا الضرب من الأسماء غيَّرت الثانية وحدها ، ولم تعرِض للاولى .   ٥
وذلك قولهم (حمراوانِ) و (عُشَراوات) و (صحراوِىّ) . وهذا واضح .

قال أبو علىّ رحمه الله : ليس بنت من ابن كصعْبةٍ من صَعْبٍ، إنما تأنيث ابن على لفظه(٣) ابنة . والأمر على ماذَكَر .

فإن قلت : فهل فى بنت وأُخت عَلَم تأنيث أوْلا ؟

قيل : بل فيهما عَلَم تأنيث . فإن قيل : وما ذلك العَلَم ؟ قيل: الصيغة (فيهما علامة تأنيثهما)(٤) ، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فَعَل : بَنَو وأخَو، بدلالة تكسيرهم إيّاهما على أفعالٍ فى قولهم : أبناء، وآخاء . قال بِشْر(٥) بن المهلّب :   ١٠

وجدتم بنيكم دوننـا إذ نُسِبتم   وأىُّ بنِى الآخاءِ تنبو مناسِـبه !

فلمّا عُدِلا عن فَعَـلٍ إلى فِعْلٍ وفُعْلٍ وأبدلت لاماهما تاء فصارتا بنتا ، وأُختا كان هذا العمل وهذه الصيغة عَلَما لتأنيثهما، ألا تراك إذا فارقْتَ هذا الموضع من التأنيث رفضت هذه الصيغة ألبتّة ، فقلت فى الإضافة إليهما : بَنَوِىّ، وأَخَوِىّ ؛ كما أنك إذا أضفت إلى مافيه علامة تأنيث أزلتها ألبتة ؛ نحو حمراوِىّ وطَلْحِىّ ، وحُبْلَوِىّ . فأمّا قول يونس : بِنْتِىّ وأُخْتِىّ فمردود عند سيبويه . وليس هذا الموضع موضوعا للحكم بينهما ، وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوِّغه .   ١٥

(١) يقال ناقة عشراء : مضى لحملها عشرة أشهر .   (٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : «إذا» .   ٢٠
(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : « لفظ » . وقوله : « لفظه » أى لفظ « ابن » فكان (بنتا) تأنيث (ابن) على معناه لا على لفظه .   (٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : «فيها علامة تأنيثها» .
(٥) كذا فى ش ، ج . وفى أ : « بسر » .

وكذلك إن قلت : إذا كان سيبويه[1] لا يجمع[2] بين ياءى الإضافة و بين صيغة بنت ، وأخت ، من حيث كانت الصيغة عَلَما لتأنيثهما فلِمَ صرفهما[3] عَلَمين لمذكَّر ، وقد أثبتَ فيهما علامة تأنيث بفكّها ونقضها مع ما لا يجامع علامة التأنيث[4] : من ياءى الإضافة فى بَنَوِىّ ، وأَخَوِىّ ؟ فإذا أثبتَ[5] فى[6] الاسمين بها[7] علامة للتأنيث ،

٥ فهلَّا منع[8] الاسمين الصرفَ بها مع التعريف ، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف فى نحو طلحة ، وحمزة ، و بابهما ، فإن هذا أيضا ممّا قد أجبنا عنه فى موضع آخر .

وكذلك القول فى تاء ثِنتان ، وتاءِ ذَيْتَ ، وكَيْتَ ، وكِلْتَى : التاء فى جميع ذلك بدل من حرف علّة ، كتاءِ بنت وأخت ، وليست للتأنيث . إنما التاء فى ذيَّة ،

١٠ وكيَّة ، واثنتان ، وابنتان ، للتأنيث .

فإن قال : فمن أين لنا فى علامات التأنيث ما يكون معنًى[9] لا لفظا ؟ قيل : إذا قام الدليل لم يلزم النظير . وأيضا فإن التاء فى هذا و إن لم تكن للتأنيث فإنها بَدَلٌ خصَّ التأنيث ، والبدل و إن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضا شَبَها بالزائد من موضع آخر ، وهو كونه غير أصلٍ ، كما أن الزائد غير أصل ؛ ألا ترى

١٥ إلى ما حكاه[10] عن أبى الخطّاب من قول بعضهم فى راية : راءة بالهمز ، كيف شبَّه ألف

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «إذا» . (٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «ياء» .

(٣) فى الأصول : «صرفتهما» . وما أثبته أوفق للسياق . أى فلم صرفهما سيبويه .

(٤) بيان لما لا يجامع علامة التأنيث . (٥) فى الأصول : «ثبت» . وما أثبته أوفق للسياق ، والحديث فى هذا كله عن سيبويه . (٦) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «مع» .

٢٠ (٧) يريد الصيغة فى بنت وأخت وقد قامت مقام علامة التأنيث . وقد اعتمدت فى إثبات «بها» على ا . وفى ش ، ب : «بهاء» وهو خطأ . (٨) أى سيبويه . (٩) يريد الصيغة هى علم تأنيث بنت وأخت ، والصيغة ليست بلفظ . (١٠) أى سيبويه . انظر الكتاب ٢ / ١٣٠

راية — وإن كانت بدلا من العين — بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها، كما يهمزها بعد الزائدة فى نحو سِقَاءٍ، وقَضَاءٍ. وأمّا قول أبى عُمَر[(١)]: إن التاء فى كِلْتَى زائدة، وإنّ مثال الكلمة بها (فِعْتَل) فمردود عند أصحابنا؛ لِمَا قد ذُكِر فى معناه من قولهم: إن التاء لا تزاد حشوا إلا فى (افتعل) وما تصرّف منه، [و[(٢)]] لغير ذلك.

غير أنى قد وجدت لهذا القول نحوا ونظيرا. وذلك فيما حكاه الأصمعىّ من قولهم للرجل القَوّاد: الكَلْتَبَان، وقال مع ذلك: هو من الكَلَب، وهو القيادة. فقد ترى التاء على هذا زائدة حَشْوا، ووزنه فَعْتَلَان. فبى هذا شيئان: أحدهما التسديد من قول أبى عُمَر، والآخر إثبات مثال فائت للكتاب. وأمثلُ ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكَلَب ثلاثيًا، والكَلْتَبان رباعيًا؛ كزَرِم[(٣)] وازرأمّ[(٣)]، وضَفِد[(٤)]، واضفأدّ[(٤)]، وزَغِب[(٥)] الفَرْخ وازْلَغَبّ[(٥)]، ونحو ذلك من الأصلين الثلاثىّ والرباعىّ، المتداخلين. وهذا غَوْر عَرَض، فقلنا فيه ولنعد.

ومن ذلك أن يَرِد اللفظان عن العالِم متضادَّين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم فى شىء بحكمٍ مّا، ثم يَحكم فيه نفسه بضدّه، غير أنه لم يعلّل أحد القولين. فينبغى حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه، فيجعل هو المراد المعتزَم منهما، ويتأوّل الآخر إن أمكن.

---

(١) يريد الجرمىّ صالح بن إسحق. أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعى وأبى عبيدة، ومات سنة ٢٢٥، انظر البغية. وانظر اللسان فى كلو.

(٢) كذا فى أ، ب. وفى ش سقطت الواو.

(٣) يقال: زرم دمعه وازرأمّ: انقطع.

(٤) يقال ضفد الرجل واضفأدّ: كان ثقيل اللحم رخوا أحمق. وفى الأصول: «ضفندد» وهو الوصف من ضفد بزيادة الإلحاق. وما أثبته أوفق بالسياق.

(٥) زغب الفرخ وازلغب: طلع ريشه.

وذلك كقوله[1] : حتّى الناصبة للفعل ، وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجرّ ، وهذا ناف لكونها ناصبة له ، من حيث كانت عواملُ الأسماء لا تباشر الأفعال ، فضلا عن أن تُعمل فيها . وقد استقرّ من قوله فى غير مكان ذكْرُ عدّة الحروف الناصبة للفعل ، وليست فيها حتّى . فعلم بذلك و بنصّه[2] عليه فى غير هذا الموضع أنّ (أنْ) مضمَرة عنده بعد حتّى ، كما تضمَر مع اللام الجارّة فى نحو قوله سبحانه (لِيَغفِرَ لك الله) ونحو ذلك . فالمذهب إذًا هو هذا .

ووجه القولِ فى الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لمّا انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك (أنْ) وصارت[3] حتّى عِوضا منها ، ونائبة عنها نَسَب[4] النصب الى (حتّى) و إن كان فى الحقيقة لـ (أنْ) .

ومثله معنًى لا إعرابا قول الله سبحانه : وما رميتَ إذْ رَمَيْتَ ولكنّ الله رمى ، فظاهر هذا تنافٍ بين الحالتين ؛ لأنه أثبت فى أحدِ القولين ما نفاه قبله[5] : وهو قوله ما رميت إذ رميت . ووجه الجمع بينهما أنه لمّا كان الله أقدره على الرمى ومكّنه منه وسدّده له وأمره به فأطاعه فى فعله نسب الرمى الى الله ، و إن كان مكتسَبا للنبى صلّى الله عليه وسلم مشاهَدا منه[6] .

ومثله معنًى قولُهم : أذّن ولم يؤذّن ، وصَلّى ولم يصلّ ، ليس أن الثانى نافٍ للأوّل ، لكنه لمّا لم يَعتقد الأوّل مُجزِئا لم يثبته صلاةً ولا أذانا .

---

(١) يريد سيبويه . يقول فى ص ٤١٣ ج ١ : «اعلم أن حتى تنصب على وجهين» .
(٢) انظر ص ٤٠٧ ج ١ من الكتاب .
(٣) كذا بواو العطف فى ج . وسقطت فى سائر الأصول .
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «نسبت» .
(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «قبيله» .
(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «منه وله» .

وكلام العرب لمن عرفه وتدرّب بطريقها فيه جارٍ مجرى السِّحْرِ لطفًا، وإن جسا[1] عنه أكثر من ترى وجفا .

ومن ذلك أن يرِد اللفظان عن العالِم متضادّين، غير أنه قد نَصّ فى أحدهما على الرجوع عن القول الآخَر، فيعلم بذلك أن رأيه مستقِرّ على ما أثبته ولم ينفِهِ، وأن القول الآخَر مطَّرَح من رأيه .

فإن تعارض القولان مرسَلين، غير مُبانٍ أحدُهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بُحِث عن تاريخهما، فعلم أن الثانى هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأوّل؛ إذ[2] لم يوجد فى أحدهما ما يُمَاز به عن صاحبه .

فإن استبهم الأمرُ فلم يُعرف التاريخ وجب سَبْر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين . فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظنّ بذلك العالِم، وأن ينسب إليه أنّ[3] الأقوى منهما هو قوله الثانى الذى به يقول وله يعتقد، وأن الأضعف منهما هو الأوّل منهما الذى تركه إلى الثانى . فإن تساوى القولان فى القوّة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإنّ الدواعى إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هى الدواعى التى دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلّا منهما .

هذا بمقتضى العُرْف، وعلى إحسان الظن؛ فأمّا القطع البات فعند الله علمه . وعليه طريق الشافعىّ فى قوله بالقولين فصاعدًا . وقد كان أبو الحسن ركّابا[4] لهذا الثَّبَج[5]، آخذًا به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه فى عامّة كتبه عليه . (وكنت إذا[6]

---

(١) جسا ضد لطف . (٢) كذا فى أ . وفى ش، ب : « إذا » .

(٣) كذا فى ش، ب . وفى أ : « بأن » . (٤) كذا فى أ، ب . وفى ش : « راكبا » . (٥) ثبج البحر : وسطه ومعظمه . (٦) كذا فى أ، ب، ش . وفى ج : « وكنت إذا ألزمت أبا الحسن شيئا فى بعض أقواله يقول أبو على : مذاهب أبى الحسن كثيرة » وأبو الحسن هو الأخفش سعيد بن مسعدة .

ألزمتُ عند أبى علىّ — رحمه الله — قولا لأبى الحسن شيئا لابدّ للنظر من إلزامه إيّاه يقول لى : مذاهب أبى الحسن كثيرة) .

ومن الشائع فى الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبّع[1] به كلام سيبويه ، وسمّاه مسائل الغَلَط . فحدّثنى أبو علىّ عن أبى بكر[2] أن أبا العبّاس كان يعتذر منه ويقول[3] : هذا شىء كنّا رأيناه فى أيّام الحَدَاثة ، فأمّا الآن فلا . وحدّثنا أبو علىّ ، قال : كان أبو يوسف[4] إذا أفتى بشىء أو أمَلّ[5] شيئا[6] ، فقيل له : قد قلتَ فى موضع كذا غيرَ هذا يقول : هـذا يعرِفه من يعرِفه ؛ أى إذا أُنعِم النظرُ فى القولين وُجِدا مَذْهبا واحدا .

وكان أبو علىّ — رحمه الله — يقول فى هَيْهاتَ : أنا أُفتى مرّة بكونها اسما سمّى بهِ الفعل ؛ كصَهْ ومَهْ ، وأُفتى مرّة أخرى بكونها ظَرْفا[7] ، على قدر ما يحضُرنى فى الحال . وقال مرّة أخرى : إنها وإن كانت ظرفا فغير ممتنِع أن تكون[8] مع ذلك اسما سمّى بهِ الفعل ؛ كعندكَ ودونك . وكان إذا سمع شيئا من كلام أبى الحسن يخالف قولَه يقول : عكَّر[9] الشيخ . وهـذا ونحوه من خِلاج الخاطر ، وتعادى المناظِر ، هو الذى دعا أقواما إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلّة[10] ، واحتملوا أثقال الصَّغَارِ والذِّلّة .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «يتبع» . (٢) هو ابن السرّاج ، وأبو العباس هو المبرد .
(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «يقول فيه» . (٤) يريد صاحب أبى حنيفة يعقوب بن إبراهيم . مات سنة ١٨٢ فى خلافة هارون الرشيد . (٥) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : «شيئا» .
(٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «أملى» وهما لغتان . (٧) فإذا قلت : هيهات ما تقول فالمعنى : فى البعد ما تقول ؛ كما تقول : الحق أنك عالم أى فى الحق . وهذا الرأى سبق به المبرّد فى المقتضب فى باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ، يقول فيه : «وأمّا هيهات فتأويلها : فى البعد ، وهى ظرف غير متمكّن ؛ لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات» . (٨) كذا فى ج وفى عبارة اللسان (هيه) . وفى سائر الأصول : «يكون» . (٩) أى أخرج كلامه عن الوضوح والصفاء ، من قولهم : عكر الشراب : جعل فيه ما يكدّره ويجعله عكرا . (١٠) تكافؤ الأدلة : تساويها . فلا ينصر مذهب على مذهب ، ودلائل كل مقالة عند القائلين به مكافئة لدلائل سائر المقالات . وانظر الملل والنحل لابن حزم ٤ / ١١٩ .

وحدّثنى أبو على : قال : قلت لأبى عبد الله البصرىّ : أنا أعجب من هذا الخاطِر فى حضوره تارة ، ومغيبِه أخرى . وهذا يدلّ على أنه مِن عندِ الله . فقال : نعم ، هو من عندِ الله ، إلا أنه لا بدّ من تقديم النظرِ ؛ ألا ترى أن حامِدا البقّال لا يخطر له .

ومن طريف[1] حديث هذا الخاطِر أنى كنت منذ زمان طويلٍ رأيت رأيا جمعت فيه بين معنى آيةٍ ومعنى قول الشاعر[2] :

وكنت أمشى على رِجْلين معتدِلا فصرت أمشى على أخرى من الشجرِ

ولم أُثبت حينئذٍ شرح حال الجمع بينهما ثقةً بحضوره متى استحضرتُه ، ثم إلى الآن — وقد مضى له سِنون — أعانّ[3] الخاطر وأستثمِده[4] ، وأفانيه[5] وأتودّده ، على أن يسمح لى بما كان أرانيه من الجمع بين معنى الآية والبيت ، وهو معتاصٌ متأبٍّ ، وضَنين به غير مُعطٍ .

وكنت وأنا أنسخ التذكِرة لأبى علىّ إذا مرّ بى شىء قد كنت رأيت طَرَفا منه ، أو ألممتُ به فيما قبل أقول له : قد كنتُ شارفت هذا الموضع ، وتلوّح لى بعضُه ، ولم أنتهِ إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت بهِ واستوفيته وتمكّنت فيه ، فيتبسّم — رحمه الله — ، له ويتطلّق[6] إليه ؛ سرورا باستماعه ، ومعرفةً بقدْرِ نعمةِ الله عنده فيه ، وفى أمثاله .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « ظريف » .
(٢) نسبه البغدادى فى شرح شواهد الشافية ٣٦٠ إلى أبى حية ، ونسبه فى الأمالى ٢ / ١٦٣ فى أربعة أبيات إلى عبد بن عبيد بحيلة أسود . وانظر السمط ٧٨٥ . ويريد بـ « أخرى من الشجر » العصا يعتمد عليها حين أدركه الهرم .
(٣) أى أعارض .
(٤) أى أتخذه ثمدا — وهو الماء القليل — أرده وأرتوى منه .
(٥) أى أصانعه وأداريه .
(٦) كذا فى أ . وفى غيرها : « ينطلق » .

وقلت مرّة لأبى بكر أحمد بن على الرازىّ[1] — رحمه الله — وقد افضْنا فى ذكر أبى علىّ ونُبْلِ قَدْره، ونباوة محلِّه[2] : أحسب أن أبا علىّ قد خطر له وانتزع من عِلل هـذا العلم ثلثَ[3] ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشّع هـذا القول عليـه .

٥ وإنمـا تبسّطت فى هذا الحديث ليكون باعثا على إرهاف الفكر، واستحضارِ الخاطِر، والتطاولِ إلى ما أوفى نَهْدُه، وأوعر سَمْتُه، و بالله سبحانه الثقة .

باب فى الدَّوْر[4]، والوقوفِ منه على أوّل رُتْبة

هذا موضع كان أبو حنيفة — رحمه الله — يراه و يأخذ بهِ . وذلك أن تؤدّى الصنعة إلى حكم مّا، مثلُه ممـا يقتضى التغيير؛ فإن أنت غيّرت[5] صرت أيضا إلى
١٠ مراجعة مثلِ ما منه هَرَبت . فإذا حَصَلت على هذا وجب أن تقيم على أوّل رُتْبة،

---

(١) فى هامش ب : « أبو بكر الرازىّ هو المشهور من أصحابنا بالجصاص » والجصاص هو شيخ الحنفية ببغداد، له التصانيف الكثيرة، منها شرح مختصر الكرخىّ، وكتاب فى أصول الفقـه . وقد طبع له فى القسطنطينية سنة ١٣٣٥ هـ كتاب أحكام القرآن فى ثلاثة مجلدات . وكانت وفاته سنة ٣٧٠ هـ . وانظر الشذرات ٧١/٣، والنجوم الزاهرة ١٣٨/٤، والفوائد البهية فى تراجم الحنفية للكنوى .

١٥ (٢) النباوة : الارتفاع والشرف . (٣) تنازعه خطر وانتزع، وقد أعمـل الثانى .

(٤) هذا المبحث فى الدور غير المبحث السابق فيه (دور الاعتلال ص ١٨٣)؛ فإن ذاك فى الدور يقع فى العـلة الحكم فى العربية يقول بها النحوىّ، فيعود على العـلة بالفساد، وهنا يراد أن القياس على النظائر فى بعض الأمور يقضى بحكم، فتنكب العرب عنه؛ لأنه يفضى إلى الدور . ومن أمثلة الدور أنك لو نسبت إلى العصا تقلب الألف واوا فتقول : عصوىّ، فاذا قلت هذا فإن الواو تدخل فى باب الواو
٢٠ المتحرّكة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضى بقلبها ألفا، ولكن تجنب هـذا فرارا من الدور؛ فإنك لو قلبت الواو ألفا لعدت فقلبت الألف واوا؛ لوقوعها قبل ياءى الإضافة، فترجع إلى الواو . وانظر شرح الرضى للشافية ١٠٩/٣ . (٥) فى و « عرت » وهو محرّف عن « عدت » .

ولا تتكلّف عناء ولا مشقّة . وأنشدنا أبو علىّ — رحمه الله — غير دَفْعة[1] بيتا مَبْنَى معناه على هذا ، وهو :

رأى الأمر يُفْضِى إلى آخِرٍ فصيّر آخِرَه أوّلا

وذلك كأن تبنى من قويت مثل رِسالة فتقول على التذكير[2] : قِواءة ، وعلى التأنيث : قِواوة ، ثم تكسّرها على حدّ قول الشاعر[3] :

موالِىَ حِلْفٍ لا موالِى قرابةٍ ولكن قَطِينا يُحْلَبُون الأتاوِيا[4]

— جمع إتاوة — ، فيلزمك أن تقول حينئذ : قَوَاوٍ ، فتجمع بين واوين مكتنفتى ألِف التكسير ، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطَّرَف .

ووجه ذلك أن الذى قال (الأتاوِيا) إنما أراد جمع إتاوة ، وكان قياسه أن يقول : أَتَاوَى ؛ كقوله فى عِلاوة ، وهِراوة : عَلَاوَى ، وهَرَاوَى ؛ غير أنّ هذا الشاعر سلك طريقا أخرى غير هذه . وذلك أنه لما كسّر إتاوة حدث فى مثال التكسير همزةٌ بعد ألفه بدلا من ألِف فِعالة ؛ كهمزةِ رسائل وكَنائن ، فصار التقدير به إلى أتاءٍ ، ثم تبدِل[5] من كسرةِ الهمزةِ فتحة ؛ لأنها عارضة فى الجمع ، واللام معتلّة

---

(١) كذا فى أ . وفى غيرها : « مرّة » . (٢) كأنه يريد : على اعتبار التاء عارضة على قواو فى حكم المنفصلة ، فتكون الواو فى حكم الطرف ، فتستحق الإعلال : وأما على التأنيث فإن الكلمة تكون كشقاوة ، فلا تكون الواو فى الطرف فتصح ؛ إذ كانت الكلمة بنيت على التاء .

(٣) هو النابغة الجعدىّ . انظر اللسان فى « أتو » .

(٤) قبله : فلا تنتهى أضغان قومى بينهم وسوأتهم حتى يصيروا مواليا

وقوله : « يحلبون الأتاويا » أى يعطونها ، وذلك أنهم خدم فهم يأخذون الخراج والأجر على خدمتهم . ورواية اللسان فى (أتو) : « يسألون الأتاويا » . وانظر اللسان فى (حلب) ويبدو أن من هذه القصيدة ما أورده له ابن قتيبة فى الشعر والشعراء (٢٥٢ تحقيق الأستاذ أحمد شاكر) يذكر قومه :

ولو أن قومى لم تخنى صدورهم وأحلامهم أصبحت للفتق آسيا

ولكنّ قومى أصبحوا مثل خيبر بها داؤها ولا تضرّ الأعاديا

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يبدل » .

كباب مطايا، وعطايا ، فتصير حينئذ إلى أتاءى، ثم تبدل من الياء ألفا فتصير إلى أتاءا ، ثم تبدل من الهمزة واوا ؛ لظهورها لاما فى الواحد ؛ فتقول : أَتَاوَى كعَلَاوَى . وكذا تقول العرب فى تكسير إتاوة : أَتَاوَى . غير أنّ هـذا الشاعر لو فعل ذلك لأفسد قافيته، فاحتاج إلى إقرارِ الكسرة بحالها لتصحّ بعدها الياء التى هى رَوِىّ القافيةِ ؛ كما معها من القوافى التى هى (الروابيا) و (الأدانيا) ونحو ذلك ؛ فلم يَستجزْ أن يُقِرّ الهمزة العارضة فى الجمع بحالها ؛ إذ كانت العادة فى هذه الهمزة أن تُعَلّ وتُغيَّر إذا كانت اللام معتلّة ، فرأى إبدال همزة أَتاءٍ واوا ؛ ليزول لفظ الهمزة التى من عادتها فى هذا الموضع أن تعلّ ولا تصحّ لما ذكرنا ، فصار (الأتاوِيا) .

وكذلك قيـاس فِعالة من القوّة إذا كُسِّرت أن تصير بهـا الصنعة إلى قَوَاءٍ، ثم تبدل من الهمزة الواو؛ كما فعـل مَنْ قال (الأتاوِيا) فيصير اللفظ إلى قواوٍ . فإن أنت استوحشت من اكتناف الواوين لألف التكسير على هذا الحدّ وقلت : أَهْمِزُ كما هَمَزتُ[1] فى أوائل لزمك أن تقول : قَوَاءٍ ؛ ثم يلزمك ثانيا أن تبدل من هذه الهمزة الواو على ما مضى من حديث (الأتاويا) فتعاوِد أيضا قواوٍ، ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تبدل من الهمزة الواو، ثم من الواو الهمزةَ، ثم كذلك، ثم كذلك إلى ما لا غاية[2] . فإذا أدّت الصنعة إلى هـذا ونحوه وجبت الإقامة[3] على أوّل رُتْبة منه ، وألّا تتجاوز إلى أمر تُرَدّ[4] بعد إليها، ولا تُوجَد[5] سبيلا ولا منصرَفًا عنها .

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : « أهمز» . (٢) كذا فى الأصول . والخبر محذوف أى لا غاية له . (٣) أى لا تعدل عنها إلى غيرها ، لئلا يلزم الدور ، أو قصرا للمسافة وإراحة من التعب والعنت والعبث . انظر شرحى الاقتراح . (٤) كذا فى ا . وفى غيرها : « يرد » . (٥) هو من أوجدتك المال : أمكنتك منه وأظفرتك به . وما أثبته «توجد» فى ا . وفى ش، ب : « يوجد » .

فإن قلت : إن بين المسألتين فرقا . وذلك أن الذى قال (الأتاويا) إنما دخل تحت هـذه الكُلْفة ، والتزم ما فيها من المشقّة ، وهى ضرورة واحدة ، وأنت إذا قلت فى تكسير مثـال فِعالة من القوّة : قَوَاوٍ قـد التزمت ضرورتين : إحداهما إبدالك[1] الهمزة الحادثةَ فى هذا المثال واوا على ضرورة (الأتَاويا)، والأخرى كَنْفك الألف بالواوين مجاوزا آخرهما الطَّرَف؛ فتانِك ضرورتان، و إنما هى فى (الأتاويا) واحدة . وهذا فرق، يقود إلى اعتذار وترك .

قيل : هذا ساقط، وذلك أن نفس السؤال قد كان ضَمِن ما يُلغى هـذا الاعتراض ؛ ألا ترى أنه كان : كيف[2] يكسّر مِثال فِعالة من القوة على قولِ من قال (الأتاويا) ؟ والذى قال ذلك كان قد أبدل من الهمـزة العارضة فى الجمع واوا ، فكذلك فأبدِلْها أنت أيضا فى مسألتك . فأمّا كون ما قبلَ الألِف واوا أو غير ذلك من الحروف ، فلم يتضمّن السؤالُ ذِكرا له ، ولا عَيْجًا[3] بهِ ، فلا يغنى إذًا ذكره ، ولا الاعتراض على مامضى بحديثِه ؛ أفلا[4] ترى أن هذا الشاعر لوكان يسمح نفسا بأن يُقِرّ هذه الهمزة العارِضة فى أتاءٍ مكسورة بحالها كما أقرّها الآخر[5] فى قوله :

له ما رأت عينُ البصير وفوقه ⁂ سمـاءُ الإله فوق سبع سمائيا[6]

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « إبدال » . (٢) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « كيف كان » . وما أثبت أقرب ، يريد أن السـؤال الذى وقع هو : كيف يكسر الخ ، أى صيغة السؤال هكذا . (٣) أى اكتراثا ، يقال : ما عاج بالشىء، أى ما عبأ به وما بالى .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « أولا ترى » . (٥) أى أمية بن أبى الصلت كما فى اللسان فى (سمو) ، والخزانة ١/١١٩ (٦) من قصيدة فى توحيد الله وذكر بعض قصص الأنبياء ، وقبله :

و إن يك شىء خالدا ومعمرا ⁂ تأمّل تجد من فوقه الله باقيا

وقوله « له » : أى لله ، يريد أن لله ما تقع الأعين عليه ، وقوله « وفوقه » فالضمير يرجع إلى ما رأت عين البصير . وقوله « فوق سبع سمائيا » حال من الضمير فى الخبر « فوقه » . وانظر المرجع السابق .

— وكان أبو علىّ ينشدناه * .. فوق ستّ سمائيا * — لقال(الأتائيا) كقوله(سمائيا)[1].
فقد علمت بذلك شدّة نفوره عن إقرار الهمزة العارضة فى هذا الجمع مكسورة .

وإنما اشتدّ ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجودا فى واحد (سمائيا) الذى هو[2] سماء. وذلك أن فى إتاوة واوا ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة فى قوله (الأتاوَى) كالعَلاوَى والهَرَاوَى؛ تنبيها على كون الواو ظاهرة فى واحده — أعنى إتاوة — كوجودها فى هِراوة وعِلاوة، كذلك أبدل منها الواو فى أتاوٍ، وإن كانت مكسورة؛ شُحًّا على الدلالة على حال الواحد، وليس كذلك قوله : * ... فوق سبع سمائيا *
ألا ترى أن لام واحده ليست واوا فى اللفظ فتراعى فى تكسيره؛ كما روعيت فى تكسير هِراوة وعِلاوة . فهذا فرق — كما تراه — واضح . نعم، وقد يلتزم الشاعر لإصلاح البيتِ ما تجمّع فيه أشياء مستكرهة لا شيئان اثنان : وذلك أكثر من أن يحاط بهِ . فإذا كان كذلك لزِم ما رُمْناه، وصحّ بهِ ما قدّمناه .

فهذا طريق ما يجىء عليه؛ فقس ما يَرِد عليك به .

باب فى الحمل[3] على أحسن الأقبحين

اعلم أَن هذا موضع من مواضع الضرورة المُمِيلة[4] . وذلك أن تَحضرك الحالُ ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما ، فينبغى حينئذ أن تَحمل الأمر على أقربهما وأقلّهما فُحْشا .

وذلك كواوِ (وَرَنْتَل)[5] أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدّعى كونها أصلا فى ذوات الأربعة غير مكرّرة، والواو لا توجد فى ذواتِ الأربعة إلّا مع

---

(١) وذلك أن السماء السابعة هى « سماء الإله » ويريد بها العرش . وانظر الكتاب ٢/٥٩ والمرجع السابق . (٢) كذا فى ش، ب وسقط « هو » فى أ . (٣) هذه الترجمة فى أشباه السيوطىّ ١/١٩٩ (٤) يقال ميل بين الأمرين : رجح بينهما . فقوله : المميلة — على صيغة المفعول — يريد المميل فيها والمرجح . (٥) هو الشرّ والأمر العظيم .

التكرير، نحو الوصوصة، والوحوحة، وضوضيت، وقوقيت. والآخر أن تجعلها زائدة أوّلا، والواو لا تزاد أوّلا. فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها زائدة؛ وذلك أن الواو قد تكون أصلا فى ذواتِ الأربعة على وجهٍ من الوجوه، أعنى فى حال التضعيف. وأمّا أن تزاد أوّلا فإن هـذا أمر لم يوجد على حال. فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه.

ومثل ذلك قولك: فيها قائما رجل. لمّا كنت بين أن ترفع قائما[1] فتقدِّم الصفة على الموصوف — وهذا لا يكون — وبين أن تنصب الحال من النكرة — وهذا على قلّته جائز — حملت المسئلة على الحال فنصبت.

وكذلك ما قام إلّا زيدا أحد، عدلتَ الى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدِلُه منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنَى على ما استُثْنِى منه. وهذا وإن كان ليس فى قوّةِ تأخيرِه عنه فقد جاء على كلّ حال. فاعرف ذلك أصلا فى العربية تحمِلُ عليه غيره.

باب[2] فى حمل الشىء على الشىء من غير الوجه الذى أعْطَى الأوّلَ ذلك الحُكْمَ

اعلم أن هذا باب طريقه الشَّبَه اللفظىّ؛ وذلك كقولنا فى الإضافة[3] الى ما فيه همزة التأنيث بالواو؛ وذلك نحو حمْراوىّ، وصفراوىّ، وعُشَراوىّ. وإنما قُلِبت الهمزة فيه ولم تُقَرّ بحالها لئلّا تقع علامةُ التأنيث حَشْوا. فمضَى هذا على هذا لا يختلف.

(١) كذا فى ش، ب. وفى أ: «قائم».

(٢) كتب بإزاء هذه الترجمة فى هامش ب: «يعطون كلمة حكم كلمة وإن لم يوجد فيها سبب الحكم؛ لمشابهة بينهما». والحمل الذى تكلم عنه ابن جنى فى هذا الباب هو المعروف عندهم بقياس الشبه، وعرفه ابن الأنبارىّ بأن يحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل. ومقابل هذا الحمل قياس العلة، وذلك أن يشترك الأصل والفرع فى علة الحكم. وانظر فى الاقتراح المسلك السادس من مسالك العلة، وانظر فى أشباه السيوطىّ ١/٢٠١ هذه الترجمة.

(٣) يريد النسب.

ثم إنهم قالوا فى الإضافة الى عِلْباء : عِلْباوِىّ، والى حِرْباء : حِرْباوِىّ؛ فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث ، لكنها لمّـا شابهت همزةَ حمراء وبابهـا بالزيادة حملوا عليها همزة عِلباء. ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تُقلب فى حمراوىّ لكونها زائدة فتُشَبَّهَ بها همزةُ علباء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لمّـا اتّفقتا فى الزيادة حُملت همزةُ علباء على همزة حمراء . ثم إنهـم تجاوزوا هـذا الى أن قالوا فى كِساءٍ ، وقَضَاءٍ : كِساوىّ، وقضاوىّ ؛ فأبدلوا الهمزة واوا ، حملا لهـا على همزة عِلْباء ؛ من حيث كانت همزة كساءٍ ، وقضاءٍ مبـدَلة من حرف ليس للتأنيث ؛ فهذه علّةٌ غير الأولى ؛ ألا تراك لم تبـدِل همزة علباء واوا فى علباوىّ لأنها ليست للتأنيث ، فتحملَ عليهـا همزة كساءٍ وقضاءٍ من حيث كانتا لغير التأنيث .

ثم إنهم قالوا مِن بعدُ فى قُرّاءٍ : قُرّاوىّ ، فشبّهوا همزة قُرّاء بهمزة كِساء؛ من حيث كانت أصلا غير زائدة؛ كما أن همزة كساءٍ غير زائدة . وأنت لم تكن أبدلتَ همزة كساء فى كِساوىّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هـذه أشباه لفظيّة يُحمل أحدها على ما قبله، تشبُّثا بهِ وتصوُّرا له . واليه والى نحوه أومأ سـيبويه بقوله : وليس شىء يُضطَرّون اليه[(1)] إلّا وهم يحاولون بهِ وجها .

وعلى ذلك قالوا : صحراوات، فأبدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين علَمى تأنيث، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية، ثم قالوا : عِلْباوان حملا بالزيادة على حمراوان، ثم قالوا : كِساوان تشبيها له بعِلباوان، ثم قالوا : قُرّاوان حملا له على كِساوان، على ما تقدّم .

---

(1) كذا فى ا . وفى ش، ب، ج : «مما يضطرون» بزيادة «مما» . وفى الكتاب ص١٣ ج١ ما يوافق المثبت .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها الى التصرّف فيها، والترّكّح[1] فى أثنائها[2]؛ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخُطَب والسُّجوع، ولقوّة إحساسهم فى كلّ شىء شيئا، وتخيّلهم ما لا يكاد يَشعر به مَن لم يألف مذاهبهم.

٥ وعلى هـذا ما مُنِـع الصرفَ من الأسماء للشَّبَه اللفظىّ نحوُ أحمـر، وأصفر، وأصرم، وأحمد، وتألَب، وتنْضُب عَلَمين[3]؛ لما فى ذلك من شَبَه لفظ الفعل، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لاحِصَّة له فى التنوين، وهو الفعل. والشَّبَه اللفظىّ كثير. وهذا كافٍ.

باب فى الردّ على من ادّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالَها المعانى

١٠ اعلم أن هذا الباب مِن أشرف فصول العربيّة، وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها. وإذا تأمّلته عرفت منه وبه ما يؤنِقك، ويذهب[4] فى الاستحسان له كل مَذْهَب بك. وذلك أن العرب كما تُعْنَى بألفاظها فتُصلحها وتهذّبها وتراعيها[5]، وتلاحظ أحكامها، بالشعر تارة، وبالخُطَب أُخرى، وبالأسجاع التى تلتزمها وتتكلّف استمرارها، فإن المعانىَ أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قَدْرا فى نفوسها.

١٥ فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها. فإنها لمـّا كانت عُنوان معانيها، وطريقا الى إظهار أغراضها، ومراميها، أصلحوها ورتّبوها[6]، وبالغوا فى تحبيرها وتحسينها؛ ليكون

---

(١) أى التصرف فيها والتوسع. يقال: تركّح فى ساحة الدار، وتركّح فى المعيشة: تصرّف.

(٢) أى نواحيها ووجوهها. وأثناء الثـوب: تضاعيفه ومطاويه، واحـدها ثِنْى، بكسر الثاء وسكون النون. (٣) هذا راجع لـ (تألب) و (تنضب). ويراد به التحرز عن أن يكون تألب ٢٠ وتنضب فى معناهما الأصلى فى اللغة، فالتألب: شجرة تتخذ منها القسىّ، والتنضب: شجر له شوك قصار.

(٤) كذا فى ا. وفى ش، ب: «تذهب». (٥) كذا فى ا. وفى ب: «تداعيها»، وفى ش: «تداعيها». (٦) فى د «زينوها».

ذلك أوقع لها فى السمع ، وأذهبَ بها فى الدلالة على القصد ؛ ألا ترى أن المَثَل إذا كان مسجوعا لذَّ لسامعه فحفظه ، فإذا هو حفظه كان جديرا باستعماله ، ولو لم يكن مسجوعا لم تأنس النفسُ به (١) ، ولا أنِقت لمستمعه (٢) ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ، وإذا لم تحفظه لم تطالِب أنفسها باستعمال ما وضع له ، وجِىء به من أجله .

وقال لنا أبو علىّ يوما : قال لنا أبو بكر (٣) : إذا لم تفهموا كلامى فاحفظوه ، فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه . وكذلك الشعر : النفس له أحفظ ، وإليه أسرع ؛ ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعيا جِلْفا ، أو عبدا عَسيفا ، تنبو صورته ، وتُمَجّ جُمْلته (٤) ، فيقول ما يقُوله من الشعر ، فلأجل قبوله ، وما يورده عليه من طلاوته (٥) ، وعذوبة مستمعِه (٦) ما يصير قوله حُكْمًا يرجع إليه ، ويُقتاس به (٧) ؛ ألا ترى الى قول العبد الأسود (٨) :

إن كنتُ عبدًا فنفسِى حُرَّةٌ كَرَمًا ... أو أسودَ اللونِ إنِّى أبيض الخُلُقِ

وقول نُصَيب (٩) :

سُوِدت فلم أملِك (١٠) سوادِى وتحته ... قَمِيصٌ من القُوهِىِّ بِيضٌ بنائِقُه (١١)

---

(١) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «له» . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «بمستمعه» . وضبط فى ب بفتح الميم فى معنى المصدر أى لاستماعه . وفى أ بكسر الميم .

(٣) هو ابن السرّاج . (٤) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «خلقته» .

(٥) الطلاوة — مثلثة الطاء — : الحسن والبهجة . (٦) فى ش : «مسمعه» .

(٧) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : «يقاس» . (٨) هو سحيم عبد بنى الحسحاس . وانظر الأغانى ص ٢ ج ٢٠ طبعة بولاق ، والديوان ٥٥ (٩) هذا يوافق ما فى الأمالى ٢/٨٨ وذيلها ١٢٧ والأغانى طبعة الدار ١/٣٥٤ . وقد نسبه صاحب الأغانى ٢/٢٠ طبعة بولاق إلى سحيم ، وليس فى ديوانه ، ونسبه صاحب اللسان فى (قوه) إلى نصيب . (١٠) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : «ولم» . (١١) القوهىّ : ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان ، وهو إقليم فى فارس . وقوهستان معناه فى الأصل موضع الجبال . وانظر معجم ياقوت . والبنائق جمع بنيقة . وبنائق القميص : العرا التى تدخل فيها الأزرار ، ويريد بالقميص الذى تحت سواده : خلقه .

وقول الآخر[١] :

إِنِّى وإِنْ كُنتُ صغيرا سِنِّى[٢] وكان فى العين نُبُوٌّ عنِّى

فإن شيطانى أميرُ الجنِّ يذهبُ بى فى الشِّعْرِ كلَّ فَنِّ

* حتَّى يُزِيلَ عَنِّىَ التظنِّى *

فإذا رأيتَ العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسَّنوها ، وحَمَوْا حواشيَها وهذَّبوها ، وصقَلوا غُرُوبها[٣] وأرهفوها ، فلا تَرَيَنَّ أن العناية إذ ذاك إنما هى بالألفاظ ، بل هى عندنا خِدْمة منهم للمعانى ، وتنويه [بها][٤] وتشريف منها . ونظير ذلك إصلاح الوعاءِ وتحصينه ، وتزكيته[٥] ، وتقديسه ، و إنما المبغىّ[٦] بذلك منه الاحتياط للموعى[٧] عليه[٨] ، وجِواره بما يُعطِّر بَشَرَه[٩] ، ولا يُعِرّ[١٠] جوهَرَه ، كما قد نجد من المعانى الفاخرة السامية ما يُهَجِّنه[١١] و يُغَضُّ منه كُدْرة لفظه[١٢] ، وسوء العبارة عنه .

فإن قلت : فإنا نجد من ألفاظهم ما قد نمَّقوه ، وزخرفوه ، ووشَّوه ، ودبَّجوه ، ولسنا نجد مع ذلك تحته معنًى شريفا ، بل لا نجده قَصْدا[١٣] ولا مقارِبا ؛ ألا ترى إلى قوله[١٤] :

---

(١) هو مالك بن أمية كما فى الوحشيات ، ووردت الأشطار الثلاثة الأول فى الحيوان ١ / ٢٠٠ غير معزوة . (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « صغير السن » . وفى الوحشيات : « حديث السن » . (٣) هو استعارة من غروب الأسنان ؛ أى أطرافها ، واحدها غرب بفتح الأول وسكون الثانى . (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ . (٥) كذا فى أ . وفى ب : « توكينه » . وفى ش : « تكوينه » . (٦) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « المعنى » . (٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ومنه » . (٨) ثبتت هذه الصلة فى أ ، ب ، ش . وسقطت فى ج ، وهذا أجود . والموعى — بضم الميم وفتح العين — أو الموعَى ما وضع فى الوعاء . يقال : أوعيت الشىء ووعيته . وكأنه ضمن الموعى معنى المحافظ فعدّاه بعلى . (٩) كذا فى أ . والبشر : ظاهر الجلد . وفى غيرها : « نشره » والنشر — بفتح النون وسكون الشين — الرائحة الطيبة . (١٠) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فلا » . و يعرّ : يعيب . (١١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « نهجنه » . (١٢) نازعه فى العمل يهجنه و يغض . (١٣) القصد : الوسط . والمقارب : غير الجيد . (١٤) جاء هذان البيتان فى أسرار البلاغة مع ثالث بينهما ص ١٦ ، وفى الوساطة ٨ د ، ونسبا فيها ليزيد بن الطثرية ، وانظر ص ٢٨ من هذا الجزء .

ولمّا قضينا من مِنًى كلَّ حاجةٍ ومسّح بالأركان مَنْ هو ماسِحُ
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطيِّ الأباطِحُ

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائِه، وصِقالِه وتلامح أنحائه[1]، ومعناه مع هذا ما تحسُّه وتراه : إنما هو : لمّا فرغنا من الحجّ ركبنا الطريق راجعين، وتحدّثنا على ظهور الإبل . ولهذا نظائر كثيرة شريفةُ الألفاظ رفيعتها ، مشروفة المعانى خفيضتها .

قيل : هذا الموضع قد سَبَق إلى التعلُّق بِهِ مَن لم يُنْعِم النظر فيه، ولا رأى ما أراه[2] القومُ منه ، وإنما ذلك لجفاءِ طبع الناظر، وخفاء غرض الناطق . وذلك أن فى قوله « كل حاجة » [ما][3] يفيد منه أهل النسيب والرِّقّة، وذوو[4] الأهواء والمِقَةِ ما لا يفيده غيرهم، ولا يشاركهم فيه مَن ليس منهم؛ ألا ترى أن من حوائج (مِنًى) أشياءَ كثيرة غير ما الظاهر عليه ، والمعتاد فيه سواها[5] ؛ لأن منها التلاقى، ومنها التشاكى[6]، ومنها التخلّى[7] ، إلى غير ذلك ممّا هو تالٍ له ، ومعقود الكون بِهِ . وكأنه صانع عن هذا الموضع الذى أومأ إليه ، وعقد غرضه عليه ، بقوله[8] فى آخِر البيت :

* ومسّح بالأركان من هو ماسح *

(١) أى ظهورها ولمعانها . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، « رآه » .
(٣) ثبت هذا اللفظ فى أ ، وسقط فى ش ، ب . وفى ج : « أن قوله كل حاجة يفيد » . وهى عبارة مستقيمة بخلاف ما فى ب ، ش . (٤) كذا فى أ ، ب، ش . وفى ج : « ذو » .
(٥) فى الأصول : « سواه » ولا يستقيم عليه المعنى ، وجملة « والمعتاد فيه سواها » عطف على « غير ما الظاهر عليه » فهو من وصف « أشياء » . والضمير فى « فيه » يعود الى « الظاهر » .
(٦) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : « التشكى » . (٧) كذا فى أ ، ب، ش . وفى ج : « التجلى » . وكأن التخلى طلب الخلوة بالحبيب . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، ج : « لقوله » .

أى إنما كانت حوائجنا التى قضَيناها، وآرابنا التى أنضيناها[1]، من هذا النحو الذى هو مسح الأركان وما هو لاحق بهِ، وجارٍ فى القُرْبةِ من الله مَجراه؛ أى لم يتعدَّ هذا القَدْرَ المذكور إلى ما يحتمله أوّلُ البيت من التعريض الجارى مجرى التصريح.

وأمّا البيت الثانى فإنّ فيه:

٥ * أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا *

وفى هذا ما أذكره؛ لتراه فتعجبَ ممّن عَجِب منه ووضع مِن معناه. وذلك أنه لو قال: أخذنا فى أحاديثنا، ونحو ذلك لكان فيه معنًى يُكبِره أهل النسيب، وتعنو له مَيْعة[2] الماضى الصليب. وذلك أنهم قد شاع عنهم واتّسع فى محاوراتهم علوُّ قدر الحديث بين الأليفَين، والفكاهةِ بجمع شَمْل المتواصِلَين؛ ألا ترى إلى قول الهُذَلىّ[3]:

١٠ وإنَّ حديثا منكِ — لو تعلمينه — جَنَى النحلِ فى ألبانِ عُوذٍ مطافِلِ[4]

وقال آخر:

وحديثها كالغيث يسمعه راعى سنين تتابعتْ جَدْبا
فأصاخ يرجو أن يكون حَيًا ويقولُ من فرحٍ هَيَا ربّا[5]

وقال الآخر[6]:

١٥ وحَدَّثْتَنِى يا سعدُ عنها فزدتنِى جنوناً فزِدْنى من حديثك يا سعدُ

---

(١) أى فرغنا منها، من قولهم: أنضى الثوب: أبلاه. وقد نقل ابن الأثير فى المثل السائر (المقالة الثانية) معظم كلام ابن جنى على البيتين، ولما بلغ هذا الموضع قال: «وآرابنا التى بلغناها».

(٢) يريد قوّته. وميعة الشباب: نشاطه وأوّله. والماضى: نافذ الأمر، والصليب: الشديد ذو الصلابة.

(٣) هو أبو ذؤيب؛ وانظر ديوان الهذليين طبعة الدار ١/١٤٠

٢٠ (٤) رواية ديوان الهذليين واللسان فى «طفل»: «تبذلينه» بدل «تعلمينه». والضمير فى «تبذلينه» يعود إلى «حديثا» وفى «تعلمينه» للخبر والحكم.

(٥) انظر ص ٢٩ من هذا الجزء.

(٦) هو العباس بن الأحنف. وانظر الديوان المطبوع فى استامبول ص ٨٥، ومعاهد التنصيص ١/٥٧

وقال المولَّد [1] :

وحديثُها السِّحْر الحلال لو آنه ... لم يَجْنِ قتلَ المسلِم المتحرِّزِ

الأبياتَ الثلاثة . فإذا كان قدر الحديث — مُرْسَلا — عندهم هذا، على ما ترى فكيف به إذا قيّده بقوله (بأطراف الأحاديث) . وذلك أن فى قوله [2] (أطراف الأحاديث) وَحْيا خفيّا، ورمزا حُلْوا؛ ألا ترى أنه يريد بأطرافها مايتعاطاه المحبُّون، ويتفاوضه [3] ذوو الصبَابة المتيّمون؛ من التعريض، والتلويح، والإيماء دون التصريح، وذلك أحلى وأدمث، وأغزل وأنسب، من أن يكون مشافهة وكشفا، ومصارحة وجهرا، وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم، وأشدُّ تقدُّما فى نفوسهم، من لفظهما وإن عذُب موقعه، وأنِق له مستمِعه .

نعم، وفى قوله :

* وسالت بأعناق المطىّ الأباطح *

من الفصاحة مالا خفاء به . والأمر فى هذا أسْير، وأعرف وأشهر .

فكأنّ العرب إنما تحلّى ألفاظها وتدبجها وتَشيها، وتزخرِفها، عنايةً بالمعانى التى وراءها، وتوصُّلا بها إلى إدراك مطالبها، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنّ من الشعر لحكَما [4] وإنّ من البيان لسحرا" . فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا فى ألفاظ هؤلاء القوم، التى جُعِلت مصايد وأشراكا للقلوب، وسَببا وسُلّما إلى تحصيل المطلوب، عُرِف بذلك أن الألفاظ خَدَم للمعانى، والمخدوم — لا شكّ — أشرفُ من الخادم .

(١) هو ابن الرومىّ . وانظر فى هذا الجزء ص ٢٩ (٢) كذا فى ش، ب . وفى أ، ج : «ذكره» . (٣) كذا فى ش، ج . وفى أ، ب : «يتقارضه» .
(٤) رواه أحمد فى مسنده، وأبو داود . قال شارح الجامع الصغير : وإسناده صحيح . انظر هذا الكتاب . وقوله "حكما" يضبط كقفل مصدرا، وكعنب جمع حكمة .

والأخبار فى التلطّف بعذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها، أو يُتجشّم للحال (نعت لها)[1]، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة، فقال المسئول : إن علىَّ يمينا ألّا أفعلَ هذا . فقال له السائل : إن كنت — أيّدك الله — لم تحلف يمينا قطُّ على أمرٍ فرأيت غيره خيرا منه فكفَّرت عنها له، وأمضيته، فما أُحِبُّ أن أُحْنِثك، وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلْنى أَدْوَنَ الرجُلين عندك . فقال له : سحرتنى، وقضى حاجته .

وندع هذا ونحوه لوضوحه، ولْنأخذ لِمَا كنّا عليه فنقولَ :

ممّا يدلّ على اهتمام العرب بمعانيها، وتقدّمها فى أنفسها[2] على[3] ألفاظها، أنهم قالوا فى شملَلت[4]، وصعررت[5]، وبيطرت، وحوقلت[6]، ودهورت[7]، وسَلْقيت[8]، وجعبيت[9] : إنها ملحَقة بباب دحرجت . وذلك أنهم وجدوها على سَمْتها[10] : عددَ حروفٍ، وموافَقةً بالحركة والسكون، فكانت هذه صناعة لفظيّة، ليس فيها أكثرُ من إلحاقها ببنائها، واتساع العرب بها فى محاوراتها، وطرق كلامها .

والدليل على أن فعللت، وفَيْعلت، وفوعلت، وفعليت، ملحَقة بباب دحرجت مجىءُ مصادرِها على مثل مصادر باب دحرجت . وذلك قولهم : الشمللة، والبيطرة، والحوقلة، والدهورة، والسَّلْقاة، والجَعْباة . فهذا [ونحوه][11] كالدحرجة، والهملجة[12]،

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : « تعب بها » . (٢) كذا فى ش، ب . وسقط فى أ هذا الحرف . (٣) سقط لفظ « على » فى أ . فالعبارة فيها : « تقدمها أنفسها ألفاظها » . وعليه يكون ألفاظها مفعول التقدّم، وهو قد يتعدّى بنفسه . (٤) شملل : أسرع وشمّر .
(٥) يقال : صعرر الشىء : دحرجه . (٦) حوقل : ضعف . (٧) يقال : دهور الشىء : جمعه وقذفه فى مهواة . (٨) يقال : سلقاه إذا طعنه فألقاه على جنبه .
(٩) جعباه إذا صرعه . (١٠) السمت : الطريق والهيئة . (١١) هذه الزيادة فى أ . وسقطت فى ش، ب . (١٢) الهملجة : حسن سير الدابة فى سرعة .

والقوقاة ، والزوزاة . فلمّا جاءت مصادرها على مصادر[1] الرباعيّة ، والمصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها ؛ ولذلك استمرّت فى تصريفها استمرار ذوات الأربعة . فقولك : بَيْطر يُبَيْطِر بَيْطرة ، كدحرج يدحرج دحرجة ، ومُبَيطِر كمدحرج . وكذلك شمال يشملِل شمللة ، وهو مُشَملِل . فظهور[2] تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على إرادة إلحاقه . ثم إنهم قالوا : قاتل يقاتل قِتالا ، ومقاتَلة ، وأكرم يكرم إكراما ، وقطّع يقطع تقطيعا ، فجاءوا بأفعَل ، وفاعَل ، وفعّل ، غير ملحَقة بدحرج ، وإن كانت على سَمْته و بوزنه ؛ كما كانت فعال ، وفيعَل ، وفَوْعَل ، وفَعْوَل ، وفَعْلَى ، على سَمْته ووزنه ملحقة[3] . والدليل على أن فاعَل وأفعَل وفعّل غير ملحَقة بدحرج و بابِه امتناع مصادرها أن تأتى على مثال الفَعْلَلة ؛ ألا تراهم لا يقولون : ضارب ضارَبة ، ولا أكرم أكْرَمة ، ولا قطّع قَطّعةً ؛ فلمّا امتنع فيها هذا — وهو العِبْرة فى صحّة الإلحاق — عُلِم أنها ليست ملحَقة بباب دَحْرَج .

فإذا قيل : فقد تجىء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات الأربعة ؛ ألا تراهم يقولون : قاتل قِيتالا[4] ، وأكرم إكراما ، «وكذّبوا بآياتنا كِذّابا» فهذا بوزن الدِحراج ، والسِرْهاف ، والزِلزال ، والقِلقال ؛ قال[5] :

* سَرْهَفْتُه ما شئتَ من سِرهافِ *

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا «مصادرها» . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا «وظهور» .

(٣) فى الأصول «غير ملحقة» وزيادة «غير» مفسدة ، وقد جريت على ما فى المطبوعة ، وهو الصواب . (٤) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «قتالا» . والأوفق بالسياق ما أثبتناه ، ألا تراه يقول : «فهذا بوزن الدحراج» وإنما يظهر هذا فى القيتال . والقيتال والقتال كلاهما يقال فى مصدر قاتل ، وإن كان الأغلب الاستعمال الثانى ، وهو مخفف من الأوّل . وانظر شرح المفصل ٦/٤٨ .

(٥) هو العجاج ، وهو من أرجوزة يعاتب فيها ابنه رؤبة . وبعده :

حتى إذا ما آض ذا أعراف كالكودن المشدود بالإكاف

قال : الذى جمعت لى صوافى من غير ما عصف ولا اصطراف

=

قيل : الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلّا من جهــة الفَعْلَلة ، دون الفِعْلال ، وبه كان يعتبر سيبويه . ويدلّ على صحّــة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيــه ، فهو بفَعْلَل أشبه من مثال الفِعلال ، والاعتبار(١) بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع .

فإن قلت : ففى الفعللة الهــاء زائدة ، قيــل : الهاء فى غالب أمرها وأكثر أحوالها غير معتدّة ، من حيث كانت فى تقدير المنفصلة .

فإن قيل : فقد صحّ إذًا أن فاعَل ، وأفعل ، وفعّل — وإن كانت بوزن دحرج — غير ملحَقة به ، فلِمَ لم تلحَق بهِ ؟ قيل : العلّة فى ذلك أن كلّ واحد من هذه المُثُل جاء لمعنًى . فأفعلَ للنقل وجعلِ الفاعلِ مفعولا ؛ نحو دخل ، وأدخلته ، وخرج ، وأخرجته . ويكون أيضا للبلوغ ؛ نحو أحصدَ الزرعُ ، وأركَبَ المُهْرُ ، وأقطفَ الزرعُ ، ولغــير ذلك من المعــانى . وأمّا فاعَل فلكونه من اثنين فصاعدا ؛ نحو ضارَب زيد عمرا ، وشاتم جعفر بِشْرًا(٢) . وأما فعّل فللتكثير ؛ نحو غلّق الأبواب ، وقطّع الحِبال ، وكسّر الجِرار .

فلمّا كانت هــذه الزوائد فى هــذه المُثُلِ إنمــا جِىء بها للمعانى خَشُوا إن هم جعلوها ملحَقة بذوات الأربعة أن يقدّر أن غرضهم فيها إنمــا هو إلحاق اللفظ باللفظ ؛ نحو شملل ، وجهور ، وبيطر ؛ فتنكّبوا إلحاقها بها ؛ صونًا للمعنى ، وذَبًّا عنه أن يُستهلَك ويسقط حكمه ، فأخلُّوا بالإلحاق لمّــا كان صناعة لفظيّة ، ووقّروا(٣) المعنى

= « سرحفته » : أحسنت غذاءه ، يريد جهده فى تربيته . و« أعراف » جمع عرف — بضم فسكون — . وهو الشعر من العنق . و« الكودن » من الخيل ما لم يتتج من العراب ، وقوله : « صوافى » جمع صاف أى خالص لى ، « والعصف » : الكسب ، و « الاصطراف » : التصرف فى كسب المــال . يقول : أحسنت تربيته حتى إذا شب وترعرع وصار كالبرذون طمع فى مالى وزعم أنه خالص له . وذلك مع أنه لم يتعب فى كسب هذا المــال وجمعه . وانظر الجزء الثانى من مجموع أشعار العرب طبعة أوربة ص ٤٠

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب زيادة بعد (الاعتبار) هى : « والمراعاة » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بكرا » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وفروا » .

ورجّبوه؛ لشرفه عندهم، وتقدّمه فى أنفسهم. فرأَوا الإخلال باللفظ فى جنب الإخلال بالمعنى يسيرا سهلا، وحَجْما محتقَرا. وهذا الشمسُ إنارةً مع أدنى تأمّل.

ومن ذلك أيضا أنهـم لا يلحِقون الكلمة من أولهـا إلا أن يكون مع الحرف الأوّل غيره؛ ألا ترى أن (مَفْعلا)[1] لمّـا كانت زيادته فى أوّله لم يكن ملحَقا بها؛ نحو: مَضْرَب، ومَقْتَـل. وكذلك (مِفْعَل) نحـو: مِقطَع، ومِنْسَج، وإن كان مَفْعل بوزن جعفر، ومفعل بوزن هِجْرَع[2]. يدلُّ عـلى أنهما ليسا ملحَقين بهما ما نشاهده من ادّغامهما[3]، نحو مَسَدّ، ومَرَدّ، ومِتَلّ[4]، ومِشَلّ[5]. ولو كانا ملحقين لكانا حَرِيّ أن يخرجا على أصولها، كما خرج شملَل وصعررَ على أصله. فأمّا مَحْبَب فعلَم خرج شاذًّا، كتَهْلَل، ومَكْوزة، ونحو ذلك مما احتُمل لعَلَمِيَّته.

وسبب امتناع مَفْعَل ومِفْعَل أن يكونا ملحَقين — وإن كانا على وزن جَعْفَر، وهِجْرَع — أن الحرف الزائد فى أوّلها، وهو لمعنى[6]؛ وذلك أن مَفْعَلًا يأتى للمصادر، نحو ذهب مَذْهبا، ودخل مَدْخلا، وخرج مخرجا. ومِفْعَلًا يأتى للآلات[7]، والمستعملات؛ نحو مِطْرق، ومِرْوَح[8]، ومِخْصَف[9]، ومِئْزر. فلمّا كانت الميان ذواتَىْ معنًى خَشُوا إن هم ألحقوا بهما أن يتوهّم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حَسْبُ، فيُستهلَكَ المعنى المقصودُ بهما، فتحامَوُا الإلحاق بهما؛ ليكون ذلك موفَّرا على المعنى لها.

ويدلّك على تمكّن المعنى فى أنفسهم وتقدّمه للفظ عندهم تقديمُهم لحرف المعنى فى أوّل الكلمة، وذلك لقوّة العناية به، فقدّموا دليله ليكون ذلك أَمارة لتمكّنه عندهم.

---

(١) أى بهذه الزيادة، أى بسببها. (٢) من معانيه الأحمق، والمجنون.

(٣) كذا فى ا. وفى ش، ب: «إدغامها». (٤) التل: الصرع، ويقال رمح متل؛ أى يتل به ويصرع. ورجل متل: قوىّ. (٥) الشل: الطرد، والمِشل المطرد، وهو رمح قصير. (٦) كذا فى ا. وفى ش، ب سقطت الواو. (٧) تثبت الواو فى ا، وسقطت فى ش، ب. (٨) هى المروحة يتروّح بها. (٩) هو المخرز.

وعلى ذلك تقــدّمت حروف المضارعة فى أوّل الفعــل ؛ إذ كُنّ دلائل على الفاعِلين : مَنْ هم ، وماهم ، وكم عِدّتهم ؛ نحو أفعل ، ونفعل ، وتفعل ، و يفعل ، وحكموا بضدّ [هذا لِلّفظ] (١) ؛ ألا ترى إلى (٢) ما قاله أبو عثمان (٣) فى الإلحاق : إنّ أقيَسه أن يكون بتكرير اللام ، فقال : باب شملَلت ، وصعررت ، أقيس من باب حوقلت ، و بيطرت ، وجهورت .

أفلا ترى إلى حروف المعانى : كيف بابهــا التقدّم ، و إلى حروف الإلحاق والصناعة : كيف بابها التأخّر . فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم ، وعلوّه فى تصوّرهم ، إلا بتقدّم دليله ، وتأخّر دليل نقيضه ، لكان مغنيا من غيره كافيا .

وعلى هــذا حَشَوا بحروف المعــانى فحصّنوها بكونها حَشْــوا ، وأمِنوا عليها ما لا يؤمن على الأطراف ، المعرَّضــة للحذف والإجحاف . وذلك كألف التكسير و ياء التصــغير ؛ نحــو دراهم ، ودُرَيهم ، وقمــاطر ، وقُميطر . فجرت فى ذلك — لكونها حَشْوا — مجرى عين الفِعْــل المحصَّنة فى غالب الأمر ، المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف ؛ ألا ترى إلى كثرة باب عِدَة ، وزِنَة ، وناس (٤) ، والله فى أظهر قولَىْ سيبويه (٥) ، وما حكاه أبو زيد من قولهم ، لَابَ لك (٦) ، وويلِمّــه (٧) ،

(١) هذا عن أ و إن كان فيها : « هذا اللفظ » ، وهو خطأ فى الرسم . وفى ش ، ب : « هذه الصناعة اللفظية » ، وهى غير مستقيمة ، وكأن الأصل : « هذا للصناعة اللفظية » . وفى ح : « ذلك لصناعة اللفظ » ، وهى عبارة صحيحة . (٢) ثبت لفظ « إلى » فى ش ، ب ، وسقط فى أ .

(٣) يريد المازنى . وقد جاء فى تصريفه فى البــاب الأوّل (باب الأسماء والأفعال : كم يكون عددهما فى الأصل وما يزاد فيهما) : « وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع . فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرد . فأمّا المطرّد الذى لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للإلحاق ؛ مثل مهدد وقردد وعندد وسردد ، والأفعال : جلبب ، يجلبب ، جلببة » .

(٤) فأصل ناس أناس . وانظر سيبويه ١/٣٠٩ ، ٢/١٢٥ . (٥) هذا القول فى الكتاب ١/٣٠٩ يقول فيه : « وكأن الاسم — والله أعلم — إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها » . (٦) أى فى لا أب لك .

(٧) أصله : ويل أمه . يقال ذلك لمن يستجاد .

ويا با المغـيرة [1]، وكثرة باب يدٍ، ودمٍ، وأخٍ، وأبٍ، وغدٍ، وهَنٍ، وحِرٍ، وآست، وباب ثُبَةٍ، وقُلَةٍ، وعِزَةٍ، وقِلّة باب مُذْ [2]، وسَهٍ : إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف . وأما ثُبة [3] ولِثة فعلى الخلاف . فهذا يدلّك على ضنّهم بحروف المعانى، وشُحّهم عليها : حتى قدّموها عناية بها، أو وسّطوها تحصينا لها .

٥ فإن قلت : فقد نجد حرف المعنى آخِراً، كما نجـده أوّلا ووَسَطا . وذلك تاء التأنيث، وألف التثنية، وواو الجمع على حَدّه، والألف والتاء فى المؤنّث [4]، وألفا التأنيث فى حمـراء وبابها، وسَكْرَى وبابها، وياء الإضافة؛ كهَنِيّ [5]، فما ذلك ؟

قيل : ليس شىء ممـا تأخّرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مُقْنِـع . وذلك أن تاء التأنيث إنمـا جاءت فى طلحة [6] وبابها آخِراً من قِبَل أنهم أرادوا أن يُعرِّفونا تأنيث ١٠ ما هو، وما مذكّره، فجاءوا بصورة المذكّر كاملة مصحّحة، ثم ألحقوها تاء التأنيث ليُعْلِموا حال صورة التذكير، وأنه قـد استحال بمـا لحقه إلى التأنيث؛ فجمعوا بين الأمرين، ودلّوا على الغرضين . ولو جاءوا بعَلَم التأنيث حَشْوًا لانكسر المثال، ولم يعلم تأنيث أىّ شىء هو .

---

(١) ورد هكذا فى قوله :

١٥ يا بالمغـيرة رب أمر معضـل ... فرجتـه بالنـكر منى والدها

يريد : يا أبا المغيرة، وانظر الخزانة ٤/٣٣٥ .

(٢) يريد بباب مذ، وسه ما حذف منه الحشو؛ فإن أصل مذ منذ، وسه سته .

(٣) الثبة يراد بها وسط الحوض، وقد قيل إنها من ثاب الماء إذا اجتمع، فالمحذوف منها العين، وقيـل إن المحذوف منها اللام، وهى واو أو ياء على الخلاف . وانظر اللسان فى ثبو . واللثة ما حول ٢٠ الأسنان . ويقول بعض اللغويين : أصلها لثى حذفت لامها الياء، ويقول ابن جنى إنها محذوفة العين — وهى الواو — من لثت العمامة أى أدرتها على رأسى، واللثة محيطة بالأسنان دائرة بها .

(٤) أى فى جمع المؤنث . (٥) أى فى النسبة إلى الهن . (٦) الطلحة هنا : الواحدة من شجر الطلح، ولا يراد به العلم .

فإن قلت: فإن ألف التكسير وياء التحقير قد تكسران مثال الواحد والمكبّر، وتخترمان صورتيهما؛ لأنهما حشو لا آخر. وذلك قولك دفاتر ودُفيتر، وكذلك كليب، وجُحَير، ونحو ذلك، قيل: أمّا التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير؛ ألا تراك تقول في تحقير حبلى: حُبَيْلَى، وفي صحراء: صُحَيْراء، فتقرّ ألف التأنيث بحالها، فإذا كسّرت قلتَ: حبالَى، وصحارَى، وأصل حبالَى حبالٍ؛ كدعاوٍ تكسيرِ دعوى، فتغيّر علَم التأنيث. وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الإسم لا يخرجه عن رُتْبته الأولى — أعني الإفراد — فأُقِرّ (بعض لفظه)(١) لذلك؛ وأمّا التكسير فيبعده عن الواحد الذي هو الأصل، فيحتمل التغيير، لا سيّما مع اختلاف معاني الجمع، فوجب اختلاف اللفظ. وأمّا ألف(٢) التأنيث المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء التأنيث، وكذلك علَم التثنية والجمع على حدّه لاحق بالهاء أيضا. وكذلك ياء النسب. وإذا كان الزائد غير ذي المعنى قد قوى سببه، حتى لحق بالأصول عندهم، فما ظنّك بالزائد ذي المعنى؟ وذلك قولهم في اشتقاق الفعل من قَلَنْسُوة تارة: تَقَلْنَس، وأخرى: تَقَلْسَى، فأقرّوا النون وإن كانت زائدة، وأقرّوا أيضا الواو حتى قلبوها ياء في تقلسيت. وكذلك قالوا: قَرْنُوَة(٣)، فلما اشتقّوا الفعل منها قالوا قرنيت السِّقَاء، فأثبتوا الواو، كما أثبتوا بقيّة حروف الأصل: من القاف، والراء، والنون، ثم قلبوها ياء في قَرْنَيت. هذا مع أن الواو في قَرْنُوةٍ زائدة للتكثير والصيغة، لا للإلحاق ولا للمعنى، وكذلك الواو في قَلَنْسُوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى. وقالوا في نحوه: تعفرت الرجل إذا

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «لفظ بعضه».

(٢) كذا في أ، ب، ش. وعليه فقوله: «الممدودة» عطف على (ألف التأنيث المقصورة) حتى يصح تثنية الخبر. وفي جـ: «وألفا التأنيث محمولتان». وهي واضحة.

(٣) هي عشب ينبت في الرمل يدبغ به الأساقى.

صار عفريتا ، فهذا تَفَعْلَت ، وعليه جاء تَمَسْكَن ، وتَمَدْرَع[1] ، وتمنطق ، وتمندل[2] ، وتَمَخْرَق[3] ، وكان يسمَّى محمدا ثم تَمَسْلم أى صار يسمَّى مُسْلِما ، و(مَرْحَبَك[4] اللهُ ، ومَسْهَلك) ، فتحمَّلوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل فى حال الاشتقاق ، كلُّ ذلك توفية[5] للمعنى ، وحراسة له ، ودلالة عليه . ألا تراهم إذْ قالوا : تدرَّع ، وتسكَّن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرَّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم : أمِن الدِرع والسكون ، أم مِن المدرعة والمَسْكنة ؟ وكذلك بقيَّة الباب .

ففى هذا شيئان : أحدهما حرمة الزائد فى الكلمة عندهم حتى أقرّوه إقرار الأصول . والآخر ما يوجبه ويَقضى به : من ضعف تحقير الترخيم وتكسيره عندهم ، لِمَا يقضى به ، ويُفضِى بك إليه : من حذف الزوائد ، على معرفتك بحُرْمتها عندهم .

فإن قلت : فإذا كان الزائد إذا وقع أوّلا لم يكن للإلحاق فكيف ألحقوا بالهمزة فى أَلَنْدَد[6] وأَلَنْجَج[7] ، وبالياء فى يَلَنْدَد[6] ويَلَنْجَج[7] ، والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف ؟ قيل : قد قلنا قبلُ : إنهم لا يلحقون الزائد من أوّل الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر ، فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء فى أَلَنْدَد ، ويَلَنْدَد ، لمَّا انضمّ إلى الهمزة والياء النون .

---

(١) أى لبس المدرعة — كمكنسة — وهى ضرب من الثياب ، ولا يكون إلا من الصوف .

(٢) أى مسح بالمنديل . (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : "تمخرق" ويقول ابن جنى فى سر الصناعة فى آخر حرف الميم : "وقالوا : مخرق الرجل ، وضعفها ابن كيسان" . وفى المنصف للمصنف فى الباب الثانى : "وأما قول العامة تمخرق فينبغى أن يكون لا أصل له . أو إن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكن فى الشذوذ : والجيد تخرّق ؛ لأنهم يقولون : تخرّق فلان بالمعروف ، ولم نسمعهم يقولون مخرق ، فإنما هو من الخرق وهو الكريم من الرجال إلا أن بعض أصحابنا حكى مخرق وليس بالقوى" .

(٤) أى حياك الله بهذه التحية : مرحبا وسهلا . (٥) كذا فى أ وفى اللسان فى درع . وفى ش ، ب : « توقية » . (٦) الألندد واليلندد : الشديد الخصومة الجدل .

(٧) الألنجج واليلنجج : عود من الطيب يتبخر به .

وكذلك ما جاء عنهم من إنْقَحْلٍ[1] — فى قول صاحب الكتاب[2] — ينبغى أن تكون الهمزة فى أوّله للإلحاق — بما اقترن بها من النون — بباب جِرْدَحْلٍ .
ومثله ما رويناه عنهم من قولهم : رجل إِنْزَهْوٌ، وامرأة إِنْزَهْوة، ورجال إِنْزَهْوُون ، ونساء إِنْزَهْوات ، إذا كان ذا زَهْوٍ[4] فهذا إذًا إنْفَعْل . ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلا وحده ؛ وأنشد الأصمعىّ[5] — رحمه الله — :

* لمّا رأتنى خَلَقًا إنْقَحْلا *

ويجوز عندى فى إنزهوٍ غيرُ هذا ، وهو أن تكون همزته بدلا من عين ، فيكون أصله عِنْزَهْو : فِنْعَلْو ، من العِزْهَاة، وهو الذى لا يقرَبُ النساء . والتقاؤهما أن فيه انقباضا و إعراضا ، وذلك طَرَف من أطراف الزهو ؛ قال[6] :

إذا كنت عِزْهاةً عن اللهو والصِّبَا ... فكن حَجَرا مِن يابِسِ الصخرِ جَلْمَدا

و إذا حملته على هذا لحِق ببابٍ أوسع من إنقحل، وهو باب[7] قِنْدَأْوٍ[8]، وسِنْدَأْوٍ[8]، وحِنْطَأْوٍ[8]، وكِنْتَأْوٍ[8] .

فإن قيل : ولِمَ لمّا كان مع الحرف الزائد إذا وقع أوّلا زائدٌ ثانٍ غيرُه صارا جميعا للإلحاق ، و إذا انفرد الأوّل لم يكن له ؟ قيل : لمّا كنّا عليه من غلبة المعانى للألفاظ ، على ما تقدّم .

---

(١) كذا فى أ . وسقط هذا اللفظ فى ش ، ب . (٢) يقال رجل إنقحل إذا كان يابسا من الهرم . (٣) انظر سيبويه ٢ / ٣١٧ (٤) هـذا راجع للوصف الأول وهو إنزهو . وعبارة اللسان بعد سياقة ما سبق هنا : « وذلك إذا كانوا ذوى زهو » . وفى جـ : « إذا كنّ ذا زهو » والصواب : « ذوات » وهو راجع للأخير . (٥) انظر كتاب خلق الإنسان فى مجموعة الكنز اللغوىّ ص ١٦١ (٦) هو الأحوص بن محمد الأنصارىّ . وانظر الأغانى ١٣ / ١٥٩ . وانظـر فى ترجمته الخزانة ١/٢٣٢ (٧) وهو باب فنعلو ، والأول باب إنفعل . وانظر فى هذا الباب الكتاب ٢ / ٣٥١ (٨) القندأو : الجرىء المقدم . والسندأو : القصير أو الخفيف . والحنطأو : العظيم البطن أو القصير . والكنتأو : الجمل الشديد .

وذلك أن أصل الزيادة فى أوّل الكلمة إنما هو للفعل . وتلك حروف المضارعة فى أفعلُ ، ونَفْعلُ ، وتفعلُ ، ويفعلُ ، وكلّ واحد من أدلّة المضارعة إنما هو حرف واحد ، فلمّا انضمّ إليه حرف آخَر فارق بذلك طريقه فى باب الدلالة على المعنى ، فلم يُنكَر أن يُصار بِه حينئذٍ إلى صَنْعة اللفظ ، وهى الإلحاق .

ويدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أوّلا فى الدلالة على المعنى تركُهم صرف أحمد ، وأرمل ، وأزمَل[1] ، وتَنْضُب ، ونَرْجِس ، معرفة ؛ لأن هذه الزوائد فى أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها فى ذلك الموضع ، وهى حروف المضارعة . فضارع أحمدُ أركب ، وتَنْضُب تقتل ، ونرجس نضرِب ، فحمل زوائد الأسماء فى هذا على أحكام زوائد الأفعال ؛ دلالة على أن الزيادة فى أوائل الكَلِم إنما بابها الفعل[2] .

فإن قلت : فقد نجدها[3] للمعنى ومعها زائد آخَر غيرها ؛ وذلك نحو ينطلق وأَنطلِق ، وأَحرنجم ، ويخرنطم ، ويقعنسس . قيل : المزيد للمضارعة هو حرفها وحده ، فأمّا النون فمصوغة فى حَشْو الكلمة فى الماضى ؛ نحو احرنجمَ ، ولم تجتمع مع حرف المضارعة فى وقت واحد ، كما التقت الهمزة والياء مع النون فى ألنجج ويلندد فى وقت واحد .

فإن قلت : فقد تقول : رجل ألدّ ثم تُلحِق النون فيما بعد ، فتقول : ألندد ، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحِبَتين . قيل : هاتان حالان متعاديتان ؛ وذلك أن ألدّ ليس من صيغة ألندد فى شىء ، إنما ألدّ مذكر لَدّاء ، كما أن أصمّ تذكير صَمّاء . وأمّا ألندد فهمزته مرتجَلة مع النون فى حال واحدة ، ولا يمكنك أن تدّعى أن احرنجم لمّا صرت إلى مضارِعِه فككتَ يَدَه عمّا كان فيها من الزوائد ، ثم ارتجلت

(١) هو فى الأصل الصوت المختلط . (٢) كذا فى أ . وفى غيرها : « للفعل » .
(٣) كذا فى ب وفى أ : « تجدها » وفى ش : غير منقوطة الأوّل .

له زوائد غيرها، ألا ترى أن المضارع مَبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضى من أصل أو زائد ؛ كبيطر ويبيطر ، وحوقل ويحوقل ، وجَهْور ، ويجهور ، وسَلْقَى ويُسَلْقِى ، وقطّع ويقطّع ، و(تكسّر ويتكسّر)[1] وضارَب ويضارب .

فأمّا أكرَم يُكرم ، فلولا ما كُرِه من التقاء الهمزتين فى أُؤَكرم لو جىء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه ؛ كما جىء بالزيادة فى نحو يتدحرج ، وينطلق . وأمّا همزة آنطلق فإنما حذفت فى ينطلق للاستغناء عنها ، بل قد كانت فى حال ثباتها فى حكم الساقط أصلا ؛ فهذا واضح .

ولأجل ما قلناه : من أن الحرف المفرد فى أوّل الكلمة لا يكون للإلحاق ما حَمَل أصحابنا تَهْلَل[2] على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه عَلَم ، والأعلام تغيّر كثيرا . ومثله عندهم مَحْبَب[3] ؛ لما ذكرناه .

وسألت يوما أبا علىّ — رحمه الله — عن تِجفاف[4] : أتاؤه للإلحاق بباب قِرطاس ؟ فقال : نعم ، واحتجّ فى ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها . فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أُملود[5] وأُظفور ملحَقا بباب عُسلوج[6] ، ودُملوج[7] ، وأن يكون إطريح[8] وإسليح[9] ملحَقا بباب شِنظير[10] وخنزير . ويبعد هذا عندى ؛ لأنه يلزم منه أن

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كسر و يكسر » . و يلاحظ أن الواو بين الفعلين فى هذا وما بعده ساقطة فى أ .

(٢) بالتاء والثاء قرية بالريف . وفى معجم البكرى ، والقاموس أن ثهلل — بالمثلثة — موضع قريب من سيف كاظمة ، وكاظمة ماء فى الطريق بين البصرة ومكة : وما أثبت أولا هو ما فى معجم البلدان لياقوت .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «عنده» . وما أثبت هو الصواب .

(٤) هو ما يوضع على الخيل من الحديد وغيره فى الحرب ؛ ليقيها الجراح .

(٥) يقال : غصن أملود : ناعم لين .

(٦) العسلوج : ما اخضرّ ولان من القضبان .

(٧) الدملوج من الحلىّ ما يلبسه العضد .

(٨) كأن الأصل : باب إطريح ، على نسق ما قبله ، وبذلك يتوجه إفراد الخبر . وفى ج : « ملحقين » . ويقال سنام إطريح إذا طال ثم مال فى أحد شقيه .

(٩) الإسليح شجرة ترعاها الإبل فيغزر لبنها .

(١٠) الشنظير : السيّئ الخلق ، والسخيف العقل .

يكون باب إعصارٍ و إسنامٍ[1] ملحَقا ببـاب حِذْبارٍ[2] وهِلقامٍ[3]، و باب إفعـالٍ لا يكون ملحَقا؛ ألا ترى أنه فى الأصل للمصدر؛ نحو إكرام، وإحسان، و إجمال، و إنعام، وهذا مصدر فِعلٍ غير ملحَق، فيجب أن يكون المصدر فى ذلك على سَمْت فعله غير مخالف له . وكأنّ هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحَقا من قِبَل أن ما زيد على الزيادة[4] الأولى فى أوّله إنما هو حرف لِين، وحرْف[5] اللين لا يكون للالحاق، إنما جىء به لمعنًى، وهو امتداد الصوت به ، وهذا حديث غير حديث الإلحاق ؛ ألا ترى أنك إنما تقابِل بالملحق الأصل ، و باب المدّ إنما هو الزيادة أبدًا، فالأمران على ما ترى فى البعد غايتان .

فإن قلت على هـذا : فما[6] تقول فى باب إزْموَلٍ[7]، و إدْرَوْنٍ[8]، أملحَق هو أم غير ملحَق، وفيه — كما ترى — مع الهمزة الزائدة الواو زائدةً؟ قيل : لا، بل هو ملحَق بباب جِرْدَحْلٍ وحِنْزَقْرٍ[9] .وذلك أن الواو التى فيه ليست مَدًّا؛ لأنها مفتوح ماقبلها، فشابهت الأصولَ بذلك فأُلحِقَت بها .

فإن قلت : فقـد قال[10] فى طُومَار : إنه ملحق بقُسْطَاس، والواو كما ترى بعد الضمّة، أفلا تراه كيف أُلحِقَ بها مضموما ما قبلها . قيل : الأمر كذلك؛ وذلك

---

(١) الإسنام : ضرب من الشجر . (٢) الحذبار : الناقة الضامرة .
(٣) الهلقام : الضـخم الطويل . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « الزائدة » .
(٥) كذا فى أ « حرف » بالإفراد ، وبتذكير الفعل والضمائر بعـد ، وهو الموافق لعبارة اللسان فى سلح . وفى ش ، ب : «حروف» مع تأنيث ما بعدها من الفعل والضمائر . (٦) كذا أ . وفى ش ، ب : « ما » . (٧) هو المصوّت من الوعول . (٨) الإدرون : معلف الدابة ، والأصل . (٩) هو القصير الدميم من النـاس . (١٠) أى أبو علىّ ؛ فإنه هو الذى سلف الحديث عنـه . وإن كانت عبارة ابن سـيده فى اللسان (طمر) تقضى أن قائل هـذا سيبويه ، ولم أقف فى كتابه على هذا الحكم . والطومار : الصحيفة .

أن موضع المدّ إنما هو قُبَيل الطَّرَف مجاوراً له ، كألِف عِمَاد ، و ياء سعيد ، وواو عَمُود .
فأمّا واو طُومار ، و ياء دِيمَاس فيمن قال دياميس[1] فليستا للمدّ ؛ لأنهما لم تجاورا
الطَّرَف . وعلى ذلك قال فى طُومَار : إنه ملحق لمّا تقدّمت الواو فيه ، فلم تجاور
طرفه .

فلو بنيت على هذا من (سألت) مثل طُومارٍ ودِيماسٍ لقلت : سُوءال ، وسِيئال .
فإن خفّفت الهمزة ألقيت حركتها على الحرفين قبلها ، ولم تحتشم ذلك[2] ، فقلت :
سُوَال ، وسِيَال ، ولم تُجْرِهما[3] مُجْرَى واو مقروءة و ياء خطيئة فى إبدالك الهمزة بعدهما
إلى لفظهما ، وآدّغامك إيّاهما فيها ، فى نحو مقرُوّة ، وخطِيّة . فلذلك لم يُقَل
فى تخفيف سوءال ، وسيئال : سُوّال ، ولا سِيّال . فاعرفه .

فإن قيل : ولِمَ لَمْ يتمكّن حالُ المدّ إلّا أن يجاور الطَّرَف ؟ قيل : إنما جىء بالمدّ
فى هذه المواضع لنَعْمته[4] ولِلِين الصوت به . وذلك أن آخر الكلمة موضعُ الوقف ،
ومكانُ الاستراحة والأَوْن[5] ؛ فقدّموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يُؤْذِن بسكونه ،
وما يُخَفِّض من غُلَوَاء[6] الناطق واستمراره على سَنَن جَرْيِه[7] ، وتتابع نطقه . ولذلك كثرت

(١) أى لا فيمن قال : دماميس فى الجمع ؛ لظهور أن الياء عند هؤلاء بدل من التضعيف
وانظر سيبويه ٢ – ١٢٧ . هذا ، والديماس : الحمّام .
(٢) الأصل : « من ذلك » فإن الاحتشام يتعدّى بمن ، فحذف الحرف وأوصل الفعل ، وانظر اللسان (حشم) .

(٣) وذلك لأن واو مقروءة و ياء خطيئة مدّتان لا تقبلان الحركة ، فلا سبيل إلى نقل حركة الهمزة
إليهما ؛ لأن ذلك ينقض الغرض منهما ، فكان تخفيف الهمزة فى مثل ذلك بقلب الهمزة حرفا من جنس المدّة
والادّغام . فأمّا واو سوءال و ياء سيئال على الإلحاق فهما شبيهان بالحروف الأصلية يقبلان نقل الحركة
إليهما لحذف الهمزة .
(٤) النعمة — بفتح النون — فى الأصل الترفه ، ويراد به هنا رقة الصوت .

(٥) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « السكون » . والأون : الدعة والسكون .

(٦) كذا فى ج ، وفى غيرها : « علو » وكأنها محرفة عن « غلو » وهو كالغلواء . والغلواء :
النشاط والدرعة .
(٧) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « غربه »

حروف المدّ قبل حرف الروىّ — كالتأسيس والرِّدْف — ليكون ذلك مؤذِنا بالوقوف، ومؤدّيا إلى الراحة والسكون. وكلَّما جاور حرفُ المدّ الرَوِىَّ كان آنس به، وأشدّ إنعاما لمستِمعه. نعم وقد نجِـد[1] حرف اللين فى القافية عِوَضا عن حرف متحرّك، أو زِنَة حرف متحرِّك حذف من آخِر البيت فى أتمّ أبيات ذلك البحر؛ كثالث الطويل، وثانى البسيط والكامل. فلذلك كان موضعُ حرف اللين إنما هو لِمَـا جاور الطَرَف. فأمَّا ألِف فاعَل وفاعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة فى اللِّين، وعَرِيقة فى المـدّ، فليس ذلك لاعتزامهم المدّ بها، بل المدّ فيهـا — أين وقعت — شىء يَرجِع إليهـا فى ذوقها، وحسن النطق بهـا؛ ألا تراها دخولَها[2] فى (فاعَل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدا؛ نحو ضارَب وشاتَم؛ فهـذا معنًى غير معنى المـدّ، وحديثٌ غير حديثـه. وقد ذكرت هـذا الموضع فى كتابى فى شرح تصريف أبى عثمان وغيره من كتبى، وما خرج من كلامى.

فإن قلت: فإذا كان الأمر كذا فهلَّا زيدت المَدَّات فى أواخر الكَلِم للـمدّ، فإن ذلك أنأَى لهنّ، وأشدّ تماديا بهنّ؟ قيـل: يَفسد ذاك من حيث كان مؤدّيا إلى نقض الغَرَض، وذلك أنهنّ لو تطرّفْن لتسلّط الحذفُ عليهنّ، فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت بهنّ داعيا إلى استهلاكه بحذفهنّ؛ ألا ترى أن ما جاء فى آخِره الياءُ والواو قـد حُفِظْن[3] عليـه، وارتُبِطن له بما زيد عليهن من التـاء من بعدهن؛ وذلك كعِفْرِية، وحِذْرِية[4]، وعُفَارِية، وقُرَاسِـية[5]، وعَلَانية، ورَفاهية،

(١) كذا فى ش، ب. وفى أ: «تجد».

(٢) بالنصب بدل من الضمير المنصوب فى تراها.

(٣) حفظن أى الواو والياء، وجمع باعتبار أفرادهما، وقوله (عليه) أى على ما جاء فى آخره الواو والياء.

(٤) الحذرية: الأرض الخشنة.

(٥) هو الضخم الشديد من الإبل.

وبُلَهْنِيَة ، وسُحَفْنِيَة[1] ، وكذلك عَرْقُوة ، وتَرْقُوة ، وقَلَنْسُوة ، وقَمَحْدُوة[2] . فأما رَبَاعٍ[3] وثمانٍ وشَنَاحٍ[4] فإنما احتُمِل ذلك فيه للفرق بين المذكّر والمؤنّث في رَبَاعِيَة وثمانية وشَنَاحِيَة . وأيضا فلو زادوا الواو طَرَفا لوجب قلبها ياء ؛ ألا تراها لمّا حذفت التاء عنها في الجمع قلبوها ياء ؛ قال :

* أهلِ الرياطِ البِيضِ والقَلَنْسِي[5] *

وقال المجنون :

* وبيض القَلَنْسِي من رجال أطاول *

وقال :

* حتى تَقُضِّي عَرْقِيَ الدُّلِيِّ[6] *

وأيضا فلو زيدت هذه الحروف طَرَفا للمدّ بها لانتقَض الغرضُ من موضع آخر . وذلك أن الوقف على حرف اللين يَنقُصُه ويَستهلك بعضَ مَدِّه ، ولذلك احتاجوا لهنّ إلى الهاء في الوقف ؛ ليَبين بها حرفُ المدّ . وذلك قولك : وازيداه[7] ، وواغلامهموه ، وواغلام غلامهيه . وهذا شيء اعترض فقلنا فيه ، ولْنعد .

---

(١) هو المحلوق الرأس . (٢) هي الهنة الناشزة فوق القفا . (٣) هو الذي يلق الرباعية من الأسنان . (٤) هو الجسيم الطويل من الإبل . (٥) صدره :

* لا مهل حتّى تلحق بعنس *

وعنس قبيلة من اليمن . والراجز يخاطب ناقته . يقول : لا أرفق بك في السير حتّى تلحق بهؤلاء القوم . والرجز في سيبويه ٢ / ٦٠ . ويقول صاحب تاج العروس في قلس : إنه رأى هذا الرجز في هامش الجمهرة على هذا الوجه :

لا ريّ حتّى تلحق بعبس أولى الملاء البيض والقلنسى

(٦) كذا في ش ، ب . وهو يوافق ما في اللسان في عرق . وقد اعتمدت في الضبط عليه . والقض : الكسر ، أي حتى تكسرى . وفي أ : « تقضى » . والشطر في سيبويه ٢/٥٦ ، وفيه : « تفضى » بالفاء ، والفض : الكسر كالقض ، ويقول الأعلم في شرحه : « أي لا تزالي سافية الإبل حتى تكسرى عراقي الدلاء » . (٧) ثبت في أ ، ب . وسقط في غيرها ، ففيها : « قولك : واغلامهموه » ،

فإن قيل زيادةً على ما مضى : إذا كان موضع زيادة الفعل أوّله ؛ بما قدّمته، وبدلالة آجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو استفعل؛ وباب زيادة الاسم آخِرا بدلالة آجتماع ثلاث زوائد فيه؛ نحو عِنْظِيَان(1)، وخِنْذِيان(2)، وخُنْزُوان(3)، وعُنْفُوان ، فما بالهم جعلوا الميم — وهى من زوائد الأسماء — مخصوصا بها أوّلُ المثال ؛ نحو مَفْعَل ، ومفعول ، ومِفْعال ، ومُفْعِل، وذلك الباب على طوله ؟ .

قيل : لَمّا جاءت لمعنًى ضارعَتْ بذلك حروف المضارعة فقُدّمت، وجعِل ذلك عِوَضا من غلبة زيادة الفعل على أوّل الجزء؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التَقْوَى والبَقْوَى عِوَضا من كثرة دخول الواو على الياء. وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة فى آخره من الفعل، وذلك لقوة الاسم وخِفّته، فاحتمَل سَحْبَ الزيادة من آخره. والفعل — لضعفه وثِقله — لا يتحامل بما يتحامل بهِ الاسم من ذلك لقوّته . ويدلّك على ثِقلِ الزيادة فى آخر الكلمة أنك لا تجد فى ذوات الخمسة ما زيد فيه(4) من آخره(5) إلّا الألِف لحقتها؛ وذلك قَبَعْثَرى(6) ، وضَبَغْطَرى(7) ، وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة ، فلا يُنتهى(8) إلى آخرها إلا وقد مُلّت لطولها . فلم يجمعوا على آخرها تماديَه وتحميلَه الزيادة عليه . فإنما زيادتها فى حَشْوها؛ نحو عَضْرَفُوط(9) ، وقَرَطَبُوس(10) ، ويَسْتَعُور(11)، وصَهْصَلِيق(12) ، وجعفليق(13)، وعندليب، وحَنْبَرِيت(14) . وذلك أنهم لمّا أرادوا ألّا يُخلوا ذوات الخمسة

(1) كذا فى أ ، ب . وفى شـ : « عنظيان » ، وهما البذىء الفحاش .

(2) هو الكثير الشرّ . (3) هو الكبر . (4) كذا فى جـ . وفى أ ، ب ، ش : «زيدت» . (5) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «عليه» . (6) هو الجمل الضخم .

(7) هو الأحمق . (8) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «تنتهى» . (9) هو دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى . (10) القرطبوس — بفتح القاف — الداهية ، وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة . (11) هو شجر تصنع منه المساويك ، وقيل هو موضع .

(12) هى العجوز الصخابة . (13) هى العظيمة من النساء . (14) يقال ماء حنبريت : خالص .

من الزيادة، كما لم يخلوا منها الأصلين اللذين قبلها حَشَوْا بالزيادة تقديما لها؛ كراهية أن يُنتهى إلى آخر الكلمة على طولها، ثم يتجشّموا حينئذٍ زيادة هناك فيثقلَ أمرُها، ويتشنَّع[1] عليهم تحمّلها.

فقد رأيت — بما أوردناه — غلبةَ المعنى للّفظ، وكونَ اللفظ خادما له، مُشيدا[2] به، وأنّه[3] إنما جيء به له، ومن أجله. وأمّا غير هذه الطريق: من الحمل على المعنى وترك اللفظ — كتذكير المؤنّث، وتأنيث المذكّر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف، والأجزاء التوامّ، والجُمَل، وغير ذلك حملا عليه وتصوّرا له، وغير ذلك مما يطول ذكره، ويُمِلّ أيسرُه — فأمر مستقِرّ، ومذهب غير مستنكَر.

باب في أن العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها

اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسْكة وعِصْمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب: من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، من[4] أن تكون تكلّفت ما تكلّفته: من استمرارها على وَتِيرةٍ واحدة، وتقرّيها منهجا واحدا، تراعيه

---

(١) كذا في ش: ب وفي أ: «يتبشع» ولم أقف على التبشع في دواوين اللغة. واستعمل المؤلف التبشع متعدّيا في ص ٢٠٨ من هذا السفر. و«يتشنع»: يقبح، يقال: تشنع القوم: قبح أمرهم باختلافهم واضطرابهم.

(٢) يقال: أشاد بالشئ: رفع صوته به ونوّه به. وضبط «مشيدا» في أ بفتح الميم. والوجه ما أثبت.

(٣) كذا في ش، ب. وسقط في أ لفظ «أنه».

(٤) الذي يبدو أن «من» هذه ليست داخلة على المفضل عليه، فليست متعلقة بأدل، وإنما هي للتعليل متعلقة بقوله: «المنسوبة».

ونلاحظه، وتحمّل لذلك مشاقّه وكُلَفه، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شيء منه.

وليس يجوز أن يكون ذلك كلّه في كل لغة لهم، وعند[1] كلّ قوم منهم، حتّى[2] لا يختلف ولا ينتقض، ولا يتهاجر، على كثرتهم، وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم، وتصرّفها على ألسنتهم، اتّفاقا[3] وقع، حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان، إلّا وهم له مريدون، وبِسياقه[4] على أوضاعهم فيه معنيُّون؛ ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجرّ بحروف الجرّ، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع، والإضافة والنسب، والتحقير، وما يطول شرحُه؛ فهل يحسُن بذى لبّ أن يعتقد أنّ هذا كله اتّفاق وقع، وتوارُد اتّجه!.

فإن قلت؛ (فما[5] تُنكِر) أن يكون ذلك شيئا طُبِعوا عليه، وأجيئوا إليه، من غير اعتقاد منهم لِعلله[6]، ولا لقصدٍ من القُصود التى تنسبها إليهم فى قوانينه وأغراضه، بل لأن آخِرا منهم حذا على ما نهج الأوّل فقال به، وقام الأوّل للثانى فى كونه إماما له فيه مَقام من هَدَى الأوّل إليه، وبعثه عليه، ملَكا كان أو خاطِرا؟

قيل: لن يخلو ذلك أن يكون خبرا روسِلوا به، أو تيقُّظا نُبِّهوا على وجه الحكمة فيه. فإن كان وَحْيا أو ما يجرى مجراه فهو أَنْبه له، وأذهبُ فى شرف الحال

(١) ثبت هذا الحرف فى أ، ب. وسقط فى ش.
(٢) ثبت هذا الحرف فى أ، وسقط فى ش، ب.
(٣) هو خبر «يكون» فى قوله: «وليس يجوز أن يكون ...»
(٤) كذا فى أ. وفى ش، ب: «لسياقه»
(٥) كذا فى أ. وفى ش، ب «ما تنكر».
(٦) كذا فى أ. وفى ش، ب «للعلة».

بهِ ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه ؛ لأن فى طِباعهم قبولا له ، وانطِواء على صحّة الوضـع فيه ؛ لأنهـم مع ما قدّمناه من ذكر كونهم عليـه فى أول الكتاب من لُطْفـ الحسّ وصفائه ، ونصاعةِ جوهر الفكر ونقائه ، لم يُؤْتَوْا هذه اللغة الشريفة ، المنقادة الكريمة ، إلّا ونفوسهم قابلة لها ، مُحِسَّة لقوّة الصنعة فيها ، معترفة بقدْر[1] النِّعمة عليهم بما وُهِب لهم منها ؛ ألا ترى إلى قول أبى مهديّة[2] :

يقولون لى : شنبِذْ ، ولست مشنبِذًا ... طَـوَال الليـالِى ما أقام ثَبِـير[3]

ولا قائلا : زوذًا ليعجل صاحِبى ... وبِستان فى صـدرى علىّ كبير[4]

ولا تاركا لَحْنِى لأُحسِنَ لَحْنهم ... ولو دار صرف الدهر حيث يدور

وحدّثنى المتنبي شاعرنا — وما عرفته إلا صادقا — قال : كنت عند منصرَفى من مِصْر فى جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدّث . فذكر فى كلامه فلاة واسعة ، فقال : يحير فيها الطّرْف ، قال : وآخر[5] منهم يلقّنه سرّا من الجماعة بينه و بينه ، فيقول له : يحار يحار . أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض ، وتنبيهه إيّاه على الصواب .

وقال عمّار[6] الكلبيّ — وقد عِيب عليه بيت من شعره ؛ فامتعض لذلك — :

ماذا لقينا مِن[7] المستعرِبين ومِن ... قياس نحوِهم هذا الذى ابتدعوا

---

(١) كذا فى أ ، جـ . وفى غيرها : « بقدم » . (٢) فى المعرّب للجواليقىّ ص ٩ نسبته لأبى المهـدىّ ، وكذا هو فى مجالس ابن حنزابة ونصه : "كان أبو مهدىّ هذا — وهو من باهلة — يضرب حنكيه يمينا وشمالا ..." وكذا هو « أبو مهـدى » فى ذيل الأمالى ٣٩ . وفى السمط ٢١ أن الصواب : «أبو مهدية» كما فى فهرست ابن النديم ٤٩ والمرزبانى ١٨٥ . وهو صاحب قصة فى اللسان (خسا) باسم أبى مهدية . (٣) شنبذ أى قل : شون بوذ ، وهى عبارة فارسية معناها كيف؟ يعنون الاستفهام ؛ انظر التقريب لأصول التعريب للشيخ طاهر الجزائرى ص ٧٩ . وقوله ... (ما أقام ثبير) فى ابن حنزابة : "أو يزول ثبير" . (٤) يقال : زود بالفارسية أى عجل . وبستان — بكسر الباء كما فى المرجع السابق — أى خذ . وقوله : «ليعجل» فى ابن حنزابة : « لأعجل » . (٥) ثبتت الواو فى أ ، وسقطت فى ش ، ب . (٦) هذا الشعر فى معجم الأدباء فى ترجمة ابن جنى ١٢ /١٠٣ ، وفيه : « عمرو » بدل «عمار» . (٧) «نحوهم» كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : « شعرهم » .

إن قلتُ قافيــةً بِكْرًا يكون بهـا ... بيت خلافَ الذى قاسُوه أو ذَرعوا
قالوا لحَنت، وهذا ليس منتصِبًا ... وذاك خَفْض، وهذا ليس يرتفِـع
وحرّضوا بين عبدِ الله من حُمُقٍ ... وبين زيدٍ فطال الضرب والوجع
كم بين قومٍ قد احتالوا لمنطِقهم ... وبين قومٍ على إعرابهم طُبِعوا
٥ ما كلُّ قولىَ مشروحا لكم، فخذوا ... ما تعرِفون، وما لم تعرفوا فدَعوا
لأن أرضِىَ أرض لا تُشَبُّ بها ... نارُ المَجُوسِ ولا تُبنَى بهـا البِيَـع

والخبر المشهور فى هذا للنابغة وقد عِيب عليه قوله فى الداليّة المجرورة :

* وبذاك خبّرنا الغـراب الأسودُ *

فلمّا لم يفهمه أُتِىَ بمغنيّة فغنّته :

١٠ مِنْ آلِ ميّــة رائح أو مغتــدِ ... عجلانَ ذا زادٍ وغير مــزوَّدِ

ومدّت الوصل وأشبعته، ثم قالت :

* وبذاك خبّرنا الغراب الأســودُ *

ومَطّلت واو الوصلِ ، فلمّــا أَحَسّه عرفه واعتذر منـه وغيّره — فيما يقــال — إلى قوله :

١٥ * وبذاك تَنْعابُ الغرابِ الأسودِ *

وقال ، دخلتُ يثرِب وفى شعرِى صنعة ، ثم خرجت منها وأنا أشْعر العرب . كذا الرواية . وأمّا أبو الحسن فكان يرى و يعتقد أن العــرب لا تستنكر الإقواء . و يقول : قلّت قصيدةٌ إلّا وفيها الإقواء . و يعتلّ لذلك بأن يقول : إن كل بيت منها شِعْر قائم برأسه . وهــذا الاعتلال منه يُضعِف و يقبِّح التضمين فى الشعر .

٢٠ وأنشدنا أبو عبد الله الشجَرىّ يوما لنفسه شعرا مرفوعا، وهو قوله :

نظرتْ بِسنجارٍ كنظرة ذِى هوى ... رأى وَطَنا فانهـلّ بالمـاء غالِبُــهْ

لأونِس من أبنـاءِ سـعدٍ ظعائنا يزنّ الذى من نحوهن مناسـبُهْ(١)

يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليهِ خَذْلةُ الساقِ أَعلقت بهِ منـه مسموما دُوَينةَ حاجِبِـه(٢)

فقلت : يا أبا عبـد الله : أتقول (دُوَيْنـة حاجِبِه) مع قولك (مناسـبُه) و (أشانُبه)! فلم يفهم ما أردتُ ، فقال : فكيف أصنع؟(٣) أليس ههنا تضع الجَرير(٤) على القِرْمة(٥) ، على الجَرْفة(٦) ؟ وأومأ إلى أنفـه ، فقلتُ : صـدقتَ ، غير أنك قلت (أشانُبه) و (غالبُه) فلم يفهم، وأعاد اعتذاره الأوّل . فلمَّا طال هـذا قلت له : أيحسن أن يقول الشاعر(٧) :

آذنتنـا ببينهـا أسمـاءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَـلُّ منه الثَّـوَاء

ومطَلْتُ الصوت ومكّنته، ثم يقول مع ذلك :

* مَلِكُ المنـذرُ بن ماءِ السمائى(٨) *

(١) « لأونس » أى لأبصر، يقال : آنس الشىء : أبصره .

(٢) «خذلة الساق» : ممتلئتها ، وكأنه يريد بالمسموم الخطام تشدّه فى أنفه ، يقال : سمه : شدّه . و « دوينة » تصغير دون ، والمعروف فى تصغيره دوين ، وانظر الكتاب ٢/١٣٨ ، وقد استرعى هذا نظر ابن سيده وقال : « فلا أدرى ما الذى صغره هذا الشاعر ؟ » وانظر اللسان (دون) . وكأنه حمل « دون » على « وراء وقدّام » فى تصغيرهما بالتاء نظرا الى الذهاب بهما مذهب الجهة .

(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب ، جـ : « كيف » .

(٤) كذا فى ا ، ب ، جـ . وفى ش : « الحرير » وهو تحريف . والجرير : سير من جلد مضفور ، يلوى عليه وتر ، ويجعل على أنف البعير ليذله . وانظر المنصف ٢ / ٧١ نسخة التيمورية .

(٥) القرمة — بفتح القاف وكسرها — من سمات الإبل تكون فوق الأنف .

(٦) الجرفة — بفتح الجيم وكسرها — من سمات الإبل أيضا تكون دون الأنف .

(٧) هو الحارث بن حلزة اليشكرىّ . والبيت مطلع معلقته .

(٨) هو من المعلقة السابقة . وصدره :

* فملكنا بذلك الناس حتى *

فأحسّ حينئذٍ، وقال : أهذا ! أين هذا من ذاك ! إن هذا طويل، وذاك قصير.
فاستروَح إلى قِصر الحركة فى (حاجبه) وأنها أقلّ من الحرف فى (أسماء) و (السماء).

وسألته يوما فقلت له : كيف تجمع (دُكَّانًا)؟ فقال : دكاكين، قلت : فسِرْحانًا؟
قال : سراحين، قلت : فقُرْطانا[1] ؟ قال : قَرَاطِين، قلت : فعثمان ؟ قال : عثمانون.
فقلت له : هَلَّا قلت أيضا عثامين؟ قال : أَيْشٍ عثامين ! أرأيت إنسانا يتكلّم بما
ليس من لغته، والله لا أقولها أبدًا[2] .

والمرويّ عنهم فى شغَفِهم[3] بلغتهم وتعظيمِهم لها واعتقادِهم أجمل الجميل فيها
أكثر من أن يُورَد أو جزءٌ من أجزاء كثيرة منه .

فإن قلت : فإن العَجَم أيضا بلغتهم مشغوفون، ولها مُؤْثِرون، ولأَن يدخلها
شىء من العربىّ كارهون؛ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شِعْرا فيه ألفاظ
من العربىّ عِيب به[4]، وطُعِن لأجل ذلك عليه . فقد تساوت حال اللغتين فى ذلك.
فأيّة فضيلةٍ للعربيّة على العجميّة ؟

قيل : لو أحسَّتِ العَجَم بلطف صناعة العرب فى هذه اللغة، وما فيها من
الغموض والرّقة والدّقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها، فضلا عن التقديم لها،
والتنويه منها .

فإن قيل : لا، بل لو عرفت العرب مذاهب العَجَم فى حسن لغتها، وسَدَاد
تصرُّفها، وعذوبة طرائقها لم تَبْءَ[5] بلغتها، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها
وتقديمها .

(١) هو ما يكون تحت السرج . وفى ج : « فقرطاسا؟ قال : قراطيس » .
(٢) انظر هذه القصة مع أخريات عن هذا الأعرابىّ فى معجم الأدباء فى ترجمة ابن جنى ١٢/١٠٨
(٣) كذا فى ش، ب . وفى أ : « شعفهم » والشغف والشعف واحد .
(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : « عليه » .
(٥) من بأى يبأى — كسعى يسعى — بأوا، وبأيا : فخر . وفى و : « تعبأ » .

قيـل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضـدّه . وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عَجَمىّ وقد تدرّب بلغته قبل استعرابه، عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك؛ لبعده فى نفسه، وتقدّم لطف العربيّة فى رأيه وحِسّه . سألت غير مرّة أبا علىّ — رضى الله عنه — عن ذلك، فكان جوابه عنه نحوا مما حكيته . ٥

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك، لأنه كان عالما بالعربيّة، ولم يكن عالما باللغة العجميّة، ولعـلّه لو كان عالما بها لأجاب بغير ما أجاب به . قيـل : نحن قد قطعنا بيقين، وأنت إنما عارضت بشكّ، ولعلّ هـذا ليس قطعا كقطعنا ، ولا يقينا كيقيننا . وأيضا فإن العَجَم العلماء بلغـة العرب و إن لم يكونوا علماء بلغة العَجَم فإن قُوَاهم فى العربيّـة تؤيِّد معرفتهـم بالعجميّة ، وتؤنسهم بهـا ، و تزيد ١٠ فى تنبيههم على أحوالها ؛ لاشـتراك العلوم اللغـويّة واشتباكها وترامِيها الى الغـاية الجامعة لمعانيها . ولم نر أحدا من أشياخنا فيها — كأبى حاتم[1]، وبُنْدار[2]، وأبى علىّ[3]، وفلان، وفلان — يسـوُّون بينهما ولا يُقرِّبون بين حاليهما . وكأنّ هـذا موضع ليس للخلاف فيـه مَجَال ؛ لوضوحه عند الكافّة . و إنما أوردنا منه هـذا القدر احتياطا به، واستظهارا على مُورِد له عسى أن يُورده . ١٥

فإن قلت : زعمتَ أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلافِ؛ ألا ترى الى الخلاف فى (ما) الحجازيّة، والتميميّة، و إلى الحكاية فى الاستفهام

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب ذكر هذه العبارة بعد « أحدا » .

(٢) هو سهل بن محمد السجستانى البصرىّ ، أستاذ المبرد . مات سنة ٢٥٥ هـ وانظر البغية .

(٣) هو ابن عبد الحميد الكرخى . وانظر البغية ، وفهرست ابن النديم ١٢٣ . ٢٠

عن الأعلام[1] فى الحجازيّة ، وتركِ ذلك فى التميمية ، إلى غير ذلك ، قيل : هذا القدْر من الخلاف لقلّته ونزارتِه[2] ، محتقَر غير محتفَل بهِ ، ولا معيج[3] عليه ، و إنما هو فى شىء من الفروع يسـير . فأمّا الأصـول وما عليه العامّة والجمهور ، فلا خلاف فيـه ، ولا مَذهَب للطاعن بهِ . وأيضا فإن أهل كلّ واحدة من اللغتين عدد كثير ، وخَلْق (من الله)[4] عظيم ، وكلّ واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئا منها ولا يوجد عنده تعادٍ فيها . فهل ذلك إلّا لأنهم يحتاطون ، و يقتاسون ، ولا يفرّطون ، ولا يُخَلِّطون . ومع هذا فليس شىء مما يختلفون فيه — على قلّته وخفّته — إلّا له من القياس وجه يؤخذ بهِ . ولو كانت هذه اللغة حَشْوا[5] مَكيلا ، وحَثْوا[6] مَهيلا ، لكثر خلافها ، وتعادت أوصافها : فجاء عنهم جرّ الفاعل ، ورفع المضاف إليه والمفعول بهِ ، والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ، بل جاء عنهم الكلام سُدًى غيرَ محصَّل ، وغُفْلًا من الإعراب ، ولاستُغنِى بإرساله و إهماله عن إقامة إعرابه ، والكُلَف الظاهرة بالمحاماة على طَرْد أحكامه .

هذا كلّه وما أُكْنِي عنه من مثله — تحاميا للإطالة بهِ — إن كانت هذه اللغة شـيئا خوطبوا بهِ ، وأُخِذوا[7] باستعماله . و إن كانت شيئا اصطلحوا عليه ، وترافدوا[8]

(١) فإذا قال قائل : رأيت عليا فأهل الحجاز يقولون : من عليا ؟ بالحكاية ، و بنو تميم يقولون : من علىّ ؟ ولا يحكون . وانظر الكتاب ١/٤٠٣ ، وشرح الرضىّ على الكافية ٢/٦٣ .

(٢) كذا فى ش ، ب ، ح . وفى أ : « والخلاف » .

(٣) هو من قولهم : ما عاج بالشىء : ما اكترث به ، وقد ضمنه معنى الحرص فعدّاه بـ(على) .

(٤) كذا فى الأصول : أى خلق ناشئ من فعل الله و إيجاده ، وقد يكون الأصل : « من خلق الله » .

(٥) الحشو : الرذال والردىء ، ووصفه بالمكيل أنه ليس مما يدق و يتنافس فيه فيوزن كالذهب .

(٦) أراد به مايحثى و يثار كالتراب والرمل . وهو هكذا فى أ ، ب ، ش . وفى ح : « حثيا » وهو بمعنى حثوا ، فالمادّة واوية و يائية . و « مهيلا » أى ينهال و ينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا ضبط .

(٧) يريد بذلك أنها توقيفية .

(٨) كذا فى أ ، ب ، وفى ش : « ترادفوا » وفى جـ : « توافروا » .

بخواطرهم ومواد حُكْمِهم على عمله وترتيبه ، وقسمة أنحائه ، وتقديمهم أصولَه ، وإتْباعِهم إيّاها فروعَه — وكذا ينبغى أن يُعتقد ذلك منهم ؛ لِمَا نذكره آنفا — فهو مَفْخَرٌ لهم ، ومَعْلَمٌ من معالم السَّداد ، دلّ على فضيلتهم .

والذى يدلّ على أنهم قد أحسُّوا ما أحسسنا ، وأرادوا [وقصدوا][1] ما نسبنا إليهم إرادته وقصدَه شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمّل فى حكم الحاضر معنا .

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب (ووجوهها)[2] ، وتُضطرّ إلى معرفته من أغراضها وقُصودها : من استخفافها شيئا أو استثقاله ، وتقبُّله أو إنكاره ، والأُنْس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجُّب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود ، بل الحالِفة على ما فى النفوس ؛ ألا ترى إلى قوله[3] :

تقول — وصكّت وجهَها بيمينها — أبَعْلِىَ هذا بالرحَى المتقاعِسُ[4] !

فلو قال حاكيا عنها : أبعلى هذا بالرحى المتقاعس — من غير أن يذكر صكَّ الوجه — لأعلمَنا بذلك أنها كانت متعجِّبة منكِرة ، لكنّه لمَّا حكى الحال فقال : (وصكّت وجهها) عُلِم بذلك قوّة إنكارها ، وتعاظُم الصورة لها . هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غيرُ مشاهِد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولِعظم الحال فى نَفْس تلك

---

(١) زيادة فى ش ، ب ، ى ، هـ خلت منها ا .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فى وجوهها » .

(٣) هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدى . انظر اللسان فى ردع ، وشرح المرصفى للكامل ١٤٢/١

(٤) من أبيات أوردها فى الكامل (الموضع السابق) . كان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة ولم يدخل بها بعد ، فرّت به فى نسوة وهو يطحن بالرحى لضيف نزلوا به ، فقالت : أبعلى هذا ! تعجبا واحتقارا له ، فقال الأبيات . والمتقاعس : الذى يخرج صدره و يدخل ظهره ، وذلك شكل من يطحن بالرحى .

المرأة أبين ، وقد قيل (ليس المخبَر[1] كالمعاين) ولو لم ينقل الينا هـذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكّت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاظُم الأمر لها . وليست كلّ حكاية تُروَى لنا ، ولا كلّ خبرٍ يُنقل إلينا يُشْفع بهِ شرحُ الأحوال التابعة له ، المقترنة — كانت — بهِ . نعم ولو نُقلت إلينا لم نُفِد بسماعها ما كنّا نفيده لو حضرناها .

٥ وكذلك قول الآخر :

* قلنا لها قِفِي لنـا قالت قافْ[2] *

لو نَقَل إلينا هذا الشاعر شيئا آخَر من جملة الحال فقال مع قوله « قالت قاف » : (وأمسكت بزِمَام بعيرها) ، أو (عاجته علينا) لكان أبين لِمَا كانوا عليه ، وأدلَّ على أنها أرادت : وقفتُ ، أو توقّفْتُ ، دون أن يُظنّ أنها أرادت : قفي لنـا ! ١٠ أى يقول لى : قفى لنا ! متعجّبة منه . وهو إذا شاهدها وقد وقفَتْ علِم[3] أن قولها (قاف) إجابة له ، لا ردّ لقوله وتعجّب منه فى قوله « قفى لنا » .

وبعـد فالحمّالون والحمّاميُّون ، والساسـة[4] ، والوقّادون ، ومن يليهم ويُعتـدُّ منهـم ، يستوضِحون مِن مشاهدة الأحوال ما لا يحصّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبِر بهِ عنه ، ولم يَحضره يُنشده . أَوَ لا تعلم أن الانسان إذا عناه أمر فأراد أن ١٥ يخاطِب بهِ صاحبه ، ويُنْعِم تصويره له فى نفسه استعطفه ليُقبل عليه ؛ فيقول له :

---

(١) كذا فى الأصول ما عدا و ، ففيها : « ليس الخبر كالمعاينة » ويضبط ما هنا (المخبر) على صيغة اسم المفعول ، فإن أريد به الذى يلق إليـه الخبر ضبط (المعاين) بكسر الياء على صـيغة اسم الفاعل ، وإن أريد بـ (المخبر) النبأ يخبر به ضبط (المعاين) بفتح الياء على صيغة اسم المفعول .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : * قلت لها قفى قالت : قاف *

٢٠ وانظر فى الرجز ص ٣٠ من هذا السفر .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ « علمت » .

(٤) يريد ساسة الدواب القائمين عليها ، والخادمين لها .

يا فلان ، أين أنت ، أرِنى وجهك ، أقبِل علىّ أُحدِّثك ، أمَا أنت حاضر ياهناهْ . فإذا أقبل عليه ، وأصغى إليه ، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه ، أو نحو ذلك . فلو كان استماع الأُذُن مغنيا عن مقابلة العين ، مجزئا عنه لما تكلّف القائل ، ولا كلّف[1] صاحبَه الإقبالَ عليه ، والإصغاء إليه . وعلى ذلك قال :

ألعينُ تبدِى الذى فى نفسِ صاحِبها ... من العداوة أو وُدٍّ إذا كانا[2]

وقال الهُذَلىّ[3] :

رَفَوْنِى[4] وقالوا : يا خُوَيلِدُ لا تُرَعْ ... فقلت — وأنكرتُ الوجوه — : هم هم

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه ، وجعلها دليلا على ما فى النفوس . وعلى ذلك قالوا : « رب إشارةٍ أبلغُ من عبارة »[5] وحكاية الكتاب من هذا الحديث ، وهى قوله : (ألا تا) و (بلى فا) . وقال لى بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسِن أن أكلِّم إنسانا فى الظلمة .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « تكلف » .

(٢) كذا فى أ : « ودّ » — بالجر — وفى ش ، ب ، ج : « ودّا » . والبيت فى بيان الجاحظ بتحقيق الأستاذ هارون ١/٧٩ . وقبله :

والعين تنطق ، والأفواه صامتة ... حتى ترى من ضمير القلب تبيانا

(٣) هو أبو خراش خو يلد بن مرة ، أدرك الإسلام شيخا كبيرا ، ووفد على عمر وقد أسلم ، ومات فى خلافته كما فى الاصابة رقم ٢٣٤١ ، وانظر الأغانى ٢١/٥٤ طبعة ليدن ، والخزانة ١/٢١١ . وانظر شعر الهذليين ١٤٤ من القسم الثانى طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) «رفونى» : سكنونى ، وقالوا : لا بأس عليك . وقوله : «هم هم» أى هم الذين أخاف . وانظر اللسان فى رفأ ورفو . وهو مطلع قصيدة فى المرجع السابق . كان الشاعر وقع فى قوم من أعدائه فأظهروا له الملاينة حتى يتمكنوا منه ، ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه ففرّ منهم . وانظر أيضا معانى ابن قتيبة ٩٠٢

(٥) انظر ص ٣٠ من هذا الجزء .

ولهذا الموضع نفسِه ما توقّف[1] أبو بكر عن كثير ممّا أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق ، واحتجّ أبو بكر عليه بأنه لا يؤمَن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندرِ ما حديثها ، ومثّل له بقولهم (رفع عَقِيرته) إذا رفع صوته . قال له أبو بكر : فلو ذهبنا نشتق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعُد الأمر جِدًّا ؛ وإنما هو أنّ رجلا قُطِعت إحدى رِجْليه فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته ، أى رِجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحاق : لستُ أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه فى نحوٍ من هذا : أو لأن الأوّل وصل إليه عِلْم لم يصل إلى الآخِر ، يعنى ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل .

فليت شِعرى إذا شاهد أبو عمرو وابن أبى إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عُمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخَلَف الأحمر ، والأصمعىّ ، ومَن فى الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوهَ العرب فيما تتعاطاه[2] من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألَا تستفيد[3] بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكاياتُ ، ولا تضبِطه الروايات ، فتُضطرّ إلى قُصود العرب ، وغوامض ما فى أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالِف على غرض دلّته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يَحضُر حاله صادقا فيه ، غير متّهَم الرأى والنَحِيزة والعقل .

فهذا حديثُ ما غاب عنا فلم يُنقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناجٍ[4] لنا .

---

(١) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

(٢) كذا أثبتناه . وفى أ ، ب ، ج : «يتعاطاه» وفى ش : «نتعاطاه» .

(٣) كذا فى ش ، ب . أى ألا تستفيد تلك الطبقة أو جماعة علماء البلدين . وفى أ : «ألا يستفيد» أى من فى الطبقة والوقت .

(٤) كذا فى أ وفى غيرها : « مباح » .

وأمّا ما رُوى لنا فكثير . منه ما حَكَى الأصمعىّ عن أبى عمرو قال : سمعت رجلا من اليمن يقول : فلانٌ لَغُوبٌ ، جاءته كتابى فاحتقرها . فقلت له : أتقول جاءته كتابى ! قال : نعم أليس بصحيفة . أفتُراك تريد من أبى عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ، وقاسُوا ، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابيًّا جافيا غُفْلا ، يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة ، ويحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكره ، فلا (يهتاجواهم)[1] لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرع لهم العربىّ ذلك ، ووقفهم على سَمْتِه وأَمِّه .

وحدّثنا أبو علىّ عن أبى بكر عن أبى العباس أنه قال : سمعت عُمَارة بن عَقِيل ابن بِلَال بن جَرير يقرأ «ولا الليلُ سابقُ النهارَ» فقلت له ما تريد؟ قال : أردتُ : سابقٌ النهارَ . فقلت له : فهَلَّا قلته ؟ فقال : لو قلتُه لكان أوزن[2] . ففى هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبَطة منها : أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخر قولنا : إنها فَعَلَتْ[3] كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب الخفّة ، يدلّ عليه قولُه : لكان أوزن : أى أثقَل فى النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن : أى ثقيل له وزن . والثالث أنها قد تنطق بالشىء غيره فى أنفسها[4] أقوى منه ؛ لإيثارها التخفيف .

وقال سيبويه[5] حدّثنا من نثِق به أن بعض العرب قيل له أمَا بمكان كذا وكذا وَجْذٌ[6] ؟ فقال : بلى وِجَاذًا ، أى أعرِفُ[7] بها وِجَاذًا ، وقال أيضا : وسمعنا بعضهم[8]

---

(١) فى حـ : « يهتاجهم » ولم يعرف فى (اهتاج) التعدّى . (٢) سلفت هذه القصة فى ص ١٢٥ من هذا السفر . (٣) أى العرب . (٤) كذا فى أ ، حـ . وفى غيرهما : «نفسها» . (٥) انظر الكتاب ١/١٢٩ (٦) هو موضع يمسك الماء ؛ كما فسر سيبويه .

(٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : « فاعرف » . وهذا الأخير هو الموافق لنسخة الكتاب المطبوعة . (٨) فى الكتاب أن هذا مثل من أمثالهم ، وقد أورده على هذا الوجه ؛ وأسلف قبيل هذا أن هذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها عن العرب . وترى من هذا أن ابن جنى اعتمد فى نقل ما فى الكتاب على المعنى .

يدعو على غَـنَم رَجُل ، فقال : اللهم ضَبُعا وذئبا ، فقلنا : له ما أردت ؟ فقال : أردتُ : اللهمّ اجمع فيهما ضَبُعا وذئبا ، كلّهم يفسّر ما ينوى .[1]

فهذا تصريح منهم بما ندّعيه عليهم ، وننسبُه إليهم .

وسألت الشجرىّ[2] يوما فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول ضربت أخاك ؟ فقال : كذاك . فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول : أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول ضربنى أخوك ؟ فقال : كذاك . فقلت : ألستَ زعمت أنك لا تقول : أخوك أبدا؟ فقال أيش ذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هـذا فى معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلا ، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتّة فإنه هو لا محالة .

ومن ذلك ما يروى عن النبى صلىّ الله عليـه وسلم أن قوما من العرب أتوه ، فقال لهم : مَن أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيّان[3] ، فقال : بل أنتم بنو رَشْدان[4] . فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألِف والنون زائدتان ، وإن كان — عليـه السلام — لم يتفوّه بذلك ، غير أن اشتقاقه إيّاه من الغىّ بمنزلة قولنا نحن : إن الألِف

---

(١) فى الكتاب : « وإذا سألتهم ما يعنـون قالوا اللهـم اجمع أواجعل فيهـا ضبعا وذئبا » . وترى من هـذا أن ابن جنى لم يكن أمامـه الكتاب إذ ينقل هـذا ، وإنما ينقل من حفظه ، أو أن الكتاب منه عدّة نسخ مختلفة .

(٢) سبق له فى ص ٧٦ نسبة هـذه القصة الى أبى عبد الله محمد ابن العساف العقيلى . فهل هما واحد ؟ أم تكررت القصة معهما ؟

(٣) هؤلاء حىّ من جهينة ، منهم بسبس بن عمـرو ، وكعب بن حمار ممن شهدوا بدرا . وفى الإصابة فى ترجمة بسبسة بن عمـرو — وهو بسبس — إذ ساق نسبه ترى فى آبائه رشدان ، وهو غيان هـذا . وقد غير الرسول — صلوات الله وسلامه عليه — سوى هذا مما فيه لفظ الغىّ الى ما فيه الرشد . ففى سـنن أبى داود : « وسمى بنى مغوية بنى رشـدة » وانظر القـاموس وشرحه والإصابة ، وسـنن أبى داود فى « باب فى تغيـير الأسماء » من كتاب الأدب .

(٤) هكذا بفتح الراء وهـو المناسب لغيان . قال فى اللسان « رضبطه قوم بكسر الراء » ، وقد جاء هذا الضبط فى أ .

والنون فيه زائدتان . وهـذا واضح . وكذلك قولهم[1] : إنما سمِّيتَ هانئا لتَهْنأ ، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا : إن الألف فى هانئ زائدة ، وكذلك قولهم : بَحْر[2] ، يَدْرِم مِن تحتها — أى يقارب خُطَاه ، لثقل الخَرِيطة بما فيها ، فسمى دارِما — قد أفادنا اعتقادَهم زيادةَ الألِف فى دارِم عندهم .

باب فى الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره

اعلم أن المذهب هو هذا الذى ذكرناه ، والعمل عليـه ، والوصيّة بهِ . فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحُكْم على ما شاهدته من حاله ، وإن أمكن أن تكون الحال فى باطنه بخلافه ؛ ألا ترى أن سيبويه حمل[3] سِـيدًا على أنه مما عينهُ ياء ، فقال فى تحقيره : سُيَيد[4] ، كدييك ودُييك ، وفيل وفُييل . وذلك أن عين الفِعْل[5] لا ينكَر أن تكون ياء ، وقد وُجدت فى سِـيد[6] ياء ، فهى فى ظاهر أمرها ، إلى أن يرد ما يَستنزِل عن بادى حالها .

---

(١) هذا من أمثالهم . وقوله : «لتهنأ» أى لتعطى . راجع اللسان فى هنأ .

(٢) هو بحر بن مالك بن حنظلة أبو حىّ من تميم . كان أبوه قد أتاه قوم فى تحمل بعض الديات ، فقال له : يا بحر ائتنى بخريطة — يريد ما استحفظ فيه المال — فجاء يحملها وهو يدرم تحتها أى يقارب خطاه من ثقلها — وأصل ذلك فى الأرنب والقنفذ ، يقال : درمت الأرنب — فغلب عليه اسم دارم من حينئذ . وانظر اللسان والقاموس فى « درم » .

(٣) انظر الكتاب ٢/١٣٦ . والسيد : الأسد ، والذئب . وذكر الجوهرى فى الصحاح ، والمجد فى القاموس (سيدا) فى تركيب (س و د) ، ويقول فى التاج : «وهو قول أكثر أئمة الصرف» وكأنهم راعوا الحمل على الأكثر . وهو وجه صحيح .

(٤) ضبط فى أ بضم السين وكسرها ، والوجهان جائزان لمكان الياء ، تقول فى شيخ : شييخ وشِييخ بضم الشين وكسرها .

(٥) أى موازن الفعل ، بكسر الأول وسكون الثانى .

(٦) فى عبارة اللسان فى سيد : « على » .

فإن قلت : فإنا لا نعرف فى الكلام تركيب (س ى د) فهلّا لمـّا[1] لم يجد ذلك، حمَل الكلمة على ما فى الكلام مثلُه ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو ، وهو السواد والسُّودد[2]، ونحو ذلك ؟

قيل : هذا يدلّك على قوّة الظاهر عندهم ، وأنه إذا كان ممّا تحتمله القسمة ، وتنتظمه القضيّة ، حُكم بهِ وصار أصلا على بابه . وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ألّا يحكم[3] بهِ ، حتى يوجد له نظير . وذلك أن النظـير — لعمرى — ممـا يؤنَس بهِ ، فأمّا ألّا تثبت الأحكام إلّا بهِ فـلا ؛ ألا ترى أنه قـد أثبتَ[4] فى الكلام فَعُلْت تَفْعَل[5] ، وهو كُدتَ تكاد ، وإن لم يوجدنا[6] غيره ، وأثبت بإنقَحْل باب (إنْفَعْلٍ)[7] ، وإن لم يحكِ هو غيره ، وأثبت بسُخَاخِين[8] (فُعَاعِيلًا) وإن لم يأتِ بغيره .

فإن قلت : فإنّ (سِـيدًا) ممّـا يمكن أن يكون من باب رِيحٍ ودِيمةٍ ، فهلّا توقّف[9] عن الحكم بكون عينه ياء؛ لأنه لا يأمن أن تكون واوا ؟ قيل : هذا الذى تقوله إنمـا تدّعى فيهِ ألّا يؤمن[10] أن يكون من الواو ؛ وأمّا الظـاهر فهو ما تراه . ولسنا ندع حاضرا له وجه من القياس لغائبٍ مجوَّزٍ ليس عليه دليل .

فإن قيل : كثرة عين الفعل واوا تقود[11] إلى الحكم بذاك ، قيـل : إنمـا يُحكم بذاك مع عدم الظاهر ، فأمّا والظاهر معك ، فلا معدِلَ عنه بك . لكن — لعمرى —

(١) أى سيبويه ، وكذلك قوله « حمل » يريده أيضا . (٢) فى اللسان : « السود » .
(٣) المصـدر المؤوّل فاعل « يـلزم » . (٤) أى سـيبويه ، وكذا فيما بعـده .
(٥) الكتاب ٢/٢٢٧ . (٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش ، ج : « يوجد » ، وفاعل « يوجد » هو سيبويه . (٧) الكتاب ٢/٣١٧ . (٨) الكتاب ٢/٣٢٠ . ويقال : ماء سخاخين : حارّ . (٩) أى سيبويه أيضا . (١٠) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أنه لا » . (١١) كذا فى عبارة اللسان . وفى أ ، ب ، ش : « يقود » . والوجه ماأثبت .

إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل، والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفا مجهولة فحينئذ ما تحتاج إلى تعديل الأمر، فتحمل على الأكثر. فلذلك قال[1] فى ألف (آءة) : إنها بدل من واو. وكذلك ينبغى أن تكون ألف (الراء) لضرب من النَّبْت، وكذلك ألف (الصاب) لضرب من الشجر. فأمّا ألّا[2] يجىء من ذلك اللفظ نظير فتعلُّل بغير نافع ولا مُجْدٍ؛ ألا ترى أنك تجد من الأصول ما لم يتجاوز[3] به موضع واحد كثيرا. من ذلك فى الثلاثىّ حَوْشَب[4]، وكوكب، ودَوْدَرّى[5]، وأَبْنُم[6]. فهذه ونحوها لا تفارق موضعا واحدا، ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها.

وعلى نحوٍ ممّا جئنا به فى (سِيدٍ) حَمَل سيبويه عَيِّناً[7]، فأثبت به[8] (فَيْعَلاً) ممّا عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فَوْعَلاً) و (فَعْوَلاً) من لفظ العَين ومعناها، ولو حَكَم بأحد هذين المثالين لحَمَل على مألوف غيرِ منكور؛[9] [ألا ترى أن فَوْعَلا وفَعْوَلا]

---

(١) كأنه يريد ما ورد فى الكتاب ٢/٣٧٦ فقد ذكر الآءة فى كلمات لا يصاغ منها فعل لثقله. وذكر أن الفعل الذى كان يصاغ هو أوت، كقلت، وهذا يقضى بأن ألف آءة فى الأصل واو. والآءة واحدة الآء. وهو ثمر شجر بعينه. (٢) كذا فى أ. وفى غيرها «مالا».

(٣) أى لا توجد تلك الأصول فى كلمة أخرى، فدودرّى لا يوجد أصولها وهى (ددر) فى سوى هذه الكلمة؛ إذ لم يصغ العرب منها سواها. وقد سلك المؤلف فى عداد هذا الضرب (حوشبا)؛ وكأنه لم يبلغ عليه (الحشيب) للثوب الغليظ، ولا (احتشب) القوم: تجمعوا، ولا (أحشبه) : أغضبه.

(٤) من معانيه العظيم البطن، وقد سمى به. (٥) هو الذى يذهب ويجىء فى غير حاجة. وألفه للتأنيث، فهو غير مصروف، وانظر الأشمونى فى مبحث ألف التأنيث. (٦) هو اسم موضع، وقد ذكره سيبويه فى أبنية المزيد من الأسماء ٢ / ٣١٧، وانظر اللسان ومعجم ياقوت.

(٧) يقال: سقاء عين وعين — بفتح الياء المشددة وكسرها — إذا رق فلم يمسك الماء. انظر الكتاب ١ / ٣٧٢. (٨) كذا فى أ. وفى ب: «فيه» وسقط هذا فى ش.

(٩) ما بين القوسين فى ش، ب. وفى أ بعد «منكور»: «لأنه لا مانع الخ».

لا مانع لكلّ واحدٍ منهما أن يكون فى المعتلّ كما يكون فى الصحيح ، وأمّا (فَيْعَل) — بفتح العين — ممّا عينه معتلّة فعزيز ، ثمّ لم يمنعه عِزَّةُ ذلك أن حَكَم بهِ على (عَيِّن) وعَدَل عن أن يحمله على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونهِ فى المعتلّ العينِ كونَه فى الصحيحها[1] . وهـذا أيضا ممّا يبصِّرك بقوّة الأخذ بالظاهر عندهم ، وأنه مكِين القَدَم راسِيها فى أنفسهم .

وكذلك يوجب القيـاس فيما جاء من الممـدود[2] لا يُعرف له تصرُّف ، ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلا ، فينبغى حينئذٍ أن يُعتقَد فيها أنهـا أَصلية . وكذلك همزة (قُسَاء)[3] فالقياس يقتضى اعتقاد كونها أصـلا ، اللهمّ إلاّ أن يكون (قُسَاء) دو (قَسِّى)[4] فى قوله[5] :

بجَـوٍّ من قَسِّى ذَفِـرِ الخُزَامَى   تَداعَى الجِـرْبِياءُ بهِ الحنينـا[6]

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « الصحيح » .

(٢) كذا فى ا . وفى غيرها : « الممدودة » يريد الأسماء الممدودة .

(٣) هو اسم جبل . وتراه مضموما . وفى المقصور والممـدود لابن ولاد ٩١ : « وقال الفراء : قساء يضم أوّله و يكسر . فإذا ضممت لم تصرفه ، و إذا كسرته صرفته » .

(٤) هو موضع بالعالية كما فى ياقوت . وقيل : هو حبل رمل من رمال الدهناء ، كما فى اللسان .

(٥) هو ابن أحمر كما فى اللسان فى قسأ وقسا ، و ياقوت .

(٦) (بجوّ) يروى (بهجل) . والهجل : المطمئن من الأرض ؛ والجربياء من الرياح : النكباء التى تجرى بين الشمال والدبور . والخزامى نبت طيب الريح ، وذفر الخزامى : ذكى رائحة هذا النبت . وقوله « تداعى » . فى اللسان فى أكثر من موضع : « تهادى » . وقوله (الحنينا) كذا فى ا . وفى ش ، ب : (حنينا) . وفى ج : « الحينا » وكتب فى هامشه : « الحين : شجر الدفلى » ، وكأن المـراد أن الجربياء تدعو الحنين ، والحنين يدعوها ، يصف طيب هـذا الموضع ورقة هوائه . وانظر الكامل ٦ / ١٩٠ ، والبيان ٣/١٦٤ .

فإن كان كذلك وجب أن يُحكم بكون همزة (قُسَاء) أنها بدل من حرف العلّة الذى[1] أبدِلت منه ألِف (قَسًى) . وأن يكون ياءً[2] أولى من أن يكون واوا ؛ لما ذكرناه فى كتابنا فى شرح المقصور والممدود ليعقوب بن السكّيت .

فإن قلت : فلعلّ (قَسًى) هذا مبدَل من (قُسَاء) والهمزة فيه هى الأصل .
قيل: هذا حمل على الشذوذ ؛ لأن إبدال الهمز شاذّ ، والأوّل أقوى ؛ لأن إبدال حرف العلة همزة إذا وقع طَرَفًا بعد ألِف زائدة هو الباب .

وذكر محمد بن الحسن[3] (أُرْوَى) فى باب (أرو)[4] فقلت لأبى على : مِن أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمِنه أن تكونَ ياء ، فتكونَ من باب التَّقْوَى ، والرَّعْوَى ؟ فجنح إلى ما نحن عليه : من الأخذ بالظاهر ، وهو القول .

فاعرف بما ذكرته قوّة اعتقادِ العرب فى الحمل على الظاهر، ما لم يمنع منه مانع . وأمّا حَيْوة ، والحَيَوان فيَمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف فى الكلام ما عينه

---

(١) كذا فى ج . وفى بقية الأصول : « التى » وهو غير مناسب ؛ إذ هو وصف لـ (حرف) ، وكأنه روعى اكتسابه التأنيث من المضاف إليه ، أو أن الحرف يذكر و يؤنث ، فروعى تأنيثه فى وصفه ، وروعى تذكيره فى ضميره فى « منه » . وهو تكلف ؛ فالوجه ما أثبت .

(٢) والوجه إذا أن يكتب بالياء كما أثبتناه وكما فى اللسان (قسا) . وفى هامشه فى التعليق على بيت ابن أحمر : «أورده ابن سيده فى اليائى بهذا اللفظ» . وقد جعله ياقوت فى معجم البلدان منقولا من الفعل « قسا » من القسوة ، فيكتب بالألف . وفى المقصور والممدود لابن ولاد ٨٨ : « قسا مقصور يكتب بالألف » ، وأنشد بيت ابن أحمر ، ثم قال : « ويروى (قسا) بالكسر ، وحكاه الفراء » .

(٣) هو ابن دريد صاحب الجمهرة . وقد ذكر المؤلف فى « باب سقطات العلماء » من هذا الكتاب أن أستاذه أبا علىّ همّ بقراءة الجمهرة على مؤلفها محمد بن الحسن . ويقول : « وكان أبو على يقول : لما هممت بقراءة رسالة هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لى : يا أبا علىّ لا تقرأ هذا الموضوع علىّ ، فأنت أعلم به منى » وانظر اللسان (روى) . وتذكر الأروى فى المعاجم فى « روى » .

(٤) فى أ ، جـ : « ءرو » . وما أثبتناه هو الموافق لما يقتضى به الرسم . وفى ش ، ب : « عرو » . وهو تحريف منشؤه الرسم « ءرو » فظن أن الهمزة عين موصلت بالراء .

ياء ولامه واو، فلا بدّ أن تكون الواو بدلا من ياء، لضربٍ من الاتساع مع استثقال التضعيف فى اليـاء، ولمعنى العلميّة فى حَيْوَة . وإذا كانوا قد كرِهوا تضعيف الياء مع الفصـل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير فى حاحيت ، وهاهيت ، وعاعيت كان إبدال اللام فى الحيوان — ليختلف الحرفان — أولى وأحجى .

٥ فإن قلت : فهلّا حملتَ الحيوان على ظاهره، وإن لم يكن له نظير، كما حملتَ سيِّدا على ظاهره، وإن لم تعرف تركيب (س ى د) ؟ قيل : ما عينه ياء كَثُر، وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلا من الكلام . فلهذا أثبتنا سِيدا[1] ، ونفينا (ظاهر أمرِ[2]) الحيوان .

وكذلك القول فى نون عنتر، وعنبر : ينبغى أن تكون أصـلا، وإن كان قـد ١٠ جاء عنهم نحو عَنْبَس، وعَنْسَل؛ لأن ذينك أخرجهما الاشتقاق . وأما عنتر وعنبر، وخَنْشَلْت وحِنْزَقْر[3]، وحِنْبَتْر[3]، ونحو ذلك فلا اشتقاق يَحكم له بكون شىء منه زائدا، فلا بدّ من القضيّة بكونه كله أصلا . فاعرف ذلك، واكتفِ به بإذن الله تعالى .

باب فى مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحُكْما، لا زمانا ووقتا

١٥ هذا الموضع كثير الإيهام[4] لأكثر مَن يسمعه، لا[5] حقيقة تحته . وذلك كقولنا : الأصـل فى قام قوَم، وفى باع بيَع ، وفى طال طوُل ، وفى خاف، ونام، وهاب خوِف، ونوِم، وهيِب ، وفى شدّ شدَد، وفى استقام استقْوَم، وفى يستعين يستعْوِن،

(١) كذا والمناسب : « س ى د » . (٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : «ظاهرا من» .

(٣) « خنشلت » فى أ . ويقال : خنشـل الرجل : أسنّ وضعف، والحنزقر : القصـير .

٢٠ والحنبتر : الشدّة . (٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : « الإبهام » وما أثبته هو الصواب .

ومن كلامه بعد : « فهذا يوهم ... » . (٥) كذا فى أ . وفى ش، ب : « مالا » .

وفى يستعدّ يستعِد . فهذا يوهم أن هـذه الألفاظ وما كان نحوها — ممـا يُدّعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه — قد كان مرّة يقال ؛ حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد : قَوَمَ زيد، وكذلك نوِم جعفر، وطَوُلَ محمـد، وشدَد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوّه؛ وليس الأمر كذلك ، بل بضدّه . وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ بهِ إلّا على ما تراه وتسمعه .

وإنمـا معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجىء الصحيح[1] ولم يُعَلّل لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا)[2] . فأمّا أن يكون استُعمِل وقتـا من الزمان كذلك، ثم انصُرِف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر .

ويدلّ على أن ذلك عند العرب معتقَد [كما[3] أنه عندنا مراد معتقَد] إخراجُها بعض ذلك مع الضرورة ، على الحدّ الذى نتصوّره نحن فيه . وذلك قوله :

صددت[4] فأطولت الصدود وقلّما ... وِصال على طولِ الصدودِ يدوم

هذا يدلّك على أن أصل أقام أقْوم، وهوا لذى نومئ نحن إليه ونتخيّله، فربّ حرف يخرج هكذا مَنْبهة على أصل بابهِ، ولعلّه إنما أُخرِج على أصله فتُجُشِّم ذلك فيه لِمـَا يُعقِب من الدلالة على أوّليّة أحوال أمثالهِ .

وكذلك قوله[5] :

* أنى أجود لأقوام وإن ضَنِنوا *

(١) يريد بالصحيح ما لم يحدث فيـه تغيير، وبمقابله ما حدث فيه تغيير، أو ما يدّعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه كما فى عبارته . فشدّ ليس من الصحيح فى هذا الموطن .

(٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : « كذاك » .

(٣) هذه الزيادة فى أ، ج . وقد سقطت فى شـ، ب .

(٤) انظر الكلام على هذا البيت فى ص ١٤٨ من هذا الجزء .

(٥) انظر ص ١٦ من هذا السفر .

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلّت يدُه شلِلَتْ : أى لو جاء مجىء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه . وقد قال الفرزدق :

ولو رضِيَتْ يدایَ بها وضَنَّتْ ... لكان علىّ فى القَدَرِ الخيار [(١)]

(فأصل ضَنَّتْ إذا ضنِنَتْ، بدلالة قوله : ضننوا) .

وكذلك قوله [(٢)] :

تراه — وقد فات الرماةَ — كأنه ... أمامَ الكلاب مُصْغِىُ الخدّ أصلم [(٣)]

تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيدٍ : معطِىُ زيد .

---

(١) يقول ذلك فى امرأته نوار وكان طلقها ثم تبعتها نفسه وندم على طلاقها ، وأفرد الضمير فى ضنت وهو يعود على اليدين لما كانتا متلازمتين . يقول : لو بقيت نوار بيدىّ لظللت مالكا أمرها فكان علىّ أن أختار فى المقدّر لها من الإمساك أو التسريح ، ولكنها أفلتت من يدى ، فليس لى عليها خيار . وقد أورد أبو العباس فى الكامل قصة الفرزدق ، وذكر أبياتا فيها هذا البيت برواية أخرى وهى :

ولو أنى ملكت يدى ونفسى ... لكان علىّ للقدر الخيار

وكذا أورده بهذه الرواية المرزوقى فى الأزمنة والأمكنة وقال : المعنى : لو ملكت أمرى لكان علىّ أن أختار للقدر، ولم يكن على القدر أن يختار لى . وانظر الكامل ٢ / ٨٤ ومعجم الأدباء فى ترجمة المازنىّ ٧ / ١٢٦ طبعة الحلبى .

(٢) هو أبو خراش . وهو من قصيدة مطلعها البيت :

* رفونى وقالوا يا خويلد لا ترع *

وانظر ص ٥٧ ، من هذا السفر .

(٣) الضمير فى « تراه » يرجع إلى تيس الربل — وهو الظبى — المذكور فى قوله قبل :

فوالله ما ربداء أو علج عانة ... أقب، وما إن تيس ربل مصمم

وأصلم : مقطوع الأذنين . يقول : إن هذا الظبى فى عدوه الشديد يميل خدّه ويصغيه ، ويخفض أذنيه فكأنه أصلم : قطعت أذناه . وقد قرأ ابن جنى (مصغى الخد) برفع (مصغى) خبرا لـ(كأنه) . والذى فى تعليقات ديوان الهذليين ٤ / ١٤٣ أنه بالنصب على الحالية . وعلى ذلك لا يأتى ما يريد ابن جنى الاستشهاد به .

ومن أدلّ الدليل على أن هـذه الأشياء التى ندّعى[1] أنها أصول مرفوضة لا يعتقد[2] أنها قد كانت مرّة مستعملَة ثم صارت من بعد مهمَلة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يُطوع النطق به لتعذّره . وذلك كقولنا فى شرح حالِ الممدودِ غير المهموزِ الأصل؛ نحو سماء ، وقضاء . ألا ترى أن الأصل سماوٌ، وقضايٌ ، فلمّا وقعت الواو والياء طرَفا بعدَ ألِف زائدة قلبتا ألفين ، فصار التقدير بهما إلى سماا ، وقضاا ، فلمّا التقتِ الألفانِ تحرّكت الثانية [منهما[3]] فانقلبت همزة ، فصار ذلك إلى سماء ، وقضاء . أفلا تعلم أن أحد ما قدّرته — وهو التقاء الألفين — لا قدرة لأحدٍ على النطق به .

(وكذلك[4]) ما نتصوّره ونتنبّه عليه أبدا من تقدير (مفعول) مما عينه أحَد حرفى العلّة؛ وذلك نحو مبيع ، ومكيل ، ومقول ، ومَصُوغ ؛ ألا تعلم أن الأصل مبْيُوع ، ومكيول ، ومقوول ، ومصووغ ، فنقلت الضمّة من العين إلى الفاء ، فسكنت[5] ، وواو مفعولٍ بعدها ساكنة ، فحذفت إحداهما — على الخلاف فيهما — لالتقاء الساكنين . فهذا جمع لها تقديرا وحكما . فأمّا أن يمكن النطق بهما على حالٍ فلا .

واعلم مع هذا أن بعض ما ندّعى أصليّته من هذا الفنّ قد يُنطَق به على ما ندّعيه من حاله — وهو أقوى الأدلّة على صِحّة ما نعتقده من تصوّر الأحـوال الأُوَل — وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازيّة والتميميّة ؛ ألا ترى أنا نقول فى الأمر من المضاعف فى التميمية — نحو شُدّ ، وضَنّ ، وفِرّ ، واستَعِدّ ، واصطبّ[6] يا رجل ،

---

(١) كذا بالنون فى أ ، ب . وفى ش : «تدعى» بالتاء . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « نعتقد» . (٣) زيادة فى ش ، ب خلت منها أ . (٤) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « فكذلك » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب سقطت الواو .
(٦) يقال : اصطب من القربة ماء : صبه منها ليشربه .

واطمئنّ يا غلام — : إن الأصل اشدُدْ، واضنَنْ ، وافرِرْ، واستعدِدْ ، واصطَبِبْ ، واطمأْنِنْ ، ومع هذا فهكذا[1] لغة أهل الحجاز ، وهى اللغة الفُصْحَى القُدْمَى .

ويؤكّد ذلك قولُ الله سبحانه : (فما اسطاعوا أن يظهروه)[2]، أصله استطاعوا، فحذفت التاء لكثرةِ الاستعمال ، ولقرب التاء من الطاء ، وهذا الأصل مستعمل ؛ ألا ترى أن عقيبه قوله تعالى : (وما استطاعوا له نقبا). وفيه لغة أخرى؛ وهى : استَعْت بحذف الطاء كحذف التاء؛ ولغة ثالثة : أَسطعت ، بقطع الهمزة مفتوحةً، ولغـة رابعة : أَستعت ، مقطوعة الهمزة مفتوحة أيضـا . فتلك خمس لغات : آستطعت، وآسطعت، وآستعت، وأَسطعت، وأَستعت . وروينا بيت الجِران[3] :

وفيكّ إذا لا قيتَنـا عجرفيّـة[4] ... مِرارا فما نُستيع مَنْ يتعجرف

بضمّ حرف المضارعةِ وبالتاء .

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثىّ المعتلّ العين؛ نحو مبيع ، ومَخِيط ، ورجل مَدِين، من الدَين . فهذا كله مغيّر . وأصله مبيوع ، ومديون، ومخيوط، فغيّر،على ما مضى . ومع ذلك فبنو تمـيم — على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعىّ[5] — يُتمّون مفعولا من الياء، فيقولون : مخيوط ومكيول؛ قال[6] :

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « هكذا » . (٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « وأصله » . (٣) هو جران العود النميرى ، وهذا لقبه . واسمه عامر بن الحارث بن كلفة .

(٤) هـذا من قول من يتغزل فيها له . تقول : إنك تلقانا بالجفاء ، وهـذا شديد علينا . يصف مكانته عندها ، والعجرفية : الجفوة فى الكلام . والبيت من قصيدة له طويلة . وانظر الديوان ١٧

(٥) عبارة المـازنى فى تصريفه ٢٦٠ نسخة التيمورية : «وبنو تميم — فيما زعم علماؤنا — يتمون مفعولا من الياء ، فيقولون : مبيوع ومسيور به» وفى ص ٢٦٣ بعد أن أورد من الشواهد « مطيوبة » و « مغيوم » يقول : « أخبرنى أبو زيد أن تميا تقول ذلك ، ورواه الخليل وسيبويه» فترى أن أبا عثمان لم يرو هذه اللغة عن الأصمعىّ ، بل روى الشاهد الآتى عن الاصمعىّ ، وهو الذى فيه « مطيوبة » على ما يأتى فى الكلام على الشواهد الآتيـة . (٦) هو العباس بن مرداس السلمى يخاطب كليب ابن عيينة السلمى فى قصة جرت بينهما . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٣٨٧

قد كان قومُك يزعمونك سيِّدا و إخالُ أنك سيِّد معيون[1]

وأنشد أبو عمرو[2] بن العلاء :

* وكأنها تفّاحة مطيوبة *

وقال علقمة بن عَبَدَة :

* يومُ رَذَاذٍ عليهِ الدَّجْن مغيوم[3] * ٥

و يروى : يومٌ رذاذٌ .

ور بما تخطّوا الياء فى هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولا منها على أصله ؛ و إن كان (أثقل[4] منه من) الياء . وذلك قول بعضهم : ثوب مَصْوُون ، وفرس مقوود ، ورجل معوود من مرضِه . وأنشدوا فيه :

* والمسك فى عنبرِه مَدْوُوف[5] * ١٠

ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلا أن هذا سَمْتها[6] وطريقها .

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول المومأ إليها على أضرب :

منها ما لا يمكن النطق بهِ أصلا؛ نحو ما اجتمع فيهِ سا كنان؛ كسماء، ومبيع، ومصوغ، ونحو ذلك .

---

(١) معيون : مصاب بالعين . و يروى : مغيون من قولهم : غين على قلبه أى غطى عليه ؛ فيكون الأصل : مغيون عليه ؛ وجرى فيه الحذف والإيصال . وانظر المصدر السابق . ١٥

(٢) فى تصريف المازنى مع شرحه المنصف ١ / ٢٦٣ نسخة تيمور : « قال أبو عثمان : وسمعت الأصمعى يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت فى شعر العرب : * وكأنها تفاحة مطيوبة *

(٣) صدره : * حتى تذكر بيضات وهيجه *

وهو فى وصف الظليم . وهو من قصيدة طويلة مفضلية . ٢٠

(٤) كذا فى أ . وفى ب « يقل منه فى » وفى ش : « يقل فى » . وفى ج : « أثقل من » .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « من » . وانظر ص ٩٨ من هذا الجزء فى التعليقة ٨ .

(٦) كذا فى أ ، وفى ش : « طريقتها » .

ومنها مايمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال مادعا إلى رفضه واطّراحه، إلا أن يشِذّ الشىء القليل منه فيخرجَ على أصله مَنْبَهة ودليلا على أوّليّة حاله؛ كقولهم: لحِحَتْ[1] عينه، وأَلِل السِقاء، إذا تغيّرت رِيحه، وكقوله:

لابارك الله فى الغوانِى هل ... يُصبحنَ إلّا لهنّ مطَّلَب

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح اليـاء فى نحو موسِر، وموقِن، والواوِ فى نحو ميزانٍ، ومِيعاد، وامتناعُهم من إخراج افتعل وما تصرّف منه إذا كانت فاؤه صادا، أو ضادا، أو طاء، أو ظاء، أو دالا، أو ذالا، أو زايا على أصله، وامتناعُهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، وامتناعهم من جمع الهمزتين فى كلمةٍ واحدةٍ ملتقِيتين غير عينين[2]. فكل هذا وغيرهمما يكثر تَعداده، يُمتنع منه استكراها للكُلفةِ فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذّر.

وحدّثنا أبو علىّ رحمه الله فيما حكاه — أظنّه[3] — عن خَلَف الأحمرِ: قال: يقال التقطت النوى، واشتقطته[4]، واضتقطته[5]. فصحّح تاء افتعل وفاؤه ضاد، ونظائره — مما يمكن النطق بهِ إلا أنه رُفِض استثقالا له — كثيرة. قال أبو الفتح: ينبغى

(١) هو ابن قيس الرقيات. وانظر المفصل فى مبحث «الواو والياء لا مين» فى أواخر الكتاب، والكتاب ٢/٥٩، والمحتسب فى سورة البقرة، والديوان ٦٨. ورواية الديوان: «فى الغوانى فما». بسكون الياء، ولا شاهد فيه. وفى شرح السكرى: «روى الخليل: (فى الغوانى هل) جعل مثل الصوارب، أخرج ذوات الياء مخرج التمام فأعربه».

(٢) يقصد بذلك الاحتراز عن نحو سآَّل ورآَّس.

(٣) جزم بأنه عن خلف فى مواطن أخرى من هذا الكتاب. وانظر «باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع» فيما يأتى.

(٤) كذا فى أ وج. وفى ش، ب: «استقطته». وهو تحريف.

(٥) كذا فى أ، ب، ج. وفى ش: «اصطقته». وهو تحريف.

أن تكون الضاد فى اضتقطت بدلا من شين اشتقطت ، فلذلك ظهرت ؛ كما تصحّ التاء مع الشين . ونظيره قوله[1] :

* مالَ إلى أرطاة حِقْفٍ فالْطَجع[2] *

اللام بدل من الضادِ ، فلذلك أُقِرّت الطاء بدلا من التاء ، وجعل ذلك دليلا على البدل .

ومنها ما يمكن النطق بهِ إلّا أنه لم يستعمل ، لا لثقله لكن لغير ذلك : من التعويض منه ، أو لأن الصنعة أدّت إلى رفضِه . وذلك نحو (أَنْ) مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهى ، وتلك الأماكن السبعة ؛ نحو اذهب فيذهبَ معك «ولا تفتروا على الله كذبا فيُسحِتكم بعذاب» وذلك أنهم عوّضوا من (أنِ) الناصبة حرف العطف ، (وكذلك[3]) قولهم : لايَسَعُنى شىء و يعجزَ عنك ، وقوله[4] :

... ... إنما نحاول ملكا أو نموتَ فنُعْذَرا[5]

---

(١) ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حبة الأسدىّ . انظر شواهد الشافية للبغدادى ٢١٦

(٢) قبله :

يارب أباز من العفر صدع تقبض الذئب إليه واجتمع

* لما رأى أن لا دعه ولا شبع *

والأباز يريد به الظبي ، والأباز : الوثاب ، والصدع : الخفيف اللحم ، والعفر من الظباء : التى تعلو ألوانها حمرة . وقوله : « لما رأى » أى الذئب . وقوله : « تقبض » أى جمع قوائمه ليثب على الظبي ، يريد أنه لما رأى أنه لا يدرك الظبي فيشبع من لحمه ، وأنه قد تعب فى طلبه عمد إلى أرطاة فاضطجع عندها . والرجز فى شواهد الإصلاح ، وفى شرح ابن السيرافى لشواهده فى الورقة ٩٠ ب . وانظر ص ٦٣ من هذا الجزء .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فكذلك» .

(٤) هو أمرؤ القيس بن حجر .

(٥) صدره :

* فقلت له لا تبك عينك ... *

وانظر الديوان .

صارت أو [والواو] فيه عوضا من (أنْ)[1]، وكذلك الواو التى تحذف (معها ربّ)[2] فى أكثرِ الأمرِ؛ نحو قوله[3]:

* وقاتِمِ الأعماقِ خاوِى المخترَق[4] *

غير أن الجرّ لِربّ لا للواو، كما أن النصب فى الفعل إنما هو لأنِ المضمرة، لا للفاء ولا للواو ولا (لأو) .

ومن ذلك ما حذف من الأفعالِ وأنيب عنه غيره؛ مصدرا كان أو غيره؛ نحو ضَرْبًا زيدا، وشتمًا عمرا. وكذلك دونك زيدا، وعندك جعفرا، ونحو ذلك: من الأسماءِ المسمَّى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذهِ الظواهرِ المُقاماتِ مُقام الفعلِ الناصبِ .

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهَدة مقام الأفعالِ الناصبةِ؛ نحو قولك إذا رأيت قادما: خيرَ مَقْدمٍ، أى قدِمت خير مقدم. فنابت[5] الحال المشاهدَة منابَ الفعل الناصب . وكذلك قولك للرجل يُهوِى بالسيف ليضرب بهِ : عمرا، وللرامى للهَدَفِ إذا أرسل النزع فسمعت صوتا : القرطاسَ واللهِ : أى اضرِبْ عمرا ، وأصاب القرطاس .

فهـذا ونحوه لم يُرفَض ناصبه لثقله؛ بل لأن ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه، ومؤدٍّ تأديته . وقد ذكرنا فى كتابنا الموسومِ « بالتعاقُب » من هـذا النحو ما فيهِ كافٍ بإذن الله تعالى .

---

(١) كذا فى ش ، و ب . وفى أ : « صارت الواو فيه عوضا » وفى ج : « صارت هـذه الحروف » . (٢) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « مع رب » ولا يستقيم الكلام مع هذا .

(٣) هو رؤبة بن العجاج . (٤) هو مطلع أرجوزة . وبعده :

* مشتبه الأعلام لماع الخفق *

وانظر الخزانة ١/ ٣٨ (٥) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « ونابت »

باب فى فرقٍ[1] بين البدل[2] والعوض[2]

جِمَاع ما فى هذا أن البدل أشبه بالمبدَل منه من العِوَض بالمعوَّض منه . وإنما يقع البدلُ فى موضع المبدَل منه ، والعِوض لا يلزم فيه ذلك ؛ ألا تراك تقول فى الألف من قام : إنها بدل من الواو التى هى عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عِوَض منها ، وكذلك يقال فى واو جُوَنٍ و ياء مِيَرٍ : إنها بدل للتخفيف من همزة جُؤَنٍ[3] ومِئَرٍ[3] ، ولا تقول : إنها عِوض منها . وكذلك تقول فى لام غازٍ ، وداعٍ : إنها بدل من الواو ، ولا تقول : إنها عِوض منها . وتقول فى العوض : إن التاء فى عِدةٍ ، وزِنةٍ ، عِوض من فاءِ الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . فإن قلت ذاك فما أقلّه ! وهو تجوّز فى العبارة . وسنذكر لِمَ ذلك . وتقول فى ميم (اللّهُمَّ) : إنها عِوض من (يا) فى أوّلِه ، ولا تقول : بدل . وتقول فى تاءِ زنادِقةٍ : إنها عوضٌ[4] من ياءِ زناديق ، ولا تقول : بدل . وتقول فى ياءِ (أَيْنُقٍ) : إنّها عوض من عين (أنوق) فيمن جعلها أَيفُل ، ومن جعلها عينا مقدّمة مغيّرة إلى الياء ، جعلها بدلا من الواو .

فالبدل أعمّ تصرّفا من العِوض . فكل عِوَض بدل ، وليس كل بدل عِوضا .

وينبغى أن تعلم أن العوض من لفظ (عَوْضُ) — وهو الدهر — ومعناه ؛ قال الأعشى[5] :

رضيعَىْ لِبانٍ ثَدْىَ أمٍّ تقاسما ... بأسحَمَ داجٍ : عوضُ لا نتفرّق[6]

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « الفرق » . (٢) كذا فى ا . وفى ب ، ش ، " البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه " . (٣) (جؤن) جمع جؤنة بالضم . وهى سلة مستديرة مغشاة أدما . تكون مع العطارين . و(مئر) جمع مئرة . بالكسر وهى الذحل والعداوة .

(٤) قال ابن جني فى كتاب التعاقب : «فان قلت : فلعل الهاء فى (زنادقة) و(جحاجحة) لتأنيث الجمع ، كهاء ملائكة وصياقلة ، فلا تكون عوضا ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع فى مثال مفاعيل ؛ إنما جاءت فى مثال مفاعلة ؛ نحو ملائكة» من أشباه السيوطى ١/١٣٦ (٥) كذا فى ش ، ب . وسقط « الأعشى » فى ا . (٦) قبله :

لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة ... إلى ضوء نار فى يفاع تحرّق =

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار، وتصرُّم أجزائهما، فكلّما مضى جزء منه خَلَفه جزء آخر يكون عِوضا منــه . فالوقت الكائن الثــانى غير الوقت الماضى الأول . فلهذا كان العِوض أشدّ مخالفة للعوَّض منه من البدل .

وقد ذكرت فى موضع من كلامى مفردٍ اشتقاق أسماء الدهر والزمان، وتقصّيته هنالك . وأتيت أيضا فى كتابى الموسوم بـ « التعاقب » على كثير من هذا الباب ، ونهجت الطريقَ إلى ما أذكره بما نبّهت بِهِ عليه .

باب [فى][1] الاستغناء بالشىء عن الشىء

قال سيبويهِ : واعلم[2] أن العرب قــد تستغنى بالشىء [عن الشىء[3]] حتى يصير المستغنَى عنه مُسقَطا من كلامهم البتّة .

فمن ذلك استغناؤهم بتركَ عن (وَدَع)، و(وَذِر) . فأمّا قراءة بعضهم «ماودَعك ربّك وما قلى» وقولُ أبى الأسود[4] (حتّى وَدَعه) فلغة شاذّة، وقد تقدّم القولُ عليها[5] .

= تشب لمقــرورين يصــــطليانهــا … وبات على النــار النــدى والمحلق

وهو من قصيدته التى مطلعها :

أرقت وما هـــــذا السهاد المؤرّق … وما بى من سقم ومابى معشق

وانظر ديوان الأعشين طبع أوربة ١٤٥ والخزانة ٣ / ٢٠٩ و« لباد » بالتنوين، و« ندى » روى بالجر على البدلية، والنصب على تقدير « أعنى » ، أوغيره . وانظر الخزانة فى الموطن السابق .

(١) كذا فى أ . وسقط هذا الحرف فى ش، ب (٢) كذا فى ش، ب . وسقط حرف العطف فى أ .

(٣) كذا فى أ ، ب . وسقط هذا فى ش . وانظر فى هذا ص ١٩١ ، و ٢٥١ ج ٢ من الكتاب .

(٤) الصواب أنه قول أنيس بن زنيم فى عبيد الله بن زياد . وهاك البيت بتمامه :

ســل أميرى ما الذى غيره … عن وصالى اليوم حتى ودعه

وفى الحماسة البصرية نسبته إلى عبد الله بن كريز . وانظر الخزانة ٣/١٢١

(٥) انظر ص ٩٩ من هذا الجزء .

ومن ذلك استغناؤهم بَلْمحةٍ عن مَلْمَحة، وعليها كُسِّرت مَلَامح، وبِشْبِهٍ عن مَشْبه، وعليه جاء مَشَابِه، وبليلةٍ عن ليلاةٍ، وعليها جاءت ليالٍ، وعلى أن ابن الأعرابيّ قد أنشد:

فى كلّ يوم مّا وكلّ لَيْــلاهْ(١) حتى يقولَ كلُّ راء إذ راه

* يا ويحَه من جَمَلٍ ما أشقاه! *

وهذا شاذّ لم يُسمع إلّا من هذه الجهة. وكذلك استغنَوا بذَكَرٍ عن مِذْكار، أو مِذْكير، وعليه جاء مذاكير. وكذلك استغنَوا بـ «أَيْنُق» عن أن يأتوا به والعين فى موضعها، فألزموه القلبَ، أو الإبدال، فلم يقولوا (أَنْوُق) إلا فى شىء شاذّ حكاه الفرّاء. وكذلك(٢) استغنوا بِقِسِىّ عن قُوُوس، فلم يأت إلا مقلوبا. ومن ذلك استغناؤهم بجمع القِلّة عن جمع الكثرة، نحو قولهم أَرْجُل، لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. وكذلك شُسُوع: لم يأتوا فيه بجمع القِلّة. وكذلك أيّام: لم يستعملوا فيه جمع الكثرة. فأمّا جِيران فقد أتوا فيه بمثال القلّة؛ أنشد الأصمعىّ:

* مذَمَّة(٣) الأجوارِ والحُقُوق *

وذكره أيضا ابن الأعرابىّ فيما أحسب. فأمّا دراهم، ودنانير، ونحو ذلك — من الرباعىّ وما أُلحق به — فلا سبيل فيه إلى جمع القِلّة. وكذلك(٤) اليد التى هى العُضْو، قالوا فيها أَيْدٍ البتّة. فأمّا أيادٍ فتكسير أيدٍ لا تكسير يدٍ، وعلى أن (أيادٍ) أكثر ما تستعمل فى النِعم، لا فى الأعضاء. وقد جاءت أيضا فيها؛ أنشد أبو الخطّاب:

ساءها ما تأمّلتْ فى أياديـ(٥) ـنا وإشناقُها إلى الأعناقِ

---

(١) ثبت لفظ «إذ» فى أ، ب وسقط فى ش، ب. (٢) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «فكذلك». (٣) «مذمة» كذا بالمعجمة فى ش، ب، ج. وفى أ: «مدمة» بالمهملة.

(٤) كذا فى أ. وفى ش، ب: «فكذلك». (٥) نسبه فى اللسان فى شنق الى عدىّ — وهو عدىّ بن زيد كما فى التاج والسيرافى شرح سيبويه —. وكان يبدو لى أنه عدىّ المهلهل من قصيدته التى يقول فيها: طفلة ما أبنـة المحلل هيفا ، لعـوب لذيذة فى العناق =

وأنشد أبو زيد (١) :

أمّا واحدا فكفاكَ مِثلِى ... فمن لِيدٍ تُطاوِحها الأيادى (٢)

ومن أبيات (٣) المعانى فى ذلك [قوله (٤)] :

ومستامةٍ تُستام وهْى رخيصة ... تُباع بساحاتِ الأيادِى وتُمسَح (٥)

(مستامة) يعنى أرضا تسوم فيها الإبل، من السير (٦) لا من السوم الذى هو البيع، و (تباع) أى تمدّ فيها الإبلُ أبواعها، وأيديَها، و (تُمْسَح) من المَسْح وهو القطع، من قول الله تبارك وتعالى « فَطَفِق مَسْحًا بالسُّوقِ والأعناقِ » وقال العجّاج :

وخَطَرت فيــهِ الأيادِى وخَطَرْ ... رَاىٌ إذا أورده الطعنُ صــدر (٧)

= وانظر الأغانى ٥/٤٥ طبع الدار، حتى رأيته فى قصيدة عدى بن زيد فى الأغانى ٢/١١٦ . وإشناقها إلى الأعناق رفعها إلى العنق بالغل . يذكر أنه كان الغل فى يده مرفوعة إلى عنقه وكان كذلك فى جمع من أصحابه فساءها ذلك . وانظر الخزانة ٣/٣٤٨ .

(١) انظر نوادره ص ٥٦ ، وقد نسبه إلى نفيع : رجل من عبد شمس جاهلى .

(٢) ورد فى اللسان فى طوح وفى يدى . وفيه : (أيادى) وما هنا فى النوادر . وتطاوحها : ترامها يقول : إنى أكفيك واحدا يعدو عليك . فأما إذا رامتك أياد فلا طاقة لى بذلك .

(٣) أبيات المعانى : ما يخالف ظاهره باطنه ، فهى ما فيها تعمية وإلغاز عن المراد . وانظر شفاء الغليل (حرف الألف) . وقد ألف فى أبيات المعانى كتب أشهر ما طبع منها كتاب المعانى الكبير لابن قتيبة . وقد طبع فى الهند . وانظر أيضا الخزانة ج ٣ ص ٨١ . (٤) زيادة فى أ .

(٥) نسب هذا البيت فى اللسان (مسح ، وباع ، وسام) إلى ذى الرمة ، ويبدو أن هذا اشتباه ، سببه أنه على روى قصيدة لذى الرمة أولها :

أمنزلتى مىّ سلام عليكما ... على النأى ، والنائى يودّ وينصح

وليس هذا البيت فى القصيدة . وقد أورده جامع الديوان المطبوع فى أوربة فى ذيل الديوان فى المفردات التى حملت على ذى الرمة . (٦) كذا فى اللسان (بوع) ، وهو يريد : من السوم الذى هو السير ، يقال : سامت الناقة : مرّت سريعة ، وكذا الريح . وفى اللسان (سوم) : « من السوم الذى هو الرعى » .

(٧) جاء هذا فى الكتاب ١ / ١٨٩ والرواية فيه :

* وخطرت أيدى الكماة وخطر *

وهو من أرجوزة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وقبله :

أليس يمشى قدما إذا ادكر ... ماوعد الصابر فى اليوم اصطبر

* إذ لقح اليوم العماس واقمطرّ * =

وقال الراجـــز (١) :

كأنه بالصحصحانِ الأنجـلِ قُطْنٌ سُخَـامٌ بأيادِى غُزّلِ (٢)

ومن ذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجود جوابه عن (هو أفعل منك) من الجواب .
فأمّا قولهم : ما أشـدّ سواده ، وبياضه ، وعَوَره ، وحَوَله ، فمـا لا بدّ منه . ومنه
أيضا استغناؤهم باشتدّ وافتقر عن قولهم : فَقُر ، وشَدّ . وعليه جاء فقير . فأمّا شدّ ٥
فحكاها أبو زيد فى المصادر ، ولم يحكها سيبويه . ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل
مجرّدا من الزيادة بمـا استُعمل منه حاملا للزيادة ، وهو صدرٌ صالح من اللغــة .
وذلك قولهم (حوشب (٣)) هذا لم يستعمل منه (حشب) عاريةً من الواو الزائدة ،
ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف فى الكلام (حشب) عاريا من الزيادة ،
ولا (ككب) ومنه قولهم (دَوْدَرّى) لأنا لا نعرف (ددر) ومثله كثير فى ذوات ١٠
الأربعة (٤) . وهو فى الخمسة أكثر منه فى الأربعة . فمن الأربعة فَلَنْقَس (٥) ، وصَرَنْقَح (٦) ،
وسَمَيدع (٧) ، وعَمَيثل (٨) ، وسرومط (٩) ، وجُحجبى (١٠) ، وقُسقُب (١١) ، وقُسحُب (١٢) ، وهِرشَفّ (١٣) . ومن

= واليوم العماس : الشديد ، يريد يوم الحرب . واقمطر : صعب واشتد . والراى : جمع راية . يقول : إنه
يدخل الحــرب قدما غير هياب ، يبتغى ما وعد الله الصابرين فى الجهاد . وقوله : خطــرت أيدى الكماة
أى تحركت أيديهم فى القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر رايات بدم الأعداء . وقد جاء ١٥
الشاهد فى ديوان الأعشين المطبوع فى أوربة فيا حمل على الأعشى ميمون بن قيس .

(١) هو جندل بن المثنى الطهوىّ كما فى اللسان فى سخم . (٢) هذا فى وصف سراب ذكره
فى قوله قبله : * والآل فى كل مراد هوجل * فقوله (كأنه) أى الآل . والصحصحان : ما استوى
من الأرض . والأنجل : الواسع . والسخام من القطن : اللين . (٣) انظر فى حوشب وما بعده
ص ٢٥٣ من هذا الجزء . (٤) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش «الأربع» . (٥) هو البخيل ٢٠
الردىء . (٦) هو الصيّاح . (٧) هو السيد الكريم . (٨) من معانيه النشيط .
(٩) هو الجمل الطويل . (١٠) حىّ من الأنصار . (١١) هو الضخم .
(١٢) هو الضخم أيضا . (١٣) من معانيه الكبير المهزول ، والعجوز المسنة .

ذوات الخمسة جَعْفَلِيق[1] ، وحَنْبريت[1] ، ودَرْدَبِيس[1] ، وعَضْرَفُوط[1] ، وقَرْطَبُوس[1] ، وقَرَعْبلانة[2] ، وقَنْجَلِيس[3] . فأما عَرْطليل[4] — وهو رباعىّ — فقد استعمل بغير زيادة؛ قال أبو النجم :

* فى سَرْطَم هادٍ وعُنْقٍ عَرْطَلِ[5] *

وكذلك خَنْشليل؛ ألا ترى إلى قولهم : خَنْشَلَتِ المرأةُ والفرس إذا أسنّت ؛ وكذلك عنتريس ؛ ألا ترى أنه من العَتْرسة وهى الشدّة . فأما قِنْفَخْر[6] فإن النون فيه زائدة . وقد حذفت — لعمرى — فى قولهم : امرأة قُفَاخِرِيّة إذا كانت فائقة فى معناها ؛ غير أنك وإن كنت قد حذَفْت النون فإنك قد صِرْت إلى زيادة أخرى خلفتْها، وشغلَتِ الأصلَ شَغْلَها وهى الألف وياء الإضافة . فأمّا تاء التأنيث فغير معتدّة . وأمّا حَيْزَبُون[7] فرباعىّ لزمته زيادة الواو . فإن قلت : فهلّا جعلته ثلاثيًا من لفظ (الحَزْبِ) ؟ قيل يُفسد هذا أن النون فى موضع زاى عَيْضَمُوز[7]، فيجب لذلك أن تكون أصلا، بجيم (خَيْسَفُوج[8]) وأما (عُرَيْقِصان[9]) فتناوبته زيادتان ، وهما الياء فى عريقِصان ، والنون فى (عَرَنْقُصان) كلاهما يقال[10] بالنون

---

(١) انظر ص ٢٤٥ (٢) هى دويبة عريضة عظيمة البطن .

(٣) هى الكمرة العظيمة . (٤) هو الطويل .

(٥) قبله : * يأوى إلى ملط له وكلكل * وهو فى وصف بعير السانية الذى يستق عليه . والملط جمع ملاط وهو الجنب، والسرطم : الطويل، والهادى : العنقُ، ويكون قوله : « وعنق عرطل » من عطف المرادف . والرواية فى الطرائف الأدبية : * وكاهل ضخم وعنق عرطل *

(٦) هو التارّ الناعم الضخم الجثة . (٧) هى العجوز .

(٨) هو حب القطن والخشب البالى . (٩) هو من النبات .

(١٠) كذا فى ش، ب . وفى أ : «يقالان» .

والياء . وأمّا (عِزْوِيتٌ)[1] فمن لفظ (عزوت) لأنه (فِعليت) والواو لام. وأمّا (قِنْدِيل) فكذلك أيضا؛ ألا ترى إلى قول العِجْلِىّ[2] :

* رُكِّب فى ضَخْمِ الذَفارِى قَنْدَلِ[3] *

وأما عَلَنْدَى[4] فتناهبته الزوائد . وذلك أنهم قد قالوا فيه: عِلْوَدٌّ، وعُلَادَى ، وعُلَنْدَى وعَلَنْدَى، ألا تراه غير منفكٍّ من الزيادة .

ولزومُ الزيادة لِما لزمته من الأصول يُضعف[5] تحقير الترخيم؛ لأن فيه حذفا للزوائد. وبإزاءِ ذلك ما حذِف من الأصول؛ كلام يدٍ، ودمٍ، وأبٍ، وأخٍ، وعينِ سَهٍ، ومُذْ، وفاءِ عِدةٍ ، وَزِنةٍ ، وناسٍ ، والله فى أقوى قولى[6] سيبويه . فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التى ليست لها حرمة الأصول أحْجَى وأحرى .

وأجاز أبو الحسن أظْننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان، وقال : استغنتِ العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظُنّه عاقلا .

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنٍ ، وباثنين عن واحِدَين ، وبستّة عن ثلاثتين ، وبعشرةٍ عن خمستين ، وبعشرين عن عَشَرتين ونحو ذلك .

---

(١) انظر ص ١٩٧ من هذا الجزء . (٢) هو أبو النجم .

(٣) صدره كما فى اللسان (قندل) : * يهدى بنا كل نياف عندل * يهدى : يتقدم . والنياف يريد جملا طويلا فى ارتفاع ، والعندل : الطويل ، والقندل : العظيم الرأس . وفى الطرائف الأدبية ركب الشطر الشاهد مع غير الشطر السابق .

(٤) هو البعير الضخم الشديد .

(٥) انظر ص ٢٣٦

(٦) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « قول » وانظر فى هذا ص ٢٣٦

باب فى عكس التقدير

هذا موضع من العربيّة غريب. وذلك أن تعتقد فى أمر من الأمور حكما ما، وقتاما، ثم تحور(١) فى ذلك الشىء عينه فى وقت آخر فتعتقدَ فيه حكما آخر.

من ذلك الحكاية عن أبى عُبَيدة(٢). وهو قوله: ما رأيت أطرف(٣) من أمر النحويين؛ يقولون: إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث، وهم يقولون (علْقاة) وقد قال العجّاج:

* فَكَرَّ فى عَلْقَى وفى مُكُورِ(٤) *

يريد أبو عُبَيدة أنه قال (فى عَلْقَى) فلم يصرف للتأنيث، ثم قالوا مع هذا (عَلْقَاة) أى فألحقوا تاء التأنيث أِلفَه. قال أبو عثمان(٥): كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا. وذلك أن من قال (عَلْقاة) فالألف عنـده للإلحاق بباب جعفر، كالِف (أرْطًى) فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عمّا كان عليه، وجعل الألف للتأنيث فيما بعد، فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث، وللتأنيث إذا فقَد التاء. ولهذا نظائر. هى قولهم: بُهْمَى(٦) وبُهْمَاة، وشُكَاعَى(٧)، وشُكَاعَاة، وباقِلَّى(٨) وباقلّاة، ونُقَاوَى(٩)، ونُقَاواة،

(١) أى ترجع. وهو هكذا فى أ، ب. وفى ج: «تجوز» وكذا هو فى ش فيما يبدو للقارئ، وهو تحريف. (٢) كذا فى الأصول ما عداش ففيها: «عبيد» وهو خطأ. وما أثبت هو الصواب.

(٣) كذا فى أ، ب، ش وفى ج: «أظرف». (٤) هذا فى وصف الثور الوحشىّ الذى شبه به ناقتـه. ويروى: «لحط» بدل «فكر» ويروى أيضا بدلهما «يستن» أى يرعى فى العلق وفى المكور، وهى جمع مكر — كضرب — وهو ضرب من النبات، كالعلق. وانظر أراجيز العرب ٩٢ وديوان العجاج والكتاب ٢ / ٩ وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٤١٧

(٥) انظر الكشاف فى سورة المؤمن عند قوله تعالى: يصبكم بعض الذى يعدكم، والجاربردى على الشافية ٣١٥ (٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «هو». (٧) هو ضرب من النبات من حير المراعى. ولا يثبت سيبويه بهماة فألف بهمى عنده للتأنيث وانظر الكتاب ٢ / ٩

(٨) من دق النبات يتداوى بها. (٩) ضرب من النبات له زهر أحمر. وقوله «نقاوى ونقاواة» بالنون كذا فى أ، ب، ج. وفى ش: «تقاوى وتقاواة». وهو تحريف.

وسُمّانَى[1]، وسُمّاناة. ومثل ذلك من الممدود قولهم: طَرْفاء وطرفاءة، وقَصْباء وقَصْباءة، وحَلْفاء وحلفاءة، و باقِلّاء و باقِلّاءة. فمن قال: (طرفاء) فالهمزة عنده للتأنيث، ومَن قال: (طرفاءة) فالتاء عنده للتأنيث، وأمّا الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث. وأقوى القولين فيها عنــدى أن تكون همزةً مرتجَلة غير منقلبة؛ لأنهــا إذا كانت منقلبة فى هذا المثال فإنها عن ألف التأنيث لا غير، نحو صحراء، وصَلْفاء[2]، وخَبْراء[3]، والحَرْشاء[4]. وقد يجوز أن تكون منقلبة عن حرف لغير الإلحاق فتكون — فى الانقلاب لا فى الإلحاق — كألف عِلْباء، وحِرباء. وهذا مما يؤكّد عندك حال الهاء؛ ألا ترى أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكما مّا، فإن لم تلحق حارَ[5] الحكم إلى غيره. ونحو[6] منه قولهم: الصَفنة[7]، والصَفن، والرضاع[8]، والرضاعة، وهو صَفْو الشيء وصفوته[9]، وله نظائر قد ذكرت، ومنه البَرْك[10]، والبِرْكة للصدر.

ومن ذلك قولنا: كان[11] يقوم زيد، ونحن نعتقد رفع (زيد) بـ(كان)، ويكون (يقوم) خبرا مقدّما عليه. فإن قيل: ألا تعلم أنّ (كان) إنما تدخل على الكلام الذى كان قبلها

---

(١) هو ضرب من الطيور. (٢) هى المكان الغليظ الجلد. (٣) هو القاع ينبت السدر.

(٤) يقال أفعى حرشاء: خشنة الجلد. (٥) كذا فى أ، ب، ش. وفى جـ: «جاز».

(٦) يريد أن هذه الكلمات فيها مذكر ومؤنث ومدلولها واحد. فالصفنة مؤنث والصفن مذكر، فهذا كعلق: يكون مؤنثا فيمنع الصرف، ومذكرا فيصرف، والمعنى واحد. (٧) هى وعاء الخصية، وكذلك الصفن بسكون الفاء وفتحها. وقد ضبط «الصفن» فى أ بفتح الفاء. (٨) بفتح الراء وكسرها فى الرضاع والرضاعة. (٩) بتثليث الصاد. (١٠) البرك بالفتح والبركة بالكسر. وكلاهما صدر البعير. (١١) من النحويين من لا يجيز هذه المسألة و يجعل المنع عاما. و يقول أبو حيان فى البحر ٥ / ١٠٩: «مسألة كان يقوم زيد على أن زيد اسم كان فيها خلاف والصحيح المنع» وقد حمل المجيز لها قوله تعالى فى آخر سورة التوبة: من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم بقراءة تزيغ بالتاء على أن (قلوب) اسم كاد وجملة (تزيغ) الخبر، ويرى من يمنع ذلك أن فى كاد ضمير الشأن. وانظر الهمع ١ / ١١٨

مبتدأ وخبرا ، وأنت إذا قلت : يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك ؟ فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع (كان) فى قولنا : كان يقوم زيد أن زيدا مرتفع بـ(كان) ، وأنّ (يقوم) مقدّم عن موضعه ، فإذا حذفت (كان) زال الاتّساع وتأخر الخبر الذى هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، كما أن ألف (عَلْقاةٍ) للإلحاق ، فإذا حذفت الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث ، حتى قال :

* فكَرَّ فى عَلَقَى وفى مُكُور *

على ذا تأوله أبو عثمان ، ولم يحمله على أنهما لغتان . وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره ؛ نحو سُمَانَى وسُمَاناة ، وشُكَاعَى وشُكَاعاة ، وبُهْمَى وبُهْماة . فألف (بُهْمَى) للتأنيث ، وألف (بُهْماة) زيادة لغير الإلحاق ، كألف قَبَعْثَرَى ، وضَبَغْطَرَى . ويجوز أن تكون للإلحاق بجُخْدَب على قياس قول أبى الحسن الأخفش ، إلا أنه إلحاق اختصّ مع التأنيث ؛ ألا ترى أن أحدا لا ينوّن (بُهْمَى) فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا : كان يقوم زيد ، ونحن نعتقد أن زيدا مرفوع بكان .

ومن ذلك ما نعتقده فى همزة حمراء ، وصفراء ، ونحوهما أنهما[1] للتأنيث ، فإن ركّبت الاسم مع آخر قبله ، حُرْت[2] عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها ، واعتقدت غيره . وذلك أن تركّب[3] مع (حمراء) اسما قبلها فتجعلهما جميعا كاسم واحد فتصرِف[4] (حمراء) حينئذ . وذلك قولك : هذا دارَ حمراءُ ، ورأيت دارَ حمراءَ ، ومررت

(١) يريد همزة حمراء وصفراء ، وهمزة نحوهما ، ولو أفرد لكان أجود . (٢) أى رجعت .
(٣) يريد التركيب المزجىّ (٤) يريد أنها لا تلزم منع الصرف كما فى أمرها الأول ، بل قد تصرف ، على التفصيل الآتى . وذلك أنك إن أردت التعريف منعت الصرف وإلا صرفت . والعبارة فى ج : « ومن ذلك حمراء وصفراء ؛ همزته للتأنيث ؛ فإن ركبته مع اسم آخر قبله ثم سميت به صرفته فى النكرة ؛ لأنك لا تترك صرفه للتأنيث ، إنما تنزعه للتعريف والتركيب ... » وهى ظاهرة .

بدارَ حمراءَ، وكذلك هـذا كلْبَصفراءُ[1]، ورأيت كلبصفراءَ، ومررت بكلبصفراء، [فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضرموت . فإن نكَّرت صرفت فقلت[2] : رُبَّ كلْبَصفـراءٍ مررت بهِ]، وكلْبَصفـراءٍ آخر . فتصرف فى النكرة، وتعتقـد فى هذه الهمزة مع التركيب أنهـا لغير التأنيث، وقد كانت قبل التركيب له . ونحوٌ من ذلك ما نعتقده فى الألِفاتِ إذا كنّ فى الحروف والأصوات أنهـا غير منقلبة، ٥
وذلك نحو ألف لا، وما، وألف قافٍ، وكافٍ، ودالٍ، وأَخَواتها، وألف علَى، و إلى، ولَدى[3]، و إذا، فإن نقلتها بجعلتها أسماءً أو اشتققت منها فِعلا استحال ذلك التقدير، واعتقدت فيها ما تعتقده فى المنقِلب . وذلك قولك : موَّيت إذا كتبت (ما) ولوَّيت إذا كتبتَ (لا) وكوّفت كافا حسنة، ودوّلت دالًا جيّدة، وزوَّيت زايا قويّة . ولو سمّيتَ رجلا بـ(على) أو (إلى) أو (لَدَى) أو (ألا) أو [إذا][4]، ١٠
لقلت فى التثنية : عَلَوانِ، و إلَوانِ، ولَدَوانِ، وأَلَوان، و إذَوَانِ، فاعتقدت فى هذه الألِفات مع التسمية بهـا وعند الاشتقاق منها الانقلاب، وقـد كانت قبل ذلك عندك غير منقلبة . وأغربُ من ذلك قولك : بأبِى أنت ! . فالباء فى أول الاسم حرف جرّ بمنزلة اللام فى قولك : لله أنت ! فإذا اشتققت منه فعلا اشتقاقا صوتيّا استحال ذلك التقدير فقلت : بأبأتَ بهِ[5] بَئباء، وقد أكثرتُ من البأبأة . فالباء الآن ١٥
فى لفظ الأصل، و إن كنا قـد أحطنا علما بأنها فيما اشتقّت منه زائدة للجرّ . ومثال

---

(١) تبعت فى رسم كلبصفراء بالوصل ما فى أ . وهـذا قياس التركيب المزجى كمعد يكرب . وهو مركب من كلب وصفراء .   (٢) ما بين القوسين زيادة فى ش، ب، خلت منها أ .
(٣) فى أ كتبت هـذه الحروف بالألف : علا، و إلا، ولدا .
(٤) هذه الزيادة من ج . ٢٠
(٥) أى قلت له : بأبى أنت . وهذا معنى الاشتقاق الصوتى؛ كما تقول حوقل : قال : لا حول ولا قوة إلا بالله، وسبحل : قال سبحان الله . وانظر الكتاب ١/١٧٧

البِئْباء على هــذا الفعلال كالزِلزال، والقِلقال، والبأباةِ[1] الفَعللةُ، كالقلقلة، والزلزلة، وعلى هذا اشتقّوا منهما (البِئب)[2] فصار فِعَلاً من باب سلس، وقلق؛ قال :

* يا بأبى أنت ويا فوق البِئب[3] ! *

فالبِئب الآن بمنزلة الضِلَع، والعنب، والقِمَع، [والقِرب][4]. ومن ذلك قولهم: القَرْنُوة[5] للنبت، وقالوا : قرنيت السِقاء، إذا دبغته بالقَرْنُوَة، فالياء فى قرنيت الآن للإلحاق، بمنزلة ياء سَلْقَيت، وجَعْبيت، وإنما هى بدل من واو (قَرْنُوَة) التى هى لغير الإلحاق.

٥

وسألنى أبو علىّ — رحمه الله — عن ألف (يا) من قوله — فيما أنشده أبو زيد[6] — :

فَخَيْرٌ نحن عند النــاس منكم ‏ ‏ ‏ ‏ إذا الداعى المثــوِّب قال يالا[7]

١٠

فقال: أمنقلبة هى؟ قلت: لا؛ لأنها فى حرف أعنى (يا) فقال: بل هى منقلبة. فاستدللته على ذلك، فاعتصم بأنها قد خُلِطت باللام بعدها ووُقِف عليها، فصارت اللام كأنها جزء منهـا، فصارت (يال) بمنزلة قال، والألف فى موضع العين وهى مجهولة، فينبغى أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو. هذا[8] جُمَل ما قاله؛ ولله هو وعليه رحمته،

---

(١) هو بالجر عطف على «البئباء». وفيه العطف على معمولين. ويقرأ أيضا بالرفع على حذف المضاف وهو «مثال» أى ومثال البأباة. (٢) هو آدم مولى بلعنبر كما فى اللسان فى أبو. وهو من رجز فى البيان والتبيين للجاحظ ١٦٣/١، يقوله فى ابن له. (٣) «يا فوق البئب» — ويروى البيب — أى أنت فوق أن يقال له : بأبى أنت. (٤) زيادة فى أ خلت منها ش، ب.

١٥

(٥) انظر ص ٢٢٧ (٦) انظر ص ٢١ من نوادر أبى زيد، والخزانة ص ٤ ج ٢ من السلفية. وهذا من بيتين لزهير بن مسعود الضبى. (٧) بعده :

ولم يثــق العواتق من غيور ‏ ‏ ‏ ‏ بغيرته وخلين الحجــالا

٢٠

المثوب : الذى يدعو الناس للحرب يستنصرهم، وقوله (يالا) يريد يا لبنى فلان. والعواتق جمع عاتق وهى التى لم تتزوج، وقوله (خلين الحجالا) أى من الفزع يخرجن من الحجال فلا يثقن بأن يمنعهن الأزواج والآباء والإخوة، يقول : نحن عندهن أوثق منكن. (٨) كذا فى أ. وفى ش، ب : «وهذا».

فما كان أقوى قياسَه، وأشدَّ بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه . فكأنه إنما كان مخلوقا له . وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلَّة أصحابها، وأعيان شيوخها، سبعين سنة، زائحةً عِلَّاته، ساقطةً عنه كُلَفُه، وجعله هَمَّه وسَدَمه[1]، لا يعتاقه عنه وَلَد، ولا يعارضه فيه مَتْجَر، ولا يسوم به مَطْلبا، ولا يخدُم به رئيسا إلّا بأَخَرة[2] وقد حطَّ من أثقاله، وألقى عصا تَرحاله ! ٥

ثم إنى — ولا أقول إلّا حقًّا — لأعجب من نفسى فى وقتى هذا، كيف تَطوع لى بمسئلة، أم كيف تطمح بى إلى انتزاع عِلّة ! مع ما الحال عليه من عُلَقِ الوقت وأشجانه، وتذاؤبه[3] وخَلْج[4] أشطانه، ولولا معازّة[5] الخاطر واعتنافه[6]، ومساورة الفكر واكتداده[7]، لكنتُ عن هذا الشأن بمَعْزِل، وبأمرٍ سواه على شُغُل.

وقال لى مرّة رحمه الله تأنيسا بهذه الانتقالات : كما جاز إذا سمّيت بـ(ضَرَب) أن تُخرجه من البناء إلى الإعراب، كذلك يجوز أيضا أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره . ١٠

ومن طريف ما ألقاه — رضى الله تعالى عنه — علىّ أنه سألنى يوما عن قولهم هاتِ لاهاتيتَ، فقال (ماهاتيت) ؟ فقلت : فاعلت، فهاتِ من هاتيت، كعاطِ من عاطيت، فقال : أشىء آخر ؟ فلم يحضر إذ ذاك، فقال أنا أرى فيه غير هذا . فسألته عنه، فقال : يكون فعليت، قلت : ممّه ؟ قال : من الهُوتة[8]، ١٥

(١) السدم : الهم . (٢) يريد خدمته عضد الدولة بن بويه . وقد صنف له الإيضاح والتكملة .

(٣) أى اضطرابه واختلافه كتذاؤب الرياح . وقد أثبت «تذاؤبه» بالمعجمة . وفى أ : «تداؤبه» بالمهملة . وفى ش، ب : «تداوبه»، وكلاهما تحريف . (٤) الأشطان جمع شطن وهو الحبل، وخلج الأشطان جذبها وانتزاعها . وضبط فى أ «خلج» بالتحريك . والخلج : الفساد فالمعنى : فساد أشطانه وأسبابه . ٢٠ (٥) المعازة : المغالبة . (٦) يقال : اعتنف الأمر : أخذه بعنف . يريد أنه يأخذ خاطره بالشدة . (٧) أى جهده والإلحاح عليه . وقوله : «اكتداده» كذا فى أ، ب . وفى ش : «اكتداره» . وهو تحريف . (٨) بفتح الهاء وضمها .

وهى المنخفض من الأرض — قال : وكذلك (هِيتُ) لهذا البلد[1] ، لأنه منخفض من الأرض — فأصله هَوْتَيت[2] ، ثم أبدلت الواو التى هى عين فعليت ، وإن كانت ساكنة ، كما أبدلت فى ياجَل[3] ، وياحَل[3] ، فصار هاتيت ، وهذا لطيف حسن . على أن صاحب العين قد قال : إن الهاء فيه بدل من همزة ، كهرَقت ونحوه . والذى يجمع بين هاتيت وبين الهوتة حتى دعا ذلك أبا علىّ إلى ما قال به ، أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها . وكذلك قولك : هاتِ ، إنما هو استدعاء منك للشيء ، واجتذابُه إليك . وكذلك صاحب العين إنما حمله على اعتقاد بدل الهاءِ من الهمزة أنه أخذه من أتيت الشيء ، والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء . والذى ذهب إليه أبو علىّ فى (هاتيت) غريب لطيف .

ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم (هلممت) إذا قلت : هَلُمَّ . فهلممت الآن كصعررت ، وشملت ، وأصله قبلُ غيرُ هذا ، إنما هو أوّلُ[4] (ها) للتنبيه لحقت مثال الأمر للواجه توكيدا . وأصلها ها لُمَّ[5] ، فكثر استعمالها ، وخُلطت (ها) بـ(لُمّ) ، توكيدا للمعنى لشدّة الاتصال ، فحذفت الألف لذلك ، ولأن لام (لُمّ) فى الأصل ساكنة ، ألا ترى أن تقديرها أوّلُ (المُمْ) وكذلك يقولها أهل الحجاز[6] ، ثم زال هذا كلُّه بقولهم (هلممت) فصارت كأنها فعليت ، من لفظ (الهِلمام) وتنوسيت حالُ التركيب . وكأنّ الذى صرفهما جميعا عن ظاهر حاله حتى دعا أبا علىّ إلى أن جعله من (الهوتةِ)[7] ، وغيرَه من لفظ أتيت عدمُ تركيبِ ظاهره ،

---

(١) هو بلد على شاطئ الفرات ، وعلى هذا فالياء فى هيت أصلها الواو .

(٢) أى أصل هاتيت . (٣) والأصل : يوجل و يوحل . (٤) هو هنا ظرف .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فأصلها» . (٦) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « الهلمان » . وكذا فى عبارة اللسان فى هلم . (٧) يريد أن تأليفه غير موجود فى اللغة ، فلذلك اعتمد تخريجه على غير ظاهره . وهو عود إلى الكلام على هاتيت .

ألا ترى أنه ليس فى كلامهم تركيب (هـ ت و) ولا (هـ ت ى) فتزلا جميعا عن بادى أمره إلى لفظ غيره .

فهذه طريق اختلاف التقدير، وهى واسعة، غير أنى قد نبهت عليها، فأمْضِ الرأى والصنعة فيما يأتى منها .

ومن لفظ (الهوتة) ومعناها قولهم مضى هِيتاءٌ[1] [2] من الليل، وهو فِعلاء منه، ألا تراهم قالوا : قد تهوّر[3] الليل ، ولو كسّرت (هِيتاء) لقلت (هواتىّ) وقريب من لفظه ومعناه قول الله سبحانه (هَيت لك) إنما معناه هلمّ لك ، وهذا اجتذاب واستدعاء له ؛ قال :

أن العـراقَ وأهـلَه عُنُـق إليـك فهيْت هيتـا[4]

باب فى الفَرق[5] بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى

هـذا الموضع كثيرا ما يستهوى مَنْ يضعف نظرُه إلى أن يقـوده إلى إفساد الصنعة . وذلك كقولهم فى تفسير قولنا (أهلَكَ والليلَ) معناه ٱلحقْ أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك مَنْ لا دُرْبة له إلى أن يقول (أهلك والليل) فيجرّه، وإنمـا تقديره ٱلحق أهلك وسابِق الليـلَ . وكذلك قولنا زيد قام : ربّمـا ظنّ بعضهم أن زيدا

---

(١) كأن الليل بذهاب وقت منه ينخفض وتذهب قته . (٢) أى وقت منه .

(٣) أى ذهب أكثره . وفى ذلك معنى الانخفاض . وتراه « تهـور » بالراء وهو هكذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تهوت » . ولعمرى لـو جاءت هذه الصيغة فى اللغـة لكانت هى الجودى ، ولكنها لم تجئ .

(٤) هذا ثانى بيتين أنشدهما الفراء لشاعر فى علىّ رضى الله عنه أولهما :

أبلـغ أمير المـؤمنين من أخا العراق إذا أتيتا

وترى أن السياق يقضى بفتح أن . وقد روى كسرها على قطعه عما قبله أو على تأويل أبلغ بقل . وقوله : عنق أى ما ئلون . وانظر اللسان (هيت) وشرح المفصل ٤ / ٣٢

(٥) كذا فى ش . وفى أ ، ب : « فرق » . وفى ج : « فرق تقدير » .

هنا فاعل فى الصنعة، كما أنه فاعل فى المعنى . وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّنى قيامُ هذا وقعودُ ذاك، بأنه سرّنى أنْ قام هذا وأن قعد ذاك، ربما[(١)] اعتُقد فى هذا وذاك أنهما فى موضع رفع[(٢)] لأنهما فاعلان فى المعنى . ولا تستصغر هـذا الموضع ؛ فإن العرب أيضا قد مرّت به وشمّت روائحه، وراعته . وذلك أن الأصمعىّ أنشد فى جملة أراجيزه شعرا من مشطور السريع طويلا، ممدودا، مقيّدا، التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها فى موضع جرّ إلا بيتا واحدا من الشعر[(٣)] :

يستمسكون من حِذار الإلقاء ... بتَلَعات كجذوع الصِيصاء[(٤)]

رِدِى رِدِى وِرْدَ قطاة صمّـاء ... كُدْرِيّةٍ أعجبها بَرْدُ المـاء[(٥)]

تطّرِد قوافيها كلُّها على الجرّ إلا بيتا واحدا، وهو قوله :

* كأنها وقد رآها الرؤّاء[(٦)] *

والذى سوّغه ذاك[(٧)] — على ما التزمه فى جميع القوافى — ما كنّا على سَمْته من القول . وذلك أنه لمّـا كان معناه : كأنها فى وقت رؤية الرؤّاء تصوّر معنى الجرّ من هـذا الموضع، فجاز أن يخالِطَ هذا البيت بسائر الأبيات، وكأنه لذلك لم يخالِف .

(١) كذا فى أ . وفى ب، ش : « وربما » . (٢) هما فى موضع رفع زيادة عن مكان الجرّ بالإضافة . ويظهر هذا فى التابع . فلا غرابة فيه وإنما الوهم الذى يحذر منه ابن جنى أن يعتقد أنه ليس إلا مرفوعا، حتى لو قيل يعجبنى قيام زيد رفع زيد . وانظر فيما يأتى ص ٢٨٢

(٣) فى أ بعد « الشعر » : « قوله » . وما هنا فى ش، ب . (٤) نسبه فى اللسان فى تلع إلى غيلان الربعى . وذكر ابن جنى فى الجزء الثانى من هذا الكتاب (باب التطوع بما لا يلزم) قصيدة لغيلان على هذا الروىّ، وليس فيها ما أورد هنا إلا : * كأنها وقد رآها الرؤّاء * وهو يصف قوما فى سفينة . يقول إنهم يمسكون بسكانات السفينة — وسكانها ذنبها الذى به تعدل وهو المعروف بالدفة — وهى طويلة تلعات كجذوع الصيصاء، وهو تمر نخله طويل، وقد كنى بالتلعات عن السكانات لطولها . وإنما يمسكون بها خشية أن تلقيهم فى البحر فيهلكوا . والشعر فى إصلاح المنطق . (٥) يخاطب السفينة فيقول : ردى حتى تصلى المرفأ كما ترد قطاة صماء — وصممها ضيق أذنيها — . (٦) انظر تكلة هـذا الشطار فى الجزء الثانى من الخصائص (باب التطوّع بما لا يلزم) . (٧) كذا فى أ . وفى ب : « سوّغ له » .

ونظير هذا عندى قول طَرَفة :

فى جِفانٍ تعترى نادِيَنا وسَدِيفٍ حين هاج الصِنبِر[1]

يريد الصِنَّبْر، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرّق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها، تشبيها بباب قولهم : هذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ، وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء فيقول : الصِنَّبُرُ، لأن الراء مضمومة، إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال : حين هَيْج الصِنَّبر، فلمّا احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء، وكأنه قد نَقَل الكسرة عن الراء إليها . ولولا ما أوردته فى هذا لكان الضمّ مكان الكسر[2] . وهذا أقرب مأخذا من أن تقول : إنه حرّف القافية للضرورة كما حرّفها الآخَر فى قوله[3] :

هل عرفتَ الدار أم أنكرتها بين تِبراكٍ فشَسَّىْ عَبَقُر[4]

فى قول من قال : أراد عَبْقَر[5]، ثم حرّف الكلمة . ونحوُه فى التحريف قول العبد[6] :

---

(١) الصنبر : الريح الباردة . والسديف : السنام أو شحمه . والبيت من قصيدة له فى الديوان ٦٣ مطلعها :

أصحوت اليوم أم شاقتك هر ومن الحب جنون مستعر

(٢) ألغز البدر الدمامينى فى قول طرفة هذا : « حين هاج الصنبر » بفاعل للفعل مجرور ، وأجاب عنه الشيخ السجاعى بمضمون كلام ابن جنى ، ولم ينسب هذا إلى ابن جنى فعابه عليه الجبرتى . انظر هذا فى تاريخ الجبرتى فى ترجمة السجاعى فى الجزء الثانى ٢ / ٨٠ وانظر كتابة الأمير على المغنى فى مبحث الجملة الرابعة من الجمل التى لها محل من الإعراب فى الباب الثانى .

(٣) أى المرار العدوى كما فى معجم البلدان فى عبقر .

(٤) تبراك وعبقر موضعان و « شسى » تثنية شس ، وهو المكان الغليظ .

(٥) ومن اللغويين من يقول : أراد : عبيقر . انظر اللسان فى عبقر .

(٦) هو سحيم عبد بنى الحسحاس . وهو من قصيدة له فى الديوان المطبوع فى دار الكتب المصرية ص ٤٢ وما بعدها .

وما دُمْيــة مِن دُمَى مَيْسَنَا ... نَ معجبــة نظرا واتّصافا (١)

أراد — فيما قيل — ميسان (٢)، فزاد النون ضرورة، فهذا — لعمرى — تحريف بتعجرف عارٍ من الصنعة. والذى ذهبت أنا إليه هناك فى (الصنبر) ليس عاريا من الصنعة. فإن قلت: فإن الإضافة فى قوله (حين هاج الصنبر) إنما هى إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرّفت غير المضاف إليه؟ قيل الفعل مع الفاعل (٣) كالجزء الواحد، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل، فكأن الإضافة إنما هى إليه لا إلى الفعل، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجرّ.

فإن قيل: فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته فى اللفظ واعتقدت مع هذا أنه فى المعنى مرفوع، فإذا كان فى اللفظ أيضا مرفوعا فكيف يسوغ لك بعد حصوله فى موضعه من استحقاقه الرفع لفظًا ومعنًى أن تَحُور به فتتوهّمه مجرورا؟ قيل هذا الذى أردناه وتصوّرناه هو مؤكِّد للمعنى الأوّل، لأنك كما تصوّرت فى المجرور معنى الرفع، كذلك تمّمت حال الشبه بينهما فتصوّرت فى المرفوع معنى الجرّ. ألا ترى أن سيبويه لمّا شبّه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثّل ذلك فى نفسه ورَسَا فى تصوّره، زاد فى تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه، بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرجل فى الجرّ؛ كلُّ ذلك تفعله العرب، وتعتقده العلماء فى الأمرين، ليقوى تشابههما وتَعمُر (٤) ذاتُ بينهما، ولا يكونا على

---

(١) قبله — وهو مطلع القصيدة —:

ألم خيال عشاء فطافا ... ولم يك إذ طاف إلا اختطافا

لميـــة إذ طرقت موهنا ... فأضحى بها دنفا مستجافا

وبعـــده:

بأحسن منها غداة الرحيـ ... ـل قامت ترائيك وحفا غدافا

(٢) هى كورة بين البصرة وواسط كما فى ياقوت. والبيت فى اللسان (ميس ووصف).

(٣) كذا فى ش، ب. وفى أ: «الفاعل مع الفعل». (٤) بالبناء للفاعل كما ضبط فى أ. يقال: عمر الشيء — كنصر وكرم وسمع —: صار عامرا كما فى القاموس.

حَرِدٍ[1]، وتناظر غير مُجْتَدِ، فاعرِف هذا من مذهب القوم واقتفه تصب بإذن الله تعالى .

ومن ذلك قولهم فى قول العرب : كلُّ رجل وصَنْعَتُه[2] ، وأنت وشأنُك : معناه أنت مع شأنِك ، وكل رجل مع صنعته ، فهذا يوهم مِن أَمَمٍ أن الثانى خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله (مع شأنك) خبر عن أنت . وليس الأمر كذلك ؛ بل لعمرى إن المعنى عليه ، غير أن تقدير الأعراب على غيره . وإنما (شأنك) معطوف على (أنت) ، والخبر محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كلُّ رجل وصنعته مقرونان ، وأنت وشأنُك مصطحبان . وعليه جاء العطف بالنصب مع أنّ ؛ قال :

أغار على معزاىَ لم يدرِ أننى وصفراءَ منها عبلةَ الصفَواتِ[3]

ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون فى معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدَّم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله (أنت ظالم) دالّ على الجواب وسادّ مسدّه ؛ فأمّا أن يكون هو الجوابَ فلا .

ومن ذلك قولهم فى عليك زيدا : إن معناه خُذْ زيدا ، وهو — لعمرى — كذلك ، إلا أن (زيدا) الآن إنما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسما لفعلٍ متعدّ ، لا أنه منصوب بـ (خذ) .

ألا ترى إلى فرق ما[4] بين تقديرِ الإعراب وتفسيرِ المعنى ؛ فإذا مرّ بك شىء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ؛ فإن أمكنك أن يكون

---

(١) أى على غضب واغتياظ ، يقال : حرد الرجل إذا اغتاظ فتحرش بالذى غاظه .

(٢) كذا فى أ . وفى ب ، ش ، ج : «ضيعته» . والضيعة هنا : حرفة الرجل وتجارته وصناعته .

(٣) أورده فى اللسان (معز) . و «صفراء» يريد قوسا . والصفوات حجارة ملس مستواة ، وكأنها كان يرمى بها مكان السهام . وقوله (أغار) أى الذئب أو السبع .

(٤) كذا فى ش ، ب . وقد سقط هذا اللفظ «ما» فى أ .

تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت[1] تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّحت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يشذّ شىء منها عليك ، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تُؤْثِر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيدا سوطا أنّ معناه ضربت زيدا ضربة بسوطٍ . وهو — لا شكّ — كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أى ضربتُه ضربة سوطٍ ثم حذفت الضربة على عِبْرة حذفِ المضاف . ولو ذهبت تتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه : ضربةً بسوطٍ كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر فى نحو قوله : أمرتك الخير[2] ، وأستغفر الله[3] ذنبا ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كلّه بقولك[4] : إنه على حذف المضاف ؛ أى ضربةِ سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا — لعمرى — معناه ، فأمّا[5] طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف .

باب فى أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان فى حكم الملفوظ به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه

من ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ثم أرسله ، فتسمع صوتا فتقول : القرطاسَ والله ، أى أصاب القرطاس . فـ(أصاب) الآن فى حكم الملفوظ به

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « تركت » . وهو بخط مغاير ويبدو أنه إصلاح من الشنقيطى أو كتابة فى موضع ترك بياضا .

(٢) يريد قول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وانظر الكتاب ١ / ١٧ ، والخزانة ١ / ١٦٤

(٣) يريد قول الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

وانظر الخزانة ١ / ٤٨٦

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بقوله » .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فأما على طريق » .

لبتّة ، و إن لم يوجد فى اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مَناب اللفظ به .
وكذلك قولهم لرجل مُهْــوٍ بسيف فى يده : زيدا ، أى اضرب زيدا . فصارت
شهادةُ الحال بالفعل بدلا من اللفظ به . وكذلك قولك للقادم من سفر : خيرَ مَقْدَم ،
أى قدمت خير مقدم ، وقولك : قــد مررت برجلٍ إنْ زيدا و إن عمرا[1] ، أى إن
كان زيدا و إن كان عمرا ، وقولك للقادم من حَجّــه : مبرور مأجور ، أى أنت
مبرور مأجور ، ومبرورا مأجورا[2] ، أى قدمت مبرورا مأجورا ، وكذلك قوله[3] :

رَسْـــمِ[4] دار وقفتُ فى طَلَله   كدتُ أقضى الغداة من جَلَله

أى ربَّ رسم دار . وكان رُؤبة إذا قيــل له كيف أصبحت يقــول : خيرٍ عافاك
الله — أى بخيرٍ — يحــذِفُ[5] الباء لدلالة الحال عليها بجرى العادة والعرف بهــا .
وكذلك قولهم : الذى ضربتُ زيد ، تريد الهــاء وتحذفها ، لأن فى الموضع دليلا
عليها . وعلى نحو من هــذا تتوجّه عندنا قراءةُ حمزة ، وهى قوله سبحانه « واتقوا
الله الذى تساءلون به والأرحامِ » ليست هــذه القراءة عندنا من الإبعادِ والفحش
والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب اليــه أبو العباس[6] ، بل الأمر فيهــا دون
ذلك وأقربُ وأخفّ وألطف ؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبى العباس : إننى لم
أحمِل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدتُ أن تكون فيه باء ثانية
حتى كأنى[7] قلت : (وبالأرحام) ، ثم حذفت الباء ؛ لتقدّم ذكرها ؛ كما حُذِفتْ لتقدّم

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أو » .   (٢) انظر مجالس ثعلب ٩١

(٣) هــو جميل بن عبد الله بن معمر ، صاحب بثينة . وانظر الأمالى ١ / ٢٤٦ والسمط ٥٥٧
والخــزانة ٤ / ١٩٩ والعينى ٣ / ٣٣٩ ، والسيوطى ١٢٦   (٤) هذا البيت من شواهد النحو
فى مباحث حرف الجر ، وهو مطلع القصيدة ، و بعده :

موحشا ما ترى به أحدا   تنسج الريح تُرب معتدله
واقفا فى رباع أم جبير   من ضحــا يومه إلى أصله

(٥) كذا فى ج . وفى أ ، ب ، ش : « ويحذف » .   (٦) يريد المبرد . وانظر الكامل
٦/١٥٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨   (٧) كذا فى أ ، ش . وفى ب : « كأ » .

ذكرها فى نحو قولك : بمَنْ تمررْ أَمْرُرْ، وعلى من تنزِلْ أنزِلْ، ولم تقل : أمرر به ولا أنزل عليه، لكن حذفت الحرفين لتقدّم ذكرهما . وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجرّ لدلالة ما قبله عليه (مع مخالفته له فى الحكم)(1) فى قوله :

وإنّىَ من قوم بهم يُتّقَى العِدا ... ورَأْبُ الثأى والجانبُ المتخوّفُ(2)

أراد : وبهم رأب الثأى ، فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدّمها فى قوله : بهم يتقى العِدا، وإن كانت حالاهما مختلفتين(3) . ألا(4) ترى أن الباء فى قوله(5) (بهم يتقى العـدا) منصوبةُ الموضع لتعلّقها بالفعل الظاهر الذى هو يتّقى، كقولك : بالسيف يضرِب زيد، والباء فى قوله : (وبهم رأْب الثأى) مرفوعةُ الموضع عند قوم(6)، وعلى كلّ حال فهى متعلّقة بمحذوف ورافعه الرأبُ(7) — ونظائر هذا كثيرة — كان(8) حذف الباء من قوله (والأرحامِ) لمشابهتها الباء فى (بِهِ) موضعا وحُكْمًا أجدرَ، وقد أجازوا تبًّا له وويلٌ على تقدير وويل له، فحذفوها وإن كانت اللام فى (تبًّا له) لا ضمير فيها وهى

---

(1) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « مع مخالفته فى الحكم له » . (2) من نقيضة الفرزدق التى مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف ... وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف

وانظر النقائض ٥٦٤ طبعة أوربة، واللسان (رأب) .

(٣) كذا فى أ ، ب، وفى ش : « مختلفين » .

(٤) كذا فى أ، ب . وقد سقط هذا الحرف فى ش .

(٥) كذا فى أ، ب . وفى ش : « قولهم » .

(٦) كأنه يريد أن يجعل خبرا، وهـذا وجه . والوجه الآخر أن يكون « بهم » صفة (قوم)، و(رأب) فاعل به، وعلى هذا فقوله (بهم) مجرور الموضع . وهذا الوجه لا يريده هنا إذ هو قريب من (بالسيف يضرب زيد) .

(٧) كذا فى ب . والمعنى عليه صحيح . أى (بهم) خبر والرأب مبتدأ والخـبر رافعه المبتدأ عند البصريين وفى أ ، ش : « رافعة للرأب » وهو لا يستقيم على رأى البصريين .

(٨) جواب « إذا جاز للفرزدق » .

متعلّقة بنفس (تبّا) [1] مثلها فى هلمّ لك وكانت اللام فى (و يل له) خبرا، ومتعلّقة بمحذوف وفيها ضمير، فهذا عَرُوض [2] بيتِ الفرزدق .

فإن قلت : فإذا كان المحـذوف للدّلالة عليه عنـدك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهـاءِ المحذوفةِ فى نحو قولك : الذى ضربت زيد ، فتقولَ : الذى ضربت نفسَه زيد ، كما تقول : الذى ضربته نفسَه زيد ؟ قيل : هذا عندنا غير جائز ؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلةِ المثبَت ، بل لأمر آخر، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض بهِ [3] التخفيف لطولِ الاسم ، فلو ذهبْتَ تؤكّده لنقضْتَ [4] الغرض . وذلك أن التوكيد والإسهاب ضـدّ التخفيف والإيجاز ؛ فلمّـا كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمان ، فلم يجز أن يجتمعا ؛ كما لا يجوز ادّغام الملحَقِ؛ لمـا فيهِ من نَقْض الغَرض . وكذلك قولهم لمن سدّد سهما ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت : القرطاسَ واللهِ أى أصاب القرطاس : لا يجوز توكيد الفعل الذى نَصَب (القرطاس) . او قلت : إصابةً القرطاسَ ، فجعلت (إصابةً) مصدرا للفعلِ الناصبِ للقرطاس لم يجز ؛ من قِبَل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلَت الحال المشاهدةَ دالّة عليه ، ونائبة عنـه ، فلو أكّدته لنقضْت الغرض ؛ لأن فى توكيده تثبيتا للفظهِ المختزل ، ورجوعا عن المعتزَم من حذفهِ واطّراحه والاكتفاءِ بغيره منه . وكذلك قولك للمُهْوِى

(١) المعروف أن اللام فى مثل هذا للتبيين . وتقدير الكلام (له أعنى) أو (إرادتى له) ، وليست متعلقة بنفس تبـا ؛ نعم يجيز الصبان إذا كان المجـرور غير المخاطب كما هنا أن يتعلق بالمصدر ، ولكن ابن جنى لا يرى هذا التفصيل ، يدل على ذلك تنظيره بهلم لك ، واللام فى المثال الأخير للتبيين عند الصبان أيضا . انظر صبان الأشمونى فى مبحث المفعول المطلق .

(٢) أى مثيله . يقال : هذه المسألة عروض تلك أى نظيرها ، وقد يقال لابن جنى : إن فى بيت الفرزدق وفى « تبا له وويل » حذف الجارّ والمجرور ، وهو خبر ، وحذف الخبر سنن مألوف ، ومنهج معروف . فأمّا قراءة حمزة ففيها حذف الجارّ وإبقاء جرّه ، وهذا موضع القول والمؤاخذة .

(٣) كذا فى ش . وفى ا : « فيه » .   (٤) انظر ص ١٢٧ من هذا الجزء .

بالسيفِ فى يده : زيدا ، أى اضرِب زيدا لم يجز أن تؤكّد ذلك الفعل الناصب لزيد؛ ألا تراك لا تقول: ضربا زيدا وأنت تجعل (ضربا) توكيدا لأضرب المقدّرة؛ من قِبَل أن تلك اللفظة قد أُنيبت عنها الحالُ الدالّة عليها، وحُذفت هى اختصارا، فلو أكّدتها لنقضْتَ القضيَّة التى كنت حكمت بها لها، لكن لك أن تقول: ضرباً زيدا لا على أن تجعل ضربا توكيدا للفعل الناصب لزيد، بل على أن تُبدله منه فتقيمَه مقامه فتنصب بِهِ زيدا، فأمّا على التوكيد بِهِ لفعله وأن يكون زيد منصوبا بالفعل الذى هذا[1] توكيد له فلا .

فهذه الأشياء لولا ما عَرَض[2] من صناعة اللفظ — أعنى الاقتصار على شىء دون شىء — لكان توكيدها جائزا حسنا، لكن (عارض ما مَنَع)[3] فلذلك لم يجز؛ لا لأن المحذوف ليس فى تقدير الملفوظ بِهِ .

ومما يؤكِّد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ بِهِ إنشادهم قول الشاعر[4]:

قاتِلِى القــومَ يا خُزاعَ ولا ... يأخُذْكُمُ مِن قتالهم فَشَــل[5]

فتمام الوزن أن يقال : فقاتلى القوم، فلولا أنّ المحذوف إذا دلّ الدليل عليــه بمنزلة المثبَت، لكان هــذا كسرا، لا زِحافا . وهــذا من أقوى وأعلى ما يحتجّ بِهِ لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ بِهِ البتّة، فاعرفه، واشــدُدْ يدك بِهِ .

---

(١) فى ى، هـ : «هــو» . (٢) كذا فى أ . وفى ش، ب : «الشىء» .

(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : «لكن عارض عرض ما منع» . (٤) هو الشدّاخ ابن يعمر الكنانى من شعراء الحماسة، وهو جاهلى . وليس الشماخ، كما فى شرح الدمامينى للخزرجية ٤٠، وهو تحريف . (٥) البيت من المنسرح وقد دخله الخرم، ولو قال : (فقاتلى) نجا من ذلك . وقد ذكره أبو رياش كاملا هكذا . وانظر التبريزى فى شرح الحماسة . ونهاية الشطر الأول «لا» وانظر الدمامينى فى الموطن السابق .

وعلى الجملة فكلّ ما حُذف تخفيفا فلا يجوز توكيده، لتدافُع حاليه به؛ [1] من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز. فاعرف ذلك مذهبا للعـــرب.

ومما يدلّك على صحّة ذلك قول العرب — فيما رويناه عن محمد بن الحسن عن أحمد ابن يحيى — : (راكب الناقةِ طَليحانِ) [2] كذا رويناه هكذا؛ وهو يحتمل عندى وجهين: ٥

أحدهما ما نحن عليه من الحذف، فكأنه قال: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان، فحذف المعطوف لأمرين: أحدهما تقدُّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدّم ذكره دلّ [3] على ما هو مثـله. ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل « فقلنا ٱضْرِب بِعَصَاكَ الحَجَـرَ فانفجرتْ منه ٱثنتـا عَشْرَةَ عَيْنا » أى فضرب فانفجرت. فحذف (فضرب) لأنه معطوف على قوله: (فقلنا). وكذلك قول التغلبىّ [4]: ١٠

* إذا ما المـاء خالطها سَخِينا [5] *

أى شربنـا [6] فسخِينا. فكذلك قوله: راكب النـاقة طليحانـ، أى راكب الناقة والناقةُ طليحان.

فإن قلت: فهلّا كان التقدير على حذف المعطوف عليــه، أى الناقةُ وراكبُ الناقة طليحان؟ قيل يبعد ذلك من وجهين: ١٥

---

(١) كذا فى الأصول. والأحسن فى التعبير: من حيث إنّ. (٢) انظر فى تخريجه أيضا التصريح على التوضيح، والأشمونى فى آخر مباحث عطف النسق. (٣) كذا فى أ. وسقط هذا فى ش، ب. (٤) يريد عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة التى أوّلها:

ألا هبى بصحنك فاصبحينا ولا تبقى خمــور الأندرينا

(٥) صدره فى وصف الخمر: * مشعشعة كأن الحص فيها * (٦) هذا وجه فى فهم البيت. ويرى بعضهم أن (سخينا) وصــف من السخونة وهو حال من الضمير فى خالطها، وذلك مزج الخمر بالمـاء الساخن. ٢٠

أحدهما أن الحذف اتّساع ، والاتّساع بابه آخِر الكلام وأوسطه ، لا صدره وأوّله ؛ ألا ترى أن من اتّسع بزيادة (كان) حَشْـوًا أو آخِرا لا يجيز زيادتها أوّلا ، وأن من اتّسع بزيادة (ما) حشوا وغير أوّل لم يستجز زيادتها أولا إلا فى شاذّ من القول ؛ نحو قوله (١) :

وقَدْمًا هاجنى فازددت شوقا ... بـكاءُ حمامتينِ تجاوبانِ

فيمن رواه (وَقَدْمَا) بزيادة (ما) على أنه يريد : وقد هاجنى ، لا فيمن رواه فقال : (وقِدْمًا هاجنى) أى وقديما هاجنى .

والآخَر أنه لو كان تقديره : الناقة وراكب الناقة طليحان ، لكان قد حذَف حرف العطف وبقّى المعطوفَ به ؛ وهـذا شاذّ ، إنمـا حَكَى منه أبو عثمان عن أبى زيد : أكلت لحما ، سمكا ، تمرا ، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مِمّا ... يَزْرَعُ الـوُدَّ فى فـؤاد الكـريم (٢)

وأنشد ابنُ الاعرابى (٣) :

وكيف لا أبكى على علّاتى ... صبائحى غبائِقِى قَيْـلاتِى (٤)

(١) لجحدر اللص قصيدة طويلة فيها هـذا البيت ، لكن بلفظ : « وبمـا هاجنى » فى موضع : « وقد ما هاجنى » وانظر الأمالى ١/٢٨١ ، والخزانة ٤/٤٨٣ ومعجم البلدان (حجر) وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٩ (٢) حذف فيه حرف العطف والأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، أى إبداء التحية يعمل على الودّ والمحبـة . والبيت فى ديوان المعانى ٢ / ٢٢٥ عن أبى زيد . وفيه : « يثبت » فى مكان « يزرع » . (٣) فى اللسان فى قيل : « الأزهرى : أنشدنى أعرابىّ :

مـالى لا أسـقى حبيباتى ... وهن يوم الورد أمهاتى

* صبائحى ، غبائق ، قيـلاتى *

أراد بحبيباته إبله التى يسقيها يشرب ألبانها جعلهنّ كأمهاته » فهل ترى ما هنا محرفا عما فى اللسان . والظاهر أن هذه رواية أخرى عن ابن الاعرابىّ . (٤) العلات جمع علة ، وكأنه يريد هنا ما يتعلل به ، وفسرها بالصبائح والغبائق والقيلات . يريد نوقا يحلبها صباحا و بعد المغرب وفى القائلة . فالصبائح جمع صبوح ، والغبائق جمع غبوق ، والقيلات جمع قيلة .

وهذا كله شاذّ، ولعلّه جميع ما جاء منه. وأما على القولِ الآخَر، فإنه — لعمرى — قد حذف حرف العطف مع المعطوف به[١]، وهذا ما لا بدّ منه؛ ألا ترى أنه إذا حُذف المعطوف لم يجز أن يبقى الحرف العاطفُ قبلَه بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه[٢]. فإن قلت فقد قال[٣]:

قد وعدتنى أمُّ عمرٍو أنْ تا ... تَدْهُنَ رأسى وتُفَلِّيـنِى وا[٤] ٥

* وتمسحَ القَنْفاء حتى تَنْتا *

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر، ولأنه أيضا قد أعاد الحرف فى أوّل البيت الثانى، فجاز تعليق الأوّل بعد أن دَعَمه بحرف الإطلاق وأعاده، فعُرِف ما أراد بالأوّل، فجرى مَجْرَى قوله[٥]:

عجِّل لنا هذا وألحِقنا بذا الْ ... الشَّحم إنّا قد مَلِلناه بَجَلْ[٦] ١٠

فكما علّق[٧] حرف التعريف مَدْعُوما بألف الوصل وأعاده فيما بعد، فكذلك علّق حرف العطف مدعوما بحرف الإطلاق وأعاده فيما بعد. فإن قلت: فألف قوله (وا) ملفوظ بها، وألف الوصل فى قوله (بذا الْ)[٨] غير ملفوظ بها، قيل لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمزة بُدّ. فإن قلت: أفيجوز على هذا (قام زيد وَهْ، وعمرو) فتجرى

(١) كذا فى أ. وفى ش، ب: «من». (٢) يريد بذلك ألا يكون له تأثير ظاهر بحذف المعطوف. (٣) أى حكيم بن معية التميمى. انظر الموشح ٢٠ (٤) «تفلينى» فى أ، ب: «تفـديني» وقوله «وا» كذا فى أ، ب، وفى اللسان فى نتأ وقنف وفلى. وقد أصلحت فى ش: «واتا» وهو إفساد للشعر ومجافاة للرواية و«القنفاء»: الكمرة، و«تنتا» أى تنتأ وتبـدو، وضبط فى الموشح «تِنتا» بكسر التاء وهى لغـة. (٥) نسب فى سـيبويه ٢ / ٢٧٣ إلى غيلان وهو غيلان بن حريث الربعى الراجز كما فى العينى ١ / ٥١٠ على هامش الخزانة. ١٥ ٢٠
(٦) «الشحم» فى سيبويه والعينى «بالشحم» و«بجل» أى حسب. وقوله «بذا ال» رسم فى أ، والكتاب «بذل». (٧) كذا فى أ، ب. وفى ش: «وكما».
(٨) كذا فى أ، ب. وفى ش: «تا».

هاء بيان الحركة[1] مُجرى ألِف الإطلاق؟ فإنه أضعف القِيَاسَين[2] . وذلك أن ألف الإطلاق أشبهُ بما صيغ فى الكلمة من هاء بيان الحركة ؛ ألا ترى إلى ما جاء من قوله[3] :

ولاعَبَ بالعشيّ بنى بنيهِ كفِعْل الهِرّ يحترِش العَظايا[4]

فأبعــده الإلٰه ولا يؤَبَّى ولا يُسْقَى من المرض الشِفايا[5]

— وقرأته علىّ أبى على : ولا يُشْفَى — ألا ترى أن أبا عثمان[6] قال: شبّه ألف الإطلاق بتاءالتأنيث ،أى فصحّح اللام لها كما يصحّحها للهاء ، وليست كذلك هاء بيان الحركة ؛ لأنها لم تَقْوَ قُوّة تاء التأنيث ؛ أولا ترى أن ياء الإطلاق فى قوله :

* ... ... كُلُّه لم أصنعِى[7] *

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال : لم أصنعه ، فلذلك كان (وا) من قوله (وتفليني وا) كأنه لاتّصاله بالألف غيرُ معلّق . فإذا كان فى اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعدُ معطوفا به لم يكن هناك كبيرُ مكروه فيعتذَر منه .

---

(١) يريد هاءالسكت . (٢) هذا جواب قوله : «فإن قلت أفيجوز» . (٣) هو أعصر ابن سعد بن قيس عيلان كما اللسان فى حما . وفى حماسة البحترى ٣٢٤ هذه الأبيات ببعض تغيير عما فى اللسان منسوبة إلى المستوغر بن ربيعة ، وكذا فى طبقات ابن سلام طبعة أوربة ١٢ (٤) قبله :

إذا ما المرء صم فلم يكلم وأعيا سمعه إلا ندايا

والعظاء واحدها عظاية وهى دويبة . واحتراشها : صيدها . (٥) «يؤبى» كذا فى أ . وفى ش ، ب : «تؤبى» و «الشفايا» كذا فى ش ، ب . وهو الصواب . وفى أ : «الشفاءا» يراد الشفاءا وهو خطأ . (٦) يريد المازنى . وقد جاء هذا فى تصريف المازنى ص ٤٥٩ تيمور والعبارة فيه : «فإن الشاعر شبه ألف النصب بهاء التأنيث حين قال عظاية وصلاية وما أشبهه» .

(٧) هذا جزء من بيت تمامه :

قد أصبحت أم الخيار تدّعى علىّ ذنبا كله لم أصنع

وهو من أرجوزة لأبى النجم العجلى . وانظر الكتاب ١ / ٤٤ ، والخزانة فى الشاهد ٥٦ .

فإن قلت : فإنّ هاء بيان الحركة قد عاقبتْ لام الفعل، نحو ارْمِهْ ، واغزُهْ ، واخشَهْ، فهذا يقوّيها، فإنه موضع لا يجوز أن يسوّى به(١) بينها و بين ألف الإطلاق .

والوجه الآخر الذى لأجله حَسُن(٢) حذف المعطوف أن الخبرجاء بلفظ التثنية، فكان ذلك دليلا على أن المخبَر عنه اثنان. فدلّ الخبر على حال المخبر عنه. إذ كان الثانى هو الأوّل. فهذا أحَد وجهَى(٣) ما تحتمله الحكاية .

والآخر(٤) أن يكون الكلام محمولا على حذف المضاف أى راكب الناقة أحَدُ طليحين ، كما يَحتمل ذلك قولهُ سبحانه « يَخْرُج منهما اللؤلؤ والمَرْجان » أى من أحدهما ، وقد ذُهِب(٥) فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن . فالوجه(٦) الأوّل ؛ وهو ما كنا عليه : من أن المحذوف من اللفظ إذا دلّت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ به ، ألا ترى أن الخبر لمّا جاء مثنًّى دلّ على أن المخبر عنه مثنًّى كذلك أيضا ، وفى هذا القول(٧) دليل على ما يرد من نحوه بمشيئة الله [وحَوْله(٨)] .

باب فى نَقْض المراتب إذا عَرَض هناك عارض

من ذلك امتناعهم(٩) من تقديم الفاعل فى نحو ضرب غلامُه زيدا. فهذا لم يَمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم ، و إنما امتنع لقرينة انضمَّت إليه، وهى

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «ما» . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «التنبيه» وهو تصحيف ، يريد قوله : « طليحان » : (٣) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ .

(٤) هذا مقابل قوله فى ص ٢٨٩ : « أحدهما ما نحن عليه من الحذف » .

(٥) فى الجزء بعد أن أورد ما ذكره المؤلف : « وقال أبو الحسن : زعم قوم أنه يخرج من العذب أيضا » و يخطر فى خلدى لهذا أنه سقط هنا بعد « أحدهما » : « لا منهما » .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فالأوجه » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « القدر » . (٨) زيادة فى ش ، ب . وقد خلت منها أ . (٩) كذا فى أ . وقد سقطت « لم » فى ش ، ب .

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفسادُ تقدّم المضمر على مُظهَره لفظا ومعنى. فلهذا وجب[1] إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخِّر الفاعل فتقولَ: ضرب زيدا غلامُه، وعليــه قول الله سبحانه: «وإذِ ٱبتَلى إبراهــيمَ ربُّه» وأجمعوا[2] على ان ليس بجائز ضرب غلامُه زيدا، لتقدّم المضمر على مظهَره لفظا ومعنى. وقالوا في قول النابغة[3]:

جزى ربُّه عنّي عــدِيَّ بنَ حاتم جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدّم، كلُّ[4] ذلك لئلا يتقدّم ضميرُ المفعول عليه مضافا (إلى[5] الفاعل) فيكونَ مقدَّما عليه لفظا ومعنى. وأمّا أنا فأجيز[6] أن تكون الهاء في قوله:

* جزى ربُّه عنّي عديَّ بن حاتم *

عائدةً على (عديّ) خلافا على الجماعة.

فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدّم، والمفعول رتبته التأخّر[7]، فقد وقع كلّ[8] منهما الموقعَ الذى هو أولى به، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدَّما أنّ

---

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «أوجب».

(٢) من القائلين بالجواز أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد، وهو من أصحاب الكسائيّ. وكانت وفاته سنة ٢٤٣، فكأن ابن جنى لم يطلع على خلافه. وانظر كتب النحو في مبحث الفاعل.

(٣) أي الذبياني. والذى عليــه الرواة أن قائل هذا أبو الأسود الدؤلي يهجو عديّ بن حاتم. وإنما وهم من وهم في نسبته إلى النابغة أن للنابغة شعرا شبيها بهذا وهو:

جزى الله عبسا عبس آل بغيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

ويقول العيني: «عزاه بعضهم إلى النابغة الذبياني، وأبو عبيدة إلى عبــد الله بن همــارق، والأعلم لأبي الأسود، وقيل: لم يدر قائله، حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولدا مصنوعا» والبيت من شواهد النحو في باب الفاعل. وانظر الخزانة طبعة السلفية ١ / ٢٥٣ والعيني ٢ / ٤٨٧ على هامش الخزانة.

(٤) كذا في أ. وفي ش، ب: «إلى». (٥) كذا في الأصول. والمناسب: «إليه».

(٦) كذا في أ. وفي ب، ش: «فإني أجيز». (٧) كذا في أ. وفي ش، ب: «التأخير».

(٨) كذا في أ. وفي ش، ب: «كل واحدة».

موضعه التأخير، و إنّما المأخوذ به فى ذلك أن يُعتقد فى الفاعل إذا وقع مؤخّرا أن موضعه التقديم، فإذا وقع مقدّما فقد أخذ مأخذه، ورسّت به قدمه . و إذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظا ومعنى . وهذا ما لا يجوّزه القياس .

قيل : الأمر و إن كان ظاهره ما تقوله، فإن هنا طريقا آخر يُسوّغك غيره، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علىّ إلى أن قال : إن تقدّم المفعول على الفاعل قِسْم قائم برأسه[1]، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، و إن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا ؛ نحو قول الله عزّ وجلّ « إنما يخشى اللهَ من عبادِه العلماءُ » وقولِ ذى الرمّة :

أَستحدثَ الركبُ من أشياعِهم خبرا ... أم عاود القلبَ من أطرابِه طَرَبُ[2]

وقول مُعَقِّرِ بن حِمارٍ البارقىّ[3] :

أجدّ الركبَ بعد غَدٍ خُفوفُ ... وأمست مِن لُبانَتِكَ الأَلوفُ[4]

وقول دُرْنَى بنت عَبعبة[5] :

(١) كذا فى ش . وفى ا ، ب، ج : « تقديم » . (٢) ثالث بيت من قصيدته التى مطلعها :

ما بال عينك منها الماء ينسكب ... كأنه من كلى مفرية سرب

وانظر شرح شواهد الشافية ١٨٩ ، والديوان فى صدره . (٣) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «قال» .

(٤) الخفوف : الارتحال . وأجدّ : أورث الجدّ . كأنه يريد أن الارتحال بعد غد أى نية ذلك يجعلهم يجدّون و ينشطون فى التهيؤ للرحيل . والألوف محبوبته . ويبدو أن هذا من قصيدته التى فيها :

وذبيانيــــة وصت بنيها ... بأن كذب القراطف والقروف

وانظر فى هذا البيت وثلاثة معه الخزانة ٢/٢٩٣ ، ٣/١٥ ، واللآلى ٤٨٤ ، والكشاف (العنكبوت) .

(٥) من بنى قيس بن ثعلبة كما فى الكتاب ١/٩٢ . وفى اللسان (أبو) : "درنى بنت سيار بن ضبرة... ويقال : هو لعمرة الخثيمية" . وفى الحماسة أن هــذا الشعر لعمرة الخثعمية ؛ وكذا فى العينى . ويبدو أن ما فى اللسان (الخثيمية) تحريف عن (الخثعمية) . وانظر الحماسة بشرح التبريزى طبعة بن ٤٨٣ .

إذا هبطا الأرضَ المخوفَ بها الرّدَى ... يُخَفِّض من جأشيهما منصُلاهما[1]

وقول لَبيــد :

فَمَدافِعُ الرّيّان عُرِّىَ رَسْمُها ... خَلَقًا كما ضَمِنَ الوُحِىَّ سِلامُها[2]

ومن أبيات الكتاب[3] :

اِعْتاد قلبَك من سَلْمَى عوائدُه ... وهاج أهواءَك المكنونةَ الطَّلَلُ

فقدّم المفعول فى المصراعين جميعا ، وللبيد أيضا :

رُزِقَتْ مرابيعَ النجومِ وصابَها ... وَدْقُ الرواعِدِ جَوْدُها فَرِهامُها

وله أيضا :

لمعفّرٍ قَهْدٍ تنازعَ شِلْوَهُ ... غُبْسٌ كواسبُ ما يُمَنُّ طعامُها[4]

وقال الله عزّ وجلّ : « ألهاكم التكاثر » وقال الآخر :

أبعدكِ الله مِن قلب نَصَحْتُ له ... فى حُبِّ جُمْلٍ ويأبَى غيرَ عِصيانى

وقال المرقِّشُ الأكبر :

لم يَشْجُ قلبي مِلْحوادثِ إلْ ... لا صاحِبِي المتروكُ فى تَغْلَمْ[5]

---

(١) تقول ذلك فى أخويها ترثيهما . وفى الحماسة أن هذا لعمرة فى ابنيها ترثيهما . ومن هذه المرثية ما يستشهد به النحويون فى باب الإضافة :

هما أخوا فى الحرب من لا أخا له ... إذا خاف يوما نبوة فدعاهما

وانظر العينى فى شواهد الإضافة ، والأعلم فى المرجع السابق ، واللسان فى أبو . (٢) من معلقته التى أولها :

عفت الديار محلها فمقامها ... بمنى تأبد غولها فرجامها

(٣) ١ / ١٤٢ ، وفى شواهد المغنى للبغدادى ٢ / ٩٢٦ : « قال ابن خلف : الشعر لعمر بن أبى ربيعة » ولم أره فى الديوان . (٤) يصف بقرة وحشية تضطرب لولدها الذى أكلته السباع ، وهو المعنى بالمعفر القهد — والمعفر : الذى قطعت عنه الرضاعة أياما يراد فطامه . والقهد : الأبيض فى كدرة — ويعنى بالغبس الكواسب السباع ، وجعلها لا يمن طعامها لأنهن يكسبنه بأنفسهن فلا يد عليهن لأحد . وقوله : « غبس » كذا فى أ . وفى ش : « غبش » . (٥) هذا من قصيدة مفضلية . يرثى صاحبا له دفن فى تغلم وهو موضع . وانظر شرح ابن الأنبارى للمفضليات ٤٨٧

وفيها :

في باذخاتٍ من عَمَايَةَ أو يرفَعُه دون السماء خِيَم[1]

والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالَم غير مستنكَر، فلمّا كثُر وشاع تقديم المفعول [على الفاعل][2] كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخِّر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال : جزى عديَّ بن حاتم ربُّه، ثم قدّم الفاعل على أنه قد قدّره مقدّما عليه مفعوله فجاز ذلك[3]، ولا تستنكر هذا الذى صوّرته لك ولا يَجْفُ عليك؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشّعه؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في جرّ (الوجه) من قولك: هذا الحسَن الوجهِ أن يكون من موضعين: أحدهما بإضافة الحسَن إليه، والآخر تشبيه[4] له بالضارب الرجلِ، هذا مع أنّا قد أحطنا علما بأن الجرّ في (الرجل) من قولك : هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إيّاه بالحسن الوجه، لكن لما اطّرد الجرّ في نحو هذا الضارب الرجل، والشاتم الغلام، صار كأنه أصل في بابه، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد (فشبه[5] الحسن الوجه) بالضارب الرجل، [من[6] الجهة التى إنما صحّت للضارب الرجل تشبيها بالحسن الوجه] وهذا يدلّك على تمكُّن الفروع عندهم، حتى إن أصولها

(١) قبله :

لو كان حيّ ناجيا لنجا من يومه المزلم الأعصم

والمزلم الأعصم : الوعل . وعماية جبل ، وكذا خيم . يقول : هذا الوعل معتصم بأعالى الجبال ومع ذلك يدركه الموت . وقوله « في باذخات » كذا في أ . وهو الصواب . وفي ش، ب : « بإذخ » .

(٢) زيادة في ش خلت منها أ ، ب .

(٣) كذا في أ . ش ، وفي ب : « لذلك » .

(٤) كذا في أ . وفي سائر الأصول : « تشبيهه » .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « فشبه به الحسن الوجه » .

(٦) زيادة في ش ، ب ، ء ، هـ ، خلت منها أ .

التى أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستمادت[1] من فروعها ما كانت هى أدّته إليها ، وجعلته عطيّة منها لها ، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لمّا استمرّ وكثر كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل .

فإن قلت ، إنّ هذا ليس مرفوعا إلى العرب ولا محكيًّا عنها أنها رأته مذهبا ، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولا ، ولسنا نقلّد سيبويه ولا غيره فى هذه العلّة ولا غيرها ، فإن الجواب[2] عن هذا حاضر عتيد ، والخَطْب فيه أيسر ، وسنذكره فى باب يلى هذا بإذن الله . ويؤكّد أن الهاء فى (ربه) لعدىّ[3] بن حاتم من جهة المعنى عادةُ العرب فى الدعاء ؛ ألا تراك لا تكاد تقول : جزى ربُّ زيدٍ عمرا ، وإنما يقال : جزاك ربُّك خيرا أو شرّا . وذلك أوفق ؛ لأنه إذا كان مجازيه ربّه كان أقدر على جزائه وأملأ[4] به . ولذلك جرى العرفُ بذلك فاعرفه .

ومما نُقِضتْ مرتبته المفعول[5] فى الاستفهام والشرط ، فإنهما يجيئان مقدَّمين[6] على الفعلين الناصبين لهما ، وإن كانت رُتْبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه . وذلك قوله سبحانه وتعالى « وسيعلم الذين ظلموا أىَّ منقلَبٍ ينقلبون » فـ (أىَّ منقلب) منصوب على المصدر بـ (ينقلبون) ، لا بـ (سيعلم[7]) ، وكذلك قوله تعالى « أيَّما الأجلين

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « واستعادت » . وفى الخزانة فى شواهد الفاعل : « فاستعارت » .

(٢) جواب قوله : « فإن قلت إن هذا ... » .

(٣) عرض ابن يعيش فى شرح المفصل ١/٧٦ لمذهب ابن جنى فى مسألة (ضرب غلامه زيدا) ورأيه فى مرجع الضمير فى البيت ، ثم قال : « وذلك خلاف ما عليه الجمهور ، والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر ، والتقدير : جزى رب الجزاء ، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر ؛ إذ كان دالا عليه » . وترى مثل هذا فى أمالى ابن الشجرى ١/١٠٢

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج « إملائه » وفى عبارة الخزانة : « إيلامه » . والوجه ما أثبتنا . و « أملأ به » أى أوثق بأدائه ، يقال : ملؤ فهو ملىء إذا كان ثقة غنيا .

(٥) أى المفعول فى الاستفهام والمفعول فى الشرط ، وقد ثنى الضمير نظرا لهذا التعدد .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « متقدّمين » .

(٧) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « بيعلم » .

قضيت فلا عدوان علىَّ » وقال « أيّاما تدعوا فله الأسماء الحسنى » فهـذا ونحوه
لم يلزم تقـديمه من حيث كان مفعولا . وكيف يكون ذلك وقد قال عزّ اسمـه
« وضرب الله مثلا » وقال تعالى«ولقد علمتم الذين اعتدَوا منكم فى السبت» وقال
« يحرفون الكلم عن مواضعه » وقال « قد فرض الله لكم تَحِلّة أيمانكم » وهو مِلْءُ
الدنيا كثرةً وسـعة ، لكن إنما وجب تقديمه لقرينـة انضمّت إلى ذلك ، وهى ٥
وجوب تقدُّم الأسماء المستفهَم بها والأسماءِ المشروط بها . فهذا من النقض العارض .

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا؛ نحو قولهم:
عنـدك مال ، وعليك دَين ، وتحتـك بساطٌ ومعك أَلْفان . فهـذه الأسماء كلُّها
مرفوعة بالابتـداء ، ومواضعها التقـديم على الظروف قبلها التى هى أخبار عنها ،
إلا أن مانعاً منع من ذلك حتى لا تقدّمها(١) عليها ، ألا (ترى أنك)(٢) لو قلت : غلام ١٠
لك ، أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن؛(٣) لا لأن المبتدأ ليس (موضعه التقديم)(٤)
لكن لأمر حدث ، وهو كون المبتـدأ هنا نكرة ؛ ألا تراه لو كان معـرفة لاستمرّ
وتوجّه تقديمه ، فتقول : البساطان تحتك ، والغلام لك . أفلا ترى أنّ ذلك إنمـا
فسد تقديمه لِمَـا ذكرناه : من قبح تقديم المبتدأ نكرة فى الواجب ، ولكن لو أَزَلْتَ
الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة ؛ كقولك : هل غلام عندك ، وما بساط ١٥
تحتك ، بِحُسْنِتِ الفائدة من حيث كنتَ قد أفدت بنفيك عنه كونَ البساط تحته ،
واستفهامك عن الغلام : أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جايّا مفهوما . ولو
أخبرت عن النكرة فى الإيجاب مقدّمة فقلت : رجل عندك كنت قد أخبرت عن

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « يقـدّمها » . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « تراك » . ٢٠
(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب ، ى ، هـ : « يجز » .
(٤) كذا فى ا . وفى ش ، ى ، هـ ، ب : « موضعه يحسن التقديم » .

منكور لا يعرف ، وإنما ينبغى أن تقدّم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منـه معنى منكور ، نحو زيد عندك ومحمد منطلق ، وهذا واضح . فإن قلت : فلم وجب مع هذا تأخيرُ النكرة فى الإخبار عنها بالواجب ، قيل لمّا قبح ابتداؤها نكرة لما ذكرناه رأَوْا تأخيرها وإيقاعها فى موقع الخبر الذى بابه أن يكون نكرة ؛ فكان ذلك إصلاحا للَّفظ ، كما أخّروا اللام لام الابتداء مع (إنّ) فى قولهم : إن زيدا لقائم لإصلاح اللفظ . وستـرى ذلك فى بابه بعون الله وقـدرته . فاعلم إذًا أنه لا تُنقَض مرتبة إلّا لأمر حادث ، فتأمّله وابحث عنه .

باب من غلبة الفروع على الأصول

هذا فصل من فصول العربيّة طريف[1] ؛ تجده فى معانى العرب ، كما تجـده فى معانى الإعراب[2] . ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلّا والغرض فيه المبالغة .

فممّا جاء فيه ذلك للعرب قولُ ذى الرُمّة :

ورَملٍ كأوراكِ العذارَى قطعتهُ ... إذا أَلبَسته المُظلماتُ الحنادِسُ[3]

أفلا ترى ذا الرُّمة كيف جعل الأصل فرعا والفرع أصلا . وذلك أن العادة والعرف فى نحو هذا أن تشبَّه أعجاز النساء بكُثْبان الأنقاء ، ألا ترى إلى قوله :

ليـلَى قضيبٌ تحتـه كثيب ... وفى القِـلادِ رَشَأٌ رَبيب[4]

(١) كذا فى ب . وفى ش ، ج : « ظريف » وسقط هذا اللفظ فى أ .

(٢) يريد ما يرجع إلى الإعراب فى الكلام ، وجعل ذلك مقابلا لمعانى العرب التى تعالجها وأعراضها من الكلام . وسيعرض لهذا فى قوله : « وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون » .

(٣) (ألبسته) : غطته والحنادس جمع حندس . والحندس : اشتداد الظلمة ، وقد ذهب بها مذهب الوصف وانظر الديوان ٣١٨ ، والبيت من قصيدته التى مطلعها :

ألم تسأل اليـوم الطـلول الدوارس ... بحزوى وهل تدرى القفار البسابس

وانظر أيضا كامل المبرد ص ٢ ج ٧

(٤) القلاد واحدها قلادة . والرشأ : الظبى إذا تحرك وقوى ومشى مع أمه . والبيت فى اللسان فى قلد .

وإلى قول ذى الرمة أيضا — وهو من أبيات الكتاب[(١)] — :

تَرى خَلْفها نصفًا قناة قويمةً ونِصفًا نقًا يرتجُّ أو يتمرمر[(٢)]

وإلى قول الآخر:

خُلِقْتِ غير خِلقةِ النسوانِ إن قمتِ فالأعلى قضيبُ بانِ
وإن تولّيتِ فدِعْصتانِ وكلُّ إِدٍّ تفعلُ العينانِ[(٣)]

وإلى قوله[(٤)] :

كدِعصِ النقا يمشى الوليدان فوقه بما احتسبا من لينِ مس وتَسهالِ

وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائىُّ الكبير:

كم أحرزتْ قُضُبُ الهنديّ مُصلتةً تهتزّ من قُضُبٍ تهتزّ فى كُثُبِ[(٥)]

---

(١) ص ٢٢٣ ج ١

(٢) قال الأعلم: «وصف امرأة بجعل أعلاها فى الإرهاف واللطافة كالقناة، وأسفلها فى امتلائه وكثافته كالنقا المرتج. والنقا: الكثيب من الرمل. وارتجاجه اضطرابه وانهيال بعضه على بعض للينه. والتمرمر أن يجرى بعضه فى بعض». وهو من قصيدة فى الغزل بمية أولها:

خليلىّ لاربع بوهبين مخبر ولا ذوحِجى يستنطق الدار يعذر

وانظر الديوان.

(٣) (دعصتان) تثنية دعصة، وهى قطعة من الرمل. والإدّ: العجب والأمر العظيم. والشعر فى اللسان فى دعص. (٤) هو لامرئ القيس. وقد وقعت النسبة فى ج.

(٥) من قصيدته التى أولها:

السيف أصدق إنباء من الكتب فى حده الحدّ بين الجدّ واللعب

و«قضب الهندى» أى الحديد أو الصنع الهندىّ يريد السيوف، و«مصلتة تهتز» حالان من القضب، و«من قضب» تمييز (كم) ويريد بهذه القضب القدود القويمة فوق الأعجاز اللينة كالكثب من الرمال. يريد أن السيوف تظفر المصاولين بها بحسان النساء إذ يقعن فى السبي، ومثله ما قبله:

كم كان فى قطع أسباب الرقاب بها إلى المخدرة العذراء من سبب

و«تهتز» كذا فى جـ. وفى ش، ب: «تهز». وقد سقط «تهتز» فى الموضع الثانى فى أ.

(ولله البُحترىّ)[(١)] فما أعذب وأظرف وأدمث قولَه :

أين الغزالُ المستعير من التَقــا　　كَفَلا ومن نَوْرِ الأَقاحِى مَبْسِما[(٢)]

فقلب ذو الرمّة العادة والعُرف فى هــذا ، فشبّه كُثْبان الأنقاء بأعجاز النساء . وهذا[(٣)] كأنه يَخرج مَخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار[(٤)] كأنه الأصل فيه ، حتى شبّه به كُثْبان الأنقاء . ومثله للطائىّ الصغير :

فى طَلْعة البدرِ شيء من ملاحتِها　　وللقضِيب نِصيب من تثنِّيها[(٥)]

وآخِر من جاء به شاعرُنا[(٦)] ، فقال :

نحن رَكْب مِلْجِنّ فى زِىّ ناسٍ　　فوق طــيرٍ لها شخوصُ الجمــالِ[(٧)]

فجعل كونهم جِنّا أصلا ، وجعل كونهم ناسا فرعا ، وجعل كون مطاياه طيرا أصلا ، وكونَها جِمالا فرعا ، فشبّه الحقيقة بالمجاز فى المعنى الذى منــه أفاد المجازُ من الحقيقة

---

(١) كذا فى ب ، ج . وفى ش : «ولله درّ البحترىّ» وفى أ : «والبحترىّ» وهو عطف على الطائى .

(٢) من قصيدة يمدح فيها أحمد و إبراهيم ابنى المدبر أوّلها :

أحلتى سلمى بكاظمة اسلما　　وتعلما أن الجــوى ما هجتما

وانظر الديوان .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «فهذا» .

(٤) كذا فى ب ، ش . وفى أ : « فصار » .

(٥) «من تثنيها» . كذا فى جـ ، وفى ب ، ش : «فى تثنيها» . وهو من قصيدة فى مدح المتوكل أوّلها :

أنافعى عند ليلى فرط حبيها　　ولوعــة لى أبديها وأخفيها

(٦) كذا فى أ . وفى ب ، جـ ، ش : « ما » .

(٧) من قصيدة فى مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكىّ ، أوّلها :

صـــلة الهجر لى وهجر الوصال　　نكسانى فى السقم نكس الهلال

وبعــــده :

من بنات الجديل تمشى بنا فى الـ　　ـبيــــد مشى الأيام فى الآجال

وقوله (فوق طير) أى فوق ركائب كالطير .

ما أفاد . وعلى نحو من هذا قالوا للناقة (جُمَالِيَّة) لأنهم شبَّهوها بالجمَل فى شدّته وعلو خَلْقه؛ قال الأعشى :

جُمَـالِيَّةٍ تغتـــلى بالرِداف   إذا كَذَّب الآثماتُ الهجيرا (١)

وقال الراعى :

* على جُمالِيّةٍ كالفَحْل هِملاجِ *

وهو كثير . فلمّـا شاع ذلك واطّرد صاركأنه أصـل فى بابه ، حتى عادوا فشبّهوا الجمل بالناقة فى ذلك، فقال (٢) :

وقرَّبوا كل جُمَالِىّ عَضِهْ   قريبةٍ نُدْوتُه من مَحْمَضِهْ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره فى هذه اللغة كثيرة .

وهذا المعنى عينُه قد استعمله النحويون فى صناعتهم، فشبّهوا الأصل بالفرع فى المعنى الذى أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصـل ؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز فى قولك : هـذا الحسن الوجهِ أن يكون الجرّ فى الوجه من موضعين، أحدهما

---

(١) (تغتلى) : تسرع ، والرداف جمع الرديف وهو — كالردف — : من يركب خلف الراكب ، يريد أنها تقوى على السير وفوقها أكثر من راكب ، والآثمات من النوق : المبطئات ، وكذب البعير الهجير : أساء السير فيه ولم يصدقه . وهو من قصيدة له فى الديوان وقبله :

وبيداء يلعب فيها السرا   ب لا يهتدى القوم فيها مسيرا

قطعت إذا سمع السامعو   ن للجندب الجون فيها صَريرا

بناجية كأتان الثميـل   توفى السرى بعد أين عسيرا

(٢) هو هميان بن قحافة كما فى اللسان فى جمل وعضه وحمض . وعضه : يرعى العضاه من الأشجار ، والندوة موضع شرب الإبل . والمحمض : حيث يرعى الحمض وهو من النبات ما فيه ملوحة ، وهو ماتشتهيه الإبل . يقـول : موضع شربه قريب لا يتعب فى طلب الماء . وانظر نوادر أبى زيد ١١٤ والأمالى ٢/٢٥٢ والسمط ٨٨٣

الإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذى إنما جاز فيه الجرّ تشبيها له بالحسن الوجه؛ على ما تقدّم فى الباب قبل هذا .

فإن قيل : وما الذى سوّغ سيبويه هذا، وليس ممّا يرويه عن العرب روايةً، وإنما هو شىء رآه واعتقده لنفسه وعلّل به ؟ قيل يدلّ على صحّة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عَرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبّهت شيئا بشىء مكّنت ذلك الشّبَه لهما، وعَمَرت[1] به الحالَ بينهما ؛ ألا تراهم لمّا شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه . وكذلك[2] لمّا شبّهوا الوقف بالوصل فى نحو[3] قولهم (عليه السلام والرحمتْ[4]) وقوله :

* بَلْ جَوْزِ تيهاء كظَهْرِ الحَجَفَتْ[5] *

وقوله[6] :

أللهُ نجّاك بكَفَّىْ مَسْلَمَتْ	من بعدما وبعدما وبعدمَتْ[7]
صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ	وكادتِ الحُرَّة أن تُدعَى أمت

---

(١) فى اللسان (جمل) : « عمت » ويبدو أنه تحريف عما هنا . (٢) كذا فى أ، جـ، ش، ب : « فكذلك » . (٣) سقط لفظ « نحو » فى ش، ب . وثبت فى أ، جـ .

(٤) أى سؤر الذئب كما فى اللسان فى جحف، وشواهد الشافية ٢٠٠ (٥) بعده :

قطعتها إذا المها تجوّفت مآرنا إلى ذراها أهدفت

جوز التيهاء : وسطها . والحجفة : الترس من جلد، وتجوفت : دخلت فى جوفها . والمآرن أصلها المآرين جمع المئران وهو كناس الوحش، وذراها : ظلها، وأهدفت : لجأت . وقوله : (بل جوز تيهاء) أى رب جوز تيهاء . وقوله كظهر الحجفة أى فى الاستواء، وقوله قطعتها إذا المها تجوفت مآرنا أى فى وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كنسه من الحر وتلجأ إلى ظل المآرين .

(٦) هو أبو النجم كما فى اللسان فى ما . وانظر شواهد الشافية ٢١٨ ، والخزانة ١٤٨/٢

(٧) « بعدمت » أراد : بعد ما، فأبدل الألف هاء، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث . انظر اللسان (ما) .

كذلك شبّهوا أيضا الوصل بالوقف فى قولهم : ثلاثَهْ أربعهْ يريد ثلاثهْ أربعهْ، ثم تخفّف الهمزة فتقول : ثلاثَهَ اَرْبَعَهْ، وفى قولهم : (سَبْسَبًّا وكَلْكَلّا)[1] . وكما أجروا غير اللازم مجرى اللازم فى قولهم : (لَحْمَر[2]، ورُيًّا[3]) وقولهم : وَهْوَ[4] الله، وَهْيَ[4] التى فعلتْ، وقوله[5] :

فقمتُ للطيفِ مرتاعا وأرّقنى ... فقلت أهْيَ سرت أم عادنى حلُمُ[6]

(١) أى لو جريا فى الشعر . ومن الأوّل قوله :

إن الدبى فوق المتون دبا ... وهبت الريح بمور هبا

* تترك ما أبقى الدبى سبسبا *

والدبى : الجراد . والمتون جمع المتن، وهو ما صلب من الأرض . والمور — بضم الميم — : الغبار . والسبسب : القفر والمفازة .

ومن الثانى قوله :

كأنّ مهواها على الكلكل ... وموقعا من ثفنات زل

موقع كفى راهب يصلى ... فى غبش الصبح وفى التجلى

وهو فى وصف ناقته . والكلكل : الصدر . والثفنات جمع الثفنة، وهو ما يقع على الأرض من أعضاء الإبل . وزل : خفاف . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى فى الشاهدين، وفى الشاهد الثانى الخزانة ٥٥١/٢ (٢) يريد أن (الأحمر) إذا خفف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام يجوز حذف همزة الوصل فى غير الوصل لتحريك اللام، وهو وإن كان عارضا فقد أجرى مجرى اللازم على هذا الوجه .

(٣) يريد أن (رؤيا) إذا خففت همزتها بإبدالها واوا فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وهو يجعل العارض كالأصلى اللازم، وعامة العرب على خلافه فيقولون : الرويا من غير إبدال . (٤) أجرى واو العطف وهى ليست لازمة مجرى اللازمة التى هى جزء من الكلمة تخفف بتسكين ما هو فى حكم الوسط . (٥) هو زياد بن حمل من قصيدة طويلة فى الحماسة، وقبله :

زارت رويقة شعثا بعد ما هجعوا ... لدى نواحل فى أرساغها خدم

يريد أن خيال رويقة — وهو اسم محبوبته — زارهم وقد عرسوا فى السفر . وأراد بالنواحل الرواحل، والخدم واحدها خدمة وهى السير يشدّ عليها . وانظر الخزانة ٣٩١/٢، وشرح الحماسة للتبريزى طبعة بن ٦٠٨ (٦) «للطيف» كذا فى ش، ب، ج . وفى أ : «للضيف» . «وأرقنى» كذا هو فى أ، ب، ش . والمعروف فى الرواية : «فأرقنى» .

وقولهم ها اللهِ ذا،(١) أجروه مُجرى دابّة، وقوله :

ومن يتَّقْ فإنّ الله مَعْهُ ورِزقُ الله مؤتابٌ وغادى(٢)

أجرى (تَقِ فَ)(٣) مجرى عَلِمَ حتى صار (تَقْفَ) كعَلْمَ،(٤) كذلك أيضا أجرَوا اللازم مُجرى غير اللازم فى قول الله سبحانه « أليس ذلك بقادرٍ على أن يحيِي الموتى »(٥)

٥ فأجرى النصب مجرى الرفع الذى لا تلزم فيه الحركة(٦) ومجرى(٧) الجزم الذى لا يلزم فيه الحرف أصلا ، وكما حُمِل النصب على الجرّ فى التثنية والجمع الذى على حدّ التثنية، كذلك حُمِل الجرّ على النصب فيما لا ينصرف ، وكما شبّهت الياء بالألف فى قوله :

* كأنَّ أيديهنَّ بالقاعِ القَرِق(٨) *

---

(١) كذا فى ش، ب، ج . وفى أ : « هاء » . وهو خطأ . و(ها) للتنبيه، وهى من تمام (ذا)

١٠ وانظر شرح الرضى للكافية ٢ / ٣٣٦ وما بعدها . ويقرأ (ها الله) بإثبات ألف (ها) كما هى فى الرسم .

(٢) « رزق الله » كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « رزق المرء » والبيت أورده اللسان فى أوب ووق غير معزوّ : وانظر شواهد الشافية ٢٢٨، وقد ورد فى السيرافى غير معزو أيضا، فى ١/ ٢٧٠، ٢/٥٠٤، ٦ / ٣٣٣ من نسخة التيمورية، والصاحبى ١٩

(٣) عبارة ابن سيده : «أراد : يتق . فأجرى تق ف، من (يتق فإن) مجرى علم، فخفف كقولهم

١٥ علم فى علم» وانظر اللسان (وقى) . وقوله : « تق ف » كذا فى ش، ب، ج . وسقط فى أ «ف» .

(٤) موصول بقوله آنفا : « كما أجروا غير اللازم مجرى اللازم » .

(٥) أى بالاقتصار على ياء واحدة . وهذا فى قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان، أما قراءة الجمهور فنصب يحيى وإظهار الياء الثانية . وانظر البحر المحيط ٨/٣٩١

(٦) كذا فى أ ، ب ، وش . والمناسب : « أو » .

٢٠ (٧) ثبت لفظ « مجرى » فى ش، ب ، ج ، وسقط فى أ .

(٨) بعده :

* أيدى نساء يتعاطين الورق *

وهو فى وصف إبل بسرعة السير. والقرق: المكان المستوى لا حجارة فيه . والورق : الدراهم . وانظر اللسان فى قرق، وهو مما نسب إلى رؤبة فى الديوان ١٧٩ وانظر الخزانة ٣/٥٢٩، وأمالى ابن الشجرى ١/١٠٥ .

وقـــوله[1] :

* يا دار هندٍ عَفَت إلّا أثافيها *

كذلك حملت الألف على الياء فى قوله — فيما أنشد أبو زيد — :

إذا العجوزُ غضبت فطلِّقِ ولا تَرَضّاهـا ولا تَمَـلَّقِ[2]

وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتّصل فى قوله :

* إليك حتى بلغت إيّاكا *

ومنه قول أُمية[3] :

بالوارث الباعثِ الأمواتِ قد ضمِنت إيّاهم الأرضُ فى دَهرِ الدهـاريرِ

كذلك وضع أيضا المتّصل موضع المنفصل فى قوله :

فمـا نبالِى إذا ما كنتِ جارتنا ألّا يجـاورنا إلّاكِ ديّار[4]

وكما قلبت الواو ياء استحسانا ، لا عن قوّة علّة فى نحو غَدْيان[5] ، وعَشْيان[5] ، وأبيض لَيَـاح[5] ، كذلك أيضا [قلبت الياء واوا][6] فى نحو الفَتْوَى ، والرَّعْوَى ، والتقوى ،

---

(١) أورد سيبويه فى الكتاب ٢/ ٥٥ هذا الشطر ونسبه إلى بعض السعديين .

(٢) نسبه العينى إلى رؤبة . انظر شواهد المعرب والمبنى ، وهو فى ديوان رؤبة ١٧٩ فيما نسب إليه .

(٣) قال العينى فى شواهد الضمير : « قاله الفرزدق . وما قيل إنه لأمية بن أبى الصلت غير صحيح .

وقبـــله :

إنى حلفت — ولم أحلف على فند — فناء بيت من الساعين معمـــور

وبعـــده ببيت :

لـــو لم يبشـــر به عيسى و بينـــه كنت النبي الذى يدعو إلى النـــور

وهو من قصيدة للفرزدق فى مدح يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب ، وانظر الديوان ١٠٢ طبع أوربة ، ومختصر الشواهد للعينى ٢٨ . وقوله : «بالوارث» فى الأصول : «الوارث» وهو تحريف .

(٤) قال : العينى : « أنشـــده الفراء ولم يعزه إلى أحد » . (٥) غديان وصف من غدى — بكسر الدال — : تغـدى ، وعشيان وصف من عشى — بكسر الشـــين — : تعشى ، وأبيض لياح : شديد البياض . و يقال فيه أيضا لياح بالكسر . (٦) أثبتت هـــذه الجملة هنا وفقا لما فى أ ، ج . وفى ش ، ب أخرت هذه الجملة عن « الشروى » .

والبَقْوَى ، والثَّنْوَى ، والشَّرْوَى — وقد ذُكِرَ[1] ذلك — وقولهم عَوَى الكلب عَوَّة ،
وكما أتبعوا الثانىَ الأول فى نحو شُــدُّ ، وفِرِّ ، وعَضِّ ، ومُنذُ ، كذلك أتبعوا الأوّل
الثانىَ فى نحو : أُقتل ، أُخرج ، أُدخل ، وأشباه هذا كثير[2] ، فلمّا رأى سيبويه العرب
إذا شبَّهت شيئا بشىء فحملته على حكمه ، عادت أيضا فحملت الآخَر على حكم صاحبه ،
تثبيتا لها وتتميما لمعنى الشَّبَه بينهما ، حَكَم أيضا لجرّ الوجه من قوله (هــذا الحسن
الوجهِ) أن يكون محمولا على جرّ الرجل فى قولهم (هذا الضارب الرجلِ) كما أجازوا
أيضا النصب فى قولهم (هــذا الحسن الوجهَ) حملا له منهم على (هــذا الضارب
الرجلَ) ونظيره قولهم : يا أُمَيــمَةَ[3] ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أُمَيمَ ، فلمّا أعادوا
الهاء أقرّوا الفتحة بحالهــا اعتيادا للفتحة فى الميم ، وإن كان الحذف فرعا . وكذلك
قولهم (اجتمعت أهلُ[4] اليمــامة) أصله (اجتمع أهلُ اليمــامة) ثم حذف المضاف
فأنّث الفعل فصار (اجتمعت اليمامةُ) ثم أعيد المحذوف فأقِرَّ التأنيث الذى هو الفرع
بحاله ، فقيل اجتمعت أهل اليمامة (نعم) وأيّد ذلك ما قدّمنا ذكره : من عكسهم
التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع ، فى تشبيههم كُثْبان الأنقاء بأعجاز
النساءِ ، وغير ذلك مما قدّمنا ذكره .

ولمّــا كان النحويُّون بالعــرب لاحقين ، وعلى سَمْتِهِم آخذين ، وبألفاظهم
متحلِّين ، ولمعانيهم وقُصُودهم آمِّيــن[5] ، جاز لصاحب هــذا العلم ؛ الذى جمع
شَعاعه[6] ، وشرع أوضاعه ، ورسم أشــكاله ، ووسم أغفاله[7] ، وخلج أشــطانه ،

---

(١) انظر ٨٧ من هذا الجزء . (٢) كذا فى ش ، ب وفى أ : « كثيرة » .
(٣) من هذا قول النابغة : كلينى لهم يا أميــــة ناصب وليل أقاسيه بطىء الكواكب
فقد روى بفتح الناء وخرجه سيبويه على ما ذكره المؤلف . وانظر الكتاب ١ / ٣١٥
(٤) كذا فى أ . وقد سقط هذا اللفظ فى ش ، وأثبت فى ب ولكن ضرب عليه . وانظر فى هــذا
سيبويه ١ / ٢٦ (٥) ثناء على سيبويه . وهو به حقيق . (٦) أى ما تفرق منه .
(٧) واحده غفل — كقفل — وهو ما لا سمة عليه .

وبعج أحضانه، وزمّ شوارده، وأفاء فوارده[1]، أن يرى فيه نحوا مما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التى حذَوا، وأن يَعتقد فى هـذا الموضع نحوا ممـا اعتقدوا فى أمثاله، لاسيّما والقياس إليه مُصْغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل. فاعرِف إذًا ما نحن عليه للعرب مذهبا، ولمن شرح لغاتها مُضطرَبا، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيـد فيه عنهم. ولذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضعَ عليه أحد من أصحابه[2]، ولا غيرهم، ولا أضافوه الى مانَعوه عليه، وإن كان بحمد الله ساقطا عنـه، وحرّى بالاعتذار هم منه. وأجاز سيبويه أيضا نحو هـذا وهو قوله (زيدا إذا يأتينى أضربُ)[3] فنصبه بـ(أضرب)، ونوى تقديمه، حتى كأنه قال (زيدا أضرب إذا يأتينى) ألا ترى إلى نيّته بمـا يكون جوابا لـ(إذا) — وقد وقع فى موقعـه — أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه.

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم فى الآحاد بالحركات؛ نحو زيدٌ، وزيدا، وزيدٍ، وهو يقوم، واذا تجووِزت رُتْبة الآحاد[4] أعربوا بالحروف؛ نحو الزيدان، والزيدَين، والزيدون والعُمَرِين، وهما يقومان، وهم ينطلقون. فأمّا ما جاء فى الواحد من ذلك؛ نحو أخوك، وأباك، وهَنِيك، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أنّ العرب قدّمت منه هـذا القَدْر توطئة لمَـا أجمعوه من الإعراب فى التثنيـة والجمع بالحروف. وهذا أيضا نحوٌ آخَر من حمل الأصل على الفرع، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا لهم على ذلك فى التثنيـة والجمع. فأمّا قولهم (أنتِ تفعلين)

---

(١) الفوارد واحدها فارد وفاردة، وهو المنقطع من الحيـوان عن القطيع، وأفاء الفـوارد: رجعها وأعادها الى جماعتهـا.

(٢) كذا فى ش، أ، ج. وفى ب: «أصحابنـا».

(٣) هذا جار فى الجواب المرفوع أن يجوز تقـديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف. وإنمـا يجرى الخلاف فى تقديم معمول الجواب المجزوم. وانظر الهمع ٢ / ٦١، والكتاب ١ /٦٨.

(٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «الأعداد».

فانهم إنما أعربوه بالحرف(١) وإن كان فى رُتْبة الآحاد — وهى الأُوَل — من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعيّة، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى إلى عَلَم إعراب الواحد أضعفَ لفظا من إعراب ما فوقه، فصار — لذلك — الأقوى كأنه الأصل، والأضعفُ كأنه الفرع .

٥ ومن ذلك حذفهم الأصل لشَبَهه عندهم بالفرع؛ ألا تراهم لمّا حذفوا الحركات — ونحن نعلم أنها زوائد فى نحو لم يذهب، ولم ينطلق — تجاوزوا ذلك الى أن حذفوا للجزم أيضا الحروفَ الأصول، فقالوا: لم يخشَ، ولم يرمِ، ولم يغزُ. ومن ذلك [أيضا](٢) أنهم حذفوا ألِف مَغْزًى(٣)، ومَدْعًى فى الإضافة فأجازوا مَغْزِىّ، ومَرْمِىّ، ومَدْعِىّ، فحملوا الألف هنا — وهى لام — على الألف الزائدة فى نحو(٤) حُبلىّ وسَكرىّ . ومن ذلك

١٠ حذفهم ياء تحِيَّة وإن كانت أصلا حملا لها على ياء شقيّة، وإن كانت زائدة؛ فلذلك قالوا تَحَوِىّ كما قالوا شَقَوِىّ، وغَنَوِىّ، فى شقيّة وغنيّة. وحذفوا أيضا النون الأصليّة فى قوله(٥) :

* ولاكِ اسقِنِى إن كان ماؤك ذا فضل *

وفى قــوله(٦) :

١٥ * كأنهــما مِلآنِ لــم يتغــيّرا *

---

(١) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «بالحروف» . (٢) زيادة فى أ، ب .
(٣) كذا فى أ. وفى ب، ج: «معزى» . (٤) ثبت لفظ «نحو» فى أ، وسقط فى ش، ب . (٥) هو النجاشى الحارثى . وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٣٩ والكتاب ١/٩ . والشطر الذى أورده من أبيات فيها حديث عن ذئب لقيه على ماء ورده، وقبله :

٢٠ فقلت له يا ذئب هــل لك فى أخ — يواسى بلا من عليــك ولا بخــل
فقــال هــداك الله للرشــد إنمــا — دعوت لمــا لم يأته ســبع قبــلى
فلست بآتيــه ولا أستطيعــه — ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

(٦) عجــزه : * وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر *
وانظر اللسان فى أين . وهو من قصيدة لأبى صخر الهذلى فى الأمالى ١/١٤٨، وبقية أشعار الهذليين ٩٣ .

٢٥ وقبل هذا البيت :

للبــلى بذات الجيش دار عرفتها — وأخرى بذات البين آياتها سـطر

وقـــوله[1] :

أبلغ أبا دَخْتَنُـوسَ مألُـكةً غيرَ الذى قـد يُقال مِلْكَذِبِ[2]

كما حذفوا الزائدة[3] فى قوله[4] :

* وحاتمُ الطائىُّ وهَّاب المِئى *

وقـــوله[5] :

٥

* ولا ذاكِرِ اللهَ إلّا قليــلا *

ومن ذلك حملهم التثنية — وهى أقرب إلى الواحد — على الجمع وهو أنأى عنه ؛ ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واوا فقالوا : حمراوان، وأربعاوان، كما قلبوها فيه واوا ، فقالوا : حمراوات عَلَما ، وصحراوات ، وأربعاوات . ومن ذلك حملهم الاسم — وهو الأصل — على الفعل — وهو الفرع — فى باب ما لا ينصرف (نعم) وتجاوزوا بالاسم رُتْبة الفعل إلى أن شبَّهوه بما وراءه — وهو الحرف — فبنَوه ؛ نحو أمس ، وأين ، وكيف ، وكَمْ ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم فى ترك تصرّف (ليس) إلى أنها أُلحقت بـ(ـما) فيه ، كما ألحقت (ما) بها[6] فى العمل فى اللغة الحجازيّة . وكذلك قال أيضا فى (عسى) : (إنها)[7] مُنِعت التصرُّف لحملهم إيّاها على لعلَّ . فهذا ونحوه يدلّك

١٠

(١) انظر البيت فى اللسان فى ألك . (٢) أبو دختنوس لقيط بن زرارة ، ودختنوس سماها باسم بنت كسرى ويقال : دختنوش . وهى منقولة عن الفارسية أصلها دخت نوش ، ومعناه : بنت الهنىء . وانظر اللسان ، والمعرب للجواليقى ١٤٢ . وقوله : « ملكذب » . يريد : من الكذب . وانظر أمالى ابن الشجرى ١/٩٧ . (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : «الزوائد» . (٤) عزاه فى اللسان فى مأى إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وكذا فى النوادر ٩١ والخزانة ٣/٣٠٤ . وقبله :

١٥

* حيدة خالى ولقيط وعلى *

٢٠

(٥) هو أبو الأسود الدؤلى . وانظر الخزانة طبعة السلفية ، ص ٢٥٨ ج ١ والشطر الذى أورده صدره : * فألفيته غير مستعتب * (٦) كذا فى أ . وفى ب : « فيه » .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، ء ، هـ : « إنما المراد وسقط ما » .

على قوّة تداخُل هذه اللغة وتلاحُمها[1]، واتصال أجزائها وتلاحُقِها، وتناسُب أوضاعها، وأنها لم تُقتَعث اقتعاثا[2]، ولا هِيلت هَيْلا، وأنّ واضعها عُنِى بها وأحسَن جِوارها[3]، وأمِدّ بالإصابة والأصالة فيها.

باب فى إصلاح[4] اللفظ

اعلم أنه لمّا كانت الألفاظ للمعانى أزِمّة، وعليها أدِلّة، وإليها موصِّلة، وعلى المراد منها محصِّلة[5]، عُنيت العرب بها فأولتها صدرا صالحا من تثقيفها وإصلاحها[6].

فمن ذلك قولهم: أمّا زيد فمنطلق؛ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صِرت إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شىء فزيد منطلق؛ فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزأين، مقدّمة عليهما. وأنت فى قولك: أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول: أمّا فزيد منطلق؛ كما تقول فيما هو (فى معناه)[7]: مهما يكن من شىء فزيد منطلق. وإنما فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ.

ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابا ولم تكن عاطفة، فإنها على مذهب[8] لفظ العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أمّا فزيد منطلق، كما يقولون: مهما يكن من شىء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مَجرى فاءِ العطف بعدها اسم

---

(١) كذا فى أ. وفى ش: «تحاملها». وفى ب: «تلاحمها». (٢) كأنه يريد أنها ليست جزافا، بل هى مقدّرة بمقياس، يقال: قعث له إذا حفن له بيده وأعطاه، واقتعث العطية إذا أكثرها. وفى هذا معنى الخروج عن التقدير والحساب. (٣) كذا فى أ، ب. وفى ش: «جوازها». (٤) كذا فى أ ش، ج. وفى ب: «اصطلاح». (٥) كأنه ضمن (محصلة) معنى موقفة، فعدّاه بـ(على). (٦) كذا فى ب، ش، ج. وقد سقط هذا اللفظ فى أ. (٧) كذا فى ش، ب، ى، هـ. وفى أ: «بمعناه». (٨) ثبت هذا اللفظ فى أ. وسقط فى ش، ب، ج.

وليس قبلها اسم، إنمـا قبلها فى اللفظ حرف، وهو أمّا . فتنكّبوا ذلك لمَا ذكرنا، ووسّطوها بين الحرفين؛ ليكون قبلها اسم وبعدها آخَر، فتأتىَ على صورة العاطفة؛ فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتى عاطفــةً بين الاسمين فى نحو قام زيد فعمرو . وهذا تفسير أبى علىّ رحمه الله تعالى . وهو الصواب .

ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتُك وطلوعَ الشمس، أى مع طلوع الشمس، فينصبوه[1] على أنه مفعول معه ؛ كما ينصبون نحو قمت وزيدا ، أى مع زيد . قال أبو الحسن : وإنمـا ذلك لأن الواو التى بمعنى مع لا تستعمل إلّا فى الموضع الذى لو استُعمِلت فيه عاطفةً لجاز. ولو قلت : انتظرتك وطلوعُ الشمس، أى و(انتظركَ[2] طلوعُ الشمس) لم يجــز . أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة فى هــذا مُجرى العاطفة، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفة فى نحو أمّا زيد فمنطلق مجرى العاطفة، فلا يؤتى بعدها بمالا شبيه له فى جواز العطف عليه[3] قبلها .

ومن ذلك قولهم فى جمــع تمرة ، وبُسْرة، ونحو ذلك : تَمَرات ، وبُسرات ، فكرِهوا إقرار التاء، تناكُرًا لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد، فحذفت وهى فى النيّة [مرادة البتّة][4] لا لشىء[5] إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها فى المعنى مقدّرة منويّة[6]

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : « فنصبوه » .

(٢) كذا فى أ . وفى ب : « انتظرتك وطلوع الشمس » . يريد أنه لا يصــح تسليط الانتظار على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع منها انتظار ، فلا يصح عطفه على التاء ، ومن ثم لا يصح نصبه على المفعول معه . وهذا رأى الأخفش ، وجمهور النحاة لا يلتزمون هذا ، ومن الجائز عندهم مرت والنيل ، والنيل لا يسير . وانظر سر الصناعة فى حرف الباء ، وشرح الرضى للكافية فى المفعول معه ١ / ١٩٥

(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : « عليها » .

(٤) ثبت ما بين القوسين فى ش، ب : وسقط فى أ .

(٥) كذا فى أ، ج . وفى ش، ب : « بشىء » .

(٦) كذا فى ش، ب . وفى أ : « منوّنة » . وهو تحريف .

لا غير ، ألا تراك إذا قلت (تَمَرات) لم يعترض شكّ فى أن الواحدة منها تمرة ، وهذا واضح . (والعناية)[1] إذًا فى الحذف إنما هى بإصلاح[2] اللفظ ؛ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتضٍ لها ، حاكم بموضعها[3] .

ومن ذلك قولهم : إنّ زيدًا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أوّل الجملة وصدرُها ، لا آخِرها وعَجُزها ؛ فتقديرها[4] أوّلُ : لَإِنّ زيدا منطلق ، فلمّا كُرِه تلاقى حرفين لمعنى واحد — وهو التوكيد — أُخِّرت اللام إلى الخبر فصار إنّ زيدا لمنطلق .

فإن قيل : هَلّا أُخِّرت (إنّ) وقدّمت اللام ؟ قيل : لفساد ذلك من أوجهٍ : أحدها أنّ اللام لو تقدّمت وتأخّرت (إنّ) لم يجز أن تنصب (إنّ) اسمَها الذى[5] من عادتها نصبه ، من قِبَلِ أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوّت سببه ، وحَمَت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقولَ : لَزَيدٌ إنَّ قائم ، ولم يكن إلى نصب (زيد) — وفيه لام الابتداء — سبيل . ومنها أنك لو تكلّفت نصبَ زيد — وقد أخّرت عنه (إنّ) — لأعملت (إنّ) فيما قبلها ، وإنّ لا تعمل أبدا إلا فيما بعدها . ومنها أنّ (إنّ) عاملة واللام غير عاملة ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما ، وخبره قد يكون جملة وفعلا وظرفا وحرفا ، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ، ومنعت منه (إن) لأنها لا تعمل فى الفعل ولا فى الجملة كلّها النصب ، إنما تعمله فى أحد جزأيها ، ولا تعمل أيضا فى الظرف ، ولا فى حرف الجرّ . ويدلّ على أنّ موضع اللام فى خبر (إنّ) أوّل الجملة قبل (إن) أنّ العرب لمّا جفا عليها اجتماعُ هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ (إنّ)

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فالعناية » .
(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لإصلاح » .
(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بموجبها » .
(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فتقدّرها » .
(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، ى ، هـ : « التى » .

فيزول أيضا ما كان مستكرَها من ذلك، فقالوا (لهِنّك قائم)[1] أى لَئنَّك قائم . وعليه قوله — فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبى العباس[2] — :

ألا ياسَنَا برقٍ على قُلَلِ الحِمَى لهِنَّكَ من برقٍ علىَّ كريمُ[3]

فإن قلت : فما تصنع بقول الآخر[4] :

ثمانين حولا لا أرى منك راحة لهِنَّك فى الدنيا لباقيةُ العُمُرِ[5] ٥

وما[6] هاتان اللامان ؟

قيل : أمّا الأولى فلام الابتداء، على ماتقدّم . وأمّا الثانية فى قوله : (لباقية العمر) فزائدة كزيادتها فى قراءة سعيد بن جُبَير « إلا أنهم ليأكلون الطعام » . ونحوه ما رويناه عن قُطْرُب من قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلِى أنّ مطاياك لمن خير المطى[7] ١٠

بفتح أنّ فى الآية وفى البيت . وروينا عن أحمد بن يحيى — وأنشدناه أبو علىّ رحمه الله تعالى — :

---

(١) كتب فى أ فوق لهنك « مثل لعنك » وسقط هذا فى أ ، ش ، ب . ويبدو أنها قصد بها توضيح ما فى النص على أن تكون خارجة عنه ، ومن ثم لم أثبتها . وهذا الرأى فى «لهنك» هو رأى سيبويه فى الكتاب ١/٤٧٤ (٢) هو المبرد . وانظر سر الصناعة فى حرف اللام . (٣) من أربعة ١٥
أبيات فى الأمالى ١ / ٢٢٠ والسمط ٥١١ والخزانة ٤ / ٣٣٩ وديوان المعانى ٢ / ١٩٢ ، وانظر نوادر أبى زيد ٢٨ (٤) هو عروة الرحال . وانظر الأمالى ٢ / ٣٦ والسمط ٦٧١ وشرح الحماسة ١٧٦/٤ بولاق . (٥) وبعده :

فإن أنقلب من عمر صعبة سالما تكن من نساء الناس لى بيضة العقر

وقد ثبت الشطر الأوّل من الشاهد فى ش ، ب ، وسقط فى أ ، جـ . ٢٠

(٦) فى ب ، ش ، ى ، هـ قبل هذا زيادة : « مثل لعنك » وهو راجع لقوله فى الشعر « لهنك » .

(٧) « خير » كذا فى جـ . وفى أ ، ب : «شر» . وما أثبته موافق لما نقله فى الخزانة ٣٢٨/٤ عن سر الصناعة . وهو فى سر الصناعة فى حرف اللام .

مَرُّوا عِجالًا وقالوا : كيف صاحِبكم ! قال الذى سـألوا : أمسى لَمجهودا [1]

فزاد اللام . وكذلك اللام عندنا فى (لَعَلّ) زائدة ؛ ألا ترى أن العرب قد تحذفها ؛ قال :

عَلَّ صُرُوفَ الدهرِ أو دُولاتِها يُدِلْنَنا اللَّمَّـةَ من لَمَّاتِها [2]

* فتستريحَ النفسُ من زَفْراتِها *

٥ وكذلك ما أنشده [3] ابن الأعرابىّ [4] من قول الراجز :

ثُمَّتَ يغدو لَكأن لم يَشْعُرِ رِخْوَ الإزارِ زُمَّحَ التبخترِ [5]

أى كأن لم يشعر ، فكذلك تكون اللام الثانية فى قوله :

* لهِنَّكِ فى الدنيا لباقيةُ العمرِ *

زائـــدة .

١٠ فإن قلت : فـلم لا تكون الأولى هى الزائدة والأخرى غير زائدة ؟ قيـل : يَفسُد ذلك من جهتين : إحداهما أنها قد ثبتت فى قوله * لهِنَّك من برقٍ علىَّ كريمُ * هى لام الابتداء لا زائدة ، فكذلك ينبغى أن تكون فى هـذا الموضع أيضا هى لام الابتداء . والأخرى أنك لو جعلت الأولى هى الزائدة ، لكنت قد قدّمت الحرف الزائد ، والحروف إنمـا تزاد لضرب مِن ضروب الاتّساع ؛ فإذا كانت للاتّساع

١٥ كان آخِر الكلام أولى بها من أوّله ، ألا تراك لا تزيد (كان) مبتـدأة ، وإنمـا تزيدها حَشْوا أو آخِرا ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

---

(١) أنشده ثعلب غير معزو (المجالس ١٥٣ وما بعدها) مع بيت بعده :

يا ويح نفسى من غبراء مظلمـة قيست على أطول الأقوام ممدودا

وانظر الخـزانة ٤ / ٣٣٠ (٢) « يدلننا » كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تدنى لنا »

٢٠ وفى اللسان فى لمم « تديلنا » ؛ . وترى فى هذا الموطن من اللسان أن الفراء أنشد هذا الرجز من غير عزو .

(٣) كذا فى أ ، ج . وفى ب ، ش : «فكذلك» . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أنشدناه » وفى ج : « أنشدنا » ولم يلق أبو الفتح ابن الأعرابى ؛ فإن صح ما فى أ ، ج فالمراد : أنشدنا فى كتبه وما روى عنه لاشفاها . (٥) « زمح التبختر » : ثقيله بغيضه . والزمح : السيء الخلق . وقد أصلحتها هكذا . وفى أ ، ب : « رمح » . وفى ج : « زمج » .

فأمّا قول من قال : إن قولهم (لهِنَّك)[1] إن أصله (لله إنك) فقد [تقدّم ذكرنا][2] ذلك مع ما عليه فيه فى موضع آخر ، وعلى أن أبا علىّ قد كان قوّاه بأَخَرةٍ ، وفيه تعسُّف[3] .

ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيدا عمرو . اعلم أن أصل هذا الكلام : زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ) فقالوا : إنّ زيدا كعمرو ، ثم إنهم بالغوا فى توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عنايةً به ، وإعلاما أن عَقْد الكلام عليه ؛ فلمَّا تقدّمت الكافُ وهى جارّة لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحُها ، فقالوا : كأنّ زيدا عمرو .

ومن ذلك أيضا قولهم : لك مال ، وعليك دَيْن ؛ فالمال والدين هنا مبتدآن ، وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رُمْت تقديمهما إلى المكان المقدَّر لهما لم يجز ؛ لقبح الابتداء بالنكرة فى الواجب ، فلمَّا جفا ذلك فى اللفظ أخَّروا المبتدأ وقدَّموا الخبر ، وكان ذلك سهلا عليهم ، ومُصْلِحا لما فسد عندهم . وإنّما كان تأخُّره مستحسَنا من قِبَل أنه لمَّا تأخّر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فلذلك صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه فى المعنى مبتدأ . فأمَّا مَن[4] رفع الاسم فى نحو هذا بالظرفيّة ، فَقَد كُفِى مئونة هذا الاعتذار ؛ لأنه ليس مبتدأ عنده .

---

(١) فى شرح السيرا فى ٤/١٠٧ تيمورية أن هذا الرأى حكاه المفضل بن سلمة لغير الفرّاء . ونسبه فى الإنصاف ٩٤ إلى المفضل بن سلمة .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ذكرنا » . ولا يريد أنه ذكره فى هذا الكتاب .

(٣) انظر بسط الكلام فى هذا البحث فى الخزانة ٤ / ٣٣٤ وما بعدها ، وانظر نوادر أبى زيد ٢٨

(٤) هم الأخفش والكوفيون . وانظر شرح الرضىّ للكافية ١ / ٨٧

فإن قلت : فقد حَكَى[1] عن العرب (أَمْتٌ فى حَجَرٍ لا فِيك) ، وقولهم : (شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ) ، وقولهم : (سلام عليك) قال الله سبحانه وتعالى : (سلام عليك سأستغفِر لك ربّى) ، وقال : (ويل للمطفِفين) ونحو ذلك . والمبتدأ[2] فى جميع هذا نكرة مقدّمة .

٥ قيل : أمّا قوله سلام عليك ، وويل له ، وأمت فى حجر لا فيك ، فإنه جاز لأنه ليس فى المعنى خبرا ، إنما هو دعاء ومسألة ، أى لِيسلِّم الله عليك ، ولِيُلزِمه الويلَ ، وليكنِ الأمت فى الحجارة لا فيك . والأمت : الانخفاض والارتفاع والاختلاف ؛ قال الله عزّ وجلّ : (لا ترى فيها عِوَجًا ولا أَمْتًا) أى اختلافا . ومعناه : أبقاك الله بعد فناء الحجارة ، وهى ممّا توصف بالخلود والبقاء ؛ ألا تراه

١٠ كيف قال[3] :

ما أطيبَ العيشَ لوْ أن الفتى حَجَرٌ تنبو الحوادثُ عنه وهْوَ ملموم[4] !

وقال :

* بقاء الوحيِ فى الصُمِّ الصِلاب *

---

(١) ضبطتها بالبناء للعلوم على ما فى ا فقد رسمت : « حكا » وهو يريد سيبويه . وانظر الكتاب

١٥ ١/١٦٦ وضبط فى ب : « حكى » بالبناء للفعول .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فالمبتدأ » .

(٣) أى تميم بن أبىّ بن مقبل كما فى شواهد المغنى للبغدادى ٢ / ٢٥٦

(٤) بعده :

لا تنفع المرء أجناء البلاد ولا تبنى له فى السموات السلاليم

٢٠ لا ينفع المرء أنصار ورابية يأبى الهوان إذا عدّ الجراثيم

أجناء البلاد : نواحيها . والرابية : ما ارتفع من الأرض ، وأراد به القلعة المرتفعة ، والجراثيم جمع جرثومة وهى الأصل ، يقول إنه فى جرثومة من قومه .

وأمّا قولهم (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) فإنمـا جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائدا إلى معنى النفى، أى ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبريّة عليه أقوى؛ ألا ترى أنك لو قلت: أهرَّ ذا ناب شرّ لكنت على طَرَف من الإخبار غير مؤكَّد، فإذا قلت: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكد؛ ألا ترى أنّ قولك: ماقام إلا زيد أوكد من قولك: قام زيد. وإنما احتيج الى التوكيد ٥ فى هذا الموضع من حيث كان أمرا عانيا مُهِمّا. وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق[1] لاستماعه أن يكون لطارق شرّ، فقال: شرّ أهرّ ذا ناب؛ أى ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ؛ تعظيما عند نفسه، أو عند مستمعه. وليس هذا فى نفسه كأن يطرُق بابه ضيف أو يلِمّ به مسترشد. (فلمّا[2] عناه وأهمّه، وكّد الإخبارَ عنه)، وأخرج القول مخرج الإغلاظ بهِ والتأهيب[3] لمـا دعا إليه. ١٠

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرا؛ نحو أرطىً، ومِعزًى، وحَبَنطىً، وسَرَنْدًى، وزِبَعْرًى، وصَلَخْدًى؛ وذلك أنها إذا وقعت طَرَفا وقعت موقع حرف متحرّك، فدلَّ ذلك على قوّتها عنـدهم، وإذا وقعت حشـوا وقعت موقع الساكن فضعُفت لذلك فلم تَقْوَ، فيعلمَ بذلك إلحاقُها بما هى على سَمْت متحرِّكه[4]؛ ألا ترى أنك لو أُلحقت بها ثانية، فقلت: خاتَم ملحق بجعفر لكانت مقابِلة لعينه ١٥ وهى ساكنة، فاحتاطوا للّفظ بأن قابلوا[5] بالألِف فيـه الحرف المتحرك ليكون أقوى لهاوأدل على شدّة تمكنها وليعلم بتنوينها أيضا وكون ما هى فيه على (وزنِ أصلٍ من الأصول له)[6] أنها للإلحاق بهِ. وليست كذلك ألِف قَبَعْثَرًى، وضَبَغْطَرًى؛ لأنها

---

(١) «وأشفق» عطف تفسير. (٢) كذا فى ش، ب. وفى أ: «فإنما عناه وأهمه وكذا الإخبار عنه». (٣) يقال أهب للأمر: استعدّ له. (٤) كذا فى ب. ٢٠ وفى أ، ش: «متحرّكة». (٥) كذا فى ش، ب. وفى أ: «قابلوه».

(٦) كذا فى أ. ولا يبدو عليها الحاجة إلى عبارة (له). وفى ش، ب: «وزن من الأصول له».

وإن كانت طرَفا ومنوّنة ، فإن المثال الذى هى فيه [لا][1] مَصْعَد للأصول إليه فيلحَقَ هـذا به ، لأنه لا أصل لها[2] سداسيّا ، فإنما[3] ألِف قبعثرى قسم من الألِفات الزوائد فى أواخر الكلم ثالثٌ ، لا للتأنيث ، ولا للإلحاق . فاعرف ذلك .

ومن ذلك أنهم لمّا (أجمعوا الزيادة)[4] فى آخر بنات الخمسة — كما زادوا فى آخر بنات الأربعة — خصّوا بالزيادة فيه الألِف؛ استخفافا لها ، ورغبةً فيها هناك دون أختيها : الياء والواو . وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا يُنتهَى إلى آخِرها إلّا وقدمُلّت ، فلمّا[5] تحمّلوا الزيادة فى آخرها طلبوا أخفّ الثلاث — وهى الألِف — فخصّوها بها ، وجعلوا الواو والياء حَشْوا فى نحو عَضْرَفُوط ، وجَعْفَلِيق؛ لأنهم لو جاءوا بهما طَرَفًا وسُداسيِّين[6] مع ثقلهما ، لظهرت الكُلْفَة فى تجشّمهما ، وكَدّت فى احتمال النطق بهما ، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك باب الادّغام فى المتقارِب؛ نحو وَدٌّ فى وتِد ، ومن الناس (مَيَّقول) فى (من يقول) ، ومنه جميع باب التقريب؛ نحو اصطبر ، وازدان ، وجميع باب المضارَعة ، نحو مَصْدِر[7] وبابه .

ومن ذلك تسكينُهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها عَلَمُ الضمير المرفوعُ؛ نحو ضَرَبْتُ ، وضَرَبْن ، وضربْنا . وذلك أنهـم أجْرَوُا الفاعل هنا مُجرى جزء من الفعل ، فكُرِه

(١) زدت هذا الحرف ليستقيم الكلام ، وقد خلت منه الأصول . والزيادة (لا) فى الأشباه للسيوطى ج ١ ص ٧٣ (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « له » وكان الضمير فى « لها » يرجع إلى الأسماء . وفى الأشباه (لنا) وهو أجود . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وإنما » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «أجمعوا على الزيادة» . وكلاهما صحيح ؛ يقال : أجمع الأمر وأجمع عليه : عزم عليه . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ « فإنما » . (٦) كذا فى الأشباه . وفى الأصول : « أو » . وقوله : « سداسيين » كذا فى الأصول ، والأجود : « سادسين » . (٧) فى أ كتب الحرف « ز » فوق « مصدر» وهذا علامة على نطق الصاد قريبة من الزاى تحقيقا للضارعة .

اجتماع الحركات (الذى[1] لا يوجد) فى الواحد . فأسكنوا اللام[2] ، إصلاحا للفظ فقالوا : ضربْت، ودخلْنا ، وخرجتم . نعم وقد كان يجتمع فيه أيضا خمس متحركات ؛ نحو: خرجتما، فالإسكان إذًا أشدّ وجوبا . وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع ؛ فتفطّن له .

ومن ذلك أنهم لمّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة (ولم)[3] يجز أن يُجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه، ونحوه .

باب فى تلاقى اللغة

هذا موضع لم أسمع فيه لأحدٍ شيئا إلا لأبى علىّ رحمه الله .

وذلك أنه كان يقول فى باب أجمع ، وجمعاء ، وما يتبع ذلك من أكتع، وكتعاء ، وبقيّته : إن هذا اتّفاق وتوارُد وقع فى اللغة على غير ما كان فى وزنه منها قال: لأن باب أفعل وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجىء[4] على (هذا الوضع)[5] نكراتٍ ؛ نحو أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء، وأسود وسوداء، وأبلق وبلقاء، وأخرق وخرقاء . هذا كلُّه صفات نكرات، فأمّا أجمع وجمعاء، فاسمان معرفتان وليسا بصفتين ، فإنما ذلك اتّفاق وقع بين هذه الكَلِم[6] المؤكَّد بها .

قال : ومثله ليلةٌ طَلْقة وليالٍ طوالق،[قال[7] : فليس طوالق] تكسيرَ(طَلْقة)، لأن فعْلة لا تكسَّر على فواعل، وإنما طوالق جمعِ طالقة، وقعت موقع جمع طَلْقة .

(١) كذا فى أ . وفى ش و ب : « التى لا توجد» . (٢) فى الأصول: «ما قبل اللام» وهـذا لا يستقيم به الكلام ولا يصح ؛ فان التسكين للام كما سبق له . وقد يكون الأصل : « الآخر» فحرّفت إلى « اللام » . (٣) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فلم » .
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ وحـ : « يجىء » . وقد راعى اكتساب المبتدأ التأنيث من المضاف إليه فأنث الخبر . (٥) كذا فى أ ، حـ . وفى ش ، ب : « غير هذا الموضع » .
(٦) كذا فى أ ، حـ . وفى ش و ب : « من » . (٧) زيادة فى أ وحـ .

وهذا الذى قاله وجه صحيح . وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العَلَم : سَلْمان ، وسَـلْمَى ؛ فليس سلمان إذًا من سَلْمى ، كسكران من سـكرى . ألا ترى أن فعلان الذى يقاوده[1] فَعْلَى إنما بابه الصفة ، كغضبان وغضبى ، وعطشان وعطشى ، وخَزْيان وخَزْيا ، وصَدْيان وصَدْيا ؛ وليس سلمان ، ولا سلمى بصفتين ، ولا نكرتين ، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ؛ غير أنهما كانا من لفظ واحدٍ فتلاقيا فى عُرْض اللغة من غير قصد لجمعهما ، ولا إيثارٍ لتقاوُدهما . ألا تراك لا تقول : هـذا رجل سلمان ، ولا امرأة سلمى ؛ كما تقول : هذا سكران ، وهذه سكرى ، وهذا غضبان ، وهذه غضبى . وكذلك لو جاء فى العَلَم (ليلان) لكان ليلان من ليلى ، كسلمان من سلمى . وكذلك لو وُجد فى العلم (قَحْطَى) لكان من قحطان كسَلْمى من سَلْمان .

وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى ، قولهم فى العَـلَم : عَدْوان ، والعَدْوَى ، مصدر أعداه الجَرَب ونحوه . ومن ذلك قولهم : (أسعد) لبَطْنٍ من العرب ؛ ليس[2] هذا من سُعْدَى كالأكبر من الكبرى ، والأصغرِ من الصغرى . وذلك أن هذا إنما هو تقاوُد الصفة ، وأنت لا تقـول : مررت بالمرأة السُـعْدَى ، ولا بالرجل الأسعد . فينبغى ـــ على هذا ـــ أن يكون أسعد من سُعْدَى كأسلم من بُشْرَى . وذهب بعضهم إلى أنّ أسعد تذكير سُعْدَى ، ولو كان كذلك لكان حَرًى أن يجىء به سماع ، ولم نسمعهم قطُّ[3] وصفوا بسعدى ، وإنما هذا تلاقٍ وقع بين هـذين الحرفين المتَّفِقَى اللفظ ، كما يقع هذان المثالان فى المُخْتَلِفيه[4] ؛ نحو أسلم ، وبشرى .

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « قد تقاوده » .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فليس » .

(٣) كذا فى ا ، ب . وسقط فى ش .

(٤) كذا فى اللسان والتاج (مادة سعد) . وفى الأصول : « المختلفة » ولها وجه أى الألفاظ المختلفة . وما أثبته أجود .

وكذلك أَيْهَم و يهماء ليسا كأدهم ودهماء؛ لأمرين: أحدهما أن الأيهم الجمل الهائج، (أو السيل)[1] واليهماء الفلاة؛ فهما مختلفان. والآخر أنّ أَيْهم لو كان مذكَّر يَهْماء لوجب أن يأتى فيهما (يُهْم)[2] كُدْهم، ولم نسمع ذلك؛ فعلمت بذلك أن هذا تلاقٍ بين اللغة، وأنّ أَيْهم لا مؤنّث له، ويهماء لا مذكَّر لها.

ومن التلاقى قولهم فى العَلَم: أسلم وسُلْمَى. وليس هذا كالأكبر والكبرى؛ لأنه ليس وصفا. فتأمَّل أمثاله فى اللغة. ومثله شتَّان، وشتَّى؛ إنما هما كسَرْعان وسكرى.

وإنما وضعت من هذا الحديث رَسْما[4] لتتنبَّه على ما يجىء من مثله، فتعلَمَ به أنه توارد وتلاقٍ وقع فى أثناء هذه اللغة عن غير قصدٍ له، ولا مراسَلة بين بعضه وبعض.

وليس من هذا الباب سَعْد وسَعْدة؛ من قِبل أن هاتين صفتان مَسُوقتان على منهاج واستمرارٍ. فسَعْد من سَعْدة؛ بجَلْدٍ من جَلْدة، ونَدْبٍ[5] من نَدْبة. ألا تراك تقول: هذا يوْم سَعْد، وهذه ليلة سَعْدة؛ كما تقول: هذا شعر جَعْد، وهذه جُمَّة[6] جَعْدة. فاعرف ذلك إلى ما يليه، وقِسْه بما[7] قرّرتُه عليه، بإذن الله تعالى.

باب فى هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أَوْ[8] لا؟

سألت أبا علىّ رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظَرته عليهم حظرته علينا.

---

(١) كذا فى ا، ب. وفى ش: «وليسنا». (٢) كذا فى حـ واللسان (يهم) وسقط هذا فى سائر الأصول. وفى القاموس (يهم): «والأيهمان عند أهل البادية السيل والجمل الهائج الصئول».

(٣) كذا فى ا. وفى ش، ب: «من». (٤) كذا فى ا، ب. وفى ش: «ومما».

(٥) هو الخفيف فى الحاجة، الظريف النجيب، وأنثاه ندبة. (٦) الجمة: مجتمع شعر الرأس. (٧) كذا فى ا. وفى ش، ب: «على ما». (٨) كذا فى ش، ب. وفى ا، حـ: «أم».

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا . وما بين ذلك بين ذلك .

فإن قيل : هلاّ لم يجز لنا متابعتهم على الضرورة ، من حيث كان القوم لا يترسّلون[1] فى عمل أشعارهم ترسّل المولّدين ، ولا يتأنّون فيه ، ولا يتلوّمون[2] على حَوْكه (وعمله)[3] ، وإنما كان أكثره ارتجالا ، قصيدا كان ، أو رَجَزا ، أو رَمَلا . فضرورتهم إذًا أقوى من ضرورة المحدَثين . فعلى هذا ينبغى أن يكون عذرهم فيه أوسع ، وعذر المولّدين أضيق .

قيل : يَسقط هذا من أوجه : أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجلا ، بل قد كان يعرِض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفة له ، والتلوّم على رياضته ، وإحكام صنعته نحوٌ مما يعرِض لكثير من المولّدين . ألا ترى إلى ما يروى عن زُهير : من أنه عمل سبع قصائد فى سبع سنين ، فكانت تسمّى حوليّاتِ زهير ؛ لأنه كان يحوك القصيدة فى سنة . والحكاية فى ذلك عن ابن أبى حفصة[4] أنه قال : كنت أعمل القصيدة فى أربعة أشهر ، وأحكّكها[5] فى أربعة أشهر، وأعرِضها فى أربعة أشهر ، ثم أخرج بها إلى الناس .

(١) الترسل فى الأمر : التمهل فيه والترفق .

(٢) التلوم : الانتظار والتلبث .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وعلى عمله » .

(٤) هو مروان الأكبر مات سنة ١٨٢ وانظر معجم الشعراء للمرزبانى ٣٩٦

(٥) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «أحكمها» . وهو كذلك فى ضرائر الألوسىّ ١١ . والتحكيك مبالغة فى الحك ، وحك الشيء : قشره ومعالجته . ويريد بتحكيك الشعر تنقيحه ونفى الردىء عنه . وفى الأغانى ٣ / ٢٥ : « وكان الأصمعىّ يعجب بشعر بشار لكثرة فنونه وسعة تصرفه ويقول : كان مطبوعا لا يكلف طبيعته شيئا متعذرا ، لاكن يقول البيت ويحككه أياما » .

فقيل له : فهــذا هو الخَوْلِى[1] المنقَّح[2] . وكذلك الحكاية عن ذى الرُّمَّة[3] : أنهُ قال : لمَّــا قال :

* بيضاءُ فى نَعَج صــفراءُ فى بَرَج *

أَجْبَلَ[4] حولا لا يدرى ما يقول ، إلى أن مرَّت به صِينِيَّةُ فِضَّةٍ [قــد[5]] أشرِبت ذهبا فقــال :

* كأنها فِضَّةٌ قد مسَّها[6] ذهب *

وقد وردت أيضا بذلك أشعارُهم ؛ قال ذو الرمة :

* أُحَبِّرُ أجنبه المُسَــانَدَ والمُحالا[7] *

ألا تراه كيف اعترف بتأنِّيه[8] فيه وصنعته إياه . وقال عدىّ بن الرِقاع العاملىّ :

وقصيدةٍ قــد بتُّ أجمع بينها ... حتى أقــوِّم مَيلها وسِــنادها[9]

نظر المثقِّفِ فى كُعُوبِ قَنَاتِه ... حتى يقــيم ثِقــافُه مُنْآدهــا

(١) كذا فى ا ، حـ . وسقط هذا فى ب ، ش . (٢) كذا فى ا ، ب ، ش . وسقط هذا اللفظ فى حـ . (٣) كذا فى ، ب ، ش . وكان ينبغى أن يكون بعد هذا : لما قلت ... أجبلت . ولكن المؤلف لم يحك قوله ، وتحدث عنه كالغائب . وهو طريق مسلوك . وقد سقط هذا اللفظ فى حـ ، وهو أسوغ وأقرب متناولا . (٤) أجبل : انقطع عن القول . (٥) زيادة فى ا .

(٦) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى جـ : « شابهــا » . والبيت خامس أبيات القصيدة التى مطلعها :

ما بال عينك منها الدمع ينسكب ... كأنه من كلى مفــرية سرب

وانظر الديوان ص ٥ والبيان والتبيين (نشر محب الدين الخطيب) ١ / ١٢٦

(٧) فى جـ أثبت صدره * وشعر قــد أرقت له طريف * وسقط هذا فى ا ، ب ، ش . وقوله : « أجنبه » كذا فى ا وفى ش ، ب ، جـ : « أجانبه » وما أثبت يوافق ما فى الموشح ١٣ وانظر الديوان ٤٤٠ . والمساند : مافيه السناد ، وهو من عيوب القافية . والمحال عند الخليل : الكلام لغير شىء ؛ كما فى اللسان . ويقــول سيبويه فى الكتاب ١ / ١٨ : «وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس » . (٨) كذا فى ش . وفى غيرها : « بتأتيه » ويقال : تأتى للأمر : ترفق فيه ، وكأنه استعمل (فى) بدل اللام لتضمنه معنى الترفق . (٩) انظر الموشح ١٣

وقال سُوَيد بن كُرَاع[1] :

أبيت بأبواب القوافى كأنما أذود بها سِرْبا من الوحش نُزَّعا[2]

وإنما يبيت عليها لخلوه بها، ومراجعته النظرَ فيها. وقال :

أعددتُ للحرب التى أُعنَى بها قــوافيا لم أُعْىَ[3] باجتلابهــا

٥ حتى إذا أَذللتُ[4] من صِعابها واستوسقَتْ لى صحتُ فى أعقابها

فهذا — كما ترى — مزاولة ومطالبة واغتصاب[5] لها ومعاناة كُلْفةٍ بها.

ومن ذلك الحكاية عن الكُمَيت وقد افتتح قصيدته التى أوّلها :

* ألا حُيِّيتِ عنّا يا مَدينا *

ثم أقام بُرْهة لا يدرى بماذا يعجِز[6] على هذا الصدر، إلى أن دخل حمّاما وسمع إنسانا

١٠ دَخَله، فسلَّم على آخر فيه، فأنكر ذلك عليه، فانتصر بعض الحاضرين له فقــال :

وهل بأس بقول المسلّمين؛ فاهتبلها الكُميت[7] فقال :

* وهل بأسٌ بقول مسلِّمينا *

---

(١) انظر البيان والتبيين ٢ / ١٢ بتحقيق الأستاذ هارون وشعراء ابن قتيبة ٦١٦.

(٢) كذا فى أ. وفى ب، ش : « عن الوحش ». وبعده :

١٥ أكالئها حتى أعرس بعدما يكون سحيرا أو بعيــدا فأهجعا

وانظر شعراء ابن قتيبة ٦١٦، ٢٣ من طبعة الأستاذ أحمد شاكر. (٣) « لم أعى »، كذا فى ب، أى لم تعجزنى. وفى أ : « لم أعن »، وهى رواية جيدة. وفى ش : « لم أعنى ».

(٤) كذا فى أ، ب. وفى ش : « ذللت ». (٥) كذا فى ش، ب. وفى أ : « اعتصاب ». (٦) أى يأتى بعجز البيت. والقصة فى اللسان فى (عجز).

٢٠ (٧) من قبيل ما وقع للكميت ما وقع لمراود أحد أدباء شــنقيط إذ أراد إنشاء قصــيدة فنظم الشطر الأوّل؛ وهو : * أمربع الغصن ذا أم تلك أعلامه * ثم أرتج عليه سنة لا يستقيم له تكملته. وورد يوما منهلا ليسقى جملا له، فتخاصمت جاريتان فى المنهل، فقالت إحداهما للأخرى : والله ما ذلك كذلك، ولا كانت أيامه كما تقولين، أو ما هو قريب من ذلك؛ فضرب جمله من غير أن يسقيه ودخل الحىّ وهو يجرى، فظن الناس أنه رأى ما يذعره، فسألوه فأخبرهم أنه وجد شطرا يتم به مطلع قصــيدته، فقال :

٢٥ أمربع الغصن ذا أم ذاك أعلامه لا هــو هو، ولا الأيام أيامــه

وانظر الوسيط ١٩٧

ومثل هذا فى أشعارهم الدّالّة على الاهتمام بها ، والتعب فى إحكامها كثير معروف . فهذا وجه .

وثانٍ : أن من المحدَثين أيضا مَن يسرع العملَ ولا يعتاقه بُطْء ، ولا يستوقف فكره ، ولا يتعتع خاطره[1] . فمن ذلك ما حدّثنى به من شاهَد المتنبي وقد حضر عند أبى على الأوارِجىّ[2] ، وقد وصف له طَرَداً[3] كان فيه وأراده على وصفه ، فأخذ الكاغَد والدواة واستند الى جانب المجلس — وأبو على يكتب كتابا — فسبقه المتنبي فى كَتْبِه الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده :

* ومنزلٍ ليس لنـا بمنزلِ *

وهى طويلة مشهورة [فى شعره[4]] .

وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليلةً[5] وقد جرى ذكر السرعة وتقدُّم البديهة ، وهنا لك حَدَثٌ من غير شعراء بغداد ، فتكفَّل أن يعمل فى ليلته تلك مائتى بيت فى ثلاث قصائد على أوزانٍ اخترناها[6] عليه ومعانٍ حدّدناها له ؛ فلما كان الغد فى آخر النهار أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح ، وقد صنعها وظاهر إحكامها وأكثر من البديع المستحسَن فيها .

وثالث : كثرة ما ورد فى أشعار المحدَثين من الضرورات ؛ كقَصْر الممدود ، وصرف ما لا ينصرف ، وتذكير المؤنّث ونحوه . وقد حضر ذلك وشاهَده جِلّة أصحابنا

---

(١) يقال : تعتعه : أقلقه وأزعجه . (٢) كذا فى أ ، حـ . والأوارجىّ منسوب إلى الأوارجة وهو من دفاتر أصحاب الخراج ، وهو لفظ فارسىّ . وفى ب : «الأوراجىّ» وفى ش : «الأدراجى» . وأبو على الأوارجى هو هارون بن عبد العزيز الكاتب . وقد مدحه المتنبي بالقصيدة التى مطلعها :

أمن ازديارك فى الدجى الرقباء إذ حيث أنت من الظلام ضياء

(٣) الطرد : مزاولة الصيد . (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ . والأرجوزة فى الديوان . وانظر معاهد التنصيص ٢ / ٤٨ (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، حـ : « ليلا » . (٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « اخترعناها » وهذه ظاهر أنها محرفة عن : « اقترحناها » .

من أبى عمرو إلى آخر وقت، والشعراءُ من بشّار إلى فلان وفلان، ولم نر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولَّدين ما ورد فى شعره من هــذه الضرورات التى ذكرناها وما كان نحوها ؛ فدلّ ذلك على رضاهم بهِ وترك تناكُرهم إيّاه .

فإن قلت : فقــد عِيب بعضهم كأبى نُوَاس وغيره فى أحرفٍ أُخِذت عليهم ، قيل : هذا كما عِيب الفــرزدقُ وغيره فى أشـياء استنكرها أصحابنا . فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاءِ شعرائنا كان مثلُ ذلك فى أشعار المولَّدين أحرى بالجواز .

فإذا كانوا قــد عابوا بعض ما جاء بهِ القــدماءُ فى غير الشعر بل فى حال السَّعة وموقف الدَّعةِ كان ما يرِد من المولَّدين فى الشعر — وهو موقف فُسْحةٍ وعذر — أولى بجواز مثله .

فمن ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا : مَنارة ومنائر ، ومَزَادة ومزائد ؛ فهمزوا ذلك فى الشعر وغيره؛ وعليه قال الطِرِمّاح :

مزائِــدُ خرقاءِ اليــدين مُسِــيفةٍ يُخِبّ بهــا مســتخلِف غــير آئنِ (١)

---

(١) قبـــله :

كأن العيــون المرســلات عشية شآبيب دمــع العـــبرة المتحاتن

المتحاتن : المتتابع . وشآبيب الدمع : دفعاته ، واحدها شؤبوب . وقوله : «مزائد» خبر «كأنّ» واحدها المــزادة ، وهى ضرب من القرب يجعل فيــه المــاء . والمسيفة : وصف من أساف الخارز : أفســد الخرز . والمستخلف : من يستق المــاء . والآئن : البطئ من الأون وهــو الراحة . وفى شرح ديوان الطرماح : « من الأين وهو الاعياء » وقوله : « يخب» ضبط بضم الياء من الإخباب وفقا لمــا فى الديوان ، وهذا ليوافق قول الراعى :

مزائد خرقاء اليــدين مسيفة أخب بهن المخلفان وأحفــدا

وفى أ : « يخب » بفتح الياء وضم الخاء من الخبب . وانظر شعراء ابن قتيبة فى ترجمة الراعى ٣٧٨ طبعة الأستاذ أحمد شاكر، وديوان الطرماح ١٦٥

وإنما الصواب مزاوِد، ومصاوِب، ومناوِر، قال :

يصاحب الشيطان مَن يصاحبه فهو أَذِىٌّ[١] جَمّةٌ مَصاوِبه

ومن ذلك قولهم فى غيرِ الضرورة : ضَبِب البلد : كثر ضِبابه[٢] . وأَلِل السِقاء : تغيّرت رِيحه . ولِحَحَتْ عينه : التصقت، ومشِشت الدابّة[٣] . وقالوا : إن الفكاهة مَقْوَدة إلى الأذى . وقرأ بعضهم «لمَثْوَبة[٤] من عند الله خير»، وقالوا : كثرة الشراب مَبْوَلة، وكثرة الأكل مَنْوَمة، وهذا شيء مَطْيَبة للنفس، وهذا طريق مَهْيَع؛ إلى غير ذلك مما جاء فى السّعة ومع غير الضرورة. وإنما صوابه : لَحّت عينه، وضبّ البلد، وأَلّ السِقاء، ومشّت الدابّة، ومقادة إلى الأذى، ومثابة، ومبالة، ومنامة، ومَطابة، ومَهاع .

فإذا جاز هذا للعرب عن غير حَصَر[٥] ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة فى الشعر للمولّدين أسهل ، وهم فيه أعذر .

فأمّا ما يأتى عن العرب لحنا فلا نعذِر فى مثله مولدا .

فمن ذلك بيت الكِتاب[٦] :

وما مِثْله فى الناس إلا مملّكا أبو أُمّه حىّ أبوه يقارِبه

---

(١) الأذىّ : الشديد التأذى، وقيل : هو المؤذى . وقوله : «جمة» جاء فى اللسان فى (أذى) : حمة، بالحاء المهملة . (٢) الضباب جمع الضب : الحيوان المعروف . وفى اللسان : «كثرت ضبابه» . (٣) من المشش، وهو ورم يكون فى ساق الدابة . (٤) تنسب هذه القراءة إلى أبى السمال وقتادة . وانظر شهاب البيضاوى ٢/٨١٢ وهذا فى الآية ١٠٣ من البقرة ؛ (٥) كذا فى و . وفى أ، ب : «حفر» وفى ى : «حقر» . والحصر بالشىء : الضيق به

(٦) كثر هذا البيت منسوبا للفرزدق فى الكتب . ويذكر الكتّاب أنه من قصيدة فى مدح إبراهيم ابن هشام المخزومىّ خال هشام بن عبد الملك بن مروان . وليس فى ديوان الفرزدق هذه القصيدة . ولم أر هذا البيت فى الكتاب .

ومراده فيه معروف، وهو فيه غير معذور . ومثله فى الفصل قول الآخر — (فيما)[1] أنشده ابن الأعرابىّ — :

فأصبحَتْ بعد خطَّ بهجتِها كأنَّ قفْرا رُسومَها قَلَما

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قَلَما خَطَّ رسومَها؛ فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه .

وأنشدنا[2] أيضا :

فقَد والشكُّ بيّن لى عَناءٌ بوَشْكِ فِراقهم صُرَدٌ يصيح[3]

أراد : فقد بيّن لى صُرَد يصيح بوشْكِ فراقهم والشكُّ عناء . فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التى لا وجه (لها ولا[4] لشىء منها) .

وأغربُ من ذلك وأفحش وأذهب فى القبح قول الآخر :

لها مُقْلتا حوراءَ طُلَّ خميلةً من الوحشِ ماتنفكّ ترْعَى عَرارُها

أراد: لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفكّ ترعى خميلة طُلّ عرارها . فمثل هذا لا نجيزه للعربىّ أصلا ، فضلا عن أن نتّخذه للمولّدين رَسْما .

وأمّا قول الآخر :

معاوىَ لم ترع الأمانةَ فارعها وكن حافظا لله والدينِ شاكِر

فحسن جميل؛ وذلك أنّ (شاكِرَ)[5] هذه قبيلة، وتقديره: معاوى لم ترع الأمانة شاكرُ، فارعَها أنت وكن حافظا لله والدين. فأكثر ما فى هذا الاعتراضُ بين الفعل والفاعل،

---

(١) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى ا . (٢) كذا فى ش، ب.. وفى ا : «أنشد» . والظاهر أنه يريد أبا على . (٣) أورده فى المغنى فى مبحث « قد » وتكلم عليه البغدادى فى شرح شواهده (١/٩٦٥) ولم يعزه. (٤) كذا فى أ . وفى ب، ش : « لشىء منها » .
(٥) من همدان فى اليمن؛ كما فى اللسان فى (شكر) .

والاعتراض للتسديد[1] قد جاء بين الفعل والفاعل ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين الموصول والصلة ، وغير ذلك ، مجيئا كثيرا فى القرآن ، وفصيح الكلام . ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله[2] :

وقد أدركَتْنِى ــ والحوادث جَمَّة ــ ... أسِنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْل

والاعتراض فى هذه اللغة كثير حسن . ونحن نفرد له بابا يلى هذا الباب . بإذن الله سبحانه وتعالى .

ومن طريف الضرورات وغريبها ووَحْشِيّها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار بِبَيدا إنَّهْ ... دار لخَوْدٍ قد تعفّت إنَّهْ

فانهلّتِ العينانِ تسفَحَنَّهْ ... مثلَ الجُمَانِ جال فى سِلكِنَّهْ

لا تعجبى منّا سُلَيمَى إنه ... إنا لحلّالون بالثَّغْرِنَّهْ

وهذه الأبيات قد شرحها أبو علىّ رحمه الله فى البغداديّات[3] ، فلا وجه لإعادة ذلك هنا . فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمسه منها .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « للتشديد » .

(٢) فى شرحى شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٣ وللبغدادى ٢/٦٠٥ أن هذا لرجل من بنى دارم يمدح بنى عِجل وقد أسروه ، وقد أطلقوه جزاء مدحه . وقبله :

وقائلة ما باله لا يزورنا ... وقد كنت عن تلك الزيارة فى شغل

وبعده :

لعلهم أن يمطرونى بنعمة ... كما صاب ماء المزن فى البلد المحل

فقد ينعش الله الفتى بعد عثرة ... وتصطنع الحسنى سراة بنى عجل

(٣) انظر شرح البيت الأوّل فى اللسان فى (بيد) . وبيدا يريد البيداء ، وهى أرض بين مكّة والمدينة . والنصىّ : نبت من أفضل المرعى .

وكذلك ما أنشده أيضا أبو زيد للزَّفَيانِ السَّعْدىّ (١) :

يا إبِلِي ما ذامُه فتأبَيَهْ   ماء رَوَاء ونَصِىٌّ حولِيَهْ

هذًّا بأفواهِكِ حتى تأبَيَهْ   حتى تروحى أُصُلاً تُبارِيَهْ

* تبَارِىَ العانةِ فوق الزازِيَهْ *

هكذا روينا عن أبى زيد ، وأمّا الكوفيون فروَوْه على خلاف هذا، يقولون : فتأبَيْهْ ، ونَصِىّ حولَيْهْ، وحتى تأبَيْهْ، وفوق الزازِيْهْ . فينشدونه من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد . وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها فى كتابى «فى النوادر الممتِعة» ومقداره ألف ورقة . وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة .

وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى — أحسبه عن ابن الأعرابىّ — بقول الشاعر :

وما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاسَ مسلم   من الناس ذنبا جاءه وَهْو مسلِما

وقال فى تفسيره معناه : ما كنت أخشى الدهر إحلاس (٢) مسلم مسلما ذنبا. جاءه وهو ، ولو وكّد الضمير فى جاء فقال : جاءه هو وهو ، لكان أحسن (٣) . وغير التوكيد أيضا جائز .

---

(١) انظر النوادر ص ٩٧ . وهذا الشعر فى اللسان فى (زيز) و (أبى)، وفى ديوان الزفيان ١٠٠ وقوله : هذا فاهذ سرعة القطع . ويروى : «هذا» اسم إشارة . والعانة : القطيع من حمر الوحش . والزازية : المكان المرتفع .   (٢) فى مجالس ثعلب : «إلزام» وهذا بعد أن فسر الإحلاس بالإلزام .

(٣) قال ثعلب : «يقول : ما كنت أظنّ أن إنسانا ركب ذنبا هو وآخر ثم نسبه إليه دونه» وانظر اللسان فى (حلس)، ومجالس ثعلب ٩٦ . وجاء البيت فى الأمالى ١/٢٠٦ وقال أبو علىّ : «أراد : وما كنت أخشى الدهر إلزام مسلم مسلما ذنبا جاءه وهو، أى جاءاه معا» .

وأبيـات الإعراب[1] كثيرة ، وليس على ذكرها وضعنا هـذا الباب ، ولكن اعـلم أن البيت إذا تجـاذبه أمران : زَيْغ الإعراب ، وقبـح الزحاف ، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفِلون بقبح الزحاف إذا أدَّى إلى صحّة الإعراب . كذلك قال أبو عثمان[2]، وهو كما ذَكَر . و إذا كان الأمر كذلك فلو قال فى قوله[3] :

* ألم يأتيـك والأنبـاءُ تنمِى *

* ألم يأتك والأنباءُ تنمِى * لكان أقوى قياسا ، على مارتَّبه أبو عثمان؛ ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا ؛ لأنه يرجع إلى مفاعيلُ : ألم يأتِ مفاعيل . وكذلك بيت الأخطل :

كلَمْـعِ أيـدِى مثـاكِيلٍ مسلِّبـةٍ ينْدُبن ضِرس بنات الدهر والخُطُبُ[4]

أقوى القياسين على ما مضى أن ينشَد « مثا كيلَ » غير مصروف؛ لأنه يصير الجـزء فيـه من مستفعلن إلى مفتعلن ، وهو مَطْوِىّ ، والذى روى «مثا كيلٍ» بالصرف . وكذلك بقيّة هذا .

فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاحفـه زحافا ، فإنه لا بدّ من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته ، وذلك كقوله[5] :

* سمـاء الإلٰه فوق سبع سمائيا *

---

(١) كذا فى ا ، ب . وفى ش بخط غير الخط الدائم : « الاعتراض » وكأنه إصلاح . والوجه ما أثبت . وكأنه يريد بأبيات الإعراب الأبيات التى الإعراب فيها مشكل يحتاج إلى تأمـل ، وهى ما تعرف بأبيات الألغاز والأحاجى . وقد صنف فيها . (٢) انظر تصريف المـازنى ، الباب ١٠ (باب ما يكسر عليه الواحد) . (٣) أى قيس بن زهير العبسىّ فى إبل للربيع بن زياد العبسىّ استاقها وباعها بمكة ، وذلك أن الربيع كان قد أخذ منه درعا ولم يردّها عليه . وتمة البيت :

* بما لاقت لبون بنى زياد *

وبعده : ومحبسها على القرشىّ تشرى بأدراع وأسيـاف حـداد

وانظر شواهد المغنى للسيوطى ١١٣ (٤) « مسلبة » : لابسة السلاب — وهى الثياب السود — حدادا ، وحزنا . والخطب : يريد الخطوب جمع الخطب لحذف تخفيفا ، يشبه الإبل فى رميها الحصى بهؤلاء النساء . وانظر ديوان الأخطل ١٨٨ . (٥) انظر ص ٢١١

فهذا لا بدّ من التزام ضرورته ؛ لأنه لو قال : سمـايا لصار من الضرب الثانى إلى الثالث، و إنما مَبْنَى هذا الشعر على الضرب الثانى[1] لا الثالث . وليس كذلك قوله[2] :

أبيتُ على معارِىَ فاخِـراتٍ　　　بهن مُلوَّب كـدم العبـاطِ

لأنه لو قال : معارٍ[3] لمـا كسر الوزن، لأنه إنما كان يصير من مفاعلتن إلى مفاعيلن، وهو العَصْب . لكن مما لا بدّ من التزام ضرورته مخافَةَ كسر وزنه قولُ الآخر :

خريـع[4] دَوَادِىَ فى مَلْعَبٍ　　　تأَزَّرُ طَوْرا وتُرخِى الإزارا

فهذا لا بدّ من تصحيح معتلّه ؛ ألا ترى أنه لو أعلّ اللام وحذفها[5] فقـال دوادٍ ، لكسر البيت ألبتَّة .

فاعرف إذًا حال ضعف الإعراب الذى لا بدّ من التزامه مخافـة كسر البيت، من الزحاف الذى يرتكبه الجُفَـاة الفصحاء إذا أمِنوا كَسْر البيت، و يَدَعُه مَن حافظ على صحّـة الوزن من غير زحاف ؛ وهو كثير . فإن أمِنت كسر

(١) الشعر من الطويل . والضرب الثانى فيه ما كان عروضه وضربه مقبوضين . والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفا .

(٢) هو المتنخل الهذلى . والبيت فى الكتاب ٢/٥٨ ، وديوان الهذليين ٢/٢٠ فى قصيدة طويلة .

(٣) قال ابن قتيبة : «ولو قال :

* أبيت على معار فاخرات *

كان الشعر موزونا ، والإعراب صحيحا ، ... وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعى » انظر الشعراء له ٤٦

(٤) الخريع : الناعمة مع فجور . والدوادى . الأراجيح . والبيت للكميت . و يظهر لى أنه من القصيدة الرائية التى منها أبيات فى الخزانة ١/٨٢ . و يذكر صاحب الخزانة أنها فى مدح أبان بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان . والذى فى الأغانى ١٥ — ١٢٩ أن الكميت كان مدّاحا لأبان بن الوليد البجلىّ . وانظر الكتاب ٢/٦٠ ، وتصريف المـازنى، فى الموطن السابق .

(٥) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : « صرفها » .

البيت اجتنبْتَ ضعف الإعراب، وإن أشفقْتَ من كسره ألبتَّةَ دخلت تحت كسر الإعراب .

باب — فى الاعتراض

اعلم أنّ هذا القَبِيلَ من هـذا العِلْمِ كثير، قد جاء فى القرآن، وفصيح الشعْر، ومنثور الكلام . وهو جارٍ عنـد العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يَشْنُع[1] عليهم، ولا يُستنكَر عنـدهم، أن يُعترَض بهِ بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغيرِ ذلك ممّا لا يجوز الفصل (فيه)[2] بغيره[3]، إلا شاذًّا أو متأوّلا . قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾[4] فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله ﴿ وإنّه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيم ﴾ لأنه اعترِض به بين القَسَم الذى هو قوله ﴿ فلا أُقسِم بمواقِع النجوم ﴾ وبين جوابه الذى هو قوله ﴿ إنه لقرآنٌ كريمٌ ﴾ وفى نفسِ هذا الاعتراض اعتراض آخر، بين الموصوف الذى هو (قَسَم) وبين صفته التى هى (عظيم) وهو قوله ﴿لو تعلمون﴾. فذانك[5] اعتراضان كما ترى . ولو جاء[6] الكلام غير معترَض فيه لوجب أن يكون : فلا أُقسِم بمواقِع النجوم، إنه لقرآن كريم، وإنه لقَسَم [عظيم لو تعلمون][7] .

ومن ذلك (قولُ امرئ القيس)[8] :

ألَا هل أتاها ــ والحوادثُ جَمّةٌ ــ ... بأن امرأَ القيس بن تَمْلِكَ بَيْقَرا[9]

(١) كذا فى ش . وفى ب : «ينشع»، وفى أ : «يتبشع» . (٢) ثبت هذا فى ش، ب . وسقط فى أ .
(٣) أى بغير الاعتراض . (٤) الآيات ٧٥ — ٧٧ من سورة الواقعة . (٥) كذا فى أ، ب، د، هـ . وفى ش : «فذان» وكأنها مصلحة عن : «فذانك» . (٦) كذا فى أ . وفى ش، ب : «جاز» . (٧) ثبت هذا فى أ، ب . وسقط فى ش . (٨) كذا فى ش، ب . وفى أ : «قوله» .
(٩) «تملك» : هى أمه؛ والمشهور فى اسمها فاطمة . وانظر شرح الوزير أبى بكر بن عاصم ص ٢ . و«بيقر» : ترك البادية ونزل العراق، أو نزل الحضر أو أعيا . وانظر معانى ابن قتيبة ٨٧٥ . وانظر أيضا الخزانة ٤/١٦٢

فقوله : « والحوادِثُ جَمَّة » اعتراض بين الفعل وفاعله . ومثله قوله :

* ألا هل أتاها والحوادِث كالحصى *

وأنشدَنا أبو علىّ :

وقد أدركتنِى ـ والحوادِثُ جَمَّةـ أسِـنَّةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ (١)

فهذا كله اعتراض بين الفعل وفاعله . وأنشدَنا (٢) أيضا :

ذاك الذى ـ وأبِيك ـ تعرف مالِك (٣) والحَـقُّ يدفع تُرَّهاتِ البـاطِلِ

فقوله : « وأبيك » اعتراض بين الموصول والصِلَة . وروينا لعُبَيدِ الله بنِ الحُرِّ :

تعـلَّم ولو كاتمتُـه النـاس أننِى عليك ـ ولم أظـلِم ـ بذلك عاتِب

فقوله : « ولو كاتمته النـاس » اعتراض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم بذلك » اعتراض بين اسم أن وخبرِها .

ومن ذلك قول أبى النَّجم — أنشدِنَاه (٤) — :

وبُدِّلَتْ ـ والدهر ذو تبـدُّل ـ هَيْفًا دَبُـورا بالصَـبا والشَمْأَلِ (٥)

فقوله : « والدَهرُ ذو تبدّل » اعتراض بين المفعول الأوّل (٦) والثانى .

ومن الاعتراض قوله :

ألم يأتِيكَ — والأنباءُ تَنْمِى — بمـا لاقت لَبُونُ بَنِى زِيادِ (٧)

---

(١) انظر ص ٣٣١ من هذا الجزء . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أنشد » .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يعرف » . والبيت من مقطوعة لجرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوى . ويريد بمالك قبيلة مالك بن حنظلة من تميم . وانظر شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٦ وديوان جرير طبعة الصاوى ٤٣٠ (٤) الظاهر أنه يريد أبا علىّ . وهذا إن قرئ بالبناء للفاعل .

(٥) الهيف : ريح حارّة تأتى من قبل اليمن . وقوله : «بدّلت» أى الإبل . وفى شرح شواهد المغنى للبغدادى أن هذا فى الريح ، وليس الأمر كما ظنّ . وانظر الأرجوزة فى الطرائف الأدبية ٥٨

(٦) وهو هنا نائب الفاعل . (٧) انظر ص ٣٣٣ من هذا الجزء .

فقوله : « والأنبـاء تنمى » اعتراض بين الفعـل وفاعله . وهـذا أحسن مأخذًا في الشعر من أن يكون في « يأتيك » ضمير (من متقدّم مذكور)[1] .

فأمّا ما أنشده[2] أبو عليّ من قول الشاعر[3] :

أتنسَى — لا هداكَ الله — ليلى وعهـدُ شبابِهـا الحَسَنُ الجميـلُ !

كأنّ — وقدأتى حَوْل جديد — أثا فِيهـا حَمَـا مات مُثُــو ل

فإنه لا اعتراض فيه . وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترَض به بين بعضه وبعض على ما تقدّم . فأمّا قوله : « وقد أتى حوْل جديد » فذو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب بمـا في « كأنّ » من معنى التشبيه؛ ألا ترى أن معناه : أشبهَتْ وقـد أتى حَوْلٌ جدِيد حَمَاماتٍ مُثُولا ، أو أُشبِّهها وقـد مضى حَوْل جديد بحماماتٍ مثولٍ، أي أشـبِّهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا .

وأنشـدنا :

أُرانِي — ولا كُفران لله أيَّةً لنفسي — لقدطالبتُ غيرمُنيلِ[4]

---

(١) كذا في الأصول . وهذا البيت أوّل القصيدة؛ كما في الخزانة وغيرها . وفي أمالي ابن الشجري ١ / ٨٧ : « قيل إنه مضمر مقدّر ، كما حكى سيبويه إذا كان غدا فأتني؛ أي إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البـلاء غدا فأتني . وتقديره : ألم يأتك النبأ . ودل على ذلك قوله : والأنباء تنمى » .

(٢) كذا في ش، ب . وفي أ : « أنشدناه » . (٣) هو أبو الغول الطهويّ . وانظر شواهد المغني للسيوطي ٢٧٧ والنوادر لأبي زيد ٥١ . وقوله : « وعهد شبابها الحسن الجميل » جملة حالية؛ كما في شواهد المغني للبغدادي ٢ / ٦٢١ "الحبل" وضبط في النوادر :

* وعهد شـبابها الحسن الجميـل *

بنصب «عهد» وجرّ «الجميل» .

(٤) أورده ابن الأنبـاري في شرح المفضليات ٨٠٥ ولم ينسبه ، ونقل كلامه البغـدادي في شرح شواهد المغني . وقوله : «أية» بفتح الهمزة؛ كما في اللسان (أرى) و أ من الخصائص . وفي ابن الأنباري : « إية » بكسر الهمزة؛ وكأنه يريد الهيئة .

ففى هذا اعتراضان[(١)] : أحدهما — « ولا كفران لله » . والآخر — قوله : « أيّة » أى أَوَيت لنفسى أيّة؛ معناه رَحِمتها ورَقَقتُ لها[(٢)] . فقوله : أويت لها لا موضع له من الإعراب . وسألنا الشجرىَّ أبا عبد الله يوما عن فرس كانت له ؛ فقال : هى بالبادية . قلنا لِمَ ؟ قال : إنها وَجِيَة[(٣)] ، فأنا آوِى لها ؛ أى أرحمها وأرِقُّ لها .

٥ وكذلك قول الآخر[(٤)] :

أرانِى ولا كفران لله إنّما أواخِى مِن الأقوامِ كلَّ بخيلِ

ومن الاعتراض قولهم : زيد — ولا أقول إلّا حقّا — كريم . وعلى ذلك مسئلة[(٥)] الكتاب : إنه — المسكينُ — أحمق[(٦)]؛ ألا ترى أن تقديره : إنه أحمق ، وقوله « المسكين » أى هو المسكين؛ وذلك اعتراض بين اسم إنّ وخبرِها . ومن ذلك

١٠ مسئلته[(٧)] : « لا أخا — فاعلم — لك » . فقوله : « فاعلم » اعتراض بين المضاف والمضاف إليه ، كذا الظاهر . وأجاز أبو علىّ رحمه الله أن يكون « لك » خبرا ، ويكون « أخا » اسما مقصورا تاما غير مضاف؛ كقولك : لا عَصًا لك . و يدلّ على صحّة هذا القول أنهم قد كسّروه على أفعال ، وفاؤه مفتوحة ؛ فهو إذا فَعَلٌ ، وذلك قولهم : أخ وآخاء فيما حكاه يونس . وقال بعض آل المهلّب :

١٥ وجدتم بنيكم دوننا إذ نَسَبْتم وأىُّ بنى الآخاءِ تنبو مناسِبه ![(٨)]

---

(١) ذكر ابن هشام فى المغنى فى مبحث الجملة المعترضة أن أبا على لا يجيز الاعتراض بأكثر من جملة ، وأوّل هذا البيت ، وترى ابن جنى هنا على خلافه ، ولم ينبه عليه . (٢) كذا فى أ . وفى ش : « أرفقت بها » . وفى ب : « رفقت لها » . (٣) من الوجى . وهو الحفا ؛ أى رقة قدم الدابة من كثرة المشى . (٤) هو كثير عزة . وانظر الكتاب ١/ ٤٦٦ . ولم أره فى قصيدته

٢٠ اللامية فى الأمالى ٢ / ٦٢ وفى الديوان ٢ / ٢٤٨ (٥) ص ٢٥٦ ج ١ (٦) فى ج : «لأحمق» . (٧) أى مسألة الكتاب أيضا . وانظر سيبويه ١ / ٣٤٧ (٨) انظر ص ٢٠١ من هذا السفر . وضبط « نسبتم » هنا بالبناء للفاعل على ما فى أ . وضبط فيما سلف بالبناء للمفعول .

فغير منكرٍ أن يخرج[1] واحدها على أصـله ، كما خَرَج واحد الآباء على أصله ؛ وذلك قولهم : هـذا أبًا ، ورأيت أبًا ، ومررت بأبًا . وروينـا عن محمد بن الحسن عن أحمدَ بن يحيى ، قال[2] : يقال هـذا أبوك ، وهذا أباك ، وهـذا أبُكَ ؛ فمن قال : هذا أبوك ، أو أباك ، فتثنيته أبوان ، ومن قال هذا أبُك ، فتثنيته أبَان ، وأبوان . وأنشد :

سِوى أبِك الأدنى وإنّ محمدا — علا كلَّ عالٍ يآبن عمّ محمـد

وأنشد أبو عليّ عن أبي الحسن :

تقول ابنتِي لمّـا رأتنِيَ شاحِبًا — كأنك فينـا يا أباتِ[3] غريب

قال : فهذا تأنيث أبا ، وإذا كان كذلك جاز جوازا حسنا أن يكون قولهم : لا أبا لك «أبا» منه اسم مقصور كما كان ذلك في «أخالك» ويحسِّنه أنك إذا حملت الكلام عليه جعلت له خبرا ، ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ ؛ غير أنه يؤنِّس بمعنى إرادة الإضافة قولُ الفرزدق :

* ظلمتَ ولكن لا يَدَىْ لك بالظلم[4] *

فلهذا جوّزناهما جميعا .

وروينا لمَعْن بن أَوْس :

وفيهن ــ والأيام يعثُرن بالفتى ــ — نـوادبُ لا يملَلْنـه ونوائح[5]

---

(١) كذا في ش ، ب ، ى ، هـ . وفي أ : «خرج» . (٢) انظر مجالس ثعلب ٤٦٨ ، وينتهى ما في المجالس بعد البيت الآتي . وهو في اللسان (أبو) . (٣) «يا أبات» كذا بالتاء المفتوحة في ش ، ب . وفي أ : «أباة» ، وفي جـ : «أباه» . وفي اللسان في «أبو» كما أثبت . والبيت نسبه أبو زيد في النوادر ٢٣٩ إلى أبي الحدرجان . (٤) قبله في بيتين يخاطب بهما عمر بن لجأ :

ما أنت إن قرما تميم تساميا — أخا التيم إلا كالشظية في العظم

ولو كنت مولى العز أو في ظلاله — ... ...

يريد بقرمى تميم : نفسه وجريرا ، وكان عمر دخل بينهما في الهجاء . وانظر ديوان الفرزدق طبعة الصاوى ٨٢٥

(٥) قبـله :

رأيت رجالا يكرهون بناتهم — وفيهن ــ لا تكذب ــ نساء صوالح

والبيتان في الأمالي ٢/١٩٠ ، واللآلى ٨٠٤ ، والخزانة ٣/٢٥٨ ، والأغاني (بولاق) ١٠/١٦٥

ففصل بقوله : « والأيام يعثرن بالفتى » بين المبتدأ وخبره . وأنشدنا :

لعلّك ـ والموعود صِدْق لقاؤه ـ بدا لك فى تِلك القلوص بَدَاء [1]

وسألته عن بيت كُثَيِّر :

وإنى وتَهْيامى بِعَزَّة بعدما تخلّيتُ ممـا بيننا وتخلّت [2]

٥ فأجاز أن يكون قوله : «وتهيامى بعزة» جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذى هو قوله :

لكالمرتجِى ظِلَّ الغمامةِ كلّما تبوّأ منهـا للقيلِ اضمحلّتِ

فقلت له : أيجوز أن يكون (وتهيامى) [3] بعزّة قَسَما؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه. وقال الله عزّ وجلّ : ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [4] . فقوله تعالى : «فليذوقوه» اعتراض

١٠ بين المبتدأ وخبره . وقال رُؤْبة [5] :

إنى وأسطارٍ سُطِرن سَطْرا لقـائل يا نصرُ نصرٌ نصرا [6]

فاعترض بالقسم بين اسم إنّ وخبرها .

---

(١) كان رجل وعد محمد بن بشير الخارجىّ قلوصا — وهى الناقة الفتية — فطله ؛ فقال ذلك يذمه . وانظر الأغانى ٤/١٥٧ والأمالى ٢/٧١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٤ ، وللبغدادى ٢/٦١٢

١٥ (٢) من قصيدته الطويلة التى أولها :

خليلىّ هذا ربع عزة فاعقلا قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت

انظر الأمالى ٢/١٠٧ ، والخزانة ٢/٣٧٩ ، وشواهد المغنى للبغدادى ٢/٦٢١

(٣) كذا فى ج . وفى سائر الأصول : « تهيامى » . (٤) آية ٥٧ سورة ص .

(٥) تبع فى هذا ما فى سيبويه ١/٣٠٤ ، ورده الصاغانى وأنكر نسبته إلى رؤبة . ويقول البغدادىّ

٢٠ فى الخـزانة : « والعجب من الصاغانى حيث ردّ على سيبويه فى أن هذا الشاهد ليس لرؤبة . ولم يبين قائله » . ويقول البغدادى فى شواهد المغنى ٢/٦١٩ : « وهذا الرجز قيل لرؤبة ، ولم أره فى ديوانه » وقد أورده طابع ديوان رؤبة فيما نسب إليه ص ١٧٤

(٦) بعده : بلغـك الله فبـلغ نصرا نصر بن سيار يثبنى وفرا

ونصر فى البيت الأوّل حاجب نصر بن سيار أحد ولاة الأمويين ، وهو المراد بنصر فى البيت الثانى . ويرى =

والاعتراض فى شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ، ودالّ على فصاحة المتكلم وقوّة نَفْسه وامتـداد نَفَسه ، وقد رأيته فى أشـعار المحدَثين ، وهو فى شـعر إبراهيم ابن المهدىّ أكثر منه فى شعر غيره من المولَّدين[(١)] .

باب — فى التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين

هذا فى كلام العرب كثير فاشٍ ، والقياس له قابل مسوغ .   ٥

فمن ذلك قولهم : مررت بزيد ، وما كان نحوه ، مما يلحق من حروف الجرّ معونة لتعدّى الفعل . فمن وجهٍ يُعتقد فى الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدّية وموصِّلة له ، كما أن همزة النقل فى (أفعلت) وتكريرَ العين فى (فعّلت) يأتيان لنقل الفعل وتعديته ؛ نحو قام ، وأقمته ، وقوّمته ، وسار ، وأسَرْته ، وسَيَّرته . فلمّا كان حرفُ الجرّ الموصِّلُ للفعل معاقِبا لأحد شيئين[(٢)] ، كلّ واحد منهما مَصُوغ[(٣)] فى نفس المثال جرى مَجراهما فى كونه   ١٠
جزءا من الفعل أو كالجزء[(٤)] منه . فهذا وجه اعتدادِه كبعض الفعل .

وأمّا وجه اعتداده بجزءٍ من الاسم فمن حيث كان مع ما جرّه فى موضع نصب ، وهذا يقضى[(٥)] له بكونه جزءا ممّا بعده أو كالجزء منه ؛ ألا تراك تعطف على مجموعهما[(٦)] بالنصب ، كما تعطف على الجزء الواحد فى نحوَ قولك : ضربت زيدا وعَمْرا[(٧)] ، وذلك

= صاحب القاموس أن الصواب فى اسم الحاجب نضر (بالمعجمة) . وقد أبان فى الخزانة أن المجد تبع   ١٥
فى هـذا الصاغانى فى العبـاب . وانظر الخزانة ١/٣٢٥ وشواهد المغنى لصاحب الخزانة ٢/٦١٩ ، والقاموس (نصر) ، وسيبويه فى الموطن السابق .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « المحدثين » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الشيئين » . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « موضوع » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « و » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يقتضى » . (٦) كذا فى ر ، ش ، جـ . وفى أ : « مجموعها » (٧) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء .

قولك : مررت بزيد وعمرا ، ورغبتُ فيك وجعفرا ، ونظرت إليك وسعيدا ؛ أفلا ترى إلى حرف الجرّ الموصِّل للفعل كيف قُدِّر تقديرَين مختلفين [لمعنيين مختلفين](١) .

ووجه جوازه من قِبَل(٢) القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متّفقين ؛ وذلك كأن تروم أن تدلّ على قوة اتصال حرف الجرّ بالفعل ، فتعتدّه تارة كالبعض له ، والأخرى كالبعض للاسم . فهذا ما لا يجوز مثله ؛ لأنه لا يكون كونُه كبعض الاسم دليلا على شدّة امتزاجه بالفعل ، لكن لمّا اختلف المعنَيان جاز أن يختلف التقديران ، فاعرف ذلك ، فإنه ممّا يقبله القياس ولا يدفعه .

ومثل ذلك قولهم : (لا أبا لك) ، فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين . وذلك أن ثبات(٣) الألف فى (أبا) من (لا أبا لك) دليل الإضافة ؛ فهذا وجه . ووجه آخر أن ثبات اللام وعمَل (لا) فى هذا الاسم يوجب التنكير والفصل . فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير . وليس هذا فى الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذى جاء فساده من قِبل تدافُع حالَيه . وذلك أنّ وجود ياء التحقير يقتضى(٤) كونَه دليلا على القلّة ، وكونه مثالا موضوعا للكثرة دليل على الكثرة ؛ وهذا يجب منه أن يكون الشىء الواحد فى الوقت الواحد قليلا كثيرا . وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده .

وليس كذلك تقديرك الباء فى نحو : مررت بزيد تارة كبعض الاسم ، وأخرى كبعض الفعل ، من قِبَل أن هذه إنما هى صناعة لفظيّة يَسُوغ معها تنقّل

---

(١) كذا فى أ . وسقط هذا فى ش ، ب .

(٢) ثبت هذا اللفظ فى ش ، ب . وسقط فى أ .

(٣) كذا فى أ ، ب ، جـ . وفى ش : « إثبات » .

(٤) فى ش ، ب : « تقتضى » . وفى أ من غير نقط الحرف الأول .

الحال وتغيّرها ، فأمّا المعانى فأمر ضيّق ، ومَذْهَب مستصعَب ؛ ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا : قام زيد سمّيته فاعلا ، وإن سئلت عن زيد من قولنا : زيد قام سمَّيته مبتدأ لا فاعلا ، وإن كان فاعلا فى المعنى . وذلك أنك سلكت[1] طريق صنعة اللفظ فآختلفت السِمَة[2] ، فأمّا المعنى فواحد . فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى .

فإن قلت : فأنت إذا قلت فى (لا أبا لك) إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف ، واللام تؤذن بالفصل والتنكير ، فقد جمعت على الشىء الواحد فى الوقت الواحد معنيين ضِدّين ، وهما التعريف والتنكير ، وهذان — كما ترى — متدافعان .

قيل : الفرق بين الموضعين واضح ، وذلك أن قولهم : (لا أبا لك) كلام جَرَى مجرى المَثَل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفى فى الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مُخْرَج الدعاء ، أى أنت عندى ممن يَستحق أن يُدْعى عليه بفقد أبيه . كذا فسّره أبو علىّ ، وكذلك هو لمتأمّله ؛ ألا ترى أنه قد أنشد توكيدا لما رآه من هذا المعنى فيه قوله :

* وتُترَك أخرى فَرْدة لا أخَا لها *

ولم يقل : لا أخت لها . ولكن لمّا جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أخا لك) قيل مع المؤنّث على حدّ ما يكون عليه مع المذكّر ، فجرى هذا نحوًا من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة (الصيفَ ضيعتِ اللبن) على التأنيث ؛ لأنه كذا جرى أوّله ، وإذا كان الأمر كذلك علِم أن قولهم (لا أبا لك) إنما فيه تَعادِى ظاهِره ، (واجتماع)[3] صورتى الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، لفظا لا معنى . وإذا آل الأمر إلى ذلك عُدْنا إلى مثل ما كنا عليه ؛ من تنافر

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « إذا سلكت ... اختلفت » .

(٢) كذا فى ا ، جـ . وفى ب ، ش : « تقدير » .

(٣) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى جـ : « من اجتماع » .

قضيّتى اللفظ فى نحو : مررت بزيد؛ إذا أردت بذلك أن تدلّ على شدّة اتصال حرف الجرّ بالفعل وحده دون الاسم ، ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى؛ كأن يكون الشيء الواحد فى الوقت الواحد قليلا كثيرا . (وهذا)[1] ما لا يدّعيه مُدّعٍ ، ولا يرضاه — مذهبا لنفسه — راضٍ .

٥ ويؤكّد عندك خروجَ هذا الكلام مَخْرَج المَثَل كثرتُه فى الشِعْر، وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب . فهذا[2] الكلام دعاء فى المعنى لا محالة ، وإن كان فى اللفظ خبرا. ولو كان دُعاء مصرّحا وأمرا معنيًّا[3] لمَا جاز أن يقال لمن لا أب له ؛ لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يُدْعَى عليه بما هو فيه لا محالة؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى : أعماه الله ، ولا للفقير: أفقره الله؛ وهذا ظاهر بادٍ. وقد (مرّ به)[4]

١٠ الطائىّ الكبير فقال :

نِعْمةُ اللهِ فيك لا أسأل اللـ ... ـهَ إليها نُعْمَى سوى أن تدوما

ولو آنى فعلت كنتُ كمن يسـ ... ـأله وَهْو قائم أن يقوما

فكما[5] لا تقول لمن لا أب له : أفقدك الله أباك؛ كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له : (لا أبا لك) لا حقيقة لمعناه مطابِقة للفظه ، وإنما هى خارجة مَخْرَج المَثَل ، على ما فسّره

١٥ أبو علىّ . قال عنترة :

فاقْنَىْ حياءكِ لا أبا لكِ واعلمى ... أنّى امرؤ سأموت إن لم أُقتل[6]

---

(١) كذا فى ا . وسقط فى ش ، ب . (٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « وهذا » .

(٣) كذا فى ا . وفى ش، ب : «معينا» . (٤) كذا فى ا . وفى ش، ب : «قربه» .

(٥) كذا فى ا . وفى ش، ب : ، « وكما » . (٦) من قصيدته التى أولها :

٢٠ طال الثواء على رسوم المنزل ... بين اللكيك وبين ذات الحرمل

وانظر الديوان ١٠٠ .

وقال[1] :

ألـقِ الصحيفة لا أباكَ إنه ... يُخْشَى عليك من الحِبَاء النِقْـرِس

وقال[2] :

أَبِالمـوت الذى لا بُـدَّ أنى ... مُـلاقٍ لا أبـاكِ تخـوِّفينى

أراد : لا أبا لكِ ، فحذف اللام من جارِى عُرْف الكلام . وقال جرير :

يا تَـيْمَ تيم عَـدِىٍّ لا أبا لكم ... لا يُلْقِيَنَّكم فى سَـوْأةٍ عُـمَـر[3]

وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مَثَلا لا حقيقة ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للتَيْم كلّها أب واحد ، ولكن معناه : كلكم أهل للدعاء عليـه والإغلاظ له .

وقال الحُطَيئة :

أقِـلّوا عليهـم لا أبا لأبيكم ... من اللَوْمِ أوسُدُّوا المكان الذى سَدّوا[4]

فإن قلت : فقد أثبت الحطيئة فى هذا البيت ما نفيته أنت فى البيت الذى قبـله ، وذلك أنه قال (لأبيكم) فجعل للجماعة أبًا واحدا ، وأنت قلت هناك : إنه لا يكون لجماعةِ تَيْم أب واحد ؛ فالجواب[5] عن هذا من موضعين : أحدهما ما قدّمناه من أنه لا يريد حقيقة الأب ، وإنما غرضه الدعاء مُرْسَلا ففحَّش بذكر الأب على ما مضى . والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله (لأبيكم) الجمعَ ؛ أى لا أبا لآبائكم . يريد

---

(١) أى المتلمس يخاطب طرفة بن العبد . وانظر اللسان فى (نقرس) . والنقرس هنا : الهلاك . وقوله : (إنه يخشى) فى ا ، ب ، ش : (إنى أخشى) . والوجه ما أثبت ، وهو من أبيات أولها كما فى الشعر والشعراء لابن قتيبة :

من مبلغ الشـعراء عن أخويهـم ... خبرا فتصـدقهم بذاك الأنفس

(٢) هو أبو حيـة النميرى . وانظر الخـزانة فى شواهد لا النافية للجنس ، وكامل المبرد ٥/٨٥ ، واللسان فى (أبى) . (٣) عمر هو ابن لجأ التيمى ، كانت بينه و بين جرير مهاجاة . وانظر الخزانة ١/٣٦٠ والنقائض ٤٨٨ (٤) انظر الديوان والكامل ٥/١٥٤ (٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « قيل فالجواب » .

الدعاء على آبائهم من حيث ذَكَرها، بجاء به جمعا مصحَّحا على قولك: أب، وأبُون، وأبِين؛ قال:

فلمَّا تبيَّنَّ أصواتَنا بَكَين وفَدَّيننا بالأبينا[1]

وعليه قول الآخر — أنشدناه —:

فمن يك سائلا عنى فإنى بمكَّة مَولِدى وبها رَبِيت[2]
وقد شُنِئَتْ بها الآباءُ قبلى فما شُنِئت أبِىَّ ولا شُنِيتُ

أى ما شُنِئَتْ[3] آبائى. فهذا شىء عرض، ولنعد.

ومن ذلك قولهم: مختار ومعتاد، ونحو ذلك؛ فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلك أنه إن كان اسمَ الفاعل فأصله مختيِر ومعتوِد؛ كمقتطِع (بكسر العين). وإن كان مفعولا فأصله مختيَر ومُعتَوَد، كمقتطَع. ف«مختار» من قولك: أنت مختار، للثياب؛ أى مستجيد لها أصله مختيِر. ومختار من قولك: هذا ثوب مختار، أصله مختيَر. فهذان تقديران مختلفان لمعنيين. وإنما كان يكون هذا منكرا او كان تقدير فتح العين وكسرها لمعنى واحد؛ فأمَّا وهما لمعنيين فسائغ حسن. وكذلك ما كان من المضعَّف فى هذا الشرج[4] من[5] الكلام؛ نحو قولك: هذا رجل معتدّ للجد؛ ونحوه، فهذا هو اسم الفاعل، وأصله معتدِد (بكسر العين)، وهذا رجل معتدّ؛ أى منظور إليه، فهذا مفتعَل (بفتح العين) وأصله معتدَد كقولك: هذا مَعْنًى مَفْنِىٌّ معتبَر؛ أى ليس؛

---

(١) أورده سيبويه فى الكتاب ٢/١٠١، وقال: «أنشدناه من نثق به، وزعم أنه جاهلى» وهو زياد بن واصل السلمى. وانظر الخزانة ٢/٢٧٥ (٢) البيتان نسبهما ابن دريد فى الجمهرة ٣/٤٨٨ إلى قصى بن كلاب. وفيها: «شثيت» فى الموضعين فى مكان «شنئت» و«شنيت». وفسر ذلك ابن دريد: «شثيت: سبقت، من قولهم: شأوت الرجل إذا سبقته» وهذا أيضا فى جـ، أ. و«ربيت»: نشأت، يقال: ربى فى حجر فلان يربى ربا؛ نشأ عنده. وانظر اللسان (ربا) ففيه البيت الأول غير معزو.

(٣) فى جـ، أ: «سبقت». (٤) الشرج (بالجيم): الضرب والنوع.

(٥) كذا فى أ، ب. وفى ش: «فى».

بصغير محتقر. وكذلك هـذا جوز[1] معتدّ، فهذا أيضا اسم المفعول، وأصـله معتدَد كمقتسَم، ومقتطَع. ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية.

ومن ذلك قولهم: كِساء، وقضاء، ونحوه؛ أعْلَلْتَ[2] اللام لأنك لم تعتدّ بالألف حاجزا لسكونها، وقلبتَها[3] أيضا لسكونها وسكون الألف قبلها؛ فاعتددتها من وجه، ولم تعتدِدْها مِن آخَر.

ومن ذلك أيضا قولهم: أيَّهـم تضربْ يقم زيد. فـ(أيُّهُمْ) من حيث كانت جازمة لـ(تضربْ) يجب أن تكون مقدّمة عليهـا، ومن حيث كانت منصـوبة بـ(تضرب) يجب أن تكون فى الرُّتْبة مؤخّرة عنها، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما؛ من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعىّ لفظىّ. ولو كان التعادى والتخالف فى المعنى لفسد (ولم)[4] يجز. وأيضا فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدّر المراد، لا لـ(أىّ)؛ (فإذا)[5] كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذًا، وألين ملمسا.

باب — فى تدريج اللغة

وذلك أن يُشْبِه شىء شيئا من موضع، فيُمْضَى حكمه على حكم الأول، ثم يُرَقَّى منه إلى غيره.

فمن ذلك قولهم: جالِس الحسن أو ابن سِيرين، (ولو)[6] جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا لا مخالِفا، وإن كانت (أو) إنمـا هى فى أصلِ وضعِها لأحد الشيئين.

(١) كذا فى أ، ب. وفى غيرهما: «جون». والجوز هو الذى يؤكل كالبندق، واحده جوزة.

(٢) أى بقلبها ألفا لكونها واوا أو ياء تحرّكت وانفتح ما قبلها، على اعتداد الألف غير حاجز.

(٣) أى قلبت همزة فرارا من اجتماع ساكنين، وقد قلبت لأقرب الحروف إليها، وهى الهمزة.

(٤) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «فلم».

(٥) كذا فى أ. وفى ش، ب: «وإذا».

(٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «فلو».

وإنما جاز ذلك فى هذا الموضع، لا لِشىء رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمّت من جهة المعنى إلى (أو) . وذلك لإنه قد عُرِف أنه إنما رُغِّب فى مجالسة الحسن لِما لِمجالسِيهِ فى ذلك من الحظّ ، وهذه الحال موجودة فى مجالسةِ ابن سيرين أيضا ، وكأنه قال : جالِس[1] هذا الضرب من الناس . وعلى ذلك جرى النهى فى هذا الطَرْزِ من القول فى قول الله سبحانه ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[2] وكأنه — والله أعلم — قال : لا تطع هذا الضرب من الناس . ثم إنه لما رأى (أو) فى هذا الموضع قد جَرَتْ مجرى الواوِ تدرَّج من ذلك إلى غيره، فأجراها مجرى الواو فى موضع عارٍ من هذه القرينة التى سوّغته استعمال (أو) فى معنى الواو ؛ ألا تراه كيف قال[3] :

وكان سِيَّان ألّا يَسرحوا نَعَمًا ... أو يَسْرَحوه بِها ، واغبرَّتِ السُّوحُ[4]

وسواء وسِيَّان لا يستعمل[5] إلا بالواو . وعليه قول الآخر :

فسِيَّانِ حَرْبٌ أو تبُوءوا بمثلِهِ ... وقد يقبل الضيمَ الذليلُ المسيَّر

(١) انظر الكتاب ١/٤٨٩ . (٢) آية ٢٤ سورة الإنسان . (٣) هو أبو ذؤيب الهذلى . وانظر اللسان فى « سوا » ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٧٢ ، وديوان الهذليين طبعة دار الكتب ١/١٠٨ . (٤) هذا بيت مركب من بيتين . وهما مع بيتين قبلهما فى الرثاء :

المانح الأدم كالمرو الصلاب إذا ... ما حارد الخور واجتث المجاليح

ورفت الشول من برد العشى كما ... زف النعام إلى حفانه الروح

وقال ما شيهم : سيان سيركم ... وأن تقيموا به واغبرت السوح

وكان مثلين ألا يسرحوا غنما ... حيث استرادت مواشيهم وتسريح

فترى أن لا شاهد فى البيت فى روايته ، وأن ما أورده النحويون بيتا أصله بيتان . وقوله : « وكان سيان ... » كان هنا على هذا الوجه شأنية ، وسيان خبر المصدر المؤوّل بعده . قال ابن هشام فى المغنى فى مبحث أو : « أى وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط . وإنما قدّرنا كان شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة » . وفى أمالى ابن الشجرى ١/٦١ : « هكذا أنشده الرواة (سيان) مرفوعا على إضمار الشأن فى كان » . (٥) كذا فى أصول الخصائص . وفى عبارة اللسان : « يستعملان » . وما هنا تأويله (لا يستعمل كلاهما) .

أى فسِيَّان حرب وبَواؤكم بمثله[1]، كما أن معنى الأول : فكان سِيَّان ألا يسرحوا نَعَما، وأن يسرحوه بها . وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم: صِبْية وصِبيان؛ قلبت الواو من صِبْوان وصِبْوة فى التقدير — لأنه من صَبوت — لانكسار الصاد قبلها، وضعف الباء أن تُعتدَّ حاجزا؛ لسكونها. وقد ذكرنا ذلك . فلمّا أَلِف هذا واستمرّ تدرَّجوا منه إلى أن أقرّوا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسرة ، وذلك قولهم أيضا : صُبْيان وصُبْية، (وقد)[2] كان يجب — لمّا زالت الكسرة — أن تعود الياء واوا إلى أصلها، لكنهم أقرّوا الياء بحالها لاعتيادهم إيّاها حتّى[3] صارت كأنها كانت أصلا . وحسَّن ذلك لهم شىء آخر، وهو أن القلب فى صِبية وصِبيان إنما كان استحسانا وإيثارا، لا عن وجوب عِلّة، ولا قوّة قياس؛ فلمّا لم تتمكّن عِلّةُ القلب ورأَوا اللفظ بياء قوِى عندهم إقرارُ الياء بحالها؛ لأن السبب الأوّل إلى قلبها لم يكن قويّا، ولا ممّا يُعتاد فى مثله أن يكون مؤثّرا .

ومن ذلك قولهم فى الاستثبات عمن قال ضربت رجلا : منا ؟ ومررت برجلٍ مِنِى؟ وعندى رجل : منو؟ فلمّا شاع هذا ونحوه عنهم تدرَّجوا منه إلى أن قالوا : ضَرب مَنٌ مَنًا، كقولك : ضرب رجل رجلا .

ومن ذلك قولهم: أبيض لِيَاح، وهو من الواو؛ لأنه ببياضه ما يلوح للناظر . فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وليس ذلك عن قوّة عِلّة ، إنما هو للجنوح إلى خفّة الياء مع أدنى سبب ، وهو التطرّق إليها بالكسرة طلبا للاستخفاف ، لا عن وجوب قياس؛ ألا ترى أن هذا الضرب من (الأسماء التى[4] ليست) جمعا كرياض،

---

(١) ثبت فى ش، ب . وسقط فى أ . وقد ثبت أيضا فى عبارة اللسان . (٢) كذا فى ش، وفى أ، ب : «فقد» . (٣) كذا فى أ، ب، ء، هـ . وفى ش : «حيث» .

(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : «الأسماء ليست» .

وحياض، ولا مصدرا جاريا على فِعْلٍ معتلّ؛ كقيام، وصيام، إنما يأتى مصحّحا؛ نحو: خِوانٍ، وصِوانٍ؛ غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم فى لِياح فى قلبهم إيّاه إلى اليـاء بتلك الكسرة قبلها، وإن كانت ليس مما يؤثّر حقيقةَ التأثير مثلَها، ولأنهم شبّهوه لفظا إمّا بالمصدر كخِيالٍ، وصِيالٍ، وإمّا بالجمع كسوطٍ، وسِياطٍ، ونَوْطٍ، ونِياطٍ. نعم، وقد فعلوا مثل هذا سواءً فى موضع آخَر. وذلك قول بعضهم فى صِوانٍ: صِيان، وفى صِوارٍ: صِيار؛ فلمّا ساغ ذلك من حيث أرينا أوكاد تدرّجوا منه إلى أن فتحوا فاء لِياحٍ، ثم أقرّوا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زايلتها، وذلك قولهم فيه: لَياح. وشجّعه[1] على ذلك شيئا أن قلب الواو ياء فى لِيـاحٍ لم يكن عن قوّة ولا استحكام عِلّة[2]، وإنما هو لإيثارِ الأخفّ على الأثقل، فاستمرّ على ذلك وتدرّج منــه إلى أن أقرّ الياء بحالها مع الفتح؛ إذ كان قلبها مع الكسر أيضــا ليس بحقيقةِ موجِبٍ. قال[3]: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحّة عمل، وإنما هو لتخفيف مُؤْثَرٍ، فكذلك أُقلِب[4] أيضا مع الفتح وإن لم يكن موجِبا، غير أن الكسر هنـا[5] على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتــح، فلذلك جعلنا ذاك تدرّجا عنه إليــه ولم نَسْوِ[6] بينهما فيه. فاعرف ذلك.

وقريب من ذلك قول الشاعر:

ولقــد رأيتكَ بالقوادِمِ مَرّةً وعلىَّ من سَدَفِ العشىّ رَياحُ[7]

(١) كذا فى أ، ب، ش. وهو المناسب لقوله بعد: «فاستمرّ على ذلك وتدرج منه» يريد واضع العـربية. وفى ج: «وشجّعهم» وهو المناسب للكلام السابق. (٢) كذا فى أ. وسـقط فى ش، ب (٣) كأنه يريد واضع العربية. (٤) كذا فى أ، ب. وفى ش: «قلب». (٥) كذا فى أ. وفى ش، ب: «إلى غيره». (٦) كذا فى أ. وفى ش، ب. «يسو».

(٧) القوادم موضع فى بلاد غطفان. وجاء البيت فى اللسان فى (روح) وفيه «نظرة» بدل «مرة» وضبط فيه رِياح بكسر الراء، وجاء فى (سدف) وفيه «لياح» بدل «رواح» وكأن الرياح وقت الرواح وأصله الكسر. وفى اللسان: «خرجوا برياح من العشىّ (بكسر الراء) ورواح وأرواح أى بأول» يريد: بأول العشىّ. ويريد أنه رآه وقــد آن له أن يروح إذ حل سدف العشىّ وظلمته. وقد يكون فى الكلام قلب؛ أى وعلى سدف العشىّ من الرياح.

قياسه رَوَاح ؛ لأنه فَعَال من راح يروح ، لكنه لمَّا كثر قلب هذه الواو فى تصريف هذه الكلمة ياء — نحو رِيح ورِياح ، ومُرِيح ومستريح — وكانت الياء أيضا عليهم أخفّ ، و إليهم أَحبَّ ، تدرَّجوا من ذلك إلى أن قلبوها فى رَيَاح ، و إن زالت الكسرة التى كانت قَلَبتها فى تلك الأماكن .

٥ ومن ذلك قلبهم الذال دالا فى (ادَّكر) وما تصرَّف منه ؛ نحو يدَّكِر ، ومُدَّكِر ، وادِّكار ، وغير ذلك : تدَّرجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالا فى غير بناء افتعل ، فقال ابن مُقبِل :

* مِن بعض ما يعترِى قلبى من الدِكَر[1] *

ومن ذلك قولهم : الطِنَّة[2] — بالطاء — فى الظِنة ، وذلك فى اعتيادهم اطَّنّ ، ومُطَّنّ ، ١٠ واطِّنَان ، كما جاءت الدِكَر على الأكثر .

ومن ذلك حذفهم الفاء — على القياس — من ضِعة وقِحة ؛ كما حذفت من عِدَة وزِنة ؛ ثم إنهم عدلوا بها عن فِعْلة[3] إلى فَعْلة ، فأقرُّوا الحذف بحاله ، وإن زالت الكسرة التى كانت موجبة له ، فقالوا : الضَعَة ، والقَحَة ، فتدرَّجوا بالضِعة ، والقِحة ، إلى الضَعَة ، والقَحَة ، وهى عندنا فَعْلة ، كقَصْعة ، وجَفْنة ، (لا أن)[4] ١٥ فتحت لأجل الحرف الحلقىّ فيما ذهب[5] إليه محمد بن يزيد .

---

(١) لم أقف على تتمة هذا . ويبدو أنه من قصيدته التى فيها :

كان الشباب لحاجات وكنّ له فقد فزعت إلى حاجاتى الأخر

وقد أورد منها ابن قتيبة فى الشعر والشعراء ٤٢٦ عشرة أبيات ، وفى اللسان (هيب) لابن مقبل بيت على رويها ، وكذا فيه فى (جذا) . (٢) أى التهمة . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «من» .

٢٠ (٤) فى ش ، ب : « إلا أن » . وفى أ : « لأن » ، وقد رأيت أن الأنسب بالسياق ما أثبت .

(٥) انظر الكامل ٥ / ١٨٩ ، ١٩٦ بشرح المرصفى .

ومن ذلك قولهم : بأيِّهم تمرر أمرر[1]، فقدَّموا حرف الجر على الشرط فأعملوه فيه، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله[2]؛ لكنهم لمَّا لم يجدوا طريقا إلى تعليق حرف الجر استجازوا إعماله فى الشرط . فلمَّا ساغ لهم ذلك تدرَّجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا: غُلامَ مَنْ تضربْ أضربْه ،وجاريةَ مَنْ تلقَ ألقها. فالاسم فى هذا إنما جاز عمله فى الشرط من حيث كان محمولا فى ذلك على حرف الجر .

وجميع هذا حكمه فى الاستفهام حكمه فى الشرط من حيث كان الاستفهام له صَدْر الكلام، كما أن الشرط كذلك . فعلى هذه جاز بأيِّهم تمرُّ ؟ وغلامَ مَنْ تضربُ ؟

فأمَّا قولهم :

* أتذكر إذْ مَنْ يأتِنا نأتِهِ[3] *

فلا يجوز إلا فى ضرورةِ الشعر، وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ، أى أتذكر إذ الناس مَنْ يأتِنا نأتِهِ، فلمَّا باشر المضافَ غيرُ المضاف إليه فى اللفظ أشبه الفصل بينَ[4] المضافِ والمضاف إليه؛ فلذلك أجازوه فى الضرورة .

فإن قيل : فما الذى يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر؟ قيل : لأن الشرط له صَدْر الكلامِ، فلو أضفت إليه لعلَّقته بما قبله، وتانك[5] حالتان[6] متدافعتان . فأمَّا بأيِّهم تمرْ أمرْ ونحوه فإن حرف الجرِّ متعلِّق بالفعل بعد الاسم ، والظرف فى قولك: أتذكر إذ من يأتِنا نأتِهِ متعلِّق بقولك أتذكر، وإذا خرج ما يتعلَّق بهِ حرف الجر من حيِّز الاستفهام لم يعمل فى الاسم المستفهَم بهِ ولا المشروط بهِ .

(١) كذا فى ا ، جـ . وسقط فى ش ، ب . (٢) أى عدم عمله لفظا .

(٣) هذا صورة شطر بيت من الشعر ، ولم يأت فى شعر ، ولكنه أجيز إذا فرض أن أدخله شاعر فى شعره . وانظر الكتاب ١/ ٤٤٠ ، والهمع ٢/ ٦٢ . (٤) كذا فى ش، ب . وفى ا : «من» .

(٥) فى الأصول : «تلك» ويبدو أنه تحريف عما أثبت . (٦) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «حالان» .

ومن التدريج فى اللغة أن يكتسى المضافُ من المضاف إليه كثيرا من أحكامه: من التعريف، والتنكير، والاستفهام، والشِياع وغيره؛ ألا ترى أن ما لا يستعمل من الأسماء فى الواجب إذا اضيف إليه شىء منها[1] صار[2] فى ذلك إلى حكمه[3]. وذلك قولك : ما قرعت حَلْقة بابِ دارِ أحدٍ قطُّ؛ فسرى ما فى (أحد) من العموم والشِياع إلى «الحَلْقة» . ولو قلت : قرعت حَلْقة بابِ دارِ أحدٍ، أو نحوَ ذلك لم يجز . ٥

ومن التدريج فى اللغة: إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرف العلَّة[4] عينا مُجْرَى الهمزة الأصليَّة . وذلك نحو قولهم فى تحقير قائم ، وبائع : قُوَيْئم ، وبُوَيْئع ؛ فألحقوا الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصليَّة فى سائلٍ، وثائرٍ؛ من سأل وثأر، إذا قلت: سويئِل، وثويئر . وليست كذلك اللام إذا انقلبت همزة عن[5] أحَد الحرفين[6] ؛ نحو كساءٍ، وقضاءٍ؛ ألا تراك تقول فى التحقير : كُسَىٌّ ، وقُضَىٌّ ؛ فتردّ حرف العلَّة وتحذفه ١٠ لاجتماع الياءات . وليست كذلك الهمزة الأصليَّة ؛ ألا تراك تقول فى تحقير سِلاءٍ[7] وخِلاءٍ[7] بإقرار الهمزة لكونها أصلية، وذلك سُلَيِّىء وخُلَيِّىء . وتقول أيضا فى تكسير كِساءٍ وقَضاءٍ بترك الهمزة البتَّة؛ وذلك قولك: أكْسِية، وأقضية . وتقول فى سِلاءٍ، وخِلاءٍ : أسلئة وأخلئة ؛ فاعرف ذلك .

لكنك لو بنيت من قائم وبائع شيئا مرتجَلا أعدْت الحرفين البتَّةَ . وذلك ١٥ كأن تبنى منهما مثل جعفر ، فتقول : قَوْمَم وبَيْعَع . ولم تقل : قَأْمم ، ولا بأعع ؛ لأنك إنما تبنى من أصل المثال لا من حروفه المغيَّرة ؛ ألا تراك لو بنيت من قِيلٍ وديمةٍ مثال (فَعْل) لقلت : دَوْم وقَوْل؛ لا غير .

(١) أى من الأسماء . (٢) أى الشيء من الأسماء الذى يضاف إلى ملازم النفى .
(٣) وهو ملازمة النفى . (٤) يريد الواو والياء . (٥) كذا فى أ . وسقط هذا فى ش، ب . ٢٠
(٦) كذا فى أ . وفى ش، ب : « على » . (٧) السلاء : السمن . والخلاء فى الناقة أن تحرن أو تبرك فلا تنهض لغير علة ، وقد خلأت الناقة ، تخلأ خلأ وخلاء ، بخلوءا .

فإن قلت : ولِمَ لم تُقَرِّر الهمزة فى قائم وبائع فيما تبنيه منهما ، كما أقررتها فى تحقيرهما ؟

قيل : البناء من الشيء أن تعمد لأصوله ، فتصوغَ منها وتطرح زوائده فلا تحفل بها . وليس كذلك التحقير. وذلك أن صورة المحقَّر معك ، ومعنى التكبير[1] والتحقير فى أن كل واحدٍ منهما واحد واحد ، وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير، فأما الإفراد والتوحيد فيهما كليهما فلا نظر فيه[2]. قال أبو على — رحمه الله — فى صِحَّة الواو فى نحو أُسيوِد ، وجُدَيوِل : مما أعان على ذلك وسوغه أنه فى معنى جَدْول صغير؛ فكما تصحّ الواو فى جدول صغير فكذلك أُنِس بصحَّة الواو فى جُدَيول . وليس كذلك الجمع؛ لأنه رُتْبة غير رتبة الآحاد ، فهو شيء آخر، فلذلك سقطت فى الجمع حُرْمة الواحد؛ ألا تَراك تقول فى تكسير قائم : قُوَّام ، وقُوَّم؛ فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل ، ولا تقول : قُؤَّام ، ولا قُؤَّم؛ كما قلت فى التحقير : قويئم؛ بالهمز .

وسألت مرَّة أبا على — رحمه الله — عن ردّ سيبويه كثيرا من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحَمْلِه إيّاها عليها؛ ألا تراه قال[3] تقول[3] : سُرَيحين لقولك : سراحين ، ولا تقول : عثيمين ؛ لأنك لا تقول : عَثَامين[4] ، ونحو ذلك . فقال : إنما حُمِل التحقير فى هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد . فاَعتدّ ما يعرِض فيه لاعتداده بمعناه ، والمحقَّر هو المكبَّر، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة ؛ فكأنْ لم يحدث بالتحقير[5] أمر يحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد : هذا معقِد معناه ، وما أحسنه وأعلاه !

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « التكثير » . (٢) أى هو باق على حاله لا يتغير بالتحقير .

(٣) كذا فى حـ . وفى ش ، ب : « قال يقول » . وفى أ : « ألا تراه يقول » .

(٤) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « تقل » وانظر سيبويه ٢/١٠٨

(٥) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « بالتصغير » .

ومن التدريج قولهم : هـذا حَضْرُمَوْتٍ بالإضافة، على منهاج اقتران الاسمين أحدِهما بصاحبه . ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب فقالوا : هـذا حَضْرَمَوْتُ . ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعا صياغة المفرد فقالوا : هذا حَضْرُمُوتٌ ؛ يجرى لذلك مجرى عَضْرَفُوطٍ ، ويَسْتَعُور .

ومن التدريج فى اللغة قولهم : دِيمة ودِيَم[1] ؛ واستمرار القلب فى العـين للكسرة قبلها ، ثم تجاوزوا ذلك لمّـا كثر وشاع إلى أن قالوا : دَيَّمت السماء ودَوَّمت ؛ فأمّا دوّمت فعلى القياس ، وأما ديّمت فلاستمرار القلب فى دِيمة ودِيَم . أنشد أبو زيد :

هو الجواد ابنُ الجوادِ ابنِ سَبَل[2] ... إنْ دوّموا جاد وإن جادوا وبل

ورواه أيضا «ديّموا» بالياء . نعم ثم قالوا : دامتِ السماء تدِيم ؛ فظاهر هذا أنه أجرِى مجرى باع يبيع ، وإن كان من الواو .

فإن قلت : فلعله فَعِل يفْعِل من الواو ؛ كما ذهب الخليل فى طاح يطيح ، وتاه يتيه ؛ قيل : حَمْلُه على الإبدال أقوى ؛ ألا ترى أنه قد حُكى فى مصدره دَيْماً ؛ فهذا مُجتذَب إلى الياء ، مُدرَجٌ[3] إليها ، مأخوذ به نحوَها .

فإن قلت : فلعلّ[4] الياء لغة[5] فى هذا الأصل كالواو ، بمنزلة ضاره يضيره ضَـيْرا ، وضاره يضُوره ضَوْرا . قيـل : يَبْعُد ذلك هنا ؛ ألا ترى إلى اجتماع[6] الكافّة عـلى

---

(١) هى المطر الدائم فى سكون . (٢) قيل إن هذا فى وصف فرس . وسبل فرس نجيبة فى العرب . ولهذه الفرس ذكر فى أنساب الخيل لابن الكلبى ١٦ ، ٢٧ ، وهى أم أعوج . ويقول الجعدى :

وعناجيج جيـاد نجب ... نجل فياض ومن آل سـبل

ويقول ابن برّى : إن سبلا والد الراجز جهم بن سبل ، وإن الرواية :

* أنا الجواد ابن الجواد ابن سـبل *

وانظر اللسان فى سبل وانظر أيضا التاج فى المـادة هذه .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ومدرج » . (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « فعل » .

(٥) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « لعلة » . (٦) فى أ : « إجماع » .

قولهم: الدَّوام، وليس أحد[1] يقول: الدَّيام؛ فعلمت بذلك أن العارض فى هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة، لا من جهة اللغة .

ومثل ذلك ماحكاه أبو زيد من قولهم: (ما هتِ الركِيَّة[2] تَمِيهُ مَيْها)؛ مع إجماعهم على أمواه، وأنه لا أحد يقول : أمياه .

ونحوٌ من ذلك ما يحكى عن عُمَارة بن عَقِيل مِن أنه قال فى جمع رِيح : أرياح؛ حتى نُبِّه عليه فعاد إلى أرواح . وكأن أرياحا أسهل قليلا؛ لأنه قد جاء عنهم قوله :

* وعلىَّ[3] من سدَف العشىّ رَيَاح *

فهو بالياء لهذا آنس .

وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لِخفّتها؛ فهم لايزالون تسبُّبا[4] إليها، ونَجْشا عنها، واستثارة لها، وتقرُّبا ما استطاعوا منها .

ونحو هذه الطريق فى التدريج : حملهم عِلْباوان على حمراوان، ثم حملهم رِدَاوان على عِلْبَاوان ، ثم حملهم قُرَّاوان على رِدَاوان ؛ وقد تقدّم ذكره[5] . وفى هـذا كافٍ مما يَرد فى معناه بإذن الله تعالى .

ومن ذلك أنه لمّـا اطَّردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل ؛ نحو : قمتُ يوم قمتَ ، وأجلسُ حين تجلس ؛ شبّهوا ظرف المكان بهـا فى (حيث)؛ فتدرّجوا من « حين » إلى « حيث » فقالوا : قمت حيث قمت . ونظائره كثيرة .

---

(١) فى أ : « لأحد » . (٢) أى ظهر ماؤها وكثر. والركية : البئر . (٣) انظر ص ٣٥٠

(٤) كذا فى أ . وفى ب : « تشبيا » بإعجام الشين . وفى ش : « تشبثا بها وبحثا عنها واستثارة لها » . وفى جـ : « لا يألون » فى موضع « لا يزالون » وتوافق بعدما فى أ ، وهى جيدة . وقوله : « لا يزالون تسببا إليها » ، أى يتسببون إليها تسببا ، وكذا قوله : « نجشا » أى ينجشون . وقوله : « استثارة » أى يستثيرون ، فهى مفاعل على المصدر ، ويجوز أن تكون على الحذف ؛ أى ذوى تسبيب الخ ، أو أنه حمل هذه المعانى عليهم على قصد المبالغة . والنجش : البحث عن الشىء واستخراجه .

(٥) انظر ص ٢١٣ ومابعدها من هذا الجزء .

باب
فى أن ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف . وأكثر الناس يَضعُف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه . والمنفعةُ به عامّة، والتساند إليه مُقَوٍّ مُجْدٍ . وقد نصّ[1] أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعتَ البعض فقِسْتَ عليه غيره . فإذا سمعت «قام زيد» أجزْتَ ظَرُف بِشْر، وكرم خالد .

قال أبو على : إذا قلت : «طاب الخُشْكُنان[2]» فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إيّاه قد أدخلته كلامَ العرب .

ويؤكِّد هذا عندك أن ما أُعرِب من أجناس الأعجميّة قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها؛ ألا تراهم يصرفون فى العلم نحو آجُرّ، وإبْرَيْسَم، وفِرِنْد، وفيروزج، وجميعَ ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لمّا دخلته اللام فى نحو الدِيباج، والفِرِنْد، والسِّهريز[3]، والآجُرّ، أشبه أصول كلام العرب، أعنى النكراتِ . فجرى فى الصرف ومَنْعِه مجراها .

---

(١) انظر الباب الثانى من تصريف المازنى بشرح ابن جنى ١٧٠ نسخة التيمورية .

(٢) فسره داود الأنطاكى فى التذكرة ١ / ١٢٩ بأنه : «خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشيرج وبسط وملئ بالسكر واللوز والفستق وماء الورد، وجمع وخبز . وأهل الشام تسميه المكفن» . وانظر المعرب للجواليقى ١٣٤ . ويقابله فى هذا العصر البسكويت . وانظر محاضر جلسات المجمع اللغوى : دور الانعقاد الأول ٤٣٣

(٣) السهريز — بكسر السين وتضم — ضرب من التمر، يقال : تمر سهريز؛ بالوصف والإضافة . ويقال : شهريز؛ بالشين أيضا . وانظر معرب الجواليقى (طبعة الدار) ١٩٩

قال أبو علي : ويؤكّد ذلك أن العرب اشتقّت من الأعجميّ النكرةِ، كما تَشتقّ من أصول كلامها ؛ قال رُؤْبة :

هل يُنْجِيَنِّي حَلِف سِخْتِيت[1] * أو فضّة أو ذهب كِبريت

قال : فـ«سِختيت» من السَّخْت[2]؛ كـ«زِحليل[3]» من الزحل .

٥ وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال : يقال دَرْهمت الخُبّازَى ؛ أي صارت كالدراهم ، فاشتُقّ من الدرهم وهو اسم أعجميّ . وحكى أبو زيد : رجل مُدَرْهَم[4] . قال ولم يقولوا منه : دُرْهِم[5] ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكفّ . ولهذا أشباه .

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطّرِد : إن موضعه من جهة اللام ؛ نحو

١٠ قُعْدُدٍ ، ورِمْدِدٍ ، وشَمْلَلَ ، وصَعْرَرَ . وجعل الإلحاق بغير اللام شاذّا لا يقاس عليه . وذلك نحو جوهرٍ ، وبَيْطَرٍ ، وجَدْول ، وحِذْيَم ، ورَهْوَك[6] ، وأرْطًى ، وإمِعْزًى ، وسَلْقَى ، وجَعْبَى . قال أبو علي وقت القراءة عليه كتابَ أبي عثمان : لو شاء شاعر ، أو ساجع ، أو متّسِع ، أن يبني بإلحاق اللام اسما ، وفعلا ، وصفة ، لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب . وذلك نحو قولك :

١٥ خرْجَجٌ أكرمُ من دَخْلَلٍ ، وضربَبَ زيد عمرا ، ومررت برجل ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ

---

(١) حلف سختيت : موثق قوى . يقال كذب سختيت : خالص . والكبريت أراد به رؤبة الذهب ، وخطئ فيه ، والعرب تخطئ في المعاني دون الألفاظ . وانظر شفاء الغليل واللسان . وانظر الديوان ٢٥ ، والتقريب لأصول التعريب ١١ . (٢) السخت : الشديد . (٣) هو السريع .

(٤) أى كثير الدراهم . (٥) كذا في ش ، ب . وفي أ ، جـ : « إلا أنه جاء » .

٢٠ (٦) يقال : رهوك في مشيه : مشى في ضعف كأنه يموج في سيره .

ونحو ذلك. قلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذًا من كلامهم. قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخُشْكُنَانُ؛ فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلّمت به. هكذا قال؛ فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محمولا على كلامها، ومنسوبا إلى لغتها.

٥ ومما اشتقّته العرب من كلام العجم ما أنشدناه (من قول الراجز)[1]:

هل تعرِف الدار لأُمِّ الخزرجِ مِنها فظَلْتَ اليوم كالمزرَّجِ

أى الذى شرب الزَّرَجُون[2]، وهى الخمر. فاشتق المزرَّج من الزَّرَجُون؛ وكان قياسه: كالمزرْجَن، من حيث كانت النون فى زَرَجُون قياسها أن تكون أصلا؛ إذ كانت بمنزلة السين من قَرَبُوس. قال أبو على: ولكن العرب إذا اشتقّت من الأعجمىّ

١٠ خلّطت فيه. قال: والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة[3].

* فى خِدْرِ مَيَّاس الدُّمَى مُعَرْجَنِ *

وأنشدناه (المعرجن) باللام[4]. فقوله (المعرجن) يشهد بكون النون من عُرْجُون أصلا، وإن كان من معنى الانعراج؛ ألا تراهم فسّروا قول الله تعالى ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[5] فقالوا: هى الكِبَاسة[6] إذا قدُمت فانحنت؛ فقد (كان على هذا القياس يجب)[7]

١٥ أن يكون نون (عُرْجُون) زائدة، كزيادتها فى (زيتون)، غير أن بيت رؤبة الذى يقول فيه (المعرجن) مَنَع هذا، وأعلَمنا أنه أصل رباعىّ قريب من لفظ

---

(١) ثبت فى أ. وسقط فى ش، ب. (٢) وهو لفظ فارسىّ مركب من «زر» بمعنى الذهب، و«كون» بالكاف الفارسية ومعناه لون. فمعنى التركيب: لون الذهب. وانظر التقريب ٩

(٣) من أرجوزة فى ديوانه ٥٦ (٤) سقط فى أ. (٥) آية ٣٩ سورة يس.

٢٠ (٦) الكِباسة: العذق بشماريخه. وهو ما عليه الرطب ويقال له السباطة. (٧) كذا فى أ. وفى ش، ب: «كان القياس على هذا أن يكون».

الثلاثىّ ؛ كسِبَطْرٍ من سَبِط ، ودِمَثْر ، من دَمِث ؛ ألا ترى أنه ليس فى الأفعال (فَعْلَن) و إنما ذلك فى الأسماء نحو عَلْجَن(١) ، وخَلْبَن .

وممـا يدلّك على أنّ ما قيس على(٢) كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم (يتلاقَون(٣) بينهم مسائلَ) أبنيةِ التصريف ؛ نحو قولهم فى مثال (صَمَحْمَح) من الضرب : (ضَرَبْرَب) ومن القتل (قَتَلْتَل) ومن الأكل (أَكَلْكَل) ومن الشرب (شَرَبْرَب) ومن الخروج (خَرَجْرَج) ومن الدخول (دَخَلْخَل) . وفى مثل (سفرجل) من جعفر : (جَعَفْرَر) ومن صقعب (صَقَعْبَب(٤)) ومن زِبْرِج (زَبَرْجَج) ومن ثُرْتُم(٥) (تَرَتْمَم) ونحو ذلك . فقال لك قائل : بأىّ لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بُدًّا من أن تقول : بالعربيّة ، و إن كانت العرب لم تَنطق بواحد من هذه(٦) الحروف .

فإن قلت : فما تصنع بما حدّثكم به أبو صالح السَّليل بن أحمد بن عيسى ابن الشَّيخ عن أبى عبد الله محمد بن العباس اليزيدىّ قال : حدّثنا الخليل بن أَسَد النُّوشَجانىّ(٧) قال : قرأتُ على الأصمعىّ هذه الأرجوزة للعجّاج :

* يا صاحِ هل تعرف رَسْمًا مُكْرَسَا *

فلمّا بلغتُ :

* تقاعس العِزُّ بنا فاقعنسسا *

قال لى الأصمعىّ : قال لى الخليل : أنشدنا رجل :

* ترافع العِزُّ بنا(٨) فارفنععا *

---

(١) العلجن : الناقة الكناز اللحم ، والمرأة الماجنة . والخلبن : الخرقاء . (٢) كذا فى أ ، ح . وفى غيرهما : « من » . (٣) أى يلق بعضهم على بعض أسئلة . (٤) الصقعب : الطويل ، والمصوت من الأنياب والأبواب . (٥) الثرتم : ما فضل من الطعام ، أو الإدام فى الإناء . (٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « هؤلاء » . (٧) نسبة للنوشجان (بضم النون) : بلد فى فارس . (٨) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « به » .

فقلت : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجّاج أن يقول[1] :

* تقاعس العِـزُّ بنا فاقعنسسا[2] *

فهذا يدلّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من[3] هذا النحو من الأبنيـة ، على أنه من كلامهم ؛ ألا ترى إلى قول الخليل وهو سـيِّد قومه ، وكاشف قِناع القياس فى علمه ، كيف مَنَع[4] من هذا ، ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحا ومَذْهبا مَرضيّا لمـا أباه الخليل ولا مَنَع منه !

فالجواب عن هذا من أوجهٍ عدّةٍ : أحدها — أن الأصمعىّ لم يحكِ عن الخليل أنه انقطع هنا ، ولا أنه تكلّم بشىء بعده ؛ فقد يجوز أن يكون الخليل لمّـا احتجّ عليـه مُنشده ذلك البيت ببيت العجّاج عَرَف الخليلُ حُجَّته فترك مراجعته ، وقَطْع الحكاية على هـذا الموضع يكاد يَقطع بانقطاع الخليل عنـده ، ولا يُنكَر أن يَسبِق الخليلُ إلى القول بشىء فيكونَ فيه تعقُّب له فينبَّه عليه فينتبه .

وقـد يجوز أيضا أن يكون الأصمعىّ سمع من الخليل فى هذا من قبوله أوردّه على المحتجِّ به مالم يحكه للخليل بن أَسَد ، لا سيّما والأصمعىّ ليس ممن ينشَط للمقاييس ، ولا لحكاية التعليل .

نعم ، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضا أمسك عن شرح الحال فى ذلك ، وما قاله لمنشده البيتَ من[5] تصحيح قوله ، أو إفساده ، للأصمعىّ لمعرفتـه بقلّة انبعاثه[6] فى النظر وتوفّـره على ما يُروَى ويُحفظ . وتؤكِّد[7] هـذا عندك الحكاية عنه وعن

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فقلت » وانظر لهذه القصة شعراء ابن قتيبة ٢٣ .

(٢) بعد هذا فى ابن قتيبة : « ولا يجوز لى » .

(٣) كذا فى أ . وسقط هذا فى ش ، ب .

(٤) كذا فى ش و ب . وسقط فى أ .

(٥) متعلق بقوله : « شرح » .

(٦) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « ابتعاثه » .

(٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يؤكد » .

الأصمعىّ، وقد كان أراده الأصمعىّ على أن يعلّمه العَرُوض فتعذّر ذلك على الأصمعىّ وبَعُد عنه؛ فيئس الخليل منه فقال له يوما: يا أبا سعيد، كيف تقطّع قول الشاعر[1]:

إذا لم تستطع شيئا فدَعْه ... وجاوِزه إلى ما تستطيع

قال: فعلِم الأصمعىّ أن الخليل قد تأذّى ببعده عن علم العَرُوض فلم يعاوده فيه.

٥ ووجه غير هذا، وهو ألطف من جميع ما جرى[2] وأصنعُه وأغمضُه؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناه (مما[3]) لامه حرف حَلْقىّ، والعرب لم تبنِ هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق، إنما هو مما لامه حرف قَوِىّ، وذلك نحو اقعنسس، واسحنكك، واكلندد[4]، واعفنجج[5]. فلمّا قال الرجل للخليل (فارفنعا) أنكر ذلك من حيث أرينا.

١٠ فإن قيل: وليس[6] ترك العرب أن تبنى هذا المثال مما لامه حرف حلقىّ، بمانع أحدا من بنائه من ذلك؛ ألا ترى أنه ليس كلّ ما يجوز فى القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مُثُلِهم، وأمّ مذهبَهم لم يجب عليه أن يورِد فى ذلك سماعا، ولا أن يرويه رواية.

قيل: إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلّةٍ داعيةٍ إلى تركه وجب اتّباعها عليه، ولم يسَعْ أحدا بعد ذلك العدولُ عنه. وعلّة امتناع ذلك عندى ما أذكره

١٥ لتتأمّله فتعجّب منه، وتأنق لحسن الصنعة فيه.

---

(١) البيت لعمرو بن معديكرب من قصيدته فى ريحانة أخته، وكانت أسرت، ولم يستطع أن يستنقذها؛ أولها:

أمن ريحانة الداعى السميع ... يؤرّقنى وأصحابى هجوع

٢٠ وانظر الخزانة ٣/٤٦٠، والأصمعيات ٤٣ — ٤٥، والأغانى بولاق ١٤/٣٣، وابن قتيبة ٢٣، ومعاهد التنصيص ٢/٢٣٦.

(٢) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «مضى». (٣) كذا فى ش، ب. وفى أ: «فيما».

(٤) أى غلظ واشتدّ. (٥) اعفنجج: أى أسرع.

(٦) ثبت هذا الحرف فى أصول الكتاب ما عدا ج فقد سقطت فيها، وهو أسوغ.

وذلك أن العرب زادت هـذه النون الثالثة الساكنة فى موضع حروف اللين أحقُّ به وأكثرُ من النون فيه ؛ ألا ترى أنك إذا وجدت النون ثالثة ساكنة فيما عدّته خمسة أحرف ، قطعت بزيادتها(١) ؛ نحو نون جَحَنْفَل(٢) ، وعَبَنْقَس(٣) ، وجَرَنْفَس(٤) ، وقَلَنْقَس(٥) ، وعَرَنْدَس(٦) ؛ عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه ، حتى يأتيك ثَبَت بضدّه .

قال أصحابنا : وإنما كان ذلك لأنّ هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد ؛ نحو واو فَدَوْكَس(٧) ، وسَرَوْمَط(٨) ، وياء سَمَيْدَع(٩) وعَمَيْثَل(١٠) ، وألف جُرَافِس(١١) ، وعُذَافِر . والنون حرف من حروف الزيادة أغنّ ومضارع لحروف اللين ، وبينه وبينها من القُرْب والمشابهات ما قد شاع وذاع . فألحقوا النون فى ذلك بالحروف اللينة الزائدة . وإذا كان كذلك ، فيجب أن تكون هـذه النون — إذا وقعت ثالثة فى هـذه المواضع — قويّة الشّبَه بحروف المدّ ؛ وإنما يقوى شَبَهها بها متى كانت ذات غُنّة لتضارع بها حروف المدّ للينها ، وإنما تكون فيها الغُنّة متى كانت من الأَنْف ، وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف فَمَوِيّ لا حَلْقِيّ ، نحو جحنفل وبابه . وكذلك أيضا طريقها وحديثها فى الفعل ؛ ألا ترى أن النون فى باب احرنجم وادْلَنْظَى(١٢) ، إنما هى محولة من حيث كانت ثالثة ساكنة على الألِف ، نحو(١٣) اشهاببت ، وادهاممت ، وابياضضت ، واسوادت ؛ والواو فى نحو اغدودن ، واعشوشب ،

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « بأنها زائدة » . (٢) هو الغليظ الشفة .
(٣) من معانيه السيئ الخلق . (٤) هو الضخْم الشديد من الرجال . (٥) هو الذى فى إحدى جداته رق . (٦) الأسد الشديد . (٧) هو الشديد من الأسود والرجال .
(٨) هو الجمل الطويل . (٩) هو السيد الشريف . (١٠) هو البطىء والنشيط .
(١١) هو الجرنفس . (١٢) كذا فى ب . وفى أ ، ش : « ادلنطى » بالمهملة .
وادلنظى الرجل : مرّ فأسرع . (١٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فى نحو » .

واخلواق، واعروريت، واذلوليت[1]، واقطوطيت[2]، واحلوليت . وإذا كانت النون في باب احرنجم واقعنسس إنما هي أيضا محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها (وغيرها[3]) وجب أن تضارعها، وهي أقوى شبها بها . وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت غنّاء، وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم، نحوها في اسحنكك[4]، واقعنسس، واحرنجم، واخرنطم[5] . وإذا كان كذلك لم يجز أن يقع بعدها حرف حلق؛ لأنها إذا كانت كذلك كانت من الفم[6]، وإذا كانت من الفم سقطت غنّتها، وإذا سقطت غنّتها زال شبهها بحرفي المدّ : الواو والألف . فلذلك أنكره الخليل، وقال : هذا لا يكون . وذلك أنه رأى نون (ارفنعع) في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غنّاء غير مبينة[7]، فأنكره، وليست كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين، وهذا موضع تكون فيه مُغنّة مشابهة لحرفي اللين، ولهذا ما كانت النون في (عجنّس[8]) و (هجنع[9]) كباء (عدبّس[10]) ولامي (شلعلع[11]) ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة، كما قطع على نون (جحنفل) بذلك من حيث كانت مدغمة، وادّغامها يخرجها من الألف[12]؛ لأنها تصير إلى لفظ المتحركة بعدها، وهي من الفم . وهذا أقوى ما يمكن أن يحتجّ به في هذا الموضع .

---

(١) اذلولى : انطلق في استخفاء وذل . (٢) اقطوطى : قارب في مشيه .
(٣) كذا في أ . وسقط هذا في ش، ب . (٤) يقال : اسحنكك الليل : أظلم .
(٥) أي رفع أنفه وغضب واستكبر . (٦) أما إذا كان بعدها حرف فوى وكانت غناء فان مخرجها الخيشوم، وهو أقصى الأنف . وفي مقدّمة الجزرية :

* وغنة مخرجها الخيشوم *

(٧) كذا في ب . وفي ش : « مبنية » . (٨) هو الجمل الضخم .
(٩) هو الطويل الضخم . (١٠) هو الجمل الضخم .
(١١) كذا في أ . وفي ش، ب : « شعلع » . والشلعلع والشعلع : الطويل . وقد جاء الأول في مستدرك التاج، والثاني في اللسان والقاموس . (١٢) كذا في ش . وفي أ، ب : « الأنف » وما أثبت هو الصواب . وفي جـ : « فيزول شبهها بالألف » .

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل : كيف تبنى من ضرب مثل (حبنطًى) ؟
لقلت فيه : (ضَرَنْبًى) . ولو قال : كيف تبنى مثله من قرأ؛ لقلت : هذا لا يجوز؛ لأنه
يلزمنى أن أقول : (قرنأى) ؛ فأبيّن النون لوقوعها قبل الهمزة ، و إذا بانت ذهبت عنها
غُنّتها ، و إذا ذهبت غُنّتها زال شَبَهها بحروف اللين فى نحو عَثَوْثَل(١) ، وخفَيْدَد(٢) ، وسَرَوْمَط(٣) ،
وفد وكِيس ، وزَرارق(٤) ، وسلالم ، وعُذافر ، وقُراقِر(٥) — على ما تقدّم — ولا يجوز أن تذهب
عنها الغنّة فى هذا الموضع الذى هى محمولة فيه على حروف اللين بمـا فيها من الغُنّة
التى ضارعتها بها ، وكذلك جميع حروف الحلْق(٦) . فلا يجوز أيضا أن تبنى من صرع ،
ولا من جبه ، ولا من سنح ، ولا من سلخ ، ولا من فرغ ؛ لأنه كان يلزمك أن تقول :
صَرَنْعَى ، وجَبَنْهَى ، وسَنَنْحَى ، وسَلَنْخَى ، وفَرَنْغَى ؛ فتبيِّن النون فى هذا الموضع .
وهذا (لا يجوز)(٧) ؛ لمـا قدّمنا ذكره . ولكنّ من أخفى النون عند الخاء والغين فى نحو
مُنْخُل ، ومُنْغُل(٨) ، يجـوز على مذهبه أن يبنى نحو حبنطى من سلخ وفرغ ؛ لأنه قد
يكون هناك فى لغته من الغُنّة ما يكون مع حروف الفم .

وقلت مرة لأبى على — رحمه الله — قد حضرنى شىء فى علة الإتباع فى (نِقِيذ(٩)) و إن
عرِى أن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين ، فكما(١٠) جاء(١١) عنهم النخير
والرغيف ، كذلك جاء عنهم (النقيذ) فجاز أن تشبَّه القاف لقربها من حروف الحلق
بها ، كما شبَّه من أخفى النون عند الخاء والغين إيّاهما بحروف الفم ، فالنقيذ فى الإتباع

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « عنها » . (٢) هو الأحمق . (٣) هو السريع ، والظليم . (٤) جمع زرق (كسكر) وهو طائر صياد . (٥) اسم موضع من نواحى المدينة .
(٦) كذا فى أ . وفى ب ، ش : « ولا يجوز » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ما لا يجوز » . (٨) وصف من أنغل القوم حديثا سمعه : نمّ به إليهم .
(٩) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : « نقيد » . والصواب ما أثبت . والنقيذ ما يستنقذ من العدو .
(١٠) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وكما » . (١١) كذا ش ، ب . وفى أ : « جاز » .

كالمُنْخُل والمُنْغُل فيمن أخفى النون؛ فرضيه وتقبّله. ثم رأيته وقد أثبته فيما بعد بخطّه في تذكرته، ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر (امتناع[1] فعنلى) وبابه فيما لامه حرف حلقىّ؛ لما يُعْقِب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين، والقياس يوجبه فلتكن عليه. ويؤكّده عندك أنك لا تجد شيئا من باب فعنلى[2] ولا فعنلل ولا فعنعل بعد نونه حرف حلقى.

٥

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله (فارفنععا) إنما هو لتكرر الحرف الحلقىّ مع استنكارهم ذلك. ألا ترى إلى قلّة التضعيف في باب المَهِه[3]، والرَخِخ[4]، والبعاع[5]، والبَحَح، والضَغِيغة[6]، والرَغِيغة[7]؛ هذا مع ما قدّمناه من ظهور النون في هذا الموضع.

ومن ذلك قول أصحابنا: إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعىّ قليل، إلا أن تقيسه. وذلك نحو المدحرج، تقول: دحرجته مُدَحْرَجا، وهذا مُدَحرجنا، وقلقلته مقلقلا[8]، وهذا مقلقلنا، وكذلك أكرمته مُكْرَما وهذا مُكْرَمك، أى موضع إكرامك، وعليه قول الله تعالى: «وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ»[9] أى تمزيق، وهذا ممزّق الثياب، أى الموضع الذى تمزّق فيه. قال أبو حاتم: قرأت على الأصمعىّ في جيميّة العجّاج:

١٠

١٥

* جَأْبًا ترى بِلِيتِهِ مُسَحَّجا[10] *

---

(١) كذا في أ. وفي ش، ب: «امتناع بناء فعنلى». (٢) كذا في ش، ب. وسقط هذا الحرف في أ. (٣) هو اليسير السهل. (٤) هو السهولة واللين. (٥) هو المتاع وثقل السحاب من الماء. (٦) من معانيها الروضة. (٧) طعام مثل الحساء يصنع بالتمر. ويقول فيها في تهذيب الألفاظ ٦٣٧: «والرغيغة: حسو رقيق» وهى مصحفة فيه الى (الرغيفة) ويستظهر الناشر أنها (الرقيقة) وهذا خطأ. (٨) ثبت في أ، وسقط في ش، ب. (٩) آية ١٩ سورة سبأ.

٢٠

(١٠) الجأب: حمار الوحش الغليظ، والليت: صفحة العنق، والتسحيج: الخدش. وهو من أرجوزته التى أولها: * ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا * وانظر الديوان.

فقال : تليله[1] ، فقلت : بِليته ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : أخبرنى به مَنْ سمعه من فِلْقِ فِى رؤبة[2] ، أعنى أبا زيد الأنصاريّ[3] ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : جعله مصدرا ، أى تسجيجا ، فقال : هذا لا يكون ، فقلت : فقد قال جرير :

ألم تعلم مُسَرَّحِىَ القوافِى[4] فلا عِيًّا بهنّ ولا اجتلابا

أى تسريحى . فكأنه أراد أن يدفعه ، فقلت له : فقد قال الله عزّ وجلّ : « ومزّقناهم كل ممزَّقٍ » فأمسك .

وتقول على ما مضى : تألّفته متألّفا ، وهـذا متألّفنا ، وتدهورتَ متدهْوَرا ، وهـذا متدهورك ، وتقاضيتك متقاضًى ، وهـذا متقاضانا . وتقول : اخروّط[5] مخروّطا ، وهـذا مخروَّطُنا ، واغدودن[6] مغدودنا ، وهـذا مغدودننا ، وتقول : اذلوليت مُذْلَوْلًى ، وهـذا مذلولانا ، ومذلولاكنّ يا نسـوة ، وتقول : اكوهدّ[7] مكوهدًّا ، وهـذا مُكْوَهَدُّكما . فهذا كله من كلام العرب ، ولم يُسـمع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله ، وقياسه قياسه[8] ؛ ألا ترى إلى قوله[9] :

أُقاتِل حتّى لا أرى لى مُقَـاتَلًا وأنجو إذا غُمَّ الجبان من الكرب

وقـوله[10] :

أقاتِل حتى لا أرى لى مقـاتَلًا وأنجو إذا لم ينْـجُ إلَّا المكيِّس

---

(١) التليل : العنق . (٢) فلق الفم : شقه ومنفرجه . (٣) ثبت فى أ ، وسقط فى ش ، ب .

(٤) انظر الكتاب ١/١١٩ ، والبيت من قصـيدة يهجو بها العباس بن يزيد الكندى ، وانظر الديوان ٦٢ والكامل ٢/٢٥٩ . ولفظ الشطر الأول فى الديوان : * ألم تخبر بمسرحى القوافى *

(٥) يقال اخروّط بهم السير : امتدّ . (٦) اغدودن الشجر : تثنى وكان ناعما . ويقال كذلك فى الشاب . (٧) اكوهدّ الشيخ والفرخ : ارتعد . (٨) كذا فى أ ، ب . وسـقط فى ش .

(٩) هو مالك بن أبى كعب أبو كعب بن مالك . وانظر الكتاب ٢/٢٥٠ وحماسة البحترى ٥٣ ، وحماسة الخالديين الورقة ٦ أ من نسخه الدار ٥٨٧ أدب . (١٠) هو زيد الخيل . وهو من أربعة أبيات فى النوادر ٧٩ ، وانظر سيبويه ٢/٢٥٠ واللسان (قتل) ، واللآلى .

وقــوله : * كأنّ صوت الصَّنجِ فى مُصَلْصَلِهْ *

فقوله (مصلصله) يجوز أن يكون مصدرا أى فى صلصلته، ويجوز أن يكون موضعا للصلصلة . وأمّا قوله :

* ... حتى لا أرى لى مقــاتلا *

فمصدر، ويبعد أن يكون موضعا أى حتى لا أرى لى موضعا للقتال : المصدر هنا أقوى وأعلى . وقال[1] :

ترادُ على دِمْنِ الحِياضِ[2] فإن تَعَفْ فإنَّ المُنَــدَّى رِحلة فركــوب

أى مكان تندِيتنا[3] إيّاها[4] أن نرحلها، فنركبها . وهذا كقوله :

* تحيَّــةُ بينهم ضرب وجيع *

أى ليست هناك تحيَّــة ، بل مكانَ التحيَّة ضرب . فهذا كقول الله ســبحانه « فبشِّرهم بعذابٍ أليم »[5] . وقال رؤبة :

* جَدْبِ المندَّى شئِزِ المُعوَّهِ[6] *

فهذا اسم لموضع التندية أى جَدْب هذا المكانِ . وكذلك (المعوّه) مكان أيضا، والقول فيهما واحد .

---

(١) هو علقمة بن عبدة . والقصيدة فى المفضليات .

(٢) الحديث عن ناقته المذكورة فى البيت :

إليك ـــ أبيت اللعن ـــ أعملت ناقتى لكلكلها والقصريين وجيب

والدمن جمع دمنــة وهى بقية المــاء فى الحــوض وقوله : (تراد) كذا فى المفضليات وأصول الخصائص وفى اللسان فى دمن وندى : ترادى . وانظر ابن الأنبارى ٧٧٨

(٣) التندية أن تورد الإبل لتشرب قليلا ، ثم تترك ترعى ، ثم تردّ إلى المــاء .

(٤) نسب فى الكتاب ١/٣٦٥ إلى عمرو بن معديكرب ، وكذا نسبه ابن رشــيق فى العمدة فى باب السرقات . وانظر الخزانة ٤/٥٣ . والشطر الذى أورد عجز صدره : * وخيل قد دلفت لها بخيل *

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قول » .   (٦) « شئز » : غليظ ، « والمعوّه » من التعويه ، وهو نزول آخر الليل . يصف مهمها قطعه فى سفره . وانظر الأرجوزة فى ديوانه .

وهـذا باب مطّرِد متقاوِد . وقد كنت ذكرت طَرَفا منـه فى كتابى (شرح تصريف أبى عثمان)؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك . فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم . ولهذا قال مَن قال فى العجّاج ورؤبة : إنهما قاسا اللغة وتصرّفا فيهـا ، وأقدما على ما لم يأتِ به مَنْ قَبلهما . وقد كان الفرزدق يُلْغِز بالأبيـات ، ويأمر بإلقائها على ابن أبى إسحاق[1] . ٥

وحَكَى الكسائىّ[2] أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزُور، فقـال : مَطيب[3] ؛ وضحِك الأعرابىُّ منْ نفسهِ كيف تكلَّف لهم ذلك من كلامه . فهـذا ضرب من القيـاس ركبه الأعرابى ، حتى دعاه إلى الضـحك من نفسـه ، فى تعاطيه إيّاه .

وذكر أبو بكر أنّ منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشكّ فيها ، ١٠ فإذا رأى الاشتقاق قابلا لها أنِس بها وزال استيحاشه منها . فهل هـذا إلا اعتماد فى تثبيت اللغة على القياس . ومع هذا أنك لو سمعت ظَرُف، ولم تسمع يَظْرُف، هل كنت تتوقف عن أن[4] تقول يظرف ، راكبا له غير مستحْيٍ منه . وكذلك لو سمعت سلِم، ولم تسمع مضارعه، أكنت ترِعُ[5] أو ترتدِع أن تقول يسلم، قياسا أقوى من كثير من سماع غيره . ونظائر ذلك فاشية[6] كثيرة . ١٥

---

(١) هو عبـد الله بن أبى إسحق الحضرمىّ ، من أوائل من وضع النحو . مات سـنة ١١٧ ﻫ . وانظر طبقات القرّاء ١ ، ٤١٠ .

(٢) فى اللسان فى « طيب » نسبة هذه القصة للسيرافى .

(٣) هـذا الضبط عن أ . وضبط فى اللسان والقاموس : « مطيب » بسكون الطاء وفتح اليـاء . وفى شـ ، ب بعـد « مطيب » : « واحد » وسقط هـذا اللفظ فى أ . ومطايب الجزور : خيـار لحمه وأطيبه . ٢٠

(٤) كذا فى أ . وفى شـ ، ب : « على » .

(٥) أى تكف ، وهو من باب ورث .

(٦) ثبت فى أ . وسقط فى شـ ، ب .

باب — فى الفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعدا

من ذلك قول لَبيد :

سقَى قومِى بنِى مَجْدٍ، وأسقى ... نُمَيرا والقبائلَ من هِلال [1]

وقال [2] :

أمّا ابن طَوْقٍ فقد أوفى بذِمَّته ... كما وفى بِقِلاص النجم حاديها [3]

٥

وقال [4] :

فظَلْت لَدَى البيت العتيقِ أُخيلُهو ... ومِطْوايَ مشتاقانِ لَهْ أرِقانِ [5]

فهاتان [6] لغتان : أعنى إثبات الواو فى « أُخيلهو » ، وتسكينَ الهاء فى قوله : « له » ؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزدِ السَّراة، وإذا كان كذلك فهما لغتان . وليس إسكان الهاء فى « له » عن حذفٍ لحق بالصنعة الكلمةَ ؛ لكن ذاك لغة .

١٠

---

(١) قبله :

أقول وصوبه منى بعيد ... يحط السيب من قلل الجبال

وهو فى وصف سحاب من قصيدة أوّلها :

ألم تلمم على الدمن الخوالى ... لسلمى بالمذانب فالقفال

١٥ وانظر الديوان طبعة فينا ١٢٧ ، و « مجد » : أم كلب وكلاب ابنى ربيعةَ بن عامر بن صَعصعة .

(٢) هو طفيل الغنوىّ ، كما فى اللسان فى « وفى » . وقد ذكر فى ديوانه ٦٥ فيما نُسب إليه . وفى الكامل ٥/١٥٦ : « ابن بيض » بدل « ابن طوق » .

(٣) قلاص النجم فى زعم العرب عشرون نجما ساقها الدبران فى خطبة الثريا .

(٤) هو يعلى الأزدىّ ، وكان لصا . وانظر اللسان فى « مطا » ، وفى « ها » فى الألف اللينة ، وانظر ص ١٢٨ من هذا السفر .

٢٠

(٥) يتحدّث عن برق شاقه وهاجه إلى وطنه ، و « أخيله » : أنظر إلى مخيلته ودنوّ مطره . و « مطواى » : تثنية مطو . وهو الصاحب والنظير .

(٦) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فهذان » .

ومثله ما رويناه عن قُطْرُب :

وأشرب الماء مابى نحوهو عطش　　　　إلا لأنّ عيونَهْ سيلُ واديها

فقال « نحوهو » بالواو، وقال « عيونهْ » ساكن الهاء .

وأمّا قول الشمّاخ :

له زَجلٌ كأنه صوت حا　　　　إذا طلب الوَسِيقةَ أو زَمِير[1]

فليس هذا لغتين ؛ لأنا لا نعلم رواية[2] حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة[3]، فينبغى أن يكون ذلك ضرورة (وصنعة[3]) ، لا مذهبا ولغة . وكذلك يجب عندى وينبغى ألا يكون لغة ؛ لضعفه فى القياس . ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ، ولا مذهب الوقف . أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيتهو أمس . وأمّا الوقف فيوجب الإسكان كلقيته وكلمته ؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن، لا لغة .

وأنشدنى الشجرىّ لنفسه :

وإنا ليرعَى فى المَخُوفِ سَوَامُنا　　　　كأنه لم يشعر بهِ مَن يحارِبه[4]

فاختلس ما بعد هاء « كأنه »، ومَطَل ما بعد هاء « بِهِي » ، واختلاس ذلك ضرورة (وصنعة[5]) على ما تقدّم به القول .

---

(١) الزجل : صوت فيه حنين وترنم . والوسيقة هنا : القطيع من الأتن . والزمير : الزمر . يصف حمار وحش هائجا . وانظر كتابة الأعلم على شواهد الكتاب ١ / ١١ ، وانظر الديوان . وانظر أيضا ص ١٢٧ من هذا السفر . (٢) كذا فى ش ، ب . وهو يوافق ما فى اللسان فى « ها » فى حرف الألف اللينة . وفى أ : « راوية » . (٣) ثبت هذا فى أ وسقط فى ش ، ب .

(٤) « كأنه » كتب فى أ فوقه : « خلس » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ضعيفة » .

ومن ذلك قولهم : بغداد ، و بغدان . وقالوا أيضا : مغدان ، وطبرزل[1] ، وطبرزن .
وقالوا للحَيَّة : أَيْم ، وأَيْن . وأَعْصُر ، ويَعْصُر : أبو باهلة . والطِنْفِسة ، والطُنْفُسة .
(وما[2] اجتمعت) فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به . فإذا ورد شيء من ذلك —
كأن يجتمع فى لغة رجلٍ واحدٍ لغتان فصيحتان[3] — فينبغى أن تتأمّل حال كلامه ؛ فإن
٥ كانت اللفظتان فى كلامه متساويتين فى الاستعمال ، كثرتُهما واحدة ، فإنّ أخلَق
الأمر بهِ أن تكون قبيلتُــه تواضعت فى ذلك المعنى على (ذينـك[4] اللفظين) ؛ لأن
العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليــه فى أوزان أشعارها ، وسعة تصرُّف أقوالهــا .
وقد يجوز أن تكون لغتــه فى الأصل إحداهما ، ثم إنه اســتفاد الأخرى من قبيلة
أخرى ، وطال بها[5] عهدُه ، وكثر (استعماله[6] لهــا) ، فلحقت — لطول[7] المدّة واتصال
١٠ استعمالها — بلغته الأولى[8] .

و إن كانت إحدى اللفظتين[9] أكثر فى كلامهِ من صاحبتها فأخلَقُ الحــالين به
فى ذلك أن تكون القليلة فى الاستعمال هى المُفادةَ ، والكثيرته[10] هى الأولى الأصليَّة .
نعم ، وقد يمكن فى هذا أيضا أن تكون القلّى منهما إنمــا قلّت فى استعماله لضعفها
فى نفســه ، وشذوذها عن قياسه ، و إن كانتا جميعا لغتين له ولقبيلته . وذلك

---

١٥ (١) يقال : سكر طبرزل وطبرزن . وهو السكر الأبيض الصلب . واللفظ معرّب عن الفارسية .
انظر معرّب الجواليق ٢٨٨ (٢) كذا فى أ وفى شـ : « أمّا ما اجتمعت » .
(٣) كذا فى أ وفى شـ ، ب : « فصاعدا » . (٤) كذا فى أ ، حـ والمزهر ١/١٥٥ ،
وفى شـ ، ب : « ذينك اللفظتين » . (٥) كذا فى أ ، ب والمزهر ١/١٥٥ ، وفى شـ :
« به » . (٦) كذا فى المزهر ١/١٥٥ ، وفى أصول الخصائص : « لها استعماله » .
٢٠ (٧) كذا فى أ ، ب . وفى شـ : « أطول » . (٨) كذا فى أ والمزهر . وفى سائر
الأصول : « الأخرى » . (٩) كذا فى أ وفى شـ ، ب : « اللغتين » .
(١٠) كذا فى أ . وفى شـ ، ب ، المزهر ١/١٥٦ : « الكثيرة » .

أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ماغيُره أقوى فى القياس منه ؛ ألا ترى إلى حكاية أبى العباس عن عُمَارة قراءته ﴿ ولا الليلُ سابقُ النهارَ ﴾[1] بنصب النهار، وأن أبا العباس قال له[2] : ما أردت ؟ فقال : أردتُ « سابقٌ النهار » قال أبو العباس فقلت له[3] . فهلَّا قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن؛ أى أقوى . فهذا يدلك على أنهم قد يتكلَّمون بما غيُره عندهم[4] أقوى منه ، (وذلك[5]) لاستخفافهم الأضعفَ ؛ إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحقَّ وأحرى ؛ كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة؛ إذ لولا ذلك لكانت الحقيقةُ أولى من المساحة .

[وإذا[6] كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسُمِعت فى لغة إنسان واحد فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طَرَفا منها ؛ من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ فى المعنى الواحد على ذلك كلّه . هذا غالب الأمر ، وإن كان الآخَر فى وجه من القياس جائزا .

وذلك كما جاء عنهم فى أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك ، وكما تنحرف الصيغة[7] واللفظ واحد؛ نحو قولهم : هى رَغْوة اللبن، ورُغْوته، ورِغوته، ورُغاوته، ورِغَاوته، ورُغَايته. وكقولهم : الذَّرُوح[8]، والذُّرُّوح، والذُّرِّيح، والذُّرَّاح، والذُّرَّح، والذُّرْنُوح، والذُّرَحْرَح، والذُّرَّحْرَح؛ روينا ذلك كله . وكقولهم : جئتــه من عَلُ،

---

(١) آية ٤٠ سورة يس . (٢) ثبت فى شـ ، ب وسقط فى أ .

(٣) كذا فى أ . وفى شـ ، ب : « يدل » . (٤) ثبت فى شـ، ب . وسقط فى أ .

(٥) ثبت فى شـ ، ب وسقط فى أ . (٦) مابين المربعين فى أ ، وسقط فى شـ، ب، حـ . وهو من هذا الموضع الى قوله فى الصفحة التالية : « وكلما كثرت الألفاظ » .

(٧) فى أ : « الصنعة » ، وقد تبعت هنا ما فى المزهر ١٥٦/١ وما يؤخذ من حـ .

(٨) هو دويبة أعظم من الذباب شيئا .

ومن علٍ ، ومن علا ، ومن عَلُو ، ومن عَلْوَ ، ومن عَلْو ، ومن عُلُوّ ، ومن عالٍ ؛ ومن مُعالٍ . فإذا أرادوا النكرة قالوا : من علٍ . وههنا من هذا ونحوه أشباه له كثيرة] .

وكلما(١) كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات ، اجتمعت لإنسان واحد ، من هنّا ومن هنّا . ورَوَيتُ عن الأصمعيّ قال : اختلف رجلان فى الصَقْر ، فقال أحدهما : الصقر (بالصاد) ، وقال الآخر : السَقْر (بالسين) ، فتراضيا بأوّل وارد عليهما فحكيا له ما هُمَا فيه . فقال : لا أقول كما قلتما ؛ إنما هو الزَقْر . أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة : كيف أفاد فى هذه الحال إلى لغته لغتين أُخريين معها . وهكذا تتداخل اللغات . وسنفرد لذلك بابا بإذن الله عزّ وجلّ .

فقد وضح ما أردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات فى كلام الواحد من العرب .

باب — فى تركّب(٢) اللغات(٣)

اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواما ضعُف نظرهم ، وخفّت إلى تلقّى ظاهر(٤) هذه اللغة أفهامُهم ، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، وادّعوا أنها موضوعة فى أصل اللغة على ما سمعوه بأَخَرةٍ من أصحابها ، وأُنْسُوا ما كان ينبغى أن يذكروه ، وأضاعوا ما كان واجبا أن يحفظوه . ألا تراهم كيف ذكروا فى الشذوذ ما جاء على

(١) كذا فى ا . وفى شـ ، ب : « إذا كثر ذلك على » . (٢) كذا فى ا . وفى شـ ، ب : « تركيب » . (٣) كذا فى ا . وفى شـ ، ب : « اللغة » .
(٤) كذا فى ا . وسقط هذا فى شـ ، ب .

فَعِل يفعُل، نحو نعِم ينعُم، ودِمْتَ تدوم، ومِتّ تموت . وقالوا أيضا فيما جاء من فَعَل يَفْعَل، وليس عينه ولا لامه حرفا حَلْقِيّا ؛ نحو قَلَى يَقْلَى، وسَلَا يسلَى ، وجَبَى يَجْبَى، ورَكَن يركَن، وقَنَط يَقْنَط .

ومما عدّوه شاذًّا ماذكروه من فَعُل فهو فاعل؛ نحو طَهُر فهو طاهر، وشَعُر فهو شاعر، وحَمُض فهو حامض، وعَقُرت المرأة فهى عاقر؛ ولذلك نظائر كثيرة . ٥

واعلم أن أكثر ذلك وعامّته[1] إنما هو لغات تداخلت فتركّبت[2]، على ما قدّمناه فى الباب الذى هذا الباب يليه . هكذا ينبغى أن يُعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب .

وذلك أنه قد دلّت الدلالة على وجوب مخالَفة صيغة الماضى لصيغة المضارع؛ إذِ الغرض فى صِيغ هـذه المُثُل إنما هو لإفادة الأزمنة، بجعِل لكل زمان مثالٌ مخالف لصاحبه، وكلّما ازداد الخلاف كانت فى ذلك قوّة الدلالة على الزمان . ١٠

فمن ذلك أن جعلوا بإزاءِ حركة فاءِ الماضى سكونَ فاء المضارع، وخالفوا بين عينيهما، فقالوا : ضرب يضرِب، وقتل يقتُل، وعلِم يعلَم .

فإن قلت: فقد قالوا: دحرج يدحرج؛ فحرّكوا فاء المضارع والماضى جميعا، وسكّنوا عينيهما أيضا؛ قيل : لمّا فعلوا ذلك فى الثلاثىّ الذى هو أكثر استعمالا، وأعمّ تصرُّفًا، وهو كالأصل للرباعىّ، لم يبالوا ما فوق ذلك ممّا جاوز الثلاثة . وكذلك ١٥ أيضا قالوا : تقطع يتقطّع، وتقاعس يتقاعس، وتدهور يتدهور، ونحوَ ذلك ؛ لأنهم إحكموا الأصــل الأوّل الذى هو الثلاثىّ. فقلّ حَفْلهم بما وراءه؛ كما أنهم لمّا أحكموا أمر المذكر فى التثنيـة، فصاغوها على ألِفها، لم يحفِلوا بما عرض

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : « قاطع » .

(٢) كذا فى أ، ب . وفى ش : « تركت » . ٢٠

فى المؤنَّث من اعتراض عَلَم التأنيث بين الاسم و بين ما هو مَصُوغ عليه من عَلَمِها؛ نحو قائمتان وقاعدتان .

فإن قلت : فقد نجد فى الثلاثىّ ماتكون حركةُ عينيه فى الماضى والمضارع سواءً، وهو باب فَعُل؛ نحو كَرُم يكرُمُ، وظَرُف يَظْرُف .

٥ قيل : على كل حال فاؤه فى المضارع ساكنة، وأمّا موافقة حركة عينيه (١) فلأنه ضَرْب قائم فى الثلاثىّ برأسه ؛ ألا تراه غير متعدّ البتَّة، وأكثر باب فَعَل وفَعِل متعدّ . فلمّا جاء هذا مخالفا لهما — وهما أقوى وأكثر منه — خولف بينهما و بينه، فووفق بين حركتى عينيه ، وخولف بين حركتى عينيهما .

وإذا ثبت وجوبُ خلافِ صيغة الماضى صيغة المضارع وجب أن يكون

١٠ ما جاء من نحو سَلَا يَسْلَى، وقلى يقلى (ونحو ذلك) (٢) ، ممّا التقت فيه حركتا عينيه منظورا فى أمره، ومحكوما عليه بواجبه . فنقول : إنهم قد قالوا : قَليتَ الرجل وقلِيته . فمن قال : قَلَيته فإنه يقول أقليه ، ومن قال قلِيته قال : أقلاه . وكذلك من قال : سلوته قال : أسلوه ، ومن قال سليته قال : أسلاه، ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد منهما من صاحبه

١٥ ما ضمّه إلى لغته، فتركّبت هناك لغة ثالثة ؛ كأنّ من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سلِي ، فصار فى لغته سَلَا يسلى .

فإن قلت : فكأنّ (٣) يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلِي مضارع من يقول سلا، فيجىء من هذا أن يقال : سَلِي يسلو .

---

(١) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : « عينه » . (٢) ثبت هذا فى ا ، وسقط

٢٠ فى ش ، ب . (٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « وكان » .

قيل : منَع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله ، سرى ذلك فى مضارعه ، وإذا اعتلّ مضارعه سرى ذلك فى ماضيه ؛ إذ كانت هذه المُثُل تجرى عندهم مَجْرَى المثالِ الواحد ؛ ألا تراهم[1] لمَّا أعلُّوا « شَـقِى » أعلُّوا أيضا مضارعه ، فقالوا يشقيان : ولمّا أعلّوا « يُغْزِى » أعلّوا أيضا أُغْزِيت ؛ ولمّا أعلّوا « قام » أعلّوا أيضا يقوم . فلذلك لم يقولوا : سليت تسلو ، فيعلّوا الماضى ويصحّحوا المضارع .

فإن قيل : فقد قالوا : محَوت تمحَى ، وبأوت تَبْأَى ، وسعيت تسعى ، ونأيت تنأى ؛ فصحّحوا الماضى وأعلُّوا المستقبل .

قيل : إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما ؛ ألا ترى أن الألف حرف يُنْصَرف إليه عن الياء والواو جميعا ، فليس للألف خصوص بأحد حرفى العلّة ، فإذا قُلب واحد منهما إليه فكأنه مُقَرّ على بابه[2] ؛ ألا ترى أن الألف لا تكون أصلا فى الأسماء ولا فى الأفعال ، وإنما هى مؤذِنة بما هى بدل منه ، وكأنها هى هو ؛ وليست كذلك الواو والياء ؛ لأن كل واحدة منهما قد تكون[3] أصلا كما تكون[3] بدلا . فإذا أُخرجت الواو إلى الياء اعتُدّ ذلك ؛ لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها ، والألف لا تكون أصلا أبدا فيهما[4] ، فكأنها هى ما قلبت عنه البتّة ؛ فاعرف ذلك ، فإن أحدا من أصحابنا لم يذكره .

ومما يدلّك[5] على صحّة الحال فى ذلك أنهم قالوا : غزا يغزو ، ورمى يرمى ، فأعلّوا الماضى بالقلب ، ولم يقلبوا المضارع ، لمّا كان اعتلال لام الماضى إنما هو بقلبها ألفا ، والألف لدلالتها على ما قُلبت عنه كأنها[6] هى هو ، فكأنْ لا قلب هناك : فاعرف ذلك .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ترى » . (٢) كذا فى أ وفى غيرها : « بابه الأوّل » .
(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يكون » . (٤) أى فى الأسماء والأفعال .
(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يدل » . (٦) الضمير للقصة .

ويدلّك على استنكارهم أن يقولوا : سلِيت تَسلو؛ لئلا يقلبوا فى الماضى ولا يقلبوا فى المضارع أنهم قد جاءوا فى الصحيح بذلك لمّا لم يكن فيه من قلب الحرف فى الماضى ، وترك قلبه فى المضارع ما جفا عليهم ؛ وهو قولهم : نَعِم ينعُم ، وفضِل يفضُل . وقالوا فى المعتلّ : مِت تموت ، ودِمت تدوم ؛ وحُكِى فى الصحيح

٥ أيضا حضِر القاضى يحضُره . فنعِم فى الأصل ماضى ينعَم ، وينعم فى الأصل مضارع نَعُم ، ثم تداخلت اللغتان ، فاستضاف من يقول نعِم لغة من يقول ينعُم ، فحدثت هناك لغة ثالثة .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول : نَعُم مضارع من يقول نعِم ، فتركّب من هذا أيضا لغة ثالثة ؛ وهى نَعُم ينعَم .

١٠ قيل : مَنَع من هذا أن فَعُل لا يختلف مضارعه أبدا ، وليس كذلك نعِم ؛ لأن نعِم قد يأتى فيه ينعِم وينعَم جميعا ، فاحتُمِل خلافُ مضارعه ، وفعُل لا يحتمل مضارعه الخلاف ؛ ألا تراك كيف تحذف فاء وعد فى يعِد ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة ، وأنت مع ذلك تصحّح نحو وَضُؤ ووَطُؤ ، إذا قلت : يَوْضُؤ ويَوْطُؤ ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ، ومعلوم أن الضمّة أثقل من الكسرة ، لكنه

١٥ لمّا كان مضارع فَعُل لا يجىء مختلفا لم يحذفوا فاء وضؤ ، ولا وطؤ ، ولا وَضُع ؛ لئلا يختلف بابٌ ليس من عادته أن يجىء مختلفا .

فإن قلت : فما بالهم كسروا عين ينعِم ، وليس فى ماضيه إلّا نعِم ، ونَعُم ، وكل واحد من فعِل وفَعُل ليس له حظّ من باب يفعِل .

قيل : هذا طريقه غير طريق ما قبله . فإما أن يكون ينعِم ـ بكسر العين ـ

٢٠ جاء على ماضٍ وزنه فَعَل ، غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنعِم ونَعُم ، كما استغنوا بتَرَك عن وَذَر ، ووَدَع ، وكما استغنوا بملامح عن تكسير لَمْحَة ؛ وغير ذلك . أو يكون

فعِل فى هذا داخلا على فَعُل ؛ فكما أن فَعُل بابه يفعُل، كذلك شبّهوا بعض فعِل به فكسروا عين مضارعه ، كما ضمّوا فى ظَرُف عين ماضيه ومضارعه . فنعِم ينعِم فى هذا محمول على كرم يكرم ، كما دخل يفعُل فيما ماضيه فعَل ؛ نحو قتل يقتل على باب يشرف و يظرف . وكأن باب يفعُل إنما هو لما ماضيه فعُل، ثم دخلت يفعُل فى فعَل على يفعِل؛ لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل . ألا ترى أن ما ماضيه فعِل إنما بابه فتح عين مضارعه؛ نحو ركب يركب ، وشرب يشرب . فكما[2] فُتح المضارع لكسر الماضى ، فكذلك أيضا ينبغى أن يكسر المضارع لفتح الماضى . وإنما دخلت يَفْعُل فى باب فَعَل على يَفْعِل من حيث كانت كل واحدة من الضمّة والكسرة مخالفة للفتحة ، ولمّا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضى و وجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلافَ الكسرة لها عدلوا فى بعض ذلك إليها، فقالوا : قتل يقتُل، ودخل يدخل، وخرج يخرج .

وأنا أرى أنّ[4] يفعُل فيما ماضيه[3] فَعَل فى غير المتعدّى أقيس من يفعِل ؛ فضرب يضرِب إذًا أقيسُ من قتل يقتل ، وقعد يقعد أقيسُ من جلس يجلِس . وذلك أن يفعُل إنما هى فى الأصل لِمَا لا يتعدّى؛ نحو كرم يكرم ، على ما شرحنا من حالها . فإذا[5] كان كذلك كان أن يكون فى غير المتعدّى فيما ماضيه فَعَل أولى وأقيس .

فإن قيل : فكيف[6] ذلك ونحن نعلم أن يفعُل فى المضاعف المتعدّى أكثر من يفعِل؛ نحو شدّه يشُدّه، ومدّه يمُدّه ، وقدّه يقُدّه ، وجزّه يجُزّه ، وعزّه يعُزّه ،

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «وكما» . (٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «وكما» .

(٣) ثبت هذا اللفظ فى ش ، ب وسقط فى أ . (٤) فى ش ، ب : « يفعل المتعدّى » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «و إذا» . (٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «وكيف» .

وأزّه يؤزّه ، وعمّه يعُمّه ، وأمّه يؤمّه ، وضمّه يضُمّه ، وحلّه يحُلّه ، وسلّه يسُلّه ، وتلّه يتُلّه . ويفعِل فى المضاعف قليل محفوظ ، نحو هرّه يهِرّه[1] ، وعلّه يعِلّه ، وأحرف قليلة . وجميعها يجوز فيه «أَفْعُله» نحو علّه يعُلّه ، وهرّه يهرّه[1] ؛ إلا حبّه يحِبّه فإنه مكسور المضارع لا غير .

٥ قيل : إنما جاز[2] هـذا فى المضاعف لاعتلاله ، والمعتلّ كثيرا ما يأتى مخالفا للصحيح ؛ نحو سيّد ، وميّت ، وقُضَاة ، وغُزَاة ، ودام ديمومة ، وسار سيرورة . فهذا شىء عَرَض قلنا فيه ، ولنعد .

وكذلك حالُ قولهم قنَط يقنَط ، إنما هو لغتان تداخلتا . وذلك أن قنَط يقنِط لغة ، وقنِط يقنَط أخرى ، ثم تداخلتا فتركّبت لغة ثالثة . فقال من قال قنَط : يقنَط ، ١٠ ولم يقولوا : قنِط يقنِط ؛ لأن آخذا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التى أضافها إلى لغته دون بعض . وأمّا حسِب يحسِب ، ويئس ييئِس ، ويبِس ييبِس فمشبّه[3] بباب كَرُم يكرم ، على ما قلنا فى نعِم ينعِم . وكذلك مِتّ تموت ، ودِمت تدوم ، وإنما تدوم وتموت على من قال مُتّ ودُمْت ، وأمّا مِتّ ودِمت فمضارعهما تمات وتدام ؛ قال :

١٥ يا مىّ[4] لا غَرْو ولا مَلاما في الحبّ إن الحبّ لن يَدَاما

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «هزه يهزه» . وما أثبت هو الصواب .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : «جاء» .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فشبه» .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «منّ» وفى الجمهرة ٣/٤٨٥ ، بدل الشطر الأوّل :

٢٠ * يا ليل لا عذل ولا ملاما *

وقال :

بُنَىِّ[1] يا سيِّدة البنات عِيشِى ولا يؤمن أن تمانى

ثم تلاقى صاحبا اللغتين، فاستضاف هذا بعضَ لغة هذا، وهذا بعضَ لغة هذا، فتركّبت لغة ثالثة. قال الكسائىّ: سمعت من أخوين من بنى سُلَيم[2]. نما ينمو، ثم سألت بنى سُلَيم عنه فلم يعرفوه. وأنشد أبو زيد لرجل من بنى عُقَيل:

ألم تعلمِى ما ظِلْتُ بالقوم واقفا على طَلَلٍ أضحت معارِفُه قَفْرا[3]

فكسروا الظاء فى إنشادهم وليس من لغتهم.

وكذلك القول فيمن قال: شعُر فهو شاعر، وحمُض فهو حامض، وخثُر فهو خاثر: إنما هى على نحوٍ من هذا. وذلك أنه يقال: خثُر وخثَر، وحمُض وحمَض، وشعُر وشعَر، وطهُر وطهَر، فجاء شاعر، وحامض، وخاثر، وطاهر على حمَض، وشعَر، وخثَر، وطهَر، ثم استُغنى بفاعل عن «فعيل» وهو فى أنفسهم وعلى بالٍ من تصوّرهم. يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر: شعراء لمّا كان فاعل هنا واقعا موقع «فعيل» كُسّر تكسيره؛ ليكون ذلك أمارة ودليلا على إرادته، وأنه مغنٍ عنه، وبدل منه؛ كما صحّح العواور[4] ليكون دليلا على إرادة الياء فى العواوير، ونحو ذلك.

---

(١) كذا فى أ، ب. وهو ما فى اللسان (موت)، وما فى الجمهرة ٣/٤٨٥، وقال ابن دريد بعد إنشاده: «أراد بنيّتى». وفى ش:

* بنيّتى سيدة البنات *

ويبدو كأنها مصلحة، وهو يوافق ما فى الصحاح.

(٢) كذا فى أ. وفى ب، ش: «من بنى سليم يقولان».

(٣) هذه رواية البيت كما فى أ. وقد ورد فى ب، ش:

ألم تعلما ما ظلت بالقوم واقفا على طلل أضحت معالمه قفرا

(٤) أى فى قوله: * وكحّل العينين بالعواور *

وانظر ص ١٩٥ من هذا الجزء.

وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء — قال سيبويه[1]: يقولها من لا يقول عليم — لكنه[2] لمّا كان العِلْم إنما يكون الوصف بهِ بعد المزاولة له وطول الملابَسة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أوّل دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلّما لا عالما، فلمّا خرج بالغريزة إلى باب فعُل صار عالم فى المعنى كعليم، فكُسّر تكسيره، ثم حملوا عليه ضدّه، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كحلماء؛ لأن العلم مَحْلَمَة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحِش وفحشاء، لمّا كان الفُحْش ضربا من ضروب الجهل، ونقيضا للحلم؛ أنشد الأصمعىّ — فيما روينا عنه —:

* وهل علمتِ فُحَشاءَ جهله[3] *

وأما غسا يَغْسَى[4]، وجَبَى يجبَى[5]، فإنه كأبى يأْبَى. وذلك أنهم شبّهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ، وهدأ يهدأ. وقد قالوا غَسِيَ يَغْسَى، فقد يجوز أن يكون غَسَا يَغْسَى من التركّب[6] الذى تقدّم ذكره. وقالوا أيضا جَبَى يجْبَى، وقد أنشد أبو زيد:

* يا إبلى ماذا مُه فتأْبِيَهْ *

فجاء بهِ على وجه القياس، كأَتَى يأْتِى[7]. كذا رويناه عنه، وقد تقدم ذكره، وأنى قد شرحت حال هذا الرجز فى كتابى "فى النوادر الممتعة".

---

(١) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «من يقولها لا يقول عليم». والذى فى سيبويه ٢/٢٠٦: «... وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم».

(٢) هذا من كلام ابن جنىّ.

(٣) من رجز لصخير بن عمير فى الأصمعيات ٥٨ وبعده:

* مغوثة أعراضهم ممرطلة *

وأورد اللسان هذا الشطر مع آخر فى مغث.

(٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «فأتا».

(٥) يقال: غسا الليل: أظلم.

(٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «التركيب».

(٧) انظر ص ٣٣٢ من هذا الجزء.

واعلم أن العرب تختلف أحوالها فى تلقّى الواحد منها لغةَ غيره؛ فمنهم من يخفّ ويسرع قبولَ[1] ما يسمعه، ومنهم من يستعصِم فيقيم على لغته البتّة، ومنهم من إذا طال تكرر لغةِ غيره عليه لصِقت به، ووُجدت فى كلامه؛ ألا ترى إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل : يا نبىء الله، فقال : "لست بنبىء الله ولكننى نبىّ الله" وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز فى آسمه فردّه على قائله، لأنه[2] لم يدر بم سمّاه، فأشفق أن يُمسِك على ذلك، وفيه شىء يتعلق بالشرع، فيكون بالإمساك عنه مبيحَ محظورٍ، أو حاظرَ مباحٍ .

وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : اجتمع أبو عبد الله ابن الأعرابىّ وأبو زياد الكلابىّ على الجسر ببغداد، فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة الذبيانىّ :

* على ظهرِ مَبْناةٍ[3] ... *

فقال أبو عبد الله[4] : النَّطْع[5]، فقال أبو زياد : لا أعرفه، فقال : النِطع، فقال أبو زياد : نعم، أفلا ترى[6] كيف أنكر غير لغته على قرب بينهما .

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : «يسوّغ» . (٢) كذا فى ش، ب . وسقط فى أ .

(٣) هو من قوله :

كأن مجرّ الرامسات ذيولها عليه حصير نمّقته الصوانع

على ظهر مبناة جديد سيورها يطوف بها وسط اللطيمة بائع

والمبناة — بفتح الميم وكسرها — تتخذ من الجلد يضم بعضه إلى بعض و يضع عليه التاجر أمتعته، وكانوا يضعون الحصير عليها يطوفون بها لبيعها .

(٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : «ابن الأعرابى» .

(٥) يريد أنه سأله عن المبناة ما هى فقال : النطع بفتح النون، فأنكر ذلك إذ كان من لغته النطع بكسر النون . وأورد اللسان القصة فى نطع .

(٦) كذا فى ش، ب . فى أ : «تراه» .

وحدّثني[1] أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هرون الرُّويَاني عن أبي حاتم قال: قرأ علىّ أعرابىّ بالحرم: «طِيبَى لهم وحُسْنُ مآب»، فقلت: طوبَى، فقال طيبى، قلت طوبى، قال طيبى. فلمّا طال علىّ قلت: طوطو، فقال طِى طِى. أفلا ترى إلى استعصام هـذا الأعرابىّ بلغته وتركه متابعة أبي حاتم.

والخبر المرفوع فى ذلك، وهو سؤال أبي عمرو أبا خَيْرة[2] عن قولهم: استأصل الله عِرْقاتهم[3]، فنصب أبو خَيْرة التاء من «عِرْقاتهم»، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لان جِلدُك[4]. وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجرّ، قال: ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجرّ، فإمّا أن يكون سمع النصب من غير أبي خَيْرة ممن يَرضى عربيّته، وإما أن يكون قوِى فى نفْسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها. ويجوز أيضا أن يكون قد أقام الضعفُ فى نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك أن الأعرابىّ قد ينطق بالكلمة يَعتقد أن غيرها أقوى فى نفْسه منها، ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عُمارة أنه كان يقرأ ﴿ولا الليلُ سابقُ النهارَ﴾ بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له ما أردت؟ فقال: سابقٌ النهارَ، فقلت له فهلّا قلتَه؟ فقال: لو قلتــه لكان أوزن، أى أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها فى موضع آخر، ولا تستنكِر إعادة الحكاية، فربما كان فى الواحدة عدّةُ أماكن مختلفــة يُحتاج فيها إليها.

فأمّا قولهم: عَقُرت فهى عاقِر، فليس «عاقر» عندنا بجارٍ على الفِعْل جريان قائم وقاعد عليه، وإنمـا هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهِر، وحائض، وطالق.

---

(١) كذا فى ش، ب. وفى ا: «حدثنا». وسبقت هـذه القصة فى ص ٧٥ وما بعدها.

(٢) أبو عمرو: هو ابن العلاء. وأبو خيرة: نهشل بن زيد، (انظر فهرست ابن النديم).

(٣) جمع عرقة وهى الأصل. (٤). يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشف، وأثر فيه الحضر فنال ذلك من فصاحته. وانظر هـذه القصة فى مجالس ابن حنزابة (الثانى).

وكذلك قولهم : طَلُقت فهى طالِق ؛ فليس عاقِر من عقُرتْ بمنزلة حامِض من حَمُض ، ولا خاثِر من خثُر، ولا طاهِر من طهُر، ولا شاعِر من شعُر؛ لأن كل واحد من هذه هو اسم الفاعل، وهو جارٍ على فَعَل (فاستغنِى بهِ عما يجرى على فَعُل، وهو)[1] فعِيل على ما قدّمناه .

وسألت أبا على — رحمه الله —، فقلت : قولهم حائِض بالهمزة يَحكم بأنه جارٍ على حاضت ؛ لاعتلال عين فعلت . فقال : هــذا لا يدلّ . وذلك أن صــورة فاعِل مما عينه معتــلّة لا يجيء[2] إلا مهموزا ، جرى على الفعــل أو لم يَجْرِ ؛ لأن بابه أن يَجرى عليهِ ، فحملوا ما ليس جارِيا عليهِ ، على حكم الجارى عليهِ ؛ لغلبته إيّاه فيهِ . وقد ذكرت هذا فيما مضى .

فاعرِف ما رسمتُ لك، واحمِل [ما يجيء منه عليه]؛ فإنه كثير ، وهذا طريق قياسِــه .

(باب فيما يرد)[3] عن العربىّ مخالِفا لِمَــا عليه الجمهور

إذا اتّفق شيء من ذلك نُظِــر فى حال ذلك العــربىّ وفيما جاء بهِ . فإن كان الإنسان فصيحا فى جميع ما عدا ذلك القــدرَ الذى انفرد بهِ ، وكان ما أورده ممّــا يقبله القياس ، إلا أنه لم يَرِد بهِ استعمال إلا من جهــة ذلك الإنسان، فإنّ الأَوْلى فى ذلك أن يُحْسَن الظنّ بهِ، ولا يُحمَلَ على فساده .

فإن قيل : فمن أين ذلك له ، وليس مسوَّغا أن يرتجل لغة لنفسه ؟

---

(١) كذا فى ش، ب . وفى أ موضع ما بين القوسين : « فهو » .

(٢) كذا فى أ، ب، ش . وفى جـ : «لا تجيء إلا مهموزة» وقد روعى هنا التذكير فى المضاف اليه.

(٣) كذا فى أ، جـ . وفى ش، ب : « باب ما يرد » .

قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها ، وعفا رسمها، وتأبّدت[1] معالمها . أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجّاج عن أبي خليفة[2] الفضل بن الحُبَاب قال : قال ابن عون[3] عن ابن سيرين ، قال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : كان الشعْر عِلْم القوم، ولم يكن لهم عِلْم أصحّ منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العربُ بالجهاد وغزْو[4] فارس والروم، ولهيت عن الشعر وروايته ، فلمّا كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنّت[5] العربُ فى الأمصار ، راجعوا رواية الشعر، فلم يئولوا[6] إلى ديوانٍ مدوّن ، ولا كتابٍ مكتوب، وألْفَوا ذلك وقد هلك من العرب مَن هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلّ ذلك، وذهب عنهم كثيره .

وحدّثنا أبو بكر أيضا عن أبي خليفة قال قال[7] يونس بن حبيب : قال أبو عمرو ابن العلاء : ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلّه ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير . فهذا ما تراه[8] ، وقد روى فى معناه كثير .

وبعد فلسنا نشكّ فى بعدِ لغة حِمْيَرَ ونحوها عن لغة ابنى نزار[9]؛ فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة فى لغتهم فيساءَ الظنّ فيه[10] بمن سمِع منه ، وإنما هو منقول من تلك اللغة .

---

(١) أى جهلت : من قولهم : تأبد الرسم ، أوحش وأقفر وتنكر . (٢) كانت وفاة أبى خليفة هذا فى سنة ٣٠٥ كما فى الشذرات ، وهو بصرىّ . (٣) هو عبد الله بن عون . مات سنة ١٥١ كما فى تهذيب التهذيب . وفى طبقات ابن سلام ١٠ : « ابن عوف » وهو تحريف ، وتبعه السيوطى فى المزهر (النوع ٤٩) . (٤) فى ابن سلام : « غزوا » . (٥) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « فاطمأنت » . (٦) عند ابن سلام : « يئلوا » . (٧) هذا الخبر أيضا فى ابن سلام فى الموطن السابق . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « نراه » . (٩) يريد بابنى نزار : مضر وربيعة . (١٠) كذا فى أ . وفى ب : « به » وسقط هذا فى سائر الأصول .

ودخلت يوما على أبى علىّ — رحمه الله — خاليا فى آخر النهار، فحين رآنى قال لى : أين أنتَ؟[1] أنا أطلبك . قلت : وما ذلك؟ قال: ما تقول فيما جاء عنهم من حَوْرِيت[2] ؟ فخضنا معا فيه، فلم نحلَ بطائل منه، فقال : هو من لغة اليمن، ومخالف للغة ابنى[3] نزار، فلا ينكَرَ أن يجىء مخالفا لأمثلتهم .

وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ، قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدىّ[4]، قال حدثنا الخليل بن أسَد النُّوشَجانىّ، قال حدّثنى محمد بن يزيد بن ربّان[5]، قال أخبرنى رجل عن حمّادٍ الرّاوية، قال : أمر النعمان فنُسِخت له أشعارُ العرب فى الطُّنُوج[6] — قال : وهى الكراريس — ، ثم دفنها فى قصره الأبيض . فلمّا كان المختار بن أبى عُبَيد قيل له : إنّ تحت القصر كنزا، فاحتفرَه، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثَمَّ أهلُ الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة . وهذا ونحوه مما يدلّك على تنقّل الأحوال بهذه اللغة، واعتراضِ الأحداث عليها، وكثرةِ تغوّلها وتغيرها .

فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع[7] على الفصيح يُسمَع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما وُجِد طريق إلى تقبّل ما يورِده، إذا كان القياس يعاضده؛ فإن لم يكن[8] القياس مسوّغا له؛ كرفع المفعول، وجرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغى أن يُردّ . وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا، فلم يبق له عِصْمة تُضيفه، ولا مُسْكة تجمع شَعاعه .

---

(١) كذا فى ا، ج . وفى ش، ب : «كنت» . (٢) اسم موضع .
(٣) فى ا : «بنى» . (٤) كذا فى ا . وفى ش، ب : «محمد بن يزيد بن العباس» وما أثبت موافق لما فى ص ٣٦٠ . والقصة فى اللسان فى طنج . ومحمد هذا ينتسب الى أبى محمد اليزيدى جدّه . وكانت وفاة محمد سنة ٣١٠، وله ترجمة فى البغية ٥٠ وما بعدها، وفى ابن خلكان ١ / ٥٠٢ .
(٥) كذا بالباء الموحدة كما فى التاج (طنج) . وفى ش : «ريان» وفى ا، ب أهمل النقط .
(٦) وليس لها واحد كما فى القاموس واللسان . (٧) كذا فى ا . وفى ش، ب : «يقطع» .
(٨) كذا فى ش، ب . وفى ا : «وإن لم» .

فأمّا قول الشاعر — فيما أنشده أبو الحسن — :

* يومَ الصُلَيفاءِ لم يوفون بالجارِ (١) *

فإنه شبّه للضرورة لم بـ«لا»، فقد يشبَّه (٢) حروفُ النفى بعضُها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع فى دلالته عليه؛ ألا ترى إلى قوله — أُنشِدْناه — :

أجِدَّك لم تغتمض ليلةً فترقـدَها مـعَ رُقَّادها (٣)

فاستعمل «لم» فى موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع ما النافية للحال. وأنشدنا أيضا :

أجِدّك لن ترى بثعيلباتٍ ولا بَيْدَان ناجِيـةً ذَمولا (٤)

استعمل أيضا «لن» فى موضع «ما» .

وسألت أبا علىّ — رحمه الله — عن قوله :

أبيتُ أسرى وتبيتِي تدلكِى وجهكِ بالعنبرِ والمسكِ الذكى (٥)

نخضنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين، كما حذف الحركة للضرورة فى قوله (٦) :

* فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مستَحْقِبٍ *

---

(١) صدره : * لولا فوارس من نعم وأسرتهم *

وانظر اللسان فى صلف، وقال البغدادى فى الخزانة ٣/٦٢٦ : «وهـذا البيت أنشده الأخفش والفارسى وغيرهما، ولم أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكر تتمته». (٢) كذا فى ا. وفى ش، ب : «تشبه». (٣) أوّل قصيدة للأعشى فى الصبح المنير ٥٠، وورد البيت غير معزو فى الكامل ٧/٤٢. (٤) للزار بن سعيد. وبعده :

ولا متلافيا والشمس طفـل ببعض نواشغ الوادى حمولا

وانظر معجم البلدان فى «ثعيلبات» واللسان فى «نشغ». وقوله «متلافيا»، كذا بالفاء فى المعجم. وفى اللسان «متلاقيا» بالقاف. وما فى المعجم يوافق رواية شرح القاموس : ولا متدارك. وكذا ورد فى اللسان فى «طفل» : متلافيا. و«بيدان» كذا فى الأصول ما عدا ج ففيها : «بقدان» وهو تحريف. وبيدان : جبل فى حمى ضِرية؛ كما فى ياقوت. (٥) انظر الخزانة ٣/٥٢٥ (٦) انظر ص ٧٤ من هذا الجزء.

كذا وجّهته معه، فقال لى: فكيف تصنع بقوله «تدلكى»؟ قلت: نجعله بدلا من «تبيتى» أو حالا فنحذف النون، كما حذفها من الأول فى الموضعين[1]، فاطمأنّ الأمرُ على هذا.

وقد يجوز أن يكون «تبيتى» فى موضع النصب بإضمار «أن» فى غير الجواب، كما جاء بيت الأعشى[2]:

لنا هَضْبة لا يَنزل الذلُّ وسطَها ويأوِى إليها المستجيرُ فيُعْصَمَا

وأنشد[3] أبو زيد — وقرأته عليه —:

بياض بالأصل

فجاء بهِ على إضمار «أن» كبيت الأعشى.

فأمّا قول الآخر[4]:

انْ تهبطين بلاد قو م يَرْتَعُون من الطِلاحِ[5]

فيجوز أن تكون «أن» هى الناصبة للاسم مخفّفة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل، كما قال الآخر:

---

(١) كأنه يريد بالموضعين كون «تدلكى» بدلا وحالا. وقد سقطت هذه العبارة «فى الموضعين» فى حـ، وهو أجود. (٢) البيت فى الكتاب ١/٤٢٣. وقد نسبه فيه الى طرفة لا الى الأعشى، وانظر العمدة ٢/٢١٢. وهو من قصيدة فى ديوان طرفة. وقبله مطلع القصيدة:

لقد علم الأقوام أنا بنجوة علت شرفا من أن تضام وتشتما

(٣) كذا فى أ، ب. وفى ش: «وأنشدنا». وقد خلت الأصول التى بيدى من البيت الشاهد، وكتب مكانه عبارة «بياض بالأصل» كما أثبت. وفى نوادر أبى زيد ٢٠٨ من مقطوعة للقحيف العقيلى:

وفى الصحصحين الذين ترحلوا كواعب من بكر تسام وتحبلا

وترى «تحبلا» بالنصب حيث لا ناصب. فقد يكون الشاهد الذى أراده ابن جنى هو هذا. وإن كان شارح النوادر على بن سليمان الأخفش الصغير يخرج هـذا على أن الألف بدل من نون التوكيد، فلا يكون الفعل منصوبا، فإن ابن جـنى لا يذهب هنا هـذا المذهب. (٤) هو القاسم بن معن قاضى الكوفة. انظر شواهد العينى فى إنّ وأخواتها. وانظر فى ترجمة القاسم الفهرست ١٠٣.

(٥) قبـله:

إنـى زعـيم يا نـويـ ـقة إن أمنت من الرزاح
ونجـوت من عرض المنو ن من العشىّ إلى الصـباح

وورد فى اللسان البيت الأول مع البيت الشاهد فى «أنن».

إن تحمِلا حاجة لى خَفّ محملها[1] ... تستوجِبا نِعمةً عندى بهـا و يدا

أن تقرآن على أسماء — ويحكما — ... منّى السـلام وألّا تعلمـا أحدا

سألت عنه أبا علىّ رحمه الله فقال :[2] هى مخفّفة من الثقيلة ؛ كأنه قال: أنكما تقرآن، إلا أنه خفّف من غير تعويض . وحدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن[3] عن أحمد بن يحيى قال : شبّه « أن » بـ«ـما» فلم يُعملها كما لم يُعمل ما[4] .

٥

فأمّا ما حكاه الكسائىّ عن قُضَاعة من قولها : مررت بهْ، والمـال لهْ ؛ فإنّ هذا فاشٍ فى لغتها كلها لا فى واحد من القبيلة، وهذا غير الأوّل .

فإن كان الرجل الذى سُمعت منـه تلك اللغة المخالِفة للغـاتِ الجماعة مضعوفا فى قوله، مألوفا منه لحنُه وفسادُ كلامه حُكِم عليه ولم يُسمع ذلك منه . هـذا هو الوجه، وعليه ينبغى أن يكون العمل . وإن كان قد يمكن أن يكون مصيبا فى ذلك لغــةً قديمة، مع ما فى كلامه من الفساد فى غيره، إلا أنّ هـذا أضعف القياسين. والصواب أن يُردّ ذلك عليه ولا يتقبّل منه . فعلى هذا مَقاد[5] هذا البـاب فاعمل عليه .

١٠

(١) « إن تحملا » تقرأ « إن » هكذا مكسورة ، وهى شرطية جوابها « تستوجبا » وفى السيرافى ١/ ٢٩ تيمور بيت قبل هذين :

١٥

يا صاحبىّ فدت نفسى نفوسكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رشـدا

والبيت الأول هنا فيه هكذا :

أن تحملا حاجة لى خف محملها ... وتصنعا نعمة عنـدى بها و يدا

وقال السيرافى بعد إيراد الأبيـات الثلاثة : « والمعنى فيـه : أسألكما أن تحملا ... » وترى أن « أن تحملا » عليه بفتح همز « أن » . وانظر الخزانة ٣/ ٥٥٩

٢٠

(٢) ثبت فى أ ، وسقط فى سائر الأصول . (٣) أورد فى اللسان فى « أن » هذه القصة بأوسع من هذا ، وكأنه منقول عن سر الصناعة . (٤) كذا فى أ . وفى غيرها : « لا » .

(٥) كذا فى أ . وفى ب : « مفاد » وسقط هذا اللفظ فى ش ، ى ، هـ .

باب فى امتناع العرب من الكلام بما يجوز فى القياس

وإنما يقع ذلك فى كلامهم[1] إذا استغنت بلفظ عن لفظ؛ كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابَه عن قولهم: ما أجوبه، أو لأن قياسا آخر عارضه فعاق عن استعمالهم إيّاه؛ وكاستغنائهم بـ «كاد زيد يقوم» عن قولهم: كاد زيد قائما أو قياما. وربما خرج ذلك فى كلامهم؛ قال تأبّط شرّا:

فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدت آئبا ... وكم مثلِها فارقتها وهى تصفِر[2]

هكذا صحّة[3] روايةِ هذا البيت، وكذلك هو فى شعره. فأمّا رواية من لا يضبطه: وما كنت آئبا، ولم أك آئبا فلبعده عن ضبطه. ويؤكّد ما رويناه نحن مع وجوده فى الديوان أن المعنى عليه؛ ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أءوب؛ فأمّا (كنت) فلا وجه لها فى هذا الموضع.

ومثل ذلك استغناؤهم بالفعل عن اسم الفاعل فى خبر (ما) فى التعجّب؛ نحو قولهم: ما أحسن زيدا، ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل (وإن[4]) كان الموضع فى خبر المبتدأ[5] إنما هو للفرد دون الجملة.

وممّا رفضوه استعمالا وإن كان مسوَّغا قياسا وَذَر، ووَدَع؛ استُغنى عنهما بـترك.

---

(١) كذا فى أ. وفى ب، ش، جـ: «كلامها».
(٢) من قصيدته التى أوّلها:

إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه ... أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

وانظر الحماسة ١/٣٨ وما بعدها.

(٣) كذا فى أ، ب. وفى ش، ح: «صحت». والرواية التى يعنيها هى رواية الحماسة.
(٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «فإن».
(٥) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «الابتداء».

ومما يجوز فى القياس — و إن لم يرد به استعمال — الأفعال التى و ردت مصادرها ورُفضت هى ؛ نحو قولهم : فاظ الميِّت يَفيظ فَيْظا وفَوْظا . ولم يستعملوا من فَوْظ فِعْلا[(١)] . وكذلك الأَين للإعياء لم يستعملوا منــه فِعْلا[(٢)] . قال أبو زيد وقالوا : رجل مُدرَهِم[(٣)] ولم يقولوا دُرْهِم . وحدّثنا أبوعلىّ — أظنّه عن ابن الأعرابىّ — أنهم يقولون : دَرْهمت[(٣)] الخُبّازَى ، فهذا غير الأول . وقالوا : رجل مفئود[(٤)] ولم يصرِّفوا فِعْله ، ومفعولُ الصفة إنما[(٥)] يأتى على الفِعْــل ؛ نحو مضروب من ضُرِب ، ومقتول من قُتِل .

فأمّا[(٦)] امتناعهم من استعمال أفعال الوَيْح ، والوَيْل ، والوَيْس ، والوَيْب فليس للاستغناء ، بل لأن القياس نفاه ومَنَع منــه . وذلك أنه لو صرِّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد ، و عينهِ كبــاع ؛ فتحامَوا استعماله لِمَـا كان يُعقِب من اجتماع إعلالين .

فإن قيل : فهلّا صُرِّفت هذه الأفعال واقتُصِر[(٧)] فى الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها ، كراهية لتوالى الإعلالين ، كما أنّ شويت ورويت ونحو ذلك لمّـا وقعت عينها ولامها حرفى عِلّة صحّحوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين ، فقالوا : شَوَى يشوِى كقوله : رمَى يرمِى؟

قيل : لو فُعِل ذلك فى فِعْل وَيْح و ويل لوجب أن تعلّ العين وتصحّح الفاء ؛ كما أنه لمّـا وجب إعلال أحد حرفى شويت ، وطويت ، وتصحيح صاحبه أعلّوا اللام وصحّحوا العين ، ومحلّ الفــاء من العين محــلّ العين من اللام ، فالفاء أقوى

---

(١) أثبت أصحاب المعاجم من الفوظ فعلا ، يقال : فاظ ، يفوظ ، عن ابن السكيت ، وانظر اللسان

(٢) أثبت ابن الإعرابى منه فعلا ، يقال فيه آن ، يئين ؛ وأنشد : * إنا ورب القلص الصوامر * فقوله إنا أى أعيينا ، وانظر اللسان . (٣) انظر ص ٣٥٨ (٤) أى أصيب فؤاده بوجع .

(٥) كذا فى ش ، ب . وهو الموافق لمـا فى اللسان فى فاد . وفى أ : « لما » .

(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «وأما» . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فاقتصر» .

من العـين ، كما أن العين أقـوى من اللام ، فلو أعلّوا العين فى الفعل من الويل ونحوه ، لقالوا والَ يَوِيل ، وواح يَوِيح ، وواس يوِيس ، وواب يوِيب ، فكانت (١) الواو تثبت هنـا مكسورة ، وذلك أثقل منها فى باب وعد ؛ ألا تراها هناك إنمـا كُرِهت مجاورةً للكسرة فحذفت ، وأصلها يوعِد ، والواو ساكنة والكسرة فى العين بعدها . ولو قالوا يَوِيل لأثبتوها والكسرة فيها نفسها ، وذلك أثقل من يوعِد لو أخرجوه على أصـله ، وليس كذلك يَشـوِى ويطوى ؛ لأن أكثر ما فى ذلك أن أخرجوه والحركة فيه . وهكذا كانت حاله أيضا فيما صحّت لامه ؛ ألا ترى أنّ يَقُوم أصله يَقْوُم ، فالعين فى الصحيح اللام إنمـا غاية أصليّتها أن تقع متحرّكة ثم سكّنت ، (٢) (٣) فقيل يَقُـوم ، فأمّا ما صحّت عينه وفاؤه واو ، نحـو وعد ووجد ، فإن أصل بنـائه إنمـا هو سكون فائه وكسرة عينه ، نحو يوعِد ، و يوزِن ، و يوجِد ، والواو كما ترى ساكنة ، فـلو أنك تجشّمت تصحيحها فى يَوِيل ، و يويح ، لتجاوزت بالفاء حدّها المقدّر لها فيما صحّت عينه . فإن أحلت الكسرة فيهـا نفسها فكان ذلك (٤) يكون — لو تُكلِّف — أثقلَ من باب يوعد و يوجد لو خرج على الصحّة . فاعرف ذلك فرقا لطيفا بين الموضعين .

ومما يجيزه القياس — غير أن لم يرد به الاستعمال — خبر (العَمْر، والأَيْمُن) ، (٥) من قـولهم : لَعَمْرُك لأقومنّ ، ولأَيْمُنُ الله لأنطلقنّ . فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين ، وأصلهما — لو خرج خبراهما — لعمرُك ما أقسم به لأقومن ، ولأَيمُنُ الله ما أحلف به لأنطلقن ، فحذف الخبران ، وصارَ طول الكلام بجواب القسم عِوضا من الخبر .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «وكانت» . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «والعين» .
(٣) أى أصالتها . وانظر اللسان (أصل) . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «بأن» .
(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «لعمر ولايمن» .

ومن ذلك قــولهم : لا أدرى أىُّ الجرادِ عاره[1] ، أى ذَهَب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضٍ له ، و بعضهم يقول : يَعُوره ؛ وكأنهم[2] إنمــا لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لمــا كانــ مَثَلا جار يا فى الأمر المتقضِى[3] الفائت ، و إذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنــا ، لأنه ليس بمتقَضٍّ .

٥ ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحْوذ معتلّا و إن كان القياس داعيا إلى ذلك ومؤذِنا به ، لكن عارض فيــه إجماعهم على إخراجه مصحَّحا ؛ ليكون دليــلا على أصول ما غُير من نحوه ؛ كاستقام واستعان .

ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذى تَعرَّف[4] به (أمسِ) حتى اضطُروا ــ لذلك ــ إلى بنــائه لتضمّنه معناه ، فــلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضَى ١٠ الأمس بمــا فيه لَمَــا كان خَلْفا[5] ولا خطأ .

فأمّا قوله[6] :

وإنى وقفت اليوم والأمسِ قبله ببابك حتى كادتِ الشمس تغرب

فرواه ابن الأعرابىّ : والأمسِ، والأمسَ جرّا ونصبا .

فمن جرّه فعلى الباب فيه، وجَعَل اللام مع الجرّ زائدة ، حتى كأنه قال : وإنى ١٥ وقفت اليوم وأمسِ، كما أن اللام فى قوله تعالى «قالوا الآن جئت بالحقّ» زائدة، واللام المعرِّفة له مرادة فيه ، وهو نائب عنها ، ومتضمِّن[7] لها ، فلذلك كُسِر فقال :

---

(١) أى لا أدرى أى الناس أخذه . ولا يستعمل إلا فى الجحد . انظر اللسان .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فكأنهم » . (٣) فى ج : « المنقضى » .

(٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « يعرف » . (٥) هو الردىء المعيب .

٢٠ (٦) هو نصيب كما فى اللسان فى أمس . (٧) فى عبارة اللسان : « مضمن » .

والأمسِ ، فهذه اللام فيــه زائدة والمعرِّفة له مرادة فيه ومحذوفة منــه . يدلّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب،[1] كما يكون مبنيًّا[2] إذا لم تظهر إلى لفظه.

وأمّا من قال : والأمسَ فنصب فإنه لم يضمِّنه معـنى اللام فيبنيَه ، ولكنه عرّفه بهـا كما عرّف اليوم بهـا ، فليست هذه اللام في قول من قال : والأمسَ فنصب هي تلك اللامَ التي (هي في قــول من قال)[3] والأمسِ بحِر . تلك لا تظهر ٥ أبدا ؛ لأنها[4] في تلك اللغــة لم تستعمل مظهَرة ؛ ألا ترى أن من ينصب غير من يجر ، فلكلٍّ[5] منهما لغتُه[6] ، وقياسها[7] على ما نطق به منها،لا تداخِل أختها، ولا نسبة في ذلك بينها وبينها ، كما أن اللام في قولهم (الآنُ حدّ الزمانين) غير اللام في قوله سبحانه « قالوا الآن جئت بالحقِّ » لأن الآن من قولهم (الآنُ حدّ الزمانين) بمنزلة « الرجل أفضل من المرأة ، والملَك أفضل من الإنسان » أى هــذا الجنس أفضل ١٠ من هذا الجنس ، فكذلك (الآن) إذا رفعه جعله جنس هذا المستعمَل في قولك « كنت الآن عنده ، وسمعت الآن كلامه » فعنى هذا : كنت في هذا الوقت الحاضر بعضه وقد تصرّمت أجزاء منــه[8] . فهذا معنى غير المعنى في قولهم الآنُ حدّ الزمانين ، فاعرفه .

ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم : نِعم الرجل زيد غير الرجل المضمر ١٥ في (نِعم) إذا قلت : نِعم رجلا زيد ؛ لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر ،

---

(١) كذا في ش ، ب . وفي أ : « يظهر » . (٢) ضمن تظهر معنى تنضم فعدّاه بإلى . وفي عبارة اللسان : في « لفظه » . (٣) كذا في ش، ب . وفي أ بدل ما بين القوسين : « فيمن قال» . ويحسن الكلام عليها لو حذف « التى » . (٤) أى لام الأمس في لغة الكسر .

(٥) كذا في أصول الخصائص . وفي عبارة اللسان في أمس : « فكل » . ٢٠

(٦) كذا في أ، ب . وفي ش : « لغة » . (٧) كذا في أ، ب . وفي ش : « قياسا » .

(٨) في شرح أدب الكاتب للجواليقي ٤٠ بعــد هذا زيادة : « عنده » . وهــذا في رواية لابن المؤلف عنه .

ولا يستعمل ملفوظا به ، ولذلك قال سيبويه[(١)] : هذا باب ما لا يعمل فى المعروف إلا مضمرا ، أى إذا فسر[(٢)] بالنكرة فى نحو نعم رجلا زيد ، فإنه لا يظهر أبدا .

وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد فى قول جرير :

تزود مثـل زادِ أبيك فينا ‏ ‏ فنِعم الزاد زاد أبيـك زادا[(٣)]

٥ وذلك أن فاعل (نِعم) مُظْهَر فلا حاجة به[(٤)] إلى أن يفسَّر ، فهـذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن[(٥)] صاحب الكتاب فى هذا الموضع .

واعلم أن الشاعر إذا اضطُر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يَرِد به سماع . ألا ترى إلى قول أبى الأسود[(٦)] :

ليت شعرى عن خليلى ما الذى ‏ ‏ غاله فى الحبّ حـتى وَدَعَهْ

١٠ وعلى ذلك قراءة بعضهم (ما وَدَعك ربك وما قلى) بالتخفيف أى ما تركك . دلّ[(٧)] عليه قوله (وما قلى) لأن الترك ضَرْب من القِلَى ، فهذا أحسن من أن يعلّ باب استحوذ واستنوق الجمل ، لأن استعمال (ودع) مراجَعةُ أصل ، وإعلال استحوذ واستنوق ، ونحوهما من المصحّح ترك أصـل ، وبين مراجعة الأصـول إلى تركها ما لا خفاء به .

١٥ واعلم أن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ فى حكم العربيّة مجرى اجتماع الضدّين على المحلّ الواحد فى حكم النظر . وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان فى اللغة على الاستعمال جَرَيا مجرى الضدّين اللذين يتناوبان المحلّ الواحد . فكما لا يجوز

(١) الكتاب ١/٣٠٠ . ‏ ‏ (٢) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « قيس » .
(٣) انظر ص ٨٣ . ‏ ‏ (٤) كذا فى ش ، ب وسقط فى أ .
٢٠ (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « على » . ‏ ‏ (٦) انظر ص ٩٩ .
(٧) كذا فى أ . وفى ب ، ش : « فدل » والأنسب ما أثبته . وفى ج : « بدليل قوله » .

اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغى أن يستعمل هذان ، وأن[1] يكتفى بأحدهما عن صاحبه؛ كما يحتمل المحلّ الواحد[2] الضدّ الواحد دون مراسله .

ونظير ذلك فى إقامة غير المحلّ مُقام المحلّ ما يعتقدونه فى مضادّة الفناء للأجسام . فتضادّهما إنما هو على الوجود لا على المحلّ ؛ ألا ترى أن الجوهر لا يحلّ الجوهر بل يتضمنه فى حال التضادّ الوجود لا المحلّ . فاللغة فى هذه القضيّة كالوجود ، واللفظان المقام أحدهما مُقام صاحبه ، كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحلّ ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللغة والاستعمال . فاعرف هذا إلى ماقبله .

وأجاز أبو الحسن ضُرِب الضربُ الشديدُ زيدا ، ودُفِع الدفعُ الذى تعرِف إلى محمد دينارا ، وقتِل القتلُ يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل . ثم قال: هو جائز فى القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال .

فإن قلت فقد قال[3] :

ولو وَلَدتْ قُفَيرةُ[4] جَرْوَ كلب ... لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا[4]

فأقام حرف الجرّ ومجروره مقام الفاعل وهناك مفعول به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتدّ أصلا ، بل لا يثبت إلا محتقَرا شاذًّا .

---

(١) كذا . والمناسب : و ينبغى أن يكتفى الخ . (٢) كذا فى ش ، ب وسقط فى أ .
(٣) أى جرير يهجو الفرزدق . (٤) قفيرة أم الفرزدق . والبيت ذكر صاحب الخزانة فى شواهد نائب الفاعل أنه من قصيدته التى أوّلها :

أقِلى اللوم عاذل والعتابا ... وقولى إن أصبت : لقد أصابا

وأن قبله :

وهل أم تكون أشد رعيا ... وصرا من قفيرة واحتلابا

ولم أر البيت الشاهد فى هذا الموطن فى الديوان ، ولا النقائض . والبيت الذى ذكر البغدادى أنه قبل الشاهد هو البيت ٣٦ من القصيدة السالفة .

وأمّا قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّى المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه عندنا على حذف إحدى نونى (نُنَجِّى) كما حذف ما بعد حرف المضارعة فى قول الله سبحانه « تَذَكَّرون » أى تتذكرون . ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نُجِّى) ولو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا فى الضرورة . وعليه قول المثقِّب العَبْدىّ[1] :

لمن ظُعُن تَطَالعُ مِن ضُبَيبٍ ... فما خرجت من الوادى لِحِينِ[2]

أى تتطالع فحذف الثانية ، على ما مضى .

وما يحتمله القياس ولم يَرِد به السماع كثير . منه القراءات التى تُؤْثَر رِوايةً ، لا تُتجاوز ؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ؛ كقوله ــ عزّ اسمه ــ «بسم الله الرحمن الرحيم» فالسُنَّة المأخوذ بها فى ذلك إتباع الصفتين إعرابَ اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شىء منها . نعم وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشكّ أحد من أهل هذه الصناعة فى حُسْنه ؛ كأن يُقرأ (بسم الله الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعا على المدح . ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) بنصبهما جميعا عليه . ويجوز (الرحمنُ الرحيمَ) برفع الأوّل ونصب الثانى . ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأوّل ورفع الثانى . كلّ ذلك على وجه المدح ؛ وما أحسنه ههنا ! وذلك أن الله تعالى إذا وُصف فليس الغرض فى ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته ؛ لأن هذا الاسم لا يعترِض شكّ فيه ، فيحتاجَ إلى وصفه لتخليصه ؛ لأنه الاسم

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . وانظر شرح ابن الأنبارى للفضليات ٥٧٦

(٢) ضبيب : ماء فى البادية ، وواد . ويروى : صبيب . وقوله «لحين» هكذا بكسر الحاء فى ش ، ب . وفى أ : « لحين » بفتح الحاء ، وهو خطأ ، ومطلع القصيدة كما فى المفضليات :

أفاطم قبل بينك متعينى ... ومنعك ما سألت كأن تبينى

فهى مردفة . ويقول ابن الأنبارى : « وقوله : لحين أى بعد حين وإبطاء » .

الذى لا يشارَك فيه على وجه، و بقيّة أسمائه — عزّ وعلا — كالأوصاف التابعة لهذا الاسم . وإذا لم يَعترض شكّ فيه لم تجئ صفته لتخليصه ، بل للثناء على الله تعالى . وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأوّل أولى به . وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ فى اللفظ مَجرى ما يتبع للتخليص ، والتخصيص . فإذا هو عُدِل به عن إعرابه علِم أنه للدح أو الذمّ(١) فى غير هذا ، عزّ الله وتعالى ، فلم يبق فيه هنا إلا المدح . ٥

فلذلك قوِى عندنا اختلاف الإعراب فى الرحمن الرحيم بتلك الأوجه التى ذكرناها . ولهذا فى القرآن والشعر نظائر كثيرة .

---

(١) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : « لذم » .

فهرس الجزء الأوّل من الخصائص

٧ — ذكر علل العربية أكلامية هى أم فقهية ٤٨ — ٩٦

والياء ردفين لا وصلين (٨٤) . وانظر ص ١١٥ . كتاب للمؤلف اسمه المعرب (٨٤) . قولهم أخذ المال بأجمعه وجاء القوم بأجمعهم (٨٥) . جمع فعل على أفعل (٧٦) . القلب فى الفتوى وفى برّ مكول ونحوهما (٨٧) . وانظر ص ١٣٣ ، ٣٠٧ . علل النحويين ضربان ، واجب لا مناص من أثره ، واستحسانىّ يمكن مخالفته فى النطق (٨٨) . وانظر ص ١٤٥ . من المستحيل الجمع بين ألفين (٨٨) . الردّ على المبرّد فى تخطئته سيبويه (٨٩) ، وانظر ٧٥ ، ٢٠٦ . اجتماع السواكن فى لغة العجم (٩٠) . أثر الزمزمة فى استخفاف الابتداء بالساكن عند العجم (٩١) . قولهم كايد للفتاح ٩١ . سمع أبو على فى هيت فتحة غريبة (٩٢) . مذهب يونس فى إلحاقه نون التوكيد الخفيفة فى التثنية (٩٢) . قراءة نافع محياى ومماتى بسكون الياء فى محياى (٩٢) . قولهم : التقت حلقتا البطان بإثبات الألف (٩٣) . بل سفر فى بلو سفر لضعف الحاجز بين الكسر والواو (٩٣) . وانظر ص ١٣٧ . قراءة عاصم : « وقيل من راق » بيان النون (٩٤) . قراءة « فإذا هيتلقف » (٩٤) . بعض أحكام الإدغام (٩٤) .

٨ — باب القول على الاطراد والشذوذ ٩٦ — ١٠٠

معنى المادّة ط ر د (٩٦) . معنى ش ذ ذ (٩٦) . أقسام المطرد والشاذ (٩٧) . أخوص الرمث وألفاظ جرت مجراه (٩٨) . وانظر ص ١١٨ ، ثوب مصوون ونحوه ، (٩٨) وانظر ص ٢٦١ . ورد ودعه على شذوذ (٩٩) وانظر ٢٦٦ . ودع يدع بكسر عين المضارع (٩٩) . أقائم أخواك أم قاعدان (١٠٠) .

٩ — باب فى تقاود السماع ، وتقارع الانتزاع ١٠٠ — ١٠٩

الناصب للمفعول (١٠٢) مررت بك وزيدا ، (١٠٢) وانظر ٣٤٢ . وقوع المبتدأ بعد إذا الزمانية (١٠٤) ، قد يستدل باللفظ الوارد على الشيء وضدّه (١٠٦) .

١٠ — باب فى مقاييس العربية ١٠٩ — ١١٥

الأسباب المانعة من الصرف ، المعنوىّ منها واللفظىّ (١٠٩) وانظر ١٧٧ . معنى قول النحاة : عامل لفظىّ وعامل معنوىّ (١٠٩) . العمل الإعرابى فى الحقيقة للتكلم ، ونسبته لغيره للملابسة خاصة (١١٠) . توسع العرب فى القياس وحمل الفرع على الأصل ، حتى ليفعلون ذلك دون ضرورة ، ومن ذلك ما يقال فيه : طردا للباب ، ومن ذلك نصب جمع المؤنث بالكسرة ، وحذف الهمزة فى مضارع أفعل (١١١) قد يراعى فى الجمع صحة وإعلالا حال الواحد (١١٢) . ثيرة : إعلالها (١١٢) . حملهم الأصل على الفرع (١١٣) . قرازنة وأينق (١١٤) وانظر ٢٦٥ . ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ومراعاة هذا فى زيادة الإلحاق (١١٤) وانظر ٢٢١

٤٢ — باب فى نقض المراتب إذا عرض هناك عارض ٢٩٣ — ٣٠٠

٤٣ — باب من غلبة الفروع على الأصول ٣٠٠ — ٣١٢

٤٤ — باب فى إصلاح اللفظ ٣١٢ — ٣٢١

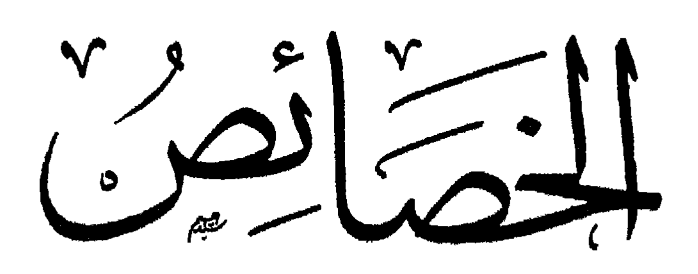
دار الكتب المصرية
القسم الأدبى

الخصائص

صنعة
أبى الفتح عثمان بن جنى

بتحقيق
محمد على النجار
الأستاذ بكلية اللغة العربية

دار الكتب المصرية
القسم الأدبي



الخصائص

صنعة
أبي الفتح عثمان بن جني

بتحقيق
محمد علي النجار
الأستاذ بكلية اللغة العربية

الجزء الثاني

المكتبة العلمية

بيـان

كان الاعتماد فى تحقيق هذا الجزء على الأصول الآتية :

(١) نسخة ا . وينتهى ما فيها فى ص ٢١٣ من هذا الجزء المطبوع .

(٢) نسخة ب . وينتهى ما فيها فى ص ١٩٦ من هذا الجزء .

(٣) نسخة ش . وينتهى ما فيها فى ص ٢١٠ من هذا الجزء .

(٤) نسخة ج . وهى نسخة كاملة .

(٥) نسخة د . وهى أيضا نسخة كاملة .

(٦) نسخة هـ . وهى نسخة كاملة .

وهذه النسخ الست سبق وصفهن فى تصدير الجزء الأول .

(٧) نسخة شَ . وهى مخطوطة فى المدينة المنوّرة ، كتبها على بن محمد الجزائرى الشهير بابن رجب فى سنة ١٢٩٩ هـ للشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطى . وتبتدئ هذه النسخة بأول « باب خلع الأدلة » فى ص ١٧٩ من هذا الجزء وتنتهى فى آخر الكتاب . وقد رمز لها بالحرف شَ فى المواضع التى تشترك فيها مع نسخة ش التى سبق التنويه بها .

(٨) نسخة ز . وهى نسخة كاملة مصوّرة عن نسخة فى مكتبة عاطف بالقسطنطينية ، كتبت فى سنة ١١٥٦ هـ . وهى من مصوّرات جامعة القاهرة تحت رقم ٢٢٩٨٠

(٩) نسخة ط . وهى نسخة كاملة مصوّرة عن نسخة مخطوطة سنة ١٠٦٠ هـ . وهذه النسخة مقيدة فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥١٧ هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

باب فى ترك الأخذ عن أهل المَدَرِ كما أُخِذ عن أهل الوبر

عِلّة امتناع ذلك ماعَرَض لِلُغاتِ الحاضرةِ وأهلِ المدَرِ من الاختلال والفساد والخَطَل. ولو عُلِم أن أهل مدينةٍ باقون (1) على فصاحتهم، ولم يعترِض شىء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضا لو فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المـدَرِ من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض (2) عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقّى ما يَرِد عنها. وعلى ذلك العملُ فى وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحا. وإن نحن آنسنا منه فصاحة فى كلامه، لم نكد نعدَم ما يفسد ذلك ويقدح فيـه، وينال ويَغُضّ منه.

وقد كان طرأ علينا أحد من يدّعى الفصاحة البـدوية، ويتباعد عن الضَعْفة (3) الحضرية، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تمييزا حَسُن (4) فى النفوس موقعه،

---

(1) ذكر صاحب القاموس فى (عكد) أن باليمن قرب زبيد جبلا يسمى عكادا أهله باقون على اللغة الفصيحة. ويقول السيد مرتضى الزبيدى شارح القاموس: إنهم لايزالون على ذلك إلى زمنه، وإنهم لا يسمحون للغريب أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليـال خوفا على لسانهم. والسيد مرتضى كانت وفاته سنة ١٢٠٥ هـ، وله ترجمة واسعة فى تاريخ الجبرتى، ويقول ياقوت فى معجم البلدان فى ترجمة «عكوتان»: وجبلا عكاد فوق مدينة الزرائب. وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة فى مناكحتهم، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه.

(2) كذا فى ش، ب. وفى أ «انتقاص».   (3) الضعفة هنا: قلة الفطنة.

(4) كذا فى أ. وفى ش، ب: «أحسن».

إلى أن أنشدنى يوما شِعْرا لنفسه يقول فى بعض قوافيه : أَشْئُؤُها[1] ، وأَدْأَؤُها[2] [بوزن أشعها وأدعها][3] بجمع بين الهمزتين كما ترى ، واستأنف من ذلك ما لا أصل له ، ولا قياس يسوّغه . نعم ، وأبدل إلى الهمز حرفا لا حَظّ فى الهمز له ، بضدّ ما يجب ؛ لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما ، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلبا ساذجا عن غير صنعة ما لا حظّ له فى الهمز ، ثم يحقق الهمزتين جميعا ! هذا ما لا يبيحه قياس ، ولا ورد بمثله سماع .

فإن قلت : فقد جاء عنهم خطائئ ، ورزائئ ، ودريئة[4] ودرائئ ، ولفيئة[5] ولفائئ ، وأنشدوا قوله :

فإنك لا تدرى متى الموت جائئ ... إليك ولا ما يُحدث اللهُ فى غدِ[6]

قيل : أَجَلْ ، قد جاء هذا ، لكن الهمز الذى فيه عرض عن صَحّة صنعة ؛ ألا ترى أنّ عين (فاعل) مما هى فيه حرف علة لا تأتى إلا مهموزة ؛ نحو قائم وبائع ، فاجتمعت همزة (فاعل) (وهمزة لامه)[7] ، فصحّحها بعضهم فى بعض الاستعمال . وكذلك[8] خطائئ وبابها : عَرَضت همزة (فعائل) عن وجوب ؛ كهمزة سفائن ورسائل ،

---

(١) هو مضارع شأى القوم : سبقهم ، وصوابه : أشآها

(٢) بالدال المهملة فى معظم الأصول ، وفى م : « أذأؤها » والأول من دأوت الصيد إذا ختلته ، وكأنه حذف الجار ، والثانى من ذأوت الإبل : طردتها وسقتها سوقا شديدا . وصوابه : أدآها ، وأذآها .

(٣) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ .

(٤) الدريئة : ما يستتر به عن الصيد ليختل : من بعير وغيره .

(٥) اللفيئة : البضعة من اللحم لا عظم فيها .

(٦) قوله « إليك ولا ما يحدث » كذا فى أ ، ب . وفى ش : « إليك وماذا تحدث » .

(٧) فى الأصول : « ولامه همزة » وعلى هذا « همزة » حال من « لامه » وما أثبته أنسب .

(٨) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « فكذلك » .

واللام مهموزة، فصحّت فى بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين . فأما أُشؤُها وأُدْأُؤها فليست الهمزتان فيهما بأصلين[1] . وكيف تكونان أصلين[2] وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضا عن وجوب . فالناطق بذلك بصورة مَن جرّ الفاعل أو رفع المضاف إليه، فى أنه لا أصل يسوّغه ، ولا قياس يحتمله ، ولا سماع وَرَد به . وما كانت هـذه سبيله وجب اطّراحه والتوقّف عن لغة مَن أورده . وأنشدنى أيضا شعرا لنفسه يقول فيه : كأنّ فاى ... فقوِى فى نفسى بذلك بُعدُه[3] عن الفصاحة، وضعفُه عن القياس الذى ركبه . وذلك أن ياء المتكلم تكسِر أبدا ما قبلها . ونظير كسرة الصحيح كون هذه الأسماء الستّة بالياء، نحو مررت بأخيك وفيك . فكان قياسه أن يقول (كأنّ فِىّ) بالياء كما يقول (كأنّ غلامِى) . ومثله سواءً ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : كسرتَ فِىَّ ، ولم يقل (فاى) وقد قال الله سبحانه : «إن أبِى يدعوك» ولم يقل : إنّ[4] أباى . وكيف يجوز إن أباى، بالألف وأنت لا تقول : إن غلامىّ قائم، وإنما تقول : كأنّ غلامى بالكسر . فكذلك تقول (كأنّ فىّ) بالياء . وهـذا واضح . ولكن هذا الإنسان حمل بضعف قياسه قوله (كأنّ فاى) على قوله : كأنّ فاه ، وكأنّ فاك ، وأُنْسِى ما توجبه ياء المتكلم : من كسر ما قبلها وجعلِه ياء .

فإن قلت : فكان يجب على هـذا أن تقول : هذان غلامىّ، فتبدل ألف التثنية ياء ؛ لأنك تقول هـذا غلامِى فتكسر الميم ، قيل هـذا قياس لعمرى ؛ غير أنه عارَضه قياس أقوى منه ، فتُرِك إليه . وذلك أن التثنية ضرب من الكلام

---

(١) فى م : « بأصليتين » . (٢) فى م : « أصليتين » .

(٣) كذا فى ا . وفى ش، ب « يكسر » .

(٤) ثبت هذا الحرف فى ا ، ب . وسقط فى سائر الأصول .

قائم برأسه، مخالف للواحد والجميع[1]؛ ألا تراك تقول: هذا، وهؤلاءِ، فتبنى فيهما، فإذا صرت إلى التثنية جاء مجىء المعرب فقلت: هذان، وهذين. وكذلك الذى والذين، فإذا صرت إلى التثنية قلت اللذان، واللذَين. وهذا واضح.

وعلى أن هـذا الرجل الذى أومأت إليه مِن أمثَلِ من رأيناه ممن جاءنا بجيئه،

٥ وتحلّى عندنا حِليته. فأمّا ما تحت ذلك من مرذول أقوال هذه الطوائف فأصغر حجما، وأنزل قدرا أن يُحكى فى جملة ما يُنْثَى[2].

ومع هـذا فإذا كانوا قد رَوَوا[3] أن النبى صلى الله عليـه وسلم سمِـع رجلا يلحن فى كلامه فقـال: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ»، ورووا أيضا أن أحد[4] وُلاة عُمَـر رضى الله تعـالى عنه كتب إليـه كتابا لحن فيه، فكتب إليـه عُمَر:

١٠ أن قنع كاتبك سـوطا، ورُوِى من حديث على رضى الله عنه مع الأعرابىّ[5] الذى أقرأه المقرئ: «أن الله برِىء من المشركين ورسولِه»، حتى قال الأعرابىّ: برئتُ من رسول الله[6]، فأنكر ذلك علىّ عليه السلام، ورسم لأبى الأسود مِن عمل النحو ما رسمه: ما لا يجهل موضعه[7]، فكان [ما[8]] يروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع

(١) كذا فى أ، ب. وفى ش: «الجمع».

١٥ (٢) كذا فى أ. وفى ش، ب: «ينثى» وما أثبت هو الصـواب. ويثى من نثا الحديث: أشاعه وأظهره. (٣) انظر فى هذا الحديث كنز العمال ١/ ١٥١.

(٤) انظر المزهر فى النوع الرابع والأربعين ٢/ ٢٤٦. ويعنى بأحد الولاة أبا موسى الأشعرى.

(٥) فى تفسير القرطبى ١/ ٢٤ وفى البحر ٥/ ٦ أن هـذه القصة كانت مع عمر رضى الله عنه. وفى ابن خلكان فى ترجمة أبى الأسود، وفى فهرست ابن النديم فى صدر المقالة الثانية أن القصة مع

٢٠ أبى الأسود نفسه. (٦) يجب أن يكون تمة الكلام المتروكة: إن برئ الله منه. وفى القرطبى أن الأعرابى قال: أوقد برئ الله من رسوله! فإن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه.

(٧) «مالا يجهل موضعه» بدل من قوله: «مارسمه».

(٨) زيادة يقتضيها السياق خلت منها الأصول.

واستمرّ فساده هذا الشأن مشهورا ظاهرا[1]، فينبغي أن يُستوحش[2] من الأخذ عن كل أحد، إلا أن تقوى لغتــه، وتَشيع فصاحته. وقد قال الفرّاء في بعض كلامه: إلا أن تســمع شيئا من بدويّ فصيح فتقولَه.. وسمعت الشــجريّ أبا عبــد الله غيرَ دَفْعــةٍ يفتح الحرف الحلقيّ في نحو (يعــدو)[3] و (هو محموم) ولم أسمعها[4] من غيره من عُقَيل، فقد كان يَرِد علينا منهم من يؤنَس بهِ ولا يبعد عن الأخذ بلغته. وما أظن الشجريّ إلا استهواه كثرةُ[5] ما جاء عنهم من تحريك الحرف[6] الحلقيّ بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين، نحو قول كُثيِّر:

له نَعَــل لا تَطَّبي الكلبَ رِيحُهــا ... وإن جُعلت وَسْطَ المجالِس شُمّتِ[7]

وقولِ أبي النجم:

وجبلا طال مَعَــدًا فاشمــخرّ ... أشمّ لا يسطيعه الناس الدَّهَرْ[8]

(١) خبر كان في قوله: «فكان ما يروى».

(٢) جواب الشرط في قوله: «فإذا كانوا قد رووا أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا الخ».

(٣) كذا في أ. وفي ب، ش، ج: «يغدو» وهو يوافق ما في اللسان في (نعل). وقد أورد القصة المؤلف في المحتسب عند الكلام على قوله تعالى في سورة آل عمران: إن يمسسكم قرح، قال: «وسمعت الشجريّ يقول في بعض كلامه: أنا محموم، بفتح الحاء. وقال مرة وقد رسم له الطبيب أن يمص التفاح ويرمى بثفله فقال: إني لأبغى مصه وعليته تغــذو» فإن كان ما هنا (يغدو، أو يعدو) صحيحا فقد يجوز أن يكون سمع منه ابن جنى كل هذا.

(٤) في م: «أسمعهما». (٥) في م: «أكثر».

(٦) كذا في أ، ج. وفي ش، ب: «حرف».

(٧) «جعلت» كذا في أصول الخصائص. وفي اللسان (نعل): «وضعت» واطباه: دعاه واستماله، يريد أنها من جلد مدبوغ، فلا يطمع فيها الكلب، وذلك أن الكلب إذا ظفر بجلد غير مدبوغ أكله لما فيه من فضلة اللحم. والبيت من قصيدة في مرثية عبد العزيز بن مروان، يصفه برقة نعله وطيب ريحها. وانظر الديوان ٢ / ١١٢.

(٨) قبله: * إن لبكر عددا لا يحتقر * وانظر المنصف نسخة التيمورية ٥٩٠.

وهـذا قد قاسه الكوفيون ، وإن كنا نحن لا نراه قياسا ، لكن مثل (يعدو[1] وهو محموم) لم يرو عنهم فيما علمت . فإياك أن تُخلِد إلى كلّ ما تسمعه ، بل تأمّل حال مُورِده، وكيف موقعُه من الفصاحة، فاحكم عليه وله[2] .

باب اختلاف اللغات وكلها حُجّة

٥ اعلم أن سعة القياس تبيح[3] لهم ذلك، ولا تحظُره عليهم؛ ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها[4] القياس، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخَذ به، ويُخلَد إلى مثله . وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رَسِيلتها . لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخيَّر إحداهما، فتقوّيَها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ

١٠ لها ، وأشدّ أُنْسا بها . فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا . أوَلا ترى إلى قول النبى صلى الله عليه وسلم : «نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلها كافٍ شافٍ»[5] .

هـذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال والقيـاس متدانيتين متراسلتين ، أو كالمتراسلتين .

فأمّا أن تقِلّ إحداهما جدا وتكثر[6] الأخرى جدّا فإنك تأخذ بأوسعهما رواية،

١٥ وأقواهما قياسا؛ ألا تراك لا تقول : مررت بِكَ ولا المـال لِكَ ، قياسا على قول قُضَاعة : المـالُ لِه ومررت بِهَ، ولا تقول أكرمتُكِش [ولا أكرمتكْس][7] قياسا على لغة من قال : مررت بِكِش، وعجبت منكِسْ .

---

(١) ثبت حرف الواو فى ش ، ب . وسقط فى أ .

(٢) فى م : « وله باب » ويبدو أن كلمة (باب) انتقلت فى قلم الناسخ من الترجمة الآتية .

٢٠ (٣) فى م : « تبيح » . (٤) فى م : « يعليها » .

(٥) ورد أصل هذا الحديث فى حديث طويل فى البخارى فى كتاب فضائل القرآن .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أو » . (٧) كذا فى ب ، ج . وسقط هذا فى أ .

حدّثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال[١] :
ارتفعت قريش فى الفصاحة عن عنعنةِ تميم، وكشكشةِ ربيعة، وكسكسة هوازن،
وتضجّع قيس، وعجرفيّة ضبّة، وتلتلة بهراء . فأمّا عنعنة تميم فإن تميما تقول
فى موضع أن : عن، تقول[٢] : عنّ عبد الله قائم، (وأنشد ذو الرمة عبد الملك[٣] :

* أعَنْ ترسّمت من خرقاء منزلة[٤] *)

(قال الأصمعىّ[٥] : سمعت) ابن هَرْمة[٦] يُنشد هارون [الرشيد[٧]] :

أعَنْ تغنّت على ساقٍ مطوّقةٌ ورقاءُ تدعو هديلا فوق أعوادِ

وأما تلتلة بهراء فإنهم يقولون: تِعلمون وتِفعلون وتِصنعون، بكسر أوائل الحروف[٨].

(وأما كشكشة ربيعة[٩] فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث : إنّكِش،
ورأيتكِش وأعطيتُكِش، تفعل هذا فى الوقف، فإذا وَصلت أسقطت الشين .

---

(١) هذا الخبر فى مجالس ثعلب ١٠٠ . وانظر الخزانة ٤ / ٤٩٥ .

(٢) كذا فى ش، ب . وفى أ : « وتقول » .

(٣) ثبت ما بين القوسين فى ش، ب، ج . وسقط فى أ .

(٤) عجزه : (ماء الصبابة من عينيك مسجوم) وهو مطلع قصيدة له فى ديوانه ٥٦٧ . وانظر الخزانة ٤ / ٤٩٥

(٥) كذا فى أ . وفى ش، ب : « قال وسمعت » وما أثبت هو الصواب، فإن ثعلبا لم يدرك هرون . وما فى ش، ب يوافق ما فى المجالس . وقد تعقب هذا محققها الأستاذ عبد السلام هرون . وأورده المؤلف فى سر الصناعة (حرف العين) وقال فى نهاية السند عند « أحمد بن يحيى » : « أحسبه عن الأصمعى » .

(٦) فى المجالس : « وكان ابن هرمة ربى فى ديار تميم » .

(٧) كذا فى أ . وسقط فى ش، ب .

(٨) ينتهى هنا ما فى المجالس .

(٩) ثبت ما بين القوسين فى أ، وسقط فى سائر الأصول .

وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضا : أعطيتِكْس ومِنكِسْ وعنِكس . وهذا فى الوقف دون الوصل[(١)] .

فإذا كان الأمر فى اللغة المعوّل عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقِل استعمالها ، وأن يتخيَّر ما هو أقوى (وأشيع)[(٢)] منها ؛ إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين . فأمَّا إن احتاج إلى ذلك فى شِعرٍ أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعِيّ عليه . وكذلك إن قال : يقول على قياس مَن لغته كذا كذا ، ويقول على مذهب من قال كذا كذا .

وكيف تصرفتِ الحال فالناطق على قياس لغةٍ من (لغات العرب)[(٣)] مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه .

باب فى العربىّ الفصيح ينتقل لسانه

اعلم أن المعول[(٤)] عليه فى نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه . فإن كان إنما انتقل من لغته[(٥)] إلى لغةٍ أخرى مثلها فصيحةٍ وجب أن يؤخذ بلغته التى انتقل اليها ، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها ، حتى كأنه[(٦)] إنما حضر غائب من أهل اللغة التى صار إليها ، أو نطق ساكت من أهلها .

فإن[(٧)] كانت اللغة التى انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها [ويؤخذ بالأولى[(٨)]] ، حتى كأنه لم يزَل من أهلها . وهذا واضح .

---

(١) هذا من كلام ابن جنى ، وانظر الخزانة .
(٢) كذا فى ا . وسقط فى ش ، ا .
(٣) فى م : « اللغات العربية » .
(٤) فى م : « المعوّل » .
(٥) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « لغة » .
(٦) الضمير للحال والشأن .
(٧) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « وإن » .
(٨) زيادة من المزهر ١ / ١٥٤ ومن الاقتراح ٢٣ طبع الهند .

فإن قلت : فما يؤمنك أن تكون كما وجدت فى لغته فسادا بعد أن لم يكن فيها فيما علمت[1]، أن يكون فيها فساد آخر فيما لم تعلمه . فإن أخذت به كنت آخذا بفاسد[2] عروض[3] ما حدث فيها من الفساد فيما علمت ، قيل هذا يوحشك من كل لغة صحيحة ؛ لأنه يتوجه[4] منه أن تتوقف عن الأخذ بها؛ مخافة أن يكون فيها زيغ حادث لا تعلمه الآن ، ويجوز أن تعلمه بعد زمان ، كما علمت من حال غيرها فسادا حادثا لم يكن فيما قبل فيها . وإن اتجه هذا انخرط عليك منه ألا تطيب نفسا بلغة ، وإن كانت فصيحة مستحكمة . فإذا كان أخذك بهذا[5] مؤديا إلى هذا رفضته ولم تأخذ به، وعملت على تلقى كل لغة قوية معربة بقبولها واعتقاد صحتها . وألا توجه ظنة إليها، ولا تسوء رأيا فى المشهود تظاهره من اعتدال أمرها . وذلك كما يحكى[6] من أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبى خيرة لما سأله فقال : كيف تقول استأصل الله عرقاتهم ، ففتح أبو خيرة التاء ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة لان جلدك! فليس لأحد أن يقول : كما فسدت لغته فى هذا ينبغى أن أتوقف عنها فى غيره (لما حذرناه[7]) قبل ووصفنا .

فهذا هو القياس، وعليه يجب أن يكون العمل .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، م زيادة [فكذلك يمكن] بعد (علمت) .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « بفساد » .

(٣) العروض الطريقة ؛ تقول : خذ فى عروض آخر من الكلام . والعروض النظير، تقول : هذه المسألة عروض هذه . وكلا المعنيين سائغ هنا ، وعلى الأول المعنى : شأن ماحدث، وعلى الثانى : نظير ماحدث .

(٤) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « يلزم » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش، ب : « بها » .

(٦) انظر فى هذه القصة ص ٣٨٤ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كما حددنا » .

باب فى العربىّ يسمع لغة غيره

أيراعيها و يعتمدها ، أم يلغيها و يطّرح حكمها ؟

أخبرنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس عن أبى عثمان[١] عن أبى زيد قال : سألت خليلا[٢] عن الذين قالوا : مررت بأخواك ، وضربت أخواك ، فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا فى ييأس : ياءس ؛ أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها . قال (يعنى الخليل[٣]) : ومثله قول العرب من أهل الحجاز : (ياتزن[٤] وهم ياتعدون ، فرّوا من يَوْتزن و يَوتعدون) . فقوله : أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون يريد: أبدلوا الياء فى ييأس ؛ والآخر: أبدلوا الياء فى أخويك ألفا . وكلاهما يحتمله القياس ههنا ؛ ألا ترى أنه يجوز أن يريد أنهم أبدلوا ياء أخويك فى لغة غيرهم ممن يقولها بالياء ، وهم أكثر العرب ، فجعلوا مكانها ألفا فى لغتهم ؛ استخفافا للألف ؛ فأمّا فى لغتهم هم فلا . وذلك أنهم هم لم ينطقوا قطّ بالياء فى لغتهم فيبدلوها ألفا ولا غيرها . و يؤكّد ذلك عندك أن أكثر العرب يجعلونها فى النصب والجرّ ياء . فلمّا كان الأكثر[٥] هذا شاع على أسماع بَلْحرث[٦] ، فراعوه ، وصنعوا لغتهم فيه ، ولم تكن الياء فى التثنية شاذّة ولا دخيلة[٧] فى كلام العرب فيقلّ الحفْل بها ، ولا يُنسَب بَلْحرث الى أنهم راعوها[٨] ، أو تخيّروا للغتهم[٩] عليها .

(١) انظر تصريف المازنى ، الباب ٤ (باب الياء والواو اللتين هما فاءان) . (٢) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « الخليل » و يبدو أنها مصلحة عن خليلا . وهو يعنى الخليل بن أحمد .

(٣) كذا فى ب ، ش . وسقط فى أ ، ج . (٤) فى م : « ياتزرون و ياتعدون ، فرّوا من يوتزرون و يوتعدون » . (٥) فى م : « الأمر » . (٦) يريد بنى الحارث . وهذا كما يقال فى بنى العنبر : بلعنبر . وحذف نون « بنى » إذا التقى بألف قريبة فى أسماء القبائل ؛ قال سيبويه ٢ / ٤٣٠ : « وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ؛ فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك » و بنو الحارث بن كعب قوم من اليمن . (٧) فى م : « دخيلا » .

(٨) كذا فى أ ، وفى ش ، ب : « و » . (٩) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لغتهم » .

فإن قلت : فلعلّ الخليل يريد أن من قال : مررت بأخواك قد كان مرّة يقول : مررت بأخويك (كالجماعة)[1] ثم رأى (فيما)[2] بعد أن قلب هذه[2] الياء ألفا لخفة أسهل عليه وأخفّ، كما قد تجد العربىّ[2] ينتقل لسانه من لغته الى لغة أخرى ، قيل : إن الخليل إنما أخرج[3] كلامه على ذلك مُخرج التعليل للغة مَن نطق بالألف فى موضع جرّ التثنية ونصبها ، لا على الانتقال من لغة إلى أخرى .

وإذا كان قولهم : مررت بأخواك معلّلا عندهم بالقياس فكان ينبغى أن يكونوا قد سَبقوا إلى ذلك منذ أوّل أمرهم ؛ لأنهم لم يكونوا قبلها على ضعف قياس ثم تداركوا أمرهم فيما بعد ، فقَوِى قياسُهم . وكيف كانوا يكونون فى ذلك على ضعف من القياس ، والجماعةُ عليه ! أفتُجمع كافّةُ اللغات على ضعف ونقص ، حتى ينبُغَ نابغ منهم فيردّ لسانه الى قوّة القياس دونهم ! نعم، ونحن أيضا نعلم أن القياس، مقتضٍ لصحّة لغة الكافّة، وهى الياء فى موضع الجرّ والنصب؛ ألا ترى أن فى ذلك فرقا بين المرفوع وبينهما، وهذا هو القياس فى التثنية، كما كان موجودا فى الواحد . ويؤكّده لك أنا نعتذر[4] لهم من مجيئهم بلفظ المنصوب فى التثنية على لفظ المجرور . وكيف يكونُ القياس أن تجتمع أوجه الإعراب الثلاثةُ على صورة واحدة ! وقد ذكرت هذا الموضع فى كتابى فى (سرّ[5] الصناعة) بما هو لاحق بهذا الموضع ومقوّله .

فقد علمت بهذا أن صاحب لغة قد راعى[6] لغة غيره . وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيرا منتشرين ، وخَلْقا عظيما فى أرض الله غير متحجرين[7]

---

(١) كذا فى ش، ب . وسقط فى أ . وثبت فى م بعد قوله : « ثم رأى » .

(٢) كذا فى أ . وسقط فى ب ، ش . (٣) فى م : « خرج » .

(٤) ثبت فى أ ، وسقط فى سائر الأصول . (٥) انظر أواخر الكتّاب فى حرف الألف اللينة . (٦) فى م : «يراعى» . (٧) كذا فى ش . وفى أ : «متحجزين» . وفى ب غير واضحة .

ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاورهم(١) وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة فى دار واحدة . فبعضهم يلاحظ [صاحبه](٢) ويراعى أمر لغته ، كما يراعى ذلك من مُهِمّ أمره . فهذا هذا .

وإن كان الخليل أراد بقوله : تقلب(٣) الياء ألفا : أى فى يِيأس ، فالأمر أيضا عائد الى ماقدمنا؛ ألا ترى أنه إذا شبّه مررت بأخواك بقولهم : ييأسُ و ياءسُ ، فقد راعى أيضا فى مررت بأخواك لغة من قال : مررت بأخويك . فالأمران(٤) إذًا صائران الى موضع واحد . ولهذا نظائر فى كلامهم ، وإنما أضع منه رسما لِيُرَى به غيره بإذن الله .

وأجاز أبو الحسن أن يكون كانت العرب قدْما تقول : مررت بأخويك وأخواك جميعا ، إلا أن الياء كانت أقيس للفَرْق ، فكثر استعمالها ، وأقام الآخرون على الألف ، أو أن يكون الأصل قبله الياء فى الجر والنصب ، ثم قلبت للفتحة قبلها ألفا فى لغة بَلْحرِث بن كعب . وهذا تصريح بظاهر قول الخليل الذى قدّمناه .

ولغتهم عند أبى الحسن أضعف من (هذا جُحْرُ ضَبّ خَرِبٍ) قال : لأنه قد كثر عنهم الإتباع، نحو شدُّ(٥) وضُرُّ(٦) وبابه، فشبّه هذا به .

ومن هذا حذف بنى تميم ألف (ها) من قولهم (هَلُمّ) لسكون اللام فى لغة أهل الحجاز ، إذا قالوا (ٱلْمُمْ) وإن لم يقل ذلك بنو تميم ، أو أن يكونوا حذفوا الألف لأن أهل الحجاز حذفوها . [و](٧) أيّاما كان فقد نظر فيه بنو تميم الى أهل الحجاز .

---

(١) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « بتجاورهم » .
(٢) هذه الزيادة على وفق ما فى جـ . وقد خلت منها أ ، ب ، ش .
(٣) كذا فى أ . وفى ب ، ش ، ج : « فقلب » . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فالأخوان » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « سد » .
(٦) كذا فى جـ . وفى ش ، ب : « ضن » وفى أ غير واضحة .
(٧) زيادة اقتضاها السياق . وقد خلت منها الأصول .

ومن ذلك قول بعضهم فى الوقف (رأيت رَجُلَأْ) بالهمزة . فهذه الهمزة بدل من الألف فى الوقف فى لغة مَن وقف بالألف، لا فى لغته هو؛ لأن من لغته هو أن يقف بالهمزة[1] . أفلا تراه كيف راعى لغة غيره، فأبدل من الألف همزة .

باب فى الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع

سألت أبا علىّ رحمه الله فقلت : مَن أجرى المضمر مُجرَى المظهر فى قوله (أعطيتكمه)[2] فأسكن الميم مستخِفًّا، كما أسكنها فى قوله : أعطيتكم درهما، كيف قياس قوله (على[3] قول الجماعة) : أعطيته درهما إذا أضمر الدرهم، على قول الشاعر[4] :

له زَجَل كأنّه صوت حادٍ إذا طلب الوَسيقة أو زَمير

إذا وقع ذلك قافية؟ فقال : (لا يجوز ذلك)[5] فى هذه المسألة، و إن جاز فى غيرها، لا لشىء يرجع إلى نفس حذف الواو من قوله : (كأنه صوت حادٍ) لأن هذا أمر قد شاع عنهم، وتُعوملتْ فيه لغتُهم، بل لقرينة انضمّت إليه ليست[6] مع ذلك؛ ألا ترى أنه كان يلزمك على ذلك أن تقول : أعطيتُهُهُ، خلافا على قول الجماعة : أعْطَيتُهوه . فإن جعل الهاء الأولى رويّا، والأخرى وَصلا[7]، لم يجز ذلك؛ لأن الأولى ضمير والتاء متحركة قبلها، وهاء الضمير لا تكون رويّا، إذا تحرك ما قبلها .

---

(١) فى م : « بالهمز » وانظر فى هذه اللغة الكتاب ٢/٢٨٥ . (٢) انظر الكتاب ١/٣٨٩ . (٣) هذه العبارة فى الأصول، وهى قلقة فى هذا المكان، ولو حذفت وضح المراد، وقد يكون الأصل : « على خلاف قول الجماعة » . (٤) انظر ص ٣٧١ من الجزء الأول . (٥) كذا فى أ . وفى ش، ب بدل هذا : « هذا لا يجوز » .

(٦) كذا فى أ . وفى ش، ب : « وليست » .

(٧) كذا فى أ، ج . وفى ش، ب : « فصلا » .

فإن قلت : أجعلُ الثانية رويّا ، فكذلك أيضا ؛ لأن الأولى قبلها متحرّكة . فإن قلت : أجعلُ التاء رويّا ، والهاء الأولى وصلا[١] ، قيل : فما تصنع بالهاء الثانية؟ أتجعلها خُروجا؟ هــذا محال ؛ لأن الخروج لا يكون إلا أحد الأحرف الثـلاثة : الألِف والياء والواو . فإذا أدّاك تركيب هــذه المسئلة فى القافية إلى هــذا الفساد وجب ألّا يجوزَ ذلك أصلا . فأما فى غير القافية فمتابعة[٢] جائز . هذا محصول معنى أبى علىّ ، فأمّا نفس لفظه فلا يحضرنى الآن حقيقةُ صورتِه .

وإذا كان كذلك وجب إذا وقع نحوُ هذا قافيةً أن تراجَع فيه اللغة الكبرى ، فيقال : أعطيتهوه البتّة[٣] ، فتكون الواو رِدْفا ، والهاء بعدها رويّا (وجاز أن يكون بعد الواو رويّا) ؛ لسكون ما قبلها .

ومثــل ذلك فى الامتناع أن تضمِر زيدا من قولك : هــذه عصا زيدٍ على قول من قال :

وأشرَبُ المــاء ما بى نحوه عَطَشٌ ... إلا لأنّ عيونَهْ سـيلُ واديها[٤]

لأنه كان يلزمك على هذا أن تقول : هذه عصاهْ ، فتجمع بين ساكنين فى الوصل ، فحينئذ ما تُضطَرُّ إلى مراجعة لغةِ مَن حرَّك الهاء فى نحو هذا بالضمة وحدها ، أو بالضمةِ والواوِ بعدها ، فتقول : هذه عصاهُ فاعلم ، أو عصا هُو فاعلم ، على قراءة من قرأ « خذوهو فغلُّوهو[٥] » و « فألقِ عصاهُو[٦] » ونحوه .

---

(١) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : «فصلا» .
(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فسائغة» . (٣) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .
(٤) انظر ص ٣٧١ من الجزء الأوّل من هذا الكتاب .
(٥) آية ٣٠ سورة الحاقة .
(٦) آية ١٠٧ سورة الأعراف ، وآية ٣٢ سورة الشعراء .

ونحوٌ من ذلك أن يقال لك : كيف تضمر (زيدا) من قولك : مررت بزيدٍ وعمرٍو، فلا يمكنك أن تضمره هنا، والكلام على هذا النَّضَدِ حتى تغيّره فتقول : مررت به وبعمرو، فتزيد حرف الجرّ، لِما أعقب الإضمارُ من العطف على المضمر المجرور، بغير إعادة الجارّ[(١)] .

وكذلك لو قيل لك : كيف تضمر اسم الله تعالى، فى قولك : والله لأقومنّ ونحوِه، لم يجز لك ، حتى تأتى بالباء التى هى الأصل ، فتقول : به لأقومنّ ؛ كما أنشده أبو زيد من قول الشاعر[(٢)] :

ألا نادت أُمامةُ باحتمالِ ... لِتحزننى فلا بِكِ ما أبالى

وكإنشاده أيضا :

رأى برقا فأوضع فوق بكرٍ ... فلا بِكِ ما أسال ولا أغاما[(٣)]

وكذلك لو قيل لك : أضمِرْ ضاربا وحده من قولك : هذا ضاربٌ زيدا لم يجز؛ لأنه كان يلزمك عليه أن تقول : هذا هو زيدا، فتُعمل المضمر، وهذا مستحيل. فإن قلت ، فقد تقول : قِيامك أمسِ حَسَن[(٤)]، وهو اليوم قبيح، فتعمل فى اليوم (هو)،

---

(١) كذا فى أ . وفى ش : « حرف الجر » وفى ب : « الجر » .

(٢) هو غوية بن سلمىّ بن ربيعة من كلمة له فى الحماسة ، وبعده :

فسيرى ما بدالك أو أقيمى ... فأيا ما أتيت فعن تقال

وانظر التبريزى طبعة بولاق ٣/٣٠

(٣) نسبه أبو زيد فى النوادر ١٤٦ لعمرو بن يربوع بن حنظلة . وقد أورد فيه قصة مع زوجه الجنية (السعلاة) . وأورد هذا البكرى فى اللآلى ٧٠٣ . وقد أورد البيت معزوا نقلا عن أبى زيد ابن دريد فى الجمهرة ٣/١٥٢ ، وترى القصة فى الحيوان بتحقيق الأستاذ عبد السلام هرون ١/١٨٦ . وقوله : « ولا أغاما » كذا فى أصول الخصائص . وفى النوادر : « وما أغاما » .

(٤) هذا على ما يراه المؤلف وشيخه الفارسىّ والرمانىّ من البصريين . فأما سائر البصريين فيمنعون هذه المسألة ؛ والكوفيون يجيزونها . وانظر الأشمونى والتصريح فى مبحث إعمال المصدر، والارتشاف الورقة ٣٥٢ أ .

قيل : فى هذا أجوبة : أحدها أن الظرف يعمل فيــه الوَهْم مثلا ؛ كذا عهِد إلىّ أبو على رحمه الله فى هذا . وهذا لفظه لى فيه البتّة . والآخر أنه يجوز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه . ولا تقول على هذا[1] : ضَرْبك زيدا حسن وهو عمرا قبيح؛ لأن الظرف يجوز فيه منَ الاتّساع ما لا يجوز فى غيره . وثالث : وهو أنه قد يجــوز أن يكون (اليوم) من قولك : قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح ظرفا لنفس (قبيح) ، يتناوله فيعمل فيه . نعم ، وقد يجوز أن يكون أيضا حالا للضمير الذى فى قبيح ، فيتعلّق حينئذ بمحذوف . نعم، وقد يجوز أن يكون أيضا حالا من (هو)، و إن تعلق بما العامل فيه (قبيح)؛لأنه قد يكون العامل فى الحال غير العامل فى ذى الحال . نحو قول الله تعالى « وهو الحقّ مصدّقا »[2] فالحال ههنا من الحق ، والعامل فيه[3] (هو) وحده ، أو (هو) والابتداء الرافع له . وكلا ذينك لا ينَصب الحال . و إنمـا جاز أن يعمل فى الحــال غيرُ العامل فى صاحبها، من حيث كانت ضربا من الخبر ، والخبر العامل فيه غير العامل فى المخبر عنــه . فقد عرفت بذلك فرق ما بين المسئلتين[4] .

وكذلك لو قيل لك : أضمِر رجلا من قولك : رب رجلٍ مررت به لم يجز ، (لأنك تصير)[5] إلى أن تقول : ربه مررت به ، فتُعمِل رُبّ فى المعرفة . فأما قولهم : ربّه رجلا وربّها امرأة ، فإنمـا جاز ذلك لمضارعة هــذا المضمر للنكرة ؛ إذ كان إضمارا على غير تقدّم ذِكر، ومحتاجا الى التفسير ، بجرى تفسيره مجرى الوصف له .

---

(١) حق هذا أن يربط بالوجه الأوّل . (٢) آية ٩١ سورة البقرة . (٣) أى فى الحق .

(٤) هما قولك هذا هو زيدا تريد هذا ضارب زيدا ، وهى ممنوعة ، وقيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح . وهذه جائزة عند ابن جنى . ومن النحويين من يمنعها كالأولى . وانظر ما ذكر آنفا .

(٥) كذا فى ا . وفى ش، ب : « لأنه يصير » .

فلمّا كان المضمر لا يوصف، ولحق هذا المضمر من التفسير ما يضارع الوصف، خرج بذلك عن حكم الضمير . وهـذا واضح . نعم، ولو قلت : ربه مررت به لوصفت المضمر، والمضمر لا يوصف . وأيضا فإنك كنت تصفه بالجملة وهى نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة .

أفلا ترى إلى ما كان يحدث هناك من خبال الكلام، وانتقاض الأوضاع . فالزم هذه المحجّة[1] . فمتى كان التصرّف فى الموضع ينقض عليك أصلا، أو يخالف بك مسموعا مَقيسا، فالغِه ولا تَطُرْ[2] بجنابه، فالأمثال واسعة . وإنما أذكر من كل طَرَفا يستدلّ به، وينقاد على وتيرته .

باب فى الشىء يُسمع من العربىّ الفصيح، لا يسمع من غيره

وذلك ماجاء به ابن أحمر فى تلك الأحرف المحفوظة عنه . قال أحمد بن يحيى : حدّثنى بعض أصحابى عن الأصمعىّ أنه ذكر حروفا من الغريب، فقال : لا أعلم أحدا أتى بها إلا ابن أحمر الباهلىّ . منها الجَبْر، وهو الملِك . وإنما سُمّى بذلك[3] — أظن — لأنه يجبر بجوده . وهو قوله :

اِسلم براووقٍ حُيِيت به وانعم صباحا أيُّها الجبر[4]

---

(١) كذا فى أ، ب . وفى ش : « الحجة » .

(٢) « ولا تطر » . يقال : طار بجنابه يطور : قرب ودنا .

(٣) كذا فى ش، ب، وسقط فى أ . وفى جـ « سمى جبرا » .

(٤) « اسلم » كذا فى أ، جـ . وفى ش، ب : « انعم » . وفى التكملة للصاغانى : « اشرب » وقوله : « حييت » هو من الحباء . وهو كذلك فى أ، ب، جـ . وهو فى ش غير منقوط . وفى اللسان فى جبر : « حييت » على البناء للفعول . والضبط غير صحيح؛ وصوابه على ما فى الجمهرة : حبيت بالبناء للفاعل .

ومنها قوله : (كأس رَنَوناة) أى دائمة، وذلك قوله :

بَنَّتْ عليه الملكَ أطنابها ... كأس رَنَوناةٌ وطِرفٌ طِمِرّ (١)

ومنها الدَّيْدَبُون ، وهو قوله :

خَلّوا طريق الديدبون وقد ... فات الصبا وتنوزع الفخر (٢)

٥ ومنها (ماريّة) أى لؤلؤيّة (٣) ، لونها لون اللؤلؤ .

ومنها قوله (البابوس) وهو أعجمىّ ، يعنى ولد ناقته . وذلك قوله :

حنّت قَلوصى إلى بَابُوسها جَزَعا ... فما حنينك أم ما أنت والذِّكَر (٤)

---

(١) هو فى الحديث عن امرئ القيس بن حجر ، وقبله :

إن امرأ القيس على عهده ... فى إرث ما كان أبوه حجر

١٠ وبعده : يلهو بهند فوق أنماطها ... وفرتنى تسبى إليه وهر

وفاعل « بنت » هو « كأس » ، و « الملك » مفعوله ، و « أطنابها » بدل منه ، ويرى السيرافىّ أن « الملك » حال فى تأويل ملكا . وروى « الملك » بالرفع فاعلا ، وأنث على التأويل بالملكة . وانظر اللسان (رنا) ، والسيرافى فى التيمورية ٢/٣٤٢ والحيوان طبعة الساسى ٥/١٠٥

(٢) الديدبون : اللهو ؛ ومنه قول المعرى :

١٥ كم قطعنا من حندس ونهار ... وكأن الزمان فى ديدبون

وانظر البلوى ٢/٧٢ . وانظر فى البيت اللسان (ددن) .

(٣) كذا . وهـذا التفسير أورده للؤلؤان اللون ، فقد يكون الأصـل : مارية لؤلؤان اللون ، كما فى البيتين الآتيين عن أبى زيد . وفى تفسير المارية أنها البراقة اللون ، فقد يجوز أن ينظر إلى هـذا ويفسرها بهذا التفسير إن لم يكن فى الأصل حذف .

٢٠ (٤) هو من قصيدته المدونة فى جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى . ومطلعها :

بان الشباب وأفنى ضعفه العمر ... لله درك أى العيش تنتظر

وانظر اللسان (ببس) .

ومنها (الرُّبّان) وهو العيش[1] ، وذلك قوله :

وإنمـا العيش برُبَّانِهِ   وأنت من أفنانِهِ مقتفر[2]

ومنها (المأنوسة) وهى النار[3] ، وذلك قوله :

* كما تطاير عن مأنوسةَ الشَّرَرُ[4] *

قال أبو العباس أحمد بن يحيى أيضا : وأخبرنا أبو نصر عن الأصمعى قال : من قول ابن أحمر (الحَيْرَمُ) وهو البقر ، ماجاء به غيره[5] . انتهت الحكاية .

و[6] قد أنشد أبو زيد :

كأنها بنَقَا العـزَّافِ طـاوِيةً   لمّـا انطوى بطْنُها واخروَّط السفر[7]

---

(١) عبارة اللغة : أوّل العيش .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « مفتقر » وما أثبتـه يوافق ما فى الأمـالى ١ / ٢٤٥ . وقبل هذا البيت .

قد بكرت عاذلتى بـكرة   تزعم أنى بالصبا مشتهر

ومقتفر : واجد ماطلبت : يقال : خرج فى إبله فاقتفر آثارها : أى وجـد آثارها فاتبعها . وانظر اللآلى ٥٥٥ ، والإصلاح ٤٥٠ .

(٣) عبارة اللسان (أنس) : « ومأنوسة والمأنوسة جميعا النار » وبه يظهر ما فى البيت .

(٤) صدره :   * تطايح الطل عن أردافها صعدا *

وهو من قصيدته المثبتة فى جمهرة أشعار العرب على ما أسلفت . وقد اقتصر فى اللسان (أنس) على الشطر المستشهد به .

(٥) أى فى قوله على ما فى اللسان (حرم) * تبدل أدما من ظباء وحيرما * .

(٦) زيدت هذه الواو على ما فى جـ . وقد خلت منها سائر الأصول .

(٧) « بنقا العزاف » فى اللسان فى بنس : « من نقا العزاف » والعزاف : رمل من حبال الدهناء . والنقا : القطعة من الرمل تنقاد محدودبة ، يكتب بالألف والياء ، لأنه يقال فى تثنيته نقيان ونقوان . واخروّط السفر : امتد .

مارِيّة لؤلؤانُ اللونِ أوّدها طَلّ و بنّس عنهـا فَرْقَـدٌ خَصِر [(١)]

وقال: المـاريّة : البقرة الوحشيّة، وقوله . بنّس عنها هو من النوم، [(٢)] غير أنه إنما يقال للبقرة . ولم يسند [(٣)] أبو زيد هذين البيتين إلى ابن أحمر ، ولا هما أيضا فى ديوانه ، ولا أنشـدهما الأصمعيّ فيما أنشده من الأبيات التى أورد [(٤)] فيها كلماته . و ينبغى أن يكون ذلك [(٥)] شيئا جاء به غيرُ ابنِ أحمر تابعا له فيـه ومتقيّلا أثره . هـذا أوفق لقول الأصمعيّ : إنه لم يأتِ به غيره من أن يكون قد جاء به غير متّبـع أثره . والظاهر أن يكون ما أنشده أبو زيد لم يصل إلى الأصمعيّ [لا [(٦)]] من متبع فيه ابن أحمر ، ولا غير متبع . [وجاء [(٧)] فى شعر أُميّة الثُعْرُور ، ولم يأت به غيره] .

والقول فى هذه الكلِم المقدّم ذكرها وجوب قبولها . وذلك لمـا ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر . فإمّا أن يكون شيئا أخذه عمّن ينطق بلغة قديمة لم يشارَكْ فى سماع ذلك منـه ، على حدّ ما قلناه فيمن خالف الجمـاعة وهو فصيح ؛ كقوله فى الذُرَحْرَح : الذُرّحْرَح، ونحو ذلك ، و إما أن يكون شيئا ارتجله ابن أحمر ؛

---

(١) لؤلؤان اللون : لونها لون اللؤلؤ، وأودها أى عطفها وو جمها ، وكأنه يريد : عطفها نحو كناسها . وروى فى اللسان (مرا): « أوردها » وروى فى (بنس) كما هنـا . يريد أوردها كناسها . والفرقد : ولد البقرة .

(٢) الذى فى اللغة أن التبنيس التأخر. والمعنى الذى ذكره ابن جنى لا يعرف لغيره كما ذكره ابن سيده . واجع اللسان .

(٣) فى اللسان (بنس) نسبتهما إلى ابن أحمر . وهما فى رائيته فى جمهرة أشعار العرب . وقد ذكرت آنفا مطلعها .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « أوردنا » .

(٥) أى ما ورد فى البيتين السابقين .

(٦) زيادة فى م .

(٧) ما بين القوسين فى م ، جـ . والثعرور : الثغر . جاء فى قوله : * ... وأبدت الثعرورا * وجاء هذا اللفظ فى النسختين : الشيثعور وهو تحريف عما أثبت . وانظر شعراء ابن قتيبة ٢٣١ .

فإن الأعرابيّ إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ؛ فقد حُكِى[1] عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سُبِقا إليها . وعلى نحوٍ من هذا قال أبو عثمان : ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب . وقد تقدم[2] نحو ذلك . وفى هذا الضرب[3] غار أبو على فى إجازته أن تبنى اسما وفعلا وصفة ونحو ذلك من ضرب فتقول : ضَرْبَبَ زيد عمرا ، وهذا رجل ضَرْبَبٌ[4] وضَرَبْبِيّ ، ومررت برجل ضَرَبَّبٍ ، وهذا رجل خَرْجَجٌ ودَخْلَخْل ، وخَرْجَج أفضل من ضَرْبَب ونحو ذلك . وقد سبق[5] القول على مراجعتى إيّاه فى هذا المعنى، وقولى له : أفترتجل اللغة ارتجالا ؟ وما كان من جوابه فى ذلك .

وكذلك إن جاء نحو هذا الذى رويناه عن ابن أحمر عن فصيح آخر غيره كانت حاله فيه حاله . لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظَنِين أو متّهم أو من لم ترْقَ به فصاحته ، ولا سَبَقت إلى الأنفس ثِقتُه كان مردودا غير متقبّل .

فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنه لا يُقنع فى قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العِدّة القليلة ، إلا أن يكثر من ينطق به منهم . فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه

---

(١) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « يحكى » .

(٢) انظر ص ٣٥٧ من الجزء الأول من الخصائص .

(٣) « هذا الضرب » أى النوع من خصائص العربية وهو القياس على كلام العرب . ويخيل إلىّ أن الأصل : الدرب ، وهو الطريق . وقوله غار هو من قولهم غار : أتى الغور ، وهو ما انخفض من الأرض ، يريد به التعمق فى البحث . و يصلح أن يكون عار بالمهملة أى ذهب وجاء وتردّد ، وذهابه ومجيئه هنا ببحثه ونظره .

(٤) هذا الضبط عن ب . وفى أ ضبطه بضم الأوّل والثالث كقنفذ .

(٥) انظر ص ٣٦٠ وما بعدها ، من الجزء الأول من هذا الكتاب .

فى القياس فإن ذلك مجازه وجهان : أحدهما أن يكون مَن نطق به لم يُحكِم قياسَه على لغة آبائهم، وإمّا أن تكون أنت قَصّرت عن استدراك وجه صحّته .

ولا أدفع أيضا مع هذا أن يسمع الفصيح لغة غيره مما ليس فصيحا، وقد طالت عليه وكثر لها استماعه فسَرَتْ فى كلامه[(1)]، ثم تسمعها أنت منه، وقد قَوِيت عندك فى كل

٥ شىء من كلامه غيرِها فصاحتُه، فيستهويك ذلك إلى أن تقبلها منه[(2)]، على فساد أصلها[(2)] الذى وصل إليه منه . وهذا موضع متعبٌ مؤذٍ يشوب النفس، ويُشْرِى[(3)] اللبس؛ إلا أن هذا كأنه متعذّر ولا يكاد يقع مثله . وذلك أن الأعرابىّ الفصيح إذا عُدِل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمةٍ عافها ولم يبهأ بها[(4)] . سألت مرة الشجرىّ أبا عبد الله ومعه ابن عمّ له دونه فى فصاحته، وكان اسمه غُصْنا، فقلت لهما : كيف

١٠ تحقّران (حمراء) ؟ فقالا : حميراء . قلت : فسوداء ؟ قالا : سويداء . وواليتُ من ذلك أحرفا وهما يجيئان بالصواب . ثم دَسَسْت فى ذلك (عِلباء) فقال غصن : (علبياء) وتبعه الشجرىّ . فلما همّ بفتح الباء تراجع كالمذعور، ثم قال : آه ! عليبِىّ ورام الضمة فى الياء[(5)]. فكانت تلك عادة له، إلا أنهم أشدّ استنكارا لزيغ الإعراب منهم[(6)] لخلاف اللغة؛ لأنّ بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها[(7)] .

---

١٥ (١) كذا فى ش، ب . وفى أ : « كلامهم » .

(٢) كذا فى أ . وسقط هذا الحرف فى ش، ب . وقوله : « تقبلها » كذا فى ش، ب . وفى أ : « تقبله » . وقوله : « على أصلها » كذا فى ش . وفى أ ، ب : « أصله » .

(٣) أى يجعله يشرى — بفتح الياء — أى يلج ويكثر .

(٤) يقال : بها بالشىء : أنس به وأحب قربه .

٢٠ (٥) روم الضمة هو أن يأتى بها فى الوقف على المضموم خفية . وهو من أنواع الوقف .

(٦) كذا فى أ ، ش، ب . وفى أ : « منه » .

(٧) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « لا ينكرها » .

إلا أن أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكُرهم زَيْغ الإعراب؛ ألا ترى أن أبا مهديّة[1] سمع[2] رجلا من العجم يقول لصاحبه زوذ ، فسأل أبو مهدية عنها فقيل له : يقـول له : اعْجَلْ ، فقال أبو مهـدية : فهلّا قال له : حيَّهلك . فقيل له : ما كان الله ليجمع لهم إلى العجمية العربية . وحدّثنى المتنبى أنه حضرته جماعة من العرب منصرَفهُ من مصر، وأحدهم يصف بلدة واسعة، فقال فى كلامه : تحير فيها[3] العيون، قال : وآخر من الجماعة يَحِى[4] إليـه سرًّا ويقول له : تحار، تحار . والحكايات فى هذا المعنى كثيرة منبسطة .

ومن بعـد فأقوى القياسين أن يُقبل ممن شُهِرت فصاحته ما يورده[5] ، ويحمل أمره على ما عرف من حاله ، لا على ما عسى أن يكون من غيره . وذلك كقبول القاضى شهـادة من ظهرت عدالتـه ، وإن كان يجـوز أن يكون الأمر عنـد الله بخـلاف ما شهـد به ؛ ألا تراه يُمضى الشهادة ويقطع بها وإن لم يقـع العـلمُ بصحّتها ؛ لأنه لم يؤخذ بالعمل بمـا عند الله ، إنمـا أُمر بحمل الأمور على ما تبـدو[6] ، وإن كان فى المُغَيَّب غيره . فإن لم تأخذ بها دخل عليـك الشكّ فى لغـة من تستفصحه ولا تنكر شـيئا من لغته مخافـة أن يكون فيهـا بعض

(١) انظر فى هذه القصة وقصة المتنبى ص ٢٣٩ من الجزء الأوّل من هذا الكتاب .
(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « لما سمع » . ويناسبه سقوط الفاء فى « فسأل » .
(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « منها » .
(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يجىء » . والصـواب ما أثبت . ويحى من الوحى وهو الرمز والإيماء .
(٥) كذا فى أ : وفى ش ، ب : « يورد » .
(٦) كذا فى ب . وفى أ ، ش : « يبدو » .

ما يخفى عليك فيعترض الشكّ على يقينك، وتسقط بكل اللغات ثقتك . ويكفى من هذا ما تعلمه من بُعد لغة حِمْيَر من لغة ابنى نزار . روينا عن الأصمعىّ[(١)] أن رجلا من العرب دخل على ملِك (ظَفَارِ) — وهى مدينة لهم يجىء منها الجَزْع الظفارىّ — فقال له الملك : ثِبْ ، وثب بالحميرية : اجلس ، فوثب الرجل فاندقّت رِجْلاه ، فضحك الملك ، وقال ليست عندنا عَرَبِيَّتْ[(٢)] ، من دخل ظَفَارِ حمَّر، أى تكلم بكلام حِمْيَر . فإذا كان كذلك جاز جوازا قريبا كثيرا أن يدخل من هذه اللغة فى لغتنا وإن لم يكن لها فصاحتنا ، غير أنها لغة عربية قديمة .

باب فى هذه اللغة : أفى وقت واحد وضِعت أم تلاحق تابع منها بفارِط ؟

قد تقدم فى أوّل[(٣)] الكتاب القول على[(٤)] اللغة : أتواضع هى أم إلهام . وحكينا وجوّزنا فيها الأمرين جميعا . وكيف تصرّفت الحال وعلى أىّ الأمرين كان ابتداؤها فإنها لا بدّ أن يكون[(٥)] وقع فى أول الأمر بعضُها ، ثم احتيج فيما بعد الى الزيادة عليه ، لحضور الداعى اليه ، فزيد فيها شيئا فشيئا ، إلا أنه على قياس ما كان سبق منها فى حروفه ، وتأليفه ، وإعرابه المبين عن معانيه ، لا يخالف الثانى الأول ،

---

(١) هو زيد بن عبد الله بن دارم ، كما فى الصاحبى ٢٢ .

(٢) يريد العربية . فوقف على الهاء بالتاء . وكذلك لغتهم . ورواه بعضهم ليس عندنا عربية كعربيتكم وقد صوبها ابن سيده وقال : لأن الملك لم يكن ليخرج نفسه من العرب . وقوله : «عربيت» كذا فى ا . وفى ش ، ب : «عربية» .

(٣) انظر ص ٤٠ من الجزء الأوّل .

(٤) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «فى» .

(٥) كذا فى ش . وفى ا : «تكون» . وفى ب غير منقوطة .

ولا الثالث الثانى ، كذلك متصلا متتابعا[1] . وليس أحد من العرب الفصحاء إلّا يقول : إنه يحكى كلام أبيه وسلفه ، يتوارثونه[2] آخرٌ عن أول ، وتابع عن متّبَع . وليس كذلك أهل الحَضَر ؛ لأنهم يتظاهرون[3] بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب الى اللغة العربية الفصيحة . غير أن كلام أهل الحضر مضاهٍ[4] لكلام فصحاء العرب فى حروفهم ، وتأليفهم ، إلا أنهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح . وهذا رأى أبى الحسن ؛ وهو الصواب .

وذهب إلى أنّ اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قِبَل أنّ أوّل ما وضع منها وُضع على خلاف ، و إن كان كله مَسُوقا على صحّة وقياس ، ثم أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما كان وُضع فى الأصل مختلفا ، و إن كان كل واحد آخذا[5] من صحة القياس حظّا . ويجوز أيضا أن يكون الموضوع الأوّل ضربا واحدا ، ثم رأى من جاء[6] من بعد أن خالف قياس الأوّل إلى قياس ثان جارٍ فى الصحّة مَجرى الأول .

ولا يبعد عندى ما قال من موضعين : أحدهما سعة القياس ، و إذا كان كذلك جازت فيه أوجه لا وجهان اثنان . والآخر أنه كان يجوز أن يبدأ الأوّل بالقياس الذى عدل إليه الثانى ، فلا عليك أيُّهما تقدّم ، وأيهما تأخّر . فهذا طريق القول على ابتداء بعضها ولحاق بعضها به .

---

(١) كذا فى ا ، جـ . وفى ب ، ش : « تابعا سائقا » .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « يتأرثونه » .

(٣) كذا فى ا ، جـ . وفى ب ، ش : « لا يتظاهرون » .

(٤) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى جـ : « مضاف » .

(٥) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى جـ : « أخذ » .

(٦) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا الحرف فى ا ، جـ .

فأما أىُّ الأجناس الثلاثةِ تقدّم — أعنى الأسماء، والأفعال، والحروف — فليس مما نحن عليه فى شىء، وإنما كلامنا هنا : هل وقع جميعها[1] فى وقت واحد، أم تتالت وتلاحقت قطعةً قطعةً ، وشيئا بعد شىء، وصدرا بعد صدر .

وإذ قد وصلنا من القول فى هـذا إلى ها هنا فلنذكر ما عندنا فى مراتب الأسماء، والأفعال، والحروف؛ فإنه من أماكنه وأوقاته . ٥

اعلم أن أبا علىّ — رحمه الله — كان يذهب إلى أن هذه اللغة — أعنى ما سبق منها ثم لحق به ما بعده — إنما وقع كلُّ صَدْرٍ منها فى زمان واحد، وإن كان تقدّم شىء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدّم على الفعل الاسم ، ولا أن يكون المتقدّم على الحرف الفعل؛ وإن كانت رُتْبة الاسم فى النفس من حصّة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل؛ والفعل قبل الحرف . وإنما يعنى القوم بقولهم : ١٠ إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى فى النفْس، وأسبق فى الاعتقاد من الفعل، لا فى الزمان . فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل. ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل فى الوضع[2] قبل الاسم ، وكذلك الحرف. وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم ، فعلموا أنهم محتاجون الى العبارات عن المعانى، وأنها لا بدّ لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيّها بدءوا، ١٥ أبالاسم، أم بالفعل أم بالحرف؛ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنّ جُمَعَ؛ إذ المعانى لا تستغنى عن واحد منهن. هذا مذهب أبى علىّ وبه كان يأخذ ويفتى.

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « جميعا » .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « الموضع » .

وهـذا يضيِّق الطريق على أبي إسحاق وأبي بكر في اختـلافهما[1] في رتبـة الحاضر والمستقبل .

وكان أبو الحسن يذهب إلى أن ما غُيِّر لكثرة استعماله إنما تصوَّرته العـرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بدّ من كثرة استعمالها[2] إياه فابتـدءوا بتغييره ، علمًا بأن لا بدّ من كثرته الداعية إلى تغييره . وهذا في المعنى كقوله :

رأى الأمر يُفضي إلى آخر فصـيَّر آخِـره أوّلا[3]

وقد كان أيضا أجاز أن يكون[4] قد كانت قديما معربة[5] ، فلمّا كثرت غُيِّرت فيما بعد . والقـول عندي هـو الأوّل ؛ لأنه أدلّ على حكمتها ، وأشهد لها[6] بعلمها بمصاير

---

(١) فيرى أبو إسحق الزجاج أن المستقبل أوّل الأفعال ، واحتج لذلك بأن الأفعال المستقبلة تقع بها العدات ثم توجد فتكون حالا ثم يمضى عليها الزمان فتكون فى الماضى . وتبعه تلميذه الزجاجى . ويرى أبو بكر بن السراج أن الحاضر هو أوّل الأفعال . وقد ساق السيرافى حجة هـذا القول ، وإن لم ينسبه إلى أبي بكر ، وقد نسب الأوّل إلى أبي إسحق . ويرى بعض النحاة أن الأصل فى الأفعال هو الماضى .

وانظر السيرافى ١/١٣ (تيمورية) . وانظر فى مذهب الزجاجى الأشـباه والنظائر النحوية للسيوطى ١/٥٤ طبعة الهند الأولى ، وفى المسألة بوجه عام الارتشاف ، الورقة ٣١٤

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى جـ : « استعمالهم » . وفى أ : « استعماله » . وهو خطأ .

(٣) « آخره » . كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « غايته » .

(٤) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « تكون » والحديث عما غير لكثرة الاستعمال ، وعنى به المبنيات وهى ضرب منه .

(٥) أى لأن الإعراب هو الأصـل فى الأسماء فبناؤها عارض فى الرتبة والتقدير . وقـد جعل علة بنائها كثرةَ استعمالها ، وذلك أنهـا صارت لكثرة استعمالها قوالب للكلام فاقتضى ذلك أن تبقى على صورة واحدة ، فكانت مبنية . ولم يرض هذا الكلام ابن الطيب فى شرح الاقتراح فاعترض بأن هـذا يقضى بأن يكون كثرة الاستعمال من أسباب البناء ، ولا قائل به . وابن جنى لا يلتزم اصـطلاح النحاة ويتكلم على أصل الوضع .

(٦) كذا فى أ ، جـ . وسقط فى ش ، ب .

أمرها ، فتركوا بعض الكلام مبنيا غير معرب ؛ نحو أمس ، وهؤلاءِ ، وأين ، وكيف ، وكم ، و إذ ، واحتملوا ما لا يؤمن معه من اللبس ؛ لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين ، فكان ذلك أخفّ عليهم من تجشُّمِهم اختلاف الإعراب واتقائِهم الزيغ والزلل فيه ؛ ألا ترى أن من لا يعرب فيقول : ضرب أخوك لأبوك قد يصل باللام الى معرفة الفاعل من المفعول ، ولا يتجشّم[1] خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى ؛ فإنّ تخلّل[2] الإعرابِ من ضرب الى ضرب يجرى مَجرى مناقلة[3] الفرس ، ولا يقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرَّجيل[4] ، دون الكَوْدَنِ[5] الثقيل ؛ قال جرير :

من كلِّ مشترِفٍ و إن بعد المَدَى ... ضَرِمِ الرِّقاق مُنَاقِلِ الأجرالِ[6]

ويشهد للمعنى الأول أنهم قالوا : أُقْتُل ، فضمُّوا الأول توقُّعا للضمة تأتى من بعد.[7] وكذلك قالوا : عظاءة ، وصَلاءة ، وعباءة ، فهمزوا مع الهاء توقّعا لما سيصيرون إليه من طرح الهاء ، ووجوب الهمز عند العَظَاء والصَّلاء والعباء . وعلى ذلك قالوا :

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « لم » . (٢) كذا فى ا ، جـ . وفى ش ، ب : « تحلل » . يريد بتخلل الإعراب تتابعه . من قولهم : تخلله بالرمح : طعنه به طعنة إثر أخرى .

(٣) هى سرعة نقل قوائمه . ويفسرها بعضهم بأن يضع الفرس يده ورجله على غير حجر لحسن نقله فى الحجارة . (٤) وهو القوى على المشى . (٥) هو الهجين غير الأصيل .

(٦) المشترف : يريد به الفرس العالى الخلق . والرقاق : الأرض اللينة لا رمل فيها . وضرم : متوقد ملتهب ؛ يريد أنه يتوقد نشاطا وسرعة فى الرقاق ، ويناقل فى الأجرال : يسرع السير فيها فلا تقع قوائمه على الحجارة ، والأجرال جمع الجرل « بالتحريك » وهو المكان الصلب الغليظ . وقوله : « ضرم الرقاق » كذا فى ا ، ب ، ش . وفى جـ : « صرم الرقاق » . وهو تحريف . وقبل البيت :

إن الجياد يبتن حول خبائنا ... من آل أعوج أو لذى العقال

وانظر الديوان نشر الصاوى ٤٦٨ والنقائض طبع أوربة ٣٠٢ ، واللسان (جرل ، نقل) .

(٧) كذا فى ا . وسقط فى ش ، ب .

الشيء مِنْتِن ، فكسروا أوّله لآخره ، وهو مُنْحُدُر من الجبل ، فضمّوا الدال لضمّة[1] الراء . وعليه قالوا : هو يجوءك[2] ، وينبؤك فأثّر[3] المتوقّع ، لأنه كأنه حاضر . وعلى ذلك قالوا : امرأة شمباء[4] ، وقالوا : العمبر ، ونساء شُمْب ، فأبدلوا النون ميما لما يُتوقّع من مجيء الباء بعدها . وعليه أيضا أبدلوا الأول للآخر فى الإدغام ، نحو مَرَّأيت؟[5] ، واذهَفِّى ذلك[5] ، واصْحَمَّطرا[5] . فهذا كله وما يجرى مجراه [مما يطول ذكره] يَشهد لأن كل ما يُتوقّع إذا ثبت فى النفس كونُه كان كأنه حاضر مشاهَد . فعلى ذلك يكونون قدّموا بناء نحوكم ، وكيف ، وحيث ، وقبل ، وبعد ، عِلْماً بأنهم سيستكثرون فيما بعد منها ، فيجب لذلك تغييرها .

فإن قلت : هَلّا ذهبت إلى أن الأسماء أسبق رتبةً من الأفعال فى الزمان ، كما أنها أسبق رتبة منها فى الاعتقاد ، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت إليه ؛ إذْ كان الواجب أن يبدءوا بالأسماءِ ؛ لأنها عبارات عن الأشياءِ ، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التى بها تدخل الأسماء فى المعانى والأحوال[6] ، ثم جاءوا فيما بعد بالحروف ؛ لأنك تراها لواحقَ بالجُمَل بعد تركبها[7] ، واستقلالها بأنفسها ؛ نحو إن زيدا أخوك ،

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « بضمة » .

(٢) انظر فى هذا وما بعده الكتاب ٢/٢٥٥ .

(٣) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « فآثروا » .

(٤) وصف من الشنب وهو رقة الأسنان وعذوبتها .

(٥) « مرأيت » يريد من رأيت . « واذهفى ذلك » يريد اذهب فى ذلك . « واصحمطرا » يريد اصحب مطرا . وانظر فى هذا الكتاب ٢/١٢ .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الأفعال » .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تراكيبها » .

وليت عمرا عندك ، وبحسبك أن تكون(١) كذا ؟ قيل يمنع(٢) من هذا أشياء : منها وجودك أسماءً مشتقّة من الأفعال ؛ نحو قائم من قام ، ومنطلق من انطلق ؛ ألا تراه يصحّ لصحّته ، ويعتلّ لاعتلاله ؛ نحو ضرب فهو ضارب ، وقام فهو قائم ، (وناوم فهو مناوم)(٣) . فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقّا من الفعل فكيف يجوز أن يُعتقد سبق الاسم للفعل فى الزمان ، وقد رأيت الاسم مشتقّا منه ورتبة المشتقّ منه أن يكون أسبق من المشتقّ نفسه . وأيضا فإن المصدر مشتقّ من الجوهر ؛ كالنبات من النبت ، وكالاستحجار من الحَجَر ، وكلاهما اسم . وأيضا فإن المضارع يعتلّ لاعتلال الماضى ، وإن كان أكثر الناس على أن المضارع أسبق(٤) من الماضى . وأيضا فإن كثيرا من الأفعال مشتقّ من الحروف ؛ نحو قولهم : سألتك حاجة فلوليت لى ، أى قلت لى : لولا ، وسألتك حاجة فلاليت لى ، أى قلت لى : لا . واشتقّوا أيضا المصدر — وهو اسم — من الحرف ، فقالوا : اللالاة واللولاة ، وإن كان الحرف متأخرا فى الرتبة عن الأصلين قبله : الاسم والفعل . وكذلك قالوا : سوّفت الرجل ، أى قلت له : سوف ، وهذا فعل — كما ترى — مأخوذ من الحرف . ومن أبيات الكتاب(٥) :

لو ساوفتنا بسَوْفٍ من تحيّتها ... سَوْفَ العَيُوفِ لراح الركبُ قدقنع(٦)

انتصب (سوف العيوف) على المصدر المحذوف الزيادة ، أى مساوفة العيوف .

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «يكون» : (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «تمنع» .
(٣) كذا فى الأصول . والأقرب : «قاوم فهو مقاوم» . (٤) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب ، ى ، هـ : «اشتق» وهو تحريف . (٥) انظر الكتاب ٢/٣٠١ .
(٦) «ساوفتنا» فى ج : «سوفتنا» . «لراح» كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : «لكان» . «قنع» كذا فى أ . وكتب فوق العين : «عو» ، وفى ب ، ج ، ش : «قنعوا» . وما أثبت موافق لما فى الكتاب ، فقد جاء به فى أبيات أخر شاهدا لطريقة لهم فى إنشاد القوافى ، يحذفون الواو والياء اللتين هما علامة المضمر ، قال سيبويه بعد البيت : «يريد قنعوا» ولهذا الغرض أثبت فى أ فوق هذا «عوا» ، ومعنى «ساوفتنا» واعدتنا بسوف أفعل ، والعيوف الكاره والكارهة ، يقول : لو وعدتنا بتحية فى المستقبل لقنعنا ، وإن كانت عازمة على المطال إذ كانت كارهة لذلك . والبيت فى اللسان (سوف) ، وفيه عزوه لابن مقبل .

وأنا أرى أن جميع تصرف (ن ع م) إنما هو من قولنا فى الجواب: نَعَمْ. من ذلك النِّعْمة والنَّعْمة ، والنعيم والتنعيم ، ونَعِمْتُ به بالا ، وتنعَّم القوم ، والنُّعْمَى ، والنَّعماء، وأنعمت به[1] له ؛ وكذلك البقيَّة. وذلك أن (نَعَمْ) أشرف الجوابين وأسرّهما للنفْس ، وأجلبهما للحمد ، و(لا) بضدها ؛ ألا ترى إلى قوله :

وإذا قلتَ نَعَمْ فاصـــبر لهـا ... بنجاح الوعدِ ؛ إنّ الخُلْف ذم[2]

وقال الآخر — أنشدناه أبو على — :

أبى جُوده لا البخل واستعجلت به ... نَعَمْ مِن فتى لا يمنع الجـوعَ قاتِلَه[3]

يروى بنصب (البخل) وجرّه. فمن نصبه فعلى ضربين: أحدهما أن يكون بدلا من (لا) ؛ لأن (لا) موضوعة للبخل، فكأنه قال : أبى جوده البخل؛ والآخر أن تكون (لا) زائدة ، حتى كأنه قال أبى جوده البخل ، لا على البدل ، لـكن على زيادة (لا) . والوجه هو الأوّل ؛ لأنه قـد ذكر بعـدها نعم ، ونعم لا تزاد، فكذلك[4] ينبغى أن تكون (لا) ههنا غير زائدة. والوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضا ؛

---

(١) كذا فى ا . وسقط فى ش ، ب .

(٢) «قلت» كذا فى ا ، ب ، جـ . وفى ش « قالت » وما أثبت موافق لما فى اللسان فى نعم . والبيت للثقب العبدى من قصيدة مفضلية . وانظر ابن الأنبارى ٥٨٩

(٣) هذا البيت من شواهد المغنى فى مبحث «لا» وفيه : «الجود» بدل الجوع . وقد نقل السيوطى فى شرح شواهد المغنى خلافا فى تفسيره فانظره فى ص٢١٧ من كتابه ، وانظر اللسان فى الألف اللينة ففيه تفسير جيد لابن برى حاصله أن هذا الرجل يمنح الجوع عند المحتاجين الطعام الذى يقتله ، ولا يبخل على الجوع بهـذا الذى يقتله . وظهر أن تفسير ابن برى لابن السكيت ، نقله عنه البغدادى فى شرح شواهد المغنى . والبيت لا يعرف قائله . وانظر شواهد المغنى المذكور ٢ /١٩٠

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «وكذلك» .

بجرى ذكر (لا) فى مقابلة نعم. وإذا جاز لـ(ـلا) أن تعمل وهى زائدة فيما أنشده أبو الحسن من قوله [1] :

لو لم تكن غطَفانُ لا ذنوبَ لهـا إلىّ لامتْ ذوو أحسابها عُمَرا [2]

كان الاكتفاء بلفظها من غير عمل له أولى بالجواز .

٥ ومن جرّه فقال (لا البخلِ) فبإضافة (لا) إليه؛ لأن (لا) كما تكون للبخل قد [3] تكون للجود أيضا ؛ ألا ترى أنه لو قال لك إنسان : لا تُطعم الناس ، ولا تَقْرِ الضيف ، ولا تحمّل المكارم ، فقلت أنت : (لا) لكانت هذه اللفظة هنا للجود لا للبخل ، فلمّا كانت (لا) قد تصلح للأمرين جميعا أضيفت إلى البخل ؛ لِما فى ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين الضدّين .

١٠ فإن قلت : فكيف تضيفها وهى مبنيّة ؟ ألا تراها على حرفين الثانى حرف لِين ، وهذا أدَلّ شىء على البناء ، قيل : الإضافة لا تنافى البناء ، بل لو جعلها جاعل سببا له لكان (أعذر من) [4] أن يجعلها نافية له ؛ ألا ترى أن المضاف [5] بعض الاسم ، وبعض الاسم صوت ، والصوت واجب بناؤه . فهذا من طريق القياس ؛ وأمّا من طريق السماع فلأنّهم قد قالوا : كَمْ رجلٍ [قد] [6] رأيت ، فكم مبنيّة وهى مضافة .

---

١٥ (١) أى الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزارى . وانظر شرح شواهد العينى فى مبحث لا النافية للجنس والخزانة ٢/٨٧ والديوان طبع أوربا ١٨٠

(٢) « الى لامت » كذا فى أ ، ب ، ج ، وش . وفى الخزانة : « إذا للام » ويريد بعمر ابن هبيرة الفزارى ، وهو من عمال سليمان بن عبد الملك ، وفزارة ترجع فى النسب الى غطفان . وانظر الخزانة ٢/٨٧ ، وديوان الفرزدق طبع أوربا ص ١٨٠

٢٠ (٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «فقد» وكذا فى نقل البغدادى فى شواهد المغنى .

(٤) «أعذر» فى ج : «أجدر» . «من» كذا فى ش ، ب ، ونقل البغدادى فى شواهد المغنى . وفى أ « بمن » . .

(٥) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « المضافة » .

(٦) كذا فى أ ، ج . وسقط هذا فى ش ، ب وما أثبت موافق لما فى شواهد المغنى للبغدادى .

٢٥ و «قد» فى هذا المقام تبعد كم عن أن تكون استفهامية ، بل خبرية .

وقالوا ايضا : لأضربنَّ أيُّهم أفضلُ، وهى مبنيَّة عند سيبويه . فهذا شىء عرض قلنا فيه .

ثم لنعد إلى ما كنا عليه من أن جميع باب (ن ع م) إنما هو مأخوذ من (نَعَمْ) لما فيها من المحبَّة للشىء والسرور به[1] . فنعّمت الرجل ، أى قلت له (نَعَمْ) فنعِم بذلك بالا ، كما قالوا : بجَّلته أى قلت له (بَجَلْ) أى حَسْبك حيث آنتهيت ، فلا غاية مِن بعدك ، ثم اشتقُّوا منه الشيخ البَجَال، والرجل البجِيل . فنعم ، وبَجَلْ كما ترى حرفان، وقد آشتقّ منهما أحرف كثيرة .

فإن قلت : فهلَّا كان نَعَمْ و بَجَلْ مشتقَّين من النِعمة والنعيم ، والبَجالِ والبجِيل ونحوِ ذلك دون أن يكون كل ذلك مشتقّا منهما؟ قيل : الحروف يشتقُّ منها ولا تشتقّ هى أبدا . وذلك أنها لمَّا جمدت فلم تتصرَّف شابهت بذلك أصول الكلام الأَوَل[2] التى لا تكون مشتقَّة (من شىء)[3] (لأنه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقَّة منه ،)[4] يؤكّد ذلك عندك قولهم : سألتك حاجة فلوليت لِى، أى قلت لى (لولا) فاشتقّوا الفعل من الحرف المركب من (لو) و (لا) فلا يخلو هذا أن يكون (لو) هو الأصل، أو (لولاْ)[5] لا يجوز أن يكون (لولا)، لأنه لو كان (لولاْ)[5] هو الأصل كان (لو) محذوفا منه، والأفعال لا تحذف، إنما تحذف الأسماء نحو يدٍ، ودمٍ، وأخٍ، وأبٍ، وما جرى مجراه، وليس الفعل كذلك . فأمّا خُذْ، وكُلْ ومُر ، فلا يعتدّ ، إن شئت لقلته ، و إن شئت لأنه حذف تخفيفا فى موضع وهو ثابت فى تصريف الفعل، نحو أخذ يأخذ، وأخِذ وآخِذ .

---

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) ضبطت هكذا وصفا لأصول . وفى أ : « الأوّل » بزنة الأفعل وصفا للكلام . (٣) كذا فى ا . وفى ش، ب : « منه » . (٤) ثبت ما بين القوسين فى أ ، وسقط فى ش، ب . (٥) يريد الفعل اولى، والواجب على رسم البصريين كتابته بالياء . وفى ج : « ولا يجوز أن يكون لوليت هو الأصل» .

فإن قلت : فكذلك أيضا يد، ودم، وأخ، وأب، وغَد، وفَم، ونحو ذلك؛ ألا ترى أن الجميع تجده متصرِّفا(١) وفيه ما حُذف منه؛ وذلك نحو أيدٍ وأيادٍ ويِدِىّ(٢)، ودِماءٍ ودُمِىّ، وأدماءٍ(٣) والدَّمَا فى قوله * فإذا هِى بعِظام ودَمَا(٤) * وإخْوةٍ وأُخُوّة، وآخاء وأَخَوانٍ، وآباء، وأُبُوّة وأبَوان * وغَدَوْا(٥) بلاقِعُ * وأفواه وفُوَيه، وأفْوَه وفَوّهاء وفُوهٍ، قيل : هذا كله إن كان قد عاد فى كل تصرّف منه ما حذف من الكلمة التى هى من أصله، فدلّ ذلك على محذوفه، فليست الحال فيه كحال خُذْ من أخذ ويأخذ. وذلك أنّ أمثلة الفعل وإن اختلفت فى أزمنتها وصِيغها(٦) فإنها تجرى مجرى المثال الواحد، حتى إنه إذا حُذف من بعضها شىء عُوِّض منه فى مثال آخر من أمثلته؛ ألا ترى أنهم لمّا حذفوا همزة يُكْرِم ونحوه عوّضوه منها أن أوجدوها فى مصدره، فقالوا : إكراما(٧). وكذلك بقيّة الباب. وليس كذلك الجمع (والواحد)، ولا التكبير والتصغير (من الواحد)(٨) لأنه ليس كل واحد من هذه المُثُل جاريا مجرى

(١) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب : «منصرفا».

(٢) هذا الضبط بفتح الياء عن ب. واليدى جمع اليد كالعبيد جمع العبد.

(٣) سقط هذا فى ج، ولم أقف عليه فى اللسان والقاموس.

(٤) قبله :

كأطوم فقدت برغزها ... أعقبتها الغبس منه عدما

غفلت ثم أتت ترقبه ... ...

الأطوم : البقرة الوحشية، والبرغز : ولدها، والغبس : الذئاب. يشبه جزعه بجزع بقرة عدا الذئاب على ولدها فى حين غفلتها. وانظر اللسان (برغز، وأطم) والجمهرة ٣/٤٨٤، والمنصف فى التيمورية ٤٥١

(٥) بعض بيت من قصيدة للبيد، والبيت بتمامه :

وما الناس إلا كالديار وأهلها ... بها يوم حلوها وغدوا بلاقع

وانظر اللسان فى بلقع. وفى هذه القصيدة البيت المشهور :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه ... يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

(٦) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب : «صيغتها». (٧) كذا فى أ، ب، ش. وفى ج : «من الواحد». (٨) كذا فى أ، ب، ش. وسقط هذا فى ج.

صاحبه ، فيكونَ إذا حذف من بعضها شيء ثم وجد ذلك المحذوف فى صاحبه كان كأنه فيه ، وأمثلة الفعل إذا حذف من أحدها شيء ثم وجد ذلك المحذوف فى صاحبه صار كأنه فى المحذوف منه نفسِه ، فكأن لم يحذف منه شيء .

فإن قلت : فقد نجد بعض ما حذف فى الأسماء موجودا فى الأفعال من معناها ولفظها . وذلك نحو قولهم فى الخبر : أخَوْت عشرة، وأبوت عشرة، وأنشدنا أبو على عن الرِياشىّ :

وبِشْرَةُ يأبونا[1] كأنّ خِباءنا جَنَاحُ سُمَانَى فى السماء تطير

وقالوا أيضا : يديت[2] إليه يدا وأيديت، ودميت تَدْمى دمًى، وغَدوت عليه، وفُهْتُ بالشيء وتفوّهت به . فقد آستعملت الأفعال من هذه الكلِم ، كما استعملت فيما أوردته .

قيل : وهذا أيضا ساقط عنا، وذلك أنا إنما قلنا : إن هذه المُثُل من الأفعال[3] تجرِى مجرى المثالِ الواحد، لقيام بعضها قيام[4] بعض ، واشتراكها فى اللفظ . وليس كذلك أب وأخ ونحوهما ؛ ألا ترى أنّ أب ليس بمثال من أمثلة الفعل ولا باسم فاعل ، ولا مصدر ، ولا مفعول، فيكونَ رجوع المحذوف منه فى أبوت كأنه موجود فى أب، وإنما أب من أبوت كَمُدُقٍّ[5] ومُكْحُلة من دققت وكحلت . وكذلك القول فى أخ، ويدٍ، ودمٍ، وبقيّة تلك الأسماء . فهذا فرق .

---

(١) « يأبونا » كذا فى جـ ، وهو يوافق ما جاء فى اللسان (بشر) . وفى ا : « تأتونا » وهو تحريف وفى ب : « تأبونا » وهذا صحيح إذا كان « بشرة » من أعلام النساء ، وفى القاموس (بشر) : « وبِشرة — بالكسر — : جارية عون بن عبد الله ، وفرس ماوية بن قيس » .

(٢) أى أسديت إليه نعمة . (٣) كذا فى ا ، ب ، جـ . وفى ش : « الأمثال » .

(٤) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى جـ : « مقام » . (٥) يريد أنها أسماء صيغت لمعانيها ابتداء ولم تؤخذ من الفعل كما تؤخذ أسماء الآلة . وانظر الكتاب ٢/٢٤٨

فقد علمت — بما قدّمناه وهضبنا فيه[1] — قوّة تداخُل الأصول الثلاثة : الاسم والفعل والحرف وتمازُجها ، وتقدّم بعضها على بعض تارة ، وتأخرها عنه أخرى . فلهذا ذهب أبو على — رحمه الله — إلى أن هذه اللغة وقعت طبقة واحدة ، كالرَّقْم تضعه على المرقوم ، والمِيسَم يباشَر به صَفْحة الموسوم ، لا يُحْكَم لشىء منه بتقدّم فى الزمان ، و إن اختلفت بما[2] فيه من الصنعة[3] القوّةُ والضعفُ فى الأحوال .

وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف ؛ نحو هاهيت[4] ، وحاحيت[5] ، وعاعيت[6] ، وجأجأت[7] ، وحأحأت[8] ، وسأسأت[9] ، وشأشأت[10] . وهذا كثير فى الزَّجْر . وقد كانت حضرتنى وقتا فيه نَشْطة فكتبت تفسيرَ كثيرٍ من هذه الحروفِ فى كتابٍ ثابتٍ فى الزَّجر، فاطلبها فى جملة ما أثبتُّه عن نفسى فى هذا وغيرِه .

باب فى اللغة المأخوذة قياسا

هذا موضع كأن فى ظاهره تَعَجْرُفا ، وهو مع ذلك تحت أرجلِ الأحداثِ ممن تعلّق بهذه الصناعة ، فضلا عن صدور الأشياخ . وهو أكثر من أن أحصيه فى هذا الموضع لك ، لكنى أنبهك على كثير من ذلك لتُكْثر التعجّب ممن تعجّب منه ، أو يستبعد[11] الأخْذ به . وذلك أنك لا تجد مختصَرا من العربية إلّا وهذا المعنى منه فى عدّة مواضع ؛ ألا ترى أنهم يقولون فى وصايا الجمع : إنّ ما كان من الكلام

(١) أى أفضنا فيه وأكثرنا ؛ يقال هضب فى الحديث وأهضب . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «مما» . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «الصيغة» . (٤) أى زجرت الإبل قائلا : ها ، ها . (٥) وهو أيضا زجر . (٦) يقال : عاعى بالغنم زجرها .

(٧) أى زجرت الإبل قائلا : جؤجؤ . (٨) حاحا بالكبش : زجره .

(٩) يقال فى زجر الحمار . (١٠) هو أيضا زجر للحمار .

(١١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «تستبعد» .

على فَعْلٍ فتكسيره على أفْعُل؛ ككلب وأكْلُب، وكَعْب وأكْعُب، وفرخ وأفرُخ.
وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثىّ فتكسيره فى القِلّة على أفعال؛ نحو جَبَل
وأجبال، وعُنُق وأعناق، وإبل وآبال، وعَجُز وأعجاز، ورُبَع(١) وأرباع، وضِلَع
وأضلاع، وكبِد وأكباد، وقُفْل وأقفال، وحِمْل وأحمال. فليت شعرى هل قالوا
هذا ليُعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره؛ ألا تراك لو لم تسمع تكسير ٥
واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردا أكنت تحتشم من تكسيره على ما كُسِّر عليه
نظيره؟. لا، بل كنت تحمله عليه للوصيّة التى تقدّمت لك فى بابه. وذلك كأن يحتاج
إلى تكسير الرِجز الذى هو العذاب فكنت قائلا لا محالة: أرجاز؛ قياسا على أحمال،
وإن لم تسمع أرجازا فى هذا المعنى. وكذلك لو احتجت إلى تكسير عَجُر من قولهم:
وظيف عَجُر(٢) لقلت: أعجار؛ قياسا على يَقُظ وأيقاظ، وإن لم تسمع أعجارا. وكذلك ١٠
لو احتجت إلى تكسير شِبع بأن توقعه على النوع لقلت: أشباع، وإن لم تسمع
ذلك؛ لكنك سمعت نِطَع وأنطاع، وضِلَع وأضلاع. وكذلك لو احتجت إلى
تكسير دمَثْر لقلت: دماثر؛ قياسا على سِبَطْر وسباطر. وكذلك قولهم: إن كان
الماضى على فَعَل فالمضارع منه على يَفْعُل، فلو أنك على هذا سمعت ماضيا على فَعُل
لقلت فى مضارعه: يَفْعُل، وإن لم تسمع ذلك؛ كأن يسمع(٣) سامع ضؤل، ١٥
ولا يسمع مضارعه، فإنه يقول فيه: يَضْؤل، وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج
أن يتوقّف إلى أن يسمعه؛ لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود

---

(١) هو ولد الناقة ينتج فى أول الربيع.
(٢) أى صلب شديد؛ ويقال فيه عجر — ككتف — أيضا.
(٣) كذا فى أ، وفى ش، ب: «سمع».

والقوانين التي وضعها المتقدمون (وتقبلوها)[1] وعمل بها المتأخرون معنى يفاد، ولا غرض[2] ينتحيه الاعتياد، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضي، والمضارعات، وأسماء الفاعلين، والمفعولين، والمصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة، والآحاد والتثاني[3] والجموع، والتكابير، والتصاغير، ولما أقنعهم أن يقولوا: إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا، واسم مكانه كذا، واسم زمانه كذا، ولا قالوا: إذا كان المكبّر كذا فتصغيره كذا، وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا، دون أن يستوفوا كل شيء (من ذلك)[4]، فيوردوه لفظا منصوصا معيّنا لا مقيسا، ولا مستنبَطا، كغيره من اللغة التي لا[5] تؤخذ قياسا، ولا تنبيها؛ نحو دار، وباب، وبستان، وحجر، وضَبُع، وثعلب، وخُزَز[6]؛ لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على[7] ضربين: أحدهما مالا بدّ من تقبله كهيئته، لا بوصيّة فيه، ولا تنبيه عليه؛ نحو حجر، ودار، وما تقدّم؛ ومنه ما وجدوه يُتدارَك بالقياس، وتخفّ الكُلْفة في علمه على الناس، فقنّنوه وفصّلوه إذْ قدَروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحَزْن[8] البعيد. وعلى ذلك قدّم الناس في أوّل المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات، ثم أتلوه مالا بدّله من السماع والروايات،

---

(١) كذا في ش، ب. وقد سقط هذا في ا.

(٢) كذا في ا. وسقط في ش، ب.

(٣) كذا أثبتنا. وفي الأصول: «الثنائي» ولم يظهر لنا وجه عندي. والتثاني جمع التثنية.

(٤) كذا في ش، ب. وسقط في ا.

(٥) كذا في ا، وسقط في ش، ب.

(٦) هو ذكر الأرانب.

(٧) كذا في ش، ب. وسقط هذا الحرف في ا.

(٨) كذا في ا، ب. وفي ش: «الحرف» وهو تحريف.

فقالوا : المقصور من حاله كذا؛ (ومن صفته كذا[1]؛ والممدود من أمره كذا، ومن سببه كذا، وقالوا فى المذكر والمؤنث : علامات التأنيث كذا وأوصافها كذا) ؛ ثم لمّا أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذى روِى[2] رواية كذا وكذا . فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به .

فلمّا رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا منقادا وسموه بمواسمه، وغَنَوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز . ثم لمّا تجاوزوا ذلك الى ما لا بدّ من إيراده ونصّ ألفاظه التزموا (وأُلزِموا[3]) كُلفته؛ إذ لم يجدوا منها بدّا، ولا عنها منصرفا . ومعاذ الله أن ندّعى أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلّة قياسا[4]، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبّهنا عليه؛ كما فعله مَن قبلنا ممن نحن له متّبعون، وعلى مُثُله[5] وأوضاعه حاذُون[6]، فأمّا هُجْنة الطبع وكدورة الفكر، وخمود[7] النفس، وخَيْس[8] الخاطر، وضيق المضطرَب، فنحمد الله على أن حماناه، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتاناه، ويستعملنا به فيما يدنى منه ويوجب الزلفة لديه بمنّه .

فهذا مذهب العلماء بلغة العرب وما ينبغى أن يعمل عليه ويؤخذ به، فأمضه على ما أريناه وحدّدناه، غير هائب له ولا مرتاب به . وهو كثير، وفيما جئنا به منه كاف .

---

(١) هذا النص يوافق ما فى ب . وفى أ بدل ما بين القوسين « وعلامات التأنيث كذا وأوصافها كذا » وتتفق نسختا ب، ش إلى قوله بين القوسين : «وقالوا» وفى ش بعد هذا : « ومن المؤنث الذى فيه علامات التأنيث كذا، أو أوصافه كذا » .

(٢) كذا فى أ وفى ش، ب « يروى » .

(٣) كذا فى ش، ب . وسقط فى أ .

(٤) كذا فى ش، ب وفى أ : «وقياسا» .

(٥) هذا الضبط عن ب . وفى أ « مثله » بكسر فسكون، وكل صحيح .

(٦) كذا فى ش، ب . وفى أ « حادون » .

(٧) كذا فى أ . وفى ش، ب : « جمود » .

(٨) أى كساده ووقوفه .

باب فى تداخُل الأصول الثلاثيّة والرباعيّة والخماسيّة

ولنبدأ من ذلك بذكر الثلاثىّ منفرِدا بنفسه، ثم مداخِلا لما فوقه .

اعلم أن الثلاثى على ضربين : أحدهما ما يصفو ذوقُه، ويسقط عنك التشكّك فى حروف أصله؛ كضرب، وقتل، وما تصرّف منهما . فهذا مالا يُرتاب به فى جميع تصرفه؛ نحو ضارب ، ويضرب ، ومضروب ، وقاتل ، وقتال ، واقتتل القوم ، واقتل، ونحو ذلك. فما كان هكذا مجرّدا[1] واضح الحال من الأصول، فإنه يحمى نفسه، وينفى الظِنّة عنه .

والآخر أن تجد الثلاثىّ على أصلين متقاربين والمعنى واحد، فههنا يتداخلان، ويوهم كل واحد منهما كثيرا من الناس أنه من أصل صاحبه ، وهو فى الحقيقة من أصلٍ غيره، وذلك كقولهم : شىء رِخو ورِخْوَدّ[2] . فهما — كما ترى — شديدا التداخل لفظا، وكذلك هما معنًى . وإنما تركيب (رِخْو)[3] من رخ و ، وتركيب (رخود) من رخ د ، وواو (رِخْوَدّ) زائدة، وهو فِعولّ كعِلودّ[4] ، وعِسودّ[5]، والفاء[6] والعين من (رِخْو) و (رِخْوَدّ) متفقتان[7]، لكن لاماهما مختلفتان[7]. فلو قال لك قائل : كيف تحقّر (رِخْوَدّا) على حذف الزيادة، لقلت : رُخَيد، بحذف الواو وإحدى الدالين . ولو قال لك : كيف تبنى من رخو مثل جعفر، لقلت (رَخْوَى) ومن (رِخْوَدّ) : رَخْدَد ؛ أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماسّ المعنيين ؛ وذلك أن

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مجردة » .
(٢) الرخود اللين . وهو من الرجال : اللين العظام الرخوها .
(٣) كذا فى أ ، فى ب ، ش : «رخود»
(٤) يقال رجل علود : غليظ الرقبة .
(٥) رجل عسود : قوى شديد .
(٦) كذا فى أ . وفى شـ ، ب : « فالفاء »
(٧) كذا فى أ . وفى شـ ، ب « متفقان ... مختلفان » وكل صحيح .

الرخو الضعيف، والرخودّ المتثنِّي، والتثنِّي عائد إلى معنى الضعف، فلما كانا[1] كذلك أوقعا الشكّ لمن ضعف[2] نظره، وقلّ[2] من هذا الأمر ذاتُ يده .

ومن ذلك قولهم : رجل ضيَّاط[3]، وضيطار[3] . فقد ترى تشابه الحروف، والمعنى مع ذلك واحد، فهو أشدّ لإلباسه . و إنما (ضياط) من تركيب (ض ى ط)، وضيطار من تركيب (ض ط ر) . ومنه (قولُ[4] جرير) :

تعدّون عَقْر النِيب أفضلَ مجدكم ... بنى ضَوْطَرَى ! لولا الكمىّ المقنعا[5]

فضيَّاط يحتمل مثالُه ثلاثةَ أوجه : أحدها أن يكون فعَّالا كخيَّاط وربَّاط ، والآخر أن يكون فيعالا كخَيتام[6] وغَيْداق[7]، والثالث أن يكون فَوْعالا كتوراب . فإن قلت : إن فوعالا لم يأت صفة، قيل اللفظ يحتمله و إن كانت اللغة تمنعه . ومن ذلك لُوقة[8] وأَلُوقة[8]، وصُوص[9] وأَصُوص[9]، و ينْجُوج[10] وأَلَنْجُوج[10] و يلنجوج[10]، وضَـيْف وضَيْفَن في قول أبى زيد[11] . ومن ذلك حيَّة وحوّاء، فليس حوّاء من لفظ حيَّة كعطَّار من

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كان » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تضعف » وهو محرف عن يضعف . وفيهما : « وتقـل » . (٣) الضـياط : العظيم الجنبين، والضيطار يقـال لهذا، وللئيم . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « قـوله » .

(٥) يقال للقوم إذا كانوا لا يغنون غناء : بنو ضوطرى . وجرير يهجو بهذا الفرزدق وقومه، وكان غالب أبو الفرزدق بارى سحيم بن وثيل الرياحى فى عقر النوق تكرما فى قصة معروفة . وانظر اللسان فى ضطر والنقائض ٨٣٣ . وهو البيت ٥٨ من قصيدته التى أولها :

أقمنا وربّتنا الديار ولا أرى ... كمربعنا بين الحنيين مربعا

(٦) هو لغة فى الخاتم . (٧) من معانيه الكريم . و يقال : شباب غيداق : ناعم .

(٨) اللوقة والألوقة : طعام طيب يكون من الزبد والرطب . (٩) الصوص : البخيل . والأصوص : النـاقة الكريمة الموثقة الخلق . وتقول العرب : ناقـة أصوص عليها صوص . وإذ كان معناهما مختلفين كما رأيت لا يكونان من هذا الباب . (١٠) هو عود طيب الريح يتبخر به .

(١١) أى أن يكون ضيفن من ضفن ، يقال : ضفن إلى القوم إذا جاء إليهم حتى يجلس معهم . وخص هـذا بأبى زيد لأن أبا عبيد وغيره يرون أن الضيفن من مادة الضيف والنون زائدة، وعلى هذا لا يكون الضيف والضيفن متداخلين . وانظر اللسان فى ضيف وضيفن .

العِطر ، وقطّان من القُطْن ، بل حيّة من لفظ (ح ى ى) من مضاعف الياء، وحوّاء من تركيب (ح و ى) كشوّاء وطوّاء . ويَدُلّ على أن الحيَّة من مضاعف الياء ما حكاه صاحب الكتاب[1] من قولهم فى الإضافة إلى حَيَّة بن بَهْدَلة : حَيَوِىّ . فظهور الياء عينا فى حيوىّ قد علمنا منه كون العين ياء ، وإذا كانت العين ياء واللام معتلّة فالكلمة من مضاعف الياء ألبتة ؛ ألا ترى أنه ليس فى كلامهم نحو حَيَوْتُ . وهذا واضح . ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحيّة والحوّاء من لفظ واحد[2]، لضربين من القياس : أمّا أحدهما فلأن فَعّالا فى المعاناة[3] إنما يأتى من لفظ المعانَى[3] ؛ نحو عطّار من العطر ، وعصّاب من العَصْب . وأمّا الآخر فلأن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياءان ؛ ألا ترى أن باب طويت وشويت أكثر من باب حييت وعييت . وإذا كان الأمر كذلك علمت قوّة السماع وغلبته للقياس ؛ ألا ترى أن سماعا واحدا غلب قياسين اثنين .

نعم وقد يعرض هذا التداخل فى صنعة الشاعر فيَرَى أو يُرَى أنه قد جنّس[4] وليس فى الحقيقة تجنيسا، وذلك كقول القطامى :

* مستحقِبِين فؤادا ما له فادِ[5] *

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ٧٣ . وحية بن بهدلة قبيلة عربية . (٢) يريد من لفظ الحوّاء، وهو مادة حويت . (٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : "المعاياة ... المعايا" . والمعاناة للشىء : معالجته وملابسته ومباشرته ، وترادف هنا النسب . (٤) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « جانس » . (٥) صدره : * كنية الحىّ من ذى الغيضة احتملوا *
وهو من قصيدته التى مطلعها :

ما اعتاد حب سليمى حين معتاد ولا تقضى بواقى دينها الطادى

يقول فيها :

ما للكواعب ودعن الحياة كما ودعننى واتخذن الشيب ميعادى

ثم يقول : كنية الحىّ ... ، ونية الحىّ بعده وتحوّله عن منتجعه إلى آخر . يقول : ودعننى وبعدن عنى كبعد هذا الحى إذ احتملوا من ذى الغيضة ، وهو موضع ، ويقول : إنهم استحقبوا معهم واحتملوا أسيرا لافداء له من الأسر ، يعنى نفسه وقع أسيرا لمن سلبت فؤاده من الحى .

ففؤاد من لفظ (ف أ د) وفادٍ من تركيب (ف د ى)، لكنهما لمّا تقاربا هذا التقارب دَنَوَا من التجنيس . وعليه قول الحِمْصِيّ[(١)] :

* وتسويف العِدات من السوافى[(٢)] *

فظاهر هذا يكاد لا يشكّ أكثر الناس أنه مجنّس، وليس هو كذلك . وذلك أن تركيب (تسويف) من (س و ف) وتركيب (السوافى) من (س ف ى)[(٣)]، لكن لمّا وجد فى كل واحد من الكلمتين سين وفاء وواو[(٤)] جرى فى بادى السمع مجرى الجنس الواحد ؛ وعليه قال الطائىّ الكبير :

أَلَحْدٌ حوى حيَّةَ الملحِدِين ! ولَدْنُ ثَرًى حال دون الثراءِ[(٥)] !

فيمن رواه[(٦)] هكذا (حوى حيَّة الملحِدين) أى قاتِلَ المشركين ، وكذلك قال فى آخر البيت أيضا :

* ولدن ثرى حال دون الثراء *

---

(١) هو عبد السلام بن رغبان المعروف بديك الجن . وانظر رسالة الغفران طبع المعارف ٣٨٣

(٢) « العدات » كذا فى أ ، ب ، ش . وفى جـ : « العذاب » ، وفى رسالة الغفران « الظنون » . و « السوافى » كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : « السواف » . والسوافى جمع السافى ، وهو الريح التى تسفى التراب أو هو التراب نفسه ، ضربه مثلا لما يبعث الأذى . والسواف : الهلاك ، وقد فسر بهذا فى رسالة الغفران .

(٣) هذا على روايته « السوافى » وأما على رواية رسالة الغفران « السواف » وهو الهلاك فالمادة للتسويف والسواف واحدة .

(٤) فى غير أ بعدها زيادة : « وياء » .

(٥) هذا فى مرثية لخالد بن يزيد بن مزيد الشيبانىّ . وترى « ألحد » و « لدن » مرفوعين ، وهو ما فى الديوان . وفى أصول الخصائص : ألحدا ، ولدن بنصبهما . والوجه ما أثبته . يقول ، أيحوى لحد حية الملحدين ! يعجب من هذا . والملحدون الكافرون ، وحيتهم : مهلكهم كما يهلك الحية من لدغه . و « لدن ثرى » فاللدن الناعم وهو من إضافة الصفة للموصوف أى أيحول الثرى — وهو هنا تراب القبر — دون الغنى والوفر الحالين فيه بحلول المرثىّ .

(٦) أى لا فيمن روى : جثة الملحدين : والملحدون فى هذه الرواية الذين ألحدوه فى قبره ووضعوه فى لحده . وهم المشيعون . يقول : هنا جثتنا جميعا فكيف يضمنا اللحد ! و يقول التبريزى فى شرحه : « والصواب هو الرواية الأولى » .

بخاء به مجىء التجنيس ، وليس على الحقيقة تجنيسا صحيحا . وذلك أن التجنيس عندهم أن يتّفق اللفظان ويختلف أو يتقارب المعنيان ؛ كالعقل ، والمعقل ، والعقلة ، والعقيلة ومعقُلة[1] . وعلى ذلك وضع أهل اللغة كتب الأجناس . وليس الثرى من لفظ الثراء على الحقيقة ؛ وذلك أن الثرى — وهو الندى — من تركيب (ث ر ى) لقولهم : التقى الثريان[2] . وأمّا الثراء — لكثرة المال — فمن تركيب (ث ر و) ؛ لأنه من الثروة ؛ ومنه الثريّا ؛ لأنها من الثروة لكثرة كواكبها مع صِغر مَرْآتها ، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضِيق المحلّ . ومنه قولهم : ثَرَوْنا بنى فلان ، نثروهم ثروة ، إذا كنا أكثر منهم . فاللفظان — كما ترى — مختلفان ، فلا تجنيس إذًا إلا للظاهر . وقد ذكرت هذا الموضع فى كتابى فى شرح المقصور والممدود عن ابن السكيت ، وأن الفرّاء تسمح[3] فى ذكر مثل هذا على اختلاف أصوله ، وأن عذره فى ذلك تشابه اللفظين بعد القلب .

ومن ذلك قولهم : عدد طَيْس[4] ، وطَيْسل . فالياء فى طيس أصل ، وتركيبه من (ط ى س) و [هى][5] فى طيسل زائدة ، وهو من تركيب (ط س ل) . ومثله الفيشة ، والفيشلة : حالها فى ذلك سواء . وذهب سيبويه[6] فى (عنسل) إلى زيادة النون ، وأخذها من قوله[7] :

عَسَلَانَ الذئبِ أمسى قارِبا بَرَدَ الليـلُ عليه فنسـل

(١) المعقلة : الدية . (٢) يقال ذلك إذا جاء المطر فرسخ فى الأرض حتى يلتقى هو وندى الأرض . (٣) يريد أن الفراء ذكر الثرى والثراء فى المقصور والممدود ، فالثراء ممدود الثرى ، وهما من مادّتين مختلفتين ، وشرط هذا اتحاد المادّة . (٤) أى كثير . (٥) زيادة فى أ ، سقطت فى ش ، ب . (٦) انظر الكتاب ٢/٣٥٠ . وعبارته : « ومما جعلته زائدا بثبت العنسل لأنهم يريدون العسول » وتراه لم يورد البيت الذى أورده المؤلف . والعنسل الناقة السريعة .

(٧) أى لبيد ، وقيل : النابغة الجعدى . وانظر اللسان فى عسل . وجزم فى الجمهرة ٢٥٢/١ بنسبته إلى لبيد ، وليس هذا البيت فى قصيدة لبيد التى على هذا الروىّ فى الديوان .

وذهب محمد بن حبيب[1] فى ذلك إلى أنه من لفظ (العَنْس) وأن اللام زائدة ، وذهب بها مذهب زيادتها فى ذلك ، وأُولالِك ، وعَبْدَل و بابه . وقياس قول محمد ابن حبيب هذا أن تكون اللام فى فيشلة وطيسل زائدة . وما أراه إلا أضعف القولين ؛ لأن زيادة النون ثانيةً أكثر من زيادة اللام فى كل موضع ، فكيف بزيادة النون غير ثانية . وهو أكثر من أن أحصره[2] لك .

فهذه طريق تداخل الثلاثىّ [بعضه فى بعض[3] . فأمّا تداخل الثلاثىّ] والرباعىّ لتشابههما فى أكثر الحروف فكثير ؛ منه قولهم : سَبِطٌ ، وسِبَطْر . فهذان أصلان لا محالة ؛ ألا ترى أن أحدا لا يدّعى زيادة الراء . ومثله سواءً دَمِث ، ودِمَثْر ، وحَبِج[4] ، وحِبَجْر . وذهب أحمد بن يحيى[5] فى قوله :

* يردُ[6] قَلْخًا وهَديرا زَغْدَبا *

إلى أن الباء زائدة ، وأخذه من زَغَد البعيرُ يَزْغَد زغْدا فى هديره . وقوله : إن الباء زائدة كلام تمجّه الآذان ، وتضيق عن احتماله المعاذير[7] . وأقوى ما يُذهب إليه فيه أن يكون أراد أنهما أصلان مقتربان كسبِط وسِبَطْر . وإن أراد ذلك أيضا فإنه قد تعجرف . ولكن قوله فى أُسكفّة[8] الباب : إنها من استكفّ الشىءُ أى انقبض أمر

(١) حبيب : اسم أمه ، فلذلك لا يصرف . وانظر مراتب النحويين ص ١٥٧ ، والبغية ٢٩

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «أحضره» .

(٣) هذا على ما فى ج . وقد خلا من هذه الزيادة أ ، ب ، ش .

(٤) الحبج : المنتفخ السمين . والحبجر أيضا : الغليظ ، يقال وتر حبجر .

(٥) أى العجاج ؛ كما فى اللسان فى زغدب . وانظر ديوانه ٧٤

(٦) «يرد» كذا فى أصول الخصائص . وفى اللسان : «يرج» . وفى سر الصناعة (حرف الباء) : «يمدّ» و «قلخا» كذا فى أ . وفى ب ، ج ، ش : «فلجا» . وهو تحريف ، والقلخ والزغدب : هدير البعير .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «المعاذر» .

(٨) الأسكفة : عتبة الباب .

لا يتادى وليده[1]، روينا ذلك عنه . وروينا عنه أيضا أنه قال فى (تَنُّور) : إنه تفعول من النار . وروينا عنه أيضا أنه قال : الطَّيْخ : الفساد [قال][2] : فهو من تواطَخ القومُ . وسنذكر ذلك فى باب سَقَطات العلماء بإذن الله .

ولكن من الأصلين المتداخلين : الثلاثىّ والرباعىّ قولهم : زَرِم[3]، وازرأمّ[3]، وخضل، واخضألّ[4]، وأزهر، وازهأرّ، وضفد[5] واضفأدّ[5]، وزلِم القوم[6]، وازلأمّوا[6]، وزغِب الفَرْخ[7]، وازلغبّ[7] . ومنه قولهم : مبلع[8]، وبلْعوم، وحَلْق، وحلقوم، وشىء صَلْد، وصُلَادِم، وسَرْطَم[9]، وسِرْواط[9] . وقالوا للأسد : هِرْماس، وحدّثنا أبو علىّ عن الأصمعىّ أنه قال فى هرماس : إنه (من الهرس)[10]. وحدّثنا أيضا أنهم يقولون : لبن قُمارِص[11]. وقالوا دِلاص[12]، ودُلامِص[12]، ودُمالِص[12]. وأنشد ابن الأعرابىّ :

فباتت تشتوِى والليل داجٍ ... ضمارِيط[13] آستِها فى غير نار

ومن هذا أيضا قولهم : بعير أشدق، وشدقم[14] .

---

(١) كذا فى أ، جـ . وفى ش، ب : «يبادى» . وقوله : أمر لايتادى وليده هذا مثل يضرب للشىء الشديد الذى يتادى فيه الجلة والعظماء لا الصغار . يريد استنكار رأى ثعلب هذا وأنه ركب أمرا إدًّا .

(٢) كذا فى أ . وسقط فى ش، ب . (٣) زرم وازرأم : انقطع . (٤) خضل واخضأل : ابتل وندى . (٥) ضفد واضفأد : كان كثير اللحم ثقيلا فى حمق . وما أثبت موافق لما فى ب . وفى أ : «صفد واصفأدّ» . وفى جـ : «صفد واصفاد» . وفى ش : «ضغد واضغاد» . وكل هذا تحريف .

(٦) زلم القوم وازلأموا : أسرعوا وارتحلوا . (٧) زغب وازلغب : طلع ريشه .

(٨) كذا فى أ، جـ . وفى ش، ب : «بلعم» وما أثبت هو الصواب . (٩) السرطم والسرواط : الذى يبتلع كل شىء . وما أثبته هو الصواب؛ إذ يظهر فيه التداخل المطلوب . وفى أ، جـ «سرطم وسراطم»، وفى ش، ب : «سوطم وسواطى» . وكل هذا تحريف . (١٠) كذا فى أ، وفى ب : «أخذ من الهرس» . (١١) هو الحامض كالقارص . وكان ينبغى ذكر هذا الوصف ليبين التداخل . (١٢) الألفاظ الثلاثة فى معنى البراق . (١٣) جاء فى اللسان فى ضرط البيت هكذا للقضم بن مسلم البكائى :

وبيت أمه فأساغ نهسا ... ضماريط آستها فى غير نار

وفيه أن ضماريط الأست ما حواليها، كأن الواحد ضمريط أو ضمراط أو ضمروط مشتق من الضرط، ومن هنا كان التداخل الذى يعنيه أبو الفتح . (١٤) أى واسع الشدق .

وينبغى أن يكون جميع هـذا من أصلين ثلاثىّ ، ورباعىّ . وهو قياس قول أبى عثمان؛ ألا تراه قال فى دُلامِص : إنه رباعىّ ، وافق أكثرُه حروف الثلاثىّ؛ كسَبِط ، وسِبَطْر ، ولؤلؤ ، ولآلٍ . فلؤلؤ رباعىّ ، ولآل ثلاثىّ . وقياس مذهب الخليـل بزيادة الميم فى دُلامص ، أن تكون الميم فى هـذا كله زائدة ، وتكونُ على مذهب أبى عثمان أصلا ، وتكونُ الكلم التى اعتقبت هـذه الحروفُ عليها أصلين ، لا أصلا واحدا . نعم ، وإذا جاز للخليـل أن يدّعى زيادة الميم حشوا — وهو موضع عزيز عليها — فزيادتها آخرا أقرب مأخذا ؛ لأنها لمّا تأخّرت شابهت بتطرّفها أوّل الكلمة الذى هو مَعَانٌ[1] لها ومظِنّة منها . فقياس قوله فى دُلَامِص : إنه فُعَامل أن يقول فى دُمَالص : فُمَاعِل، وكذلك فى قُمَارص، وأن يقول فى بُلْعُوم، وحُلقوم : إنه فعلوم؛ لأن زيادة الميم آخِراً أكثر منها أوّلا ؛ ألا ترى إلى تلقّيهم[2] كل واحد من دِلْقِم[3]، ودِرْدِم[4]، ودِقْعِم[5]، وفُسْحُم[6]، وزُرْقُم ، وسُتْهُم ، ونحو ذلك بزيادة الميم فى آخره . ولم نر أبا عثمان خالف فى هـذا خلافَه فى دلامِص . وينبغى أن يكون ذلك لأن آخر الكلمة مشابِه لأوّلها، فكانت زيادة الميم فيه أمثل من زيادتها حشوا . فأما ازرأمّ، واضفادّ[7]، ونحو ذلك فلا تكون همزته إلا أصـلا ، ولا تحملها[8] على باب شأمل ، وشمأل؛ لقلّة ذلك . وكذلك لام ازلغبّ هى أحرى أن تكون أصلا .

---

(١) كذا فى أ ، ج . وفى ب : «معاذ» ، وفى ش : «معاد» . والمعان : المباءة ، والمنزل .

(٢) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « تلقنهم » .

(٣) من معانيه العجوز المسنة .

(٤) هى الناقة المسنة .

(٥) هو التراب ، يقال : بفيه الدقعم ، كما يقال : بفيه التراب .

(٦) هو الواسع الصدر .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «بزيادة» .

(٨) كذا فى أ . وفى ش : « يحملها » ، وفى ج : « نحملها » . وفى ب غير منقوطة .

ومن الأصلين الثلاثيّ والرباعيّ المتداخلين قولهم: قاع قَرِق[1]، وقرقر[1]، وقَرَقُوس[1]،
وقولهم: سلِس، وسَلْسَلٌ، وقَلِقٌ، وقَلْقَلَ. وذهب أبو إسحاق فى نحو قلقل،
وصَلْصَلَ، وجَرْجَر، وقرقر، إلى أنه فَعْفَل، وأن الكلمة لذلك ثلاثيّة، حتى كأن
أبا إسحاق لم يسمع فى هذه اللغة الفاشية المنتشرة[2] بزَغِد، وزَغْدَبٍ، وسَبِط، وسِبَطْر،
ودَمِث، ودِمَثْر، وإلى قول العجّاج:

* ركبتُ أخشاه إذا ما أحبجا[3] *

هذا مع قولهم وتَرِجبْجِر، للقويّ الممتلئ. نعم، وذهب إلى مذهب شاذّ غريب
فى أصلٍ منقادٍ عجيب؛ ألا ترى إلى كثرته فى نحو زَلِز، وزلزل، ومن أمثالهم
(تَوَقَّرِى يازلِزَهْ[4]) فهذا قريب من[5] قولهم: قد تزلزلت أقدامهم إذا قلقت فلم
تثبت. ومنه قلق، وقلقل، وهوّة[6]، وهَوْهاءة[6]، وغوغاء، وغوغاءُ؛ لأنه مصروفا[7]
رباعيّ، وغيرَ مصروف ثلاثيّ. ومنه رجل أدرد[8]، وقالوا: عضّ على دُرْدُرِه[9]،
ودرْدُورِه[10]. ومنه صَلّ، وصلصل، وعجّ، وعجعج. ومنه عين ثَرّة وثرثارة. وقالوا:
تكمكم من الكُمّة[11]، وحثحثت، وحثّثت، ورقرقت، ورقّقت؛ قال الله تعالى:

---

(١) أى أملس مستو. (٢) كذا فى أ. وفى ش، ب: «المنقشرة».
(٣) «أخشاه» أى أخوفه، والحديث عن المهمه المذكور قبل فى قوله:

* ومهمه هالك من تعرّجا *

وقوله: «أحبجا» أى بدا واعترض فى قوة وهول. وبهذا يتداخل مع حبجر. وانظر اللسان فى حبج
وخشى، والديوان ٩، والاقتضاب ٤٠٣ (٤) «زلزة» كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «زلزلة»
وهو خطأ. والزلزة الطياشة الخفيفة من قولهم: زلز: قلق. (٥) كذا فى أ، وفى ش، ب بدلها:
«و». (٦) هو الأحمق. (٧) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «مصروف».
يريد أنك إذا صرفت (غوغاء) كان أصله غوغاو من مضعف الفاء والعين فأبدلت الواو الأخيرة همزة،
فكان كالقمقام. والوجه الآخر أن تجعل الهمزة للتأنيث، فيكون غوغاء كحمراء. وانظر الكتاب ٢/٣٨٦
(٨) وصف من الدرد، وهو ذهاب الأسنان. (٩) الدردر: منبت الأسنان.
(١٠) تراه يعنى بالدردور الدردر. والذى فى اللسان والقاموس أن الدردور موضع فى وسط البحر
يجيش ماؤه، لا تكاد تسلم السفينة منه. (١١) هى القلنسوة المدورة؛ وتكمكم: لبسها.

« فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ »[١] وهذا باب واسع جدًّا ، ونظائره كثيرة : فارتكب أبو إسحاق مركبًا وَعْرًا ، وسحب فيه عددًا جَمًّا ، وفى هـذا إقدام وتعجرف . ولو قال ذلك فى حرف أو حرفين كما قال الخليل فى دُلَامِص ، بزيادة الميم ، لكان أسهل ؛ لأن هـذا شىء إنمـا ٱحتُمِل القولُ به فى كلمة عنـده شاذّةٍ ، أو عزيزة النظير . فأمّا الاقتحام بباب منقاد ، فى مذهب متعادٍ[٢] ، ففيه ما قدّمناه ؛ ألا ترى أن تكرير[٣] الفاء لم يأتِ به ثَبَت إلا فى مرمريس ، وحَكَى غير صاحب الكتاب أيضا مرمريت ، وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلا من السين ، كما أبدلت منها فى سِتّ ، وفيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

يا قاتلَ الله بنى السِّعلاتِ[٤] عَمْرو بن يَرْبوع شِرارَ الناتِ

* غـير أعِفَّـاءَ ولا أكياتِ *

فأبدل السين تاء .

فإن قلت : فإنا نجـد للمرمريت أصـلا يحتازه إليه وهو المَرْتُ[٥] ، قيل : هذا هو الذى دعانا إلى أن قلنا : إنه قد يجوز أن تكون التاء فى مرمريت بدلا من سين مرمريس . ولولا أن معنا مَرْتا لقلنا فيه : إن التاء بدل من السين البتّة ، كما قلنا ذلك فى سِتّ ، والنات ، وأكيات . فإن قال قائل منتصرا لأبى إسحاق : لا ينكر[٦] أن يأتى فى المعتلّ من الأمثلة ما لا يأتى فى الصحيح ؛ نحو سـيِّد وميت ، وقُضَاة ودُعَاة ، وقَيْـدُودة ، وصيرورةٍ ، وكينونةٍ ، وكذلك يجىء فى المضاعف ما لا يأتى

(١) آية ٩٤ سورة الشـعراء .	(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب ، ج : « معتاد » .

(٣) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى ا : « تكثير » .	(٤) السعلاة : الغول أو ساحرة الجنّ ، جعل أمهم كالغول أو كالساحرة الجنية ، وقد كتب «السعلاة» بالتاء المفتوحة مجانسة للنات ، وكتب فى اللسان فى أنس : السـعلاة والأكيات يريد النـاس والأكياس . وقـد كتب فى ا فوق النات س ، وتحت التـاء فى أ يات س للدلالة على أصـل الحرف قبل الإبدال . والرجز لعلباء بن أرقم كما فى النوادر ١٠٤ ، وزاد ابن دريد فى الجمهرة ٣ / ٣٣ : « أخله اليشكرى » وانظر اللآلى ٧٠٣

(٥) هو المكان لا نبت فيه .	(٦) كذا فى ا ، وفى ش ، ب : « تنكر » .

فى غيره من تكرير الفاء . بل إذا كانوا قد كرّروها فى مرمريت ، ومرمريس ، ولم نر فى الصحيح فَيْعِلا ولا فُعَلة فى جمع فاعل ، ولا فيعلولا مصدرا كان ماذهب إليه أبو إسحاق من تكرير الفاء فى المضاعف أولى بالجواز ، وأجدر بالتقبّل ، فهو قول ، غير أن الأول أقوى ؛ ألا ترى أن المضاعف (لا ينتهى)[1] فى الاعتلال إلى غاية اليـاء والواو ، وأن ما أُعِلَّ منه فى نحو ظِلْت ، ومَسْت ، و (ظَنْت فى ظننت)[2] ، وتقصّيت ، وتقضّيت ، وتفضّيت من الفضّة ، وتسرّيت من السُّرِّيّة ، ليس شىء من إعلال ذلك ونحـوه بواجب ، بل جميعه لو شئت لصحّحته ، وليس كذلك حديث الياء والواو والألف فى الاعتلال ، بل ذلك فيها فى عام أحوالها التى اعتلّت فيها أمر واجب أو مستحسَن فى حكم الواجب ، أعنى باب حارِى ، وطائِى ويَاجَلُ ، ويَاءَسُ ، وآيةٍ فى قول سيبويه[3] . فإن قلت فقد قرأ الأعمش بعذاب بَيْئِس[4] ، فإنما ذلك لأن الهمزة وإن لم تكن حرف علّة فإنها معرّضة للعلّة ، وكثيرة الانقلاب عن حروف العلّة ، فأجريت (بَيْئِس)[5] عنده مُجرى سيِّد ، وهيِّن ، كما أجريت التجزئة مجرى التعزية فى باب الحـذف والتعويض ، وتابع أبو بكر البغداديين فى أن الحاء الثانية فى حثحثت بَدَل من ثاءٍ ، وأن أصله حَثَّثْت . وكذلك قال فى نحو ثَرّة ،

(١) كذا فى ش . وفى أ ، ب : « لم ينته » .

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ج : « ظنيت وتظنيت » .

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٨٨

(٤) يريد ابن جنى أن بيئسا فيعل — بكسر العين — على هذه القراءة وهو مختص بالمعتل كسيد وميت ، ولكن الذى سوّغ ذلك مجيئه فى المهموز وهـو قريب من المعتل . وقد وافق الأعمش فى هذه القراءة عيسى بن عمر ، وعن الأعمش قراءة أخرى بيأس . راجع البحر المحيط ٤/٤١٣

(٥) كذا فى ش ، ب . أ : « حرف » .

وثرثارة : إن الأصل فيها ثُرّارة، فأبدل من الراء الثانية ثاء، فقالوا : ثرثارة . وكذلك طَرِّدِ هذا الطرد[1] . وهذا وإن كان عندنا غلطا لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه، ولا مقارِبا فى المخرج له فإنه شِقّ آخَر من القول . ولم يدّع أبو بكر فيه تكرير الفاء، وإنما هى عين أبدلت إلى لفظ الفاء، فأمّا أن يدّعى أنها فاء مكررة فلا .

فهذا طريق تزاحُم الرباعىّ مع الثلاثىّ . وهو كثير جدّا فاعرفه، وتوقّ حمله ٥ عليه أوخَلْطه به، ومِن كلّ واحد منهما عن صاحبه، ووالِهِ دونه؛ فإن فيه إشكالا . وأنشدنى الشجرىُّ لنفسه :

أناف على باقى الجبالِ وذفّفت بأنوار عُشْبٍ مخضبِّلٍ عوازِبه[2]

وأما تزاحُم الرباعىّ مع الخماسىّ فقليل . وسبب ذلك قِـلّة الأصلين جميعا ، فلمّا قَلّا قَلّ ما يعرِض من هـذا الضرب فيهما ؛ إلا أن منه قولهم : ضَبَغْطى ، ١٠ وضَبْغطرى[3] ، وقوله أيضا :

* قد دَرْدَبَتْ والشيخُ دَرْدَبِيسُ[4] *

فـ(دردبت) رباعىّ و(دردبيس) خماسىّ . ولا أدفع أن يكون استكره نَفْسَه على أن بنى من (دردبيس) فِعْلا فحذَف خامسه؛ كما أنه لو بَنَى من سفرجل فعلا عن ضرورة لقال : سَفْرَج . ١٥

---

(١) كذا فى ش، ب . وفى أ : « الطرز » . (٢) « مخضتل » كذا فى ش، ب، أ . وتزيد أ بأن كتب خارج البيت : « مزهَرّ » على أنها رواية أخرى . (٣) الضبغطى والضبغطرى : كلمة يفزع بها الصبيان . (٤) قبله : * أم عيال قحمة تعوس * والقحمة : المتقدّمة فى السن . والعوس : الطوفان بالليل، أو إصلاح المعيشة . والدردبة : الخضوع والذل . والدردبيس هنا الفانى من الشيوخ . وانظر اللسان فى دردبس . ٢٠

باب فى (المثلين)[1] : كيف حالهما فى الأصليّة والزيادة، وإذا كان أحدُهما زائدا فأيُّهما هو ؟

اعلم أنه متى اجتمع معك فى الأسماء والأفعال حرف أصل[2] ومعه حرفان مِثْلان لا غَيْرُ فهما أصلان، متّصلين كانا أو منفصلين . فالمتّصلان نحو الحَفَف[3] ، والصَدَد ، والقَصَص ، وصَبَبْت ، وحَلَلْت ، وشدَدْت ، ودَدَن ، و يَين[4] . وأمّا[5] المنفصلان فنحو دَعْد ، وتُوت ، وطُوط[6] ، وقَلِق ، وسَلِس . وكذلك إن كان هنــاك زائد فالحال واحدة ؛ نحو حَمَام ، وسِمام[7] ، وثالِث، وسالِس؛ روينا عن الفرّاء قول الراجز :

ممكورة غَرْثى الوِشاح السالِس تضحك عن ذِى أشُر غُضَارِس[8]

وكذلك كَوكب ، ودَوْدح[9] . وليس من ذلك دُؤادِم[10]؛ لأنه مهموز .

---

(١) كذا فى ش، ب، جـ . وفى أ : « أن المثلين» .

(٢) كذا فى أ . وفى ش، ب : « أصلى » .

(٣) الحفف : ضيق العيش وشدّته . وهو بالمهملة فى أ، ب . وفى ش : « الخفف » .

(٤) يين — بالتحريك ، ويسكن ثانيه — : عين أو واد بين ضاحك وضو يحك ، وقيـل : فى بلاد خزاعة ، وقيل غير ذلك . وانظر القاموس ومعجم البلدان .

(٥) كذا فى ش، ب . وفى أ : « فأما » .

(٦) من معانيه الحية والقطن .

(٧) جمع سم .

(٨) السالس : السلس اللين . و(غضارس) كذا بالغين المعجمة فى ش، ب . وفى أ ، جـ: «عضارس» بالعين المهملة ، وكلاهما معناه : بارد عذب . وجاء الشطر الأخير فى اللسان (عطمس) مع شطر آخر .

(٩) فى اللسان أن ابن جنى ذكر هذا اللفظ ولم يفسره .

(١٠) هكذا يجعل ابن جنى هـذا الحرف مهموزا . والذى فى اللغة ثانى حروفه واو ، ولم يذكروا الهمز . وهو صمغ كالدم يخرج من السمر .

وكذلك إن كان هناك حرفان تُسقطهما الصنعة جَرَيا فى ذلك مجرى الحرف الواحد (كألف[1] حمام وسمام، وواو كوكب ودَوْدَح) وذلك ألَنْدَد، ويلندد، يوضّح ذلك الاشتقاقُ فى ألندد، لأنه هو الألدّ. وأمّا ألَنْجَج[2] فإنّ عِدّة حروفه خمسة، وثالثه نون ساكنة، فيجب أن يُحكم بزيادتها فتبقى أربعة، فلا يخلو حينئذ أن يكون مكرر اللام، كباب قُعْدُد وشُرْبُب[3]، أو مَزيدة فى أوّله الهمزةُ، كأحمر، وأصفر، وإثْمِد. وزيادة الهمزة أوّلا أكثر من تكرير[4] اللام آخرا. فعلى ذلك ينبغى أن يكون العمل. فتبقى الكلمة من تركيب (ل ج ج)، (فمثلاها[5] إذن أصلان) وكذلك يَلَنْجَج، لأن الياء فى ذلك كالهمزة، كما قدّمناه. فمِثلا ألَنْجَج ويَلَنْجَج أصلان كمِثلى ألَنْدَد ويَلَنْدَد.

فهذه أحكام المِثلين إذا كان معهما أصل واحد فى أنهما أصلان لا محالة.

فأمّا إذا كان معك أصلان ومعهما حرفان مِثلان فعلى أضرب: منها أن يكون هناك تكرير على تساوى حال الحرفين. فإذا كانا[6] كذلك كانت الكلمة كلها أصولا، وذلك نحو قلقل، وصعصع[7]، وقرقر[8]. فالكلمة إذًا لذلك رباعيّة. وكذلك إن اتفق الأوّل والثالث، واختلف الثانى والرابع، فالمِثْلان أيضا أصلان. وذلك نحو فِرِنْغ[9] وقِرقِل[10]، وزَهزَق[11]، وجرجم[12]. وكذلك إن اتفق الثانى والرابع[13]، واختلف

(١) كذا فى ش، ب. وقد خلت من هذه الزيادة أ. (٢) كذا فى أ. وفى ش، ب: «فلأن». (٣) هو واد فى ديار بنى سليم. انظر معجم ياقوت. (٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «تكثير». (٥) ثبت ما بين القوسين فى أ، وسقط فى سائر الأصول. (٦) كذا فى أ، ب. وفى ش: «كان». (٧) كذا فى أ، ب، ش. وفى ج: «ضمضم». ويقال: صعصع القوم: فرّقهم. (٨) يقال: قرقر البعير: هدر. (٩) هو نبات الرجلة. (١٠) هو قميص للنساء. (١١) أى أكثر من الضحك. (١٢) يقال: جرجم الشراب: شربه. (١٣) يريد الثانى والرابع، والأوّل والثالث من الحروف الأصول دون نظر إلى الزوائد.

الأوّل والثالث ، نحو كِرْبِر[1] ، وقِسْطاس ، وهزَنْبَزان[2] ، وشعلع[3] ، فالمثلان أيضا أصلان . وكلّ ذلك أصل رباعىّ . وكذلك إن اتفق الأوّل والرابع ، واختلف الثانى والثالث ، فالمثلان أصلان ، والكلمة أيضا من بنات الأربعة . وذلك نحو قُرْبُق[4] ، وصَعْفَصة[5] [وسَلَعوس][6] . وكذلك إن اتفق الأوّل والثانى ، واختلف الثالث والرابع ، فالمثلان أصلان ، والكلمة أيضا رباعيّة . وذلك نحو دَيْدَبون[7] ، وزَيْزفون[8] : هما رباعيّان ، كباب دَدَن وكوكب فى الثلاثة . ومثالها (فَيْعَلُول) كيسفوج[9] ، وعيضموز[10] . فهذه حال الرباعىّ .

وكذلك أيضا إن حصل معك ثلاثة أحرف أصول ، ومعها مثلان غير ملتقيين ، فهما أيضا أصلان ، وذلك كقولهم زبعبق[11] ، وشَمْشليق[12] ، وشَفْشليق[13] .

١٠ فهذه هى الأصول التى يكون فيها المثلان أصلين . وما علمنا أنّ وراءَ ما حضرَنا وأحضرْناه منها مطلوبا فيُتْعَب بالتماسه وتطلُّبه .

فأمّا متى يكون أحَد المثلين زائدا فهو أن يكون معك حرفان أصلان من بعدهما حرفان مثلان ، فأحدهما زائد . وسنذكر أيُّهما هو الزائد عَقِيب الفراغ من تقسيم ذلك . وذلك كمَهْدَد ، وسَرْدد[14] ، وجَلْبَب ، وشملل ، وصَعْرَر ، واسحنكك ،

١٥ (١) فى القاموس واللسان أن ابن جنى ذكره ولم يفسره . ويقول صاحب القاموس : « وعندى أنه تصحيف والصواب بالزاى آخره » وهو يريد الكربز وهو القثاء الكبار . وقوله : « كربر » كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يبطر » . وهو تحريف . (٢) هو الوثاب . (٣) هو الطويل .
(٤) هو دكان البقال . (٥) هو السكباج ، وهو لحم يطبخ بخل . (٦) زيادة فى ش ، ب ، ج . وقد خلت منها أ . وسلعوس بلد وراء طرسوس . (٧) هو اللهو أو الباطل . وانظر
٢٠ ص ٢٢ من هذا الجزء . (٨) يقال : ناقة زيزفون : سريعة . (٩) من معانيه حب القطن ، والمشب البالى . (١٠) من معانيها العجوز والصخرة العظيمة . (١١) هو السيء الخلق .
(١٢) هى العجوز المسترخية . (١٣) هى الشمشليق . (١٤) هو واد فى تهامة .

واقعنسس . وكذلك إن كان معك حرفان أصـلان بينهما حرفان مثلان ، فأحد المثلين أيضا زائد . وذلك نحو سُلَّم ، وقِلَّف(١) ، وكَسَّر ، وقطَّع . وكذلك إن فصَل بين المِثْلين المتأخرين عن الأصلين المتقدمين ، أو المتوسِّطين بينهما زائد ، فالحال واحدة . وذلك نحو قُردود(٢) ، وسِختيت(٣) ، وصِمْميم(٤) . وقُرطاط(٥) ، وصِفنات(٦) ، (وعثوثل(٧)) ، (واعشوشب(٨) ، واخلولق) .

٥

فهذا حكم المثلين يجيئان مع الأصلين .

وكذلك إن جاءا بعد الثلاثة الأصول ؛ وذلك نحو قفعدد(٩) ، وسَحْبَل ، وسبحلل(١٠) ، وهِرْشَف ، وعِربد(١١) ، وقسحب(١٢) ، وقسقب(١٣) ، وطرطب(١٤) .

وكذلك إن التقى المثلان حشوا ؛ وذلك نحو علكد(١٥) ، وهلقس(١٦) ، ودبخس(١٧) ، وشمخر(١٨) ، وضمخر(١٩) ، وهمقع(٢٠) ، وزمّاق(٢١) ، وشعلّع(٢٢) ، وهملّع(٢٣) ، وعدبّس ، وعجنّس(٢٤) .

١٠

---

(١) هو الغرين إذا يبس . (٢) هو ما ارتفع من الأرض وغلظ . (٣) كذا فى ا بالمهملة ، وفى ش ، ب : « سختيت » ، وكل صحيح . والسحتيت : السويق القليل الدسم ، والسختيت : الشديد . (٤) من معانيه السيد الشريف . (٥) هو كالبرذعة يوضع تحت السرج . (٦) هو الجسيم الشديد . (٧) كذا فى ا . وسقط فى ش ، ب . والعثوثل : الفدم الغبي . (٨) كذا ش ، ب . وسقط فى ا . (٩) القفعدد : القصير . (١٠) يقال سقاء سبحلل : ضخم . (١١) هو الشديد من كل شيء . (١٢) هو الضخم . (١٣) هو الضخم . (١٤) هو الثدى الضخم المسترخي . (١٥) هو الغليظ الشديد العنق . (١٦) من معانيه الجوع الشديد . (١٧) هو الضخم العظيم الخلق . (١٨) هو المتكبر . (١٩) هو المتكبر أيضا . (٢٠) هو الأحمق . (٢١) هو من ينزل قبل أن يولج . (٢٢) من معانيه الذئب . (٢٣) هو الشديد الموثق الخلق من الإبل وغيرها . (٢٤) هو الجمل الضخم .

١٥

٢٠

وكذلك إن تحجز بين المثلين زائد . وذلك نحو جَلْفَزِيز[1]، وهَلْبَسِيس[2]، وتَحْبَصِيص[3]، وحَنْدَقُوق[4] . فهذه الكلم كلها رباعية الأصل ، وأحد مثليها زائد .

فأما همَّرِش[5] فخماسيّ ، وميمه الأولى نون ، وأدغمت فى الميم لمّا لم يُخَف هناك لَبس؛ ألا ترى أنه ليس فى بنات الأربعة مثال (جَعَّفِر) فيلتبس به هَمَّرِش . ولو حقَّرت (همَّرِشا) لقلت (هُنَيمِر) فأظهرت نونها لحركتها . وكذلك لو استكرهت على تكسيرها لقلت (هَنَامِر) . ونظير إدغام هـذه النون إذا لم يخافوا لبسا قولهم امَّحى، وامَّاز، وامَّاع . ولمـا لم يكن فى الكلام (افَّعَل) علم أنّ هذا انفعل؛ قال أبو الحسن : ولو أردت مثال انفعل من رأيت ولحزت[6] لقلت : ارَّأى ، والَّحزّ .

فإن قلت : فمـا تقول فى مثل عَذَوَّر[7]، وسنوّر[8]، واعلوّط[9]، واخروّط ، وهبيّخ[10]، وهبيغ[11]، وجبرُوّة، وسِمَعَنّة[12]، ونِظْرَنّة[13]، وزونَّك[14]فيمن أخذه من زاك يزوك ـــ وعليه حمله أبو زيد لأنه صرَّف فعله عقيبه معه ـــ فإنّ هـذا سؤال ساقط عنا؛ وذلك أنا إنما كلامنا على ما أحد مثليه زائد ليذكر فيما بعد . فأمّا ما مِثلاه جميعـا زائدان فليس فيه كلام ولا توقّف فى القطع (بزائديه معا)[15] .

فإن قيل : فهذا؛ ولكن ما تقول فى صمحمح[16]، ودمكمك[17]، وبابهما ؟ قيل : هذا فى جملة ما عقدناه؛ ألا ترى أن معك فى أوّل المثال الصاد، والميم ، وهما لفظ

---

(١) من معانيها العجوز . (٢) يقال : ما فى الدار هلبسيس أى ما فيها أحد .
(٣) من معانيه الجمل الصغير . (٤) هى بقلة . (٥) من معانيها العجوز الكبيرة .
(٦) أى بخلت . (٧) من معانيه السيء الخلق . (٨) هو جملة السلاح .
(٩) يقال اعلوّط البعير : ركبه بلا خطام . (١٠) من معانيه الأحمق .
(١١) يقال : نهر هبيغ : عظيم . (١٢) هو المختال الرافع نفسه فوق قدرها .
(١٣) أى لا فيمن أخذه من زنك ، وعليه الجوهرى فى الصحاح . وانظر اللسان (زنك) .
(١٤) أى تبختر فى مشيته . (١٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب بدل هذا : « بزيادته » .
(١٦) من معانيه الرجل الشديد . (١٧) هو الشديد القوى .

أصلين ثم تكرّر كلّ واحد من الثانى والثالث فصار عَوْد الثانى ملحِقا له بباب (فعلل) وعَوْد الثالث ملحِقا له بباب (فعلل) فقد ثبت أن كل واحد من الحرفين الثانى والثالث قد عاد عليه نفسُ لفظه كما عاد على[1] طاء (قطّع) لفظُها، وعلى دال (قعدد) أيضا لفظُها. فباب (فعلعل) ونحوه أيضا ثلاثىّ؛ كما أن كل واحد من (سلّم) و(قطّع) و(قُعْدُد) و(شملل) ثلاثى. وهذا أيضا جوابُ من سأل عن مرمريس ومرمريت سؤاله عن صمحمح، ودمكمك؛ لأن هذين أوّلا كذينك آخِرا.

الآن قد أتينا على أحكام المثلين: متى يكونان أصلين، ومتى يكون أحدهما زائدا، بما لا تجده متقصًّى متحجّرا فى غير كلامنا هذا.

وهذا أوان القول على الزائد منهما إذا اتفق ذلك أيُّهما هو.

فمذهب[2] الخليل فى ذلك أن الأوّل منهما هو الزائد؛ ومذهب[2] يونس — وإياه كان يعتمد أبو بكر — أن الثانى منهما هو الزائد. وقد وجدنا لكل من القولين مذهبا، واستوسعنا له بحمد الله مضطربا. فجعل الخليل الطاء الأولى من قطّع ونحوه كواو حوقل، وياء بيطر؛ وجعل يونس الثانية منه كواو جِهور[3]، ودهور[4]. وجعل الخليل باء جلبب الأولى كواو جهور، ودهور؛ وجعل يونس الثانية كياء سلقيت، وجعبيت. وهذا قدر من الحِجاج[5] مختصر، وليس بقاطع، وإنما فيه الأنس بالنظير، لا القطع باليقين. ولكن مِن أحسن ما يقال فى ذلك ما كان أبو علىّ — رحمه الله — يحتجّ به لِكونِ الثانى هو الزائد قولهم[6]: اقعنسس، واسحنكك؛ قال: ووجه الدلالة من ذلك أن نون افعنلل بابُها إذا وقعت فى ذوات الأربعة أن تكون بين

---

(١) كذا فى أ. وفى ش، ب: «إلى».

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٥٤ فقد ساق سيبويه المذهبين ثم قال: «وكلا الوجهين صواب ومذهب».

(٣) هو اسم موضع. (٤) يقال: دهوره: قذفه فى مهواة. (٥) كذا فى أ. وفى ش، ب: «الاحتجاج». (٦) هذا بدل من قوله: «ما كان أبو على ...».

أصلين ، نحو احرنجم ، واخرنطم . واقعنسس ملحق بذلك ، فيجب أن يحتذى به طريق ما أُلحِق بمثاله . فلتكن السين الأولى أصلا كما أن الطاء المقابِلة لها من (اخرنطم) أصل . وإذا كانت السين الأولى من اقعنسس أصلا كانت الثانية الزائدة ، من غير ارتياب ولا شبهة . وهذا فى معناه سديد حسن جارٍ على أحكام هذه الصناعة . ووجدتُ أنا أشياء فى هذا المعنى يشهد بعضُها لهذا المذهب ، وبعضها لهذا المذهب . فمما يشهد لقول يونس قول الراجز :

بنى عُقَيلٍ ماذِهِ الخنافِق ! المالُ هَدْىٌ ، والنساء طالِق (١)

فالخنافق جمع خَنْفَقِيق ، وهى الداهية . ولن تخلو القاف المحذوفة أن تكون الأولى أو الثانية ، فيبعد أن تكون الأولى ؛ لأنه لو حذفها لصار التقدير [به] (٢) فى الواحد الى (خنفيق) ولو وَصل الى ذاك لوقعت الياء رابعة فيما عدَّته خمسة ، وهذا موضع يثبت فيه حرف اللين بل يجتلب اليه تعويضا أو إشباعا . فكان يجب على هذا خنافيق . فلمَّا لم يكن كذلك علمتُ أنه إنما حذف القاف الثانية فبقى (خنفقى) فلمَّا وقعت الياء خامسة حذفت فبقى (خنفق) فقيل فى تكسيره خنافق . فإن قلت : ما أنكرت أن يكون حذف القاف الأولى فبقى (خنفيق) وكان قياس تكسيره خنافيق ، غير أنه اضطرّ إلى حذف الياء ، كضرورته إلى حذفها فى قوله (٣) :

* والبكراتِ الفُسَّجَ العطامسا (٤) *

---

(١) « والنساء طالق » ، كذا بإفراد الخبر ، وكأنه ذهب إلى أنه يريد : كل امرأة طالق . ولو قال : والنساطوالق ؛ لاستغنى عن هذا . (٢) زيادة فى ش ، ب خلت منها أ .

(٣) أى غيلان بن حريث الربعى . وانظر الكتاب : ٢ / ١١٩ ، وشرح شواهد الإيضاح لابن برى ، الورقة ٩٤ / أ . (٤) قبله :

* قد قربت ساداتها الروائسا *

الروائس جمع الرائسة ، وهى المتقدمة لسرعتها ونشاطها ، والبكرات جمع البكرة وهى الناقة الفتية ، والفسج جمع فاسج وهى هنا السمينة ، والعطامس جمع العيطموس ، وهى هنا الناقة الحسناء ، وكان قياسه : العطاميس ؛ لحذف الياء .

قيل : الظاهر غير هذا ، وإنما العمل على الظاهر لا على المحتمَل . فإذا صحّ أنه إنما حذف الثانية علمت أنها هي الزائدة دون الأولى . ففي هذا بيان وتقوية لقول يونس .

ويقوّى قولَه أيضا أنهم لمّا ألحقوا الثلاثة بالأربعة فقالوا مَهْدَد ، وجلبب ، بدأوا باستعمال الأصلين[1] ، وهما الميم ، والهاء ، والجيم واللام ، فهذان أصلان لا محالة . فكما تبعت الهاءُ الميمَ والهاءُ أصل كما أن الميم أصل ، فكذلك يجب أن[2] تكون الدال الأولى أصلا لتَتْبع الهاء التي هي أصل . فكما لا يُشَكّ أن الهاء أصل تبع أصلا ، فكذلك ينبغي أن تكون الدال الأولى أصلا تبعت أصلا ، من حيث تساوت أحوالُ الأصول الثلاثة ؛ وهي الفاء والعين واللام . فلمّا استُوفيت[3] الأصولُ الثلاثة المقابَل بها من (جعفر) الأصولُ الأُوَلُ الثلاثةُ وبقيتْ هناك بقيّة من الأصل المُمَثّل[4] — وهي اللام الثانية التي هي الراء — استؤنفتْ[5] لها لام ثانية مكررة ، وهي الدال الثانية . نعم وإذا كانت اللام الثانية من الرباعى مشابهة بتجاوزها الثلاثة للزائد كان الحرف المكرر الذى هو أحد حرفين أحدهما زائد لا محالة إذا وقع هناك هو الزائد لا محالة .

فهذا كله — كما ترى — شاهد بقوّة قول يونس .

فأمّا[6] ما يشهد للخليل فأشياء . منها ما جاء من نحو فَعَوْعَل ، وفَعَيْعَل ، وفَعَنْلَل ، وفَعَاعِل ، وفُعاعيل ؛ نحو غَدَودن[7] ، وخَفَيدد[8] ، وعَقَنْقَل ، وزَرَارِق[9] ، وسَخاخين[10] .

(١) سقط هذا الحرف فى أ . (٢) كذا فى ٠ أ وفى ش ، ب : « الأصل » .
(٣) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش « استوفت » .
(٤) كذا فى أ ، ب . وفى حـ : « المتمثل » .
(٥) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى أ : « استوثقت » .
(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وأما » . (٧) يقال شاب غدودن : ناعم .
(٨) هو السريع . (٩) جمع زرق — كسكر — وهو طائر .
(١٠) يقال ماء سخاخين : حارّ .

وذلك أنك قد علمت أن هذه المُثُل التى تكررت فيها العينان إنما يتقدّم على الثانية منهما الزائد لا محالة ؛ أعنى واو فَعَوْعل، وياء فَعَيعل، ونون فعنلل، وألف فَعاعل وفَعاعيل . فكما أنهما لمّا اجتمعا[1] فى هذه المُثُل ماقبل[2] الثانية زائد[3] لا محالة، فكذلك ينبغى أن يكونا إذا التقيا غير مفصولٍ بينهما فى نحو فَعّل، وفُعّل، وفَعّال، وفُعّال، وفِعّيل، وما كان نحو ذلك : الزائدة منهما أيضا هى الأولى؛ لوقوعها موقعَ الزوائد مع التكرير فيهما لامحالة . فكما لا يُشَكّ فى زيادة ماقبل العين الثانية فى فَعَوعل، وبابه، فكذلك ينبغى ألّا يشكّ فى زيادة ما قبل العين الثانية ممّا[4] التقت عيناه؛ نحو فَعّل، وفُعّل، وبقيّة الباب . وهذا واضح .

فإن عكس عاكس هذا فقال : إن كان هذا شاهدا لقول الخليل عندك كان هو أيضا نفسُه شاهدا لقول يونس عند غيرك . وذلك أن له أن يقول : قد رأينا[5] العينين فى بعض المُثُل إذا التقتا مفصولة إحداهما من الأخرى فإن مابعد الأولى منهما زائد لامحالة ، ويورد هذه المُثُل عينها ؛ نحو عَثَوثل ، وخفيدد ، وعقنقل ، وبقيّة الباب ، فيقول[6] لك : فكما أنّ مابعد العين الأولى منها[7] زائد[8] لا محالة ، فليكن أيضا مابعد العين الأولى فى فَعّل ، وفُعّل ، وبقيّة الباب هو الزائد لا محالة .

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : « اجتمعتا » .

(٢) فى الأصول : « وما » . والسياق مع الواو غير ظاهر .

(٣) كذا فى ا . وفى ش، ب : « زائدة » .

(٤) كذا فى ا . وفى ش، ب : « فيما » .

(٥) كذا فى ا، ب . وفى ش : « أرينا » .

(٦) كذا فى ا . وفى ش : « فنقول » . وفى ب غير منقوط .

(٧) كذا فى ا . يريد : من المثل السابقة . وفى ش، ب : « منهما » .

(٨) كذا فى ا . وفى ش، ب : « زائدة » .

فالجواب أنّ هذه الأحرف الزوائد فى فوعل ، وفيعل ، [وفعنلل](١) وبقيّة الباب أشبهُ بالعين الأولى منها بالعين الآخرة ، وذلك لسكونها ، كما أن العينين إذا آلتقتا فالأولى منهما ساكنة لاغير(٢) ؛ نحو قَتّل ، وقُتّل ، وقِتّيل وبقيّة الباب . ولا نعرف(٣) فى الكلام عينين آلتقتا والأولى منهما متحركة ؛ ألا ترى أنك لا تجد فى الكلام نحو فِعِعْل ، ولا فُعُعْل ، ولا فُعُعُل ولا شيئا من هذا الضرب(٤) لم نذكره(٥) . فإذا كان كذلك علمت أن واو (فوعل) لسكونها أشبهُ بعين (فعّل) الأولى لسكونها أيضا منها بعينها الثانية لحركتها ، فاعرف ذلك فرقا ظاهرا .

ومنها أن أهل الحجاز يقولون للصوّاغ : الصّيّاغ ، فيما رويناه عن الفرّاء ؛ وفى(٦) ذلك دلالة على مانحن بسبيله . ووجه الآستدلال منه(٧) أنهم كرهوا آلتقاء الواوين — لا سيّما فيما كثر استعماله — فأبدلوا الأولى(٨) من العينين ياء — كما قالوا فى أمّا : (أيْمَا) ونحو ذلك — فصار تقديره : الصّيْواغ ، فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها ، فقالوا (الصّيّاغ) . فإبدالهم العين الأولى من الصوّاغ دليل على أنها هى الزائدة ؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل .

فإن قلت : فقد قَلَبْتَ(٩) العين الثانية أيضا فقلت (صيّاغ) فلسنا نراك إلّا وقد أعللت العينين جميعا ، فمن جعلك بأن(١٠) تجعل الأولى هى الزائدة دون الآخرة ، وقد آنقلبتا جميعا ؟

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .
(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يعرف » بالبناء للفعول . وهو لايستقيم مع « عينين » .
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « النحو » . (٥) كذا أثبته . وفى أ ، ب ، ش : « يذكره » . (٦) كذا فى أ . وسقط حرف العطف فى ش ، ب . (٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « منهم » أى من أهل الحجاز . (٨) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « الأولى » .
(٩) هذا الضبط عن ب . وفى أ : «قلبت» بالبناء للفعول . (١٠) أى تمسك بأن تجعل .

قيل قَلْبُ الثانية لا يستنكر؛ لأنه[1] كان عن وجوب (وذلك[2]) لوقوع الياء ساكنة قبلها، فهذا غير بعيد ولا معتذَرٍ منه ؛ لكن قلب الأولى — وليس هناك علّة تَضْطَرّ إلى إبدالها أكثرُ من الاستخفاف مجرّدا — هو المعتدّ[3] المستنكر المعوّل عليه المحتّج به ، فلذلك آعتمدناه ، وأنشأنا الاحتجاج للخليل عنه ؛ إذ[4] كان تلعّبا بالحرف من غير قوّة سببٍ ، ولا وجوبِ عِلّة . فأمّا ما يقوى سببه ويتمكّن حالُ الداعى إليه فلا عجب منه ، ولا عِصمة للحرف — وإن كان أصليًا — دونه . وإذا[5] كان الحرف زائدا كان بالتلعّب به قمِنا .

وآذكر قول الخليل وسيبويه فى باب مَقُول ومَبِيع، و [أن[6]] الزائد عندهما هو المحذوف ، أعنى واو مفعول؛ من حيث كان الزائد أولى بالإعلال من الأصل .

فإن قلت : فما أنكرت أن يكونوا إنمــا أبدلوا العين الثانية فى صوّاغ دون الأولى، فصار التقدير به إلى صَوْياغ ، ثم وقع التغيير فيما بعد ؟

قيل : يَمنع من ذلك أن العرب إذا غيّرت كلمة عن صورة إلى أخرى آختارت أن تكون الثانيةُ مشابهة لأصول كلامهم ومُعتاد أمثلتهم . وذلك أنك تحتــاج إلى أن تنيب[7] شيئا عن[8] شىء ، فأولى أحوال الثـانى بالصواب أن يشابه الأوّل . ومن

---

(١) فى ش، ب : « وذلك لأنه » . وما هنا فى أ .

(٢) كذا فى أ . وسقط فى ش، ب .

(٣) فى أ، ب، ش : « المقول » . وفى م : « المنقول » .

(٤) كذا فى م . وفى سائر الأصول : « إذا » والوجه ما أثبت .

(٥) كذا فى أ . وفى ش، ب : « إن » .

(٦) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب .

(٧) كذا فى أ . وفى ش، ب، ج : « تثبت » . والوجه ما أثبت ليتفق مع قوله بعد : « المناب عنه » .

(٨) كذا فى أ . وفى ش، ب : « من » .

مشابهته له أن يوافق أمثلة القوم ، كما كان المُناب عنه مِثالا من مُثُلهم أيضا ؛ ألا ترى أن الخليل لمّا رتّب أمر أجزاءِ العَرُوض المزاحَفة ، فأوقع للزحاف مثالا مكان مثال عدَل عن الأوّل المألوف الوزن إلى آخر مثله فى كونه مألوفا ، وهَجَر ما كان بقّتْهُ صنعةُ الزحاف من الجزء المزاحَف مِمّا[1] كان خارجا عن أمثلة لغتهم .

وذلك أنه لمّا طوى[2] (مُسْ تَفْ عِلُنْ) فصار الى (مُسْ تَعِلُن) ثنّاه الى مثال معروف وهو (مفتعلن) لمّا كره (مُسْتَعِلُنْ) إذ كان غير مألوف ولا مستعمَل . وكذلك لمّا ثرم[3] (فَعُولُنْ) فصار إلى (عُولُ) وهو مثال غير معروف ، عدَله الى (فَعْلُ)[4] . وكذلك لمّا خَبَل[5] (مُسْتَفْعِلُنْ) فصار الى (مُتَعِلُنْ) فاستنكر ما بقى منه ، جعل خالِفة الجزء (فَعَلَتُنْ) ليكون ما صِيرَ اليه مثالا مألوفا ، كما كان ما انصُرِف عنه مثالا مألوفا .

ويؤكّد ذلك عندك أن الزحاف إذا عَرَض فى موضع فكان ما يبقى بعد إيقاعه مثالا معروفا لم يَستبدل به غيرَه . وذلك كقبضه[6] (مفاعيلن) إذا صار الى (مفاعِلن) ، وككفّه[7] أيضا لمّا صار الى (مفاعيل) فلمّا كان ما بقى عليه الجزء بعد زحافه مثالا غير مستنكَر أقرّه على صورته ولم يَتجشّم تصوير مثال آخر [غيره][8] عوَضا منه ، وإنما أخذ الخليل بهذا لأنه أحزم ، وبالصنعة أشبه .

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « لما » .

(٢) الطىّ من أضرب الزحاف . وهو حذف الساكن الرابع من التفعيلة . وهو هنا الفاء .

(٣) الثرم فى (فعولن) : حذف فائه — ويسمى خرما — مع حذف نونه — ويسمى قبضا .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، « فعلن » والصواب ما أثبت .

(٥) الخبل فى (مستفعلن) : حذف سينه بالخبن ، مع حذف فائه بالطى .

(٦) القبض : حذف الخامس الساكن ، وهو فى (مفاعيلن) حذف الياء .

(٧) الكف : سقوط السابع الساكن . وهو فى (مفاعيلن) : حذف النون .

(٨) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ .

فكذلك لمّا أريد التخفيف فى صَوَّاغ أبدل الحرف الأول فصار من (صَيْواغ)[1] الى لفظ (فَيْعال) كغَيْداق وخَيْتام . ولو أبدل الثانى لصار[2] (صَـوْياغ) الى لفظ (فعْيال)، وفعْيال مثال مرفوض . فإن قلت (كان يصير من صـوياغ[3] الى لفظ فوعال)، قيل قد ثبت أنَّ عين هذه الكلمة واو فـ(صو ياغ) إذًا لو صير اليه لكان (فعْيالا) لا محالة، فلذلك قلنا : إنهم أبدلوا العين الأولى ياء، ثم إنهم (أبدلوا لها[4]) العين الثانية ، و إذا كان المبدل هو الأول لزم أن يكون هو الزائد ؛ لأن حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل .

فهذا أيضا أحد ما يشهد بصحّة قول الخليل .

ومنها قولهم : صَمَحْمَح ، ودَمَكْمَك ؛ فالحاء الأولى هى الزائدة ؛ وكذلك الكاف الأولى ؛ وذلك أنها فاصلة بين العينين ، والعينان متى اجتمعتا فى كلمة واحدة مفصولا بينهما فلا يكون الحرف الفاصل بينهما إلّا زائدا ؛ نحو عَثَوثَل، وعَقَنْقَل، وسلالِم، وخفيفد . وقد ثبت أيضا بما قدمناه [قبيل[5]] أن العين الأولى هى الزائدة . فثبت إذًا[6] أن الميم والحاء الأوليين فى (صمحمح) هما الزائدتان[7] ، وأن الميم والحاء الأُخريين هما الأصلان . فاعرف ذلك؛ فإنه مما يحقّق مذهب الخليل.

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « صواغ » .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فصار » .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « كان يصير من لفظ فوعال » .

(٤) هـذا على ما فى أ ، وإن كان الذى فيها : «أبدلوها» . وفى ش، ب : «قلبوها» ، وهو محرف عن « قلبوا لها » .

(٥) كذا فى أ . وسقط هذا فى ش ، ب .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «أيضا» .

(٧) كذا فى أ . وفى ش، ب «الزائدان» .

ومنها أن التاء[1] فى (تفعيل) عِوض[2] من عين (فِعّال) الأولى ، والتاء زائدة ، فينبغى أن تكون عِوَضا من زائد أيضا ، من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلى . فالعين الأولى إذًا من (قِطّاع) هى الزائدة ؛ لأن تاء تقطيع عوض منها ؛ كما أن هاء تفعِلة فى المصدر عِوَض من ياء تفعيل ، وكلتاهما زائدة .

فليس واحد من المذهبين إلا وله داع إليه ، وحامل عليه . وهذا مما يستوقفك عن القطع على أحد المذهبين إلا بعد تأمله ، وإنعام الفحص عنه . والتوفيق بالله عز وجل .

باب فى الأصلين (يتقاربان[3] فى التركيب بالتقديم والتأخير)

اعلم أن كل لفظين وُجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن[4] أن يكونا جميعا أصلين ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه فهو[5] القياس الذى لا يجوز غيره . وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن[6] أحدهما مقلوب عن صاحبه ، ثم أريتَ أيُّهما الأصل ، وأيُّهما الفرع . وسنذكر وجوه ذلك .

فمّما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم[7] : جَذَب ، وجَبَذ ؛ ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه . وذلك أنهما جميعا يتصرّفان تصرّفا واحدا ؛ نحو جذب يجذب

---

(١) كذا فى جـ . وفى ش ، ب : « الياء » وكذا فيما بعد . وهو تصحيف . (٢) وذلك أن الأصل فى مصدر فعل المضعف هو الفعال — بكسر الفاء وشد العين — إذ كان فيه حروف فعله (فعل) وكان مكسور الأول كنظيره الإفعال . ولكن العرب عدلت عن هذا الأصل إلى التفعيل ، وانظر شرح الرضى للشافية ١ / ١٦٥ . و يقول سيبويه فى الكتاب ٢ / ٢٤٣ : « وأما فعلت فالمصدر منه على التفعيل جعلوا التاء التى فى أوله بدلا من العين الزائدة فى فعلت وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ، فغيروا أوله كما غيروا آخره » . وترى من كلام سيبويه أن التاء عوض عن العين الزائدة ، سواء أكانت الأولى أم الثانية . فدعوى المؤلف أنها عوض من العين الأولى محل بحث . وانظر أيضا صبان الأشمونى فى مبحث إعمال اسم المصدر .

(٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب بدل ما بين القوسين : « عاريتين فى التركيب من التقديم والتأخير » .

(٤) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فهذا هو » .

(٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « أن » . (٧) انظر فى هذا الكتاب ٢ / ٣٨٠ .

جَذْبا فهو جاذب ، والمفعول مجذوب ، وجبَذَ يجبِذ جَبْذا فهـو جابذ ، والمفعول مجبوذ . فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلا لصـاحبه فسد ذلك ؛ لأنك لو فعلتـه لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر. فإذا وقفتِ الحالُ[1] بينهما ولم يُؤثِرْ[2] بالمزيّة أحدهما وجب أن يتوازيا[3] وأن يَمْثُلا بصفحتيهما معا . وكذلك ما هذه سبيله .

٥ فإن قَصُر[4] أحدهما عن تصرّف صاحبه ولم[5] يساوه فيه كان أوسعُهما تصرّفا أصلا لصاحبه . وذلك كقولهم أنى الشيءُ يأنِي ، وآن يئين . فآن مقلوب عن أنى . والدليل على ذلك وجودك مصدرَ أَنَى يأنى وهو الإِنَى، ولا تجد لآن مصدرا؛ كذا قال الأصمعيّ . فأمّا الأَيْن فليس من هذا فى شىء، إنما الأين: الإعياء والتعب . فلمّا عُدم من (آن) المصدرُ الذى هو أصل للفعل ، عُلِم أنه مقلوب عن أنى يأنى إِنًى ؛

١٠ قال الله تعالى « إلّا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين إناه[6] » أى بلوغه و إدراكه . قال أبو على : : ومنـه سمّوا الإناء ؛ لأنه لايستعمل الا بعد بلوغه حظّه من خَرْزه أو صياغته أونجارته أو نحو ذلك . غير أن أبا زيد قد حكَى لآن مصدرا ، وهو الأين . فإن كان الأمر كذلك فهما إذًا أصلان متساويان[7]، وليس أحدهما أصلا لصاحبه .

ومثل ذلك [فى القلب[8]] قولهم (أيِسْت من كذا) فهو مقلوب من[9] (يئست)

١٥ لأمرين، ذكر أبو على أحدهما؛ وهو ما ذهب اليه من أن (أيست) لا مصدر له ،

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «بيهما» . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تؤثر» .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب « يتوازنا » . (٤) هذا الضبط عن أ . وفى ب « قصر » بتشديد الصاد . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فلم » .

(٦) آية ٥٣ سورة الأحزاب .

٢٠ (٧) كذا فى أ ، ش . وفى ب ، د : « متساوقان » .

(٨) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ .

(٩) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب ، ويقرأ « مقلوب» بالاضافة إلى « يئست» .

وإنما المصدر (ليئست) وهو اليَأْس والْيَآسة . قال : فأمّا قولهم فى اسم الرجل (إياس) فليس مصدرا لأيست، ولا هو أيضا من لفظه. وإنما هو مصدر (أُسْت الرجل) أؤوسه إياسا[1] ، سمّوه به كما سمّوه عطاء تفاؤلا بالعطيّة . ومثل ذلك عندى تسميتهم إيّاه (عِيَاضا) وإنما هو مصدر عُضْته أى أعطيته ؛ قال:

عاضها الله غلاما بعد ما شابت الأصداغُ، والضِّرْسُ نَقِدْ[2]

عطف جملة من[3] مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل ، أعنى قوله : (والضرس نقِد) أى ونقِد الضِّرْس . وأمّا الآخَر فعندى أنه لو لم يكن مقلوبا

(١) كذا فى ا : وفى ش : « أسته » ، وفى ب : « أست » فقط .

(٢) فى شواهد المغنى للبغدادى أن هذا البيت لم يوقف على قائله ، وهو فى إصلاح المنطق ٥٨ من غير عزو ، وفى اللسان (نقد) نسبته إلى « الهذلى » ويقرن به فى الاستشهاد بيت لصخر الغى الهذلىّ ، وهو:

تيس تيوس إذا يناطحها يألم قرنا أرومه نقد

ويبدو لى أن هذا القرن هو الذى دعا الى الخلط بين البيتين ، ونسبة الأول إلى الهذلى . و « نقد » يروى بفتح القاف على أنه اسم خبر عن الضرس على التأويل ؛ أى ذو نقد والنقد تأكله . وبالكسر على أنه وصف أو فعل . وانظر اللسان (نقد) .

(٣) ترى أنه يجعل « الضرس نقد » جملة من مبتدأ وخبر . وهذا من عطف الجملة الاسمية على الفعلية . والمنقول عن ابن جنى منع هذا ، وقد يقرّبه قوله بعد : « أى ونقد الضرس » وهـذا يتدافع مع صدر الكلام ، إلا أن يكون مراده : أن الكلام فى ظاهره عطف مبتدأ وخبر على جملة فعلية ، ثم خرج من هذا الذى لايراه جائزا بالتأويل الذى ذكره . وفى سر الصناعة فى حرف الفاء فى الكلام على الفاء فى « خرجت فإذا زيد » أن الواو يجوز فيها لما لها من الاتساع أن تعطف اسمية على فعلية . وانظر المغنى (الباب الرابع ، عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) وشواهد المغنى للبغدادى فى الكلام على البيت الشاهد ، هذا ، ويقول ابن السيرافى فى شرح هذا الشاهد : « عوض الله هذه المرأة ممن مات من أولادها غلاما ولدته بعدما أسنت وشاب رأسها وتكسرت أسنانها ؛ فحبتها له أشدّ محبة ؛ لأنها قد يئست أن تلد غيره ، فشفقتها عليه عظيمة ؛ كما قال :

رأته على شيب القذال وأنها تراجع بعلا مرّة وتئيم

وكما قال أيضا :

رأته على يأس وقد شاب رأسها وحين تصدى للهوان عشيرها

وانظر شواهد الإصلاح لابن السيرافى ٤٢

لوجب إعلاله، وأن يقول : إسْتُ آس، كهبْتُ أهاب . فظهوره صحيحا يدلّ على أنه إنما صحّ لأنه مقلوب عما تصحّ عينه وهو(يئست) لتكون الصحّة دليلا على ذلك المعنى ؛ كما كانت صحّة (عوِر) دليلا على أنه فى معنى ما لابدّ من صحّته وهو (اعورّ) .

فأمّا تسميتهم الرجل (أَوْسا) فإنه يحتمل أمرين ، أحدهما أن يكون مصدر (أُسْتُه) أى أعطيته ؛ كما سمّوه عطاء وعَطِيّة . والآخر أن يكون سمّوه به كما سمّوه ذئبا . فأمّا ما أنشدناه[1] من قول الآخر[2] :

لى كلّ يوم من ذُؤالَهْ ضِغْثٌ يزيد على إبالَهْ[3]
فلأحشأنّك مِشْقَصا أوْسًا أُوَيسُ من الهَبالَهْ[4]

فـ(أوسا) منه ينتصب على المصدر بفعل دلّ عليه قوله : (لأحشأنّك) فكأنه قال (لأؤوسنّك أوسا) كقول الله سبحانه « وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وهِىَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ »[5] لأن مرورها يدلّ على صُنْع الله ، فكأنه قال : صنع الله ذلك صنعا ، وأضاف المصدر إلى فاعله ؛ كما لو ظهر الفعل الناصب لهذا المصدر لكان مسندا إلى اسم الله تعالى . وأمّا قوله (أوَيس) فنداء ، أراد : يا أويس ، يخاطب الذئب ، وهو اسم له مصغّرا، كما أنه اسم له مكبّرا[6] ؛ قال :

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « أنشده » .

(٢) هو أسماء بن خارجة ؛ كما فى اللسان فى أوس ، وانظر اللآلى ٤٣٧

(٣) ذؤالة : الذئب ، وقوله « ضغث يزيد على إبالة » أى بلية على بلية ، وكان الذئب طمع فى ناقته المهبالة . وقوله : « لى » فى اللسان : « فى » . (٤) يقال حشأه سهما : رماه به . والمشقص : سهم عريض النصل . (٥) آية ٨٨ سورة النمل .

(٦) يريد أن « أويسا » يقع على الذئب فى مقام تحقيره ، وحيث لا يراد ذلك ، فهو فى صيغة المصغر ومعناه معنى الذئب ؛ ألا ترى أن «أويس» فى الرجز الآتى لا يراد تحقيره . وفى اللسان (أوس) : « وأويس : اسم الذئب ، جاء مصغرا مثل الكميت والجنين » .

يا ليت شعرِى عنك — والأمرُ أَمَم — ما فعـــل اليــومَ أُويس فى الغـــنم (١)

فأمّا ما يتعلق به (مِن) فإن شئت علّقته بنفس أوسا، ولم يُعتَدّ (٢) بالنداء فاصلا لكثرته فى الكلام، وكونه معترِضا به للتسديد، كما ذكرنا من هذا الطرز (٣) فى باب الاعتراض فى قوله :

يا عُمَرَ الخيرِ جُزِيتَ الجنّهْ   اُكْسُ بُنَيّاتِي وأُمَّهُنَّهْ (٤)

* أو — يا أبا حفص — لأَمْضِيَنّهْ *

٥

فاعترض بالنداء بين (أو) والفعل . وإن شئت علّقته بمحذوف يدلّ عليه (أوسا) فكأنه قال : أؤوسك من المَبالة؛ أى أعطيك من المبالة (٥) . وإن شئت جعلت حرف الجرّ هذا وصفا لأوسًا، فعلّقته بمحذوف، وضمّنته ضمير الموصوف .

ومن المقلوب قولهم آمضَحَلَّ، وهو (٦) مقلوب عن آضمحلّ؛ ألا ترى أن المصدر إنما هو على آضمحلّ وهو الاضمِحلال؛ ولا يقولون : آمِضحلال . وكذلك قولهم : آكفهرّ وآكرهفّ، الثانى مقلوب عن الأول؛ لأن التصرّف (على آكفهرّ وقع) (٧)، ومصدره الاكفِهرار، ولم يمرر بنا الاكرِهفاف؛ قال النابغة :

١٠

---

(١) سقط بين الشطرين شطر هو : * هل جاء كعبا عنك من بين النسم *
وهو من أرجوزة عدّة أشطارها ١٥ تنسب إلى عمرو ذى الكلب الهذلى، ويعزوها بعضهم إلى أبى خراش الهذلى . وانظر ديوان الهذليين بشرح السكرى ٢٣٩، وكتابة الشنقيطى على المخصص ٨/٦٦

١٥

(٢) كذا فى أ . وفاعل «يعتدد» هو الراجز . وفى ش، ب : «يعتدد» بالبناء للجهول .

(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : «الطرق»، وهو — بفتح الطاء وسكون الراء — الضرب . وطروق الكلام : ضروبه؛ والطرز : الشكل والضرب . وفيه الفتح كما فى المصباح، وفيه الكسر أيضا كما فى القاموس بالضبط . (٤) ورد هذا الرجز فى قصة أعرابىّ مع عمر رضى الله عنه بأتم مما هنا فى طبقات الشافعية ١/١٣٩، ومعيد النعم لصاحب الطبقات ١٩ طبعة جماعة الأزهر للنشر والتأليف .

٢٠

(٥) (من) هنا للتعويض . أى أعطيك عوضها . (٦) كذا فى أ . وسقط حرف العطف فى ش، ب . (٧) كذا فى أ . وفى ش، ب : «وقع فى اكفهرّ» .

أو فلزجروا مكفهِرًّا لا كِفَاءَ له   كالليـل يخلِط أصراما بأصرام[1]

وقد حَكَى بعضهم مكرهِفّ[2]. فإن ساواه فى الاستعمال فهما — على ماترى — أصلان .

ومن ذلك : هذا لحم شَخِم[3]، وخَشِم، وفيه تَشخِيم[4]، ولم أسمع تخشيم[5]. فهذا يدلّ على أن (شخِم[6] أصل الخشِم) .

٥ ومن ذلك قولهم : اطمأنّ . ذهب سيبويه[7] فيه إلى أنه مقلوب، وأنّ أصله من طأمن، وخالفه أبو عمر[8] فرأى[9] ضدّ ذلك . وحجة سيبويه فيه أنّ (طأمن) غير ذى زيادة، واطمأنّ ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقـها ضرب من الوَهْن لذلك ، وذلك لأنّ مخالطتها شىء[10] ليس من أصـلها مزاحمةٌ لهـا وتسوية فى التزامه بينها وبينه، وهـو [و][11] إن لم تبلغ الزيادة على الأصـول فحُشُّ الحذف

١٠ (١) هو من قصيدته التى مطلعها :

قالت بنـو عامر خالوا بنى أسـد   يابؤس للجهـل ضرارا لأقـوام

والمكفهرّ : الجيش . وانظر الديوان، والخزانة فى شواهد المنادى .

(٢) كذا فى أ، ج . وسقط هذا فى ش، ب . ويقرأ عليهما : « حكى » بالبناء للفعول .

(٣) أى متغيز الرائحة .

١٥ (٤) كذا فى ش، ب . وفى أ، ج : «تخشيم» .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « تشخيم » ، وفى ج : « تشخيا » . وما أثبت هو الموافق لما فى اللسان ففيه : « ولحم فيه تشخيم إذا تغير ريحه » .

(٦) كذا فى ش، ب . وفى أ : « أصل خشم أصل الشخم » .

(٧) انظر الكتاب ٢/١٣٠، ٣٨٠ .

٢٠ (٨) هو الجرمىّ صالح بن إسحاق؛ كما ذكره ابن جنى فى شرح تصريف المازنىّ . وقد أثبت : «عمر» طبقا لأصول الخصائص، وهو الحق . وفى المطبوعة تبعا للسان (طمن) : « عمرو » وهو خطأ .

(٩) كذا فى ش، ب . وفى أ : « ورأى » .

(١٠) كذا فى أ . وفى ش، ب : «شيئا» . والرفع على أنه فاعل «مخالطة» والنصب على أنه مفعول . وهما سواء .

٢٥ (١١) ثبت هذا الحرف فى أ، وهو يوافق مافى اللسان، وسقط فى ش، ب .

منها، فإنه — على كل حال — على صَدَدٍ(١) من التوهين لها ؛ إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى تحملها، كما يُتَحامل بحذف ما حُذِف منها . وإذا كان فى الزيادة طَرَف من الإعلال للأصل كان أن يكون القلبُ مع الزيادة أولى . وذلك أن الكلمة إذا لحقها ضرب من الضعف أسرع إليها ضعف آخر(٢) ؛ وذلك كحذفهم ياء حنيفة فى الإضافة إليها لحذف تائها(٣) فى قولهم حَنَفِىّ، ولمّا لم يكن فى (حنيف) تاء تحذف فيحذفُ ياؤها جاء فى الإضافة إليه على أصله ، فقالوا : حنيفىّ .

فإن قال أبو عُمَر : جَرْى المصدر(٤) على اطمأنّ يدلّ على أنه هو الأصل ، وذلك قولهم(٥) : الاطمئنان ، قيل : قولهم (الطأمنة) بإزاء قولك : الاطمئنان ، فمصدر(٦) بمصدر ، وبقى على أبى عُمَر أنّ الزيادة جَرَتْ فى المصدر جَرْيها فى الفعل . والعلّة(٧) فى الموضعين واحدة . وكذلك الطُّمأنينة ذات زيادة ، فهى إلى الاعتلال أقرب . ولم يقنِع أبا عُمَر أن يقول : إنهما أصلانِ متقاوِدان(٨) كجبذ وجذب ، حتى مكّن خلافه لصاحب الكتاب بأن عكس الأمر عليه البتة .

وذهب سيبويه(٩) فى قولهم (أَيْنُـق) مذهبين : أحدهما أن تكون عين أَنْوُق قُلِبت إلى ما قبل الفاء فصارت فى التقدير (أَوْنُق) ثم أبدلت الواو ياء لأنها ؛ كما أُعلّت

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : « صدر » .

(٢) كذا فى أ ، ب، ج . وفى ش : « الآخر » . وهو خطأ .

(٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : « يائها » وهو تحريف .

(٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : «الأصل» .

(٥) كذا فى أ . وفى ش،ب : « نحو قولهم » .

(٦) كذا فى ش، ب، ج . وفى أ : « مصدر » .

(٧) كذا فى أ . وفى ش، ب ، ج : « فالعلة » .

(٨) كذا فى أصول الخصائص . وفى اللسان فى طمن : « متقاربان » .

(٩) انظر الكتاب ٢/١٢٩، ٣٣٣

بالقلب كذلك أُعِلَّت أيضا بالإبدال على مامضى ؛ والآخر أن تكون العين حُذفت ثم عوّضت الياء منها قبل الفاء . فمثالها على هذا القول (أَيْفُل)، وعلى القول الأوّل (أَعْفُــــل) .

وذهب الفــرّاء فى (الجــاهِ) إلى أنه مقلوب من الوجه . وروينا عن الفرّاء أنه قال: سمعت أعرابيّة من غَطَفان، وزجرها ابنها، فقلت لها : رُدِّى عليه، فقالت: أخاف أن يَجُوهنى بأكثر من هذا. قال[1]: وهو من الوجه، أرادت: يواجهنى . وكان أبو علىّ — رحمه الله — يرى أنّ الجاه مقلوب عن الوجه أيضا . قال : ولمّا أعلّوه بالقلب أعلّوه أيضا بتحريك عينه ونقله من فَعْلٍ إلى فَعَل، (يريد[2] أنه) صار من وجه إلى جَوْه، ثم حُرّكت عينــه فصار إلى جَوَه، ثم أبدلت عينــه لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار (جاه) كما ترى . وحكى أبو زيد: قد وجُه الرجل وَجاهَة عند السلطان، وهو وَجيه . وهذا يقوّى القلب؛ لأنهم لم يقولوا (جَوِيه) ولا نحوَ ذلك .

ومن المقلوب (قِسِىّ) و (أشياء) فى قول الخليل .

وقــولُه :

* مَرْوانُ مروان أخو اليومِ اليَمِي[3] *

فيه قولان : أحدهما أنه أراد : أخو اليومِ السهلِ اليومُ الصعب، يقال يوم أَيْوَم، ويَوِم، كأشعث وشعِث[4]، وأخشن وخشِن[4]، وأوجل ووجِل، فقُلِبَ فصار (يَمِوٌ)

(١) كذا فى ا، ج . وفى ش، ب : « قالوا » .

(٢) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : « ثم إنه » .

(٣) سبق هــذا الرجز فى ٦٤ من الجزء الأول، وفيــه إحالة على ما هنا وهو فى سيبويه ٢/ ٣٧٩ غير معزوّ . وفى اللسان (كرم) عزوه لأبى الأخزر الحمانىّ، وتكملته .

* ليوم روع أو فعال مكرم *

وانظر أيضا اللسان فى ترجمة (يوم) .

(٤) كذا فى ا، ج . وفى ش، ب : « كأشعب وشعب » .

فانقلبت العين لانكسار ماقبلها، طَرَفا. والآخر أنه أراد: أخو اليوم اليَوْم، كما يقال عند الشدّة والأمر العظيم: اليومُ اليومُ، فقلَب فصار (اليَمْوُ) ثم نقله من فَعْل إلى فَعِل، كما أنشده أبو زيد من قوله:

علام قتــلُ مسلمٍ تعبّـدا مذ سنةٍ وخَمِسون عددا[1]

— يريد خَمْسونَ — فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياء فصار اليَمِي. هذان قولان فيه مقولان.

ويجوز عندى فيه وجه ثالث لم يُقَل به. وهو أن يكون أصله على ما قيل فى المذهب الثانى: أخو اليومِ اليوم، ثم قُلِب فصار (اليَمْوُ) ثم نُقِلت الضمّة إلى الميم على حدّ قولك: هذا بَكُرْ، فصارت اليَمُوْ، فلمّا وقعت الواو طَرَفا بعد ضمّة فى الاسم أبدلوا من الضمّة كسرة، ثم من الواو ياء، فصارت اليَمِي، كأحْقٍ وأدْلٍ[2].

فإن قيل: هلا لم تُستنكَر الواو هنا بعد الضمة لمّا لم تكن الضمّة لازمة؟

قيل: هذا وإن كان على ما ذكرته فإنهم قد أجرَوْه فى هذا النحو مُجرى اللازم؛ ألا تراهم يقولون على هذه اللغة: هذه هِنِدْ، ومررت بجُمُلْ، فيتبعون الكسر الكسر والضمّ الضمّ؛ كراهية للخروج من كسرة هاء هند إلى ضمة النون، وإن كانت الضمّة عارضة. وكذلك كرهوا مررت بجُمِلْ لئلا يصيروا فى الأسماء إلى لفظ فِعُل. فكما[3] أجرَوْا النقل فى هذين الموضعين مجرى اللازم فكذلك يجوز أن يجرى اليَمُو مجرى (أدْلُوٍ وأحْقُوٍ) فيغيّر كما غُيّرا، فقيل (اليَمِي) حملا على الأدْلِى والأحْقِى. (فإن قيل: نحو زيد وعَوْن[4]

(١) «سنة» كذا فى أ، ب، ش وهو الموافق لما فى النوادر. وفى ج: «ستة». وفى اللسان فى يوم: «خمسة». و«تعبدا» روى بصيغة المصدر، وبصيغة الماضى. وانظر النوادر ١٦٥.

(٢) كذا فى ج. وفى أ، ب، ش: «كأحقى وأدلى».

(٣) كذا فى أ، ب. وفى ش: «وكما».

(٤) ثبت فى أ ما بين القوسين. وسقط فى ش، ب، ج.

لا ينقل إلى عينه حركةُ لامه، واليوم كمون، قيل جاز ذلك ضرورةً لما يُعقِب من صلاح القافية، وأكثر ما فيه إجراء المعتلّ مجرى الصحيح لضرورة الشعر) .

ومن المقلوب بيت القُطامىّ :

ما اعتاد حبُّ سُلَيمَى حينَ معتادِ ولا تَقَضَّى بواقى دَيْنِها الطادِى [1]

هو مقلوب عن الواطد، وهو الفاعل من وَطَد يطِد، أى ثبت . فقُلب عن (فاعل) إلى (عالف) .

ومثله عندنا (الحادى) لأنه فاعل من وحد ، وأصله الواحد فنقِل عن فاعل (إلى عالف) [2] سواءً [3][4] ، فانقلبت الواو التى هى فى الأصل فاء ياءً ، لانكسار ما قبلها فى الموضعين [5] جميعا . وحكى الفرّاء : معى عشرة فأَحْدُهُنّ [6] لى ، أى اجعلهن أحد عشر، فظاهر هذا يؤنس بأن (الحادى) فاعل . والوجه إن كان المروىّ صحيحا أن يكون الفعل مقلوبا من وحدت إلى حدوت ، وذلك أنهم لمّا رأوا (الحادى) فى ظاهر الأمر على صورة فاعِل صار كأنه جارٍ على [7] (حدوت) جريان غازٍ على غزوت ، كما أنهم لما استمرّ استعمالهم (المَلَك) بتخفيف الهمزة صار كأنّ مَلَكا على

---

(١) هو صدر قصيدة له عدتها ٦٦ بيتا . وانظر الديوان ٧

(٢) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .

(٣) كذا فى ش ، ب . وقد سقط فى أ .

(٤) كذا فى أ . وقد سقط فى ش ، ب .

(٥) هما الطادى فى بيت القطامى والحادى .

(٦) ضبط فى اللسان (وحد) : « فأحدهن » على صيغة التفعيل ، ولا يستقيم عليه القلب ولا ما يأتى من الكلام ، وضبط فى الإصلاح ٣٣٢ : « فآحدهن » على صيغة الإفعال وهو أيضا لا يستقيم عليه القلب . فالصواب ما هنا وفقا لما فى أ .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « على صورة » .

فَعَــل ، فلمّا صار اللفظ بهم إلى هذا بنى الشاعر على ظاهر أمره فاعلا منه ، فقال حين ماتت نساؤه بعضُهنّ إثرَ بعض :

غدا مالك يرمِي نِسائى كأنّمـا ‌ ‌ ‌ ‌ نِسـائى لِسهمَىْ مالكٍ غَرَضانِ[1]

يعنى مَلَك الموت؛ ألا تراه يقول بعد هذا :

فيـارب عَمِّر لى جُهَيمة أعْصُرا ‌ ‌ ‌ ‌ فـمالك موتٍ بالقضاءِ دهانى

وهذا ضرب من تدريج اللغة . وقد تقدّم البابُ[2] الذى ذكرنا فيه طريقه فى كلامهم فليضمم هذا إليه ؛ فإنه كثير جدًا .

ومثل قوله (فآخُذُهُنّ) فى أنه مقلوب من (وحد) قول الأعرابيّة : (أخاف أن يَجُوهَنى)[3] (وهو) مقلوب من الوَجْه .

فأمّا وزن (مالك) على الحقيقة فليس فاعلا لكنه (مافل) ألا ترى أن أصل (مَلَك) مَلْأَك : مَفْعَــل ، من تصريف ألِكْنِي إليها عَمْرَكَ اللهُ ، وأصله أَلْئِكْنِي خففت همزته ، فصار ألِكْنِي[4] ، كما صار (مَلْأَك) بعد التخفيف إلى مَلَك ، و وزن مَلَك (مَفَل) .

ومن طريف المقلوب قولهم للقطعة الصعبة من الرمل (تَيْهُورة) وهي عنـدنا (فَيْعُولة) من تهوّر الجُـرُف ، وانهار الرمل ونحوه . وقياسها أن تكون قبل تغييرها

(١) ورد هذان البيتان فى اللسان فى ألك وفيـه ضبط مالك بفتح اللام . وضبط فى أ ، ج : بكسر اللام . وفى اللسان «جهينة» بدل «جهيمة» وقد ورد فى اللسان (لأك) وظاهره نسبته إلى رويشد .

(٢) انظر ص ٣٤٧ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٣) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .

(٤) هو صدر بيت ذكره ابن جنى فى أغلاط العرب من الخصائص ، وهو :

ألكنى إليها عمـرك الله يا فـتى ‌ ‌ ‌ ‌ بآيــة ما جاءت إلينـا تهاديا .

(هَيْسُوورة)[1] فقدّمت العين وياء (فيعسول) إلى ما قبل الفاء، فصارت (وَيْهُورة) ثم أبدلت الواو التى هى عين مقدّمة قبل الياء تاءً كَتَيْقُور[2]، فصارت (تيهورة) كما ترى . فوزنها على لفظها الآن (عيفولة) . أنشدنا أبو على :

خليلَىّ لا يبقى على الدهرِ فادِرٌ بتيهورةٍ بين الطَّخَا فالعصائِب[3] .

ويروى : الطِخَاف العصائب] — فهذا قول ؛ وهو لأبى علىّ رحمه الله .[4]

ويجوز عندى أن تكون فى الأصل أيضا (تَفْعولة) كتَعْضوضة[5]، وتَدْنُوبة[6]، فيكون أصلها على هذا (تَهْوورة) فقدّمت العين على الفاء إلى أن صار وزنها (تَعْفُولة) وآل اللفظ بها إلى (تَوْهُورة) فأبدلت الواو التى هى عين[7] مقدّمة ياءً، كما أبدلت عين (أَيْنُق) لمّا قدّمت فى أحد مذهبى الكتاب[8] ياء فنقلت من

---

(١) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : هيئورة . وفيه قلب الواو همزة ، وهذا إبدال جائز كما يقال النئور فى مصدر غار ، وكما يقال أدؤر فى أدور جمع دار .

(٢) هو الوقار . وأصله : ويقور . وانظر الكتاب ٢/ ٦ د ٣

(٣) نسبه فى اللسان فى طخف إلى صخر الغى وفى عصب إلى أبى ذؤيب . وفى شرح أشعار الهذليين السكرى نسبته إلى صخر الغى من قصيدته يرثى أخاه أبا عمرو ، وكان قد نهشته حية فمات . ثم قال : إنها تروى لأبى ذؤيب . وفى ديوان الهذليين طبع الدار ٢ — ٥ القصيدة بطولها لصخر الغى . و « خليلى » فى اللسان « أعينى » و « بين » فى اللسان « تحت » : و « الطخا فالعصائب » فى اللسان : « الطخاف العصائب » . والطخا مقصور من الطخاء وهو السحاب المرتفع الرقيق ، والعصائب جمع عصابة وهو غيم أحمر تراه فى الأفق الغربى . والطخاف — بفتح الطاء — هو الطخاء . ويروى الطخاف — بكسر الطاء — جمع طخف وهو الطخاف . والفادر : الوعل المسِنّ . يقول إن الموت يدرك الوعل المعتصم بالجبل المشرف يجلله السحاب .

(٤) زيادة فى أ ، م . (٥) هو ضرب من التمر .

(٦) هى البسرة التى بدأ فيها الإرطاب .

(٧) كذا أثبتها . وفى الأصول : « فاء » .

(٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، ى ، ه : « سيبويه » .

(أَنْوُق) إلى (أَوْنُق) ومن (أَوْنُق) تقديرا إلى (أَيْنق) لأنها كما أُعِلّت بالقلب كذا أُعِلّت بالإبدال فصارت أينقا[1]. وكذلك صارت تَوْهورة (إلى تَيْهورة).

وإن شئت جعلتها من الياء لا من الواو؛ فقد حكى أبو الحسن عنهم: هار الجُرُف يهير. ولا تحمله على طاح يطيح وتاه يتيه فى قول الخليل؛ لقلّة ذلك، ولأنهم قد قالوا أيضا: تَهيَّر الجُرُف؛ فى معنى تهوّر، وحمله على (تفعّل) أولى من حمله على (تَفَيْعَل) كتحيّز[2]. فإذا كانت (تَيْهورة) من الياء على هذا القول فأصلها (تَهْيورة) ثم قدمت العين التى هى الياء على الفاء فصار تيهورة. وهذا القول[3] إنما فيه التقديم من غير إبدال. وإنما قدّمنا القول الأوّل وإن كانت كُلْفة الصنعة فيه أكثر؛ لأن كون عين هذه الكلمة واوا فى اللغة أكثر من كونها ياء.

ويجوز فيه عندى وجه ثالث، وهو أن يكون فى الأصل (يفعولة) كيَعْسُوب ويربوع، فيكون أصلها (يهوورة) ثم قدمت العين إلى صدر الكلمة فصارت (ويهورة: عيفولة) ثم أبدلت الواو التى هى عين مقدّمة تاء على ما مضى فصارت (تيهورة).

ودعانا إلى اعتقاد القلب والتحريف فى هذه الكلمة المعنى المتقاضِيتُه[4] هى. وذلك أن الرمل مما ينهار، ويتهوّر، ويَهُور، ويَهِير، ويتهيَّر.

فإن كسّرت هذه الكلمة أقررت تغييرها [عليها][5] كما أنّ (أينقا) لما كسّرتها العرب أقرّتها على تغييرها[6]، فقالت: أيانق. فقياس هذا أن تقول فى تكسير (تيهورة)

---

(١) كذا فى أ. وسقط فى ش، ب. (٢) كذا فى ج. وفى أ، ب، ش: «كتحير» والصواب ما أثبت. يريد أن تحيّز من الحوز فهى تفيعل أصلها تحيوز فحصل قلب، ولو كانت تفعل لقيل: تحوّز. أما تحير، فهى من الحيرة فهى تفعل. وانظر لتحيز سيبويه ٢/٣٧٢. (٣) كذا فى أ. وفى ش، ب: «التحول». (٤) كذا فى أ، ب. وفى ش: «المتقاضيه». (٥) كذا فى ش، ب. وسقط فى أ. (٦) كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «حالها فى التغيير».

على كل قـولٍ وكَنى تقـديرٍ : تياهير . وكذلك المسموع عن العرب أيضـا في تكسيرها .

والقلب في كلامهم كثير . وقد قدّمنا في أوّل هذا الباب أنه متى أمكن[1] تناول الكلمة على ظاهرها لم يَجُز العـدول عن ذلك بها ، و إن دعت ضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك مُضْطَرًّا إليه لا مختارا .

باب في الحرفين المتقارِبين يُستعمل أحدُهما مكان صاحبه

اعلم أن هذا البـاب لاحق بمـا قبله وتالٍ له . فمتى أمكن[1] أن يكون الحرفان جميعا أصلين (كل واحد منهما قائم برأسه)[2] لم يَسُغ[3] العدول عن الحكم بذلك . فإن دلّ دالّ أو دعَتْ ضرورةٌ إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عُمِل بموجَب الدلالة، وصِير إلى مقتضَى الصنعة .

ومن ذلك سُكَّر طَبَرْزَل ، وطَبَرْزَن[4] : هما متساويان في الاستعمال ، فلست بأن تجعل أحدهما أصلا لصاحبه أولى منك بحمله على ضدّه .

ومن ذلك قولهم : هتلتِ السماء ، وهتنت : همـا أصلان ؛ ألا تراهمـا متساويين في التصرُّف ؛ يقولون : هتنتِ السماء تَهتِن تَهْتانا ، وهتلت تهتِل تهتالا ، وهي سحائب هُتَّن ، وهُتَّل ؛ قال امرؤ القيس :

(١) كذا في أ . وفي ش ، ب : « أنكر » .

(٢) كذا في أ . وفي ش ، ب : « كان كل واحد منهما قائما » .

(٣) كذا في ج . وفي أ ، ش : « يسع » .

(٤) ويقال فيه أيضا : طبزرد . وهو السكر الأبيض الصلب . والكلمة فارسية مؤلفة من « طبر » وهو الفأس ، و « زد » أي ضرب ، أطلق عليه هـذا لأنه لصلابته كأنه يضرب بالفأس . وانظر معرب الجواليق وتعليقه ٢٢٨ .

فسَحّت دموعى فى الرِداء كأنها ... كُلًى من شَعيبٍ ذاتُ سَحٍّ وتَهتانِ (١)

وقال العجّاج :

عزّزَ مِنه وهو مُعْطِى الإسهالْ ... ضربُ السوارِى مَتْنَه بالتهتالْ (٢)

ومن ذلك ما حكاه الأصمعىّ من قولهم : دَهْمَجَ البعيرُ يدهمِج دَهْمَجة، ودَهْنج يُدَهنِج دَهْنَجة، إذا قارب الخَطْو وأسرع، وبعير دُهَامِج، ودُهانِج؛ وأنشد للعجّاج (٣) :

كأنّ رَعْنَ الآلِ منه فى الآلْ ... بين الضُحا وبين قَيْلِ القَيّالْ (٤)

* إذا بدا دُهانِج ذو أعدالْ *

---

(١) الشعيب : السقاء البالى . والكلى : جمع الكلية وهى رقعة فى السقاء . وسحت : صبت . يقول : إنه تذكر العهد القديم لأحبابه — وذكر هذا فى شعره السابق — فبكى وانصبت دموعه ، كما لو كانت عينه قربة قديمة امتلأت ماء فتقطعت الرقع فيها فسال الماء . وهو من قصيدته التى أولها :

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ... وربع عفت آثاره منذ أزمان

وهى فى الديوان .

(٢) قبله :

دار للهو للهىّ مكسال ... فهى ضناك كالكثيب المنهال

والضناك : الضخمة ؛ يشبه من يهواها بالكثيب فى اللين ، ثم وصفه بأنه متماسك غير مترهل . وانظر ملحق الديوان ٨٦ ، والسمط ٦٧٩ .

(٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « أنشدنا » .

(٤) الرعن : مقدّم الجبل . وقوله « بين الضحا وبين قيل القيال » أى فى الوقت الذى يشتد فيه توهج الشمس . وقيل : القيال أن يقيل فى الظهيرة . شبه أطراف الجبل والسراب يرفعه فيضطرب ببعير عليه أعدال يمشى بها . وقبله كما فى السمط ٧٢٨ :

ومهمه نائى المياه مقتال ... مضلل تسبيله للسبال

أزور ينبسو عرضه بالدلال ... مرت الصحارى ذى سهوب وأفلال

وانظر ملحق الديوان ٨٦ .

وأنشد أيضا :

وعَيْر لها من بناتِ الكُدَادِ ... يُدَهْنِج بالوَطْبِ والمِزْوَدِ(١)

فأمّا قولهم : ما قام زيد بل عمرو ، وبَنْ عمرو فالنون بدل من اللام ؛ ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل) وقلة استعمال (بَنْ) والحكم على الأكثر لا على الأقل . هذا هو الظاهر من أمره . ولستُ مع هذا أدفع أن يكون (بَنْ) لغة قائمة برأسها . وكذلك قولهم : رجل (خامِل) و (خامِن) النون فيه بدل من اللام ؛ ألا ترى أنه أكثر، وأن الفعل عليه تصرّف، وذلك قولهم: خَمَل يَخْمُلُ خُمُولا . وكذلك قولهم : قام زيد فُمَّ عمرو، الفاء بدل من الثاء فى ثُمَّ؛ ألا ترى أنه أكثر استعمالا . فأمّا قولهم (فى الأثافِى: الأثاثِى)(٢) فقد ذكرناه فى كتابنا « فى سِرِّ الصناعةِ »(٣) وقال الأصمعىّ: بنات

---

(١) من قصيدة للفرزدق يهجو جريرا ، أولها :

عرفت المنازل من مهدد ... كوحى الزبور لدى الغرقد

يقول فيها :

فما حاجب فى بنى دارم ... ولا أسرة الأقرع الأمجد

ولا آل قيس بنو خالد ... ولا الصيد صيد بنى مرثد

بأخيل منهم إذا زينوا ... بمغرتهم حاجبى مؤيد

حمارلهم من بنات الكداد ... يدهنج بالوطب والمزود

وترى أن التغيير قد تناول البيت الشاهد . وانظر الأمالى ٢/ ٩١ والسمط ٧٢٧ والنقائض ٧٩٤ .

(٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « الأثافى والأثاثى » .

(٣) عبارته فى حرف الثاء : « فأما قولهم فى أثاف أثاث بالثاء فمن كانت عنده أثفية أفعولة وأخذها من ثفاه يثفوه فالثاء الثانية فى أثاث بدل من الفاء فى يثفوه . ومن كانت أثفية عنده فعلية فجائز أن تكون الثاء بدلا من الفاء لقول النابغة :

* وإن تأثفك الأعداء بالرفد *

وجائز أن تكون من أث يئث إذا ثبت واطمأن لأنهم يصفون الأثافى بالخلود والركود . والوجه أن تكون الثاء بدلا من الفاء أيضا ؛ لأنا لم نسمعهم قالوا أثية » .

مَخْر وبنات بَخْـرٍ : سحائب يأتين قُبُـلَ[1] الصيف [بِيض[2]] منتصِبات في السماء ، قال طَرَفة :

كبناتِ المَخْـرِ يَمْأدْنَ إذا ... أنبت الصيـفُ عساليجَ الخَضِر[3]

قال أبو على رحمه الله : كان أبو بكر يشتقّ هذه الأسماء من البُخَار ، فالميم على هذا في (مَخْر) بدل من الباء في (بَخْر) لِمَا ذكر أبو بكر . وليس ببعيد عندى أن تكون الميم أصلا في هذا أيضا ، وذلك لقول الله سبحانه : «وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ»[4] أى ذاهبة (وجائية[5]) ، وهـذا أمر قد يشاركها فيـه السحائب ؛ ألا ترى إلى قول الهُذَلِيّ[6] .

شرِبن بماءِ البحـرِ ثم ترفّعت ... متَى لُجَـجٍ خُضْرٍ لهن نئيج[7]

---

(١) كذا في ب ، ج ، ش . وفي ا : « في » . وقوله : « قبل الصيف » أى في أوله .

(٢) كذا في ا ، ج . وسقط في ش ، ب .

(٣) قبـله :

لا تلمنى إنها من نسـوة ... رقـد الصيف مقاليت نُزر

يقول : لا تلمنى في تعلقى بهذه المرأة فإنها منعمة لم ينل من حسنها كثرة الولاد ، ثم قال إنها من نسوة ر يا كهذه السحب ، و يمأدن : يتثنين . والعساليج : جمع العسلوج والعسلاج وهو ما لان واخضر من الأغصان . والخضر : ما اخضر من النبات . و يروى الخضر — بضم ففتح — جمع الخضرة و يراد بها الأخضر من النبات . وانظر الديوان طبعة قازان ص ٦٤ .

(٤) آية ١٢ سورة فاطر .

(٥) كذا في ا ، ج . وفي ش ، ب : « جارية » .

(٦) هو أبو ذؤيب .

(٧) قبـله :

سقى أم عمـرو كل آخر ليـلة ... حناتم سحم ماؤهن ثجيج

والحناتم : سحب سود . وثجيج : سائل مصبوب . وقوله : كل آخر ليلة أى أبدا . والنئيج : الصوت . وانظر ديوان الهذليين ١ / ٥٠ .

فهـذا يدل على مخالطة السحائب عندهم البحر وتركُّضها فيه ، وتصرُّفها على صفحة مائه . وعلى كل حال فقول أبى بكر أظهر .

ومن ذلك قولهم: بلهلة بن أعْصُر، ويَعْصُر؛ فالياء فى (يعصر) بدل من الهمزة فى (أعصر) يشهد بذلك ما ورد به الخبر من أنه إنمـا سُمِّى بذلك لقوله[1] :

أبنىّ إن أباكَ غـيَّر لونَه ... كرُّ الليالِى واختلافُ الأعصرِ

يريد جمع عصر . وهذا واضح .

فأمّا[2] قولهم : إناء قَرْبان، وكَرْبان إذا دنا أن يمتلئ فينبغى أن يكونا أصلين ؛ لأنك تجـد لكل واحدة منهما متصرَّفا ، أى قارب أن يمتلئ ، وكَرَب أن يمتلئ ، إلا أنهم قد قالوا: جُمْجُمة[3] قَرْبَى ، ولم نسمعهم قالوا (كَرْبَى) . فإن غلبت القاف على الكاف من هنا فقياس مّا[4] .

وقال الأصمعى : يقال : جُعْشُوش[5] ، وجُعْسُوس[5] ، وكل ذلك إلى قَمْـأة[6] وقِلَّة وصِغر، ويقال : هم من جعاسِيس الناس، ولا يقال بالشين فى هذا. فضيق الشين مع سعة السين يؤذن بأنّ الشين بدل من السين. نعم، والاشتقاق يَعْضُد كون السين

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « بقـوله » . واسم أعصر منبه بن سـعد بن قيس عيلان . وانظر التاج (عصر) والاشتقاق لابن دريد ١٦٤

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « وأمّا » .

(٣) هى قدح من خشب يشرب فيه ، وهى أيضا ضرب من المكاييل .

(٤) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب .

(٥) هو القصير اللئيم .

(٦) كذا فى أ . وفى ب : « قـاءة » . والقماءة مصدر قـؤ ، والقمأة مصدر قـأ ، وكلاهما معناه : صغر وذل .

— غير معجمة — هى الأصل ، وكأنه اشتق من (الجَعْسِ) صفة على (فُعْلُول) وذلك أنه شبَّه الساقط المهين[1] من[2] الرجال بالخُرْء، لذلّه ونَتْنِه .

ونحو من ذلك فى البدل قولهم : فُسْطاط وفُسْتاط ، وفُسَّاط ، و بكسر الفاء أيضا ، فذلك ست لغات . فإذا صاروا إلى الجمع قالوا (فساطيط وفساسيط) (ولا يقولون)[3] (فساتيط) بالتاء . فهذا يدلّ[4] أن التاء فى (فستاط) إنما هى بدل من طاء (فُسْطاط) أو من سين (فُسَّاط) . فإن قلت : هَلّاَ اعتزمت أن تكون التاء فى (فستاط) بدلا من طاء (فسطاط) لأن التاء أشبه بالطاء منها بالسين ؟ قيل بإزاء ذلك أيضا : إنك إذا حكمت بأنها بدل من سين (فُسَّاط) ففيه شيئان جيّدان : أحدهما تغيير للثانى[5] من المثلين ، وهو أقيس من تغيير الأوّل من المثلين ، لأن الاستكراه فى الثانى يكون لا فى الأوّل ؛ والآخر أن السينين فى[6] (فُسّاط) ملتقيتان ، والطاءين فى[7] (فسطاط) منفصلتان بالألف بينهما ، واستثقال المثلين ملتقيين أحرى من استثقالهما مفترقين ، [وأيضا[8] فإن السين والتاء جميعا مهموستان، والطاء مجهورة] .

فعلى هذا الاعتبار ينبغى أن يتلقّى[9] ما يرد من حديث الإبدال إن كان هناك إبدال ، أو اعتقادِ أصليّة الحرفين إن كانا أصلين . وعلى ما ذكرناه فى الباب الذى

---

(١) كذا فى ش، ب . وفى أ : « المهين » . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فى » . (٣) كذا فى ش، ب . وفى أ : « ولم يقولوا » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يريك » . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الثانى » .
(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « من » . (٧) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « من » . (٨) كذا فى ش ، ب . وسقط هذا فى أ . (٩) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يلق » .

قبل هـذا ينبغى أن تعتبر الكلمتان فى التقديم والتأخير ؛ نحو آضمحلّ وامضحلّ ، وطأمن وآطمأنّ . والأمر واسع . وفيما أوردناه من مقاييسه كافٍ بإذن الله .

ونحن نعتقد إن أصبنا فُسْحة أن نشرح كتاب يعقوب[1] بن السِكّيت فى القلب والإبدال؛ فإن معرفة هذه الحال فيه (أمثل[2] من معرفة عشرة أمثال لغته ، وذلك أن مسألة واحدة من القياس) ، أنبل وأنبه من كتاب لغــة عند عيون الناس . ٥

قال لى أبو على رحمه الله (بحلب) سنة ستٍّ[3] وأربعين : أخطِئ فى خمسين مسألة فى اللغة ولا أخطِئ فى واحدة من القياس . ومن الله المعونة وعليه الاعتماد .

باب فى قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطُّف ، لا بالإقدام والتعجرف

١٠ أما ماطريقه الإقدام من غير صنعة فنحو ما قدّمناه آنفا من قولهم : ما أطيبه وأيطبه ، وأشـياءَ فى قول الخليل و (قِسِىّ) وقولِه (أخو اليومِ اليمى) . فهــذا ونحوه طريقه طريق الآتساع فى اللغة من غير تأتٍّ ولا صنعة . ومثله موقوف على السماع، وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس .

فأمّا ما يُتأتَّى له ويُتطرّق إليه بالملاينة والإكْثاب[4] ، من غير كدّ ولا آغتصاب[5] ، ١٥ فهو ما (عليه عَقْد هذا الباب[6]) . وذلك كأن يقول لك قائل : كيف تُحيل لفظ

---

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « أبى يوسف » . وقد طبع " كتاب القلب والإبدال " لابن السكيت فى مجموعة الكنز اللغوى فى بيروت سنة ١٩٠٣ ، نشره المستشرق هفنر .

(٢) كذا فى ش ، ب . وسقط ما بين القوسين فى ا . (٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « بضــع » . وهو يريد : بعد الثلاثمـائة . (٤) يقال : أكثب إلى الشىء : دنا منــه .

٢٠ (٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « اعتضاب » . (٦) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « عقد عليه هذا الباب » .

(وأيت[1] إلى لفظ أويت) فطريقه أن تبنى من (وأيت) فَوْعَلًا ، فيصير بك التقدير فيه إلى (وَوْأَيٍ) فتقلب اللام ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فيصير (وَوْأًى) ثم تقلب الواو الأولى همزة ؛ لاجتماع الواوين فى أوّل الكلمة فيصير (أَوْأًى) ثم تخفّف الهمزة فتحذفها ، وتلقِى حركتها على الواو قبلها ، فيصير (أَوًا) اسما كان أو فعلا[2] . فقد رأيت كيف ٱستحال لفظ (وأى) إلى لفظ (أوا) من غير تعجرف ولا تهكّم على الحروف .

وكذلك لو بنيت مثل فَوْعال لصرت إلى (وَوْآيٍ) ثم إلى (أَوْآيٍ) ثم (أَوْآءٍ) . ثم تخفّف فيصير إلى (أواءٍ) فيشبه حينئذ لفظ (آءة[3]) أو أويت ، أو لفظ قوله :

* فأوِّ لذِكراها إذا ما ذكرتُها[4] *

وقد فعلت العرب ذلك ، منه قولهم : (أُوار النـارِ) وهو وَهَجها ولَفْحُها ، ذهب فيـه الكسائىّ مذهبا حسـنا — وكان هـذا الرجل كثيرا فى السداد والثقةِ عند أصحابنا — قال : هو (فُعَال) من وَأَرْتُ الإرَة[5] أى احتفرتها[6] لإضرام النار فيها . وأصلها (وُآر) ثم خفّفت الهمزة فأُبدلت فى اللفظ [واوا[7]] فصارت (وُوَار) فلمّـا ٱلتقت فى أوّل الكلمة الواوان وأجرى غير اللازم مجرى اللازم أبدلت الأولى همزة فصارت (أُوَار) أفلا ترى إلى استحالة لفظ (وأر) إلى لفظ (أور) بالصنعة .

---

(١) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « أويت إلى لفظ وأيت » وهو خطأ . ووأيت من الوأى وهو الوعد .

(٢) راعيت فى الضـبط السابق الاسم فنوّنت ، وغير خاف أن ضـبط الفعل بغير تنوين .

(٣) الآءة شجرة عندهم وأصلها : أوأة بالتحريك .

(٤) عجزه :

* ومن بعد أرض بيننا وسماء *

وانظر اللسـان فى أوا .

(٥) هى موقد النـار .

(٦) كذا فى أ ، ج . وسقط فى ش ، ب .

(٧) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب .

وقال أبو زيد فى تخفيف همزتى (افعوعلت) من (وأيت) جميعا : (أويت) وقد أوضح هذا أبو[1] زيد[2] وكيف صنعته[3] ، وتلاه بعده أبو عثمان فى تصريفه[4] . وأجاز أبو عثمان أيضا فيها (وويت) [قال][5] لأن نيّة الهمزة فاصلةٌ بين الواوين . فقياس هذا أن تصحّح واوى (وُوار) عند التخفيف ؛ لتقديرك فيه نيّة التحقيق ؛ وعليه قال الخليل فى تخفيف (فُعْل) من وأيت (أُوىٌ)[6] ؛ أفلا تراه كيف أحالته الصنعة من لفظ إلى لفظ . وكذلك لو بنيت من (أوّل) مثال (فَعْل) لوجب أن تقول (أَوْل) : فتصييرك الصنعة من لفظ (وول) إلى لفظ (أول) .

ومن ذلك قول العرب : (تسرّيت) من لفظ (س ر ر) ، وقد أحالته الصنعة إلى لفظ (س ر ى) . ومثله (قصّيت أظفارى) هو من لفظ (ق ص ص) ، وقد آل بالصنعة إلى لفظ (ق ص ى) . وكذلك قوله[7] :

* تَقَضِّىَ البـازِى إذا البـازِى كَسَرْ *

هو فى الأصل من تركيب (ق ض ض) ، ثم أحاله ما عَرَض من استثقال تكريره

---

(١) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : «أبو بكر» . وهو خطأ ؛ فإن أبا بكر — هو ابن السراج — ليس سابقا على أبى عثمان . وابن السراج أخذ عن المبرد وهذا أخذ عن المازنى ؛ فأنى لأبى عثمان أن يتلو أبا بكر ! .

(٢) كذا فى ج . وسقط هذا الحرف فى أ ، ب ، ش .

(٣) وذلك أن افعوعلت من وأيت : ايأوأيت . ثم تنقل حركة الهمزة الأولى على ما قبلها وتحذف ، وترد الياء إلى الواو الأصلية وتحذف همزة الوصل فتصير إلى ووأيت ، ثم تنقل حركة الهمزة وتحذفها فتصير إلى وويت ، ثم تبدل الواو الأولى همزة كما فى أواصل فتصير إلى أويت . وانظر شرح الأشمونى على الألفية عند قول ابن مالك : وهمزا أوّل الواوين ، فى باب الإبدال .

(٤) انظر تصريف المازنى بشرحه المنصف ٥٤٥ نسخة التيمورية .

(٥) كذا فى أ ، ب . وسقط فى ش .

(٦) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .

(٧) أى العجاج . وانظر ديوانه ١٧ .

إلى لفظ (ق ض ى) . وكذلك قولهم : تلعّيتُ — من اللُّعَاعة — أى خرجت أطلبها — وهى نبت — أصلها (ل ع ع)، ثم صارت بالصنعة إلى لفظ (ل ع ى)؛ قال[1] :

كاد اللُّعَاعُ من الحَوْذانِ يَشْحَطُها . ورِجْرِجٌ بين لَحْيَيْها خَنَاطِيلُ[2]

وأشباهُ هذا كثير .

والقياس من بعدُ أنه متى ورد عليك لفظٌ أنْ[3] تتناوله على ظاهره ، ولا تدعى فيه قلبا ولا تحريفا ، إلا أن تضِحَ سبيل ، أو يقتادَ دليل .

ومن طريف هذا الباب قولك فى النسب إلى (مُحَيًّا) : (مُحَوِيٌّ) وذلك أنك حذفت الألف ؛ لأنها خامسة ، فبقى مُحَيّ كقُصَيّ ، فحذفتَ للإضافة ما حذفت من قُصَيّ ، وهى الياء الأولى التى هى عين (مُحَيًّا) الأولى ، فبقى (مُحَىٌّ) فقلبت الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت (مُحًا) كهُدًى . فلمّا أضفتَ إليها قلبت الألف واوا ، فقلت (مُحَوِيّ) كقولك فى هُدًى : هُدَوِيّ[4] . فمثال مُحَوِيّ فى اللفظ (مُفَعِيّ) واللام على ما تقدم محذوفة . ثم إنك من بعدُ لو بنيت من (ضَرَب)

---

(١) أى ابن مقبل كما فى اللسان فى لعع . وفى السمط ٤٤٧ أنه اختلف فيه . فبعضهم ينسبه إلى جران العود ، وبعضهم إلى ابن مقبل . وفى منتهى الطلب هذا البيت من قصيدة عدتها خمسة وأربعون بيتا لجران العود ، وقال : « وتروى للقحيف الخفاجى ، وللحكم الخضرى » وأول القصيدة :

بان الأنيس فما للقلب معقول . ولا على الجيرة الغادين تعويل

(٢) الحوذان : نبت . « يشحطها » كذا بالشين فى ا ، ب ، ش . وفى اللسان فى غير موضع : « يسحطها » بالسين . والشحط والسحط : الذبح . والسحط أعلى . والرجرج : اللعاب . وخناطيل : قطع متفرقة . يصف بقرة أكل السبع ولدها ، فهى تغص بما لا يغص به من اللماع الأخضر حتى ليكاد يذبحها ، وهى تغص أيضا باللعاب الذى يتقطع خناطيل حزنا على ولدها .

(٣) كذا . وكأن الأصل : « فالواجب أن تتناوله ... » أو كأن المؤلف راعى أن هذه العبارة خبر عن « القياس » وهذا لا يستقيم مع (أنه) . وفى ج : « وبعد فمتى ورد عليك لفظان فاحملهما على ظاهرهما ، ولا تدع فى واحد منهما قلبا ولا تحريفا إلا أن يدل على شىء من ذلك دليل فتصير حينئذ إلى مادل عليه الدليل » وهى ظاهرة .

(٤) وكذلك لو نسبت إلى المحيى (اسم فاعل من حيا) وانظر شرح الرضى للشافية ٢/٤٥ .

— على قول من[1] أجاز الحذف فى الصحيح لضربٍ من الصنعة — مثلَ قولك (مُحَوِىّ) لقلت (مُضَرِىّ) لحذفت الباء من (ضرب) كما حذفت لام (مُحْياً) . أفلا تراك كيف أحلْت بالصنعة لفظ (ضرب) إلى لفظ (مَضَر) فصار (مُضَرِىّ) كأنه منسوب إلى (مُضَر) .

وكذلك لو بنيت مثل قولهم فى النسب إلى تَحِيَّة[2]: (تَحَوِىّ) من نَزَف أو نَشَف أو نحو ذلك لقلت : تَنَفِىّ . وذلك أن (تحِيَّة) تفعلة ، وأصلها (تحْيِية) كالتسوية والتجزئة ، فلمّا نسبتَ إليها حذفت أشبه حرفيها بالزائد وهو العين ، أعنى الياء الأولى ، فكما تقول فى (عَصِيَّة وقَضِيَّة) عَصَوىّ وقَضَوىّ ، قلت أيضا فى تحِيَّة (تحوِىّ) فوزن لفظ (تَحوِىّ) الآن (تَفَلِىّ) فإذا أردت مثل ذلك[3] من نزف ونشف ، قلت (تَنَفِىّ) ومثالها (تَفَلِىّ)؛ إلا أنه مع هذا خرج إلى لفظ الإضافة إلى تَنُوفة إذا قلت (تَنَفِىّ) كقول العرب فى الإضافة إلى (شَنُوءة): شَنَئِىّ . أفلا ترى إلى الصنعة كيف تُحيل لفظا إلى لفظ ، وأصلا إلى أصلٍ .

وهذا ونحوه إنما الغرض فيه الرياضة به[4] ، وتدرُّب الفِكْر بتجشُّمه ، وإصلاحُ الطبع لما يعرِض فى معناه وعلى سَمْتِه . فأمّا لِأن يستعمل فى الكلام (مُضَرِىّ) من (ضرب[5]) ، و (تَنَفِىّ) من (نزف) فلا . ولو كان لا يُخاض فى علم من العلوم إلا بما لا بدّ له من وقوع مسائله معيَّنةً محصَّلة لم يتمّ علم على وجهٍ ، ولبقى مبهوتا[6] بلا لحظٍ[7] ،

---

(١) الحذف فى هذه الصيغة للتمرين جائز عند أبى علىّ أستاذ المؤلف . وانظر الكتاب السابق ٣/٢٩٦

(٢) انظر فى النسب إلى تحية شرح الرضى للشافية ٢/٣١ .

(٣) يريد أن تأخذ كلمة من هذين الفعلين على تفعلة ، فتقول : تنزفة وتنشفة ، ثم تنسب إليهما على حذف العين فتقول : تنفىّ فيهما .

(٤) كذا فى ا . وسقط فى ب ، ش .

(٥) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .

(٦) كذا فى ا ، ب . وفى ش ، هـ : «مهوتا» . يريد بالمبهوت المرتجل الذى لم يدبر ولم يروّ فيه ، من قولهم : بهته : أخذه بغتة .

(٧) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « لحظه » وفى د : « لحظة » .

ومحشوا[1] بلا صنعة؛ ألا ترى إلى كثرة مسائل الفقه والفرائض والحساب والهندسة وغير ذلك من المركّبات المستصعَبات، (وذلك)[2] إنما يمرُّ في الفَرْط[3] منها الجزء النادر الفرد، وإنما الانتفاع بها من قِبل ما تقنيه النفس من الارتياض بمعاناتها.

باب في اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين[4] في الحروف والحركات والسكون

غرضُنا من هذا الباب ليس ما جاء به الناس في كتبهم؛ نحو وجدت في الحزن[5]، ووجدت الضالّة، ووجدت في الغضب، ووجدت أي علمت؛ كقولك: وجدتُ الله غالبا، ولا كما جاء عنهم من نحو (الصَّدَى): الطائر يخرج من رأس المقتول إذا لم يُدرَك بثأره، و(الصدى): العطش، و(الصدى): ما يعارض الصوت في الأوعية الخالية، و(الصدى) من قولهم: فلان صَدَى مالٍ؛ أي حَسَن الرِّعْية له[6]، والقيامِ عليه. ولا (هل) بمعنى الاستفهام، وبمعنى قَدْ، و(أَمْ) للاستفهام وبمعنى بَلْ، ونحو ذلك؛ فإن هذا الضرب من الكلام — وإن كان أحدَ[7] الأقسام الثلاثة عندنا التي أولها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، (ويليه)[8] اختلاف اللفظين واتّفاق المعنيين — كثير في كتب العلماء، وقد تناهبتْه[9] أقوالُهم، وأحاطت بحقيقته أغراضُهم. وإنما غرضنا هنا ما وراءه من القول على هذا النحو في الحروف، والحركات، والسكون، المَصُوغة في أنفُس الكَلِم.

---

(١) المراد به هنا ما ليس مصقولا. (٢) ثبت ما بين القوسين في أ، وسقط في ش، ب.

(٣) أي في الحين. ويقال: إنما ألقى فلانا في الفرط إذا كنت تلقاه بعد أيام. وتقول أيضا: ألقاه في الفرط بعد الفرط أي في الحين بعد الحين. (٤) هذا متعلق بقوله: «اتفاق اللفظين». ومن الأمثلة التي يذكرها هجان يأتي مفردا وجمعا، فهما لفظان اتفقا في الحرف وهو الألف، ولكن المعنى مختلف، والفلك مفردا والفلك جمعا لفظان اتفقا في السكون والمعنى مختلف. (٥) كذا في أ. وسقط في ش، ب. (٦) كذا في أ. وفي ش، ب: «كهل». (٧) كذا في ش، ب. وفي أ: «آخر». ويريد بأحد الأقسام الثلاثة اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنى. وانظر في الأقسام الثلاثة الكتاب ١/٧.

(٨) كذا في أ. وفي ش، ب. «وثانيها». (٩) كذا في أ. وفي ش، ب: «فساده».

من ذلك الحروف .

قد يتّفق (لفظ الحروف[1] ويختلف معناها) وذلك نحو قولهم : دِرْع دِلاص[2]، وأَدْرُع دِلاص ، وناقــة هِجان[3] ، ونُوق هِجان . فالألف فى دِلَاص فى الواحد بمنزلة الألف فى ناقة كِنَاز[4] ، وامرأة ضِناك[5] ، و (الألف فى[6] دلاص) فى الجمع بمنزلة ألف ظِراف ، وشِراف . وذلك لأن العرب كسَّرت فِعالا على فِعالٍ ، كما كسرت فعيلا على فِعال ؛ نحـو كريم ، وكِرام ، ولئيم ولِئام . وعُذْرها فى ذلك أن فعيلا أختُ[7] فِعالٍ ، ألا ترى أن كلّ واحد منهما ثلاثىُّ الأصل ، وثالثه حرف لين ، وقد اعتقَبا أيضا على المعنى الواحد ، نحو كَلِيب وكِلاب ، وعَبِيد وعِباد ، وطَسِيس وطِسَّاس[8] ؛ قال الشاعر[9] :

* قَرعَ يدِ اللعَّـابةِ الطسيسا[10] *

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «لفظا الحرف ويختلف معناه» . (٢) أى ملساء لينة . (٣) أى بيضاء كريمة . (٤) أى كثيرة اللحم صلبة . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «صناك» . والضناك : الضخمة . (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ألف دلاص » . (٧) كذا فى ش ، ب . وفيهما بعد : « أخف من فعال » ، وهو الموجود فى أ . وهذا كله خطأ . وما أثبت موافق لما فى اللسان عن ابن سيده فى هجن .

(٨) الواحد الطس ، وهو الطست . (٩) هو رؤبة كما فى اللسان فى ط س س . وهو من أرجوزة عدّة أشطارها ١٥٩ فى مدح أبان بن الوليد البجلى مطلعها :

دعوت رب العزة القدوسا دعاء من لا يقرع الناقوسا

* حتى أرانا وجهــك المرغوسا *

ويقال : وجه مرغوس : طلق مبارك ميمون .

(١٠) قبله فى وصف الليل :

وجل ليـــل يحسب السـدوسا يستسمع السارى به الجروسا

هماهما يسهرن أو رسيسا علوت حين يخضــع الرعوسا

جل الليـــل : معظمه . والسدوس (بفتح السين وضمها) الطيلسان الأخضر ، والجروس جمع الجرس وهو الصوت ، والهماهم جمع همهمة ، وهو الصوت غير البين ، والرسيس : الحديث الخفى ، من قولهم : هم يتراسون الخبر أى يسرّونه . والرعوس : الذى يهز رأسه فى نومه . وقوله : « قرع يد اللعابة الطسيسا » أى أن النوم يميل الرءوس ويلعب بها ، كما يلعب اللاعب بالطسيس .

فلمّا كانا كذلك — وإنما بينهما اختلاف حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف ، وأنها أقرب إلى الياء منها إلى الواو — كُسِّر أحدهما على ما كُسِّر عليه صاحبه ، فقيل : دِرع دِلاص ، وأدرع دِلاص ، كما قيل : ظريف وظراف ، وشريف وشراف .

ومثل ذلك قولهم فى تكسير عُذافِر[1] ، وجُوَالِق : عَذافِر ، وجَوالِق ، وفى تكسير قُناقِن[2] : قَنَاقِن ، وهُدَاهِد : هَداهِد ، قال الراعى :

كهُداهِدٍ كَسَر الرُّماةُ جَنَاحَه ... يدعو بِقَارِعةِ الطريق هَدِيلا[3]

فألف عُذافِر زيادة[4] لحقت الواحد للبناء لا غير ، وألف عَذافِر ألفُ التكسير ، كألف دَراهم ، ومنابر . فألف عُذافِر تُحذَف كما تحذف نون جَحَنْفَلٍ فى جحافِل ، وواو فَدَوْكَس ، فى فداكِس ، وكذلك بقيّة الباب .

وأغمض من ذلك أن تسمى رجلا بِعبَالٍّ وحَمَارٍّ ، جمع عَبالّة[5] ، وحَمَارّة[6] ، على حدّ قولك : شجرة وشجر ، ودجاجة ودجاج[7] ، فتصرف ، فإن كسّرت عبالّا ، وحمارّا هاتين ، قلت : حَمارُّ ، وعَبالُّ ، فلم تصرف ؛ لأن هذه الألف الآن ألفُ التكسير ، بمنزلة ألف مَخادّ ، ومَشادّ ، جمع مِخدّة ومِشدّة[8] . أفلا ترى إلى هاتين[9] الألفين كيف اتّفق لفظاهما واختلف معناهما ، ولذلك لم تصرف الثانى لِمَا ذكرنا ، وصرفت الأول ؛

(١) هو الأسد ، والعظيم الشديد . (٢) هو البصير بالماء فى حفر القُنِيّ .

(٣) الهداهد ، الهدهد . والهديل : صوته . والمشبه به رجل أخذ عامل الزكاة إبله ظلما ، وهو مذكور فى قوله قبل :

أخذوا حمولته فأصبح قاعدا ... لا يستطيع عن الديار حويلا

وانظر اللسان فى هدد . والقصيدة بطولها فى جمهرة أشعار العرب . (٤) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « زائدة » . (٥) يقال : ألقى عليه عبالته أى ثقله . (٦) حارّ القيظ : شدّته .

(٧) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « حاجة وحاج » . (٨) كذا فى ا فيما يظهر . وفى ش ، ب : « مشدّة » . (٩) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « قياس » .

لأنه ليست ألفه للتكسير ، إنما هى كألف دجاجةٍ ، وسَمامةٍ[1] ، وحَمامةٍ .

ومن ذلك أن توقع فى قافيــة اسما لا ينصرف منصوبا فى لغةٌ من نون القافية فى الإنشاد ، نحو قوله[2] :

* أَقِلِّى اللوم عاذِلَ والعِتابَنْ *

٥ فتقول فى القافية : رأيت ســعادًا ، فأنت فى هذه النون مخيّر : إن شئت اعتقدت أنها نون الصرف ، وأنك صرفت الاسم ضرورة ، أو على لغــة[3] من صرف جميــع ما لا ينصرف ، كقــول الله تعــالى « سلاسِلًا وأغلالًا وســعيرًا[4] » وإن شــئت جعلت هذه النون فى سعادا نون الإنشاد كقوله :

دايَنَتْ أَرْوَى والديونُ تُقضَنْ　　　فمطَلَتْ بعضًا وأدّتْ بَعضَنْ[5]

١٠ وكذلك أيضا تكون النــون التى فى قوله : وأدّت بعضن ، هى اللاحقة للإنشاد ؛ كقــوله[6] :

* يا أبتــا علّكَ أو عساكَنْ *

---

(١) من معانيه شخص الرجل وما شخص من الديار الخراب .

(٢) أى جرير ، وهو مطلع قصيدته المشهورة فى هجاء الراعى النميرى . وتمــامه :

١٥ * وقولى إن أصبت لقد أصابن *

(٣) هــذه لغة حكاها ثعلب على ما فى الأشمونى والتصريح فى أواخر باب ما لا ينصرف . وحكاها الأخفش على ما فى الهمع ١/٣٧ ، وقال : « وكأنّ هــذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه فى الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام » . وانظر البحر لأبى حيان ٨/٣٩٤ . (٤) آية ٤ سورة الإنسان .

(٥) ورد هــذا الرجز فى الكتاب ٢/٣٠٠ . وقوله « تقضن » كتب فى إ نجانبه : « ضا » ، ٢٠ وكذا قوله : « بعضن » كتب فيها أيضا : « ضا » ، دلالة على أن الأصل : تقضى ، وبعضا .

(٦) أى رؤبة ، وقيل العجاج . وانظر الكتاب ١/٣٨٨ ، ٢/٢٩٩ . وفى الخزانة ٢/٣٣٤ : « والأكثرون على أن هذا الرجز لرؤبة بن العجاج لا للعجاج » .

ولكن إنما يُفعَل ذلك فى لغة[1] من وقف على المنصوب بلا ألف؛ كقول الأعشى:

* وآخُذ مِن كل حَىٍّ عِصَمْ[2] *

وكما روينا عن قُطْرُب[3] من قول آخر:

شَــئِزٍ جنبي كأنّى مُهْــدَأٌ ... جعل القينُ على الدَّفِّ إبَرْ[4]

وعليه قال أهل هــذه اللغة فى الوقف[5]: رأيت فَرَحْ[6]. ولم يحكِ سيبويه هذه اللغة، لكن حكاها الجماعة: أبو الحسن، وأبو عُبَيْــدَة، وقُطْرُب، وأكثر الكوفيّين.

فعلى هذه اللغة يكون قوله:

* فَطَلَّتْ بعضًا، وأدّت بعضْ[7] *

---

(١) تعرف هذه اللغة فى كتب النحو بلغة ربيعة.

(٢) صدره: * إلى المرء قيس أطيل السرى *

وانظر الصبح المنير ٢٩. والبيت هو العشرون من قصيدته التى أولها:

أتهجر غانيــة أم تــلم ... أم الحبل واه بها منجذم

والعصم جمع العصمة وهى السبب والحبل أى العهد، وقد فسرها بذلك ابن هشام صاحب السيرة فى ص ٢/ ٢٣٤ على هامش الروض، وقد يعبر عنها بالبذرقة وهى الخفارة. وانظر اللسان فى بذرق.

(٣) هو عدى بن زيد كما فى اللسان فى هدأ، وكما فى شعراء النصرانية ١/ ٤٥٢ — ٤٥٣

(٤) قبل هذا البيت كما فى شعراء النصرانية:

وكأن الليــل فيــه مثــله ... ولقــدما ظن بالليــل القصر

لم أغمض ليــلة حتى انقضى ... أتمنى لو أرى الصبح جشر

شئز: قلق، يقال: شئز الرجل إذا قلق من هم أو مرض، ومهدأ من أهدأ الصبى إذا علله لينام، والدف الجنب. يقول إن الهموم غشيته فهــو قلق كأنه صبىّ يتعاصى على النوم فهو يعلل لينام، وكأنمــا كوى القين — وهو الحدّاد — جنبه بالإبر المحماة.

(٥) كذا فى ش، ب، ج. وسقط هذا فى أ.

(٦) كذا بالحاء المهملة فى أ. وفى ش، ب، ج: «فرج».

(٧) كتب فى أ فوق الضاد: «ضا».

إنما نونه نون الإنشاد لا نونُ الصَّرْف؛ ألا ترى أن صاحب هذه اللغة إنما يقف على حرف الإعراب ساكنا، فيقول : رأيت زَيْدْ، كالمرفوع والمجرور . هذا هو الظاهر من الأمر .

فإن قلت : فهل تجيز[1] أن يكون قوله : وأدّت بعضا، تنوينه تنوين الصرف، لا تنوين الإنشاد، إلا أنه على إجراء الوقف مُجْرَى الوصل؛ كقوله :

* بل جَوْزِتَيْهاءَ كظَهْرِ الجَحَفَتْ[2] *

فإن هذا وإن كان ضربا من ضروب المطالبة فإنه يبعد؛ وذلك أنه لم يمرر بنا عن أحد من العرب أنه يقف فى غير الإنشاد على تنوين الصرف ، فيقولُ فى غير قافية الشعر : رأيت جَعْفَرَنْ ، ولا كلّمت سعِيدَنْ ، فيقف بالنون . فإذا لم يجئ مثله قبح حمله عليه . فوجب حمل قوله : وأدّت بعضن على أنه تنوين الإنشاد على ما تقدّم ، من قوله[3] :

* ولا تُبقِى خُمور الأندرِينَنْ *

و * أقِلِّى اللومَ عاذِلَ والعِتابَنْ *

و * ماهاج أحزانا وشَجْوًا قد شَجَنْ[4] *

---

(١) كذا فى ا، ب . وفى ش : « يجوز » .

(٢) انظر ص ٣٠٤ من الجزء الأوّل .

(٣) كذا فى ا . وفى ش، ب : « قول عمرو بن كلثوم » . وهو الشطر الأخير من مطلع معلقته المشهورة .

(٤) مطلع أرجوزة للعجاج . وعجزه :

* من طلل كالأتحمى أنهجن *

ولم تحضُرنا هــذه المسألةُ فى وقت عملنــا الكتاب « المعــرِب »[1] فى تفســير قوافى أبى الحسن ، فنــودعَها إيّاه ، فلتلحق هــذه المسألة به بإذن الله . فإذا مرّ بك فى الحروف ما هذه سبيله ، فأضِفه إليه .

ومن ذلك الحركات .

هذه الحال موجودة فى الحركات وِجدانَها فى الحروف . وذلك كامرأة سمّيتها بحيث ، وقبــلُ ، و بعد ، فإنك قائل فى رفعــه : هذه حيثُ ، وجاءتنى قبــلُ ، وعندى بعد . فالضمّة الآن إعراب ، وقد كانت فى هذه الأسماء قبل التسمية بها بناء . وكذلك لو سميتها بأَيْنَ، وكيف، فقلت: رأيت أينَ، وكلّمت كيفَ، لكانت هذه الفتحة إعرابا، بعد ما كانت قبل التسمية فى أين وكيف بناء.وكذلك لو سمّيت رجلا بأمسِ ، وجَيْرِ ، لقلت مررت بأمسٍ وجَيْرٍ، فكانت هذه الكسرة إعرابا ، بعد ما كانت قبل التسمية بناء . وهذا واضح[2] . فإن سمّيته بهؤلاء، فقلت (فى الجرّ)[3]: مررت بهؤلاءِ ، كانت[4] كسرة الهمزة بعد التسمية به، هى (الكسرة قبل[5]) التسمية به . وخالف (هؤلاء) باب أمسِ وجير، وذلك أن (هؤلاء) ممّا يجب بناؤه، وحكايته[6] بعد التسمية به[7] على ما كان من قَبْل التسمية ؛ ألا ترى أنه اسم ضُمَّ إليه حرف ،

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « المغرب » . وانظر ص ٦٦ من تصدير هذا الكتاب .

(٢) قد يقول قائل فى أمس وجير : انهما قبل التسمية غير منونين ، وبعد التسمية منوّنان . وهاتان حالتان متعاديتان لا تشتبهان . (٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « بالجرّ »

(٤) كذا فى ب، ش . وفى أ : « لكانت » . واللام غير سائغة هنا مع جواب « إن » . وقد وقعت فى ج وهى سائغة هناك فإن فيها : « فلو سميته » .

(٥) كذا فى أ . وفى ش، ب : « كسرة قبل » . (٦) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .

(٧) ثبت فى أ ، وسقط فى ش ، ب . وانظر فى التسمية بهؤلاء ولعل الكتاب ٢/٦٧

فأشبه الجملة ؛ كرجل سمَّيته بِلعلَّ ؛ فإنك تحكى الاسم؛ لأنه حرف ضُمَّ إليه حرف، وهو (عَلَّ) ضُمَّت إليه اللام؛ كما أنك لو سمَّيته بأنت لحكيته أيضا فقلت : رأيت أنت، ولعلَّ، فكانت الفتحةُ فى التاء بعد التسمية به هى التى كانت فيه قبلها، لكنك إن سمَّيته بأولاء أعربته فقلت : هـذا أولاءُ، ورأيت أولاءَ، ومررت بأولاءٍ، فكانت الكسرة الآن (١) فيه إعرابا لا غير؛ لأن أولاء اسم مفرد مثاله فُعَال ؛ كغُرَابٍ وعُقَابٍ .

ومن الحركات فى هـذا الباب أن ترخِّم اسم رجل يسمَّى (٢) منصورا، فتقول على لغة من قال يا حارِ : يا مَنْصُ، ومَن قال يا حارُ قال كذلك أيضا بضمِّ الصاد فى الموضعين جميعا . أمّا على يا حارِ فلأنك حذفت الواو وأقررت الضمَّة بحالها ؛ كما أنك لمَّا حذفت الثاء أقررت الكسرة بحالها . وأمّا على يا حارُ فلأنك حذفت الواو والضمة قبلها ؛ كما أنك فى يا حارُ حذفت الثاء والكسرة قبلها ، ثم اجتلبت (٣) ضمّة النداء فقلت : يا مَنْصُ . فاللفظان كما ترى واحد، والمعنيان مختلفان .

وكذلك إن سمَّيته بُيرثُن، وتُرْتُم (٤)، ويعقوب (٥)، ويربوع، ويعسوب .

ومثل ذلك قول العرب فى جمع الفُلْكِ : الفُلْك ؛ كسَّروا فُعْلا على فُعْلٍ ، من حيث كانت فُعْل تعاقب فَعَلًا على المعنى الواحد؛ نحو الشُغْل، والشَغَل، والبُخْل، والبَخَل، والعُجْم، والعَجَم، والعُرْب، والعَرَب . وفَعَلٌ ممّا يكسَّر على فُعْل، كأَسَد ،

---

(١) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : «مثال» . (٢) كذا فى ا . وفى ش، ب : «سمى» .
(٣) كذا فى ش، ب، ج . وفى ا : «أعقبت» . (٤) هو ما فضل من الطعام فى الإناء .
(٥) يريد به ذكر الحجل، وهو عربىّ فأما يعقوب أبو يوسف عليهما السلام فهو أعجمى . وهو علم البتة، والحكم فيهما من جهة الترخيم واحد .

وأُسْد، ووَثَنٍ، ووُثْن.. حكى صاحب الكتاب (إن تدعون من دونه إلا أُثُنا)[1] وذكر أنها قراءة. وكما[2] كسّروا فَعَلا على فُعْل، وكانت فُعْل وفَعَل أختين مُعْتقِبتَين على (المعنى)[3] الواحد كعُجُمٍ وعَجَم وبابه جاز أيضا أن يكسّر فُعْل على فُعْل؛ كما ذهب إليه صاحب الكتاب في الفُلْكِ إذ كسّر على الفُلْك[4]؛ ألا ترى أن قوله عزّ اسمه «في الفلكِ المشحونِ»[5] يدلّ على أنه واحد، وقوله تعالى «حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم»[6] فهذا يدلّ على الجمعيّة. فالفُلْك إذًا في الواحد بمنزلة القُفْلِ، والخُرْجِ، والفُلْك في الجميع بمنزلة الحُمْرِ والصُفْر.

فقد ترى اتّفاق الضمّتين لفظا واختلافهما تقديرا ومعنى. وإذا كان كذلك فكسرة الفاء في هِجانٍ، ودِلاصٍ في الواحد ككسرة الفاء في كِنازٍ وضِناكٍ، وكسرة الفاء في هِجانٍ ودِلاصٍ في الجمع[7] ككسرة الفاء في كِرامٍ ولِئامٍ.

ومن ذلك قولهم قِنْو وقِنْوانٌ، وصِنْو وصِنْوانٌ[8]، وخِشْف وخِشْفانٌ، ورِئْد ورِئْدان، ونحو ذلك مما[9] كسّر فيه فِعْل على فِعْلان؛ كما كسّروا فَعَلا على فِعْلان. وذلك أن فِعْلا وفَعَلا قد اعتقبا على المعنى الواحد؛ نحو بِدْلٍ وبَدَلٍ، وشِبْهٍ وشَبَهٍ، ومِثْلٍ ومَثَلٍ. فكما كسّروا فَعَلا على فِعْلان كشَبَثٍ[10] وشِبْثان، وخَرَبٍ[11] وخِرْبانٍ، ومن المعتلّ تاج وتِيجان، وقاع وقِيعان، كذلك كسّروا أيضا فِعْلًا على فِعْلان، فقالوا: قِنْو وقِنْوانٌ، وصِنْو وصِنْوانٌ.

---

(١) الذي في الكتاب ٢/١٧٧: «وذلك نحو أسد وأسد، ووثن ووثن، بلغنا أنها قراءة» وقراءة أثن ذكرها أبو حيان ولم يعزها، وأثن عليها مبدلة من وثن. وانظر البحر ٣/٣٥٢ عند قوله تعالى في سورة النساء الآية ١١٧: إن يدعون من دونه إلا إناثا وإن يدعون إلا شيطانا مريدا. (٢) كذا في أ. وسقط حرف العطف في ش، ب. (٣) كذا في ج. وسقط في أ، ب، ش. (٤) انظر الكتاب ٢/١٨١

(٥) آية ١١٩ سورة الشعراء، آية ٤١ سورة يس. (٦) آية ٢٢ سورة يونس.

(٧) كذا في ش، ب. وفي أ: «الجميع». وانظر في هجان ودلاص الكتاب ٢/٢٠٩

(٨) هو ما لان من الأغصان. (٩) كذا في أ. وفي ش، ب: «فيما».

(١٠) هو دويبة كثيرة الأرجل. (١١) هو ذكر الحبارى.

ومن وجه آخر أنهم رأوا فِعْلا وفُعْلا قد اعتقبا على المعنى الواحد؛ نحو العِلْو والعُلْو، والسِفْل والسُفْل، والرِجْز والرُجْز؛ فكما كسَّروا فُعْلا على فِعلان ككُوز وكِيزان، وحُوت وحِيتان، كذلك كسَّروا أيضا فِعْلا على فِعلان؛ نحو صنو وصِنوان، وحِسْل وحِسْلان[1]، وخِشْف وخِشْفان. فكما أنّ كسرة فاء شِبثان، وبِرقان غير فتحة فاء شَبَث، وبَرَق[2] لفظا، فكذلك كسرة فاء صنو غير كسرة فاء صِنْوان تقديرا. وكما[3] أنّ كسرة فاء حيتان وكيزان غير ضمّة فاء كُوز وحوت لفظا، فكذلك أيضا كسرة فاء صِنوان غير كسرة فاء صِنْو تقديرا. وسنذكر فى كتابنا هذا (باب حَمْل[4]) المختلَف فيه على المتفَق عليه بإذن الله. وعلى هذا فكسرة فاء هِجان ودِلاص لفظًا غير كسرة فاء هِجان ودِلاص تقديرا؛ كما أن كسرة فاء كِرام ولِئام غير فتحة فاء كريم ولئيم لفظا. وعلى هذا استمرار ما هذه سبيله فاعرِفه.

وأمّا السكون فى هذه الطريقة فهو كسكون نون صِنْو وقِنْو؛ فينبغى أن يكون فى الواحد غيرَ سكون نون صِنوان وقِنْوان؛ لأن هذا شىء أحدثته الجمعيّة، وإن كان بلفظ ما كان فى الواحد؛ ألا ترى أن[5] سكون عين شِبْثان وبِرْقان غير فتحة عين شَبَث وبَرَق؛ فكما أن هذين[4] مختلفان لفظا، فكذلك ذانك السكونان هما مختلفان تقديرا.

ونظير فِعْل وفِعْلان فى هذا الموضع فُعْل وفُعْلان فى قولهم فُوم[6] وفُومان، وخُوط[7] وخُوطان. فواجبٌ إذًا أن تكون الضمّة والسكون فى فُوم غير الضمّة والسكون فى فُومان، وكذلك خُوط وخُوطان. ومثله أنّ سكون عين بُطْنان وظُهْران

---

(١) هو ولد الضب. (٢) هو الحمل. وهو الصغير من ولد الضأن. (٣) كذا فى م. وفى غيرها: «فكما». (٤) كذا فى ش، ب. وفى أ: «بابا من». (٥) كذا فى أ. وسقط فى ش، ب. (٦) فسر بالزرع، والحنطة، وفسر بغير ذلك من الحبوب. (٧) هو الغصن الناعم.

غير سكون عين بَطْن وظَهْر؛ الباب[1] واحد غير مختلف . وكذلك كسرة اللام من دِهْلِيز ينبغى أن تكون غير كسرتها فى دهالِيز ؛ لأن هـذه كسرة ما يأتى بعد ألف التكسير (و إن لم يكن فى الواحد مكسورا)[2] ؛ (نحو مفتاح)[3] ومفاتيح ، و جُرْموق[4] ، وجرامِيق .
وعلى هذا أيضا يجب أن تكون ضمة فاء رُبَاب[5] غير ضمة فاء رُبَّى[6] ؛ لأن رِبابا كغُرَاق ، وظُؤَار ، وتُؤَام . فكما أن أوائل كل منهن على غير [أوّل][7] واحده الذى هو عَرْق[8] ، وظِئْر[9] ، وتوأم لفظا ، فكذلك فليكن أوّل رُبَّى ورُبَاب تقديرا .

باب فى اتفاق المصاير ، على[10] اختلاف المصادر

من ذلك اسم الفاعل والمفعول فى (افتعل) ممّا عينه معتلّة ، أو ما فيه تضعيف .

فالمعتلّ نحو قولك : اختار فهو مختار ، واختير فهو مختـار : الفاعل والمفعول واحد لفظا ، غير أنهما مختلِفان تقـديرا ؛ ألا ترى أن أصل الفاعل (مختيِر) بكسر العين ، وأصل المفعول (مختيَر) بفتحها . وكذلك هـذا رجل معتاد للخير ، وهذا أمر معتاد ، وهذا فرس مقتاد ، إذا قاده صاحبه ، والصاحب مقتاد له .

وأمّا المدّغَم فنحو قولك : أنا معتدّ لك بكذا وكذا ، وهـذا أمر معتدّ به . فأصل الفـاعل (معتدِد) كمقتطِع ، وأصل المفعول (معتدَد) كمقتطَع . ومثله هذا

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الواحد » . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش ، ب . وثبت فى أ . (٣) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « كمفتاح » . (٤) هو ما يلبس فوق الخف . (٥) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ . (٦) الربى : الشاة الحديثة النتاج . والرباب جمعها . (٧) ثبت فى الأصـول ما عدا أ . (٨) هـو العظم أكل لحمه . (٩) هى المرضعة لولد غيرها . (١٠) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج « عن » .

فرس مستنّ، لنشاطه، وهذا مكان مستنّ فيه، إذا استنّت[1] فيه[2] الخيل؛ ومنه قولهم (استَنَّتِ[3] الفِصَالُ حتى القَرْعَى) .

وكذلك افعلّ وافعالّ من المضاعف أيضا ؛ نحو هذا بُسْر محمرّ ومحمارّ ، وهذا وقت محمرّ فيه ، ومحمارّ فيه . فأصل الفاعل محمرِر ، ومحمارِر مكسور العين ؛ وأصل المفعول محمرَر فيه ومحمارَر فيه مفتوحها .

وليس كذلك اسم الفاعل والمفعول فى افعلّ وافعالّ (إذا ضُعِّف[4] فيه حرفا علّة) بل ينفصل فيه اسم الفاعل من اسم المفعول عندنا . وذلك قولك : هذا رجل مُرْعَوٍ ، وأمر مُرْعَوًّى إليه ، وهذا رجل مُغْزَاوٍ ، وهذا وقت مُغْزَاوًى فيه[5] ؛ لكنه على مذهب الكوفيين لا فرق بينهما ؛ لأنهم يدّغمون هذا النحو من مضاعف المعتلّ ، ويجرُونه مُجرى الصحيح ، فيقولون اغزاوّ، يغزاوّ، واغزوّ، يغزوّ. واستشهد أبو الحسن على فساد مذهبهم بقول العرب: ارعوَى . قال ولم يقولوا : ارعوّ . ومثله من كلامهم قول يزيد بن الحكم — أنشدنيه أبو على وقرأته فى القصيدة عليه — :

تبدّل خليلا بى كشكلك شكلُه ... فإنى خليلا صالحا بك مُقْتَوِى[6]

فهذا عندنا مُفْعَلٌّ من القتْو وهو المراعاة والخدمة ؛ كقوله :

إنى امرؤ من بنى خُزَيمة لا ... أُحسِنُ قتْوَ الملوك والحَفَدا[7]

---

(١) يقال : استن الفرس فى المضمار إذا جرى فى نشاطه على سننه فى جهة واحدة .

(٢) كذا فى أ ، ج . وسقط فى ش ، ب (٣) أى جرت الفصال مرحا حتى القرعى منها ، وهى تنزو تشبها بالصحاح . وهذا مثل يضرب للرجل يدخل نفسه فى قوم ليس منهم . (٤) كذا فى أ . وفى ش : « وافتعل مما ضعف فيه حرف علة » وفى ب : « وافتعل مما ضعف فيه حرفا علة » .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « إليه » : (٦) انتصب خليلا بمقتوى على تضمينه معنى متخذ ، وبك أى بدلك . (٧) « خزيمة » كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « سايمة » وما أثبت موافق لما فى اللسان فى قتو . و « الحفدا » كذا فى أصول الخصائص . وفى اللسان فى قتو : الخببا . والحفد أصله الحفد محرك ، وهو الخدمة .

وفيها[١] أيضا : مُدْحَوِى، وفيها أيضا مُجْجَوِى :

فهذا كله مُفْعَلّ كما تراه غير مدّغم .

وانفعل فى المضاعف كافتعل؛ نحو قولك هذا أمر منحلّ ، ومكان منحلّ فيه، ويوم منحلّ فيه ، أى تحلّ[٢] فيهما الأمور . فهذا طَرَف[٣] من هذا النحو .

ومن ذلك قولك فى تخفيف (فُعْل) من جئت على قول الخليل وأبى الحسن؛ تقول فى القولين جميعا : جُىٌ؛ غير أن هذين الفرعين المتفقين التقيا عن أصلين مختلفين .

وذلك أن الخليل يقول فى (فُعْل) من جئت : جِىءٌ كقوله فيه من بِعْت بِيعٌ . وأصل الفاء عنده الضمّ؛ لكنه كَسَرها لئلا تنقلب الياء واوا فيلزمه أن يقول : بُوع . ويستدلّ على ذلك بقول العرب فى جمع أبيض وبيضاء : بِيض . وكذلك (عِينٌ) تكسير أَعْيَن وعَيْناء، و (شِيم) فى أَشْيَم[٤] وشَيْماء .

وأبو الحسن يخالفه فيُقرّ الضمّة فى الفاء، فيبدل لها العين واوا فيقول : بُوع وجُوء، فإذا[٥] خفّفا جميعا صارا إلى جُىٍ لا غير . فأمّا الخليل فيقول : إذا تحرّكت العين بحركة الهمزة الملقاة عليها فقويت رددتُ ضمة الفاء لأمْنى[٦] على العين القلب، فأقول : جُىٌ؛ وأما أبو الحسن فيقول : إنما كنتُ قلتُ : جُوءٌ فقلبتُ العين واوا لمكان الضمّة

---

(١) أى فى قصيدة يزيد بن الحكم مدحو ومجبو . وهما فى قوله :

الخشا وخبا واختتاء عن الندى	كأنك أفعى كدية فر مجبوى
فيدحو بك الداحى إلى كل سوءة	فياشر من يدحو بأطيش مدحوى

الاختتاء : التقبض ، والكدية : الأرض الغليظة الصلبة ، ومجبو : منطو ، ومدحو : مرمى وكأنه مطاوع دحا . وكأنه يقال دحوت الشىء فادحوى . وانظر الأمالى ١/٦٨ والخزانة ١/٤٩٦ ، وأمالى ابن الشجرى ١/١٧٦

(٢) كذا فى أ ، ب . وفى ش « منحل » . (٣) كذا فى أ . وفى ش : « طور » .

(٤) هو الذى به شامة ، وهى لون يخالف لون سائر البدن . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ « وإذا » . (٦) كذا فى ب . وفى ش : « الأمنى » وهو فى أ « لأبنى » وكل ذلك تحريف .

قبلها وسكونها ، فإذا قويت بالحركة[1] الملقاة عليها تحصّنت فحمت نفسها من القلب ؛ فأقول : جُيٌّ . أفلا ترى إلى ما ارتمى إليه الفرعان من الوفاق بعد ما كان عليه الأصلان من الخلاف . وهذا ظاهر .

ومن ذلك قولك فى الإضافة إلى مائة فى قول سيبويه ويونس جميعا فيمن ردّ اللام : مِئَوِىّ كمِعَوِىّ ، فيتوافى اللفظان على أصلين مختلفين . ووجه ذلك أن مائة أصلها عند الجماعة مِئْيَة ساكنة العين ، فلمّا حذفت اللام تخفيفا جاورَتِ العينُ تاء التأنيث ، فانفتحت على العادة والعُرْف فى ذلك ، فقيل : مئة . فإذا رددت اللام فمذهب سيبويه أن يقرّ[2] العين بحالها متحرّكة وقد كانت قبل الردّ مفتوحة ، فتقلب لها اللام ألفا ، فيصير[3] تقديرها : مِئًا كمِعًى[4] فإذا أضفت إليها أبدلت الألف واوا فقلت : مِئَوِىّ كثِنَوِىّ .

وأمّا مذهب يونس فإنه كان إذا نَسَب إلى فَعْلة أو فِعْلة ممّا لامه ياء أجراه مجرى ما أصله فَعِلة أو فِعِلة ؛ ألا تراه كيف كان يقول فى الإضافة إلى ظَبْية : ظَبَوِىّ ، ويحتجّ بقول العرب فى النسب إلى بِطْية[5] : بِطَوِىّ ، وإلى زِنْية : زِنَوِىّ . فقياس هذا أن تجرى مائة — وإن كانت فِعْلة — مجرى فِعِلة ؛ فتقول فيها : مِئَوِىّ . فيتّفق اللفظان من أصلين مختلفين .

ومن ذلك أن تبنى من قلت ونحوه فُعُلا ، فتسكّن عينه استثقالا للضمّة فيها ، فتقول : (قُوْلٌ) كما يقول أهل الحجاز فى تكسير عَوَان ونَوَار : عُوْن ونُوْر ، فيسكّنون ، وإن كانوا يقولون : رُسُل وكُتُب بالتحريك . فهذا حديث فُعُل من باب قلت . وكذلك فُعْل منه أيضا قُول ، فيتّفق فُعُل وفُعْل ، فيخرجان على[6] لفظ متفق عن أوّل مختلف . وكذلك فِعْل من[7] باب بعت ، وفُعْل فى قول الخليل وسيبويه : تقول[8] فيهما جميعا

(١) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٢) كذا فى ش ، أ . وفى ب « تقر » . (٣) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . وفيهما : « فتصير » . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « كثنى » وفى ج « كنى » . (٥) ذكرها سيبويه ولم تفسر . وانظر الكتاب ٢ / ٧٥ (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « عن » (٧) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « يقول » . (٨) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب .

بِيعٌ . وسألت أبا علىّ رحمه الله فقلت : لو أردنا فُعْلات ممـا عينه ياء لا نريد بها أن تكون جارية على فِعْلة كتِينة وتِينات ؟ فقال أقول على هذا الشرط : تُونات[1] ؛ وأجراها لبعدها عن الطَّرَف مُجرى واو عُوطَط[2] .

ومن ذلك أن تبنى من غَزَوت مثل إصبُع بضم الباء، فتقول : إغزٍ . وكذلك إن أردت مثل إصبِـع قلت أيضا : إغزٍ . فيستوى لفظ إفْعُل ولفظ إفْعِل . وذلك أنك تبدل من الضمّة قبـل الواو كسرة فتقلبها ياء، فيستوى حينئـذ لفظها ولفظ إفعِـل . وإصْبُع ، وإن كانت مستكرَهة لخروجك من كسر إلى ضمّ بناء لازما ، محكيَّةٌ ؛ تروى عن متقدّمى أصحابنا[3] .

وما يخرج إلى لفظ واحد عن أصلين مختلفين كثير، لكن هذا مذهبه وطريقه ؛ فاعرفه وقسْه .

ومن ذلك قولك فى جمع تعزِية وتَعْزُوة[4] جميعا : تَعَازٍ، (وكذلك اللفظ بمصدر تعازَينا ؛ أى عَزَّى بعضُنا بعضا : تعازٍ) يافتى[5] . فهذه تفاعُل كتضارُب وتحاسد، وأصلها تعازُوٌ ، ثم تعازِىٌ ، ثم تعازٍ . فأما[6] (تَعَازٍ) فى الجمـع فأصل عينها الكسر كتتافِل وتناضِب، جمع تَتْفُل[7] وتَنْضُب[8] . ونظائره كثيرة .

---

(١) جواب لو محذوف ، أى : فماذا يقال ؟

(٢) العوطط : ألا تلقح الناقة فتسمن لذلك ، وهو اسم فى معنى المصدر لقولهم : عاطت الناقة تعيط . يريد أن الواو فى عوطط مبدلة من الياء ، ولم يقل عيطط كما قيل بيض ؛ لبعد الياء عن الطرف فلم تشبه بيضا ، وإنما أشبهت موقنا . وانظر الكتاب ٢/٣٧٧ . وكذلك ما نحن فيه ، وهو فعلات من التين على ألا يكون هذا جمعا جاريا على واحد بل يكون بناء مرتجلا .

(٣) انظر ص ٦٩ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٤) هى اسم للعزاء : كما حكاه المصنف عن أبى زيد . والواو هنا مبدلة من الياء لمكان الضمة قبلها ؛ كما قالوا : الفتوة . وانظر اللسان (عزا) .

(٥) ثبت ما بين القوسين فى أ . وسقط فى ش ، ب .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب . « وأما » .

(٧) هو ولد الثعلب .

(٨) هو شجر ينبت بالحجاز .

باب فى ترافع الأحكام [١]

هذا موضع من العربيّة لطيف، لم أرَ لأحد من أصحابنا فيه رسْمًا، ولا نقلوا إلينا فيه ذِكرا [٢].

من ذلك مذهب العرب فى تكسير ما كان من (فَعَل) على (أفعال)؛ نحو عَلَم وأعلام، وقَدَم وأقدام، ورَسَنٍ وأرسان، وفَدَنٍ وأفدان. قال سيبويه: فإن كان على (فَعَلة) كسّروه على (أَفْعُل)؛ نحو أَكَمة وآكُم. ولأجل ذلك (ما حمل) [٣] أَمَة على أنها (فَعَلة) لقولهم فى تكسيرها: (آمٍ) [٤] إلى هنا انتهى كلامه [٥]، إلا أنه أرسله ولم يعلّله.

والقول فيه عِندى أن حركة العين قد عاقبت فى بعض المواضع تاءَ التأنيث، وذلك فى الأدواء، نحو قولهم: رَمِث رَمَثا [٦]، وحَبِط حَبَطا [٧]، وحَبِج حَبَجا [٨].

(١) يريد أنه قد يجتمع فى الكلمة أمران، يقضى كل منهما إذا انفرد بحكم فى اللغة، تكون عليه الكلمة؛ فيكون ذلك داعيا إلى إلغاء تأثيرهما، فكأنّ هذا رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله. فمن ثم صاغ ابن جنى لهذا الأصل «ترافع الأحكام» ويقرب من هذا قول الأصوليين وأرباب الاستدلال: إن الأمرين إذا تعارضا تساقطا. وقد عرض لهذا الأصل المؤلف فى المحتسب عند قوله تعالى فى سورة آل عمران: «أمنة نعاسا — آية ٢٢ — فقال: «والأمنة — بفتح الميم — أشبه بمعاقبة الأمن. ونظير ذلك قولهم: الحبط والحبج والرمث، كل ذلك فى أدواء الإبل. فلما أسكنوا العين جاءوا بالهاء فقالوا: مغل مغلة، وحقل حقلة. وقد أفردنا بابا فى كتابنا الخصائص لنحو هذا وهو (باب ترافع الأحكام)». وفى نسخة المحتسب المحفوظة فى دار الكتب: «تدافع» وظاهر أنه تحريف.

(٢) كذا فى ش، ب. وفى أ: «له».

(٣) كذا فى أ. وفى ب: «ما يحمل سيبويه». وفى ش: «عما يحمل سيبويه».

(٤) كذا فى أ. وفى ش، ب: «هذا». (٥) انظر الكتاب ٢/١٩١.

(٦) يقال: رمث البعير اذا اشتكى من أكل الرمث. وهو مرعى للإبل من الحمض.

(٧) أى أصابه الحبط؛ وهو وجع ببطن البعير من كلأ يستوبله.

(٨) أى أصابه الحبج؛ وهو انتفاخ بطن البعير من أكل العرفج.

فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين، فقالوا: حَقِل حَقْلة[1]، ومَغِل مَغْلة[2]. فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاء التأنيث. ومن ذلك قولهم: جَفْنة وجَفَنات، وقَصْعة وقَصَعات؛ لَمَّا حذفوا التاء حَرّكوا العين.

فلمّا تعاقبت التاءُ وحركة العين[3] جَرَيا[4] لذلك مَجْرَى الضدّين المتعاقِبَين. فلمّا اجتمعا في (فَعَلة) ترافعا أحكامَهما، فأسقطتِ التاءُ حكم الحركة، وأسقطتِ الحركة حكم التاء. فآل الأمر بالمثال إلى أن صار كأنه فَعْل، و (فَعْل) بابُ تكسيره (أَفْعُل).

وهذا حديث من هذه الصناعة غريب المأخذ، لطيف المضطرَب. فتأمّله فإنه مُجْدٍ عليك، مُقَوٍّ لنظرك.

ومن (فَعَلة) و (أفعُل) رَقَبة وأَرْقُب، وناقة وأَيْنُق.

ومن ذلك أنا قد رأينا تاء التأنيث تعاقِب ياء المدّ، وذلك نحو فرازين[5] وفرازنة، وجحاجيح وجحاجحة[6]، وزناديق وزنادِقة. فلمّا نسبوا إلى نحو حَنيفة، وبَجِيلة، تصوّروا ذلك الحديث أيضا، فترافعت التاء والياء أحكامهما[7]، فصارت حَنيفة وبَجِيلة، إلى أنهما كأنهما حَنِف وبَجِل، فجريا لذلك مجرى شَقِر[8] ونَمِر؛ فكما تقول

(١) الحقلة: من أدواء الإبل، يصيبها من أكل التراب مع البقل.

(٢) المغلة: هو أيضا داء في الحيوان من أكل البقل مع التراب.

(٣) كذا في أ. وفي ش، ب: «الإعراب».

(٤) كذا في الأصول. والمناسب: «جرتا».

(٥) واحده فرزان، وهو من لعب الشطرنج. وانظر ص ١١٤ من الجزء الأوّل.

(٦) واحده جحجاح، وهو السيد.

(٧) كذا في ش، ب. وفي أ: «أحكامها».

(٨) هو شقائق النعمان.

فيهما : شَقَرِىّ ونَمَرِىّ ، كذلك قلت أيضا فى حَنيفة : حنفىّ ، وفى بجيلة : بجلىّ .
يؤكّد ذلك عندك أيضا أنه إذا لم تكن هناك تاء كان القياس إقرار الياء ؛ كقولهم
فى حَنِيف : حنِيفِىّ ، وفى سعيد : سعيدىّ . فأمّا ثقفِىّ فشاذّ عنده(١) ، ومشبَّه
بحنفىّ . فهذا طريق آخر من الحجاج فى باب حنفىّ وبجلىّ ، مضاف إلى ما يحتجّ(٢)
٥ به أصحابنا فى حذف تلك الياء .

وممّا يدلّك على مشابهة حرف المدّ قبل الطرف لتاء التأنيث(٣) قولهم : [رجل](٤) صَنَع
اليد ، وامرأة صَنَاع اليد ؛ فأغنت الألفُ قبل الطرف مُغْنَى(٥) التاء التى كانت تجب
فى صَنَعة ، لو جاءت على حكم نظيرها ؛ نحو حَسَن وحَسَنة ، وبَطَل وبَطَلة .
وهذا أيضا حَسَن فى بابه .

١٠ ويزيد عندك فى وضوح ذلك أنهم قالوا فى الإضافة إلى اليَمَن ، والشأْم ،
وتهامة : يَمَانٍ ، وشَآمٍ ، وتَهَامٍ ؛ فجعلوا الألِف قبل الطَرَف عِوَضا من إحدى
الياءين اللاحقتين بعدها(٦) . وهذا يدلّك أن الشيئين إذا اكتنفا الشىء من ناحيتيه ،
تقاربت حالاهما (وحالاه)(٧) بهما . ولأجله وبسببه ماذهب قوم إلى أن حركة الحرف
تحدث قبله ، وآخرون إلى أنها تحدث بعده ، وآخرون إلى أنها تحدث معه . قال
١٥ أبو علىّ : وذلك لغموض الأمر وشدّة القرب . نعم ، وربما احتُجّ بهذا(٨) الحُسْن تقدُّم
الدلالة وتأخّرها ، هذا فى موضع (وهذا فى موضع)(٩) . وذلك لإحاطتهما جميعا بالمعنى
المدلول عليه .

(١) أى عند سيبويه . وقيد بذلك لأن من النحويين غير سيبويه من يجعل هذا قياسا ؛ وهو المبرد .
(٢) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .   (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «تاء التأنيث» .
٢٠ (٤) زيادة من ب .   (٥) كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : «معنى» .
(٦) أى بعد الطرف . وقد أنث الضمير باعتباره لفظة .   (٧) كذا فى أ ، جـ . وهو ما فى عبارة اللسان فى تهم . وسقط هذا فى ش ، ب .   (٨) يريد أنه فى يمان تقدم الألف وتأخر إحدى الياءين ، وهما دلالتان على النسب .   (٩) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب .

فما تأخر دليله قولهم: ضربنى وضربت زيدا؛ ألا ترى أن[1] المفسّر للضمير المتقدّم جاء من بعده. وضدّه زيد ضربته؛ لأن المفسّر للضمير متقدّم عليه. وقريب من هذا أيضا إتباع الثانى للأوّل؛ نحو شُدُّ[2]، وفِرِّ[2]، وضَنَّ[2]، وعكسه قولك: اُقتل، اُستُضعِف، ضممت الأوّل للآخِر.

فإن قلت: فإن فى تهامة ألِفا، فلِمَ ذهبت إلى أن الألف فى تَهَامٍ عِوَض من إحدى الياءين للإضافة؟ قيل: قال الخليل فى هذا: إنهم كأنهم نسبوه إلى فَعْل، أو فَعَل، وكأنهم فكّوا[3] صيغة تهامة فأصاروها إلى تَهْمٍ أو تَهَمٍ، ثم أضافوا إليه فقالوا: تَهَامٍ.

وإنما ميّل[4] الخليل بين فَعْل وفَعَل، ولم يقطع بأحدهما؛ لأنه قد جاء هذا العمل فى هذين المثالين جميعا، وهما[5] الشأم واليَمَن. وهذا الترجيم[6] الذى أشرف عليه الخليل ظنًّا، قد جاء به السماع نصًّا[7]؛ أنشدنا أبو علىّ، قال أنشد[8] أحمد بن يحيى:

أرّقنى الليلةَ برقٌ بالتَّهَمْ يالَكَ برقا من يَشُقْهُ لا ينَمْ[9]

---

(١) كذا فى أ. وفى ش، ب: «إلى». (٢) يريد فعل الأمر. وفى ضن لغتان. يقال: ضننت أضنّ من باب علمت، وهى اللغة العاليــة، وهى المرادة هنا. ويقال: ضننت أضن من باب ضرب. (٣) كذا فى أ. وهو يوافق ما فى اللسان. وفى ش، ب: «كفوا».

(٤) كذا فى أ. وفى ش، ب، وعبارة اللسان: «مثل». والوجه ما أثبت، يقال: ميل بين الأمرين أى تردد فيهما أيهما يأخذ. (٥) كذا فى م. وفى بعض الأصول «هو».

(٦) كذا فى أ. وفى ش، ب، جـ، وعبارة اللسان فى تهم: «الترخيم» والوجه ما أثبت. والترجيم مبالغة الرجم، وهو القول بالظنّ والحدس. (٧) كذا فى ش، ب. وهو ما فى عبارة اللسان. وفى أ: «أيضا». (٨) كذا فى ب. وفى أ، ش: «أنشدنا» وما أثبته هو الصواب؛ فإن أبا على لم يدرك أحمد بن يحيى ثعلبا؛ فقد مات ثعلب سنة ٢٩١، ومات أبو على سنة ٣٧٧.

(٩) «يشقه» كذا فى أ، ب. وفى ش. «يشفه». وفى جـ: «نشقه». وفى اللسان «يشمه» والبيت فى خزانة الأدب ١/١٤٧ طبعة السلفية، وفيها بعده ثلاثة أشطار عن نوادر ابن الأعرابى.

فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين ، فهو المعنىّ[1] بقوله :

الألمعىُّ الذى يظنُّ بك الظـ ـنّ كأن قـد رأى وقـد سمعـا

وإذا كان ما قدّمناه من أن العرب لا تكسّر فعَلة على أفعال مذهبا لها فواجب أن يكون (أفلاء) من قوله[2] :

مثلُها يُخرج النصيحةَ للقـو مِ فَلاةٌ مِن دونها أفـلاء

تكسيرَ (فَلًا) الذى هو جمع فلاةٍ ، لا جمعا لفلاةٍ ؛ إذ كانت فَعَلة[3] . وعلى هذا فينبغى أيضا أن يكون قوله[4] :

كأن مَتْنيهِ من النَّفِىِّ مواقعُ الطـيرِ على الصُّفِىّ

إنما هو تكسير صَفًا الذى هو جمع صفاةٍ ؛ إذ كانت فَعَلة لا تكسّر على فُعُول ، إنمـا ذلك فَعْلة ؛ كبَدْرة وبُدُور ، ومَأْنة[5] ومُؤُون . أو فَعَل ؛ كطلل وطُلول ، وأَسَد وأسود . وقد ترى بهذا أيضا مشابهة فَعَلة لفَعَل فى تكسيرهما جميعا على فُعُول .

ومن ذلك قولهم فى الزكام : آرضه الله ، وأملأه[6] ، وأضأده . وقالوا : هى الضُّؤْدة ، والمُلْأة ، والأُرْض . والصنعة فى ذلك أن (فُعْلا[7]) قد عاقبت (فَعَلا) على الموضع الواحد ؛ نحو العُجْم والعَجَم ، والعُرْب والعَرَب ، والشُّغْل والشَّغَل ،

(١) يريد أنه يصح أن يعنى بهذا البيت تمثلا . وهو من قصيدة لأوس بن حجر فى رثاء فضالة بن كلدة الأسدى ، مطلعها :

أيتهـا النفس أجملى جزعا إن الذى تحذرين قد وقعا

وانظر ذيل الأمالى ٣٤ طبعة دار الكتب المصرية .

(٢) أى الحارث بن حلزة . وهو من معلقته التى مطلعها :

آذنتنا ببينهـا أسمـاء رب ثاو يمل منه الثواء

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ينبغى » . (٤) نسبه فى اللسان فى نفى الى الأخيل . والنفىّ : ما تطاير من الرشاش على ظهر المائح . شبه الماء وقد وقع على متن الساقى بذرق الطائر . وانظر اللسان فى نفى ، والأمالى ٢/٣٤ ، وابن برى فى شواهد الإيضاح ٨١ (٥) هى من اللحم السرة وما حولها وقيل : هى شحمة قص الصدر . (٦) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فى » .

(٧) انظر فى هذه المعاقبة ص ١٠٠ من هذا الجزء .

والبُخْل والبَخَل . وقد عاقبتها أيضا فى التكسير على أفعال؛ نحو بُرْدٍ وأبراد، وجُنْد وأجناد؛ فهذا كَقَلَم وأقلام، وقَدَم وأقدام . فلمّا كان (فُعْل) من حيث ذكرنا كفَعَل صارت المُلاْءة والضؤدة كأنها فعَلة، وفَعَلة قد كسّرت على أَفْعُل؛ على ما قدّمنا فى أَكَمَة وآكُم، وأَمَة، وآمٍ . [فكما[1] رفعت التاء فى (فَعَلة) حكم الحركة فى العين، ورفعت حركة العين حكم التاء، فصار الأمر لذلك إلى حكم (فَعْـل) حتى قالوا : أَكَمـة وآكُم، ككلب وأكلب، وكعب وأكعب، فكذلك جرت (فُعْـلة) مجرى (فَعْل) حتى عاقبته فى الضؤدة والمُلْاءة والأَرْض، فصارت الأَرْض كأنه أُرْضة، أو صار[2] المُلاْءة والضؤدة كأنهما مَلْء وضَأْد . أفلا ترى إلى الضمّة كيف رفعت حكم التاء، كما رفعت التاء حكم الضمّة، وصار الأمر إلى (فَعْل)] .

باب فى تلاقِى المعانى، على اختلاف الأُصول والمبانِى

هذا فصل من العربيّة حَسَن كثير المنفعة، قوىّ الدلالة على شرف هذه اللغة . وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحثَ عن أصل كلّ اسم منها، فتجده مُفْضِىَ المعنى إلى معنى صاحبه .

وذلك كقولهم : (خُلُق الإنسان) فهو[3] (فُعُل) من خَلَّقت الشيء، أى[4] ملّسته؛ ومنه صخرة خَلْقاء للملساء . ومعناه أن خُلُق الإنسان هو ما قُدِّر له ورُتِّب عليه،

---

(١) ما بين الحاصرين هو ما فى أ . وفى ش، ب هذا بترتيب آخر وهاك إياه : « وأفعل إنما هو لفعل . فلذلك جرت فعلة مجرى فعل حتى عاقبته فى الضؤدة والملاءة والأرض . فصارت الأرض كأنه أرضة، وصارت الملاءة والضؤدة كأنهما ملء وضأد . أفلا ترى إلى الضمة كيف رفعت حكم التاء كما رفعت حكم الضمة، وصار الأمر إلى فعل كما رفعت التاء فى فعلة حكم الحركة فى العين و رفعت حركة العين حكم التاء فصار الأمر لذلك إلى حكم فعل حتى قالوا : أكمة وآكم ككلب وأكلب وكعب وأكعب » .

(٢) كذا فى أ . وفى سائر النسخ : « وصارت » . (٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : « هو » . (٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : « إذا » .

فكأنه أمر قد استقر، وزال عنه الشكّ . ومنه قولهم فى الخبر :(قد فرغ الله من الخَلْق والخُلُق) . والخليقة فَعيلة منه .

وقد كثرت فعيلة فى هذا الموضع . وهو قولهم : (الطبيعة) وهى من طبعت الشيء (أى قررته[١]) على أمر ثبتَ عليه ، كما يُطبَع الشيء كالدرهم والدينار، فتلزمه أشكاله، فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله .

ومنها (النَحِيتة) وهى فَعيلة من نَحَتُّ الشيء [أى[٢]] ملّسته وقرّرته[٣] على ما أردته منه . فالنحيتة كالخليقة : هذا من نَحَتُّ، وهذا من خلّقت .

ومنها (الغريزة) وهى[٤] فعيلة من غَرَزت كما قيل لها طبيعة ؛ لأن طبع الدرهم[٥] ونحوه ضرب من وَسْمه، وتغريزه بالآلة التى تثبّت عليه الصورةَ . وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع .

ومنها (النَقيبة) وهى فَعيلة من نَقَبت الشيء، وهو نحو من الغريزة .

ومنها (الضريبة) وذلك أن الطبع لابدّ معه[٦] من الضرب؛ لتثبت [له[٧]] الصورة المرادة .

ومنها (النَحِيزة) هى فَعِيلة من نَحَزْت الشيء أى دققته؛ ومنه المِنْحاز: الهاوون؛ لأنه موضوع للدفع به والاعتماد على المدقوق؛ قال[٨] :

* يُنْحَزْنَ[٩] من جانبيها وهْىَ تنسلب *

---

(١) كذا فى أ . وفى جـ : « إذا أقررته » وفى ش ، ب : « إذا أفرزته » . (٢) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « قدرته » . (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط حرف العطف فى أ . (٥) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « الدراهم » .
(٦) كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : « له » . (٧) زيادة فى م . (٨) أى ذو الرمة .
(٩) هذا شطر بيت صدره : * والعيس من عاسج أو واسج خببا *
وهو من قصيدته التى مطلعها :

ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كلى مفرية سرب

العاسج : المسرع . والعسج : ضرب من السير . وكذلك الواسج . والانسلاب : المضاء فى السير . وانظر الديوان .

أى تُضرَب الإبلُ حول هذه الناقة لتلحاق بها، وهى تسبقهن وتنسلب أمامهن[١] .

ومنها (السجيّة) هى فَعيلة من سجا يسجُو إذا سكن ؛ ومنه طرْف ساجٍ ، وليل ساجٍ ؛ قال :

يا حبّذا القَمْراءُ والليلُ الساجْ   وطُرُق مِثْــلُ مُلاء النَّسّــاجْ[٢]

٥ وقال الراعى :

ألا اسلمى اليوم ذاتَ الطوقِ والعاجِ   والدَّلِّ والنَّظَر المستأنِس الساجى

وذلك أن خُلُق الإنسان أمر قد سكن إليه واستقرّ عليه؛ ألا تراهم يقولون فى مدح الرجل : فلان يرجع إلى مُرُوءة، ويُخْلِد إلى كَرَم، ويأوِى إلى سَدَاد وثقة . فيأوى إليه هو هذا؛ لأن المأوَى خلاف (المعتَمل) لأنه إنما يأوى إلى (المنزل ونحوه)[٣]

١٠ إذا أراد السكون .

ومنها (الطريقة) من طَرَّقت[٤] الشىء أى وطّأته وذلّلته، وهذا هو معنى ضربته، ونقبتــه[٥] ، وغرزتَه ، ونحتّه[٦] ؛ لأنّ هذه كلها رياضات وتدريب واعتمادات وتهذيب .

---

(١) كذا فى ش ، ب . وهو يوافق ما فى اللسان فى تحـز . وفى أ : « بنامنهن » . أى تمضى

١٥ بنا مبتعدة منهنّ .

(٢) نسبه فى اللسان فى سجا إلى الحارثى . وورد هذا فى الكامل ٣/١٤٨ غير معزو . والقمراء : الليلة المنيرة بنور القمر ، والملاء جمع الملاءة . وفى شرح الكامل للرصفى : « شبه خيوط الطرق وقد سطع نور القمر عليها بخيوط ملاءة بيضاء قد نسجت » .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « المحل والمنزل ونحوهما » .

٢٠ (٤) كذا فى جـ . وفى أ ، م : « لأن » . وفى ش ، ب : « لأ » . وهو خطأ فى النسخ .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ . « دققته » .

(٦) كذا فى الأصــول . و يريد بالاعتماد القصــد والتحرّى . ولو كانت «اعــتمالات» كانت أدنى إلى السياق .

ومنها (السجيحة) وهى فَعِيلة من سَجِح خُلُقه . وذلك أن الطبيعة قد قرّت[(١)] واطمأنّت فسجحت وتذلّلت[(٢)] . وليس على الإنسان من طبعه كُلْفَة ، و إنما الكُلْفَة فيما يتعاطاه و يتجشّمه ؛ قال حسّان :

ذَرُوا التخاجُؤَ وامشُوا مِشْيَةً سُجُحًا إن الرجال ذَوُو عَصْب وتذكيرِ[(٣)]

وقال الأصمعى : إذا استوت أخلاقُ القوم قيل : هم على سُرجُوجة واحدة ، ومَرِن واحد ، (ومنهم من يقول : سِرْجِيجة وهى فِعْليلة من هذا)[(٤)] ، فسرجوجة : فعلولة ، من لفظ السَّرْج ومعناه . والتقاؤهما أن السَّرْج إنما أريد للراكب ليُعَدِّله ، و يزيل اعتلاله وميَــله . فهو من تقويم الأمر[(٥)] . وكذلك إذا استَتَبُّوا على وَتِيرة واحدة فقد تشابهت أحوالُهم ، وزاح خلافُهم ، وهذا[(٦)] أيضا ضرب من التقرير والتقدير ؛ فهو بالمعنى عائد إلى النَّحيتة ، والسجيّة ، والخليقة ؛ لأن هــذه كلّها صفات تُؤذن بالمشابهة والمقــارَبة . والمرِن مصدر كالحلِف والكذِب . والفعل منه مَرَن على الشيء إذا ألِفَه ، فلَانَ له . وهو عندى من مارِن الأَنْف لِمَــا لان منه . فهو أيضا عائد إلى أصل الباب ؛ ألا ترى أن الخليقة ، والنَّحيتة ، والطبيعة ، والسجيّة ، و جميعَ هذه المعانى التى تقدّمت ، تؤذِن بالإلْف والملاينة ، والإصحاب والمتابعة .

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «قررت» . (٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «ذللت» .

(٣) التخاجؤ فسرها بعضهم بأنها مشية فيها تجتر . مشية سجحا : سهلة لينة . عصب : شدة وقوة . وهو من قصيدته التى يهجو بها بنى الحارث بن كعب ، وأوّلها :

حار بن كعب ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير

والجماخير واحدها جمخور — بزنة عصفور — وهو الواسع الجوف الجسيم . وانظر الديوان طبعة البرقوقى ٢١٤

(٤) سقط ما بين القوسين فى ا . وثبت فى ش ، ب .

(٥) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « تقديم » .

(٦) كذا فى ا ، ب . وفى ش : « هى » .

ومنها (السَّليقة) وهى من قولهم : فلان يقرأ بالسليقية[1] أى بالطبيعة . وتلخيص ذلك أنها كالنحيتة . وذلك أن السَّلِيق ما تحاتّ من صِغار الشَّجَر ؛ قال :

تسمعُ منها فى السليق الأشهبِ ... معمعةً مثلَ الأبَاءِ المُلْهَبِ[2]

وذلك أنه إذا تحاتَّ لان وزالت شِدَّته . والحتّ كالنحت، وهما فى غاية القرب .

٥ ومنه قول الله سبحانه «سلقوكم بألسنة حِدَاد»[3] أى نالوا منكم . وهذا[4] هو نفس المعنى فى الشيء المنحوت المحتوت[5] ؛ ألا تراهم يقولون : فلان كريم النِّجار والنَّجْر ؛ أى الأصل . والنَّجْر ، والنحت ، والحتّ ، والضرب ، والدقّ، والنَّحْز ، والطبع، والخَلْق، والغَرْز، والسلق، كله التمرين على الشيء، وتليين القوى[6] ليَصْحب وينجذب .

فاعجَبْ للطف صنع البارى سبحانه فى أنْ طَبَع الناس على هذا، وأمكنهم[7] من ١٠ ترتيبه وتنزيله ، وهداهم للتواضع عليه وتقريره .

ومن ذلك قولهم للقطعة من المسك : (الصُّوار)[8] قال الأعشى :

إذا تقومُ يضُوعُ المِسْكُ أصْورةً ... والعنبرُ الوردُ من أردانِها شَمِلُ[9]

فقيل له :(صُوار)[10] لأنه (فُعال) من صاره يَصوره إذا عطَفه وثنّاه؛ قال الله سبحانه « فخذ أربعة من الطير فصُرْهنّ إليك »[11] وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسّة من

---

١٥ (١) كذا فى ا . وفى ش، ب : « بالسليقة » . وكلاهما وارد فى اللغة .

(٢) « الأباء » كذا فى ا . وفى سائر الأصول : « الضرام » . وانظر الجمهرة ٣/٤١ .

(٣) آية ١٩ سورة الأحزاب . (٤) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « فهذا » .

(٥) كذا فى ا . وسقط فى ش ، ب . (٦) كذا فى ج . وفى ا : « قوى » . وفى ش ، ب : « الأقوى » . (٧) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « مكنهم » .

٢٠ (٨) بكسر الصاد وضمها . (٩) هو البيت الثالث عشر من معلقته المشهورة . والورد : الذى لونه لون الورد أى الأحمر ، ويروى « الزنبق » فى مكان « العنبر » . والأردان : الأكمام للثوب ، وشمل : أى عام من شملهم الأمر . وانظر الصبح المنير ٤٣ (١٠) انظر ص ٣٤ من مقدمة هذا الكتاب . (١١) آية ٢٦٠ سورة البقرة .

يَتَسَمَّه إليه ، وليس من خبائث الأرواح فيعرضَ عنـه ، و يُنحرِف[1] إلى شِقّ غيره؛ ألا ترى إلى قوله :

ولو أنّ رَكْبًا يَمّموك لقـادهم نسيمُك حتى يَستدِلَّ بك الركبُ[2]

وكذا تجد[3] أيضا معنى المِسْك . وذلك انه (فِعْل) من أمسكت الشيء، كأنه لِطيب رائحته يُمسك الحاسّة عليه ، ولا يعدِل بها صاحبُها عنه . ومنه عندى قولهم للجلد: (المَسْك) هو فعْل من هـذا الموضع ؛ ألا ترى أنه يُمسك[4] ما تحته من جسم الإنسان وغيره من الحيوان . ولولا الجلْد لم يتماسك مافى الجسم : من اللحم، والشحم والدم و بقيّة الأمشاج وغيرها .

فقولهم إذا : مِسْك يلاقى معناه معنى الصُوار، و إن كانا من أصلين مختلفين، وبنـاءين متباينين : أحدهما (م س ك) والآخر (ص و ر) كما أن الخَليقة من (خ ل ق) والسـجيّة من (س ج و) والطبيعـة من (ط ب ع) والنحيتة من (ن ح ت) والغريزة من (غ ر ز) والسـليقة من (س ل ق) والضريبـة من (ض ر ب) والسجيحة من (س ج ح) والسُرْجُوجة والسِرْجيجة من (س ر ج) والنِجار من (ن ج ر) والمَرِن من (م ر ن) . فالأصول مختلفة، والأمثلة متعادية[5]، والمعانى مع[6] ذينك متلاقية .

ومن ذلك قولهم : صبيّ وصبيّة، وطِفْل وطِفلة، وغلام وجارية؛ وكله لِلّين والانجذاب وترك الشدّة والاعتياص . وذلك أن صبيًا مِن صبوت إلى الشيء إذا

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : « ينحرف » . (٢) « يمموك » كذا فى أ . وفى ش، ب، ج : « أمّوك » . وقوله : «بك» كذا فى الأصول . والمناسب : «به» .
(٣) كذا فى أ . وفى ب : « نجد » . (٤) انظر ص ٣٤ من مقدّمة هذا الكتاب .
(٥) أى متباينة من قولهم : تعادى ما بين القوم : تباعد، أو من قولهم تعادى المكان : تفاوت ولم يستو .
(٦) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « من » .

مِلْت إليه ولم تستعصم دونه . وكذلك الطِفل : هو من لفظ طفَّلتِ الشمسُ للغروب أى مالت إليه وانجذبت نحوه ؛ ألا ترى إلى قول العجّاج :

* والشمسُ قــد كادت تكــون دَنِفَا *[1]

يصف ضعفها و إكبابها[2] . وقد جاء به بعض المولّدين[3] فقال :

* وقد وضعَتْ خدّا إلى الأرض أضرعا *[4]

ومنه قيل : فلان طُفَيليّ[5] ؛ وذلك أنه يَميــل إلى الطعام . وعلى هذا قالوا له : غلام[6] ؛ لأنه من الغُلْمة وهى اللين وضَعْفة العِصْمة . وكذلك قالوا : جارية . فهى فاعِلة من جرى الماءُ وغيره ؛ ألا ترى أنهم يقولون : إنها غضّة [بضّــة][7] رَطْبة ، ولذلك قالوا : قد علاها ماء الشباب ؛ قال عمر[8] :

وهى مكنونة تحــيّر منها في أديم الخدّين ماءُ الشباب

وذلك أن الطِفل والصبيّ والغــلام والجارية ليست لهم عِصْمة[9] الشيوخ ولا جُسْأة الكهول . وسألت بعض بنى عُقَيل عن قول الجِمْصيّ[10] :

---

(١) بعـــده :

* أدفعهـا بالراح كى تزحلفـا *

أى حين اصفرت . أراد مداناتها للغروب فكأنها مريضة دنف حينئذ . وانظر اللسان فى دنف وملحق الديوان ٨٢ (٢) أى سقوطها من علوها ، من قولهم : كبّه على وجهه فأكب هو .

(٣) هو ابن الرومى . وانظر مختارات البارودى ٤/ ٧٥ .

(٤) صـــدره :

* ولاحظت النوار وهى مريضــة *

وقبله فى وصف الشمس :

وقد رنّقت شمس الأصيل ونفضت على الأفق الغربى ورسا مزعزعا
وودعت الدنيــا لتقضى نحبهـا وشــوّل باقى عمـــرها فتشعشعا

(٥) انظر ص ٣٤ من مقدّمة هذا الكتاب . (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «هى» .

(٧) زيادة فى م . (٨) يريد عمر بن أبى ربيعة . وانظر الأغانى طبع الدار ١/ ١٣٩

(٩) هى الصلابة والخشونة . (١٠) هو ديك الجن . وانظر ص ٤٧ من هذا الجزء .

لم تُبْلِ جِدّةَ سيرِهم سُمْرٌ ولم تَسِم السَّمُومُ لأُدْمِهِنّ أَدِيما

فقال : هن بماشِهِنّ[1] كما خُلِقْنه . فإذا اشتدّ الغلام شيئاً قيل له حَزَوَّر . وهو (فَعَوَّل) من اللَّبَن الحازر إذا اشتدّ للحموضة ؛ قال العِجْلىّ :

* وأَرْضَوْا بإحلابة وَطْب قد حَزَر *

٥ وقال[2] :

* نَزْعَ الحَزَوَّرِ بالرِّشاء المحصَد *

وكأنهم زادوا الواو وشدّدوها لتشديد[3] معنى القوّة ؛ كما قالوا للسيِّء الخُلُق : عَذَوَّر ، فضاعفوا الواو الزائدة لذلك ؛ قال[4] :

إذا نزل الأضيافُ كان عَذَوَّرا على الحىِّ حتى تستقلَّ مَراجِلُه

١٠ ومنه رجل كَرَوَّس ؛ للصُّلب الرأس ، وسَفَر عَطَوَّد[5] ؛ للشديد ؛ قال :

إذا جَشِمن قَذَفا عَطَوَّدا[6] رَمَين بالطَّرْف مَداه الأبعدا

ومثل الأول : قولهم : غلام رِطْل[7] ، وجارية رِطْلة للينها . وهو من قولهم : رطّل شعره إذا أطاله فاسترخى . ومنه عندى الرِّطْل[8] الذى يوزن به . وذلك أن الغرض فى الأوزان أن تميل أبدا إلى أن يعادِلها الموزون بها . ولهذا قيل لها : مثاقيل فهى مفاعيل

١٥ من الثِّقَل ، والشىء إذا ثَقُل[9] استرسل وارجحنّ ، فكان ضِدّ الطائش الخفيف .

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « عاهن » بدون نقط الحرفين الأوّلين .

(٢) أى النابغة الذبيانى فى قصيدته التى مطلعها :

من آل ميّة رائح أو مغتد عجلان ذا زاد وغير مزود

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « للتشديد ومعنى القوة » . (٤) البيت لزينب بنت الطثرية

٢٠ ترثى أخاها يزيد ، من كلمة لها فى الأمالى ٢/٨٥ وفيها أبيات تنسب للعجير السلولىّ . فقوله : « قال » يريد الشخص الشاعر . وانظر السمط ٧١٨ (٥) كذا فى أ ، ج . وسقط فى ش ، ب .

(٦) يصف إبلا . ويريد بالقذف الفلاة البعيدة . (٧) أى لم يشتدّ عظامه أو قارب الاحتلام .

(٨) انظر ص ٣٤ من مقدّمة هذا الكتاب . (٩) أى مال واهتزّ .

فهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة . وإنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكونُ الفائدة عندهم منها إنما هى علم معنيَّاتها[(١)] . فأمّا كيف، ومن أين، فهو ما نحن عليه . وأَحْجِ به أن يكون عند كثير منهم نيْفًا[(٢)] لا يحتاج إليه ، وفضلا غيرُه أولى منه .

ومن ذلك أيضا قالوا : ناقة؛ كما قالوا[(٣)] : جَمَل . وقالوا (مابها)[(٤)] دِبّيج؛ كما قالوا : تناسل عليه الوَشَاء[(٥)] . والتقاء معانيهما[(٦)] أن الناقة كانت عندهم مما يتحسّنون به ويتباهَوْن بملكه ، فهى (فَعَلة) من قولهم : تنوقت فى الشىء إذا أحكمته وتخيّرته ؛ قال ذو الرُّمّة :

... ... تنوقت به حضرميّات الأكفّ الحوائك[(٧)]

وعلى هذا قالوا : (جمل) لأن هذا (فَعَل) من الجَمال؛ كما أن تلك (فَعَلة) من تنوقت —وأجود اللغتين تأنّقت— قال الله سبحانه : «ولكم فيها جَمال حِينَ تُرِيحُون وحين تَسْرَحُون»[(٨)] . وقولهم : (ما بها دِبّيج) هو (فِعّيل) من لفظ الديباج ومعناه . وذلك أن الناس بهم العمارة وحسن الآثار، وعلى أيديهم يتمّ الأُنْس وطِيبُ الدِيار. ولذلك قيل لهم : ناس لأنه فى الأصل أُناس ، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال . فهو (فُعَال) من الأُنس؛ قال[(٩)] :

أُناسٌ لا يَملُّون المنايا إذا دارت رَحى الحربِ الزَّبُونِ

---

(١) ثبت هذا اللفظ فى أ . وسقط فى سائر الأصول . وقوله « معنياتها » فى م : « معانيها » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش، ب : « نفيا » والوجه ما أثبت . والنيف : الفضل والزيادة .

(٣) كذا فى ش، ب . وفى أ : « قيل » . (٤) كذا فى ش، ب، وسقط فى أ .

(٥) هو فى الأصل كثرة المال أى الإبل والنعم . ويراد به هنا المال نفسه .

(٦) كذا فى أ . أى معنى الناقة ومعنى الجمل . وفى ب : « معانيها » .

(٧) انظر ص ١٢٢ من الجزء الأول . (٨) آية ٦ سورة النحل .

(٩) أى أبو الغول الطهوى . وانظر الحماسة بشرح التبريزى طبعة بن ١٣

وقال :

أُناسٌ عِــدًا عُلِّقتُ فيهـــم وليتنِي ... طلبتُ الهوى فى رأس ذى زَلَقٍ أشم [(١)]

وكما اشتقوا دِيبَجًا من الديباج ، كذلك اشتقوا الوَشَاء [(٢)] من الوَشْى ، فهو (فَعَال) منه . وذلك أن المــال يَشِى الأرض و يحسِّنها . (وعلى ذلك قالوا : الغَنَم لأنه من الغنيمة ، [(٣)] كما قالوا لهــا : الخيل ، لأنها فَعل من الاختيال وكلّ ذلك مستحبّ) .

أفلا ترى إلى تتالى هذه المعانى وتلاحُظِها ، وتقابلها وتناظرها ، وهى التنوّق ، والجَمَــال ، والأُنس ، والديباج ، والوَشْى ، والغنيمة ، [والاختيال [(٤)] . ولذلك قالوا : البقر ، من بقرت بطنه أى شققته ، فهــو إلى السعة والفُسْحة ، وضدُّ الضيق والضَغْطة] .

فإن قلت : فإنّ الشاة من قولهم : رجل أشوه ، وامرأة شوهاء ، للقبيحين [(٥)] . وهذا ضِدّ الأول ، ففيه جوابان : أحدهما أن تكون الشاة جَرَت [(٦)] مجرى القلب لدفع العين عنها لحسنها ، كما يقال [(٧)] فى استحسان الشئ : قاتله الله ، كقوله [(٨)] :

رمى الله فى عينى بُثَيْنَـــةَ بالقَذَى ... وفى الشُّنْب من أنيابها بالقوادِح [(٩)]

---

(١) «أناس» كذا فى أ . وفى ش ، ب : « وناسا » . « زلق أشم » كذا فى أ . وفى ش ، ب : «زلق الأشم» والعدا : الغرباء . و يريد بذى الزلق الأشم جبلا عاليا تزلق فيه القدم . يقول : إن هواه فى قوم غرباء ، وكان أيسر له وأرفق أن يكون هواه فى مرتقى وعر . (٢) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب

(٣) سقط ما بين القوسين فى أ ، وثبت فى ش ، ب (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : «للقبحين» (٦) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : «جرى»

(٧) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : «تقول» (٨) أى جميل . (٩) «الشنب» كذا فى الأصــول . والذى فى اللسان وغيره : « الغر » والشنب ــ و يقال الشمب بإبدال النون ميما ــ جمــع أشنب ، من الشنب وهو رقة الأسنان وعذوبتها . والقــوادح جمع القادح ، وهو الســواد يظهر فى الأسنان .

وهو كثير . والآخر أن يكون من باب[1] السلب ؛ كأنه سلب القبح[2] منها ؛ كما قيل للحَرَم : نالة[3] . ولخشبة الصِرار تَوْدية[4] ؛ ولجوّ السماء السُكَاك[5] .

ومنه تحوّب وتأثّم ؛ أى ترك الحُوب والإثم .

وهو باب واسع ؛ وقد كتبنا منه فى هـذا الكتاب ما[6] ستراه بإذن الله تعالى . وأهل اللغة يسمعون هـذا فيرونه[7] ساذجا غُفْلا[8] ، ولا يحسنون لما نحن فيه من حديثه فرعا ولا أصلا .

ومن ذلك قولهم : القِضّة ؛ سمّيت بذلك لانفضاض أجزائها ، وتفرُّقها فى تراب مَعْدِنها ، كذا أصلها و إن كانت فيما بعد قد تُصَفَّى[9] وتهذّب وتسبك . وقيل لها فِضّة ، كما قيل لها لُجَيْن[10] . وذلك لأنها ما دامت فى تراب معدِنها فهى ملتزِقة (فى التراب)[11] متلجّنة به[12] ؛ قال الشّمّاخ :

وماءٍ قـد وردتُ أُمَيْمَ طـامٍ ... عليه الطـيرُ كالورَقِ اللَجِين[13]

أى المتلزق[14] المتلجّن ؛ و ينبغى أن يكونوا إنما أَلزموا هذا الاسم التحقير لاستصغار معناه ما دام فى تراب معدِنه . ويشهد عندك بهذا المعنى قولهم فى مُراسِله (الذهب)

---

(١) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : «أبواب» . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «القبيح» .
(٣) الذى فى اللسان أن النالة ما حول الحرم ؛ و يريد ابن جنى من بنائها على السلب أن من كان فى النالة لم تنله اليد ، وكذا نقل عنه كما فى اللسان فى نول . (٤) هى خشبة تشد على أطباء الناقة لئلا يرضعها الفصيل . وكأنه يريد من بنائها على السلب أن الغرض من التودية منع الودى ، وهو السيلان يقال ودى : سال ، أى أن التودية تحول دون ودى اللبن . (٥) وجه السلب هنا أن مادة السكاك مبناها الضيق ، يقال استكت مسامعه : ضاقت . والجو من السعة بحيث لا ينكر . (٦) كذا فى ش ، ب . وفى ا : «و» . (٧) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «فيرورونه» . (٨) كذا فى ش . وفى ا ، ب : «يحسون» . (٩) كذا فى ا . وسقط فى ش ، ب . (١٠) كذا فى ا . وسقط فى ش ، ب . (١١) يقال : تلجن الشىء : تلزج . (١٢) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «فيه»
(١٣) من قصيدته فى مدح عرابة بن أوس رضى الله عنه . وانظر الديوان ٩٠ ، والخزانة ٢/٢٢٢ ، واللآلى وسمطه ٦٦٣
(١٤) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «الملتزق» .

وذلك لأنه مادام كذلك غـير مصفّى فهو كالذاهب[١]؛ لأن ما فيه من التراب كالمستهلك له ، أو لأنه لمـّا قلّ فى الدنيا فـلم يوجد إلا عزيزا صار كأنه مفقود ذاهب؛ ألا ترى أن الشئ إذا قلّ قارب الانتفاء . وعلى ذلك قالت العرب : قلَّ رَجلٌ يقول ذلك إلّا زيد بالرفع؛ لأنهم أجْرَوه مُجْرى مايقول ذاك أحد إلا زيد .

وعلى نحوٍ[٢] من هذا قالوا : قلّما يقوم زيد؛ فكفُّوا[٣] (قل) بـ(ـما) عن اقتضائها الفاعل، وجاز عندهم إخلاء الفعـل من الفاعل لمـّا دخله من مشابهة حرف النفى؛ كما بَقَّوا المبتدأ بلا خبر فى نحو هذا من قولهم : أقلُّ امرأتين تقولان ذلك، لمـّا ضارع المبتدأ حرف النفى . أفلا ترى الى أُنسهم باستعمال القِلة مقارِنة[٤] للانتفاء . فكذلك[٥] لمـّا قلّ هذا الجوهر فى الدنيا أخذوا له اسما من الذهاب الذى هو الهلاك .

ولأجل هذا أيضا سمَّوه (تِبْرا) لأنه (فِعْل) من التَّبار . ولا يقال له (تِبْر) حتى يكون فى تراب معدنه، أو مكسورا .

ولهذا قالوا لِلْجام[٦] من الفِضَّة (الغَرَب) ، وهو (فَعَل) من الشئ الغريب؛ وذلك أنه ليس فى العادة والعرف استعمالُ الآنية من الفضّة، فلمّا استُعمل ذلك فى بعض الأحوال كان عزيزا غريبا . هذا[٧] قول أبى إسحق . وإن شئت جذبته الى ما كنّا عليه فقلت : إنّ هذا الجوهر غريب من بين الجواهر لنفاسته وشرفه ؛ ألا تراهم إذا أثنَوا على إنسانٍ[٨] قالوا : هو وحيد فى وقته، وغريب فى زمانه ، ومنقطع النظير، ونسيج وحدِه . ومنه قول الطائىّ الكبير :

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « كالذهب » . (٢) كذا فى ا . وسقط فى ش ، ب .

(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «وكفوا» . (٤) كذا فى ا . وفى ش، ب : «مقاربة» .

(٥) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « وكذلك » . (٦) يراد به قدح يسق فيه الخمر .

(٧) كذا فى ا . وفى ش ، ب : «وهذا» . وأبو إسحق هو الزجاج . (٨) كذا فى ا وسقط هذا الحرف فى ش ، ب .

غرّبته العُـــلا على كثرة النــا   س فأضحى فِي الأقربين جَنيبا[١]

فليطُل عُمْـــرُه فلو مات فى مَرْ   وَمُقيما بهـا لمـات غريبـــا

وقول شاعرنا :

أبدو فيسجد مَن بالسوء يذكرنِى   ولا أعاتبه صفحا وإهْـــوانا

وهكذا كنتُ فى أهلى وفى وطنى   إن النفيس غريز حيثما كانا

ويدلّك[٢] على أنهم قد تصوّروا هــذا الموضع من امتزاجه بتراب معدنه أنهـم إذا صفّوه وهذّبوه أخذوا له اسما من ذلك المعنى، فقالوا له : الخِلاص، والإبريز، والعِقْيان . فالخلاص فِعَال من تخلّص ، والإبريز إفعيل من برز يبرز ، والعِقْيـان فِعلان من عَقَ الصبىّ يَعُقِ ، وهو أول ما يُخرجه[٣] عند سقوطه من بطنِ أمّه قبل أن يأكل ، وهو العِقْى . فقيل له ذلك لبروزه؛ كما قيل له البَرَاز .

فالتأتّى[٤] والتلطّف فى جميع هذه الأشياء وضمّها ، وملاءمةُ ذات بينها هو (خاص[٥] اللغة) وسرّها ، وطلاوتها[٦] الرائقة وجوهرها . فأمّا حِفظها ساذجةً[٧] ، وقمشها[٨] محطوبة هرِجةً[٩] فنعوذ بالله منه ؛ ونرغب بما آتاناه سبحانه عنه .

---

(١) جنيبا أى غريبا . والبيتان من قصيدة يمدح بها أباسعيد محمد بن يوسف الثغرىّ . وهى فى الديوان .

(٢) هذا عود للحديث عن التبر فالأسماء الآتية للذهب . (٣) أى يخرجه من دبره .

(٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «فالتأنى» .

(٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « خاص أمر اللغة » .

(٦) لذا فى أ . وفى ش ، ب : «طلاوتها» .

(٧) يقال : قمش الشىء : جمعه من ههنا وههنا من غير تحرّ للجيد .

(٨) من حطب الحطب : جمعه ، ومن أمثالهم : هو كحاطب ليـل : لا يبالى ما أخذ . وهو كذلك فى أ . وفى ش ، ب : «مخطوطة» . (٩) يقال هرج البعير : سدر من شدة الحر وكثرة الطلاء بالقطران ، فكأنه يريد أن تكون ضعيفة . وفى اللغة الهرج — بكسر الهاء وسكون الراء — الضعيف .

وقال أبو عليّ رحمه الله : قيل له حَبِيّ كما قيل له سحاب . تفسيره أن حَبِيًّا (فَعِيل) من حبا يحبو . وكأن السحاب لثقله يحبو حَبْوًا ؛ كما قيل له سَحَاب وهو (فَعَال) من سَحَب (١) ؛ لأنه يسحب أهدابه . وقد جاء بكليهما شعر العرب ؛ قالت امرأة :

وأقبل يزحَفُ زَحْفَ الكسير سِياقَ الرِعاء البِطاءِ العِشارا (٢)

وقال أوس (٣) :

دانٍ مُسِفٌّ فُوَيقَ الأرضِ هَيْدَبُهُ يكاد يدفعه من قام بالراحِ (٤)

وقالت صبية منهم لأبيها فتجاوزت ذلك :

أناخ بذى نَفَرٍ بَرْكَهُ كأنّ على عَضُدَيه كِتَافا (٥)

وقال [أبوهم] (٦) :

وألقى بصحراءِ الغَبيطِ بَعَاعه نزولَ اليماني ذى العِيابِ المحمَّلِ (٧)

---

(١) كذا فى ش . وفى أ ، ب : «سحبت» . (٢) ورد هذا البيت فى ستة أبيات فى ديوان المعانى للعسكرى ٢/٥ . وفيه : فأقبل ، وهو فى الأمالى ١ — ١٧٧ فى سبعة أبيات . وانظر اللسان (حبا) .

(٣) يريد أوس بن حجر . وينسب بعضهم هذا إلى عبيد بن الأبرص فنسبتها لأوس ليست موضع وفاق ، وهى موجودة فى ديوانى الشاعرين وانظر اللآلى وسمطه ٤٣٩ .

(٤) قبله : يامن لبرق أبيت الليل أرقبه فى عارض كمضىء الصبح لماح

ومسف : دان قريب . وهيدبه : ما تدلى منه كأنه خيوط .

(٥) «نفر» كذا فى ش . وذو نفر موضع . وفى أ ، ب : «نقر» وهو تحريف . وفى أسماء الأمكنة ذو بقر ، وقد ورد هذا فى اللسان (حبا) : «بذى بقر» . وبرك الجمل : صدره ؛ شبه السحاب بجمل بارك إذ تلبث بهذا الموضع . (٦) كذا فى أ . وسقط هذا فى ش ، ب . وأبوهم أى أبو الشعراء الوصافين للسحاب وسابقهم والمبرّز فيهم ، وهو امرؤ القيس فى المعلقة .

(٧) صحراء الغبيط موضع . والبعاع السحاب المثقل بالماء . ويريد باليمانى المحمل جملا عليه بضائع من اليمن ، فإذا نزل بين القوم أقام حتى يباع ما جاء به ، ويروى المحمل — بكسر الميم — وصفا لليمانى بمعنى التاجر الذى جاء ببضاعة من اليمن .

قال : ومن ذلك قولهم فى أسماء الحاجة : الحاجة ، والحَوْجاء ، واللوجاء والإِرْب ، والإِرْبة ، والمأرُبة ، واللُبانة — والتُلاوة بقيّة الحاجة ، والتَلِيّة أيضا — والأشكَلة ، والشَهْلاء ؛ قال [الشاعر](١) :

لم أقض حين ارتحلوا شهلائى   من الكَعاب الطَفْلةِ الغيداءِ(٢)

وأنت تجد مع ذلك من اختلاف أصولها(٣) ومبانيها جميعِها(٤) [راجعا](٥) إلى موضع واحد ، ومخطوما(٦) بمعنى لا يختلف ، وهو الإقامة على الشىء والتشبّث به . وذلك أن صاحب الحاجة كِلِفٌ بها ، ملازم للفكر فيها ، مقيم على تنجزها واستحثاثها ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حُبّك الشىء يُعمى ويُصِمّ »(٧) وقال المولّد :

صاحبُ الحاجة أعمى   لا يَرى إلا قَضَاها

وتفسير ذلك أن الحاجَ شجر له شوك ، وما كانت هذه سبيله فهو متشبّث بالأشياء ، فأىّ شىء مرّ عليه اعتاقه وتشبّث به . فسمّيت(٨) الحاجة تشبيها بالشجرة ذات الشوك . أى أنا مقيم عليها ، متمسّك بقضائها ، كهذه الشجرة فى اجتذابها مامرّ بها ، وقرب منها . والحوجاء منها ، وعنها تصرّف الفعل(٩) : احتاج يحتاج احتياجا ، وأحْوج يُحْوِج ، وحاج يَحُوج ، فهو حائج .

---

(١) زيادة فى ش ، ب ، خلت منها أ .

(٢) يروى :   * من العروب الكاعب الحسناء *
كما فى اللسان فى شهل . وفيه «حتى» بدل «حين» وما هنا هو ما فى الأصول .

(٣) بيان لقوله «ذلك» .   (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «جميعا» .

(٥) زيادة وفق ما فى ج . وقد خلت منها باقى الأصول .

(٦) أى مربوطا بحبل واحد هو المعنى الذى ينصب إليه ؛ يقال : خطمت البعير : جعلت فيه الخطام وهو الحبل يقاد به . وما أثبت هو ما فى أ . وفى ب : «محفوظا» وفى ش : «مخطوما محفوظا» .

(٧) رواه أحمد فى مسنده ، والبخارى فى التاريخ ، وأبو داود . وانظر الجامع الصغير فى حرف الحاء . وفى شرح الجامع أن إسناده ضعيف .   (٨) كذا فى أ . وفى ش : « فتشبهت » وفى ب : « فشبهت » .   (٩) كذا فى أ ، جـ ، وسقط فى ش ، ب .

واللوجاء من قولهم : لُحْتُ الشيء ألُوجه لَوْجا، إذا أَدَرْته فى فيك . والتقاؤهما أن الحاجة متردّدة على الفكر ، ذاهبة جائية إلى أن تُقضى ؛ كما أن الشيء إذا تردّد فى الفم فإنه لا يزال كذلك إلى أن يُسيغه الإنسان أو يلفظه .(١)

والإرب ، والإربة ، والمأربة كله من الأُرْبة وهى العُقْدة ، وعَقْد مؤرَّب ، إذا شُدّد . وأنشد أبو العباس(٢) لكثاز(٣) بن نُفَيع(٤) يقوله لجرير :

غضبْتَ علينا أن علاك ابن غالب ... فهلّا على جَدَّيك إذْ ذاك تغضبُ !(٥)

هما حين يسعى المرءُ مَسْعاة جَدّه ... أناخا فشَدّاك ، العِقالُ المؤرَّبُ !(٦)

والحاجة معقودة بنفس الإنسان، متردّدة على فكره .

واللُّبَانة من قولهم: تلبّن بالمكان إذا أقام به ولزِمه . وهذا هو المعنى عينه .

والتُلاوة والتلِيَّة من تلوت الشيء إذا قفَوته واتّبعته لتدركه . ومنه قوله(٧) :

اللهُ بينى وبين قيِّمها ... يفِـرُّ منّى بها وأتّبِـع

---

(١) كذا فى أ ، ج ؛ وفى ش ، ب : «و» . (٢) كذا فى ش ، ب . وسقط الواو فى أ . وأبو العباس ثعلب ، كما فى اللسان (أرب) . (٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب . «كثاز» وهو تحريف . (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «نقيع» . وهو تحريف . وكثاز بن نفيع من شعراء تميم . وانظر معجم الشعراء للرزبانى ٣٥٣ . (٥) يريد بابن غالب الفرزدق . (٦) يريد بالمرء الفرزدق أو هو المرء غير مخصص . يقول : إذا سعى الفرزدق فى المكارم مسعاة جده قعد بك جداك عن سبل العلا فهما ينيخانك ويشدانك : يعقلانك عن السير، ثم قال : العقال المؤرب أى هذا هو العقال حقا . فقوله العقال خبر لمبتدأ محذوف كما ترى . ويرى المبرد أن العقال بدل من الضمير فى شداك بدل اشتمال . وانظر معجم الشعراء للرزبانى ٣٥٣ (٧) أى الأحوص الأنصارى . وانظـر الأغانى ٤/ ٩٤ طبعة بولاق ، وشعراء ابن قتيبة ٥٠٠ . وقبل البيت :

كأن لبنى صـبير غادية ... أو دمية زينت بها البيع

والصبير : السحاب الأبيض . والغادية : السحابة تجيء وقت الغداة .

والأشكلة كذلك ؛ كأنها من الشِّكال[١]، أى طالبُ الحاجة مقيم عليها ، كأنها شِكَال له ، ومانعة من تصرّفه وانصرافه عنها . ومنه الأشكل من الألوان : الذى خالطت حمرتُه بياضَه ، فكأن كل واحد من اللونين اعتاق صاحبه أن يصحّ و يصفو لونه .

والشهلاء كذلك ؛ لأنها من المشاهلة وهى مراجعة القول ؛ قال[٢] :

قـــد كان فيما بيننا مشاهلهْ ثم تولّت وهْى تمشى البأدلهْ[٣]

البأدلة : أن تحرِّك فى مشيها بآدِلها ، وهى لَحْم صدرها . وهى مِشْية القِصَار من النساء .

فقد ترى إلى ترامى هذه الأصول والميل بمعانيها إلى موضع واحد .

ومن ذلك ماجاء عنهم فى الرجل الحافظ للمال ، الحَسَن الرِّعْية له والقيام عليه . يقال : هو خال مال ، وخائل مال ، وصدَى مال ، وسُرْسُور[٤] مال ، وسؤ بان مال ، ومِحْجن مال (و إزاء مال[٥]) و إِلْو مال ، وحِبْل مال[٦] ، (وعِسْل مال[٧]) وزِرّ مال . وجميع ذلك راجع إلى الحفظ لَها[٨] ، والمعرفة بها[٨] .

فخال مال يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون صفة على (فَعَل) كبطَل وحَسَن ، أو (فَعِـــل) كـكبش صافٍ ورجل مالٍ . ويجوز أن يكون محذوفا من فاعل ؛ كقـــوله[٩] :

* لاثٌ به الأَشَاءُ والعُبْرِىُّ[١٠] *

---

(١) هو حبل يوثق به يد الدابة ورجلها . (٢) هو أبو الأسود العجلى كما فى اللسان فى شهل وبأزل . (٣) قال ابن برى : صوابه «البأزلة» وهى مشية فيها سرعة . وانظر اللسان فى شهل . (٤) كذا فى أ ، جـ . وفى ش : « سربان » وهو تحريف . (٥) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ . (٦) كذا فى ش ، ب ، جـ . وفى أ « عسيل مال » . والصواب ما أثبت . (٧) كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : « رز » وهو تصحيف . (٨) كذا فى الأصول : «لها وبها» والضمير يرجع إلى المـال . وقد ذكر الجوهرى عن بعض اللغويين أن المـال يؤنث فهذا محمله . وانظر اللسان فى مول . (٩) أى العجاج . (١٠) هو فى وصف أيك . ولاث أصله لائث وهو وصف من لاث النبات : التف وكثر . والأشاء : صغار النخل . والعبرى ما ينبت من شجر الضال على شطوط الأنهار . يصف أن هذا الأيك به نبات كثير وأنهار .

فأمّا خائل مال ففاعل لا محالة. وكلاهما من قوله (١): كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخوّلنا بالموعظة، أى يتعهّدنا بها شيئا فشيئا و (٢) يراعينا. قال أبو على: هو من قولهم تساقطوا (٣) أخولَ أخولَ أى شيئا بعد شىء. وأنشدنا (٤):

يُساقِط عنــه رَوْقُه ضارِياتِها سِقاطَ حدِيدِ القَيْنِ أَخْولَ أخولا (٥)

فكأنّ هذا الرجل يرعى ماله، ويتعهّده، حِفْظا له وشُحّا عليه.

وأما صَدَى مالٍ، فإنه يعارضها من ههنا وههنا، ولا يهملها ولا يضيع أمرها — ومنه الصَدَى لما يعارض الصوت. ومنه قراءة الحسن رضى الله عنه (صادِ والقرآنِ) وكان يفسّره: عارِض القرآن بعملك، أى قابل كلّ واحد منهما بصاحبه — [قال العِجْلىّ (٦):

* يأتِى لها مِن أيْمُنٍ وأَشْمُلِ *]

وكذلك سُرْسور مالٍ، أى عارف بأسرار المال، فلا يخفى عنه شىء من أمره. ولست أقول كما يقول الكوفيّون — وأبو بكر معهم —: إن سُرْسُورا من لفظ السِرّ، لكنه قريب من لفظه ومعناه، بمنزلة عين ثَرّةٍ وثرثارةٍ. وقد تقدّم ذكرُ ذلك (٧).

---

(١) أى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه. والحديث فى البخارى فى كتاب العلم.

(٢) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «أو».

(٣) كذا فى ش، ب، ج. وفى أ: «تساقط».

(٤) نسبه فى اللسان فى سقط إلى ضابئ بن الحارث البرجمى.

(٥) هذا فى وصف الثور يردع عنه الكلاب. والروق: القرن. وحديد القين الشرار. وقوله: «ضارياتها» أى الضارى من الكلاب. وهو كذلك فى أ، ب، ش. وفى ج: «ضار باتها» وهو تحريف.

(٦) زيادة فى ش، ب خلت منها أ. وفى ج: «قال العجلى يصف الراعى: يأتى بها من أيمن وأشمل». والعجلى هو أبو النجم. وهذا فى أرجوزته الطويلة التى أولها:

* الحمد لله الوهوب المجزل *

(٧) انظر ص ٥٤ وما بعدها من هذا الجزء.

وكذلك سُوبانُ مالٍ ، هو (فُعْلان) من السَّأْب ، وهو الزِّقُّ للشراب ، قال الشاعر :

إذا ذُقتَ فاها قلتَ عِلْقٌ مُدَمَّسٌ   أُريدَ به قَيْلٌ فغودر فى ساب[1]

والتقاؤهما أن الزِّقّ إنما وضع لحفظ مافيه ، فكذلك هذا الراعى يحفظ المال و يحتاط عليه احتياط الزِّقّ على ما فيه .

وكذلك مِحْجَن مال ، هو (مِفْعل) من احتجنت الشيء إذا حفظته وادّخرته .

وكذلك إزاءُ مال ، هو (فِعَال) من أَزَى الشيءُ يأزِى إذا تقبّض[2] واجتمع ، قال :

* ظلّ لها يومٌ من الشِّعْرَى أَزِى[3] *

أى يَغُمّ الأنفاس و يضيّقها لشدة الحرّ . وكذلك هذا الراعى يشُحّ عليها و يمنع من تسرّبها . وأنشد أبو علىّ عن أبى بكر لعُمارة :

هــذا الزمان مولٍّ خيرُه آزِى   صارت رءوسٌ به أذنابَ أعجاز

وكذلك بِلْو مال ، أى هو بمعرفته به قد بلاه واختبره ، قال الله سبحانه « ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم[4] » قال عُمَر بن لَجَا :

فصادفَتْ أعصلَ من أبلائها   يُعجبه النزع على ظمائها[5]

---

(١) « قيل » كذا فى ا ، جـ . وفى ش ، ب : « كيل » وهو تحريف . « فغودر » كذا فى ا ، ب ، ش . وفى جـ : « فغرر » وهو تحريف أيضا . وقوله : « ساب » بإبدال الهمزة ألفا لينة للردف كما ذكره اللسان فى سأب وعلق . والعلق هنا الخمر لنفاستها ، والمدمس المخبوء المكنون . والقيل : الملك واحد الأقيال . وانظر الهمز لأبى زيد ١٣ . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى ا : « نقص » . وهو صحيح فإن فى التقبض والاجتماع نقصا للشيء فى المرآة . وفى اللسان : أزى ماله : نقص .

(٣) قائله من باهلة . وعجزه : * نعوذ منه بزرانيق الركى *

وزرانيق الركى أبنيه تبنى على جوانب الآبار ، وعلى البئر زرنوقان يعلق عليهما البكرة . وانظر اللسان (أزى) ومجالس ثعلب ٦١٤ . (٤) آية ٣١ سورة محمد . (٥) يتحدث عن إبل سقاها . والأعصل : اليابس البدن . وذلك أقوى له . والنزع هنا نزع الدلو من البئر ، وهو جذبها .

وكذلك حِبْل مال، كأنه يضبطها؛ كما يضبطها الحَبْلُ يشدّ به . ومنه الحِبْل: الداهيةُ من الرجال؛ لأنه يضبِط الأمور ويحيط بها .

وكذلك عِسْل[1] مال؛ لأنه يأتيها ويعسِل[2] إليها من كلّ مكان ، ومنه الذئب العَسُول؛ ألا ترى أنه إنما[3] سمى ذئبا لتذاؤبه وخبثه، ومجيئه تارة[4] من هنا، ومرة من هنا .

وكذلك زِرّ مال: أى يجمعه ويضبِطه؛ كما يضبط الزِرُّ [الشيء[5]] المزرور .

فهذه الأصول وهذه الصِيَغ على اختلاف الجميع مرتمية إلى موضع واحد على ما ترى .

ومن ذلك قولهم للدم : الجَدِيَّة ، والبَصيرة . فالدم من الدُمْية لفظا ومعنى . وذلك أن الدُمْية إنما هى للعين[6] والبصر، وإذا شوهدت فكأن ماهى صورته مشاهَد بها، وغير غائب مع حضورها ، فهى تَصِف حال مابعد عنك . وهذا هو الغرض فى هذه الصُوَر المرسومة للمشاهدة . وتلك عندهم حال الدم؛ ألا ترى أن الرَمِيَّة إذا غابت عن الرامى استدلّ عليها بدمها فاتبعه[7] حتى يؤدّيه إليها . ويؤكّد ذلك لك قولهم فيه (البصيرة) وذلك أنها [إذا[8]] أُبصِرت أدّت إلى المرميّ الجريح . ولذلك أيضا قالوا له (الجدِيّة) لأنه يُجدِى على الطالب للرميّة ما يبغيه[9] منها . ولولم يُرَ الدم لم يستدلل عليها ، ولا عرِف موضعها؛ قال صلى الله عليه وسلم « كُلْ ما أصميت[10] ودع ما أنميت » .

---

(١) كذا فى ش ، ب ، جـ . وفى أ : «عسيل» . وهو خطأ كما تقدم .

(٢) أى يتردد بينها . وهو من قولهم : عسل الذئب : أسرع فى مشيه واضطرب .

(٣) كذا فى أ ، جـ ، وسقط فى ش ، ب . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، جـ : «تارة» .

(٥) كذا فى ب ، جـ ، ش . وسقط فى أ . (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «العين» .

(٧) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٨) كذا فى أ ، وسقط فى ش ، ب .

(٩) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «منها» . (١٠) «ما أصميت» أى قتلت من الصيد فزهقت روحه بين يديك ، و « ما أنميت » هو ما أصبته إصابة غير قاتلة ثم غاب عن نظرك ومات بعد . والحديث رواه الطبرانى . وانظر الجامع الصغير فى حرف الكاف .

وهذا(١) مذهب فى هذه اللغة طريف ، غريب لطيف(٢) . وهو فقهها(٣) ، وجامع معانيها ، وضامُّ نَشَرها(٤) . وقد هممت غير دَفْعة أن أنشئ فى ذلك كتابا أتقصّى فيه أكثرها ، والوقت يضيق دونه . ولعله لو خرج لمّا أقنعه ألفُ ورقة إلا على اختصار وإيماء(٥) . وكان أبو على رحمه الله يستحسن هذا الموضع جدّا ، وينبّه عليه ، ويُسَرّ بما يُحضره خاطرُه منه . وهذا باب إنما يُجمع بين بعضه و بعض من طريق المعانى مجرَّدةً من الألفاظ ، وليس كالاشتقاق الذى هو من لفظ واحد ، فكأن بعضه مَنْبَهة على بعض . وهذا إنما يعتنق فيه الفكرُ المعانىَ غير منبهته(٦) عليها الألفاظُ . فهو أشرف الصنعتين(٧) ، وأعلى المـآخذين . فتفطّن له ، وتأتّ(٨) لجمعه ؛ فإنه يؤنقك ويُفيء عليك ، ويبسط ما تجعّد من خاطرك ، ويُريك من حِكَم البارى — عزّ اسمه — ماتقف تحته ، وتسلِّم لعظم الصنعة فيه ، وما أُودعَتْه أحضانُه ونواحيه .

باب فى الاشتقاق الأكبر

هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا على — رحمه الله — كان يستعين به ، ويُخلِد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر . لكنه مع هـذا لم يسمّه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويَسْتروِح إليه ، و يتعلّل به . و إنما هذا التلقيب لنا نحن . وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن(٩) . وذلك أن الاشتقاق عندى على ضربين : كبير وصغير .

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فهذا » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « ظريف » . (٣) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « فقيها » . (٤) النشر : المتفرق غير المجتمع . (٥) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « انتصار » . (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « منبهة » . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الصنفين » . (٨) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فتأت » . (٩) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « مستحق » .

فالصغير ما فى أيدى الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ[1] أصلا من الأصول فتتقرّاه[1] فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صِيَغه ومبانيه. وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة فى تصرّفه؛ نحو سلم ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى والسلامة، والسليم: اللديغ؛ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. وعلى ذلك بقيّة الباب إذا تأوّلته، وبقيّة الأصول غيره؛ كتركيب (ض ر ب) و(ج ل س) و(ز ب ل) على ما فى أيدى الناس من ذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر. وقد قدّم أبو بكر[2] — رحمه الله — رسالته فيه بما أغنى عن إعادته؛ لأن أبا بكر لم يألُ فيه نصحا، وإحكاما، وصنعة وتأنيسا.

وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثيّة[3]، فتعقد عليه وعلى تقاليبه[4] الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شىء من ذلك [عنه][5] رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك فى التركيب الواحد. وقد كنا قدّمنا ذكر طَرَف من هذا الضرب من الاشتقاق فى أول هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجىء من تقليب[6] تراكيبهما؛ نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)، وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (و ق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق)، وهذا أعوص[7] مذهبا، وأحزن مُضطرَبا. وذلك[8] أنا عقدنا تقاليب

---

(١) كذا فى أ. وفى ب: «يأخذ ... فيتقراه فيجمع» وفى ش كما فى ب غير أن فيه: «فيقرأه» وهو تصحيف. (٢) يريد ابن السرّاج. وله كتاب الاشتقاق، ولم يتمه. راجع البغية ٤٤. (٣) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «الثلاثة». (٤) كذا فى أ، ب. وفى ج: «مقاليبه». (٥) كذا فى ش، ب، ج. وسقط هذا فى أ. (٦) كذا فى أ. وسقط فى ش، ب. (٧) كذا فى ش، أ. وفى ب: «أغوص». (٨) كذا فى أ، ب. وفى ش: «ولذلك».

الكلام الستةَ على القوّة والشـدَّة ، وتقاليبَ القول الستّة على الإسراع والخِفّة . وقد مضى ذلك فى صدر الكتاب .

لكن بقى علينا (أن نحضِرهنا)[١] مما يتّصل بهِ أحرفا ، تؤنّس بالأوّل، وتُشجّع[٢] منه المتأمل .

فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهى — أين وقعت[٣] — للقوّة والشدّة ، منها (جبرت العظمَ، والفقير) إذا قوّيتهما وشدَدْت منهما ، والجبْر : الملك لقوّته وتقويته لغيره . ومنها (رجل مجرَّب) إذا جَرّسته[٤] الأمورُ ونجّذته[٥] ، فقويت مُنَّته ، واشتدّت شكيمته . ومنه الجِرَاب لأنه يحفظ ما فيه ، و إذا حُفظ الشيء وروعى اشتدّ وقوى ، و إذا أُغفل وأُهمل تساقط ورَذِى[٦] . ومنها (الأبجر والبُجْرة) وهو القوىّ السُّرّة . ومنه قول علىّ صلوات الله عليه : إلى الله أشكو عُجَرى و بُجَرى ، تأويله : همومى وأحزانى ، وطريقه أن العُجْرة كلّ عُقْدة فى الجسَد ، فإذا كانت فى البطن والسرّة فهى البُجْرة [والبجرة][٧] تأويله أنّ السُّرّة غلُظت ونتأت فاشتدّ مسُّها وأمرها . وفُسّر أيضا قوله : عُجَرى و بُجَرى ، أى ما أُبدى وأُخفى من أحوالى . و (منه البُرْج[٨] لقوته فى نفسه وقوة ما يليه) به ، وكذلك البَرَج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها ، هو قوّة أمرها ،

---

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «نحضرهما» . (٢) كذا فى ش . وفى أ : «يسجع» .

(٣) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «اين» وهو تحريف . (٤) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «حرسته» وهو تصحيف . وجرّسته الأمور : جربته وأحكمته . (٥) كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : «نجدته» وكلاهما صحيح . والذال أعلى . يقال نجذه الدهر ونجـذه : عرّفه وعلمه .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «ردى» وكلاهما صحيح . فردى هلك ، ورذى : أثقله المرض .

(٧) كذا فى أ ، وسقط هذا فى ش ، ب . (٨) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «منها البرج المؤيد فى نفسه وقوة من عليه» .

وأنه ليس بلونٍ مستضعَف ، ومنها رجّبت الرجل إذا عظّمته وقوّيت أمره[1] . ومنه رَجَب لتعظيمهم إيّاه عن القتال فيه ، و إذا كَرُمت النخلة على أهلها فمالت دَعَموها بالرُّجْبة ، وهو شيء تُسند إليه لتقوى به . والراجبة : أحد فصوص الأصابع ، وهى مقوِّية لها . ومنها الرَّبَاجىّ وهو الرجُل يفخر بأكثر من فعله ؛ قال :

٥ * وتلقـاه رَبَاجِيّـا فخـــورا[2] *

تأويله أنه يعظِّم نفسه ، ويقوّى أمره .

ومن ذلك تراكيب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) وأهمل[3] (س ق و) وجميعُ ذلك إلى القوّة والاجتماع . منها (القسوة) وهى شِدّة القلب واجتماعه ؛ ألا ترى إلى قوله :

١٠ ياليت شِعْرى — والمُنَى لاتنفع — هل أَغْدُوَنْ يوما وأمرِى مُجْمَعُ[4]

أى قوىّ مجتمع[5] ، ومنها (القوس) لشدّتها ، واجتماع طَرَفيها . ومنها (الوَقْس) لابتداء الجرب ، وذلك لأنه يجمع الجلد ويُقْحِله[6] ، ومنها (الوَسْق) للحمل ؛ وذلك لاجتماعه وشدّته ، ومنه استوسق الأمر أى اجتمع « والليل وما وَسَق »[7] أى جَمَع ،

---

(١) كذا فى ا ، جـ . وفى ش ، ب . « الأمر » .

١٥ (٢) أورده فى الجمهرة ١ / ٢٠٩ غير معزوّ .

(٣) كذا فى ا . وفى ش : « فأهمل » وفى ا ماهو أدنى إلى مافى ش .

(٤) فى النوادر ١٣٣ . وبعده :

وتحت رحلى زفيان ميلع — حرف إذا مازجرت تبـوع

(٥) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « مجمع » .

٢٠ (٦) كذا فى ب . أى يجعله قحلا يابسا . وفى ا : « يحفيه » أى يذهبه . وفى جـ : « يحفيه » وفى ش : « يفلحه » وكأنه تحريف عن « يقحله » .   (٧) آية ١٧ سورة الانشقاق .

ومنها (السَّوق) ، وذلك لأنه آستحثاث وجمع للسوق بعضِه إلى بعض ؛ وعليه قال[١] :

* مستوسِقاتٍ لو يجدن سائقا[٢] *

فهذا كقولك : مجتمعاتٍ لو يجدن جامعا .

فإن شذَّ شيء من شُعَب هذه الأصول عن عَقْده ظاهرا رُدَّ بالتأويل إليه ، وعُطِف بالملاطفة عليه . بل إذا كان هذا قد يَعرِض[٣] فى الأصل الواحد حتى يُحتاج فيه إلى ما قلناه ، كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتماله ، وأجدر بالتأول له .

ومن ذلك تقليب (س م ل) (س ل م) (م س ل) (م ل س) (ل م س) (ل س م) والمعنى الجامع لها المشتملُ عليها الإصحاب والملاينة . ومنها الثوب (السَّمَل) وهو الخَلَق . وذلك لأنه ليس عليه من الوَبَر والزِئبِر ما على الجديد . فاليد إذا مَرّت عليه لِلَّمس لم يستوقفها عنه جِدَّة[٤] المنسج ، ولا خُشنة الملمس . والسَّمَل : الماء القليل ، كأنه شىء قد أَخْلَق وضعف عن قوة المضطرَب ، وجمّة المرتكَض ، ولذلك قال :

حوضا كأنَّ ماءه إذا عَسَلْ ... من آخر الليل رُوَيزِىٌّ سَمَلْ[٥]

وقال آخر :

ورّاد أسمال المياه السُّدْمِ ... فى أُخرياتِ الغَبَش المِغَمِّ[٦]

(١) أى العجاج كما فى اللسان فى وسق . (٢) قبله : * إن لنا لإبلا حقائقا *

(٣) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « حدّة » .

(٥) قبله كما فى اللسان فى عسل عن ثعلب : * قد صبحت والظل غض مازحل *
كأنه يصف إبلا أو قطا وردت الماء ، و يقال عسل الماء إذا حركته الريح فاضطرب وارتفعت حبكه وطرائقه . والرويزى تصغير الرازى : المنسوب إلى الرى . ويعنى به ثوب أخضر يشبه الماء به .

(٦) السدم : المندفنة الغائرة . والغبش : الظلمة إذ يقبل الصباح . والمغم ذو الغيم أو الذى يضيق الأنفاس من شدة الحر .

ومنها السلامة . وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به . ومنها [المَسْل و] (١) المَسَل والمَسِيل كلّه واحد، وذلك أن الماء لا يجرى إلا فى مَذْهب له و إمام منقاد به، ولو صادف حاجزا (٢) لاعتاقه فلم يجد مُتَسرَّبا معه . ومنها الأملس والملساء . وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفّح له . ومنها اللمس . وذلك أنه إن عارض اليَد شيء حائل بينها و بين الملموس لم يصحّ هناك لمس؛ فإنما هو (٣) إهواء باليد نحوه، و وصول منها إليه لا حاجز ولا مانع ، ولا بدّ مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس ، ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه . ومنه الملامسة (أو لامستم النساء (٤)) أى جامعتم، وذلك أنه لا بدّ هناك من حركات واعتمال، وهذا واضح . فأمّا (ل س م) فمهمل . وعلى أنهم قد قالوا : نَسَمت الريحُ إذا مرّت مرّا سهلا ضعيفا، والنون أخت اللام، وسترى نحو ذلك.

(ومرّ بنا (٥) أيضا ألْسَمْتُ الرجل حُجّته إذا لقّنته وألزمته إيّاها . قال :

لا تُلْسِمَنّ أبا عمران حُجّته ... ولا تكوننْ له عونا على عمرا (٦)

فهذا من ذلك، أى سهّلتها وأوضحتُها) .

واعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمرّ فى جميع اللغة، كما لا ندعى للاشتقاق الأصغر أنه فى جميع اللغة . بل إذا كان ذلك (الذى هو) (٧) فى القسمة سدس هذا أو خمسه متعذّرا صعبا كان تطبيق هذا و إحاطته أصعب مذهبا وأعزّ ملتمسا (٨) . بل لو صحّ

(١) كذا فى أ ، ج . وسقط هذا فى ش ، ب . والمعنى الواحد الذى يأتى له هذه الألفاظ الثلاثة هو مجرى الماء . وصاحب القاموس يجعل المسل فى معنى السيلان . والخطب سهل .

(٢) فى ش بعد « حاجزا » : « أو جائزا » وفى ب : « أو حائزا » .

(٣) أى اللمس .

(٤) آية ٦ سورة المائدة .

(٥) مابين القوسين فى ش، ب . وسقط فى أ .

(٦) « عمرا » كذا فى ب . وهو الموافق لما فى اللسان فى لسم . وفى ش : « عمر » بكسر الراء .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « هو الذى » .

(٨) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « ملمسا » .

من هـذا النحو وهـذه الصنعة المـادّةُ الواحدة تتقلّب على ضروب التقلب كان غريبا معجبا . فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر، ويجاريه إلى المـدَى الأبعـد .

وقد رَسَمتُ لك منه رسماً فاحتـذِه (١) ، وتَقَيَّله (٢) تحظَ به ، وتُكثِر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله . نعم، وتستَرفِدُه فى بعض الحاجة إليه ، فيعينك ويأخذ بيديك ؛ ألا ترى أن أبا على [رحمه الله] كان يقوِّى كون لام (أُثْفِيَّة) فيمن جعلها (أفعولة) واوا بقولهم : جاء يَثْفُه، ويقول : [هذا] (٣) من الواو لا محالة كيعِده . فيرجِّح (٤) بذلك الواو على الياء التى ساوقتها فى يَثْفوه ويَثْفيه . أفلا تراه كيف استعان على لام ثَفَا بِفاء وَثَف . وإنمـا ذلك لأنهـا مادّة واحدة شُكِّلت على صُـوَر مختلفة، فكأنها لفظة واحدة . وقلت مرة للمتنبئ : أراك تستعمل فى شعرك ذا، وتا، وذى كثيرا، ففكّر شيئا ثم قال : إن هذا الشعر لم يُعمل كلّه فى وقت واحد . فقلت له : أجل لكن (٥) المـادّة واحدة . فأمسك البتّة . والشىء يذكر لنظيره ؛ فإن المعانى وإن اختلفت معنيّاتها، آوية إلى مضجع غير مُقِضّ ، وآخذ بعضُها برقاب بعض .

باب فى الادّغام الأصغر

قد ثبت أن الادّغام المألوف المعتاد إنمـا هو تقريب صـوت من صوت . وهو فى الكلام على ضربين : أحدهما أن يلتقى المِثْلان على الأحكام التى يكون عنها الادّغام، فيدّغم الأول فى الآخر .

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فاحذه » .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « تقبله » . وتقيله : تبعه وترسمه من قولهم : تقيل فلان أباه إذا نزع إليه فى الشبه .

(٣) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب .

(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فترجح » .

(٥) كذا فى أ . وفى سائر الأصول « إلا أنّ » .

والأوّل من الحرفين فى ذلك على ضربين : ساكن ومتحرك ؛ فالمدغم الساكن الأصل كطاء قَطّع[(١)]، وكاف سُكَّر الأُولَيين ؛ والمتحرك نحو دال شدّ، ولام معتلّ . والآخر أن يلتقى المتقارِبان على الأحكام التى يسوغ معها الادّغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدّغمه[(٢)] فيه . وذلك مثل (وَدٌّ[(٣)]) فى اللغة التميمية ، وامّحى ، وامّاز ، واصّبر ، واثّاقل عنه . والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت ؛ ألا ترى أنك فى قطّع ونحوِه قد أخفيت الساكن الأوّل فى الثانى حتى نَبَا اللسانُ عنهما نَبْوة واحدة ، وزالت الوَقْفة التى كانت تكون فى الأوّل لو لم تدّغمه فى الآخر ؛ ألا ترى أنك لو تكلّفت ترك ادّغام الطاء الأولى لتجشّمت لها وقفة عليها تمتاز[(٤)] من شدّة ممازجتها للثانية بها ؛ كقولك قَطْطَع وسُكْكَر ، وهذا إنما تحكِمه[(٥)] المشافهةُ به . فإن[(٦)] أنت أزلت تلك الوُقَيفة والفترة على الأوّل خلطته بالثانى فكان قربه منه (وادّغامه[(٧)]) فيه أشدّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه . فإن كان الأوّل من المِثلين متحرّكا ثم أسكنته وادّغمته فى الثانى فهو أظهر أمرا ، وأوضح حُكما ؛ ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثانى وتجذبه إلى مضامّته ومماسّة لفظه بلفظه بزوال[(٨)] الحركة التى كانت حاجزة بينه وبينه . وأمّا إن كانا مختلفين ثم قلبت وادغمت، فلا إشكال فى إيثار تقريب أحدهما من صاحبه ؛ لأن قلب المتقارِب أوكد من تسكين النظير .

---

(١) أى فعلا لا مصدرا .
(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فيدغمه » .
(٣) وأصله وتد .
(٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « تمتازها » .
(٥) كذا فى ش . وفى أ ، ب : «يحكمه» .
(٦) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « فإذا » .
(٧) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « بعد ادغامه » .
(٨) كذا فى ش ، ب . وفى أ : «فزوال» ، وهو تصحيف .

فهذا حديث الادّغام الأكبر (١) ؛ وأما الادّغام الأصغر (٢) ، فهـو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير ادّغام يكون هناك . وهو ضروب .

فمن ذلك الإمالة ، وإنمـا (٣) وقعتْ فى الكلام لتقريب الصوت من الصوت . وذلك نحو عالِم ، وكِتاب ، وسَعَى ، وقَضَى ، واستقضى ؛ ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه ، بأن نحَوت بالفتحة نحوَ الكسرة ، فأملْت الألِف نحوَ الياء . وكذلك سعى وقضى : نحوت بالألف نحو الياء التى انقلبت عنها . وعليه بقيّة الباب .

ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صادا أو ضادا ، أو طاء أو ظاء ، فتقلب لها تاؤه طاء . وذلك نحو اصطبر ، واضطرب ، واطّرد ، واظطلم . فهذا تقريب من غير ادّغام ، فأمّا اطّرد فمن ذا الباب أيضا ، ولكن ادّغامه وَرَدهِهنا التقاطا (٤) لا قصْدا . وذلك أن فاءه طاء ، فلمّا أُبدلت تاؤه طاء صادفت الفـاءُ طاء فوجب الادّغام ؛ لِمـا أتّفق حينئذ ؛ ولو لم يكن هناك طاء لم يكن ادّغام ؛ ألا ترى أن اصطبر واضطرب واظطلم لمـّا كان الأول منه غير طاء لم يقع ادّغام ؛ قال (٥) :

* ... ويُظلَمَ أحيانا فيَظطلم *

وأما فيظّلم [وفيطّلم] (٦) بالظاء والطاء جميعا فادّغام عن قصد لا عن توارد .

فقد عرفت بذلك فَرْق ما بين اطّرد ، وبين اصَّـبَر ، واظّلم ، واطّلم .

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الأصغر » وهو خطأ .

(٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الأكبر » وهو خطأ .

(٣) كذا فى ش ، ب . وسقط حرف العطف فى أ .

(٤) أى من غير أن يقصد إليه . تقول : لقيت فلانا التقاطا أى بغتة .

(٥) هو زهير . وانظر الديوان بشرح ثعلب ١٥٦ .

(٦) زيادة على حسب ما فى ج خلت منها الأصول الثلاثة .

ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) زايا أو دالا أو ذالا ، فتقلب تاؤه[١] لها دالا ؛ كقولهم : ازدان ، وادّعى (وادّكر[٢] ، واذدكر) فيما حكاه أبو[٣] عمرو .

فأما ادّعى فحديثه حديث اطّرد لا غير فى أنه لم تقلب قصدا للادّغام ، لكن قلبت تاء[٤] ادّعى دالا ؛ كقلبها فى ازدان ، ثم وافقت فاؤه الدال المبدلة من التاء ، فلم يكن من الادّغام بدّ .

وأما اذدكر (فمنزلة بين[٥]) ازدان وادّعى . وذلك أنه لما قلب التاء دالا [لوقوع[٦] الذال] قبلها صار إلى اذدكر ، فقد كان هذا وجها يقال مثله ، مع أن أبا عمرو قد أثبته وذكره ؛ غير أنه أجريت الذال لقربها من الدال بالجهر مُجْرى الدال ، فأوثر الادّغام لتضامّ الحرفين فى الجهر فأدغم . فهذه منزلة بين منزلتى[٧] ازدان وادّعى . وأما اذَّكر[٨] فكاسَّمع ، واصَّبر .

ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلِى فتقرب[٩] منه بقلبها صادا على ما هو مبين فى موضعه من باب الادّغام . وذلك كقولهم فى سُقْت : صُقْت ،

(١) كذا فى ش ، ب ، جـ . وفى أ : «فاؤه» ، وهو تصحيف .

(٢) فى أ : « اذدكر » . وفى ب : « ذدكر » . وهى اذدكر . وفى ش : « اذكر » وفى جـ : «ادّكر» . وقد رأيت أن المقام يدعو إلى اذدكر وادّكر ؛ فإن فيهما قلب تاء الافتعال دالا . وقد جعلت «اذدكر» . بإزاء ما حكاه أبو عمرو فإنه هو الذى أثبتها ، وسيبويه يمنعها ، وادّكر يقولها الجميع . وانظر شرح الرضى للشافية فى مبحث الادغام ، وابن يعيش ١٠/١٥٠ .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، حـ : « عمر » والصواب ما أثبت .

(٤) كذا أثبتها . وفى الأصول : « فاء » .

(٥) كذا فى أ ، جـ . وفى ش ، ب : «فبمنزلة» . والوجه ما أثبت كما يتبين مما يجىء .

(٦) كذا فى ش ، ب وسقط هذا فى أ . (٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : «منزلتين» .

(٨) كذا أثبته . وفى الأصول : اذكر . والوجه ما أثبت . يريد أن اذكر فيها إبدال تاء الافتعال من جنس الفاء كما فى اسمع وأصله استمع ، واصبر وأصله اصطبر .

(٩) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فيقرب» .

وفى السُّوق : الصُّوق ، وفى سبقت : صبقت ، وفى سَمْلَق[1] وسَويق : صَمْلَق وصَويق ، وفى سالغ[2] وساخط : صالغ وصاخط ، وفى سقر : صقر ، وفى مساليخ : مصاليخ . ومن ذلك قولهم ستّ أصلها سِدْس[3] ، فقرّبوا السين من الدال بأن قلبوها تاء ، فصارت سِدْت فهذا تقريب لغير ادّغام ، ثم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تاء لقربها منها ، إرادة للإدغام الآن ، فقالوا سِتّ . فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام ، والتغيير الثانى مقصود به الإدغام .

ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق ؛ نحو شِعِير ، وبِعِير ، ورِغِيف . وسمعت الشجرىّ غير مرّة يقول : زِئِير الأسد ، يريد الزَّئِير . وحكى أبو زيد عنهم : الجنّةُ لمن خاف وِعِيد الله . فأمّا مِغِيرة فليس إتباعه لأجل حرف الحلق ، إنما هو من باب مِنْتِن[4] ، ومن قولهم أنا أُجُوءُك وأُنْبُؤُك . والقُرُفصاء[5] ، والسُّلُطان ، وهو مُنْحُدُر من الجبَل ، وحكى سيبويه أيضا مُنْتُن ، ففيه إذًا ثلاث لغات . مُنْتِن ، وهو الأصل ، ثم يليه مِنْتِن ، وأقلها مُنْتُن . فأمّا قول من قال : إنّ مُنْتِن من قولهم أنتن ، ومِنْتِن من قولهم نَتُن الشىء فإن ذلك لُكْنة منه .

ومن ذلك أيضا قولهم (فَعَل يَفْعَل) مما عينه أو لامه حرف حلقىّ ، نحو سأل يسأل ، وقرأ يقرأ ، وسَعر[6] يسعر ، وقرع يقرع ، وسَحَل يسحل ، وسَبَح يسبَح . وذلك أنهم ضارعوا[7] بفتحة العين فى المضارع جنس حرف الحلق لمّا كان موضعا منه مخرج الألف التى منها الفتحة .

---

(١) السملق : هو الأرض المستوية أو القفر لانبات فيه . (٢) يقال : سلغت الشاة إذا طلع نابها . (٣) ثبت هذا فى أ ، وسقط فى سائر الأصول . (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ . (٥) هكذا بسكون الفاء كما فى اللسان والقاموس بضبط القلم . وفى ج ضبط « القرفصاء » بضم القاف والراء والفاء . (٦) يقال : سعر النار : أوقدها . وفى ح : « شعر يشعر » ولم يعرف فى هذا فتح العين فى الماضى والمضارع . (٧) أى لما كان الحلق منه مخرج الألف ، والألف ينشأ منها الفتحة فإن الفتحة ألف صغيرة كان حرف الحلق مقتضيا للفتحة . وانظر فى توضيح هذا شرح الرضى للشافية ١/١١٩ .

ومن التقريب قولهم : الحِمِدُ لُلّه، والحمِدِ لِلهِ.

ومنه تقريب الحرف من الحرف؛ نحو قولهم فى نحو مَصْدر: مَزْدر، وفى التصدير: التزدير. وعليه قول العرب فى المَثَل (لم يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ)(٢) أصله فُصِدَ لَهُ، ثم أُسكنت العين، على قولهم فى ضُرِبَ: ضُرْبَ، وقوله :

* ونُفْخوا فى مدائِنِهم فطاروا(٣) *

فصار تقديره : فُصْدله، فلمّا سكنت الصاد فضعُفت به وجاورتِ الصاد — وهى مهموسة — الدال — وهى مجهورة — قُرِّبت منها بأن أُشِمّت شيئا من لفظ الزاى المقارِبة للدال بالجهر.

ونحوٌ من ذلك قولهم : مررت بمذعور وابن بور(٤)؛ فهذا نحو من قِيل وغِيض لفظا، وإن اختلفا(٥) طريقا.

ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون؛ نحو حيِى، وأُحْيِيَ، وأُعيِيَ، فهــو — وإن كان مُخْفًى — (بوزنه محركا)(٦)، وشاهد ذاك قبــول وزن الشعر له قبولَه للمتحرك البتة. وذلك قوله :

* أأن زم أجمال وفارق جيرة(٧) *

---

(١) كذا فى ش، ب. وفى أ : «منها». (٢) يقال فصد العرق : شقه فاستخرج ما فيه من الدم. وقال فى القاموس فى شأن هذا المثل : بات رجلان عند أعرابىّ فالتقيا صباحا، فسأل أحدهما صاحبه عن القرى، فقال : ما قريت وإنما فصد لى. فقال : «لم يحرم من فزد له». (٣) صدره :

* ألم يحـزن التفرق جنــد كسرى *

والبيت للقطامى. وانظر الديوان ٨٤. (٤) الذى أثبته سـيبويه فى باب الإمالة : ابن نور بالنون. والمراد إشمام الضمة شيئا من الكسر لكسر الراء. (٥) يريد أن لغة الإشمام فى قيل — وهو الإتيان بحركة الفاء بين الضم والكسر — كالإشمام فى ابن مذعور، ولكن طريق الإشمامين مختلف؛ فطريق الإشمام فى قيل هو مراعاة ضم الفاء ومراعاة الياء، وطريق الإشمام فى ابن مذعور مراعاة كسر الراء.

(٦) كذا فى أ. وفى سائر الأصول : «بزنته متحركا». وانظر فى إخفاء الحركة الكتاب ٢/٣٧٨

(٧) عجــزه : * وصاح غراب البين أنت حزين *

والبيت فى ابن يعيش ٩/ ١١٣، وهو من شعر كثير. وانظره فى ترجمة عدى بن الرقاع فى الأغانى. والمراد النطق بقوله : أأنت بتخفيف الهمزة الثانية بجعلها بين بين.

فهذا بزنته محققًا[1] فى قولك : أأن زمّ أجمال . فأمّا رَوْم الحركة فهى و إن كانت من هذا فإنما هى كالإهابة بالساكن نحو الحركة، وهو لذلك ضرب من المضارعة . وأخفى منها الإشمام؛ لأنه للعينِ لا للأُذُن . وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أَخَلّوا بالإعراب، فقال بعضهم :

* وقال اضرِبِ الساقينِ إِمِّكَ هابِل[2] *

وهذا نحو [من][3] الحمدُ لُله، والحمدِ لِله .

وجميع ما هذه حاله مما قُرِّب فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب . وإنما احتطنا له بهذه السِمَة التى هى الإدغام الصغير؛ لأن فى هذا إيذانًا[4] بأن التقريب شامل للوضعين، وأنه هو المراد المبغِىّ فى كلتا الجهتين ، فاعرف ذلك .

باب فى تصاقُب[5] الألفاظ لتصاقُب المعانى

هذا غَوْر من العربية لا يُنتصَف[6] منه ولا يكاد يُحاط به . وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غُفْلا مسهوّا عنه . وهو على أضرب :

منها اقتراب الأصلين الثلاثيين؛ كضيَّاط وضَيْطار ، ولُوقة وأَلُوقة، ورِخْو ورِخْوَدّ ، ويَنْجُوج وأَلَنْجُوج . وقد مضى ذكر ذلك[7] .

---

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « مخففا » . (٢) الشاهد فيه كسر الميم فى إمك إتباعا لكسر الهمزة . والإم لغة فى الأم ، وهذا إخلال بإعراب المبتدأ . ومن الناس من يرويه : (اضرب الساقين أمك) بضم النون فى الساقين إتباعا لهمزة أمك . وانظر تفسير القرطبى ١/١٣٦ .

(٣) كذا فى أ ، ج . وسقط فى ش ، ب . (٤) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «أذانا» .

(٥) كذا فى أ ، ب ، ش . وفى ج : « تصاريف الألفاظ لتعاقب المعانى » .

(٦) أى لا يدرك كله . يقال : انتصف منه : استوفى منه حقه كاملا .

(٧) انظر ص ٤٥ من هذا الجزء .

ومنها اقتراب الأصلين، ثلاثيا أحدهما، ورباعيا صاحبه، أو رباعيا أحدهما، وخماسيا صاحبه ؛ كدمِث ودِمَثْر ، وسَبِط وسِبَطْر ، ولؤلؤ ولآل ، والضَّبَغْطَى والضَّبَغْطَرَى . ومنه قوله :

* قد دَرْدَبَتْ والشيخُ دَرْدَبِيس *

٥ وقد مضى[1] هذا [أيضا[2]] .

ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا فى الباب الذى قبل هذا فى تقليب الأصول ؛ نحو (ك ل م) و(ك م ل) و (م ك ل) ونحو ذلك . وهذا كله والحروف واحدة غير متجاورة[3] . لكن من وراء هذا ضرب غيره ، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعانى . وهذا باب واسع .

١٠ من ذلك قول الله سبحانه : « [ألم تر] أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تَؤُزُّهم أَزًّا[4] » أى تزعجهم وتقلقهم . فهذا فى معنى تهزّهم هزًّا ، والهمزة أخت الهاء ؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين . وكأنهم[5] خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، وهذا المعنى أعظم فى النفوس من الهزّ ؛ لأنك قد تهزّ ما لا بال له ؛ كالجذع وساق الشجرة ، ونحو ذلك .

١٥ (ومنه[6] العَسْف والأَسَف[7] ؛ والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسِف النفْس[8] وينال منها ، والهمزة أقوى من العين ؛ كما أن أسَف النفس أغلظ من [التردّد[9]] بالعسْف . فقد ترى تصاقُب اللفظين لتصاقب المعنيين) .

---

(١) انظر ص ٤٩ وما بعدها من هذا الجزء . (٢) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب .
(٣) كذا فى أ ، ش . وفى ب : «متجاوزة» . وهو تصحيف . (٤) آية ٨٣ سورة مريم .
٢٠ (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « وذلك كأنهم » . (٦) سقط ما بين القوسين فى أ ، وثبت فى ش ، ب . (٧) فى ح : «العسيف والأسيف» والعسيف : الأجير ، والأسيف : الشيخ الكبير ، ومن اشتدّ به الأسف . وكأنه يريد بالعسف هنا السير على غير طريق وهدى . ويناسبه قوله بعد : « كما أن أسف النفس أغلظ من التردّد بالعسف » . (٨) أى ينال منها ، يقال : عسف فلانا : ظلمه ، ونال منه . (٩) فى ش ، ب : « التودّد » . وهو غير مناسب .

ومنه القَرْمة وهى الفقْرة تُحزّ على أنف البعير . وقريب منـه قلّمت أظفارى ؛ لأن هـذا انتقاص للظُفُر ، وذلك انتقاص للجِـلْد . فالراء أخت اللام ، والعَمَلان متقاربان . وعليه قالوا فيها : الجَرْفة ، وهى من (ج ر ف) وهى أخت جَلَفت القَلَم ، إذا أخذت جُلْفته ، وهذا من (ج ل ف) ؛ وقريب منه الجَنَف وهو المَيْل ، وإذا جَلَفت الشىء أو جَرَفته فقد أَمَلْته عمّا كان عليه ، وهذا من (ج ن ف) .

ومثله تركيب (ع ل م) فى العلامة والعَلَم . وقالوا مع ذلك : بَيْضة عَرْماء ، وقِطيع أعرم ، إذا كان فيهما سواد و بياض ، و إذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه ، فكان كل واحد منهما عَلَمًا لصاحبه . وهو من (ع ر م) قال أبو وَجْزة السعدىّ :

ما زِلن يَنْسُبن وَهْنا كلَّ صادِقةٍ ... باتت تبـاشِر عُرْما غير أزواجِ [1]

حتى سَلَكن الشَّوَى مِنهن فِى مَسَكٍ ... مِن نَسْـل جَوّابةِ الآفاقِ مِهداجِ

ومن ذلك تركيب (ح م س) و (ح ب س) قالوا : حبست الشىء وحمِس الشرّ إذا اشتدّ . والتقاؤهما أن الشيئين إذا حبس أحدهما صاحبه تمـانعا وتعازّا ، فكان ذلك كالشرّ يقع بينهما .

---

(١) هذا البيت فى اللسان ، والحيوان ٥ — ٥٧٣ ، والبيتان فى صفة حمير الوحش ، وقد وردن المـاء ليلا فأثرن القطا حتى وردنه وأدخلن أرجلهن فيه . وقوله «وهنا» أى حين أدبر الليل . ويريد بالصادقة القطاة لأن القطاة تصيح : قطا قطا ؛ وهو اسمها فنسب إليها الصدق وقيل : أصدق من قطاة . وقد وصفها بأن بيضها عرم غير أزواج ، أفراد وكذلك بيض القطا . والشوى من الدابة اليدان والرجلان . والمسك ما يكون فى رجل الدابة كالخلخال . وأراد بجوابة الآفاق المهداج : الريح الحنون . أراد أن الأتن أدخلن قوائمهن فى المـاء فصار المـاء لأرجلهن وأيديهن كالمسك ، ووصف أن هـذا المـاء ماء مطر ساقته الريح . وانظر اللسان فى هدج ومسك ، والبيت الأول فى الحيوان .

ومنه العَلْب : الأثر، والعَلْم : الشقّ فى الشَفَة العليا . فذاك من (ع ل ب) وهذا من (ع ل م) والباء أخت الميم؛ قال طَرَفة :

كأنّ عُلُوب النِسْع فى دَأَياتها ... موارِد من خَلْقاء فى ظهرِ قَرْدَدِ [(١)]

ومنه تركيب (ق ر د) و (ق ر ت) قالوا للأرض : قَرْدَد، وتلك نَبَاك [(٢)] تكون فى الأرض، فهو من قَرِد الشىء وتقرّد إذا تجمّع؛ أنشدنا أبو علىّ [(٣)] :

أهْوَى لها مِشْقَصٌ حَشْر فشَبْرقها ... وكنتُ أدعو قذاها الإثمِد القَرِدا [(٤)]

[أى أسمّى [(٥)] الإثمد القَرِد أذى لها . يعنى عينه] وقالوا : قَرَت الدمُ عليه أى جَمَد، والتاء أخت الدال كما ترى . فأمّا لِم خُصّ هذا المعنى بذا الحرف فسنذكره فى باب يلى هذا بعون الله تعالى .

ومن ذلك العَلَز: خِفّة وطيش وقَلَق يعرِض للإنسان، وقالوا (العِلَّوْص) لوجع فى الجوف يلتوى له الإنسان [(٦)] ويقلق منه . فذاك من (ع ل ز) وهذا من (ع ل ص) والزاى أخت الصاد .

---

(١) البيت فى معلقته . وهو فى وصف الناقة . والنسع : سير تشد به الرحال . والدأيات : أضلاع الكتف . والموارد : طرق الواردين إلى الماء . والخلقاء : الصخرة الملساء . والقردد : ما ارتفع من الأرض . يصف آثار الحزام فى أضلاعها ؛ وشبهها بالطرق فى صخرة ملساء، وذلك من كثرة حمل الرحل عليها .

(٢) واحدها نبكة وهى التل أو الأكمة .

(٣) نسبه فى اللسان فى هوى إلى ابن أحمر .

(٤) أهوى : هوى وانقض عليها وسقط . والمشقص : السهم العريض . والحشر : اللطيف الدقيق . وشبرقها : مزقها . يريد أن عينه أصابها سهم ففقأها ؛ وكان من قبل مشفقا عليها حريصا على ألا ينالها شىء؛ حتى إن الإثمد القرد كان يراه قذى لها . وفى رواية اللسان فى هوى : « مشقصا » .

(٥) كذا فى ش ، ب . وسقط ما بين القوسين فى أ .

(٦) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ .

ومنه الغَـرْب : الدَّلو العظيمة، (وذلك لأنها يُغرف من المـاء بها)[1]، فذاك من (غ ر ب) وهذا من (غ ر ف) أنشد أبو زيد :

كأنَّ عينىَّ وقـد بانونى   غَرْبانِ فى جَدْولٍ مَنْجَنُونِ[2]

واستعملوا تركيب (ج ب ل) و (ج ب ن) و (ج ب ر) لتقاربها فى موضع واحد، وهو الالتئام والتماسك . منه الجَبَل لشـدّته وقوّته، وجَبُن إذا استمسك وتوقّف وتجمع، ومنه جَبَرت العَظْم ونحوه أى قوّيته .

وقـد تقع المضارعة فى الأصـل الواحد بالحرفين ؛ نحـو قولهم : السَّحِيل، والصهيل، قال[3] :

كأنَّ سَحِيله فى كل فجـرٍ   عـلى أحسـاءِ يَمْـؤودٍ دعاء[4]

وذاك من (س ح ل) وهـذا من (ص ه ل) والصاد أخت السين كما أن الهاء أخت الحاء . ونحو منه قولهم (سحل) فى الصوت و (زحر) والسين أخت الزاى؛ كما أنَّ اللام أخت الراء .

وقالوا (جَلف وجَرَم) فهذا للقَشْر، وهـذا للقَطْع، وهما متقاربان معنى، متقاربان لفظا ؛ لأن ذاك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م) .

---

(١) فى ج : « وذلك لأنها تغرف من المـاء، والفاء أخت الباء » .

(٢) بانونى : بانوا عنى وفارقونى . والمنجنون ما يستقى به وهو الدولاب . وانظر النوادر ٦٠

(٣) هو زهير فى قصيدته التى مطلعها :

عفا من آل فاطمة الجِـواء   فيُمْنٌ فالقَـوادم فالحساء

(٤) هـذا فى الحديث عن الحمار الوحشى : وسحيله صـوته . ويمؤود : واد فى أرض غطفان . والأحساء : الرمال يكون فيها المـاء . وانظر الديوان بشرح ثعلب طبعة الدار ٧٠ .

(وقالوا[١] : صال يصول ؛ كما قالوا : سار يسور) .

نعم ، وتجاوزوا ذلك الى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة : الفاء والعين واللام .
فقالوا : عصر الشيء ، وقالوا : أَزَله[٢] ، إذا حبسه ، والعَصْر ضرب من الحبس .
وذاك من (ع ص ر) وهـذا من (أ ز ل) والعين أخت الهمزة ، والصاد أخت
٥ الزاى ، والراء أخت اللام . وقالوا : الأَزْم : المنع ، والعَصْب : الشدّ ؛ فالمعنيان
متقاربان ، والهمزة أخت العين ، والزاى أخت الصاد ، والميم أخت الباء . وذاك
من (أزم) وهذا من (ع ص ب) .

وقالوا : السلب والصرف ، وإذا سُلِب الشيء فقد صُرِف عن وجهه . فذاك
من (س ل ب) وهذا من (ص ر ف) والسين أخت الصاد ، واللام أخت الراء ،
١٠ والباء أخت الفاء .

وقالوا : الغَدْر ، كما قالوا الخَتْل ، والمعنيان متقاربان ، واللفظان متراسلان ؛
فذاك من (غ د ر) وهـذا من (خ ت ل) فالغين أخت الخاء ، والدال أخت
التاء ، والراء أخت اللام .

وقالوا : زأر ؛ كما قالوا : سَعَل ؛ لتقارب اللفظ والمعنى .

١٥ وقالوا : عَدَن بالمكان ؛ كما قالوا تأطّر ، أى أقام وتلبّث .

وقالوا : شرب ؛ كما قالوا : جَلَف ؛ لأن شارب الماء مُفْنٍ له ، كالجَلْف[٣] للشيء .
وقالوا : أَلَتَه حقَّه ؛ كما قالوا : عانده . وقالوا : الأُزْفة للحدّ بين الشيئين ؛ كما قالوا :
عَلَامة . وقالوا : قفز ؛ كما قالوا : كَبَس ، وذلك أن القافز إذا استقرّ على الأرض

---

(١) يسقط ما بين القوسين فى ا ، وثبت فى ش ، ب .
٢٠ (٢) كذا فى ا ، جـ . وفى ش ، ب : « أزاله » . وهو خطأ .
(٣) يقال : جلف الشيء : استأصله .

كبسها . وقالوا : صهل؛ كما قالوا : زأر . وقالوا : الهتر؛ كما قالوا : الإدْل(١)، وكلاهما العَجَب . وقالوا : كلِف به؛ كما قالوا : تقرّب منه، وقالوا : تجعّد؛ كما قالوا : شَحَط؛ وذلك أن الشيء إذا تجعّد وتقبّض عن غيره شَحَط وبعد عنه، ومنه قول الأعشى :

إذا نزل الحىُّ حلَّ الجَحيشُ شقِيّا غَوِيّا مُبِينا غَيُورا(٢)

وذاك من تركيب (ج ع د) وهذا من تركيب (ش ح ط) فالجيم أخت الشين، والعين أخت الحاء، والدال أخت الطاء . وقالوا : السيف والصوب، وذلك أن السيف يوصَف بأنه يَرْسُب فى الضَريبة لحدّته ومَضَائه، ولذلك قالوا : سيف رَسُوب، وهذا هو معنى صاب يَصُوب إذا انحدر . فذاك من (س ى ف) وهذا من (ص و ب) فالسين أخت الصاد، والياء أخت الواو، والفاء أخت الباء . وقالوا : جاع يجوع، وشاء يشاء، والجائع مريد للطعام لامحالة، ولهذا يقول المدعوّ إلى الطعام إذا لم يجب : لا أريد، ولست أشتهى، ونحو ذلك، والإرادة هى المشيئة . فذاك من (ج و ع) وهذا من (ش ى أ) والجيم أخت الشين، والواو أخت الياء، والعين أخت الهمزة . وقالوا : فلان حِلْس بَيْته إذا لازمه . وقالوا : أَرَزَ إلى الشيء إذا اجتمع نحوه، وتقبّض إليه؛ ومنه إنّ(٣) الإسلام ليأرِز إلى المدينة ، وقال(٤) :

بآرِزَةِ الفَقَارةِ لم يَخُنْها قِطافٌ فى الرِكابِ ولا خِلاءُ(٥)

(١) هذا صحيح فى الهتر ، جاءت به اللغة . فأما الإدل فهو وجع يأخذ فى العنق، وهو أيضا اللبن الخاثر الشديد الحموضة . ولم أقف على وروده للعجب . (٢) المعروف فى الرواية :

* حريد المحل غويا غيورا *

وهو فى وصف رجل غيور على امرأته ، فإذا نزل بها فى السير اعتزل القوم بها . وانظر الصبح المنير ٦٨ ، واللسان (جحش) والجحيش يروى بالنصب على الظرفيــة أى المكان المنفرد، ويروى بالرفع أى زوجها المعتزل بها عن النــاس . (٣) هــذا الحديث فى البخارى فى « فضائل المدينة » بلفــظ : « إن الإيمــان ... » (٤) أى زهير . (٥) « آرزة الفقارة » أى قوية، وهو من وصف الناقة، وذلك أن فقارها آرز : متداخل مجتمع، وذلك من قوتها . « ولم يخنها » : لم ينقصها . والقطاف : مقاربة الخطو، والخلاء فى الإبل كالحران فى الدواب . وانظر الديوان بشرح ثعلب (الدار) ٦٣ .

فذاك من (ح ل س) وهذا من (أرز) فالحاء أخت الهمزة، واللام أخت الراء، والسين أخت الزاى . وقالوا : أفل؛ كما قالوا : غبر؛ لأن أفل : غاب، والغابر غائب أيضا . فذاك من (أ ف ل) وهـذا من (غ ب ر) فالهمزة أخت الغين، والفاء أخت الباء ، واللام أخت الراء .

وهذا النحو من الصنعة موجود فى أكثر الكلام وفَرْش اللغة ، وإنمـا بقى مَنْ يثيره ويبحث عن مكنونِه ، بل مَنْ إذا أُوضح له وكُشِفت عنده حقيقته طاع طبعُه لهـا فوعاها وتقبّلها . وهيهات ذلك مطلبا ، وعزّ فيهم مذهبا ! وقـد قال أبو بكر : من عرف أَلِف ، ومن جهِـل استوحش . ونحن نُتبع هـذا الباب بابا أغرب منه ، وأدلّ على حِكمة القديم سبحانه ، وتقدّست أسماؤه ، فتأمّله تَحْظَ به بعون الله تعالى .

باب فى إمساس الألفاظ أشباهَ المعانى

اعلم أن هذا موضع شريف لطيف . وقد نبّه عليـه الخليل وسيبويه، وتلقّته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحّتِه .

قال الخليل : كأنهم توهّموا فى صوت الجُنْدُب استطالة ومدّا فقالوا : صَرّ ، وتوهّموا فى صوت البازى تقطيعا فقالوا : صرصر .

وقال سيبويه فى المصادر التى جاءت على الفَعَـلان[1] : إنهـا تأتى للاضطراب والحركة؛ نحو النَقَزان[2]، والغليان ، والغَثَيان . فقابلوا[3] بتوالى حركات المثـال توالى حركات الأفعال .

---

(١) عبارة سيبويه فى الكتاب ٢/٢١٨ : « ومن المصادر التى جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعانى قولك : النزوان والنقزان والقفزان . وإنما هذه الأشياء فى زعزعة البدن واهتزازه فى ارتفاع . ومثله العسلان والرتكان ... ومثل هـذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك . ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور ، ومثله الخطران واللمعان لأن هذا اضطراب وتحرك ، ومثل ذلك اللهبان والوهجان لأنه تحرك الحر وثوره ، فإنما هو بمنزلة الغليان » .

(٢) يقال : نقز الظبى : وثب صعدا .

(٣) هذا من كلام ابن جنى لا من كلام سيبويه ، كما يعلم من نص سيبويه السابق .

ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سَمْت.ما حذاه[١] ، ومنهاج ما مثّلاه . وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعّفة تأتى للتكرير ؛ نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقعة ، [والصعصعة[٢]] ، والجرجرة ، والقرقرة .

ووجدت أيضا (الفَعَلى) فى المصادر والصفات إنما تأتى للسرعة ؛ نحو البَشَكَى ، والجَمَزَى ، والوَلَقَى ؛ قال رؤبة :

* أو بَشَكَى وَخْد الظليم النزّ[٣] *

وقال الهذلىّ[٤] :

كأنّى ورَحْلِى إذا هجّرت ... على جَمَزَى جازِئٍ بالرمال

أو اصحم حامٍ جراميزه ... حَزَابِيَةٍ حَيَدَى بالدِحالِ[٥]

فجعلوا[٦] المثال المكرر للمعنى المكرر — أعنى باب القلقلة — والمثالَ الذى توالت حركاته للأفعال التى توالت الحركات فيها .

ومن ذلك — وهو أصنع منه — أنهم جعلوا (استفعل) فى أكثر الأمر للطلب ؛ نحو استسقى ، واستطعم ، واستوهب ، واستمنح ، واستقدم عمرا ، واستصرخ جعفرا . فرتّبت فى هذا الباب الحروفُ على ترتيب الأفعال . وتفسير ذلك أن الأفعال المحدَث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفُها الأصولَ ، أو ما ضارع بالصنعة[٧] الأصول .

---

(١) كذا فى ا . وفى ب : « حذّياه » . وفى ش : « حذياه » .

(٢) كذا فى ش ، ب ، ج . وسقط هذا فى ا . والصعصعة : التحريك والقلقلة .

(٣) يقال ظليم نز : لا يستقرّ فى مكان . وانظر الديوان ٦٥ .

(٤) هو أمية بن أبى عائذ كما فى اللسان فى جمز ، وانظر الهذليين ٢ / ١٧٦

(٥) يريد بالجمزى : حمار وحش ، وجازئ : يستغنى بالرطب عن الماء ، والأصحم من الصحمة وهى سواد إلى صفرة . ويريد به أيضا حمار وحش ، وجراميزه : جسده ونفسه ، يحميها من الصائد ، حزابية : غليظ . حيدى : يحيد من سرعته . والدحال : جمع الدحل ، وهو هوة ضيقة الأعلى واسعة الأسفل .

(٦) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى ا : « التى » وهو خطأ . (٧) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « بالصفة » .

فالأصول نحو قولهم : طعِم ووهب ، ودخل وخرج ، وصعِد ونزل . فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعالٍ وقعت ، ولم يكن معها دلالة تدلّ على طلب لها ولا إعمال فيها . وكذلك ما تقدّمت الزيادة فيه على سَمْتِ الأصل ؛ نحو أحسن ، وأكرم ، وأعطى وأولى . فهذا من طريق الصنعة(١) بوزن الأصل فى نحو دحرج ؛ وسَرْهف ، وقَوْقَى وزَوْزَى . وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعانى ، فكلّما ازدادت العبارة شَبَهًا بالمعنى كانت أدلّ عليه ، وأشهد بالغرض فيه .

فلمّا كانت إذا(٢) فاجأت الأفعال فاجأت أصول المُثُل الدالّة عليها أو ماجرى مجرى أصولها ؛ نحو وهب ، ومنح ، وأكرم ، وأحسن ، كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسبّبت لها ، وجب أن تقدّم أمام حروفها الأصول فى مُثُلها الدالّة عليها أحرفا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدّمة لها ، والمُؤَدِّية إليها .

وذلك نحو استفعل ؛ فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد ، ثم وردت بعدها الأصول : الفاء ، والعين ، واللام . فهذا من اللفظ وَفْق المعنى الموجود هناك . وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأتّى(٣) لوقوعه تقدّمه ، ثم وقعت الإجابة إليه ، فتبع الفعلُ السؤالَ فيه والتسبّب لوقوعه . فكما تبِعت أفعال الإجابة أفعالَ الطلب ، كذلك تبعت حروفُ الأصل الحروفَ الزائدة التى وضعت للالتماس والمسئلة . وذلك نحو استخرج ، واستقدم ، واستوهب ، واستمنح ، واستعطى ، واستدنى . فهذا على سَمْتِ الصنعة التى تقدّمت فى رأى الخليل وسيبويه ؛ إلا أن هذه أغمض من تلك . غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقولة عنها ، ومعقودة(٤) عليها .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « الصيغة » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « إذ » .

(٣) كذا فى ب . وفى ش ، أ : « الثانى » وهو تصحيف .

(٤) كذا فى ش وب . وفى أ : « مقودة » .

ومن وجد مقالا قال به وإن لم يسبق إليه غيره . فكيف به إذا تبع العلماء فيه، وتلاهم على تمثيل معانيه .

ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين فى المثال[١] دليلا على تكرير الفعل، فقالوا : كسّر، وقطّع، وفتّح، وغلّق . وذلك أنهم لمّا جعلوا الألفاظ دليلة المعانى فأقوى اللفظ ينبغى أن يقابل به قوّة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سِيَاج لها، ومبذولان للعوارض دونها[٢] . ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها . فأمّا حذف الفاء ففى المصادر من باب وعد، نحو العِدة، والزِنة، والطِدة[٣]، والتِدَة، والهِبَة، والإبة . وأما اللام فنحو اليد، والدم، والفم، والأب، والأخ، والسنة، والمـائة، والفئة[٤] . وقلّما تجد الحذف فى العين[٥] .

فلمّا كانت الأفعال دليلة المعـانى كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوّة المعنى المحدَّث به، وهو تكرير الفعل؛ كما جعلوا تقطيعه فى نحو صرصر وحقحق دليلا على تقطيعه . ولم يكونوا ليضعّفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف فى أول الكلمة، والإشـفاق على الحرف المضعّف أن يجىء فى آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحـرف الدالّ على قوة الفعل . فهـذا أيضا من مساوقة الصيغة[٦] للمعانى .

وقد أتبعوا اللام فى باب المبالغـة العين؛ وذلك إذا كررت العين[٧] معها فى نحو دَمَكْمَك وصَمَحْمَح وعَرَكْرَك[٨] وعَصَبْصَب وغَشَمْشَم؛ والموضعُ فى ذلك للعين وإنمـا

---

(١) يريد بالمثال البناء . (٢) كذا فى أ . وفى ش، ب : «بدلا منها» . (٣) كذا فى أ . وفى ش، ب : «الصدة» . والطدة من وطد والصدة من وصد يقال : وطد الشىء ووصد : ثبت .
(٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : «الحنة» . (٥) من ذلك السه وأصله السته ومذ وأصله منذ .
(٦) كذا فى ش، ب . وفى أ : «الصنعة» . (٧) كذا فى ش، ب، ج . وفى أ : «بالعين» .
(٨) يقال بعير عركرك : قوى غليظ .

ضامَّتها اللامُ هنا تبعا لها ولاحِقة بها ؛ ألا ترى إلى ماجاء عنهم للمبالغة من نحو اخلولق، واعشوشب، واغدودن، واحمومَى، واذلولَى، واقطوطَى، وكذلك فى الاسم؛ نحو عثوثل، وغدودن، وخفيدد[1]، وعقنقل، وعبنبل[2]، وهجنجل، قال :

ظلّت وظلّ يومُها حَوْبَ حَلِ ... وظلّ يومٌ لأبى الهجنجِلِ[3]

٥ فدخول لام التعريف فيه مع العلمية يدلّ على أنه فى الأصل صفة كالحرث، والعبّاس؛ وكل واحد من هذه المُثُل قد فُصل بين عينيه بالزائد لا باللام .

فعلمت أن تكرير المعنى فى باب صمحمح (إنما هو للعين)[4] و إن كانت اللام فيه أقوى من الزائد فى باب افعوعل وفعوعل وفعيعل، (وفعنعل)[5] لأن اللام بالعين أشبه من الزائد بها . ولهذا أيضا ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغة؛ نحو عُتُلّ، وصُمُلّ، وقُمُدّ، وحُزُقّ؛ إلا أن العين أقعد[6] فى ذلك من اللام؛ ألا ترى أن الفعل الذى هو موضع

١٠ للمعانى لا يضعّف ولا يؤكّد[7] تكريره إلّا بالعين . هذا هو الباب . فأما اقعنسس، واسحنكك فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير؛ لأن ذا إنما ضعّف للإلحاق، فهذه طريق[8] صناعية، وباب تكرير العين هو طريق معنوية[9]؛ ألا ترى أنهم لمّا اعتزموا إفادة المعنى توفّروا عليه، وتحامَوْا طريق الصنعة والإلحاق فيه، فقالوا : قطّع

١٥ وكسّر، تقطيعا وتكسيرا، ولم يجيئوا بمصدره على مثال (فعلالة) فيقولوا : قَطَّعَةً، وكَسَّرة؛ كما قالوا فى الملحَق : بَيْطر بيطرة، وحَوْقل حوقلة، وجَهْور جهورة .

---

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : «خفيفد» وكلاهما السريع فى وصف الظليم .

(٢) كذا فى ا وسقط فى ش، ب . والعبنبل : الضخم الشديد .

(٣) يريد ظل يومها مقولا فيه : حوب حل . وحوب زجر لذكور الإبل، وحل زجر لإناثها . وورد هذا الرجز مع صلة له فى شرح التبريزى للحماسة ١/٣٣٣ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين .

٢٠ (٤) كذا فى ا . وسقط فى ش، ب .

(٥) كذا فى ش، ب وسقط فى ا .

(٦) كذا فى ا وفى ش، ب : «أقوى» وفى ج : «أولى» .

(٧) كذا فى ش، ب وسقط فى ا .

(٨) كذا فى ا وفى ش، ب : «طريقة» .

(٩) كذا فى ا . وفى سائر الأصول : «معنوى» .

ويدلّك[1] على أن افعوعل لمّا ضُعِّفت عينه للمعنى ٱنصُرف به عن طريق الإلحاق ــ تغليبا للمعنى على اللفظ ، وإعلاما أنّ قدر المعنى عندهم أعلى وأشرف من قدر اللفظ ــ أنهم قالوا فى افعوعل من رددت : (ٱرْدَوَدَّ) ولم يقولوا : ٱرْدَوْدَدَ ، فيظهروا التضعيف للإلحاق ؛ كما أظهروه فى باب اسحنكك[2] ، واكلندد[3] ، لمّا كان للإلحاق باحرنجم ، واخرنطم ؛ ولا تجد فى بنات الأربعة نحو ٱحْرَوْجَم ، فيظهروا (افعوعل) من رددت فيقال (ارْدَوْدَدَ) لأنه لا مثال له رباعيّا فيلحق[4] هذا به .

فهذا طريق المُثُل وٱحتياطاتهم فيها بالصنعة ، ودلالاتهم [منها[5]] على الإرادة والبُغْية .

فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ، ونَهْج مُتْلئِبّ عند عارفيه مأموم . وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْت الأحداث المعبّر بها عنها ، فيعدّلونها بها ويحتذونها عليها . وذلك أكثر ممّا نقدّره[6] ، وأضعاف ما نستشعره[6] .

من ذلك قولهم : خَضِم ، وقَضِم . فالخَضْم لأكل الرَّطْب ؛ كالبِطّيخ والقِثّاء وما كان نحوهما من المأكول الرَّطْب . والقَضْم للصُّلْب اليابس ؛ نحو قضِمتِ الدابّة شعيرها ، ونحو ذلك . وفى الخبر « قد يُدْرَك الخَضْم بالقَضْم » أى قد يدرك الرخاء بالشدّة ، واللين بالشَّظَف . وعليه قول أبى الدرداء[7] : (يخضمون[8] ونقضم والموعِد الله)

(١) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يدل » . (٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « نحو » .
(٣) يقال اكلندد : اشتدّ . (٤) كذا فى ش ، ب . وسقط فى أ . (٥) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب . (٦) كذا فى ش ، ب بالنون . وفى أ بالتاء فيهما . (٧) فى النهاية أن فى حديث أبى ذرّ : « تأكلون خضما ونأكل قضما » ، وفيها أيضا : « وفى حديث أبى هريرة أنه مرّ بمروان وهو يبنى بنيانا له ، فقال : ابنوا شديدا ، وأمّلوا بعيدا ، واخضموا فسنقضم » وفى الأساس : « وفى حديث أبى ذرّ : اخضموا فسنقضم » ولم أقف على نسبة هذا لأبى الدرداء .
(٨) كذا فى ش ، أ ، ب . وفى جـ : « تخضمون » .

فاختاروا الخاء لرخاوتها للرَّطْب ، والقافَ لصلابتها لليابس ؛ حَذْوًا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث .

ومن ذلك قولهم : النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح ؛ قال الله سبحانه : « فيهما عينانِ نضّاختان »[1] فجعلوا الحاء — لرقّتها — للماء الضعيف ، والخاءَ — لغِلَظها — لما هو أقوى منه .

ومن ذلك القَدّ طُولا ، والقَطّ عَرْضا . وذلك أن الطاء أحصر[2] للصوت وأسرع قطعا له من الدال . فجعلوا الطاء المناجِزة[3] لقطع العَرْض ؛ لقربه وسرعته ، والدالَ المماطِلة لما طال من الأثَر، وهو قطعه طولا .

ومن ذلك قولهم : قَرَتَ الدمُ ، وقرِد الشيء ، وتقرّد ، وقَرَط يقْرُط . فالتاء أخفت[4] الثلاثة، فاستعملوها في الدم إذا جَفّ ؛ لأنه قَصْد ومستخَفّ في الحِسّ عن القَرْدَد الذى هو النِبَاك في الأرض ونحوها . وجعلوا الطاء — وهي أعلى الثلاثة صوتا — (للقرط)[5] الذى يسمع . وقرِد من القِرْد ؛ وذلك لأنه موصوف بالقِلّة والذِلّة ؛ قال الله تعالى : « فقلنا لهم كونوا قِرَدَة خاسِئين »[6] .

ينبغي أن يكون (خاسئين) خبرا آخر لـ(كونوا) والأوّل (قِرَدة) فهو[7] كقولك : هذا حُلو حامِض، و إن جعلته وصفا لـ(قِرَدة) صغُر معناه؛ ألا ترى أنّ القِرْد لذُلّه

(١) آية ٦٦ سورة الرحمن . (٢) كذا في أ . وفي جـ : «أحصر» وفي ب : «أخص» وفي ش : « أخفض » ويبدو فيها الإصلاح وكأنّ أصلها أخص وهو ما في ب ، وكلاهما تحريف عن أحصر .

(٣) كذا في أ . وفي ش : «الناجزة» وفي ب : «المناجرة» . (٤) كذا في ش ، أ ، ب . وفي جـ : «أخف» وأخفتها : أخفاها صوتا . والخفت إسرار المنطق . (٥) يقال : قرط الكراث : قطعه في القدر، والقرط يسمع له صوت إذ كان قطعا وشقا . (٦) آية ٦٥ سورة البقرة .

(٧) الأخلق بما نحن فيه أن يكون كقوله تعالى : «وهو الغفور الودود» مما يصح الاقتصار فيه على أحد الخبرين أو الأخبار، وأما « هذا حلو حامض » فالخبران في قوة خبر واحد، وهو « مزّ » .

وصغاره خاسئ أبدا ،فيكون إذًا صفة غير مفيدة . وإذا جعلت (خاسئين) خبرا ثانيا حَسُن وأفاد، حتى كأنه قال : كونوا قردة [و](١) كونوا خاسئين؛ ألا ترى أنْ ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه ، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ؛ إنما اختصاص العامل بالموصوف ، ثم الصفة من بعد تابعة له .

ولست أعنى بقولى : إنه كأنه قال تعالى : كونوا قردة ، كونوا خاسئين ، أن العامل فى(خاسئين) عامل ثانٍ غير الأول؛ مَعَاذَ الله أن أريد ذلك، إنما هذا شيء يقدّر مع البدل . فأما فى الخبرين فإن العامل فيهما جميعا واحد، ولو كان هناك عامل آخر لَمَا كانا خبرين لمخبَرٍ عنه واحد،و إنما مُفَاد الخبر من مجموعهما(٢) . ولهذا كان عند أبى علىّ أن العائد على المبتدأ من مجموعهما ، لا من أحدهما ، لأنه ليس الخبر بأحدهما ، بل بمجموعهما . وإنما أريدُ أنك متى شئت باشرت بـ(كونوا) أىّ الاسمين آثرت، وليست كذلك الصفة .

ويؤنِّس بذلك أنه لو كانت (خاسئين) صفة لـ (قِرَدة) لكان الأخلق أن يكون (قردة خاسئة)، (وفى أن)(٣) لم يُقْرأ بذلك البتّة دلالةٌ على أنه ليس بوصف . وإن كان قد يجوز أن يكون (خاسئين) صفة (لقردة على المعنى إذْ(٤) كان المعنى) أنها هى هم فى المعنى؛ إلا أن هذا إنما هو جائز وليس بالوجه؛ بل الوجه أن يكون وصفا لو كان على اللفظ . فكيف وقد سبق ضَعْف الصفة ههنا . فهذا شيء عَرَض قلنا فيه ثم لنعد .

---

(١) كذا فى ا . وسقط فى ش، ب . (٢) قد علمت أن مفاد الخبر فى الآية ليس من مجموع « قردة » و « خاسئين » بل كل منهما يصح أن يكون خبرا وحده، وعلى هذا فلا يجيء ما بناه عليه بعد نقلا عن أبى على : أن العائد على المبتدأ من مجموعهما، فإن مذهب أبى على هذا فى نحو « الرمان حلو حامض » لا فيما نحن فيه . وانظر الهمع ١ / ٩٥ (٣) كذا فى ش، ب . وفى ا : « فأن » . (٤) كذا فيما عدا ا . وفى ا : « لقردة على المعنى » .

أفلا ترَى إلى تشبيههم الحروف بالأفعال وتنزيلهم إياها على احتذائها .

ومن ذلك قولهم : الوَسِيلة ، والوَصِيلة ، والصاد — كما ترى — أقوى صوتا من السين ؛ لما فيها من الاستِعلاء ، والوَصِيلةُ أقوى معنًى من الوسيلة . وذلك أن التوسّل ليست له عِصْمة الوصل والصلةِ ؛ بل الصلة أصلها من اتصال الشئ بالشيء ، ومماسّته له ، وكونه فى أكثر الأحوال بعضا له ، كاتّصال الأعضاء بالإنسان ، وهى أبعاضه ، ونحو ذلك ، والتوسّل معنى يضعف و يصغر أن يكون المتوسِّل جزءا أو كالجزء من المتوسَّل إليه . وهذا واضح . فجعلوا الصاد لقوّتها ، للمعنى الأقوى ، والسين لضعفها ، للمعنى الأضعف .

ومن ذلك قولهم : (الخذا) فى الأُذُن ، (والخذأ : الاستخذاء)[1] فجعلوا الواو فى خذواء[2] — لأنها دون الهمزة صوتا — للمعنى الأضعف . وذلك أن استرخاء الأذن [ليس][3] من العيوب التى يُسبّ بها ، ولا يُتناهى فى استقباحها . وأما الذلّ فهو من أقبح العيوب ، وأذهبها فى المَزْراةِ والسبّ ، فعبّروا عنه بالهمزة لقوّتها ، وعن عيب الأذن المحتمَل بالواو ، لضعفها . فجعلوا أقوى الحرفين لأقوى العيبين ، وأضعفَهما لأضعفهما .

ومن ذلك قولهم : قد جفا الشيء يجفو ، وقالوا : جفأ الوادى بِغُثائه[4] ، ففيهما كليهما[5] معنى الجفاء ؛ لارتفاعهما ؛ إلا أنهم استعملوا الهمزة فى الوادِى لِمَا هُناك من حَفزِه[6] ، وقوّة دفعه .

---

(١) كذا فى أ ، ب . وفى ش : « والخذأ والاستخذاء » وواو العطف يبدو أنها ملحقة إصلاحا ، وكتب فى الهامش بعد هذا : « فى الذل » و « صح » . (٢) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « الخذواء » أى فى قولهم أذن خذواء وصفا من الخذا . (٣) كذا فى أ ، ب . وسقط فى ش . وفى جـ : « ليس من العيوب التى يتناهى فى استقباحها » . (٤) كذا فى ش ، ب . وفى أ . « بغثائه » . وفى اللسان : جفأ الوادى غثاءه يجفأ جفأ : رمى بالزبد والقذى . (٥) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « كلتيهما » . (٦) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « حفره » .

ومن ذلك قولهم : صعِد وسعِد. فجعلوا الصاد — لأنها أقوى — لما فيه أثر مشاهَد يُرَى ، وهو الصعود فى الجبل والحائط ، ونحو ذلك . وجعلوا السين — لضعفها — لما لا يظهر ولا يشاهَد حِسًّا ، إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجَدّ ، لا صعود الجسم ؛ ألا تراهم يقولون : هو سعيد الجَدّ ، وهو عالى الجَدّ ، وقد ارتفع أمره ، وعلا قَدْره . فجعلوا الصاد لقوّتها ، مع ما يشاهَد من الأفعال المعالجَة المتجشَّمة ، وجعلوا السين لضعفها ، فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين ، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يكون الخذا فى الأُذن مهموزا ، وفى الذلّ غير مهموز ؛ لأن عيب الأُذن مشاهد ، وعيب النفس غير مشاهد ، قيل : عيب الأذن وإن كان مشاهدا ، فإنه لا علاج فيه على الأُذُن ، وإنما هو خمول وذبول ، ومشقّة الصاعد ظاهرة مباشِرة[1] معتدّة متجشّمة ، فالأَثر فيها أقوى ، فكانت بالحرف الأقوى — وهو الصاد — أحرى .

ومن ذلك أيضا سدّ وصدّ . فالسُّدّ دون الصُّدّ ؛ لأن السدّ للباب يُسدّ ، والمَنْظَرة ونحوها ، والصُّدّ جانب الجَبَل والوادِى والشِّعْب ، وهذا أقوى من السدّ ، الذى قد يكون لثَقْب الكُوز[2] ورأس القارورة ونحو ذلك [فجعلوا[3] الصاد لقوّتها ، للأقوى ، والسين لضعفها ، للأضعف] .

ومن ذلك القَسْم والقَصْم . فالقَصْم أقوى فِعْلا من القسم ؛ لأن القصم يكون معه الدقّ ، وقد يقسم بين الشيئين فلا يُنْكأ أحدهما ، فلذلك خصّت بالأقوى الصادُ ، وبالأضعف السينُ .

---

(١) كذا فى ش ، أ . وفى ب : « مباسرة » .
(٢) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى أ : « الكوّة » .
(٣) ما بين المربعين ساقط من أ .

ومن ذلك تركيب (ق ط ر) و (ق د ر) و (ق ت ر) فالتاء خافية متسفّلة، والطاء سامية متصعّدة ، فاستُعمِلتا — لتعاديهما[1] — في الطَرَفين ؛ كقولهم : قُتْر الشيء[2] وقُطْره . والدال بينهما ، ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء ، فكانت[3] لذلك واسطة بينهما ، فعبّر بها عن معظَم الأمر ومقابلته ، فقيل قَدْر الشيء لجماعِه ومحرنجَمه[4] .

٥ وينبغي أن يكون قولهم : قَطَر الإناءُ الماءَ ونحوه إنما هو (فَعَل) من لفظ القُطْر ومعناه . وذلك أنه إنما ينقط الماءَ عن صفحته الخارجة وهي قُطْره . فاعرف ذلك .

فهذا ونحوه أمر إذا أنت أتيته من بابه ، وأصلحت فكرك لتناوله وتأمّله ، أعطاك مَقَادته[5] ، وأركبك ذِروته ، وجلا عليك بَهَجاته ومحاسنه . وإن أنت تناكرته ، وقلت : هذا أمر منتشِر ، ومذهب صعب موعِر ؛ حرمت نفسك ١٠ لذّته ، وسددت عليها باب الحُظْوة به .

نعم ، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر ، والحكمة أعلى وأصنع . وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبَّر عنها بها ترتيبَها ، وتقديم ما يضاهي أول الحدث ، وتأخير ما يضاهي آخره ، وتوسيط[6] ما يضاهي أوسطه ؛ سَوْقا للحروف على سَمْت المعنى المقصود ، والغرض المطلوب .

---

١٥ (١) أي لتباينهما — وكذا هو في ش ، ب . وفي أ : « لعادتهما » .

(٢) قتر الشيء وقطره : ناحيته وجانبه . والأصل القطر ، والقتر لغة فيه ، كما في اللسان .

(٣) كذا في ش ، ب . وفي أ : « وكانت » .

(٤) هو حيث يجتمع ، من قولهم : احرنجمت الإبل : اجتمعت .

(٥) كذا في ش ، ب . وفي أ : « مقاده » .

٢٠ (٦) كذا في أ . وفي ش ، ب : « توسط » .

وذلك قولهم : بحث . فالباء لغلظها تُشْبه[1] بصوتها[2] خَفقة الكف على الأرض[3]، والحاء لصَحلها[4] تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت فى الأرض ، والثاء للنفث ، والبث[5] للتراب . وهـذا أمر تراه محسوسا محصَّلا ، فأىّ شبهة تبق بعده ، أم أىّ شك يعرِض[6] على مثله . وقد ذكرت هـذا فى موضع آخر من كتبي لأمرٍ دعا إليـه هناك . فأمّا هـذا الموضع فإنه أهله وحقيق به ؛ لأنه موضوع له ولأمثاله .

ومن ذلك قولهم : شـدّ الحبل ونحوه . فالشين بما فيها من التفشّى تشبّه بالصوت أوّل انجذاب الحبل قبل استحكام العَقْد ، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب ، وتأريب العَقْد ، فيعبر عنه بالدال التى هى أقوى من الشين ، لا سيما وهى مدّغمة ، فهو أقوى لصنعتها وأدلّ على المعنى الذى أريد بهـا . ويقال[7] شـدّ وهو[8] يشُدّ . فأما الشـدّة فى الأمر فإنها مستعارة من شـدّ الحبل ونحوه ، لضرب من الاتّساع والمبالغة ؛ على حدّ ما نقول[9] فيما يشبه بغيره لتقوية أمره المراد به[10] .

---

(١) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : « بغلظها » .

(٢) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « لصوتها » .

(٣) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « خفقة الكف على الكف » .

(٤) كذا فى جـ . وهو محرّف فى ش ، ب . وفى أ : « فيها » . والصحل : البحة فى الصوت .

(٥) كذا فى أ ، ب ، ج . وفى ش : « النبث » .

(٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « يعترض » .

(٧) كذا فى أ . وفى ش ، ب : « فيقال » .

(٨) كذا فى ش ، ب . وفى أ : « فهو » .

(٩) فى أ ، ش : « يقول » . وفى ب غير منقوطة .

(١٠) كذا فى أ . وفى ب : « بالمراد » .

ومن ذلك أيضا جرّ الشيء يجره؛ قدّموا الجيم لأنها حرف شديد ، وأوّل الجر بمشقّة[1] على الجارّ والمجرور جميعا، ثم عقّبوا ذلك بالراء ، وهو حرف مكرر ، وكرّروها مع ذلك فى نفسها . وذلك لأن الشيء إذا جُرّ على الأرض فى غالب الأمر اهتزّ عليها، واضطرب صاعدا عنها، ونازلا إليها، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتعة[2] والقلَق . فكانت الراء — لما فيها من التكرير ، ولأنها أيضا قد كررت فى نفسها فى (جرّ)و(جررت) — أوفقَ لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها . هذا هو محجّة هذا ومذهبه .

فإن أنت رأيت شيئا من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه ، ولا يتابعك على ما أوردناه ، فأحد أمرين[3]: إما أن تكون لم تنعِم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه ، أو لأن لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنا وتقصُر أسبابها دوننا [كما قال سيبويه[4] :] أو لأن الأوّل وصل إليه عِلْمٌ[5] لم يصل إلى الآخر .

فإن قلت : فهلّا أجَزْت أيضا أن يكون ما أوردته فى هذا الموضع شيئا اتّفق، وأمرا وقع فى صورة المقصود، من غير أن يُعتقد [وما الفرق[6]] ؟ .

قيل : فى هذا حكم بإبطال ما دلّت الدلالة عليه من حكمة العرب التى تشهد بها العقول ، وتتناصر[7] إليها أغراض ذوى التحصيل . فما ورد على وجه يقبله

(١) كذا فى ا ، ب ، ج . وفى ش : « المشقة » .
(٢) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى ا : « المعنفة » .
(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « الأمرين » . وفى ج : « فلأحد أمرين » .
(٤) كذا فى ش ، ب ، ج . وسقط فى ا
(٥) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى ا : « و » .
(٦) كذا فى ش ، ب . وسقط فى ا .
(٧) كذا فى ا ، ج . وفى ش ، ب : « يتناضل » .

القياس ، وتقتاد إليه دواعى النظر والإنصاف، حُمل عليها، ونُسبت الصنعة فيه إليها . وما تجاوز ذلك نخفى لم تؤيس[(١)] النفس منه ، ووُكل إلى [مصادقة[(٢)] النظر فيه]، وكان الأحرى به أن يتّهم الإنسان نظره، ولا يخفّ إلى ادّعاء النقص[(٣)] فيما قد ثبّت الله أطنابه، وأحصف بالحكمة أسبابه . ولو لم يُتنبّه (على[(٤)] ذلك) إلا بما جاء عنهم من تسميتهم[(٥)] الأشياء بأصواتها ؛ كالخازِبازِ[(٦)] لصوته ، والبطّ لصوته ، والخاقبازِ لصوت الفرج عند الجماع . والواقِ[(٧)] للصُّرد[(٨)] لصوته ، وغاقِ للغراب[(٩)] لصوته ، (وقوله[(١٠)]) (تداعين باسم الشِّيب[(١١)]) لصوت مشافرها، وقوله :

بينا نحن مُرتِعون[(١٢)] بفَلْج قالتِ الدُّلّحُ الرِّواء إنِيهِ

فهذا حكاية لِرَزْمة السحاب وحنينِ الرعد، وقولِه :

* كالبحر يدعو هَيْقَما[(١٣)] وهيقما *

وذلك لصوته . ونحو منه قولهم : حاحيت، وعاعيت، وهاهيت ؛ إذا قلت : حاءِ، وعاءِ ، وهاءِ . وقولهم : بسملت ، وهيللت ، وحولقت ؛ كل ذلك (وأشباهه[(١٤)]) إنما يرجع فى اشتقاقه إلى الأصوات . والأمر أوسع .

---

(١) كذا فى أ ، ب، ج. وفى ش : « تياس » . (٢) كذا فى أ . وفى ش، ب، ج : «معاودة» . (٣) فى ج : «النقص» . (٤) كذا فى أ . وفى ش، ب : «لذلك» .
(٥) كذا فى ش، ب . وفى أ : «تشبيههم» . (٦) كذا فى ش، ب . وفى أ : «لجنونه» . والخازباز : الذباب . (٧) الواق (بكسر القاف حكاية لصوته) ويقال فيه الواقى .
(٨) كذا فى ب . وفى ج : « الصرد » . وفى أ ، « المصرّ » وهو تحريف عن المصرصر أى المصوّت . وفى ش : « المصرد » . والصرد : طائر فوق العصفور، وهو الواق والواق .
(٩) كذا فى ش، ب . وفى أ، ج : «الغراب» . (١٠) كذا فى ش، ب، ج . وفى أ : « فى قوله » . (١١) الشيب (بالكسر) : حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب . والكلمة من بيت لذى الرمة وهو :

تداعين باسم الشيب فى متثلم * جوانبه من بصرة وسلام

(١٢) انظر ص ٢٣ من الجزء الأول . (١٣) الهيقم : حكاية صوت اضطراب البحر .
(١٤) كذا فى ش، ب . وفى أ : «وأشباهه» .

[ومن طريف[١] ما مرَّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم بُعْدُها، ولا يحاط بقاصيها، ازدحام الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام، والنون، إذا ما زجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما].

من[٢] ذلك (الدالِف) للشيخ الضعيف، والشيء التالف، والطليف[٣]، (والظليف)[٤] المجان[٥] وليست له عصمة الثمين، والطَّنَف، لما أشرف خارجا عن البناء وهو إلى الضعف، لأنه ليست له قوة الراكب الأساس[٦] والأصل، والنَّطَف: العيب، (وهو[٧] إلى الضعف)، والدنِف: المريض. ومنه (التنوفة[٨]) وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك، ألا تراهم يقولون لها: مهلكة، وكذلك قالوا لها: بَيْداء، فهى فعلاء من باد يبيد. ومنه التُّرْفة[٩]، لأنها إلى اللين والضعف، وعليه قالوا: الطرف، لأن طَرَف الشيء أضعف من قلبه وأوسطه، قال الله سبحانه «أو لم يَرَوْا أنا نأتى الأرض نَنْقُصها من أطرافها[١٠]». وقال[١١] الطائى الكبير:

كانت هى الوسطَ الممنوعَ فاستَلَبت ... ما حولها الخيلُ حتى أصبحت طَرَفا

ومنه (الفَرْد) لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك ما هو، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "المرء كثير بأخيه[١٢]". والفارِط المتقدم، وإذا تقدم انفرد، وإذا انفرد

---

(١) ما بين المربعين ساقط من أ. (٢) كذا فى ش، ب، ج. وفى أ: «ومن».
(٣) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «اللطيف» وهو خطأ.
(٤) كذا فى ش، ب. وسقط فى أ، ج. والظليف لغة فى الطليف. ويقال: ذهب به مجانا وظليفا وطليفا إذا أخذه بغير ثمن. (٥) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «المجاز». وهو تحريف.
(٦) كذا فى أ. وفى ش، ب: «للأساس». وفى ج: «على الأساس».
(٧) كذا فى أ. وفى ب: «وهو إلى الضعة والنقص». وفى ش: «وهى الضعة والنقص». وفى ج: «وهو إلى الضعة والنقص». (٨) كذا فى أ، ج. وفى ش، ب: «الدنوفة». وهو تحريف.
(٩) هى التنعم ولين العيش. ويقال الترفة أيضا للطعام الطيب. (١٠) آية ٤١ سورة الرعد.
(١١) كذا فى ش، ب، ج. وسقطت الواو فى أ. (١٢) رواه ابن أبى الدنيا فى كتاب الإخوان عن سهل بن سعد الساعدى. وانظر الجامع الصغير فى حرف الميم.

(أعرض[1] للهلاك) ولذلك[2] ما يوصف بالتقدّم ويمدح به لطول مقامه وتعرّض راكبه.
وقال محمد بن حبيب في الفَرْتَنَى الفاجرة : إنها من الفُرات، وحَكَمَ بزيادة النون[3] والألف . فهى على هذا كقولهم[4] لها (هَلُوك[5]) . قال الهذلىّ :

السالك الثُّغْــرةِ اليقظانِ كالِئُهــا مَشْىَ الهلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[6]

وقياس مذهب سيبويه أن تكون (فَرْتَنَى) فعللى[7] رباعية بجحجبى[8] . ومنه الفُرات ٥
لأنه المــاء العذب، وإذا عَذُب الشيء مِيل عليـه ونِيل منه؛ ألا ترى إلى قوله :

مُمْقِــرٌ مُرٌّ عــلى أعــدائه وعلى الأدنين حُــلْوٌ كالعَسَــل[9]

وقال الآخر[10] :

تراهم يغمِزون مَنِ اسـتركُّوا ويجتنبون مَنْ صَدَقَ المِصاعا[11]

ومنه الفُتُور للضعف، والرَّفْت للكسر، والرديف، لأنه ليس له تمكّن الأول. ١٠
ومنه الطِفل للصبىّ لضعفه، والطَّفْل للرَّخْص، وهو ضدّ الشَّثْن، والتَّفَل للريح المكروهة، فهى منبوذة مطروحة . وينبغى أن تكون (الدِفْلَى[12]) من ذلك لضعفــه عن صــلابة النَّبْع والسَّراء[13] والتَّنْضُب، والشَّوْحَط . وقالوا : الدَفَــر للنَّتْن، وقالوا

(١) كذا فى ا . وفى ش، ب : «هلك» . (٢) كذا فى ا ، ب . وفى ش : «كذلك» .
(٣) كذا فى ا . وفى ش ، ب : (٤) كذا فى ا ، ج . وفى ش ، ب : ١٥
« قولهم » . (٥) هو المتنخل يرثى ابنــه أثيلة . وانظر ديوان الهذليين (الدار) ٢/٣٤ .
(٦) الثغرة موضع المخافة ، وكالئها : حافظها . والخيعل ثوب يخاط أحد شقيه و يترك الآخر. والفضل هو الخيعل ليس تحته إزار ولا سراويل . يقول : إن من شأنه سلوك موضع المخافة متمكنا منها غير هياب كما تمشى المرأة المتبخترة . وانظر الخزانة ٤/٢٨٨ . (٧) كذا فى ا ، ب ، ج . وفى ش :
« فعلل » . وهو خطأ . (٨) هم حىّ من الأنصار . (٩) قائله لبيد ، وهو من قصيدة ٢٠
فى مرثية أربد فى الديوان . وأمقر الشيء : إذا كان مرّا كالمقر وهو الصبر . (١٠) هو القطامىّ .
وانظر الديوان ٤٠ . (١١) استركوا : استضعفوا . والمصاع : المجالدة بالسيوف .
(١٢) شجر مرّ أخضر يكون فى الأودية . (١٣) كذا فى ا ، ب ، ش . وفى ج : «الشرا»
وهو تصحيف . « والسراء » من كبار الشجر ينبت فى الجبال وتتخذ منه القسىّ .

للدنيا[1] (أمّ دَفْرٍ) سبّ لها وتوضيع منها . ومنه (الفلتة) لضَعْفَة الرأى ، وفتل المِغزل ، لإنه تثَنٍّ واستدارة ، وذاك إلى وَهْيٍ وضَعْفة ، والفَطْر : الشقّ ، وهو إلى الوهن .

الآن قد أنّستك بمذهب القوم فيما هذه حاله ، ووقفتك على طريقه ، وأبديت لك عن مكنونه ، و بقى عليك أنت التنبّهُ لأمثاله ، و إنعام الفحص عمّا هذه حاله ، فإننى إن زدت على هذا مَلِلت وأمللت . ولو شئت لكتبت من مثله أوراقا مِئِين ، فأْبَهْ له ولاطِفه ، ولا تَجْفُ عليه فيُعرِضَ عنك ولا يَبْهأ[2] بك .

باب فى مشابهة معانى الإعراب معانىَ الشعر

نبّهنا أبو على رحمه الله من هذا الموضع على أغراض حسنة . من ذلك قولهم فى (لا) النافية للنكرة : إنها تبنى معها ، فتصير كجزء[3] من الاسم ، نحو لا رجل فى الدار ، ولا بأس عليك ، وأنشدنا فى هذا المعنى [قوله[4]] :

خِيطَ على زَفْرةٍ فتمّ ولم يرجِع إلى دِقّةٍ ولا هضَمَ

وتأويل ذلك أن هذا الفرس لسعة جوفه و إجفار مَحْزِمه[5] كأنه زَفَر فلمّا اغترق[6] نَفَسه بُنى على ذلك ، فلزمته تلك الزفرة فصِيغ عليها لا يفارقها [كما[7] أن الاسم بُنى مع لا حتى خُلط بها لا تفارقه ولا يفارقها] وهذا موضع متناهٍ فى حسنه ، آخذ بغاية الصنعة من مستخرجه .

(١) كذا فى ش ، ب . وفى أ ، ج : « والدنيا » .
(٢) يقال بهأ بالشىء : أنس به .
(٣) كذا فى أ ، ج . وفى ش ، ب : «بجزء واحد» .
(٤) كذا فى أ . وسقط فى ش ، ب ، ج . والبيت للنابغة الجعدى كما فى اللسان فى هضم ، والخيل لأبى عبيدة فى أواخره .
(٥) كذا فى أ ، ب . وفى ش : «محرمه» وهو تصحيف . و إجفار محزمه : سعة وسطه . وفى معانى ابن قتيبة ١٣٩/١ : « يقول : كأنه زافر أبدا من عظم جوفه . والهضم : استقامة الضلوع ودخول أعاليها ، وهو عيب » .
(٦) يقال : اغترق النفس : استوعب فى الزفير .
(٧) ما بين المربعين ساقط من أ

ومثله أيضا من وصف الفرس :

* بُنيت مَعاقمها على مُطَـوائها (١) *

أى كأنها تَمطّتْ فلمّا تناءتْ أطرافها، ورَحُبت شُحوتها (٢)، صيغت على ذلك .

ومن ذلك قولهم : ماأدرى أأذن أو أقام ، إذا قالهـا بأو، لا بأم . فهو أنه لم يعتــدّ أذانه أذانا ولا إقامته إقامــة ؛ لأنه لم يوفّ ذلك حقّه ، فلمّا وَنَى فيــه لم يثبت له شيئا منه .

قال : فمثل ذلك قول عبيد (٣) :

أعاقــرٌ كذات رِحْــم ... أم غانم كمن يخيب

فكان ينبغى أن يعادل بقوله : «ذات رحم» نقيضتها فيقول: أغير ذات رحم كذات رحم، وهكذا أراد لا محالة ، ولكنه جاء بالبيت على المسئلة (٤) . وذلك أنه لمّـا لم تكن العاقر وَلُودا صارت و إن كانت ذات رحم كأنها لا رحم لها؛ فكأنه قال: أغير ذات رحم كذات رحم؛ كما أنه لمّـا لَمْ يوفّ أذانه ولا إقامته حقّهما لم يثبت له واحدا منهما؛ لأنه قاله بأو، ولو قال : ماأدرى أأذن أم أقام [بأمْ (٥)] لأثبت له أحدهما لامحالة .

ومن ذلك قول النحويين : إنهم لا يبنون من ضرب وعلم، وما كانت عينه لاما، أوراء مِثْلَ عَنْسَل . قالوا: لأنا نصير به إلى ضنرب وعنلم، فإن أدغمنا ألبس بفعّل، و إن أظهرنا النون قبل الراء واللام ثقلت؛ فتركنا بناءه أصلا . وكان ينشد فى هذا المعنى قوله (٦) :

فقال : ثُكل وغَدر أنت بينهما ... فاختــر وما فيهما حظّ لمختــار

---

(١) شطر بيت للسيب بن علس صدره : * بمحالة تقص الذباب بطرفها *
وانظـر الصبح المنير ٣٤٩ والمعاقم فقر فى مؤخر الصلب . ويقال : فرس مدلوك المعاقم أى ليس برهل والمطواء التمطى . والمحالة : الشديدة المحال أى الفقار، ووقصها الذباب أنها تقتله إذا دنا منها . وقد نسب ابن قتيبة فى معانيه ١٤٤/١ البيت إلى المرقش . وأورد قبله :

ومغـيرة نسج الجنوب شهدتهـا ... تمضي سوابقها على غلوائهـا

(٢) الشحوة : الخطوة (٣) يريد عبيد بن الأبرص . والبيت فى معلقته .
(٤) يريد بالمسألة ما أسلفه : أن الشىء إذا لم يوف ما يتوقع منه فكأنه لم يكن .
(٥) ما بين المربعين ساقط من أ (٦) أى الأعشى . وانظر الصبح المنير ١٢٦ .

وقول الآخر :

رأى الأمر يُفْضِى إلى آخرٍ   فصيّر آخره أوّلا

ووجدت أنا من هذا الضرب أشياء صالحة .

منها أن الشعر المجزوء إذا لحق ضربَه قَطْع لم تتداركه العرب بالرِدْف . وذلك أنه لا يبلغ من قدره أن يفي بما حذفه الجَزْء(١)؛ فيكون هذا أيضا [كقولهم للغنيّ غير المحسن : تتعب ولا أطرب(٢)] . ومنهم من يُلحق الرِدف على كل حال . فنظير معنى هذا معنى قول الآخر(٣) :

* ومُبلغُ نفسٍ عذرَها مِثْلُ مُنْجِحِ(٤) *

وقول الآخر :

فإن لم تنل مطلبا رُمتَه   فليس عليك سوى الاجتهاد

ومن ذلك قول من اختار إعمال الفعل الثانى لأنه العامل الأقرب؛ نحو ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت زيدا . فنظير معنى هذا معنى قول الهذلىّ(٥) :

بلى إنها تعفو الكُلُومُ وإنما   نوكَّل بالأدنَى وإن جلّ مايمضى

وعليه قول أبى نواس :

أمرِ غدٍ أنت منه فى لبس   وأمسِ قد فات فا لَهَ عن أمس

فإنما العيشُ(٦) عيش يومك ذا   فباكر الشمس بابنة الشمس

---

(١) كذا فى ش، ب، جـ. وفى أ : «هذه» وهو خطأ . (٢) كذا فى ش ، ب ، جـ ، وسقط فى أ . (٣) هو عروة بن الورد . والشعر فى الحماسة . (٤) هذا عجز بيت صدره :

* ليبلغ عذرا أو يصيب رغيبة *

وقبله :

ومن يك مثلى ذا عيال ومقترا   من المال يطرح نفسه كل مطرح

(٥) هو أبو خراش . وانظر الأمالى ١/٢٧١ ، واللآلى ٦٠١ .

(٦) كذا فى أ . وفى سائر الأصول : « وإنما » .

ومنه قول تأبّط شرّا: وماقَدُم نُسِي، ومن كان ذا شرّ خُشِي، فى كلامٍ له، وقوله:

* وإذا مضى شىء كأن لم يفْعَل[(١)] *

وقول الآخر، أنشدناه أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس عن أبى عثمان عن الأصمعىّ عن أبى عمرو أن رجلا من أهل نجد أنشده:

حتى كأن لم يكن إلا تذكُّره ... والدهر أيّتما حالٍ دهاريرُ[(٢)]

٥

ومن ذلك أيضا قول شاعرنا:

خُـذْ ما تراه ودَعْ شيئا سمعت به ... فى طلعة الشمس ما يغنيك عن زُحَل[(٣)]

ومما جاء فى معنى إعمال الأول قول الطائىّ الكبير:

نَقِّل فؤادك حيث شئتَ من الهوى ... ما الحبّ إلا للحبيب الأول

وقول كُثَيِّر:

١٠

ولقـد أردتُ الصبر عنكِ فعاقنى ... عَلَق بقلبى من هـواكِ قديم

وقول الآخر:

تمرّ به الأيام تسحب ذيلَها ... فتبـلَى به الأيامُ وهْو جديد

ومن ذلك ما جاء عنهم من الجوار فى قولهم: هذا جحر ضبّ خَرِبٍ، وما يحكى أن أعرابيا أراد امرأة له، فقالت له: إنى حائض، فقال: فأين الهَنَة الأخرى، فقالت له: اتّق الله، فقال:

١٥

كَلّا وربِّ البيت ذى الأستار ... لأهتكنْ حَلَقَ الحِتَـار[(٤)]

* قد يؤخذ الجار بجُرْم الجار[(٥)] *

---

(١) صـــدره: * فإذا وذلك ليس إلا حينـــه * وهو من قصيدة لأبى كبير الهــذلى. وانظر رغبة الآمل، شرح الكامل ٢/١١٣ (٢) جاء هذا فى الأمالى ٢/١٨٢، والكتاب ١/١٢٢، ويقول فيه البكرى فى اللآلى: «أنشده سيبويه، ولم ينسبه الجرمى» وانظر اللآلى وسمطه ٨٠٠، والمعمرين ٤٠ (٣) «الشمس» كذا فى أ. وفى سائر الأصول: «البـدر». (٤) الحتار: حلقـة الدبر. (٥) «بجرم» كذا فى أ، جـ. وفى ش، ب: «بذنب». وهذا الشطر مثل أورده الميدانى فى حرف القاف ٢/٤٧ (بولاق) وقال: «مثل إسلامى، وهو فى شعر الحكمى».

٢٠

٢٥

ومنه قول العرب : أعطيتك إذ سألتنى، وزدتك إذ شكرتنى . فـ«إذْ» معمولة العطيّة والزيادة ، وإذا عمل الفعل فى ظرف، زمانيًا كان أو مكانيًا، فإنه لا بدّ أن يكون واقعا فيه، وليست العطيّة واقعة فى وقت المسئلة، وإنما هى عقيبَه؛ لأن المسئلة سبب العطيّة ، والسبب جارٍ مَجْرَى العلّة ، فيجب أن يتقدم المعلولَ والمسبّب؛ لكنه لمّا كانت العطية مسبّبة عن المسئلة وواقعة على أثرها، وتقارب وقتاهما، صارا لذلك كأنهما فى وقت واحد. فهذا تجاوُر فى الزمان؛ كما أن ذاك تجاور فى الإعراب .

ومنه قول الله تعالى: «وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ»[1]. طاولت أبا على رحمه الله تعالى فى هـذا ، وراجعته فيـه عَوْدا على بَدْء ، فكان أكثر ما بَرَدَ[2] منه فى اليـد أنه لمّا كانت الدار الآخرة تلى الدار الدنيـا لا فاصل بينهما، إنمـا هى هذه فهذه ، صار ما يقع فى الآخرة كأنه واقع فى الدنيا ، فلذلك أجرى اليوم وهو الآخرة[3]، مجـرى وقت[4] الظلم وهو قوله : « إذ ظلمتم » ووقت الظلم إنمـا كان فى الدنيا . فإن لم تفعل هذا وتركتبه بقى «إذ ظلمتم » غيرمتعلق بشىء؛ فيصير ما قاله أبو على الى أنه كأنه أبدل « إذ ظلمتم » من اليوم، أو[5] كرّره عليه وهو كأنه هو .

فإن قلت : لم لا تكون « إذْ » محمـولة على فعـلٍ آخر؛ حتى كأنه قال : ولن ينفعكم اليوم أنكم فى العذاب مشتركون (اذكروا[6]) إذ ظلمتم أو نحو ذلك .

---

(١) آية ٣٩ سورة الزخرف . (٢) كذا فى ا ، ب ، جـ . وفى ش : « برز » . ويقال : برد الشىء فى اليد : أى ثبت . (٣) كذا فى ش، ب . وسقط فى ا .

(٤) خرج من هـذا الإشكال متأخرو النحاة بأن إذ فى الآية لمحض التعليل ، وليست للوقت ، فلا يطلب لها فعل يقع فيه . وانظر المغنى فى ترجمة « إذ » . (٥) كذا فى ش ، ب ، ج . وفى ا : « إذ » . (٦) كذا فى ش، ب . وسقط فى ا .

قيل : ذلك يُفسِد من موضعين : أحدهما اللفظ ، والآخر المعنى . أما اللفظ فلأنك تفصل بالأجنبيّ — وهو قوله «إذ ظلمتم» — بين الفعل وهو «ينفعكم» وفاعِله وهو « أنكم فى العذاب مشتركون » وأنت عالم بمـا فى الفصل بينهما بالأجنبيّ . وإن كان الفصل بالظرف متجوَّزا فيه . وأمّا المعنى فلأنك لو فعلت ذلك لأخرجت من الجملة الظرف الذى هو « إذ ظلمتم » وهذا ينقض معناها. وذلك لأنها معقودة على دخول الظرف الذى هو « إذ » فيهـا ، ووجودِه فى أثنائها؛ ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم فى العذاب إنمـا سببه وعِلّتـه ظلمهم ، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحوا من احتياجها إلى المفعول له؛ نحو قولك[1] : قصدتك رغبةً فى بِرِّك ، وأتيتك طَمَعا فى صِلتك؛ ألا ترى أن معناه : أنكم عدِمتم سُـلوة التأسّى بمن شاركتم فى العـذاب لأجل ظلمكم فيما مضى؛ كما قيل فى نظيره : « ذُقْ إنّكَ أنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ[2] » أى ذق بمـا كنت تُعـدّ فى أهل العِزّ والكرم . وكما قال الله تعالى فى نقيضه : « كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِى الأَيَّامِ الْخَالِيَةِ[3] » . ومن الأوّل قوله : « ذلِك بمـا عَصَوْا وكانوا يعتـدُون[4] » ومثله فى الشعر كثير ، منه قول الأعشى :

على أنهـا إذ رأتنِى أُقادُ ... تقول بمـا قد أراه بصيرا[5]

(١) كذا فى ا . وفى ش ، ب : « قولهم » .
(٢) آية ٤٩ سورة الدخان .
(٣) آية ٢٤ سورة الحاقة .
(٤) آية ٦١ سورة البقرة .
(٥) « أنها » كذا فى ا . وفى ش ، ب : « أنى » . « أقاد » . كذا فى ا . وفى ش ، ب : « تقاد » . وقوله : « بمـا قد أراه » . (ما) هنا كفت الباء عن الجر وأحدثت معها معنى التقليل . ف(بما) تساوى ربما . انظر المغنى فى مبحث الباء المفردة . وابن جنى هنا لا يرى هذا ويرى أنها هنا بمعنى البدل . فقوله : بما قد أراه بصيرا . أى الضعف المشاهد الآن وسوء البصر بدل ما قد مضى من القوة وصحة البصر ، وانظر قوله هنا : أى هذا الضعف بتلك القوة . والشعر للأعشى فى الصبح المنير ٦٩

وما سقته عن المغنى هو رأى أبى عمرو ، فقد قال : « بمـا بمعنى ربمـا » وانظر شرح ثعلب . ورأى ابن جنى تبع فيه الأصمعى . فقد قال : « قالت بمـا قد أراه : هذا العمى بذاك البصر ، أى هذا بذاك » .

ومنه قولهم حكاية عن الشيخ : بما لا أُخَشَّى بالذئب، أى هذا الضعف بتلك القوة .
ومنه[1] أبيات العَجّاج [أنشدناها سنة إحدى وأربعين][2] :

إمّا تربنى أصِلُ القُعّادا ... وأتّقى أن أنهض الإرعادا[3]

من أن تبدّلتُ بآدِى آدا ... لم يَكُ ينآدُ فأمسى آنادا[4]

وقَصَبا حُنِّىَ حَتّى كادا ... يعود بعد أعظُمٍ أعوادا[5]

فقد أكون مَرّة روّادا ... أطّلع النِجَاد فالنِجادا[6]

وآخر من جاء به على كثرته شاعرنا [فقال][7] :

وكم دُون الثوِيّة من حزين ... يقول له قدومى ذا بذاكا[8]

فكشفه وحرّره . ويدلّ على الانتفاع بالتأسّى فى[9] المصيبة قولها[10] :

---

(١) كذا فى أ . وفى ش، ب : « من » .

(٢) ما بين المربعين ساقط فى ش، ب . وقوله : «أنشدناها» أى أبو علىّ . وقوله «سنة إحدى وأربعين » أى وثلاثمائة . و بعض هذا الرجز فى ملحق الديوان ٧٦

(٣) القعاد : جمع قاعد . وقوله : أصل القعاد : أى أكون منهم وأفعل فعلهم . والإرعاد مفعول « أتقى » أى أتقى الإرعاد من أن أنهض .

(٤) الآد : القوّة كالأيد . وآناد : آنثنى وأعوج . وقد ورد هذا البيت وما قبله فى شواهد إصلاح المنطق لابن السيرافى، الورقة ٨٩

(٥) القصب : كل عظم ذى مخ .

(٦) الرّوّاد : مبالغة الرائد، وهو الذى يتقدّم قومه يلتمس لهم النجعة والكلا . والنجاد : جمع نجد وهو ما أشرف من الأرض .

(٧) كذا فى أ، وسقط فى ش، ب .

(٨) الثوية : موضع قريب من الكوفة . وقوله : « دون الثوية » كذا فى أ . وفى ش، ب : « تحت الثوية » .

(٩) كذا فى أ، ب . وفى ش : « من » .

(١٠) أى الخنساء .

ولولا كثرةُ الباكين حولي ... على إخوانهم (١) لقتلتُ نفسي

وما يبكون مثلَ أخي ولكن ... أُعَزِّى النفسَ عنه بالتأسِّي

ومنه قول أبي دُواد :

ويُصيخ أحيانا كما اسـ ... ـتمع المُضِلُّ لصوتِ ناشِد (٢)

وهو كثير جدّا .

ولسنا نريد ههنا الجوار الصناعىّ ؛ نحو قولهم فى الوقف : هـذا بكُرْ ، ومررت ببَكِرْ ، وقولهم : صُيَّم (٣) وقُيَّم ، وقول جرير (٤) :

* لَحُبُّ المؤقِدانِ إلىَّ مؤسى *

وقولهم : هذا مِصباح (٥) ، ومِقلات (٥) ، ومِطعان (٥) ، وقوله (٦) :

(١) «إخوانهم» كذا فى ش ، ب . وفى أ : «أحبابهم» . والشعر من مرثيتها لأخيها صخر . وانظر الديوان ٤٩

(٢) هـذا فى وصف فرس ؛ يصـفه بحدّة السمع . والبيت فى أربعة أبيات لأبى دواد . وانظر تهذيب الألفاظ ٤٧٥

(٣) يريد أن «صيما» كان قياسه التصحيح ؛ فيقال : صوّم ، ولكن العين لمجاورتها اللام اكتسبت الإعلال ؛ فإن الواو إذا وقعت لاما تقلب ياء فى الجمع ؛ نحو جثىّ وعصىّ .

(٤) من قصيدة لجرير يمدح بها هشام بن عبد الملك . وعجزه :

* وجعدة إذا أضاءهما الوقود *

وقبل البيت :

نظرنا نار جعدة هل نراها ! ... أبعـد غال ضوءك أم همود

وجعدة ابنته ، وموسى ابنـه . وانظر الديوان (الصاوى) ١٤٧ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٣٢٥ وللبغدادى ٢/١٠٥٢ . وأثر الجوار فى البيت إبدال الواو فى « الموقدان » و « موسى » همزة لمجاورتها للضمة قبلها ، فكأنها مضـمومة ، والهـمز يجوز فى الواو المضمومة ؛ نحو أجوه فى وجوه ، وأقتت فى وقتت . وانظر المغنى ، فى القاعدة الثانية من الباب الثامن .

(٥) يريد أن هـذه الألفاظ جرت فيها الإمالة لأن الحرف المتحرك كأنه جاور المكسور ، إذ الحاجز ساكن وهو لا يمنع الجوار .

(٦) هو عامر بن كثير المحاربى ، كما فى اللسان فى شقذ .

إذا اجتمعوا علىَّ وأشقذُونى　　　فصرتُ كأننى فَـرَأٌ مُتَـارُ(١)

وما جرى مجرى ذلك . وإنما اعترامُنا هنا الجوارُ المعنوىّ لا اللفظىّ الصناعىّ .

ومن ذلك قول سيبويه فى نحو قولهم : هذا الحسن الوجهِ : إن الجرّ فيه من وجهين، أحدهما طريق الإضافة، والآخر تشبيهه(٢) بالضارب الرجلِ، هـذا مع العلم بأن الجرّ فى الضارب الرجلِ إنما جاءه وجاز فيه لتشبيههم إياه بالحسن الوجه، فعاد الأصلُ فاستعاد من الفرع نفسَ الحكم الذى كان الأصل بدأ أعطاه إياه(٣)، حتى دلّ ذلك على تمكّن الفروع وعلوّها فى التقدير . وقد ذكرنا ذلك . ونظيره فى المعنى قول ذى الرمّة:

ورَمْلٍ كأوراكِ العَذَارَى قطعتُه　　　إذا ألبسته المظلمات الحنادِسِ(٤)

وإنما المعتاد(٥) فى نحو هذا تشبيهُ أعجاز النساء بكُثبان الأنقاء . وقد تقدّم ذكر هـذا(٦) المعنى فى باب قبل هذا لاتّصاله به . ومنه(٧) قول الآخر :

---

(١) قبـله :

فإنى لست من غطفان أصلى　　　ولا بينى وبينهـم اعتشار

والاعتشار : العشرة . وقوله : «اجتمعوا» فى رواية اللسان : «غضبوا» . «أشقذونى» : طردونى . والفرأ : حمار الوحش . ومتار : أصله متأر، اسم مفعول من أتأره : أفزعه وطرده؛ فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وكان الواجب بعد هذا حذف الهمزة فيقال : متر، ولكنه قدّر السكون على الحرف قبل الهمزة واقعا على الهمزة، فقدّر فى الكلمة همزة ساكنة، وحقها الإبدال فأبدلها ألفا نظرا لهذا الجوار . وزعم ابن حمزة أن هذا تصحيف، وأن صوابه : منار — بالنون — أى مفزع، يقال : أنرته أى أفزعته . وانظر اللسان فى شقذ، وتأر . وقوله «متار» بالمثناة فى أ ، وهو الصواب وبالمثلثة فى ش ، ب . وهو تصحيف . وقوله : «فرأ» بالفاء كذا فى أ ، ب، ش . وفى ج : «قرأ» وهو تصحيف . وانظر المحتسب فى آخر سورة الفاتحة .

(٢) كذا فى أ ، ب، ج . وفى ش : «تشبيه» .

(٣) كذا فى أ ، جـ . وفى ش، ب : «وآتاه» .

(٤) انظر ص ٣٠٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

(٥) كذا فى ش، ب . وفى أ : «العادة» .

(٦) كذا فى أ، وسقط هذا فى ش، ب .

(٧) كذا فى ش، ب . وفى أ : «مثله» .

وقرّبوا كلّ جُمالِيّ عَضِهْ   قريبةٍ نُدوتُهُ من مَحْمَضِهْ(١)

وقد ذكرنا حاله، وشرحنا الغرض فيه فى باب متقدّم، فلا وجه لإعادته ههنا .

وسبب تمكّن هذه الفروع عندى أنها فى حال ٱستعمالها على فرعيّتها تأتى مأْتى الأصل الحقيقىّ لا الفرع التشبيهىّ، وذلك قولهم: أنت الأسدُ، وكفّك البحرُ، فهذا لفظه لفظ الحقيقة، ومعناه المجاز والٱتساع ؛ ألا ترى أنه إنما يريد : أنتَ(٢) كالأسد ، وكفّك مثل البحر . وعليه جاء قوله :

* ليلَى قضيبٌ تحته كَثِيبُ(٣) *

وإنما يريد : نصف ليلى الأعلى كالقضيب ، وتحته رِدف مثل الكثيب ، وقول طَرَفة :

جازت القومَ إلى أرحُلنا   آخرَ الليلِ بيعفُورٍ خَدِرْ(٤)

أى بشخص أو بإنسان مثل اليعفور، وهو واسع كثير. فلمّا كثر ٱستعمالهم إيّاه وهو مجاز ٱستعمالَ الحقيقة وٱستمرّ وٱتلأبّ، تجاوزوا به ذاك إلى أن أصاروه كأنه هو الأصل والحقيقة، فعادوا فٱستعاروا معناه لأصله فقال :

* ورَمْلٍ كأوراكِ العذارى ... *

---

(١) انظر ص ٣٠٢ من الجزء الأول .   (٢) كذا فى أ، ب . وفى ش : «أنه» .

(٣) انظر ص ٣٠٠ من الجزء الأول .   (٤) هذا البيت من قصيدته التى أوّلها :

أصحوتَ اليومَ أم شاقتك هِرّ   ومن الحبّ جنونٌ مستعِر

وقوله : «القوم» يروى «البيد» . وقوله : «جازت» يعنى خيالها، وأنّثه لأنه كأنه هى، والخبر عنه خبر عنها . وإنما قال : «آخر الليل» لأن التعريس أى النزول وقطع السير يكون آخر الليل، وعند التعريس والنوم يأتيه خيالها . واليعفور : ظبى تعلوه حمرة . والخدر : الفاتر المظام البطىء عند القيام . يقول : قطعت البيد إلينا بمثل ظبى فى ملاحته وحسنه . وإنما عناها نفسها ، وهذا من باب التجريد . وانظر شرح الشنتمرى لديوان طرفة المطبوع فى أوربة .

وهـذا من باب تدريج اللغـة ، وقد ذُكر[1] فيما مضى . وكان أبو علىّ رحمه الله إذا أوجبتِ القسمةُ عنده أمرين كلّ واحد منهما غير جائز يقول فيه : قِسمةُ الأعشى ، يريد قـوله :

* فٱختر وما فيهما حـظٌّ لمختارِ *

٥ وسأله مرّة بعضُ أصحابه فقال له : قال الخليل فى ذراعٍ : كذا وكذا ، فما عندك أنت فى هذا[2] ؟ فأنشده مجيبا له :

إذا قالت حَذَامِ فصدّقوها فإنّ القول ما قالت حَذَامِ

ويشبه هـذا ما يحكى عن الشعبىّ أنه ٱرتُفِـع إليه فى رجلٍ بَخَص عينَ رَجُل ، ما الواجب فى ذلك ؟ فلم يزدهم على أن أنشدهم بيت الراعى :

١٠ لها مالَهـا حتى إذا ما تبوّأت بأخفافِها مَرْعًى تبوّأ مضجِعا[3]

فانصرف القوم مُجَابين . أى يُنتظَر بهـذه العين المبخوصة ، فإن ترامى أمرُها إلى الذهاب ففيها الدية كاملةً ، وإن لم تبلغ ذاك ففيها حُكُومة[4] .

---

(١) انظر ص ٣٤٧ من الجزء الأول .

(٢) أى فى تسمية المذكر بذراع ، هل يصرف أو يمنع من الصرف . ورأى الخليل صرفه . وانظر الكتاب ٢/١٩ ، واللسان (ذرع) .

(٣) بهذا البيت سمى الشاعر عبيد بن حصين بالراعى . وهو فى وصف إبل . وانظر الاشـتقاق لابن دريد ١٧٩

(٤) هى جزاء مالىّ غير مقدّر فى الشرع ، و إنما يرجع فى تقديره إلى الحاكم .

باب فى خَلْع الأدِلّة[١]

من ذلك حكاية يونس[٢] قول العرب : ضَرَب مَنٌ مَنًّا ، أى إنسان إنسانا ، أو[٣] رجل رجلا ؛ أفلا تراه كيف جرّد (مَنْ) من الاستفهام[٤] ؛ ولذلك أعربها .

ونحوه قولهم فى الخبر : مررت برجل أىِّ رجل . فجرّد (أيّا) من الاستفهام أيضا . وعليه بيت الكتاب :

* والدهر أيَّتَمـا حالٍ دَهارِيرُ[٥] *

(١) يراد بالأدلة أعلام المعانى فى العربية . فالهمزة دليل الاستفهام ، وإن دليل الشرط ، وهكذا . ويراد بالمعانى المعانى التى تحدث فى الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك ، وأكثر ما يوضع لهـا الحروف والأدوات ، فلا يعنى أسماء الأجناس . وخلع الأدلة تجريدها من المعانى المعزوفة لها والمتبادرة فيها وإرادة معان أخر لها ، أو تجريدها من بعض معانيها .

ومن أمثلة هذا الباب ما ذكره الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى فى سورة مريم : (ويقول الإنسان أئذا ما مت لسوف أخرج حيا) . ذلك أن اللام الداخلة على المضارع تخلّصه للحال ، وهذا معنى عرف لها ، وسوف تخلّصه للاستقبال ، فقد توارد على المضارع (أخرج) دليلان متدافعان ، والمخرج من هذا هو القول بخلع الحال عن اللام وإرادة التوكيد بهـا فحسب . ومن ذلك ما ذكروه فى نداء لفظ الجلالة . ذلك أن أل تثبت فى ندائه فيقال : يا ألله ، على حين أن المألوف من أمر النداء لما فيه أل أن تسقط أداة التعريف فيقال : يارجل ، ولا يقال : يا الرجل . ولكن الذى سوّغ أن يقال يا ألله أن أل فى لفظ الجلالة ليست للتعريف ، وإنما قصد بها التعويض عن الفاء المحذوفة إذ أصل (الله) الإله — كما هو أحد الأوجه — فزال المعنى الذى يدفع أن يجتمع أل والنداء ؛ إذ إن المانع أن يقال : يا الرجل هو أن النداء يكسب المنادى تعريفا بالتعيين فلا يجتمع مع أداة التعريف ؛ لأن من شأن العرب ألا يجمعوا بين علامتين لمعنى واحد . فقد ترى كيف خلع اللام عن الحال فى (لسوف أخرج) ، وأل عن التعريف فى لفظ الجلالة . وانظر المغنى فى مبحث اللام المفردة .

وقد ترجم السيوطى فى الأشباه والنظائر ١ / ٢٢٠ ، لهذا الباب ، ونقل فيه معظم ما هنا .

(٢) فى ش : « من قول » . وفى الأشباه والنظائر : « ما حكاه يونس من قول » .

(٣) فى ش : « و » .　　(٤) سقط فى ج ، ش .

(٥) انظر ص ١٧١ من هذا الجزء .

أى [والدهر][1] فى كلّ وقت وعلى كلّ حال، دهارير، أى متلوّن ومتقلّب بأهله .
وأنشدنا أبو علىّ :

وأسماءُ ما أسماءُ ليلةَ أدلجتْ إلىّ وأصحابى بأىَّ وأينَما[2]

قال : جرّد (أىّ[3]) من الاستفهام، ومنعها الصرف ؛ لما فيها من التعريف
والتأنيث . وذلك أنه وضعها علَما على الجهة التى حلّتها .

فأمّا قوله[4] : (وأينما) فكذلك أيضا ؛ غيرَ[5] أن لك فى (أينما) وجهين :

أحدهما أن تكون الفتحة هى التى تكون[6] فى موضع (جرّ ما[7]) لا ينصرف ،
لأنه جعله علَما للبقعة أيضا ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ، وجعل (ما)
زائدة[8] بعدها للتوكيد .

والآخر أن تكون فتحة النون من (أينما) فتحة التركيب ، ويضمّ (أين)
إلى (ما) فيبنى الأوّل على الفتح ؛ كما يجب فى نحو حضرموت (و بيت بيت[9])
فإذا (أنت فعلت ذلك قدّرت[10]) فى ألف (ما) فتحةَ ما لا ينصرف فى موضع الجرّ؛
كمررت بأحمد، وعُمَر . ويدلّ على أنه قد يضمّ (ما) هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه[11]
أبو علىّ عن أبى عثمان :

أثورَ ما أصيدُكم أم ثورينْ أم تيكم الجمّاءَ ذات القرنين[12]

(١) سقط فى ا، م . (٢) «أدلجت» كذا فى جـ، وش . وفى سائر الأصول : «أدلجوا»
وانظر ص ١٣٠ من الجزء الأوّل . (٣) فى جـ : «أيا» . (٤) كذا فى ا، م . وفى سواهما :
« وأما » . (٥) فى ش : «إلا» . (٦) سقط فى ش . (٧) فى ش : «الجزلما» .
(٨) فى ا، م : «زيادة» . (٩) سقط فى ش، ب . (١٠) فى ش : «جعلت» .
(١١) فى ش : « أنشده » . (١٢) «أم ثورين» فى ا : «أو ثورين» . « الجماء »
كذا فى ب، وش . وفى ا، م : «الحماء» بالحاء . والجماء : التى لا قرنين لها، وهذا لا يتفق مع قوله :
« ذات القرنين » غير أنه يحمل على هذه الرواية على الهزء والتهكم . والحماء : السوداء، والكلام عليها ظاهر
لا غبار عليه . وانظر اللسان . (ثور) .

فقوله : (أثورَ ما) فتحة الراء منه فتحة تركيب (ثور) مع (ما) بعده؛ كفتحة راء حضرموت، ولو كانت فتحةَ إعراب لوجب التنوين لا محالة؛ لأنه مصروف. وبنيت (ما) مع الاسم وهى مُبَقّاة على حرفيّتها؛ كما بنيت (لا) مع النكرة فى نحو لا رجلَ. ولو جعلت (ما) مع (ثور) اسما ضممت إليه (ثورا) لوجب مدّها؛ لأنها قد صارت آسما، فقلت : أثور ماء أصيدكم. وكما[1] أنك لو جعلت (حاميم) من قوله :

* يذكّرنى حاميمَ والرمحُ شاجِرٌ[2] *

اسمين مضموما أحدُهما إلى صاحبه لمددت (حا) فقلت : حاءَ ميمَ؛ ليصير كحضرموت.

ومثل[3] قوله : « أثور ما أصيدكم » فى أنه آسم ضمّ إلى حرف فى قول أبى عثمان (ما أنشدناه أبو علىّ[4]) :

ألَا هَيَّما ممّا لقيتُ، وهَيَّما ... وويحًا لمن لم يلق منهنّ ويحما

---

(١) كذا فى أ، م. وفى غيرهما : « كما ». (٢) عجزه :

* فهلا تلا حاميم قبل التقدّم *

وهذا ينسب لشريح بن أوفى العبسىّ، وقيل : للأشتر النخعىّ. والضمير المرفوع فى « يذكرنى » لمحمد بن طلحة، قتله الأشتر أو شريح. وانظر اللسان (حم). وفى طبقات ابن سعد ٥/٣٩ أن ذلك كان فى وقعة الجمل، وأن فى قاتله خلافا، وأن قاتله قال :

وأشعث قوّام بآيات ربه ... قليل الأذى فيما ترى العين مسلم

هتكت له بالرمح جيب قميصه ... فخرّ صريعا لليدين وللفم

يذكرنى حم والرمح شارع ... فهلّا تلا حم قبل التقدّم

على غير شىء غير أن ليس تابعا ... عليا ومن لا يتبع الحق يندم

وقوله « يذكرنى حاميم » فذلك أن شعار شيعة علىّ رضى الله عنه كان حم. وانظر البخارى وشروحه فى أول تفسير سورة غافر. (٣) كذا فى أ، م. وفى ش، ب : « مثله ».

(٤) سقط ما بين القوسين فى ش، ب.

وأسماء ما أسماء ليلة أدلجت إلىّ وأصحابى بأىّ وأيمنا[(١)]

فالكلام فى (ويمما) هو الكلام فى (أثور ما) .

فأمّا قول الآخر :

وهل لِىَ أُمٌّ غيرها إن هجوتُها أبى الله إلا أن أكون لها ٱبْنَما[(٢)]

فليس من هذا الضرب فى شىء ؛ وإنما هى ميم زيدت آخر ٱبن، وجَرَتْ قبلها حركةُ الإتباع، فصارت هذا ٱبنُمٌ، ورأيت ابنمًا، ومررت بابْنِمٍ . بجريان حركات الإعراب على الميم يدلّ على أنها ليست (ما) . وإنما الميم فى آخره كالميم فى آخر ضِرْزِم[(٣)]، ودِقْعِم[(٤)]، ودِرْدِم .

وأخبرنا أبو علىّ أن أبا عثمان ذهب فى قول الله — تعالى — : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ[(٥)]) إلى أنه جعل (مثل) و (ما[(٦)]) ٱسما واحدا ، فبنى الأول على الفتح، وهما جميعا عنده فى موضع رفع، لكونهما[(٧)] صفة لـ (حقّ) .

فإن قلت : فما موضع (أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) ؟ قيل : هو جرّ بإضافة (مثل ما[(٨)]) إليه .

---

(١) « أدلجت » كذا فى ش . وفى سواها : « أدلجوا » .

(٢) هذا من قصيدة للتلمس يقول فيها :

يعيرنى أمى رجال ولا أرى أخا كرم إلا بأن يتكرما
ومن كان ذا عرض كريم ولم يصن له حسبا كان اللئيم المذمما

وانظر مختارات ابن الشجرى ٣٢، والخزانة ٤ / ٢١٤، ٢١٦، والأغانى ٢١ / ١٣٣، ١٣٧، والأصمعيات .

(٣) يقال ناقة ضرزم : مسنة .

(٤) انظر ص ٥١ من هذا الجزء .

(٥) آية ٢٣ سورة الذاريات .

(٦) فى ش، ب : « مثل ما » .

(٧) فى ش، ب : « لكونها » .

(٨) فى ش، ب : « مثل » ورسم فى أ، م : « مثلما » .

فإن قلت : ألا تعلم أن (ما) على بنائها ؛ لأنها على حرفين ، الثانى منهما حرف لين ، فكيف تجوز إضافة المبنىّ ؟ قيل ليس المضاف (ما) وحدها ؛ إنما المضاف الأسم المضموم إليه (ما) فلم تَعْدُ(١) (ما) هـذه أن تكون كتاء(٢) التأنيث فى نحو هذه جاريةُ زيد ، أو كالألف والنون فى سِرْحان عمرو ، أو كياءى الإضافة فى بصرىّ القوم ، أو كألِفَى التأنيث فى صحراء زُمّ(٣) ، أو كالألِف والتاء فى : ٥

* فى غائلات الحـائر المتـوّه(٤) *

فهــذا وجه .

و إن شئت قلت : و (ما) فى إضافة المبنىّ ! ألا ترى إلى إضافة (كم) فى الخبر ؛ نحو كم عبد ملكت ، وهى مبنية ، و إلى إضافة أىّ من قول الله سبحانه (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا(٥)) وهى مبنيّة عند سيبويه . ١٠

وأيضا فلو ذهب ذاهب واعتقـد معتقد أن الإضـافة كان يجب أن تكون داعيـة إلى البناء ؛ من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صـدر الكلمة من عَجُزها ، و بعض الكلمة صوت ، والأصواتُ إلى الضعف والبناء ، لكان قولا ! .

---

(١) فى ش : « فـا » و (تعد) على هذا يجب أن يكون (تعدو) .

(٢) فى ش : « كهاء » . ١٥

(٣) زمّ : بئر بحفائر سعد بن مالك . وقد ورد (صحراء زم) فى قول الأعشى :

وما كان ذلك إلا الصـبا ... و إلا عقـاب آمرئ قد أثم

ونظـرة عين على غرة ... محل الخليط بصـحراء زم

وانظر المصبح المنير ٢٨ ، واللسان (زمم) .

(٤) هذا من أرجوزة لرؤبة فى الديوان ١٦٦ ، و « المتوّه » ضـبط فى أ على صيغة آسم الفاعل بكسر الواو المشـدّدة ، وفى ب ضبط بفتح الواو على صـيغة آسم المفعول . وهو وصف من توّه نفسـه أى حيرها ، والرواية المعروفة : « المتهه » فى مكان « المتوّه » أي المردّد فى الباطل . ٢٠

(٥) آية ٦٩ سورة مريم .

ومما خُلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر — أنشدناه سنة إحدى وأربعين — :

أنَّى جَزَوْا عامرا سَيْئًا بفعلهمُ ... أم كيف يجزوننى السُّوأى من الحَسَنِ[1]

أم كيف ينفع ما تُعطِى العَلُوقُ به ... رِئمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبنِ[1]

٥ فأم فى أصل الوضع للاستفهام؛ كما أن (كيف) كذلك. ومحالٌ (اجتماع حرفين)[2] لمعنى واحد[3]؛ فلا بدّ أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالةُ الاستفهام. وينبغى أن يكون ذلك الحرف (أم) دون (كيف)؛ حتى كأنه قال: بل[4] كيف ينفع، فجعلها بمنزلة (بل) فى الترك (والتحول)[5].

ولا يجوز أن تكون (كيف) هى المخلوعة عنها دلالة الاستفهام؛ لأنها لو خلعت ١٠ عنها لوجب إعرابها؛ لأنها إنما بُنِيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها؛ كما أنه لمّا خلعت دلالة الاستفهام عن (مَنْ) أعربت فى قولهم: ضَرَب مَنٌ مَنًّا. وكذلك قولك: مررت برجل أىِّ رجل، لمّا خلعت عنها دلالة الاستفهام (جرت[6] وصفا). وهذا واضح جلىّ.

---

(١) من قصيدة لأفنون التغلبىّ. و«سيئا» هو مخفف سيّء. وهو بهذه الصورة فى أ. وفى ش، ١٥ ب، ج: «شيئا» وهو تصحيف. وفى هـ: «سوءا». وعامر هى القبيلة المعروفة. وقابل (السوأى) بالحسن للقافية، ولولا ذلك لقال: من الحسنى. والعلوق من الإبل: التى لا ترأم ولدها، ولا تدرّ عليه؛ ورئمانها: عطفها ومحبتها. وانظر الخزانة ٤/٤٥٥، ٥١٩، وشرح المفضليات لابن الأنبارى ٥٢٤، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٧

(٢) فى أ: «اجتماعهما». وهو يريد بالحرف الأداة وإن كانت اسما فى الاصطلاح النحوىّ. ٢٠ ومن هذا جعل (كيف) حرفا، وهى فى عداد الأسماء. وهو يريد اجتماع الحرفين لغير توكيد.

(٣) فى م: «فى موضع واحد».

(٤) سقط هذا الحرف فى أ، م.

(٥) سقط فى أ.

(٦) كذا فى أ. وفى غيرها: «أعربت».

ومن ذلك كاف المخاطب للمذكر والمؤنث — نحو رأيتك، وكلمتك — هى تفيد شيئين : الاسمية والخطاب، ثم قد خُلِع[1] عنها دلالة الاسم فى قولهم[2] : ذلك، وأولئك، وهالك، وهاءك، وأبصِرْك زيدا، وأنت تريد : أبصِرْ زيدا، وليسك أخاك فى معنى ليس أخاك.

وكذلك قولهم : أرأيتَك زيدا ماصنع؟ وحكى أبو زيد : بلاك والله، وكلاك والله، أى بلَى وكلّا. فالكاف فى جميع ذلك حرف خطاب مخلوعةٌ عنه دلالةُ الاسمية؛ وعليه قول[3] سيبويه. ومن زعم أن الكاف فى (ذلك) اسم انبغى له أن يقول : ذلك نفسِك. وهذا كله مشروح فى أماكنه. فلا موضع إذًا لهذه الكاف من الإعراب. وكذلك هى إذا وُصِلت بالميم والألف والواو؛ نحو ذلكما، وذلكمو. فعلى هذا يكون قولُ الله سبحانه : ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ ﴾[4] (كُمَا) من (أنهكما) منصوبةُ الموضع، و (كُمَا) من (تلكما) لا موضع لها، لأنها حرف خطاب[5].

فإن قيل : فإذا كانت حرفا لا اسما فكيف جاز أن تكون الألِف المنفصِلة التى قبلها تأسيسا[6] فى نحو قوله[7] :

---

(١) كذا فى ا. وفى ب، شـ : « تخلع » وفى ش : « ثم يخلع ».

(٢) فى ش، ب : « قولك ». (٣) انظر الكتاب ٢/٣٠٤

(٤) آية ٢٢ سورة الأعراف. (٥) فى ش، ب : « للخطاب ».

(٦) التأسيس : ألف بينه وبين الروىّ حرف، وهو مما يلتزم. ومن شرطه أن يكون فى كلمة الروىّ، ولا يكون فى غيرها إلا إذا كان الروىّ ضميرا. ومن هنا جاء هذا البحث. فإن الألف فى (ذلك) جعلت تأسيسا فى الشعر ين المسوقين بدليل التزامها، وهى من كلمة غير كلمة الروىّ، والروىّ كاف (ذلك) وهذا يقضى بأن تكون الكاف فيها ضميرا.

(٧) أى طرفة. وانظر الديوان ٤٤، والأصمعيات ٥٥

... ... على صَـدَفِيٍّ كالحنِيَّـة بارك (١)

ولا غَرْوَ إلا جارتى وسؤالُها أليس لنا أهل سُئلتِ كذلكِ (٢)

وقول خُفَاف بن نُدْبة :

وقفت له عَلْوَى وقد خام صُحبتى لأبنى مجـدا أو لأثأر هالكا (٣)

٥ أقولُ له والرمحُ يأطِر مَتْنَـه. تأمّل خُفَـافا إننى أنا ذلكا (٤)

---

(١) هاك هذا الشطر مع صدر البيت وبيت قبله ، على ما فى الديوان :

ظللت بذى الأرطى فويق مثقب بكينة سـوء هالكا أو كهالك

تلف علىّ الريح ثوبى قاعدا إلى صـدفىّ كالحنيـة بارك

وترى « إلى صدفى » بدل « على صدفى » ورواية الأصمعيات « لدى صدفى » والصدفى : المنسوب إلى

١٠ الصدف — بزنة كتف — وهى قبيلة يمنية . وأراد بالصدفى جملا . وفى اللسان : « والصدفى ضرب من الإبل » . والحنية : القوس . شبه بعيره بها فى صلابته وضمره .

(٢) هذا البيت بعد تسـعة أبيات من البيت السابق ، فليس متصلا به ، كما يوهمه وضع الكتاب . وإنما قرنهما ليبنى على ذلك ما يذكره . وقوله : « أليس لنا أهل » فى ش : « ألا هل لنا أهل » وهى رواية الديوان . وبعد هذا البيت :

١٥ تعيرنى جوب البـلاد ورحلتى ألا رب دار لى سوى حرّ دارك

يذكر أنه دائب الترحال والضرب فى البـلاد لطلب الرزق ، وقـد بلغ به الأمر أن أنكرت ذلك جارته — وهى زوجه — فقالت له : أليس لك أهل تثـوى لديهم ، وتقيم عندهم ! فقال فى الردّ عليها : سئلت كذلك ! وهذه جملة دعائية ، أى صيرك الله غريبة فتسألين هذا السؤال كما سألتينى .

(٣) قبل هذا البيت :

٢٠ إن تك خيلى قد أصيب صميمها فعمدا على عينى تيممت مالكا

الخيل : الفرسان ، وصميم الخيل عميدهم ومقدّمهم . ويريد به معاوية بن عمرو أخا الخنساء . ومالك هو مالك بن حمار سيد بنى شمخ من فزارة . وعلوى : اسم فرسـه . وفى اللسان (جلا) أن اسمها جلوى ، وأورد البيت . وخام أى جبن ، وفى ش ، ب : « نام » .

(٤) « يأطر متنه » أى يثنيه ويعطفه ، وذلك كسره بالطعن . وقوله : « إننى أنا ذلكا » أى

٢٥ أنا ذلك الذى سمعت به . وانظر الكامل ٧ / ١٦٢ ، والأغانى ١٦/ ١٣٩ ، والخـزانة ٢ / ٤٧٠ ، والإنصاف ٣٠٤

ألا ترى أن الألف فى (هالكا) و (بارك) تأسيس لا محالة ، وقد جمعهما مع الألف فى (ذلكا) [و (ذلك)[١]] وهى منفصلة ، وليس الروىّ — وهو الكاف — آسما مضمرا (كياء قوله)[٢] (بداليا)[٣]، ولا من جملة آسم مضمر كميم (كماهما)[٤] . وهذا يدلّ على أن الكاف فى (ذلك) آسم مضمَر لا حرف .

قيل : هــذا كلام لا يدخل على المذهب فى كونها حرفا ، وقد قامت الدلالة على ذلك من عدّة أوجه .

ولكن بقى علينا الآن أن نُرِى وجه[٥] علّة جواز كون الألف فى (ذلك) تأسيسا ، مع أن الكاف ليست بآسم مضمر .

وعلّة ذلك أنها وإن تجرّدت فى هــذا الموضع من معنى الآسمية فإنها فى أكثر أحوالها آسم ؛ نحو رأيتك ، وكلّمتك ، ونظرت إليك ، واشتريت لك ثوبا ، وعجبت منــك ، ونحو ذلك . فلمّــا جاءت ههنا على لفظ تلك التى هى آسم — وهو أفــل الموضعين — حُملت على الحكم فى أكثر الأحــوال ، لاسيَّما[٦] وهى هنا وإن جرّدت من معنى الآسمية فإن ما كان فيهــا من معنى الخطاب باقٍ عليها ، وغير مختزَل[٧] عنها . وإذا جاز حمــل همزة عِلْبــاء على همزة حمراء ، للزيادة ، وإن عَرِيت من التأنيث

(١) زيادة يقتضيها السياق خلت منها الأصول .

(٢) فى ش ، ب : « كيا فى قوله » .

(٣) كأنه يريد قول مالك بن الريب :

أقــول لأصحابى آرفعونى فإنه ... يقرّ بعينى أنْ سهيل بداليا

وانظر الخزانة فى شواهد المنادى .

(٤) يريد قول عوف بن عطية الخرع :

وإنْ شئتم ألقحتم ونتجــتم ... وإنْ شئتم عينا بعين كماهمــا

وانظر الخزانة ٣/٣٨٣ .

(٥) سقط فى ش ، ب . (٦) فى شـ : « ولا سيما » . (٧) فى ش ، ب : « متحرك » .

الذى دعا إلى قلبها فى صحراوات وصحراوى[١]، كان حمل كاف (ذلك) على كاف رأيتك جائزا أيضا، وإن لم يكن أقوى لم يكن أضعف .

وقد اتّصل[٢] بمــا نحن عليه موضع طريف . ونذكره لاستمرار مثله .

وذلك أن أصغر النــاس قدرا قــد يخاطِب أكبر الملوك محلّا بالكاف من غير احتشام منه ، ولا إنكار عليه . وذلك نحو قول التابع الصغير للسيّد الخطير : قـد خاطبتُ ذلك الرجل ، واشتريت تينِك الفرسين ، ونظرت إلى ذينك الغلامين ، فيخاطب[٣] الصـاحب الأكبر بالكاف ، وليس الكلام شـعرا فتُحتمَل[٤] له جرأة الخطاب فيه ، كقوله[٥] : لقِينا بك الأسدَ ، وسألنا منك البحرَ ، وأنت السيّد القادر ، ونحو ذلك .

وعلّة جواز ذلك عندى أنه إنما لم تخاطَب الملوكُ بأسمائها إعظاما لهـا ، إذ كان الاسم دليـل المعنى ، وجاريا فى أكثر الاستعمال مجراه ، حتّى دعا ذاك قوما إلى أن زعموا أن الاسم هو المسمّى[٦] . فلمّا أرادوا[٧] إعظام الملوك وإكبارهم تجافَوْا وتجانفوا عن ابتـذال أسمائهم التى هى شـواهدهم ، وأدِلّة عليهم ، إلى الكناية بلفظ الغَيبة ، فقـالوا : إن رأى المَلِك أدام الله علوّه ، ونسأله حرس الله مُلْكَه ، ونحــو ذلك ، وتحامَوْا (إن رأيت) ، و (نحن نسألك) ، لِمَـا ذكرنا . فهذا هذا . فلمّا خُلِعت عن هــذه الكاف دلالة الاسمية وجرّدت[٨] للخطاب البتّة جاز استعمالها ، لأنهـا ليست

(١) فى ش : «صحراوان» وسقط فى ش ، ب . وحمل همزة علباء على همزة حمراء فى قلبها واوا عند النسب والتثنية .

(٢) سقط فى ش ، ب . (٣) فى ش ، ب : «فتخاطب» .

(٤) فى ش : «فتحمل» وفى ب : «فيحمل» . (٥) فى ش ، ب : «كقولنا» .

(٦) فى اللسان (سما) : «وسـئل أبو العباس عن الاسم أهو المسمى أو غير المسمى ؟ فقال : قال أبو عبيدة : الاسم هو المسمى ، وقال سيبويه : الاسم غير المسمى» . وهى مسألة كلامية جرى فيها بحث واختلاف بين المتكلمين . وانظر الإنصاف المنسوب للباقلانى ٥٣ ، وتفسير البيضاوى فى سورة الفاتحة .

(٧) فى ش ، ب : «أراد الناس» . (٨) فى ش ، ب : «تجردت» .

باسم فيكونَ فى اللفظ به ابتذال له . فلمّا خلَصت هذه الكاف خطابا البتّة، وعَرِيت من معنى الاسمية، استعملت فى خطاب الملوك لذلك .

فإن قيل: فهلّا جاز على هذا أن يقال للملِك ومن يلحَق به فى غير الشعر (أنت) لأن التاء هنا أيضا للخطاب، مخلوعة عنها دلالة الاسمية ؟ قيل : التاء فى (أنت) وإن كانت حرف خطاب لا آسما، فإن معها نفسِها الاسم، وهو (أن) من (أنت) ٥ فالاسم على كل حال حاضر، وإن لم تكن الكافُ وليس كذا[1] قولنا (ذلك) ؛ لأنه ليس للمخاطَب بالكاف هنا آسم غير الكاف ؛ كما كان له مع التاء فى (أنت) اسم المخاطب نفسه، وهو (أن) . فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين .

ونحو من ذلك ما رآه[2] أبو الحسن فى أن الهاء والياء فى (إيّاه) و (إيّاى) حرفان، أحدهما للغَيبة، وهو الهاء، والآخَر للحضور، وهو الياء . وذلك أنه كان يرى أن ١٠ الكاف فى (إيّاك) حرف للخطاب، فإذا أدخلَتَ عليه الهاء والياء فى (إيّاه) و (إيّاى) قال : هما أيضا حرفان للغَيبة والحضور ، مخلوعة[3] عنهما دلالة الاسمية فى رأيته ، وغلامى، وصاحبى . وهذا مذهبٌ هَولٌ[4] . وهو[5] — وإن كان كذلك — جارٍ على القوة، ومقتاس بالصحّة .

واعلم أن نظير الكاف فى رأيتك إذا خُلِعتْ عنها دلالة الاسميّة واستقرّت ١٥ للخطاب — على ما أَرَينا — التاءُ فى قمت، وقعدت، ونحو ذلك ، هى هنا تفيد الاسميّة والخطاب ، ثم تخلع عنها دلالة الاسمية ، وتخلُص للخطاب البتّة فى أنتَ وأنت . فالاسم (أن) وحده، والتاء (من بعد)[6] للخطاب .

---

(١) فى ش، ب : « كذلك» . (٢) فى ش : « رواه » . وفى شرح الرضى للكافية ٢/١٢ أن الأخفش — وهو أبو الحسن — يرى أن الهاء والياء فى إياه وإياى اسمان أضيف إليهما إيا . ٢٠
وهذا الرأى يعزى إلى الخليل . (٣) فى ش : « مخلوع » . (٤) يريد بالهول الشديد غير المتوقع ، الغريب . وهو من الوصف بالمصدر . وفى ش : « مقول » . (٥) سقط حرف العطف فى أ . (٦) فى ش ، ب : « بعده » .

وللتاء موضع آخر تخلُص فيه للاسميّة البتة، وليس (ذلك للكاف)[1]. وذلك الموضع قولهم : أرأيتَــك زيدا ما صَنَع . فالتاء ٱسم مجـرَّد من الخطاب ، والكاف حرف للخطاب مجردّ من الاسمية . هذا هو المذهب . ولذلك لزمت التـاءُ الإفراد والفتح فى الأحوال كلِّها، نحو قولك للمرأة : أرأيتَكِ زيدا ما شأنُه؟ وللاثنين ، (وللاثنتين)[2] أرأيتَــكما زيدا أين جلس ؟ ولجمـاعة المذكّر والمؤنّث : أرأيتَــكم زيدا ما خبره ؟ وأرأيتكنّ عَمْرا ما حديثُـه ؟ فالتغيير للخطاب لاحق للكاف، والتـاءُ — (لأنه)[2] لا خطاب فيها — على صورة واحدة، لأنها مخلَصة اسما .

فإن قيل : هذا ينقض عليك أصلا مقرّرا[3] . وذلك أنك إنّما[4] تعتلّ لبناء الأسماء المضمرة بأن تقول : إنّ شَبَه الحرف (غلب عليها[5]، ومعنى الاسم بعد عنها) وذلك نحـو قولك : (ذلك)[6] وأولئـك، فتجد الكاف مخلَصة للخطاب ، عارية من معنى الاسم . وكذلك التاء فى أنتَ وأنتِ عاريةٌ من معنى الاسم ، مجرّدة لمعنى الحرف . وأنتَ مع هذا تقول : إنــ التـاء فى أرأيتك زيدا [أين هو[7] ، ونحو ذلك قـد أخلصْتَها اسما ، وخلعْتَ عنهـا دلالة الخطاب . فإذا كانت قـ... تخلُص فى موضع اسمـا، كما خلَصت فى آخر حرفا تعـادل أمراها[8]، ولم يكن لك عذر فى الاحتجاج بإحدى حالَيها .

---

(١) فى ش، ب : « كذلك الكاف » . (٢) سقط فى ش، ب .

(٣) فى ش، ب : « مطردا » . (٤) سقط فى ش، ب .

(٥) فى أ، م : «أغلب عليها من معنى الاسم فتأخر عنها» .

(٦) سقط فى أ . (٧) سقط ما بين الحاصرين فى أ .

(٨) كذا فى سـ . وفى ب، ش : «أمرها» .

(قيــل : إنّ[1]) الكاف فى (ذلك) جُرّدت من معنى الاسمية، ولم تُقرَن بآسم المخاطَب بها . والتاء فى أرأيتك زيدا] ما صنع لم تجرَّد من معنى الحرفية إلا مقترنة بمـا كان مرّة اسما ، ثم جُرّد من معنى الاسمية ، وأخلص للخطاب والحرفيّة ، وهو الكاف فى (أرأيتك زيدا ماصنع) ونحوه . فأنتَ[2] وإن خلعت عن تاء(أرأيتك زيدا ماخبره) معنى الحرفية فقد قرنتَ بها ما جرّدتَه من معنى الاسمية ، وهو الكاف بعدها ، فاعتدل الأمران باقتران الاسم البتّة[3] بالحرف البتّة . وليس كذلك (ذلك) ؛ لأنك إنمـا معك[4] الكاف المجرّدة لمعنى الخطاب ، لا آسم معها للخاطب بالكاف ، فاعرف ذلك . وكذلك أيضا فى (أنت) قد جرّدت الاسم ، وهو (أن) من معنى الحرفية ، وأخلصت التاء البتّة بعــده للخطاب ، كما أخلصت الكاف بعــد التاء فى (أرأيتك عمرا ما شأنه) حرفا للخطاب .

فإن قلت : فـ(ـأن) من (أنت) لم تُستعمل قطُّ حرفا ، ولا خلعت دلالة الاسمية عنها ، فهذا يقــوّى حكم الأسماء المضمرة ، كما أضعفها ما قدّمت أنت من حالهـا فى تجردها من معنى الاسمية[5] وما غَلب عليها من حكم الحرفيّة .

قيل : لسنا ندّعى أن كلّ آسم مضمَر لا بدّ من أن[6] يُخلع عنه حكم الاسمية ويخلص للخطاب والحرفيّة ، فيلزمنا مارمت إلزامَنا إيّاه ، وإنما قلنا : إن معنى الحرفية قد أُخلص له بعضها ، فضعف لذلك حكم جميعها ، وذلك أن الخلع العارض فيها إنما لحق متّصلَها دون منفصلِها — وذلك لضعف المتّصل — فآجترئ عليه لضعفه ، فخُلِع معنى الاسمية منه . وأمّا المنفصل فجارٍ بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القويّة المعرَبة . وهذا واضح .

---

(١) فى س : «فان» . (٢) كذا فى أ . وفى سواها : «وأنت» . (٣) كذافى أ ، م ، ش . وفى ب ، ش : «الاسمية» . (٤) فى سـ : «جعلت» . (٥) يوجد فيا عدا أ ، سـ بعد «الاسمية» ما يأتى : «وتقوى فى غير ذهاب معنى الاسمية» . (٦) سقط فى ش .

فإن قلت : فى(١) الأسماء الظاهرة كثير من المبنيّة نحو هـذا ، وهذى ، [وتاك](٢) وذلك ، والذى ، والتى ، وما ، ومَن ، وكم ، وإذ ، ونحو ذلك ، فهلّا لمـّا وجد البناء فى كثير من المظهرة(٣) سرى فى جميعها ؛ كما أنه لمـّا غلب شبه الحرف فى بعض المضمَرة أجرى عليها جميعها ، على ما قدّمته ؟

قيـل : إن الأسمـاء المظهرة من حيث كانت هى الأُوَل القدائم القـويّة ، احتُمِل ذلك فيها ؛ لسبقها وقوّتها ؛ والأسماء المضمرة ثوانٍ لهـا ، وأخلافٌ منها ، (ومعوِّضة(٤)) عنها ، فلم تقوَ قوّة ما هى تابعة له ، ومعتاضة(٥) منه ، فأعلّها ما لا يُعِلّه ، ووصل إليها ما يقصُر دونه .

وأيضا فإن المضمر المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل ، فإنه أكثر وأسير(٦) فى الاستعمال منه ؛ ألا تراك تقول : إذا قدرت على المتصل لم تأت بالمنفصل . فهذا يدلّك على أن المتصل أخفّ عليهم ، وآثر فى أنفسهم(٧) . فلمّـا كان كذلك وهو مع ذلك أضعف من المنفصل ، وسرىَ فيه لضعفه حكم ، لزم المنفصل أعنى البناء ؛ لأنه مضمر مثله ، ولاحِق فى سعة الاستعمال به .

فإن قيل : وما الذى رغّبهم فى المتّصل حتى شاع استعماله ، وصار متى قُدِر عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه ؟

---

(١) فى ش ، ب : «ففى» . (٢) سقط فى غير سـ . (٣) فى ش ، ب : «المظهر» .
(٤) فى أ : « ومفرومة » . وفى ب : « مفرومة » وفى م : « مقرومة » أى مقطوعة منها . والقرم : القشر والقطع . (٥) فى سـ : «معوّضة» . (٦) كذا فى أ . وفى ش ، ب ، م : « أيسر » وفى سـ : « أسبق » . (٧) كذا فى أ ، م . وفى سواهما : « نفوسهم » .

قيل : علّة ذلك أن الأسماء المضمَرة إنما رُغب فيها ، وفُزِع إليها ؛ طلبا للخفّة بها بعد زوال الشكّ بمكانها . وذلك أنك لو قلت : زيد ضرب زيدا، فجئت بعائِدِه[1] مظهرا مثله ، لكان فى ذلك إلباس واستثقال .

أما الإلباس فلأنك إذا قلت : « زيد ضربت زيدا » لم تأمن أن يُظنّ أن زيدا الثانى غير الأوّل ، وأن عائد الأوّل متوقّع مترقّب . فإذا قلت : « زيد ضربته » عُلِم بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة ، وزال تعلّق القلب لأجله[2] وسببه[3] . وإنما كان كذلك لأن المظهر يُرْتَجل ، فلو قلت : زيد ضربت زيدا لجاز أن يُتوقع[4] تمام الكلام ، وأن يظن[4] أن الثانى غير الأوّل ؛ كما تقول : زيد ضربت عمرا ، فيتوقّع أن تقول : فى داره ، أو معه ، أو لأجله . فإذا قلت : « زيد ضربته » قطعت بالضمير سبب الإشكال ؛ من حيث كان المظهر يُرتَجل ، والمضمر تابع غير مرتجل فى أكثر اللغة .

فهذا وجه كراهية الإشكال .

وأمّا وجه الاستخفاف فلأنك إذا قلت : العَبَيْثَرانُ[5] شممته ، فجعلت موضع التسعة[6] واحدا ، كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها ، فتقول : العبيثران شممت العبيثران . نعم ، وينضاف إلى الطول قبحُ التكرار المملول . وكذلك ما تحته من العدد الثمانى والسباعى فما تحتهما ، هو على كل حال أكثر من الواحد .

فلمّا كان الأمر الباعث عليه ، والسبب المقتاد إليه ، إنما هو طلب الخفّة به ، كان المتصل منه آثر فى نفوسهم ، وأقرب رُحْما عندهم ؛ حتى إنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل مكانه .

---

(١) فى ا : « بعائدة » . (٢) فى ا ، م : « الفكر » . (٣) فى ش ، ب : « لسببه » .
(٤) فى ش ، ب : « تتوقع ... تظن » . (٥) هو نبت طيب الريح ، من نبات البادية ، وتفتح الثاء فيه وتضم . (٦) أى من الأحرف . وهى أحرف « العبيثران » .

فلذلك لمّا غلب شَبَه الحرفية على المتصل بما ذكرناه : من خلع دلالة الاسمية[(١)] عنه فى ذلك، وأولئك، وأنتَ، وأنتِ، وقاما أخواك، وقاموا إخوتُك :

و * ... يعصِرْن السليطَ أقاربُه[(٢)] *

و * قلن الجوارى ما ذهبتَ مذهبا[(٣)] *

حملوا المنفصل عليه فى البناء؛ إذ كان ضميرا مثلَه، وقد يستعمل فى بعض الأماكن فى موضعه؛ نحو قوله :

* إليك حتى بلغَتْ إياكا[(٤)] *

أى بلغتك، وقول أبى بَجيلة[(٥)]، — وهو بيت الكتاب — :

كأنّا يوم قُرَّى إنّـ ـما نقتل إيّانا[(٦)]

---

(١) فى ش، ب، أ : « الأدلة » .

(٢) من بيت للفرزدق . وها كه بتمامه :

ولكن دياقىّ أبوه وأمه — بحوران يعصرن السليط أقاربه

وقبله فى هجو عمرو بن عفراء الضبىّ :

فلو كنت ضبيا صفحت ولو سرت — على قدمى حياته وعقاربه

دياقىّ منسوب إلى دياف وهى من قرى الشأم يسكنها النبط . يذكر أنه نبطىّ غير خالص العربية . وحوران كورة واسعة من أعمال دمشق ذات قرى كثيرة . والسليط : الزيت . وانظر الخزانة ٢/٣٨٦

(٣) هذا من رجز أنشده الفرّاء فى (معانى القرآن) ١/٤ عن أبى ثروان ، و بعده :

* وعبننى ولم أكن معيبا *

وفيه « قال الجوارى » » وكذا فى اللسان (عيب) .

(٤) قبله : * أتتك عنس تقطع الأراكا *

وهو لحميد الأرقط . وانظر الكتاب ١/٣٨٣، والخزانة ٢/٤٠٦ (٥) سقط ما بين الخطين فى أ .

(٦) ورد فى سيبويه ١/٣٨٣ معزوّا إلى بعض اللصوص . وورد أيضا فى ص ٢٧١ . وقال الأعلم : «وصف أن قومه أوقعوا ببنى عمه فكأنهم قتلوا أنفسهم ... وقرّى : اسم موضع» . ونسبه ابن الشجرى فى أماليه ١/٣٩ إلى ذى الإصبع العدوانى . ومصدر هذا تهذيب الألفاظ ٢١٠ . وانظر الخزانة ٢/٤٠٦

وبيت أُمَيَّة :

بالوارث الباعث الأموات قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ فى دهـــر الدهارير[(١)]

كذلك قد يستعمل المتّصل موضع المنفصل ؛ نحو قوله :

فما نبالى إذا ما كنتِ جارتنا ألّا يجـــاورنا إلّاكِ ديَّارُ[(١)]

فإن قلت : زعمت أن المتصل آثر فى نفوسهم من المنفصل ، وقد ترى إلى كثرة استعمال المنفصل موضع المتصل ، وقلّة استعمال المتصل موضع المنفصل ، فهلّا دلّك ذلك على خلاف مذهبك ؟

قيل : لمّـا كانوا متى قَدَروا على المتّصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل ، غلب حكم المتصل ، فلمّا كان كذلك عوّضوا منه أن جاءوا فى بعض المواضع بالمنفصل فى موضع المتصـــل ؛ كما قلبوا الياء إلى الواو فى نحو الشَّرْوَى[(٢)] ، والفتوى ؛ لكثرة دخول الياء على الواو فى اللغة .

ومن ذلك قولنا : « أَلَا قد كان كذا » وقول الله سبحانه : ﴿ أَلَا إنهـم يَثْنُون صُدُورَهُم ﴾[(٣)] ، فـ (أَلَا) هذه فيها هنا[(٤)] شيئان : التنبيه ، وافتتاح الكلام ، فإذا جاءت معها (يا) خلصت افتتاحا (لا غير[(٥)]) ، وصار التنبيه الذى كان فيها لـ (يا) دونها . وذلك نحو[(٦)] قول الله عزّ اسمه : (أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلّهِ[(٧)]) ، وقول الشاعر :

ألا يا سَنَا برقٍ على قُلَل الحِمَى لَهِنَّكَ من برق علىّ كريم[(٨)]

---

(١) انظر ص ٣٠٧ من الجزء الأوّل .

(٢) سقط فى ش ، ب .

(٣) آية ٥ سورة هود .

(٤) فى ش ، ب : « جاء » .

(٥) فى أ : « لا غيره » .

(٦) سقط فى أ .

(٧) آية ٢٥ سورة النمـل . والاستشهاد بالآية على تخفيف ألا . وهى قراءة الكسائى وأبى جعفر وابن عباس وآخرين . وقراءة العامة : ألا يسجدوا ، بتشديد (ألا) .

(٨) انظر ص ٣١٥ من الجزء الأوّل .

ومن ذلك واو العطف ؛ فيها معنيان : العطف، ومعنى الجمع . فإذا وُضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع ، وخُلِعت عنها دلالة العطف ؛ نحو قولهم : استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ .

ومن ذلك فاء العطف ؛ فيها معنيان : العطف، والإتباع . فإذا استعملت في جواب الشرط خلِعت عنها دلالة العطف، وخلصت للإتباع . وذلك قولك : إن تقم فأنا أقوم ، ونحو ذلك .

ومن ذلك همزة الخطاب في (هاءَ يا رجل)، و (هاءِ يا آمرأة)؛ كقولك : (هاكَ) و (هاكِ) فإذا ألحقتها الكاف جرّدتها من الخطاب ؛ لأنه يصير بعدها في الكاف ، وتفتح هي أبدا . وهو قولك : هاءكَ، وهاءكِ، وهاءكما، وهاءكم .

ومن ذلك (يا) في النداء، تكون تنبيها ، ونداء، في نحو يازيد، و ياعبد الله . وقد تجرّدها من النداء للتنبيه البتّة؛ نحو قول الله تعالى : (ألَا يا اسجدوا) [كأنه قال : ألا ها آسجدوا] .[1]

وكذلك قول العجّاج :

* يا دار سَلْمَى يا اسْلَمِي ثم آسلمى *[2]

إنما هو كقولك : ها اسلمى . وهو كقولهم : (هَلُمَّ) في التنبيه على الأمر .

وأما قول أبي العباس : إنه أراد : ألا يا هؤلاء اسجدوا فمردود[3] عندنا[3] . وقد كرّر[4] ذلك أبو عليّ في غير موضع، فغنينا عن إعادته .

---

(١) سقط في أ . (٢) هذا مطلع أرجوزة له في الديوان ٥٨ . وقوله : « يادار سلمى » كذا في شـ . وفي أ، ب، ش : « يا دارمىّ » . (٣) في أ ، ب، ش : « مردود » . ووجه ردّه أن في حذف المنادى مع حذف الفعل الذى ناب عنه حرف النداء وحذف فاعله إجحافا . وقد بسط الكلام على هذا أبو حيان في البحر ٦٩/٧ . (٤) في شـ : « ذكر » .

باب فى تعليق الأعلام على المعانى دون الأعيان

هذا باب من العربيّة غريب الحديث، أراناه أبو علىّ، رحمه الله تعالى . وقد كنتُ[1] شرحت حاله فى صدر تفسيرى أسماء شعراء الحماسة بمـا فيه مَقْنع ؛ إلا أنّا أردنا ألّا نُخلِىَ كتابنا هذا منه لإغرابه، وحسن التنبيه عليه .

اعلم أن الأعلام أكثر وقوعها فى كلامهم إنما هو على الأعيان دون المعانى . والأعيان هى الأشخاص ؛ نحو : زيد، وجعفر، وأبى محمد، [وأبى القاسم][2] ، وعبد الله ، وذى النُون، وذى يَزَن، وأعوج، [وسَبَل][2]، والوجيه، ولاحق، وعَلْوَى[3]، وعَتْوة[3]، والجَديل، و [شَدْقم][2] وعُمان ، ونجران[4] ، والحجـاز، والعراق، والنجم، والدَبَران، والثريّا، وبِرْقِـع[5]، والجَرْباء[5]. ومنه مَحْوةُ للشَمال؛ لأنهـا على كلّ حال جسم ، وإن لم تكن مرئية .

وكما جاءت الأعلام فى الأعيان ، فكذلك أيضا قد جاءت فى المعـانى ؛ نحو قـوله[6] :

أقول لمّـا جاءنى فخـرُهُ   سبحان مِنْ علقمةَ الفـاخر

فسبحان [اسم][7] علم لمعنى[8] البراءة والتنزيه، بمنزلة عثمان، وحُمْران .

---

(١) سقط فى أ . وتفسير أسماء شعراء الحماسة طبع فى دمشق باسم (المبهج) . وانظـر ص ٦٢ من مقدمة (الخصائص) . وهذا البحث فى المبهج ص ١١ .   (٢) سقط فى أ .

(٣) هو اسم فرس .   (٤) فى شـ : « نجد » .   (٥) من أسماء السماء .

(٦) أى الأعشى . وانظر (الصبح المنـير) ١٠٤ وما بعدها . وهو يعنى علقمة بن علاثة يهجوه وينتصر لعامر بن الطفيل . وقوله : « فخره » و « الفاخر » فى الديوان : « بخره » و « الفاجر » .

(٧) سقط فى أ، م .   (٨) ش : « بمعنى » .

ومنه قوله[1] :

وإن قال غاوٍ من تَنُوخَ قصيدةً   بها جَرَبٌ عُـدّت علىّ بِزَوْبَرا

سألت أبا علىّ عن ترك صرف (زوبر) فقـال : علّقه علَمًا على القصيدة ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ؛ كما اجتمع فى (سبحان) التعريف والألف والنون.

٥ ومنه — فيما ذكره أبو علىّ — ما حكاه أبو زيد من قولهم : كان ذلك الفَينةَ ، وفينةً ، ونَدَرَى ، والنـدرى . فهذا ممّا اعتقب عليه تعريفان : العَلَمِيّة ، والألف واللام . وهو كقولك : شَعُوب ، والشَّعُوب للمنيّة . [وعَرُوبة والعَروبة][2] .

كما أن الأوّل كقولك : فى الفَرْط والحِين . [ومثله (غُدْوة) جعلوها علما للوقت][3] .

وكذلك أعلام الزمان ، نحـو صَفَر ، ورَجَب ، وبقيّـة الشهور ، [وأوّل وأهون[3]

١٠ وجُبَار ، وبقيّة تلك الأسماء] .

ومنه أسماء الأعداد ، كقولك : ثلاثةٌ نصف ستّةَ ، وثمانيةُ ضِعف أربعةَ ، إذا أردت قدر العدد لا نفس المعدود ، فصار هذا اللفظ علما لهذا المعنى .

ومنه[4] ما أنشده صاحب الكتاب من قوله[5] :

أَنا اقتسـمنا خُطّتينـا بيننـا   فحملتُ بَرّةَ واحتملتَ فَجَـارِ

---

١٥ (١) أى ابن أحمر ، كما فى اللسان (زبر) . وفى (شرح المفصل لابن يعيش) ١/٣٨ نسبته للطرماح . وانظر الخزانة ٤/٢٧٩ ففيها بيتان قريبان من هذا فى قصيدة للفرزدق . وانظر (المخصص) ١٥/١٨٣ وقوله : « عدت علىّ بزوبرا » أى بأجمعها وكليتها .

(٢) سقط فى شـ . وعروبة والعروبة يوم الجمعة . وانظر ص ٣٧ من الجزء الأوّل .

(٣) سقط فى أ .   (٤) فى ش : « مثله » .

٢٠ (٥) أى النابغة ، يهجو زرعة بن عمرو الكلابىّ ، وكان لقى النابغة بسوق عكاظ ، وحبب إليه الغدر ببنى أسد ، فأبى عليه النابغة . وقبل البيت :

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتنى   تحت الغبـار فـا خططت غبارى

فقوله : « أنا اقتسمنا ... » مفعول قوله : « أعلمت » . وانظر الخزانة ٣/٦٨ .

فبرّة اسم علم لمعنى البِرّ، فلذلك لم يصرف للتعريف والتأنيث . وعن مثله عُدِل بجَارِ، أى عن بَجْرة . وهى عَلَم غير مصروف، كما أن برّة كذلك[1] . وقول سيبويه : إنهـا معـدولة عن الفَجْرة تفسير على طريق المعنى، لا على طريق اللفظ[2] . وذلك أنه أراد أن يعرِّف أنه معدول عن بَجْرة علما، ولم تستعمل تلك علما فيُرِيَك ذلك، فعدَل عن لفظ العلمية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد . وكذلك لو عدلت عن برّة هذه[3] لقلت : برارِ، كما قال : بجَارِ . وشاهد ذلك أنهم عدلوا حذامِ وقطامِ عن حاذمة وقاطمة، وهما عَلَمـان ؛ فكذلك يجب أن تكون بَجَـارِ معدولة عن بَجْرَة علما أيضا .

ومن الأعلام المعلّقة على المعانى ما اسـتعمله النحويون فى عباراتهم من المُثُل المقابَلِ بها المُمَثَّلات ؛ نحو قولهم : (أفعلُ) إذا أردت به الوصف وله (فعلاء) لم تصرفه . فلا[4] تصرف أنت (أفعل) هذه، من حيث صارت علما لهذا المثال ؛ نحو أحمـر، وأصفر، وأسـود، وأبيض . فتجرى[5] (أفعل) هـذا مجرى أحمد، وأصرم عَلَمين . وتقول : (فاعلة) لا تنصرف معـرفة، وتنصرف نكرة . فلا تصرف (فاعلة)، لأنها عَلَم لهذا الوزن، فجرت مَجْرَى فاطمة وعاتكة . وتقول : (فَعْـلان) إذا كانت له (فَعْـلَى) فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة . فلا تصرف (فعلان) هذا، لأنه عَلَم لهذا الوزن، بمنزلة حَمْـدان، وقحطان . وتقول : وزن طلحة (فَعْلة)، ومثال عَيَثْرَان (فَعَيْلُلان)، ومثال إشحاذ[6] (إفعالّ)، ووزن إستبرق (إسـتفعل)، ووزن طرِيفة (فعِيلة) . وكذلك جميع ما جاء من هـذا الطرز . وتقول : وزن إبراهيم (فِعلاليلٌ) فتصرف هذا المثال، لأنه لا مانع له من الصرف ؛

(١) انظر الكتاب ٢/٣٩ . (٢) سقط فى ش، ب . (٣) فى شـ : « هذا » .
(٤) فى أ : « فلم » . (٥) فى أ : « فجرى » .
(٦) هو بقل يسمن عليه المال، أى الإبل .

ألا ترى أنه ليس فيه أكثر من التعريف، والسبب الواحد لا يمنع الصرف .
ولا تصرف إبراهيم للتعريف والعُجْمة . وكذلك وزن جَبْرَئيل (فعلئيلٌ) فلا تصرف
جبرئيل، وتصرف مثاله . والهمزة فيه زائدة؛ لقولهم : جبريل . وتقول : مثال
جعفر (فعلل) فتصرفهما جميعا؛لأنه ليس فى كل واحد منهما أكثر من التعريف .

وقد[1] يجوز إذا قيل لك ما مثال (أَفْكَلٍ) أن تقول : مثاله (أفعلٍ) فتصرفه
حكاية لصرف أفكلٍ؛ كما جررته حكاية بجرّه ؛ ألا تراك إذا قيل لك : ما مثال
ضِرب ، قلت : فُعِل ، فتحكى فى المثال بناء ضِرب، فتبنيه كما بنيت مثال المبنىّ؛
كذلك حكيت إعراب أفكلٍ وتنوينه فقلت فى جواب ما مثال أفكلٍ : مثاله
أفعلٍ ، بجررت كما صرفت . فآعرف ذلك .

ومن ذلك قولهم : قد صرّحتْ[2] بجِدّانَ، وجِلْدانَ[3] . فهذا علم لمعنى الجِدّ .
ومنه قولهم : أتى على ذى بِليان . فهذا علم للبعْد[4]؛ قال :

تنـام ويذهب الأقوامُ حتّى ... يقـالَ أتَوا على ذى بِلِّيانِ[5]

فإن قلت : ولِمَ قلّت الأعلام فى المعانى، وكثُرت فى الأعيان؛ نحو زيد، وجعفر،
وجميع ما علّق عليه علم وهو شخص؟ قيل : لأن الأعيان أظهر للحاسّة، وأبدى إلى
المشاهَدة، فكانت[6] أشبه بالعلَمية ممّا لا يُرَى ولا يشاهَد حِسّا[7]، وإنما يعلم تأمّلا
وآستدلالا ، وليست كمعلوم[8] الضرورة للمشاهدة .

---

(١) سقط فى أ . (٢) هذا مثل يضرب للأمر إذا بان وصرح ووضح بعد التباسه .
(٣) كذا فى ش . وفى غيرها : « وهو » . (٤) فى أ : « للعبور » .
(٥) هذا لا يعرف قائله . وفى اللسان أن الكسائىّ كان ينشده فى رجل يطيل النوم . يعنى أنه أطال
النوم ومضى أصحابه فى سفرهم حتى صاروا إلى موضع لا يعرفه . وقوله : « يذهب الأقوام » فى هامش (سفر
السعادة) عند هذا البيت : « الرواية : يدلج الأقوام » وهذا من نسخة صاحب الخزانة المحفوظة بالدار .
(٦) فى أ : « وكانت » . (٧) فى أ : « حيا » . (٨) فى أ : « كتعلق » .

باب فى الشىء يَرِد مع نظيره مَوْرِدَه(١) مع نقيضه

وذلك أضرب

منها اجتماع المذكَّر والمؤنَّث فى الصفة المؤنَّثة؛ نحو رجل علّامة، وامرأة علّامة، ورجل نسَّابة، وامرأة نسَّابة، ورجل هُمَزة لُمَزة، وامرأة هُمَزة لُمَزة، ورجل صَرُورة، وفَرُوقة، وامرأة صرورة، وفروقة، ورجل هِلباجة فَقاقة(٢)، وامرأة كذلك. وهو كثير.

وذلك أن الهاء فى نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هى فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هى فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارةً(٣) لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكَّرًا أم(٤) مؤنثًا. يدلّ على ذلك أن الهاء لو كانت فى نحو امرأة فروقة إنما لحقتْ لأن المرأة مؤنَّثة لوجب أن تحذف فى المذكَّر، فيقال: رجل فَرُوق؛ كما أن التاء فى [نحو امرأة(٥)] قائمة، وظريفة لمّا لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره فى نحو(٦) رجل ظريف، وقائم، وكريم. وهذا واضح.

ونحوٌ من تأنيث هذه الصفة(٧) ليعلم أنها بلغت المعنى الذى هو مؤنث أيضا تصحيحهم العين فى نحو حَوِل، وصَيِد، واعتَوَنوا واجتوروا؛ إيذانا بأن ذلك فى معنى ما لا بدّ من تصحيحه. وهو احولّ، واصيدّ، وتعاونوا، وتجاوروا،

(١) كذا فى ا. وفى غيرها: «وروده». وهذا الباب فى (الأشباه والنظائر) ٣٣٠/١.

(٢) سقط فى ا. والهلباجة والفقاقة كلاهما الأحمق المخلط، الذكر والأنثى فى ذلك سواء.

(٣) فى ا: «أمثلة». (٤) فى ش: «أو».

(٥) زيادة فى ش. (٦) سقط فى غير ش، ا.

(٧) كذا فى ا. وفى غيرها: «الصيغة».

وكما كُرِّرت الألفاظ لتكرير المعانى ؛ نحو الزلزلة، والصلصلة والصرصرة[1] . وهـذا باب واسع .

ومنهـا ٱجتماع المذكَّر والمؤنَّث فى الصفة المذكَّرة . وذلك نحو رجل خَصْم ، وٱمرأة خَصْم ، ورجل عَدْل ، وٱمرأة عدل ، ورجل ضيف ، وٱمرأة ضيف ، ورجل رِضا ، وٱمرأة رضًا . وكذلك ما فوق الواحد ؛ نحو رجلين[2] رضا، وعدل ، وقوم رضا، وعدل؛ قال زُهير[3] :

متى يَشْتجِرْ قوم يَقُلْ سَرَواتُهمْ ‏ ‏ ‏ هُم بينَنـا فهمْ رضًا وهمُ عدْلُ[4]

وسبب ٱجتماعهما هنا فى هـذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قِبَـل المصدرية[5] ؛ فإذا قيل : رجل عدل فكأنه وُصف بجميع الجنس مبالغة ؛ كما تقول : استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبا فى الكرم والجود، ونحو ذلك . فوصف بالجنس أجمع[6]؛ تمكينا (لهذا الموضع[7]) ، وتوكيدا .

وقد ظهر منهم ما يؤيِّد هذا المعنى ويشهد به . وذلك نحو قوله : — أنشدناه أبو علىّ — :

ألا أصبحت أسماءُ جاذمةَ الحبلِ ‏ ‏ ‏ وضنَّت علينا والضنين من البخلِ[8]

---

(١) كذا فى ا . وفى غيرها : « هو » . (٢) كذا فى ا . وفى شـ : « رجلان » .

(٣) ثبت فى شـ ، وسقط فى غيرها . (٤) من قصيدته التى مطلعها :

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو ‏ ‏ ‏ وأقفر من سلمى التعانيق والثقل

قالها فى هرم بن سنان والحارث بن عوف المريين . وانظر الديوان (الدار) ١٠٧ .

(٥) فى ش : « الصيغة » . (٦) فى شـ : « الجميع » . وسقط فى غيرها .

(٧) سقط فى ا . (٨) نسبه فى اللسان (ضنن) إلى البعيث . وقد أورد ابن قتيبة فى الشعراء للبعيث أربعة أبيات على هذا الروى ، وليس منها البيت . وورد غير معزوّ فى (أمالى ابن الشجرى) ١/ ٧٢ .

فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم، ومَطِين من الخير، وهى مخلوقة[1] من البخل .
وهـذا أوفق معنًى من أن تحمله[2] على القلب، وأنه يريد به[3] : والبخل من الضمنين.؛
لأن فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس فى القلب .

ومنه ما أنشدناه أيضا من قوله :

* وهنّ من الإخلاف قبلك والمَطْلِ[4] *

و[قـولُه[5]] :

* وهنّ من الإخلاف والوَلَعانِ[6] *

وأقوى التأويلين فى قولها[7] :

* فإنمـا هى إقبالٌ وإدبارَ *

أن يكونَ[8] من هذا، أى كأنها مخلوقة[9] من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب
حذف المضاف، أى ذات إقبـال وذات إدبار . ويكفيك من هذا كلّه قولُ الله
— عزّ وجلّ — (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ[10]) وذلك لكثرة فعله إياه، واعتياده له .
وهـذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خُلِقَ العَجَلُ من الإنسان ؛ لأنه أمر قد

---

(١) فى أ : «مملوءة» . (٢) كذا فى أ، ش . وفى غيرهما : «يحمله» . (٣) سقط فى ش .
(٤) نسبه فى اللسان (ولع) إلى البعيث ، وكأنه من القصيدة التى فيها البيت السابق .
(٥) سقط فى غير ش ، أ . (٦) صدره — كما فى اللسان (ولع) — :

* لخلابة العينين كذابة المنى *

والولعان : الكذب . وانظر (إصلاح المنطق) طبعة المعارف ٢٩٨ ، و(شواهد ابن السيرافى) .
(٧) أى الخنساء فى رثاء أخيها صخر، وصدره :

* ترتع مارتعت حتى إذا ادّكرت *

وانظر الخزانة ١/٢٠٧ . (٨) فى أ : «تكون» . (٩) كذا فى أ . وفى غيرها : «خلقت» .
(١٠) آية ٣٧ سورة الأنبياء .

اطّرد واتّسع، فحمله على القلب يبعد فى الصنعة، و (يصغِّر المعنى)[1] . وكأن هذا الموضع لمّا خفى على بعضهم قال فى تأويله : إن العَجَل هنا الطين . ولعمرى إنه فى اللغة كما ذكر؛ غير أنه فى هذا الموضع لا يراد به إلّا نفس العجلة والسرعة؛ ألا تراه — عزّ اسمه — كيف قال عقبه ﴿ سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ فنظيره قوله تعالى ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾[2] ، ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾[3] ؛ لأن العجلة ضرب من الضعف؛ لِمَا تؤذن[4] به من الضرورة والحاجة .

فلمّا كان الغرض فى قولهم : رجل عدل، وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس جُعِل الإفراد والتذكير أمارةً للمصدر[5] المذكَّر .

فإن قلت : فإن نفس[6] لفظ المصدر قد جاء مؤنثا؛ نحو الزيادة، والعبادة[7] ، والضئولة، والجهومة، والمَحْمية، والموجِدة، والطلاقة، والسَّباطة . وهو كثير جدّا . فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا، فما هو فى معناه، ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه .

قيل : الأصل — لقوّته — أحمل لهذا المعنى، من الفرع لضعفه . وذلك أن الزيادة، والعبادة[7] ، والجهومة، والطلاقة، ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها، فلحاق التاء لها لا يُخرِجها[8] عمّا ثبت فى النفس من مصدريتها . وليس كذلك الصفة؛ لأنها ليست فى الحقيقة مصدرا؛ وإنما هى متأوّلة عليه، ومردودة بالصنعة إليه . فلو قيل : رجل عدل، وامرأة عدلة[9] — وقد جرت صفة

---

(١) فى (الأشباه للسيوطى) : «يصغر فى المعنى» . (٢) آية ١١ سورة الإسراء .
(٣) آية ٢٨ سورة النساء . (٤) كذا فى ش . وفى غيرها : «يؤذن» .
(٥) فى أ : «المصدر» . (٦) كذا فى أ، ش . وسقط فى غيرهما .
(٧) فى ش : «القيادة» . (٨) فى ش : «بها» .
(٩) فى أ : «عدل» وهو خطأ فى النسخ .

كما ترى — لم يؤمن أن يُظَنّ بهـا[1] أنها صفة حقيقية ؛ كصَعْبة من صعب ، ونَدْبة من ندب ، ونخمة من نخم ، ورَطْبة من رَطُب . فلم يكن فيهـا من قوة الدلالة على المصدرية ما فى نفس المصدر ؛ نحو الجهومة ، والشهومة ، والطلاقة ، والخَلَاقة . فالأصول[2] لقوتها يتصرّف فيهـا ، والفروع لضعفها يتوقّف بها ، ويُقصَر عن بعض ما تسوّغه القوّة لأصولها .

فإن قلت : فقـد قالوا : رجل عدل ، وامرأة عدلة ، وفرس طَوْعة القيـاد ، وقال أُميّة — أنشدَناه —:

والحيّة الحتفة الرّقشاء أخرجها من بيتهـا آمنات الله والكلم[3]

قيل : هذا ممّـا خرج على صورة الصفة ؛ لأنهم لم يؤْثروا أن يبعدوا كلّ البعد عن أصل الوصف الذى بابه[3] أن يقع الفرق فيه بين مذكّره ومؤنّثه ، فجرى هذا فى حفظ الأصول ، والتلفت إليها ، (للباقاة لها)[4] ، والتنبيه عليها ، مجرى إخراج بعض المعتلّ على أصله ؛ نحو استحوذ ، وضَنِنُوا — وقد تقدّم ذكره — ومجرى إعمال صُغْته وعُدْته ، وإن كان قد نقـل إلى (فَعُلت) لمّـا كان أصله (فَعَلت) . وعلى ذلك أنّث[5] بعضهم[6] فقال : خصمة ، وضيفة ، وجمع ، فقال :

يا عينِ هلّا بكيتِ أَرْبَدَ إذ قمنـا وقام الخصومُ فى كَبَدِ

وعليه قول الآخر :

إذا نزل الأضياف كان عَذَوّرًا على الحىّ حتى تستقلّ مراجلُه[7]

---

(١) سقط فى أ . (٢) كذا فى ش ، أ . وفى غيرهما : « والأصول » .

(٣) انظر ص ١٥٤ من الجزء الأوّل . (٤) فى أ : « للناواة بها » .

(٥) كذا فى أ ، ش . وفى غيرهما : « جمعوا » .

(٦) كذا فى أ ، ش . وفى غيرهما : « قال » . والقائل هو لبيد . وانظر الأغانى ١٣٣/٥ ، والديوان ١٩/١ ، والسمط ٢٩٨ ، والكامل ١٦٧/٨ (٧) انظر ص ١٢٠ من هذا الجزء .

الأضياف هنا بلفظ القلّة ومعناها أيضا[1]، وليس كقوله :

* وأسيافُنا يَقْطُرن من نَجْدَةٍ دمًا *

فى أن المراد به[2] معنى الكثرة . وذلك أمدح ؛ لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل بمراجل الحىّ أجمع ، فما ظنك به[3] لو نزل به الضيفان الكثيرون !

فإن قيل : فلم أنّث المصدر أصلا ؟ وما الذى سوّغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير، حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك[4] : إنه أصل، وإن الأصول تحمِل ما لا تحمله الفروع ؟ .

قيل: علّة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أنّ المصادر أجناسٌ للمعانى، (كما غيرها)[5] أجناس للأعيان؛ نحو رجل، وفرس، وغلام، ودار، وبستان. فكما أن[6] أسماء أجناس الأعيان قد تأتى مؤنّثة الألفاظ، ولا حقيقةَ تأنيث فى معناها ؛ نحو غرفة، ومَشْرُقة[7]، وعلّية، ومِروحة، ومِقْرَمة[8]؛ كذلك جاءت أيضا أجناس المعانى مؤنّثا بعضها لفظا لا معنى. وذلك نحو المحمِدة، والموجِدة، والرشاقة، والجبَاسة[9]، والضئولة، والجهومة .

---

(١) أى حسان بن ثابت رضى الله عنه . وصدره :

* لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى *

وانظر الخزانة ٣/٤٣٠ ، وسيبويه ٢/١٨١

(٢) كذا فى أ . وفى غيرها : « بها » . (٣) سقط فى ش .

(٤) كذا فى د ، هـ ، والأشباه . وفى أ : « وذلك » .

(٥) فى الأشباه : « كما أن غيرها » . (٦) كذا فى أ . وفى د ، هـ : « وكما » .

(٧) المشرقة — مثلثة الراء — : موضع القعود فى الشمس بالشتاء . (٨) هى ستر رقيق .

(٩) كذا فى ى ، هـ ، ز . والجباسة كأنه يريد بها ثقل الروح ، من الجبس للثقيل الروح ، والردىء ، وإن لم يرد منه فعل ولا مصدر . وفى أ : « الحباسة » .

نعم ، و إذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريّته غير موصوف به ، لم يكن تأنيثه و جمعه ، وقد ورد(1) وصفا(2) على المحلّ الذى من عادته أن يفرق فيه بين مذكّره ومؤنثه ، وواحده و جماعته، قبيحا ولا مستكرها ؛ أعنى ضيفة(3) وخَصْمة، وأضيافا وخصوما ؛ وإن كان التذكير والإفراد أقوى فى اللغة ، وأعلى فى الصنعة ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ(4) ﴾ .

وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قِبل أنك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكمالِه أن تؤكّد ذلك بترك التأنيث والجمع ؛ كما يجب للمصدر فى أوّل أحواله ؛ ألا ترى أنك إذا أنّثت و جمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقيّة الّتى لا معنى للمبالغة(5) فيها ، نحو قائمة ، ومنطلقة ، وضاربات ، ومُكْرِمات . فكان ذلك يكون نقضا للغرض، أو كالنقض له . فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنّثا أو مجموعا .

وممّا جاء من المصادر مجموعا ومعمَلا أيضا قوله(6) :

* مواعيد عُرْقوب أخاه بيثرب(7) *

و (بيتْرَب)

ومنه عندى قولهم : تركته بملاحِس البقر أولادها . فالملاحس جمع مَلْحَس ؛ ولا يخلو أن يكون مكانا، أو مصدرا، فلا يجوز أن يكون هنا مكانا ؛ لأنه قد عمل

---

(1) كذا فى أ . وفى غيرها : « جرى » . (2) كذا فى أ . وفى غيرها « وحل » .

(3) فى أ : « ضيفا » . (4) آية ٢١ سورة ص . (5) فى أ : « لمبالغة » .

(6) فى أ : « قولهم » . (7) هذا عجز بيت أوّله :

* وواعدتنى مالا أحاول نفعه *

وهو من أبيات للشماخ أوردها فى (فرحة الأديب) فى المقطوعة ٣٤ . وقد روى ابن السيرافى : « بيترب » بالتاء والراء المفتوحة ، فردّ عليه صاحب الفرحة وذكر أن الرواية « بيثرب » اسم مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام .

فى الأولاد فنصبها، والمكان لا يعمل فى المفعول به، كما أن الزمان لا يعمل فيه.
وإذا كان الأمر على ما ذكرنا، كان المضاف هنا محذوفا مقدرا، وكأنه قال:
تركته بمكان ملاحس البقر أولادَها، كما أن قوله:

وما هى إلا فى إزارٍ وعِلْقةٍ مُغَارَ ابن همّامٍ على حىّ خثعما (١)

محذوف المضاف، أى وقت إغارة ابن همام على حىّ خثعم، ألا تراه قد عدّاه إلى
[(على) فى] (٢) قوله (على حىّ خثعما). ف(ملاحس البقر) إذًا مصدر مجموع معمَل
فى المفعول به، كما أن (مواعيد عرقوب أخاه بيثرب) كذلك. وهو غريب.
وكان أبو علىّ — رحمه الله — يورد (مواعيد عرقوب) مورد الطريف
المتعجَّب منه.

فأمّا قوله:

قد جرّبوه فما زادت تجاربُهمْ أبا قُدَامة إلّا المجد والفَنَعا (٣)

(١) نسب هذا البيت ابن السيرافى إلى حميد بن ثور، ولا يوجد فى ميمية حميد التى فى ديوانه المطبوع فى الدار. وقد رد عليه ذلك صاحب (فرحة الأديب) فقال: «غر ابن السيرافىّ قصيدة حميد الميمية التى أولها:

سل الربع أنى يممت أم سالم وهل عادة للربع أن يتكلما

فتوهم أن هذا البيت منها ... والبيت للطماح بن عامر بن الأعلم بن خويلد العقيلىّ، وهو شاعر مجيد، وله مقطعات حسان. قال الطماح العقيلىّ:

عرفت لسلمى رسم دار تخالها ملاعب جنّ أو كتابا منمنما

وعهدى بسلمى والشباب كأنه عسيب نمى فى رية فتقسوما

وما هى إلا ذات وثر وشوذر مغار ابن همام على حىّ خثعما»

والعلقة: قميص بلا كمين، أو هو ثوب صغير للصبيان، والشوذر: ثوب بلا كمين تلبسه المرأة، والوثر تلبسه الجارية قبل أن تدرك. وانظر الكامل ٢ / ٢٦٠، وتاريخ ابن الأثير ١ / ٧.

(٢) سقط ما بين الحاصرين فى غير أ.

(٣) من قصيدة للأعشى فى مدح هوذة بن علىّ. والفنع: الكرم والعطاء والجود الواسع. وانظر (الصبح المنير) ٧٢ وما بعدها. وقوله: «قد جرّبوه» فى أ: «كم جرّبوه».

فقد يجوز أن يكون من هذا . وقد يجوز أن يكون (أبا قدامة) منصوبا بـ(زادت) أى فما زادت أبا قدامة تجاربُهم إيّاه إلا المجد. والوجه أن ينصب[1] بـ(تجاربهم)؛ لأنه[2] العامل الأقرب، ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حَرِّى أن يعمل الثانى أيضا، فيقول[3]: فما زادت تجاربهم إيّاه أبا قدامة إلّا كذا؛ كما تقول: (ضربت فأوجعته زيدا)، وتُضَعِّف[4] (ضربت فأوجعت زيدا) على إعمال الأول . وذلك أنك إذا كنت تُعمِل الأول على بُعده، وجب إعمال الثانى أيضا لقربه؛ لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب .

فإن قلت: أكتفى بمفعول[5] العامل الأول من مفعول العامل الثانى؛ قيل لك: فإذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك بإعمال الثانى الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد . وليس لك فى هذا ما لك فى الفاعل؛ لأنك تقول: لا أضمر على غير تقدّم ذكر[6] إلّا مستكرها، فتعمل الأول فتقول (قام وقعدا أخواك) . فأمّا المفعول فمنه بُدّ، فلا ينبغى أن تتباعد بالعمل إليه، وتترك ماهو أقرب إلى المعمول[7] فيه منه .

ومن ذلك (فرس وَسَاعٌ) الذكر والأنثى فيه سواء، وفرس جواد، وناقة ضامر، وجمل ضامر، وناقة بازل، وجمل بازل، وهو لُباب قومه، وهى لباب قومها، وهم لباب قومهم؛ قال جرير:

تُدَرِّى[8] فوق مَتْنَيها قُرُونا ... على بَشَر وآنسةٌ لباب

(١) فى ش: «تنصبه». (٢) فى ش: «لأنها» . وترى ابن جنى يجيز إعمال المصدر مجموعا، فقد سوّاه بالفعل، والمتأخرون من النحاة لا يرون هذا، ويجعلون إعمال التجارب إذا أعمل شاذا . وقد وافق ابن جنى بعض المتأخرين كابن عصفور . وانظر الأشمونى والصبان عليه .

(٣) كذا فى أ، ش . وفى غيرهما: «يقول» . (٤) أى تنسبه الى الضعف . وضبط فى أ: «تضعف» بصيغة مضارع الثلاثى أى تضعف هذه الصيغة . وفى الأشباه: «يضعف» .

(٥) فى ش «بمعمول» . (٦) كذا فى ش . وفى د، هـ «تقديم» وسقط فى أ .

(٧) ز، د: «المفعول» .

(٨) ورد فى الديوان مفردا . وجاء فى اللسان (لبب) . وفى اللسان «تدرى» بصيغة المبنى للفاعل، وفى ش: «تجرى» وضبط فى أ بصيغة المبنى للمفعول . وكأن معنى تدرية القرون من الشعر تسريحها وترجيلها .

وقال ذو الرمة :

سِبَحْلا أبا شَرْخين أحيا بناته مَقَالِيتُها فهى اللُّبـاب الحبائس[1]

فأمّا ناقة هِجان، ونُوق هِجان، ودِرْع دِلَاص، وأدرع دلاص فليس من هذا الباب؛ فإن فِعالا منـه فى الجمع تكسير فِعَـال فى الواحد . وقد تقـدّم ذكر ذلك فى باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره .

باب فى ورود الوِفاق مع وجود الخلاف

هذا الباب ينفصل[2] من الذى قبله بأن[3] ذلك تبع فيـه اللفظُ ما ليس وَفْقا له ؛ نحو رجل نسّابة، وامرأة عدل . وهذا الباب الذى نحن فيه ليس بلفظ تبع لفظا، بل هو قائم برأسه . وذلك قولهم : غاض المـاءُ ، وغِضْته؛ سوّوا فيه بين المتعدّى وغير المتعدّى . ومثله جبرتْ يدُه ، وجبرتها، وعَمَر المنزلُ، وعمرته، وسار الدابّةُ، وسرته ، ودان الرجل ودِنْتــه ، من الدين فى معنى أدنته — وعليه جاء (مديون) فى لغة التميميّين — ، وهلك الشىء وهلكته ؛ قال العجّاج :

* ومَهْمه هالك من تعرّجا *[4]

---

(١) هـذا فى وصف فحل الإبل . والسبحل : الضخم، والشرخ : نتاج السنة من أولاد الإبل . والمقاليت جمع المقلات ، وهى التى لا يعيش لها ولد . يقول : إن المقاليت إذا طرقها هذا الفحل عاش نسله منها ، فهن يحيين بناته لذلك . والحبائس : يحبسها من يملكها فلا يخرجها من ملكه . وانظر الديوان ٣٢١ والمخصص ١٧ / ٣٣٠

(٢) د ، هـ : « منفصل » . (٣) ش : « فإن » .

(٤) بعــده :

* هائلة أهواله من أدلجا *

وهو من أرجوزته التى أوّلها :

* ما هاج أحزانا وشجـوا قد شجا *

وانظر الديوان ٧

فيه قولان : أحدهما أن (هالكا) بمعنى مُهلِك ، أى مُهْلك مَنْ تعرّج فيه .
والآخر : ومهمهٍ هالكِ المتعرّجين فيه ؛ كقولك : هذا رجل حسن الوجهِ ،
فوضع (مَن) موضعَ الألف واللام . ومثله هبط الشيءُ وهبطته ؛ قال :

ما راعنى إلا جَنَاحٌ هابطـا ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ على البيوت قَوْطَه العُلاَبِطا [1]

أى مهبطا قوطه . وقد يجوز أن يكون أراد : هابطا بقوطه ، فلمّا حذف حرف
الجرّ نصب بالفعل[2] ضرورة . والأول أقوى .

فأمّا قول الله سبحانه ﴿ وإنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ ﴾[3] فأجودِ القولين فيه أن
يكون معناه : وإن منها لمَا يهبط مَنْ نظر إليه لخشية الله . وذلك أن الإنسان
إذا فكّر فى عِظَم هذه المخلوقات تضاءل وتخشّع[4] ، وهبطت نفسُه ؛ لعظم ما شاهد .
فنسب الفعل إلى تلك الحجارة ، لمّا كان السقوط والخشوع مسبّبا عنها ، وحادثا
لأجل النظر إليها ؛ كقول الله سبحانه (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى)[5]
وأنشدوا بيتَ[6] الآخر :

فأذكرى موقفى إذا التقت الخيـ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ـلُ وسارت إلى الرجال الرجالا [7]

أى وسارت الخيلُ الرجالَ إلى الرجال .

---

(١) جناح : اسم راع . والقوط ، القطيع من الغنم . والعلابط : القطيع أيضا وأقله خمسون .
و (قوطه) مفعول هابطا . والبيت صلة فى اللسان (قوط) . وانظر (نوادر أبى زيد) ١٧٣

(٢) سقط فى ش . ‌ ‌ ‌ (٣) آية ٧٤ سورة البقرة . ‌ ‌ ‌ (٤) ش : « خشع » .

(٥) آية ١٧ سورة الأنفال . ‌ ‌ ‌ (٦) كذا فى أ . وفى غيرها : « قول » .

(٧) فى اللسان (سار) البيت بهذه الصورة :

فاذكرن موضعا إذا التقت الخيـ ‌ ‌ ‌ ‌ ‌ ـل وقد سارت الرجال الرجالا

وقد يجوز أن يكون أراد: وسارت إلى الرّجال بالرّجال، فحذف حرف الجرّ، فنصب . والأوّل أقوى . وقال خالد بن زُهَير :

فلا تغضبنْ من سيرةٍ أنت سِرتَها فأوّلُ راضٍ سيرةً مَنْ يسيرها [1]

ورَجَنت الدابّةُ بالمكان إذا أقامت فيه ، ورجَنْتُها [2] ، وعاب الشيء وعبته [2] ، وهجمت على القوم ، وهجمت غيرى عليهم أيضا ، وعفا الشيء : كثر ، وعفوته : كثّرته ، وفغر فاه ، وفغر فوه ، وشحا فاه ، وشحا فوه [3] ، وعَسَمَتْ يَدُه ، وعسمتها أى جبرتها على غير استواء ، ومدّ النهرُ ، ومددته ؛ قال الله عزّ وجلّ (والبَحْرُ يمدّه مِنْ بعدِه سبعةُ أبحر) [4] وقال الشاعر :

* ماء خليج مدّه خليجانْ [5] *

وسرحت الماشية ، وسرحتها ، وزاد الشيء ، وزدته ، وذرا الشيءُ وذروته : طيّرته ، وخَسَف المكانُ ، وخسفه الله ، ودَلَع لسانُه ودلعتـه ، وهاج القـوم ، وهجتهـم ، وطاخ الرجل وطُخْته [6] ، أى لطَخته بالقبيح — فى معنى أطخته ، ووفر

---

(١) هـذا من شعر يقوله فى أبى ذؤيب الهذلى . وكان يرسل خالدا إلى صديقة له نخانه فيها ، وقال فيـه شعرا . وكان أبو ذؤيب فعل ذلك برجل يقال عويم بن مالك كان أبو ذؤيب رسوله إليها نخانه فيها فيذكره خالد هذا . وقبل هذا البيت :

ألم تتنقـذها من عويم بن مالك وأنت صـفىّ نفسـه وسجيرها

وانظر الأغانى (الدار) ٦ / ٢٧٧ . وقوله : « فأول » فى أ : « أول » .

(٢) كذا فى أ ، ش . وفى د ، هـ : « عاد ... عدته » .

(٣) يقال : شحا فاه : فتحه ، وشحا فوه : انفتح .

(٤) آية ٢٧ سورة لقمان . (٥) فى اللسان : « خلج » هذا البيت :

إلى فتى فاض أكف الفتيان فيض الخليـج مدّه خليجان

وفى المخصص ١٠ / ٣٢ الشطر الشاهد فقط . وهو فى الجزء ١٥ / ٤٠ منسوبا إلى أبى النجم .

(٦) الوارد فى اللسان والقاموس من مزيد المادة (طيخه) من التفعيل .

الشىء ووفرته . وقال الأصمعىّ : رفع البعيرُ ورفعته — فى السير المرفوع — وقالوا : نفى الشىءُ ونفيته ، أى أبعدته ؛ قال القطامىّ[1] :

* فأصبح جاراكم قتيلا ونافيا *

ونحوه نكزتِ البئر ونكزتها[2] أى أقللت ماءها ، ونزفَتْ ونزفتها .

فهذا كلّه شاذّ عن القياس وإن كان مطّردا فى الاستعمال؛ إلا أن له عندى وجها لأجله جاز . وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شىء أُعيره وأعطيه وأُقدر عليه ، فهو وإن كان فاعلا فإنه لمّا كان مُعانا مُقْدَرا صار كأنّ فعله لغيره ؛ ألا ترى إلى قوله سبحانه ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾[3] نعم ، وقد قال بعض الناس : إن الفعل لله وإن العبد مكتسبه ، وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم . فلمّا كان قولهم : غاض الماء أن غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له ، تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلا بلفظ الأوّل متعدّيا ؛ لأنه قد كان فاعله فى وقت فعله إياه إنما هو مُشاء[4] إليه ، أو مُعان عليه . فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجا واحدا . فاعرفه .

---

(١) كذا نسبه اللسان (نفى) إلى القطامى . وفى ديوان القطامى ٨٠ نسبته فى بيتين إلى الأخطل فى قصة . والبيتان هما :

لو كان حبل ابنى طريف معلقا ... بأحتى كرام أحدثوا فيهما أمرا

ألاصبح جاراهم قتيلا ونافيا ... أصم فزادوا فى مسامعه وقرا

وفى ديوانه ١٧١ البيت هكذا من قصيدة للأخطل :

لقد كان جاراهم قتيلا وخائفا ... أصم فقد زادوا مسامعه وقرا

(٢) الوارد فى اللسان (نكزها) بالتشديد بضبط القلم .

(٣) آية ١٧ سورة الأنفال .

(٤) هو وصف من أشاءه إلى الشىء : ألجأه إليه ، وهو لغة فى أجاءه ، وتنسب إلى تميم . وانظر القاموس وشرحه (شيأ) .

باب فى نقض العادة[1]

المعتاد المألوف فى اللغة أنه إذا كان فَعَل غير متعدّ كان أَفعل متعدّيا ؛ لأن هذه الهمزة كثيرا ما[2] تجىء للتعدية . وذلك نحو قام زيد ، وأقمت زيدا ، وقعد بكر ، وأقعدت بكرا . فإن كان فَعَل متعدّيا إلى مفعول واحد فنقلْته بالهمزة صار متعدّيا إلى اثنين ؛ نحو طَعِم زيد خبزا ، وأطعمته خبزا ، وعطا بكر درهما ، وأعطيته درهما .

فأمّا كَسِى زيد ثوبا ، وكسوته ثوبا ، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نُقِل بالمِثال[3] ؛ ألا تراه نُقل من فَعِل إلى فَعَل . وإنما جاز نقله بفعَل لمّا كان فَعَل وأفعل كثيرا ما يعتقبان[4] على المعنى الواحد ؛ نحو جدّ فى الأمر ، وأجدّ ، وصددته عن كذا ، وأصددته ، وقصر عن الشىء وأقصر ، وسحته الله وأسحته ، ونحو ذلك . فلما كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا : من الاعتقاب والتعاوُض ، ونقل بأفعل ، نقل أيضا فَعِل بفَعَل ؛ نحو كسِى وكسوته ، وشتِرتْ عينُه[5] وشترها[5] ، وعارتْ[6] وعُرتها[6] ، ونحو ذلك .

---

(١) ترجم لهذا الباب السيوطى فى (الأشباه والنظائر) ١/٣٣٨ هكذا : «ورود الشىء على خلاف العادة» . (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ : «أكثر» وفى الأشباه : «كثر» .

(٣) أى بالوزن والبناء ، فوزن فعل — بكسر العين — لازم فى هذه الأمثلة ، فاذا نقل إلى فعل — بفتح العين — صار متعدّيا . وقد ذكر هذا الوجه من وسائل التعدية صاحب (المغنى) فى آخر الباب الرابع ، وعبر عنه بتحويل حركة العين ، ونسب القول به للكوفيين . ثم قال : «وهذا عندنا من باب المطاوعة ؛ يقال : شترته فشتِر ، كما يقال : ثرمه فثرم . ومنه كسوته الثوب فكسيه» . وقد قدّم فى الفصل السابق على هذا أن المطاوعة تنقص المطاوِع — بكسر الواو — عن المطاوَع — بفتح الواو — درجة فى التعدية ؛ كما تقول : ألبسته الثوب فلبسه ، وكسرت الإناء فانكسر .

(٤) فى د ، هـ ، ز : «يعقبان» . (٥) أى انقلب جفنها . وشترها : قلب جفنها .

(٦) الضمير للعين ، أى أصابها العور . و «عرتها» أى أصبتها بالعور . وفى د ، هـ ، ز ، والأشباه : «غارت وغرتها» . والذى فى اللسان : «وأغار عينه وغارت تغور غورا وغئورا ، وغوّرت : دخلت فى الرأس» وترى أنه لم يجئ فيه غار عينه دون همز .

هذا هو الحديث[1] : أن (تنقل بالهمز)[2] فيُحدثَ النقل تعدّيا لم يكن قبله .

غير أن ضربا من اللغة جاءت فيــه هذه القضيّة معكوسة مخالِفة ؛ فتجد فَعَل فيها متعدّيا ، وأفعل غير متعدّ .

وذلك قولهم : أجفل الظليمُ ، وجفلته الريح[3] ، وأشنق البعيرُ إذا رفع رأســه ، وشَنَقْته ، وأنزف البئرُ إذا ذهب ماؤها ، ونَزَفتها ، وأقشع الغــيمُ ، وقَشَعتْه الريح ، وأنسل ريشُ الطائر[4] ، ونسلْته ، وأمْرَتِ الناقةُ إذا درّ لبنها ومَرَيتها[5] .

ونحو من ذلك ألوت الناقةُ بذَنَبها[6] ، ولوَتْ ذَنَبها ، وصرَّ الفرس أُذُنه[7] ، وأَصرّ بأذنه[7] ، وكبّه الله على وجهه ، وأَكَبّ هو ، وعلوت الوسادة ، وأعليت عنها[8] .

فهذا نقض عادة الاستعمال[9] ؛ لأن فَعَلت فيه متعدّ ، وأفعلت غير متعدّ .

وعلّة ذلك — عندى — أنه جُعل تعدّى فعلت وجمودُ أفعلت كالعوَض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدّى ؛ نحو جلس وأجلسته ، ونهض وأنهضته ؛ كما جعل قلب الياء واوا فى التَقوى[10] والرَعْوى والثَنْوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها ؛ وكما جُعــل لزوم الضرب الأوّل من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيئه تامّا أو مخبونا ، بل توبعت فيــه الحركات الثلاث البتّة تعويضا للضرب من كثرة

---

(١) ج : « الحذ » . (٢) « تنقل » كذا فى ش . وفى ز : « ينقل » و « بالهمز » كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « بالهمزة » . (٣) ظاهر الأمر عنده أن الحديث عن الظليم ، ولا يقال هــذا فى الظليم . وفى اللسان « جفلت الريح السحاب » ، فكأنه يريد هــذا فتكون الكناية فى « جفلته » للسحاب . (٤) أى سقط وتقطع . (٥) أى مسحت ضرعها لتدرّ .
(٦) أى حركت ذنبها . (٧) أى سوى أذنه ونصبها للاستماع ، وذلك إذا جدّ فى السير .
(٨) فى د ، ه ، والأشباه « عليها » . (٩) ش : « استعمال » . (١٠) انظر فى هذه الألفاظ ص ٨٧ ، ٣٠٧ من الجزء الأول .

السواكن فيه ؛ نحو مفعولن ومفعولان ومستفعلان ونحو ذلك مما التقى فى آخره من من الضروب ساكنان .

ونحوٌ من ذلك ما جاء عنهم من أفعلته فهو مفعول[1] ، وذلك نحو أحببته فهو محبوب ، وأجنّه الله فهو مجنون ، وأزكمه فهو مزكوم ، وأكزّه[2] فهو مكزوز ، وأقرّه فهو مقرور[3] ، وآرضه الله فهو مأروض[3] ، وأملأه الله فهو مملوء[3] ، وأضأده الله فهو مضئود ، وأحمّه الله — من الحُمّى — فهو محموم ، وأهمّه — من الهمّ — فهو مهموم ، وأزعقته فهو مزعوق أى مذعور .

ومثله ما أنشدَناه أبو علىّ من قوله :

إذا ما استحمّت أرضه من سمائه جرى وهو مَوْدُوع وواعد مَصْدَق[4]

وهو من أودعته . وينبغى أن يكون جاء على وُدِع .

وأما أحزنه الله فهو محزون فقد حُمِل على هذا ؛ غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون : الأمر يَحْزُننى ، ولا يقولون : حَزَننى ، إلا أنّ مجىء المضارع يشهد للماضى . فهذا أمثل مما[5] مضى . وقد قالوا فيه أيضا : مُحْزَن ، على القياس . ومثله قولهم : مُحَبّ . ومنه بيت عنترة :

ولقد نزلتِ فلا تظنّى غيره منّى بمنزلة المُحَبّ المكرَم[6]

(١) انظر فى هذا (المزهر) ٢/١٦٧ (٢) أى أصابه بالكزاز . وهو تشنج يصيب الإنسان من شدة البرد ، وتعتريه منه رعدة . (٣) أى أصابه بالزكام . وانظر ص ١٠٧ من هذا الجزء .

(٤) هذا من قصيدة لخفاف بن ندبة فى (منتهى الطلب) (الجزء الأول) ، و (الأصمعيات) ٨ ٤ . وهو فى وصف فرس . وأرض الدابة : أسفل قوائمها ، والسماء ظهره . واستحمام أرضه من العرق . وقوله : « مودوع » أى ساكن لا يجتهد . وأصل مودوع مفعول من ودعه أى تركه ، فهو متروك من الزجر والضرب . وقوله : « واعد مصدق » أى يعد راكبه بمواصلة العدو ويصدق فى وعده ، ولا يخيس فيه . وانظر اللسان (ودع) ومعانى ابن قتيبة . (٥) وذلك أن محزونا جاء فعله الثلاثىّ ، وإن قرن أيضا بالمزيد استغناء به عن وصفه منه . والأمثلة السابقة ليس فيها هذا المعنى .

(٦) هذا فى معلقته المشهورة .

ومثله قول الأخرى (١) :

لأُنكحنّ بَبّـــهْ جارية خِـــدَبّهْ
مكرَمَة مُحَبّــهْ تَجُبُّ أهل الكعبهْ

وقال الآخر :

ومن ينـادِ آل يربـوع يُجَبْ يأتيـك منهـم خيرُ فتيان العربْ ٥
* المَنكِبُ الأيمَنُ والرِدْفُ المُحِبْ (٢) *

قالوا : وعِلّة ما جاء من أفعلته فهو مفعول ـ نحو أجنّه الله فهو مجنون وأسلّه الله فهو مسلول ، وبابه ـ أنهم إنمـا جاءوا به على فُعِـل ؛ نحو جُنّ فهو مجنون ، وزُكِم فهو مزكوم ، وسُلّ فهو مسلول . وكذلك بقيّته .

فإن قيل لك مِن بعدُ (٣) : وما بالُ هذا خالف فيه الفعلُ مسنَدا إلى الفاعل ١٠ صورته مسندا إلى المفعول ، وعادة الاستعمال غير هـذا ؛ وهو أن يجيء الضربان معا في عدّة واحدة (٤) ؛ نحو ضَربته وضرِب ، وأكرمته وأكرِم ، وكذلك مَقادُ (٥) هـذا البـاب ؟

(١) هي هند بنت أبي سفيان أخت معاوية رضي الله عنهما . كانت ترقص ابنها عبد الله من زوجها الحارث بن نوفل بن عبد المطلب بهـذا . وقد لقبته (ببه) وهو حكاية صوت الصبي . و « خدبة » : ١٥ ضخمة . تقول : لأنكحن عبد الله جارية هـذه صفتها . وقولهـا : « تجب أهل الكعبة » أي تغلب نساء قريش بحسنها . وانظر اللسان (ببب) . (٢) « يأتيك » كذا في جـ . وفي ش : « يأتك » . والمنكب : العريف على قومه أو رئيسهم ، والردف : الذي يخلف الرئيس أو الملك ويعينه ، نحو الوزير . وفي اللسـان (ردف) : « وكانت الردافة في الجاهلية لبني يربوع ، لأنه لم يكن في العرب أكثر إغارة على ملوك الحيرة من بني يربوع . فصالحوهم على أن جعلوا لهم الردافة ، ويكفوا عن أهل العراق الغارة . ٢٠
(٣) سقط في ء ، هـ . (٤) في ء ، هـ : « قاعدة » . وفي جـ : « وعادة الاستعمال أن يستويا في عدد الحروف » . وما هنا موافق لمـا في اللسان (زعق) . (٥) في ش : « مفاد » وما هنا موافق لمـا في اللسان .

قيل : إنّ العرب لمّا قوِى فى أنفسها أمرُ المفعول حتى كاد يَلحق عندها برتبة الفاعل ، وحتّى قال سيبويه فيهما : « وإن كانا جميعا يُهمّانهم ويَعنيانهم »[1] [2] خصّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة[3] : أحدهما تغيير صورة[4] المثال مسنَدا إلى المفعول، عن صورته مسندا إلى الفاعل، والعِدّة واحدة ؛ وذلك نحو ضَرَب [زيد][5] وضُرب ، وقَتل وقُتِل، وأكرم وأُكرم، ودحرج ودُحرِج .

والآخر أنهم لم يرضَوا ولم يقنعوا بهذا القَدْر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيّروا عدّة الحروف مع ضمّ أوّله ، كما غيّروا فى الأوّل الصورة والصيغة[6] وحدها . وذلك نحو قولهم : أحببته وحُبّ[7] ، وأزكمه الله وزُكم ، وأضأده الله وضُئد ، وأملأه الله ومُلئ .

قال أبو علىّ : فهذا[8] يدلّك على تمكّن المفعول عندهم، وتقدّم[9] حاله فى أنفسهم؛ إذ[10] أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالِفة لصيغته وهو للفاعل .

وهذا ضرب من تدريج اللغة عندهم الذى قدّمت بابه[11] ؛ ألا ترى أنهم لمّا غيّروا الصيغة والعِدّةُ واحدة فى نحو ضَرَب وضُرب و (شَتَم وشُتِم)[12] تدرّجوا من ذلك إلى أن غيّروا الصيغة مع نقصان العدّة؛ نحو أزكمه الله وزُكم،[13] وآرضه الله وأُرِض[13] .

---

(١) سقط حرف العطف فى ى ، هـ . (٢) انظر ص ١٥ جـ ١ من (الكتاب) .
(٣) فى ى ، هـ ، اللسان : « الصيغة » . (٤) ى ، هـ ، اللسان : « صيغة » .
(٥) زيادة فى ى ، هـ ، اللسان . (٦) كذا فى ى ، هـ ، اللسان . وفى ش : « الصنعة » .
(٧) زيادة فى ى ، هـ . (٨) ى ، هـ : « وهذا » . (٩) ى ، هـ : « تقرير » .
(١٠) ش : « إذا » . وما هنا فى جـ . (١١) انظر ص ٣٤٧ من الجزء الأوّل .
(١٢) ى ، هـ : « شرب ، وشرب » . (١٣) زيادة فى ى ، هـ .

فهذا كقولهم[1] فى حَنِيفة : حَنَفِىّ ، لمّا حذفوا هاء[2] حنيفة حذفوا أيضا ياءها ؛ ولمّا لم يكن فى حنيف تاءٌ[3] تحذف فتحذفُ لها الياء صحّت اليـاء ، فقالوا فيـه : حنيفىّ . وقد تقدّم القولُ على ذلك .

وهـذا الموضع[3] هو الذى دعا أبا العباس أحمدَ بن يحيى فى كتاب فَصيحه أن أفرد له بابا ، فقال : هـذا باب فُعِل ــ بضمّ الفاء ــ نحو قولك : عُنِيت بحاجتك وبقيّة الباب . إنمـا غرضه فيـه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول ولا تسند إلى الفاعل فى اللغة الفصيحة ؛ ألا تراهم[4] يقولون : نُخِى زيد؛ من النخوة ولا يقال : نخـاه كذا ، ويقولون (امْتُقِع لونه ولا يقولون : امتقَعه كذا ، ويقولون)[5] : انقُطِع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا . فلهذا جاء بهذا الباب ، أى ليريك أفعالا خُصّت بالإسـناد إلى المفعول دون الفاعل؛ كما خُصّت أفعال بالإسـناد إلى الفاعل دون المفعول ؛ نحو قام زيد ، وقعدجعفر ، وذهب محمد ، وانطلق بِشْر . ولو كان غرضه أن يُرِيك[6] صـورة ما لم يسمّ فاعله مجمـلا غير مفصّل على ما ذكرنا لأورد فيـه نحو ضُرب وركِب وطُلب وقتِل وأكِل وسُمِل[7] وأكرِم وأحسِن إليه واستُقصِى[8] عليه . وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية [له][9] .

فاعرِف هذا الغرض؛ فإنه أشرف من حفظ مائة ورقة لغة .

ونظير مجىء اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة ــ نحو أحببته فهو محبوب ــ مجىء اسم الفاعِل على حذفها أيضا ، وذلك نحو قولهم : أورس[10] الرِمْثُ فهو وارس ،

---

(١) ى ، هـ ، ز : «قولهم» . (٢) يريد بالهاء تاء التأنيث . (٣) سقط فى ى ، هـ .

(٤) كذا فى ش . وفى ى ، هـ : « ترى أنهم » . (٥) سقط فى ى ، هـ ما بين القوسين .

(٦) سقط فى د ، هـ . (٧) د ، هـ : «شمل» . (٨) فى د ، هـ : «استعدى» .

(٩) زيادة فى الأشباه . (١٠) أى اصفر ورقه . والرمث : شجر ترعاه الإبل .

وأيفع الغــلام فهو يافع، وأبقل المكان فهو باقِل؛ قال الله عز وجل : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾ [(١)] وقياسه ملاقح؛ لأن الريح تُلقِح السـحاب فتستدِرّه . وقد يجوز أن يكون على لقِحتْ هى ، فإذا لقحت فزكت ألقحت السـحاب ، فيكون هذا ممَّا اكتُفِي فيه بالسبب من المسبَّب . وضدّه قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ ﴾ [(٢)] أى فإذا أردت قراءة القرآن، فاكتفى بالمسبَّب الذى هو القراءة من السبب الذى هو الإرادة . وقد جاء عنهم مُبقِــل، حكاها أبو زيد . وقال دُوَاد ابن أبى دواد لأبيه فى خبر لهما، وقد قال له أبوه ما أعاشك بعدى ؟ :

أعاشنى بعـدك وادٍ مبقلُ ... آكل من حَوْذانه وأنسلُ [(٣)]

وقد جاء أيضا حَبَبْته، قال [الشاعر] [(٤)] :

ووالله لولا تمـــرُه ما حَبَبْتُـــهُ ... ولا كان أدنى من عُبَيد ومُشْرِق [(٥)]

ونظــير مجىء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة فيما مضى مجىء المصدر أيضا على حذفها؛ نحو قولهم جاء زيد وحده . فأصل هذا أوحدته بمرورى إيحادا، ثم حذِفتْ زيادتاه [(٦)] فجاء على الفِعْل . ومثله قولهم : عَمْرَكَ اللهَ إلَّا فعلت أى عَمَّرتك الله تعميرا . ومثله [(٧)] قوله :

* بمنجرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ [(٨)] *

(١) آية ٢٢ سورة الحجر . (٢) آية ٩٨ سورة النحل . (٣) انظر ص ٩٧ من الجزء الأوّل . (٤) زيادة فى د ، هـ . والشاعر هو غيلان بن شجاع النهشلىّ . وانظر اللسان (حبب) ، والكامل ٤/٤ (٥) قبــله :

أحب أبا مروان من أجل تمره ... وأعــلم أن الجار بالجــار أرفق

وترى فى الشاهد إقواء . ويروى أبو العباس المبرّد الشطر الأخير هكذا :

* وكان عياض منه أدنى ومشرق *

(٦) كذا فى د ، هـ . وفى ش : « زيادته » وفى اللســان (وحد) : « زياداته » . ويراد بزيادتيه الهمزة الأولى والألف بعد الحاء . (٧) زيادة فى د ، هـ .

(٨) عجز بيت صدره : * وقد أغتدى والطير فى وكناتها *

وهو من معلقة امرئ القيس فى وصف فرس .

أى تقييد الأوابد ثم حذف زائدتيه[1]؛ وإن شئت قلت : وصف[2] بالجوهر لما فيه من معنى الفعل؛ نحو قوله[3] :

فلولا الله والمهرُ المفَدّى ... لَرُحتَ وأنت غِربال الإهاب

فوضع الغِربال موضع مخرّق . وعليه ما أنشدناه عن أبى عثمان :

* مِئبرة العرقوب إشْفَى المِرْفق *

أى دقيقة[4] المرفق (وهو كثير[5]) .

فأمّا[6] قوله[7] :

* وبعد عطائك المائة الرِّتاعا[8] *

فليس على حذف الزيادة ؛ ألا ترى أن فى عطاءٍ أَلِفَ إفعال[9] الزائدة . ولو كان على حذف الزيادة لقال : وبعد عَطْوك، فيكون كوحده . وقد ذكرنا هذا فيما مضى .

ولمّا كان الجمع مضارِعا للفعل بالفرعيّة فيهما جاءت فيه أيضا ألفاظ على حذف الزيادة التى كانت فى الواحد .

---

(١) كذا فى ش . وفى د : « زيادته » . وفى هـ : « زيادتيه » .

(٢) أى يراد بالقيد قيد الدابّة، وهو اسم وصف به لما فيه من معنى التقييد، فلا يكون فيه حذف .

(٣) أى حسان فى الحارث بن هشام . (٤) كذا فى د، هـ، جـ . وفى ش : «حادّة» . والإشفى فى الأصل مخرز الإسكاف . والمئبرة : الإبرة . يهجو امرأة .

(٥) سقط ما بين القوسين فى شـ . (٦) كذا فى ش . وفى د، هـ : « وأما » .

(٧) أى القطامى . وانظر الديوان . (٨) من قصيدته التى أولها :

قفى قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا

وهى فى مدح زفر بن الحارث الكلابىّ، وكان أسره فى حرب فمنّ عليه وأعطاه مائة من الإبل . وهاك هذا الشطر مع سابقه و بيت قبله :

فمن يكن استلام الى ثوىّ ... فقد أكرمت يا زفر المتاعا

أكفرا بعد ردّ الموت عنى ... وبعد عطائك المائة الرتاعا

استلام : فعل ما يلام عليه . والثوىّ : الضيف . والمتاع : الزاد .

(٩) كذا فى جـ . وفى ش : « فعال » .

وذلك نحو قولهم : كَرَوان وكِرْوان ، ووَرَشان ووِرْشان ، فجاء هذا على حذف زائدتيه ، حتى كأنه صار إلى فَعَل ، فجرى مجرى خَرَب وخِرْبان ، وبَرَق وبِرْقان ؛ قال :

* أبصرَ خِرْبانَ فضاءٍ فانكدر * (١)

وأنشدَنا لذى الرمّة :

مِنَ آلِ أبى موسى ترى الناسَ حولَه ... كأنهم الكِرْوان أبصرن بازِيا (٢)

ومنه تكسيرهم فَعَالا على أفعال ؛ حتى كأنه إنما كُسِّر فَعَل ، وذلك نحو جواد وأجواد ، وعياءٍ وأعياءٍ (٣) [وحياء وأحياء] (٤) وعراءٍ وأعراءٍ (٥) ، وأنشدَنا :

* أو مُجْنَ عنه عَرِيت أعراؤه * (٦)

فيجوز أن يكون جمع عَراءٍ ، ويجوز أن يكون جمع عُرْى ، ويجوز أن يكون جمع عَرًا ، من قولهم : نزل بِعَرَاه أى ناحيته .

---

(١) من أرجوزة العجاج التى أولها :

* قد جبر الدين الإله فجبر *

وهى فى مدح عمر بن عبيد الله بن معمر . وقبله :

إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر ... دانى جناحيه من الطور فر

* تقضى البازى إذا البازى كسر *

وانظر الديوان ١٧

(٢) هذا البيت الثالث والثلاثون من قصيدته فى مدح بلال بن أبى بردة الأشعرى . وأولها :

ألا حىّ بالزرق الرسوم الخواليا ... وإن لم تكن إلا رميا بواليا

وانظر الديوان ٦٠٤ ، والخزانة ١/٣٩٦ (٣) يقال فحل عياء : لايهتدى للضراب ، وكذلك الرجل . (٤) زيادة فى د ، ه . والحياء للناقة رحمها وفرجها . (٥) هو ما استوى من ظهر الأرض ، أو هو المكان الخالى . (٦) من أرجوزة رؤبة التى أولها :

* وبلد عامية أعماؤه *

وقبله : * إذا السراب انتسجت إضاؤه *

وترى أنه فى وصف السراب والإضاء : الغدران ، وهو ما يتراءى فيه من الماء . يقول فى السراب : يظهر فيه تارة مثل الغدران ، وتارة تموج عنه وتذهب .

ومن ذلك قولهم : نِعْمة وأَنْعُم ، وشِدّة وأَشُدّ فى قول سيبويه[1] : جاء ذلك على حذف التاء؛ كقولهم : ذِئْب وأَذْؤُب، وقِطْع[2] وأَقْطُع ، وضِرْس وأَضْرُس ؛ قال :

* وقرعن نابك قَرْعة بالأضرسِ *

وذلك كثير جدًا .

وما يجىء مخالِفا ومنتقِضا أوسعُ من ذلك؛ إلا أنّ لكل شىء منه عذرا وطريقا.

وفصل للعرب طريف؛ وهو إجماعهم على مجىء عين[3] مضارع فَعَلته إذا كانت من فاعلنى[4] مضمومة البتّة . وذلك نحو قولهم : ضاربنى فضربته أضرُبه ، وعالمنى فعلمته أعلُمه، وعاقلنى — من العقل — فعقلته أعقُله ، وكارمنى فكرمته أكرُمه، وفاخرنى ففخرته أفخُره، وشاعرنى فشعرته أشعُره . وحكى الكسائىّ : فاخرنى ففخرته أفخَره — بفتح الخاء — وحكاها أبو زيد أفخُره — بالضم — على الباب. كل[5] هذا إذا كنت أقْوَمَ بذلك الأمرِ منه .

ووجه[6] استغرابنا[7] له أن خُصّ مضارعه بالضمّ . وذلك أنا قد دللنا على أنّ قياس باب مضارع فَعَل أن يأتى بالكسر؛ نحو ضرب يضرب وبابِه ، وأرينا وجه دخول يفعُل على يفعِل فيه، نحو قَتَل يقْتُل، ونخل ينخُل، فكان الأَنْجَى به هنا إذ أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذى كان القياس مقتضِيا له فى مضارع فَعَل؛ وهو يفعِل بكسر العين . وذلك أن العُرْف والعادة إذا أريد

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٨٣ ؛ وانظر أيضا ص ٨٦ من الجزء الأوّل من الخصائص .

(٢) هو نصل صغير عريض . (٣) ﺟ : « عن » وفى ز : « عين » .

(٤) كذا فى د ، ﻫ ، ﺟ ، والأشباه . وفى ش : « فاعله » .

(٥) كذا فى د، ﻫ . وفى ش : «وكل» . (٦) سقط فى د ، ﻫ حرف العطف .

(٧) انظر ص ٣٧٩ من الجزء الأوّل .

الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصَر عليه هو أقيسهما فيه[1]؛ ألا تراك[2] تقول فى تحقير أسود وجدول: أسيِّد وجديِّل بالقلب[3]، وتجيز من بعدُ الإظهارَ وأن[4] تقول: أسيود وجديول، فإذا صرت إلى باب مَقَام وعجوز اقتصرت على الإعلال البتّة فقلت: مقيِّم وعجيِّز، فأوجبْتَ أقوى القياسَين لا أضعفَهما؛ وكذلك نظائره.

٥ فإن قلت: فقد تقول: فيها رجل قائم، وتجيز فيه النصب، فتقول: فيها رجل قائما؛ فإذا قدّمت أوجبت أضعف الجائزين. فكذلك أيضا تقتصر فى هذه الأفعال — نحو أكرُمه وأشعُره — على أضعف الجائزين[5] وهو الضمّ.

قيل: هذا إبعاد فى التشبيه. وذلك أنك لم توجب النصب فى (قائما)[6] من قولك: فيها رجل قائما، و(قائما) هذا متأخّر عن رجل فى مكانه فى حال الرفع، ١٠ وإنما اقتصرت على النصب فيه لمّا لم يجز فيه الرفع أو لم يقْوَ، فجعلت أضعف الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا؛ وليس كذلك كرمته أكرمه؛ لأنه لم يُنقض[7] شىء عن موضعه، ولم يقدّم ولم يؤخّر. ولو قيل: كرمته أكرمه لكان كشتمته أشتِمه، وهزمته أهزِمه.

وكذلك[8] القول فى نحو قولنا: ما جاءنى إلا زيدا أحد فى إيجاب نصبه، وقد ١٥ كان النصب لو تأخر (زيد) أضعف الجائزين فيه إذا قلت: ما جاءنى أحد إلا زيدا، الحال فيهما واحدة، وذلك أنك لمّا لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به — للضرورة — إلى النصب الذى كان جائزا فيه متأخرا. هذا كنصب (فيها قائما رجل) البتّة، والجواب عنهما واحد.

---

(١) ش: «آكد».
(٢) ش: «أراك».
٢٠ (٣) سقط فى د، هـ. ويريد قلب الواو ياء.
(٤) سقط حرف العطف فى ش.
(٥) كذا فى ش. وفى د، هـ: «الحالين».
(٦) د، هـ: «قائم».
(٧) ش: «ينقص» وهو تصحيف.
(٨) د، هـ: «فكذلك».

و إذا كان الأمر كذلك فقد وجب البحث عن علّة مجيء هذا الباب فى الصحيح كله بالضم؛ نحو أكرمه وأضرُبه .

وعلّته عندى أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة[1]، فدخله بذلك معنى الطبيعة والنَّحيزة التى تغلِب ولا تُغلب، وتلازم ولا تفارِق[2] . وتلك الأفعال بابها : فَعُل يفعُل؛ نحو فقُه يفقُه إذا أجاد الفقه، وعلُم يعلُم إذا أجاد العلم . ورويناعن أحمد ابن يحيى عن الكوفيين : ضَرُبتِ اليدُ يدُه، على وجه المبالغة .

وكذلك نعتقد نحن أيضا فى الفعل المبنىّ منه فِعْلُ التعجب أنه قد نُقِل[3] عن فَعَل وفَعِل إلى فَعُل[4]، حتى صارت له صفةُ التمكّن والتقدّم، ثم بُنى منه الفعل؛ فقيل : ما أفعله؛ نحو ما أشعره، إنما هو من شَعُر، وقد حكاها أيضا أبو زيد . وكذلك ما أقتله وأكفره : هو عندنا من قَتُل وكَفُر تقديرا[5]، و إن لم يظهر فى اللفظ استعمالا .

فلمّا كان قولهم : كارمنى فكرمته أكرمه[6] و بابه صائرا إلى معنى فَعُلت أفعُل أتاه الضمّ من هناك . فاعرِفه .

فإن قلت : فهلّا لمّا دخله هذا المعنى تمّموا فيه الشبه، فقالوا : ضرُبته أضرُبه ونَخُرتُه أنخُرُه (ونحو ذلك[7] ؟) .

قيل : مَنع من ذلك أنّ فَعُلْت[8] لا يتعدّى إلى المفعول به أبدا، و يفعُل قد يكون فى المتعدّى[9] كما يكون فى غيره؛ ألا ترى إلى قولهم : سلبه يسلُبه، وجلبه يجلبه،

---

(١) فى الأشباه : « لذلك » . (٢) سقط فى د، هـ .

(٣) أخذ بهذا متأخرو النحاة . وانظر الرضى شرح الكافية ٢/٣٠٨ .

(٤) فى ح : « أفعل » . (٥) د، هـ، الأشباه : « إلى » .

(٦) سقط فى د، هـ . (٧) سقط فى د، هـ، ز ما بين القوسين .

(٨) كذا فى د، هـ . وفى ش، والأشباه : « تتعدى » . (٩) ش : « المتعدية » .

ونحله ينحُله، فلم يَمنع من المضارع ما مَنَع من الماضى، فأخذوا منهما(١) ما ساغ، واجتنبوا ما لم يسُغ .

فإن قلت : فقد قالوا : قاضانى فقضيته أقضيه ، وساعانى فسعيته أسعيه ؟

قيل : لم يكن مِن (يفعِله) ههنا بدّ، مخافة أن يأتى على يفعُل فينقلب الياء واوا ،
٥ وهذا مرفوض فى هذا النحو من الكلام .

وكما لم يكن من هذا بدّ ههنا لم يجئ أيضا(٢) مضارع فَعَل منه ممّا فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر، على الرسم وعادة العرب . فقالوا : واعدنى فوعدته أعِده، وواجلنى فوجلته أجِله ، وواضأنى فوضأته،أَضؤه . فهذا كوضعته — من هذا الباب — أضعهُ .

ويدلّك على أن لهذا الباب أثرا فى تغييره باب فَعَل فى مضارعه قولهم : ساعانى
١٠ فسعيته أسعيه، ولم يقولوا : أسعاه على قولهم: سَعى يسعَى لمّا كان مكانا قد رُتِّب وقُرِّر وزُوِى(٣) عن نظيره فى غير هذا الموضع .

فإن قلت : فهلّا غيّروا ما فاؤه واو، كما غيّروا ما لامه ياء فيما ذكرت، فقالوا : واعدنى فوعدته أوعُده(٤)، لِمَا دخله من المعنى المتجدّد ؟ .

قيل : (فَعَل) مما فاؤه واو لا يأتى مضارعه أبدا بالضمّ، إنما هو بالكسر، نحو
١٥ وجد يجِد، ووزن يزِن، وبابه، وما لامه ياء فقد(٥) يكون على يفعِل، كيرمى و يقضى، وعلى يفعَل، كيرعى ويسعَى . فأمر الفاء إذا كانت واوا فى فَعَل أغلظ حكما من أمر اللام إذا كانت ياء . فاعرف ذلك فرقا .

(١) ش : « منها » والضمير فى « منهما » لصيغتى فعل و يفعل المضمومى العين .
(٢) د، هـ : « هنا » . (٣) أى نحى وأبعد . (٤) د، هـ : « المجدّد » .
٢٠ (٥) د، هـ : « قد » .

باب فى تدافُع الظاهر

هذا نحو من اللّغة له انقسام .

فمن ذلك استحسانهم لتركيب ما تباعدتْ مخارجه من الحــروف ؛ نحو الهمزة مع النون، والحاء مع البــاء ؛ نحو آن ونأى ، وحبّ وبحّ ، واســتقباحُهم(١) لتركيب ما تقارب من الحروف؛ وذلك نحو صس وسص، وطث وثط . ثم إنا من بعــدُ نراهم يؤثرون فى الحرفين المتباعدين أن يقرّبوا أحدهما من صاحبه ويُدنوه إليــه؛ وذلك نحو قولهم فى سَوِيق : صَـوِيق(٢) ، وفى مساليخ : مصاليخ ، وفى السُــوق : الصُــوق ، وفى اصتبَر(٣) : اصطبر ، وفى ازتان : ازدان ، ونحو ذلك ممــا أُدنِى فيه الصوتان أحدُهما من الآخر، مع ما قدّمناه : من إيثارهم لتباعد الأصوات؛ إذ كان الصوت مع نقيضه أظهر منــه مع قرينه(٤) ولَصِيقه ؛ ولذلك كانت الكتابة(٥) بالسواد فى السواد خفِيَّة، وكذلك سائر الألوان .

والجواب عن ذلك أنهم قد علموا أن ادّغام الحرف فى الحرف أخفّ عليهم من إظهار الحرفين ؛ ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معا نَبْوَة واحدة ، نحو قولك : شدّ وقطّع وسـلّم(٦)؛ ولذلك ما حُقّقت الهمزتان إذا كانتا عينين؛ نحو سآّل ورآّس، ولم تصحّا فى الكلمة الواحدة غير عينين ؛ ألا ترى إلى قولهم : آمن وآدم ، وجاءٍ(٧) ، وشاءٍ ، ونحــو ذلك . فلأجل(٨) هــذا ما قال يونس(٩) فى الإضافة إلى مُثنًّى : مُثنوِىّ

(١) انظر ص ٥٤ من الجزء الأوّل . (٢) انظر فى هذا وما بعده ص ١٤٣ من هذا الجزء .

(٣) فى ش، ه : « استبر » . والصواب ما أثبت .

(٤) كذا فى د، ه، ح . وفى ش : « قريبه » . (٥) سقط فى د، ه .

(٦) فى ش بعده : « كذلك » .

(٧) فى د، ه : « ساء » . والمراد اسم الفاعل من جاء وشاء وساء .

(٨) كذا فى ش . وفى د، ه : « ولأجل » . (٩) انظر الكتاب ٢/٧٩ .

فأجرى المدغم مجرى الحرف الواحد ، نحو نونِ مَثْنًى إذا قلت : مَثْنِوِىّ ؛ قال الشاعر[1] :

* حلفتُ يمينا غير ذى مَثْنَوِيَّةٍ[2] *

ولأجل ذلك كان من قال : (هم قالوا) فاستخف بحذف الواو، ولم يُقَل في (هنّ قلن) إلا بالإتمام .

ولذلك كان الحرف المشدّد إذا وقع رويًّا فى الشعر المقيّد خُفِّف ، كما يسكّن المتحرك إذا وقع روِيًّا فيه . فالمشدّد نحو قوله[3] :

أصحوت اليومَ أم شاقتك هِرْ ... ومن الحبّ جنونٌ مستعِرْ

فقابل براء (هرّ) راء (مستعر) وهى خفيفة أصلا . وكذلك قوله[4] :

ففداء لبنى قيس على ... ما أصاب الناس من سوء وضُرْ

ما أقلّتْ قَدَمِى إنهمُ ... نَعِم الساعون فى الأمر المُبِرْ

وأمثاله كثيرة . والمتحرّك (نحو قول رؤبة[5]) :

* وقاتم الأعماق خاوى المخترقْ *

ونحو ذلك ممّا كان مفردا محرّكا فأسكنه تقييدُ الروىّ .

---

(١) سقط فى ش ، ح . وهو النابغة .

(٢) عجزه : * ولا علم إلا حسن ظن بصاحب *

(٣) أى طرفة . وهو مطلع القصيدة . وهرّ : اسم امرأة .

(٤) أى طرفة أيضا فى القصيدة السابقة . والأمر المبرّ : الغالب الذى يعجز الناس . وقوله : « قيس » فى د ، ه : « عبس » والذى فى الديوان الأوّل، وانظر الخزانة ٤/١٠١ .

(٥) كذا فى د . وفى ه : « فى قول رؤبة » . وفى ش : « نحو قوله » .

ومن ذلك أن تبنى مما عينه واو مثل فِعَّل فتصحّ العين للادّغام، نحو قِوَّل وقِوَّم، فتصحّ العين للتشديد؛ كما تصحّ للتحريك[1] فى نحو قولهم: عِوَض وحِوَل وطِوَل .

فلمّا كان فى ادّغامهم الحرف فى الحرف ما أريناه من استخفافهم إياه صار تقريبهم الحرف (من الحرف[2]) ضربا من التطاول إلى الادّغام . وإن لم يصلوا إلى ذلك فقد حاولوه واشرأبّوا نحوَه؛ إلا أنهم مع هذا لا يبلغون بالحرف المقرَّب من الآخر أن يصيِّروه إلى أن يكون من مخرجه؛ لئلا يحصلوا من ذلك بين أمرين كلاهما مكروه .

أمّا أحدهما فأن يدّغموا مع بعد[3] الأصلين؛ وهذا بعيد .

وأمّا الآخر فأن يقرِّبوه منه حتّى يجعلوه من مخرجه ثم لا يدّغموه؛ وهذا كأنّه انتكاث وتراجع؛ لأنه إذا بلغ من قربه إلى أن يصير من مخرجه وجب إدغامه؛ فإن لم يدغموه حرموه المطلب المروم[4] فيه؛ ألا ترى أنك إذا قرّبت السين فى سويق من القاف بأن تقلبها صادا فإنك لم تُخرج السين من مخرجها، ولا بلغت بها مخرج القاف فيلزم ادّغامها فيها . فأنت إذًا قد رُمت تقريب الإدغام المستخَفّ، لكنّك لم تبلغ الغاية التى توجبه[5] عليك، وتنوط أسبابه بك .

وكذلك إذا قلت فى اضتبر : اصطبر، فأنت[6] قد قرّبت التاء من الصاد بأن قلبتها إلى أختها فى الإطباق[7] والاستعلاء، والطاء[8] مع ذلك من جملة مخرج التاء .

---

(١) فى هـ : «للتحرك»، وفى د : «للتحرك» .   (٢) سقط فى د، هـ ما بين القوسين .

(٣) د، هـ : «أبعد» .   (٤) كذا فى هـ . وفى د : «المرموم» وفى ش : «الملزوم» .

(٥) د، هـ : «توجه» والضمير المنصوب فى «توجيه» للادغام .   (٦) د، هـ : «فإنك» .

(٧) كذا فى د، هـ، حـ . وفى ش : «الطباق» .   (٨) د، هـ فيهما زيادة بعده : «باقية» .

وكذلك إذا قلت فى مَصْدَر : مَزْدَر ، فأخلصت الصاد زايا : قد قربتها من الدال بما فى الزاى من الجهر ، ولم تختلجها[1] عن مخرج الصاد . وهذه[2] أيضا صورتك إذا أشممتها رائحة الزاى فقلت : مصدر، هـذا المعنى قصدت ، إلا أنك لم تبلغ بالحرف غاية القلب الذى فعلته مع إخلاصها[3] زايا .

٥ فإن كان الحرفان جميعا من مخرج واحد، فسلكت هذه الطريق فليس إلا أن تقلب أحدهما إلى لفظ الآخر البتّة ، ثم تدّغم لا غير . وذلك نحو اطّعن القوم ؛ أبدلت تاء اَطتعن طاء البتة ثم ادّغمتها فيها لا غير . وذلك أن الحروف إذا كانت[4] من (مخرج[5] واحد ضاقت مساحتها أن تدنّى بالتقريب منها؛ لأنها إذا كانت معها من) مخرجها فهى الغاية فى قربها ؛ فإن زدت على ذلك شيئا فإنما هو أن تخلص ١٠ الحرف إلى لفظ أخيه البتة، فتدغمه[6] فيه لا محالة .

فهذا وجه التقريب مع إيثارهم الإبعاد .

ومن تدافع[7] الظاهر مانعلمه من إيثارهم الياء على الواو . وذلك لويت ليّا ، وطويت طيّا، وسيّد، وهيّن (وطىّ[8]) وأغريت[9] ودانيت وآستقصيت، ثم إنهم مع ذلك قالوا : الفتوى ، والتقوى والثنوى ، فأبدلوا الياء واوا عن غير قوّة علّة أكثر ١٥ من الاستحسان والملاينة .

---

(١) أى لم تنتزعها وتجتذبها . (٢) د ، هـ : «هذا» . (٣) د ، هـ : «إصلاحها» .

(٤) د ، هـ فيهما زيادة بعد : « معها » . (٥) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ .

(٦) فى د ، هـ : «وتدغمه» . (٧) ء ، هـ ، ز : «تباعد تدافع» . (٨) سقط فى ء ، هـ .

(٩) كذا فى جـ . وفى ء ، هـ : « أعريت » وفى ش : « أغويت » ، وهو مصحف عما أثبت .

٢٠ وأغريت لامها واو . وأصل المادة الغراء وهو يفيد اللصوق ، فإذا قيل : أغرى بينهم العداوة أى ألصقها بهم . والأشبه أن يكون : « أغزيت » من الغزو .

والجواب عن هذا أيضا أنهم — مع ما أرادوه من الفرق بين الآسم والصفة على ما قدّمناه — أنهم[1] أرادوا أن يعوّضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها .

ومثله فى التعويض لا الفرق قولهم : تقِىّ[2] وتُقْوَاء[3] ، ومَضَى على مُضَوائه[4] ، وهذا أمر ممضُوّ[5] عليه .

ونحوه فى الإغراب قولهم : عوى الكلب عَوّة ، وقياسه عَيَّة . وقالوا فى العَلَم للفرق بينه وبين الجنس : حَيْوة ، وأصله حيّة ، فأبدلوا الياء واوا . وهذا — مع إيثارهم خَصَّ العَلَم بما ليس للجنس — إنما هو لما قدّمنا ذكره : من تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها .

فلا ترينّ من ذلك شيئا ساذَجا عاريا من غرض وصنعة .

ومن ذلك آستثقالهم المِثلين ، حتى قلبوا أحدهما فى نحو أمليت — وأصلها أمللت — وفيما حكاه أحمد بن يحيى — أخبرنا به أبو علىّ عنه — من قولهم : لا ورَبِيك لا أفعل ، يريدون : لا وربِّك لا أفعل . نعم ، وقالوا فى أشدّ من ذا :

ينشَب فى المَسْعل واللَّهَاء ... أنشبَ من مآشِرٍ حداءِ[6]

---

(١) أعيد « أنهم » توكيدا لطول الفصل .

(٢) زيادة فى ى ، هـ .

(٣) فالواو فى تقواء أصلها الياء إذ مادة الوقاية يائية اللام .

(٤) المضواء : التقدّم .

(٥) ى ، هـ : « الأمر » .

(٦) قبله : * يالك من تمر ومن شيشاء *

والشيشاء من التمر : الشيص ، وهو الذى لا يشتدّ نواه . والمسعل موضع السعال من الحلق ، واللهاء أصله اللهى ، واحدها لهاة وهى اللحمة المشرفة على الحلق . والمآشر أصله المآشير جمع المئشار وهو المنشار . وتراه يصف التمر بأنه يعلق فى الحلق لما فيه من اللين وأنه ليس بيابس لحل . وانظر اللسان (حدد ، وشيش) .

قالوا: يريد: حدّاد[1]، فأبدل الحرف الثانى و بينهما ألف حاجزة، ثم قال[2] مع هذا

لقد تعلّلتُ على أيانِقِ ... صُهْبٍ قليلات القُرَاد اللازق[3]

فجمعوا بين ثلاثة أمثال مصحّحة، وقالوا: تصبّبت عَرَقا.

وقال العجّاج:

* إذا حِجَاجا مقلتيها هجّجا[4] *

وأجازوا فِي مثل فرزدق من رددت رَدَدّد، فجمعوا بين أربع دالات، وكرهوا أيضا حنيفىّ، ثم جمعوا بين أربع ياءات، فقال بعضهم: أُمَيِّيّ[5] وعَدِيِّيّ، وكرِهوا أيضا أربع ياءات بينهما[6] حرف صحيح حتى حذفوا الثانية منها. وذلك قولهم فى الإضافة إلى أُسَيِّد: أُسَيْدِىّ. ثم إنهم جمعوا بين خمس ياءات مفصولا بينها بالحرف الواحد. وذلك قولهم فى الإضافة إلى مُهَيِّم مُهَيِّيمِىّ[7]. ولهذه الأشياء أخوات ونظائر كثيرة.

والجواب عن كل فصل من هذا[8] حاضر.

أمّا أمليت فلا إنكار لتخفيفه[9] بإبداله.

---

(١) ج: «حدادا». (٢) كذا فى ء، هـ. وفى ش: «قالوا».

(٣) جاء هذا الرجز فى اللسان (قرد) من غير عزو. وعقبه بقوله: «عنى بالقراد الجنس؛ فلذلك أفرد نعتها وذكره. ومعنى (قليلات القراد) أن جلودها ملس لا يثبت عليها قراد، سمان ممتلئة». وانظر النوادر لأبى زيد ١٢٩ (٤) الحجاج — بفتح الحاء وكسرها —: منبت شعر الحاجب من العين. ويقال هجج البعير إذا غارت عينه من جوع أو عطش أو إعياء غير خلقة. وهذا فى وصف ناقته. وقبله:

* تعدو إذا ما بدنها تفضّجا *

يقال: تفضج عرقا: سال عرقه. يقول إنها تعدو فى حال الإعياء والكلال، حين عرقها وحين غئور حجاجى عينها. وانظر الديوان. (٥) انظر ص ٧٢ ج ٢ من الكتاب، وشرح الشافية للرضى ٢/ ٣٠

(٦) أى بين اليائين المشدّدتين اللتين مجموعها أربع ياءات.

(٧) هو تصغير مهوم، وهو وصف من هوّم الرجل إذا نام. والياء الساكنة بعد ياء التصغير للتعويض من حذف إحدى الواوين. وانظر الكتاب ٢/ ٨٦، وشرح الشافية ٢/ ٣٤

(٨) ء، هـ: «هذه». (٩) ء، هـ «فى تخفيفه».

وأما (تعللت) و (هججا) ونحو ذلك مما اجتمعت فيه ثلاثة أمثال تخارجُ على أصله ، وليس من حروف العلّة فيجبَ تغييره . والذى فعلوه فى (أمليت) و (لا وربِيك لا أفعل) و (أنشب من مآشر حِداءٍ) لم يكن واجبا فيجبَ هذا أيضا ، وإنما غيِّر استحسانا ، فساغ ذلك فيه(١)، ولم يكن موجِبا لتغيير كل ما اجتمعت فيه أمثال؛ ألا ترى أنهم لمّا قلبوا ياء طيِّء ألفا فى الإضافة فقالوا : طائىّ لم يكن ذلك واجبا فى نظيره ؛ لمّا كان الأوّل مستحسَنا .

وأمّا حَنَفىّ فإنهم لمّا حذفوا التاء شجُعُوا(٢) أيضا على حذف الياء، فقالوا: حنفىّ. وليس كذلك عدِيّ وأُمِيّ فيمن أجازهما؛ (ألا ترى)(٣) عدِيّا لمّا جرى مجرى الصحيح فى اعتقاب حركات الإعراب عليه — نحو عدىٌّ وعدِيّا وعدىٍّ — جرى مجرى(٤) حنيف ، فقالوا : عدِيِّىٌّ؛ كما قالوا : حنيفىّ . وكذلك أُمَيِّىّ أجروه مُجْرَى نميرىّ وعُقَيلىّ . ومع هذا فليس أُمِيّ وعدِيّ بأكثر فى كلامهم . وإنما يقولها بعضهم .

وأمّا جمعهم فى مهيّيمى بين خمس ياءات وكراهيتُهم فى أسيدىّ أربعا فلأنّ الثانية من أسيدىّ لمّا كانت متحركة وبعدها حرف متحرك قلِقت لذلك وجَفَتْ . ولمّا تبعتها فى مهييمىّ ياء المدّ لانت ونُعمت . وذلك من شأن المَدّات . ولذلك استُعملن فى الأرداف والوصول والتأسيس والخروج ، وفيهنّ يجرى الصوت للغِناء والحُدَاء والترنّم والتطويح .

وبعد فإنهم إذا خفّفوا فى موضع وتركوا آخر فى نحوه كان أمثل من ألّا يخففوا فى أحدهما. وكذلك جميع ما يَرِد عليك مما ظاهرُه ظاهر التدافع ؛ يجب أن ترفُق به ولا تعنُف عليه ولا تسرع إلى إعطاء اليد بانتقاض بابه . والقياسَ القياسَ .

---

(١) سقط فى ى، هـ . (٢) كذا فى ى ، هـ ، حـ . وفى شـ : « أجمعوا » .
(٣) ز : « الآن » وهو محرف عن « إلا أنّ » . (٤) ى، هـ : « بجرى » .

باب فى التطوّع بما لا يلزم

هذا أمر قد جاء فى الشعر القديم والمولَّد جميعا مجيئا واسعا .

وهو أن يلتزم الشاعر مالا يجب عليه ، ليدلّ بذلك على غُزْرِه[(١)] وسعة ما عنده .

فمن ذلك ما أنشده الأصمعىّ لبعض الرجّاز :

وحُسَّدٍ أوشَلْت من حِظاظها على أحاسى الغيظ واكتظاظها[(٢)]

حتى ترى الجَوّاظ من فِظاظها مُذْلَوْلِيا بعد شذَا أفظاظها[(٣)]

وخُطَّةٍ لا رَوْح فى كِظاظها أنشطت عنى عُرْوَتَىْ شِظاظها[(٤)]

بعد احتكاءِ أُرْبَتَىْ أشظاظها بعَزْمةٍ جلّت غُشا إلظاظها[(٥)]

* بَجَّكَ كِرْشَ النابِ لافتظاظها[(٦)] *

---

(١) الغزر — بضم الغين وفتحها — الكثرة والغزارة .

(٢) جاء هذان الشطران فى اللسان (حظظ) ، و (كظظ) . أوشل حظه : أقله وأخسه . والحظاظ واحده الحظ . والأحاسى كأنه جمع الحساء على غير قياس ، وهو ما يشرب أو هو الشرب نفسه . والاكتظاظ من الكظة وهو الامتلاء من الطعام ، و يقول ابن سيده كما فى اللسان « إنما أراد اكتظاظى عنها فحذف وأوصل » وهو يريد امتلاءه من الغم ، ويريد بأحاسى الغيظ تضمنه الغيظ منهم . والأنسب أن يكون احتساء الغيظ والاكتظاظ من الحسد ، والإضافة فى « اكتظاظها » على وجهها . وانظر اللسان (حظظ ، وكظظ ، وحسا) .

(٣) الجواظ ، المتكبر الجافى . والفظاظ : الفظاظة . ويقال : اذلولى : ذل وانكسر قلبه . والشذا بالدال المهملة ، وفى اللسان بالذال المعجمة . والأول : الحدّ والبقية ، والثانى الحدة ، وهو أيضا الأذى . والأفظاظ واحده الفظ . وجاء الشطران فى اللسان (فظظ) .

(٤) الخطة : الخطب والأمر المهم . والروح : الراحة والنجاة من غم القلب . وأصله برد نسيم الريح . والكظاظ : الملازمة على الشدّة ، والشظاظ العود الذى يجعل فى عروة الجوالق . وأنشط العقدة : حلها . يقول إنه يحل بثاقب فكره وأصيل رأيه ما تعقد من الأمور وأشكل من الأحداث . وورد الشطران فى اللسان (كظظ) . (٥) الأربة : العقدة . والاشظاظ مصدر قولك : أشظه : جعل فيه الشظاظ واحتكاء الأربة أن يحكم شدّها . والغشا جمع الغشوة وهى الغطاء ، والإلظاظ : لزوم الشىء والمثابرة عليه . وورد الشطر الأول فى اللسان (كظظ) .

(٦) افتظه : شق عنه الكرش أو عصره منها ، والبج : الشق . وبج كرش الناب فى المفاوز عند الحاجة إلى الماء . وورد هذا الشطر فى اللسان (فظظ) .

فالتزم فى جميعها ما تراه من الظاء الأولى مع كون الروىّ ظاء ، على عِزّة ذلك مفردا من الظاء الأول[1] ، فكيف به إذا انضم إليه ظاء قبله[1] . وقلّما رأيت فى قوة الشاعر مثل هذا .

وأنشد الأصمعىّ أيضا من مشطور السريع رائيّةً طويلة[2] ٱلتزم قائلها تصغير قوافيها فى أكثر الأمر إلا القليل النَّزْر . وأولها :

عزّ على لَيْلَى بذى سُدَيرِ ... سوءُ مبيتى ليلة الغُمَيرِ[3]
مقبّضا نفسىَ فى طُمَيرِ ... تجمّعَ القُنفُذِ فى الجُحَيرِ[4]
تنتهِضُ الرِعْدة فى ظُهَيرى ... يهفو إلىّ الزَوْرُ من صُدَيرى[5]
مثل هرير الهِرّ للهُرَيرِ ... ظمآن فى ريح وفى مُطَيرِ
وأَرْزِ قُرٍّ ليس بالقُرَيرِ ... من لدما ظُهْرٍ الى سُحَيرِ[6]
حتى بدت لى جبهة القُمَيرِ ... لأربع غَبَرْنَ من شُهَيرِ[7]

---

(١) فى ز : « الأولى » و « قبلها » . (٢) فى العينى ٣/٤٢٩ على هامش الخزانة أن قائلها راجز من رجاز طيء . وهذه الأرجوزة اعتدّها المصنف من مشطور السريع . ويعدّها المتأخرون من مشطور الرجز وقد جرى القطع فى الجزء الأخير مع الخبن . (٣) ذو سدير قرية لبنى العنبر ، والغمير موضع بين ذات عرق والبستان . وانظر معجم البلدان . (٤) الطمير مصغر الطمر ، وهو الثوب البالى . وفى المثل السائر (النوع الرابع من المقالة الأولى) « طميرى » والجحير مصغر الجحر .

(٥) « تنتهض » كذا فى ى ، ه ، ز . وفى ش : « تنتقض » . وما أثبت موافق لما فى اللسان (نهض) ، ولما فى شواهد العينى على هامش الخزانة ٣/٤٢٩ . والزور : أعلى الصدر أو وسطه ، أو هو الصدر . والمناسب هنا أحد المعنيين الأوّلين .

(٦) الأرز : شدّة البرد . يقال : ليلة آرزة . وقد ورد الشطر الأول فى اللسان (أرز) . والشطر الثانى ورد فى اللسان وفى شواهد العينى بعد الشطر السابق .

* تنتهض الرعدة فى ظهيرى *

هكذا : * من لدن الظهر إلى العصير *

(٧) « غبرن » كذا فى ش . وفى ى ، ه ، ز : « خلون » .

ثم غدوتُ غَرِضا من فورى ... وقِطْقِطُ البِـلّة فى شُـعيرى (١)

يقذفنى مَـوْرٌ الى ذى مَوْرِ ... حتى إذا وَرّكت من أُيَيْرِى (٢)

سـواد ضِيفيه إلى القصير ... رأت شحوبى وبَذَاذ شَـوْرى (٣)

وجردبت فى سَمَـل عُفَـير ... راهبـةٌ تكنى بأمّ الخـير (٤)

٥ جافيـةٌ مَعْوَى مَلاثِ الكَوْر ... تحزم فـوق الثـوب بالزُّنَيْرِ (٥)

---

(١) غرضا أى قلقا . وفى ى ، هـ ، ز : «حرضا» وهو محرّف عن «حرضا» وهــو المريض . والقطقط : صغار البرد — بفتح الراء — وهو المطر المتفرق . وانظر اللسان (بلل) ففيه الشطر الأخير .

(٢) المور : الطريق . وقوله : « ذى مور » فكأن « ذى » ملغاة فى التقـدير ، وكأنه قال : إلى مور . وقوله : « أيبرى » تصغير الأير ، وهو الذكر . وقـوله : « من أيبرى » كذا فى اللسان

١٠ (ورك) إذ جاء هـذا الشطر والشطران بعده . وفى نسخ الخصائص : « فى أيبرى » . وورد فى اللسان (ضنوف) « أتير » وهو تصحيف . ويقال : ورك الشىء : جعله حيال وركه .

(٣) الضيف فى الأصل : جانب الوادى ، استعاره للذكر . وسواد الضيفين كأنه يريد شخص الذكر ومعظمه . وقد قرأها من نسخ من ش : «سواء» أى وسط . وهو قريب من «سواد» فإن سواد الشىء شخصه ومعظمه . والقصير تصغير القصر وهو جمع القصرة لأصل المتن . وقد جمع القصرة وما حولها فأتى بلفظ

١٥ الجمع . والبذاذ سوء الحالة ورثاثتها . والشور : الزينـة . وقوله : « شحوبى » كذا فى ش واللسان . وفى ى ، هـ ، ز : « شجونى » .

(٤) جردبت أى بخلت بالطعام . والجردبة فى الطعام أن يستر ما بين يديه من الطعام بشماله لئلا يتناوله غيره . والسمل : الخلق من الثياب . وعفير كأنه تصغير أعفر على تصغير الترخيم أى مصبوغ بصبغ بين البياض والحمرة . وانظر اللسان (عفر) .

٢٠ (٥) ورد الشطر الأول فى اللسان (كور) . والمعوى مكان العىّ وهــو اللىّ والعطف والثنى . يقال عوى الشىء يعوبه ، والملاث كذلك من اللوث ويقال كار العمامة لفها ولواها . وكأنه يصف غطاء رأسها ، وأنها تلفه على رأسها لفة جافية غير رقيقة . والزنير لغة فى الزنار . وهو ما يلبسه النصرانىّ يشده فى وسطه . وقد ورد هذا الشطر وما بعده فى اللسان (زنر) .

تقسم أُسْتِيًّا لها بِنَيْر ... وتضرب الناقوسَ وَسْطَ الدَّيْر (١)

قبل الدجاج وزُقاء الطير ... قالت تُرَقِّى لى وَيْح غيرى

إنى أراك هاربا من جور ... من هذه السلطان قلت جير (٢)

مازلتُ فى مَنْكَظة وسَيْر ... لِصبية أُغيرُهم بغَير (٣)

كلهمُ أمعط كالنُّغَير ... وأرملاتٍ ينتظرن مَيْرى (٤)

قالت ألا أبشر بكل خير ... ودَهَنت وسرَّحت ضُفَيْرى (٥)

وأدَّتْ خبزىَ من صُيَير ... من صِير مصرين أو البحير (٦)

وبُزَيت نَمِس مُرَيْر ... وعدس قُشِّر من قشير (٧)

(١) الأستى : الثوب المسدّى . والنير : العلم فى الثوب . وهو بكسر النون ، وكأن فتح النون للضرورة والخروج من عيب السناد .

(٢) « من جور » فى اللسان (جير) : « الجور » حيث ورد هذا البيت . والسلطان : قدرة الملك يذكر ويؤنث ، كما هنا . وفى اللسان : « هذّة السلطان » والهذّ : الكسر والظلم .

(٣) ورد الشطران فى اللسان (نكظ) . والمنكظة : الجهد فى السفر والشدّة . و « أغيرهم » أى أميرهم ، والغير : هو المير أى إحضار الميرة وهى الطعام يجلب .

(٤) الأمعط : من لا شعر على جسده . والنغير : طائر يشبه العصفور .

(٥) ورد الشطر الأخير فى اللسان (ضفر) . والضفير تصغير الضفر — بسكون الفاء — وهو خصلة الشعر .

(٦) ورد الشطران فى اللسان (صير ، ومصر) الصير : سمك مملوح يتخذ منه طعام . و « مصرين » ضبط بكسر الراء وفتح النون على صيغة الجمع ، وكأنه أراد مصر بجمعها باعتبار تعدد أقاليمها فكأن كل إقليم منها مصر . وضبط أيضا بالتثنية ، وهذا هو الأقرب ويراد البصرة والكوفة ، وكان عليه أن يقول : المصرين ، ولكن لم يتهيأ له ذلك لضيق الوزن . وقوله : « أو البحير » فالأقرب أن يريد « البحرين » ويرى بعضهم أنه يريد البحر فصغره .

(٧) ورد الشطر الأول فى اللسان (نمس) ، والآخر فيه (قشا) . والنمس : الفاسد المتغير . وفى ى ، ه ، ز : « نمش » وهو تصحيف . وقوله : « قشر » كذا فى ش . وفى ز ، واللسان : « قشى » وهو بمعناه .

وقبصات من فَتَى نُمَيْر ... وأتأرتنى نظرة الشُّفَير (١)

وجعلت تقذف بالجُحَير ... شطرى وما شطرى وما شطيرى

حتى إذا ما استنفدت خُبَيرى ... قامت إلى جنبى تَمَسّ أيرى (٢)

فزفَّ رَأْلى واستُطِير طيرى ... وقلت : حاجاتك عند غيرى (٣)

حُقِّرْتِ ألّا يومَ قَدَّ سيرى ... إذ أنا مثل الفَلَتان العَير (٤)

حَمْسًا ولمّا إضتُ كالنسير ... وحين أقعيت على قُبَيرى (٥)

أنتظر المحتوم من قُدَيرى ... كلّا ومَن منفعتى وخيرى (٦)

* بكفّه ومبدئى وحورى * (٧)

أفلا ترى إلى قلّة غير المصغّر فى قوافيها . وهذا أنخر ما فيها، وأدلّه على قوّة قائلها، وأنه إنما لزم التصغير فى أكثرها سباطة وطبعا، لا تكلّفا وكَرْها؛ ألا ترى أنه

(١) القبصات جمع القبصة ، وهو بضم القاف وفتحها : ما تناولته بأطراف أصابعك . والفتى : الردىء ، وقد كتب فى اللسان بالياء كما ترى . ويقال : أتأره بصره : أتبعه إياه . والشفير تصغير الشفر ، وهو للعين ما نبت عليه الشعر .

(٢) ورد الشطر الأخير مع الشطر الأول من البيت التالى فى اللسان (رأل) .

(٣) الرأل : ولد النعام ، وزفيفه : سرعته . ويقال : زف رأله إذا فزع ونفر . يريد أن فيه وحشية كالرأل . ويقال : استطير الرجل : فزع ، واستطير طيره : كناية عن فزعه .

(٤) « حقرت » يدعو عليها بالتحقير . وقوله : « ألا يوم قد سيرى » أى هلا كان ما تبغين منى ومراودتك إياى عن نفسى فى شبابى وقوّتى . والسير : واحد السيور ، وهو ما يقدّ من الجلد . وقدّ سيره قد يريد به أنه طليق غير مقيد فقد قطع قيده ، أو يريد جدته بجدة سيره . والعير : الحمار الوحشىّ . والفلتان : الجرىء ، ويقال : فرس فلتان : نشيط حديد الفؤاد .

(٥) حمسا أى شدّة وقوة ونشاطا . وهو راجع إلى قوله قبل : « إذ أنا مثل الفلتان » . والنسير : تصغير النسر .

(٦) القدير تصغير القدر — بفتح الدال — وهو ما قدّره الله وقضاه على العبد .

(٧) الحور : الرجوع .

لو كان ذلك منه تجشُّما وصنعة لتحامى غيرَ المصغَّر ليتمّ له غرضه، ولا ينتقضَ عليه ما اعتزمه .

وكذلك ما أنشده الأصمعىّ من قول الآخر :

قالوا ارتحل فاخطُبْ فقلت هَلَّا إذْ أنا رَوقاى معًا ما انفلّا (١)

وإذْ أؤُلُّ المشى أَلًّا أَلَّا وإذ أرى ثوب الصِبَا رِفَلّا (٢)

علىّ أحوى نَديا مخضلّا حتى إذا ثوبُ الشباب ولّى

وانضمّ بُدْنُ الشيخ واسمألّا وانشنجَ العِلْبَاءُ فاقفعلّا (٣)

مثلَ نَضِىّ السُقْم حين بَلّا وحرّ صدرُ الشيخ حتى صلّا (٤)

على حبيب بان إذ تولّى غادر شُغلا شاغِلا وولّى (٥)

قلتَ تعلّق فيلقًا هَوْجَلا عجّاجة هجَاجة تألّى (٦)

(١) روقاى : قرناى . والانفلال : الانثلام . يريد قوة الشباب وأجتماع أسباب الحمية والأنفة، وضرب الروقين مثلا لأن الحيوان يدفع بهما .

(٢) أل المشى : أسرع فيه واهتز . ويقال : ثوب رفل : طويل . وأصل ذلك فى الفرس الرفل، وهو الطويل الذيل .

(٣) البدن مصدر بذن وبدن من بابى كرم ونصر إذا سمن . ويريد به هنا الشحم الذى به يكون سمينا . وانضمامه : تقبضه ونقصه، يريد هزاله . واسمأل : ضمر . وانشنج : تقبض : والعلباء : عصب العنق . واقفعل : يبس من الكبر . وقد ورد الشطر الأول فى اللسان فى (بدن)، والشطر الأخير مع ما بعده فى (نضا) .

(٤) «نضى» كذا فى ى، ه، ز . وفى ش : «بطىء» والنضى : الذى أبلاه السفر . ويقال : بل من مرضه : شفى ونجا . وحر صدره : اشتدت حرارته . وصلا الألف فيه للإطلاق، يقال : صل صليلا : صوت . (٥) كأنه يريد بالحبيب المولى الشباب .

(٦) الفيلق : الصخابة، والهوجل : المرأة الفاجرة، وشدده إجراء للوصل مجرى الوقف . والعجاجة الصيّاحة . والهجاجة : الحمقاء، ويقال للذكر أيضا، وهو الوارد فى المعاجم . وتألى أصله تتألى أى تقسم . والمقسم عليه ما يأتى فى البيت بعد . وقوله : « قلت تعلق » البيت جواب قوله قبل : « إذا ثوب الشباب ولى » . وورد البيت فى اللسان فى (فلق) .

لأُصبِحنّ الأحقر الأذلّا ... وأن أُعَلّ الرَّغْم عَلًّا عَلّا (١)

فإن أقل يا ظَبْيُ حِلًّا حِلّا ... تَقَلّقَ وتعقِد حبلها المنحلّا (٢)

وحملقت حولىّ حتى احولّا ... مأقان كَرْهان لها واقبلّا (٣)

إذا أتت جاراتها تَقَلّى ... تريك أشغى قَلِحًا أفلّا (٤)

مُركَّبًا راوُوله مُثْعَلّا ... كأنّ كلبا لَثِقا مبتلّا (٥)

وغَلْقةً معطونة وجُلّا ... أنداه يوم ماطر فطُلّا (٦)

وعَلْهَبا من التيوس عَلّا ... يُغَلُّ تحت الرُّدْن منها غلّا (٧)

منتوفة الوجه كأنّ مَلّا ... يُمَلّ وجهُ العِرس فيه ملّا (٨)

كأن صابًا آلَ حتى آمطلّا ... تَسَفُّه وشُبْرُما وخَلّا (٩)

إن حلّ يوما رحلَه مَحَلّا ... حَمْوٌ لها أزجت إليه صِلّا (١٠)

---

(١) ورد الشطر الأخير فى اللسان ، وقال عقبه : « جعل الرغم بمنزلة الشراب وإن كان الرغم عرضا ، كما قالوا : جرعته الذل . وعداه إلى مفعولين » .

(٢) فى ز : « ياطمر » بدل « ياظبى » والطمر : الثوب البالى ، ناداها بالظبى تهكما ، وناداها بالطمر لبلائها وقدمها . و « حلا » أى تحللى مما عزمت عليه ، يقال لمن أقسم على شىء : حلا أى تحلل من يمينك . وتقلق : تضجر ، وعقد حبلها كأنها تريد الرحيل والانصراف عنه .

(٣) حملق إليه : نظر نظرا شديدا . والاقبلال من القبل وهو إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى . وكرهان : مكروهان . وورد البيت فى اللسان (كره) .

(٤) أشغى وصف من الشغا ، وهو اختلاف نبتة الأسنان بالطول والقصر . والأفلّ : المتثلم المتكسر .

(٥) الراوول : السن الزائدة لا تنبت على نبتة الأضراس . والمثعل من الثعل . وهو دخول سن تحت أخرى . وورد الشطر الأول مع ما قبله فى اللسان (رول) . واللثق : المبتل الندى .

(٦) الغلقة : عشبة تنقع فى مائها الجلود فيزول ما عليها . والجل كأنه يريد به ما تلبسه الدابة لتصان به

(٧) العلهب : التيس من الظباء . والعل : الضخم من التيوس . ويغل يدخل يقال : غله : أدخله . والردن : أصل الكم . وورد الشطر الأول فى اللسان (علل) .

(٨) الملّ : الرماد الحار الذى يحمى ليدفن فيه الخبز لينضج ، ويقال : مل الشىء فى الجمر : أدخله فيه . (٩) آل : خثر ، وامطل : امتد . وورد الشطر الأول فى اللسان (مطل) . والشبرم : نبات له حب كالعدس . (١٠) حمو المرأة قريب زوجها ؛ كأبيه وأخيه . وأزجت : ساقت . والصل : الداهية ، وأصله : الحية . يريد أنها آذته أبلغ إيذاء .

وعقرباً تمتــلّ مــلّا مــلّا ... ذاك و إن ذو رَحْمها استقلّا (١)

من عثرة ماتت جَوًى وسُــلّا ... أو كثر الشيء له أو قــلّا

قالت لقــد أُرى فلا تملّى ... و إن تقل يا ليتــه آســتبلّا

من مَرَض أحرضَـــه وبلّا ... تقــل : لأنفيه ولا تعَـــلّى (٢)

تُسَرّ إن يلق البــلاد فِلّا ... مجــروزةً نَفَاســةً وغِــلّا (٣)

و إن وصلت الأقرب الأخَلّا ... جُنّت جنــونا واستُخِفّت قلّا (٤)

وأجْلِلَتْ من ناقِــع أفكلّا ... إذا طُبِي الكُنُساتِ انغــلّا (٥)

تحت الإرَانِ سلبتْه الظِلّا ... و إن رأت صوت السِباب على (٦)

سحــابة ترعـــد أو قَسْطلّا ... أجّت إليــه عَنَقــا مِئَــلّا (٧)

أجَّ الظليم رعتــه فانشــلّا ... ترى لهــا رأســا وأْى قَنْدَلّا (٨)

---

(١) تمتل : تسرع . واستقل من العثرة : نهض منها وارتفع .

(٢) هذا البيت والشطر الذى قبله فى اللسان (علا) . و تعلى : ارتفع و برأ من مرضه . وقوله : « لأنفيه » كأنها تريد : رغم لأنفيه، تدعو عليه بالذل . وأنفاه : منخراه، أى جانبا الأنف .

(٣) الفل : الأرض القفرة . و يقال : أرض مجروزة : لا تنبت . والنفاسة : مصدر قولك نفس — من باب فرح — عليه الشيء : لم يره أهلا له . وقوله : «إن يلق البلاد» فى ز : «أن يلقى البلاد» وورد البيت فى اللسان (جرز) .

(٤) الأخل : المعدم المحتاج . والقل : الرعدة .

(٥) «أجللت» كذا فى النسخ، وكأن الصواب : «جللت» أى غشيت، والأفكل : الرعدة، وكأنه يريد بالناقع السم، وكأن الكلام على القلب أى جالت سما من الأفكل الذى اعتراها، والكنسات جمع الكنس — بوزن الكتب — جمع الكناس، وهو ما يستكن فيه الوحش من الظباء والبقر . وانغل دخل . وورود الشطر الأخير مع ما بعده فى اللسان (كنس) .

(٦) الإران : كناس الوحش .

(٧) القسطل : الغبار . وأج : أسرع فى سيره، ومئلا : سريعا .

(٨) انشل مطاوع شله أى طرده . والوأى : الشديد الخلق . والقندل : الضخم، وثقله للضرورة .

لو تنطِح الكُنَّادر العُتُلّا	الكُنْدُرَ الزُوَازِيَ الصُمُلّا (١)
الصَتْم والشِنْظيرة المِتَلّا	فَضَّت شئون رأسه وٱفتلا (٢)
تقول لأبنيها إذا ما سَلّا	سُلَيلة من سَرِق أو غَلّا (٣)
أو جفعا جيرتها فشَلّا	وَسِيقةً فكَرَّشا وملّا (٤)
أحسنتما الصُنع فلا تَشَلّا	لا تعدَما أخرى ولا تَكِلّا (٥)
يا ربِّ رَبَّ الحجِّ إذ أهلّا	مُحْرِمُه ملبِّيا وصَلّى
وحلّ حَبْلَى رحلِه إذ حَلّا	بالله قد أَنْضَى وقد أكَلّا
وأنقب الأشْعَر والأظَلّا	من نافِه قد ٱنضوى وٱختلا (٦)
يحمل بِلْوَ سفرٍ قد بَلّى	أجلادَه صيامُه وألّا (٧)

(١) الكنّادر: الغليظ من حمر الوحش؛ والعتل: الصلب الشديد. والكندر: الغليظ أيضا. والزوازى القصير الغليظ. والصمل: الشديد الخلق العظيم. وقد ورد الشطر الأول مع الشطر الأخير من البيت التالى فى اللسان (فلل).

(٢) الصتّم: الضخم الشديد: والشنظيرة: البذىء السيء الخلق. والمتل: الشديد. وافتل: تلم وتكسر. والشئون: مجارى الدموع إلى العين.

(٣) السل: السرقة، والسليلة مصغر السلة، وهى اسم السرقة، والغلول الخيانة.

(٤) الشل: الطرد. والوسيقة: القطعة من الإبل المجتمعة، فإذا سرقت ذهبت معا. وكرشا: أى طبخا الخبز فى الكرش، وملا: وضعاه فى الملة وهى الجمر الحار. وانظر اللسان (كرش) ففيه الشطران

(٥) لا تشلا: لا يصيبكما الشلل.

(٦) الأشعر: ما استدار بالحافر من منتهى الجلد حيث تنبت الشعرات حوالى الحافر. والأظل: ما تحت منسم البعير. والنافه: البعير المعيي الكال. وانضوى: هزل، والوارد الثلاثى. واختل: هزل ونحف. وفى ى، هـ، ز: «انطوى» فى مكان «انضوى».

(٧) بلو السفر: الذى أبلاه السفر وأهزله. وأجلاده: شخصه. وبلاها الصوم: أهزلها. وقوله: «وألا يزال نضو غزوة» أى بلاه أيضا كثرة غزوه وجهاده فى سبيل الله.

يزالَ نِضْو غزوة مُملّا *** وصّال أرحام إذا ما ولّى (١)

ذو رَحِم وَصّله وبلّا *** سِقاء رُحْم منه كان صَلّا (٢)

وينفق الأكثر والأقلّا *** من كسب ما طاب وما قد حلّا

إذا الشحيح غلّ كفًّا غلّا *** بَسّط كفّيه معًا وبلّا (٣)

وحلّ زاد الرحل حَلًّا حَلّا *** يرقب قرن الشمس إذ تدلّى

حتى إذا ما حاجباها انغلّا *** تحت الحجاب بادر المصلّى (٤)

أقام وجه النِضْو ثم خلّى *** سبيله إذا تسدّى خَلّا (٥)

أحْذَى القطيعَ الشارِفَ الهِبِلّا *** بجال مخطوفَ الحَشَى شِملّا (٦)

حتى إذا أوفى بلالا بلّا *** بدمعه لحيَتَه وأنغلّا (٧)

بها وفاض شَبِرقًا فأبتلّا *** جيبُ الرداء منه فارمعلّا (٨)

وحفز الشأنين فاستهلّا *** كما رأيت الوَشَلين أنهلّا (٩) .

---

(١) «نضو غزوة»، كذا فى ش، وكتب فى هامشها: «نقض» وكذا هو «نقض» فى ى، ه، ز. والنقض: المهزول.

(٢) «وصله» الضمير المنصوب يعود على الرحم، والمعروف فيها التأنيث. وكأنه أراد بالرحم قرب النسب فذكر. يقول: إنه يبل سقاء الرحم بالصلة، وهذا استعارة، جعل للرحم سقاء وقربة. ووصف أن سقاء الرحم كان قد يبس حتى صوت من القطيعة. (٣) ورد هذا البيت فى اللسان (بسط).

(٤) «انغلا تحت الحجاب» أي دخلا تحته، يريد غروب الشمس.

(٥) الخل: الطريق فى الرمل، وتسدّاه: علاه وركبه، ونضوه: بعيره المهزول.

(٦) القطيع: السوط، والشارف: المسنّ من النوق، والشمل: السريع. ويقال: أحذاه: أعطاه. أراد أنه يحى على المطية بالسوط فكأنه يعطيها إياه.

(٧) «بلالا» يبدو أنه محرف عن «ألالا» وألال: جبل بعرفات. يريد أنه وصل إلى عرفات، فهناك يبكى من ذنبه ويدعو الله سبحانه. (٨) ارمعل: ابتل.

(٩) الشأنان: عرقان يحدران من الرأس إلى الحاجبين ثم إلى العينين. وقوله: «الشأنين» كذا فى ش. وفى د، ه، ز: «الشأنان» والوشل: الماء القليل يحلب من صخرة أو جبل يقطر قليلا قليلا.

حتى إذا حبلُ الدعاء انحلاّ ... وانقاض زَبرا جالِهِ فابتلاّ (١)

أثنى على الله عَلا وجلا ... ثم آنثنى من بعد ذا فصلّى (٢)

على النبيّ نَهَلا وعَلاّ ... وعمّ فى دعائه وخَلاّ (٣)

ليس كمن فارق واستحلاّ ... دِماءَ أهلِ دِينه ووَلّى

٥ وجهتَه سوى الهدى مُوَلّى ... مجتنبا كبرى الذنوب الجُلّى

مستغفرا إذا أصاب القُلّى ... لمّا أتى المزدلفات صلّى (٤)

سبعا تِباعًا حلّهن حلاّ ... حتى إذا أنفُ الفُجَير جلّى

بُرْقُعه ولم يُسَرّ الجُلاّ ... هبّ إلى نَضِيّه فعَلّى (٥)

* رُحَيله عليه فاستقلاّ *

١٠ التزم اللام المشددة من أولها إلى آخرها ؛ وقد [كان] (٦) يجوز له معها (٧) نحو قبلا ونخلا ، ومحلا ، فلم يأت به .

ومثله ما رويناه لأبى العالية من قوله :

إنى امرؤ أصفِى الخليلَ الخُلّهْ ... أمنحه ودّى وأرعى إلّهْ (٨)

وأبغِض الزيارة المِملّهْ ... وأقطعُ المهامِهَ المضِلّهْ

---

١٥ (١) الزبر : طىّ البئر بالحجارة ، والجال : جانب البئر ، وانقاض : تصدّع وتشقق . كأنما الدموع كانت محجوزة فتصدّع مجازها ومجابها فانسكبت فابتل الرجل منها . وورد البيت فى اللسان (ز بر) .

(٢) « آنثنى » كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « ثنى » وقد ورد الشطر الأخير مع ما بعده فى اللسان (علل) . (٣) خل فى دعائه : خصص . وورد فى اللسان (خلل) هذا البيت :

قد عم فى دعائه وخلا ... وخط كاتباه واستملا

٢٠ (٤) يريد بقوله : « صلى سبعا » أنه صلى العشاء وسنتها ووترها .

(٥) الجل — بالضم والفتح — ما تلبسه الدابة لتصان به . يريد أنه لا يزال ببعض الظلام ، فهو لم يلق جله كله حتى ينكشف ظهره . (٦) سقط فى ش . (٧) فى د ، هـ ، ز : « فيها »

(٨) الخلة : الودّ والصداقة ، والإل : الحلف والعهد .

ليست بهــا لركبها تَعِــلَّهْ ... إلّا نَجــاءَ الناجيات الجِلّهْ (١)
على هِبِــلٍّ أو على هِبِــلَّهْ ... ذاتِ هِبابٍ جَسْرةٍ شِمِــلَّهْ (٢)
ناجيــةٍ فى الخَــرْق مشمَعِلَّهْ ... تَنْسَلُّ بعــد العُقَب المُكِلّه (٣)
مثل آنسلال العَضْبِ من ذى الخِلَّهْ ... وكاشحٍ رَقَيتُ منــه صِــلَّه (٤)
بالصفح عن هَفْوته والزَّلّه ... حتى استلت ضِغْنه وغِلّه (٥)
وطامحٍ ذى نخــوة مُــدِلَّهْ ... حملتُــه عــلى شَــبَاةِ أَلّه (٦)
ولم أَمَــلَّ الشرّ حتى مَــلَّهْ ... وشَنِــجِ الراحــة مُقْفَعِــلَّهْ (٧)
ما إن تبِضّ كفُّــه ببِــلَّهْ ... أفاد دَثْرًا بعــد طــول خَلَّه (٨)
وصــار ربَّ إبــلٍ وثَــلَّهْ ... لمّــا ذَممت دِقَّــه وجِــلَّه (٩)
تركتــه ترك ظُبَيٍّ ظِــلَّهْ ... ومعشرٍ صِيــدٍ ذوى تَجِــلَّهْ
ترى عليهــم للنــدى أَدِلّه ... سيماؤهم بالخــير مستهِلّه

---

(١) الجلة : المسانّ . واحدها جليل ؛ كصبيّ وصبية .

(٢) الهباب : النشاط ، والجسرة : الماضية .

(٣) الخرق : القفر والأرض الواسعة تتخرق فيها الرياح . والمشمعلة : النشيطة . والعقب : جمع العقبة ، وهى النوبة ، ويراد بها مسافة من السير .

(٤) العضب : السيف ، وذو الخلة : الغمد ، والخلة : بطانة يغشى بها الغمد . والكاشح : مضمر العداوة ، وصله : حقده وبغضته ، وأصل الصل الحية لا تنفع فيها الرقية .

(٥) فى د ، ه ، ز : « امتألت » ولم يظهر وجهها .

(٦) الألة : الحربة . وشباتها : حدها .

(٧) شنج الراحة : متقبضها . وهذا كناية عن البخل . والاقفعلال : اليبس . و« مقفعلة » كأنه حال من الراحة أى حال كونها مقفعلة . وقد يكون وصف « شنج الراحة » فالأصل : « مقفعله » بهاء الضمير فى آخره ، وهو يعود على الراحة على تأويلها بمذكر كالعضو .

(٨) البلة : الخير والرزق . والدثر : المال الكثير . والخلة : الحاجة .

(٩) الثلة : القطعة من الغنم .

أوفى بهم دهر على مَزِلّه ... ثم تلقاهم بصمئله[1]

فبدلت كثرتهم بقله ... وأعقبت عزتهم بذله

وغادروني بعدهم ذا غلّه ... أبكيهم بعبرة منهله

ثم صبرت واعتصمت بالله ... نفسا بحمل العبء مستقله[2]

ودول الأيام مضمحله ... يشعبها ما يشعب الجبله

* تتابعُ الأيام والأهلّه *

وأنشدنا أبو علي :

شلّت يدا فارية فرتها ... وفقئت عين التي أرتها[3]

مسك شبوب ثم وفّرتها ... لو خافت النزع لأصغرتها[4]

فلزم التاء والراء، وليست واحدة منهما بلازمة . والقطعة هائية لسكون ماقبل الهاء والساكن لا وصل له . ويجوز مع هذه القوافي ذرها[5] ودعها .

وأنشد ابن الأعرابي ليزيد بن الأعور الشني وكان أكرى بعيرا له فحمل عليه محملان[6] أول ما[7] عملت المحامل . وهو قوله :

---

(١) المزلة — بفتح الزاي وكسرها — موضع الزلل . والصمئلة : الداهية .

(٢) تقرأ «بالله» باختلاس فتحة اللام في لفظ الجلالة .

(٣) فرتها : قدرتها وعملتها . وهو حديث عن دلو من جلد . وانظر اللسان (فرى) .

(٤) الشبوب : الشاب من الثيران، ومسكه : جلده، ويقال : أصغر القربة : خرزها صغيرة . و «مسك شبوب» مفعول «أرتها» قبله . ويقال : وفر المزادة إذا لم يقطع من أديمها فضلته . يدعو على المرأة التي أرت الخارزة مسك الشبوب فعملت منه الدلو التي يستقى بها، وينزع من البئر .

(٥) كذا في ش . وفي د، ه، ز : «خذها» . وهذا على أن الروي الهاء، وهذا مذهب المتقدمين . ويرى بعض العروضيين أن الروي التاء، فلا يجوز خذها ونحوه . وانظر مقدمة اللزوميات للمعري .

(٦) المحمل — بزنة مجلس ومقود — شقان على البعير، يركب في كل شق راكب يكون عديلا للآخر . وقد عملت في زمن الحجاج الثقفي ونسبت إليه . وانظر اللسان (حمل) .

(٧) كذا في ش . وفي د، ه، ز : «هي» .

لمّـا رأيت محمليـــه أنّا ‏ مخـــدّرين كدت أن أُجنّا (١)

قرّبْتُ مثـــل العَـــلَم المُبَنّى ‏ لا فائىَ السنّ وقـــد أسَـــنّا (٢)

ضخم المِـــلاط سَـــبِطا عَبَنّا ‏ ينطـــرح بالطَّـــرْف هُنَا وهنّا (٣)

لولا يدالُون الهِبِـــلّ جُنّـا ‏ وقَطَع المُسْـــحَل والمُثَـــنّى (٤)

وافتنّ من شأْو النشاط فنّا ‏ يدُقّ حِنْـــو القتَب المحـــنّى (٥)

إذا عـــلا صَـــوّانةً أرنّا ‏ يَرْمَعها والجنـــدل الأغنّا (٦)

ضخم الجُفُـــور سَهْبَـــلًا رِفَنّا ‏ وفى الهبَـــاب سَـــدِما مُعنّى (٧)

كأنمـا صَريفُـــه إذ طنّـا ‏ فى الضالتين أَخْطَبانٌ غنّى (٨)

(١) « أنا » من الأنين ، يريد أنهما صوّتا . وجاء فى آخر اللسان (هنا) : « هنا » بدل « أنا » وهو ظرف فى معنى « هنا » ، والمفعول الثانى على هذا هو « مخدرين » . و « مخدرين » أى عليهما خدور وستور . (٢) العلم : القصر ، والمبنّى : المبنىّ . شبه بعيره بالقصر المبنىّ . وقد أورد صاحب اللسان البيت فى (بنى) وفسره . (٣) يقال : جمل عبن : ضخم ، والملاط : الجنب .

(٤) المسحل والمثنى : ضربان من الحبال ، فالمسحل : الحبل يفتل وحده . وكأن المثنى ما يفتل مرتين .

(٥) المحنى : وصف من حنىّ الشىء : حناه وعطفه . وورد الشـطر الأخير والشطر الذى بعـده فى اللسان (حنى) ، وحنوه : ما اعوج منه .

(٦) الصوّانة : ضرب من الحجارة شديد ، وجمعه صوّان . وفى اللسان (حنا) ، و ز « صوّانه » . واليرمع : حجارة رخوة . وقد استعمل (أرن) متعدية ، أى جعل اليرمع والجندل يرن و يصيح .

(٧) الجفور : جمع جفرة — بضم الجيم — وهو جوف الصدر . وجفرة الفرس : وسطه . والمعروف جمع الجفرة على جفر وجفار . والسهبل : الجرىء . وفى « ز » « سحبلا » وهو الضخم . والرفنّ : الطويل الذيل ، وهو مبدل من الرفل . والسدم : الهائج . والمعنى : الذى حبس ومنع الضراب ، فهو أقوى له .

(٨) الضالتان : تثنية الضالة ، وهى ضرب من الشجر . والأخطبان : طائر . وقوله : « فى الضالتين » متعلق بقوله : « غنى » ويقرب من هذا قول بشر فى الأخطب :

إذا أرقلت كأن أخطب ضـالة ‏ على خدب الأنيـاب لم يتثـلم

وانظر التكملة للصاغانىّ (خدب) .

مستحمِلا أعرفَ قد تبنَّى ... كالصَّدَعِ الأعصمِ لمّا اقتنّا (١)

يقطع بعد القَيفِ مُهوأنّا ... وهو حديد القلب ما ارفأنّا (٢)

كأنّ شَنًّا هزِما وشنّا ... قعقعه مهزَّجٌ تَغَنَّى (٣)

* تحت لَبانٍ لم يكن أدنّا (٤) *

٥ التزم النون المشدّدة فى جميعها على ما تقدّم ذِكره .

وقال آخر :

إليكَ أشكو مشيَها تدافيَا ... مشىَ العجوزِ تَنقُلُ الأثافيَا (٥)

فالتزم الفاء وليست واجبة .

وقال آخر :

١٠ كأنّ فاها واللِّجامُ شاحيهْ ... جِنْوَا غَبيطٍ سايسٍ نواحيه (٦)

---

(١) « مستحملا أعرف » أى حاملا سناما . ويقال : سنام أعرف ، أى طويل ذو عرف ، وتبنى : سمن . والصدع : الوعل الشاب القوىّ . والأعصم : ما فى ذراعيه أو أحدهما بياض وسائره أسود أو أحمر . واقتنّ : انتصب على القنة ، وهو افتعال منها . وجاء الشطر الأخير فى اللسان (قنن) .

(٢) القيف : المكان المستوى أو المفازة لا ماء فيها . والمهوأنّ : ما اطمأنّ من الأرض واتسع . ١٥ وارفأنّ : نفر ثم سكن وضعف واسترخى .

(٣) الشنّ : القربة الخلق الصغيرة . والهزم من قولهم : تهزم السقاء إذا يبس فتكسر ، أو من قولهم : فرس هزِم الصوت ، يشبه صوته بصوت الشنّ . وذلك أنه إذا كان متشققا كان له صوت .

(٤) اللبان : الصدر . وأدنّ وصف من الدنن ، وهو انحناء فى الظهر .

(٥) التدافى : مشى جاف ، أو هو المشى فى شق .

٢٠ (٦) شاحيه : فاتحه . والغبيط : رحل يوضع على ظهر البعير .

التزم الألف والهاء والياء، وليست واحدة منهن لازمة؛ لأنه قد يجوز مع هذه القوافي نحو[1] يحدوه، ويقفوه، وما كان مثله . وأنشد أبو الحسن :

ارفعن أذيال الحقيّ وأربعن مشي حَييّات كأن لم يفزعن[2]

* إن تمنع اليوم نساءٌ تمنعنْ *

فالتزم العين وليست بواجبة . ٥

وقال آخر :

يا رُبّ بَكْرٍ بالردافَى واسجِ اضطره الليل إلى عواسجِ[3]

* عواسِجٍ كالعجزِ النواسِجِ *

التزم الواو والسين وليست واحدة منهما بلازمة .

وقال آخر : ١٠

أعينَيّ ساء الله من كان سرّه بكاؤكما ومن يحبّ أذاكما[4]

ولو أن منظورا وحبّة أسلما لنزع القذى لم يبرئا لي قذاكما

التزم الذال والكاف . وقالوا : حبّةُ امرأة هوِيها رجل من الجنّ يقال له منظور ، وكانت[5] حبّة تتطبّب بما يعلّمها منظور .

---

(١) سقط في ى، هـ، ز . ١٥

(٢) « ارفعن » في ى، هـ، ز : « رفعن » . والحقيّ جمع الحقو . وهو هنا الإزار ، وأصله الكشح حيث يعقد الإزار . « تمنع » في ى ، هـ ، ز : « يمنع » و « تمنعن » في الأصول السابقة : « يمنعن » . والرجز لغلام من بني جذيمة ، وهو يسوق بأمه وأختين له وقد هرب بهنّ من جيش خالد ابن الوليد حين أغار على بني جذيمة بعد فتح مكة . وانظر السيرة على هامش الروض ٢/٢٨٦ .

(٣) البكر : الفتى من الإبل . والرادفى : الحداة وأعوانهم . والواسج : وصف من الوسج ، وهو ضرب من السير . والعواسج : جمع العوسجة ، وهي ضرب من الشجر . ووردت الأشطار الثلاثة في اللسان (عسج) . ٢٠

(٤) ورد البيتان في اللسان (حبب) . (٥) في ى، هـ، ز : « فكانت » .

وأنشد الأصمعيّ لغَيْلان الرَّبَعِيّ :

هل تعرف الدار بنَعْف الجرعاءْ	بين رَحَا المِثْـل و بين الميثـاءْ (١)
كأنهـا باقى كتابِ الإملاءْ	غيَّرها بعــدىَ مرُّ الأنواءْ
نوءِ الثريّا أو ذراعِ الجــوزاء	قد أغتدى والطير فوق الأصواءْ (٢)
مُرْتَبِئاتٍ فوق أعلى العليـاءْ	بِمُكرَبِ الخَلْق سلِيمِ الأنقـاءْ (٣)
طِـرْفٍ تنقّيناه خيرَ الأفــلاءْ	لأُمّهـاتٍ نُســبت وآباء (٤)
ثُمَّتَ قاظ مُرْفَهـا فى إدناء	مداخَلا فِى طِـوَلٍ وأغمـاء (٥)
وفى الشعير والقَضِـيم الأجباء	وما أَرَاد من ضروب الأشياءْ (٦)
دون العيـال وصغارِ الأبنـاء	مُقْفًى على الحىّ قصير الأظماء (٧)

٥

---

(١) نعف الجرعاء ورحا المثل والميثاء : مواضع . وفى ياقوت أن رحا المثل موضع بنجد .

(٢) « أو ذراع » كذا فى ى ، هـ ، ز . وفى شـ : « وذراع » . والذراع : نجم من نجوم الجوزاء . والأصواء : جمع الصوى ، وهو جمع الصوّة ، وهو حجر يكون علامة . وورد الشطران فى اللسان (ذرع) .

(٣) مرتبئات : وصف من ارتبأ إذا أشرف . ومكرب الخلق : شديد قوىّ . أراد به فرسا . يقال للحيوان الوثيق المفاصل : مكرب الخلق . والأنقاء من العظام : ذوات المخ ، واحدها نِقْى ، بكسر النون وسكون القاف . وورد الشطر الأول مع ماقبله فى اللسان (ربأ) .

(٤) الطرف : الكريم من الخيل . والأفلاء جمع الفلو ، وهو المهر حين يفطم .

(٥) « قاظ » من القيظ . وفى ز : « فاظ » وهذا غير ظاهر هنا ، فإن معنى « فاظ » مات . والطول : حبل طويل يشدّ فى إحدى يدى الفرس ليرعى . والأغماء : واحدها الغمى ، وهو ما يغطى به الفرس ليعرق فيضمر . وورد الشطر الأخير فى اللسان (غما) .

(٦) القضيم : شعير الدابة . والأجباء كأنه يريد المختار . ولم يظهر وجه هذه الكلمة .

(٧) المقفى : المكرم المؤثر ، والأظماء : جمع الظمء ، وهو مابين الشربين أو مابين الوردين . وقد ورد الشطر الأخير فى اللسان (ظمأ) .

١٠ ١٥ ٢٠

أمسَوا فقادوهنّ نحوَ الميطاء ... بمائتين بغِلاء الغَلاء (١)

أوفيتَه الزرع وفوق الإيفاء ... قد فزّعوا غلمانَها بالإيصاء (٢)

مخافة السبق وجِدّ الأنباء ... فلحِقت أكبادُهم بالأحشاء

باتت وباتوا كبلايا الأبلاء ... مُطْلنفِئين عندها كالأطلاء (٣)

لا تطعم العيون نومَ الإغفاء ... حتى إذا شقّ بهيم الظلماء

وساق ليلا مرجحنّ الأثناء ... غُبرُه مثلُ حُداء الحَدّاء (٤)

وزَقَت الديكُ بصوتٍ زَقّاء ... ثمت أجلين وفوق الإجلاء (٥)

---

(١) الميطاء : الأرض المنخفضة . وهو هنا يصف حلبة الخيل . وقد كان الميطاء مضمارا لها . وقوله : « بمائتين » أى بمائتى غلوة ، وهى مقدار رمية سهم . والغلاء : أن يرفع يديه بالسهم يرميه ليبلغ أقصى الغاية ، والغــلاء بعيد الغلو بالسهم . يريد أن المسافة التى أعدّت لجرى الخيل كانت مائتى غلوة . وورد الشطر الأول فى اللسان (وطأ) والشطران فيه فى (غلا) .

(٢) « أوفيته الزرع » كذا فى اللسان (وفى) . وفى شـ : « أوفيت للزرع » وفى ز : « أوفيت الدرع » . وكأن الزرع يراد به تربيته وإنباته والقيام عليه ، ويبدو إن صح هذا أن هذا الشطر محله بعد قوله : « مقفى على الحىّ ... » وأنه زحزح عن مكانه . وقوله : « قد فزعوا غلمانها بالإيصاء » أى إن أصحاب خيل السباق أوصوا الغلمان الموكلين بها أن يعنوا بها هـذه الليلة ويعدّوها للغـد . وقوله : « فزعوا » كذا فى شـ . وفى ى ، هـ ، ز : « فزقوا » وهو من الفرق — بالتحريك — بمعنى « فزعوا » ، وفى حديث أبى بكر رضى الله عنه : أبالله تفرّقنى . وانظر اللسان (فرق) .

(٣) البلايا : جمع البلية ، وهى الراحلة التى أعيت وصارت نضوا هالكا . والأبلاء : جمع البلو وهى التى أبلاها السفر وأهزلها . وكأن الإضافة للمبالغة ، كما يقال : عابد العابدين . وتطلق البلية أيضا على الناقة التى كانت تعقل فى الجاهلية عند قبر صاحبها لا تعلف ولا تسق حتى تموت ، كانوا يقولون : إن صاحبها يحشر عليها . ويقال : اطلنفأ : لزق بالأرض أو استلق على ظهره . والأطلاء جمع الطلا ، وهو الولد من ذوات الخف أو الظلف . وورد الشطران فى اللسان (بلا) .

(٤) ارجحنّ : مال . وليل مرجحنّ : ثقيل واسع . وغبر الليل : آخره .

(٥) أنث فعل الديك على إرادة الدجاجة . وانظر اللسان (ديك) .

مستـويات كنِعالِ الحـذّاء ... فهنّ يعبِطن جديد البيـداء (١)

ما لا يسـوّى عَبْطُـه بالرفّاء ... يتبعن وقْعا عند زَجْع الأهواء (٢)

بِسَلِبات كمَسَاحى البَنّاء ... يتركن فِي متن أديم الصحراء (٣)

مساحبا مِثـل احتفارِ الكمّاء ... وأسهلوهنّ دُقاقَ البطحـاء (٤)

٥ يثرن مِن أكدارها بالدّقعاء ... منتصبا مِثـلَ حريق القصباء (٥)

كأنّها لمّـا رآهـا الرّآء ... وأنشزتهن عَـلاةُ البيـداء (٦)

ورفّـع اللامع ثوب الإلواء ... عِقبانُ دَجْن فى ندى وأسـداء (٧)

كلّ أغرّ محِـك وغرّاء ... شـادِخةٍ غُرّتهـا أو قرحاء (٨)

---

(١) « يعبطن » كذا فى شـ . وفى ى ، هـ ، ز : « يخبطن » . ويقال : عبط الأرض :

١٠ حفر منها موضعا لم يحفر من قبل .

(٢) « مالا يسوى عبطه بالرفاء » يريد أنهنّ يحدثن فى الأرض حفرا وشقوقا يعسر تسويتها . —

وقوله : « الأهواء » كأنه جمع الهىء ، وهو صـوت للزجر ، كأنهم كانوا يزجرونها بذلك . وقد جاء

هكذا فى ى ، هـ ، ز ، وفى شـ : « الأهراء » ولم يظهر وجهها .

(٣) فرس سلب القوائم : طويلها . والمساحى : جمع المسحاة ، وهى ما يسحى به الطين و يقشر ويجرف .

١٥ (٤) الكماء هنـا : جانى الكمأة . وقوله : « وأسهلوهنّ دقاق البطحاء » أى أسهلوا بهنّ فى دقاق

البطحاء أى نزلوا بهنّ السهل فى ذلك فحذف الحرف وأوصل . وانظر اللسان (سهل) .

(٥) الدقعاء : التراب الدقيق . وقوله : « من أكدارها » كذا فى شـ . وفى ز : «أكدرها»

ويريد بالمنتصب الغبار : المتماسك المجتمع .

(٦) ورد الشطر الأوّل فى الجـزء الأوّل من هذا الكتاب فى ص ٢٨٠ ، وقد رسم فيه « الرّوّاء »

٢٠ هكذا بصيغة الجمع . وجاء فى اللسان (رأى) مضبوطا بصيغة الفعال مبالغة الرائى ، ففيه : « ورجل رآء :

كثير الرؤية » وأنشد هذا البيت . والعلاة : الصخرة . وأنشزتهنّ : أظهرتهنّ ورفعتهنّ .

(٧) يقال : ألوى بثوبه إذا لمع به وأشار . فاللامع هو الذى يشـير بثوبه ، وهو يشير للسباق .

والسدى : ندى الزرع .

(٨) الأغرّ : الذى فى جبهته غرة أى بياض . والمحك : الذى يلج فى العدو . والغرّة الشادخة :

٢٥ التى تتسع فى الوجه وتسيل ، والقرحاء تكون قدر الدرهم .

قد لحقت عُصْمتها بالأطْبـاءْ　　　من شدّة الركض وخَلْج الأنساءْ[1]

كأنمـا صوت حَفيف المَعْزاء　　　معزولِ شَذَّان حصاها الأقصاء[2]

* صـوتُ نشيش اللحم عنـد القَـلاءْ[3] *

اطّرد[4] جميع قوافيها على جرّ مواضعها إلا (بيتا واحدا وهو)[5] قوله :

* كأنها لمـا رآها الرآء *

فإنه مرفوع الموضع . وفيه مع ذلك سرّ لطيف يرجعه إلى حكم المجرور بالتأويل .

وذلك أنّ (لمّـا) مضافة إلى قوله : رآها الرآء، والفعل لذلك مجرور الموضع بإضافة الظرف الذى هو (لمّا) إليه؛ كما أن قول الله تعالى ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾[6] الفعل الذى هو (جاء) فى موضع جرّ بإضافة الظرف الذى هو (إذا) إليه . وإذا كان كذلك، وكان صاحب الجملة التى هى الفعل والفاعل إنمـا هو الفاعل، وإنما جىء بالفعـل له ومن أجله ، وكان أشرفَ جزءيها وأنبههما[7] صارت الإضافة (كأنهـا)[8] إليه ؛ فكأنّ الفاعل لذلك فى موضع جرّ ، لا سيّما وأنت لو لخّصت الإضافة هنـا وشرحتها لكان تقـديرها : كأنها وقت رؤية الرآء لهـا . (فالرآء)[9] إذًا مع الشرح مجرور لا محالة .

---

(١) « بالأطباء » كذا فى اللسان (عصم) وفى ش ، ى ، هـ ، ز : « بالأبطاء » والأطباء : جمع الطبى ، وهو لذوات الحافر كالثدى للمرأة وكالضرع لغيرها . والعصمة : بياض فى الذراع . والأنساء جمع النسا ، وهو عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمرّ بالعرقوب حتى يبلغ الحافر . وخلجها : جذبها .

(٢) « معزول » بدل من « المعزاء » وهى الأرض الصلبة ، والشذان : المتفرق . والأقصاء جمع القاصى أو القصى ، وهو وصف الحصى . (٣) النشيش : صوت الغليان . (٤) فى ى ، هـ ، ز : « يطرد » . (٥) سقط ما بين القوسين فى ى ، هـ ، ز . وثبت فى ش . (٦) آية ١ سورة النصر .

(٧) فى ز : « أثبتهما » . (٨) فى ى ، هـ ، ز : « كأنما هى » .

(٩) سقط فى ى ، هـ ، ز ما بين القوسين ، وثبت فى ش .

نعم ، وقد ثبت أن الفعل مع الفاعل فى كثير من الأحكام والأماكن كالشىء الواحد .

و إذا كان الفعل مجرور الموضع ، والفاعل معه كالجزء منه ، دخل الفاعل منه فى آعتقاد تلخيصه مجرورا فى اللفظ موضعُه ؛ كما أن النون من إذَنْ لمّا كانت بعض حرف جرى عليها ما يجرى على الحرف المفرد من إبداله فى الوقف ألِفا ؛ وذلك قولهم : لأقومن إذًا ؛ كما تقول : ضربت زيدا ، ومع النون الخفيفة للواحد : اضربًا . فكما أجريت على بعض الحرف ما يجرى على جميعه من القلب ، كذلك أجريت على بعض الفعل — وهو الفاعل — ما يجرى على جميعه من الحكم .

ومما أُجرى فيه بعض الحرف مجرى جميعه قوله[1] :

* فبات منتصْبًا وما تكردسا[2] *

فأجرى « ـتِصبًا »[3] مجرى فَخِذ فأسكن ثانيه ؛ وعليه حكاية الكتاب[4] : أراك منتفْخا .

ونحو من قوله : (لمّا رآها الرآء) فى توهّم جرّ الفاعل قول طَرَفَة[5] :

* وسَدِيفٍ حين هاج الصِنَّبِرْ *

كأنه أراد : الصِّنَّبْرُ ، ثم تصوّر معنى الإضافة ، فصار إلى أنه كأنه قال : حين هَيْج الصِنَّبْرِ ، ثم نقل الكسرة على حدّ مررت ببكِرْ ، وأجرى « ـنبِرِ » من الصنّبر مجرى بَكِرْ على قوله : أراك منتفْخا .

---

(١) أى العجاج . وانظر شرح شواهد الشافية ٣٢

(٢) بعده : * إذا أحس نبأة توجسا *

وقوله : « منتصبا » كذا فى اللسان (نصب) . وفيه فى كردس ونصص : « منتصا » وهو وصف من انتص أى استوى واستقام . وهو فى وصف ثور وحشىّ .

(٣) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « منتصبا » . (٤) انظر الكتاب ٢/٢٥٨

(٥) انظر ص ٢٨١ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

وأعلى من هذا أن مجىء هـذا البيت فى هذه القصيدة مخالفا لجميع أبياتها يدلُّ على قوّة شاعرها وشرف صناعته [(١)]، وأن ما وجد من تتالى قوافيها على جرّ مواضعها ليس شيئا سَعَى فيه، ولا أُكْرِه طبعَه عليه [(٢)]؛ وإنما هو مذهبٌ قاده إليه علوّ طبقته، وجوهر فصاحته.

وعلى ذلك ما أنشدناه أبو بكر محمد بن على [(٣)] عن أبى إسحاق لعَبيد [(٤)] من قوله :

يا خليـلىّ آربعَـا واســتخبرا الـ	ـمنزل الدارس من أهل الحِلالِ [(٥)]
مثـلَ سَحْق البُرْد عفّى بعـدك الـ	ـقَطْـر مغـناه وتأويبُ الشَّمالِ [(٦)]
ولقـد يغـنَى به جـيرانك الـ	ـمُمْسِكو منك بأسباب الوصال [(٧)]
ثم أودى ودّهـم إذ أزمعـوا الـ	ـبـين والأيام حالٌ بعـد حال [(٨)]
فانصرِف عنهـم بعَنْس كالوَأَى الـ	ـجأب ذى العـانة أو شاة الرمال [(٩)]

(١) فى ح : « صناعتها » . (٢) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « طبيعته » .

(٣) يبدو أنه مبرمان شارح الكتاب ، أخذ عن أبى إسحق الزجاج ، وأخذ عنه السيرافى والفارسىّ ، ولا يبعد أن يأخذ عنه ابن جنى . وانظر ترجمته فى البغية ٧٤ .

(٤) سقط فى ى ، هـ ، ز . وثبت فى ش . وهو عبيد بن الأبرص .

(٥) الحلال جمع الحلة — بكسر الحاء — وهى جماعة البيوت ، أو مائة بيت .

(٦) السحق : البالى . يريد أن المنزل درس وصار كالبرد البالى ، وعفى : محا . وتأويب الشمال : رجوعها وتردّد هبوبها .

(٧) « الممسكو » أصله الممسكون ، فحذف النون لطول الاسم .

(٨) « أودى ودهم » : انقطع . وأصل ذلك فى الهلاك . ورواية الديوان : « أكدى ودهم » وهو بهذا المعنى ، يقال : أكدى إذا انقطع . وأصل ذلك أن يقال : أكدى الحافر إذا حفر فبلغ الكدى — وهى الصخور — فانقطع عن الحفر . وقوله : « إذ أزمعوا » فى الديوان : « أن أزمعوا » .

(٩) ورد هذا البيت فى الديوان هكذا :

فاســل عنهم بأمون كالوأى الـ ـجأب ذى العانة أو تيس الرمال

والعنس : الناقة الصلبة . والأمون : الناقة الوثيقة الخلق التى لا يخاف عليها الإعياء . والوأى : الحمار الوحشىّ . والعانة : القطيع من حمـر الوحش . وشاة الرمال يريد به هنا الثور الوحشىّ . والتيس هنا الذكر من الظباء .

نحن قُدْنا من أهاضيب المــلا الـ ـخيلَ فى الأرْسان أمثال السَّعالى (١)

شُزَّبا يعسِــفن من مجهــولة الـ أرض وَعْثاً من سهول أو رمال (٢)

فانتجعنـا الحـارث الأعرج فى جحفل كالليــل خطَّار العــوالى (٣)

يوم غادرنا عـــدِيّا بالقنـا الذُّ بَّلِ السُّــمْر صريعـا فى المَجَـال (٤)

٥ ثم عُجنـاهنَّ خُوصًا كالقطـا الْـ ـقاربات المـاء من أَيْن الكلال (٥)

---

(١) الأهاضيب : جمع الأهضوبة ، وهى كالهضب الجبل الطويل المنبسط . والملا : موضع فى أرض كلب وآخر فى ديار طيء ، والسعالى : جمع السعلاة وهى أنثى الغول . شبه الخيل بهنّ من النشاط والمرح . وقد ورد البيت فى اللسان (هضب) .

(٢) الشزب : جمع الشازب ، وهو اليابس الضامر . « وعثا » ضبط فى ش بضم الواو ، وهى جمع الوعث بفتح الواو ، وهو المكان السهل اللين الذى تغيب فيه قوائم الإبل . و « يعسفن » فالعسف الأخذ على غير الطريق المألوف . وفى ى ، هـ ، ز : « يغشين » فى مكان « يعسفن » وهو كذلك فى الديوان . وقوله : « من مجهولة الأرض » أى من الأرض المجهولة ، وهى التى لا يهتدى فيها . وفى ى ، هـ ، ز : « مجهوله الأرض » . وقوله : « أو رمال » فى الديوان : « وجبال » .

(٣) « فانتجعنا » فى ابن الشجرى : « فانتجعن » يريد الخيل . والحارث الأعرج : من الغسانيين ملوك ١٥ الشام . وفى الشرح أنه جدّ امرئ القيس . وهذا أظهر ، فان العداوة بين أسرة امرئ القيس الكندية وبنى أسد أسرة عبيد معروفة . وهذا يوافق ما سيأتى أن عديا من كندة . والعوالى الرماح ، وخطارها : مضطربها . وجاء البيت فى اللسان (نجع) .

(٤) سقط هذا البيت فى ش ، وعدىّ هو ابن أخت الحارث ، قتل يومئذ . وقيل : هو رجل من كندة . وقوله : « صريعا » كذا فى الديوان وابن الشجرى . وفى ى ، هـ ، ز : « سريعا » ويبدو ٢٠ أنه تحريف عما فى الديوان .

(٥) عاج الحيوان : عطفه بالزمام . والخوص : من الخوص ، وهو غئور العينين . والقاربات : من القرب ، وهو سير الليل لورد الغد . والأين : الإعياء . وقــوله : « القاربات الماء » كذا فى نسخ الخصائص . وفى الديوان : « القارب المنهل » . يريد تشبيه الخيل بالقطا فى السرعة .

نحوَ قوص يوم جالت حوله الـ ـخيـل قُبًّا عن يمين أو شمال (١)

كم رئيس يقـدُم الألف على الـ ـسابح الأجرد ذى العَقْب الطُّوال (٢)

قـد أباحت جمعَه أسيافُنـا الـ ـبيـضُ فى الروعة من حىٍّ حِلال (٣)

ولنـا دار ورثناها عن الـ أقدم القُـدْموس من عمٍّ وخال (٤)

مـنزل دمَّنـه آباؤنـا الـ مُورِثونا المجـدَ فى أُولَى الليالى (٥)

ما لنـا فيها حصـون غير ما الـ مُقرَباتِ الخيـلِ تعدو بالرجال (٦)

---

(١) « قوص » كذا فى ش . وهو يوافق ما فى الخزانة . ويقول صاحبها : « وقوله : نحو قوص بالضم موضع » . وفى و ، ه ، ز : « فرس » . وفى الديوان، وابن الشجرى : « قرص » . وكأنه الأشبه بالصواب . وفى ياقوت أنه تل بأرض غسان، وفسر به هذا البيت . وفى هامش ابن الشجرى أنه رجل من غسان ، أو من كندة أو من بنى عامر بن صعصعة . وقب وصف من القبب ، وهو دقة الخصر وضمور البطن .

(٢) السابح : الفرس الحسن الجرى . والأجرد : القصير الشعر . وفى ش، والديوان : «الأجود» وكذا فى الخزانة وإن كان صاحبها فى شرح القصيدة شرح الأجرد ولم يعرض للأجود . والظاهر أن هذا تحريف عما أثبت . وقد يذهب الوهم إلى أنه أفعل للجواد وإن لم يعرف هـذا . والعقب : الجرى بعد الجرى الأول : وهو العدو الثانى .

(٣) أباحت جمعه أسيافنا ، أى تمكنا من نهبهم والعلو عليهم بالقتل وغيره . وقوله : « فى الروعة » أى هـذا الرئيس الذى استبحنا جمعـه كان فيا يروع ويعجب من حيه وقومه . والروعة مصدر قولك : راعنى الشيء : أعجبنى . ويقال : حىّ حلال أى كثير أو نازلون فى بيوت مجتمعة .

(٤) القدموس : القديم، وهو هنا مبالغة القـديم . ويريد بيت مجدهم وشرفهـم . وفى الديوان، البيت هكذا :

ولنـا دار ورثنـا عزها الـ أقدم القدموس عن عم وخال

(٥) يقال : دمن القوم المنزل : سـوّدوه وأثروا فيه بالدمن — بكسر فسكون — وهو البعر . وفى ش : « منزل فى دمنـة آباؤنا ... » أى منزل فى موضع الدمنة وآثار العمران والإقامة . وقوله : آباؤنا على هذا بدل من « منزل » .

(٦) فى الديوان بعد المقربات : «الجرد تردى بالرجال» والمقربات : التى أعدت للركوب فكانت قريبة . «وتردى» : ترجم الأرض بحوافرها وتعدو .

في روابي عُدْمُلِيّ شامخ الـ ـأنف فيه إرثُ مجدٍ وجمال[1]
فاتّبعنا ذات أولانا الأُلى الـ ـمُوقدى الحرب ومُوفٍ بالحبال[2]

فقاد القصيدة كلها، على أن آخر مصراع كل بيت منها منتهٍ إلى لام التعريف، غير بيت واحد؛ وهو قوله :

٥ * فانتجعنا الحارث الأعرج فى *

فصار هذا البيت الذى نقض القصيدة أن تمضى على ترتيب واحد هو أنخر ما فيها . وذلك أنه دلّ على أن هذا الشاعر إنّما تساند إلى ما فى طبعه، ولم يتجشّم إلا ما فى نهضته ووُسعه، من غير آغتصاب له ولا آستكراه أجاءه إليه؛ إذ لو كان ذلك على خلاف ما حدّدناه وأنه إنما صنع الشعر صنعا، وقابله بها ترتيبا ووضعا، لكان قمِنًا

١٠ ألا ينقض ذلك كله[3] بيت واحد يوهيه، و يقدح فيه . وهذا واضح .

وأمّا قول الآخر:

قد جعل النعاسُ يغرنديني أدفعه عَنّى ويسرنديني[4]

فلك فيه وجهان : إن شئت جعلت رويّه النون؛ وهو الوجه. و إن شئت الياء، وليس بالوجه .

١٥ و إن أنت جعلت النون هى الرويّ فقد آلتزم الشاعر فيها أربعةَ أحرف غير واجبة ، وهى الراء والنون والدال والياء . [ألا ترى أنه يجوز معها (يعطيني)

(١) الروابي: جمع الرابية ، وهى ما علا من الأرض . والعدمليّ : القديم . يصف بيت شرفه ومجده .

(٢) « ذات أولانا » كلمة (ذات) صلة ، وهذا من إضافة الملغى إلى المعتبر ، أى اتبعنا أولانا أى قبيلتنا الأولى ، والألى أصله الأول ، يجرى فى الكلمة قلب مكانىّ . وقوله : «وموف بالحبال» فالمراد : ٢٠ ومنهم موف . والحبال : العهود .

(٣) سقط هذا فى ش .

(٤) الأغرنداء والأسرنداء : العلو والغلبة . وورد الرجز فى اللسان فى «سرد» ، «غرند» من غير عزو .

و (يرضيني) و (يدعوني) و (يغزوني)[1]] ؛ ألا ترى أنك إذا جعلت الياء هي الروىّ فقد زالت الياء أن تكون رِدْفا، لبعدها عن الروىّ . نعم، وكذلك لمّا كانت النون رَوِيًّا كانت الياء غير لازمة . وإن أنت جعلت الياء الروىَّ فقد التزم فيه خمسة أحرف غير لازمة ، وهي الراء، والنون، والدال، والياء، والنون؛ لأن الواو يجوز معها [ألا ترى[1] أنه يجوز معها] في القولين جميعا يغزوني ويدعوني .

ومما يسأل عنه من هذا النحو قول الثقفيّ يزيد بن الحَكَم :

وكم منزلٍ لولاى طحتَ كما هَوَى بها ... بأجرامه من قُلّة النِيق مُنْهَوِ[2]

التزم الواو والياء فيها كلّها .

والجواب أنها واويّة لأمرين : أحدهما أنك إذا جعلتها واويّة كانت مطلقة ، ولو جعلتها يائية كانت مقيّدة ؛ والشعر المطلَق أضعاف المقيّد ، والحمل[3] إنما يجب أن يكون على الأكثر[4] لا على الأقلّ .

والآخر أنه قد التزم الواو، فإن جعلت القصيدة واوية فقد التزم واجبا، وإن جعلتها يائية فقد التزم غير واجب ، واعتبرنا هذه اللغة وأحكامها ومقاييسها فإذا الملتزم أكثره واجب (وأقلّه غير واجب[5]) والحمل على الأكثر دون الأقلّ .

فإن قلت : فإن هذه القِلّة أفخر من الكثرة؛ ألا ترى أنها دالّة على قوة الشاعر. وإذا كانت أنبه وأشرف كان الأخذ يجب أن يكون بها ، ولم يحسن العدول عنها مع القدرة عليها . وكما أن الحمل على الأكثر، فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأدنى .

---

(١) سقط ما بين الحاصرين فى ش .   (٢) تقدّم شىء منها فى ص ١٠٥ من هذا الجزء .

(٣) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « المحمل » وهو مصدر ميمىّ بمعنى الحمل .

(٤) سقط فى ش .   (٥) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

قيل : كيف تصرّفت الحال فينبغى أن يعمل[1] على الأكثر لا على الأقلّ ، وإن كان الأقلّ أقوى قياسا ؛ ألا ترى إلى[2] قوة قياس قول بنى تميم فى (ما) وأنها ينبغى أن تكون غير عاملة فى[3] أقوى القياسين عن سيبويه . ومع ذا فأكثر المسموع عنهم إنما هو لغة أهل الحجاز ، وبها نزل القرآن . وذلك (أننا[4] بكلامهم ننطق) فينبغى أن يكون على ما آستكثروا[5] منه يحمل . هذا هو (قياس مذهبهم) وطريق اقتفائهم . ووجدت أكثر قافيّة رؤبة مجرورة الموضع . وإذا تأملت ذلك وجدته . أعنى قوله :

* وقاتم الأعماق خاوى المخترق *

وقد التزم العجّاج فى رائيّته :

* قد جبر الدينَ الإلهُ فجبر *

وذلك أنه آلتزم الفتح قبل رويّها البتة . ولَعَمْرِى إن هذا مشروط فى القوافى ، غير أنك قلّما تجد قافية مقيدة إلا وأتت الحركات قبل رويّها مختلفة ؛ وإنما المستحسن من هذه الرائيّة سلامتها مما لا يكاد يسلم منه غيرها . فإن[6] كانت المقيّدة مؤسّسة ازداد اختلاف الحركات قبل رويّها قبحا . وذلك أنه ينضاف إلى قبح اختلافه أن هناك

(١) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « يحمل » .
(٢) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « أن » .
(٣) فى ش : « هى » . وما أثبت فى د ، هـ ، ز .
(٤) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « أنك إنما بكلامهم تنطق » .
(٥) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « القياس فى مذهبهم » .
(٦) كذا فى ش ، وفى ى ، هـ ، ز : « وإن » .

تأسيسا ؛ ألا ترى أنه يقبح اختلاف الإشباع[1] إذا كان الروىّ مطلقا ، نحو قوله[2] : فالفوارع مع قوله : فالتدافع[2] . فما ظنّك إذا كان الروى مقيّدا . وقد أحكمنا هذا فى كتابنا المعرب[3] فى شرح قوافى أبى الحسن .

وقد قال هِمْيان بن قُحافة :

لمّا رأتنى أمُّ عمرو صَدَفتْ ... قد بلغت بى ذُرْأةٌ فالحفتْ[4]

وهامة كأنها قد نُتِفتْ ... وانعاجت الأحناء حتى احلنقفتْ[5]

وهى تسعة وثلاثون بيتا ، التزم فى جميعها الفاء ، وليست واجبة وإن كانت قريبة من صورة[6] الوجوب . وذلك أن هذه التاء فى الفعل إذا صارت إلى الاسم صارت فى الوقف هاء فى قولك : صادفة ومُلْحِفة ومُحْلَنقِفة (فإذا صارت هاء)[7] لم يكن الروىّ إلّا ما قبلها ، فكأنها لمّا سقط حكمها مع الاسم من ذلك الفعل صارت فى الفعل نفسه قريبةً من ذلك الحكم . وهذا الموضع لقطرب . وهو جيّد .

---

(١) هو حركة الدخيل . وهو الحرف الذى يسبق الروى بعد التأسيس .

(٢) أى النابغة الذبيانى . وقوله : « فالفوارع » يريد قوله فى مطلع القصيدة :

عفا ذو حسا من فرتنى فالفوارع ... فجنبا أريك فالتلاع الدوافع

وقوله : « التدافع » يريد قوله فى البيت الثانى والعشرين :

بمصطحبات من لصاف وثبرة ... يزرن ألالا سيرهنّ التدافع

وترى أن الجزء الأوّل : « فالفوارع » ليس فى الضرب بل فى العروض فلا يدخل فى التقفية ، غير أن البيت مصرع ، فآخر العروض كأنه آخر الضرب .

(٣) فى ش « المعروف » وانظر ص ٦٦ فى المقدمة . (٤) ذرأة أى شيب .

(٥) الأحناء : الجوانب . واحلنقف الشىء : أفرط اعوجاجه .

(٦) كذا فى ش ، ح . وفى ى ، هـ ، ز : « صور » .

(٧) سقط ما بين القوسين فى ى ، هـ ، ز .

ومن ذلك تائية كثير :

* خليلَّى هذا رَبْع عَزّة فاعقِلا [(١)] *

لزم [(٢)] فى جميعها اللام والتاء .

ومنه قول منظور [(٣)] :

* مَن لى من هجران ليلَى مَن لى *

لزم اللام المشدّد إلى آخرها .

وفى المحدَثين من يسلك هـذا الطريق ، وينبغى أن يكونوا إليه أقرب ، وبه أحجى ، إذ كانوا فى صنعة الشعر أرحب ذراعا ، وأوسع خناقا ؛ لأنهم فيه متأنّون ، وعليه متلوِّمون [(٤)] ، وليسوا بمرتجِليه ، ولا مستكرَهين فيه .

وقد كان ابن الرومىّ رام ذلك لسعة حفظه ، وشدّة مأخذه . فمن ذلك رائيّته فى وصف العِنَب ؛ وهى قوله :

ورازِقىّ مُخْطَف الخُصُورِ كأنّه مخازن البَلُّورِ [(٥)]

---

(١) عجـزه : * قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت *

وهو مطلع قصيدة غزلية عدتها ٤٢ بيتا فى الديوان ١/٣٦ ، وفى الأمالى ٢/١٠٩ .

(٢) فى الخزانة ٢/٣٧٨ فى الحديث عن هذه التائية : «والتزم فيها مالا يلزم الشاعر — وذلك اللام قبل حرف الروىّ — اقتدارا فى الكلام وقوة فى الصناعة . وما خرم ذلك إلا فى بيت واحد ، وهو :

فما أنصفت أما النساء فبغضت إلى وأما بالنـوال فضنت »

(٣) يريد منظور بن مرثد الأسدى . وبعد الشطر الشاهد :

* والحبـل من حبالها المنحل *

(انظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ٢٤٨) .

(٤) التلوم على الأمر : التمكث فيه والانتظار .

(٥) الرازق : ضرب من عنب الطائف أبيض طويل الحب . ومخطف الخصور : ضامرها .

التزم فيها الواو البتّة ولم يجاوزها غالبا(١) . وكذلك تائيته(٢) : أترقتها وخطرقتها وسفسفتها؛ التزم فيها الفاء وليست بواجبة، وكذلك ميميته التى يرثى بها أمّه :

* أَفِيضَا دمًا إنّ الرزايا لهـا قِيَمْ(٣) *

أوجب على نفسه الفتحة قبل الميم على حذّ رائيّة العجّاج :

* قد جبر الدينَ الإلهُ فجبرْ *

غير أنى أظنّ أن(٤) فى هذه الميمية بيتا ليس ما قبل رويّه مفتوحا .

وأنشدنى مرّة بعض أحداثنا شيئا سمّاه شعرا على رَسْم للولدين(٥) فى مثله، غير أنه عندى أنا(٦) قوافٍ منسوقة غير محشوّة فى معنى قول سَلْم الخاسر(٧) :

موسى القمر * غيث بكر * ثم انهمر

وقول الآخر(٨) :

طيف ألم * بذى سلم * يسرى العَتَم(٩) * بين الخِيَم * (جاد بِفَم)(١٠)

---

(١) كذا فى ش . وفى ى، هـ، ز : «بالياء» . (٢) هذه التائية فى مدح إسماعيل بن بلبل . و يوجد فيها (سفسفتها) وكأن «خطرقتها» محرفة عن «تطرفتها» و «وأترقتها» محرفة عن «طرّقتها» .

(٣) عجزه : * فليس كثيرا أن تجود لها بدم *

(٤) سقط هذا الحرف فى ى، هـ، ز . (٥) فى ى، هـ، ز : «المولدين» . والزجاج لا يأبى تسمية هذا شعرا، ويجعله من الرجز . ويجعله الأخفش والخليل وغيرهما سجعا . وانظر الدمامينى على الخزرجية والدمنهورى على الكافى فى مبحث الرجز . (٦) سقط هذا اللفظ فى ى، هـ، ز .

(٧) من شعراء الدولة العباسية . وهو فى هذا الشعر يمدح موسى الهادى . وانظر معجم الأدباء (الحلبى) ١١/٢٤٠، والعمدة (باب فى الرجز والقصيد) فى الجزء الأوّل .

(٨) فى العمدة فى الموطن السابق أن هذا الشعر ينسب — فيما يظن — إلى على بن يحيى أو يحيى بن على المنجم . (٩) أصله العتمة، وهى ظلام الليل، لحذف التاء . وفى رواية اللسان (عتم) : «يسرى عتم» وجوز فى عتم أن يكون كما ذكرت محذوف التاء، فيكون ظرفا، وأن يكون المراد به البطء أى يسرى بطيئا فيكون حالا . وانظر اللسان فى الموطن المذكور .

(١٠) سقط هذا الشطر فى ى، هـ، ز .

وقول الآخر[1]:

قالت حِبَلْ[2] * شُؤْم الغزَلْ * هـذا الرجل * حين احتفل * أهدى بصل

والقوافى المنسوقة التى أنشدنيها صاحبنا هذا ميمية فى وزن قوله : طيف ألم ، لا يحضرنى الآن حفظها ؛ غير أنه التزم فيها الفتحة البتة ، إلا قافية واحدة وهو[3] قوله :

* فاسلم ودُم * ورأيته قلِقا لاضطراره إلى مخالفة بقية القوافى بها[4] ؛ فقلت له : لا عليك فلك أن تقول : * فاسلم ودَمْ * أمرا[5] من قولهم : دام يدام ، وهى لغة ؛ قال :

يا مىّ لا غرو ولا ملاما[6] فى الحبّ إن الحبّ لن يداما

فَسُرّ بذلك وقال : أسير بها إلى بلدى .

وأفضينا إلى هذا القدر لاتصاله بما كنّا عليه ؛ قال[7] :

وعند سعيد غيرَ أن لم أبح به ذكرتكِ إن الأمر يُذكَر للأمر

وأكثر هذه الالتزامات فى الشعر ؛ لأنه يحظر على نفسه ما تبيحه الصنعة إياه إدلالا ، وتغطرفا ، واقتدارا وتعاليا . وهو كثير . وفيما أوردناه منه كاف .

---

(١) هو عبد الصمد بن المعذل ؛ كما فى الدمامينى على الخزرجية .

(٣) فى ء ، هـ ، ز : « هى » . (٤) ء ، هـ ، ز : « لها » .

(٥) سقط هذا فى ش ، وثبت فى ء ، هـ ، ز .

(٦) انظر ص ٣٨٠ من الجزء الأوّل .

(٢) « حبل » كذا فى نسخ الخصائص . وفى الدمامينى على الخزرجية : « خبل » ويبدو أن هذا محرف عن « جبل » وهى جارية مغنية كان عبد الصمد يتعشقها هو وأبو رهم ، فاشتراها الأخير وكان يخل . فلجت المهاجاة بين عبد الصمد وأبى رهم ، ويبدو أنه المعنىّ بهـذا الهجاء . وانظر الأغانى ١٢/٦٦ .

(٧) يظهر أن القائل عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود ، وأن المعنىّ بسعيد فى البيت ابن المسيب . وأورد له صاحب الأغانى بيتين فى هذا المذهب ، وهما :

سألت سعيد بن المسيب مفتى الـ مدينة هل فى حب ظمياء من وزر

فقال سعيد بن المسيب إنما تلام على ما تستطيع من الأمر

وانظر الأغانى (الدار) ٩/١٤٧ .

فأمّا فى غير الشعر فنحو قولك فى جواب مَن سألك فقال لك[(١)] : أىّ شىء عندك؟ : زيد أو عمرو أو محمد الكريم أو علىّ العاقل. فإنما جوابه الذى لا يقتضى السؤال غيره أن يجيبه بنكرة فى غاية (شِياع[(٢)] مثلها) فيقول[(٣)] : جسم. ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون فى قوله : أىّ شىء عندك، إنما أراد أن يستفصلك بين أن يكون عندك عِلم أو قراءة أو جُود أو شجاعة، وأن يكون عندك جسم مّا. فإذا قلت : جسم، فقد فَصَلت بين أمرين قد كان يجوز أن يريد منك فصلك بينهما. إلا أن جسما وإن كان قد فَصَل بين المعنيين فإنه مبالغ فى إبهامه. فإن تطوّعتَ زيادة على هذا قلت: حيوان. وذلك أن حيوانا أخصّ من جسم؛ كما أن جسما أخصّ من شىء. فإن تطوّع شيئا آخر قال فى جواب أىّ شىء عندك : إنسان؛ لأنه أخصّ من حيوان؛ ألا تراك تقول : كلّ إنسان حيوان، وليس كلّ حيوان إنسانا؛ كما تقول : كل إنسان جسم، وليس كلّ جسم إنسانا. فإن تطوّع بشىء آخر قال : رجل. فإن زاد فى التطوّع شيئا آخر قال[(٤)] : رجل عاقل أو نحو ذلك. فإن تطوع شيئا آخر قال : زيد أو عمرو (أو نحو ذلك[(٥)]).

فهذا كلّه تطوّع بما لا يوجبه سؤال هذا السائل.

ومنه قول أبى دُوَاد :

فقُصِرنَ الشتاءَ بعدُ عليه ... وهْو للذَود أن يقسَّمن جارُ[(٦)]

---

(١) سقط فى ء، هـ، ز. (٢) فى ش : «الشياع». (٣) د، هـ، ز : «فتقول».

(٤) سقط هذا فى ش. (٥) كذا فى ش، ز. وسقط ما بين القوسين فى د، هـ.

(٦) هذا فى وصف فرس. يقول : إنه أوثر بلبن الإبل فى الشتاء فصارت الإبل مقصورات عليه : لا يشركه غيره فى ألبانهن. وذكر أن هذا الجواد جار للإبل وحام لها، إذ يمنع العدوّ أن يغير عليها فيتقسمها وينهبها. والذود : القطيع من الإبل. وقوله : «فقصرن» فى ش : «فقسمن» وهو خطأ. وانظر اللسان (قصر)، والكتاب ١/١١١

فهذا جواب «كم»[1]؛ كأنه قال: كم قُصرن عليه؟وكم[2] ظرف ومنصوبة الموضع،فكان[3] قياسه أن يقول: ستة أشهر؛ لأن «كم» سؤال عن قدر من العدد محصور، فنكرة هذا كافية من معرفته؛ ألا ترى أن قولك : عشرون والعشرون وعشروك (ونحو[4] ذلك) فائدته فى العدد واحدة؛ لكن المعدود معرفة مرّة، ونكرة أخرى . فاستعمل الشتاء وهو معرفة فى جواب كم . وهـذا تطوّع بمـا لا يلزم . وليس عيبا ؛ بل هو زائد على المراد . وإنمـا العيب أن يقصّر فى الجواب عن مقتضى السؤال ؛ فأمّا إذا زاد عليه فالفضل معه، واليَدُ له .

وجاز أن يكون الشتاء جوابا لِـ«كَمْ» من حيث كان عددا فى المعنى؛ ألا تراه ستة أشهر . وافقنا[5] أبو على — رحمه الله — على هذا الموضع من الكتاب وفسّره ونحن بحلَب فقال : إلا فى هذا البلد فإنه ثمـانية أشهر . يريد طول الشتاء بها .

ومن ذلك قولك فى جواب من قال لك : آلحسَن[6] أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ : الحسن، أو قولك : الحسين . وهذا تطوّع من المجيب بمـا لا يلزم . وذلك أن جوابه على ظاهر سؤاله أن يقول له : أحدهما، ألا ترى أنه لمـا قال له : «آلحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية» فكأنه قال: [أ][7] أحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟ فجوابه على ظاهر سؤاله أن يقول: أحدهما . فقوله : «الحسن» أو قوله : «الحسين» فيه زيادة تطوّع بها لم ينطو السؤال على ٱستعلامها . ونظير قوله فى الجواب على اللفظ أن يقـول : الحسن أو الحسين ، لأن قوله : « أو الحسين » بمنزلة أن

---

(١) فى د، هـ، ز: «فكم» . (٢) سقط حرف العطف فى ز . (٣) د، هـ، ز: «وكان» . (٤) سقط فى ش . (٥) فى هـ: «واقفنا» . (٦) هذه المسألة من مسائل الإيضاح لأبى على الفارسى . وانظر أمالى ابن الشجرى ٢/٣٣٦ (٧) زيادة خلت منها الأصول .

يقول : أحدهما . والجواب المتطوع فيه أن يقول : «الحسن» ويمسك ، أو أن يقول : «الحسين» ويمسك . فأمّا إن كان كيسانيًّا[1] فإنه يقول : ابن الحنفية ، هكذا كما ترى . فإن قال : آلحسن (أفضل[2] أم الحسين) أو ابن الحنفية ، فقال : الحسن فهو جواب لا تطوّع فيه . فإن قال : «أحدهما» فهو جواب لا تطوّع فيه أيضا . فإن قال : «الحسين» ففيه[3] تطوّع . وكذلك إن قال : «ابن الحنفية» فقد تطوّع أيضا . فإن قال : آلحسن أو ابن الحنفية أفضل أم الحسين فقال له المجيب : الحسين ، فهو جواب لا تطوّع فيه . فإن قال : أحدهما فهو أيضا جواب لا تطوّع فيه . فإن قال : الحسن أو قال : ابن الحنفية ناصًّا على أحدهما معيّنًا فهــو جواب متطوّع فيه على ما بيّنّا فيما قبل .

ومن التطوّع المشامّ للتوكيد قول الله سبحانه : (إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ[4]) (وَمَنَــاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى[5]) ، وقوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّــورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ[6]) ، وقولهم : مضى أمس الدابر ، وأمس المدبر . وهو كثير . وأنشد الأصمعيّ :

وأبِى الذى ترك الملوكَ وجمعَهم ... بصُهابَ[7] هامدةً كأمس الدابرِ

وقال[8] :

خَبَلَتْ[9] غزالةُ قلبَــه بفوارسٍ ... تركت منــازلَه كأمسِ الدابرِ

(١) الكيسانية : فرقة من الشيعة ينتسبون إلى كيسان ؛ وهو المختار بن أبي عبيد الثقفي . يقولون بإمامة محمد بن الحنفية .
(٢) د ، هـ ، ز : «أم الحسين أفضل» .
(٣) د ، هـ ، ز : «فقد» .
(٤) آية ٥١ سورة النحل .
(٥) آية ٢٠ سورة النجم .
(٦) آية ١٣ سورة الحاقة .
(٧) ذكر ياقوت فى صهاب أنه موضع ، ولم يحله بوصــفه . وقد أورد الشطر الأخير نقــلا عن أبى علىّ فى الحجة .
(٨) أى عمران بن حطان . وانظر الكامل ٦/١٥٤ ، والأغانى (بولاق) ١٦/١٥٥ .
(٩) سقط هذا البيت فى د ، هـ ، ز ، وثبت فى ش . وغزالة : امرأة من الخوارج كانت تحارب مع الخوارج الحجاج ، ولمــا دخلت الكوفة بجيش الخوارج تحصن الحجاج منها وأغلق عليــه قصره .

ومن ذلك أيضا الحال المؤكّدة[1]؛ كقوله :

* كفَى بالنأى من أسماء كافِ *

لأنه إذا[2] كفى فهو كاف لا محالة .

ومنه قولهم : أخذته بدرهم فصاعدا، هـذه أيضا حال مؤكّدة ؛ ألا ترى أن

٥ تقديره : فزاد الثمن صاعدا ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن إلا صاعدا . غير أن

للحال هنا مزيّة عليها فى قوله :

* كفى بالنأى من أسماء كاف *

لأن (صاعدا) ناب فى اللفظ عن الفعـل الذى هو زاد ، و (كاف) ليس بنائب

فى اللفظ عن شىء ؛ ألا ترى أن الفعل الناصب له ملفوظ به معه .

١٠ ومن الحال المؤكّدة قول الله تعالى : ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾[3] ، وقول ابن دارة :

* أنا ابنُ دارةَ معروفا بها نَسبِي[4] *

وهو باب منقاد .

---

(١) أى بشر بن أبى خازم الأسدىّ . وعجزه :

* وليس لحبها إذ طال شاف *

١٥ وانظر الخزانة ٢/٢٦١ ، والمفصل ٦/٥١

(٢) فى ش : «أراد» وهو تصحيف .

(٣) آية ٢٥ سورة التوبة .

(٤) عجـــزه * وهل بدارة ياللناس من عار *

وانظر الخزانة ١/٥٥٧ .

فأما قوله سبحانه : ﴿ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾[1] فيكون من هذا . وقد يجوز أن يكون قوله سبحانه (بِجَنَاحَيْهِ) مفيدا . وذلك أنه قد يقال فى المثل :

* طاروا عَلَاهنّ فشُلْ علاها[2] *

وقال آخر :

وطرت بالرحل إلى شِمِلَّة   إلى أَمُون رُحْلَةٍ فذلّت[3]

ومن أبيات الكتاب :

وطرتُ بمُنْصُلى فى يَعْمَلات   دوامى الأيد يخبطن السريحا[4]

وقال القطامىّ :

* ونُفِخُوا عن مدائنهم فطاروا[5] *

---

(١) آية ٣٨ سورة الأنعام .

(٢) هذا الرجز أنشده أبو الغول لبعض أهل اليمن ، كما فى نوادر أبى زيد ٥٨ ، ١٦٤ . وفى الموطن الأول عن أبى حاتم أن أبا عبيدة اتهم المفضل بصنعه . وقوله : « فشل » أى ارتفع واركب ، وورد فى اللسان (طير) : « فشك » وهو تحريف . وفى رواية اللسان (علا) : « فطر » وعلاها لغة فى عليها تنسب إلى الحارث بن كعب . وانظر النوادر واللسان .

(٣) الشملة : السريعة . والأمون : الناقة الوثيقة الخلق التى يؤمن عليها العثار . والرحلة : القوية ، وهو أصله القوة والقدرة على السير ، يقال : بعير ذو رحلة ، فوصف بالمصدر .

(٤) ينسب هذا إلى مضرّس بن ربعىّ الأسدىّ . واليعملات جمع اليعملة وهى الناقة السريعة ، والأيد هى الأيدى لحذف الياء تخفيفا . والسريح : السير الذى تشدّ به الخدمة ، وهى ما يشدّ فى الرسغ . والبيت فى الكتاب ١/٩ ، ٢/٢٩١

(٥) صدره :. * ألم يحز التفرّق جند كسرى *

وقبله :

فيا قوى هلمّ إلى جميع   وفيا قد مضى كان اعتبار

وقال العجّاج :

* طِرنا إلى كل طُوال أعوجا[1] *

وقال العنبرى[2] :

* طاروا إليه زَرَافاتٍ وأُحدانَا *

وقال النابغة الذبيانى :

* يَطير فُضَاضًا بينها كُلُّ قَونسٍ[3] *

فيكون قوله تعالى : (يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) على هذا مفيدا ، أى ليس الغرض تشبيهه بالطائر ذى الجناحين ، بل هو الطائر بجناحيه البتة . وكذلك قوله عزّ اسمه : (فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ[4]) قد يكون قوله (مِنْ فَوْقِهِمْ) مفيدا . وذلك أنه قد يستعمل فى الأفعال الشاقّة المستثقَلة ؛ على قول من يقول : قد سرنا[5] عشرا وبقيت علينا ليلتان ؛ وقد حفظتُ القرآن وبقيت علىّ منه سورتان ، وقد صمنا عشرين من الشهر وبقى علينا عشر . وكذلك يقال فى الاعتداد على الإنسان بذنوبه

(١) من أرجوزته التى أولها : * ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا *

وقوله : « طرنا » جواب قوله قبل :

إنا إذا مذكى الحروب أرجا ... منها سعارا واستشاطت وهجا

وانظر الديوان ١٠

(٢) هو قريط بن أنيف وعجزه : * قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم *

وقوله : « أحدانا » كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « وحدانا » والهمزة بدل من الواو . والبيت من أولى قصائد الحماسة .

(٣) عجزه : * ويتبعها منهم فراش الحواجب *

والقونس : أعلى بيضة الحديد . والفراش عظام رقاق على الخياشيم من داخل . وهو من قصيدته التى مطلعها :

كلينى لهمّ يا أميمة ناصب ... وليل أقاسيه بطىء الكواكب

(٤) آية ٢٦ سورة النحل .

(٥) د ، هـ ، ز : « سرينا » .

وقبيح أفعاله : قد أخرب علىّ ضيعتى[1] وموّت علىّ[2] عواملى ، وأبطل علىّ انتفاعى[3] .

فعلى هـذا لو قيل : فخرّ عليهم السقف ولم يقُل : من فوقهم لجاز أن يُظَنّ به أنه كقولك[4] : قد خرّبت عليهم دارهم ، وقد أهلكتُ[5] عليهم مواشيهم وغلّاتهم[6] ، وقد تلِفت عليهم تجاراتهم . فإذا قال : (مِن فوقهم) زال ذلك المعنى المحتمَل ، وصار معناه أنه سقط وهم من تحته . فهذا معنى غير الأوّل .

وإنما (اطّردت[7] على) فى الأفعال التى قدّمنا ذكرها ؛ مثل خرِبتْ عليه ضيعته وموّتتْ عليه عواملُه ونحو ذلك[8] من حيث كانت (على) فى الأصل للاستعلاء . فلمّا كانت هذه الأحوال (كُلَفا و[9]) مَشَاقّ تخفض الإنسان وتضعه ، وتعلوه وتفرعه[10] حتّى يخضع لها ويخنع[11] لِمـا يتسدّاه[12] منها كان ذلك من مواضع على ؛ ألا تراهم يقولون : هذا لك ، وهذا عليك ؛ فتستعمل اللام فيما تؤثره[13] ، وعلى فيما تكرهه[13] ؛ قالت[14] :

سأحمـل نفسى على آلة فإمّـا عليها وإمّا لهـا

---

(١) د ، هـ ، ز : « قبح » . (٢) د ، هـ ، ز : « أعطب » .

(٣) د ، هـ ، ز : « ارتفاعى » ؛ والارتفاع : الغلّة للضيعة ونحوها . (٤) د ، هـ ، ز : « كقولهم » .

(٥) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « هلكت » . (٦) ز : « غلالهم » .

(٧) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « اطرد » . (٨) سقط فى د ، هـ ، ز .

(٩) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « كلها » .

(١٠) أى تعلوه . وفى د ، هـ ، ز : « تتفرعه » . وما هنا فى ش . وفى جـ : « تقرعه » .

(١١) هـ ، ز : « يخنع » وهو محرف عن « يخنع » وفى د : « يخشع » .

(١٢) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « تسدّاه » . ويقال : تسدّاه : ركبه وعلاه .

(١٣) د ، هـ ، ز : « يؤثره » و « يكرهه » .

(١٤) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « قال » والقائل هى الخنساء فى مرثية أخيها معاوية ، قتلته بنو مرة . وقوله : « سأحمل » كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « لأحمل » .

وقال ابن حِلزة :

فــله هنا لك لا عليــه إذا دنِعَتْ أُنوفُ القــوم للتَّعْس[١]

فمن هنا دخلت (على) هذه فى هذه الأفعال التى معناها إلى الإخضاع والإذلال .

وما يُتطوّع به من غير وجوب كثير. وفيما مضى منه[٢] كاف ودالّ عليه بإذن الله .

باب فى التامّ يزاد عليه فيعود ناقصا[٣]

هذا موضع ظاهره[٤] ظاهر التناقض، ومحصوله صحيح واضح .

وذلك قولك : قام زيد؛ فهــذا كلام تامّ ؛ فإن زدت عليه فقلت : إن قام زيد صار شرطا، واحتاج إلى جواب . وكذلك قولك : زيد منطلق؛ فهذا كلام مستقلّ[٥]، فإذا زاد[٦] عليه أنّ (المفتوحة[٧] فقال أنّ زيدا منطلق) احتاج إلى عامل يعمل فى أنّ وصلتها ، فقال: بلغنى أن زيدا منطلق، ونحوه. وكذلك قولك: زيد أخوك، فإن زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين فقلت: أعلمت (بكرا زيدا أخاك[٨]).

وجماع هذا أن كلّ كلام مستقلّ زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتضٍ لسواه فالكلام باق على تمامه[٩] قبــل المزيد عليه . فإن زدت عليه شيئا مقتضيا لغــيره ، معقودا به عاد الكلام ناقصــا ، لا لحــاله الأولى ؛ بل لمــا دخل عليــه معقودا بغيره .

---

(١) هــذا من قصــيدة مفضلية فى مدح الملك قيس بن شراحيــل بن مارية . ودنعت : ذلت . وفى أصول الخصائص « دفعت » وهو تصحيف . يقول إذا حصل أفعال الناس ومآثرهم كان الفضل له ، ولم يكن عليه ما ينقم عليه . (٢) سقط فى د، ه، ز . (٣) هذا البحث فى الأشباه للسيوطى ١ / ٢٩٥ (٤) سقط فى ش . (٥) كذا فى د، ه، ز . وسقط فى ش . (٦) د، ه، ز : «على هذا» . (٧) سقط ما بين القوسين فى د، ه، ز . وثبت فى ش . (٨) كذا فى ز . وفى ش : « زيدا بكرا أخاك » . (٩) د، ه، ز : « حاله » .

فنظير الأوّل قولك : زيد قائم، وما زيد قائم وقائمـا على اللغتين، وقولك : قام محمد، وقد قام محمد، وما قام محمد، وهل قام محمد، وزيد أخوك، وإنّ زيدا أخوك، وكان زيد أخاك، وظننت زيدا أخاك .

ونظير الثانى ما تقدّم من قولنا : قام زيد، وإنْ قام زيد . فإنْ جعلت (إنْ) هنا نفيا بقى على تمامه؛ ألا تراه بمعنى ما قام زيد .

ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك : يقوم زيد؛ فإن زدت اللام والنون فقلت: ليقومنّ زيد فهو محتاج إلى غيره، وإن لم يظهر هنا فى اللفظ؛ ألا ترى أن تقديره عند الخليل أنه جواب قَسَم، أى أُقسم لَيقومنّ، أو نحو ذلك . فاعرف ذلك إلى ما يليه .

باب فى زيادة الحروف وحذفها

وكِلا ذينك ليس بقياس؛ لِمـا سنذكره .

أخبرنا أبو علىّ — رحمه الله — قال قال أبو بكر : حذف الحروف ليس بالقياس . قال : وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصِرا لهـا(١) هى أيضا(٢)، واختصار المختصَر إجحاف به . تمت الحكاية(٢) .

وتفسير قوله : «إنّما(٣) دخلت الكلام لضرب من الاختصار» هو(٤) أنك إذا قلت: ما قام زيد فقد أغنتْ(ما) عن (أنفى)؛ وهى جملة فعل وفاعل . وإذا قلت : قام

(١) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش : «لحذفها» .

(٢) سقط هذا فى ش .

(٣) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش : «إنها» .

(٤) فى د، هـ، ز : «هو» .

القوم إلا زيدا فقد نابت (إلا) عن (أَستثنى)(١) وهى فعل وفاعل. وإذا قلت قام زيد وعمرو، فقد نابت الواو عن (أعطِف)(٢). وإذا قلت: ليت لى مالا، فقد نابت (ليت) عن (أتمنّى). وإذا قلت: هل قام أخوك، فقد نابت (هل) عن (أستفهِم). وإذا قلت: ليس زيْد بقائم، فقد نابت الباء عن (حقّا)، و(البتّة)، و(غير ذى شكٍّ). وإذا قلت (فبما نقضهم ميثاقهم) فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم فعلْنا كذا حقّا، أو يقينا. وإذا قلت: أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك(٣): أمسكته مباشِرا له وملاصقةً(٤) يدى له(٥). وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت (مِنْ) عن البعض، أى أكلت بعض الطعام. وكذلك بقيّة ما لم نسمه.

فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجُمَل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخزّق(٦) عليها، فتنتهكها وتجحف بها.

ولأجل ما ذكرنا: من إرادة الاختصار بها لم يجز أن تعمل فى شىء من الفَضَلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك. وعلّته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضَربٍ(٧) من الاختصار، فلو ذهبوا يُعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه، وتراجعوا عما اعتزموه.

---

(١) فى د، ه، ز: «هما».
(٢) كذا فى د، ه، ز، والأشباه. وفى ش: «العطف».
(٣) سقط فى ش.
(٤) فى ش: «ملاصقا».
(٥) فى ش: «به».
(٦) فى ش رسمت هذه الكلمة «تخرق» من الانخراق، وفى ز، ه: «تخـرق» وفى د: «تخرف». وكأن «تخرق» محرّفة عن «تخزّق» أو تحزق، وكأن الأولى معناها ارتكاب الخرق ومجانبة الرفق، والتحزق يدور معناه على الضيق والضغط. وفى ج: «تحيف» وهى واضحة.
(٧) فى ش: «بضرب».

فلهذا لا يجوز ما زيد أخوك قائما، على أن تجعل (قائما) حالا منك، أى أنفى هذا فى حال قيامى، ولا حالا من (زيد)، أى أنفى هذا عن زيد فى حال قيامه. ولا هل زيد أخوك يوم الجمعة؛ على أن تجعل يوم الجمعة ظرفا لما دلت عليه (هل) من معنى الاستفهام.

فإن قلت: فقد أجازوا ليت زيدا أخوك قائما ونحو ذلك فنصبوه[1] بما فى ليت من معنى التمنّى، وقال النابغة:

كأنه خارجا من جَنْب صَفحته ... سَفُّودُ شَرْب نَسُوه عند مُفْتَأَد[2]

فنصب (خارجا) على الحال بما فى (كأنّ) من معنى التشبيه، وأنشد أبو زيد:

كأنْ دَرِيئةً لمّا التقينا ... لنَصْل السيف مجتمَعُ الصُداعِ[3]

فأعمل معنى التشبيه فى (كأن) فى الظرف الزمانىّ الذى هو (لمّا التقينا).

قيل: إنما جاز ذلك فى (ليت) و (كأنّ)[4] لِمَا اجتمع فيهما: وهو أن كلّ واحدة منهما فيها معنى الفعل (من التمنّى)[5] والتشبيه (وأيضا)[6] فكل (واحدة)[7] منهما

---

(١) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «ونصبوه».

(٢) من قصيدته فى مدح النعمان والاعتذار له عما بلغه عنه. ومطلعها:

يا دار ميّة بالعلياء فالسند ... أقوت وطال عليها سالف الأمد

والحديث عن الثور الوحشىّ الذى أنشب مدراه (قرنه) فى كلب الصيد. فقوله: «كأنه» أى المدرى، يشبه المدرى بسفود منسىّ عند مفتأد أى موضع نار. والسفود: الحديدة التى يشوى عليها اللحم. وانظر الخزانة ٥٢١/١.

(٣) هو لمرداس بن حصين. والدريئة: حلقة يتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع الرأس. يذكر أنه حين لقى قرنه فى القتال أنحى عليه بضرب السيف وتعمد رأسه، حتى كأن رأسه إذ يتردد عليه السيف دريئة. وترى ابن جنى يروى «كأنّ» التشبيهية. والذى فى نوادر أبى زيد ص ٥: «فكان» بفاء العطف و (كان) الناقصة. وهذه الرواية تتسق مع سابق الشعر. وانظره فى النوادر.

(٤) فى د، هـ، ز: «كأنى». (٥) فى د، هـ، ز: «والتمنى».

(٦) سقط فى د، هـ، ز، ما بين القوسين. (٧) سقط فى ز.

رافعة وناصبة كالفعل القوىّ المتعدّى، وكلّ واحدة منهما متجاوزة عدد الاثنين، فأشبهت بزيادة عدّتها الفعل؛ وليس كذلك ما كان على حرف، ولا ما كان على حرفين؛ لأنه لم يجتمع فيه ما اجتمع فى ليت ولعلّ .

ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس : من أنّ (إلّا) فى الاستثناء هى الناصبة؛ لأنها نابت عن (أستثنى) ، و (لا أعنى) مردودا عندنا ؛ لما فى ذلك من تدافع الأمرين : الإعمال المبقِّى حكم[1] الفعل ، والانصراف عنه إلى الحرف المختصر به القول .

نعم ، وإذا كانت هذه الحروف تضعف وتقلّ عن العمل فى الظروف[2] كانت من العمل فى الأسماء الصريحة القويّة التى ليست ظروفا ولا أحوالا ولا تمييزا لاحقا بالحال اللاحقة بالظرف أبعد .

فإن قلت : فقد قالوا : يا عبد الله ويا خيرا من زيد ، فأعملوا (يا) فى الاسم الصريح وهى حرف ، فكيف القول فى[3] ذلك ؟

قيل : لـ(يا) فى هذه خاصة[4] فى قيامها مقام الفعل ليست لسائر[5] الحروف . وذلك أن (هل) تنوب عن (أستفهم) ، و (ما) تنوب عن (أنفى) ، و (إلّا) تنوب عن (أستثنى) وتلك الأفعال النائبة عنها هذه الحروف[6] هى الناصبة فى الأصل . فلما آنصرفت عنها إلى الحروف[7] طلبا للإيجاز ، ورغبة عن الإكثار ، أسقطت عمل تلك الأفعال ، ليتمّ لك ما آنتحيته من الاختصار . وليس كذلك يا .

---

(١) فى ش : « الحكم » . (٢) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « الظرف » .
(٣) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « على » . (٤) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « خاصية » . (٥) كذا فى د، ه، ز . وفى ش : « كسائر » .
(٦) سقط فى د، ه، ز . (٧) د، ه، ز : « الحرف » .

وذلك (أن يا)(١) نفسها هى العامل الواقع على زيد، وحالها فى ذلك حال (أدعو) و(أنادى) فى كون كل واحد منهما هو العامل فى المفعول، وليس كذلك ضربت وقتلت ونحوه . وذلك أن قولك : ضربت زيدا وقتلت عمرا(٢) الفعل الواصل إليهما المعبّر بقولك : ضربت عنه ليس هو نفس (ض ر ب)(٣) إنما ثمّ(٤) أحداثٌ هـذه الحروفُ دلالة(٥) عليها؛ وكذلك القتل والشتم والإكرام ونحو ذلك . وقولك : أنادى عبد الله ، وأدعو عبد الله ؛ ليس هنـا فعل واقع على (عبد الله) غير هذا اللفظ ، و(يا) نفسها فى المعنى كـ(أدعو)؛ ألا ترى أنك إنما تذكر بعد (يا) اسما واحدا، كما تذكره بعد الفعل المستقِلّ بفاعله إذا كان متعدّيا إلى مفعول واحد؛ كضربت زيدا ، ولقِيت قاسما ، وليس كذلك حرف الاستفهام وحرف النفى ، إنما تدخلهما(٦) على الجمل المستقِلّة(٧) فتقول : ما قام زيد وهل قام أخوك . فلمّا قويت (يا) فى نفسها وأوغلتْ فى شَبَه الفعل تولّت بنفسها العمل .

فإن قلت : فإنما تذكر بعد (إلا) اسما واحدا أيضا، قيل : الجملة قبل (إلا) منعقدة بنفسها، و(إلا)(٨) فضلة فيها . وليس كذلك يا(٩)؛ لأنك إذا قلت : يا عبد الله تمّ

---

(١) فى ى ، هـ ، ز : «أنها» .

(٢) فى ى ، هـ ، ز : «بشرا» .

(٣) فى ى ، هـ ، ز : «ص ر ب ب» . وفى حـ : «ضرب» .

(٤) فى ى ، هـ ، ز : «هو» . وذلك ضمير القصة والشأن .

(٥) فى حـ : «دالة» .

(٦) فى ى ، هـ ، ز : «تدخلها» .

(٧) سقط فى ى ، هـ ، ز .

(٨) فى شـ : «لا» وهو خطأ فى النسخ .

(٩) فى ى ، هـ ، ز : «ليست» .

الكلام بها وبمنصوب بعدها ، فوجب أن تكون هى كأنها الفعل المستقل بفاعله ، والمنصوب هو المفعول بعدها ، فهى فى[1] هذا الوجه كرويد[2] زيدا .

ومن وجه آخر أن قولك : يا زيد لمّا اطّرد فيه الضمّ وتمّ به القول جرى مجرى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء ، فهذا أدون[3] حالىْ يا أعنى أن (يكون[4]) كأحد جزأى[5] الجملة . وفى القول الأول هى جارية مجرى الفعل مع فاعله . فلهذا قوى ٥ حكمها وتجاوزت رتبة الحروف التى إنما هى ألحاق[6] وزوائد على الجُمَل .

فلذلك عملت يا ولم تعمل هل ، ولا ما ، ولا شىء من ذلك النصبَ بمعنى الفعل الذى دلّت عليه ، ونابت عنه . ولذلك ما وُصلت تارة بنفسها فى قولك : ياعبد الله ، وأخرى بحرف الجرّ ، نحو قوله : يا لبكرٍ ، فجرت فى ذلك مجرى ما يصل ١٠ من الفعل تارة بنفسه ، وأخرى بحرف الجرّ ، نحو قوله : خشّنت[7] صدره[8] ، وبصدره ، وجئت زيدا ، وجئت إليه ، واخترت الرجال ، ومن الرجال ، وسمّيته زيدا ، وبزيد ، وكنّيته أبا علىّ وبأبى علىّ .

فإن قلت : (فقد[9]) قال الله سبحانه « ألا يا اسجدوا[9] » وقد قال غيلان[10] :

* ألا يا اسلمى يادارمىّ على البلَى *

(١) فى ى ، هـ ، ش : « من » . وما هنا فى شـ ، حـ . ١٥

(٢) يريد بذلك أنها تشبه اسم الفعل كرويد زيدا . وقد قال أبو على أستاذ المؤلف بذلك وأنها اسم فعل فى بعض أقواله . وفى المسألة بحث انظره فى شرح الرضى للكافية ١٣٢/١

(٣) فى ش : «فهو» . (٤) فى ى ، هـ ، ش : «يكون الفعل» . (٥) فى شـ : «حرفى» .

(٦) جمع لحق — بالتحريك — وهو ما يلحق بالشىء الأول .

(٧) سقط فى شـ . (٨) أى أوغر صدره عليه وأغضبه . ٢٠

(٩) سقط فى ى ، هـ ، ش . وثبت فى شـ . وانظر فى الآية ص ١٩٦ من هذا الجزء .

(١٠) فى ى ، هـ ، ش : « ذو الرمّة » . وعجزه :

* ولا زال منهلا بجرعائك القطر *

وقال :

* يا دار هند يا اسلمى ثم آسلمى[1] *

بجاء بيا[2] ولا منادى معها ، قيل : يا فى هذه الأماكن قد جُرّدت من معنى النـداء وخَلَصت[3] تنبيها . ونظيرها فى الخلع من أحد المعنيين وإفراد[4] الآخر : (ألا) ؛ لمـا فى الكلام معنيان[5] : آفتتاحُ الكلام ، والتنبيه ؛ نحو قول الله سبحانه : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِم لَيَقُولُونَ ﴾[6] ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَا إنهم هُمُ المفسدونَ ﴾[7] و (قول كثير)[8] :

* ألا إنّمـا ليـلَى عَصَـا خيزُرانةٍ[9] *

فإذا دخلت على (يا) خلصت (ألا) آفتتاحا وخُصّ التنبيه بيـا . وذلك كقول نصيب[10] :

ألا يا صَبَا نجد متى هِجتِ من نجد فقد زادنى مسراكِ وجدا على وجد

فقد صحّ بمـا ذكرناه إلى أن قادنا إلى هنـا أن حذف الحروف لا يسوّغه القياس ؛ لمـا فيه من الانتهاك والإجحاف .

وأمّا زيادتها فخارج[11] عن القياس أيضا .

---

(١) انظر ص ١٩٦ من هذا الجزء .

(٢) فى ى ، هـ ، ز : « بها » .

(٣) فى ى ، هـ ، ز : « أخلصت » .

(٤) فى ى ، هـ ، ز : « إقرار » .

(٥) فى ى ، هـ ، ز : « معنيين » . وهو خطأ .

(٦) آية ١٥١ سورة الصافات . (٧) آية ١٢ سورة البقرة .

(٨) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « قوله أعنى كثيرا » . وانظر ديوانه ١/٢٦٤ .

(٩) عجزه : * إذا غمـزوها بالأكف تلين *

(١٠) فى الأغانى (بولاق) ٥/٣٨ نسبته إلى يزيد بن الطثرية . وكذا فى ذيل الأمالى ١٠٥ .

(١١) أى أمر خارج . ولولا هذا لقال : « خارجة » .

وذلك أنه إذا كانت[1] إنما جىء بها اختصارا وإيجازا كانت زيادتها نقضا لهذا الأمر، وأخذا له بالعكس والقلب؛ ألا ترى أن الإيجاز ضدّ الإسهاب؛ ولذلك لم يجز أبو الحسن توكيد[2] الهاء المحذوفة من صلة الذى فى نحو (الذى ضربت زيد)، فأفسد أن تقول: الذى ضربت نفسه زيد. قال: لأن ذلك نقض؛ من حيث كان التوكيد إسهابا والحذف إيجازا. وذلك أمر ظاهر التدافع.

هذا هو القياس: ألّا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حُذفت تارة، وزيدت أخرى.

أمّا حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبى زيد من حذف حرف العطف فى نحو[3] قولهم: أكلت لحما، سمكا، تمرا. وأنشد أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يزرع الودّ فى فؤاد الكريم[4]

يريد: كيف أصبحت، وكيف أمسيت. وأنشد ابن الأعرابىّ:

وكيف لا أبكى على علّاتى ... صبائحى، غبائقى، قيلاتى[4]

أى صبائحى وغبائقى، وقيلاتى. وقد يجوز أن يكون بدلا؛ أى كيف لا أبكى على علاتى[5] التى هى صبائحى وهى غبائقى وهى قيلاتى، فيكون هذا من بدل الكل. والمعنى[6] الأوّل أن منها صبائحى ومنها غبائقى ومنها قيلاتى.

(١) فى ى، هـ، ز: «كان».

(٢) انظر ص ٢٨٧ من الجزء الأوّل. وينسب إلى الخليل وسيبويه جواز تأكيد المحذوف. فقد ورد فى الكتاب ١/٢٤٧ قوله: «وسألت الخليل عن مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما فقال: الرفع على هما صاحباى أنفسهما، والنصب على أعنيهما». وانظر حاشية الصبان على الأشمونى فى مبحث المعرب والمبنى (إعراب المثنى) ومبحث المبتدأ (الإخبار بالظرف).

(٣) سقط فى ى، هـ، ز.

(٤) انظر ص ٢٩٠ من الجزء الأوّل.

(٥) فى ح بعد «علاتى»: «إبلى».

(٦) فى ح: «تقدير المعنى».

ومن ذلك ما كان يعتاده رؤبة إذا قيل له : كيف أصبحت فيقول : خيرٍ عافاك (أى بخير)[1] وحَكَى سيبويه : اللهِ لا أفعل، يريد والله[2] . ومن أبيات الكتاب :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكرها والشرّ بالشرّ عند الله مِثْلان[3]

أى فالله يشكرها .

وحذفت همزة الاستفهام ، نحو قوله[4] :

فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر أتونى وقالوا: من ربيعة أو مضر؟

(يريد أمن ربيعة)[5] وقال الكُمَيت :

طربتُ وماشوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب[6]

أراد : أوَ ذو الشيب يلعب[7] . ومنه قول ابن أبى ربيعة[8] :

ثم قالوا تحبّها قلت بَهْرًا عَدَدَ القَطْر والحصى والتراب

أظهرُ الأمرين فيه أن يكون أراد: أتحبها؟ ؛ لأن البيت الذى قبله يدلّ عليه، وهو قوله :

أبرزوها مثل المَهَاة تَهادَى بين خَمْسٍ كواعبٍ أتراب[9]

ولهذا ونحوه نظائر . وقد كثرت .

---

(١) ثبت فى ى، هـ، ز، وسقط فى ش . (٢) انظر سيبويه ١ / ٤٣٥

(٣) نسب فى كتاب سيبويه المطبوع إلى حسان بن ثابت . وفى الخزانة ٣ / ٦٤٥ : « والبيت نسبه سيبويه وخدمته لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنه، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى» وانظر نوادر أبى زيد ٣١ . (٤) أى عمران بن حطان . وهو من شعر يقوله فى قوم من الأزد نزل بهم متنكرا و يشكر صنيعهم معه . وانظر الكامل ٧/٨٧ . (٥) ثبت فى ش، وسقط فى ى، هـ، ز . (٦) هذا مطلع إحدى هاشمياته . وانظر العينى على هامش الخزانة ٣/١١١

(٧) فى ى، ز : « أى » . (٨) أى عمر . وهذا من قصيدة غزلية فى الثريا بنت عبد الله لما صرمته . وانظر شواهد المغنى للسيوطى ١٤ (٩) هذا البيت قبل البيت السابق مع الفصل بستة أبيات . وقوله : «خمس» هو ما فى ش . وهو يوافق ما فى شواهد المغنى . وفى ى، هـ، ز: «عشر» .

فأمّا تكريرها[1] وزيادتها فكقوله[2] :

لددتهــمُ النصيحة كلّ لَدٍّ ... فمجُّوا النصــح ثم ثَنَــوا فقاءوا[3]

فـــلا والله لا يلقى لِمــا بِي ... ولا لِلِمابِهِـــم أبــدا دواء[4]

وقد كثرت زيادة (ما) توكيدا، كقول الله تعالى : ﴿ فبما نَقْضِهم ميثاقَهم ﴾[5] وقوله سبحانه ﴿ عمّا قليلٍ ليصبحُنَّ نادمين ﴾[6] وقوله عز قدره ﴿ مِمّـا خَطِيئاتِهم أُغرِقُوا فأدخِلُوا نارا ﴾[7] .

وقال جلّ وعزّ : ﴿ ولا تُلقُوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾[8] (فالباء زائدة)[9] وأنشــد أبو زيد[10] :

بِحَسْــبِك فى القــوم أَنْ يعلمــوا ... بأنك فيهــم غــنىٌّ مُضِــرّ[11]

فزاد الباء فى المبتدأ . وأنشد لأميّة :

طعامهـــمُ إذا أكلــوا مهنّــا ... وما إن لا تحاكُ لهم ثيــاب[12]

---

(١) كذا فى ى، هـ، ز . وفى ش : « تكررها » .

(٢) أى مسلم بن معبد الوالبيّ . وهو شاعر إسلامىّ فى الدولة الأموية . وانظر الخزانة ٣٦٤/١، ومعانى القرآن للفراء ٦٨/١

(٣) « لددتهم النصيحة » أى قدّمتها لهم . وهو من قولهم : لدّ المريض إذا ســقاه دواء فى أحد شق فمه ، جعل النصيحة كالدواء المكروه . وقوله : « فقاءوا » أى لفظوا النصيحة ولم يقبلوها .

(٤) « دواء » رواية الخزانة : « شفاء » وفيها : « فلا وأبيك » فى مكان « فلا والله » .

(٥) آية ١٥٥ سورة النساء، وآية ١٣ سورة المائدة . (٦) آية ٤٠ سورة المؤمنين .

(٧) آية ٢٥ سورة نوح . (٨) آية ١٩٥ سورة البقرة .

(٩) ثبت مابين القوسين فى ى، هـ، ز . وسقط فى ش .

(١٠) انظر النوادر ٧٣ (١١) مضرّ : يروح عليه ضرّة من المال أى قطعة من الإبل والغنم . وهو من مقطوعة فى الهجاء . وانظر اللسان (ضرر) . (١٢) « إذا » كذا فى ش . وفى ى، هـ، ز : « لئن » . وقوله : « مهنا » كذا فى ش . وفى النسخ الثلاثة : « معنى » .

فإن لتوكيد النفى ، كقول زهير :

* ما إن يكاد يخلّيهم لوجهتهم[1] *

ولا من بعدها زائدة .

وزيدت اللام فى قوله — رويناه عن أحمد بن يحيى — :

مَرُّوا عِجالًا وقالوا كيف صاحبكم ... قال الذى سألوا أمسى لمجهودا[2]

وفى قراءة سعيد بن جُبير ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾[3] وقد تقدّم ذكر ذلك .

وزيدت لا (قال[4] أبو النجم) :

ولا ألوم البِيض ألّا تسخرا ... وقد رأين الشَّمَط القَفَنْدَرا[5]

[وقال[6] العجّاج :

* بغير لا عَصْفٍ ولا اصطراف[7]] *

وأنشدنا :

أبى جودُه لا البخلَ واستعجلت به ... نَعَمْ من فتًى لا يمنع الجودَ قاتلَه[8]

---

(١) انظر ص ١١٠ من الجزء الأوّل .

(٢) انظر ص ٣١٦ من الجزء الأوّل .

(٣) آية ٢٠ سورة الفرقان .

(٤) كذا فى ش . وفى ء ، هـ ، ز : « فى قول أبى النجم » .

(٥) الشمط : الشيب ، والقفندر : القبيح المنظر . وانظر مجالس ثعلب ١٩٨

(٦) ثبت ما بين الحاصرين فى ء ، هـ ، ز : وسقط فى ش .

(٧) قبله : * قد يكسب المال الهدان الجافى *
والهدان : الأحمق الثقيل . والعصف : الكسب . والاصطراف : افتعال من الصرف ، أى التصرف فى وجوه الكسب .

(٨) انظر ص ٣٥ من هذا الجزء .

فهذا على زيادة (لا) أى أبى جوده البخل . وقد يجوز أن تكون (لا) منصوبة الموضع بـ(أبى) ، و (البخل) بدل منها .

وزيادة الحروف كثيرة ، وإن كانت على غير قياس ؛ كما أن حذف المضاف أوسع وأفشى، وأعم وأوفى، وإن كان أبو الحسن قد[1] نصّ على ترك القياس عليه.

٥ فأمّا عذر حذف هـذه الحروف فلقوّة المعرفة بالموضع ؛ ألا ترى إلى ([2]قول امرئ القيس) :

* فقلت : يمينُ الله أبرحُ قاعداً[3] *

لأنه لو أراد الواجب[4] لـما جاز ؛ لأن (أبرح) هـذه لا تستعمل فى الواجب ، فلا بدّ من أن يكون أراد : لا أبرح . ويكفى من هـذا قولهم : ربّ إشارة أبلغُ ١٠ من عبارة .

وأمّا زيادتها فلإرادة التوكيد بها . وذلك أنه قد سبق أن الغرض فى استعمالها إنـما هو الإيجاز والاختصار ، والاكتفاء من[5] الأفعال وفاعليها ، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناهٍ فى التوكيد به . وذلك كابتذالك فى ضيافة ضيفك أعزّ ما تقدر عليه ، وتصونه من أسبابك ، فذاك غاية إكرامك له[6] وتناهيك فى الحَفْل به .

---

١٥ (١) ثبت فى ش ، وسقط فى ى ، هـ ، ز .

(٢) كذا فى هـ ، ز . وفى ش : « قوله » ، وفى ى : « قوله أى امرئ القيس » .

(٣) عجـــزه : * ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى *

وهو من قصيدته التى أولها :

ألا عم صـباحا أيها الطلل البالى ... وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

٢٠ (٤) يريد المثبت ضدّ المنفىّ .

(٥) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « فى » .

(٦) سقط فى ى ، هـ ، ز .

باب فى زيادة الحرف عِوضا من آخر محذوف

اعلم أن الحرف الذى يُحذَف فيجاء بآخر[1] عوضا منه على ضربين : أحدهما أصلىّ ، والآخر زائد .

الأول من ذلك على ثلاثة أضرب[2] : فاء ، عين ، لام .

أمّا ما حذفت[3] فاؤه وجىء بزائد عوضا منه فبابُ فِعْلة فى المصادر[4] ؛ نحو عِدَة وزنة وشِية وجهة . والأصل وِعْدة ووِزْنة ووِشْية ووِجْهة[5] ؛ فحذفت الفاء لِما ذكر فى تصريف ذلك ، وجعلت التاء بدلا[6] من الفاء . ويدلّ على أن أصله ذلك قول الله سبحانه : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا[7] ﴾ وأنشد أبو زيد :

ألم ترأنّنى — ولكلّ شىء إذا لم تؤت وجهتُه تعادِ —

أطَعتُ الآمِرِىَّ بصَرْم ليلَى ولم أسمع بها قول الأعادى[8]

وقد حذفت الفاء فى أناس ، وجعلت ألِف فُعال بدلا منها (فقيل[9] ناس ومِثالها عالٌ ؛ كما أن مثال عِدَة وزِنة عِلَة .

---

(١) فى ى ، هـ ، ز بعده : « زائد » .

(٢) ى ، هـ ، ز : « أحرف » .

(٣) ى ، هـ ، ز : « حذف » .

(٤) كذا فى ى ، هـ ، ز . وفى ش : « المصدر » .

(٥) بعده فى ى ، هـ ، ز : « فى عدة » .

(٦) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « عوضا » .

(٧) آية ١٤٨ سورة البقرة .

(٨) كأنه يريد أنه صرم ليلى استجابة لمن أمره بذلك مع بقائه على حبها و إضمار الود لها ، والإعراض عن القدح فيها . وفى المنصف للؤلف ٦٦٢ نسخة التيمورية : « عصيت » فى مكان « أطعت » وهى واضحة .

(٩) ثبت ما بين القوسين فى ش ، وسقط فى ى ، هـ ، ز .

وقد حذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها) وذلك قولهم[1] : تقى يَتَقِى، والأصل اتقى يتّقِى فحذفت التاء فبقى تَقَى، ومثاله تعَل، ويتقِى : يتعِل؛ قال الشاعر[2] :

جلاها الصيقلُونَ فأخلصوها ... خِفَافًا كلُّها يَتَقِى بأثْرِ[3]

وقال أوس[4] :

تقاكَ بكعب واحد وتَلَذُّه ... يداك إذا ما هُزَّ بالكفّ يَعْسِل[5]

وأنشد أبو الحسن :

زيادتَنا نُعمانُ لا تنسينَّها ... تقِ الله فينا والكتابَ الذى تتلو[6]

ومنه أيضا قولهم تجه يَتَجه (وأصله اتجه)[7] ومثال تَجَه على هذا تَعَل كتَقَى سواءً.

وروى أبو زيد أيضا فيما حدّثنا به أبو على عنه : تَجِه يَتْجَهُ؛ فهذا من لفظ آخر، وفاؤه تاء . وأنشدنا :

قَصَرتُ له القَبِيلة اذتجِهنا ... وما ضاقت بِشدّته ذِراعى[8]

فهذا محذوف من اتّجه كاتّقَى .

---

(١) كذا فى ش . وفى ى . هـ ، ز : « قولك » .

(٢) سقط فى ش . والشاعر هو خفاف بن ندبة . وانظر اللسان (أثر) و (وقى) .

(٣) هـذا فى وصف سيوف . وأثر السيف فرنده وديباجته ورونقه . أى كلها يستقبلك بفرنده ، أى إذا نظر الناظر إليها اتصل شعاعها بعينه فلم يتمكن من النظر إليها . وانظر اللسان (أثر) .

(٤) هو ابن حجر . وانظر النوادر ٢٧ .

(٥) يقال عسل الرمح إذا اهتز واضطرب من لينه ولدونته .

(٦) قائله عبد الله بن همام السلولىّ . وبعده :

أيثبت ما زدتم وتلغى زيادتى ... دمى إن أسيغت هذه لكم بسل

وانظر نوادر أبى زيد ٤ ، واللسان (وقى) و (بسل) .

(٧) ثبت ما بين القوسين فى ش ، وسقط فى ء ، هـ ، ز .

(٨) هذا لمرداس بن حصين . و « قصرت » أى حبست . والقبيلة اسم فرسه . وأبو زيد يروى « تجهنا » فى البيت بكسر الجيم ، والأصمعى بفتحها . وانظر اللسان (وجه) . وكأن المؤلف لم يبلغه إلا فتح الجيم فجعله محذوف اتجه . وانظر النوادر ٥ . وانظر بيتا بعد هذا البيت سبق فى ص ٢٧٥ من هذا الجزء .

فأما قولهم[1] : اتخذت، فليست تاؤه بدلا من شيء بل هي فاء أصلية بمنزلة اتبعت من تبع . يدلّ على ذلك ما أنشده الأصمعيّ[2] من قوله :

وقد تخذتْ رِجْلى إلى جَنْبِ غَرْزِها   نَسِيفًا كأُفحوص القطاة المطرِّقِ[3]

وعليه قول الله سبحانه ﴿ قال لو شئت لتخِذتَ عليه أجرا[4] ﴾ وذهب أبو إسحاق إلى أنّ اتخذت كاتّقيت واتّزنت وأن الهمزة أُجريت فى ذلك مجرى الواو . وهذا ضعيف ، إنما جاء منه شيء شاذّ، أنشد ابن الأعرابىّ :

فى داره تُقسَم الأزوادُ بينهمُ   كأنما أهلُه منها الذى اتّهلا[5]

وروَى لنا أبو علىّ عن أبى الحسن على بن سليمان مُتّمِن[6] . وأنشد :

* ... ... بيض اتّمن *

والذى يقطع على أبى إسحاق قولُ الله عزّ وجلّ ﴿ قال لو شئت لتخذت عليه أجرا ﴾ . فكما أن تجه ليس من لفظ الوجه كذلك ليس تخذ من لفظ الأخذ .

وعذر من قال : اتّمن واتّهل من الأهل أن لفظ هذا إذا لم يدّغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين . وذلك قولهم فى افتعل من الأكل : ايتكل ، ومن

---

(١) فى ى ، ه ، ز : « وأما » .   (٢) أى المزق العبدى . واسمه شأس بن نهار .

(٣) الغرز للناقة مثل الحزام للفرس . والغرز للجمل مثل الركاب للبغل . ويبدو أن المراد هنا المعنى الأول . والنسيف أثر العض والركض ونحو ذلك . والأفحوص : المبيض ، والمطرق وصف القطاة ، يقال طرّقت القطاة إذا حان خروج بيضها . ووصف الأنثى بالمطرق كما يقال : مرضع وحائض .

(٤) آية ٧٧ سورة الكهف . وهذه قراءة الحسن وابن مسعود . وانظر البحر ٦ / ١٥٢

(٥) « بينهم » كذا فى ز . وهو يوافق ما فى اللسان . وفى ش : « بينهما » وقوله : « أهله » كذا فى أصول الخصائص . وفى اللسان (أهل) : « أهلنا » ، وهو الأوفق بالمعنى . يريد أن هذا الممدوح يشرك ضيفه فيما عنده . ويتحدث الشاعر الضيف عن نفسه فيقول : كأنما أهلنا من الدار ، وكأنما أهلنا أهله الذى اتهلهم أى اتخذهم أهلا ، فأهلنا وأهله سواء فى داره .

(٦) وهو وصف من اتمن ، افتعل من الأمان .

الإزرة[1] : ايتزر . فأشبه حينئذ ايتعد فى لغة من لم يبدل الفاء تاء، فقال : اتّهل واتّمن لقول غيره : ايتهل وايتمن . وأجود اللغتين (إقرار الهمز[2]) ؛ قال الأعشى :

* أبا ثُبيتٍ أمَا تنفكُّ تأتكل[3] *

وكذلك ايتزر يأتزر . فأمّا اتّكلت عليه فمن الواو على الباب ؛ لقولهم الوكالة والوكيل . وقد ذكرنا هذا الموضع فى كتابنا فى شرح تصريف أبى عثمان .

وقد حذفت الفاء همزة وجعلت (ألف[4] فِعال) بدلا منها؛ وذلك قوله[5] :

* لاه ابنُ عمِّك لا أَفْضلْتَ فى حَسَبٍ[6] *

فى أحد[7] قولى سيبويه . وقد ذكرنا ذلك .

---

(١) هو اسم هيئة من الائتزار ، يقال ائتزر إزرة حسنة .

(٢) فى ى ، هـ ، ز : « إقرار ترك الهمز » . ويبدو أنه كان هنا نسختان : « إقرار الهمز » و « ترك الهمز » فجمع الناسخ بينهما .

(٣) صدره :

* أبلغ يزيد بنى شيبان مألكة *

أبو ثبيت كنية يزيد ، وهو ابن عم الأعشى ، وكان بينهما ملاحاة . والمألكة : الرسالة ، والائتكال : الغضب ، كأن الغاضب يأكل بعضه بعضا . وهذا البيت من معلقة الأعشى المشهورة .

(٤) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « لام فعال » . ورأى سيبويه أن العوض عن همزة (إله) الألف واللام فى لفظ الجلالة . فهل الأصل هنا : « الألف واللام » فحرف إلى ما وقع إلينا . وانظر ص ٢٢٥ من الجزء الأول .

(٥) أى ذى الأصبع العدوانى . وهو من قصيدة مفضلية .

(٦) عجزه : * عنى ولا أنت ديانى فتخزونى *

والديان : القائم بالأمر القاهر . ويقال : خزاه إذا ساسه ودبر أمره .

(٧) يريد بذلك أن لفظ الجلالة من (أله) والقول الآخر أنه من (ليه) يقال : لاه يليه اذا تستر . والقول الأول فى الكتاب ١ / ٣٠٩ ، والقول الآخر رواه عنه الزجاج ، وليس فى الكتاب . وانظر الخزانة ٤/٣٣٥ .

وأمّا ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا منها فأينق فى أحد قولى سيبويه (١). وذلك أن أصلها أنْوُق فأحد قوليه فيها أن الواو التى هى عين حُذفت وعوّضت منها ياء، فصارت : أيْنُق . ومثالها (٢) فى هذا القول على اللفظ (٣) : أيفُل . والآخر أن العين قُدّمت على الفاء فأبدلت ياء . ومثالها على هذا أعْفُل .

وقد حذفت العين حرف علّة ، وجعلت ألف فاعل عوضا منها . وذلك رجل خافٌ، ورجل مالٌ، ورجل هاعٌ لاعٌ (٣). يجوز أن يكون هذا فَعِلا كفَرِق فهو فرِق، وبطر فهو بطر . ويجوز أن يكون فاعِلا حذفت عينه وصارت ألِفه عِوضا منها ؛ كقوله :

* لاثٌ به الأشاءُ والعُبْرىّ (٤) *

ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضا منها قولهم : سَيْد ومَيْت وهَيْن ولين ؛ قال (٥) :

هَيْنون لينون أيسار ذوو يَسَرٍ ... سُوّاس مكرمةٍ أبناءُ أيسار (٦)

وأصلها فيعل : سيِّد وميِّت وهيِّن وليِّن ؛ حذفت عينها وجعلت ياء فيعل عوضا منها .

وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة ، وأصلها فيعلولة حذفت عينها ؛ وصارت ياء فيعلولة (٣) الزائدة عوضا منها .

فإن قلت : فهلّا كانت لام فيعلولة الزائدة عوضا منها ؟ قيل قد صحّ فى فيعل من نحو سيّد وبابه أن الياء الزائدة عوض من العين ، وكذلك الألف

(١) انظر ١/٢٢٥ ، ٢/٧٥ من هذا الكتاب .

(٢) كذا فى ى ، هـ ، ز : وفى ش : « على » .

(٣) سقط هذا فى ش .

(٤) انظر ص ١٢٩ من هذا الجزء .

(٥) أى عبيد بن العرندس الكلابى . وانظر الكامل ٢ / ٣ .

(٦) الأيسار : القوم يجتمعون على الميسر . واليسر : اللين والانقياد ، وتسكن السين أيضا .

الزائدة فى خافٍ و (هاعٍ لاعٍ)[1] عوض من العين . وجوّز سيبويه أيضا ذلك فى أينق ، فكذلك أيضا ينبغى أن تحمل فيعلولة على ذلك . وأيضا فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح فى باب قيدودة وكينونة . وأيضا فقد جعلت[2] تاء التفعيل عوضا من عين الفِعّال . وذلك قولهم : قطّعته تقطيعا : وكسّرته تكسيرا ؛ ألا ترى أن الأصل قِطّاع وِكسّار ؛ بدلالة قول الله سبحانه : « وكَذَّبُوا بآياتنا كِذّابا »[3] ، وحكى الفرّاء قال : سألنى أعرابىّ فقال : أحِلّاقٌ أحبّ إليك أم قِصّار ؟ فكما أن التاء الزائدة فى التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغى أن تكون الياء فى قيدودة عوضا من العين لا الدال[4] .

فإن قلت : فإن اللام أشبه بالعين من الزائد ، فهلّا كانت لام القيدودة عوضا من عينها ؟ قيل : إنّ الحرف الأصلى القوىّ[5] إذا حُذِف لحق بالمعتلّ الضعيف ، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف . وأيضا فقد رأيت كيف كانت[6] تاء التفعيل الزائدةُ عوضا من عينه (وكذلك[7] ألف فاعِل ، كيف كانت عوضا من عينه) فى خافٍ وهاعٍ ولاعٍ ونحوه . وأيضا فإن عين قيدودة وبابها وإن كانت أصلا فإنها على الأحوال كلّها حرف علّة ما دامت موجودة ملفوظا بها ، فكيف

---

(١) كذا فى ش . وفى ى ، ه ، ز : « هاع ولاع » .

(٢) انظر ص ٦٩ من هذا الجزء .

(٣) آية ٢٨ سورة النبأ .

(٤) كذا فى ش وفى ى ، ه ، ز : « اللام » يراد لام الميزان ، فأما الدال فهى فى الموزون (قيدودة) . وكل صحيح .

(٥) سقط فى ش .

(٦) فى ش : « لام » وهو خطأ فى النسخ .

(٧) سقط ما بين القوسين فى ش .

بها إذا حذفت[1] فإنها حينئذ توغل فى الاعتلال والضعف . ولو لم يعلم تمكّن هذه
الحروف فى الضعف إلّا بتسميتهم إيّاها حروف العلّة لكان كافيا . وذلك أنها
فى أقوى أحوالها ضعيفة؛ ألا ترى أن هذين[2] الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ[3]
مع ذلك مؤنس فيهما ضعفا . وذلك أنّ تحملهما للحركة أشقّ منه فى غيرهما . ولم
يكونا كذلك إلا لأن مبنَى أمرِهما على خلاف القوّة . يؤكّد ذلك عندك أن أذهب
الثلاث فى الضعف والاعتلال الألف . ولمّا كانت كذلك لم يمكن[4] تحريكها البتّة.
فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيها[5] من الحروف الأقوى
لا الأضعف . ولذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث[6] — وهى الفتحة — مستثقلة[7]
فيهما[8] حتى[9] يُجنح لذلك ويُستروحَ إلى إسكانها ؛ نحو قوله :

* يا دار هندٍ عَفَتْ إلا أثافيها[10] *

وقوله :

* كأن أيديهنّ بالقاع القرِق[11] *

---

(١) كذا فى ش . وفى ى ، ه ، ز : « انحذفت » .

(٢) أى الواو والياء .

(٣) سقط فى ش .

(٤) كذا فى ش . وفى ى ، ه ، ز : « يكن » .

(٥) ى ، ه ، ز : « فيه » .

(٦) كذا فى ش . وفى ى ، ه ، ز : « الثلاثة » . وإذا لم يذكر المعدود المؤنث بعد العدد جاز تذكير العدد وتأنيثه .

(٧) كذا فى ش . وفى ى ، ه ، ز : « مستقلة » .

(٨) كذا فى ز . وفى ش : « فيها » .

(٩) كذا فى الأصول . والأقرب : « حين » .

(١٠) انظر ص ٣٠٧ من الجزء الأول .

(١١) انظر ص ٣٠٦ من الجزء الأول .

ونحوٌ[1] من ذلك قوله[2] :

وأن يعـرَين إن كُسِى الجوارى فتنبُــو العين عن كَرَم عِجَـاف

نعم، وإذا كان الحرف[1] لا يتحامل بنفسه حتى يدعـو إلى اخترامه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أحرى وأحجى. وذلك نحو قول الله تعالى ﴿والَّيلِ إذا يَسْرِ﴾[3]، و﴿ذلك ما كنا نبغ﴾[4]، و﴿الكبير المتعال﴾[5]، وقوله[6] :

... ... وما قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشاهق[7]

وقال الأسود (بن يعفر)[8] :

* فألحقتُ أخراهم طريق أُلَاهُمُ[9] *

---

(١) سقط فى ش .

(٢) أى سعيد بن مسحوج الشيبانى . وقد تمثل بها أبو خالد القنانىّ . وانظر الكامل ٧ / ٨١ ، واللسان (كرم) و(كسا) . وكرم يريد : كريمات وهو من الوصف بالمصدر .

(٣) آية ٤ سورة الفجر .

(٤) آية ٦٤ سورة الكهف .

(٥) آية ٩ سورة الرعد .

(٦) أى أبى الربيس التغلبى . وانظر اللسان (ودى) .

(٧) قبله مع تمام بيته :

لا صلح بينى فاعلمـوه ولا بينكم ما حملت عاتقى
سـيفى وما كنا بنجـــد وما قرقـر قمـر الواد بالشـاهق

قرقر : صوّت . والقمر : ضرب من الطيور . والشاهق : الجبـل المرتفع . وفى اللسان (قرر) أن قائله أبو عامر جد العباس بن مرداس .

(٨) سقط فى د ، هـ ، ز . والأسـود هو أعشى نهشل . وانظر الصبح المنير ٣٠٢ ، والخـزانة ٤/٥٢٥ ، والأغانى (الدار) ١١/١٣٨ .

(٩) عجـــزه : * كما قيل نجم قد خوى متتابع *

يريد أولاهم ، و(يمحُ اللهُ الباطل)[1] ، و(سندعُ الزبانية)[2] كتبت فى المصحف بلا واو للوقف عليها كذلك . وقد حذفت الألف فى نحو ذلك ؛ قال رؤبة :

* وصَّانىَ العجَّاج فيما وصَّنى[3] *

يريد : فيما وصانى . وذهب أبو عثمان فى قول الله عزّ اسمه : (يا أبتِ)[4] إلى أنه أراد يا أبتاه وحذف الألف . ومن أبيات الكتاب قول لبيد :

* رَهْطُ مرجوم ورهطُ ابن المُعَلّ[5] *

يريد المعلّى . وحكى أبو عُبيدة وأبو الحسن وقُطْرب وغيرهم رأيت فَرَجْ[6] ، ونحو ذلك . فإذا كانت هذه الحروف تتساقط وتَهِى[7] عن حفظ أنفسها وتحمل خواصّها[8] وعوانى ذواتها ، فكيف بها إذا جُشِّمت احتمال الحركات النَّيفات على مقصور صُوَرِها .

نعم ، وقد أُعرب بهذه الصُور[9] أنفسِها ، كما يعرب بالحركات التى هى أبعاضها . وذلك فى باب أخوك وأبوك وهَناك وفاك وحميك وهنيك والزيدان والزيدون

---

(١) آية ٢٤ سورة الشورى . (٢) آية ١٨ سورة العلق . (٣) انظر الديوان ١٨٧

(٤) ورد فى عدّة سور . ومن ذلك فى سورة يوسف آيتا ٤ ، ١٠٠ . والمعنىّ هنا القراءة بفتح تاء أبت . وهى قراءة ابن عامر وأبى جعفر والأعرج وقراءة الجمهور كسر التاء .

(٥) قبله : * وقبيل من لكيز شاهد *

لكيز من عبد القيس . ومرجوم من أشرافهم واسمه عامر بن مر . وابن المعلى جدّ الجارود بن بشير ابن عمرو بن المعلى من عبد القيس . وقد نسب هذا البيت فى التاج (رجم) إلى لبيد كما هنا ، ولا يوجد فى قصيدته اللامية التى على هذا الروى فى ديوانه . وانظر الكتاب ٢/٢٩١ .

(٦) انظر فى هذه اللغة ص ٩٧ من هذا الجزء .

(٧) د ، هـ ، ز : « عمل » وهو تحريف .

(٨) أى ذواتها العوانى أى الضعيفات ، يقال النساء عوان أى ضعيفات أو مأسورات عند أزواجهن .

(٩) د ، هـ ، ز : « الحروف » .

والزيدين. (وأجريت)[1] هذه الحروف مُجرى الحركات فى زيدٌ وزيدا وزيدٍ، ومعلوم أن الحركات لا تحمل — لضعفها — الحركات . فأقرب أحكام هـذه الحروف إن لم تُمنع[2] من احتمالها الحركات أن[3] إذا تحملتها جفَتْ عليها وتكاءدتها[4] .

ويؤكّد عندك ضعفَ هذه الأحرف الثلاثة أنه إذا[5] وُجدت أقواهن — وهما الواو والياء — مفتوحا ما قبلهما فإنهما كأنهما تابعان لما هو منهما ؛ ألا ترى إلى ما جاء عنهم من نحو نوْبة ونُوَب، وجَوْبة[6] وجُوَب، ودَوْلة ودُوَل. فمجىء فَعْلة على فُعَل يريك أنها كأنها إنما جاءت عندهم من فُعْلة ؛ فكأنَّ دَولة دُولة ، وجَوْبة جُوبة، ونَوبة نُوبة . وإنما ذلك لأن الواو ممّا سبيله أن يأتى تابعا للضمّة .

وكذلك ماجاء من فَعلة مما عينه ياء على فِعَل؛ نحو ضَيْعة وضِيع، وخيمة وخِيم، وعَيبة[7] وعِيب ؛ كأنه إنما جاء على أنّ واحدته فِعلة؛ نحو ضِيعة وخِيمة وعِيبة . أفلا تراهما مفتوحا ما قبلهما مجراتَين مجراهما مكسورا ومضموما ما قبلهما؛ فهل هذا إلّا لأن الصنعة مقتضِية لشِياع الاعتلال فيهما .

فإن قلت : ما أنكرتَ ألّا يكون ما جاء من نحو فَعْلة على فُعَل — نحو نُوب وجُوَب ودُول — لما ذكرتَه من تصوّر الضمّة فى الفاء ، ولا يكون ما جاء من فَعلة على فِعَل — نحو ضِيع وخِيم وعيب — لما ذكرتَه من تصوّر الكسرة فى الفاء، بل لأن ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيما عينه معتلّة كما ركبوه فيما عينه صحيحة؛

(١) د، هـ، ز : «فأجريت» . (٢) د ، هـ، ز : «يمتنع» . (٣) سقط فى د، هـ، ز .
(٤) يقال : تكاءده الأمر : شق عليه وصعب . (٥) د ، هـ، ز : «أنك» .
(٦) هى الحفرة، وفجوة ما بين البيوت .
(٧) هى وعاء من جلد يكون فيه المتاع .

نحو لَأْمة[1] ولُؤَم وعَرْصة وعُرَص وقَرْية وقُرًى وبروة وبُرًا[2] — فيما ذكره أبو على — ونَزْوة ونُزًا[3] — فيما ذكره أبو العبّاس — وحَلْقة وحِلَق وفَلْكة وفلَك ؟

قيل: كيف تصرّفت الحالُ فلا اعتراضَ شكٍّ فى أن الياء والواو أين وقعتا وكيف تصرّفتا معتدّتان حرفَىْ عِلّة، ومن أحكام[4] الاعتلال أن يتبعا ما هو منهما. هذا هذا، ثم إنا[5] رأيناهم قد كسّروا فَعْلة ممّا[6] هما عيناه على فُعَل وفِعَل؛ نحو جُوَب ونُوَب وضِيَع وخِيَم، فجاء تكسيرهما تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها. فنحن الآن بين أمرين[7]: إما أن نرتاح لذلك ونعلّله، وإما أن نتهالك فيه ونتقبله غُفْل الحال، ساذَجا من الاعتلال. فأن يقال: إن ذلك[8] لِمَا ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما أن يكونا فى الحكم تابعين لما قبلهما أولى من أن ننقض الباب فيه، ونعطى اليد عَنْوة به، من غير نظر له، ولا اشتمال من الصنعة عليه؛ ألا ترى إلى قوله: وليس شىء مما[9] يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون له[10] وجها. (فإذا)[11] لم يَخْلُ مع الضرورة من وجه من القياس يحاول فهُمْ لذلك مع الفُسْحة فى حال السعة أولى بأن يحاولوه، وأحجى بأن يناهدوه[12] فيتعلّلوا[13] به ولا يهملوه.

فإذا ثبت ذلك فى باب ما عينه ياء أو واو جعلته الأصل فى ذلك، وجعلت ما عينه صحيحة فرعا له، ومحمولا عليه؛ نحو حِلَقٍ وفِلكٍ وعُرَص ولُؤَم وقرى وبرا؛ كما أنهم لمّا أعربوا بالواو والياء والألف فى الزيدون والزيدين والزيدان تجاوزوا

(١) هى الدرع. (٢) هى الحلقة فى أنف البعير. (٣) انظر سيبويه ٢/١٨٨

(٤) د، هـ، ز: «أحكام أحكام». (٥) د، هـ، ز: «إنا قد».

(٦) د، هـ، ز: «فيما». (٧) د، هـ، ز: «الأمرين».

(٨) كذا فى د، هـ، ز. وفى ش: «لك». (٩) سقط فى ش.

(١٠) د، هـ، ز «به». (١١) د، هـ، ز: «فإن».

(١٢) أى يناهضوه ويقصدوه. (١٣) د، هـ، ز: «فيعللوا».

ذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين . وهو النون فى يقومان وتقعدين وتذهبون . فهذا[1] جنس من تدريج اللغة الذى تقدّم بابه فيما مضى من كتابنا هذا .

وأما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضا منها فكثير .

منه باب سنة ، ومائة ، ورئة ، وفئة ، وعِضَة ، وضعة . فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوّض منها تاء التأنيث ؛ ألا تراها كيف تُعاقب اللام فى نحو بُرة وبرا ، وثُبة وثبا . وحكى أبو الحسن عنهم : رأيت مِئْيا بوزن مِعْيًا . فلما حذفوا قالوا : مائة .

فأمّا بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لام[2] الفعل ، وليست عوضا .

وأمّا ما حذف لالتقاء الساكنين من هـذا النحو فليس الساكن الثانى[3] عندنا بدلا ولا عوضا ؛ لأنه ليس لازما . وذلك نحو هذه عصًا ورحا ، وكلمت مُعَلًّى فليس التنوين فى الوصل ، ولا الألفُ التى هى بدل منها[4] فى الوقف — نحو رأيت عصًا ، عند[5] الجماعة ، وهذه عصا ومررت بعصا ، عند أبى عثمان والفرّاء — بدلا من لام الفعل ، ولا عوضا ؛ ألا تراه غير لازم ؛ إذ كان التنوين يزيله الوقف ، والألف التى هى بدل منه يزيلها الوصل . وليست كذلك تاء مائة وعِضَة وسنة وفئة وشفة ؛ لأنها ثابتة فى الوصل ، ومبدلة هاء فى الوقف . فأمّا الحذف فلا حذف . وكذلك ما لحقـه عَلَم الجمع ؛ نحو القاضون والقاضِين والأعلَون والأعلَين . فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا ؛ لأنه ليس لازما .

---

(١) د ، هـ ، ز : « وهذا » .　　(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « لامى » .

(٣) د ، هـ ، ز : « الباقى » .　　(٤) د ، هـ ، ز : « منه » .

(٥) ذلك أنهم يرون اعتبار المقصور بالصحيح ، فحكموا أن الألف فى النصب ألف مجتلبة للوقف بدلا من التنوين ، كما تقول رأيت زيدا ، فأما فى حالتى الرفع والجر فالألف بدل من لام الكلمة عادت بعد حذف التنوين الذى كان سببا فى حذفها . فأما أبو عثمان والفراء فيريان أن الألف للوقف فى الأحوال الثلاث وأن لام الكلمة لا تعود فى الوقف فى الأحوال جميعها . وانظر الأشمونى على الألفية فى مبحث الوقف .

فأمّا قولهم : هذان وهاتان واللذان واللتان والذين واللذون فلوقال قائل : إنّ علم التثنية والجمع فيها عِوَض من الألف[1] والياء[2] من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتثنية والجمع، لا على حدّ رجلان وفَرَسان وقائمون وقاعدون[3]، ولكن على حدّ قولك : هما وهم وهنّ لكان مذهبا؛ ألا ترى أن (هذين) من (هذا) ليس على (رجلين) من (رجل) ولو كان كذلك لوجب أن تنكّره البتّة كما تنكّر الأعلام ؛ نحو زيدان وزيدين وزيدون وزيدين، والأمر فى هذه الأسماء بخلاف ذلك ؛ ألا تراها تجرى مثنّاة ومجموعة أوصافا على المعارف[4] كما تجرى عليها مفردة . وذلك قولك مررت بالزيدين هذين، وجاءنى أخواك اللذان فى الدار . وكذلك قد توصف هى أيضا بالمعارف؛ نحو قولك : جاءنى ذانك الغلامان، ورأيت اللذَين فى الدار الظريفين. وكذلك أيضا تجدها فى التثنية والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت تعمله مفردة. وذلك نحو قولك[5] : هذان قائمين الزيدان، وهؤلاء منطلقين إخوتك . وقد تقصينا القول فى[6] ذلك فى كتابنا « فى سرّ الصناعة » .

وقريب من هذان واللذان قولهم: هيهات مصروفة (وغير مصروفة)[7] وذلك أنها جمع هيهاة، وهيهاةُ عندنا رباعية مكررة[8]، فاؤها ولامها الأولى هاء ، وعينها ولامها الثانية ياء . فهى — لذلك — من باب صِيصِية[9] . وعكسها باب يَليَل[10] ويَهياه[11] ؛ قال ذو الرمّة :

---

(١) أى فى اسم الاشارة . (٢) أى فى اسم الموصول . (٣) سقط فى ش .

(٤) د ، هـ ، ز : «المعرفة» . وانظر فى هذا البحث الكتاب ٢/٤ ١٠ (٥) سقط فى ش .

(٦) د ، هـ ، ز : « على » . (٧) سقط فى د ، هـ ، ز ، وثبت فى ش .

(٨) فأصلها هيهية ، فقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٩) هى قرن الحيوان ، وتطلق على ما يمتنع به كالحصن . (١٠) هو وادى ينبع .

(١١) هو صوت الاستجابة ، يدعو الرجل صاحبه فيقول : ياه أى أقبل واستجب ، فيقول صاحبه : يهياه أى استجبت واستمعت .

تـلوم بهياهٍ بيـاهٍ وقـد مضى من الليل جَوْزٌ واسبطرّتْ كواكبُه[1]

وقال كُثيّر :

وكيف ينـال الحاجبيّةَ آلِفٌ بيليل مُمْساه وقـد جاوزَتْ رَقْدا[2]

فهيهاةُ من مضعّف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة .

فكان قياسها إذا جُمعت أن تقلب اللام ياء ، فيقال هيهيات كشوشيات[3] وضوضيات ؛ إلا أنهـم حذفوا اللام؛ لأنها فى آخر اسمٍ غير متمكّن ليخالف آخِرُها آخر الأسماء المتمكنة؛ نحو رَحَيَان ومَوْلَيَان[4] . فعلى هذا قد يمكن أن يقال : إن الألف والتاء فى هيهات عوض من لام الفعل فى هيهاةٍ ؛ لأن هـذا ينبغى أن يكون اسمـا صيغ للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء .

فإن قيل : وكيف ذاك وقد يجوز تنكيره فى قولهم : هيهاتٍ هيهاتٍ، وهؤلاء والذين لايمكن تنكيرهما[5] ؛ فقد صار إذًا هيهات بمنزلة قصاع وجفان (وكِرام وظِراف)[6].

قيل: ليس التنكير فى هذا الاسم المبنىّ على حدّه فى غيره من المعرب؛ ألا ترى أنه لو كانت هيهاتٍ من هيهـاة بمنزلة أرطيـات من أرطاة وسِعليات من سِعْلاة لمـا كانت إلا نكرة؛ كما أن سعليات وأرطيات لا تكونان[7] إلا نكرتين .

---

(١) الحديث عن راعٍ ضل صاحبه فى الليل فهو يتسمع الأصوات أو يصيح يدعو صاحبه عسى أن يردّ عليه ، وهو يتلوم فى ذلك أى يتمكث . والجوز : الوسط . واسبطرت : أى امتدّت للغيب . وانظر الديوان ٤٩ .

(٢) فى ديوانه ٢/١٧٤ هـذا البيت فى ثمانية أبيات على روىّ اللام ، وفيـه « نخلا » بدل « رقدا » . ويبدو أن ما هنا مغير عما فى الديوان ، والحاجبية عزة التى عرف بها . وهذه النسبة إلى جدها الأعلى حاجب بن غفار من كنانة . وانظر الخزانة ٢/٣٨١ .

(٣) جمع شوشاة . وهو وصف . يقال : ناقة شوشاة أى سريعة ، وامرأة شوشاة : كثيرة الحديث .

(٤) سقط فى ش . (٥) د ، هـ ، ز : « تنكيره » .

(٦) ثبت ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وسقط فى ش . (٧) د ، هـ ، ز : « يكونان » .

فإن قيل: ولم لا تكون سِعليات معرفة إذا جعلتها علما، كرجل أو امرأة سميتها بسعليات وأرطيات . وكذلك أنت فى هيهات إذا عرّفتها فقد جعلتها عَلَما على معنى البعد، كما أن غاق فيمن لم ينون فقد جعل علما لمعنى الفراق، ومن نوّن فقال : غاقٍ غاقٍ وهيهاة هيهاة وهيهاتٍ هيهاتٍ فكأنه قال : بعدا بعدا فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك ؟

قيل : أمّا على التحصيل فلا تصحّ هناك حقيقةُ معنى العلمية . وكيف يصح ذاك وإنما هذه أسماء سُمّى[1] بها الفعل فى الخبر ؛ نحو شتّان وسرعان وأف وأوّتاه وسنذكر ذلك فى بابه . وإذا كانت أسماء للأفعال، والأفعال أقعد شىء فى التنكير وأبعده عن التعريف علمت أنه تعليق لفظ متأوّل[2] فيه التعريف على معنى لا يضامّه إلا التنكير . فلهذا قلنا : إن تعريف باب هيهات لا يعتدّ تعريفا . وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سَمْته ؛ ألا تراه صوتا بمنزلة حاء وعاء وهاء، وتعرّف الأصوات من جنس تعرف الأسماء المسماة (بها الأفعال[3]) .

فإن قيل : ألا تعلم أن معك من الأسماء ما تكون[4] فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة . وذلك قولهم : غُدْوة، هى فى معنى غداة ؛ إلا أن غُدوة معرفة، وغَداة نكرة . وكذلك أسَد وأُسامة، وثعلب وثُعالة، وذئب وذُؤالة، وأبو جَعْدة وأبو مُعْطة . فقد تجد هذا التعريف المساوى[5] لمعنى التنكير فاشيا فى غير ما ذكرته، ثم لم يمنع ذلك أسامة وثعالة وذؤالة وأبا جعدة وأبا مُعْطة[6] ونحو ذلك أن تُعدّ فى الأعلام وإن لم يخصّ الواحد من جنسه، فكذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرنا ؟ .

(١) د، هـ، ز : « هى » . (٢) فى ش « يتأول » . (٣) سقط فى ش .
(٤) د، هـ، ز : « يكون » . (٥) د، هـ، ز : « المسارق » .
(٦) أبو جعدة وأبو معطة كنيتان للذئب . وسمى بالثانى لتمعط شعره أى انجراده عنه وسقوطه .

قيل : هذه الأعلام و إن كانت معنيَّاتها نكرات فقد يمكن فى كل واحد منها أن يكون معرفة صحيحة ؛ كقولك : فرِقت ذلك الأسد الذى فرقته ، وتبركْت[1] بالثعلب الذى تبرّكت[1] به ، وخَسَأت الذئب الذى خسأته . فأمّا الفعل فمّما لا يمكن تعريفه على وجه ؛ فلذلك لم يعتدّ[2] التعريف الواقع عليه لفظا سِمَة خاصّة ولا تعريفا .

وأيضا فإن هذه الأصوات عندنا فى حكم الحروف ، فالفعل إذًا أقرب إليها ، ومعترض بين الأسماء[3] و بينها ؛ أوَلا ترى أن البناء الذى سرى فى باب صه ومه وحيهلا و رويدا و إيه وأيها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودَراك ونَظار ومناع إنما أتاها من قِبَل تضمّن هذه الأسماء معنى لام الأمر ؛ لأن أصـل ماصَه اسم له — وهو اسكت — لتسكت ؛ كقرأءة[4] النبيّ صلى الله عليه وسلم (فبذلك فلتفرحوا[5]) وكذلك مَهْ هو اسم اكفُفْ ، والأصل لِتكفف . وكذلك نزال هو اسم انزل ، والأصل : لتنزل . فلما كان معنى اللام عاثرا[6] فى هذا الشق وسائرا فى أنحائه ، ومتصوّرا فى جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمّن هـذا المعنى ؛ كما دخل أين وكيف لتضمّنهما[7] معنى حرف الاستفهام ، وأمس لتضمنه معنى حرف التعريف ، ومَن لتضمنه معنى حرف الشرط ، وسـوى ذلك . فأمّا أفّ وهيهات و بابهما ممـا هو اسم للفعـل فمحمول[8] فى ذلك على أفعال الأمر . (وكأنّ[9]) الموضع فى ذلك إنمـا هو لصهْ ومه ورُوَيد ونحو ذلك ، ثم حمل عليه باب أفّ وشتّان ووشكان (من حيث[10]) كان اسما سمِّى به الفعل .

(١) د ، هـ ، ز : « تباركت » . (٢) د ، هـ ، ز : « يعتد ذا » وكأن الأصل : « يعتدد » فحول إلى ما ترى . وهذا كما فى الأشباه . (٣) د ، هـ ، ز : « الاسم » .
(٤) يعنى بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المحدّثين نقلوها عنه ، ولم يدوّنها القرّاء من طرقهم . وهذا اصطلاح للفسرين . انظر شهاب البيضاوى ٦/٣٣٧ . (٥) آية ٥٨ سورة يونس .
(٦) أى مترددا . ومن أمثالهم : كلب عائر خير من كلب رابض . (٧) د ، هـ ، ز : « لتضمنها » . (٨) سقط هذا الحرف فى ش . (٩) د ، هـ ، ز : « فكأن » .
(١٠) د ، هـ ، ز : « وحيث »

وإذا جاز لأحمد وهو اسم معرفة[1] علم أن يشبه بـ(أركب) وهو فعل نكرة كان أن يشبه اسم سمّى به الفعل فى الخبر باسم سمّى به الفعل فى الأمر أولى؛ ألا ترى أن كل واحد منهما اسم وأن المسمّى به أيضا فعل. ومع ذا فقد تجد لفظ الأمر فى معنى الخبر؛ نحو قول الله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾[2] وقوله عزّ اسمه ﴿قل مَنْ كان فى الضلالة فليمْدُدْ له الرحمنُ مدًّا﴾[3] أى فليمدَّنّ. ووقع أيضا لفظ الخبر فى معنى الأمر؛ نحو قوله سبحانه ﴿لا تُضارُّ والدةٌ بولدها﴾[4] وقولهم: هذا الهلالُ. معناه: انظر إليه. ونظائره كثيرة.

فلما كان أفّ كصه فى كونه اسما للفعل[5] كما أنّ صه كذلك، ولم يكن بينهما إلا أن هذا اسم لفعل مأمور به، وهذا اسم لفعل مخبر به[6]، وكان كل واحد من لفظ الأمر والخبر قد[7] يقع موقع صاحبه، صار كأن[8] كل واحد منها هو صاحبه، فكأن لا خلاف هناك فى لفظ ولا معنى. وما كان على بعض هذه القُرْبَى والشُّبْكة أُلحق بحكم ما حُمِل عليه، فكيف بما ثبتت فيه، ووقت عليه، واطمأنت به. فاعرف ذلك.

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضا منها فرزدق وفريزيد[9]، وسفرجل وسفيريج. وهذا[10] باب واسع.

---

(١) زيادة فى د، هـ، ز. (٢) آية ٢٨ سورة مريم. (٣) آية ٧٥ سورة مريم.

(٤) آية ٢٣٣ سورة البقرة. وهو يريد قراءة «تضار» برفع الراء مشددة. وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو ويعقوب وأبان عن عاصم. وانظر البحر ٢/٢١٤.

(٥) كذا فى د، هـ، ز. وفى ش: «الفعل».

(٦) د، هـ، ز: «عنه». (٧) سقط فى ش. (٨) سقط فى د، هـ، ز.

(٩) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «فريزيق». وكلاهما صحيح. (١٠) د، ز: «هو».

فهذا طَرَف من القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف أصلى محذوف
وأما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير . منه التاء فى فرازنة وزنادقة
وجحاجحة . لحقت عوضا من ياء المدّ فى زناديق وفرازين و جحاجيح .

ومن ذلك ما لحقته ياء المدّ عوضا من حرف زائد حذف منه ، نحو قولهم
٥ فى تكسير مدحرج ، وتحقيره : دحاريج ، ودحيريج . فالياء عوض من ميمه . وكذلك
جحافيل وجحيفيل : الياء عوض من نونه (١) . وكذلك مغاسيل ومُغَيسيل : الياء عوض
من تائه (٢) . وكذلك زعافير (٣) ، الياء عوض من ألفه ونونه .

وكذلك الهاء فى تَفعِلة فى المصادر عوض من ياء تفعيل أو ألف فِعّال .
وذلك نحو سلّيته تسلية وربّيته تربية (٤) : الهاء بدل من ياء تفعيل فى تسلىّ وتربىّ
١٠ أو ألف سِلاّء ورِبّاء . أنشد أبو زيد :

باتت تُـنزّى دلوها تـنزِيّا كما تُـنزّى شَهْـلةٌ صبيّا (٥)

ومن ذلك تاء الفعللة فى الرباعىّ ؛ نحو الهملجة (٦) والسرهفة ؛ كأنها عوض
من ألف فعلال ؛ نحو الهملاج والسِرهاف ؛ قال العجاج :

* سرهفته ما شئت من سرهاف (٧) *

١٥ (١) أى نون جحنفل . وهو الغليظ الشفة .

(٢) أى تاء مغتسل ، بفتح التاء وهو موضع الاغتسال .

(٣) أى فى جمع زعفران . (٤) فى د ، هـ ، ز بعد هذا « ورثيته ترثية » .

(٥) الشهلة : العجوز . وفى شرح شواهد الشافية ٦٧ : « وهذا الشعر مشهور فى كتب اللغة
وغيرها . ولم يذكر أحد تتمته ولا قائله » .

٢٠ (٦) هى حسن سير الدابة فى سرعة .

(٧) يقال : سرهفه : أحسن غذاءه . وهذا من أرجوزة فى الحديث عن ابنه رؤبة . وانظر الخزانة
٢٤٩/١ والديوان ٤٠ ، والسمط ٧٨٨

وكذلك ما لحق بالرباعى من نحـو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسَّلْقاة . كأنها عوض من ألف حيقال و بيطار وجِهوار وسِلقاء .

ومن ذلك قول التغلبىّ[1] :

* متى كنا لأمك مقتوينا[2] *

والواحد مقتوىّ . وهو منسوب إلى مَقْتًى وهو مفعل من القَتْو وهو الخدمة ؛ قال :

إنى امرؤ من بنى خُزَيمـةَ لا   أُحسِنُ قَتْو الملوكِ والحَفَـدا[3]

فكان[4] قياسـه إذا جُمـع أن يقال : مَقْتويّون ومقتويّين ؛ كما أنه إذا جُمـع بصرىّ وكوفىّ قيـل : كوفيّون وبصريّون ، ونحو ذلك ؛ إلا أنه جُعـل عَلَم الجمع معاقِبا ليـاءى الإضافة ، فصحّت اللام لنيّة الإضافة ؛ كما تصحّ معها . ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقـاء الساكنين وأن يقال : مقْتَوْن ومقْتَيْن ؛ كما يقـال : هم الأعلَوْن ، وهم المصطَفَوْن ؛ قال الله سـبحانه « وأنتم الأعلون[5] » وقال عزّ اسمـه

(١) أى عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة .

(٢) صـــدره :

* تهددنا وأوعدنا رويدا *

وهو من معلقته .

(٣) الحفد : الخدمة . و يكون أيضا لضرب من السير . وفى رواية اللسان (قتو) : «الخببا» بدل « الحفدا » والحفد أصله السكون فحرك للوزن ، كما قال رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق   مشتبه الأعـلام لماع الخفق

فالخفق أصله الخفق بالسكون فحرك لاستقامة الشعر . وانظر الجمهرة ٢ — ٢٧ . وقـد تقدم هذا فى ص ١٠٤ من هذا الجزء .

(٤) د ، هـ ، ز : « وكان » .

(٥) آية ١٣٩ سورة آل عمران .

« وإنَّهُم عِنْدَنا لَمِنَ المصطَفِين[1] » فقد ترى الى تعويض عَلَم[2] الجمع من ياءى[3] الإضافة، والجميع زائد .

وقال سيبويه[4] فى ميم فاعلته مفاعلة : إنها عوض من ألف فاعلته . وتبع ذلك محمد بن يزيد ، فقال : ألف فاعلت[5] موجودة فى المفاعلة ، فكيف يعوّض من حرف هو موجود غير معدوم . وقد ذكرنا ما فى هذا، ووجهَ[6] سقوطه عن[6] سيبويه فى موضع غير هذا[7] . لكن الألف فى المفاعَل بلا هاء هى ألف فاعلته لا محالة ، (وذلك[8]) نحو قاتلته مقاتلا ، وضاربته مضارَبا، قال :

أقاتِلُ حتّى لا أرى لى مقاتَلا وأنجو إذا لم ينجُ إلّا المكيّس[9]

وقال :

أقاتِل حتى لا أرى لى مقاتَلا وأنجو إذا غُمَّ الجبانُ من الكرب[10]

(١) آية ٤٧ سورة ص .

(٢) د ، ھ ، ز ، بعده زيادة : « ياء » .

(٣) د ، ھ ، ز : « ياء » .

(٤) الكتاب ٢/٢٤٣ وانظر هامش سيبويه فى الموطن السابق .

(٥) د ، ھ ، ز : « فاعلته » .

(٦) د ، ھ ، ز « وهو » .

(٧) د ، ھ ، ز « عند » .

(٨) عقب السيوطى فى الأشباه ج ١ ص ١٢٩ بقوله : « يعنى فى كتاب التعاقب . وفيه أن أبا على ردّ قول المبرد فى الجزء الستين من التذكرة . وحاصله أن الألف ذهبت وهذه غيرها ، وهى زيادة لحقت المصدر ؛ كما تلحق المصادر أصناف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التفعيل » .

(٩) سقط ما بين القوسين فى د ، ھ .

(١٠) انظر ص ٣٦٧ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

فأمّا أقمت إقامــة ، وأردت إرادة (ونحو ذلك[1]) فإن الهــاء فيه على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة . وهى فى قول أبى الحسن عوض من عين إفعال ، على مذهبهما فى باب مفعول من نحو[2] مبيع ومقُول . والخلاف فى ذلك قد عُرِف وأحيط بحال المذهبين فيه ، فتركناه لذلك .

ومن ذلك الألف فى يَمَــان وتَهام وشــآمٍ : هى عِــوض من إحدى ياءى الإضافة فى يَمَنِىّ وتِهامىّ وشَأْمِىّ . وكذلك ألف ثمان[3] . قلت لأبى على : لم زعمتها للنسب ؟ فقال : لأنها ليست بجمع مكسَّر فتكونَ كصحارٍ . قلت له[4] : نعم ، ولو لم تكن للنسب[4] للزمتها الهاء البتَّة ؛ نحو عباقِيَة[5] وكراهية وسَبَاهية[6] . فقال : نعم ، هو كذلك .

ومن ذلك أنّ[7] ياء التفعيل بدل من ألف الفِعّال ؛ كما أن التــاء فى أوّله عوض من إحدى عينيه .

ففى هذا كافٍ بإذن الله .

وقد أُوقع هــذا التعاوضُ فى الحروف المنفصلة عن الكلم ، غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صِيَغها . وذلك قول الراجز — على مذهب الخليل — :

إنّ الكريمَ وأبيــكَ يَعتمِلْ إن لم يجد يوما على من يتّكلْ[8]

---

(١) د ، هـ ، ز : « نحوه » .

(٢) سقط فى د ، هـ ، ز .

(٣) فى ش : « يمان » وهو تحريف .

(٤) سقط فى د ، هـ ، ز .

(٥) من معانيها شجر له شوك يؤذى من علق به .

(٦) يقال رجل سباهية : متكبر .

(٧) سقط فى ش .

(٨) انظر الكتاب ١ — ٤٤٣ .

أى من يتكل عليه . فحذف (عليه) هـذه، وزاد (على) متقدّمة؛ ألا ترى أنه : يعتمل إن لم يجد من يتّكل عليه[1]. وندع ذكر قول غيره ههنا . وكذلك قول الآخر[2]:

أولى فأولى يا امرأ القيس بعدما خصفن بآثار المطىّ الحوافرا

أى خصفن بالحوافر آثار المطىّ، يعنى آثار أخفافها . فحذف الباء من (الحوافر) وزاد أخرى عوضا منها فى (آثار المطىّ) .

هذا على قول من لم يعتقد القلب، وهو أمثل؛ فما وجدتَ مندوحة عن القلب لم ترتكبه .

وقياس هذا الحذف والتعويض قولهم : بأيِّهم تضرب أمرُر، أى أيَّهم تضربْ أمرُرْ به .

باب فى استعمال الحروف بعضِها مكانَ بعض

هـذا باب يتلقّاه الناس مغسولا[3] ساذجا من الصنعة . وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه .

---

(١) هذا ما فهمه ابن جنى فى كلام سيبويه . وفهم الناس قديما فيه أنه : إن لم يجد على من يتكل عليه؛ نحو بمن تمرّ أمرّ به ، فحذف «عليه» وقد اعترض على سيبويه فى هذا أن «يجد» لا يتعدى بالحرف (على) إذ هو متعدّ بنفسه . وانظر الخزانة ٤/٢٥٢ .

(٢) هو مقاس العائذىّ . والبيت من قصيدة مفضلية يتوعد فيها امرأ القيس بن بحر بن زهير بن جناب الكلبى . فقوله : «أولى فأولى» توعد . وقوله «خصفن» أى الخيل أى تبعت الإبل — وهى المعنىّ بالمطىّ — . وذلك على أن الإبل تسبق الخيل، وذلك ما كانوا يفعلون . ومن معانى الخصف الخرز والستر فكأنّ السائر خلف آخر يستر أثره ويخصفه . وقد فسر البيت على نسبة الخصف إلى الإبل أى أن الإبل تتبع الخيل . ويبدو أنه على هذا لا حذف ولا قلب . وانظر اللسان (خصف) وشرح المفضليات .

(٣) أى عاريا من الدقة، كأنه غسل منها، أو لتفاهته يستحق أن يغسل ويمحى . وانظر الأساس .

وذلك أنهم يقولون : إن (الى) تكون بمعنى مع . و يحتجّون لذلك بقول الله سبحانه : ﴿مَنْ أنصارِى إلى الله﴾[1] أى مع الله . ويقولون : إن[2] (فى)[3] تكون بمعنى (على)، و يحتجّون بقوله — عزّ اسمه — : ﴿ولأُصلّبنّكم فى جذوع النخل﴾[4] أى عليها . و يقولون : تكون البـاء بمعنى عَنْ وعلى، و يحتجّون بقولهم[5] : رميت بالقوس أى عنها وعليها، كقوله :

* أَرمى عليهـا وهىَ فَرْعٌ أجمع[6] *

وقال طُفَيل[7] :

رمت عن قسىّ المـاسِخِىّ رجالُهم بأحسن ما يبْتاعُ من نَبْل يَثْرِب[8]

وأنشدنى[9] الشجرى :

أرمى عـلِى شِرْيانة قـذّاف تُلحِق ريش النبل بالأجواف[10]

---

(١) آية ١٤ سورة الصف . (٢) سقط فى ش .

(٣) سقط فى د ، هـ ، ز . (٤) آية ٧١ سورة طه .

(٥) فى د ، هـ ، ز : « بقوله » .

(٦) هذا فى الحديث عن قوس . وقوله (فرع أجمع) أى عملت من غصن ولم تعمل من شق عود . وذلك أقوى لها . وبعده :

* وهى ثلاث أذرع و إصبع *

أى هى تامة . وانظر شرح الجواليق لأدب الكاتب ٣٥٣

(٧) فى د ، هـ ، ز : « قول » . (٨) قبـله :

فما برحوا حتى رأوا فى ديارهم لـواء كظل الطائر المتقلب

يقـول : إنه أغار بقومه على عدوّه ، فرأى الأعداء لواء قومـه فى ديارهم . والمـاسخىّ : القوّاس . وقوله : « رجالهم » فالرواية فى الديوان : « رجالنا » وانظر الديوان ١٣

(٩) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « أنشد » .

(١٠) الشريانة يريد بها قوسا اتخذت من الشريان ، وهو شجر من عضاه الجبال ، تتخذ منه القسىّ . والقذاف : التى تبعد السهم . و يريد أن سهمها ينفذ فى جوف المرمىّ بها ، حتى يختلط ريشها بالجوف . وقوله : « أرمى » فى د ، هـ ، ز « أرثى » وهو تحريف .

وغير ذلك مما يوردونه .

ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ؛ لكنا نقول : إنه يكون بمعناه[1] فى موضع دون موضع، على حسب الأحوال[2] الداعية إليه، والمسوّغة[3] له، فأما فى كل موضع وعلى كل حال فلا؛ ألا ترى أنك إن[4] أخذت بظاهر هـذا القول غُفْلا هكذا ؛ لا مقيّدا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد : معه ، وأن تقول : زيد فى الفرس، وأنت تريد : عليه، وزيد فى عمرو، وأنت تريد: عليه فى العداوة، وأن تقول : رويت الحديث بزيد، وأنت تريد : عنـه، ونحو ذلك، ممـا يطول ويتفاحش . ولكن سنضع فى ذلك رسما يُعمَل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه.

اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هـذا الفعل فى معنى ذلك الآخَر، فلذلك جىء معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه . وذلك كقول الله عزّ اسمه: ﴿أحِلّ لكم ليلة الصيام الرفثُ إلى نسائكم﴾[5] وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها، أو معها؛ لكنه لمـّا كان الرّفث هنا فى معنى الإفضاء، وكنتَ تعدّى أفضيت بـ(إلى) كقولك : أفضيتَ إلى المرأة، جئت بـ(إلى) مع الرفث ؛ إيذانا وإشـعارا أنه بمعناه ؛ كما صحّحوا عَوِر وحَوِل لمـّا كانا[6] فى معنى

(١) د، هـ، ز : « معناه » .

(٢) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « الحال » .

(٣) سقط حرف العطف فى د ، هـ ، ز .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « إذا » .

(٥) آية ١٨٧ سورة البقرة .

(٦) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « كان » .

اعورّ واحولّ . وكما جاءوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لمـا كان فى معناه ؛ نحو قوله :

* وإن شئتم تعاودنا عوادا[1] *

لمـا كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضا . وعليه جاء قوله[2] :

* وليس بأن تتبّعه اتباعا[3] *

ومنه قول الله سبحانه : ﴿ وتبتّل إليه تبتيلا ﴾[4] . وأصنعُ من هذا قول الهـذلىّ[5] :

ما إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلّا منكب منه وحرف الساق طىَّ المِحْمَل

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ؛ ألا ترى أن معناه : طُوِى طىّ المحمل ؛ فحمل المصدر على فعل دلّ أول الكلام عليه . وهذا ظاهر .

وكذلك قول الله تعالى : ﴿ من أنصارى إلى الله ﴾ أى مع الله ، وأنت لاتقول : سرت إلى زيد أى معه ؛ لكنه إنما جاء[6] (من أنصارى إلى الله) لمـّا كان معناه : من ينضاف فى نُصرتى إلى الله ، فجاز لذلك[7] أن تأتى هنا إلى . وكذلك قوله — عزّ اسمُه — : ﴿ هل لك إلى أن تزكّى[8] ﴾[9] وأنت إنما تقول : هل لك فى كذا ، لكنه لمـّا كان على

---

(١) هذا عجز بيت صدره مع بيت قبله :

سرحت على بـلادكم جيـادى فأدّت منـكم كوما جلادا

بمـا لم تشكروا المعروف عندى ... ...

وهذا من قصيدة لشقيق بن جزء فى فرحة الأديب . وانظر آخر الاقتضاب .

(٢) أى القطامى . وانظر الديوان ، والخزانة ١ : ٣٩١ .

(٣) هذا عجز بيت صدره :

* وخير الأمر ما استقبلت منه *

(٤) آية ٨ سورة المزمل .

(٥) هو أبو كبير . والبيت من قصيدة يقولها فى تأبط شرا . وهى فى الحماسة .

(٦) فى د ، هـ ، ز : « جاز » . (٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « كذلك » .

(٨) آية ١٨ سورة النازعات . (٩) سقط فى د ، هـ ، ز .

هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم صار تقديره ؛ أدعوك وأُرشدك إلى أن تزكّى .

وعليه قول الفرزدق :

كيف ترانى قاليا مِجَنِّى أضربُ أمرى ظهره للبطن

* قد قتل الله زيادا عنّى [1] *

لمّا كان معنى قد قتله : قد صرفه، عدّاه بعن .

ووجدت فى اللغة من هذا الفنّ شيئا كثيرا لا يكاد يُحاط به ؛ ولعلّه لو جُمع أكثره (لا جميعه) [2] لجاء كتابا ضخما؛ وقد عرفت طريقه . فإذا مرّ بك شىء منه فتقبّله وأْنس به [3]؛ فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها . وفيه أيضا موضع يشهد على من [4] أنكر أن يكون فى اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلّف لذلك أن يوجِد فرقا بين قعد [5] وجلس، وبين ذراع [6] وساعد؛ ألا ترى أنه لمّا كان رفث بالمرأة فى معنى أفضى اليها جاز أن يتبع الرفث الحرفُ الذى بابه الإفضاء، وهو (إلى) . وكذلك لمّا كان (هل لك فى كذا) بمعنى

(١) كان الفرزدق هرب من البصرة الى المدينة واختفى فيها خوفا من زياد بن أبيه لغضبة غضبها عليه، فلما بلغه موت زياد وهو فى المدينة ظهر وأنشد هذا الرجز إظهارا للشماتة به وفرحا بالسلامة منه . والمجنّ : الترس . وقلاه كناية عن عدم الحاجة إليه . وكان موت زياد سنة ٥٣ هـ . وانظر شواهد المغنى للبغدادى فى آخر الكتاب .

(٢) سقط فى ش .

(٣) فى د، هـ، ز : « تأنس » .

(٤) من هؤلاء ثعلب وابن فارس . وانظر المزهر ١/٢٣٩ .

(٥) فالقعود يكون عن قيام . والجلوس يكون عن حالة دونه . وذلك أن الجلوس مأخوذ من الجلس وهو المكان المرتفع تقول ؛ كان مضطجعا ثم جلس . وانظر المزهر فى مبحث التّرادف .

(٦) فسر بعضهم الذراع بأنه الأسفل من الزندين، والساعد : الأعلى منهما . وانظر اللسان .

أدعوك إليه جاز أن يقال : هل لك إلى أن تزكى (كما يقال أدعوك إلى أن تزكى)[1]
وقد قال رؤبة ما قطع به العذر ههنا، قال :

* بالٍ بأسماء البلى يسمّى *

فجعل للبلى — وهو معنى واحد — أسماء .

وقد قدمنا هذا (فيما مضى[2] من صدر كتابنا) .

ومما جاء من الحروف فى موضع غيره على نحو مما[3] ذكرنا قوله[4] :

إذا رضيتْ علىّ بنو قُشَيرٍ لعمر الله أعجبنى رضاها

أراد : عنّى . ووجهه : أنها إذا رضيت عنه أحبّته وأقبلت عليه . فلذلك
استعمل (على) بمعنى (عن) وكان أبو علىّ يستحسن قول الكسائىّ فى هذا ؛ لأنه
قال : لما كان (رضيت) ضدّ (سخطت) عدّى رضيت بعلى حملا للشىء على نقيضه ؛
كما يحمل على نظيره . وقد سلك سيبويه هذه[5] الطريق فى المصادر كثيرا ، فقال :
قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضدّ الآخر . ونحو منه قول الآخر[6] :

إذا ما امرؤ ولّى علىّ بوده وأدبر لم يصدر بإدباره ودّى[7]

(١) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز « فى صدر ما مضى من كتابنا » .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « ما » .

(٤) أى القحيف العقيلى يمدح حكيم بن المسيب القشيرى . وانظر الخزانه ٤/٢٤٧ ، والنوادر ١٧٦

(٥) د ، هـ ، ز : « هذا » .

(٦) هو دوسر بن غسان اليربوعى . وانظر الاقتضاب للبطليوسى ، وشرح أدب الكاتب للجواليق ٣٥٥

(٧) بعده :

ولم أتعذر من خلال تسوءه كما كان يأتى مثلهن على عمد

لم يصدر : لم يرجع . أى اذا جفانى امرؤ لم أطلب وده ، ولست أود من لا يودنى . وأسوءه كما يسوءنى
ولا أعتذر من ذلك .

أى عنّى . ووجهه أنه إذا ولّى عنه يودّه فقد استهلكه عليه؛ كقولك . أهلكت علىّ مالى، وأفسدت علىّ ضَيْعتى . وجاز أن يستعمل (على) ههنا؛ لأنه أمر عليه لا له . وقد تقدّم نحو هذا .

وأمّا قول الآخر :

٥ شَـدُّوا المطِىّ على دليل دائب (١) من أهل كاظمةٍ بِسِيف الأبحر

فقالوا معناه : بدليل . وهو عندى أنا على حذف المضاف؛ أى شَدُّوا المطىّ على دلالة دليل، فحذف المضاف . وقَوِى حذفه هنا شيئا ؛ لأن لفظ الدليل يدلّ على الدلالة . وهو كقولك : سِر على اسم الله . و (على) هذه عندى حال من الضمير فى سِر وشدّوا (٢)، وليست موصَّلة (٣) لهذين الفعلين؛ (٤) لكنها متعلّقة بمحذوف ؛ (٥) حتى كأنه

١٠ قال : (سِر معتمدا على اسم الله) (٦)؛ ففى الظرف إذًا ضمير لتعلقه بالمحذوف . (٧) وقال :

بَطَلٌ كأنّ ثيـابه فى سَرْحـة يُحذَى نِعالَ السِبْت ليس بتوءم

أى على سَرْحة (٨) (وجاز ذلك من حيث كان معلوماً أن ثيابه لا تكون فى داخل سَرْحة) ؛ لأن السرحة لا تنشقّ فتُستودَعَ الثيابَ ولا غيرها وهى بحالها سرحة .

---

(١) « بسيف » فى ح : « فسيف » . والسيف : ساحل البحر . وهذا البيت لعوف بن عطية

١٥ ابن الخرع، كما ذكره فى الاقتضاب ٤٤٩ . وورد البيت غير معزوّ فى اللسان (دلل) .

(٢) كذا فى ش . وهو يوافق ما فى اللسان (دلل) . وفى ء ، هـ ، ز : « سار » .

(٣) كذا فى ء ، هـ ، ز . وفى ش : « مواصلة » . وفى اللسان : « موصولة » .

(٤) كذا فى نسخ الخصائص . وفى اللسان : « بفعل محذوف » .

(٥) ثبت هذا الحرف فى ش ، وسقط فى ء ، هـ ، ز . (٦) كذا فى نسخ الخصائص .

٢٠ وفى اللسان : « شـدّوا المطىّ معتمدين على دليل دائب » . (٧) أى عنـترة فى معلقتـه .
والسرحة : شجرة فيها طول وإشراف ، أى أنه طـويل الجسم . والنعال السبتية : المدبوغة بالقرظ .
وهى أجود النعال . وقوله : ليس بتوءم أى هو قوىّ لم يزاحمه أخ فى بطن أمّه فيكون ضعيفا .

(٨) سقط ما بين القوسين فى ء ، هـ ، ز . وثبت فى ش .

فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدُهما فى معنى صاحبه على ما مضى.

وليس كذلك قول الناس : فلان فى الجبل ؛ لأنه قد يمكن أن يكون فى غار من أغواره أو لِصْب[1] من لِصابه ، فلا يلزم أن يكون عليه أى عاليا فيه .

وقال :

وخضخضن فينا البحر حتى قطعنه ... على كل حال من غِمارٍ ومن وحَلِ[2]

قالوا أراد : بنا . وقد يكون[3] عندى على حذف المضاف ؛ أى فى سيرنا ، ومعناه : فى سيرهن بنا .

ومثل قوله « كأن ثيابه فى سرحة » : قول امرأة[4] من العرب :

همُ صَلَبوا العبدىَّ فى جِذْع نخلة ... فلا عطست شَيبانُ إلا بأجدعا

لأنه معلوم أنه لا يصلب فى داخل جذع[5] النخلة وقلبها .

وأمّا قوله[6] :

وهل يعِمَنْ من كان أحدث عهده ... ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال

---

(١) هو شق فى الجبل ، أو هو مضيق فيه .

(٢) الغمار : جمع الغمر أو الغمرة ؛ وهو الماء الكثير . وفى الاقتضاب ٤٣٧ : « هذا البيت لا أعلم قائله . وأحسبه يصف سفنا » وفى شرح الجواليقى لأدب الكاتب ٣٥٨ : « أى قطعن البحر بنا غمره وضحله » . وضبط فى اللسان بالقلم : « وحل » بفتح الحاء وسكون اللام . وكذا فى الاقتضاب . وضبط فى جـ بسكون الحاء .

(٣) فى ى ، هـ ، ز : « يجوز » .

(٤) فى اللسان (عبد) نسبته إلى سويد بن أبى كاهل . والعبدى : نسبة إلى عبد القيس . وقوله : « بأجدع » أى بأنف أجدع . وانظر شواهد المغنى للبغدادى ١/٤٤٩ ، والكامل ٦/٢٤٤

(٥) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « شق » .

(٦) أى امرئ القيس . وقبله مطلع القصيدة وهو :

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى ... وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

وقوله : « أحدث » كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « آخر » .

فقالوا : أراد : مع ثلاثة أحوال . وطريقه عندى أنه على حذف المضاف؛ يريد: ثلاثين شهرا فى عَقب ثلاثة أحوال قبلها . وتفسيره: بعد ثلاثة أحوال . فالحرف إذًا على بابه ؛ وإنّما[1] هنا حَذْف المضاف الذى قد شاع عند الخاصّ والعامّ .

فأمّا قوله[2] :

٥ يعثُرن فى حدّ الظُبَات كأنما كُسِيَت برودَ بنى تَزِيدَ الأذرع[3]

فإنه أراد : يعثرن بالأرض فى حدّ الظُّبات؛ أى وهنّ فى حدّ الظبات؛ كقولك : خرج بثيابه ؛ أى وثيابه عليه ، وصلّى فى خُفَّيه؛ أى وخُفّاه عليه . وقال تعالى: (فخرجَ على قومه فى زِينتِه[4]) فالظرف إذًا متعلّق بمحذوف ؛ لأنه حال من الضمير؛ أى يعثرن كائناتٍ فى حدّ الظُبات .

١٠ وأمّا قول بعض الأعراب[5] :

نلوذ فى أمٍّ لنا ما تُغتصَبْ من الغمام ترتدى وتنتقِب[6]

---

(١) كذا فى د ، هـ . وفى ش : « فإنما » .

(٢) أى أبى ذؤيب الهذلى . والبيت هو السادس والثلاثون من عينيته المشهورة التى مطلعها :

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع

١٥ وانظرها فى أواخر المفضليات ، وديوان الهذليين (الدار) ١ / ١٠

(٣) هذا فى الحديث عن حمر الوحش التى أصابتهن سهام الصيد . والظبات أطراف السهام . يقول : إن قوائمهن تضمخن بالدم ؛ فكأنها كسيت برودا تزيدية . وهى منسوبة إلى تزيد بن عمران بن الحاف ابن قضاعة . وهذه البرود فيها خطوط حمر . فشبه طرائق الدم فى أذرع الحمر بتلك الطرائق .

(٤) آية ٧٩ سورة القصص .

٢٠ (٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « العـرب » وهو من طيئ . وانظر الاقتضاب ٤٣٨ ، والجواليق ٣٥٨ .

(٦) « تغتصب » كذا فى د ، هـ ، ز ، ش . وهو بالبناء للمجهول ؛ أى هى منيعة على من أرادها . وفى جـ : « تعتصب » بالبناء للفاعل ؛ أى تشدّ عليها العصابة ؛ أى ليست بامرأة ، وإنما هى الحقيقة جبل .

فإنه يريد بأمّ (١) : سَلْمَى (٢) ، أحد جبلَىْ طيِّئ . وسمّاها أُمّا لاعتصامهم بها وأُوِيِّهم إليها . واستعمل (فى) موضع الباء أى نلوذ بها ؛ لأنهم إذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة ؛ إذْ لا يلوذون و يَعصِمون (٣) بها إلا وهم فيها ؛ لأنهم إن (٤) كانوا بُعَداء عنها فليسوا لائذين بها ، فكأنه قال : نَسْمُك (٥) فيها ونتوقّل فيها . فلأجل (٦) ذلك ما استعمل (فى) مكان الباء.

فقس على هذا ؛ فإنك لن تعــدَم إصابة بإذن الله ورشدا .

باب فى مضارعة الحروف للحركات ، والحركات للحروف

وسبب ذلك أن الحركة حرف صــغير ؛ ألا ترى أنّ من متقدّمى القوم من كان يسمِّى الضمة الواو الصــغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والفتحة الألِف الصغيرة . و يؤكّد ذلك عنــدك (٧) أنك متى أشبعت ومَطَلْت الحركة أنشأْت بعــدها حرفا من جنسها . وذلك قولك فى إشــباع حركات (٨) ضُرِب ونحوه : ضورِيبا . ولهــذا إذا احتاج الشــاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة (وأنشأ (٩)) عنهــا حرفا من جنسها . وذلك قوله (١٠) :

* نفىَ الدراهيم تنقادُ (١١) الصياريف *

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : «فإنما» . (٢) فى الاقتضاب والجــواليق : «بالأم» . وفى اللسان (فيا) : «بالأم لنا» . (٣) كذا فى ش . وفى ز : «يعتصمون» . و يقال : أعصم بالشىء واعتصم به : أمسك به . (٤) فى ش : «وإن» .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : «نسمك» وسمك : صــعد وارتفع ، وكذلك استمسك . وفى اللسان (فى) : «نستمل فيها أى نتوقل» . وهو من قولهم : اسمألّ الظل : ارتفع .

(٦) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : «أو» . (٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : «عندى» . (٨) سقط فى د ، هـ ، ز . (٩) فى د ، هـ ، ز : «فأنشأ» .

(١٠) أى الفرزدق . وانظر الخزانة ٢ / ٢٥٥ ، والكامل ٥ / ٩١

(١١) صــــدره : * تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة *

وهو فى وصف ناقته . يصفها بسرعة السير فى الهواجر ، فيقول : إن يديها لشدة وقعها فى الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انتقدها الصيرفىّ فنفى رديئها عن جيدها . وانظر الخزانة فى الموطن السابق ، والكتاب ١ / ١٠

وقوله — أنشدَناه لابن هَرْمة — :

وأنت من الغوائل حين تُرْمى ومن ذمّ الرجال بمنــتزاح[1]

يريد : بمنتزح[2]، وهو مفتعل من النزح ، وقوله :

وأنني حيث ما يَشْرِى الهوى بصرى من حيث ما سـلكوا أدنو فأنظور[3]

٥ فإذا ثبت أن هذه الحركات أبعاض للحروف ومن[4] جنسها، وكانت متى أشبعت ومُطِلت تمّت ووفت[5] جرت مجرى الحروف؛ كما أن الحروف أنفسها قد تجد بعضها أتمّ صوتا من بعض (وإن[6] كانت كلها حروفا يقع بعضها موقع بعض) في غالب الأمر .

فما أجرى من الحروف مجرى الحركات الألف والياء والواو إذا أعرب بهن

١٠ في تلك الأسماء الستة : أخوك وأبوك ونحوهما ، وفي التثنية والجمع على حدّ التثنية؛ نحو الزيدان والزيدون والزيدين .

ومنها النون إذا كانت علَمًا للرفع فى الأفعال الخمسة ؛ وهى تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين . وقد حذفت[7] أيضا للجزم فى لم يغزوا[8] ولم يدع، ولم يرم، ولم يخش . وحذفت أيضا[9] استخفافا؛ كما تحذف الحركة لذلك. وذلك قوله :

١٥ فألحقتُ أخراهم طريق ألَاهُمُ كما قيـل نجم قد خـوى متتابع[10]

---

(١) انظر حاشية ص ٤٢ من الجزء الأول. (٢) فى جـ : «النزوح» وكلاهما معناه البعد.

(٣) «حيث ما يسرى» كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : «حـوث ما يسرى» . ويسرى أى يلق من سريت الثوب عنى : ألقيته . ويروى «يشرى» بضم الياء أى يميل أو يحرك . وانظر الخزانة ١ / ٥٩ ، واللسان (شرى) وص ٤٢ من الجزء الأول من هـذا الكتاب . (٤) سقط حرف

٢٠ العطف فى ش . (٥) د ، هـ ، ز : «جرى» . (٦) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٧) أى الحروف الأربعة : الواو والياء والألف والنون . (٨) فى الأصول : «يغز» والأجود ما أثبت . (٩) سقط فى ش . (١٠) سقط الشطر الأخير فى ش .

وانظر البيت فى ص ٢٩٢ من هذا الجزء .

(يريد أولاهم)[1] ومضى ذكره . وقال رؤبة :

* وصّانِىَ العجّاج فيما وصّنى *

يريد : فيما وصّانى، وقال الله عزّ اسمه :(والليلِ إذا يَسْرِ)[2] وقد تقدّم نحو هذا .

فنظير حذف هذه الحروف للتخفيف حذفُ الحركات أيضا فى نحو قوله :

* وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَر *[3] ٥

وقوله :

* فاليوم أشربْ غير مستحقِبٍ *[4]

[وقوله[5] :

* إذا اعوججن قلت صاحبْ قَوِّمِ *]

وقوله : ١٠

* ومن يَتّقْ فإنّ الله معه *[6]

وقوله :

* أو يرتبطْ بعضَ النفوس حِمامُها *[7]

وقوله :

سيروا بَنِى العمّ فالأهواز منزلُكُمْ ونَهْرُ تِيرَى ولا تَعرِفْكُمُ العربُ[8] ١٥

أى (ولا)[9] تعرفُكم ؛ فأسكن مضطرا .

---

(١) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٢) آية ٤ سورة الفجر .

(٣) انظر ص ٧٣ من الجزء الأول . (٤) انظر ص ٧٤ من الجزء الأول .

(٥) سقط ما بين الحاصرين فى د ، هـ ، ز . وانظر ص ٧٥ من الجزء الأول .

(٦) انظر ص ٣٠٦ من الجزء الأول . (٧) انظر ص ٧٤ من الجزء الأول . ٢٠

(٨) « فالأهواز » كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « والأهواز » وقوله : « ولا » فى د ، هـ ، ز : « فلا » وانظر المرجع السابق . (٩) فى د ، هـ ، ز : « فلا » .

ومن مضارعة الحرف للحركة أنّ الأحرف الثلاثة : الألفَ والياء والواو إذا أشبعن ومُطِلن أدَّين إلى حرف آخر غيرهنّ إلا أنه شبيه بهن وهو الهمزة؛ ألا تراك إذا مطلت الألف أدّتك إلى الهمــزة فقلت آءْ ، وكذلك الياء فى قولك : إىءْ ، وكذلك الواو فى قولك : أُوءْ . فهذا كالحركة (إذا مطلتها)[1] أدّتك إلى صورة أخرى غير صـورتها . وهى الألف والياء والواو فى : منتزاح ، والصياريف ، وأنظور . وهذا غريب فى موضعه .

ومن ذلك أن تاء التأنيث فى الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا؛ نحو حمزة وطلحة وقائمة ، ولا يكون ساكنا . فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت . وذلك نحو قطاة وحصاة وأرطاة وحَبَنْطاة[2] . أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف ، حتى كأنها هى هى[3] . وهذا يدلّ على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها ؛ لأنها قد خُصَّت هنا بمساواة الحركة دونها .

ومن ذلك قوله :

ينشَبُ فِى المَسْعَل واللّهاءِ أنشبَ من مآشرٍ حِـــداءِ[4]

قالوا : أراد : حِدادا؛ فلم يَعْتَدّ[5] الألف حاجزا بين المِثلين، كما لم يعتدد الحركة فى ذلك فى[6] نحو أمليت الكتاب فى[7] أمللت .

ومن ذلك أنهم قــد بيّنوا الحرف بالهاء ، كما بيّنوا الحركة بها (وذلك)[8] نحــو قـولهم : وازيداه ، وواغلامهماه ، وواغلامهوه ، وواغلامهموه ، وواغلامهيهْ ،

---

(١) سقط ما بين القوسين فى ش . (٢) يقال امرأة حبنطاة : قصيرة دميمة غليظة البطن .
(٣) سقط فى ش . (٤) انظر ص ٢٣١ من هذا الجزء .
(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « يعتدد » . (٦) سقط فى د ، هـ ، ز .
(٧) فى د ، هـ ، ز : « و » . (٨) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

وانقطاع ظهرهيه . فهـذا نحو من قولهم : أعطيتكَهْ ، ومررت بكَهْ ، واغزُهْ ، ولا تدعُهْ . والهاء في كله لبيان الحركة لا ضمير .

ومن ذلك أن أقعد الثلاثة في المدّ لا يسوغ تحريكه وهو الألف، فجرت لذلك مجرى الحركة ؛ ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها . فهذا وجه أيضا من المضارعة فيها .

وأما شبه الحركة بالحرف (ففي)[1] نحو تسميتك امرأة بهند وجُمْل . فلك[2] فيهما[3] مذهبان : الصرف وتركه. فإن تحرك الأوسط ثقُل الاسم، فقلت في اسم امرأة[4] سمّيتها بقَدَم بترك الصرف معرفة البتّة[5] ؛ أفلا ترى كيف جرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف . وذلك كامرأة سمّيتها بسُعاد وزينب . فجرت الحركة في قَدَم وكَبِد ونحوه مجرى ألف سُعاد وياء زينب .

ومن ذلك أنك إذا أضفت إلى الرباعيّ المقصور أجزت إقرار الألف[6]، وقلبها واوا ؛ نحو الإضافة إلى حُبْلَى : إن شئت قلت: حُبْلِيّ، وهو الوجه . وإن شئت : حبلويّ . فإذا صرت إلى الخمسة حذفت الألف البتّة ، أصلا كانت أو زائدة . وذلك[4] نحو قولك في حُبَارَى : حُبَارِيّ، وفي مصطفَى: مصطفِيّ. وكذلك إن تحرك الثاني من الرباعيّ حذفت ألفه البتّة . وذلك قولك في جَمَزَى: جمزِيّ، وفي بَشَكَى بشكيّ ؛ ألا ترى إلى الحركة كيف أوجبت الحذف ؛ كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعة ، فصارت حركة عين جَمَزَى في إيجابها الحذف بمنزلة ألف حُبَارَى وياء خَيْزَلَى[7] .

---

(١) سقط في د ، هـ ، ز . (٢) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش : « ولك » .

(٣) كذا في ز . وفي ش : « فيها » . (٤) سقط في ش .

(٥) سقط في د ، هـ ، ز . وهو أسوغ . (٦) في د ، هـ ، ز : « ألفه » .

(٧) هي مشية في تثاقل .

ومن مشابهة الحركة للحرف أنك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام معها ، كما تفصل بالحرف ، ولا تصل إلى الإدغام معه . وذلك قولك : وتِد ، ويطِد . فحجزت الحركة بين المتقاربين ، كما يحجز الحرفُ بينهما ؛ نحو شِمْلِيل[1] وحِبْبِر[2] .

ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدّد . وذلك أنه إذا وقع

٥ رويّا فى الشِّعْر المقيَّـد سكن ؛ كما أن الحرف المشدّد إذا وقع رويًّا فى الشعر المقيّد خُفِّف . فالمتحرك نحو قوله :

* وقاتم الأعماق خاوى المخترق *

فأسكن القاف وهى مجرورة . والمشدّد نحو قوله :

* أصحوتَ اليومَ أم شاقتك هِرّْ *

١٠ فحذف إحدى[3] الراءين ؛ كما حذف الحركة من قاف المخترق . وهذا إن شئت قلبته ، فقلت : إن الحرف أُجْرِى فيه مجرى الحركة ، وجعلت الموضع فى الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف . وهو عندى أقيس .

ومنها استكراههم اختلاف التوجيه[4] : أن يُجمع[5] مع الفتحة غيرها من أُختيها[6] ، نحو جمعه بين المخترق وبين العُقق[8] والحِمِق[7] . فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع[9]

١٥ بين الألف مع الياء والواو رِدْفَين .

(١) يقال : ناقة شميل : سريعة . (٢) هو الجمل الصغير . (٣) فى د ، هـ ، ز : «أحد» .

(٤) هو حركة ما قبل الروى المقيد . (٥) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : «تجمع» .

(٦) فى د ، هـ ، ز : «أختها» ويريد بأختيها الضمة والكسرة . (٧) أى رؤبة فى أرجوزته التى أولها : * وقاتم الأعماق خاوى المخترق *

٢٠ (٨) كذا فى ش ، ج . وفى د ، هـ ، ز : «العنق» . وقد ورد العقق فى قوله :

* سرا وقـد أوّن تأوين العقق *

وورد العنق فى قوله : * مائرة العضدين مصلات العنق *

وانظر الأرجوزة فى الديوان ، وفى الخزانة ١ /٣٨ . (٩) فى د ، هـ ، ز : «جمع ما» .

ومن ذلك عندى أن حرف العلّة : الياء والواو قد صحّا فى بعض المواضع للحركة بعدهما ؛ كما يصحّان[1] لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما . وذلك نحو القَوَد والحَوَكة والخَوَنة والغَيَب والصَيَد وحوِل[2] ورَوِع[3] و (إن بيوتنا عوِرة)[4] فيمن قرأ[5] كذلك . فجرت الياء والواو هنا فى الصحّة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما ؛ نحو القواد ، والحواكة ، والخوانة ، والغياب ، والصياد ، وحَوِيل ، ورَوِيع ، وإن بيوتنا عويرة .

وكذلك ما صحّ من نحو قولهم : هَيُؤَ الرجل من الهيئة ؛ هو جارٍ مجرى صحّة هَيُوءَ لو قيل . فاعرف ذلك مذهبا فى صحّة ما صحّ من هذا النحو لطيفا غريبا .

باب محلّ (الحركات من الحروف)[6] أمعها أم قبلها أم بعدها

أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف . وقال غيره : معه . وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله .

قال[7] أبو علىّ : وسبب هذا الخلاف لُطْف الأمر وغموض الحال . فإذا كان هذا أمرا يعرض للمحسوس الذى إليه تحاكم النفوس فحسبك به لطفا ، وبالتوقف فيه لَبْسا .

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « صحا » .

(٢) هو وصف من الحول فى العين كالأحول .

(٣) أى فزع خائف . وفى ش : « عور » وهو خطأ . وفى هـ ، ز : « ورع » . وانظر أشباه السيوطى ١/١٧٣ .

(٤) آية ١٣ سورة الأحزاب .

(٥) هى قراءة إسماعيل بن سليمان عن ابن كثير وابن عباس وآخرين . وانظر البحر ٧/٢١٨ .

(٦) فى ش : « الحروف من الحركات » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « وإذا » .

فمما يشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول فى الآخر؛ نحو الملل والضَفَف[1] والمَشَش[2]؛ كما تفصل الألف بعدها بينهما؛ نحو الملال والضفاف والمشاش . وهذا مفهوم . وكذلك شددت ومددت؛ فلن تخلو[3] حركة الأول من أن تكون قبله، أو معه، أو بعده . فلو كانت فى الرتبة قبله لما حجزت عن الإدغام؛ ألا ترى أن الحرف المحرّك بها كان يكون على ذلك بعدها حاجزا بينها و بين ما بعده من الحرف الآخر .

ونحو من ذلك قولهم : ميزان وميعاد؛ فقلب الواو ياء يدلّ على أن الكسرة لم تحدث قبل الميم ؛ لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تَلِ[4] الواو ، فكان يجب أن يقال : مِوْزان ومِوْعاد . وذلك أنك إنما تقلب الواو ياء للكسرة التى تجاورها من قَبلها، فإذا كان بينها و بينها حرف حاجز لم تلها، و إذا لم تلها لم يجب أن تقلبها للحرف الحاجز بينهما . وأيضا فلو[5] كانت قبل حرفها لبطل الإدغام فى الكلام ؛ لأن حركة الثانى كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين . وهذا واضح .

فإذا بطل أن تكون الحركة حادثة قبل الحرف المتحرك بها من حيث أرينا ، وعلى ما أوضحنا وشرحنا، بقى سوى مذهب سيبويه أن يُظنّ بها[6] أنها تحدث مع الحرف نفسه لا قبله ولا بعده . و إذا فسد هذا لم يبق إلا ما ذهب إليه سيبويه .

والذى يُفسد كونها حادثة مع الحرف البتّة هو أنا لو أمرنا مذكّرا من الطىّ، ثم أتبعناه أمرا آخر له[7] من الوجل من غير حرف عطف؛ لا بل يجىء الثانى تابعا للأول البتّة لقلنا[8] : اطوِايجَلْ . والأصل فيه : اطوِاوْجل، فقلبت الواو التى هى فاء الفعل

(١) من معانيه كثرة العيال . (٢) من معانيه بياض يعترى الإبل فى عيونها . (٣) كذا فى ش : وفى د، هـ، ز : «يخلو» . (٤) أى لم تباشرها . والولى : الاتصال والقرب من قبل ومن بعد، وإن اشتهر فيما يأتى بعد غيره . (٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : «لو» . (٦) زيادة فى هـ . (٧) سقط فى د، هـ، ز . وضمير «له» للذكر . (٨) فى د، هـ، ز : «لقلت» .

من الوجل ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها . فلولا أن كسرة واو (اطو) فى الرتبة بعدها لمـا قلبت ياءً[1] واوُ (اوجل) . وذلك أن الكسرة إنما تقلِب الواو لمخالفتها إياها فى جنس الصوت (فتجتذبها)[2] إلى ما هى بعضه ومن جنسه ، وهو اليـاء؛ وكما أن هناك كسرة فى الواو فهناك أيضا الواو ، وهى وَفْق الواو الثانيـة لفظا وحسّا ، وليست الكسرة على قول المخـالف أدنى الى الواو الثانيـة من الواو الأولى؛ لأنه يروم أن يثبتهما جميعا فى زمان واحد ، ومعلوم أن الحرف أوفى صوتا ، وأقوى جَرْسـا من الحركة؛ فإذا لم يقل لك : إنها أقوى من الكسرة التى فيها ، فلا أقلّ من أن تكون فى القوة والصـوت مثلها . فإذا كان كذلك لزم ألّا تنقلب[3] الواو الثانيـة للكسرة قبلها ؛ لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو (الثانية الواوَ)[4] الأولى الموافقة للفظ الثانية . فإذا تأدّى الأمر فى المعادلة الى هنا ترافعت الواوُ والكسرة أحكامهما ، فكأن لا كسرة قبلها[5] ولا واو . و إذا كان كذلك لم تجد أمرا تقلب له الواو الثانية ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من (اطو اوجل) صحيحة غير معتلة[6]؛ لترافع ماقبلها من الواو والكسرة أحكامهما؛ وتكافؤهما فيما ذكرنا .

لا ، بل دلّ قلب الواو الثانية من (اطو اوجل) ياء حتى صارت (اطو ايجل) على أن الكسرة أدنى اليها من الواو قبلها . وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة .

فهذا إسقاط قول من ذهب الى أنها تحدث (مع الحرف ، وقول من ذهب الى أنها تحدث)[7] قبله[8]؛ ألا تراها لو كانت الكسرة فى باب (اطو) قبل الواو لكانت

---

(١) سقط فى ش .
(٢) د ، ه ، ز : « فتجذبها » .
(٣) د ، ه ، ز : « تقلب » .
(٤) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز .
(٥) د ، ه ، ز : « قبلهما » .
(٦) فى الأشباه ١٦٧/١ : « معلة » .
(٧) سقط ما بين القوسين فى ش . وثبت فى د ، ه ، ز .
(٨) فى ش : « قبلها » .

الواو الأولى حاجزة بينها وبين الثانية، كما كانت ميم ميزان تكون أيضا حاجزة بينهما — على ما قدمنا — ، فإذا بطَل[1] هذان ثبت قول صاحبِ الكتاب، وسقطت عنه فضولُ المقال .

قال أبو على : يقوِّى قول من قال : إن الحركة تحدث مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها مع حروف[2] الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة الحرف تحدث مِن بعده لوجب أن تكون النون المتحرِّكة أيضا من الأنف . وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها، فكان ينبغى ألّا تغنى عنها شيئا؛ لسبقها هى لحركتها .

كذا قال — رحمه الله — ورأيته معنيًّا بهذا الدليل . وهو عندى ساقط عن سيبويه، وغير لازم له .

وذلك[3] (أنه لا ينكر)[4] أن يؤثِّر الشىء فيما قبله من قَبل وجوده ؛ لأنه قد علِم أن سيرِد فيما بعد . وذلك كثير .

فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قُلِبت النون ميما فى اللفظ . وذلك نحو عَمْبَر وشمباء، فى عنبر وشنباء ؛ فكما لا يُشكّ فى[5] أن الباء فى ذلك بعد النون وقد قلَبت النون قبلها ، فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثةُ بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفم . بل إذا كانت الباء أبعد من[6] النون قبلها[7] من حركة النون فيها وقد أثّرت على بُعْدها ما أثّرته كانت حركة النون التى هى أقرب

---

(١) فى د ، هـ : « أبطل » .

(٢) فى د ، هـ ، ز : « حرف » .

(٣) فى د ، هـ ، ز : « وذلك الظاهر » .

(٤) فى د ، هـ ، ز : « لأنا لا ننكر » .

(٥) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز .

(٦) فى د ، هـ ، ز : « عن » .

(٧) فى د ، هـ ، ز : « قبلهما » .

إليها، وأشدّ التباسا بها، أولى بأن تجذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم . وهذا كما تراه واضح .

وممّا غُيِّر متقدّما لتوقّع ما يرِد من بعده متأخرا[1] ضمّهم همزة الوصل لتوقّعهم الضمّة بعدها؛ نحو : اُقتل[2]، اُدخل، اُستضعِف، اُخرُج[1]، اُستخرج .

٥ وممّا يقوّى عندى قول من قال : إنّ الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على (قولهم[2]) إن الواو فى يعد و يزن ونحو ذلك إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة . يعنون: فى يوعد و يوزن (ونحوه[2]) (لو خرج على أصله[3]) . فقولهم: بين ياء وكسرة يدلّ على أن الحركة عندهم قبل حرفها المحرّك بها؛ ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت[4] الواو فى يوعِد بين فتحة وعين، وفى يوزن بين ١٠ فتحة وزاى . فقولهم : بين ياء وكسرة يدلّ على أن الواو فى نحو[5] يوعِد عندهم بين الياء التى هى أدنى إليها من فتحتها، وكسرة العين التى هى أدنى إليها من العين بعدها . فتأمّل ذلك .

وهذا و إن كان من الوضوح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين : أحدهما أنه لا يجب أن تكون فيه دلالة على اعتقاد القوم فيما نسبه هذا السائل إلى أنهم ١٥ مريدوه ومعتقِدوه؛ ألا ترى أن من يقول : إن الحركة تحدث بعد الحرف، ومن يقول : إنها تحدث مع الحرف قد أطلقوا جميعا هذا القول الذى هو قولهم : إن الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم وحملته عليهم، لكانوا مناقضين، وموافقين لمخالفهم، وهم لايعلمون . وهذا أمر مثله لا ينسب إليهم، ولا يُظَنّ بهم .

---

٢٠ (١) سقط فى ش . (٢) سقط فى د، هـ، ز . (٣) سقط مابين القوسين فى ش

(٤) فى د، هـ، ز : «لكانت» . (٥) سقط فى د، هـ، ز .

فإذا كان كذلك علمت أن غرض القوم فيه ليس ما قدرته ولا ما تصورته ؛ وإنما هو أن قبلها ياء و بعدها كسرة ، وهما مستثقلتان . فأما أن تماسّا الواو وتباشراها على ما فرضته وادّعيته فلا . وهذا كثير فى الكلام والاستعمال؛ ألا ترى أنك تقول : خرجنا فسرنا ، فلما حصلنا بين بغداد والبصرة كان كذا . فهذا كما تراه قول صحيح معتاد؛ إلا أنه قد يقوله مَن حصل بدَيْر العاقول[1] ، فهو — لعمرى — بين بغداد والبصرة، وإن كان أيضا بين جَرْجَرايا[2] والمدائن ، وهما أقرب إليه من بغداد والبصرة . وكذلك الواو فى يوعد هى لعمرى بين ياء وكسرة، وإن كان أقرب إليها منهما فتحةُ الياء والعينُ . وكذلك يقال أيضا : هو من[3] عمره ما بين الخمسين إلى الستين، فيقال ذلك فيمن له خمس وخمسون سنة[4] ، فهى[5] لعمرى بين الخمسين والستين، إلا أن الأدنى إليها الأربع والخمسون، والست والخمسون. وهذا جلىّ غير مشكل . فهذا أحد الموضعين .

وأمّا الآخر فإن أكثر ما فى هذا أن يكون حقيقة عند القوم ، وأن يكونوا مريديه ومعتقديه . ولو أرادوه (واعتقدوه)[6] وذهبوا إليه لما كان دليلا على موضع الخلاف . وذلك أن هذا موضع إنما يُتحاكم فيه إلى النفس والحسّ ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سُنّة ولا قديم مِلّة؛ ألا ترى أن إجماع النحويين فى هذا ونحوه لا يكون حُجّة؛ لأن كل واحد منهم إنما يردّك ويرجع بك فيه إلى (التأمّل والطبع)[7] لا إلى التبعيّة[8] والشرع . هذا لو كان لا بدّ من أن يكونوا قد

(١) سقط فى د ، ه ، ز . (٢) كذا فى ز . وفى ش : « جرجرى » . وجرجرايا مدينة بين بغداد وواسط . (٣) كذا فى الأصول . وقد يكون : « ممن » . (٤) سقط فى د ، ه ، ز . (٥) فى د ، ز : « وهى » . (٦) سقط فى ش . (٧) فى د ، ه ، ز : « تأمل الطبع » . (٨) كذا فى أشباه السيوطى ١ / ١٦٨ . وفى ش ، د ، ه ، ز : « التقية » .

أرادوا ما عزاه السائل إليهم واعتقده لهم[1] . فهذا كلّه يشهد بصحّة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المحرّك بها .

وقد[2] كنا قلنا فيه قديما قولا آخر مستقيما . وهو أن الحركة قد ثبت أنهـا بعض حرف . فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمّة بعض الواو . فكما أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فينشآن معا في وقت واحد ، فكذلك بعض الحرف . لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد ؛ لأن حكم البعض في هـذا جارٍ مجرى حكم الكل . ولا يجوز أن يتصوّر أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضامّا[3] لحرف ، وبقيّته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا في زمانين . فهذا يفسد قول من قال : إنّ[4] الحركة تحـدث مع حرفها المتحرّك[5] بها أو قبـله أيضا ؛ ألا ترى أن الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المحرّك بتلك الحركة ، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعة للفتحة ؛ لاعتراض الضاد بينهما ، والحِسّ يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألِف التابعة لهـا في[2] نحو ضارب وقائم ونحو ذلك . وكذلك القول في الكسرة والياء والضمة والواو إذا تبِعتاهما . وهذا تناهٍ في البيان . والبروز إلى حكم العِيان . فاعرفه . وفي بعض ما أوردناه (من[6] هذا) كافٍ بمشيئة الله .

---

(١) كذا في د ، ه ، ز . وفي ش : « واعتقدوه معتقدا » .

(٢) سقط في د ، ه ، ز .

(٣) كذا في ش ، ج . وفي د ، ه ، ز : « مضافا » .

(٤) في د ، ه ، ز : « بأن » .

(٥) في د ، ه ، ز : « المحرّك » .

(٦) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز .

باب الساكن والمتحرّك[1]

أمّا إمامُ ذلك فإن أوّل الكلمة لا يكون إلا متحرّكا، وينبغى لآخرها أن يكون ساكنا. فأمّا الإشمام[2] فإنه للعين دون الأُذن. لكن روم[3] الحركة يكاد الحرف يكون به متحرّكا؛ ألا تراك تفصل به بين المذكّر والمؤنّث فى قولك فى الوقف: أنتَ وأنتِ. فلولا أن هناك صوتا لما وجدت فصلا.

فإن قلت: فقد نجد من الحروف[4] ما يتبعه فى الوقف صوت، وهو مع ذلك ساكن. وهو الفاء والثاء والسين والصاد ونحو ذلك؛ تقول فى الوقف: اِفْ، اِثْ، اِسْ، اِصْ.

قيل: هذا القدر من الصوت إنما هو متمّم للحرف ومُوَفٍّ له فى الوقف. فإذا وصلت ذهب أو كاد. وإنما لحقه فى الوقف لأن الوقف يُضعف الحرف؛ ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيه بالهاء؛ نحو واغلاماه، وازيداه، وواغلامهوه، وواغلامهيهْ. وذلك أنك لمّا أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتدّ ويَقْوى فى السمع وكان الوقف يضعف الحرف ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها[5] حَشْوا، فيبين ولا يخفى.

ومع ذلك فإن هذا الصوت اللاحق للفاء والسين ونحوهما إنما هو بمنزلة الإطباق فى الطاء، والتكرير فى الراء، والتفشّى فى الشين، وقوّة الاعتماد الذى فى اللام.

---

(١) فى د، هـ، ز: «فى المتحرّك والساكن».

(٢) الإشمام ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير فى الوقف على المضموم.

(٣) روم الحركة: الإشارة لحركة بصوت خفىّ.

(٤) هى حروف الهمس. وانظر ص ٥٧ من الجزء الأوّل.

(٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «بعدها».

فكما أنّ سواكن هـذه الأحرف إنمـا تُكال فى ميزان العَرُوض الذى هو عِيار الحِسّ (وحاكم[1] القسمة والوضع) بمـا تكال به الحروف السواكن غيرها، فكذلك هى أيضا سواكن . بل إذا كانت الراء — لمـا فيهـا من التكرير — تجرى مجرى الحرفين فى الإمالة، ثم[2] مع ذلك لا تعدّ فى وزن الشعر إلا حرفا واحدا، كانت هذه الأحرف التى إنمـا فيها تمـام وتوفية لهذا أحجى بأن تعدّ حرفا لا غير . ٥

ولأبى علىّ — رحمه الله — مسألتان : طويلة قديمة، وقصيرة حديثة، كلتاهما فى الكلام على الحرف المبتدأ أيمكن أن يكون ساكنا أم لا . فقـد غنينا بهما أن نتكلّف نحن شيئا من هذا الشرح فى معناهما .

ثم[3] من بعد ذلك أن المتحرّك على ضربين : حرف متحرّك بحركة لازمة، وحرف متحرّك بحركة غـير لازمة . أمّا المتحرّك بحركة لازمة فعلى ضربين أيضا : ١٠ مبتدأ، وغير مبتدأ . فالمبتدأ ما دام مبتدأ فهو متحرّك لا محالة؛ نحو ضاد ضرب، وميم مَهْدَد . فإن اتصل أول الكلمة بشىء غيره فعلى قسمين : أحدهما أن يكون الأوّل معه كالجزء منه، والآخر أن يكون على أحكام المنفصل عنه .

الأوّل من هذين القسمين أيضا على ضربين : أحدهما أن يقَرّ الأوّل (على ما)[4] كان عليه من تحريكه . والآخر أن يخالط[5] فى اللفظ به، فيسكّن على حدّ التخفيف فى أمثاله ١٥ من المتصل .

فالحرف الذى ينزل مع ما بعده كالجزء منه فاء العطف، وواوه، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام .

---

(١) كذا فى د، هـ، ز، ش . وفى جـ : « حاكم الطبع » .

(٢) فى د، هـ، ز : « ثم الإدغام » . ولم يظهر وجهها . ٢٠

(٣) سقط فى د، هـ، ز .   (٤) فى د، هـ، ز : « عما » .

(٥) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش : « يختلط » .

الأوّل من هذين كقولك : وَهُو الله ، وقولك : فهُوَ ما ترى ، ولَهُو أفضل من عمرو، وأهِي عندك . فهذا الباقي[1] على تحريكه كأن لا شيء قبله .

والقسم الثانى منهما قولك : وهْو الله، وقولك : (فهْو[2] يوم القيامة من المحضَرين) ولهْو أفضل من عمرو، وقوله[3] :

٥ وقمتُ للطيف مرتاعا وأرّقنى فقلت أَهْى سَرَتْ أم عادنى حُلُمُ

ووجه هذا أنّ هذه الأحرف لما كُنّ على حرف واحد وضعفن[4] عن انفصالها وكان ما بعدها على حرفين، الأوّل منهما مضموم أو مكسور أشبهت فى اللفظ ما كان على فَعُل أو فَعِل، فخفّف أوائل هذه كما يخفّف ثوانى هذه[5] ، فصارت (وَهُو) كعَضُد (وصار وهْو كعَضْد)[6] كما صارت (أهِى) كعَلِم ، وصار (أَهْى) بمنزلة عَلْم .

١٠ وأمّا قراءة أهل الكوفة (ثمْ ليقطع)[7] فقبيح[8] عندنا ؛ لأنّ (ثُمّ) منفصلة يمكن الوقوف عليها ، فلا تُخلط بما بعدها، فتصيرَ معه كالجزء الواحد . لكن قوله : (فلينظر) حَسَن جميل؛ لأن الفاء حرف واحد، فيلطف عن انفصاله وقيامه برأسه .

وتقول على هذا : مررت برجل بطنه كَخْضَجْر[9] ، تريد : كَخَضَجْر ، ثم تسكّن الخاء الأولى ؛ لأن[10] (خَضَ) بوزن[11] عَلِم، فيجرى هذا الصدر مجرى كلمة ثلاثيّة .

---

١٥ (١) فى د ، هـ ، ز : « للباق » . (٢) التلاوة فى الآية ٦١ من سورة القصص : « ثم هو يوم القيامة من المحضرين » . (٣) انظر ص ٣٠٥ من الجزء الأول . (٤) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « ضعفت » . (٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ، ز : « هذا » . (٦) سقط ما بين القوسين فى ش . (٧) أى فى قوله تعالى فى الآية ١٥ من سورة الحج : « من كان يظن أن لن ينصره الله فى الدنيا والآخرة فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع

٢٠ فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ » . (٨) أى فأمر قبيح . (٩) الخضجر : السقاء الضخم . (١٠) سقط فى د ، هـ ، ز ، وثبت فى ش . وسقوطه أولى . (١١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « بمنزلة » .

وأمّا أول الكلمة إذا لم يخلط بما قبله فمتحرك لا محالة على ما كان عليه قبل اتصاله به . وذلك قولك[1] : أحمد ضرب ، وأخوك دخل ، وغلامك خرج . فهذا[2] حكم الحرف المبتدأ .

وأمّا المتحرك غير المبتدأ فعلى ضربين : حشو وطرف . فالحشو كراء ضرب ، وتاء قتل ، وجيم رجل ، وميم جمل ، ولام علم . وأمّا الطرف فنحو ميم إبراهيم ، ودال أحمد ، وباء يضرب ، وقاف يغرق .

فإن قلت : قد[3] قدّمت أن هذا ممّا تلزم حركته ، وأنت تقول في الوقف : إبراهيمْ ، وأحمدْ ، ويضربْ ، ويغرقْ ، فلا تلزم الحركة ، قيل : (اعتراض[4] الوقف لا يُحتفل به ، ولا يقع العمل عليه) وإنما المعتبر بحال الوصل ؛ ألا تراك تقول في بعض الوقف : هذا بَكُرْ ، ومررت ببَكِرْ ، فتنقل حركة الإعراب إلى حَشْو الكلمة ، ولولا أن هذا عارض جاء به الوقف لكنت ممن يدّعى أن حركة الإعراب تقع قبل الآخر ، وهذا خطأ بإجماع .

ولذلك أيضا كانت الهاء في (قائمهْ) بدلا عندنا من التاء في (قائمة) لمّا كانت إنما تكون هاء في الوقف دون الوصل .

فإن قلت : ولم جرت الأشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف ؟

(قيل[5] : لأن) حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف . وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة ، والفائدة لا تُجنَى من الكلمة الواحدة ، وإنما تجنى من الجُمَل ومدارج القول ؛ فلذلك[6] كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف .

---

(١) سقط في ش (٢) في د ، هـ ، ز : «وهذا» . (٣) في د ، هـ ، ز : «فقد» .

(٤) في ز : « أعراض الوقف لا نحفل بها ، ولا يقع العمل عليها » .

(٥) في ز : « وذلك أن » . (٦) في هـ : « فكذلك » .

ويدلّك على أن حركة الآخِر قد تُعتدّ لازمة وإن كانت فى الوقف مستهلكة أنك تقلب حرف اللين لها وللحركة قبله ، فتقول: عصا ، وقفا ، وفتى[1] ، ودعا ، وغزا ، ورمى ؛ كما تقلبه وسطا لحركته وحركة ما قبله ؛ نحو دار ، ونار ، وعاب ، وقال ، وقام ، وباع .

فإن قلت : فإنّ الجزم قد يدرك الفعل فيسكّن فى الوصل ؛ نحو لم يضرب أمس ، واضرب غدا ، وما كان كذلك .

قيل: إن الجزم لمّا كان ثانيا للرفع وإعرابا كالنصب فى ذينك جرى الانتقال إليه عن الرفع مجرى الانتقال عن الرفع إلى النصب ، وحُمل الجزم فى ذلك على النصب ؛ كما حمل النصب على الجزم فى الحرف ؛ نحو لن يقوما ، وأريد أن تذهبوا ، وتنطلق . قال أبو علىّ : وقد كان ينبغى أن تثبت النون مع النصب لثبات الحركة فى الواحد . فهذا[2] فرق وعذر .

فهذه أحكام الحركة اللازمة .

وأمّا غير اللازمة فعلى أضرب .

منها حركة التقاء الساكنين ؛ نحو قمِ الليل ، واشددِ الحبل . ومنها حركة الإعراب المنقولة إلى الساكن قبلها ؛ نحو هذا بكُرْ ، وهذا عمُرْو ومررت ببكِرْ ، ونظرت إلى عمَرْو . وذلك أن هذا أحد أحداث الوقف فلم يكن به[3] حَفْل . ومنها الحركة المنقولة لتخفيف الهمزة ؛ نحو قولك فى مسئلة : مَسَلة ، وقولك فى يلؤم : يلُم ، وفى يزئر: يزِر ، وقوله (ولم يكن له كُفًا أحد)[4] فيمن سكّن[5] وخفّف[5] . وعلى ذلك قول

(١) فى ش : « فتى » والأولى أن يقرأ فعلا ، فتكون ألفه عن ياء .

(٢) فى ﻫ ، ز : «وهذا» . (٣) فى ﻫ ، ز : «فيه» . (٤) آية ٣ سورة الإخلاص .

(٥) أى سكن الفاء ، وخفف الهمزة بنقل حركتها على الفاء وحذفها . وهذه القراءة رواية عن نافع .

الله تعالى (لكنّا هو الله ربى)[1] أصله : لكنْ أنا ؛ ثم خفّف فصار (لكنَ نا)[2] ثم أجرى غير اللازم مجرى اللازم ، فأسكن الأوّل وادّغم فى الثانى فصار لكنّا .

ومن التقاء الساكنين أيضا قوله :

* وذى وَلَد لم يَلْدَه أبوان[3] *

لأنه أراد : لم يلِدْه ، فأسكن اللام استثقالا للكسرة ، وكانت الدال ساكنة فحرّكها لالتقاء الساكنين .. وعليه قول الآخر :

* ولكننى لم أجْدَ من ذلكم بُدّا[4] *

أى لم أجِدْ ، فأسكن الجيم وحرّك الدال على ما مضى .

ومن ذلك حركات الإتباع ، نحو قوله[5] :

* ضربًا أليما بسِبْت يَلْعَجُ الجِلِدا[6] *

وقوله[7] :

* مشتبه الأعلام لمّاع الخفق[8] *

---

(١) آية ٣٨ سورة الكهف . (٢) رسم فى الأصول « لكننا » والأقرب ما أثبته .

(٣) صدره : * عجبت لمولود وليس له أب *

وهو ينسب إلى رجل من أزد السراة . وأراد بالمولود الذى ليس له أب عيسى عليه الصلاة والسلام ، وبذى الولد الذى لم يلده أبوان آدم عليه السلام . وانظر الخزانة ١/٣٩٧ ، والكتاب ١/٣٤١ ، ٢/٢٥٨

(٤) فى التاج (وجد) البيت هكذا :

فوالله لولا بغضكم ما سببتكم ولكننى لم أجد من سبكم بدا

وفيه عن القزاز أن « أجد » بكسر الدال ، ومقتضى ما فى الكتاب ٢/٢٥٨ فتح الدال ، كما ضبطته .

(٥) لأبى عبد مناف بن ربع الهذلى . وانظر اللسان (جلد) وديوان الهذليين (الدار) ٢/٣٨ ، والخزانة ٣/١٧٤ ، والنوادر ٣٠

(٦) صدره : * إذا تجاوب نوح قامتا معه *

والسبت : الجلد المدبوغ يتخذ منه النعال . ولعجه : آلمه .

(٧) هو رؤبة ، وانظر الخزانة ١/٣٨

(٨) قبله مطلع الأرجوزة : * وقاتم الأعماق خاوى المخترق *

والأعلام : الجبال يهتدى بها . وقوله : « لماع الخفق » أى يلمع عند خفق السراب ، وهو اضطرابه وتحركه .

وقـــوله[(١)] :

* ... ... لم يُنْظَرْ به الحشَكُ *

وقـــوله[(٢)] :

* ماء بشرقىّ سلْمى فَيْـدُ أو رَكَكُ[(٣)] *

وقـــوله :

قضين حَجًّا وحاجات على عجل   ثم استدرنَ إلينـا ليلةَ النَفَـرِ[(٤)]

وقـــوله :

* وحامل المِينَ بعد المِينَ والألِفِ[(٥)] *

---

(١) أى زهير . والبيت بتمامه :

كما استغاث بسىء فـز غيطلة   خاف العيون فلم ينظر به الحشك

والفز : ولد البقرة ، والغيطلة : البقرة الوحشية ، والسىء : ما استوى من الأرض . والحشك : اجتماع اللبن فى الضرع . ويرى بعض اللغويين أن التحريك فيه ضرورة . وهو فى وصف فرس فرّت من غلام واستغاثت منه بماء خاضته ، كما استغاث هذا الفزّ .

(٢) أى زهير أيضا فى القصيدة التى منها الشعر السابق .

(٣) صـــدره : * ثم استمروا وقالوا إن موعدكم *

وفيد وركك : ماءان بالبادية . ويروى أنه سأل الأصمعىّ أعرابيا بالموضع الذى ذكره زهير : هل تعرف رككا ؟ فقـال الأعرابى قد كان هنا ماء يسمى ركا . وانظر تصريف المـازنى بشرحه المنصف ٦٠١ من التيمورية . والإتباع فى هذا وما بعده فى موافقة الحرف ما قبله فى الحركة .

(٤) يشبه أن يكون هذا من شعر عمر بن أبى ربيعة . ولم أقف عليه فى ديوانه . وله بيت من بحر آخر فيه تحريك النفر — والمراد : النفر من منى — وهو :

قد هاج حزنى وعادنى ذكرى   يوم التقينـا عشـية النفـر

(٥) صـــدره : * وكان حاملكم منا ورائدكم *

و «المين» يريد : المئين لحذف الهمزة . وترى المؤلف جعل الألف مفردا ، حركت اللام بحركة الهمزة . وفى اللسان (ألف ومأى) أنه أراد : الآلاف لحذف الألف بعد الهمزة والألف بعد اللام للضرورة . وعليه فلا إتباع .

وأمّا قول الآخر :

علّمنا أخوالنا بنو عِجِلْ   الشغزبيّ واعتقالا بالرِجِلْ (١)

فيكون إتباعا، وَيكون نقلا . وقول طَرَفة :

* ... ... ورادا وشُقر (٢) *

ينبغي أن يكون إتباعا ؛ يدلّك على ذلك أنه تكسير أشقر وشقراء ، وهذا قد يجيء فيه المعتل اللام (نحو قُنُو وعُشو وظُمى وعُمى (٣) (٤) ، ولو كان أصله فُعُلا لما جاء في المعتلّ) ؛ ألا ترى أن ما كان من تكسير فَعيل وفَعُول وفَعالٍ وفِعالٍ ممّا لامه معتلّة لا يأتى على فُعُل . فلذلك لم يقولوا في كِساءٍ : كُسُوٌ ولا في رِداء : رُدُىٌ ولا في صبيّ : صُبُوٌ (٥) ولا نحو ذلك ؛ لأن أصله فُعُل . وهى اللغة الحجازيّة القويّة . وقد جاء شيء من ذلك شاذًّا . وهو ما حكاه من قولهم : ثنيّ وثُنِي (٦) . وأنشد الفرّاء :

فُلْو ترى فيهن سِرّ العِتْقِ   بين كُماتّ وحُو بُلْقِ (٧)

(فهذا (٨) جمع فلُوّ) وكلا ذينك شاذّ :

---

(١) فى العينى على هامش الخزانة ٤/٥٦٧ أن أبا عمرو سمع أبا سرار الغنوىّ ينشد هذا البيت . وانظر النوادر ٣٠ . والشغزبيّ : ضرب من المصارعة .

(٢) قبله مع تمام بيته :

تمسك الخيل على مكروهها   حين لا يمسكها إلا الصبر

حين نادى الحىّ لمّا فزعوا   ودعا الداعى وقد لج الذعر

أيها الفتيان فى مجلسنا   جرّدوا منها ورادا وشقر

وترى الحديث عن الخيل . والوراد جمع الورد ، وهو الأحمر كلون الورد . وقوله : « جردوا » أى ألقوا عنها الجلال وأسرجوها ليركبها الفرسان . وانظر الديوان ٧٠

(٣) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

(٤) جمع أقنى وقنواء ، وصفان من قنا الأنف ، وهو ارتفاع أعلاه واحديداب وسطه .

(٥) سقط فى ش .

(٦) كأنه يريد سيبويه . وفى الكتاب ٢/٢٠٨ : « ومثل ذلك من بنات الياء ثنىّ وثُنٍ » .

(٧) الفلو جمع الفلو . والفلو المهر الصغير . والكماتّ جمع الأكمت فى معنى الكميت و إن لم يلفظ بالواحد . وهو الأحمر . والعتق : كرم الأصل ، والحوّ : السود .

(٨) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

ومثله ما أنشده أيضا من قول الشاعر :

أسلمتموها فباتت غير طاهرة ... مُنْىُ الرجال على الفَخْذين كالمُوم[1]

فكسّر مبنيًّا على مُنْى؛ ولا يقاس عليه . وإنما ذكرناه لئلا يجيء به جاءٍ، فترى أنه كُسر للباب .

ومن حركات الإتباع[2] قولهم : أنا أجوءك؛ وانبؤك، وهو مُنْحُدُر من الجبل ومِنْتِن ومِغِيرة، ونحو (من ذلك)[3] باب شِعير ورِغيف وبِعير والزِئير، والجِنّة لمن خاف وِعيد الله . وشبهت[4] القاف بالخاء لقربها منها فيما حكاه أبو الحسن من قولهم : النِقِيذ؛ كما شُبّهت الخاء[5] والغين بحروف الفم حتى أخفيت النون معهما فى بعض اللغات؛ كما تخفى مع حروف الفم . وهذا فى فَعيل مما عينه حلقيّة مطّرد . وكذلك فَعِل؛ نحو نِغِر[6] ومِحِك وجِئز[7] وضِحِك، و(إن الله نعمّا يعظكم به)[8] . وقريب من ذلك الحمدُ لُله والحمدِ لِله وقِتّلوا وفِتّحوا، وقوله[9] :

* تدافُعَ الشِيب ولم تِقِتّل[10] *

---

(١) من أبيات لحسان يهجو بها بنى المغيرة بن مخزوم . وقبله :

هــلا منعتم من المخزاة أمكم ... عند الثنية من عمرو بن يحموم

ورواية الديوان : «ماء الرجال» والموم : الشمع .

(٢) انظر فى هذه الأمثلة الكتاب ٢/ ٢٥٥ وما بعدها ؛ وانظر أيضا ص ١٤٣ من هذا الجزء .

(٣) كذا فى ز . وفى ش : «قولك» .   (٤) انظر ص ٣٦٥ من الجزء الأول .

(٥) فى ش : «الحاء» .   (٦) يقال : رجل نغر : يغلى صدره من الغيرة . وفى الكتاب ٢/ ٢٥٥ : «عير نعر» والنعر : الذى تدخل النعرة — على وزن لمزة — فى أنفه . وهى ذباب أزرق العين .

(٧) يقال : جئز بالماء — من باب فرح — فهو جئز : غص به .   (٨) آية ٥٨ سورة النساء .

(٩) أى أبى النجم . وانظر الخزانة ١/ ٤٠١ والفرائد الأدبية ٦٦ .

(١٠) من أرجوزته الطويلة . وقبله فى وصف الإبل :

تثير أيديها عجاج القسطل ... إذ عصبت بالعطن المغربل

عصبت : دارت وأحاطت . والعطن مبرك الإبل عند الماء . والمغربل لكثرة الحركة عنده . وقوله : «تدافع الشيب» أى أن هذه الإبل تتزاحم كما يتزاحم الشيوخ وهم لحلمهم يجتنبون القتال . فلذلك قال : «ولم تقتل» . وأصله : لم تقتتل .

وقـــوله[1] :

* لا حِطَّبَ القومَ ولا القومَ سَقِى[2] *

ومن غير اللازم ما أحدثته همزة التذكّر، نحو أَلِى وقَدِى . فإذا وصلت سقطت ؛ نحو الخليل، وقـد قام . ومن قرأ (اشـتروُا[3] الضلالة) قال فى التذكّر : اشتروُوا، ومن قرأ[4] : اشتروِا الضلالة قال فى التذكّر : اشتروِى، ومن قال : اشترو[5] الضلالة قال فى التذكر : اشترَوَا .

فهذه طريق هذه الحركات فى الكلام .

وأمّا الساكن فعلى ضربين : ساكن يمكن تحريكه، وساكن لا يمكن تحريكه . الأول منهما جميع الحروف إلّا الألف الساكنة المـدّة[6] . والثانى هو هـذه الألف؛ نحو ألف كتاب وحساب و باع وقام .

والحرف الساكن الممكن تحريكه على ضربين : أحدهما ما يبنى على السكون . والآخر ما كان متحركا ثم أسكن .

الأول منهما يجىء أوّلا وحَشْوا وطَرَفا .

فالأول ما لحقته فى الابتداء همزة الوصل . وتكون فى الفعـل ؛ نحو انطلق واسـتخرج واغدودن، وفى الأسماء العشرة : ابن[7] وابنة وامرئ وامرأة واثنين

---

(١) أى الشماخ . وانظر اللسان (حطب) والديوان ١٠٧ . (٢) قبـله :

* خب جروز و إذا جاع بكى *

الخبّ : اللئيم . والجروز : الأكول . و يقال احتطب للقوم : جمع لهم الحطب ، وقد عدّى الفعل هنا . وقد ورد فى اللسان : « حطب القوم » من الثلاثىّ .

(٣) آية ١٦ سورة البقرة . (٤) كذا فى ش . وفى ى ، ز : « قال » .

(٥) حذفت ألف « اشتروا » هنا للدلالة على حذفه فى النطق .

(٦) فى د ، هـ ، ز : « هذا » . (٧) فى د ، هـ ، ز : « نحو ابن » .

واثنتين (واسم واست)[1] وابنم وايمُن . وفى المصادر ؛ نحو انطلاق واستخراج واغديدان وما كان مثله . وفى الحروف[2] فى لام التعريف ؛ نحو الغلام والخليل .

فهذا حال الحرف الساكن إذا كان أوّلا .

وأمّا كونه حشوا فككاف بكر، وعين جعفر، ودال يدلف . وكونه آخرا فى نحو دال قد ولام هل . فهذه الحروف الممكن تحريكها؛ (إلّا أنّها)[3] مبنيّة على السكون .

وأمّا ما كان متحركا ثم أسكن فعلى ضربين : متّصل ومنفصل . فالمتصل : ما كان ثلاثيّا مضموم الثانى أو مكسوره؛ فلك فيه الإسكان تخفيفا ، وذلك كقولك[4] فى عَلِم : قد عَلْمَ، وفى ظَرُف : قد ظَرْف، وفى رَجُل : رَجْل ، وفى كَبِد : كَبْد . وسمعت الشجَرىّ وذَكَر طعنة فى كَتِف فقال : الكَتْفيّة . وأنشد البغداديّون :

أنّا رأينا رجلا عُريانا	رَجْلان من ضَبّة أخبرانا[5]

وقد سمع شىء من هذا الإسكان فى المفتوح ؛ قال الشاعر[6] :

وما كلُّ مبتاع ولو سَلْف صَفْقُه	براجع ما قد فاته برداد[7]

وقد جاء هذا[8] فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف[9]؛ قال العجّاج :

* فبات منتَصْبا وما تكردَسا *

---

(١) سقط ما بين القوسين فى ز . (٢) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « الحرف » .

(٣) كذا فى ز . وفى ش : « لأنها » . (٤) فى د ، هـ ، ز : « قولك » .

(٥) تكلم على هذا الرجز البغدادى فى شرح شواهد المغنى ٢/٦٥٩ ، ولم يعزه .

(٦) سقط فى ش . والشاعر هو الأخطل . وانظر شرح شواهد الشافية ١٨ .

(٧) سلف صفقه : وجب بيعه . « براجع » كذا فى ش . وفى ز : « يراجع » وهما روايتان . والرداد — بفتح الراء وكسرها — اسم من الاسترداد . وانظر الديوان ١٣٧ .

(٨) فى د ، هـ ، ز قبل هذا بعد البيت : « وقد ذكرته فى كتابى فى شرح تصريف المازنىّ . وقال الآخر »

(٩) سقط فى د ، هـ ، ز .

وحكى صاحب الكتاب : أراك منتفخا ، وقالوا فى قول العجّاج :

* بَسْبحل الدَّفَّين عيسجور *[(١)]

أراد : سِبَحْل ، فأسكن الباء وحرّك الحاء وغيّر حركة السين . وقال أبو عثمان فى قول الشاعر :

هل عرفت الدار أم أنكرتها   بين تبراك فَشَسَّىْ عَبَقُرْ[(٢)]

أراد : عبْقَر ، فغيّر كما ترى إلا أنه حرك الساكن ؛ وقال غيره : أراد : عَبَيقُر فحذف الياء كما حُذفت من عَرَنْقُصان[(٣)] حتى صارت عَرَقُصانا . وكذلك قوله : لم يلده أبوان ، قد جاء فيه التحريك والتسكين جميعا . وكذلك قوله :

* ولكننى لم أجْدَ من ذلكم بدا *

وقد مضيا آنفا .

وأمّا المنفصل فإنه شُبِّه بالمتّصل ، وذلك[(٤)] قراءة بعضهم « فإذا هِىَ تَلَقَّفُ »[(٥)] ، « فَلاَ تَّتَناجَوْا »[(٦)] فهذا مشبّه بدابّة وخِدَبّ . وعليه قراءة بعضهم (إنه من يتّقْ و يَصبر[(٧)] فإن الله) وذلك أن قوله (تَقِ وَ)[(٨)] بوزن عَلِم فأسكن ، كما يقال : عَلْم . وأنشدوا :

ومَنْ يَتّقْ فإن الله مَعَهُ   ورِزق الله مؤتاب وغادِ[(٩)]

---

(١) هذا فى وصف ناقة . ودفاها : جانباها . وسبحل الدفين : عظيمتهما . والعيسجور : الكريمة النسب

(٢) انظر ص ٢٨١ من الجزء الأول .

(٣) فى الأصول : «عريقصان» والأنسب بعرقصان ما أثبت ، فان المعروف فيه فتح العين والراء وذلك وارد فى عرنقصان بالنون ، فأما بالياء فعلى صيغة المصغر وهو نبات . وانظر اللسان فى المادة .

(٤) فى د ، ه ، ز : « كذلك » .

(٥) انظر فى هذه القراءة ص ٩٤ من الجزء الأول .

(٦) آية ٩ سورة المجادلة . وهذه قراءة ابن محيصن .

(٧) آية ٩٠ سورة يوسف . وهذه القراءة لم أقف عليها فى هذه الآية ، وإنما قرأ حفص «ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه » فى الآية ٥٢ من سورة النور بسكون القاف .

(٨) هو « تق » من « يتق » وواو العطف من قوله : « و يصبر » .

(٩) انظر ص ٣٠٦ من الجزء الأول .

لأن (تَقِ فَ) بوزن عَلِم . وأنشد أبو زيد :

* قالت سليمى اشترْ لنا سوِيقا[1] *

لأن (تَرَ لَ) كعلم . ومنها :

* فاحذَرْ ولا تكترْ كرِيًا أعوجا[2] *

وأما (إن الله يأمُرْكم) و (فتوبوا إلى بارئْكم) فرواها القُرّاء[3] عن أبي عمرو بالإسكان، ورواها سيبويه بالاختلاس، وإن لم يكن كانْ[4] أزكى فقد كان أذكى، ولا كان بحمد الله مُزَنًا بريبة، ولا مغموزا في رواية . لكنْ[5] قوله :

* فاليوم أشربْ غير مستحْقِبٍ *

وقـوله : * وقد بدا هَنْـكِ من المـئزر *

وقـوله :

سـيروا بني العمّ فالأهوازُ منزلُكم ونهـر تِيرَى ولا تعرفْكم العربُ

فسكّن كله . والوزن شاهده ومصدّقه .

---

(١) بعـده :

* وهات برّ البخس أو دقيقا *

والبخس : الذي يزرع بماء السماء . وهذا من رجز ينسب للعذافر الكندي . وانظر شواهد الشافية ٢٢٦

(٢) بعـده :

* علجا إذا ساق بنا عفنججا *

وفي شواهد الشافية ٢٢٥ : « أهوجا » في موضع « أعوجا » والعفنجج : الضخم الأحمق .

(٣) انظر ص ٧٢ من الجزء الأول .

(٤) سقط في ش : والحديث عن سيبويه .

(٥) انظر في هذا وما بعده ص ٧٤ من الجزء الأول .

وأمّا دفع أبي العباس ذلك فمدفوع وغير ذى مرجوع إليه(١) . وقد قال أبو علىّ في ذلك في عدّة أماكن من كلامه وقلنا نحن (معه ما)(٢) أيّده، وشدّ منه . وكذلك قراءة من قرأ (بلى ورُسْلنا لديهم يكتبون(٣)) وعلى ذلك قال الراعى :

تأبى قضاعةُ أن تعرفْ لكم نسبا وآبنــا نزار فأنــتم بَيْضــة البــلد

فإنه أسكن المفتوح ، وقد روى (لا تعرفْ لكم) فإذا كان كذلك(٤) فهو أسهل؛ لاستثقال الضمة . وأمّا قوله :

تراك أمكِنة إذا لم أرضــها أو يرتبطْ بعضَ النفوس حِمامُها(٥)

فقد قيل فيه : إنه يريد : أو يرتبطَ على معنى (لألزمنّه أو يعطيَنى حقّى) وقد يمكن عندى أن يكون (يرتبط) معطوفا على (أرْضَها) أى مادمت حيّا فإنى لا أقيم ، والأوّل أقوى معنى .

وأما قول أبى دُوَاد :

فأبــلونى بليّتــكم لعــلّى أُصالحُكم وأستدرِجْ نويّا(٦)

فقــد يمكن أن يكون أسكن المضموم تخفيفا واضطرارا . ويمكن أيضا أن يكون معطوفا على موضع لعلّ(٧)؛ لأنه (مجزوم جواب الأمر(٨))؛ كقولك : زرنى فلن أضيعك(٩) حقك وأعطِك ألفا؛ أى زرنى أعرف حقك وأعطِك ألفا .

وقد كثر إسكان الياء فى موضع النصب كقوله :

* يادار هند عفت إلا أثافيها *

---

(١) ثبت فى ز . وسقط فى ش . (٢) فى ى ، هـ ، ز : « فيه بما » .
(٣) آية ٨٠ سورة الزخرف . وتسكين السين قراءة أبى عمرو .
(٤) فى ى ، هـ ، ز : « كذا » . (٥) انظر ص ٧٤ من الجزء الأوّل .
(٦) انظر ص ١٧٦ من الجزء الأوّل . (٧) كذا فى ش ، وفى ز ، ط : « لعلى » .
(٨) كذا فى ش ، ز ، وفى ط : « فى محل جزم على جواب الأمر » .
(٩) فى ى ، هـ ، ز : « أضيع » .

وهو كثير جدًا ، وشبّهت الواو فى ذلك بالياء كما شبّهت الياء بالألف ؛ قال الأخطل :

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها   نزلن وأنزلن القَطِينَ المولّدا[(١)]

وقال الآخر[(٢)] :

فما سوّدتنى عامر عن وراثة   أبى الله أن أسمو بأم ولا أب[(٣)]

وقول الآخر[(٤)] :

وأن يَعْرَيْن إن كُسِىَ الجوارِى   فتنبُو العينُ عن كَرَمٍ عِجافِ[(٥)]

باب فى مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد

هذا موضع قلّما وقع تفصيلُه . وهو معنى[(٦)] يجب أن ينبّه عليه ، ويُحرَّر[(٧)] القولُ فيه .

من ذلك قولهم فى ضمة الذال من قولك : ما رأيته مذُ اليوم ؛ لأنهم يقولون فى ذلك : إنهم لمّا حرّكوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها ، لكنهم ضمّوها ؛ لأن أصلها الضمّ فى مُنْذُ . (وهو)[(٨)] هكذا لعمرى ؛ لكنه الأصل الأقرب ؛ ألا ترى أن أوّل حال هذه الذال أن تكون ساكنة ، وأنها إنما ضُمّت لالتقاء الساكنين إتباعا لضمة

---

(١) هذا فى الحديث عن نسوة يشبب بهنّ . والقطين : الخدم والأتباع . يقول : إذا أردت الاستمتاع بحديثهنّ وهنّ سائرات فى هوادجهنّ نزلن ، ونزل معهنّ الخدم . وفى رواية الديوان ٩١ ، والخزانة ٣/٥٢٩ : « رفعن » فى مكان « نزلن » أى رفعن فى السير وعجلن ، أو رفعن السجف .

(٢) هو عامر بن الطفيل . وانظر الخزانة ٣ / ٥٢٧ ، والكامل ٢ / ١٧٦

(٣) « فما » كذا فى ى ، هـ ، ز . وفى ش : « وما » وهما روايتان . وانظر الخزانة فى الموطن السابق .   (٤) كذا فى ز ، وفى ش : « قول » .

(٥) انظر ص ٢٩٢ من هذا الجزء .

(٦) فى د ، هـ ، ز : « معنى » وفى الأشباه : « موضع بحث » .

(٧) كذا فى ز . وفى ش : « يحرز » وهو تحريف عن « يحرر » .   (٨) سقط فى ش .

الميم . فهذا[1] على الحقيقة هو الأصل الأول . فأمّا ضمّ ذال منذ فإنما هو فى الرتبة بعد سكونها الأول المقدّر . ويدلّك[2] على أن حركتها إنمـا هى لالتقاء الساكنين أنه لمـّا زال التقاؤهما سكنت الذال فى مُذْ . وهذا واضح . فضمّتك الذال إذًا من قولهم : مذُ اليوم ومذُ الليلة إنما هو ردّ إلى الأصل الأقرب الذى هو (مُنْذُ) دون الأبعد المقدّر الذى هو سكون الذال فى (مُنْذْ) قبل أن يحرّك فيما بعده .

ولا يستنكر[3] الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شىء كان فى حكم الملفوظ به وإن لم يجـرِ على ألسنتهم استعمالُه ؛ ألا ترى إلى قول سيبويه فى سُودَد[4] : إنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجئ . هذا وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظيّة ، ومع هذا فلم يظهر ذاك الذى قدّره ملحقا هذا به . فلولا أن ما يقوم الدليل عليه ممّـا لم يظهر إلى النطق به[5] بمنزلة الملفوظ به لمـا ألحقوا سُرْدَدا (وسُودَدا)[6] بمـا لم يفوهوا[7] به ، ولا تجشّموا استعماله .

ومن ذلك قولهم بِعت ، وقلت ؛ فهـذه معاملة على الأصـل الأقرب دون الأبعد؛ ألا ترى أن أصلهما فعل بفتح[8] العين : بَيَع وقَوَل ، ثم نقلا من فَعَل إلى فعِل

---

(١) فى د ، هـ ، ز : «وهو» . (٢) فى د ، هـ ، ز : «يدل» . (٣) فى د ، هـ ، ز : «تستنكر» .

(٤) كذا فى ش . وفى ز : « سردد » وسردد : موضع . وابن جنى يريد أن سوددا — بفتح الدال الأولى — ملحق ؛ إذ لولا هذا لجرى فيه الإدغام . ولا يثبت البصريون من أوزان الرباعى فعللا — بفتح اللام الأولى — حتى يلحق به . فمن ثم جعل ابن جنى سيبويه إذ يقول بالإلحاق فى نحو سودد يقول بالإلحاق بما لم يستعمل . وسيبويه فى الكتاب ٢ / ٤٠١ يجعل قعددا — ومثله سودد — ملحقا بجندب وعنصل ، وهما مزيدان . ومعنى هذا أن الإلحاق عند سيبويه يجوز أن يكون بالمزيد . وعلى هذا يكون سودد ملحقا بما جاء واستعمل .

(٥) سقط فى د ، هـ ، ز . (٦) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

(٧) فى د ، هـ ، ز : « يتفوّهوا » .

(٨) فى د ، هـ ، ز : « بفتحة » .

وفَعُل، ثم قلبت الواو والياء فى فعلت ألِفا[1]، فآلتقى ساكنان : العين المعتلّة المقلوبة ألِفا، ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائهما، فصار التقدير : قَلْت وبَعْت، ثم نقلت الضمّة والكسرة إلى الفاء ؛ لأنْ أصلهما قبل القلب فَعُلت وفَعِلت، فصارا بِعت وقُلْت . فهذا[2] — لعمرى — مراجعة أصل ، إلا أنه ذلك[3] الأصل الأقرب لا الأبعد؛ ألا ترى أن أوّل[4] أحوال هذه العين فى صِيغة[5] المثال إنما هو فتحة العين التى أبدلت منها الضمة والكسرة . وهذا واضح .

ومِن ذلك قولهم فى مطايا وعطايا : إنهما لمّا أصارتهما الصنعة إلى مطاءا ، وعطاءا أبدلوا الهمزة على أصل مافى الواحد (من اللام)[6] وهو الياء فى مطِيّة وعطيّة؛ ولعمرى إن لاميها ياءان، إلا أنك تعلم أن أصل[7] هاتين الياءين واوان ؛ كأنهما (فى الأصل)[8] مطِيوَة وعَطيوَة؛ لأنهما من مطوت، وعطوت؛ أفلا تراك لم تراجع أصل الياء فيهما ، وإنما لاحظت مامعك فى[9] مطيّة وعطيّة من الياء ، دون أصلهما الذى هو الواو .

أفلا ترى إلى هذه المعاملة ، كيف هى مع الظاهر الأقرب إليك دون الأوّل الأبعد عنك . ففى هـذا تقوية لإعمال الثانى من الفعلين ؛ لأنه هو الأقرب إليك دون الأبعد عنك . فآعرف هذا .

وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ، ولا إظهار التضعيف ؛ لأن هـذا هو الأصل الأوّل على الحقيقة ، وليس وراءه أصل ، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما

---

(١) سقط فى د، هـ، ز. (٢) فى د، هـ: «وهذا» . (٣) فى د، هـ، ز : «مع ذلك» .
(٤) سقط فى ش . (٥) فى د، هـ، ز : «صنعة» . (٦) سقط فى ش .
(٧) سقط فى د، هـ، ز . (٨) سقط مابين القوسين فى د، هـ، ز .
(٩) فى د، هـ، ز : «من» .

أريته[1] قبل . فاعرف بهذا ونحوه حال ما يرد عليك مما هو مردود إلى أوّل وراءه[2] ما هو أسبق رتبة منه، وبين ما يُرَدُّ إلى أول ليست وراءه (رتبة متقدمة)[3] له .

باب فى مراجعة أصل واستئناف فرع

اعلم أن كل حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعا، ولست[4] تراجع به أصلا .

من ذلك الألِفات غير[5] المنقلبة الواقعةُ أطرافا[6] للإلحاق أو للتأنيث أو لغيرهما من الصيغة لا غير .

فالتى للإلحاق كألف أرطًى فيمن قال : مأروط[7]، وحبنطًى، ودَلَنظًى . والتى للتأنيث كألف سكرى، وغَضْبَى، وجُمادى . والتى للصيغة لا غير كألف ضَبَغْطَرَّى وقَبَعْثَرَّى، وزِبَعْرَّى . فمتى احتجت إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتثنية أو الجمع قلبتها ياء، فقلت : أَرطَيانِ وحَبَنْطَيانِ، وسكريان، وجُمَادَيات، وحُبارَيات، وضَبَغْطَرَيان، وقبعثريان . فهذه الياء فرع مرتجل[8]، وليست مراجَعا بها أصل[8]؛ ألا ترى أنه ليس واحدة منها منقلبة أصلا لا عن ياء ولا غيرها .

وليست كذلك الألف المنقلبة؛ كألف مغزًى ومَدْعًى؛ لأن هذه منقلبة عن ياء منقلبةٍ عن واو فى غزوت ودعوت (وأصلهما)[9] مَغْزَوٌ، ومَدْعَوٌ، فلمّا وقعت الواو

---

(١) فى د، ه، ز : «أريناه» . (٢) كذا فى ز . وفى ش : «دونه» .

(٣) فى ش : «مقدمة» . (٤) فى د، ه، ز : «لست» بدون حرف العطف .

(٥) فى ز : «الغير» . (٦) كذا فى د، ه، ز . وفى ش : «طرفا» .

(٧) يقال : أديم مأروط؛ أى مدبوغ بورق الأرطى، وهو شجر . ووزن أرطى على هذا فعلى إذ كانت الهمزة الأولى أصلية . ومن العرب من يقول : أديم مرطىّ؛ فوزن أرطى على هذا أفعل فتكون الألف أصلية .

(٨) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : «لست ... أصلا» .

(٩) فى د، ه، ز : «فأصلهما» .

رابعة هكذا قلبت ياء، فصارت مَغْزَيٌ ومَدْعَيٌ، ثم قلبت الياء ألفا فصارت مَدْعًى ومَغْزًى؛ فلمّا احتجت إلى تحريك هذه الألف (راجعت بها الأصل)[1] الأقرب وهو الياء، فصارتا ياء فى قولك : مغزيان ومدعيان .

وقد يكون الحرف منقلبا فيُضطر إلى قلبه، فلا تردّه إلى أصله الذى كان منقلبا عنه . وذلك قولك فى حمراء : حمراوِىّ ، وحمراوات[2] . وكذلك صفراوىّ ، وصفراوات[2] . فتقلب الهمزة واوا و إن كانت منقلبة عن ألف التأنيث؛ كالتى فى نحو[3] بُشْرَى وسَكْرَى . وكذلك أيضا إذا نسبت إلى شقاوة فقلت : شقاوىّ . فهذه الواو فى(شقاوىّ)بدل من همزة مقدّرة، كأنّك لمّا حذفت الهاء فصارت الواو طرفا أبدلتها همزة، فصارت فى التقدير إلى شقاء، فأبدلت الهمزة واوا، فصار (شقاوىّ) فالواو إذًا فى(شقاوىّ) غير الواو فى (شقاوة). ولهذا نظائر فى العربيّة كثيرة .

ومنها قولهم فى الإضافة إلى عَدُوَّة : عَدَوِىّ . وذلك أنك لمّا حذفت الهاء حذفت له واو فَعُولة[4] ؛ كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها ، فصارت فى التقدير إلى (عَدُوٍ) فأبدلت من الضمة كسرة، ومن الواو ياء فصارت إلى (عَدِيٍ)[5] فجرت فى ذلك مجرى عَمٍ، فأبدلْت من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفا، فصارت إلى(عَدًا) كهُدًى[6] ،فأبدلت من الألف واوا لوقوع ياءى الإضافة بعدها ،فصارت إلى(عَدَوِىّ)

(١) فى د ، هـ ، ز : « رجعت بها إلى الأصل » .

(٢) أى فى جمع حمراء وصفراء . وحمراء وصفراء وصفين لايجمعان بالألف والتاء عند جمهور النحويين . فإن كانتا علمين جاز جمعهما هذا الجمع بلا خلاف .

(٣) سقط فى ش . (٤) فى د ، هـ ، ز : « لما » .

(٥) فى الأصول عداط : « عد » والأجود ما أثبت .

(٦) سقط هذا الحرف فى ش ، ز .

كهُدَوىّ . فالواو إذًا[1] فى عَدَوِىّ ليست بالواو فى عدُوّة، وإنمـا هى بدل من ألف بدلٍ من (ياء بدلٍ من)[2] الواو الثانية فى عَدُوّة . فاعرفه .

باب فيما يراجَع من الأصول ممّـا لا يراجع

اعلم أن الأصول المنصرَف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجَع . والآخر ما لا تمكن مراجعتـه ؛ لأن العرب انصرفت عنـه فلم تستعمله .

الأوّل منهما : الصَرْف الذى يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين . فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفَه . وذلك كقوله[3] :

فلتأْتينْكَ قصـائدٌ وليدفعًا ... جيشًا إليك قوادمُ الأكوار[4]

وهو باب واسع .

ومنه إجراء المعتلّ مُجْرى الصحيح ؛ نحو قوله[5] :

لا بارك الله فى الغوانِى هـل ... يُصبحن إلا لهنّ مطّلب

و بقيّة الباب .

ومنه إظهار التضعيف ؛ كلحِحَتْ[6] عينه، وضبِب البلد، وألِلَ السقاء، وقوله :

* الحمـد لله العـلىّ الأجلل *

و بقية الباب .

---

(١) سقط فى ش . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٣) اى النابغة . وانظر الخزانة ٣/٦٨ .

(٤) من قصيدة يتوعدفيها زرعة بن عمرو الكلابىّ يتهدده بقصائد الهجو، و بالحرب . والأكوار جمع الكور — بالضم — وهو الرحل . وقوله : « ليدفعا جيشا » فى د ، هـ ، ز، ط : « ليركبن جيش » .

(٥) أى ابن قيس الرقيات . وانظر ص ٢٦٢ من الجزء الأول .

(٦) انظر فى تفسير هذه الألفاظ ص ٣٢٩ من الجزء الأول .

ومنه قوله : * سماء الإله فوق سبع سمائيا[1] *

ومنه قوله[2] : * أهبى التراب[3] فوقه إهبايا *

وهو كثير .

الثانى[4] : منهما وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة . وذلك كالثلاثىّ المعتلّ العين ؛ نحو قام و باع وخاف وهاب وطال . فهذا ممّا لا يراجَع أصلُه أبدا ؛ ألا ترى أنه لم يأت عنهم[5] فى نثر ولا نظم شىء منه مصحَّحا ؛ نحو قَوَم ولا بَيَع ولا خَوِف ولا هَيِب ولا طَوُل . وكذلك مضارعه ؛ نحو يقوم و يبيع و يخاف و يهاب و يطول . فأمّا ما حكاه بعض الكوفيّين من قولهم : هَيُؤ الرجل من الهيئة فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة ، فلحق بباب قولهم : قَضُو الرجل ؛ إذا جاد قضاؤه ، ورمُو ؛ إذا جاد رَمْيه . فكما[6] بنى فَعُل مما لامه ياء كذلك خرج هذا على أصله فى فَعُل مما عينه ياء . وعلّتهما جميعا أن هذا بناء لا يتصرّف[7] ؛ لمضارعته — بما فيه من المبالغة — لباب التعجّب ، ولنعم و بئس . فلمّا لم يتصرّف[7] احتملوا فيه خروجه فى هذا الموضع مخالفا للباب ؛ ألا تراهم إنما تحامَوا أن يبنوا فَعُل مما عينه ياء مخافة انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه ؛ لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بُعْتُ أبوع ، وهو يبوع ، ونحن نبوع ، وأنت — أوهى — تبوع ، و بوعا و بوعوا و بوعى ، وهما يبوعان ، وهم يبوعون ونحو ذلك . وكذلك لو جاء فَعُل مما لامه ياء متصرِّفا للزم أن يقولوا : رَمُوتُ ورَمُوتَ ، وأنا أرمو ، ونحن نرمو ، وأنت ترمو ، وهو يرمو ، وهم يرمون ، وأنتما ترموان ، وهنّ يرمون ونحو ذلك ؛ فيكثر قلب الياء واوا ، وهو[8] أثقل من الياء .

---

(١) انظر ص ٢١١ من الجزء الأول .
(٢) سقط فى ط . وهو أسوغ .
(٣) يقال : أهبى الفرس التراب : أثاره .
(٤) خبره محذوف ، أى هذا موضع الكلام عليه .
(٥) فى ش : « عندهم » .
(٦) فى د ، هـ ، ز : « كما » .
(٧) فى د ، هـ ، ز : « ينصرف » .
(٨) فى ز : « هى » .

فأما قولهم : لرَمُوَ الرجل فإنه لا يصرَّف ولا يفارق موضعه هذا؛ كما لا يتصرف نعم وبئس، فاحتمل ذلك فيه[1] لجموده عليه وأمنهم تعدّيه إلى غيره . وكذلك احتُمِل هَيُؤ الرجل ولم يعـلّ؛ لأنه لا يتصرَّف لمضارعته بالمبالغة فيـه باب التعجب ونعم وبئس؛ ولو صرِّف للزم إعلاله وأن[2] يقال : هاء يهوء ، وأهوء وتهوء، ونهوء وهما يهوءان ،وهم يهوءون ونحو ذلك ؛فلمّا لم يتصرّف لحق بصحّة الأسماء؛ فكما صحَّ نحو القـوَد والحَوَكة والصيَد والغيَب ، كذلك صحَّ هيُؤ الرجل — فاعرفه[3] — كما صحَّ ما[4] أطوله وما أبيَعه ونحو ذلك .

وممّـا لا يراجَع من الأصول باب افتعل إذا كانت فاؤه صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء؛ فإن تاءه تبدل[5] طاء؛ نحو اصطبر، (واضطرب)[6] واطّرد[7] واظطلم . وكذلك إن كانت فاؤه دالا (أو ذالا[8]) أو زايا فإنّ تاءه تبـدل دالا . وذلك نحو (قولك[8]) ادّلج وادّكر وازدان . فلا[9] يجـوز خروج هذه التـاء على أصلها . ولم يأت ذلك فى نثر ولا نظم . فأمّا ما حكاه خَلَف — فيما أخبرنا به أبو علىّ[10] — من قول بعضهم : التقطت النـوى واشتقطته واضتقطته فقـد يجوز أن تكون الضاد بدلا من الشين فى اشتقطته . نعم، ويجوز أن تكون بدلا من اللام فى الْتقطته، فيترك إبدال التاء طاء مع الضاد؛ ليكون ذلك إيذانا بأنها بدل من اللام أو الشين[11]، فتصحّ التاء مع الضاد؛ كما صحّت مع ما الضاد بدل منه . ونظير ذلك قول بعضهم :

---

(١) سقط فى د ، هـ ، ز . (٢) فى ز : « أن » بدون حرف العطف .
(٣) فى د ، هـ ، ز : « فاعرف ذلك » .
(٤) سقط « ما » فى ز . (٥) د ، هـ ، ز : « تقلب » . (٦) سقط فى ش .
(٧) فى ش : « أظلم » وفى ز : « اذ ظلم » وهو خطأ .
(٨) سقط فى ش . (٩) فى د ، هـ ، ز : « ولا » .
(١٠) انظر ص ٢٦٣ من الجزء الأول .
(١١) انظر ص ٢٦٣ من الجزء الأول . وانظر أيضا تهذيب الألفاظ ٣٠٢ .

يارُبَّ أبّاز من العُفْر صَـدَعْ   تقبّض الذئب إليـه واجتمع
لمّـا رأى أن لَادَعَهْ ولا شِبَعْ   مال إلى أرطاة حِقْف فالْطَجَعْ

فأبدل لام ٱلْطَجَع من الضاد، وأقرّ الطاء بحالها مع اللام؛ ليكون ذلك دليلا على أنها بدل من الضـاد . وهـذا كَصِحّة عَوِر ؛ لأنه بمعنى ما تجب صحّته، وهو اعورّ .

٥ وقد مضى ذلك .

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو السا كنة بعد الكسرة ، ومن تصحيح الياء السا كنة بعد الضمّة . فأمّا قراءة أبي عمرو : ﴿ يا صالح ايتنا ﴾ (١) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليها (٢) أن يقول : يا غلامِ آوجل . والفرق بينهما أن صحّة اليـاء في ﴿ يا صالح ايتنا ﴾ بعد الضمة له نظير، وهو قولهم: قيل و بيع ، لحمل المنفصل :

١٠ على المتصل ؛ وليس في كلامهم واو سا كنة صحّت بعـد كسرة فيجوزَ قياسا عليه يا غلامِ آوجل .

فإن قلت : فإن الضمّة في (٣) نحو قيل و بيع لا تصحّ (٤)؛ لأنها إشمام ضمّ للكسرة، والكسرة في (يا غلامِ آوجل) كسرة صريحة (٥) . فهذا فرق .

قيل : الضمة في حاء (يا صالح) ضمّة بناء فأشبهت ضمّة (قيل) من حيث كانت

١٥ بناء؛ وليس لقولك : (يا غلام اوجل) شبيه فيحملَ هذا عليه (٦)، لا كسرة صريحة ولا كسرة مَشُـوبة . فأمّا تفـاوت ما بين الحركتين في كون إحداهما ضمة صريحة والأخرى ضمة غير صريحة فأمر تغتفر العرب ما هو أعلى وأظهر منه . وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافيـة بين

---

(١) آية ٧٧ سورة الأعراف . وهذه القراءة لم أقف عليها في مظانها . (٢) كذا في د، هـ،

٢٠ ز . وفي ش : «عليه» . (٣) سقط (في) في د ، هـ ، ز . (٤) في د، هـ، ز : « لم » .

(٥) في د ، هـ ، ز : « صحيحة » . (٦) سقط في ش .

سالِم[1] وعالِم مع قادِم وظالِم ؛ فإذا تسمّحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان تسمّحهم بخلاف الحركتين وحدهما فى (يا صالح ايتنا) وقيل و بيع أجدرَ بالجواز .

فإن قلت : فقد صحّت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلوّاذ واخرِوّاط ، قيل : الساكنة هنا لمّا أدغمت فى المتحركة فنبا اللسان عنهما جميعا نَبْوة واحدة جرتا[2] لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة ؛ نحو طِوَل وحِوَل . وعلى أن بعضهم قد قال : اجليواذا ، فأعلّ؛ مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف ، ولم يبدِل الواو بعدها لمكان الياء ؛ إذ كانت هذه الياء غير لازمة ، فجرى ذلك فى الصحّة مجرى ديوان فيها . ومن قال : ثِيَرة وطِيال فقياس قوله هنا[3] أن يقول : اجليّاذا فيقلبهما[4] جميعا ؛ إذ كانا قد جَرَيا مجرى الواوِ الواحدة المتحركة .

فإن قيل : فالحركتان[5] قبل الألِفين فى سالِم وقادِم كلتاهما فتحة ، وإنما شيبتْ إحداهما بشىء من الكسرة ، وليست كذلك الحركات فى حاء (يا صالح) ، وقاف قيل ؛ من حيث كانت الحركة فى حاء (يا صالح) ضمة البتّة ، وحركة قاف (قيل) كسرة مَشُوبة بالضمّ ؛ فقد ترى الأصلين هنا مختلِفين ، وهما هناك — أعنى فى سالِم وقادِم — متفقان .

قيل : كيف تصرّفت الحالُ فالضمة فى (قيل) مَشُوبة غير مخلَصة ؛ كما أن الفتحة فى سالم مشوبة غير مخلصة ، نعم ولو تطعّمت[6] الحركة فى قاف (قيل) لوجدت حصّة الضم فيها أكثر من حصّة الكسر ، أو أدون[7] حالها أن تكون فى الذوق مثلها ، ثم من

---

(١) يريد أن سالما وعالما حركتهما ممالة للكسرة بعد الألف مع عدم المانع ، فأما قادم وظالم فيمنع الإمالة فيهما حرفا الاستعلاء القاف والظاء ، فالفتحة فى الأولين مشوبة بكسرة ، وفى الأخيرين خالصة . (٢) فى د ، ه ، ز : « جريا » . (٣) سقط فى د ، ه ، ز .

(٤) فى د ، ه ، ز : « فيقلبها » . (٥) فى ش : « فالحركات » .

(٦) فى د ، ه ، ز : « قطعت » . (٧) فى د ، ه ، ز : « أحوالها » .

بعد ذلك ما قدّمناه من اختلاف الألِفين فى سالم وقادم؛ لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما عنهما، و (ليست[1]) الياء فى (قيل) كذلك بل هى ياء[2] مخلصة وإن كانت الحركة قبلها مَشُوبة غير مخلَصة. وسبب ذلك أن الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها أن تصحّ بعد الضمّة المخلَصة، فضلا عن الكسرة المشوبة بالضمّ؛ ألَا تراك لا يتعذّر عليك صحّة الياء وإن خلصت[3] قبلها الضمة فى نحو يُيسر فى اسم الفاعل من أيسر لو تجشّمت إخراجه على الصحّة، وكذلك لو تجشّمت تصحيح واو موزان قبل القلب؛ وإنما ذلك تجشّم الكُلْفة لإخراج الحرفين مصحَّحين غير معلَّين[4]. فأمّا الألِف فحديث غير هذا[5]؛ ألا ترى أنه ليس فى الطوق ولا مِن تحت القدرة صحّة الألِف بعد الضمّة ولا الكسرة، بل إنما هى تابعة للفتحة قبلها؛ فإن صحّت الفتحة قبلها صحّت بعدها، وإن شِيبت الفتحة بالكسرة نُحِىَ بالألف[6] نحو الياء؛ نحو سالِم وعالم، وإن شيبت[7] بالضمّة نحى بالألف نحو الواو فى الصلاة والزكاة، وهى ألف التفخيم. فقد بان لك بذلك فرق ما بين الألف وبين الياء والواو.

فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة ممّا يرفض فلا يراجع. فاعرفه وتنبه على أمثاله فإنها كثيرة.

باب فى مراعاتهم الأصول تارة، وإهمالهم إيّاها أخرى

فمن الأول قولهم: صُغْت الخاتم، وحُكت الثوب ونحو ذلك. وذلك أن فَعُلت هنا عدّيت، فلولا أن أصل هذا فعَلت — بفتح العين — لمَا جاز أن تعمل فعُلت. ومن ذلك بيت الكتاب:

(١) سقط فى د، ه، ز. (٢) سقط فى ش. (٣) فى د، ه، ز: «أخلصت».
(٤) فى د، ه، ز: «معتلين». (٥) فى ز: «فى غير».
(٦) فى ش: «الألف». (٧) كذا فى ز. وفى ش: «شيب».

لُيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ... ومختبِط ممَّا تُطيح الطوائح[1]

ألا ترى أنّ أول البيت مبنيّ على اطّراح ذكر الفاعل، وأن آخره قد عوود فيه (الحديث عن الفاعل)[2] لأنّ[3] تقديره فيما بعد : ليبكه مختبط مِمّا تطيح الطوائحُ .
فدلّ قوله : ليبك، على ما أراده من قوله : ليبكه . ونحوه قوله الله تعالى : (إن الإنسان خُلِق هَلُوعا)[4]، (وخُلِق الإنسان ضعيفا)[5] هذا مع قوله سبحانه : (اقرأ باسم ربك الذى خَلَق . خَلَق الإنسان من عَلَق)[6] وقوله عزّ وجل : (خَلَق[7] الإنسان . علّمه البيَان) وأمثاله كثيرة . ونحو من البيت قولُ الله تعالى : (فى[8] بيوتٍ أَذِن الله أن تُرْفَع ويذكر فيها اسمه يسبَّح له فيها بالغدو والآصال . رِجال) أى يسبِّحُ له فيها رجال .

ومن الأصول المراعاة قولهم : مررت برجل ضاربِ زيدٍ وعمرا ، وليس زيد بقائم ولا قاعدا، و(إنا منجُّوك وأهلَكَ)[9] وإذا جاز أن تراعى الفروع؛ نحو قوله[10] :

بدا لِيَ أنى لستُ مدركَ ما مضى ... ولا سابِقٍ شيئا إذا كان جائيا

---

(١) هذا من أبيات لنهشل بن حرى فى رثاء يزيد بن نهشل . والبيت فى الكتاب ١/١٤٥ منسوبا إلى الحارث بن نهيك . وانظر الخزانة ١/١٤٧ .

(٢) فى د ، هـ ، ز : « ذكر الفاعل » . (٣) فى ش : « أن » .

(٤) آية ١٩ سورة المعارج . (٥) آية ٢٨ سورة النساء .

(٦) آيتا ١ ، ٢ سورة العلق . (٧) آيتا ٣ ، ٤ سورة الرحمن .

(٨) آيتا ٣٦ ، ٣٧ سورة النور . وقراءة فتح الباء فى « يسبح » قراءة ابن عامر وأبى بكر .

(٩) آية ٣٣ سورة العنكبوت .

(١٠) أى زهير . وانظر الكتاب ١/٨٣ . ونسب فيه فى ١/١٥٤ لصرمة الأنصارى . قال ابن خلف : « وهو الصحيح » ويروى لابن رواحة كما فى الخزانة ٣/٦٦٦ . هذا وفى ط : «سابقا» . وبعد البيت : « وسابق أيضا » .

وقـــوله [1] :

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غـــرابُها

كانت مراجعة [2] الأصول أولى وأجدر .

ومن ضدّ ذلك : هذان ضاربك؛ ألا ترى أنك لو اعتددت بالنون المحذوفة

٥ لكنت كأنك قد جمعتَ بين الزيادتين المعتقبتين فى آخر الاسم [3] . وعلى هذا القياس [4]

أكثر الكلام : أن [5] يعامَل الحاضر فيغلَّب حكمه لحضـوره على الغائب لمغيبه .

وهو شاهد لقوّة إعمال الثانى من الفعلين لقوّته وغلبته على إعمال الأول لبعده .

ومن ذلك قوله [6] :

* وما كلُّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارف [7] *

١٠ فيمن نوّن أو أطلق مع رفع (كلّ) . ووجه ذلك أنه إذا رفع كلاّ فلا بدّ من

تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير، وكل واحد من التنوين فى (عارفٌ) ومَدّة

الإطلاق فى (عارفو) ينافى اجتماعه مع الهاء المرادة المقدّرة ؛ ألا ترى أنك لو جمعت

بينهما فقلت: عارفنْه أو عارفوه لم يجز شىء من ذينك . وإنما هذا لمعاملة الحاضر واطّراح

حكم الغائب . فاعرفه وقِسْه فإنه باب واسع .

---

١٥ (١) أى الأخوص الرياحى . وانظر الكتاب ١/١٤٥ ، والخزانة ٢/١٤٠ ، وشواهد المغنى ٢/٧٧٠ .

(٢) فى د ، هـ ، ز : « مراعاة » . (٣) فى د ، هـ ، ز : « الأسماء » .

(٤) فى د ، هـ ، ز : « القبيل » . (٥) فى ش : « وأن » .

(٦) هو مزاحم العقيلى . وانظر الكتاب ١/٣٦ ، وشـواهد العينى على هامش الخزانة ٢/٩٨ ،

وص ٢٥ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

٢٠ (٧) صـــدره :

* وقالوا تعرفها المنازل من منى *

باب (١) فى حمل الأصول على الفروع

قال أبو عثمان : لا يضاف ضارب إلى فاعله ؛ لأنك لا تضيفه اليه مضمرا، فكذلك لا تضيفه إليه مظهرا. قال: وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لمّا جازت إضافته إليه مضمرا. كأن أبا عثمان إنما اعتبر فى هذا الباب (٢) المضمر فقدّمه، وحَمَل عليه المظهر؛ من قِبَل أن المضمر أقوى حكما فى باب الإضافة من المظهر. وذلك أن المضمر أشبه بما تحذفه الإضافة — وهو التنوين — من المظهر. ولذلك لا يجتمعان فى نحو ضاربانك وقاتلونه ؛ من حيث كان المضمر (٣) بلطفه وقوّة اتصاله (مشابها للتنوين بلطفه وقوّة اتصاله (٤)) وليس كذلك المظهر لقوّته ووُفور (٥) صورته ؛ ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه؛ نحو ضاربان زيدا ، وقاتلون عمرا (٦) . فلمّا كان المضمر ممّا تقوى معه مراعاة الإضافة حَمَل المظهر — وإن كان هو الأصل — عليه، وأصاره — لما ذكرناه — إليه.

ومن ذلك قولهم : إنما استوى النصب والجرّ فى المظهر فى (٧) نحو رأيت الزيدَين، ومررت بالزيدَين لاستوائهما فى المضمر؛ نحو رأيتك ومررت بك . وإنما كان هذا الموضع للضمر حتى حمِل عليه حكم (٨) المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الإعراب، (فإذا (٩)) عَرِى منه جاز أن يأتى منصوبه بلفظ مجروره، وليس كذلك المظهر؛ لأن باب الإظهار أن يكون موسوما بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر فى التثنية وإن كان المظهر هو الأصل؛ إذ كان المراعَى هنا أمرا غير

---

(١) فى ز : « من » .
(٢) سقط فى ش .
(٣) فى د ، هـ ، ز : « مضمرا » .
(٤) سقط مابين القوسين فى ز .
(٥) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « قوّة » .
(٦) فى د ، هـ، ز : « بكرا » .
(٧) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز .
(٨) سقط فى د، هـ، ز .
(٩) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « وإذا » .

القرعيّة والأصليّة، وإنما هو أمر الإعراب والبناء . وإذا تأمّلت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعا على أصل لا أصلا على فرع؛ ألا ترى أن المضمر أصل في عدم الإعراب، فحملت المظهر عليه؛ لأنه فرع في البناء؛ كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضافة؛ من حيث كان المضمر هو الأصل في مشابهته التنوين[1] والمظهر فرع عليه في ذلك؛ لأنه إنما (يتأصّل)[2] في الإعراب لا في البناء .

٥

فإذا بَدَهتك هذه المواضع فتعاظمتك فلا تخنَع لها، ولا تعط باليد مع أوّل ورودها، وتأتَّ لها، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها، مناظرا كان أو خاطرا. وبالله التوفيق .

باب في الحُكْم يقف بين الحكمين[3]

١٠

هذا فصل موجود في العربيّة لفظا، وقد أعطته مَقادا عليه وقياسا . وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو[4] غلامى وصاحبي . فهذه الحركة لا إعرابٌ ولا بناء. أمّا كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهى فيه؛ نحو هذا غلامى ورأيت صاحبي، وليس بين (الكسر وبين)[5] الرفع والنصب[6] في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة . وأمّا كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكّنة، فليست الحركة إذن[7] في آخرها[8] ببناء؛ ألا ترى أن غلامى في التمكّن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا .

١٥

---

(١) في د، هـ، ز: «للتنوين» .

(٢) في د، هـ، ز: «هو متأصل» .

(٣) في ز: «حكمين» .

(٤) سقط في د، هـ، ز .

(٥) ما بين القوسين ساقط في د، هـ، ز .

(٦) بعده في د، هـ، ز: «والجرّ» .

(٧) سقط في ش .

(٨) في ش: «آخره» .

٢٠

فإن قلت : فما الكسرة فى نحــو مررت بغلامى ، ونظرت إلى صاحبى؛ أإعراب هى، أم من جنس الكسرة فى الرفع والنصب ؟

قيل : بل هى من جنس ما قبلها ، وليست إعرابا ؛ ألا تراها ثابتة فى الرفع والنصب . فعلمت بذلك أن هذه الكسرة يُكرَهُ الحرف عليها ، فيكون فى الحالات ملازما لهــا . وإنمــا يستدلّ بالمعلوم على المجهول . فكما لا يشكّ أن هذه الكسرة فى الرفع والنصب ليست بإعراب ، فكذلك يجب أن يحكم عليهــا فى باب الجرّ؛ إذ الاسم واحد، فالحكم عليــه إذًا فى الحالات واحد . إلا أن لفظ هذه الحركة فى حال الجــرّ وإن لم تكن إعرابا لفظها[1] لو كانت إعرابا ؛ كما أن كسرة الصاد فى صِنْو غير كسرة الصاد فى صنْوان حكما ، وإن كانت إياها لفظا[2] . وقد مضى ذلك ، وسنفرد لِمَــا يتّصل به بابا .

ومن ذلك ما كانت فيــه اللام أو الإضافة ؛ نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل . فهذه الأسمــاء كلها، وما كان نحوها لا منصرفة[3] ولا غير منصرفة . وذلك أنهــا ليست بمنونة فتكون منصرفة ، ولا ممّــا يجوز للتنوين[4] حلوله للصرف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف ؛ كأحمد وعمر وإبراهيم ونحو

---

(١) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « غير لفظها » .

(٢) أورد ابن الشجرى فى أماليــه ١/ ٤ رأى ابن جنى فى كسرة المضاف لياء المتكلم وردّ عليــه . وفى رأى ابن الشجرى أنها كسرة بناء . وفى رأى المتأخرين من النحاة أنها كسرة مناسبة والإعراب بحركات مقدّرة . وانظر الرضى شرح الكافية ١ / ٣٥ ، والأشمونى فى آخر مبحث «المضاف إلى ياء المتكلم» .

(٣) المعروف أن هذه الأمثلة منصرفة ؛ إذ ليس فيها شبه الفعل . ومنع التنوين لوجود المعاند له ، وآية ذلك أنه إذا زال المعاند عاد الصرف .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ، ز : « التنوين » و « حلول » على هذا بدل منه .

ذلك . وكذلك التثنية والجمع على حدّها ؛ نحو الزيدان والعُمَرين والمحمدون ؛ ليس شيء من ذلك منصرفًا[1] ولا غير منصرف، معرفةً كان[2] أو نكرة؛ من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينوّن مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها .

٥ ومن ذلك بيت الكتاب :

* له زَجَلٌ كأنّهُ صوت حادٍ[3] *

فحذف الواو من قوله[4] (كأنه) لا على حدّ الوقف ولا على حدّ الوصل . أما الوقف فيقضى بالسكون : (كأنّهْ) . وأمّا الوصل فيقضى بالمَطْل وتمكين الواو : (كأنهو) فقوله إذًا (كأنّهُ[5]) منزلة بين الوصل والوقف .

١٠ وكذلك أيضا سواءً قوله :

يا مَرْحباهُ بحمارِ ناجيَهْ إذا أتى قرّبتُه للسانيَهْ[6]

---

(١) هـذا الضرب عند المتأخرين منصرف ؛ لأنه لم يشـبه الفعل . وفى صـبان الأشمونىّ فى أوّل « ما لا ينصرف » : « قال شيخ الإسـلام زكريا : وظاهر كلامهـم أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات ، وإلا فينبغى أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف ؛ إذ يصدق عليـه أنه ١٥ فاقد لتنوين الصرف ، مع أنه فى الواقع منصرف حيث لا مانع » .

(٢) سقط فى د ، هـ ، ز .

(٣) انظر ص ١٢٧ من الجزء الأوّل . وفى ز : « كأنه خلس » وكلمة « خلس » كانت موضوعة فوق « كأنه » فوضعت بعدها خطأ .

(٤) كذا فى د ، هـ ، ز . وسقط فى ش .

٢٠ (٥) فى ز ، ط : « كأنه خلس » يريد اختلاس حركة الهاء فيها وعدم مدّها .

(٦) ناجية : اسم صاحب الحمار . والسانية : الدلو العظيمة . وانظر الخزانة ٤/٤٠٠ .

فثبات الهاء فى (مرحباه) ليس على حدّ الوقف ، ولا على حدّ الوصل . أمّا الوقف فيـؤذِن (بأنها)[1] ساكنة : يامرحباهْ . وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلا : يا مرحبا بحمارِ ناجية . فثباتها إذًا فى الوصل متحركةً منزلةٌ بين المنزلتين .

وكذلك سواءٌ قوله[2] :

٥ * ببازِلٍ وجناءَ أوعَيْهلِّ[3] *

فإثبات الياء مع التضعيف طريف . وذلك أن التثقيل من أمارة الوقف ، واليـاء من أمارة الإطلاق . فظاهر هذا الجمعُ بين الضدّين ؛ فهو إذًا منزلة بين المنزلتين . وسبب جواز الجمع بينهما أن كل واحد منهما قد كان جائزا على انفراده ، فإذا جَمع بينهما فإنّه على كل حال لم يَكْلَف[4] إلا بما من عادته أن يأتى به مفردا ، وليس على النظر

١٠ بحقيقة الضدّين كالسواد والبياض والحـركة والسكون فيستحيلَ اجتماعهما . فتضادّهما إذًا إنما هو فى الصناعة لا فى الطبيعة . والطريق متلئبّة منقادة ، والتأمّل يوضحها ويُمكنك منها .

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « بهاء » .

(٢) أى منظور بن حبة . وحبة أمّه . وأبوه مرثد ، ومن ثم ينسب إلى منظور بن مرثد . وانظر

١٥ شواهد الشافية ٢٤٦

(٣) قبـله :

إن تبخَـلى يا جمل أو تعتلى ‌ ‌ ‌ أو تصبحى فى الظاعن المولى

* نسل وجـد الهـائم المغتـل *

والبازل : من الإبل ما دخل فى السنة التاسعة . والوجناء : الناقة الشديدة . والعيهل : الناقة الطويلة .

٢٠ والمغتل : من به الغلّة ، وهى حرارة العطش ، ويراد بها هنا حرارة الشوق . وانظر نوادر أبى زيد ٥٣ ، وشواهد الشافية ٢٤٦

(٤) سقط فى د ، هـ ، ز .

باب فى شجاعة العربيّة

اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف .

الحـــذف

٥ قد حذفت العـرب الجملة ، والمفرد، والحرف ، والحركة . وليس شىء من ذلك إلا عن دليل عليه . و إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فى معرفته .

فأمّا الجملة فنحو قولهم فى القَسَم : والله لا فعلت، وتالله[1] لقد فعلت . وأصله : أقسم بالله ، لحذف الفعل والفاعل ، وبقيت الحال — من الجارّ والجواب — دليلا على الجملة المحذوفة . وكذلك الأفعال فى الأمر والنهى والتحضيض ؛ نحو قولك :

١٠ زيدا، إذا أردت: اْضرب زيدا أو نحوه. ومنه إيّاك إذا حذّرته؛ أى احفظ نفسك ولا تُضِعها ، والطريقَ الطريقَ ، وهلّا خيرا من ذلك . وقـد حُذفت الجملة من الخبر؛ نحو قولك : القرطاسَ والله ؛ أى أصاب القرطاس . وخيرَ مَقْـدَم ؛ أى قدِمت خير مقدم . وكذلك الشرط فى[2] نحو قوله : الناس مجزيّون بأفعالهم[3] إن خيرا فخيرا و إن شرّا فشرّا؛ أى إن فعل المرء خيرا جُزِى خيرا، و إن فعل شرّا جُزِى شرّا.

١٥ ومنه قول التغلبىّ[4] :

* إذا ما المـاءُ خالطها سخينا *

---

(١) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « بالله » .

(٢) سقط فى د ، ه ، ز . (٣) فى د، ه، ز : « بأعمالهم » .

(٤) هو عمرو بن كلثوم فى معلقته المشهورة . وانظر ص ٢٨٩ من الجزء الأوّل .

(أى فشربنا سخينا)[1]، وعليه قول الله سبحانه: ﴿فقلنا[2] اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا﴾ أى فضرَب فانفجرت، وقوله عزّ اسمه: ﴿فمن[3] كان منكم مريضا أو به أذًى من رأسه ففِدْية﴾ أى فحلق فعليه فدية. ومنه قولهم[4]: ألا تا، بلى فا؛ أى ألا تفعل، بلى فافعل، وقول الآخر:

* قلنا لها قفى لنا قالت قافْ *

أى وقفتُ، وقوله[5]:

* ... ... وكأنْ قد[6] *

أى كأنها قد زالت. فأمّا[7] قوله:

* إذا قيل مَهْلًا قال حاجزُه قَدِ[8] *

فيكون على هذا أى قد قطع (وأغنى)[9]. ويجوز أن يكون معناه: قَدْك! أى حَسْبُك، كأنه قد فَرَغ مما قد أريد منه، فلا معنى لردعك وزجرك.

وإنما تحذف الجملة[10] من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل فى كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل؛ نحو ضربت ويضربان، وقامت هند، و﴿لتبلُوُنّ[11] فى أموالكم﴾ وحبّذا زيد، وما أشبه ذلك مما يدلّ على شدّة اتّصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد. وليس كذلك المبتدأ والخبر.

وأمّا حذف المفرد فعلى ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف.

---

(١) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز. (٢) آية ٦٠ سورة البقرة.

(٣) آية ١٩٦ سورة البقرة. (٤) انظر فى هذا وفى البيت بعده ص ٣٠ من الجزء الأوّل.

(٥) أى النابغة. وهو من قصيدته فى المتجرّدة. (٦) تمام البيت:

أفد الترحل غير أن ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأن قد

(٧) كذا فى ش. وفى د، هـ ز: «وأما».

(٨) ورد هذا الشطر فى اللسان (قدد) دون عزو، ولا تكملة.

(٩) سقط فى ش. (١٠) فى ز: «الكلمة المركبة». (١١) آية ١٨٦ سورة آل عمران.

حذف الاسم على أضرب

قد حذف المبتدأ تارة ؛ نحو هل لك فى كذا (وكذا)[1] ؛ أى هل لك فيه حاجة أو أَرَب . وكذلك قوله — عزّ وجلّ — : ﴿كأنّهم يوم يَرَوْن ما يُوعدون لم يلبثُوا إلّا ساعة من نهار بلاغٌ﴾[2] أى ذلك ، أو هذا بلاغ . وهو كثير .

وقد حذف الخبر ، نحو قولهم فى جواب من عندك : زيد ؛ أى زيد عندى . وكذا قوله تعالى : ﴿طاعةٌ وقول معروف﴾[3] إن شئت كان على : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، وإن شئت كان على : أمرنا طاعة وقول معروف . وعليه قوله[4] :

فقالت : على اسم الله أمرُك طاعةٌ　　وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعوَّد

وقد حذف المضاف ، وذلك كثير واسع ، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه ؛ نحو قول الله سبحانه : ﴿ولكنّ البرّ من اتقى﴾[5] أى برُّ مَن اتَّقَى . وإن شئت كان تقديره : ولكنّ ذا[6] البِرّ من اتقى . والأوّل أجود ؛ لأنّ حذف المضاف ضرب من الاتساع ، والخبر أولى بذلك من المبتدأ ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور . ومنه[7] قوله — عزّ اسمه — : ﴿واسْئلِ القرية﴾[8] أى أهلها .

وقد حذف المضاف مكررا ؛ نحو قوله تعالى : ﴿فقبضتُ قبضةً من أثر الرسول﴾[9] أى من تراب أثر[10] حافر فرس الرسول . ومثله مسئلة الكتاب[11] : أنت

(١) سقط ما بين القوسين فى ش .　(٢) آية ٣٥ سورة الأحقاف .　(٣) آية ٢١ سورة محمد .

(٤) أى عمر بن أبى ربيعة . وانظر شواهد المغنى للبغدادى ٢/٩٦٧ .

(٥) آية ١٧٧ سورة البقرة .　(٦) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « ذو » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « مثله » .　(٨) آية ٨٢ سورة يوسف .

(٩) آية ٩٦ سورة طه .　(١٠) كذا فى ش . وسقط فى د ، هـ ، ز .

(١١) فى الكتاب ١/٢٠٦ : «وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك : هو منى فرسخان» .

مِنى فرسخان؛ أى ذو مسافة فرسخين . وكذلك قوله — جلّ اسمه — : ﴿ ينظرُون[1] إليك تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كالذى يُغْشَى عليه من الموت ﴾ أى كدوَران عين الذى يُغْشَى[2] عليه من الموت .[3]

وقد حذف المضاف إليه ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ لله الأمرُ من قبل ومن بعد[4] ﴾ أى من قبل ذلك ومن بعده . وقولهم : ابدأ بهذا أوّلُ ؛ أى أول ما تفعل . وإن شئت كان تقديره : أوّلَ من غيره ، ثم شبه الجارّ والمجرور هنا بالمضاف إليه ؛ لمعاقبة المضاف إليه إياهما . وكذلك قولهم : جئت مِن علُ[5] ؛ أى من أعلى كذا ، وقوله[6] :

فملّك باللِيط الذى تحت قِشرِها ... كغِرقِئ بَيْض كنّه القَيْضُ من عَلُ

فأمّا قوله[7] :

* كجُلْمود صخر حطّه السيلُ من عَلِ *

فلا حذف فيه ؛ لأنه نكرة ، ولذلك أعربه ، فكأنه قال : حطّه السيل من مكان عالٍ ؛ لكن قول العِجلىّ[8] :

* أقب من تحتُ عريض من علِ *

---

(١) آية ١٩ سورة الأحزاب . (٢) سقط فى ش .

(٣) فى ز بعد هذا : « وقال آخر » و يليه بياض ، وكتب فى الهامش : « بياض فى الأصل » .

(٤) آية ٤ سورة الروم . (٥) سقط فى د ، هـ ، ز .

(٦) أى أوس بن حجر . والبيت فى وصف قوس . والليط : القشر . والغرقئ : القشرة الملتزقة ببياض البيض . والقيض : القشرة العليا اليابسة . يقول : إنّ القوّاس حين قشر قناة القوس لم يستأصل قشرها ، بل أبقى الليط يقوّيها بذلك و يملكها ؛ يقال : ملكه : قوّاه . وشبه الليط بالغرقئ الذى فوقه القيض . وانظر اللسان (ملك) .

(٧) أي امرئ القيس في المعلقة . (٨) أى أبى النجم .

هو محذوف المضاف إليه؛ لأنه معرفة وفى موضع المبنىّ على الضم؛ ألا تراه قابل به ما هذه حاله، وهو قوله : من تحت . وينبغى أن يكتب (عَلِى)[1] فى هذا باليـاء . وهو فَعِـل فى معنى فاعل؛ أى أقبَّ من تحتـه عريض من عاليه، بمعنى أعلاه . والسافل والعالى بمنزلة الأسفل والأعلى . قال :

ما هو إلا الموت يغلى غاليهْ مختلطا سـافلُه بعـاليهْ

* لا بدّ يوما أننى ملاقيـــهْ[2] *

ونظير عالٍ وعلٍ هنا قوله[3] :

* وقد عَلَتنى ذُرْأة بادى بدى *

أى بادىَ بادىَ . وإن شئت كان ظرفا غير مركب؛ أى فى بادى بدى؛ كقوله — عزّ اسمه — : ﴿ بادِىَ الرأى[4] ﴾ (أى فى بادى الرأى[5]) إلا أنه أسكن اليـاء فى موضع النصب مضطَرّا؛ كقوله :

* يا دار هند عَفَتْ إلا أثافِيها *

وإن شئت كان مركّبا على حدّ قوله[6] :

إذ نحن فى غِرَّة الدنيا ولذَّتها والدار جامعـة أزمانَ أزمانا

إلا أنه أسكن لطول الاسم بالتركيب؛ كمعدى كرب . ومثـل فاعل وفعِل فى هذا المعنى[7] قوله[8] :

(١) فى د ، هز : « هذه » . (٢) سقط الشطر الأخير فى ش .

(٣) أى أبى نخيلة . وبعد البيت :

* ورثيـة تنهض بالتشدّد *

والذرأة : الشيب . والرثية : وجع المفاصل . يصف كبره وشيخوخته . وانظر اللسان (ذرأ ، رثا) .

(٤) آية ٢٧ سورة هود . (٥) سقط فى ز .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « قول جرير » . (٧) سقط فى ش .

(٨) أى الضب فيما يزعم العرب، حين يقال له : وردا يا ضب . والعراد : نبت فى البادية، وكذلك الصليان والعنكث . وفى التكملة : « قوله : (بردا) تصحيف من القدماء، فتبعهم فيه الخلف . والرواية : (زردا) وهو السريع الازدراد اى الابتلاع . ذكره أبو محمد الأعرابىّ » . وانظر اللسان (عهد) .

أصبح قلبى صَرِدا   لا يشتهى أن يردا   إلا عَرَّادا عَرِدا

وصِلِّيانا بَرِدا   وعَنْكَثًا ملتبدا

أراد : الإعراد عارِدا وصِلِّيانا باردا .

وعليه قوله :

* كأن فى الفُرُش القَتَاد العاردا *

فأما قولهم : عَرْد الشتاء[1]، فيجوز أن يكون مخفَّفا من عَرِد هذا . ويجوز أن يكون مثالا فى الصفة على فعْل، كصَعْب ونَدْب .

ومنه يومئذ وحينئذ ونحو ذلك، أى إذ ذاك كذلك، فحذفت الجملة المضاف إليها ، وعليه قول ذى الرمّة :

فلمّا لبسن الليل أو حين نصَّبت   له من خَذَا آذانِها وهو جانح[2]

أى أو حين أقبل . وحَكَى الكسائىّ : أفوقَ تنام أم أسفلَ، حذف المضاف[3] ولم يَبْن . وسمع أيضا : (لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ)[4]، فحذف ولم يَبْنِ .

---

(١) كذا فى ش . وفى ز : « النساء » وكأنه الصواب، يرادهن الرجل، ومن أوصافه العرد .

(٢) هذا فى الحديث عن حمر الوحش . وخذا الأذن : استرخاؤها . وقوله : «هو جانح» يعنى الليل . وبعده :

حداهن شحاج كأن سحيله   على حافتيهن ارتجاز مفاضح

يعنى بالشحاج الحمار ، وسحيله : نهاقه « بارتجاز » أى ذكر الرجز من الشعر يقوم به راجزان يتسابان ويفضح أحدهما صاحبه . وانظر الديوان ٦٢

(٣) كذا . والمناسب : « المضاف إليه » .

(٤) يريد أن هذا سمع عن بعض العرب ، ولم ترد به قراءة . وإنما الوارد فى القراءة غير الضم الكسر مع التنوين ، وهى قراءة الجحدرىّ والعقيلىّ ، كما فى البحر . ويبدو أن الأمر اشتبه على ابن هشام ومن تبعه فظن قراءتهما بدون تنوين فجعل ذلك قراءة . ومن تابعه الأشمونى فى مبحث الإضافة ، ونسب الشيخ خالد فى شرحه للتوضيح ذلك إلى الجحدرى والعقيلى ، وقد علمت أن قراءتهما بالتنوين .

وقد حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مُقامه؛ وأكثر ذلك فى الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أن الصفة فى الكلام على ضربين: إما (للتخليص[1] والتخصيص)، وإمّا للمدح والثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظانّ الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلِق الحذف به ولا تخفيف[2] اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضِدّ البيان. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل؛ لم يستبن[3] من ظاهر هذا اللفظ أن[4] الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى[5] قام الدليل عليه أو شهدت الحال به. وكلّما استبهم الموصوفُ كان حذفه غير لائق بالحديث.

ومما يؤكّد عندك ضعفَ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه. وذلك أن تكون الصفة جملة؛ نحو مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاما وجهُه حسن. ألا تراك لو قلت: مررت بقام أخوه، أو لقيت وجهُه حسن لم يحسن.

فأمّا قوله:

واللهِ ما زيد بنـام صاحِبُهْ ... ولا مخالِطِ الليـان جانبُهْ[6]

---

(١) فى د، هـ، ز: «للتخصيص والتخليص».

(٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «تخفيف».

(٣) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «تستبن». (٤) سقط فى د، هـ، ز.

(٥) فى د، هـ، ز: «شىء». (٦) الرواية المشهورة:

* واللهِ ما ليلى بنـام صاحبه *

والليان — بكسر اللام الملاينة، وبفتحها اللين والدعة. وانظر الخزانة ٤/١٠٦، والعينى على هامش الخزانة ٤/٣، والكامل مع رغبة الآمل ٤/٨٠

فقد قيل فيه : إن (نام صاحبه) علم اسم لرجل[1]، و إذا كان كذلك جرى مجرى قوله :

* بنى شاب قرناها ... ...[2] *

فإن قلت فقوله :

* ولا مخالط الليان جانبــه *

ليس علما و إنما هو صفة، وهو معطوف على (نام صاحبه) فيجب أن يكون قوله[3] : ٥

(نام صاحبه) صفة أيضا .

قيل : قد يكون فى الجمل إذا سُمّى بها معانى الأفعال فيها. ألا ترى أن (شاب قرناها تصرّ وتحلب) هو اسم علم، وفيه مع ذلك معنى الذمّ . و إذا كان كذلك جاز أن يكون قوله :

* ولا مخالط الليان جانبــه * ١٠

معطوفا على ما فى قوله (ما زيد بنام صاحبه) من معنى الفعل . فأمّا قوله :

مالكَ عنـــدى غيرُ سهمٍ وحَجَـرْ وغيرُ كبداءَ شـديدةِ الوتَـــرْ

* جادت بِكفّى كان مِنْ أرمى البشر[4] *

أى بكفّى رجل أو إنسان كان من أرمى البشر فقــد روى غير هذه الرواية .

روى : "بكفّى كان مَنْ أرمى البشر"، بفتح ميم (من) أى بكفّى مَنْ هو أرمى البشر، ١٥

و (كان) على هذا زائدة . ولو لم تكن فيه إلاّ هذه الرواية[5] لمـا جاز القياس عليه؛

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « رجل » . (٢) هذا قطعة من بيت تمامه :

كذبتم و بيت الله لا تنكحونها بنى شـاب قرناها تصرّ وتحلب

وهو لشاعر من بنى أســد . وأراد بالقرنين ضفيرتى المرأة . وقوله : « تصر » أى تشــد ضرع الحلوبة إذا أرسلت إلى المرعى . وقوله « تحلب » أى إذا راحت عشيا . يصف أمهم أنها راعية عجوز . وانظر ٢٠ الكتاب ١/٢٥٩ ، والكامل ٤/٨٠ . (٣) سقط فى د ، ه ، ز .

(٤) الكبداء : صفة للقوس . وهى التى يملأ الكف مقبضها . وقــوله : « جادت بكفى ... » فى العبارة قلب، أى جادت بها كفان الخ . وانظر الخزانة ٢ / ٣٢١

(٥) سقط فى ش . و « هذه الرواية » عليه هى الثانية . فأما على ما أثبت فالمراد بها الأولى .

لُفرودِه[1] وشذوذِه عمّا عليه عَقْد هذا الموضع . ألا تراك لا تقول : مررت بوجهُه حسن ، ولا نظرت إلى غلامُه سعيد . فأمّا قولهم بدأت بالحمـدُ لله ، وانتهيت من القرآن إلى (أتى أَمْرُ الله)[2] ونحو ذلك فلا يدخل على هذا القول ؛ من قِبل أن هذه طريق الحكاية ، وما كان كذلك فالخَطْب فيه أيسر ، والشناعة فيه أوهى[3] وأسقط .

وليس ما كُنّا عليه مذهبا له تعلّق بحديث الحكاية . وكذلك إن كانت الصـفة جملة لم يجُـز أن تقع فاعلة ولا مُقامة مقام الفاعل ؛ ألا تراك لا تجيز قام وجهه حسن ، ولا ضُرِب قام غلامه ، وأنت تريد : قام رجل وجهـه حسن ، ولا ضُرب[4] إنسان قام غلامه . وكذلك إن كانت الصـفة حرف جرّ أو ظرفا لا يستعمل استعمال الأسماء . فلو قلت : جاءنى مِن الكرام ؛ أى رجل من الكرام . أو حضرنى سواك ؛ أى إنسان سواك ؛ لم يحسن لأن الفاعل لا يحذف . فأمّا قوله[5] :

أتنتهون ولن ينهى ذوى شَطَطٍ   كالطعن يهلك فيه الزيت والفُتُلُ

فليست الكاف هنا حرف جر ، بل هى اسم بمنزلة مثل ؛ كالتى فى قوله :

* على كالقَطَا الجُونِىّ أفزعه الزجرُ *

وكالكاف الثانية من قوله[6] :

* وصاليـاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *

---

(١) أى لانفراده ، يقال : فرد بهذا الأمر . وفى ط : «لنذوره» وهو محرّف من : «لتزءره» أى لقانه ، أو « لندوره » . (٢) آية ١ سورة النحل . (٣) كذا فى ى ، هو ، ش . وفى شـ : « منه » . (٤) كذا . والوجه حذف هذا الحرف . (٥) أى الأعشى فى معلقته المشهورة . والشطط : الجور . والفتل : جمع الفتيل ، وهو هنا مايستعمل فى الجراحة . أراد طعنا جائفا نافذا إلى الجوف يغيب فيه الزيت والفتل . وانظر الخزانة ٤/١٣٢ (٦) أى خطام المجاشعى . وقبله :

لم يبـق من آى بهـا يحلين   غير رماد وحطام كنفين

وهو يصف دارا قد خلت من أهلها وبقى بهـا آثارهم ، ومن تلك الآثار الصاليات ، يريد الأثافى التى توضع عليها القـدر ، جعلها صاليات لأنها صليت بالنـار حتى اسودّت . وانظر الخـزانة ١ / ٣٦٧ وشواهد الشافية ٥٩

(أى كمثل ما يؤثفين)[1] وعليه قول ذى الرمّة[2] :

أبيت على مىّ كئيبا ، وبعلُها　　على كالنقا من عالج يتبطّح[3]

فأمّا قول الهذلى[4] :

فلم يبقَ منها سوى هامد　　وغير الثُّمام وغير النؤىّ

ففيه قولان : أحدهما أن يكون فى (يبق) ضمير فاعل من بعض ماتقدّم ، كذا قال أبو علىّ رحمه الله . والآخر أن يكون آستعمل (سوى) للضرورة آسما فرفعه . وكأنّ هذا أقوى ؛ لأن بعده[5] : * وغير الثُّمام وغير النؤىّ * فكأنه[6] قال : لم يبق منها غير هامد .

ومثله ما أنشدَناه[7] للفرزدق من قوله :

أتته بمجلوم كأنّ جبينه　　صَلَاءة وَرْس وسطُها قد تفلّقا[8]

وعليه قول الآخر[9] :

فى وَسْط جمع بنى قريط بعدما　　هتفت رَبيعةُ يابنى جواب

(١) سقط ما بين القوسين فى ى ، هـ ، ز .　(٢) فى ى ، هـ ، ز : « بيت » .

(٣) عالج : موضع بالبادية به رمل . ويتبطح : يستلق على وجهه . وانظر الديوان ٨٥ . وفيه : «على مثل الأشافى» فى مكان : «على مىّ كئيبا» .　(٤) أى أبى ذؤيب . ورواية ديوان الهذليين :

فلم يبق منها سوى هامد　　وسفع الخدود معا والنؤىّ

وانظر ديوان الهذليين (الدار) ١ / ٦٤ وما بعدها .

(٥) فى ى ، هـ ، ز : « وكأنه » .　(٦) فى ى ، هـ ، ز : « فلم » .

(٧) فى ى ، هـ ، ز : « الفرزدق » .

(٨) المجلوم : المحلوق ، أراد به هن المرأة . والصلاءة مدق الطيب ، والورس : نبت أصفر . والمؤلف يريد أن (وسطا) ساكن السين يكون ظرفا ولكن الفرزدق أخرجه عن الظرفية للشعر ، كما أخرج (سوى) . وكذا فى البيت بعده .　(٩) نسبه فى اللسان (وسط) إلى القتال الكلابىّ . وقريط — بالتصغير — وقريط — بالتكبير — بطنان من بنى كلاب . ورواية البيت كما فى اللسان والتاج :

من وسط جمع بنى قريظ بعدما　　هتفت ربيعة يا بنى خوّار

وقد أقيمت (الصفة[1] الجملة) مقام الموصوف المبتدأ ؛ نحو قوله[2] :

لو قلت ما فى قومها لم تِيثَمِ   يفضُلها فى حَسَب ومِيسم

أى ما فى قومها أحد يفضُلها ، وقال الله سبحانه : ﴿ وأنّا منّا[3] الصالحون ومنّا دون ذلك ﴾ أى قومٌ دون ذلك . وأمّا قوله تعالى : ﴿ لقد[4] تقطّع بينَكم ﴾ فيمن[5]

٥ قرأه بالنصب فيحتمل أمرين : أحدهما أن يكون الفاعل مضمرا ؛ أى لقد تقطع الأمر أو العَقْد أو الودّ — ونحو ذلك — بينكم . والآخر (أن[6] يكون) ما كان يراه أبو الحسن من أن يكون (بينكم) وإن كان منصوب اللفظ مرفوعَ الموضع بفعله ، غير أنه أُقِرّت نَصْبَة الظرف وإن كان مرفوع الموضع ؛ لاطّراد استعمالهم إياه ظرفا . إلا أن استعمال الجملة التى هى صفة للمبتدأ مكانه أسهل من استعمالها فاعلة ؛

١٠ لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسما محضا كلزوم ذلك فى الفاعل ؛ ألا ترى إلى قولهم : تَسمعُ بالمعيدىّ خير من أن تراه ؛ أى سماعك به خير من رؤيته . وقد تقصّينا[7] ذلك فى غير موضع .

وقد حُذِفت الصفة ودلّت الحال عليها . وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سِير عليه ليل[8] ، وهم يريدون : ليل طويل . وكأنّ هذا إنما حذفت فيه

١٥ الصفة لِما دلّ من الحال على موضعها . وذلك أنك تحسّ فى كلام القائل لذلك

---

(١) كذا فى ش . وفى ز : « صفة الجملة » . وفى ط : « الصفة الجملية » .

(٢) أى حكيم بن معية الربعىّ . وتيثم : أصله تأثم ؛ فكسر حرف المضارعة وأبدل الهمزة ياء . والميسم : الحسن والجمال . وانظر الكتاب ١ / ٣٧٥ ، والخزانة ٢ / ٣١١

(٣) آية ١١ سورة الجنّ .   (٤) آية ٩٤ سورة الأنعام .   (٥) فى ز : « فمن قرأ » .

٢٠ وهذه قراءة نافع وحفص والكسائىّ وأبى بكر . والباقون بالرفع ، كما فى الإتحاف .

(٦) سقط فى د ، هـ ، ز ما بين القوسين .   (٧) فى د ، هـ ، ز : « تقصيت » .

(٨) كأنه يريد قول سيبويه فى الكتاب ١ / ١١٥ : « وكذلك سير عليه ليلا ونهارا ... إلا أن تريد معنى سير عليه ليل طويل ونهار طويل » .

من التطويح والتطريح والتفخيم[1] والتعظيم مايقوم مقام قوله : طويل أو[2] نحو ذلك .
وأنت تحسّ هـذا من نفسك إذا تأملته . وذلك أن تكون فى مدح إنسان والثناء
عليه، فتقول: كان والله رجلا ! فتزيد فى قوّة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة[3]، وتمكّن
فى[4] تمطيط اللام[5] و إطالة الصوت بها (وعليها[4]) أى رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما
أو نحو ذلك . وكذلك تقـول : سألناه فوجدناه إنسانا ! وتمكّن الصوت بإنسان
وتفخّمه، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك[6] : إنسانا سَمْحا أو[7] جوادا أو نحو ذلك .
وكذلك إن ذممتـه ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنسـانا ! وتَزْوِى وجهك
وتقطّبه، فيغنى ذلك عن قولك : إنسانا لئيما أو لَحِزا أو مبخّلا أو نحو ذلك .

فعلى هذا وما يجرى مجراه تحذف الصفة . فأمّا إن عريت من الدلالة عليها من
اللفظ أو من الحال فإنّ حذفها لا يجوز ؛ ألا تراك لو قلت : وردنا البصرة فاجتزنا
بالأُبُلَّة على رجل، أو رأينا بستانا وسكتّ لم (تفد بذلك[8]) شيئا ؛ لأن هذا ونحوه
ممّا لا يعرى منه ذلك المكان[9]، وإنما المتوقَّع أن تصف من ذكرت أو[7] ماذكرت،
فإن لم تفعل كلّفت علم ما (لم تدلل[10]) عليه ؛ وهذا لَغْو[11] من الحديث وجَوْر فى التكليف .

---

(١) فى ى، هـ، ز : « التلخيم » . (٢) فى ى، هـ، ز : « ونحو » .
(٣) فى ى، هـ، ز : « الجلة » . (٤) سقط فى ى، هـ، ز .
(٥) كذا فى ى، هـ، ز . وفى شـ : « الكلام » .
(٦) كذا فى ى، هـ، ز . وفى شـ : « وقولك » .
(٧) فى ى، هـ، ز : « و » بدل « أو » . (٨) فى ى، هـ، ز : « يفد ذلك » .
(٩) سقط فى شـ . (١٠) فى ى، هـ، ز : « تدلك » .
(١١) فى ى، هـ، ز : « فى » .

ومن ذلك ما يروى فى الحديث[1] : لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد أى لا صلاة كاملة أو فاضلة، ونحو ذلك . وقد خالف فى ذلك من لا يُعدّ خلافه خلافا .

وقد حُذف المفعول به ؛ نحو قول الله تعالى : ﴿ وأوتيتْ[2] من كل شىء ﴾ أى أوتيت منه شيئا . وعليه قول الله سبحانه : ﴿ فغشّاها[3] ماغشّى ﴾ أى غشّاها إياه .

فحذف المفعولين جميعا . وقال الحُطَيئة :

منعّمة تصونُ إليك منها ... كصونك من رِداء شَرْعِىّ[4]

أى تصون الحديث منها . وله نظائر .

وقد حذف الظرف؛ نحو قوله[5] :

فإن متُّ فانْعَينى بما أنا أهلُه ... وشُقّى علىّ الجيبَ يا ابنة معبدِ

أى إن متّ قبلك ، هذا يريد لا محالة . ألا ترى أنه لا يجوز أن يشرِط الإنسان موته؛ لأنه يعلم[6] أنه (ماتٌ[7]) لا محالة . وعليه قول الآخر[8] :

أهيم بدَعْدٍ ماحييت فإن أمت ... أُوكّل بدَعْدٍ مَنْ يهيم بها بعدى

---

(١) رواه الدارقطنى والبيهقى عن جابر وأبى هريرة ؛ كما فى الجامع الصغير .

(٢) آية ٢٣ سورة النمل .

(٣) آية ٥٤ سورة النجم .

(٤) الشرعىّ : ضرب من البرود . وقبل البيت :

أ كل الناس تكتم حب هند ... وما تخفى بذلك من خفىّ

(٥) أى طرفة فى معلقته .

(٦) فى ى ، هـ ، ز : « لا يعلم » .

(٧) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « ميت » .

(٨) هو نصيب . وانظر الموشح ١٦٠ ، ١٨٩ ، والأغانى ٢١/١٩ ، ١٤/١٧٤ من طبعة بولاق.

أى فإن أمت قبلها، لابدّ أن يريد هذا . وعلى هذا قول الله تعالى : ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ (١) أى من شهد الشهر منكم صحيحا بالغا فى مصر فليصمه . وكان أبو على — رحمه الله — يرى أن نصب الشهر هنا إنما هو على الظرف ، ويذهب إلى أن المفعول محذوف؛ أى فمن شهد منكم المِصْر فى هذا الشهر فليصمه ، وكيف تصرَّفتِ الحالُ فلا بدّ من حذف .

وقد حذف المعطوف تارة ، والمعطوف عليه أخرى . روينا عن أحمد بن يحيى أنهم يقولون: راكِب الناقة طليحان؛ أى راكبُ (٢) الناقة والناقةُ طليحان . وقد مضى ذكر هذا . وتقول (٣): الذى ضربت وزيدا جعفر، تريد (٤) الذى ضربته وزيدا ، فتحذف (٥) المفعول من الصلة .

وقد حذف المستثنى، نحو قولهم : جاءنى زيد ليس إلا، وليس غير؛ أى ليس إلا إياه، وليس غيره .

وقد حذف خبر إنّ مع النكرة خاصّة ؛ نحو قول الأعشى :

إنّ مَحـــلًّا وإنّ مُرْتَحَـــلا [وإنّ (٦) فى السَّفْر إذْ مَضَوْا مَهَلا (٧)

أى إنّ لنا محلا وإنّ لنا مرتحلا] .

---

(١) آية ١٨٥ سورة البقرة . (٢) انظر ص ٢٨٩ من الجزء الأوّل .

(٣) فى ى، هـ، ز : « يقول » . (٤) فى ى، هـ، ز : « يريد » .

(٥) فى ى ، هـ ، ز : «فيحذف» . (٦) سقط مابين الحاصرين فى ش .

(٧) قال الأعلم : « والمعنى : إن لنا محلا فى الدنيا ، ومرتحلا عنها الى الآخرة . وأراد بالسفر من رحل من الدنيا ؛ فيقول فى رحيل من رحل ومضى مهل أى لا يرجع» وتراه فسر المهل بعدم الرجوع ، والأصل فيه التراخى والرفق والأناة . وفسره بعضهم بالسبق . وانظر شرح الرضى للكافية ٢ : ٣٦٢ ، والكتاب ١ : ٢٨٤ ، والخزانة ٤ : ٣٨١ والصبح المنير ١٥٥ .

وأصحابنا يجيزون حذف خبر إنّ مع المعرفة ، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم إنّ الناس ألْب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إنّ زيدا، وإنّ عمرا؛ أى إنّ لنا زيدا، وإنّ لنا عمرا . والكوفيون يأبَون حَذف خبرها إلا مع النكرة . فأمّا احتجاج أبى العباس عليهم بقوله[1] :

٥ خَلَا أن حيًّا من قريش تفضّلوا على الناس أو أن الأكارم نَهْشلا

أى أو أن الأكارم نهشلا تفضّلوا[2]. قال[3] أبو على: وهذا لا يلزمهم؛ لأن لهم أن يقولوا : إنّما منعنا حذف خبر المعرفة مع إنّ المكسورة ؛ فأمّا مع أنّ المفتوحة فلن نمنعه. قال : ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أن المكسورة حُذِف خبرها كما حذِف خبر نقيضها، وهو قولهم : لا بأسَ، ولا شكّ؛ أى عليك، وفيه. فكما أنّ

١٠ (لا) تختصّ هنا بالنكرات فكذلك إنما (تشبهها نقيضتها)[4] فى حذف الخبر مع النكرة أيضــا .

وقد حذف أحد مفعولى ظننت . وذلك نحو قولهم : أزيدا ظننتــه منطلقا؛ ألا ترى أن تقديره: أظننت زيدا منطلقا ظننته منطلقا؟ فلما[5] أضمرت الفعل فسّرته بقولك : ظننته؛ وحذفت[6] المفعول الثانى من الفعل الأوّل المقدّر اكتفاء بالمفعول

١٥ الثانى الظاهر فى الفعل الآخر . وكذلك بقيّة أخَوات ظننت .

---

(١) فى الخزانة أن ابن الشجرى فى الأمالى وابن يعيش فى شرح المفصــل نسباه الى الأخطل . ويقول البغدادى : «وله فى ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروى ولم أجده فيها» . وانظر الخزانة ٤ : ٣٨٥

(٢) كذا فى ز . وفى ش : «فضلوا» . (٣) فى الخزانة فى الموطن السابق : «فقد قال» .

(٤) فى ط : « يشبهها نقيضها » . (٥) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : «فكما» .

٢٠ (٦) على هذا جرى ابن هشام فى المغنى فى آخر مبحث الجملة المفسرة . وعبارته : « كما استغنى فى نحو أزيدا ظننته قائمــا بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة » . وعلق الدماميني على قول ابن هشام : «بثانى مفعولى ظننت المذكورة» بقوله : « يقال : هو مفعول الأولى المحذوفة ؛ لأنها مقصودة بالذات ، والثانية ذكرت لضرورة التفسير » وعلى رأى الدماميني يجرى المتأخرون من المعربين .

وقد حُذف خبر كان أيضا فى نحو قوله[1] :

أسكرانُ كان ابنَ المَرَاغة إذ هجا ... تميما ببطن الشأم أم متساكر

ألا ترى أن تقديره : أكان سكرانُ ابنَ المراغة، فلما حَذَف الفعل الرافع[2] فسّره بالثانى فقال : كان ابن المراغة . و (ابن المراغة) هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة، وخبر (كان) المضمرة محذوف معها ؛ لأن (كان) الثانية دلّت على الأولى . ٥

وكذلك الخبر الثانى الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف .

وقد حُذف المنادى فيما أنشده أبو زَيد من قوله :

فخيرٌ نحن عند الناس منكم ... إذا الداعى المثوِّب قال يالا[3]

أراد : يا لبَنى[4] فلان، ونحو ذلك .

فإن قلت : فكيف جاز تعليق[5] حرف الجر؟ قيل : لمّا خُلِط بـ«يا»[6] صار كالجزء منها . ولذلك شبّه أبو على ألِفه التى قبل اللام بألف باب ودار، فحكم عليها حينئذ بالانقلاب . وقد ذكرنا ذلك . وحسّن الحال أيضا شىء آخر، وهو تشبّث اللام الجارّة بألف الإطلاق، فصارت كأنها معاقِبة للمجرور . ألا ترى أنك لو أظهرت ذلك المضاف إليه[7]، فقلت : يالبنى فلان لم يجز إلحاق الألف هنا (وجرَت[8] ألف ١٠

(١) أى الفرزدق يهجو جريرا . وهو المعنىّ بابن المراغة . والمراغة : الأتان التى لا تمتنع من الفحول . وكان جرير هجا بنى دارم رهط الفرزدق من تميم . وانظر الخزانة ٤ : ٦٥ ، والكتاب ١ : ٢٣ . ١٥

(٢) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : «الراجع» . وسقط هذا الوصف فى عبارة ابن جنى فى الخزانة .

(٣) انظر ص ٢٧٦ من الجزء الأول .

(٤) فى ط : «آل بنى» وهذا لا يستقيم هنا ؛ فقد جعل اللام حرف جرّ لا بعض آل .

(٥) يريد بتعليق الحرف عدم ظهور عمله . ٢٠

(٦) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : «بلا» .

(٧) يريد بالمضاف إليه المجرور . وذلك أن معنى الفعل أو ما فى معناه مضاف إليه بوساطة حرف الجر . وحروف الجر تسمى حروف الإضافة .

(٨) سقط ما بين القوسين فى ش

الإطلاق) فى مَنَابها هنا عمّا كان ينبغى أن يكون بمكانها، مجرى ألف الإطلاق فى منابها عن تاء التأنيث فى نحو قوله[1] :

ولاعب بالعشىّ بنى بنيــه كفعل الهـرّ يحـترش العَظَايا

فأبعــده الإله ولا يؤبّى ولا يعطَى من المرض الشِفــايا[2]

وكذلك نابت أيضا واوُ الإطلاق فى قوله[3] :

* وما كُلُّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارف[4] *

— فيمن رفع كُلًّا — عن الضمير الذى يزاد فى (عارفه)[5] ؛ وكما ناب التنوين فى نحو حينئذ ، ويومئذ عن المضاف إليه إذْ . وعليه قوله[6] :

نهيتــك عن طِلابك أمّ عمرو بعـاقبة وأنتَ إذٍ صحيـح[7]

فأما قوله تعالى : (ألا يا اسجدوا[8]) فقد تقدّم القولُ[9] عليه : أنه ليس المنادى هنا محذوفا ، ولا مرادا كما ذهب إليه محمد بن يزيد، وأنّ (يا) هنا أُخلِصت للتنبيه مجردا

---

(١) انظر ص ٢٩٢ من الجزء الأول . (٢) فى د ، ه ، ز : «يعربى» فى مكان : « يؤبى » وكأنه محرف عن « يعزى » وفيها : « يشفى » فى مكان « يعطى » .

(٣) أى مزاحم العقيلى . وانظر الكتاب ١/٣٦ ، ص ٣٥٤ من هذا الجزء .

(٤) صـــدره : * وقالوا تعرفها المنازل من منى *

(٥) كذا فى ط ، وفى ش : «عارف» . وقوله : «يزاد» كذا فى ش . وفى ط ، ز : «يراد» .

(٦) أى أبى ذؤيب الهذلى . وانظر الخزانة ٣/١٤٧ ، وديوان الهذليين (الدار) ١/٦٨ .

(٧) قبله مطلع القصيدة :

جمالك أيهـا القلب الجريح ستلقى من تحب فتســتريح

فتراه فى قوله : « نهيتك » يخاطب قلبه أنه نصحه أن ينثنى عن حب هــذه المرأة وألا يتورط فيه فيصعب عليه الخلوص من مشاقه ، وقد كان ذلك فى الوقت الذى يسهل عليه فيــه الخروج منه . وقوله : « بعاقبــة » أى بآخر كلامى لك ، أى كانت النصيحة حتى آخر الكلام ، ولم أغفل عنهـا فآخذ معــك فى شأن آخر؛ فقد كان الحديث مقصورا عليها . أو أن المراد : نهيتك بتذكير عاقبة ما تفضى إليه لو مضيت فى الحب . (٨) فى آية ٢٦ سورة النمل .

(٩) انظر ص ١٩٦ ، ٢٧٨ من هذا الجزء . وقوله : «عليه» كذا فى ش . وفى غيرها : «على» .

من النداء، كما أن (ها) من قول الله تعالى : (هاءتم هؤلاء جادلتم)[1] للتنبيه من غير أن تكون للنداء[2] . وتأوّل أبو العبّاس[3] قول الشاعر :

طلبوا صُلحنا ولاتَ أَوَانٍ فأجبنا أن ليس حينَ بقاءِ[4]

(أى إبقاء)[5] على أنه حذف المضاف إليه أوان، فعوّض[6] التنوين منه، على حدّ قول الجماعة فى تنوين إذْ . وهذا[7] ليس بالسهل . وذلك أن التنوين فى نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذ . فأمّا (أوان) فمعرب ويضاف إلى الواحد ، كقوله[8] :

فهذا أوانُ العِرْض حىَّ ذبابُه زنابيرُه والأزرق المُتَلَمِّس[9]

(١) آية ١٠٩ سورة النساء . (٢) سقط فى ش . (٣) هو أبو زبيد الطائىّ . وانظر الخزانة ٢/١٥١ . (٤) هذا من قصيدة طويلة يخاطب قوما كان بينهم وبين قومه ترة . وقبله :

كم أزالت رماحنا من قبيل قاتلونا بنكبة وشقاء

بعثوا حربنا الهم وكانوا فى مقام لو أبصروا ورخاء

ثم لما تشذرت وأنافت وتصلوا منها كريه الصلاء

وقوله . « تشذرت » أى الحرب . وتشذرها أن ترفع ذنبها ، وكذلك إنافتها وذلك حين تشتد . وقوله : « تصلوا » أى الأعداء صلوا بنار حربهم .

(٥) سقط ما بين القوسين فى ش . وهو تفسير لقوله : «بقاء» فى البيت . يقال : أبقى عليه إذا رحمه ورعاه ، والبقاء فى البيت اسم مصدر للإبقاء . و يقول البغدادى فى الخزانة : « والمشهور أن الاسم منه البقيا (بالضمّ)، والبقوى (بالفتح) ، وقال العينى — وتبعه السيوطى — : المعنى : بقاء الصلح » .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « وعوض » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « فهذا » .

(٨) أى المتلمس . وانظر التبريزى شرح الحماسة (طبعة التجارية) ٢/٢٠٦ . (٩) قبله :

هلم إليها قد أثيرت زروعها وعادت عليها المنجنون تكدس

وهو يخاطب النعمان بن المنذر خطاب تهكم . والضمير فى « اليها » لليمامة موطنه . يقول : أغر على اليمامة فقد أخصبت و بدا فيها الربيع . والعرض : من أودية اليمامة . يقول : كثر فيه الزرع وحى ذبابه . والزنابير والأزرق ضربان من الذباب . وبهذا البيت لقب المتلمس . واسمه جرير بن عبد المسيح .

وقد كسّروه على آونة ، وتكسيرهم إيّاه يبعده عن البناء ؛ لأنه أخذٌ به فى شِقّ التصريف والتصرُّف .

قال[1] :

أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقنا وطَلْقٌ وعبَّادٌ وآونةً أُثَالا]

وقد حذف المميِّز، وذلك إذا عُلِم من الحال (حكم ما)[2] كان يعلم منها به . وذلك قولك : عندى عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين . فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة . فإن لم يُرِد ذلك وأراد الإلغاز وحَذْف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز . وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم ، وعليه مدار الكلام . فاعرفه .

وحذف الحال لا يحسُن . وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها ، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف ؛ لأنه ضِدّ الغرض ونقيضه و (لأجل ذلك)[3] لم يُجِز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة ؛ نحو الذى ضربت نفسَه زيد ، على أن يكون (نفسه) توكيدا للهاء المحذوفة من (ضربت) وهذا ممّا يترك مثله ؛ كما يترك ادّغام الملحق إشفاقا من انتقاض الغرض بادّغامه .

فأما ما أجزناه من حذف الحال فى قول الله تعالى[4] : (فمن شهد منكم الشهر فلْيَصمه) أى فمن شهده صحيحا بالغا ؛ فطريقه أنه لمّا دلت الدلالة عليه من

---

(١) سقط ما بين الحاصرين فى ش . والشاعر هو ابن أحمر الباهلى . وانظر العينى على هامش الخزانة ٤٢١/٢ ، والكتاب ٣٠٤٣/١ . وهذا من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشأم ، فصار يراهم فى النوم اذا أتى الليل . وقوله : « عباد » فى رواية : « عمار » .

(٢) كذا فى ط . وفى ز ، ش « كما » .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « ولذلك » .

(٤) آية ١٨٥ سورة البقرة .

الإجماع والسنّة جاز حذفه تخفيفا . (وأما)[1] لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرّد الأمر دونها لَمَا جاز حذف الحال على وجه .

ولم أعلم المصدر حذف فى موضع . وذلك أنّ[2] الغرض فيه إذا تجرّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرّات فإنمـا هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكَّد لا يجوز .

وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد . فأمّا حذفه إذا لم يُرد فسائغ لا سؤال فيـه . وذلك كقولنا : انطلق زيد؛ ألا ترى هـذا كلاما تامّا وإن لم تذكر معه شيئا من الفَضَلات، مصدرا ولا ظرفا ولا حالا ولا مفعولا له ولا مفعولا معه ولا غيره . وذلك أنك[3] لم تُرِد الزيادة فى الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره .

حـــذف الفعـــل

حذف الفعل على ضربين :

أحدهما أن تحذفه والفاعلُ فيـه . فإذا وقع ذلك فهو حذف جمـلة . وذلك نحو زيدا ضربته؛ لأنك أردت : ضربت زيدا، فلمّا أضمرت (ضربت) فسّرته بقولك : ضربته . وكذلك قولك[4] : أزيدا مررت به، وقولهم : المرء مقتول بما قَتَل به، إن سيفًا فسيف، وإن خنجرا فخنجر؛ أى إن كان الذى قَتَـل به سيفا فالذى يُقتل به سيف . فكان واسمها وإن لم تكن مستقلّة[5] فإنها تُعتدّ اعتداد الجملة .

والآخر أن تحذف الفعل وحده . وهذا هو غرض هذا الموضع .

---

(١) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : «فأما» .

(٢) كذا فى شـ . وفى ى، ه، ز، ط : «لأن» .

(٣) كذا فى شـ . وفى ى، ه، ز : «لأنك» .

(٤) سقط فى ز، ش، وثبت فى ط .

(٥) أى لأنها ناقصة تحتاج إلى الخبر .

وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به[1] . وذلك نحو قولك : أزيد قام . فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل ؛ لأنك تريد : أقام زيد ، فلمّا أضمرته فسّرته بقولك : قام . وكذلك ﴿ إذا السماءُ انشقّتْ ﴾[2] و ﴿ إذا الشمس كوِّرت ﴾[3] و ﴿ إنِ امرؤٌ هلك ﴾[4] و ﴿ لو أنتم تملِكونَ خزائنَ رَحْمةِ رَبِّى ﴾[5] ونحوه ؛ الفعل[6] فيه مضمر وحده ، أى إذا انشقّتِ السماء ، وإذا كُوِّرت الشمسُ ، وإن هلك امرؤ ، ولو تملكون . وعليه قوله[7] :

إذا ابنُ أبى موسى بلالٌ بلغتِــه ... فقــام بفأس بين وِصْلَيْك جازر[8]

أى إذا بُلِـغ ابنُ أبى موسى . وعِبرة[9] هـذا أن الفعل المضمر إذا كان بعده اسم منصوب به ففيــه فاعله مضمرا . وإن كان بعده المرفوع به فهومضمر مجرّداً[10] من الفاعل ؛ ألا ترى أنه لا يرتفع فاعلان به . وربمــا جاء بعــده المرفوع والمنصوب جميعا ؛ نحو قولهم : أمّا أنت منطلقا انطلقتُ معك (تقديره : لأن كنت منطلقا انطلقتُ معك[11]) فحذف الفعل فصار تقديره : لأنّ أنت منطلقا (وكرهت[12]) مباشرة

---

(١) سقط فى شـ . (٢) آية ١ سورة الانشقاق . (٣) آية ١ سورة التكوير .

(٤) آية ١٧٦ سورة النساء . (٥) آية ١٠٠ سورة الإسراء .

(٦) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى شـ : « والفعل » .

(٧) أى ذى الرمّة . وانظر الكتاب ١/٤٢ ، والخزانة ١/٤٥٠ ، والديوان ٢٥٣

(٨) يخاطب فى هذا البيت ناقته . وهو يدعو عليها أن يذبحها الجزار إذا بلغته بلالا ، إذ لا تكون إليها به حاجة حينئذ ؛ لأن بلالا يغنيه برفده عن أن يرحل لأحد بعد . وبلال هو ابن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى ، قاضى البصرة وواليها فى العصر الأموىّ ، ومات سنة نيف وعشرين ومائة .

(٩) كذا فى شـ . وفى ى ، هـ ، ز : « عبر » .

(١٠) كذا فى ى ، هـ ، ز . وفى شـ : « مجرّد » .

(١١) سقط مابين القوسين فى شـ .

(١٢) كذا فى شـ . وفى ى ، هـ ، ز : « فكرهت » .

(أن) الاسم فزيدت (ما) فصارت عِوضا من الفعل ومُصلِحة للّفظ لِتزول مباشرة (أن) الاسم . وعليه بيت الكتاب :

أبا خُرَاشــة أمّا أنت ذا نَفَــر ... فإنّ قومِىَ لم تأكلهــم الضــبُعُ[1]

أى لأن كنت ذا نفر قوِيت وشدّدت ، والضبع هنا السنة الشديدة .

فإن قلت : بِمَ[2] ارتفع وانتصب (أنت منطلقا) ؟ .

قيل : بـ(ما)[3] ؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب ، فعملت عمله من الرفع والنصب . وهذه طريقة أبى علىّ وجِلّة أصحابنا مِن قَبْله فى[4] أنّ الشىء إذا عاقب الشىء ولِى من الأمر ما كان المحذوف يليه . من[5] ذلك الظرف إذا تعلق (بالمحذوف[6]) فإنه يتضمَّن الضمير الذى كان فيــه ، ويعمل ما كان يعمله : من نصــبه الحال والظرف . وعلى ذلك صار قوله : (فاه إلى فىّ) من قوله : (كلّمته فاه إلى فىّ) ضامنا للضمير الذى كان فى (جاعلا) لمــّا عاقبه . والطريق واضحة فيه متلئبّة .

حذف الحــرف :

قد حُذِف الحــرف فى الكلام على ضربين : أحدهما حرف زائد[7] على الكلمة ممــا يجىء لمعنى . والآخر حرف من نفس الكلمة . وقد تقدّم فيما مضى ذكر حذف هذين الضربين بمــا أغنى عن إعادته . ومضت الزيادة فى الحروف وغيرها .

(١) هذا فى أبيات للعباس بن مرداس فى أبى خراشــة خفاف بن ندبة ، وكلاهما صحابىّ . وانظر الكتاب ١ / ١٤٨

(٢) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « فبم » .

(٣) كذا فى ى ، هـ ، ز . وفى ش : « بأما » .

(٤) سقط هذا الحرف فى ش .

(٥) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « ومن » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « بمحذوف » .

(٧) فى ش : « حرف زائد فيما على ... » .

فصل فى التقديم والتأخير .

وذلك على ضربين : أحدهما مايقبله القياس . والآخر مايسهّله الاضطرار .
الأوّل كتقديم المفعول على الفاعل تارة ، وعلى الفعل الناصبِه أخرى ؛ كضرب (زيدا عمرو)[1] ، وزيدا ضرب عمرو . وكذلك الظرف ؛ نحو قام عندك زيد ، وعندك قام زيد ، وسار يوم الجمعة جعفر ، ويوم الجمعة سار جعفر . وكذلك الحال ؛ نحو جاء ضاحكا زيد ، وضاحكا جاء زيد . وكذلك الاستثناء ؛ نحو ما قام إلا زيدا أحد . ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل[2] الناصب له . لو قلت : إلا زيدا قام القوم لم يجز ؛ لمضارعة الاستثناء البدل ؛ ألا تراك تقول : ماقام أحد إلا زيدا وإلا زيد والمعنى واحد . فلمّا جارى الاستثناء البدلَ امتنع تقديمه .

فإن قلت : فكيف جاز تقديمه[3] على المستثنى منه ، والبدل لا يصحّ تقديمه[3] على المبدَل منه .

قيل : لمّا تجاذب المستثنى شَبَهان : أحدهما كونه مفعولا ، والآخر كونه بدلا خُلِّيت[4] له منزلةٌ وسيطة ؛ فقدّم على المستثنى منه ، وأُخِّر البتّة عن الفعل الناصبه .

فأمّا قولهم : مامررت إلا زيدا بأحد فإنما تقدّم على الباء لأنها (ليست[5] هى) الناصبة له ؛ إنما الناصب له على كل حال نفسُ مررت .

وممّا يصحّ ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ ؛ نحو قائم أخوك ، وفى الدار صاحبك . وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها ، وعليها أنفسها . وكذلك خبر

---

(١) كذا فى ى ، هـ ، ز . وفى ش : « زيد عمرا » .
(٢) كذا فى ش ، ط . وسقط فى ى ، هـ ، ز .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « تقدّمه » .
(٤) كذا فى ى ، ز . وفى ش ، ط ، هـ : « طليت » .
(٥) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « هى ليست » .

ليس ؛ نحو زيدا ليس أخوك ، ومنطلقَين ليس أخواك . وامتناع أبى العباس من ذلك خلاف للفريقين : (البصريين والكوفيين)[1] ، وترك لموجَب القياس عند النظّار والمتكلّمين؛ وقد ذكرنا ذلك فى غير مكان .

ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصبه[2]؛ نحو قولك : طمعا فى بِرِّك[3] زُرتك ، ورغبة فى صِلتك[4] قصدتك .

ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل؛ نحو قولك : والطيالسةَ جاء البَرْدُ ؛ من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ؛ ألا تراك لا تستعملها[5] إلا فى الموضع الذى لو شِئت لاستعملت العاطفة فيه ؛ نحو جاء البرد والطيالسة . ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفا على البرد . وكذلك لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلك ، يجوز أن ترفع الأسد عطفا على التاء . ولهذا لم يُجز أبو الحسن جئتك وطلوعَ الشمس أى مع طلوع الشمس ؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول : أتيتك وطلوعُ الشمس لم يجز ؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك[6] . فلمّا ساوقتْ حرفَ العطف قبح والطيالسة جاء البَرْد ؛ كما قبح وزيد قام عمرو ؛ لكنه يجوز[7] جاء والطيالسةَ البردُ ؛ كما تقول : ضربت وزيدا عمرا ؛ قال[8] :

جمعتَ وفحشا غِيبــة ونميمة ⁂ ثلاثَ خِصال لستَ عنها بمرعوِ

---

(١) فى ش : « الكوفيين والبصريين » . (٢) ش : « الناصب » .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « معروفك » .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « برك » .

(٥) انظر فى هذا ص ٣١٣ من الجزء الأوّل .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « إليك » .

(٧) هذا رأى ابن جنى . وجمهور النحاة يمنعون هذا أيضا . وراجع الأشمونى فى بحث المفعول معه .

(٨) أى يزيد بن الحكم الثقفىّ من قصيدة تقدّم بعضها فى ص ١٠٥ من هــذا الجزء . وهو يعاتب فيها ابن عمه . وانظر الموطن السابق .

ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبه فعلا متصرّفا. فلا نجيز شحْما تفقّأت، ولا عَرَقا تصبّبت. فأمّا ما أنشده أبو عثمان[1] وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل[2]

أتهجر ليـلى للفراق حبيبها   وما كان[3] نفسا بالفراق يطيب

فتقابله برواية[4] الزجاجى وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيضا :

٥   * وما كان نفسى بالفراق تطيب *

فرواية برواية، والقياس من[5] بعد حاكم[6]. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل فى المعنى؛ ألا ترى أن أصل الكلام تصبّب عَرَقِى، وتفقّأ شحمى، ثم نقل الفعل، فصار فى اللفظ لى، فخرج الفاعل فى الأصل مميِّزا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ[7] كان هو الفاعل فى المعنى على الفعل.

١٠   فإن قلت : فقد تُقَدَّم الحال على العامل فيها، وإن كانت الحال هى صاحبة الحال فى المعنى؛ نحو قولك : راكبا جئت، و﴿ خُشَّعًا أبصارُهم يخرجون من الأجداث[8] ﴾.

قيل : الفرق أن الحال (لم تكن)[9] فى الأصل هى الفاعلة؛ كما كان المميز[10] كذلك؛ ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل : جاء راكبى؛ كما أن أصل طِبْتُ به نفسا

---

١٥   (١) سقط فى د، هـ، ز. وسقط «تلاه فيه» فى ط.

(٢) يريد المخبل السعدى. وينسب إلى أعشى همدان. وتجده كذلك مفردا فى الصبح المنير ٣١٢ وقد ينسب إلى قيس بن معاذ الملوح العامرى. وانظر العينى على هامش الخزانة ٣/٢٣٥، والكتاب ١/٨٨.   (٣) فى د، هـ، ز : «أن».

(٤) كذا فى ط. وفى ش، ز : «رواية أبى العباس». ولو كان ما هنا : «فنقابله» كان أجود.

٢٠   والزجاجى هو أبو القاسم عبد الرحمن تلميذ الزجاج. وأبو إسحق هو الزجاج إبراهيم بن السرى.

(٥) سقط هذا الحرف فى ش.   (٦) ز : «جاءكم» وهو تحريف.

(٧) فى ز : «إذا».   (٨) آية ٧ سورة القمر.   (٩) فى ط : «لا تكون».

(١٠) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز : «التمييز».

طابت به نفسى ، وإنما الحال مفعول فيها ، كالظرف ، ولم تكن قطُّ فاعلة فتنقل الفعل عنها . فأمّا كونها هى الفاعل فى المعنى فككون خبر كان هو اسمها الجارى مجرى الفاعل فى المعنى (وأنت)[1] تقدّمه[2] على (كان) فتقول : قائما كان زيد ، ولا تجيز تقديم اسمها عليها . فهذا فرق .

وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل؛ كضُرِب زيد .

وبعد فليس فى الدنيا مرفوع يجوز تقديمه[3] على رافعه . فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدّم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء)[4] جميعا ، فلم يتقدّم الخبر عليهما معا ، وإنما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ . فهذا (لا ينتقض)[5] . لكنه على قول أبى الحسن[6] مرفوع بالمبتدأ وحده ، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه[3] على المبتدأ .

ولا يجوز تقديم[7] الصِلة ولا شىء منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا المبدل على المبدل منه ، ولا عطف البيان على المعطوف عليه ، ولا العطف الذى هو نَسَق على المعطوف عليه ، إلا فى الواو[8] وحدها ، وعلى قلّته أيضا ؛ نحو قام وعمرو زيد . وأسهل منه ضربت وعمرا زيدا ؛ لأن الفعل فى هذا قد استقلّ

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «فأنت» .

(٢) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : «تقدّمها» .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : «تقدّمه» .

(٤) كذا فى ش . وفى ز ، ط : «الابتداء والمبتدأ» .

(٥) فى ط : «ما لا ينقض» .

(٦) فى شرح الرضى للكافية ١/ ٨٧ أن هذا قول سيبويه وأبى علىّ وأبى الفتح بن جنى . وقد يكون هذا رأيه فى كتاب آخر .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : «تقدّم» .

(٨) كذا فى ش ، ط . وسقط هذا الحرف فى ز .

بفاعله ، وفى قولك : قام وعمرو زيد ، اتسعت فى الكلام قبل الاستقلال والتمام .

فأما[1] قـوله[2] :

ألا يانخلةً من ذات عِرْق　　　عليكِ و رحمةُ الله الســلامُ

فحملته الجماعة على هذا ، حتى كأنه عندها : عليك السلام ورحمة الله . وهذا وجه ؛

٥ إلا أن عندى فيه وجها لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبَل العطف . وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفا على الضمير فى (عليك) . وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء ، وخبره مقدّم عليـه ، وهو (عليـك) ففيه إذًا ضمير منـه مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم . لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتّصل من غير توكيـد له ، وهذا أسهل عندى من تقـديم المعطوف على

١٠ المعطوف عليه . وقد جاء فى الشعر قوله[3] :

قلت إذْ أَقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى　　　كنِعَاج المَــلاَ تعسَّفن رملا[4]

وذهب بعضهم فى قول الله تعالى : ﴿ فاستَوَى . وهو بالأُفُق الأعلى ﴾[5] إلى أنّ (هو) معطوف على الضمير فى (استوى) .

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « وأما » .

١٥ (٢) فى الخزانة ١/ ١٩٣ : « قال شراح أبيات الجمل وغيرهم : البيت لا يعرف قائله . وقيل : هو للأحوص » وللبيت صلة فى الخزانة فى الموطن السابق . وقد كنى بالنخلة عن المرأة .

(٣) أى عمر بن أبى ربيعة . وانظر شواهد العينى على هامش الخزانة ٤/ ١٦١ ، والكتاب ١/ ٣٩٠ ، والكامل ٣/ ٢٠٣

(٤) بعـــده :

٢٠ قـــد تنقبن بالحرير وأبديـ　　　ـن عيــونا حور المدامع نجلا

ولا يوجد فى الديوان من هذه المقطوعة بعد هذا البيت غيره . وفى الأغانى (الدار) ١/ ١٦٨ أبيات له فى جارية تسمى حميدة على هذا الروىّ .

(٥) آيتا ٦ ، ٧ سورة النجم .

ومما يُضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت : قام وزيد عمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين : أحدهما (قام)، والآخر الواو ؛ ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها ، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين ، وليس هذا (كإعمال[1]) الأول أو الثانى فى نحو قام وقعد زيد؛ لأنك فى هذا مخيَّر : إن شئت أعملت الأول، وإن شئت أعملت الآخر . وليس ذلك فى نحو قام زيد وعمرو ؛ لأنك لا ترفع عمرا فى هذا إلا[2] بالأول .

فإن قلت : فقد تقول فى الفعلين جميعا بإعمال أحدهما البتّة ؛ كقوله[3] :

* كفانى ولم أطلب قليلٌ من المال[4] *

قيل : لم يجب هذا فى هذا[5] البيت لشىء يرجع إلى العمل اللفظىّ ، وإنما هو شىء راجع إلى المعنى ، وليس كذلك قام وزيد عمرو؛ لأن هذا كذا حاله ومعناه واحد، تقدم أو تأخر[6] . فقد عرفت ما فى هذا الحديث .

ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا شىء مما اتصل به .

ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطا كان أو قَسَما أو غيرهما؛ ألا تراك لا تقول : أقُمْ إن تَقُمْ . فأمّا قولك أقوم إن قمت فإن قولك : أقوم ليس جوابا

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « كباب إعمال » .

(٢) انظر ما الفرق بين المثالين : قام وعمرو زيد ، وقام زيد وعمرو فى هذا . وكأنّ الواو فى المثال الأوّل لم يظهر كونها للعطف لتأخرالمعطوف عليه وكانت بجانب العامل فاكتسبت عمله ، وفى الآخر تمحضت للعطف ، وكان العمل للعامل الأوّل بوساطتها . وقد يكون الأصل هنا حذف (إلا) أى «بالأوّل» ويكون الأمر جاريا على ما يراه أن العمل لعامل مقدّر كما نسب إليه فى سر الصناعة .

(٣) أى امرئ القيس . وانظر الخزانة ١/١٥٨

(٤) صدره : * ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة *

(٥) سقط فى د ، هـ ، ز .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « أم » .

للشرط ، ولكنه دالّ على الجواب ، أى إن قمت قمت ، ودلّت أقوم على قمت .
ومثله أنت ظالم إن فعلت ؛ أى إن فعلت ظلمت ، فحذفت (ظلمت) ودلّ قولك :
(أنت ظالم) عليه .

فأمّا[1] قوله[2] :

فلم أرقِهِ إن يَنْجُ منها و إن يمت ... فطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بمغمَّر[3]

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدّم الجواب .
وهذا عند كافّة أصحابنا غير جائز ، والقياس له دافع ، وعنه حاجز[4] . وذلك أن جواب
الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحالٌ تقدّم المجزوم على جازمه ؛ بل إذا كان الجارّ
— وهو أقوى من الجازم ؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال —
لا يجوز تقديم ما انجرّ به عليه كان ألّا يجوز تقديم[5] المجزوم على جازمه أحرى وأجدر .
و إذا كان كذلك فقد وجب النظر فى البيت . ووجه القول عليه أن الفاء فى قوله :
(فلم أرقه) لا يخلو أن تكون معلّقة بما قبلها ، أو زائدة ، وأيّهما كان فكأنه قال :
لم أرقه إن ينج منها ؛ وقد علم أنّ لم أفعل (نفى فعلت[6]) ، وقد أنابوا فعلت عن
جواب الشرط ، وجعلوه دليلا عليه فى قوله[7] :

---

(١) فى د : « وأما » .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « قول الآخر » وهو زهير بن مسعود كما فى اللسان (غسس) ، والنوادر ٧٠ ، وتهذيب الألفاظ ١٤٣ .

(٣) الغس : الضعيف اللئيم . والمغمر : الجاهل الذى لم يجرّب الأمور . وما هنا « غس » هو ما فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « غش » والغش — بضم الغين — : الغاش ، ولا معنى له هنا .
وقوله : « لم أرقه » يريد الحليس بن وهب . كان زهير طعنه فى غارة على قومه .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « محاجز » . (٥) فى د ، هـ ، ز : « تقدّم » .

(٦) كذا فى ز ، ش . وفى ط : « بمعنى ما فعلت » . (٧) أى رؤبة

يا حَكَمَ الوارث عن عبــد الملك أوديتُ إن لم تَحْبُ حَبْوَ المعتنِك[1]

أى إن لم تحبُ أوديت . بجعل (أوديت) المقدَّمة دليلا على (أوديت هذه المؤخَّرة . فكما[2] جاز أن تجعل فعلت دليلا على) جواب الشرط المحذوف، كذلك جعل نفيها الذى هو لم أفعل دليــلا على جوابه . والعرب قد تُجرِى الشيء مُجْرَى نقيضه ؛ كما تجريه مجرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا : جَوعان[3]؛ كما قالوا : شبعان، وقالوا : عِلِم[4]؛ كما قالوا : جهل، وقالوا : كَثُرَ ما تقومنّ[5]؛ كما قالوا : قلَّما تقومنّ . وذهب الكسائىّ فى قوله :

إذا رضيت علىّ بنو قُشَــير لعمر الله أعجبنى رضــاها[6]

إلى أنه عدّى (رضيت) بعلى لمــا كان ضدّ سخِطت، وسخطت ممّا يعدّى بعلى، وهذا واضح . وكان أبو علىّ يستحسنه من[7] الكسائىّ . فكأنه قال : إن ينج منها ينج غير مَرْقِىّ منها، وصار قوله : لم (أرقه) بدلا من الجواب ودليلا عليه .

---

(١) يريد الحكم بن عبــد الملك بن بشر بن مروان . و بين الشطرين بضمة أشــطار فى الديوان . والمعتناك : البعير يصعد فى العانك من الرمل، وهو المتعقد منه . ولا يقطعه البعير إلا بجهد، والبعير قــد يحبو حتى يقطعه ، و يتلطف لذلك . فهو يقول : إن لم تجهد فى معونتى وتحتل لذلك وتتلطف فقد حق بى الهــلاك . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش . وثبت فى د ، هـ ، ز .

(٣) ذلك أن جوعان فعــله جاع على فعل — بفتح العين — وفعلان قياس فى الوصف من فعل بكسر العين كشبع ، و إنما قياس الوصف من جاع جائع ، ولكن جاء الوصف على وزان ضدّه وهو شبعان فقيل : جوعان .

(٤) كأنه يريد أن (علم) بابه أن يكون على فعل — بضم العين — لكونه غريزة كما يقال حلم ؛ ولكنه حمــل على جهل فجــاء على فعل — بكسر العين — وجهل جاء هكذا حمــلا على حرد . وانظر الكتاب ٢/٢٢٥

(٥) يريد أن نون التوكيد دخلت فى « قلما تقومن » لمــا فى « قلما » من النفى الشبيه بالنهى . وقد حمل « كثر ما » على « قلما » فأكد معها . وانظر ابن يعيش ٩/٤٣

(٦) انظر ص ٤١٣ من هذا الجزء .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « على » . وفى هـ، ط : « عن » .

فهذه وجوه التقديم والتأخير فى كلام العرب. وإن كنا تركنا منها شيئا فإنه معلوم الحال، ولاحق بما قدّمناه.

وأما الفروق[1] والفصول فمعلومة المواقع[2] أيضا.

فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبىّ، وهو دون الأوّل؛ ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف؛ نحو قولك: كان فيك زيد راغبا، وقُبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ نحو قول الفرزدق:

فلمّا لِلصلاة دعا المنادى ... نهضتُ وكنتُ منها فى غُرور[3]

وسترى ذلك.

ويلحق بالفعل والفاعل فى ذلك المبتدأ والخبر فى قبح الفصل بينهما.

(وعلى الجملة فكلّما ازداد الجزءان اتصالا قوى قُبْح الفصل بينهما)[4].

فمن الفصول والتقديم والتأخير قوله:

فقَدْ والشكُّ بيّن لى عَناءٌ ... بوَشْك فراقهم صُرَدٌ يصيح[5]

---

(١) كذا فى ش. وفى د، ه، ز: «الفرق».

(٢) كذا فى ش. وفى د، ه، ز: «المواضع».

(٣) هذا من غزل قصيدة يمدح فيها الوليد بن عبد الملك. وقد ذكر أنه زاره طيف محبوبته فى المنام، وهو يقول فيه قبل هذا البيت:

فبت معانقا أرنو وأرنى ... ومرّات على كفل وثير

وبتنا فى الرداء معا كأنا ... لنا ملك الخورنق والسدير

فقوله: (نهضت) أى هببت من نومى وأيقظنى أذان الفجر. وقوله: «وكنت منها فى غرور» أى كان متاعه بمحبوبته فى الحلم فكان ذلك باطلا. وانظر الديوان ١/٣٤٩. والفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه مبنى على أن «لما» اسم بمعنى حين، مضاف إلى جملة «دعا المنادى» والعامل فيه «نهضت».

(٤) سقط ما بين القوسين فى د، ه، ز. (٥) انظر ص ٣٣٠ من الجزء الأوّل.

أراد : فقد بيّن لى صُرَد يصيح يوشك فراقهم، والشكّ عَناء . ففيه من الفصول ما أذكره. وهو الفصل بين (قد) والفعل الذى هو بيّن[1] . (وهذا)[2] قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال؛ ألا تراها تُعتدّ مع الفعل كالجزء منه . ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على (قد) فى نحو قول الله تعالى : ﴿ ولقد أوحى[3] إليك و إلى الذين من قبلك ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ ولقد علموا لمَن اشتراه[4] ﴾ وقوله[5] :

ولقد أجمع رِجْلىّ بها[6] حذرَ الموت وإنى لفَرور

وفَصل بين المبتدأ الذى هو الشكّ و بين الخبر الذى هو عناء بقوله : (بيّن لى) ، وفصل بين الفعل الذى هو (بيّن) و بين فاعله الذى هو (صُرد) بخبر المبتدأ الذى هو (عناء)، وقدّم قوله : (يوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح) و يصيح صفة لصرد على صرد، وتقديم الصفة أو ما يتعلّق بها على موصوفها قبيح؛ ألا ترى أنك لا تجيز هذا اليوم رجل وَرَد من موضع كذا؛ لأنك تريد : هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا . وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل ، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها، كذلك لا يجوز تقديم ما اتّصل بها على موصوفها ، كما لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف، لمّا[7] لم يجز تقديم المضاف إليه عليه. ولذلك لم يجز قولك : القتالُ زيدا حين تأتى ، وأنت تريد : القتالُ حين تأتى زيدا .

---

(١) سقط فى د ، هـ ، ز . (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « فهذا » .

(٣) آية ٦٥ سورة الزمر . (٤) آية ١٠٢ سورة البقرة .

(٥) أى عمرو بن معديكرب الزبيدىّ . وانظر الحماسة بشرح التبريزى (التجارية) ١/١٧٦ ، ومعانى ابن قتيبة ٤٩ .

(٦) « أجمع رجلىّ بها » الضمير فى (بها) يعود إلى فرسه . يريد أنه يضم رجليه عليها ، يستدرّ جريها ويستحثها . يريد أنه يحجم و يفرّ فى الحرب إذا كان فى الفرار الحزم والنجاة . وليست الشجاعة أن يحمل الرجل نفسه على الهلكة . وانظر شعره فى الموطن السالف .

(٧) كذا فى ز . وفى ش : « كما » .

فمتى رأيت الشاعر قد[1] ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها ، وانخراق الأصول بها ، فاعلم أن ذلك على ما جَشِمه منه و إن دلّ من وجه على جَوره وتعسّفه ، فإنه من وجه آخر مؤذِن بصياله وتخمّطه[2] ، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته . بل مَثَلُه فى ذلك عندى مثل مُجْرِى الجَمُوح بلا لجام ، ووارد الحروب الضَّرُوس حاسرا من غير[1] احتشام . فهو وإن كان ملوما فى عُنفه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض مُنّته[3] ؛ ألا تراه لا يجهل أن لو تكفّر[4] فى سلاحه ، أو أعصم[4] بلجام جواده ، لكان أقرب إلى النجاة ، وأبعد عن المَلْحاة[5] ، لكنه جَشِم ما جَشِمه على علمه بما يعقِب اقتحامُ مثله ، إدلالا بقوّة طبعه ، ودلالة على شهامة[6] نفسه . ومثله سواءً ما يحكى عن بعض الأجواد أنه قال : أُرِى[7] البخلاء أننا لا نجد بأموالنا ما يجدون بأموالهم ، لكنا نرى أن[8] فى[9] الثناء بإنفاقها عوضا[9] من حفظها (بإمساكها)[10] . ونحو منه قولهم : تجوع الحُـرّة ولا تأكل بثَدْييها ، وقول الآخر[11] :

لا خير فى طَمَع يُدْنى إلى طَبَع   وغُفّة من قِوام العيش تكفينى

---

(١) سقط فى د ، هـ ، ز . (٢) يقال : تخمّط الفحل : هدر وثار . وتخمّط : تكبر .

(٣) أى دخل فى سلاحه وتغطى به واستتر . (٤) فى ز : «اعتصم» . والاعتصام والإعصام بمعنى واحد . (٥) الملحاة : اللوم ، وهو مفعلة من لحوت العود : قشرته . (٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «شهومة» . (٧) كذا فى ش ، ز ، ط . وفى جـ : «يرى» .

(٨) سقط فى ز ، ط . (٩) سقط فى جـ . وفيها : «عوض» .

(١٠) كذا فى ش . وفى د ، ز ، ط : «وإمساكها» .

(١١) هو عروة بن أذينة . وانظر مجموعة المعانى ٦٨ ، والأغانى ٢١ / ١٦٤ وفيها :

* وغُبّر من كفاف العيش يكفينى *

وفى أمالى المرتضى هذا البيت فى ضمن أبيات لثابت قطنة . والطبع : العيب . والغفة : ما يتبلغ به و يقتات . وقوله : «قوام» فى جـ : «صباب» والصباب : البقية .

فاعرف بمـا ذكرته حال ما يرد فى معناه، وأن الشاعر إذا أورد منـه شيئا فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسُفُور مراده لم يرتكب صعبا، ولا جشِم إلا أَمَمـا(١)، وافق بذلك قابلا له، أو صادف غير آنِس به، إلا أنه هو(٢) قد استرسل واثقا، وبنى الأمر على أن ليس ملتبِسا .

ومن ذلك قوله :

فأصبحَتْ بعد خطَّ بهجتِها   كأنَّ قَفْرا رسومَها قلمـا(٣)

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قَفْرا كأنّ قلما خطّ رسومها . ففصل بين المضاف الذى هو (بعد)، والمضافِ إليه الذى هو (بهجتِها) بالفعل الذى هو (خطّ) وفصل أيضا بخطّ بين (أصبحت) وخبرها الذى هو (قفرا)، وفصل بين كأنّ واسمها الذى هو (قلما) بأجنبيّين : أحدهما قفرا، والآخر : رسومها(٤)؛ ألا ترى أن رسومها(٤) مفعول خطّ الذى هو خبر كأنّ، وأنت لا تجيز كأنّ خبزا زيدا آكل . بل إذا لم تُجِز الفصل بين الفعل والفاعل على قوّة الفعـل فى نحو كانت زيدا(٥) الحُمَّى تأخذ(٦) كان ألا تجيز الفصـل بين كأنّ واسمها بمفعول فاعلها أجدر(٧) .

نعم، وأغلظ من ذا أنه قدّم خبر كأنّ عليها وهو قوله : خطّ . فهذا ونحوه ممّـا لا يجوز لأحد قياس عليه . غير أن فيه ما قدّمنا ذكره من(٨) سموّ الشاعر وتَغَطْرُفِه(٩)، وبأْوِه(٩)، وتعجرفه(٩). فاعرفه واجتنبه .

ومن ذلك بيت الكتاب :

وما مثله فى الناس إلا مملّكا   أبو أُمّه حَىٌّ أبوه يقـاربه(١٠)

وحديث ما فيه معروف، فلندعه ولْنتعدّ عنه .

(١) هو اليسير، والبين من الأمر . (٢) سقط فى د، هـ، ز . (٣) ورد البيت فى اللسان (خطط) غير معزوّ . (٤) فى ش : «رسوما» . (٥) سقط فى ز . (٦) فى ش : «تأخذه» .
(٧) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : «أحرى» (٨) سقط هذا الحرف فى د، هـ، ز .
(٩) التغطرف : التكبر . والبأو : الفخر . والتعجرف : الإقدام فى هوج وعدم المبالاة .
(١٠) انظر ص ١٤٦ من الجزء الأوّل .

وأما[1] قول الفرزدق :

إلى ملِكٍ ما أُمُّه من مُحارب أبوه ولا كانت كُلَيب تصاهره[2]

فإنه مستقيم ولا[3] خَبْط فيه . وذلك أنه أراد : إلى ملك أبوه ما أمّه من محارب ، أى ما أم أبيه من محارب ، فقدّم خبر الأب[4] عليه ، وهو جملة ؛ كقولك : قام أخوها هند ، ومررت بغلامهما[5] أخواك .

وتقول على هذا : فِضّته محرقة سرجها فرسك ؛ تريد : فرسك سرجها فِضّته محرقة ، ثم تقدّم الخبر على صورته ، فيصير تقديره : سرجها فِضّته محرقة فرسك ، ثم تقدّم خبر السرج أيضا عليه فتقول : فضّته محرقة سرجها فرسك . فإن زدت على هذا شيئا قلت : أكثرها محرق فضّته سرجها فرسك ، أردت : فرسك سرجها فضّته أكثرها محرق ، فقدّمت الجملة التى هى خبر عن الفضّة عليها ، ونقلت الجُمَل عن مواضعها شيئا فشيئا . وطريق تجاوز هذا[6] والزيادة فى الأسماء والعوائد واضحة . وفى الذى مضى منه كافٍ بإذن الله .

فأما قوله :

مُعاوِىَ لم ترْعَ الأمانةَ فارعَها وكن حافظا لله والدين شاكرِ[7]

فإن (شاكر) هذه قبيلة . أراد : لم ترع الأمانة شاكر فارعها ، وكن حافظا لله والدين . فهذا شىء من الاعتراض . وقد قدّمنا ذكره ، وعِلّة حسنه ، ووجه جوازه .

---

(١) فى د ، هـ ، ز : « فأما » .

(٢) من قصيدته فى مدح الوليد بن عبد الملك . وفى الديوان طبع أوربة ص ٢٢٠ : « أبوها » . وهو المناسب لقوله بعد :

ولكن أبوها من رواحة ترتقى بأيامه قيس على من تفاخره

(٣) سقط حرف العطف فى ش . (٤) فى د ، هـ ، ز : « الأم » وما هنا فى ش ، ط .

(٥) كذا فى ش . وفى ج : « بغلاميهما » وفى ز : « بغلامها » .

(٦) فى ز : (أو) . (٧) انظر ص ٣٣٠ من الجزء الأوّل .

وأما قوله[(١)] :

يوما تراها كَمِثل أردية العَصْـ ـب ويـوما أديمهـا نَغِـلا[(٢)]

فإنه أراد : تراها يوما كمثل أردية العَصْب ، وأديمها يوما آخر نغلا . ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله ، وهو (ها) من تراها .

وهذا أسهل من قراءة مَن قرأ ﴿فبشَّرناها بإسحاق ومن وراء إسحاقَ يعقوبَ﴾[(٣)] إذا جعلت (يعقوب) فى موضع جرّ ، وعليه تلقّاه القوم[(٤)] من أنه مجرور الموضع . وإنما كانت الآية أصعب مأخذا من قِبَل أن حرف العطف منها الذى هو الواو ناب عن الجارّ الذى هو الباء فى قوله (بإسحاق) ، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون فى قوّة العامل قبله ، وأن يلى من العمل ما كان الأوّل يليه ، والجارّ لا يجوز فصله من مجروره ، وهو فى الآية قد فصل بين الواو[(٥)] ويعقوب بقوله ﴿ومن وراء إسحاق﴾ . والفصل بين الجارّ ومجروره لا يجوز ، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه .

وربما فَرِد[(٦)] الحرف منه فجاء منفورا عنه ، قال :

لو كنت فى خلقاء أو رأسِ شاهق وليس إلى منهـا النزولِ سـبيل[(٧)]

---

(١) أى الأعشى . وانظر اللسان (نغل) ، والصبح المنير ١٥٥ .

(٢) من قصيدته فى مدح سلامة ذى فائش التى أوّلها :

إن محلا وإن مرتحلا وإن فى السفر إذ مضوا مهلا

وقبل الشاهد :

والأرض حمالة لما حمل الله وما إن تردّ ما فعلا

والعصب : ضرب من البرود . والنغل : وصف ؛ من نغل إذا فسد ، ونغل وجه الأرض تهشمه من الجدوبة . يريد أن الأرض فى أيام الربيع تزدان بالنبات والأزهار ، وفى غيره يجف أديمها وييبس .

(٣) آية ٧١ سورة هود . وقراءة فتح باء يعقوب قراءة ابن عامر وحمزة وحفص . وقرأ الباقون بالرفع . (٤) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

(٥) كذا فى ش ، ز ، وفى ط : « الجار » .

(٦) أى انفرد . وقوله . « منه » أى من المجرور . وفى ط : « يرد » .

(٧) خلقاء أى ملساء ، وهى صفة لمحذوف وهو صخرة . ويريد بالشاهق جبلا عاليا .

ففصل بين حرف الجرّ ومجروره بالظرف الذى هو (منها) وليس كذلك حرف العطف فى قوله :

* ... ويوما أديمها نغِلا *

لأنه عطف على الناصب الذى هو (ترى)[1] فكأن الواو أيضا ناصبة، والفصل بين الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجارّ ومجروره .

وليس كذلك قوله[2] :

فصَلَقْنا فى مُرَادٍ صَلْقةً وصُدَاءٍ ألحقتهم بالثَّلَلْ[3]

(فليس منه)[4] لأنه لم يفصل بين حرف العطف وما عطفه[5]، وإنما فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر الذى هو (صلقة) وفيه أيضا الفصل بين الموصوف الذى هو (صلقة) وصفته التى هى قوله (ألحقتهم بالثلل)[6] بالمعطوف والحرف العاطفِهِ أعنى قوله : وصُدَاء، وقد جاء مثله؛ أنشدنا[7] :

أمرّت من الكتّان خَيطا وأرسلتْ رسولا إلى أخرى جريًّا يُعينها

أراد : وأرسلت إلى أخرى رسولًا جَرِيًّا .

---

(١) كذا فى ش . وفى ز، ط : « تراها » .

(٢) أى لبيد . وانظر اللسان (ثلل) و(صلق) ، والديوان .

(٣) من قصيدته التى أولها :

إن تقوى ربنا خير نفل وبإذن الله ريثى وعجل

وبعد الشاهد :

ليلة العرقوب لما غامرت جعفرٌ تدعى ورهط ابن شكل

يقال : صلق بنى فلان وفى بنى فلان : أوقع بهم وقعة منكرة . ومراد وصداء : قبيلتان . والثلل : الهلاك . ويوم العرقوب : من أيام العرب ؛ كما فى ياقوت . وانظر الديوان ٢/١٤

(٤) كذا فى ز، ط . وسقط ما بين القوسين فى ش .

(٥) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « عاطفة » وهو تحريف عن « عاطفه » على صيغة الفعل من المفاعلة .

(٦) فى د، ه، ز : «بالثلك» كما تقدم فى البيت وهو تحريف كما سبق .

(٧) فى د، ه، ز : « أنشدناه » . والجرىّ : الرسول لجريه فى أداء رسالته .

والأحسن عنـدى فى يعقوب من قوله — عزّ اسمه — : ﴿ ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾ فيمن فتح أن يكون فى موضـع نصب بفعل مضمَر دلَّ عليـه قوله ﴿ فبشّرناها بإسحاق ﴾ أى وآتيناها يعقوب . فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجارّ والمجرور . فاعرفه .

فأمّا قوله :

فليست خراسانُ التى كان خالد بهـا أسَد إذ كان سـيفا أميرُها

فحديثـه طريف . وذلك أنه — فيما ذُكر — يمدح خالد بن الوليد ويهجو أسدا ، وكان أَسَد وليها بعـد خالد (قالوا فكأنه)[1] قال : وليست خراسان بالبلدة التى كان خالد بهـا سيفا إذ كان أسد أميرها (ففى)[2] كان على هـذا ضمير الشأن والحديث ، والجملة بعـدها التى هى (أسـد أميرها) خبر عنها . ففى هذا التنزيل أشـياء : منها الفصل بين اسم كان الأولى وهو خالد ، وبين خبرها الذى هو (سيفا) بقوله (بها أسد إذ كان) فهذا واحد .

وثانٍ : أنه قدّم بعض ما (إذ) مضافة إليه وهو أسد عليها . وفى تقديم المضاف إليه أو شىء منه على المضاف من القبح والفساد ما لا خفاء به ولا ارتياب . وفيـه أيضا أن (أسد)[3] أحد جزأى الجملة المفسّرة للضمير على شريطة التفسير أعنى ما فى كان منه . وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلا من بعـده . ولو تقدّم تفسيره قبله لمـا احتاج إلى تفسير ، ولمَـا سمّاه الكوفيون الضمير المجهول[4] .

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «فقالوا كأنه» .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « وفى » .

(٣) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز .

(٤) فى المغنى (المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة) : «ضمير المجهول» .

ـ فإن قلت : فقــد قال الله تعالى :﴿ فإذا هى شاخصة أبصارُ الذين كفروا ﴾[1] فقدّم (إذا) وهى منصوبة بـ«شاخصة» ، و إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل ، فكأنه على هــذا قال : فإذا هى شاخصــةٌ هى أبصار الذين كفروا[2] و (هى) ضمير القِصّة ، وقد ترى كيف قدّرت تقديم أحد الجُـزْأَين اللذين يفسّرانها عليها ، فكما جاز هذا (فكذلك يجوز)[3] أيضا أن يقدّم (أسد) على الضمير فى (كان) وإن كان أسد أحد جزأى تفسير هذا الضمير .

قيل : الفرق أنّ الآية إنما تقدم[4] فيها الظرف المتعلّق عندك بأحد جزأى تفسير الضمير وهــو[5] شاخصة ، والظرف ممــا يتّسع[6] الأمر فيه ولا تضيق مِســاحة[7] التعذر[8] له بأن تعلّقه بمحــذوف يدلّ[9] عليه شاخصة أو[10] شاخصــة أبصار الذين كفروا ؛ كما تقول فى أشياء كثيرة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ فإذا نُفخ فى الصور فلا أنساب بينهم ﴾[11]

---

(١) آية ٩٧ سورة الأنبياء .

(٢) كذا فى الأصول التى بيدى . والمقام يقضى بحذفها .

(٣) كذا فى ش . وفى ز : « فكذلك ليجوزنّ » . وفى ط : « كذلك فليجوزنّ » .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « يقدم » .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « هى » وفى ط : «وهو وهى» .

(٦) سقط هذا اللفظ فى ش . وعليه يقرأ « يتسع » بالبناء للفعول .

(٧) فى د : « ساحة » .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « العذر » .

(٩) فى ز : « تدل » .

(١٠) كذا فى ش ، ز . وفى ط : « أى » .

(١١) آية ١٠١ سورة المؤمنين . وهو يريد أن (إذا) فى الآية نصبها ما فى الجواب (فلا أنساب بينهم) وقد تقرر أن (لا) لهــا التصدّر فلا يعمل ما بعدها فيا قبلها . والعــذر فى ذلك أن (إذا) ظرف يتوسّع فى أمره .

وقوله : ﴿هل ندلّكم على رجل ينبئكم إذا مُزِّقتم كل ممزَّق إنكم لفى خَلْق جديد﴾[1]
وقول الشاعر[2] :

وكنت أُرَى زيدا كما قيل سيّدا   إذا إنه عَبْــد القفــا واللهازم

فيمن كسر إنّ .

وأما البيت فإنه قدّم فيه أحد الجزأين البتّة ، وهو أسَد . وهذا ما لا يُسمح[3] به ، (ولا يُطوى كَشْح[4]) عليـه . وعلى أنه أيضا قد يمكن أن تكون (كان) زائدة فيصير تقديره : إذ أسد أميرها . فليس فى هذا أكثر من شىء واحد ، وهو ماقدّمنا ذكره من تقديم ما بعد (إذْ) عليها وهى مضافة إليه . وهذا أشبه من الأوّل ؛ ألا ترى أنه إنما نَعَى على[5] خراسان إذ أسد أميرها ؛ لأنه إنما فضّل أيام خالد المنقضية بها على أيام أسد المشاهدة فيها . فلا حاجة به إذًا الى (كان) ؛ لأنه أمر حاضر مشاهد . فأمّا (إذْ) هذه فتعلّقة بأحد شيئين : إمّا بليس وحدها ، وإمّا بما دلّت عليه من غيرها ، حتى كأنه قال : خالفت خراسان إذ أسد أميرها حالتَها التى كانت عليـه[6] لها أيام ولاية خالد لهـا ؛ على حدّ ما تقول فيما يضمّ[7] للظروف (لتتناولها[8] ، وتتصل) اليها .

---

(١) آية ٧ سورة سبأ . وهو يريد كما سبق فى الآية السالفة أن الجواب (إنكم لفى خلق جديد) لا يصلح للعمل فى (إذا) لأن (إنّ) لها الصدر أيضا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ والعذر هو ما سبق .

(٢) هذا من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلها . وقوله : « أرى » بضمّ الهمزة ؛ أى أظنّ . واللهازم : عروق القفا . ومعنى عبد القفا واللهازم أن من ينظرهما يتبين عبوديته ولؤمه . وانظر الكتاب ١/٤٧٢ ، والخزانة ٤/٤٠٣   (٣) ء ، هـ ، ز : « مما » .

(٤) كذا فى ز . وفى ش : « تطوى كشحا » .

(٥) كذا فى ش . وفى ء ، هـ ، ز . « حال » .

(٦) سقط فى ش .   (٧) كذا فى ز . وفى ش : « يضمر » .

(٨) كذا فى ز . وفى ش : « ليتناولها و يصل » .

فإن قلت : فكيف يجوز لليس أن تعمل فى الظرف(١) وليس فيها تقدير حدَث؟ .

قيل : جاز ذلك فيها ، من حيث جاز أن ترفع وتنصب ، وكانت على مثال الفعل ، فكما عملت(٢) الرفع والنصب و إن عريت من معنى الحَدَث ، كذلك أيضا تنصب الظرف لفظا (كما(٣) عملت الرفع والنصب لفظا) ، ولأنها على وزن الفعل .

وعلى ذلك وجّه أبو علىّ قول الله سبحانه : ﴿ألا يوم يأتيهم(٤) ليس مصروفا عنهم﴾ لأنه أجاز فى نصب (يوم) ثلاثة أوجه : أحدها(٥) أن يكون متعلّقا بنفس (ليس) من حيث ذكرنا من الشَّبَه اللفظىّ . وقال لى أبو علىّ رحمه الله يوما : الظرف يتعلق بالوَهْم مثلا .

فأمّا قول الآخر :

نظرتُ وشخصِى مطلعَ الشمس ظِلُّه ... إلى الغرب حتّى ظِلُّه الشمسَ قد عَقَلْ

فقيل فيه : أراد(٦) نظرت مطلع الشمس وشخصى ظِلُّه إلى الغرب ، حتى عقل الشمسَ ظلّه أى حاذاها(٧) ، فعلى هذا التفسير قد فصل بمطلع الشمس بين المبتدأ وخبره ، وقد يجوز ألا يكون فصل(٨) ، لكن على أن يتعلّق مطلع الشمس بقوله : إلى الغرب ، حتى كأنه قال : شخصى ظِلّه إلى الغرب وقت طلوع الشمس ، فيعلّق الظرف بحرف الجرّ الجارى خبرا عن الظلّ ؛ كقولك : زيد من الكرام يوم الجمعة ، فيعلّق الظرف بحرف الجرّ ، ثم قدّم الظرف لجواز تقديم ما تعلّق به إلى موضعه ؛ ألا تراك تجيز أن تقول : شخصى إلى الغرب ظله ، وأنت تريد : شخصى ظلّه إلى الغرب . فعلى هذا تقول : زيد يوم الجمعة أخوه من الكرام ، ثم تقدّم فتقول : زيد من الكرام يوم الجمعة أخوه . فاعرفه .

---

(١) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : «الظروف» . (٢) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : «وكما» .

(٣) سقط ما بين القوسين فى ش . (٤) آية ٨ سورة هود . (٥) لم يأت فى ش ، د ، هـ ، ز ، ط بقية الأوجه . وذلك أنه لا يتعلق غرضه إلا بما ذكره . وفى ج : «القول الثانى : بما دلت عليه من معنى . والثالث : بمصروف» وقوله : «من معنى» يريد معنى الانتفاء . (٦) سقط فى ى ، هـ ، ز .

(٧) ز ، ط : «فصلا» . (٨) وذلك أن يحاذى صاحب الظل الشمس فتكون غير حائلة عنه ، وذلك فى الزوال إذا قام قائم الظهيرة . وتراه بمدّى الفعل ، ورد فى اللسان والقاموس لازما .

وقال الآخر :

أيا بن أناسٍ هل يمينُك مطلَقٌ ……… نداها إذا عُدّ الفعال شمالها [(١)]

أراد : هل يمينك شمالها مطلق نداها . فـ (ـها) من (نداها) عائد إلى الشمال لا اليمين، والجملة خبر عن يمينها [(٢)] .

وقال الفرزدق :

مُلوكٌ يبتنون توارثوها ……… سُرادقَها المَقاوِل والقِبابا [(٣)]

أراد : ملوك يبتنون المقاول والقبابَ، توارثوها سُرادقها . فقوله : « يبتنون المقاول والقبابَ » صفة لملوك [(٤)] . وقوله : « توارثوها سرادقها » صفة ثانية لملوك [(٥)]، موضعها التأخير، فقدّمها وهو يريد بها موضعها؛ كقولك : مررت برجل مكلِّمها مارٍّ بهند، أى مارّ بهند مكلِّمها؛ فقدّم الصفة الثانية وهو معتقِد تأخيرها . « ومعنى يبتنون المقاول » أى أنهم يصطنعون المقاول ويبتنونهم؛ كقول المولَّد :

يبنى الرجال وغيره يبنى القُرَى ……… شتّان بين قُرًى وبين رجال

وقوله : « توارثوها » أى توارثوا الرجال والقِباب . ويجوز أن تكون الهاء ضمير المصدر؛ أى توارثوا هذه الفَعَلات .

---

(١) « أيا بن أناس » كذا فى ش . وفى جـ : « إياس » فى مكان « أناس » وفى د، هـ، ز، ط : « أنا ابن أناس » . (٢) كذا فى الأصول التى بيدى . يريد يمين الشمال . والأولى : « يمينك » .

(٣) قبله أول القصيدة :

أنا ابن العاصمين بنى تميم ……… إذا ما أعظم الحدثان نابا

نمانى كل أصيد دارمىّ ……… أغرّ ترى لقبته حجابا

وانظر النقائض طبع أوربة ٤٥١ . والمقاول : جمع المقول، بكسر الميم وسكون القاف؛ وهو كالقيل : الملك على قومه يكون دون الملك الأعظم .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى ز : « للملوك » . (٥) كذا فى ط . وفى ش، ز : « للملوك » .

فأمّا ما أنشده أبو الحسن من قوله[1] :

لســنا كمن حلّت إيادٍ دارَها تكريتَ ترقب حَبَّها أن يُحصَدا

فمعناه : لســنا كمن حلّت دارها ، ثم أبدل (إيادٍ) مِن (من حلت دارها) فإن حملته على هذا كان لحنا ؛ لفصلك بالبدل بين بعض الصلة و بعض ، فجرى ذلك في فساده مجرى قولك : مررت بالضارب زيدٍ جعفرا . وذلك أن البدل إذا جرى على المبدَل منه آذن بتمــامه وانقضاء أجزائه ، فكيف يسوغ لك أن تبدِل منه وقد بقيتْ منه بقيّة ! هذا خطأ في الصناعة . وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرتَ ما يدلّ عليه (حلّت) فنصبت به الدار ، فصار تقديره : لسنا كمن حلّت إيادٍ ، أى كإيادٍ التى حلّت ، ثم قلت من بعده : حلّت دارها . فدلّ (حلّت) فى الصلة على (حلّت) هذه التى نصبت (دارها) .

ومثله قول الله سبحانه : ﴿ إنه على رَجْعِهِ لقادر[2] . يوم تُبْــلَى السرائر ﴾ (أى[3] يرجعه يوم تبلى السرائر) فدل « رَجْعِه » على يرجعه . ولا يجوز أن تعلّق « يوم » بقوله «لقادر» لئلّا يصغر المعنى؛ لأنّ الله تعالى قادر يوم تبلى السرائر وغيرَه فى كل وقت وعلى كل حال على رجع البشر وغيرهم . وكذلك قولُ الآخر[4] .

(١) أى الأعشى ، وكان قومه أغاروا على سواد العراق ، وهو فى سلطان كسرى ، فغضب كسرى وطلب منهم رهائن ، فأبى قومه ذلك . و يذكر الأعشى فى هذه القصيدة أنهــم بدو لا يستذلون ، وليسوا كإياد الذين أقاموا فى تكريت — وهو بلد على دجلة — فعالجوا الزرع والحرث ورضوا بالهوان . و يقول فى مطلع خطابه لكسرى بعد غزل القصيدة :

من مبلغ كسرى إذا ماجاءه عنى مآلك مخمشات شــرّدا

آليت لا نعطيه من أبنائنــا رهنا لنفسدهم كمن قد أفسدا

وقوله : « كمن حلت » يروى : « كما حلت » وانظر الصبح المنير ١٥٠ وما بعدها ، واللسان (متن) .

(٢) آيتا ٨ ، ٩ سورة الطارق . (٣) سقط مابين القوسين فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط .

(٤) فى د ، هـ ، ز : « قوله » .

ولا تحسبنّ القتـل محْضا شربتَه ... نزارا ولا أنّ النفوس استقرّت[1]

ومعناه : لا تحسبنّ قتلك نزارا مَحْضا شربته؛ إلا أنه وإن كان هذا معناه فإن إعرابه على غيره وسواه؛ ألا ترى أنك إن حملته على هذا جعلت (نزارا) فى صلة المصدر الذى هو (القتل) وقد فصلت بينهما بالمفعول الثانى الذى هو (محضا)، وأنت لا تقول: حسبت ضربك جميلا زيدا وأنت تقدّره على: حسبت ضربك زيدا جميلا؛ لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبى. فلا بدّ إذًا من أن تُضمر لنزار ناصبا يتناوله، يدلّ عليه قوله : (القتل) أى قتلت نزارا . وإذا جاز أن يقوم الحال مقام اللفظ بالفعل كان اللفظ بأن يقوم مقام اللفظ أولى وأجدر .

وذاكرتُ المتنبىُ شاعرنا نحوا من هذا، وطالبته به فى شىء من شعره، فقال: لا أدرى ما هو، إلا أنّ الشاعر قد[2] قال :

* لسنا كمن حلّت[3] إياد دارها *

البيت[4]. فعجبت من ذكائه وحضوره مع قوة المطالبة له[5] حتى أورد ما هو فى معنى البيت الذى تعقّبته[6] عليه من شعره . واستكثرت ذلك منه . والبيت قوله :

وفاؤكما كالرَّبْع أشجاه طاسُمـه ... بأن تُسعِدا والدمعُ أشفاه ساجمُه[7]

وذكرنا ذلك لاتصاله بما نحن عليه؛ فإن الأمر يذكر للأمر .

---

(١) المحض : اللبن الخالص لارغوة فيه . ونزار : القبيلة التى أبوها نزار بن معدّ .

(٢) سقط هذا الحرف فى ش . (٣) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « جعلت » .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى ز :

* تكريت تمنع حبها أن يحصدا *

(٥) كذا فى ش، ط . وسقط فى د، ه، ز . (٦) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « تعقبه » . (٧) فقوله : « بأن تسعدا » متعلق بقوله : «وفاؤكما» وكان صاحباه عاهداه على أن يسعد بالبكاء عنـد ربع الأحبـة . فيقول : وفاؤكما بذلك كالربع . وذلك أن أبعثه على الحزن الدارس منه، وكذلك بكاؤهما لم يكن بسكب الدموع فكان أشجى كالربع .

انظر فى شرح البيت وما قيل فيه العكبرى (بولاق ٢/٢٥٤)، وأمالى ابن الشجرى (١/١٩٤) .

وأنشدنا أبو عليّ للكُميت :

كذلك تلك وكالناظرات صواحبها ما يرى المِسْحل[1]

أى وكالناظرات مايرى المسحل صواحبها . فإن حملته على هذا ركبت قبح الفصل . فلا بدّ إذًا أن يكون « ما يرى المسحل » محمولا على مضمر يدلّ عليه قوله « الناظرات » أى نظرن ما يرى المسحل .

وهذا الفصل الذى نحن عليه ضرب من الحَمْل[2] على المعنى ، إلا أنّا[3] أوصلناه بما تقدّمه لما فيه من التقديم والتأخير فى ظاهره . وسنفرد للحمل على المعنى فصلا بإذن الله .

وأنشدوا :

كأنّ بِرْذَون أبا عصام زيدٍ حمارٌ دُقّ باللجام[4]

أى كأنّ برذون زيد يا أبا عصام حمار دقّ باللجام . والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح[5] كثير ؛ لكنه من ضرورة الشاعر . فمن ذلك قول[6] ذى الرمة :

كأنّ أصواتَ مِن إيغالهنّ بنا أواخرِ المَيْس أصواتُ الفراريج[7]

(١) « تلك » فى حـ : « تيك » . والمسحل : جانب اللحية ، وهو موطن الشيب .

(٢) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « المحمول » .

(٣) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « أنه وصلناه » .

(٤) انظر العينى ٣ / ٤٨٠

(٥) سقط فى ش ، ط . وثبت فى ى ، هـ ، ز .

(٦) كذا فى ى ، هـ ، ز . وفى ش ، ط : « قوله » .

(٧) هذا فى وصف الإبل . والإيغال : الإبعاد فى الأرض . وأراد به شدّة السير ، والميس : شجر تتخذ منه الرحال ، وأراد به الرحل . والفراريج : صغار الدجاج . يريد أن رحالهم جدد وقد طال السير فبعض الرحل يحك بعضا فيكون له صوت يشبه صوت الفراريج . وانظر الكتاب ١/ ٩٢ ، والخزانة ٢ / ١١٩ ، والديوان ٧٦

(أى كأن أصوات أواخر المَيْس من إيغالهنّ بنا أصواتُ الفراريج)[1] .

وقــوله[2] :

كما خُــطَّ الكتّابُ بكفِّ يوما يهــوديٍّ يقــارِبُ أو يَزِيل

(أى بكفِّ يهوديٍّ)[3] .

وقــوله : ٥

هما أخَوَا فى الحرب مَن لا أخا له إذا خاف يوما نَبْــوة فدعاهما[4]

أى هما أخَــوا مَن لا أخا له فى الحرب ، فعلّق الظرف بمــا فى[5] (أخوا) من معنى الفعل؛ لأن معناه : هما ينصرانه و يعاونانه .

وقــوله[6] :

هما خُطّتــا إما إسارٍ ومِنَّــةٍ و إما دَمٍ والقتلُ بالحرّ أجدر ١٠

ففصل[7] بين (خُطّتا) و (إسارٍ) بقوله (إمّا) ، و نظــيره[8] هو غلامُ إمّا زيدٍ و إمّا عمرو . وقد ذكرت هذا البيت فى جملة كتابى « فى تفسير أبيات الحماسة » ، وشرحتُ حال الرفع فى إسارٍ ومِنّة .

---

(١) سقط ما بين القوسين فى ش ، وثبت فى ى ، هـ ، ز ، ط .

(٢) أى أبى حية النميرى . يصف رسم الدار التى وقف عليها ، ويشبهه بالكتابة ، وكانت الكتابة يتعاطاها اليهود . وقوله : « يقارب » أى يدنى بعض خطه من بعض . وقوله : « يزيل » أى يميز بين الحروف و يباعد بينها . وانظر شواهد العينى ٣ / ٤٧٠ ، واللسان (عجم) . ١٥

(٣) سقط ما بين القوسين فى ى ، هـ ، ز ، ط .

(٤) انظر الكتاب ١/٩٢ ، وحاشية الجزء الأول من هذا الكتاب ٢٩٦

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « فى الظرف » . ٢٠

(٦) أى تأبط شرا . وانظر الخزانة ٣ / ٣٥٦

(٧) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « فصل » .

(٨) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « نظير هذا » .

ومن ذلك قوله :

فــزججتُهــا بمــزَجّة زَجَّ القلوصَ أبى مزاده[1]

أى زَجّ أبى مزادة القلوص . ففصل بينهما بالمفعول به . هذا مع قدرته على أن يقول : زجّ القلوصِ أبو مَزادة، كقولك : سرّنى أكلُ الخبز زيدٌ . وفى هذا البيتِ عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عنـدهم ، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ؛ ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة، مع تمكّنه من ترك ارتكابها، لا لشىء غير الرغبة فى إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول .

فأمّا قوله[2] :

يُطفن بحُــوزِىّ المراتع لم يُرَعْ بواديه من قَــرْعِ القِسِىّ الكنائنِ

فلم نجد فيه بدّا من الفصل ؛ لأن القوافى مجرورة . ومن ذلك قراءة (ابن عامر)[3] :

---

(١) يقال : زجه : طعنه بالزج وهو سنان الرمح . والمزجة رمح قصير . والقلوص : الناقة الفتية . وكأن الضمير فى « زججتها » لراحلته . وقــوله : « بمزجة » كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : «متمكنا » ويذكر الزمخشرى فى المفصل أن هذا البيت يوجد فى بعض نسخ الكتاب ، وأن سيبويه برىء من عهدته . وانظر العينى ٣/٤٦٨ ، والخزانة ٢/٢٥١ ، وابن يعيش ٣/١٩

(٢) أى الطرماح . وقبله :

يخافتن بعض المضغ من خشية الردى وينصتن للسمع انتصات القنافن

وهو فى وصف بقر الوحش . والقنافن — بفتح القاف الأولى — جمع القنقن — بكسر القافين — والقنـاقن — بضم القاف الأولى وكسر الثانيــة — وهو المهندس الذى يعرف الماء تحت الأرض . والحوزىّ فحلها ، وهو فى الأصل المتوحد . وقوله : « لم يرع بواديه » أى لم يفزع بالوادى الذى هو فيه . وفى اللسان (حوز) والديوان ١٦٩ : «ترع بواديه» وضبط «ترع» بالبناء للفاعل ، و«بواديه» بفتح الباء جمع البادى ، أو البادية . وفى شواهد العينى ٣/٤٦٤ : «وأراد بالبوادى البوادر» وواحدها بادرة ، وهى ما يظهر عند الغضب من حدة وغيرها . وقوله : « من قرع القسىّ الكنائن » أى من تعرض الصيادله .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « من قرأ » .

« وكذلك زُيِّن[1] لكثير من المشركين قتلُ أولادَهُمْ شركائهم » وهـذا فى النثر وحال السعة صعب[2] جدا[3]، لا سيّما والمفصول به مفعول لا ظرف .

ومنه بيت الأعشى :

إلا بُدَاهـة أو عُـلا   لةَ قارِح نَهْدِ الجُـزاره[4]

ومذهب[5] سيبويه فيـه الفصل بين (بُدَاهة) و (قارِح) ؛ وهـذا أمثل عندنا من مذهب غيره فيه ؛ لما قدّمنا[6] فى غير هذا الموضع . وحكى الفرّاء عنهم : برئت إليك من خمسة وعِشرِى النخّاسين ، وحَكَى أيضا : قطع الله الغداة يد ورِجل من قاله ، ومنه قولهم : هو خيرُ وأفضلُ مَنْ ثَمَّ ، وقوله[7] :

يا من رأى عارِضـا أرقت له   بين ذراعَىْ وجَبْهـةِ الأسَـدِ

فإن قيل : لو كان الآخر مجرورا بالأول لكنت بين أمرين .

---

(١) آية ١٣٧ سورة الأنعام .   (٢) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « ضعف » وظاهر أنه محرّف عن « ضعيف » .   (٣) سقط فى د ، هـ ، ز .

(٤) هذا من قصيدة له . يذكر فيها بأس قومه . وقبل البيت على ما فى اللسان (جزر) والكتاب ١/٧٦ :

ولا نقـاتل بالعصـ   ـى ولا نرامى بالحجارة

والقارح من الخيل الذى أكل خمس سنين ، وبداهته أول جريه ، وعلالته بقية جريه . يريد أن قتالهم ليس بالعصىّ وليس بالحجارة ، وإنما هو الخيل يمتطيها الفوارس بالسلاح . ووقع هنا تقديم « بداهة » على « علالة » والواقع فى الديوان وغيره عكس هذا الترتيب ؛ كما وقع السابق على الشاهد على غير ما ذكرت . وانظر الخزانة ١/٨٣ ، والصبح المنير ١١٤ ، والكتاب ١/٧٦

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فذهب » .

(٦) كذا فى ش وفى د ، هـ ، ز : « ذكرنا » . وفى ط : « قد ذكرنا » .

(٧) ينسب الى الفرزدق . ولا يوجد فى ديوانه قصيدة هذا البيت . والعارض : السحاب يعترض فى الأفق . وذراعا الأسـد وجبهته من منازل القمر ، ينسب إليهما المطر . وانظر الخزانة ١/٣٦٩ ، والديوانى ١/٢١٥ .

إما أن تقول : إلّا (علالة[1] أو بداهته) قارحٍ،و برئت إليك من خمسةٍ وعشريهم النخّاسين، وقطع الله يد ورِجْله مَن قاله ، ومررت بخيرِ وأفضـلِه مَنْ ثَمَّ ، و بين ذراعى وجبهتِه الأسـد؛ لأنك إنمـا تُعمل الأوّل،[2] بجرى ذلك مجـرى : ضربت فأوجعته زيدا ، إذا أعملت الأوّل .

٥ وإما أن تقدّر حذف المجـرور من الثانى وهو مضمر ومجرور كما ترى ، والمضمر إذا كان مجرورا قبح حذفه ؛ لأنه يضعف أن ينفصل فيقومَ برأسه .

فإذا لم تخلُ[3] عند جرِّك الآخِر بالأول من واحد من هذين ، وكلّ واحد منهما متروك وجب أن يكون المجرور إنما انجرّ بالمضاف الثانى الذى وليـه ، لا بالأول الذى بَعُدَ عنه .

١٠ قيل : أمّا تركهم إظهـار الضمير فى الثانى وأن يقولوا : بين ذراعى وجبهته الأسد ونحو ذلك فإنهم لو فعلوه[4] لبقى المجرور لفظا لا جارّ له فى اللفظ يجاوره؛ لكنهم لمّا قالوا : بين ذراعَىْ وجبهة الأسد صار كأنّ (الأسـد) فى اللفظ مجرور بنفس (الجبهة) وإن كان فى[5] الحقيقة مجرورا بنفس الذراعين . وكأنهم[6] فى ذلك إنما أرادوا إصلاح اللفظ . وأمّا قبح حذف الضمير مجرورا لضعفه عن الانفصال فساقط عنا

١٥ أيضا . وذلك أنه إنما يقبح[7] فصل الضمير المجرور متى نخرج إلى اللفظ؛ نحو مررت بزيدٍ وَكَ ، ونزلت على زيد وَهُ لضعفه[8] أن يفارق ما جَرَّه . فأمّا إذا لم يظهر إلى اللفظ

---

(١) لو جرى على ما سبق لعكس الترتيب. (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «لذلك» .

(٣) كذا فى ش . وفى ط ، ز : « يخل » . (٤) فى د ، هـ ، ز : « فعلوا ذلك » .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « على » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ،

٢٠ هـ ، ز : « فكأنهم » . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « قبح » .

(٨) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « ولضعفه » .

وكان إنما هو مقدّر فى النفس غير مستكره عليه اللفظ فإنّه لا يقبح؛ ألا ترى أن هنا أشياء مقدّرة لو ظهرت إلى اللفظ قبحت ، ولأنها غير خارجة إليه ما[1] حسُنت . من ذلك قولهم : اختصم زيد وعمرو ؛ ألا ترى أن العامل فى المعطوف غير العامل فى المعطوف عليه ، فلا بدإذًا من تقديره على : اختصم زيد واختصم عمرو، وأنت لو قلت ذلك لم يجُز ؛ لأن اختصم ونحوه من الأفعال — مثل اقتتل واستبّ واصطرع — لا يكون فاعله أقلّ من اثنين . وكذلك قولهم : رُبَّ رجل وأخيه ، ولو قلت : وربّ[2] أخيه لم يجز ، و إن كانت رُبَّ مرادة هناك ومقدّرة .

فقد علمت بهذا وغيره أن ما تقدّره[3] وهمًا ليس كما تلفظ به[3] لفظا . فلهذا يسقط عندنا إلزام سيبويه هذه الزيادة .

والفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير، وفيما أوردناه منه كاف بإذن الله .

وقد جاء الطائىّ الكبير بالتقديم والتأخير ، فقال :

وإن الغنى لى لو لحظت مطالبى ... من الشعر إلّا فى مديحك أطوعُ[4]

وتقديره : وإن الغنى لى لو لحظت مطالبى أطوع من الشعر إلا فى مديحك ، أى فإنه يطيعنى فى مدحك ويسارع إلىّ . وهذا كقوله أيضا معنى لا لفظا :

تَغَاير الشعرُ فيـــه إذ سهِرت له ... حتى ظننتُ قوافيـــه ستقتتل[5]

وكقول الآخر :

ولقــد أردت نظامها فتواردت ... فيها القوافى جَحْفلا عن جحْفـل

---

(١) « ما » زائدة . ويقــع ذلك فى كلام المؤلف كثيرا . وقــد سقطت فى ج ، وفى ط : « ولو أنها غير خارجة إليه ما حسنت » وهى ظاهرة . (٢) سقطت الواو فى ز .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يقدره ... يلفظ » .

(٤) من قصيدته فى مدح أبى سعيد محمد بن يوسف . (٥) من قصيدته فى مدح المعتصم .

وذهب أبو الحسن فى قول الله سبحانه : ﴿ مِن شرِ الوَسْواس الخنّاس . الذى يوسوس فى صدور الناس . من الجِنّـة والناس ﴾ إلى أنه أراد : من شر الوسواس الخناس من الجنّة والنـاس (الذى يوسوس فى صدور الناس) .[1] [2]

ومنه قول الله — عز اسمه — : ﴿اذهب بكتابى هذا فألقِه إليهم ثم تَوَلّ عنهم فانظر ماذا يرجعون﴾ أى اذهب بكتابى هذا فألقه اليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم . وقيل فى قوله تعالى : ﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لمـا قالوا فتحرير رقبة﴾ إن تقديره : والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة ثم يعودون (لمـا قالوا) .[3] [4] [5]

ونحو من هذا ماقدّمنا ذكره من الاعتراض فى نحو قوله تعالى : ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسم لو تعلمون عظيم . إنه لقرآن كريم﴾ تقديره — والله أعلم — فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقَسَم عظيم لو تعلمون .[6]

وقد شبّه الجازم بالجارّ ففصل بينهما، كما فصل بين الجارّ والمجرور؛ وأنشدنا لذى الرمة :[7]

فأضحتْ مَغَانيها قِفـارا رسُـومُها ... كأن لم سوى أهلٍ من الوحش تؤهَلِ[8]

---

(١) آيات ٤ ، ٥ ، ٦ سورة الناس . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٣) آية ٢٨ سورة النمل . (٤) آية ٣ سورة المجادلة . (٥) سقط فى ش .

(٦) آيات ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ سورة الواقعة . (٧) سقط حرف العطف فى ش .

(٨) قبـله :

فيا أكرم السكن الذين تحملوا ... عن الدار والمستخلف المتبـدل

والسكن : جمع الساكن . وتؤهل من أهلت المكان : نزلت به . فالمرفوع لتؤهل ضمير الدار أو المغانى .

وانظر الخزانة ٦٢٦/٣ ، والديوان ٥٠٦

وجاء هـذا[1] فى ناصب[2] الفعل. أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى بقول الشاعر :

لمّـا رأيتُ أبا يزيد مقاتِلًا أدعَ القتـال[3] ... ...

أى لن أدع القتال مارأيت أبا يزيد مقاتلا، كما أراد فى الأول : كأن لم تؤهل سـوى أهل من الوحش . وكأنه شـبّه لن بأنّ ، فكما جاز الفصل بين أنّ واسمها بالظرف فى نحـو قولك : بلغنى[4] أنّ فى الدار زيدا ، كذلك شبه (لن) مع الضرورة بهـا ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذى هو (ما رأيت أبا يزيد) أى مُدّة رؤيتى .

فصل فى الحمل على المعنى

اعلم أن هذا الشَرْج[5] غَوْر من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما ؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد فى الجماعة ، والجماعة فى الواحد ، وفى حمل الثـانى على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا ، وغير ذلك مما تراه بإذن الله .

فمن تذكير المؤنث قوله[6] :

فلا مُزْنَةٌ ودَقتْ وَدْقَهـا ولا أرضَ أبقـلَ إبقالهـا

---

(١) سقط فى د ، هـ ، ز . (٢) فى د ، هـ ، ز : « نصب » .

(٣) تمتـه : * ... ... وأشهد الهيجاء *

والبيت يرد فى كتب النحو فى مبحث النواصب ، وفى المغنى « لمـا » دون عزو . و « لمـا » أصـله « لن ما » وقد كتبت موصولة للإلغاز وانظر شواهد المغنى للبغدادى ٢/١٠٩ (٤) سقط فى ش .

(٥) أى النوع . وفى الأصول : « الشرح » وهو تصحيف .

(٦) أى عامر بن جوين الطائى . يصف أرضا مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث . وانظر الخزانة ٢١/١ ، والكتاب ٢٤٠/١ .

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان . ومنه قول الله عزّ وجلّ : ﴿ فلما[1] رأى الشمس بازغة قال هذا ربى ﴾ أى هذا الشخص أو هذا المرئىّ ونحوه . وكذلك قوله تعالى : ﴿ فمن جاءه موعظة من ربه[2] ﴾ لأن الموعظة والوعظ واحد . وقالوا فى قوله سبحانه : ﴿ إنّ رحمة الله قريب من المحسنين[3] ﴾ إنه أراد بالرحمة هنا المطر . ويجوز أن يكون التذكير هنا (إنما هو[4]) لأجل فَعِيل، على قوله[5] :

* بأعينِ أعداءٍ وهنّ صديق *

وقوله[6] : * ... ولا عفراءُ منك قريب *

وعليه قول الحُطَيئة :

ثلاثةُ أنفس وثلاث ذَوْدٍ[7] لقد جار الزمان على عيالى

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكَّر .

---

(١) آية ٧٨ سورة الأنعام . (٢) آية ٢٧٥ سورة البقرة .

(٣) آية ٥٦ سورة الأعراف . (٤) كذا فى ش، ط . وسقط فى ز .

(٥) أى جرير ؛ كما فى اللسان (صدق) ، والديوان ٣٩٨ . وفى زهر الآداب ١/ ٩٣ نسبته لمزاحم العقيلىّ . وصدره :

* نصبن الهوى ثم ارتمين قلوبنا *

(٦) أى عروة بن حزام . والبيت بتمامه :

ليالى لا عفراء منك بعيدة فتسلى ولا عفراء منك قريب

وانظر السمط ٤٠١ ، واللسان (قرب) .

(٧) الذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة . و يعنى بثلاثة الأنفس نفسه وزوجه وابنته مليكة ، وبالذود ثلاثا من النوق كان يقوم بها على عياله ، ففقد إحداها . وانظر الكتاب ٢ / ١٧٥ ، والخزانة ٣ / ٣٠١

وأمّا بيت الحَكَمِىّ[1] :

* ككمون النـار فى حجـرِه *

فيكون على هذا ؛ لأنه ذهب إلى النور والضياء ، ويجوز أن تكون الهاء عائدة على الكمون أى فى حجرِ الكمون . والأوّل أسبق فى الصنعة إلى النفس ، وقال الهُذَلىّ[2] :

بعيـد الغَزَاة فمـا إن يزا لُ مضطمرا طُرّتاه طَلِيحا

ذهب بالطُّرّتين إلى الشَّعر . ويجوز أن يكون (طرّتاه) بدلا من الضمير إذا جعلته فى مضطمر[3] ؛ كقول الله سبحانه : ﴿ جَنَّـاتِ عَدْنٍ[4] مفتَّحة لهـم الأبواب ﴾ إذا جعلت فى (مفتَّحة) ضميرا ، وجعلت (الأبواب) بدلا من ذلك الضمير ، ولم يكن تقديره : الأبواب منها على أن تخلى (مفتحة) من الضمير[5] . نعم وإذا كان فى (مفتحة)

---

(١) يريد بالحكمىّ أبا نواس . وهذا عجز صـــدره :

* كمن الشـنآن فيـه لنا *

وقبـــله :

وابن عم لا يكاشفنا قـد لبسناه على غمـره

وهو من قصيدة فى مدح العباس بن عبد الله بن أبى جعفر المنصور .

(٢) هو أبو ذؤيب من قصيدة له فى مدح عبد الله بن الزبير . وهـذا على ما فى اللسان (طرر) . وفى ديوان الهذليين (الدار) ١٣٢/١ وما بعدها هذا الوصف فيمن يوصى الشاعر صاحبته أن تصاحبه إذا هجرته وأرادت خلفا له ؛ وهو يرى إلى أنه نفسه بهذا الوصف . والبيت فى ديوان الهذليين على ما يأتى :

تريع الغزاة وما إن يريـ ـع مضطمرا طـرتاه طليحا

وقوله : « تريع الغزاة » أى يرجعون ، والريع : العود والرجوع . وهذا كقوله فى رواية الكتاب : « بعيد الغزاة » غير أن « الغزاة » فى رواية الكتاب بفتح الغين أى الغزو ، وفى رواية الديوان بضم الغين جمع الغازى . وطرتاه : كشحاه ، واضطمار الكشحين كناية عن ضمور البطن من الهزال ، وطليحا : معييا .

(٣) فى ط : « مضطمرا » . (٤) آية ٥٠ سورة ص .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « ضمير » .

ضمير (والأبواب) بدل منه فلا بد أيضا من أن يكون تقديره [1] (مفتحة لهم) [2] الأبواب منها . وليس (منها) وفى (مفتّحة) ضمير مثلَها إذا أخليتها من ضمير . وذلك أنها إذا خلت (مفتّحة) من ضمير فالضمير فِى (منها) عائِد الحـال [3] إذا كانت مشتقّة؛ كقولك : مررت بزيد واقفا الغلامُ معه؛ وإذا كان فى (مفتّحة) ضمير فإن الضمير فى (منها) هو الضمير الذى يرد به المبدل عائِدا على المبدَل منه؛ كقولك : ضربت زيدا رأسه ، أو الرأس منه ، وكلمت قومك نصفهم [4] أو النصف منهم ، وضُرب زيد الظهر والبطن أى الظهرُ منه والبطنُ منه . فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين .

ومن تذكير المؤنّث قوله :

إنّ امرأ غرّه منكنّ واحدةٌ بعدى وبعدكِ فى الدنيا لمغرور [5]

لمّا فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث، وإن كان تأنيثه حقيقيا . وعليه قولهم : حضر القاضىَ امرأة ، وقوله : [6]

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوْء على باب آستها صُلُب وشام

وأما قول جِرَان العَوْد [7] :

ألا لا يغرّن آمرأً نوفليّةٌ على الرأس بعدى أو ترائبُ وُضَّحُ

---

(١) سقط فى ش . (٢) سقط ما بين القوسين فى ز .

(٣) كذا فى ز، ط . وفى ش : « إلى الحال » والمراد بعائد الحال ما يعود منها على صاحبها .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « بعضهم » .

(٥) بعده :

أنسيت عهدى ولم تعنى بموثقى تبا لفعلك والمفقود مهجور

(٦) أى جرير يهجو الأخطل . يصف أن أمه نصرانية . والصلب : جمع الصليب، والشام : جمع الشامة . أراد أنه عارف بذلك الموضع . وانظر العينى ٢/٦٦٨

(٧) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش ، ط : « الجران » .

فليست النوفليّة هنا امرأة ، وإنما هى مِشْطة[1] تعرف بالنوفليّة ؛ فتذكير الفعل معها[2] أحسن .

وتذكير المؤنث واسع جدّا ؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل . لكن تأنيث المذكّر أذهب فى التناكر والإغراب . وسنذكره .

وأمّا تأنيث المذكّر فكقراءة من قرأ[3] (تلتقطه[4] بعضُ السيارة) وكقولهم : ما جاءت حاجَتَك ، وكقولهم : ذهبت بعضُ أصابعه . أنّث ذلك لمّا كان بعضُ السيّارة سيّارة فى المعنى ، وبعض الأصابع إصبعا ، ولمّا كانت (ما) هى الحاجة فى المعنى . وأنشدوا :

أتهجر بيتا بالحجاز تلفّعتْ ... به الخوفُ والأعداءُ من كلّ جانب[5]

ذهب بالخوف إلى المخافة . وقال لَبِيد :

فمضى وقدّمها وكانت عادةً ... منه إذا هى عرّدت إقدامُها[6]

إن شئت قلت : أنّث الإقدام لمّا كان فى معنى التقدِمة . وإن شئت قلت : ذهب

---

(١) هذا اسم للهيئة من المشط ؛ ويراد به ضرب منه . وفسر الأزهرى النوفلية فى البيت بشىء من صوف يحشى وتضعه المرأة على رأسها وتختمر عليه . وانظر اللسان (نفل) .

(٢) كذا فى ز ، د ، هـ ، ط . وفى ش : « فيها » .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « بعضهم » .

(٤) آية ١٠ سورة يوسف . والقراءة بالتأنيث قراءة الحسن ؛ كما فى الإتحاف والبحر .

(٥) ورد البيت فى اللسان (خوف) وفيه : « أم أنت زائره » فى مكان : « من كل جانب » .

(٦) هو من معلقته المشهورة . والتعريد : الانهزام وترك القصد . والحديث عن حمار الوحش يتبع أتانا تحاول الفرار منه ، فيذكر أن الحمار جعلها أمامه كيلا تهرب . وكذلك شأنه إذا هى حاولت الفرار وعردت أن يقدّمها ويسوقها أمامه

إلى تأنيث العادة ، كما ذهب إلى تأنيث الحاجة فى قوله[1] : (ما جاءت حاجتك[2])

وقال[3] :

يأيها الراكب المزجى مطيته سائل بنى أَسَد ماهذه الصوتُ

ذهب إلى تأنيث الاستغاثة . وحكى[4] الأصمعى عن أبى عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : فلان لَغُوب ، جاءته كتابى فاحتقرها ! فقلت له : أتقول : جاءته كتابى ! فقال نعم ، أليس بصحيفة ! قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق . وهذا فى النثر كما ترى ، وقد علّله .

وهذا مما قد[5] ذكرناه (فيما[6] مضى من) كتابنا هذا ، غير أنا أعدناه لقوّته فى معناه .

وقال[7] :

لو كان فى قلبى كقَدْرِ قُلَامةٍ حبّا لغيرك قد أتاها أرسلِى

كسّر رسولا وهو مذكّر على أَرْسُل ، وهو من تكسير المؤنث ؛ كأتان وآتُن ، وعناق وأعنق ، وعُقاب وأَعْقُب ، لمّا كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة ؛ لأنها فى غالب

---

(١) كذا فى ز ، ط . وفى ء ، هـ : « قولهم » وساقطة فى ش . (٢) سقط فى ش .

(٣) هو رويشد بن كثير الطائى . وانظر الحماسة بشرح التبريزى ١/١٦٤ .

(٤) انظر فى هذه الحكاية ص ٢٤٩ من الجزء الأوّل . (٥) هذه الكلمة فى د ، هـ . وساقطة فى ش ، ط ، ز . (٦) فى د ، هـ : « ذكرناه فى كتابنا » .

(٧) نسبه ابن برى إلى الهذلى . ولأبى كبير الهذلى قصيدة فيها البيت الآتى :

وجليلة الأنساب ليس كمثلها ممن تمتع قد أتتها أرسلى

ويبدو أن ما هنا رواية فى البيت . وانظر اللسان (رسل) ، وديوان الهذليين (الدار) ٢/٩٩ .

وفى الصناعتين (الحلبى) ٣٤٤ لجميل :

لو كان فى قلبى كقدر قلامة حبا وصلتك أو أتتك رسائلى

الأمر ممّا يُستخدَم فى هذا الباب . وكذلك ماجاء عنهم من جَناح وأَجْنُح . قالوا : ذهب (فى التأنيث)[1] إلى الريشة .

وعليه قول[2] عمر[3] :

فكان مِجَنِّى دون من كنتُ أتّقى ثلاثُ شخوص : كاعبان ومُعْصِر

أنّث الشخص ؛ لأنه أراد به المرأة . وقال الآخر[4] :

فإن كلابا هــذه عشرُ أبطُن وأنت برىء من قبائلهـا العَشْر

ذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها .

وأمّا قوله[5] :

* كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناة من الدم *

فإن شئت قلت : أنّث ؛ لأنه أراد القنــاة ، و إن شئت قلت : إنّ صــدر القناة قناة . وعليه قوله[6] :

مشين كما اهتزّت رِماحٌ تسفّهت أعاليَهـا مَرُّ الرياح النواســم

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، ز ، ط : « بالتأنيث » .

(٢) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « قال » .

(٣) أى ابن أبى ربيعة . وهو من قصيدته الطويلة التى أوّلها :

* أمن آل نعم أنت غاد فمبكر *

وانظر الكتاب ٢/١٧٥ ، والخزانة ٣/٣١٢ .

(٤) فى الكتاب (٢/١٧٤) : « وهو رجل من كلاب » . وقال الأعلم : « هجا رجلا ادّعى نسبه فى بنى كلاب . فذكر أن بطونهم عشرة ولا نسب له معلوم فى أحدهم » .

(٥) أى الأعشى . وصدره :

* وتشرق بالقول الذى قد أذعته *

وهو من قصيدة يهجو فيها عمير بن عبد الله الشاعر الذى كان يلقب جهنام باسم تابعه من الجنّ ، كما كانوا يزعمون . وانظر الكتاب ١/٢٥ ، والصبح المنير ٩٤ .

(٦) أى ذى الرمة . وهو فى وصف النساء . وقوله : « تسفهت أعاليها مر الرياح » أى حركتها واستخفتها ، والنواسم : التى تهب بضعف . يصفهن برقة المشى .

وقول الآخر[١] :

لمّـا أتى خبر الزُّبَير تواضعت   سورُ المدينة والجبالُ الخُشَّع

وقـــوله[٢] :

* طُولُ الليالى أسرعت فى نقضى *

٥ وقـــوله :

* على قبضــة موجوءةٍ ظهرُ كفه[٣] *

وقول الآخر[٤] :

قد صرّح السيرُ عن كُتْمانَ وابتُذِلَتْ   وَقْـعُ المَحَــاجن بالمَهْرِيَّة الذُّقُن

وأمّا قـــول بعضهم : صرعتنى بعير لى ؛ فليس عن ضرورة ؛ لأنّ[٥] البعير يقع

١٠ على الجمل والناقة ؛ قال :

لا تشربا لــبن البعــير وعنــدنا   عَرَقُ الزجاجة واكف المعصار[٦]

---

(١) هو جرير . والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق . وكان من قومه عمرو بن جرموز قاتل الزبير رضى الله عنه . وانظر الخزانة ٢/١٦٦ والنقائض ٩٦٩ . وسقط فى ش : « لمـا أتى خبر الزبير » .

(٢) أى العجاج ؛ وقيل الأغلب العجلىّ . وبعده :

١٥ * أكلن بعضى وتركن بعضى *

وانظر الكتاب ١/٢٦ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٢٩٨ وللبغدادى ٢/٨٠٢

(٣) عجـــزه : * فلا المرء مستحى ولا هو طاعم *

وقوله : « موجوءة » كذا فى نسخ الخصائص . وفى معانى القرآن للفراء ١/١٨٧ : « مرجوّة » .

(٤) هو تميم بن أبى بن مقبل . وقوله : « صرح السير » أى كشف و بين عن هـــذا المكان .

٢٠ وذلك ببلوغهم إياه . وكتمان : اسم موضع . والمهرية يريد بها الإبل المنسوبة إلى مهرة إحدى قبائل اليمن . والذقن : جمع الذقون ، وهى التى تميل ذقنها إلى الأرض ، والمحاجن : العصىّ المعوجة . وفى الكلام قلب ؛ أى ابتذلت المهرية بوقع المحاجن عليها . وانظر اللسان (كتم) ومعانى القرآن ١/١٨٧ .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « من قبل أن » .

(٦) « تشربا » كذا فى ش ، والألف فيه يجوز أن تكون للتثنية ، و يحتمل أن تكون رسم النون

٢٥ الخفيفة للتوكيد . وفى ز ، ط : « تشربى » وعرق الزجاجة يريد به الخمر كأنها عرق للزجاجة تنضح . والمعصار آلة العصر كالمعصرة .

وقال عزّ اسمه : « ومن تَقنتْ منكُنّ لله ورسوله »[1] لأنه أراد : امرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم : هو أحسن الفتيان وأجملُه ، أفرد الضمير ؛ لأن هـذا موضع يكثر فيـه الواحد ؛ كقولك[2] : هو أحسن فتى فى الناس ؛ قال ذو الرُّمّة :

وميّـةُ أحسن الثَّقَلين وجها وسالِفـةً وأحسنُه قَـذالا[3]

فأفرد الضمير ، مع قدرته على جمعه . وهـذا يدلُّك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع[4] وكيف ما يقع فيها ؛ ألا ترى أن الموضع موضع جمع ، وقـد تقدّم فى الأوّل لفـظ الجمع فـتُرك اللفظ وموجَب الموضع إلى الإفراد؛ لأنه ممـا يؤلف فى هذا المكان .

وقال سبحانه : « ومِنَ الشياطين من يغوصون له »[5] فحمل على المعنى، وقال : ﴿ بلى[6] مَن أسـلَمَ وَجْهَهُ لله وهو مُحْسن فله أجره عنـد ربه ولا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون ﴾ فأفرد على لفظ مَن ثم جمع مِن بعدُ ، وقال عَبِيد[7] :

* فالقُطّبِيّاتُ فالذَّنوبُ *

(١) آية ٣١ سورة الأحزاب . وقراءة « تقنت » بالتاء قراءة ابن عامر ويعقوب والجحدرىّ . وانظر الكتاب ١/٤٠٤ .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « كقولهم » .

(٣) هـذا من قصيدة فى مدح بلال بن أبى بردة . والسالفة : أعلى العنق . والقذال : مؤخر الرأس فوق القفا . انظر الخزانة ٤/١٠٨ ، والديوان ٤٣٦ ، والكامل ٦/١٨٠ .

(٤) فى ط : « الموضع » .

(٥) آية ٨٢ سورة الأنبياء .

(٦) آية ١١٢ سورة البقرة . وفى ط : « فلهم أجرهم عند ربهم » وهذا لا يوافق التلاوة .

(٧) أى ابن الأبرص . وصدر البيت :

* أقفر من أهله ملحوب *

وهو مطلع معلقته .

وإنما القُطَّبِيّة ماء واحد معروف[1] . وقال الفرزدق :

فياليت داري بالمدينــة أصبحت ... بأجفار فَلْج أو بِسِيف الكواظم[2]

يريد الجَفْر وكاظمة . وقال جرير :

بان الخليطُ برامتَــينِ فودّعوا ... أوَ كلّما ظعنوا لِبــين تجزع[3]

٥ وإنما رامة أرض واحدة معروفة .

واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع[4] اللفظ ، كقولك : شكرت من أحسنوا إلىّ على فعله (ولو[5] : قلت شكرت من أحسن إلىّ على فعلهم جاز) . فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما) في قوله[6] :

* كُميتا الأعالى جَوْنتــا مصطَلاهما[7] *

---

١٠ (١) سقط فى د ، هـ ، ز . وفى ط : « وهو » .

(٢) من قصيدة له فى مدح سليمان بن عبد الملك وهجو جرير . وانظر النقائض ٣٤٣ . وفى شرحها : « والكواظم يعنى كاظمة وما حولها » . وفلج : واد بين البصرة وحمى ضرية . والجفر : البئر لم تطو . وفى اللسان (كظم) : « بأعفار فلج » والأعفار : جمع العفر وهو التراب . وكاظمة : موضع على سيف البحر قريب من البصرة ، والسيف : الشاطئ ، فقوله : « سيف الكواظم » يريد سيف البحر عندها

١٥ (٣) مطلع قصيدة له فى هجو الفرزدق . وانظر الديوان ٣٤٠ ، والنقائض ٩٦١ .

(٤) فى ش : « تكن » . (٥) ثبت ما بين القوسين فى ش ، وسقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « قول الشماخ » . (٧) صدره :

* أقامت على ربعيهما جارتا صفا *

وقبـــله :

٢٠ أمن دمنتين عرس الركب فيهما ... بحقــل الرخامى قد عفــا طللاهما

والدمنة : الموضع الذى أثر فيه الناس بنزولهم فيــه . وحقل الرخامى : موضع بعينه . ويريد بجارتى صفا الأثفيتين أضافهما إلى الصفا ؛ أى الجبل من أجل استنادهما إليه . ووصف أن أعاليهما بلون الكمتة وهى الحمرة المائلة إلى السواد ، لأنهما اتخذتا من صخر أحمر فهما على حالها الأولى ، أو ذلك أثر اللهب . وأما موضع الاصطلاء بالنار وذلك فى أسافلهما فهو مسودّ من الوقود . ويرى سيبويه أن الضمير

٢٥ فى « مصطلاهما » لجارتى الصفا ، ويرى غيره أن الضــمير للأعالى ، وقد ثنى الضمير حملا على المعنى . والمؤلف يرد هذا الوجه كما ترى . وانظر الكتاب ١/١٠٢ ، والخزانة ٢/١٩٨ .

عائدا على الأعالى فى المعنى ؛ إذ كانا أعليين اثنين[1]؛ لأنه موضع قد تُرِك فيـه لفظ التثنية حملا على المعنى؛ لأنه جعل كلّ جهة منهما[2] أعلى؛ كقولهم : شابت مفارقه، وهذا بعير ذو عَثانين[3] ونحو ذلك، أو لأن الأعليين شيئان من شيئين . فإذا كان قد انصَرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه؛ لأنه انتكاث وتراجع ، فجـرى ذلك مجرى ادّغام الملحق وتوكيدِ ما حُذِف . على أنه قد جاء منه شىء؛ قال : ٥

* رءوس كبيريهنّ ينتطحان[4] *

وأمّا قـــوله[5] :

كِلاهما حين جدّ الحـربُ بينهما قـــد أقلعـا وكلا أنفيهما رابى

فليس من هـذا الباب، وإن كان قد عاد من بعد التثنية إلى الإفراد . وذلك أنه لم يقل : كلاهما قد أقلعا وأنفه راب؛ فيكونَ ما أنكرناه؛ لكنه قد أعاد (كلا) ١٠ أخرى غير الأولى[6] ، فعاملها على لفظها . ولم يقبح ذلك ؛ لأنه قد فرغ من حديث الأولى ، ثم استأنف من بعـدها أخرى ، ولم يجعـل الضميرين عائدين إلى كلا واحدة . وهذا كقولك : من يقومون أُكرمهم، ومن يقعد أضربه . فتأتى بـ(ـمن) الثانية فتعاملها على ما تختار ممّـا يجوز مثله . وهذا واضح فاعرفه . ولا يحسن «ومنهم من يستمعون إليك حتى إذا خرج[7] مِن عندك» لِمـا ذكرنا . ١٥

---

(١) كذا فى ز ، ط . وفى ش : «فاعلين» . (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : «منها» .

(٣) واحده عثنون ، وهو شعيرات عند مذبح البعير والتيس . وانظر فى هذا المثال وما قبله الكتاب ١٣٨/٢ . (٤) صــــدره :

* رأت جبلا فوق الجبال إذا التقت *

وانظر الخزانة ٢٠٢/٢ . ٢٠

(٥) أى الفرزدق يهجو جريرا . وكان جرير زوّج بنته من ابن زوجته ثم طلقها منه بفدية . فيذكر الفرزدق أن ابنة جرير وزوجها سارا معا فى حياة الزواج وجدّا فى ذلك ووقعت الألفة بينهما ، ثم انقطع الوئام وهما لا يودان ذلك ، وذلك من فعل جرير وعسفه . وانظر شواهد المغنى للبغدادى ٥١/٢ ، والنوادر ١٦٢

(٦) كذا فى ش . وسقط فى د ، هـ ، ز ، ط . (٧) فى ش : «خرجوا» .

وأما قول الفرزدق :

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزاك حيث تُقَبَّل الأحجار [1]

— يريد الحَجَر — فإنه جعل كلّ ناحية حجرا ؛ ألا ترى أنك لو مَسِسْتَ كل ناحية منه لجاز أن تقول : مسست الحجر . وعليه شابت مفارقه ، وهو كثير العثانين .

وهذا عندى هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد .

وأمّا [2] قوله [3] :

فقلنا أسلِمُوا إنّا أخوكم فقد برئت من الإحَن الصدورُ

فيجوز أن يكون جمع أخ قد [4] حذفت نونه للإضافة ، ويجوز أن يكون واحدا وقع موقع الجماعة ؛ كقوله [5] :

* ترى جوانبها بالشحم مَفتوقا *

وقد توضع مَنْ للتثنية ؛ وذلك قليل ؛ قال [6] :

* نكن مثل مَنْ ياذئبُ يصطحِبان *

---

(١) هذا من قصيدة يهجو فيها جريرا . وقبله :

يابن المراغة أنت الأم من مشى وأذل من لبنانه أظفار

وفى الكتابة على النقائض أنه أراد بالأحجار الحجر الأسود والبيت الحرام ومقام إبراهيم عليه السلام فى الحجر . وهو مذهب غير ما ذهب إليه المؤلف . وفيها فى تفسير البيت : «يقول : أخزاك أبوك فى هذه المواضع التى يجتمع فيها الناس من كل فج عميق» وانظر النقائض ٨٧٠ . (٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : «فأما» . (٣) أى العباس بن مرداس . وهو يخاطب ثقيفا بعد هزيمتهم مع هوازن فى غزوة حنين . وانظر سيرة ابن هشام على هامش الروض ٢/٢٩٢ ، واللسان (أخو) .

(٤) ثبت هذا الحرف فى د ، ه ، ز . وسقط فى ش ، ط . (٥) أى الأسود بن يعفر . وصدره : * وجفنة كنضيح البئر متأقة *

والنضيح : الحوض العظيم يكون قريبا من البئر . ومتأقة : مملوءة . يريد بالجفنة قصعة الثريد . وانظر الأغانى (الدار) ١٣/٢٥ . (٦) أى الفرزدق . وصدره :

* تعال فإن عاهدتنى لا تخوننى *

وقبله : وأطلس عسال وما كان صاحبا رفعت لنارى موهنا فأتانى

وصف أنه أوقد نارا وطرقه الذئب فدعاه إلى الصحبة . وانظر الكتاب ١/٤٠٤

وأنشـدوا :

أخو الذئب يعوى والغرابِ ومن يكن   شريكيه تطمع نفسُـه كلَّ مطمع[1]

أودع ضمير (مَن) فى (يكن) على لفظ الإفراد وهو اسمها، وجاء بـ(شريكيه) خبرا لـ(يكن) على معنى التثنية، فكأنه قال : و(أىّ اثنين)[2] كانا شريكيه طمِعت أنفسهما كلّ مطمع . على هذا اللفظ أنشدناه أبو علىّ، وحكى المذهبَ فيه عن الكسائىّ أعنى عود التثنية على لفظ (من)؛ إلا أنه عاود لفظ الواحد بعد أن حمل على معنى التثنية بقوله : تطمع نفسه (ولم يقل : تطمع أنفسهما)[3] . ولو ذهب فيه ذاهب إلى أنه من المقلوب لم أرَ به بأسـا؛ حتى كأنه قال : ومن يكن شريكهما تطمع نفسـه كل مطمع . وحسّن ذلك شيئا العـلمُ بأنه إذا كان شريكهما كانا أيضـا شريكيه، فشجُع بهذا القدر على ما ركبه من القلب . فاعرف ذلك .

والحمـل على المعنى واسع فى هـذه اللغة جدّا . ومنـه قول الله تعـالى : ﴿ ألم تر إلى الذى حاجّ إبراهيم فى ربّه ﴾[4] ثم قال ﴿ أو كالذى مَرَّ على قرية ﴾[5] قيـل فيه : إنه محمول على المعنى، حتى كأنه قال : أرأيت كالذى حاجّ إبراهيم فى ربه، أو كالذى مَرَّ على قرية؛ فجاء بالثانى على أن الأول قد سبق كذلك . ومنه إنشادهم بيت امرئ القيس :

ألا زعمت بَسباسـةُ اليـوم أننى   كبِرتُ وألّا يُحسن اللهوَ أمثـالى[6]

---

(١) من ثلاثة أبيات لغضوب : امرأة من رهط ربيعة بن مالك تهجو سبيعا . وانظر النوادر ١١٩ .

(٢) كذا فى ش، ز . وفى ط : « إن اثنان » .

(٣) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز، ط . وثبت فى ش .

(٤) آية ٢٥٨ سورة البقرة .   (٥) آية ٢٥٩ سورة البقرة .

(٦) بسباسة : اسم امرأة من بنى أسد . وانظر الخزانة ١/٢٨ .

بنصب[1] (يحسن) والظاهر أن يرفع لأنه معطوف على أنّ الثقيلة ؛ إلا أنه نصب ، لأن هذا موضع قد كان يجوز (أن[2] تكون) فيه أن (الخفيفة[3]) حتى كأنه قال : ألا زعمت بسباسة أن يكبر فلان ؛ كقوله تعالى : ﴿وحسبوا[4] ألا تكونَ فتنة﴾ بالنصب .

٥ ومن ذلك قوله[5] :

بدا لِيَ أنى لستُ مدركَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

لأن هذا موضع يَحسن فيه لست بمدرك ما مضى .

ومنه قوله سبحانه : ﴿ فأصَّدَّقَ[6] وأكن ﴾ وقوله :

فأبلونى بليّتكم لعلِّى ... أصالحُكم وأستدرجْ نَوَيّا[7]

١٠ حتى كأنه قال : أصالحْكم وأستدرجْ نويا[8] .

ومن ذلك قول الآخر :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ... ومختبِطٌ مما تُطيح الطوائح[9]

لأنه لمّا قال : ليبك يزيد فكأنه قال : ليبكه ضارع لخصومة . وعلى هذا تقول : أُكِل الخبزُ، زيد، ورُكِب الفرس، محمد، فترفع زيدا ومحمدا بفعل ثان يدلّ[10] عليه

١٥ الأول، وقوله[11] :

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « نصب » . (٢) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

(٣) فى ز، ط : « المخففة » . (٤) آية ٧١ سورة المائدة . (٥) فى د، هـ ، ز : «قول الشاعر» وهو زهير وانظر ص ٢٨٧ من ديوان زهير . (٦) آية ١٠ سورة المنافقين .

(٧) انظر ص ١٧٦ من الجزء الأول . (٨) سقط فى د ، هـ ، ز .

٢٠ (٩) انظر ص ٣٥٣ من هذا الجزء . (١٠) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « دل » . (١١) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « قول جرير » . ونسبته إلى جرير خطأ . والصواب نسبته إلى النابغة من قصيدته التى أولها :

عوجوا فحيوا لنعم دمنة الدار ... ماذا تحيون من نؤى وأحجار

إذا تغنّى الحَمَامُ الوُرْق هيّجنى ... ولو تعزّيت عنها أمَّ عمّار[١]

لأنه لمّا قال : هيّجنى دلّ على ذكّرنى، فنصبها به . (فاكتفى[٢] بالمسبَّب الذى هو التهييج من السبب الذى هو التذكير) ونحوه قول الآخر :

أسقى الإله عُدواتِ الوادى ... وجَوْزَه كلّ ملثّ غادِ

* كلَّ أجَشّ حالكِ السواد[٣] *

٥

لأنه إذا أسقاها الله كلّ ملثّ فقد سقاها ذلك الأجشّ .

وكذلك قول الآخر[٤] :

تواهِق رِجلاها يداها ورأسُه ... لها قتَبٌ خَلْفَ الحَقيبة رادفُ

أراد: تواهق رجلاها يديها، فحذف المفعول وقد عُلِم أن المواهقة لا تكون من[٥] الرِجلين دون اليدين وأن اليدين مواهِقتان كما أنهما مواهَقتان . فأضمر لليدين فعلا دلّ عليه الأوّل . فكأنه قال: تواهق يداها رجليها ثم حذف المفعول فى هذا، كما حذفه[٦] فى الأوّل

١٠

---

(١) « تعزيت » كذا فى نسخ الخصائص . وفى الكتاب ١/١٤٤ ، وجمهرة أشعار العرب : « تغربت » . والورق : جمع الورقاء، والأورق من الورقة وهى بياض إلى سواد .

(٢) قدّم ما بين القوسين فى ش على قوله : « لأنه لمّا قال ... ... » .

(٣) عدوات الوادى جمع العدوة بتثليث العين، وهو شاطىء الوادى . وجوزه : وسطه . وفى ط : « جوفه » وهو يوافق ما فى الكتاب . وفى ز : « جرفه » وهو محرّف عن « جوفه » . والملث من المطر الدائم الملازم . والأجش : الشديد صوت الرعد، والحالك : الشديد السواد، وذلك أخلق للمطر . وانظر الكتاب ١ / ١٤٦

١٥

(٤) أى أوس بن حجر . وهو يصف حمارا من حمر الوحش يجرى وراء أتان؛ فرجلاها أى مؤخرتا قوائمها توافقان يدى هذا الحمار أى متقدمتى قوائمه . والتواهق : الموافقة فى السير والتبارى فيه . وقوله : « يداها » كذا فى نسخ الخصائص . والأجود : « يداه » كما فى الديوان واللسان (وهق) والكتاب ١ / ١٤٥ . وقوله : «ورأسه ... » يريد أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها فى سيره فرأسه كأنه قتب لها خلف حقيبتها أى عجزها . وفى ز، ط : «ورأسها» والجيد ما أثبت كما فى ش، والديوان، واللسان .

٢٠

(٥) فى د، هـ، ز : « إلا من الرجلين » .

(٦) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « حذف » .

٢٥

فصار على ما ترى : تواهق رجلاها يداها . فعلى هذه الصنعة[1] التى وصفتُ لك تقول : ضارب (زيد[2] عمرو) على أن ترفع عمرا بفعل غير هذا الظاهر؛ ولا يجوز أن يرتفعا[3] جميعا بهـذا الظاهر : فأمّا قولهم : اختصم زيد وعمرو ففيه نظـر . وهو أنّ عمرا مرفوع بفعل آخر غير هذا الظاهر، على حدّ قولنا فى المعطوف : إن العامل فيه غير العامل فى المعطوف عليه؛ فكأنه قال : اختصم زيد واختصم عمرو؛ وأنت مع هذا لو نطقت بهـذا الذى تقدّره لم يصلح الكلام معه ؛ لأن الاختصام لا يكون من أقلّ من اثنين . وعِلّة جوازه أنه لمـّا[4] لم يظهر الفعل الثانى المقدّر الى اللفظ لم يجب تقديره و إعماله ؛ كأشياء تكون فى التقدير فتحسن (فإذا[5]) أنت أبرزتها إلى اللفظ قبحت . وقد ذكرنا ذلك فيما مضى .

ومن ذلك قول الآخر[6] :

فكرّت تبتغيه فوافقتـه ... على دمه ومصرعه السباعا

وذلك أنه إذا وافقته والسباع معه فقد دخلت السباع فى الموافقة ، فكأنه قال فيما بعد : وافقت السباعَ . وهو عندنا على حذف المضاف؛ أى وافقت آثار السباع . قال أبو علىّ : لأنها لو وافقت[7] السباع هناك لأكلتها معه . فـ(على) الآن هذه الظرف[8]

(١) كذا فى ش، ط . وفى ز : « الصيغة » . (٢) فى د ، هـ ، ز : « عمرو زيد » .
(٣) كذا فى ش . وفى د، هـ ، ز، ط : « ترفعهما » . (٤) سقط هذا الحرف فى ش .
(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « فإن » وفى ط : « و إن » .
(٦) هو القطامىّ . وصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلبته ، فوجدت السباع قد اغتالته . و يخطّئ المبرد هذه الرواية و يرى أن الرواية الصحيحة :

فكرت عنـد فيقتهـا إليه ... فألفت عند مصرعه السباعا

وانظر النوادر ٢٠٤ ، والكتاب وتعليق الأعلم على البيت فى ١ /١٤٣، والديوان ٤٥ .
(٧) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « وافقتها » .
(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الظروف » .

منصوبة[1] بالفعل المحذوف الذى نصب السباع فى التقدير. ولو رفعت السباع لكانت (على) هذه مرفوعة الموضع ؛ لكونها خبرا عن السباع مقدّما ، وكانت تكون متعلّقة بالمحذوف؛ كقولنا فى قولهم[2] : فى الدار زيد . (وعلى هذا)[3] قال الآخر[4] :

تذكَّرتْ أرضا بها أهلُهـا   أخوالَهـا فيها وأعمامَهـا

لك فيها وجهان : إن شئت قلت : إنه أضمر فعلا للأخوال والأعمام على ما تقدم، فنصبهما به؛ كأنه قال فيما بعد : تذكرت أخوالها فيها وأعمامها . ودلّ على هـذا الفعـل المقدّر قوله : تذكرت أرضا بها أهلها ؛ لأنه إذا تذكّر هـذه الأرض فقد علِم أن التذكّر قد أحاط بالأخوال والأعمام؛ لأنهم فيها ؛ على مامضى من الأبيات . وإن شئت جعلت (أخوالها وأعمامها) بدلا من الأرض بدل الاشتمال، على قول الله سبحانه: ﴿قُتِـل أصحابُ الأخدود النـارِ ذات الوقود﴾[5] .

فإن قلت : فإن البدل العاملُ عندك فيه هو غير العامل فى المبدل منه ، وإذا كان الأمر كذلك فقد آل الحديث إلى موضع واحد وهو إضمار الفعل، فلم قسمت الأمر فيهما إلى موضعين ؟

قيـل : الفرق قائم . ووجهه أن اتصال المبدل[6] بالمبدَل منه أشـدّ من اتّصال ما حِمل على المعنى بمـا قبله ، وإنمـا يأتى بعد استقرار الكلام الأوّل ورسوخه ،

---

(١) ظاهر أن هذا حكم مجرورها : يريد نصبه فى المعنى والمحل . وكذا رفعه فيما بعد .

(٢) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش، ط .   (٣) فى ط : « قول » .

(٤) أى عمرو بن قميئة . وكان خرج مع امرئ القيس فى سفره إلى قيصر الروم . وهو يتحدث عن ابنته إذ ذكرها فى قوله قبل :

قد سألتنى بنت عمرو عن الـ   أرض التى تنكر أعلامها

فذكر أنها حين جاوزت أرض قومها ورأت بلادا أنكرتها بكت ، وهو يعنى بذلك نفسه ، فلم يعرف أنها كانت معه . وانظر الكتاب ١ / ١٤٤ ، والخزانة ٢ / ٢٤٧ ، ومعجم البلدان فى ترجمة (ساتيدما) .

(٥) آيتا ٤ ، ٥ سورة البروج .   (٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «البدل» .

وليس كذلك البدل ؛ لأنه وإن كان العامل فيه غير الأول عندنا فإنه مع ذلك مشابه للصفة وجارٍ مَجراها .

نعم، وقد خالف فيه أقوام ، فذهبوا إلى أن العامل فى الثانى هو العامل فى الأول . وحدّثنا أبو علىّ أن الزِيَادىّ[(١)] سأل أبا الحسن عن قولهم : مررت برجل قائمٍ زيدٌ أبوه ، أأبوه بدل أم صفة ؟ قال فقال أبو الحسن : لا أبالى بأيّهما أجبتُ . أفلا ترى إلى تداخل الوصف والبدل . وهذا يدلّ على ضعف العامل المقدّر مع البدل . وسألت أبا علىّ — رحمه الله — عن مسئلة[(٢)] الكتاب : رأيتك إياك قائمًا ، الحال لمن هى ؟ فقال : لـ(إياك) . قلت : فالعامل فيها ما هو؟ قال : (رأيت) هذه الظاهرة . قلت : أفلا تعلم أن (إياك) معمول فعل آخر غير الأول ؟ وهذا يقود[(٣)] إلى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها أعنى الفعل المقدّر ؟ فقال : لمّا لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه ، وصارت المعاملة مع هذا الظاهر . فهذا يدلّك على ضعف العامل فى البدل واضطراب حاله، وليس كذلك العامل إذا دلّ عليه غيره، نحو قوله :

* تواهق رجلاها يداها ... *

وقوله : * ولو تعزّيت عنها أمَّ عمّار *

ونحو ذلك؛ لأن هذا فعل مثبت، وليس محلّ مايعمل فيه المعنى محلّ البدل . فلمّا اختلف هذان الوجهان من هذين الموضعين اعتددناهما قسمين اثنين .

---

(١) هو إبرهيم بن سفيان . ينتهى نسبه إلى زياد بن أبيه . مات سنة ٢٤٩هـ . وله ترجمة فى معجم الأدباء ، والبغية .

(٢) انظر سيبويه ١/٣٩٢ ، ورأى فى هذا المثال بصرية حتى يكون « قائما » حالا . ومثال سيبويه : « ضربته إياه قائما » . ولم يكن صاحب الحال المبدل منه للفصل بالبدل ، وهو فى قوة جملة أخرى . وأنت إذا قلت : ضربت الرجل محمدا قائما ، كان صاحب الحال البدل لا محالة .

(٣) فى ط : « يعود » .

ومن ذلك قـوله[1] :

لن تراها ولو تأملت إلا ... ولها فى مفارق الرأس طِيبا

وهـذا هو الغريب من هذه الأبيات . ولعمرى إن الرؤية إذا لحقتها فقـد لحقت ما هو متّصل بها . ففى ذلك شيئان :

أحدهما أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها فليس لها طريق إلى الطيب ٥ فى مفارقها، اللهمّ إلا أن تكون[2] حاسرة غير مقنّعة، وهذه بِذْلة وتطرُّح لا توصف به الخفِرات ولا المعشّقات[3]؛ ألا ترى إلى قول كُثيِّر :

وإنى لأسمـو بالوصال إلى التى ... يكون سناءً وصلُها وازديارُها[4]

ومن كانت من النساء هـذه حالها فليست رَذْلة ولا مبتذلة . وبه وردت الأشعار القديمة والمولَّدَة؛ قال الطائىّ : ١٠

عالِى الهوى، ممّا يعذِّب مُهْجَتى ... أُرْوِيَّة الشَّـعَف التى لم تُسهِلِ[5]

وهى[6] طريق مهيّع . وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقها وجب أن يكون الفعل المقدّر لنصب الطيب ممّا يَصْحب الرؤية لا الرؤية نفسها ؛ فكأنه قال: لن تراها إلّا وتعلم لها أو تتحقق لها فى مفارق الرأس طِيبا؛ غير أن سيبويه حمله على الرؤية . وينبغى أن يكون أراد[7]: ما تدلّ عليه الرؤية من الفعل ١٥ الذى قدّرناه .

---

(١) أى ابن الرقيات . وانظر الكتاب ١٤٤/١ ، وشواهد المغنى للبغدادى ٩٢٩/٢

(٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « يكون » . (٣) كذا . وقـد يكون : «المتعشفات» .

(٤) فى الديوان ٩٢/١ : « شفاء » فى مكان « سناء » .

(٥) من قصيدة له فى مدح محمد بن حسان . والأروية : أنثى الوعول ، والشعف رؤوس الجبال، ٢٠ كنى بالأرويّة عن المرأة المتمنعة .

(٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : « هو » . وفى ط : « هذا » ،

(٧) كذا فى ط . وفى د، هـ، ز : « أراد على » . وفى ش : « على » .

والآخر أن هـذه الواو فى قـوله : ولمـا كذا هى واو الحال وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء؛ فقد وجب أن يكون تقديره: لن تراها إلا وأنت تعلم أو تحقق أو تَشَمّ ، فتأتى بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدّر خبرا عنه . فاعرف ذلك .

ومنه قوله (١) :

قد سالم الحيّـاتُ منه القَدَما الأُفْعُـوانَ والشجاعَ الشَّجْعَمَا

* وذاتَ قَرْنين ضَمُـوزا ضِرْزِما *

هو من هذا؛ لأنه قد علم أن الحيّات مسالِمَة كما علم أنها مسالِمَة، ورواها الكوفيون بنصب الحيّات، وذهبوا إلى أنه أراد : القدمان فحذف النون . وينشدون فى ذلك قـوله :

لنا أعنزٌ لُبْنٌ ثلاث فبعضها لأولادها ثِنتا وما بيننا عـنز (٢)

وينشدون قول الآخر (٣) :

كأنَّ أُذْنَيْـه إذا تشوّفا قادِمَتـا أو قلمًا محـرّفا

(١) عزى هذا الرجز فى الكتاب ١/١٤٥ لعبد بنى عبس . وفى اللسان : (ضرزم) نسبته لمساور ابن هند العبسيّ، وقد نسب لغيرهما . وهو من رجز طويل فى وصف الإبل وراعيها . وهذه الأشطار الثلاثة فى وصف الراعى . يصفه بخشونة القدمين وغلظ جلدهما، وأن الحيات لا تؤثر فيهما . والشجاع : ضرب من الحيات، والشجعم : الطويل . ويريد بذات قرنين حية لها قرنان من جلدها . والضموز : الساكتة المطرقة التى لا تصفر لخبثها ، فإذا عرض لها إنسان ساورته وثبا . والضرزم : المسنة، وذلك أخبث لها . وانظر الخزانة ٤/٥٦٩ .

(٢) اللبن جمع لبون، وهى ذات اللبن .

(٣) هو محمد بن ذؤيب العمانىّ . وهو فى صفة فرس . و« تشـوف » تطلع . والقادمة إحدى قوادم الطير وهى مقدّم ريشه، فى كل جناح عشرة . وانظر الخزانة ٤/٢٩٢ والكامل ٧/٤٧ .

على أنه أراد: قادمتان أو قلمان محرفان. ورووه أيضا: تخال أذنيه ... (قادمة أو قلما[1] لمحرّفا . فهذا على أنه يريد : كل واحدة من أذنيه) ومما ينسبونه إلى كلام الطير (قول الحجَلة للقطاة)[2] اقْطِى قَطا[3]، فبيضك ثنتا، و بَيْضى مائتا؛ أى ثنتان ومائتان .

ومن ذلك قوله[4] :

يا ليت زوجكِ قــد غدا   متقــلّدا سـيفا ورمحـا

أى و[5]حاملا رمحا . فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه . وعليه :

علفتُهـا تِبنــا وماء باردًا   حتى شَتَتْ همّالةً عيناهـا[6]

أى وسقيتها ماء باردا، وقوله :

تراه كأنّ الله يجـدَع أنفــه   وعينيه إن مولاه ثاب له وَفْر[7]

---

(١) سقط ما بين القوسين فى ش . وثبت فى د ، هـ ، ز . وكذلك فى ط . غير أن فيه : « يحكى أنه يريد » فى مكان « على أنه يريد » .

(٢) سقط ما بين القوسين فى ش

(٣) « اقطى » أمر من قطا فى مشيه إذا ثقل فيه وقارب الخطو . وفى ط : « اقطا » وهو محرف عن قطا ، وفى اللسان (حجل) : « قال الأزهرى : سمعت بعض العرب يقول : قالت القطا للحجل ، حجل حجل ، تفر فى الجبل ، من خشية الوجل . فقالت الحجل للقطا : قطا قطا ، بيضك ثنتا و بيضى مئتا » .
وقوله : « فبيضى » كذا فى ش . وفى ز ، ط : « بيضى » .

(٤) أى عبد الله بن الزبعرى . وانظر الكامل ٣/٢٣٤ .   (٥) سقط حرف العطف فى ش .

(٦) شتت أى أقامت فى الشتاء . والمراد : صارت .   (٧) من مقطوعة لخالد بن الطيفان ، يذكر فيها مولى له — أى ابن عم — يسىء إليه والشاعر يحسن إليه . وقبله :

ومولى كمولى الزبرقـان دملته   كما دملت ساق تهاض ، بها كسر

ومولى الزبرقان الذى يشير إليه هو علقمة بن هوذة ، يقول فيه الزبرقان فى أبيات :

لى ابن عـم لا يـزا   ل يعيبنى و يعين عائب

وانظر الحيوان ٦/٣٩ ، وأمالى المرتضى ٤/١٦٩ ، ومختارات ابن الشجرى فى شعر الحطيئة ١١١ .

أى ويفقأ عينيه، وقوله :

تسمع للأجواف منه صَرَدا ... وفى اليدين جُسْأة وبَدَدا[1]

أى وترى فى اليدين جسأة وبددا، وقوله[2] :

فعلا فروع الأيهُقانِ وأطفلت ... بالجَلْهتين ظباؤها ونعامها

أى وأفرخت نعامها، وقوله[3] :

إذا ما الغانيات برزن يوما ... وزجّجن الحواجب والعيونا

أى وكحلن العيون . ومن المحمول على المعنى قوله[4] :

طافت أُمامة بالركبان آونة ... يا حُسْنه من قَوَام مّا ومنتقَبا !

لأن الأول فى معنى : ياحسنه قواما، وقول الآخر[5] :

* يذهبن فى نَجْد وغَوْرا غائرا *

أى ويأتين غورا .

---

(١) الجسأة : اليبس والصلابة . والبدد : التفرق . وقوله : «للأجواف» جمع الجوف باعتبار جوانبه . وفى أمالى المرتضى ٤/١٧٠ «للأحشاء» وفيها : «لغطا» فى مكان «صردا» . واللغط : الأصوات المختلطة . والصرد : البرد، والمعنى عليه غير ظاهر .

(٢) أى لبيد فى معلقته . والأيهقان نبت كالجرجير . والجلهتان : جانبا الوادى . وأطفلت أى كانت معها ولد طفل . يصف خصب الأرض والحيوان بعد المطر .

(٣) أى الراعى النميرى . ويذكر ابن برى أن صواب الرواية :

وهزة نسوة من حى صدق ... يزججن الحواجب والعيونا

وبعده : أنخن جمالهن بذات غسل ... سراة اليوم يمهدن الكدونا

وذات غسل موضع . والكدون جمع الكدن — بفتح الكاف وكسرها وسكون الدال — وهو ما توطئ به المرأة مركبها . وسراة اليوم وقت ارتفاع الشمس فى السماء . وتزجيج الحواجب تدقيقها وإطالتها . وانظر اللسان (ز ج ج) ، وشواهد المغنى ٢/٥٣٩ .

(٤) أى الحطيئة من قصيدة له فى مدح بنى أنف الناقة . والبيت مطلع القصيدة .

(٥) أى العجاج . يصف ظعائن منتجعات ، يأتين مرة نجدا — وهو ما ارتفع من الأرض — ومرة غورا ، وهو ما انخفض من الأرض ، يريد تهامة . وانظر الكتاب ١/٤٩ .

وقول الآخر[1][2] :

فاذهب فأىُّ فتًى فى الناس أحرزه ... من يومه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

(حتى[3] كأنه قال : ما أحد أحرزه ظلم ولا جبل) .

ومنه قوله[4] :

فإن كان لا يُرضيك حتى تردّنى ... إلى قَطَرِىّ لا إخالك راضيا

حمله الفرّاء على المعنى، قال : لأن معناه : لا يرضيك إلا أن تردّنى ، فجعل الفاعل متعلّقا على المعنى . وكان أبو علىّ يغلظ فى هذا ويكبره ويتناكره، ويقول : الفاعل لا يحذف . ثم إنه فيما بعد لَانَ له ، وخفض من[5] جناح تناكره . وعلى كلّ حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه ، وكان (هذا[6] معنى) صحيحا مستقيما لم أَرَ به بأسا . وعلى[7] أن المساحة فى الفاعل ليست بالمرضيّة؛ لأنه أصعب حالا من المبتدأ . وهو[8] فى المفعول أحسن ؛ أنشد أبو زيد :

وقالوا : ما تشاء؟ فقلت : أَلْهُو ... إلى الإصباح آثرَ ذى أَثِير[9]

---

(١) سقط الكلام من هنا إلى قوله : « ومنه بيت جميل » فى ش .

(٢) هو المتنخل الهذلى، يقوله فى رثاء ابنه أثيلة . يقول : إن أحدا لا ينجو من الموت، ولو استتر بالظلام أو تحصن فى الجبال . وورد فى اللسان (قلا) : «ولا خبل» فى مكان «ولا جبل» وهو تحريف . وانظر ديوان الهذليين ٢/٣٥، ومعانى القرآن للفراء ١/١٦٤ . (٣) سقط ما بين القوسين فى ط .

(٤) أى سوّار بن المضرب . وكان الحجاج دعاه أن يكون فى حرب الخوارج ، فهرب منه . وقطرىّ هو ابن الفجاءة ، كان على رأس الخوارج . وفى النوادر ٤٥ وحماسة ابن الشجرى ٥٥ : « فإن كنت لا يرضيك » غير أن فى الحماسة : « ترضيك » ولا شاهد فيه . وانظر الكامل بشرح المرصفى ٥/٢١

(٥) هذا الحرف ثبت فى ط . (٦) كذا فى ط . وفى ز : « معنى هذا » .

(٧) ثبت حرف العطف فى ز، ط . (٨) أى المساحة . وذكر ضميرها لتأويلها بالتسامح .

(٩) هذا من شعر لعروة بن الورد . وكان سبى امرأة ثم أعتقها وتزوجها ثم كان فى بنى النضير معها فعرض عليه أهلها أن يفتدوها منه، ففعل وهو سكران، وشرط عليهم أن يلهوبها ليله . وقوله : «آثر ذى أثير» أى أول كل شىء . وانظر الأغانى (الدار) ٣/٧٦ وما بعدها .

أراد : اللهو[1]، فوضع « ألهو » موضعه ؛ لدلالة الفعل على مصدره . ومثله قولك لمن قال لك : مايصنع زيد؟ : يصلّى أو يقرأ[2] ؛ أى الصلاةَ أو القراءة .

ومما جاء فى المبتدإ من هذا قولهم : تسمعُ بالمعيدىّ خير من أن تراه ؛ أى سماعك به خير من رؤيتك له . وقال — عزّ وجلّ — : ﴿ وأنّا منّا الصّالحُونَ[3] وَمِنّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ أى منّا قوم دون ذلك ، فحذف المبتدأ وأقام الصفة التى هى الظرف مُقامه . وقال جرير :

نفاك الأغرّ ابن عبد العزيزِ وحَقُّك تُنْفَى عن المسجد[4]

فحذف « أن » من خبر المبتدإ ، وهى : وحقّك أن تنفى عن المسجد .

وقد جاء ذلك فى الفاعل، على عِزّته[5] . وأنشدنا :

وما راعنى إلّا يسيرُ بشُرْطة وعَهْدِى به فِينا يفُشّ بِكير[6]

كذا أنشدناه « فينا » وإنما هو « قَيْنا » أراد بقوله : « وما راعنى إلا يسير » أى مسيره (على هذا وجّهه[7]) . وقد يجوز أن يكون حالا ، والفاعل مضمر ، أى : وما راعنى إلا سائرا بشرطة .

(١) فى ابن يعيش ٤ / ٢٨ : « والمراد أن ألهو أى اللهو » .

(٢) كذا فى ط . وفى ز ، هـ : « أم » .   (٣) آية ١١ سورة الجنّ .

(٤) من قصيدة له فى هجو الفرزدق . وانظر الديوان ١٢٧ ، والنقائض ٧٩٨

(٥) كذا فى ز ، ط . وفى د ، هـ ، : « أنشدوا » . وفاعل « أنشدنا » أستاذه أبو علىّ .

(٦) هذا من أبيات لرجل من بنى أسد يقال له معاوية فى هجو إبراهيم بن حوران الملقب بفروج أو فروخ . وقبله :

يعرض فروج بن حوران بنته كما عرضت للمشترين جزور

فأما قريش فهى تعرض رغبة وأما الموالى حولها فتدور

والقين : الحدّاد . والكير : الزق الذى ينفخ فيه الحداد ، وانظر شواهد المغنى ٢/٦٩١ واللسان (فرج) .

(٧) كذا فى ط . وفى د ، هـ ، ز : « هذا وجهه » . وفاعل « وجهه » أبو علىّ .

ومنه بيت جميل :

بَرِعتُ حِذارَ البَيْن يوم تحمَّلوا   وحقَّ لمثلى يا بُثَينة يجزع

أى وحقّ لمثلى أن يجزع . وأجاز هشام يسرُّنى تقوم، وينبغى أن يكون ذلك جائزا عنده فى الشعر لا فى النثر. هذا أولى عندى من أن (يكون[1] يرتكبه) من غير ضرورة .

وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنْكَش[2] ، ولا يُفْثَج[3] ولا يؤبى[4] ولا يُغرَض[5] ولا يُغضغض[6] . وقد أرينا وجهه، ووكّلنا الحال إلى قوّة النظر وملاطفة التأوّل[7] .

ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف[8]، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به؛ لأنه فى معنى فعل يتعدّى به . من ذلك قوله تعالى : (﴿أُحِلَّ[9] لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾) لمّا كان فى معنى الإفضاء عدّاه بإلى . ومثله بيت الفرزدق :

* قد قتل الله زيادا عنّى *

لمّا كان ذلك فى معنى : صرفه عنّى . وقد ذكرناه فيما مضى[10] . وكان أبو علىّ يستحسنه وينبّه عليه .

ومنه قول[11] الأعشى :

* سُبْحانَ من علقمةَ الفاخِر[12] *

علّق حرف الجرّ بسبحان لمّا كان معناه : براءةً منه .

---

(١) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « تكون ترتكبه » . (٢) أى لا ينزف وينتهى ماؤه . والأصل فى ذلك قولهم : نكش الشىء : أتى عليه وفرغ منه . (٣) أى لا يبلغ غوره . وفى ش : « يفثح » . وفى ط : « يفبح » وكلاهما تصحيف . (٤) أى لا ينقطع من كثرته . (٥) أى لا ينزح . (٦) أى لا ينزح أيضا . ويقرأ بالبناء للفاعل، والبناء للفعول . يقال : غضغضت الشىء فتغضغض أى نقصته فنقص . (٧) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « التأمل » . (٨) سقط فى د، هـ، ز، ط . (٩) آية ١٨٧ سورة البقرة . (١٠) انظر ص ٣١٠ من هذا الجزء . (١١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « بيت » . وانظر فى البيت ص ١٩٧ من هذا الجزء . (١٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « الفاجر » .

فصــــل فى التحريف

قد جاء هذا الموضع فى ثلاثة أضرب : الاسم، والفعل، والحرف .

فالاسم يأتى تحريفـه على ضربين : أحدهما مقيس ، والآخر مسـموع (غير مقيس)[1] .

٥ الأول، ماغيّره النسب قياسا . وذلك قولك فى الإضافة إلى نَمِر : نَمَرِىّ، وإلى شقِرة : شَقَرِىّ، وإلى قاض : قاضَوِىّ، وإلى حنيفة : حَنَفِىّ، وإلى عدِىّ : عَدَوِىّ[2] ونحو ذلك . وكذلك التحقير، وجمع التكسير، نحو (رجُل و)[3] رُجَيل ورجال .

الثانى على أضرب : منه ما غيرته[4] الإضافة[5] على غير قيـاس ؛ كقولهم فى بنى الحُبلى[6] : حُبَلِىّ، وفى بنى عَبِيدة وجَذِيمة : عُبَدِىّ وجُذَمِىّ[7] ، وفى زَبِينـة : زَبانِىّ[8] ،

١٠ وفى أَمس : إمسىّ، وفى الأُفُق : أُفَقِىّ، وفى جَلولاء[9] : جَلولِىّ، وفى خراسان : خُرْسِىّ، وفى دَسْتواء[10] : دستوانِىّ .

ومنه ما جاء فى غير الإضافة . وهو نحو قوله[11] :

* من نَسج داود أبى سَلَّام *

---

(١) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط . (٢) هى قبيلة فى بنى ضبة .

١٥ (٣) سقط ما بين القوسين فى ش . (٤) كذا فى ش ، د ، هـ ، ز . وفى ط : «تحرفه» .

(٥) فى د ، هـ ، ز : «بحرفى الإضافة» وظاهر أنه محرف عن : «بحرفى الإضافة» .

(٦) هم بطن من الأنصار . (٧) هم حى من بنى عدىّ . (٨) حىّ من باهلة بن عمرو ابن ثعلبة ؛ كما فى اللسان (زبن) . (٩) هى قرية بناحية فارس . (١٠) فى القاموس أنها بالقصر، وذكر أنها قرية بالأهواز . وفى التاج أن بعضهم حكى فيها المدّ . وفيه أنها فى أصل الرشاطى

٢٠ بفتح التاء بضبط القلم . وانظر فيه (دست) . (١١) أى الأسود بن يعفر . وصدره :

* ودعا بمحكمة أمين نسجها *

وهو فى وصف الدرع . وانظر اللسان (سلم)، والصبح المنير ٣٠٩، والبيت فيـه فى مقطوعة فى مدح الحارث بن هشام .

يريد : أبى سليمان[1]، وقول الآخر[2] :

وسائلةٍ بثَعلبةَ بن سَيْرٍ وقد علِقتْ بثعلبةَ العَلُوقُ

يريد : ثعلبة بن سَيّار . وأنشدنا أبو علىّ :

* أبوك عطاء ألأمُ الناس كلِّهم[3] *

يريد عطيّة بن الخَطَفَى ، وقال العبد :

وما دُمْية من دُمَى مَيْسنا ن معجِبة نظرا واتِّصافا[4]

أراد : ميسان فغيّر[5] الكلمة بأن زاد فيها نونا، فقال : ميسنان ، وقال لبيد :

* درَس المَنَا بمُتالع فأبانِ[6] *

أراد : المنازل ، وقال علقمة :

كأن إبريقهم ظَبْيٌ على شَرَفٍ مفَدَّم بسَبا الكَتّان ملثوم[7]

(١) سقط فى د، هـ، ز، ط .

(٢) هو المفضل النكرىّ . وهو من قصيدته المنصفة . يذكر أن ثعلبة بن سيار كان فى أسره . وانظر اللسان فى (سير) و (علق) والأصمعيات ٥٣ ، وحماسة البحترى ٤٨ ، والعلوق : المنية . يريد أن أسبابها علقت به ، ولم تجهز عليه ، فإنه يرى إلى أسره .

(٣) عجزه :

* فقبح من فحل وقبحت من نجل *

وهو للبعيث يهجو جريرا . وانظر اللسان (عطو) ، والنقائض ١٥٧ .

(٤) انظر ص ٢٨٢ من الجزء الأوّل .

(٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط « لحرّف » .

(٦) عجزه : * وتقادمت بالحبس فالسوبان *

ومتالع وأبان والحبس والسوبان : مواضع ، وانظر ص ٨١ من الجزء الأوّل .

(٧) انظر ص ٨٠ من الجزء الأوّل .

وقال :

* واستحرَّ القتلُ في عبد الأشل *

يريد الأشهل[1] .

(وقال[2] :

* يستبحلِ الدفّين عَيْسجورِ[3] *

أى يستبحل) .

وقال :

تحاذِر وقع السَّـوْط خوصاءُ ضَمَّها ... كَلَال بخـالت في حِجا حاجب ضَمِرِ[4]

يريد: فى حجاج حاجب . (وقد مضى[5] من التحريف فى الاسم مافيه كاف بإذن الله) .

تحريف الفعـــل

من ذلك ما جاء من المضاعف مشبهًا بالمعتلّ . وهو قولهم فى ظللت : ظَلْت ، (وفى مسست : مِسْت)[6] ، وفى أحسست : أحَسْت ، قال[7] :

خلا أنّ العِتاق من المطايا ... أحَسْنَ به فهنّ إليـه شُوسُ

---

(١) انظر ص ٨١ من الجزء الأول .

(٢) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وسقط التفسير : « أى يستبحل » فى ط .

(٣) انظر ص ٢٣٩ من هذا الجزء .

(٤) كأن هذا فى وصف ناقة . والخوصاء من الخوص ، وهو ضيق العين وغئورها . والحجاج : العظم المستدير حول العين . والضمر : الضامر الهزيل . وجاء البيت فى اللسان (حجج) محرّفا عما هنا .

(٥) فى ش ، ط وضع ما بين القوسين بعد بيت علقمة السابق . وما هنا هو ما فى د ، هـ ، ز .

(٦) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٧) أى أبو زبيد الطائىّ . وهو من قصيدة يصف فيها الأسـد . ذكر أن قوما يسيرون والأسد يتبعهم فلم يشعر به إلا المطايا . والشوس واحده أشوس وشوساء من الشوس وهو النظر بمؤخر العين تكبرا أو تغيظا . وانظر الأمالى ١/١٧٦ ، والسمط ٤٣٨ ، والاقتضاب ٢٩٩ ، والجوالبق ١٣٥ .

وهذا مشبّه بخفت وأردت . وحكى ابن الأعرابيّ فى ظننت ظَنْتُ . وهذا كله لا يقاس عليه؛ لا تقول فى شممت: شَمت ولا شِمْت[1]، ولا فى (أقضضت: أقضْت)[2].

فأمّا قول أبى الحسن فى مثال اطمأنّ من الضرب: اضربَبَّ[3]، وقول النحويين فيه: اضربَّبَ فليس تحريفا، وإنما هذا عند كل واحد من القبيلين هو الصواب.

ومن تحريف الفعل ما جاء منه مقلوبا؛ كقولهم فى اضمحلّ: امضحلّ، وفى أطْيَب: أيْطَب، وفى اكفهرّ: اكرهفّ، وما كان مثله. فأمّا جَذَب وجَبَذ فأصلان؛ لأن كل واحد منهما متصرِّف وذو مصدر؛ كقولك: جذب يجذب جذبا، وهو جاذب، وجبذ يجبذ جبذا، وهو جابذ، وفلان مجبوذ ومجذوب (فإذا)[4] تصرَّفا هكذا لم يكن أحدهما بأن يكون أصلا لصاحبه أولى من أن يكون صاحبه أصلا له.

وأمّا قولهم: أَيِس فمقلوب من يئس. ودليل ذلك من وجهين.

أحدهما (أن لا مصدر)[5] لقولهم: أيس. فأما الإياس فمصدر أُسْت. قال أبو علىّ: وسمّوا[6] الرجل إياسا؛ كما سمّوه عطاء؛ لأن أُسْت: أعطيت. ومثله

---

(١) حكى ابن مالك فى التسهيل أن الحذف فى مثل هذا لغة سليم . ومن ثمّ قال الشلوبين بالقياس فيه . وانظر الأشمونى فى مبحث الإعلال بالحذف فى أواخر الكتاب .

(٢) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « أقمصت : أقصت » .

(٣) أصل اطمأنّ اطمأنن . فإذا أريد بناء مثالها من الضرب ، فالنحويون يراعون أصل الزنة ، فيقولون : اضربب بتشديد الباء الأولى ، والأخفش يراعى ما عرض لاطمأنن من الإدغام ونقل الحركة ، فيفعل كذلك فى مثاله من الضرب فيقول : اضربب بتشديد الباء الثانية ليكون كاطمأنّ . وانظر شرح الرضى للشافية ٢٩٨/٣ .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « وإذا » .

(٥) كذا فى ز، ط . وفى ش : « المصدر » .

(٦) كذا فى ط، ز . وفى ش : « سمى » .

— عندى — تسميتهم إياه عياضا[1] ، فلمّا لم يكن لأيس مصدر علمت أنه لا أصل له ، وإنما المصدر اليأس . فهذا من يئست .

والآخر صحّة العين فى أيس ، ولو لم يكن مقلوبا لوجب فيه إعلالها ، وأن يقال : آس وإسْت كهاب وهِبْت ، وكان يلزم فى مضارعه أواسُ كأهاب ، فتقلب الفاء[2]

٥ لتحركها و (انفتاحها[3]) واوا ؛ كقولك فى هذا أفعل من هذا من أممتٍ : هذا أوَمُّ من هذا ، هذا قول أبى الحسن ، وهو القياس . وعلى قياس قول أبى عثمان أيامُّ ؛ كقوله : هذا[4] أيَمُّ من هذا . فصارت صحّة الياء فى (أيس) دليلا على أنها مقلوبة من يئس ؛ كما صارت صحّة الواو فى عَوِر دليلا على أنها فى معنى ما لابدّ من صحّته وهو اعورّ . وهو باب . وكذلك قولهم : لم أُبَلِهْ[5] . وقد شرحناه فى غير هذا .

١٠ تحريف الحرف

قالوا : لا بَلْ ، ولابَنْ ، وقالوا : قام زيد فُمَّ عمرو ؛ كقولك : ثمّ عمرو . وهذا وإن كان بدلا فإنه ضرب من التحريف . وقالوا فى سوف أفعل : سَوْأَ فعل ، وسَفْ أفعل . حذفوا تارة الواو ، وأخرى الفاء . وخفّفوا رُبّ وإنَّ وأنَّ[6] ؛ فقالوا :

* رُبَ هَيْضَلٍ لجَبٍ لففتُ بهيضل *

١٥ (١) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « عوضا » . (٢) يريد فاء الكلمة وهى الهمزة ، وقد يكون الأصل : « ألفه » . (٣) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « وانفتاح ماقبلها » . (٤) سقط فى د ، ه ، ز ، ط .

(٥) انظر فى هذه الكلمة الكتاب ٢/٣٩٢ (٦) كذا فى الأصول ، وكأنه يرمى إلى أن الواقع من أحدهم يقع منهم جميعا فى اللغة . وهذا عجز بيت لأبى كبير الهذلى صدره :

٢٠ * أزهير إن يشب القذال فإنه *

والهيضل : الجيش . ولف الجيش بالجيش : خلطهما بالحرب . وقوله : « لجب » كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « مرس » أى شديد المراس والمعالجة للحرب . وهذا يوافق ما فى ديوان الهذليين (الدار) ٢/ ٨٩

وقال[1] :

* أن هالكٌ كلُّ مَنْ يحـفى وينتعِل *

وقال الله سبحانه : « إنْ كُلُّ[2] نَفْسٍ لمَـا عَلَيْها حافِظٌ » . وقال[3] :

سقته الرواعد من صيِّف وإنْ من خريفٌ فلن يَعْـدَما[4]

مذهب صاحب الكتاب أنّه أراد : وإمّا من خريف . وقد خولف فيه . ٥

---

(١) أى الأعشى . وصدره :

* فى فتية كسيوف الهند قد علموا *

وهو من معلقته ، وقبله :

وقد غدوت إلى الحانوت يتبعنى شاوٍ مشل شـلول شلشل شـول

والحانوت بيت الخمار . يقول : إنه غدا إلى بيت الخمار معه غلام يشوى اللحم خفيف فى عمله فى فتية كريمة ١٠
يهينون مالهم فى اللذات إذ هم على ثقة أنهم ميتون فهم يبادرون اللذات قبل أن يخترمهم الأجل . وانظر
الخزانة ٣/٥٤٧ ، والكتاب ١/٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ .

(٢) آية ٤ سورة الطارق . والمؤلف يريد قراءة تخفيف « لما » و « ما » عليها زائدة . فأما على
قراءة التشديد فإن عليها نافية ، وهى غير مخففة .

(٣) أى النمر بن تولب . وانظر الكتاب ١ / ١٣٥ ، والخزانة ٤ / ٤٣٤ ١٥

(٤) الضمير فى سقته يعود على الصدع المذكور فى قوله قبل :

فلو أنّ من حتفه ناجيا لكان هو الصـدع الأعصما

والصدع : الوعل . والأعصم : الذى فى يده بياض . وفى رواية : « سقتها » أى المسجورة المذكورة
فى قوله :

إذا شاء طالع مسجورة ترى حولها النبع والساسما ٢٠

ويراد بالمسجورة عين ماء مملوءة . والشاعر يتحدّث أن أحدا لا ينجو من الهلاك . ولو نجا أحد لكان
أحق شىء أن يكونه هـذا الصدع . وقد وصفه أنه فى جبل منيع ، وفيـه رعيه وشربه ، فذكر فى البيت
الشاهد أنه يرتوى من رواعد الصيف ، ومن مطر الخريف . والرواعد : السحب الماطرة معها رعد .
والصيف : مطر الصيف .

باب فى فَرْق بينِ الحقيقة والمجاز

الحقيقة : ما أُقِرّ فى الاستعمال على أصـل وضعه فى اللغة . والمجاز : ما كان بضدّ ذلك .

وإنمـا يقع المجـاز ويُعدَل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة ، وهى: الاتّساع ، والتوكيد، والتشبيه . فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة .

فمن ذلك قول[1] النبيّ صلى الله عليه وسلم فى الفرس : هو بحر . فالمعانى الثلاثة موجودة فيـه . أمّـا الاتساع فلأنه زاد[2] فى أسمـاء الفرس التى هى فرس وطِرْف وجواد ونحوها البحر ، حتى إنه إن احتيج إليه فى شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقيّة تلك الأسماء؛ لكن لا يُفضَى إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة. وذلك كأن يقول الشاعر :

عَلوتَ مَطَا جوادِك يوم يوم ... وقد ثُمِد الجياد فكان بحـرا[3]

وكأن يقول الساجع : فرسك هـذا إذا سما بغرّته كان فجرا ، وإذا جرى إلى غايته كان بحرا، ونحو ذلك. ولو عَرِى الكلام من[4] دليل يوضّح الحال لم يقع عليـه بحر؛ لمـا فيـه من التعجرف فى المقال من غير إيضاح ولا بيـان . ألا ترى أن[5] لو قال رأيت بحرا وهو يريد الفرس لم يعـلَم بذلك غرضه ، فلم يجز قوله ؛ لأنه إلباس وإلغاز على الناس .

---

(١) فى كتاب الجهاد من صحيح البخارى : « عن أنس بن مالك قال : كان فزع بالمدينة ، فاستعار النبى صلى الله عليه وسلم فرسا لنـا يقال له مندوب . فقال : ما رأينا من فزع، وإن وجدناه لبحرا » .

(٢) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « جاء » .

(٣) يبدو أن هذا البيت من نظمه ، ذكره مثالا لمـا أراد . والمطا : الظهر . وقوله : « يوم يوم » أى يوم اليوم الذى تعرفه . وانظر فى هذا سيبويه ٢/٥٣ . وقوله : « ثُمِد الجياد » أى أُعيين من قولهم : ماء مثمود : كثر عليه الناس حتى فنى ونفد إلا أقله .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ ، ز : « عن » . (٥) سقط هذا الحرف فى ش .

وأما التشبيه فلأن جريه[1] يجرى فى الكثرة مجرى مائه .

وأما التوكيد فلأنه شبّه العَرَض بالجوهر، وهو أثبت فى النفوس منه، والشُّبَه فى العَرَض منتفية عنه؛ ألا ترى أن من[2] الناس من دفع الأعراض، وليس أحد دفع الجواهر .

وكذلك قول الله سبحانه : ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ﴾[3] هذا هو مجاز . وفيه الأوصاف الثلاثة .

أمّا السعة فلأنه كأنه زاد فى أسماء الجهات والمحالّ اسما هو الرحمة .

وأما التشبيه فلأنه شُبّه[4] الرحمة — وإن لم يصحّ دخولها — بما يجوز دخوله . فلذلك وضعها موضعه .

وأمّا التوكيد فلأنه أخبر عن العَرَض بما يُخبر به عن الجوهر . وهذا تَعالٍ[5] بالعرض، وتفخيم منه؛ إذ صُيِّر[6] إلى حيِّز ما يشاهَد ويلمَس ويعايَن ؛ ألا ترى إلى قول بعضهم فى الترغيب فى الجميل : ولو رأيتم المعروف رجلا لرأيتموه حَسَنا

---

(١) تراه عقد التشبيه بين جرى الفرس وماء البحر، والتشبيه فى ظاهره بين الفرس والبحر فى كثرة ما يختص به كل منهما وسعته . فالفرس كثير الجرى والبحر كثير الماء . وفى فتح البارى فى كتاب الهبة ٥/١٥٣ : « قال الأصمعىّ : يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجرى ، أو لأنّ جريه لا ينفد كما لا ينفد ماء البحر » . (٢) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « فى » . وانظر فى إنكار الأعراض الفصل لابن حزم ٥/٦٦ من طبعة الموسوعات . (٣) آية ٧٥ سورة الأنبياء .

(٤) كأنه يميل إلى أنّ فى الكلام استعارة بالكناية . فشبه الرحمة بمكان ، ودل على ذلك بلازم المشبه به، وهو الإدخال . والمعروف أن فى الآية تجوزا بالرحمة عن الجنة من إطلاق السبب على المسبب، وهذا مجاز مرسل .

(٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « تعال » . (٦) فى ط : « أصير » .

جميلا . وإنما يرغّب فيه بأن ينبِّه عليه ، ويعظِّم من قدره ، بأن يصوّره فى النفوس[1] على أشرف أحواله ، وأنوِّه[2] صفاته . وذلك بأن يتخيّل شخصا متجسما[3] لا عَرَضا متوهَّما . وعليه قوله[4] :

تغلغل حُبُّ عَثْمة فى فؤادى ··· فباديه مع الخافى يسير

(أى فباديه إلى الخافى يسير)[5] أى فباديه مضموما إلى خافيه يسير . وذلك أنه لمّا وصف الحبَّ بالتغلغل فقد اتسع به[6] ؛ ألا ترى أنه يجوز على هذا أن تقول[7] :

شكوتُ إليها حُبَّها المتغلغلا ··· فما زادها شكواى إلا تدلُّلا[8]

فيصف بالمتغلغل[9] ما ليس فى أصل اللغة أن يوصف بالتغلغل ، إنما ذلك وصف يخصّ الجواهر لا الأحداث ؛ ألا ترى أن المتغلغل فى الشىء لا بدّ أن يتجاوز مكانا إلى آخر . وذلك تفريغ مكان وشَغْل مكان . وهذه أوصاف تخصّ فى الحقيقة الأعيان لا الأحداث . فهذا وجه الاتساع .

وأما التشبيه فلأنه شبّه ما لا ينتقل ولا يزول بما يزول وينتقل . وأما المبالغة والتوكيد فلأنه أخرجه عن ضعف العَرَضية إلى قوة الجوهرية .

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « النفس » .
(٢) ط : « أنزه » .
(٣) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « مجسما » . وفى ط : « بأن يتخيل جسما مصوّرا ، وشخصا متجسما » .
(٤) أى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود . وانظر الحماسة (التجارية) ٣/٢٩٨ ، والقالى ٣/٢٢٣ ، والأغانى ٨/٩٤ . وفى المختار من شعر بشار ١٥٤ نسبته إلى الحارث بن خالد المخزومى .
(٥) سقط ما بين القوسين فى ش .
(٦) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « فيه » .
(٧) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش ، ط : « يقول » .
(٨) الشطر الأخير فى ش هكذا : * فما زادنى شكواى الا تدللا *
(٩) فى ط : « بالتغلغل » .

وعليه (قول الآخر)[١] :

قرعتُ ظنابيب الهوى يوم عالج ... ويوم النقا حتى قسرت الهوى قسرا[٢]

وقول الآخر :

ذهوب بأعناق المئين عطاؤه ... عزوم على الأمر الذي هو فاعله[٣]

وقول الآخر[٤] :

غَمْرُ الرداء إذا تبسّم ضاحكا ... غلقت لضَحْكته رقابُ المال

وقوله[٥] :

ووجهٍ كأن الشمس حلّت رداءها ... عليه نقيّ اللون لم يتخدّد

جعل للشمس رداء وهو جوهر، لأنه أبلغ في[٦] النُور الذي هو العَرَض . وهذه الاستعارات كلها داخلة تحت[٧] المجاز .

---

(١) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « قوله » .

(٢) بعده : فإن خفت يوما أن يلج بك الهوى ... فإن الهوى يكفيكه مثله صبرا

الظنابيب واحدها ظنبوب، وهو حرف العظم اليابس من الساق . وتقول : قرعت ظنبوب البعير إذا ضربت ظنبوبه لينتوخ لك فتركبه، وقيل من هذا : قرع ظنابيب الشيء إذا ذلله . يذكر أنه ذلل الهوى في هذين اليومين . وذلك بالتقائه بحبيبه، كما قال جرير :

ولما التقى الحيان ألقيت العصا ... ومات الهوى لما أصيبت مقاتله

وقد يكون تذليل الهوى بالصبر والتجلد للفراق، كما هو في البيت الثاني . وورد البيتان في اللسان (ظنب) .

(٣) ورد الشطر الثاني في قصيدة لزهير في رواية الأعلم .

وصدره فيها : * فأعرضن منه عن كريم مرزإ *

والشعر في مدح حصن بن حذيفة الفزاري . وذهاب عطائه بأعناق المئين أن يهبها ويمنحها العفاة . وانظر شرح ديوان زهير (الدار) ١٤١

(٤) هو كثير . والبيت من قصيدة له، كما في معاهد التنصيص ١٤٩/٢، ولم يورد شيئا من القصيدة، ولم أرها في الديوان المطبوع .

(٥) هو طرفة في معلقته . و « حلت رداءها » أي خلعته وألبسته إياه . و « يتخدد » : يضطرب، مشتق من الخد لأنه يضطرب عند الأكل .

(٦) كذا في د، هـ، ز، ط . وفي ش : « من » .

(٧) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « في حكم » .

فأمّا قولهم : ملكتُ عبدا ، ودخلت دارا ، وبنيت حمّاما فحقيقة هو ونحوه ، لا استعارة فيه ولا مجاز فى هذه المفعولات ؛ لكن فى الأفعال الواصلة إليها مجاز . وسنذكره . ولكن لو قال : بنيت لك فى قلبى بيتا أو ملكتَ من الجود عبدا خالصا أو أحللتك من رأيى وثقتى[1] دار صدق لكان ذلك مجازا واستعارة ؛ لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه ؛ على ما مضى .

ومن المجاز كثير من باب الشجاعة فى اللغة : من الحذوف[2] ، والزيادات[3] ، والتقديم ، والتأخير : والحمل على المعنى ، والتحريف .

ألا ترى أنك إذا قلت : بنو[4] فلان يطؤهم الطريق ففيه من السعة إخبارك عمّا لا يصحّ وطؤه بما يصحّ وطؤه . فتقول على هذا : أخَذْنا على الطريق الواطئ لبنى فلان ، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق ، ويا طريق طَأْ بنا بنى فلان أى أدِّنا إليهم . وتقول : بنَى فلان بيته على سَنَن المارّة ؛ رغبة فى طِئة الطريق بأضيافه له . أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز .

ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه . فشبّهته[5] بهم ؛ إذ كان هو المؤدّى لهم ، فكأنه هم .

وأما التوكيد[6] فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم . وذلك أن الطريق مقيم ملازم ، فأفعاله مقيمة معه ، وثابتة بثباته . وليس كذلك أهل الطريق ؛ لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه ، فأفعالهم أيضا كذلك

---

(١) فى ط : «نفسى» . (٢) كذا فى ط ، ج . وفى د ، ز : «المحذوف» . ويبدو أنه محرّف عما أثبت . وفى ش : «الحذف» . (٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش . «الزيادة» . (٤) انظر الكتاب ١٠٩/١ (٥) تراه يميل إلى الاستعارة بالكناية ، فهو يشبه الطريق بقوم سائرين ، ويجعل الوطء دليل ذلك التشبيه .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «توكيد» .

حاضرة وقتا، وغائبة آخر. فأين هـذا ممّا أفعاله ثابتة مستمرّة. ولمّا كان هـذا كلاما الغرض فيه المدح والثناء اختاروا له أقوى اللفظين؛ لأنه يفيد أقوى المعنيين.

وكذلك قوله[1] سبحانه ﴿ وَاسْـئَلِ[2] الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا[2] ﴾ فيه[3] المعانى الثـلاثة. أمّا الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصحّ فى الحقيقة سؤاله. وهذا نحو ما مضى؛ ألا تراك تقول: وكم من قرية مسئولة. وتقول: القُرَى وتسآلك؛ كقولك: أنت وشأنك. فهذا ونحوه اتساع.

وأمّا التشبيه فلأنها شُبِّهت بمن يصحّ سؤاله لمّا كان بها ومؤلِفا[4] لهـا. وأمّا التوكيد فلأنه فى ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال (على من[5]) ليس من عادته الإجابة. فكأنهـم تضمّنوا لأبيهم عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحّة قولهم. وهذا تناهٍ فى تصحيح الخبر. أى لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مَن من عادته الجواب.

وكيف تصرّفت الحال فالاتّساع فاشٍ فى جميع أجناس شجاعة العربية.

باب فى أنّ[6] المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة

اعلم أن أكثر اللغـة مع تأمّله مجاز لا حقيقة. وذلك عامّة الأفعال؛ نحو قام زيد، وقعـد عمرو، وانطلق بِشر، وجاء الصيف وانهزم[7] الشتاء. ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيد، معناه[8]: كان منه القيام أى هذا

---

(١) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش. « فى قوله ». (٢) آية ٨٢ سورة يوسف.

(٣) سقط فى ش. (٤) هو وصف من قولهم: آلف المكان: ألفه وأحبه.

(٥) فى ش: « عمن ». (٦) سقط هذا الحرف فى ش.

(٧) كذا فى ش. وفى ى، هـ، ز، ط: « انصرف ».

(٨) كذا فى ى، هـ، ز، ط. وسقط فى ش.

الجنس من الفعل ، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام؛ وكيف[1] يكون ذلك وهو جنس والجنس يُطبِّق[2] جميعَ الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائناتِ مِن كل مَن وُجد منه القيام . ومعلوم[3] أنه لا يجتمع لإنسان واحد (في وقت واحد)[4] ولا في مائة ألف سنة مضاعَفةِ القيامُ كله الداخل تحت الوهم؛ هذا محال عند كل ذي لبّ . فإذا كان كذلك علمت أنّ (قام زيد) مجاز لا حقيقة ، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير . ويدلّ على انتظام ذلك لجميع جنسه أنك تُعمِله في جميع أجزاء ذلك الفعل ؛ فتقول : قمت قَوْمة ، وقومتين ، ومائة قومة ، وقياما حسنا ، وقياما قبيحا . فإعمالك إيّاه في جميع أجزائه يدلّ على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها . وإنما يعمل الفعل من المصادر فيما فيه عليه دليل ؛ ألا تراك لا تقول : قمت جلوسا ، ولا ذهبت مجيئا ، ولا نحو ذلك لمّا لم تكن فيه دلالة عليه ؛ ألا ترى إلى قوله :

لعمري لقد أحببتك الحبَّ كله ... وزدتك حبًّا لم يكن قبل يعرف[5]

(فانتظامه لجميعه يدلّ على وضعه على اغتراقه واستيعابه[6])[7] وكذلك قول الآخر :

فقد يجمع الله الشتيتين بعدما ... يظنان كل الظن أن لا تلاقيا[8]

(١) كذا في ى ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « فكيف » .

(٢) أي يعم . يقال : طبق الغيث الأرض : عمها . والمعروف أن الجنس يتناول القليل والكثير والواحد والمتعدد ، وهو إنما يطبق جميع أفراده بالصلاحية ، وسيذكر بعد أن عمل الفعل في اسم المرة وغيره يدل على صلاحه لتناول جميعها . وعلى هذا فإذا أريد منه بعض أفراده كان حقيقة لا مجازا .

(٣) كذا في ى ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « فعلوم » .

(٤) ثبت ما بين القوسين في ش ، ط . وسقط في ى ، هـ ، ز .

(٥) سقط الشطر الثاني في ش . (٦) سقط ما بين القوسين في ى ، هـ ، ز . وثبت في ش ط .

(٧) كذا في ط . وفي ش : « فاستيعابه » . وقوله : « لجميعه » في ط : « بجميعه » .

(٨) « فقد » كذا في ى ، ز ، ش ، ط . وفي هـ : « وقد » . وهو من قصيدة المجنون .

فقوله (كل الظنّ) يدلّ على صحّة ما ذهبنا إليه . قال لى أبو علىّ : قولنا : قام زيد بمنزلة قولنا خرجت فإذا الأسد ، ومعناه أن قولهم : خرجت فإذا الأَسَد تعريفه هنا تعريف الجنس، كقولك : الأَسَد أشدّ من الذئب وأنت لا تريد أنك (خرجت وجميع الاسد)[1] التى[2] يتناولها الوَهْم على الباب . هـذا محال ، واعتقاده اختلال[3] . وإنما أردت : خرجت فإذا واحد من هذا الجنس بالباب . فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازا، لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه . أمّا الاتساع فإنك[4] وضعت اللفظ المعتاد للجماعة على الواحد . وأمّا التوكيد فلأنك عظّمتَ قدر ذلك الواحد، بأن جئت بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة . وأمّا التشبيه فلأنك شبّهت الواحد بالجماعة، لأن كل واحد منها مثله فى كونه أسَدا .

وإذا كان كذلك فمثله قعد جعفر، وانطلق محمد، وجاء الليل وانصرم النهار . وكذلك أفعال القديم سبحانه، نحو[5] خلق الله السماء والأرض وما[6] كان مثله ؛ ألا ترى — أنه عزّ اسمه — لم يكن منه بذلك خَلْق أفعالنا، ولو كان حقيقة لا مجازا لكان خالقا للكفر والعدوان وغيرهما[7] من أفعالنا عزّ وعلا . وكذلك عِلْم الله قيام زيد مجاز[8] أيضا ؛ لأنه ليست الحال التى علم عليها قيام زيد هى الحال التى علم عليها قعود عمرو . ولسنا نثبت له سبحانه علما ؛ لأنه عالم بنفسه[9]، إلا أنا مع ذلك نعلم

(١) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « مررت بجميع الأسد » .

(٢) كذا فى ش . وفى ط ، ز : « الذى » .

(٣) فى ز : « اعتلال » . (٤) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « فأن » .

(٥) سقط فى ش . (٦) سقط فى ى ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط .

(٧) كذا فى ز . وفى ش ، ط : « غيرها » . وقد جرى فى هـذا على رأى أصحابه المعتزلة . وأهل السنة لا يرون شيئا فى خلق الكفر والعدوان ، ولا يخرج شىء عن خلقه وقدرته .

(٨) فى ش : « مجازا » . (٩) كذا فى ز . وفى ش ، ط : « لنفسه » . وتراه يتبع فى نفى صفة العلم عن الله سبحانه مذهب المعتزلة : وأهل السنة بخلاف ذلك .

أنه ليست[1] حال علمه بقيام[2] زيد هى حال علمه بجلوس عمـرو ونحو ذلك . وكذلك قولك : ضربت عمرا مجاز أيضا من غير جهة التجوّز فى الفعل — وذلك أنك إنمـا فعلت بعض الضرب لا جميعه — ولكن من جهة أخرى؛ وهو أنك إنما ضربت بعضه لا جميعه؛ ألا تراك تقول : ضربت زيدا ولعلّك إنما ضربت يده أو إصبعه أو ناحية من نواحى جسده؛ ولهذا إذا احتاط الإنسان واستظهر جاء ببدل البعض، فقال : ضربت زيدا وجهَه أو رأسَه . نعم، ثم إنه مع ذلك متجوّز ؛ ألا (تراه قد يقول)[3] : ضربت زيدا رأسَه[4]، فيبدل للاحتياط وهو إنمـا ضرب ناحية من رأسه لا رأسه كله . ولهذا ما يحتاط بعضهم فى نحو هذا، فيقول : ضربت زيدا جانب وجهـه الأيمن أو ضربته أعلى رأسه الأسمق[5]؛ لأن أعلى رأسه قد تختلف أحواله ، فيكون بعضه أرفع من بعض .

وبعد فإذا عرف التوكيد لِمَ وقع فى الكلام — نحو نفسه وعينه وأجمع، وكله وكلهم وكليهما وما أشبه ذلك — عرفت منه (حالَ[6] سعة) المجاز فى هذا الكلام؛ ألا تراك قـد[7] تقول : قطع الأميرُ اللصّ ويكون القطع له بأمره[8] لا بيـده ، فإذا قلت : قطع الأمير نفسُه اللصّ رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة؛ لكن يبقى عليـك التجوّز من مكان آخر وهو قولك : اللصّ وإنمـا لعلّه قطع يده أو رجله ؛ فإذا[9] احتطت قلت : قطع الأمير نفسُـه يد اللصّ أو رجله . وكذلك

---

(١) فى ش : «ليست له» .   (٢) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : «بقعود» .

(٣) كذا فى ش . وفى ط : «ترى كيف تقول» وفى ز : «تراه كيف تقول» .

(٤) سقط فى ش .   (٥) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : «الأسمى» .

(٦) كذا فى ش ، ز . وفى ط : «سعة حال» .

(٧) سقط فى ش ، ط ، وثبت فى ى ، هـ ، ز .

(٨) فى ش : «وبأمره» .   (٩) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : «وإذا» .

جاء الجيش أجمع، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضه[1] — وإن أطلقت المجىء على جميعه — لَمَّا كان لقولك : أجمع معنى .

فوقوع التوكيد فى هذه اللغة أقوى دليل على شِياع المجاز فيها واشتماله عليها ؛ حتى إن أهل العربية أفردوا له بابا لعنايتهم به، وكونه مما[2] لا يضاع ولا يهمل مثله ؛ كما أفردوا لكل معنى أهمّهم بابا ؛ كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة والقَسَم والجزاء ونحو ذلك .

وبينت منذ قريب لبعض منتحِلى هذه الصناعة هذا الموضع — أعنى ما فى[3] ضربت زيدا ، وخلق الله ونحو ذلك — فلم يفهمه إلّا بعد أن بات[4] عليه وراض نفسه فيه واطّلع فى الموضع الذى أومأت له إليه ، فحينئذ ما تصوّره، وجرى على مذهبه فى أن لم يشكره .

واعلم أن جميع ما أوردناه فى سعة المجاز عندهم واستمراره على ألسنتهم يدفع دفع أبى الحسن القياس على حذف المضاف وإن لم يكن حقيقة . (أَوَلا[5]) يعلم أبو الحسن كثرة المجاز غيره، وسعة استعماله وانتشار مواقعه ؛ كقام أخوك وجاء الجيش وضربت زيدا ونحو ذلك، وكل ذلك مجاز (لا حقيقة[6]) (وهو[7] على غاية الانقياد والاطّراد . وكذلك أيضا حذف المضاف مجاز لا حقيقة) وهو مع ذلك مستعمل[8] .

---

(١) فى ز، ط : « جاءك » . (٢) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « فيما » .

(٣) سقط هذا الحرف فى د، هـ، ز . وثبت فى ش، ط .

(٤) كذا فى ش . وفى ط : « ثاب » . (٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « أفلا » .

(٦) سقط ما بين القوسين فى ش، ط . وثبت فى د، هـ، ز .

(٧) ثبت ما بين القوسين فى ش، ط . وسقط فى د، هـ، ز .

(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « مجاز مستعمل » .

فإن احتجّ أبو الحسن بكثرة هذه المواضع ؛ نحو قام زيد وانطلق محمد وجاء القوم ونحو ذلك، قيل له : وكذلك حذف المضاف قد كثر؛ حتى إن فى القرآن — وهو أفصح الكلام — منه أكثر من مائة موضع، بل ثلاثمائة موضع[1]، وفى الشعر منه ما لا أحصيه .

فإن قيل : يجىء من هذا أن تقول : ضربت زيدا وإنما ضربت غلامه وولده .

قيل : هذا الذى شنّعت به بعينه جائز ؛ ألا تراك تقول : إنما ضربتَ زيدا بضربك غلامه، وأهنته بإهانتك ولده . وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به . فإن فُهِم عنك فى قولك : ضربت زيدا أنك إنما أردت بذلك : ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز؛ كما أنك إن فهم عنك[2] بقولك : أكلت الطعام أنك أكلت بعضه لم تحتجْ إلى البدل ؛ وإن[3] لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه لم تجد بدّا من البيان، وأن تقول : بعضه أو نصفه أو نحو ذلك . ألا ترى أن الشاعر لما فُهِم عنه ما (أراد[4] بقوله[5]) قال :

صَبَّحن من كاظمةَ الخُصّ الخرِبْ ... يحملن عبّاس بنَ عبد المطلبْ[6]

(١) سقط فى ز .

(٢) سقط فى ش . وثبت فى د، ه، ز، ط .

(٣) فى ز : «لو» .

(٤) كذا فى ش . وفى ط : «له أراد» وفى د، ه، ز : «أراد» .

(٥) كذا . والأولى حذفها .

(٦) كاظمة : موضع قريب من البصرة فيه آبار كثيرة . والحديث عن إبل . وانظر الكامل ٧/١٣٢، والجمهرة ٣/٥٠٣

وإنما أراد: عبدالله بن عباس، ولو لم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد بدّا من البيان.

وعلى ذلك قول الآخر[1]:

* عليم بما أعيا النطاسىّ حذيما *

أراد: ابن حِذْيم.

ويدلك على لحاق المجاز بالحقيقة عندهم وسلوكه طريقته فى أنفسهم أن العرب قد وكّدته كما وكّدت الحقيقة. وذلك قول الفرزدق:

عشيّة سال المِرْبَدان كلاهما ... سحابة موت بالسيوف الصوارم[2]

وإنما هو مربد واحد، فثنّاه مجازا لما يتصل به من مجاوره، ثم إنه مع ذلك وكّده وإن كان مجازا. وقد يجوز أن يكون سمّى كل واحد من جانبيه مِرْبدا.

وقال الآخر:

---

(١) هو أوس بن حجر. وصدر البيت وقد جاء فى ز:

* فهل لكم فيها إلىّ فإننى *

وكان جاور فى قوم غير قومه فاقتسموا معزاه، فهجاهم، وعرض عليهم أن يردوا إليه ماله فيخرجهم من مخزاة فعلتهم، فإنه كفيل بذلك طبيب به. وابن حذيم متطبب عند العرب. ويقول بعد هذا:

فأخرجكم من ثوب شمطاء عارك ... مشهّرة بلت أسافله دما

فقوله: «فهل لكم فيها إلى» أى فى ردّ غنمى إلىّ. هذا وقد ذكر ابن السكيت فى شرح ديوان أوس أن حذيما من تيم الرباب، وكان متطببا عالما، وتبعه صاحب القاموس. وعليه فلا شاهد فيه. وانظر الخزانة ٢/٢٣٢.

(٢) من قصيدة له فى هجاء جرير والتعريض بالبعيث. وقبله:

ومنا الذى أعطى يديه رهينة ... لغارى نزار يوم ضرب الجماجم

كفى كل أنثى ما تخاف على ابنها ... وهنّ قيام رافعات المعاصم

غارا نزار تميم وبكر، وهو تثنية غار، وهو الجمع الكثير من الناس. ويريد بالذى أعطى يديه رهينة عبد الله بن سفيان التميمى فى قصة طويلة جرت بعد موت يزيد بن معاوية بسطها أبو عبيدة فى النقائض ٧٢٠ طبع أوربة. والمربدان أراد به المربد، وهو موضع بالبصرة. والمربد — فى الأصل — الموضع يحبس فيه الإبل وغيرها. وقوله: «سحابة» فى ز: «عجاجة».

إذا البَيْضة الصمّاء عضّت صفيحةً بحربائها صاحت صياحا وصلّت (١)

فأكد (صاحت) وهو مجاز بقوله : صياحا .

(وأما) (٢) قول الله عز وجل : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ (٣) فليس من باب المجاز (فى الكلام) (٤) بل هو حقيقة ، قال أبو الحسن (٥) : خلق الله لموسى (٦) كلاما فى الشجرة ، فكلّم به موسى ، وإذا أحدثه كان متكلّما به . فأمّا أن يحدثه فى شجرة أو فم أو غيرهما فهو شىء آخر ، لكن الكلام واقع ؛ ألا ترى أن المتكلم منا إنما يستحقّ هذه الصفة بكونه متكلّما لا غير ، لا لأنه أحدثه فى آلة نطقه ، وإن كان لا يكون متكلما حتى يحرّك به آلات نطقه .

فإن قلت : أرأيت لو أن أحدنا عمل آلة مصوّتة وحرّكها واحتذى بأصواتها أصوات الحروف المقطعة المسموعة فى كلامنا أكنت تسمّيه متكلما وتسمّى تلك الأصوات كلاما ؟ .

فجوابه ألا (٧) تكون تلك الأصوات كلاما ، ولا ذلك المصوِّت لها متكلّما . وذلك أنه ليس فى قوّة (٨) البشر أن يوردوه بالآلات التى يصنعونها على سَمْت الحروف

---

(١) البيضة : الخوذة توضع على الرأس لتقيها السلاح . والحرباء : مسمار الدرع ، وصليل الحرباء صوته . وذلك أن يضرب الدرع بالسيف فلا تنفذ فيه الضربة وترتد فيكون لذلك صوت . وقد جعل الحرباء كما ترى للبيضة . والصفيحة : السيف العريض .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فأمّا » .

(٣) آية ١٦٤ سورة النساء . (٤) كذا فى ز ، ط . وسقط فى ش .

(٥) هذا على أصل المعتزلة الذين ينكرون الكلام النفسى لله سبحانه . ويذكر المؤلف أن نسبة الكلام إلى الله سبحانه على هذا الرأى حقيقة لا مجاز . ويرده أن الجارى فى العربية نسبة الفعل إلى من يظهر منه ، فلو كان الكلام فى الشجرة لكانت أحق بنسبة الكلام إليها على سبيل الحقيقة .

(٦) سقط فى ش . وثبت فى د ، هـ ، ز ، ط . (٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « لا » .

(٨) فى ز ، ط : « قدرة » .

المنطوق بها وصورتها (فى النفس[1]) ؛ لعجزهم عن ذلك . وإنما يأتون بأصوات فيها الشَّبَه اليسير من حروفنا[2] ؛ فلا يستحقّ لذلك أن تكون[3] كلاما ، ولا أن يكون الناطق بها متكلما ؛ كما أن الذى يصوّر الحيوان تجسيما أو ترقيما لا يسمى خالقا للحيوان ، وإنما يقال مصوِّر وحاكٍ ومشبِّه . وأمّا القديم سبحانه فإنه قادر على إحداث الكلام على صورته الحقيقية ، وأصواته الحيوانية فى الشجرة والهواء ، وما أَحَبَّ سبحانه وشاء . فهذا فرق .

فإن قلت : فقد أحال سيبويه[4] قولنا : أشربُ ماء البحر ، وهذا منه حظر للمجاز الذى أنت مدّع شياعه وانتشاره .

قيل : إنما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة ، وهذا[5] مستقيم ؛ إذ[6] الإنسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر . فأمّا إن أراد به بعضه ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه فلا محالة من جوازه ؛ ألا ترى إلى (قول الأسود[7] بن يعفر)

نزلوا بأنقرة[8] يسيل عليهم ماءُ الفرات يجىء من أطواد

(فلم يحصل)[9] هنا جميعه ؛ لأنه قد يمكن أن يكون بعضُ مائه مختلَجا قبل وصوله إلى أرضهم (بشرب أو بسق[10]) زرع ونحوه . فسيبويه إذًا إنما وضع هذه اللفظة

---

(١) سقط ما بين القوسين فى ش ، وثبت فى د ، هـ ، ز ، ط . (٢) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « حروفها » . (٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « يكون » .

(٤) انظر الكتاب ١/٨ . وعبارته : « وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس » . (٥) أى الحكم بإحالة شرب ماء البحر على سبيل الحقيقة مستقيم . وقد يكون الأصل : « وهذا غير مستقيم » أى شرب ماء البحر على سبيل الحقيقة . (٦) فى ط : «لأن» .

(٧) كذا فى ز . وفى ش ، ط : « قوله » . (٨) من قصيدة مفضلية . وأنقرة هنا موضع بالحيرة ، وهى غير أنقرة التى فى بلاد الروم ، والتى هى الآن قصبة الدولة التركية . والأطواد : الجبال .

(٩) فى ط : « وإن لم يحصل » . (١٠) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « لشرب أو لسقيا » .

فى هذا الموضع على أصل (وضعها فى اللغة)[1] من العموم، واجتنب المستعمل فيه من الخصوص.

ومثل[2] توكيد المجاز فيما مضى قولنا: قام زيد قياما، وجلس عمرو جلوسا، وذهب سعيد[3] ذهابا، (ونحو ذلك؛[4] لأن) قولنا: قام زيد ونحو ذلك قد قدّمنا الدليل على أنه مجاز. وهو مع ذلك مؤكّد بالمصدر. فهذا[5] توكيد المجاز كما ترى. وكذلك أيضا يكون قوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ من هذا الوجه مجازا على ما مضى.

ومن التوكيد فى المجاز قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ[6] مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ولم تؤتَ لحية ولا ذَكَرا. ووجه هذا عندى أن يكون مما حذفت صفته، حتى كأنه قال: وأوتيت من كل شىء تؤتاه المرأة المَلِكة[7]؛ ألا ترى (أنها[8] لو) أوتيت لحية وذكرا لم تكن امرأة أصلا[9]، ولما قيل فيها: أوتيت، ولقيل أوتى. ومثله قوله تعالى: ﴿اللَّهُ[10] خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ وهو سبحانه شىء. (وهذا)[11] مما يستثنيه[12] العقل ببديهته، ولا يحوج إلى التشاغل باستثنائه[13]؛ ألا ترى أن الشىء كائنا ما كان لا يخلق نفسه، كما أن المرأة لا تؤتى لحية ولا ذكرا.

---

(١) فى ز، ط: «وضع اللغة». (٢) كذا فى ش، ز، ط. وفى ء: «من».
(٣) كذا فى ش، ط. وفى ى، هـ، ز: «سعد». (٤) ز، ط: «وذلك أن».
(٥) فى ط: «وهو». (٦) آية ٢٣ سورة النمل. (٧) فى ز: «المليكة».
(٨) كذا فى ش، ط. وفى ز: «لو أنها».
(٩) سقط فى ى، هـ، ز. وثبت فى ش، ط.
(١٠) ورد فى عدّة آيات. من ذلك آية ١٦ سورة الرعد.
(١١) كذا فى ش. وفى ى، هـ، ز، ط: «فهذا».
(١٢) كذا فى ى، هـ، ز، ط. وفى ش: «يستثبته».
(١٣) كذا فى ى، هـ، ز، ط. وفى ش: «باستثباته».

فأما[1] قوله سبحانه : ﴿ وَفَوْقَ[2] كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ فحقيقة لا مجاز . وذلك[3] أنه سبحانه[4] ليس عالما بعلم ؛ فهو إذًا العليم الذى فوق ذوى العلوم أجمعين . ولذلك[5] لم يقل : وفوق كل عالم عليم ، لأنه — عز اسمه — عالم ، ولا عالم فوقه .

فإن قلت : فليس فى شىء مما أوردته من[6] قولك : «وأوتيت من كل شىء» و (خالق[7] كل شىء) ، «وفوق كل ذى علم عليم» ، اللفظ المعتاد للتوكيد .

قيل : هو وإن لم يأت تابعا على سَمْت التوكيد فإنه بمعنى التوكيد البتّة ؛ ألا ترى أنك[8] إذا قلت : عَمَمت بالضرب جميع القوم ففائدته فائدة قولك : ضربت القوم كلهم . فإذا كان المعنيان واحدا كان ما وراء ذلك غير معتدّ به ولغوا .

باب فى إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل ، ما لم يَدْعُ داع إلى الترك[9] والتحول

من ذلك[10] (أو) إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين[11] كانت وكيف تصرفت . فهى عندنا على ذلك ، وإن كان بعضهم قد خفى عليه هذا من حالها فى بعض الأحوال ، حتى دعاه إلى أن[12] نقلها عن أصل بابها . وذلك أن الفراء قال : إنها قد تأتى بمعنى بل ، وأنشد بيت ذى الرمة :

(١) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « وأما » . (٢) آية ٧٦ سورة يوسف .

(٣) يريد المؤلف أن الله سبحانه لا يشمله ذو العلم ، فهو غير داخل فى مدلول الآية . وبنى كلامه على أصل المعتزلة أنه عالم بذاته ، وليس له صفة العلم . وفاته أن اللسان العربى لا يعرف العالم إلا لذى العلم ، كما لا يعرف القائم إلا لذى القيام . وكان خيرا له أن ينأى عن هذه المسائل الكلامية .

(٤) سقط فى ز . (٥) فى ط : « وذلك أنه » . (٦) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « فى » . (٧) سقط ما بين القوسين فى ش . (٨) سقط فى ش .

(٩) فى ط : « نزوله » . (١٠) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « وإنما » .

(١١) فى ط : « أين » . (١٢) سقط هذا الحرف فى ط ، ش .

بدتْ مثلَ قرن الشمس فى رَوْنق الضحى ... وصورتها أو أنت فى العــين أملح[1]

وقال : معناه : بل أنت فى العين أملح . وإذا أرينا أنها فى موضعها وعلى[2] بابها — بل إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى ، وأعلى مذهبا — فقد وفّينا ما علينا .[3] وذلك أنها على بابها من الشكّ ؛ ألا ترى أنه لو أراد بها معنى بل ، فقال : بل أنت فى العين (أملح لم يفِ[4] بمعنى أو فى الشك ؛ لأنه إذا قطع بيقين أنها فى العين أملح) كان فى ذلك سَرَف منه ودعاء إلى التهَمة فى الإفراط له ، وإذا أخرج الكلام مخرج الشكّ كان فى صورة المقتصِد غير المتحامل ولا المتجرِف . فكان[5] أعذب للفظه ، وأقرب إلى تقبل قوله ؛ ألا تراه نفسه (أيضا)[6] قال :

أيا ظبية الوعساء بين جُلاجِل ... وبين النقـا آأنت أَمْ أُمّ سالم[7]

---

(١) قرن الشمس : أعلاها . وقوله : « وصورتها » بالجر عطف على « قرن » . ويقول البغدادى فى الخـزانة ٤/٤٢٤ : « والبيت نسبه ابن جنى إلى ذى الرمة ، ولم أجده فى ديوانه » . ولذى الرمة قصيدة طويلة على روىّ البيت ، مطلعها :

أمنزلتى مىّ سلام عليكما ... على النأى والنائى يودّ وينصح

وانظر معانى القرآن للفراء ١/٧٢ ، والإنصاف ١٩٨ .

(٢) سقطت واو العطف فى ز .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « بما » .

(٤) سقط ما بين القوسين فى ش ، وثبت فى ى ، هـ ، ز ، ط .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « وكان » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « كيف » .

(٧) قبله : أقول لدهناوية عوهج جرت ... لنا بين أعلى عرفة فالصرائم

والعوهج : الطويلة العنق ، وأراد بها ظبية . والدهناوية نسبة إلى الدهناء ، وهى رمال فى نجد . والوعساء : رملة . وجلاجل — بالضم — موضع ، ومن اللغويين من يرويه بفتح الجيم . وانظر الأمالى ٢/٦١ ، والكامل ٦/١٨١ ، وسيبويه ٢/١٦٨ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٢١ .

فكما لا يشك[1] في[2] أن[3] كلامه ههنا خرج مخرج الشك، لما فيه من عذوبته وظرف مذهبه، فكذلك ينبغي أن يكون قوله : أو أنت في العين أملح (أو) فيه باقية في موضعها وعلى شكّها .

وبعد فهذا مذهب الشعراء : أن يُظهروا في هذا ونحوه شكّا وتخالجُا[4] ليُرُوا قوّة الشَبَه واستحكامَ الشبهة ؛ ولا يقطعوا قطع اليقين البتّة فيُنسَبوا بذلك إلى الإفراط ؛ وغلوّ الاشتطاط ؛ وإن كانوا هم ومن بحضرتهم[5] ومن[6] يقرأ من بعدُ أشعارَهم يعلمون أن لا حيرة هناك ولا شبهة ؛ ولكن (كذا خرج)[7] الكلام على الإحاطة بحصول الحال .

وقال أيضا :

ذكرتك أن مرّت بنا أمُّ شادن أمام المطايا تشرئبّ وتسنح[8]

وقال الآخر[9] :

أقول لظبي يرتعي وَسْط روضة أأنت أخو ليلى فقال : يقال

وما أحسن ما جاء به الطائيّ الصغير (في قوله[10]) :

عارضننا أُصُلًا فقلنا الربربُ حتى أضاء[11] الأقحوان الأشنب

(١) كذا في ش، ط . وفي ى، هـ، ز، «فيا» .

(٢) في ط : «تشك» . (٣) سقط هذا الحرف في ى، هـ، ز .

(٤) أي تردّدا . يقال تخالجته الهموم أي تنازعته فنفت عنه الطمأنينة، فكان مضطربا متردّدا .

(٥) كذا في ش . وفي ى، هـ، ز : «يحضرهم» وفي ط : «يحضر منهم» .

(٦) كذا في ش . وفي ى، هـ، ز : «فيا» وسقط كلاهما في ط .

(٧) كذا في ى، هـ، ز، ط . وفي ش : «هذا مخرج» .

(٨) الشادن : ولد الظبية حين يقوى ويشتدّ . ويقال : اشرأب إذا رفع رأسه . وتسنح : تمرّ عن اليمين . وقوله : «أن» يروى : «إذا» . وانظر الديوان ٨٠، والكامل ٦/٩١ .

(٩) هو المجنون . (١٠) كذا في ش، ط . وفي ى، هـ، ز : «فقال» .

(١١) «أضاء» كذا في ش، ط . وفي ى، هـ، ز : «استبان» . وهو من قصيدة له في مدح إسحق بن إبراهيم . وانظر الديوان (الجوائب) ١/٦٢

وقال الآخر[1] :

فعيناكِ عيناها ، وجيدكِ جيدها سوى أنّ عظم الساق منكِ دقيق

وذهب قُطْرُب إلى أن (أو) قد تكون بمعنى الواو، وأنشد بيت النابغة :

قالت ألا ليتما هـذا الحمـام لنـا إلى حمـامتنا أو نصفه فقـــد[2]

فقـال : معناه : ونصـفه . ولعمرى ، إنّ كذا معنـاه . وكيف لا يكون كذلك ولا بدّ منه ، وقد كثرت فيـه الرواية أيضا بالواو : ونصفه . لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف على أصل وضعه : من كون الشكّ فيه ؛ وهو أن يكون تقديره : ليتما هذا الحمام لنـا (إلى حمامتنا)[3] أو هو ونصفه . فحذف المعطوف عليها وحرف العطف ، على ما قدمناه فى قـوله عز وجل ﴿ فَقُلْنَا[4] ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ أى فضَرَب[5] فانفجرت . وعليه قول الآخر[6] :

ألَا فالبثا شهرين أو نصفَ ثالثٍ إلى ذا كما ما غيبتـــنى غيـابيا

أى شهرين أو شهرين ونصف ثالث ، ألا تراك لا تقول مبتدئا : لبثت نصف ثالث ؛ لأن ثالثـا من الأسماء المضمّنة[7] بمـا معها . ودعانا إلى هذا التأول[8] السمى فى[9] إقرار (هذه) اللفظة على أوّل أحوالها .

---

(١) هو مجنون بنى عامر ، يخاطب ظبية صيدت فأعطى الصائد مكانها شاة وأطلقها . وانظر الكامل ٣٩/٧ ، والخزانة ٥٩٥/٤ (٢) من قصيدة له ، يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ممـا رمى به عنده ، ويرجوه أن يكون حكيما نافذ البصر كزرقاء اليمامة . وكانت رأت حماما مرّ بين جبلين فحزرته ستا وستين ، فقالت ليت هذا الحمام ونصفه يكون لى مضافا إلى حمامتى لتكمل المائة ، فلمـا عدّ الحمام عن كثب ألفوها صادقة ، فضرب بها المثل فى صدق البصر . وقولها : فقد أى فقط ، وقد هنا اسم فعل ، والكسر للروىّ . وقد يكون الأصل : فقدى بياء المتكلم أى يكفينى ، ولم أر رسمها بالياء . وانظر الخزانة ٢٩٧/٤

(٣) سقط فى ش ما بين القوسين . (٤) آية ٦٠ سورة البقرة . (٥) سقط فى د ، ﻫ ، ز .

(٦) أى ابن أحمر . وانظـر أمالى ابن الشجرى ٣١٧/٢ . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ﻫ ، ز : « المنضمة » . (٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ﻫ ، ز : « التأويل » .

(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ﻫ ، ز : « إلى » .

فأمّا قول الله سبحانه ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [1] فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفرّاء بمعنى بل ، ولا على [2] مذهب قطرب فى أنها بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها فى كونها شكّا . وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله عزّ وجلّ لقول المخلوقين . وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون .

ومثله مما مخرجه منه تعالى على [3] الحكاية قوله ﴿ ذُقْ [4] إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ وإنما هو فى الحقيقة الذليل المهان ، لكن معناه : ذق إنك أنت الذى كان يقال له : العزيز الكريم . ومثله قوله — عزّ وجلّ — ﴿ وَقَالُوا [5] يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ ﴾ أى يا أيها الساحر عندهم لا عندنا ؛ (وكيف) [6] يكون ساحرا عندهم وهم به مهتدون . وكذلك قوله ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِى ﴾ [7] أى شركائى عندكم . وأنشدنا أبو علىّ لبعض اليمانية [8] يهجو جريرا :

بلّغ كُلَيبا وأبلغ عنك شاعرها ... أنّى الأغرّ وأنّى زَهْرة اليمن

قال : فأجابه جرير ، فقال :

ألم تكن فى وُسوم قد وَسَمْتُ بها ... مَن حان موعظةٌ يا زهرة اليمن ! [9]

فسماه زهرة اليمن [10] متابعة له ، وحكاية للفظه . وقد تقدّم القول على هذا الموضع .

(١) آية ١٤٧ سورة الصافات . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « بمعنى » .
(٣) سقط هذا الحرف فى ش . (٤) آية ٤٩ سورة الدخان .
(٥) آية ٤٩ سورة الزخرف . (٦) كذا فى ش ، ب . وفى د ، هـ ، ز : « فكيف » .
(٧) ورد فى عدة آيات ؛ من ذلك آية ٢٧ سورة النحل ، وآية ٥٢ سورة الكهف .
(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « أهل اليمن » .
(٩) الوسوم جمع وسم ، وهو أثر الكى يريد أذى هجائه . وحان : أى هلك .
(١٠) سقط فى د ، هـ ، ز .

ومن ذلك ما يدّعيه الكوفيون من زيادة واو العطف ؛ نحو قول الله — عزّ وجلّ — (﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[1]) (قالوا : الواو هنا زائدة مخرجة عن العطف . والتقدير عندهم فيها : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها)[2] . وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون . لكنه عندنا على حذف الجواب[3] ؛ أى حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صُدِقوا وعدهم ، وطابت نفوسهم ، ونحو ذلك مما يقال فى مثل هذا .

وأجاز أبو الحسن زيادة الواو فى خبر كان ؛ نحو قولهم : كان ولا مال له ؛ أى كان لا مال له[4] . ووجه جوازه عندى شَبَه خبر كان بالحال ، فجرى مجرى قولهم : جاءنى ولا ثوب عليه ، أى جاءنى عاريا .

فأمّا (هل) فقد أُخرجت عن بابها إلى معنى قد؛ نحو قول الله — سبحانه — ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾[5] قالوا : معناه : قد أتى عليه ذلك . وقد يمكن عندى أن تكون مبقّاة فى هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال — والله أعلم — : هل أتى على الإنسان هذا ؟ فلا بدّ فى جوابه من (نعم) ملفوظا بها أو مقدرة، أى فكما أن ذلك كذلك[6] فينبغى للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا يَبأى[7] بما فتح له . وهذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه : بالله هل سألتنى فأعطيتك ! أم هل زرتنى فأكرمتك ! . أى فكما أن ذلك كذلك[6] فيجب أن تعرف حقّى عليك، وإحسانى إليك . ويؤكّد هذا عندك قولُه تعالى ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا . إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾[8] أفلا تراه — عزّ اسمه — كيف عدّد عليه أياديه وألطافه له .

(١) آية ٧٣ سورة الزمر . (٢) ثبت ما بين القوسين فى ش ، ط . وسقط فى د ، ه ، ز .
(٣) سقط فى د ، ه ، ز . (٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « نحوا من » .
(٥) آية ١ سورة الإنسان . (٦) ثبت هذا الحرف فى ش ، ط . وسقط فى د ، ه ، ز .
(٧) يفخر . (٨) آيتا ٢ ، ٣ سورة الإنسان .

فإن قلت : فما تصنع بقول الشاعر[1] :

سـائل فوارس يربوع بشـدّتنا أهل رأونا بسَفْح القُفّ ذى الأكم

ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على هل ، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاقِ همزته[2] لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد . وهـذا يدلّ على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر .

قيل : هذا قول يمكن أن يقوله صاحب هذا المذهب .

ومثله خروج الهمزة عن الاستفهام إلى التقرير؛ ألا ترى أن التقرير ضرب من الخبر، وذلك ضدّ[3] الاستفهام . ويدلّ على أنه قد فارق الاستفهام امتناعُ النصب بالفاء فى جوابه ، والجزم بغير الفاء (فى جوابه)[4] ألا تراك لا تقول: ألست صاحبنا فنكرمَك ؛ كما تقول ؛ لست صاحبنا[5] فنكرمَك . ولا تقول فى التقرير : أأنت فى الجيش أُثبِت اسمك كما تقول فى الاستفهام الصريح : أأنت فى الجيش أُثبِت اسمك ؛ كما تقول : ما اسمك أذكرْك أى إن أعرفه أذكرك . ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النفى إلى الإثبات ، والإثبات إلى النفى ؛ وذلك كقوله[6] :

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطونَ راح

(١) هو زيد الخيل الطائىّ . والبيت فى أبيات خمسة قالها فى إغارته على بنى يربوع . و « بشدّتنا » أى عنها . والشدّة الحملة . والقف : جبل ليس بعال فى السماء . وانظر شواهد المغنى للبغدادى ٢ /٥٢٧ ، والخزانة ٤/٥٠٦ .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « من » .

(٣) فى ز : « بضدّ » .

(٤) سقط ما بين القوسين فى ش ، ط . وثبت فى د ، هـ ، ز .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « بصاحبنا » .

(٦) أى جرير من قصيدته فى مدح عبد الملك بن مروان ومطلعها :

أتصحو بل فؤادك غير صاح عشية هم صحبـك بالرواح

أى (أنتم كذا كم[1]) وكقول الله — عزّ وجلّ — ﴿ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ[2] ﴾ و﴿ أَأَنتَ قُلْتَ[3] لِلنَّاسِ ﴾ أى لم يأذن لكم، ولم تقل[4] للناس: اتخذونى وأمى إلهين، ولو كانت استفهاما محضا لأقرت الإثبات على إثباته، والنفىَ على نفيه . فإذا دخلت[5] على الموجب نفته، (وإذا[6] دخلت على النفى نفته) و (نفى النفى[7] عائد) به إلى الإثبات . ولذلك لم

٥ يجيزوا ما زال زيد إلا قائما لمّا آل به المعنى (من النفى) إلى: ثبت زيد إلا قائما . فكما لا يقال هذا فكذلك لا يقال ذلك . فاعرفه .

ويدلّ[8] على صحّة معنى التناكر فى همزة التقرير أنها قد أُخلصت للإنكار فى نحو قولهم فى جواب قوله[9] ضربت عُمَر: أعمراهْ! ومررت بإبراهيم: أإبراهيماه . ورأيت جعفرا : (أجعفرنيهْ[10]، وأجعفرًا إنيهْ !) . وهذا واضح .

١٠ واعلم أنه ليس شىء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحِظا له، وعلى صَدَد من الهجوم عليه .

وذلك أن المستفهِم عن الشىء قد يكون عارفا به مع استفهامه فى الظاهر عنه، لكن غرضه فى الاستفهام عنه أشياء . منها[11] أن يُرِى المسئول أنه خفى عليه ليسمع جوابه عنه . ومنها أن يتعرف حال المسئول هل هو عارف بما السائل عارف به .

١٥ ومنها أن يُرِى الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد؛ لما له فى ذلك من

---

(١) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : « أنت كذلك » . (٢) آية ٥٩ سورة يونس .
(٣) آية ١١٦ سورة المائدة . (٤) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « يقل » .
(٥) أى همزة التقرير . (٦) سقط ما بين القوسين فى ش
(٧) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « بقى النفى عائدا » .
٢٠ (٨) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « يدلك » .
(٩) سقط فى د، هـ، ز، ط . وثبت فى ش . (١٠) ز، ط : « أجعفراه » .
(١١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « ومنها » .

الغرض . ومنها أن يُعدّ ذلك لما بعده ممّا يتوقّعه[1]، حتى إن حلف بعد أنه قد سأله[2] عنه حلف صادقا، فأوضح بذلك عذرا . و (لغير[3] ذلك) من المعانى التى يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها .

فلمّا كان السائل فى جميع هذه الأحوال قد يسأل[4] عما هو عارفه[5]، أخذ بذلك طَرَفا من الإيجاب ، لا السؤال عن مجهول[6] الحال . وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يجرّد فى بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى . فمن هنا جاز أن تقع (هل) فى بعض الأحوال موضع (قد) ؛ كما جاز لأو أن تقع فى (بعض[7] الأحوال موقع) الواو ؛ نحو قوله :

وكان سِيّانِ ألا يَسْرحوا نَعَما ... أو يَسْرحوه بها واغبرّت السُّوحُ[8]

جاز ذلك لما كنت تقول : جالِس الحسن أو ابن سيرين، فيكون[9] مع ذلك متى جالسهما جميعا كان فى ذلك مطيعا . فمن هنا جاز أن يخرج فى البيت ونحوه إلى معنى الواو .

(وكل[10]) حرف فيما بعد يأتيك قد أخرِج عن بابه إلى باب آخر فلا بدّ أن يكون قبل إخراجه إليه قد كان يرائيه، ويلتفت إلى الشِقّ الذى هو فيه . فاعرف ذلك ، وقسه ؛ فإنك إذا (فعلته[11]) لم تجد الأمر إلا كما ذكرتُه، وعلى ما شرحته .

(١) فى ط : « إذا » . (٢) ثبت فى ش ، وسقط فى د ، ه ، ز ، ط .
(٣) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « لغيره » . (٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « يسلم » وكأنه محرّف عن : « يستفهم » . (٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « عارف بوقوعه » وفى ط : « عارف به لوقوعه » . (٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « المجهول » . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « بعض مواقع » . (٨) انظر ص ٣٤٨ من الجزء الأوّل . وقوله : « وكان » كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فكان » . وفى ز : « اعفرت » بدل « اغبرت » . (٩) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « فتكون » .
(١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فكل » .
(١١) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « فعلت ذلك » .

باب في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتاد

اعلم أن هذا موضع[1] قد استعملته العرب، واتبعتها فيه العلماء. والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مُفاد من الموضعين جميعا، فلمّا آذنا به وأدّيا إليه ساموا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعانى عندهم أشرف من الألفاظ. وسنفرد لذلك بابا.

٥ فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن: أنه سأل أعرابيّا عن تحقير الحُبَارى، فقال: حُبْرور. (وهذا)[2] جواب من قصد الغرض ولم يحفِل باللفظ؛ إذ لم يفهم غرض أبى الحسن، فجاء بالحُبْرور؛ لأنه فَرْخ الحُبَارى. وذلك أن هذا الأعرابيّ تلقى سؤال أبى الحسن بما هو الغرض عند الكافّة فى مثله، ولم يحفِل بصناعة الإعراب التى إنما هى لفظية ولقوم مخصوصين، من بين أهل الدنيا أجمعين.

١٠ ونحوٌ من ذلك أنى سألت الشجرىّ، فقلت: كيف تجمع المحرنجِم؟ فقال: وأيْش فرّقه حتى أجمعه! وسألته يوما (فقلت)[3]: كيف تحقّر الدَّمَكْمَك[4]؟ فقال: شَخِيت[4]. فجاء بالمعنى الذى يعرفه هو، ولم يراع مذهب الصناعة.

ونحو من هذا ما يحكى عن أبى السمّال[5] أنه كان يقرأ: «فحاسوا خلال الديار»، فيقال له: إنما هو فجاسوا، فيقول: جاسوا وحاسوا واحد[6]. وكان أبو مهديّة إذا ١٥ أراد الأذان قال: الله أكبر مرتين[7]، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين[7]، ثم كذلك إلى آخره. فإذا قيل له: ليست السنّة كذلك، إنما هى: الله أكبر الله أكبر، أشهد

---

(١) كذا فى د، ه، ز، ط. وفى ش: «الموضع». (٢) كذا فى ش. وفى د، ه، ز، ط: «فهذا». (٣) زيادة فى ط. (٤) الدمكمك من الرجال والإبل: القوىّ الشديد. والشخيت: النحيف الجسم الضئيل. (٥) هو قعنب العدوىّ القارئ. وهو من ٢٠ أصحاب القراءات الشاذة. وقراءة العامّة «فجاسوا» فى الآية ٥ من سورة الإسراء. (٦) إذ الجوس والحوس تردّد الجيش للغارة. (٧) كذا فى ش، ط. وفى د، ه، ز: «مرة».

أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله إلى آخره، فيقول : قد عرفتم أنّ المعنى واحد، والتكرار عِيّ . وحَكَى عيسى بن عمر، قال : (سمعت ذا الرمّة ينشد)[1] :

وظاهِرْ لها من يابس الشَّخْت واستعِن   عليها الصَّبَا واجعل يديك لها سترا[2]

فقلت : أنشدتنى : من بائس، فقال (يابس[3] و بائس) واحد . وأخبرنا أبو بكر محمد ابن الحسن عن أبى العباس أحمد بن يحيى قال (أنشدنى[4] ابن الأعرابى) :

وموضـــع زَبْنٍ لا أريد مبيتــه   كأنى به من شِـدّة الرَّوْع آنِس[5]

فقال له شيخ من أصحابه : ليس هكذا أنشدتنا، إنما أنشدتنا : وموضع ضِيق . فقال : سبحانَ[6] الله ! تصحبنا منذ كذا وكذا ولا تعلم أن الزبن والضيق واحد، وقد قال الله سبحانه وهو أكرم قيلا : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ[7] ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "نزل القرآن على سبع لغات كلها شافٍ كافٍ" .

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « سألت ذا الرمة عن قوله » .

(٢) فى ط : « فظاهر » . وفيها، وفى د، هـ، ط : « احتبس » فى مكان « استعن » وفى د، هـ، ز : « اقتت لها قيتة قدرا » فى مكان : « اجعل يديك لها سترا » . والبيت فى وصف النار . والشخت : الدقيق . والمراد الحطب ، أى ضع لها من دقيق الحطب ، واسترها بيديك . وللبيت رواية أخرى فى اللسان (قوت) . وانظر الديوان ١٧٦ ، وموافقات الشاطبى فى الأصول ٢/٤ ٥ من طبعة السلفية .

(٣) كذا فى ش . وفى ز : « من يائس ومن يابس » . وفى ط : « من بائس و يائس » .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى هـ، ز : « أنشد ابن الأعرابى » . وفى د : « قال ابن الأعرابى » .

(٥) من قصيدة للرقش الأكبر فى المفضليات . و بعده :

لتبصر عينى إن رأتى مكانها   وفى النفس إن خلى الطريق الكوادس

وقوله : « مكانها » أى مكان أسماء محبوبته ، وقد سبق ذكرها فى شعره . يقول : إنه نزل منزل الضيق وتحمل وعثاء الطريق ليبصر مكانها .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ط، ز : « يا سبحان » .   (٧) آية ١١٠ سورة الإسراء .

وهذا ونحوه — عندنا[1] — هو الذى أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة ، على معان متفقة . وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنه لم يأت إلا به، (ولا عدل[2]) عنه إلى غيره ؛ إذ الغرض فيهما واحد ، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد . وكان أبو علىّ — رحمه الله — إذا عبر عن معنى بلفظ[3] ما فلم يفهمه القارئ عليه، وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظ غيره ففهمه، يقول : هذا إذا رأى ابنه فى قميص أحمر عرفه؛ فإن رآه فى قميص كحلىّ لم يعرفه .

فأما الحكاية عن الحسن — رضى الله عنه — وقد سأله رجل عن مسئلة، ثم أعاد السؤال فقال له الحسن : لبّكت علىّ أى خلطت، فتأويله عندنا أنه أفسد المعنى الأول بشىء جاء به فى القول[4] الثانى . فأمّا أن يكون الحسن تناكر الأمر لاختلاف اللفظين (مع اتفاق[5]) المعنيين فمعاذ الله، و (حاشى[6] أبا سعيد) . ويشبه أن يكون الرجل لمّا أعاد سؤاله بلفظ ثان قدّر أنه بمعنى اللفظ الأول ولم يحسن[7] ما فهمه الحسن[8] رضى الله عنه ، كالذى يعترف عند القاضى بما يدّعى عليه، وعنده أنه مقيم على إنكاره إياه . ولهذا نظائر. ويحكى أن قوما ترافعوا إلى الشعبىّ فى رجل بخص عين رجل فشرقت بالدم ، فأفتى فى ذلك بأن أنشد بيت الراعى :

لها أمرها[9] حتى إذا ما تبوّأت ... بأخفافها مأوى تبوّأ مضجعا

---

(١) سقط فى ط . (٢) فى ط : «لم يعدل» . (٣) ثبت فى ش ، ط . وسقط فى د ، ه ، ز .
(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « المعنى » . (٥) فى ط : « لاتفاق » .
(٦) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش : « حاش أبى سعيد » وفى ط : « حاشا لله أبا سعيد » وأبو سعيد كنية الحسن البصرىّ . (٧) فى ش : « يحسس » . (٨) سقط فى ش .
(٩) « أمرها » كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « مالها » . وفى ز ، ط : « مرعى » بدل : « مأوى » وانظر ص ١٧٨ من هذا الجزء .

لم يزدهم على هذا . وتفسيره أن هذه العين يُنتظر بها أن يستقِرّ أمرها على صورة معروفة محصَّلة، ثم حينئذ[1] يحكم فى بابها بما توجبه الحال من أمرها . فانصرف القوم بالفتوى، وهم عارفون بغرضه فيها .

(وأما[2]) اتباع العلماء العرب فى هذا النحو فكقول سيبويه : « ومن العرب من يقول[3] : لَبِّ[4] فيجرّه بجرّ أمس وغاق» ؛ ألا ترى أنه ليس فى واحد من الثلاثة جرّ؛ إذ الجرّ إعراب لا بناء، وهذه الكلم كلها مبنيّة (لا معربة[5]) فاستعمل لفظ الجرّ على معنى الكسر، كما يقولون[6] فى المنادى المفرد المضموم : إنه مرفوع، وكما يعبرون بالفتح عن النصب، وبالنصب عن الفتح، وبالجزم عن الوقف (وبالوقف[7] عن الجزم) كلّ ذلك لأنه أمر قد عُرِف غرضه والمعنى المعنىّ به .

وإذا جاز أن يكون فى أصول هذه اللغة المقررة اختلاف اللفظين[8] والمعنى واحد كان جميع ما نحن فيه جائزا سائغا، ومأنوسا به متقبلا .

---

(١) ثبت فى ش، ط . وسقط فى د، هـ، ز .

(٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « فأما » .

(٣) ثبت هذا اللفظ فى ش، ط . وسقط فى د، هـ، ز .

(٤) كذا فى د، هـ، ز . وفى ط : « لب لب » وفى ش : « أو » وعبارة سيبويه فى الكتاب ١٧٦/١ : « ومن العرب من يقول : لب، فيجريه مجرى أمس وغاق » . ونرى أن هذه العبارة ليس فيها ما نقله المؤلف، وهو « فيجره بجر أمس وغاق » . وقد يكون هذا فى نسخة المؤلف، أو تصحف عليه نص الكتاب . ولب فى معنى لبيك .

(٥) ثبت ما بين القوسين فى ش، ط . وسقط فى د، هـ، ز .

(٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « تقول » .

(٧) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٨) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « اللفظ » .

باب فى ملاطفة الصنعة

وذلك أن ترى العرب قد غيّرت شيئا من كلامها من صورة إلى صورة ، فيجب حينئذ أن تتأتّى لذلك وتلاطفه ، لا أن تخبِطه وتتعسّفه . وذلك كقولنا فى قولهم فى تكسير جَرْو ودَلْو أَجْرٍ وأَدْلٍ : إن أصله أَجْرُوٌ، وأدْلُوٌ، فقلبوا الواو ياء. وهو — لعمرى — كذلك، إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة ولا تعازّها؛ فتقول : إنهم أبدلوا[1] من ضمّة العين كسرة ، فصار تقديره : أَجرِوٌ وأدلِوٌ . فلما انكسر ما قبل الواو — وهى لام — قلبت ياء، فصارت أجرِىٌ وأدْلِىٌ، وإنما وجب أن يرتب[2] هذا العمل هذا الترتيب من قِبَل أنك لمّا كرهت الواو هنا لِما تتعرض[3] له من الكسرة والياء فى أَدْلُوِىَ وأدلُوِىّ لو سمّيت[4] رجلا بأدلُو ثم أضفت إليه، فلما ثقل ذلك بدءوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرا عَبْطا وارتجالا . فلمّا صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقا صناعيّا[5] . ولو بدأتَ فقلبت الواو ياء بغير آلة القلب[6] من الكسرة[7] قبلها لكنت قد استكرهت الحرف[8] على نفسه تهالكا وتعجرفا، لا رفقا وتلطفا . ولمّا فعلت ذلك فى الضمة كان أسهل منه فى[9] (الواو)[10] الحرف؛ لأن ابتذالك الضعيف أقرب مأخذا من إنحائك على القوىّ . (فاعرف[11] ذلك) (أصلا[12] فى هذا الباب) .

---

(١) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « لما أبدلوا » . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « ترتّب » . (٣) كذا فى ش ، ط : وفى د ، ه ، ز : « يتعرض » .

(٤) شرط هذا لأنه جمع فلا ينسب إليه على لفظه إلا إذا كان علما ، وإلا نسب إلى مفرده .

(٥) فى ط : « أن قلبوا » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « تقلب » .

(٧) كذا فى ش . وفى ز، ط : «الكسر» . (٨) كذا فى ش ، ط . وفى د، ه، ز : «بالحرف» . (٩) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «ملاطفا» . (١٠) زيادة فى ط .

(١١) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «فاعرفه» . (١٢) سقط ما بين القوسين فى ط .

وكذلك باب فُعُول مما لامه واو ، كدُلُوٍّ ودِلِيّ ، وحَقْوٍ وحِقِيّ (أصله دُلُوّ وحُقُوّ)[1] . فلك فى إعلال هذا إلى حِقِيّ ودِلِيّ طريقان .

إن شئت شبهت واو فُعُول المدغمة[2] بضمة عين أفعُل فى أدلٍ[3] وأحقٍ فأبدلت (منها ياء، كما أبدلت)[4] من تلك الضمة كسرة، فصارت : حُقِيوٌ . ثم أبدلت الواو التى هى لام ياء، لوقوع الياء ساكنة قبلها، فصارت حُقِيّ ، ثم أتبعت فقلت : حِقِيّ . وهذا أيضا مما أبدلت من ضمّة عينه كسرة، فتنقلب[5] واو فعول بعدها ياء كالباب[6] الأول . فصارت أوّل[7] : حُقُوّ، ثم حقيو، (ثم حُقِيّ)[8] ثم حِقِيّ . فهذا وجه .

وإن شئت قلت : بدأت بدُلُوّ فأبدلت لامها لضعفها بالتطرف (وثقلها)[9] ياء، فصارت دُلُويٌ وحُقُويٌ . ثم أبدلت الواو ياء لوقوع الياء بعدها، فصارت حُقُيّ (ثم أبدلت من الضمة فى العين كسرة لتصحّ الياء بعدها ، فصارت : حُقِيّ)[10] ثم أتبعت فقلت : حِقِيّ (ودِلِيّ)[11] .

ومن ذلك قولهم : إن أصل قام قَوَمَ ، فأبدلت الواو ألفا. وكذلك باع أصله[12] بَيَعَ ، ثم أبدلت الياء ألفا ؛ لتحرّكها[13] وانفتاح ما قبلها[13] . وهو — لعمرى —

---

(١) ثبت ما بين القوسين فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز . وقد رسم دلو وحقو فيهما بواو واحدة ، وهو يريد الإدغام ، ولولا هذا لرسما بواوين .

(٢) يجرى الصرفيون الإعلال فى مثل هذا قبل الإدغام : فإن الإدغام يقوى الحرف فيتأبى على الإعلال .

(٣) ثبت هذا الحرف فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .

(٤) سقط ما بين القوسين فى ش . وثبت فى د ، هـ ، ز ، ط . غير أن فى ط : « فيها » بدل « منها » .

(٥) فى ز ، ط : « لتنقلب » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « كالياءات » .

(٧) كذا فى ش ، ز . وفى ط : « أوّلا » .

(٨) زيادة فى ز .

(٩) ثبت ما بين القوسين فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .

(١٠) سقط ما بين القوسين فى ش .

(١١) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط .

(١٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز . ط : « أصلها » .

(١٣) فى ز : « لتحركهما ... قبلهما » .

كذلك، إلا أنك لم تقلب واحدا من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثقالا لحركته، فصار إلى قَوْمَ و بَيْعَ[1]، ثم انقلبا لتحرّكهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن. ففارقا بذلك باب ثَوْب وشيخ؛ لأن هذين ساكنا العينين، ولم يسكنا عن حركة. ولو رمت[2] قلب الواو والياء من نحو قوم و بيع وهما متحركان[3] لاحتمتا[4] بحركتيهما، فعزّتا فلم تنقلبا. فهذا واضح.

٥

ومن ذلك ستّ؛ أصلها سِدْس، فلمّا كثرت فى الكلام أبدلوا السين تاء؛ كقولهم: النات فى الناس ونحوه، فصارت سِدْت. (فلما[5] تقارب الحرفان فى مخرجيهما أبدلت الدال تاء وأدغمت فى التاء فصارت ستّ). ولو بدأت[6] هذا الإبدال عاريا من تلك الصنعة لكان استطالة على الحرفين، وهتكا للحرمتين.

فاعرف بهذا النحو هذه الطريق، ولا تُقْدِمَنّ على أمر من التغيير إلّا لعذر[7] فيه وتأتّ له ما استطعت. فإن لم تَجْنِ[8] على الأقوى كانت جنايتك على الأضعف؛ لتتطرق[9] به إلى[10] إعلال الأقوى أعذر وأولى. فأبه[11] له وقس عليه.

١٠

---

(١) ثبت هذا الحرف فى ش، ط. وسقط فى د، هـ، ز.

(٢) كذا فى ى، هـ، ز، ط. وفى ش: «لزمت».

(٣) فى ش: «متحركان».

١٥

(٤) كذا فى ى، هـ، ز، ط. وفى ش: «لاجتمعنا».

(٥) سقط ما بين القوسين فى ز.

(٦) كذا فى ش، ط. وفى ى، هـ، ز: «بدلت».

(٧) فى ز، ط: «بعذر».

(٨) كذا فى ط. وفى ى، هـ، ز: «تعن» وفى ش: «تكن».

٢٠

(٩) كذا فى ش، ط. وفى ى، هـ، ز: «ليتطرق».

(١٠) كذا فى ش، ط. وفى ى، هـ، ز: «على».

(١١) كذا فى ى، هـ، ز. وفى ش: «فأبد له». ويقال أبه للشىء: فطن له.

فأمّا قوله[1] :

* أو الِفًا مكّةَ من وُرْق الحَمِى *

فلم تكن الكسرة لتقلب الميم ياء، ألا تراك تقول: تظنّيت وتقصّيت والفتحة هناك، لكنه كسر للقافية .

ومن ذلك مذهب أبى الحسن فى قول الله تعالى: ﴿ واتقوا[2] يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ﴾ لأنه ذهب إلى أنه حذف حرف الجر فصار تجزيه، ثم حذف الضمير فصار تجزى . فهذه ملاطفة[3] (من الصنعة) . ومذهب سيبويه أنه حذف (فيه) دفعة واحدة .

باب فى التجريد

اعلم أن هذا فصل من فصول العربية طريف حسن : ورأيت أبا على — رحمه الله — به غَرِيا[4] معنيا، ولم (يفرد له)[5] بابا، لكنه وسمه فى بعض ألفاظه بهذه السمة ، فاستقريتها[6] منه وأنِقت لها . ومعناه أن (العرب قد تعتقد)[7] أن[8]

---

(١) أى العجاج . وقبله :

وربِ هـذا البلد المحرّم والقاطنات البيت غير الريم

يريد بالقاطنات البيت أى الكعبة الحمام . والحمى أصله الحم مخفف الحمام بحذف ألفه ، فلما اجتمع مثلان أبدل من الثانى ياء، ثم كسر الميم الأولى للقافية، ولولا ذلك لقلب الياء ألفا . ومن اللغويين من يرى أن الشاعر حذف ميم الحمام ، وأبدل الألف ياء بعد كسر ما قبلها . فوزنه على الأوّل الفعل وعلى الثانى الفعى ، وقد جرى المؤلف على الوجه الأوّل . وانظر اللسان .

(٢) آية ٤٨ سورة البقرة . (٣) سقط ما بين القوسين فى ى ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « غرى » . ويقال غرى بالشى : أولع به .

(٥) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « يعقد عليه » .

(٦) فى ط : « فاستقريتها » .

(٧) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « تجرد وتعتقد » .

(٨) كذا فى ى ، هـ ، ز ، وسقط فى ط . وفى ش : « أنه » .

فى الشىء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله . وقد يجرى[1] ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها . وذلك نحو قولهم : لئن لقيت زيدا لتلقين[2] منه الأسد، ولئن سألته لتسئلن منه البحر . فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسدا وبحرا، وهو عينه هو الأسد والبحر (لا أن)[3] هناك شيئا منفصلا عنه وممتازا منه .

٥ وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنها تقابله أو[4] تخاطبه .

ومنه قول الأعشى :

* وهل تطيق وداعا أيها الرجل[5] *

وهو الرجل نفسه لا غيره . وعليه قراءة من قرأ (قال[6] أعلم أن الله على كل شىء قدير) أى اعلم أيها الإنسان، وهو نفسه[7] الإنسان؛ وقال تعالى ﴿لهم فيها[8] دار الخلد﴾

١٠ وهى نفسها (دار الخلد)[9] .

وقال الأعشى :

لات هنا ذكرى جبيرة أم من ... جاء منها بطائف الأهوال[10]

وهى نفسها الجائية بطائف الأهوال .

---

(١) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « يخرج » وفى ط : « تخرج » .

١٥ (٢) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « فلانا » .

(٣) كذا فى ط . وفى ش : « إلا أنّ » وفى ز : « لأن » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ، ز : « و » . (٥) صدره :

* ودّع هريرة إن الركب مرتحل *

وهو مطلع معلقته .

٢٠ (٦) آية ٢٥٩ سورة البقرة . وهذه القراءة بصيغة فعل الأمر قراءة حمزة والكسائى ويعقوب وخلف ؛ كما فى الإتحاف ١٦٢ .

(٧) كذا فى ى ، هـ ، ز . وفى ش : « فى نفسه » .

(٨) آية ٢٨ سورة فصلت . (٩) سقط ما بين القوسين فى ش .

(١٠) من قصيدة له فى مدح الأسود بن المنذر أخى النعمان . وهى أول قصيدة فى الصبح المنير .

وقد تستعمل الباء هنا فتقول : لقيت به الأسد ، وجاورت به البحر، أى لقيت بلقائى إياه الأسد . ومنه مسئلة الكتاب[1]: أمّا أبوك فلك أب، أى لك منه أو به أو بمكانه[2] أب[3] . وأنشدنا :

أفاءت بنو مروان ظلما دماءنا   وفى الله إن لم يعدلوا حَكَمٌ عدل[4]

وهذا غاية البيان والكشف؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يعتقد أن الله سبحانه ظرف لشىء ولا متضمّن له ، فهو إذًا على حذف المضاف، أى فى عدل الله عدل حَكَمٌ عدل . (وأنشدنا[5] :

بنزوة لصّ بعد ما مرّ مصعب   بأشعث لا يفلَى ولا هو يَقْمَل[6]

ومصعب نفسه هو الأشعث) . وأنشدنا :

جازت البيدَ إلى أرحُلنا   آخرَ الليل بيَعفور خَدِر[7]

وهى نفسها اليعفور . وعليه جاء قوله :

يا نفس صبرا كل حىّ لاق   وكل اثنين إلى افتراق

---

(١) انظر فيه ص ١٩٥ ج ١ . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « أى » .

(٣) سقط فى ش . (٤) ورد هذا البيت فى معاهد التنصيص ١٦/٣ وفيه الشطر الأول هكذا :

* أباحت بنو مروان ظلما دماءنا *

ولم ينسبه . وورد فى حماسة ابن الشجرىّ ٤ فى أبيات لأبى الخطار الكلبىّ هكذا :

أفادت بنو مروان قيسا دماءنا   وفى الله إن لم ينصفوا حكم عدل

وبعده :

كأنكم لم تشهدوا مرج راهط   ولم تعلموا من كان ثمّ له الفضل

(٥) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٦) الأشعث : الوتد ، سمى بذلك لشعث رأسه . وقد وصفه بأنه لا يصيبه القمل، فلا يحتاج إلى أن يفلى ، ليميزه عن الأشعث من الناس .

(٧) انظر ص ١٧٧ من هذا الجزء .

وقول الآخر[1] :

قالت له النفس إنى لا أرى طمعا ... وإن مولاك لم يسلم ولم يصد

وقول الآخر[2] :

أقول للنفس تأساءً وتعزية ... إحدى يدىَّ أصابتنى ولم تُرِد

(وأما)[3] قوله — عزّ اسمه ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ[4] الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ فليس من ذا، بل النفس هنا جنس (وهو)[5] كقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا[6] الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ و (نحوه)[7]. وقد دعا تردد هذا الموضع على الأسماع، ومحادثته[8] الأفهام[9]، أن ذهب قوم[10] إلى أن الإنسان هو معنى ملتبس بهذا الهيكل الذى (يراه)[11]، ملاق له، وهذا الظاهر مماسّ لذلك الباطن، كل جزء منه منطوٍ عليه ومحيط به.

---

(١) أى النابغة الذبيانى. وقبله :

لما رأى واشق إقعاص صاحبه ... ولا سبيل إلى عقل ولا قود

واشق : كلب غير ضمران الذى يتحدث عنه الشاعر. وذلك أنه ذكر أن كلّابا سلط كلبه ضمران على ثور وحشى فصرعه الثور بقرنه، وذكر فى البيت الشاهد أن واشقا لما رأى ذلك حدثته نفسه باليأس من الثور، وقال فى نفسه : إن مولاه لم يسلم ولم يصد. ويجوز أن يريد بمولاه الكلّاب صاحبه، وأن يريد به ضمران الذى هلك.

(٢) نسبه فى الحماسة إلى أعرابى قتل أخوه ابنا له، فقدم إليه ليقتاد منه فألقى السيف فى يده، وقال الشعر. وبعده :

كلاهما خلف من فقد صاحبه ... هذا أخى حين أدعوه وذا ولدى

وانظر الحماسة بشرح التبريزى (التجارية) ١/١٠٥.

(٣) كذا فى ش، ط. وفى ى، هـ، ز : «فأما». (٤) آية ٢٧ سورة الفجر.

(٥) كذا فى ش. وفى ى، هـ : «فهو». (٦) آية ٦ سورة الانفطار.

(٧) سقط ما بين القوسين فى ى، هـ، ز، ط. (٨) فى ط : «مجاذبته».

(٩) كذا فى ش. وفى ى، هـ، ز، ط : «للأفهام». (١٠) يعزى مثل هذا القول إلى الإمام مالك رضى الله عنه فى الروح. وهو فى الحقيقة لأتباعه. وفى جوهرة التوحيد :

ولا تخض فى الروح إذ ما وردا ... نص من الشارع لكن وجدا

لمالك هى صورة كالجسد ... فحسبك النص بهذا السند

(١١) كذا فى ش، ز. وفى ط : «ذكرناه وأنه».

باب فى غلبة الزائد للأصلىّ

أمّا إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظر فى استبقائه وحذف الأصلىّ لمكانه ؛ نحو قولهم هـذا قاضٍ ومعطٍ ؛ ألا تراك حذفت الياء التى هى لام للتنوين ؛ إذ كان ذا معنى أعنى الصرف . ومثل[1] ذلك قوله :

* لاثَ به الأشاءُ والعُبْرِىّ[2] *

حذفتَ عين فاعل وأقررتَ ألفه ؛ إذ كانت دليلا على اسم الفاعل . ومثله قوله[3] :

* شاكُ السـلاح بطل مجرّب *

وهذا أحد ما يقوّى قول أبى الحسن فى أن المحذوف من باب مقول ومبيع إنما هو العين ؛ من حيث كانت الواو دليـلا على اسم المفعول . وقال ابن الأعرابىّ فى قوله[4] :

* فى بئر لاحُور سرى وما شـعر *

أراد : حؤور أى فى بئر (لاحوور)[5] لا رجـوع . قال : فأسكنت الواو الأولى ، وحذفت لسكونها وسكون الثانية بعدها . وكذلك حذفت لام الفعل لياءى الإضافة

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « مثال » .

(٢) « به » كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « بها » وانظر ص ١٢٩ من هذا الجزء .

(٣) أى مرحب اليهودى فى غزوة خيبر . وقبله :

* قد علمت خيبر أنى مرحب *

وانظر السيرة على هامش الروض ٢/٢٣٨ .

(٤) أى العجاج . والشطر من أرجوزة طويلة يمدح بها عمر بن عبيـد الله بن معمر ، وكان أوقع بجيش للخوارج يقوده أبو فديك الحرورى . ويذكر فى هـذا الشطر أن هـذا الحرورى سرى فى بئر غير حؤور — والحؤور الرجوع — أى سرى فى أمر لا يرجع عليه بخير . وانظر الخزانة ٢/٩٥ .

(٥) سقط ما بين القوسين فى ز ، ط . وثبت فى ش .

فى نحـو مصطفىٍّ وقاضىٍّ ومُرامِىٍّ (فى مرامِىّ)[1] . وكذلك باب يعِـد ويزِن ؛ حذفت فاؤه لحرف المضارعة الزائد[2] (كلّ ذلك)[3] لمـا كان الزائد ذا معنى . وهذا أحد ما يدلّ على شرف المعـانى عندهم ورسوخِها فى أنفسهم . نعم، وقدحذفـوا الأصـل عند الخليـل للزائد وإن كانا متساوِيى المعنيين . وإذا كان ذلك جائزا عندهم، ومسموعا فى لغتهم، فما ظنّك بالحرف الزائد إذا كان ذا معنى . وذلك قوله :

٥ بنى عُقَيل ماذِهِ الخنافق[4] ! المـال هَدْى والنساء طالق

(فالخنافق)[5] جمع خَنْفقيق والنون زائدة، والقاف الأولى عند الخليل هى الزائدة، والثانية هى الأصـل وهى المحذوفة — وقد قدّمنا دليـل ذلك — والنون والقاف جميعا لمعنى واحد، وهو الإلحاق .

(فإذا)[6] كانوا قد حذفوا الأصل[7] للزائد[8] وهما فى طبقة واحدة — أعنى اجتماعهما

١٠ على كونهما للإلحـاق — فكيف — ليت شعرى — تكون الحـال إذا كان الزائد لمعنى والأصلُ المحذوف[9] لغير معنى ! وهذا واضح .

وفى قولهم : خنافق تقوية لقول سيبويه فى تحقير مقعنسِس وتكسيره (مقاعس ومقيعِس)[10] فاعرفه ؛ فإنه قوىٌّ فى بابه .

١٥

(١) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز، ط . وثبت فى ش . (٢) د، هـ، ز : «الزائدة» . (٣) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «كذلك» . (٤) انظر ص ٦٢ من هذا الجزء . (٥) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «والخنافق» . (٦) كذا فى ش . وفى د، ز هـ، ط : «وإذا» . (٧) كذا فى ش، ز . وفى ط : «الأصلىّ» .

٢٠ (٨) كذا فى ش، ط، هـ . وفى د، ز : «للزوائد» . (٩) سقط فى ط . وسقوطه أولى . (١٠) كذا فى ش . وفى ط : «مقاعيس ومقيعيس» وهذا فيه زيادة الياء للتعويض من المحذوف، وهـو جائز . والرأى المقابل لرأى سيبويه هو رأى المـبرد : يؤثر حذف المـيم، فيقول : قعاسس وقعيسس .

بل إذا كانوا قد حذفوا الملحق للملحق لحذف الملحق لذى المعنى — وهو الميم — أقوى وأحجى[1] . وكأنهم إنما أسرعوا إلى حذف الأصلى للزائد[2] ؛ تنويها به ، وإعلاء له ، وتثبيتا لِقَدَمه فى أنفسهم ، وليُعلِموا بذلك قدره عندهم وحرمته فى تصوّرهم وإلحاقه بأصول الكلم فى معتقدهم ؛ ألا تراهم قد يقرّونه فى الاشتقاق مما هو فيه إقرَارهم الأصول . وذلك قولهم : قَرْنيت السِقاء إذا دبغته بالقَرْنُوَة ، فاشتقّ الفعل منها وأقِرتِ الواو الزائدة فيها ، حتى أبدلت ياء فى قرنيت[3] . ومثله قولهم : قَلْسيت الرجل ؛ فالياء هنا بدل من واو قلنسُوة الزائدة[4] ، ومن قال قلنسته فقد أثبت أيضا النون وهى زائدة . وكذلك قولهم : تعفرت الرجل إذا خبث ، فاشتق من العِفريت وفيه التاء زائدة .

فنظير تقويتهم أمر الزائد وحذف الأصل له[5] قول الشاعر[6] :

أميل مع الذِمام على ابن عمّى ... وأحمل للصديق على الشقيق

وجميع ما ذكرناه من قوة الزائد عندهم وتمكّنه فى أنفسهم يضعف قول من حقّر تحقير الترخيم ، ومن كسّر على حذف الزيادة . وقد ذكرنا هذا . إلا أن وجه جواز ذلك قول الآخر[7] :

كما أُعِدّهم لأبعد منهم ... ولقد يجاء إلى ذوى الأحقادِ

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « أعجب » . (٢) كذا فى ز ، ط . وفى ط : « للزيادة » . (٣) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط . (٤) سقط فى ش . (٥) ثبت فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز . (٦) هو إبراهيم بن العباس الصولى . والذمام : الحق والحرمة . وفى الطرائف الأدبية ١٥٤ : « مع الصديق » فى مكان « مع الذمام » . وفيها : « أقضى » فى مكان « أحمل » وفى ز : « آخذ » . وبعده :

أفرّق بين معروفى ومنّى ... وأجمع بين مالى والحقوق

(٧) هو فى الحماسة بعض بنى فقعس ، وعند أبى محمد الأعرابى مرداس بن جشيش . وانظر التبريزى (التجارية) ١/٢١٧ .

وقول(١) المولّد(٢) :

* وأنْفُ الفتى من وجهه وهو أجدع *

وقول الآخر(٣) :

أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

(وهو(٤) باب واسع) .

باب فى أن ما لا يكون للأمر وحده قد يكون له إذا ضامّ غيره

من ذلك الحرف الزائد، لا يكون للإلحاق أوّلا؛ كهمزة أفعَل وأَفْعُل و إفعَل وأُفعِل وإفعِل ونحو ذلك؛ وكذلك ميم مفعل ونحوه، وتاء تفعل ونحوه . فإذا انضمّ إلى الزيادة أولا زيادة أخرى صارت للإلحاق . وذلك (نحو(٥) ألَنْدَد وألَنْجَج، الهمزة والنون للإلحاق . وكذلك) يلندد ويلنجج (فإن(٦) زالت النون لم تكن الهمزة ولا الياء وحدهما للإلحاق . وذلك نحو ألدّ و يلجّ) .

وعلّة ذلك أن الزيادة فى أوّل الكلمة إنما بابها معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنما يكون مفردا أبدا، فإذا انضمّ إليه غيره خرج بمضامّته إياه عن أن يكون للضارعة، فإذا خرج عنها وفارق الدلالة على المعنى جُعل للإلحاق؛ لأنه قد أمن بما انضمّ إليه أن يصلح للمعنى .

---

(١) ش، ز : «قال» . (٢) هو أبو تمام فى وصف الشيب . وقبله مع هذا الشطر :

له منظر فى العين أبيض ناصع ... ولكنه فى القلب أسود أسفع

ونحن نزجّيه على الكره والرضا ... وأنف الفتى من وجهه وهو أجدع

(٣) هو مسكين الدارمىّ . كان معاوية رضى الله عنه يؤثر أهل اليمن بالعطاء، ولم يفرض لهذا المسكين فيه، فذكره أنه يشاركه فى النسب إلى مضر، فهو أخوه، وهو أولى بعطائه من اليمانيين القحطانيين . وانظر الخزانة فى الشاهد ١٦٧ . (٤) سقط ما بين القوسين فى د، ه، ز . وثبت فى ش، ط .

(٥) ثبت ما بين القوسين فى د، ه، ز . وسقط فى ش، ط .

(٦) سقط ما بين القوسين فى د، ه، ز .

وكذلك ميم مفعول ؛ جعلت واو مفعول و إن كانت للمد دليلة على معنى[1] اسم المفعول؛ ولولا الميم لم تكن[2] إلا للمدّ؛ كفَعُول وفعيل وفعال ونحو ذلك، إلا أنها و إن كانت قد أفادت هذا المعنى فإنّ ما فيها من المدّ والاستطالة معتدّ فيها[3] مراعًى من حكمها . و يدلّك على بقاء المدّ فيها واعتقادها[4] مع ما أفادته من معنى اسم المفعول له أنّ العرب لا تلقى عليها حركة الهمزة بعدها ، إذا آثرت تخفيفها ، بل تجريها مُجراها وهى للمدّ خالصة[5]؛ ألا تراهم يقولون فى تخفيف مشنوءة بالادّغام البتة؛ كما يقولون فى تخفيف شَنُوءة . وذلك قولهم : مَشْنُوّة كشَنُوّة، فلا يحرّكون واو مفعول كما لا يحرّكون واو فعول؛ و إن كانت واو مفعول تفيد مع مدّها اسم المفعول، وواو فعول مخلصة للمدّ البتّة[6] .

فإن قلت : فما[7] تقول فى أُفعول نحو أُسكوب هل هو ملحق بجرموق ؟ قيل : لا ، ليس ملحقا به ، بل الهمزة فيه للبناء والواو فيه للمدّ البتة؛ لأن حرف المدّ إذا جاور الطَّرَف لا يكون للإلحاق أبدا[8]؛ لأنه كأنه إشباع للحركة كالصياريف ونحوه ، ولا يكون أفعول إلا للمدّ؛ ألا ترى أنك لا تستفيد بهمزة أفعول وواوه معنى مخصوصا؛ كما تستفيد بميم مفعول وواوه معنى مخصوصا ، وهو إفادة اسم المفعول . فهذا من طريق التأمّل واضح . و إذا كان كذلك فكذلك إفعيل لا يكون

---

(١) سقط فى د ، ه ، ز ، ط . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « يكن » .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « هنا » . (٤) سقط فى ش . واعتقادها للمد إحرازها له ، من قولهم : اعتقد ضيعة أى اقتناها .
(٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « خاصة » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « خاصة » . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « ما » .
(٨) سقط فى د ، ه ، ز .

ملحقا . وأبين منه باب إفعال ؛ لأنه موضوع للمعنى وهو المصدر ؛ نحو الإسلام والإكرام . والمعنى أغلب على المثال من الإلحاق . وكذلك باب أفعال ؛ لأنه موضوع للتكسير ؛ كأقتاب وأرسان .

فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو إمخاض[1]، وإسنام[2]، (وإصحاب[3]) وإطنابة[4]، قيل : هذا في الأسماء قليل جدّا[5]، وإنما بابه المصادر البتّة . وكذلك ما جاء عنهم من وصف الواحد بمثال أفعال[6] ؛ نحو بُرمة أعشار[7]، وجَفنة أكسار[8]، وثوب أكباش[9] وتلك الأحرف المحفوظة في هذا . إنما هي على أن جعل كل جزء منها عُشْرا وكِسْرا وكبشا . وكذلك كبِد أفلاذ[10]، وثوب أهباب وأخباب[11]، وحَبل أرمام[12] وأرمات وأقطاع وأحذاق[12]، وثوب أسماط[13]؛ كل هذا متأوّل فيه معنى الجمع[14].

وكذلك مفعيل ومفعول ومفعال ومِفْعَل : ليس شيء من ذلك ملحقا ؛ لأن أصل زيادة الميم في الأوّل إنما هي لمعنى[15]، وهذه غير طريق الإلحاق . ولهذا ادّغموه فقالوا : مِصَكّ[16] ومِتَلّ[17] ونحوهما . وأمّا أفاعِل كأحامِر[18] وأجارِد[19] وأباتِر[20]، فلا تكون الهمزة فيه والألف للإلحاق بباب قُذَعْمِل[21] . ومن أدلّ الدليل على ذلك أنك

---

(١) من معانيه السقاء (أى القربة) يمخض فيها اللبن . (٢) هو ثمر الحلىّ ، وهو من المراعى . (٣) سقط فى ش . ولم أقف على هذا اللفظ . (٤) من معانيه المظلة . (٥) ش : « الإسلام » . (٦) ط : « الأفعال » . (٧) أى كسرت على عشر قطع أو عظيمة . (٨) أى عظيمة موصلة لكبرها أو لقدمها . (٩) هو ضرب من برود اليمن . وفى بد : « لضرب منها ردىء النسج » . (١٠) أى قطع . (١١) أى متقطع . (١٢) أى بال قديم . (١٣) أى غير محشو ببطانة . (١٤) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « الجميع » . (١٥) ز ، ط : « للمعنى » . (١٦) هو القوىّ من الناس وغيرهم . (١٧) هو الشديد . يقال رمح متل . (١٨) هو اسم جبل ، وموضع بالمدينة . (١٩) اسم موضع . (٢٠) هو القاطع لرحمه . (٢١) هو الضخم من الإبل .

لا تصرف شيئا من ذلك[1] عَلَما . وذلك لما فيه من التعريف ومثال الفعل؛ (لأن) أجارِد[2] وأباترا[3] جارٍ مجرى أضارب وأقاتِل . وإذا جرى مجراه فقد لحق فى المثال به، والهمزة فى ذلك إنما هى فى أصل هذا المثال للمضارعة، والألف هى ألف فاعَل فى جارَد وباتَر لو نطقوا[4] به ، وهى كما تعلم للمعنى كألف ضارَب وقاتَل . فكل واحد من الحرفين إذًا إنما هو للمعنى، (وكونه)[5] للمعنى أشدّ شىء إبعادا له عن الإلحاق؛ لتضادّ القضيتين[6] عليه؛ من حيث كان الإلحاق طريقا صناعيا لفظيا، والمعنى طريقا مفيدا معنويا . وهاتان طريقتان متعاديتان . وقد فرغنا منهما فيما قبل . وأيضا فإن الألف لا تكون[7] للإلحاق حشوا[8] أبدا، إنما تكون له[9] إذا وقعت طَرَفا لا غير، كأرطًى ومِعزى وحَبَنْطى . وقد تقدّم ذلك أيضا .

ولا يكون أُجارِد[10] أيضا ملحقا بعُذافر؛ لما قدّمناه : من أن الزيادة فى الأوّل لا تكون للإلحاق، إلا أن يقترن بها حرف غير مدّ، كنون أَلَنْدَد وواو إزْمِول[11] وإسْحَوف[12] وإدْرَون[13]؛ لكن دُواسِر[14] ملحق بعُذافِر . ومثله عُيَاهِم[15] . وكذلك كَوَأْلَل[16] ملحق

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «فعلت بذلك أنّ» .   (٢) كذا فى ز ، ط . وفى ش : «أجاردا» وهو لا ينون لأنه علم .   (٣) كذا فى ش . وفى ز ، ط : «أباتر» وهو مصروف لأنه ليس بعلم، إلا إذا لوحظ أنه علم على اللفظ .   (٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «نطق» .   (٥) كذا فى ش . وفى د، هـ ، ز ، ط : «فكونه» .   (٦) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش «القصتين» .   (٧) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : «يكون» .
(٨) سقط فى ش .   (٩) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : «لها» أو «بهما» .
(١٠) سقط فى د، هـ، ز ، ط . وثبت فى ش .   (١١) هو المصوّت من الوعول وغيرها .
(١٢) هى الناقة الكثيرة اللبن .   (١٣) هو معلف الدابة .   (١٤) هو الشديد الضخم .
(١٥) هو الأسد ، والعظيم الشديد من الإبل .   (١٦) هو الماضى السريع من الإبل .
(١٧) هو القصير .

بِسبهلل الملحق بِهمَرْجَل[1] . وأدلّ دليل على إلحاقه ظهوَر تضعيفه ، أعنى كوَأللَا .
ومثله سبهلل . فاعرفه .

ومثل طُومار — عندنا — دِيماس[2] فيمن قال : دياميس ، وديباج فيمن قال :
ديابيج ؛ هو ملحق بقِرطاس[3] ؛ (كما أنّ[4] طومارا ملحق بفسطاط) . وساغ أن تكون
الواو الساكنة المضموم ماقبلها ، والياء الساكنة المكسور ماقبلها للإلحاق من حيث
كانتا لا تجـاوران الطَرَف بحيث يتمكّن المدّ . وذلك أنك لو بنيت مثـل طومار
أوديماس من سألت لقلت : سوآل وسِيئال ؛ فإن خففت حركت كل واحد من
الحرفين بحركة الهمزة التى بعده ، فقلت : سَوَال وسِيَال ، ولم تقلِب الهمزة وتدّغم
فيها الحرف ؛ كمقروّ والنسىّ ؛ لأن الحرفين تقدّما عن الموضع[5] الذى يقوى فيه حكم
المدّ وهو جِواره الطرف . وقد تقدّم ذلك .

فتأمّل هـذه المواضع التى أريتكهـا ؛ (فإنّ أحدا[6] من أصحابنـا لم يذكر
شيئا منها) .

باب فى أضعف المعتلّين

وهو اللام ؛ لأنها أضعف من العين . يدلّ على ذلك قولهم فى تكسير فاعل ممـا
اعتلّت لامه : إنه يأتى على فُعَلة ؛ نحو قاض وقُضاة ، وغازٍ وغزاة ، وساع وسعاة .
فجاء ذلك مخالفا للصحيح الذى يأتى على فَعَلة ؛ نحو كافر وكفرة ، وبارّ وبررة .
هـذا ما دام المعتل من فاعل لامَه . فإن كان معتلّه العين فإنه يأتى مأتى الصحيح
على فَعَلة . وذلك نحو حائك وحَوَكة ، وخائن وخوَنة وخانة ، وبائع وباعة ، وسائد

(١) هو الخفيف العجل . (٢) من معانيه الحمّام .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « بقسطاس » .
(٤) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز . وثبت فى ش ، ط .
(٥) ز : « المكان » . (٦) سقط ما بين القوسين فى ز .

وسادة. أفلا ترى كيف اعتُدّ اعتلالُ اللام، فجاء مخالفا للصحيح، ولم يحفِلوا باعتلال العين؛ لأنها لقوّتها بالتقدّم لحقت بالصحيح.

وجاء عنهم سَرِىّ وسَراة مخالِفا[1]. وحكى النضر سُرَاة. فسَراة فى تكسير سرىّ عليه بمنزلة شعراء من شاعر[2]. وذلك أنهم كما كسّروا فاعلا على فُعلاء، وإنما فعلاء لباب فعيل؛ كظريف وظُرفاء، وكريم وكرماء، كذلك[3] كسّروا أيضا[4] فعيلا على فَعَلة وإنما هى لفاعل.

فإن قلت: فقد قالوا: فَيْعِل مما عينه معتلة؛ نحو سيد وميّت فبنَوه على فيعِل، فجاء مخالفا للصحيح الذى إنما بابه فيعل؛ نحو صيرف وخيفق[5]، وإنما اعتلاله من قِبَل عينه، وجاءت أيضا الفيعَلولة[6] فى مصادر ما اعتلّت عينه؛ نحو الكينونة والقيدودة، فقد أجروا العين فى الاعتلال أيضا[7] مجرى اللام فى أن خصّوها بالبناء الذى لا يوجد فى الصحيح.

قيل: على كل حال اعتلال[8] اللام أقعد فى معناه من اعتلال[8] العين؛ ألا ترى أنه قد جاء فيما عينه معتلة فيعَل مفتوحة العين فى قوله[9]:

* ما بالُ عينى كالشَعيب العيَّن *

---

(١) أى للقياس؛ فإن قياس معتل اللام ضم الفاء. وهو مخالف أيضا من حيث إن القياس فيه: أسرياء؛ كما ذكره. وقد جاء القياس فى اللغة. (٢) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «الشاعر». (٣) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «فكذلك». (٤) ثبت فى ش، ط. وسقط فى د، هـ، ز. (٥) يقال: ناقة خيفق: سريعة جدا. (٦) فى ط: «الفيعولة». (٧) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «الإعلال». (٨) فى ط: «إعلال».

(٩) أى رؤبة. وهو أول الأرجوزة. والشعيب: القربة الصغيرة. والعين: البالية. شبه عينه لبكائها بالقربة القديمة التى يسيل الماء من خرزها. وانظر الكتاب ٣٧٢/٢، وشواهد الشافية ٥٩

وقالوا أيضا : هَيَّبان[1] وتَيَّحان[2] بفتح عينيهما ، ولم يأت[3] فى باب ما اعتلّت لامه فاعل مكسّرا على فَعَلة . (فالاعتلال المعتدّ)[4] إذًا إنمـا هو للام ، ثم حملت العين عليها فيما[5] ذكرت لك .

ويؤكّد عنـدك قوّة العـين على اللام أنهما إذا كانتا[6] حرفى علة صحّت العـين

٥ واعتلّت اللام (وذلك)[7] نحـو نواة وحياة ، والجـوى[8] والطوى . ومثـله الضواة[9] والحواة . فأما آية وغاية وبابهما فشاذّ . وكأن فيه ضربا من التعويض لكثرة اعتلال[10] اللام مع صحّة العين إذا كانت[11] أحد الحرفين .

ويدلّك على ضعف اللام عندهم أنهـم[12] إذا كسّروا كلمة على فعائل وقد كانت اليـاء ظاهرة فى واحدها لاما فإنهم[13] ممـا[14] يظهرون فى الجمع ياء . وذلك نحـو مطيّة

١٠ ومطايا وسبيّة وسـبايا و(سويّة وسوايا)[15] فهذه اللام . وكذلك إن ظهرت اليـاء فى الواحد زائدة فإنهـم أيضا ممـا[16] يظهرونها فى الجمع . وذلك نحو خطيئة وخطايا ، ورزيّة ورزايا ، أفلا ترى إلى مشابهة اللام للزائد[17] . (وكذلك[18] أيضا لو كسّرت نحو

---

(١) من معانيـه الجبان . (٢) هو الكثير الحـركة الذى يتعرض للشاق من الأمور .

(٣) سقط فى ى ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش . (٤) كذا فى ى ، هـ ، ز . وفى ش :

١٥ « فالاعتداد » . وفى ط : « فالإعلال المعتد » . (٥) ط : « كما » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « كانا » . (٧) ثبت ما بين القوسين فى ش ، ط . وسقط فى ى ، هـ ، ز .

(٨) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « الخوى » . وكلاهما صحيح . (٩) هى الورم الصلب .

(١٠) هى الصوت . (١١) فى ش : « كان » . (١٢) سقط فى ش .

(١٣) ثبت فى ش . وسقط فى ى ، هـ ، ز ، ط . (١٤) فى ط : « ربما » .

٢٠ (١٥) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : «سرية وسرايا» . والسوية من معانيها قتب البعير ، وهو رحله الذى يكون على قدر سنامه . (١٦) سقط فى ط . (١٧) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « الزائدة » وفى ى ، هـ : « للزائدة » . (١٨) سقط ما بين القوسين فى ى ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش .

عظاية وصلاية لقلت : عظايا وصلايا) . وأيضا فإنك تحذفها كما تحذف الحركة .
وذلك فى نحو لم يَدْعُ ولم يرم ولم يَخْش . فهذا كقولك : لم يضرب ، (ولم يقعد)[1]
وإن تقعد أقعد . ومنها أيضا حذفهم إياها وهى صحيحة للترخيم فى نحو ياحارو يامال .
فهـذا نحو حذفهم الحركات الزوائد فى كثير من المواضع . واو لم يكن من ضعف
اللام إلا اختلاف أحوالهـا[2] باختلاف الحركات عليها[3] ، نعم ، وكونها فى الوقف على ٥
حال يخالف حالها فى الوصل — نحو مررت بزيدٍ يا فتى ومررت بزيدْ ، وهـذه
قائمةٌ يا فتى ، وهذه قائمْه — لكان[4] كافيا ؛ أوَ لا ترى إلى كثرة حذف اللام ؛ نحو يدٍ
ودم وغد وأب وأخ ، وذلك البـاب ، وقلّة حذف العين فى سَـهٍ ومُذْ . فبهـذا
ونحوه يعلم أن حرف العلة فى نحو قام وباع أقوى منه فى باب غزوت ورميت .
فاعرفه . ١٠

باب فى الغرض فى (مسائل[5]) التصريف

وذلك عنـدنا على ضربين : أحدهمـا الإدخال (لمـا تبنيه[6]) فى كلام العرب
والإلحاق له به . والآخر التماسك الرياضة به والتدرُّب بالصنعة فيه .

الأول نحو قولك فى مثل جعفر من ضرب : ضَرْبَب ، ومثل حُبْرُج[7] : ضُرْبُب ،
ومثل صِفْرِد[8] : ضِرْبِب ، ومثل سِبَطْر : ضِرَبّ ، ومثل فرزدق من جعفر : جَعَفْرَر . ١٥
فهذا عندنا كله إذا بنيت شيئا منه فقد ألحقته بكلام العرب ، وادّعيت بذلك أنه
منه . وقد تقدم ذكر ما هذه سبيله فيما مضى .

---

(١) ثبت ما بين القوسين فى ى ، هـ ، ز . وسقط فى ش ، ط . (٢) كذا فى ش ، ط .
وفى ى ، هـ ، ز : « الأحوال عليها » . (٣) ثبت فى ش ، ط . وسقط فى ى ، هـ ، ز .
(٤) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « كان » . (٥) ز : « بمسائل » . ٢٠
(٦) سقط ما بين القوسين فى ى ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش . (٧) هو من طيور الماء .
(٨) هو طائر يقال له أبو المليح .

الثانى . وهو نحو قولك فى مثل فيعول[1] من شويت[2]: شَيْوِىّ ، وفى فعلول منه : شُووِىّ[3] ، وفى مثل عَضْرفُوط من الآءَة : أَوْأَيُوء ، ومنها مثل صُفُرُّق[4] : أُوُؤُيُوءٌ . ومن يوم مثل مَرْمَرِيس[5] : يَوْيَوِيم ، ومثل ألندَد أيْنَوَم ، ومثل قولك فى نحو افعوعلت من وأيت : ايأوأيت .

فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنّس به وإعمال الفكرة فيه ؛ لاقتناء النفس القوّة على ما يَرِدُ مما فيه نحو مما فيه . ويدلّك على ذلك أنهم[6] قالوا فى مثال إوَزّة من أويت : إيّاة ؛ والأصل فيه على الصنعة إيوَيَة ، فأعلت فيه الفاء والعين واللام جميعا . وهذا مما لم يأت عن العرب مثلُه . نعم ، وهم لا يوالون بين إعلالين إلا لحنًا شاذًا ، ومحفوظا نادرا ، فكيف بأن يجمعوا بين ثلاثة[7] إعلالات[8] ! هذا مما لا (ريب فيه)[9] ولا تخالجُ شك فى شىء منه .

باب فى اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه[10] أيجازان جميعا فيه[11] ، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟

اعلم أن المذهب فى هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبا . ولا يمتنع (مع ذلك)[11] أن يكون الآخر مرادا وقولا . من ذلك قوله[12] :

* كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا *

---

(١) سقط فى ى ، هـ ، ز . (٢) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « فيعلول » .

(٣) ويجوز شيّ بياءين مشدّدتين ، وهذا وجه التصريف ، والوجه الذى أثبت فى الكتاب سببه الفرار من ثقل تكرار الياء . وانظر الكتاب ٣٩٣/٢ ، وشرح الرضى للشافية ١٩٢/٣ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ١٨٧/٣ (٤) هو نبت . (٥) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « مثل » .

(٦) أى الصرفيين للتدريب ، لا العرب . (٧) كذا فى ش ، ط وفى ى ، هـ ، ز : « ثلاث » .

(٨) فى ط : « اعتلالات » . (٩) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « ثبت به » .

(١٠) فى ط : « الآخر » . (١١) سقط فى ش . (١٢) أى سحيم . والشطر عجز مطلع قصيدة طويلة له فى الديوان المطبوع فى دار الكتب ، صدره :

* عميرة ودّع إن تجهزت غاديا *

فالقول أن يكون (ناهيا) اسم الفاعل من نهيت؛ كساعٍ من سعيت وسارٍ من سريت .

وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهيا) هنا مصدرا كالفالج[1] والباطل[2] والعائر[3] والباغز

ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على فاعِل، حتى كأنه قال : كفى الشيب والإسلام

للمرء نهيا وردعا أى ذا نهى؛ فحذف المضاف وعلّقت اللام بما يدلّ عليه الكلام .

ولا تكون على هذا معلقة بنفس الناهى؛ لأن المصدر لا يتقدم شيء من صلته عليه .

فهذا وإن كان عسفا[4] فإنه جائز للعرب[5] ؛ لأن العرب قد حملت عليه فيما لا يشكّ

فيه ، فإذا أنت أجزته هنا فلم تُجز إلا جائزا مثله ، ولم تأت إلا ما أتوا بنحوه .

وكذلك قوله[6] :

* من يفعلِ الخير لا يعدَمْ جوازيَهُ *

فظاهر هذا أن يكون (جوازيه) جمع جازٍ أى لا يعدم شاكرا عليه ، ويجوز أن

يكون جمع جزاء أى لا يعدم جزاء عليه . وجاز أن يجمع جزاء على جوازٍ لمشابهة المصدر

اسم الفاعل؛ فكما جمع سيل على سوائل؛ نحو قوله[7] :

* وكنتَ لَقًى تجرى عليك السوائل *

---

(١) هو الداء المعروف بالشلل . (٢) هو بثر يكون فى جفن العين الأسفل .

(٣) هو النشاط فى الإبل . (٤) سقط فى ش .

(٥) ثبت فى ز . (٦) أى الحطيئة . وعجزه :

* لا يذهب العرف بين الله والناس *

(٧) أى الأعشى يذكر قيس بن مسعود الشيبانى . وصدر البيت :

* وليتك حال البحر دونك كله *

وقوله : « وكنت » كذا فى ز ، ط ، ء ، هـ . وفى ش : « فكنت » . وانظر الصبح المنير ١٢٨ .

(أى السيول)[1] كذلك[2] يجوز أن يكون (جوازيه) جمع جزاء . ومثله قوله[3] :

* وتُترك أموال عليها الخواتم *

يجوز أن يكون جمع خاتم أى آثار الخواتم ، ويجوز أن يكون جمع خَتْم على ما مضى . ومن ذلك قوله[4] :

ومن الرجال أسِنّة مذروبة ومُزَنّدون شهودُهم كالغائب

يجوز أن يكون (شهودهم) جمع شاهد، وأراد: كالغُيّاب، فوضع الواحد موضع الجمع، على قوله :

* على رءوس كرءوس الطائر *

(يريد[5] الطير) ويجوز أن يكون (شهودهم) مصدرا فيكون الغائب هنا مصدرا أيضا، كأنه[6] قال : شهودهم كالغيبة أو المغيب، ويجوز أيضا أن يكون على حذف المضاف، أى شهودهم كغيبة الغائب .

---

(١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فكذلك » .

(٣) أى الأعشى . وهو من قصيدة يعاتب فيها يزيد بن مسهر الشيبانىّ ، وقبله معه :

فأقسم بالله الذى أنا عبده لتصطفقن يوما عليك المآتم

يقلن حرام ما أحل بربنا وتترك أموال عليها الخواتم

المآتم جمع المأتم ، وأراد هنا النساء يجتمعن فى الحزن ، واصطفاقهن : اضطرابهن يهدّده أنه سيقتله ، فتجتمع النساء فى الحزن عليه ، ويستنكرن ما حل بربهن أى سيدهنّ وحاميهن ، وهو يزيد ، ويذكر أنه سيترك ما خلفه من المال بختمه . ويقول المرصفى فى رغبة الآمل ٦/٣٤ فى شرح اصطفاق المآتم : « يريد : لتضطربنّ عليك رجال قيس » ورجال قيس هم رجال الأعشى ، وقد سوّغ له هذا التفسير أن المأتم مجتمع الرجال والنساء فى الغم والفرح . ولو أن المرصفى اطلع على البيت الثانى لذهب إلى ما ذكرته . وقد فسر المآتم بالنساء فى البيت ابن الأنبارى فى شرح ديوان عامر بن الطفيل ١٤٠ . وانظر الصبح المنير ٥٨ ، وفى الشطر الشاهد المخصص ١٠/١٠٨

(٤) أى موسى بن جابر الحنفىّ . والمذروبة : المحدّدة . والمزندون : البخلاء . وانظر تبريزى الحماسة (التجارية) ١/٣٤٢ . (٥) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « فكأنه » .

ومن ذلك قوله[1] :

إلا يكن مال يثاب فإنه سيأتى ثنائى زيدا ابن مهلهل

فالوجه أن يكون (ابن مهلهل) بدلا من زيد لا وصفا له ؛ لأنه لو كان وصفا لحذف تنوينه، فقيل : زيد بن مهلهل . ويجوز أيضا أن يكون وصفا أخرج على أصله ؛ ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيها على أوائل أحوالها ؛ كقول الله سبحانه : ﴿ اسْتَحْوَذَ[2] عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ (ونحوه)[3] .

ومثله قول الآخر[4] :

* جارية من قيس ابنِ ثعلبه *

القول فى البيتين سواء .

والقول فى هذا واضح؛ ألا ترى أن العالِم الواحد قد[5] يجيب[6] فى الشىء الواحد أجوبة وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوّة القوِىّ من إجازة الوجه الآخر، إذ كان من مذاهبهم[7] وعلى[8] سَمْت كلامهم[9]، كرجل له عِدّة أولاد، فكلهم ولد له ولاحِق به ، وإن تفاوتت أحوالهم فى نفسه . فإذا رأيت العالِم قد أفتى فى شىء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه فلأنه وضع يده على أظهرها عنده ، فأفتى به

---

(١) أى الحطيئة يمدح زيد الخيل الطائىّ، وكان أسر الشاعر فمنّ عليه . وقوله : «يثاب» فى الديوان المطبوع : «بآت» . (٢) آية ١٩ سورة المجادلة . (٣) ثبت فى ش . وسقط فى د، هـ، ز، ط .

(٤) هو الأغلب العجلىّ . والشطر من أرجوزة يذكر فيها امرأة كان يهاجيها ، تسمى كلبة وقد عناها بالجارية . وانظر الخزانة فى الشاهد الحادى والعشرين بعد المائة، والكتاب ٢/١٤٨ .

(٥) سقط فى ط . (٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «يجيز» .

(٧) فى ط : «على» . (٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «مذهبهم» .

(٩) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : «من كلامهم» .

و إن كان مجيزا للآخر وقائلا به ؛ ألا ترى إلى قول سيبويه[1] فى قولهم: له مائة بيضا: إنه حال من النكرة ؛ وإن كان جائزا أن يكون (بيضا) حالا من الضمير المعرفة المرفوع فى (له) . و على ذلك حَمَل قوله[2] :

* لعـــزّة موحشا طلل *

٥ فقال فيه : إنه حال من النكرة، ولم يحمله على الضمير[3] فى الظرف . أفيحســن بأحد (أن يدّعى على أحد)[4] متوسّطينا أن يَخفى هذا الموضعُ عليه، فضلا عن المشهود له بالفضل : سيبويه .

نعم، وربما[5] أفتى بالوجه الأضعف عنده ؛ لأنه[6] على الحالات وجه صحيح . وقد فعلت العرب ذلك عينه ؛ ألا ترى إلى قول عُمَارة لأبى العباس وقد سأله عما أراد

١٠ بقـراءته[7] :(ولا الليل سابقُ النهارَ)[8] فقال له : ما أردت ؟ فقـال أردت : سابقٌ النهار ؛ فقال له أبو العباس : فهلّا قلتَــه ؟ فقال لو قلتُه لكان أوزن أى أقوى . وهذا واضح . فاعرف ذلك ونحوه مذهبا يقتاس به و يُفزع إليه .

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٧٢ (٢) أى كثير عزة . ومن رواه : «لمية» نسبة إلى ذى الرمة . و إيراد الشطر الأوّل كما هو هنا هو وفق ما فى ش . و بعده :

١٥ * يلوح كأنه خلـــل *

وفى د، هـ، ز، ط :

* لعزة موحشا طلل قديم *

وبعــــده :

* عفــاه كل أسحم مستديم *

٢٠ والخلل جمع الخلة ، بكسر الخاء وفتح اللام مشـــددة ، وهى بطانة تغشى بها أجفان الســـيوف منقوشة بالذهب وغيره . والأسحم : الأسود، وأراد به السحاب، لأنه إذا كان ذا ماء يرى أسود لامتلائه . وانظر الكتاب ١/٢٧٦، والخزانة ١/٥٣١

(٣) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «المضمر» . (٤) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «قد» . (٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز :

٢٥ «إلا أنه» . (٧) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : «بقوله» . (٨) آية ٤٠ سورة يس .

باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق[1]

وجماع ذلك التقاء الساكنين المعتلين فى الحشو . وذلك كمفعول مما عينه حرف علة ؛ نحو مَقول ومبيع ؛ ألا ترى أنك لما نقلت حركة العين من مَقوول ومبيوع إلى الفاء ، فصارت فى التقدير إلى مَقُوْوْل ومَبُيْوْع تصوّرت حالا لا يمكنك النطق بها ، فاضطُررت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين . وعلى ذلك قال أبو إسحاق لانسان ادّعى له[2] أنه يجمع فى كلامه بين ألِفين وطوّل الرجل (الصوت بالألِف)[3] فقال له أبو إسحاق : لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألِفا واحدة .

وكذلك فاعِل مما (اعتلّت عينه)[4] نحو قائم وبائع ؛ ألا تراك لمّا جمعت بين العين وألِف فاعِل ولم تجد إلى النطق بهما على ذلك سبيلا حركت العين فانقلبت همزة . ومنهم من يحذف فيقول :

* شاكُ السلاح بطل مجرَّب *

ويقول[5] أيضا :

* لاثٌ به الأشاء والعُبْرِىُّ *

وعلى ذلك أجازوا فى يوم راحٍ ورجل خافٍ أن يكون فَعِلا ، وأن يكون فاعلا محذوف العين لالتقاء الساكنين . فإن اختلف الحرفان المعتلّان جاز تكلُّف جمعهما حشوا ؛ نحو قاوْت وقايْت وقوْيْت وقيْوْت[6] . فإن تأخرت الألِف فى نحو هذا لم يمكن النطق بها ؛ كأن تتكلف النطق بقوْأت أو بقيْأت . وسبب امتناع ذلك لفظا أن الألف

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « اللسان » . (٢) سقط فى ش .
(٣) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « فى الصوت الألف » . (٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « عينه معتلة » . (٥) كذا فى ش . وفى ط : « تقول » . وفى د ، هـ ، ز : « قال » .
(٦) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « قيويت » .

لا سبيل إلى[1] أن يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، وليست[2] كذلك الياء والواو . فأنت إذا تكلفت نحو قاوْتٍ وقايْتٍ فكأنك إنما مطّلت الفتحة ، فجاءت الواو والياء كأنهما بعد فتحتين ، وذلك جائز ، نحو ثوب و بيت ؛ ولو رمت مثل ذلك فى نحو قِيْأت[3] أو قُوْأت لم تخلُ من أحد أمرين ، كل واحد منهما غير جائز : أحدهما أن تثبت حكم الياء والواو حرفين ساكنين فتجىء الألف بعد الساكن ، وهذا ممتنع غير جائز . والآخر أن تَسقط[4] حكمهما لسكونهما وضعفهما ، فتكون الألف كأنها تالية للكسرة والضمة ، وهذا خطأ بل محال .

فإن قلت : فهلّا جاز على هذا أن تجمع بين الألِفين وتكونَ الثانية كأنها إنما هى تابعة للفتحة (قبل الأولى ؛ لأن الفتحة[5]) مما تأتى قبل الألف لا محالة ، وأنت الآن آنفا تحكى عن أبى إسحاق أنه قال : لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفا واحـــدة ؟

قيـل : وجه امتناع ذلك أنك لو تكلّفت ما هذه حاله للزمك للجمع[6] بين الساكنين اللذين هما الألفان اللتان نحن فى حديثهما أن تمطُل الصـوت بالأولى تطاولا به إلى اللفظ بالثانيـة ، ولو تجشّمت ذلك لتناهيت[7] فى مدّ الأولى ، فإذا صـارت إلى ذلك تمّت ووفت فوقفت[8] بك بين أمرين ، كلاهما ناقض عليـك ما أعلقت به يديك :

أحدهما : أنها لمّا طالت وتمـادَت ذهب ضعفها وفقـد خفاؤها فلحقت لذلك بالحروف الصحاح ، و بعدت عن شبه الفتحة الصغيرة[9] القصيرة الذى[10] رمته .

---

(١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ليس » .
(٣) سقط فى ش . (٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يسقط » .
(٥) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط . (٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « الجمع » . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لتناهت » . (٨) سقط فى ش .
(٩) ثبت فى ط . وسقط فى ش ، ز . (١٠) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « التى » .

والآخر : أنها تزيد صوتا على ما كانت عليه ، وقد كانت قبل أن تشبع مطلها أكثر من الفتحة قبلها؛ أفتشبهها بها من بعد أن صارت للمد أضعافها . هذا جور في القسمة، وإفحاش في الصنعة، واعتداء على محتمل الطبيعة (والمُنّة)[1] . ولذلك لم يأتِ عنهم شيء من مقول ومبيع على الجمع بين ساكنيهما وهما مقوول ومبيوع؛ لأنك إنما تعتقد أن الساكن الأول منهما كالحركة مالم تتناه[2] في مَطْله وإطالته (وأمّا)[3] والجمع بينهما ساكنين حشوا يقتادك إلى تمكين الحرف الأول وتوفيته حقّه ليؤدّيك إلى الثانِي والنطق به؛ فلا يجوز حينئذ وقد أشبعت الحرف وتماديت فيه أن تشبهه بالحركة ؛ لأن في ذلك إضعافا له بعد أن حكمت بطوله وقوّته ؛ ألا ترى أنك (إنّما)[4] شبّهت باب عِصِيّ بباب أُدْلٍ وأَحْقٍ لما[5] خفيت (واو فعول) بادّغامها، فحينئذ جاز أن تشبهها بضمة أفعل . فأمّا وهي على غاية جُمْلة[6] البيان والتمام فلا . وإذا لم يجز هذا التكلف في الواو والياء وهما أحمل له، كان مثله في الألف للطفها وقلة احتمالها ما تحتمله الياء والواو أحرى وأحجى . وكذلك الحرفان الصحيحان يقعان حشوا ، وذلك غير جائز نحو فصْبْل[7] ومرْطْل ؛ هذا خطأ ، بل ممتنع[8] .

فإن كان الساكنان المحشو بهما الأول منهما حرف معتل والثاني حرف صحيح تحامل النطق بهما . وذلك (نحو قالْب[9]، وقوْلْب، وقِيلْب) . إلا أنه وإن كان سائغا ممكنا فإن العرب قد عدّته وتحطته[10]؛ عزوفا عنه وتحاميا لتجشّم الكُلْفة فيه؛ ألا ترى

---

(١) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « البنة » . والمنة : القوة . (٢) كذا في ش . وفي ز، ط : « يتناه » (٣) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « تاتا » . (٤) ش : « لما » . (٥) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « الواو » . (٦) سقط في ش .
(٧) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : «فصيل» . (٨) ثبت في ش . وسقط في ز، ط .
(٩) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « قالت، وقولت، وقيلت » .
(١٠) كذا في ش : وفي ز، ط : « تخاطأته » .

أنهم لما سكنت عين فَعَلْت ولامه حذفوا العين البتة فقالوا : قلت وبِعت وخِفت ، ولم يقولوا : قُولْت ، ولا بِيعْت ، ولاخِيفْت ولا نحو ذلك مما يوجبه القياس . (وإذا)[1] كانوا قد يتنكبون مادون هذا فى الاستثقال نحو قول عمارة ﴿ولا الليل سابقُ النهارَ﴾ مع أن إثبات التنوين هنا ليس بالمستثقل استثقال قُولْت وبِيعْت وخِيفت كان ترك هذا البتة واجبا .

فإن كان الثانى[2] الصحيح مدّغما كان النطق به جائزا حسنا ؛ وذلك نحو شابّة ودابّة وتُمودّ الثوب وقوصّ بما عليه . وذلك أن الادّغام أنبى اللسان عن المثلين نبوة واحدة ، فصارا[3] لذلك[4] كالحرف الواحد .

فإن تقدّم الصحيح على المعتل لم يلتقيا حشوا ساكنين ؛ نحو[5] ضَرْوْب وضَرْيْب .

وأمّا الألف فقد كُفينا التعب بها ؛ إذ كان لا يكون ما قبلها أبدا ساكنا . وذلك أن الواو والياء إذا سكنتا قويتا شبها بالألف . وإنما جاز[6] أن يجىء ما قبلهما من الحركة ليس منهما ؛ نحو بيت وحوض لأنهما على كل حال محرّك ما قبلهما ؛ وإنما النظر فى تلك الحركة ما هى أمنهما أم من غير جنسهما . فأمّا أن يسكن ما قبلهما وهما ساكنتان حشوا فلا ؛ كما أن سكون ماقبل الألف خطأ . فإن سكن ماقبلهما وهما ساكنان طرفا جاز ؛ نحو عَدْوْ ، وظَبْيْ . وذلك أن آخر الكلمة أحمل لهذا النحو من حشوها ؛ ألا تراك تجمع فيه بين الساكنين وهما صحيحان ؛ نحو بَكْرْ وحَجْرْ[7] وحِلْسْ . وذلك أن[8] الطرف ليس سكونه بالواجب ؛ ألا تراه فى غالب الأمر محرّكا فى الوصل ، وكثيرا ما يعرض له رَوم[9] الحركة فى الوقف . فلما كان الوقف مَظِنّة من السكون ،

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فإذا » . (٢) سقط فى ش .

(٣) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « فصار » . (٤) سقط فى ز ، ط .

(٥) سقط فى ش . (٦) فى ط : « جاز أبدا » . (٧) سقط فى ش .

(٨) ثبت فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز . (٩) هو الإشارة إلى الحركة بصوت خفى .

وكان له من اعتقاب الحركات عليه[1] فى الوصل ورَومها فيه عند الوقف ما قدّمناه، تحامل الطبع به، وتساند[2] إلى تلك التعِلّة فيه .

نعم، وقد تجد فى بعض الكلام التقاء الساكنين الصحيحين فى الوقف وقبل الأوّل منهما حرف مدّ؛ وذلك فى لغة العجم؛ نحو قولهم : آرد[3]، وما ست[4] . وذلك أنه فى لغتهم مشبه بدابّة وشابة فى لغتنا .

وعلى ما نحن عليه فلو أردت تمثيل أهرقت على لفظه لجاز، فقلت : أهفلت . فإن أردت تمثيله على أصله لم يجز، من قِبَل أنك تحتاج إلى أن تسكّن فاء أفعلت، وتوقع قبلها هاء أهرقت وهى ساكنة، فيلزمك على هذا أن تجمع حشوا[5] بين ساكنين صحيحين . وهذا على ما قدمناه وشرحناه فاسد غير مستقيم .

فاعرف مما[6] ذكرناه حال الساكنين حشوا؛ فإنه موضع مغفول عنه؛ وإنما (يسفر ويضحُ)[7] مع الاستقراء له، والفحص عن حديثه .

ومن ذلك أنك لما حذفت حرف المضارعة من يضرب ونحوه وقعت الفاء ساكنة مبتدأة . وهذا ما لاسبيل إلى النطق به، فاحتجت إلى همزة الوصل تسببا إلى النطق به .

---

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « له » .

(٢) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « تشابه » .

(٣) كذا فى ط وهو يوافق ما فى ص ٩٠ من الجزء الأوّل . وفى ش، ز : « آوث » . وآرد كلمة فارسية معناها الدقيق .

(٤) هو اللبن . وانظر المرجع السابق .

(٥) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : وضع هذا اللفظ بعد قوله : « ساكنين » .

(٦) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « بما » .

(٧) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « يصح ويستقر » . وفى ط : « يستقر ويصح » .



فهرس الجزء الثانى من الخصائص

اســـــتدراك

وقفت على بعض ما غاب عنّى وقت الطبع، فأذكره هنا :

ص	س	
١٨	٥	: « فشائعة جائزة » فى ط : « فتتابعه جائز » .
٧٢		: يضاف إلى التعليقة ٦ : « ويجوز أن يكون المراد أن أويسا الذى فى صورة المصغّر اسم للذئب، كما أن مكبره — وهو أوس — اسم للذئب أيضا » .
١١٨	٣	: البيت لأبى العتاهية . وانظر الوساطة (الحلبى) ٣١٦
١٢٠		: الرجز : * وارضوا بإحلابة وطب قـد حزر * لأبى النجم . وانظر الجمهرة ٣/٤٥١
١٢٥	١	: « الناس » كذا فى نسخ الخصائص . وفى الديوان : « الأهل » .
١٢٥	٥	: « عزيز» كذا فى نسخ الخصائص . وفى الديوان : « غريب » .
١٢٩	٥	: « لاثٍ» صوابه « لاثٌ » . وكذا وقع فى ص ٢٨٩ س ٩
١٥١	١	: ورد « الإدل » فى معنى العجب . وعلّقت عليه : « ولم أقف على وروده للعجب » . وبان أنه محرّف عن « الإدب » .
١٨٠		: يضاف إلى التعليقة (١٢) بعد « والتهكم » ما يلى : وقال المبرد : كان قرناها صغيرين فشبهها بالجمّاء . وانظر اللسان (قرن)
٢٣٠		: يعلق على « مصدر » الواقعة فى السطر الثالث والتى أشمّت الزاى : « ينبغى أن يكتب فوق الصاد هنا زاى صغيرة إشارة إلى الإشمام . وانظر سرّ الفصاحة ص ٢٢ » .

ص س

٢٣١ ١٢ : « قالوا فى أشدّ من ذا » يعلق عليه بما يلى : « القائل واحد منهم، ونسب القول إليهم أى إلى العرب لاشتراكهم جميعا فى إمضائه » .

٢٥٢ ٢ : « عبطه » فى ط : « عطّه » .

٢٦١ ٤ : نسب الرجز إلى هميان ، وفى اللسان : (بلع) نسب إلى حسان ، ويبدو أنه محرّف عن « هميان » . وكتب « بلغت » وصوابه : « بلعت » بالعين المهملة وشدّ اللام ، يقال : بلّع فيه الشيب تبليعا : بدا وظهر . وفى اللسان بعد إيراد البيت الأوّل : « فإنما عدّاه بقوله : بى لأنه فى معنى : قد ألمّت ، أو أراد : فىّ ، فوضع (بى) مكانها للوزن حين لم يستقم له أن يقول : فىّ » .

٢٦٤ : يضاف إلى التعليقة ٧ ما يلى : وفى مجالس ثعلب ٥٠١ بعد إيراد البيت : « أى ذكرتك عند سعيد . وكان سعيد والى المدينة وقد دعا به للقتل . يقول : إذا ذكرتك فى هذا الوقت فكيف سائر الأوقات » .

٣٦٤ ١٤ : نسب البيت فى التعليق على ما فى بعض النسخ إلى جرير . ولم أجده فى قصيدته التى على هذا الروىّ فى الديوان المطبوع . والبيت فى نوادر أبى زيد ١٨٤ غير معزو . وقبله :

هل ترجعنّ ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا

وبعده :

لما استمرّ بها شيحان مبتجح بالبين عنك بما يرآك شنآنا

دار الكتب المصرية

القسم الأدبى

الخصائص

صنعة

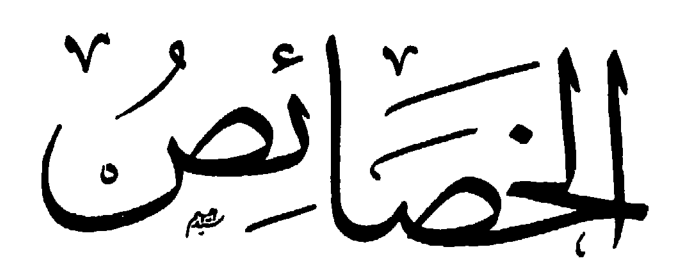
أبى الفتح عثمان بن جنى

بتحقيق

محمد على النجار

الأستاذ بكلية اللغة العربية

دار الكتب المصرية
القسم الأدبي



الخصائص

صنعة

أبي الفتح عثمان بن جني

بتحقيق

محمد علي النجار
الأستاذ بكلية اللغة العربية

الجزء الثالث

المكتبة العلمية

بيـان

كان الأعتماد فى تحقيق هذا الجزء على الأصول الآتية :

(١) نسخة ش .

(٢) « د .

(٣) « هـ .

(٤) « ز .

(٥) « ط .

(٦) « حـ .

وقد سبق وصف هذه النسخة فى صدر الجزء الأوّل وصدر الجزء الثانى .

بسم الله الرحمن الرحيم

باب فى حفظ المراتب

هذا موضع يتسمّح الناس فيه، فيخلّون ببعض رُتَبه تجاوزا لها؛ وربما كان سهوا عنها . وإذا تنبهت على ذلك من كلامنا هذا قويت به[1] على ألا تضيع مرتبة يوجبها القياس بإذن الله .

فمن ذلك قولهم فى خطايا : إن أصله[2] كان[3] خطائئ، ثم التقت الهمزتان غير عينين فأبدلت الثانية على حركة الأولى، فصارت ياء : خطائى، ثم أبدلت الياء ألفا؛ لأن الهمزة عرضت فى الجمع واللام معتلة، فصارت خطاءا، فأبدلت الهمزة على ما كان فى الواحد وهو الياء، فصارت خطايا . فتلك أربع مراتب : خطائئ، ثم خطائى، ثم خطاءا، ثم خطايا . وهو — لعمرى — كما ذكروا؛ إلا أنهم قد أخلّوا من الرتب بثنتين : أما إحداهما فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تبدل ياؤها همزة خطايئ بوزن خطايع، ثم أبدلت الياء همزة فصارت: خطائئ بوزن خطاعِع . والثانية أنك لمّا صرت إلى خطائى فآثرت إبدال الياء ألفا لاعتراض الهمزة فى الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة، فبدأت بإبدال الكسرة فتحة لتنقلب الياء ألفا، فصرت من خطائِى إلى خطاءَى بوزن خطاعى، ثم أبدلتها ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، على حدّ[4] ما تقول فى إبدال لام[5] رَحًى وعصا، فصارت خطاءا بوزن خطاعى، ثم أبدلت الهمزة

(١) سقط فى د، هـ، ط . وثبت فى ش . (٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «أصلها» .
(٣) ثبت فى ش، ط . وسقط فى د، هـ، ز . (٤) ثبت فى ش، ط . وسقط فى د، هـ، ز .
(٥) سقط فى ش .

ياء على ما مضى ، فصارت خطايا . فالمراتب إذًا سِت لا أربع . وهى خطايِئ، ثم خطائِئ، ثم خطائى، ثم خطاءى، ثم خطاءا ، ثم خطـايا . فإذا أنت حفِظت هـذه المراتب ولم تُضِع موضعا منها قويتْ دُرْبتك بأمثالها، وتصرفت بك الصنعة فيما هو جارٍ مجراها .

٥ ومن ذلك قولهم : إِوَزَّة . أصل وضعها إِوْزَزَة . فهناك الآن عملان :

أحدهما قلب الواو (١) ياء لانكسار ما قبلها ساكنة ؛ والآخر وجوب الادّغام. فإن قدّرت أنّ الصـنعة وقعت فى الأوّل من العملين فلا محـالة أنك أبدلت من الواو ياء، فصارت إيززة، ثم أخذت فى حديث الادّغام فأسكنت الزاى الأولى ونقلت فتحتها إلى الياء قبلها، فلما تحركت قويت بالحركة فرجعت إلى أصلها — وهو الواو —

١٠ ثم ادّغمت الزاى الأولى فى الثانية فصارت : إوزّة كما ترى . فقد عرفت الآن على هذا أن الواو فى إوزة إنمـا هى بدل من الياء التى فى إيززة، وتلك الياء المقدّرة بدل من واو (إوززة) (٢) التى هى واو وَزّ .

وإن أنت قدّرت أنك لمّـا بدأتها فأصَرْتَهـا (٣) إلى إوززة أخذتَ فى التغيير من آخر الحرف، فنقلت الحركة من العين إلى الفاء فصارت إِوَزَّة، فإن الواو فيها على هذا

١٥ التقدير هى الواو الأصلية لم تبدل ياء فيما قبل ثم أعيدت إلى الواو، كما قدّرتَ ذلك فى الوجه الأوّل . وكان أبو على — رحمه الله — يذهب إلى أنها لم تصِر إلى إيززة . قال : لأنها لو كانت كذلك لكنت إذا ألقيت الحركة على اليـاء بقيت بحالها ياء (٤)، فكنت تقول : إيَزّة . فأدرته عن (٥) ذلك وراجعته فيـه (٦) مرارا فأقام عليه . واحتجّ

(١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « إوزة » .

٢٠ (٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « وأخذت » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .

(٥) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « على » .

(٦) ثبت فى ش . وسقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

بأن الحركة منقولة إليها، فلم تقوَ بها. وهذا ضعيف جِدّا؛ ألا ترى أنك لمّا حرّكت عين طيّ، فقوِيت وجمتْ واوا فى طووِىّ[1]، وإن كانت الحركة أضعف من تلك؛ لأنها مجتلبة زائدة وليست منقولة من موضع قد كانت فيه قويّة معتدّة.

ومن ذلك بناؤك[2] مثل فُعلول من طويت. فهذا لابدّ أن يكون أصله: طُوْيُوىٌ. فإن بدأت بالتغيير من الأوّل فإنك أبدلت الواو الأولى ياء لوقوع الياء بعدها، فصار التقدير إلى طُيْيُوىٍ، ثم ادّغمت الياء فى الياء فصارت طُيُّوىٌ (ثم أبدلت من[3] الضمة كسرة فصارت طِيُّوى) ثم أبدلت من[4] الواو ياء فصارت إلى طِيُّيِىْ، ثم أبدلت من الضمة قبل واو فُعلول كسرة، فصارت طِيِّيىٌ، ثم ادّغمت الياء المبدَلة من واو فعلول فى لامه فصارت طِيِّىٌّ. فلمّا اجتمعت أربع ياءات ثقلت، فأردت التغيير لتختلف[5] الحروف، فحرّكت الياء الأولى بالفتح لتنقلب الثانية ألفا فتنقلب الألف واوا، فصار بك التقدير إلى طِيَيّ، فلمّا تحرّكت الياء التى هى بدل من واو طويوى الأولى قويت فرجعت بقوّتها إلى الواو فصار التقدير: طِوَيِىّ، فانقلبت الياء الأولى التى هى لام فُعلول الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت طِواىّ، ثم قلبتها واوا لحاجتك إلى حركتها — كما أنك لمّا احتجت إلى حركة اللام فى الإضافة إلى رَحًى قلبتها واوا — فقلت: طِوَوِىّ؛ كما تقول فى الإضافة إلى هَوى علما: هَوَوِىّ. فلا بدّ أن تستقرئ هذه المراتب شيئا فشيئا، ولا تسامحك الصنعة بإضاعة شىء منها.

---

(1) كذا فى ز، ط، ش. يريد حركة «طووى». ولو كان «هذه الحركة» كان أظهر. وفى جـ: «حركتها» وهى ظاهرة.

(2) انظر هذه المسألة فى الأشباه والنظائر للسيوطى ٣/١٨٧، والكتاب لسيبويه ٢/٣٩٣

(3) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز.

(4) كذا فى ش، ط. وسقط هذا الحرف فى د، هـ، ز.

(5) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «لتخلف».

وإن قدّرت أنك بدأت بالتغيير من آخر المثـال فإنك لمّـا بدأته على طُوَيُوِى أبدلت واو فُعلول ياء فصار[1] إلى[2] طُوَيْيِى ثم[3] ادّغمت فصار إلى[4] طويَّى (وأبدلت[5] من ضمة العين كسرة فصار التقدير طويّ) ثم أبدلت من الواو ياء فصار طُيِّيٌّ ثم ادّغمت اليـاء الأولى في الثانية فصار طيِّيّ ثم عملت فيما بعد من تحريك[6] الأولى[7] بالفتح وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا ما كنت عملته في الوجه الأول . ومن شبّه ذلك بلِيّ جمع قَرْن ألوَى[8] فإنه يقـول : طِيِّيّ وشِيِّيّ . ومن قال : لُيّ فضمّ فإنه يقول : طُيِّيّ وشيِّيّ فيهما[9] من طويت وشويت .

فاعرف بهذا[10] حفظ المراتب فيما يرد عليك من غيره ، ولا تُضِع رُتْبة البتّة ؛ فإنه أحوط عليك وأبهر[11] في الصناعة بك بحول الله .

باب في التغييرين يعترضان في المثال الواحد بأيّهما يُبدأ ؟

اعلم أنّ القياس يسوّغك أن تبدأ بأيّ العملين شئت : إن شئت بالأول ، وإن شئت بالآخر .

أمّا[12] وجه علّة الأخذ في الابتـداء بالأول فلأنك إنما تغيّر لتنطق بمـا تصيّرك الصنعة إليه ، (وإنمـا[13]) تبتدئ[14] في النطق بالحرف من أوله لا من آخره . فعلى هذا

---

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فصارت » .

(٢) سقط في ط . (٣) في ط : « أدغم » . (٤) ثبت هذا الحرف في ز .

(٥) ثبت ما بين القوسين في ش ، ط . وسقط في ز . وقوله : « ضمة العين » هـذا سهو . والصواب : ضمة اللام الأولى . (٦) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « تحريكك » .

(٧) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « الأول » . (٨) أي معوج .

(٩) كذا في ز ، ط . وفي ش : « فهما » . (١٠) كذا في ز ، ط . وفي ش « هذا » .

(١١) كذا في ش ، ط . وفي ز ، هـ : « أمهر » .

(١٢) في ش : « وأمّا » . (١٣) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فإنما » .

(١٤) كذا في ش ، ط : وفي د ، هـ ، ز : « تبدأ » .

ينبغى أن يكون التغيير من أوله لا من آخره؛ لتجتاز بالحروف وقد رُتّبت على ما يوجبه العمل فيها، وما تصير بك الصنعة عليه إليها، إلى أن تنتهى كذلك[١] إلى آخرها فتعمل[٢] ماتعمله، ليرِد اللفظ بك مفروغا منه .

وأمّا وجه عِلّة وجوب الابتداء بالتغيير من الآخِر فمن قِبل أنك، إذا أردت التغيير فينبغى أن تبدأ به من أقبل المواضع له[٣] . وذلك الموضع آخر الكلمة لا أولها؛ لأنه أضعف الجهتين .

مثال ذلك قوله[٤] فِى[٥] مثال إوَزّة من أويت : إيّاة . وأصلها إئْوَيَة . فإبدال الهمزة التى هى فاء واجب، و إبدال الياء[٦] التى هى اللام واجب أيضا . فإن بدأت بالعمل من الأوّل صرت إلى إيوَيَة ثم إلى إيبيَة ثم إلى إيّاة . و إن بدأت بالعمل من آخِر المثال صِرت أوّلُ إلى إئواة، ثم إلى إيواةٍ ثم إيّاةٍ . ففرّقت العمل فى هذا الوجه، ولم توالِه كما واليته فى الوجه الأوّل؛ لأنك لم تجد طريقا إلى قلب الواو[٧] ياء إلا بعد أن صارت الهمزة قبلها ياء . فلما صارت إلى إيواة أبدلتها ياء، فصارت إيّاة؛ كما ترَى .

ومن ذلك قوله فِى مثال جعفر من الواو : أَوّى . وأصلها وَوّوٍ[٨]. وههنا عملان واجبان .

(١) كذا فى ش، وفى د، هـ، ز، ط : « بذلك » .

(٢) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش، ط : « تعمل » .

(٣) ثبت فى ش، ط . وسقط فى د، هـ، ز .

(٤) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش، ط : « قولك » .

(٥) سقط فى د، هـ، ز . وثبت فى ش، ط .

(٦) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « الهمزة » وهو سبق قلم .

(٧) سقط فى د، هـ، ز . وثبت فى ش، ط . (٨) رسم فى ط : « وووو » .

أحدهما إبدال الواو الأولى همزة ؛ لاجتماع الواوين فى أوّل الكلمة . والآخر إبدال الواو الآخِرة ياء؛ لوقوعها رابعة وطرفا، ثم إبدال الياء ألفا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها .

فإن بدأت العمل من أوّل المثال صرت إلى أوّوِو[1]، ثم إلى أوّوِي[2]؛ ثم إلى أوّى . و إن قدّرت ابتداءك[3] العمل من آخره فإنك تتصور أنه كان[4] ووّو، ثم صار إلى ووّي، ثم إلى ووّى[5]، ثم إلى أوّى . هكذا موجَب القياس على ما قدّمناه .

وتقول على هذا إذا أردت مثال فُعْل من وأيت : وُؤْى . (فإن[6] خففت الهمزة فالقياس أن تِقرّ المثال على صحّة أوله وآخره، فتقول : وُوْىٌ) فلا تبدل الواو الأولى همزة؛ لأن الثانية ليست بلازمة فلا تعتدّ ؛ إنما هى همزة وؤى ، خففت فأبدلت فى اللفظ واوا، وجرت مجرى واو رُويا تخفيف رُؤْيا . ولو اعتددتها واوا البتّة لوجب أن تبدلها للياءِ التى بعدها . فتقول : وُىّ أو أُىّ على ما نذكره بعد .

وقول الخليل فِى تخفيف[7] هذا المثال : أُوىٌ طريف وصعب ومُتْعِب . وذلك أنه قدّر الكلمة تقديرين ضدّين ؛ لأنه اعتقد صحّة الواو المبدلة من الهمزة ، حتى (قلب لها[8]) الفاء فقال : أُوى . فهذا وجه اعتداده إياها . ثم إنه مع ذلك لم يعتدِدها ثابتة[9] صحيحة ؛ ألا تراه لم يقلبها ياء للياء بعدها . فلذلك قلنا : إن فِى مذهبه هذا

---

(١) رسم فى ط : « أوور » . (٢) رسم فى ط « أوورى » .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ابتداء » .

(٤) سقط فى ش . (٥) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « أوروا » .

(٦) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش .

(٧) ثبت فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز . وانظر ص ٩٠ من الجزء الثانى .

(٨) كذا فى د ، هـ ، ز ، وفى ش : « قلب الياء » وفى ط : « قلبها » .

(٩) كذا فى ط . وفى ز ، ش : « ثانية » .

ضربا من التناقض . وأقرب مايجب أن نصرفه[1] إليه أن تقول[1] : قد فعلت العرب مثله فِي قولهم : مررت بزيد ونحوه . ألا تراها تقدّر البَاء تارة كالجزء من الفعل، وأخرى كالجزء من الاسم . وقد ذكرنا هذا فيما مضى . يقول[2] : فكذلك يجوز لى أنا أيضا أن أعتقد فِي العين من وُوى من وجه أنها فِي تقدير الهمزة[3]، وأُصحّها ولا أُعِلّها للياء بعدها، ومِن وجه آخر أنها فى حكم الواو؛ لأنها بلفظها، فأقلب لها الفاء[4] همزة . فلذلك قلت : أُوِىّ .

وكأنّ (أبا عمر)[5] أخذ هذا الموضع من الخليل، فقال فِي[6] همزة نحو رأس و بأس[7] إذا خفّفت فِي موضع الرِدف جاز أن تكون[8] رِدفا . فيجوز عنده اجتماع راس[9] وباس مع ناس . وأجاز[10] أيضا أن يراعى ما فيها من نيّة[11] الهمزة، فيجيز اجتماع راس مع فلس . وكأنّ[12] أبا عمر إنْ[13] كان[14] أخذ هذا الموضع أعذَرُ فيه من الخليل فِي مسئلته تلك . وذلك أن أبا عُمَر لم ينقض بجواز كون ألف راس رِدفا وغير ردف فِي قصيدة واحدة ؛ و إنما أجاز ذلك فِي قصيدتين، إحداهما قوافيها نحو حِلْس وضِرس ، والأخرى قوافيها نحو ناس وقرطاس وقُرْناس . والخليل جمع فى لفظة واحدة أمرين متدافِعين . وذلك أن صحّة الواو الثانية فى وُوى مناف[15] لهمزة الأولى

(١) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « تصرفه ... تقول » . (٢) أى الخليل . وسقط هـذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش . (٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « الهمز » . (٤) سقط فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى ز ، ط : « أبا عمرو » وكأنه يريد الجرمىّ .

(٦) سقط فى ش . وثبت فى د ، هـ ، ز ، ط . (٧) كذا فى ش ، ز . وفى ط : « بأس » .

(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فيكون » . (٩) كذا فى ش ، ز . وفى ط : « باس » .

(١٠) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « جاز » . (١١) كذا فى ش ، ز . وفى ط : « رتبة » .

(١٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فاس » . (١٣) فى ط : « وإن » .

(١٤) سقط فى ز . (١٥) أى أمر مناف . ولولا هذا لقال : منافية .

منهما . وليس له عنـدى إلا احتجاجه بقولهم : مررت بزيد ونحوه، و بقولهم : لا أبالك . وقد ذكرنا ذلك فى باب[١] التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين .

ولنَدَعْ هذا إلى أن نقول : لو وجد فى الكلام تركيب (ووى) فبنيت منه فُعْلًا لصرت إلى وُويٍ . فإن بدأت بالتغيير[٢] من الأوّل وجب أن تبدل الواو التى هى فاء همـزة، فتصير حينئـذ إلى أُويٍ، ثم تبدل الواو العين ياء لوقوع اللام بعـدها ياء، فتقول : أُىٌّ .

فإن قلت : أتعيـد الفاء واوا لزوال الواو من بعـدها (فتقول[٣] : وُىٌّ ، أو تقرّها على قلبها السابق إليهـا فتقول : أُىٌّ؟[٤]) فالقول عندى إقرار الهمزة بحالها، وأن تقول : أُىٌّ . وذلك أنا رأيناهم إذا قلبـوا العين وهى حرف علة همزة أجروا تلك الهمزة مجرى الأصلية . ولذلك قال[٥] فى تحقـير قائم : قويئم، فأقرّ الهمزة وإن زالت ألِف فاعِل عنها . فإذا فعل هـذا فى العين كانت الفـاء أجدر به ؛ لأنهـا[٦] أقوى من العين .

فإن قلت : فقد قدّمت فى إوَزَّة أنها لمـّا صارت فى التقـدير[٧] إلى إِيزَزَة، ثم أدرت إليها حركة الزاى بعدها فتحركت بها، أعدْتها إلى الواو فصارت إوَزّة، فهلّا أيضا أعدْت همزة أُىٌّ إلى الواو لزوال العلة التى كانت[٨] قلبتها[٩] همزة، أعنى واو أُويٍ،

---

(١) انظر ص ٣٤١ ، ٣٤٢ من الجزء الأوّل .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « التغيير » .

(٣) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط .

(٤) كذا والمعروف فى معادلة الهمزة أم . (٥) أى سيبويه . انظر كتابه ٢ / ١٢٧

(٦) كذا فى ط ، ز . وفى ش : «لأنه» . (٧) كذا فى ز ، ط . وفى ش : «التغيير» .

(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « كنت » .

(٩) فى ش : « قبلها » .

قيل : انقلاب حرف العلة همزة فاء أو عينا ليس كانقلاب الياء واوا ولا الواو ياء، بل هو أقوى من انقلابهما إليهما؛ ألا ترى إلى قولهم : ميزان، ثم لما زالت الكسرة عادت الواو فى موازين ومُوَيزين . وكذلك عين رِيح قلبت للكسرة ياء، (ثم لما)[1] زالت الكسرة عادت واوا، فقيل[2] : أرواح، ورُوَيحة . وكذلك قولهم : موسر وموقن، لما زالت الضمة عادت الياء فقالوا : مياسِر[3]، ومياقِن[4] . فقد ترى أن انقلاب حرف اللين إلى مثله لا يستقِرّ ولا يستعصِم؛ لأنه بعد القلب وقبله كأنه صاحبه ، والهمزة حرف صحيح ، وبعيد المخرج ، فإذا قلب حرف اللين إليه أبعده عن جنسه ، واجتذبه إلى حيّزه ، فصار[5] لذلك من وادٍ آخر وقَبيل غير القَبيل الأوّل . فلذلك أُقِرّ على ما صار إليه، وتمكنت[6] قَدَمه فيما[7] حُمل عليه . فلهذا وجب عندنا أن يقال فيه : أيّ .

(وأما إن)[8] أخذت العمل من آخر المثال فإنك تقدّره على ما مضى : وُوىٌ ، ثم تبدل العين للام ، فيصير : وُيّ ، فتقيم[9] حينئذ عليه ولا تبغى بدلا به ؛ لأنك لم تُضطرّ إلى تركه لغيره .

وكذلك أيضا يكون هذان الجوابان إن اعتقدت فى عين وُوًى أنك أبدلتها إبدالا ولم تخففها تخفيفا : القول فى الموضعين واحد . ولكن لو ارتجلت هذا المثال من وأيت على ما تقدم فصرت[10] منه إلى وُؤْى ، ثم همزت الواو التى هى الفاء همزا[11]

(١) فى د ، هـ ، ز ، ط : « فلما » . (٢) فى ط : « وقيل » .

(٣) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « مياسير » . (٤) كذا فى ش ، ز . وفى ط : « مياقين » .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وصار » .

(٦) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « مكنت » . (٧) فى ش : « وما » .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « وأما إذا » وفى ط : « وإذا » .

(٩) فى ش : « فيقيم » . (١٠) فى ش : « لصرت » .

(١١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « همزة » .

مختارا لا مضطرا إليه ، لكن على قولك فى وجوه : أجوه ، وفى وُقِّتت : أُقِّتت لصرت إلى أُوْيٍ ، فوجب إبدال الثانية واوا خالصة ؛ فإذا خلصت كما ترى لِما تعلم وجب إبدالها للياء بعدها ، فقلت : أُيّ لا غير . فهذا وجه آخر من العمل غير جميع ما تقدّم .

فإن قلت : فهلّا استدللت بقولهم فى مثال فِعْوَلّ من القوة : قِيَوّ على أن التغيير إذا وجب فى الجهتين فينبغى أن يبدأ بالأوّل منهما ، ألا ترى أن أصل هذا قِوْوَوّ ، فبدأ بتغيير الأولين(1) فقال(2) : قِيَوّ ، ولم يغيّر الأُخريين فيقولَ : قِوّيّ ؟

قيل : هذا اعتبار فاسد(3) . وذلك أنه لو بدأ فغيَّر من الآخِر لما وجد بُدًّا من أن يغيّر الأوّل أيضا ؛ (لأنه(4) لو أبدل الآخِر فصار إلى قِوْوِيّ للزمه أن يبدل الأوّل أيضا) فيقول : قِيِّيّ ، فتجتمع له أربع ياءات ، فيلزمه أن يحرّك الأولى لتنقلب(5) الثانية ألِفا ، فتنقلب واوا ، فتختلف الحروف(6) ، فتقول : قِوَوِيّ(7) ، فتصير من عمل إلى عمل ، ومن صنعة إلى صنعة . وهو مَكْفِيّ ذلك وغير محوَج إليه . وإنما كان يجب عليه أيضا تغيير الأولين لأنهما ليستا عينين فتصِحّا ؛ كبنائك فِعّلا من قلت : قِوّل ، وإنما هما عين وواو زائدة .

---

(١) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « الأوّلين » .

(٢) فى ش : « فقيل » . وقوله : « فقال » أى سيبويه . وانظر الكتاب ٢ /٣٩٦

(٣) فى ط : « ما تريد » . وكأنه مصحف عما أثبت .

(٤) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فينقلب » .

(٦) فى ش : « الحركات » وهو خطأ فى النسخ .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « قوى » .

ولو قيل لك : ابن مِثل خِرْوَع من قلتَ لما قلت إلا قِيَل؛ لأن واو فِعْوَل لا يجب أن يكون أبدا من لفظ العين ؛ ألا ترى إلى خِرْوَع وبِروع اسم ناقة ، فقد روى بكسر الفاء ، وإلى جِدوَل[1] ، فقد رويناه عن قطربٍ بكسر الجيم . وكل ذلك لفظ عينه مخالف لواوه ، وليست كذلك العينان ؛ لأنهما لا يكونان أبدا إلا من لفظ واحد ، فإحداهما[2] تقوّى صاحبتها ، وتنهض مُنَّتها .

فإن قلت : فإذا كنت تفصل بين العينين ، وبين العين والزائد بعدها ، فكيف تبنى مثل عُلَيْب[3] من البيع ؟ فجوابه على قول النحويين سوى الخليل بُيَّع . ادغمت عين فُعْيل فى يائه ، فجرى فى اللفظ مجرى فُعَّل من الياء ؛ نحو قوله[4] :

* وإذا هُمُ نزلوا فمأوى العُيَّلِ *

وقوله[5] :

كأنّ ريح المِسك والقَرَنْفُلِ نباته بين التِلاع السُيَّلِ

فإن قلت[6] : فهلّا فصلت فى فُعَيْل بين العين والياء وبين العينين (كما فصلت[7] فى فِعول وفِعَّل[8] بين العين والواو وبين العينين) ؟

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش ، ط : « جرول » والذى فى اللسان (جدل) هو ما أثبت .   (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « وإحداهما » .

(٣) هو واد على طريق اليمن .   (٤) أى أبى كبير الهذلى من قصيدته فى تأبط شرا . وصدره :

* يحمى الصحاب إذا تكون عظيمة *

والعيل جمع العائل ، وهو الفقير . وانظر الحماسة بشرح التبريزى (التجارية) ١/٨٩ ، وابن يعيش ١٠/٣١

(٥) أى أبى النجم . وهذا آخر أرجوزته الطويلة التى أوّلها :

* الحمد لله الوهوب المجزل *

وهذا فى وصف واد ترعى فيه الإبل . وانظر الطرائف الأدبية .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « قيل » .

(٧) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط .

(٨) كذا فى ط . وفى ش : « فعيل » وكتب فوقه : « صح » .

قيل : الفرق أنك لمّا أبدلت عين قُوِّل وأنت تريد به[1] مثال فِعول صرت إلى قِيول، فقلبت أيضا الواو ياء، فصرت إلى قِيّل . وأما فُعْيَل من البيع فلو أبدلت عينه واوا للضمة قبلها، لصرت إلى بويَع . فإذا[2] صرت إلى هنا لزمك أن تعيد الواو ياء لوقوع الياء بعدها، فتقول : بُيَّع ، ولم تجد طريقا إلى قلب الياء واوا لوقوع الواو قبلها؛ كما وجدت السبيل إلى قلب الواو فى قِيول ياء لوقوع الياء قبلها ؛ لأن الشرط فى اجتماع الياء والواو أن تقلب الواو للياء؛ لا أن تقلب الياء للواو . (وذلك)[3] كسيّد وميّت وطويت طيّا وشويت شيّا . فلهذا قلنا فى فُعْيَل من البيع : بُيَّع ، يجرى فى اللفظ مجرى فُعَّل منه ، وقلنا فى فِعْول من القول : قِيّل ، فلم يجر مجرى فِعّل منه .

وأمّا قياس قول الخليل فى فُعْيَل من البيع فأن تقول : بويَع ؛ ألا تراه يجرى الأصل فى نحو هذا مُجرى الزائد، فيقول فى فُعِل[4] من أفعلت[5] من اليوم على من قال : أطولتِ : أووِم ، فتجرى ياء أيِّم الأولى وإن كانت فاء مجرى ياء فيعل[6] من القول إذا قلت : قَيِّل . فكما[7] تقول الجماعة فى فُعِل من قَيِّل هذا قووِل ، وتجرى ياء فيعل مجرى ألف فاعَل، كذلك قال الخليل فى فُعِل مما ذكرنا : أووِم . فقياسه هنا أيضا أن

---

(١) سقط فى د ، ه ، ز . وثبت فى ش ، ط .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « وإذا » .

(٣) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٧٦

(٥) كذا فى ز ، ش . يريد صيغة المبنى للمجهول ، وإن لم تكن فى التصريف على وزن فعل . وفى ط : « أفعل » .

(٦) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « فعيل » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « كما » .

يقول في فُعْيَل من البيع : بويَع ، بل إذا لم يدغم الخليل الفاء في العين — وهي أختها[1] (وتليّتها)[2] وهي مع ذلك من لفظها — في أووم، حتى أجراها مجرى قوله[3] :

* وفاحِمٍ دووِي حتى اعلنكسا *

فألّا يدّغم[4] عين بويع في يائه — ولم يجتمعا في كونهما أختين، ولا هما أيضا في اللفظ الواحد شريكان[5] — أجدر بالوجوب .

ولو بنيت مثل عُوَّارة[6] من القول لقلت على مذهب الجماعة : قُوَّالة، بالادّغام، وعلى قول الخليل أيضا كذلك ؛ لأن العين لم تنقلب فتشبِهَ عنده ألف فاعَل . لكن يجيء على قياس قوله أن يقول في فِعْول من القول : قِيول ؛ لأن العين لمّا انقلبت أشبهت الزائد . يقول : فكما لا تدغم بويع فكذلك لا تدّغم قِيول . اللهم إلا أن تفصل فتقول : راعيت في بويع ما لا يدغم وهو ألِف فاعل فلم أدغم، وقِيول بضدّ ذلك ؛ لأن ياءه بدل من عين القول ، وادّغامها في قُوَّل وقُوَّل والتقوّل ونحو ذلك جائز حسن، فأنا أيضا أدغمها فأقول : قِيَّل . وهذا وجه حسن .

فهذا فصل اتصل بما كنّا عليه . فاعرفه متصلا به بإذن الله .

---

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « تقول » .

(٢) سقط ما بين القوسين في ط . والتلية التابعة . وهي مؤنث التلىّ : فعيل من تلاه أي تابعه ، كالأكيل والجليس . ولم أقف على هذا الوصف . (٣) أي العجاج . والذي في ديوانه ٣١ :

أزمان غراء تروق العنسا بفاحم دووى حتى اعلنكسا

وغراء اسم امرأة . والعنس جمع العانس، وهو الذي بقي زمانا لا يتزوج بعد أن أدرك سنّ الزواج، ويريد بالفاحم شعرها الأسود، وقوله : دووى أي عولج بالدهان . واعلنكس : اشتدّ سواده وكثر . وانظر ص ٩٥ من الجزء الأوّل من هذا الكتاب .

(٤) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « تدغم » .

(٥) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « شريكان » .

(٦) كذا في ط . وفي ش ، ز : « عتوارة » .

باب فى العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف

اعلم أن هـذا موضع يُدفع ظاهره إلى أن يعرف[١] غوره وحقيقته . وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف[٢] اللفظان ، فيخفَّا على اللسان .

وذلك نحو الحيوان ؛ ألا ترى أنه عند الجماعة[٣] — إلا أبا عثمان — من مضاعف الياء ، وأن أصله حَيَيَان ، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو . وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقـل من الياء ، لكنه لمّـا اختلف الحرفان ساغ ذلك . وإذا كان اتفاق الحروف الصِحاح القويّة الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها[٤] ياء ؛ نحو دينـار وقيراط وديمـاس[٥] وديباج (فيمن[٦] قال : دماميس ودبابيج) كان اجتماع حرفى العِلة مِثلين أثقل عليهم .

نعم ، و إذا كانوا قد أبدلوا الياء واوا كراهية لالتقاء المِثلين فى الحيوان فإبدالهم (الواو ياء[٧]) لذلك أولى بالجواز وأحرى . وذلك قولهم : ديوان ، (واجليواذ[٨]) . وليس لقائل أن يقول : فلما[٩] صار دوّان إلى ديوان فاجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى ، هلّا أبدلت الواو ياء لِذلك[١٠] ؛ لأن[١١] هـذا ينقض الغرض ؛ ألا تراهم إنمـا

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « نعرف » .

(٢) فى ز : « ليتخلف » . (٣) انظر الكتاب ٢/٣٩٤

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « أحدهما » . (٥) هو الحمّـام .

(٦) سقط ما بين القوسين فى ط . وفى ش ، ز : « دياميس ودياييج » والصواب ما أثبت .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ز : « الياء واوا » .

(٨) ثبت ما بين القوسين فى ط . وسقط فى ز ، ش .

(٩) كذا فى ز . وفى ش : « فلم » وفى ط : « فإنمـا » .

(١٠) فى ش : « كذلك » . (١١) هذا متعلق بقوله : « وليس لقائل أن يقول ... » .

كرهوا التضعيف فى دوّان، فأبدلوا ليختلف الحرفان، فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا : دِيَّان فيعودوا(١) إلى نحو مما(٢) هربوا منه من التضعيف، وهم قد أبدلوا الحييان إلى الحيوان ليختلف الحرفان، فإذا أصارتهم الصنعة إلى اختلافهما فى ديوان لم يبق هناك مطلب. وأما حَيْوة فاجتمع إلى استكراههم التضعيف فيه وأن يقولوا : حَيَّة أنه(٣) علم، والأعلام يحتمل(٤) لها كثير من كُلَف الأحكام .   ٥

ومن ذلك قولهم فى الإضافة إلى آية وراية : آئىّ، ورائىّ . وأصلهما : آيِىّ ورايِىّ، إلا أن بعضهم كره ذلك، فأبدل الياء همزة لتختلف الحروف ولا تجتمع ثلاث ياءات . هذا(٥) مع إحاطتنا علما بأن الهمزة أثقل من الياء . وعلى ذلك أيضا قال بعضهم فيهما : راوِىّ وآوِىّ (فأبدلها(٦)) واوا، ومعلوم أيضا أن الواو أثقل من الياء .   ١٠

وعلى نحو من هذا أجازوا فى فعاليل من رميت : رَمَاوِىّ ورمائىّ، فأبدلوا الياء من رمايِىّ تارة واوا، وأخرى همزة — وكلتاهما أثقل من الياء — لتختلف الحروف .

وإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف؛ نحو ظلت ومست وأَحَسْت وظَنْت ذاك أى ظننت، كان الإبدال أحسن وأسوغ ؛ لأنه أقل فحشا من الحذف، وأقرب .   ١٥

---

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «ويعودوا» .

(٢) كذا فى ش . وفى ز، ط : «ما» .

(٣) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «لأنه» . وفى الكتاب ٢ / ٣٨٩ : «وقالوا : حيوة كأنه من حيوت وإن لم يقل» ومقتضى هذا أن الواو غير مبدلة .   ٢٠

(٤) سقط فى د، هـ، ز : وثبت فى ش، ط .

(٥) سقط فى د، هـ، ز، ط . وانظر فى المسألة الكتاب ٢/٣٩٦

(٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «وأبدلوا» .

ومن الحذف لاجتماع الأمثال قولهم فى تحقير أحوى : أُحَىّ ؛ فحذفوا من الياءات الثلاث واحدة ، وقد حذفوا[1] أيضا من الثنتين فى نحو هيّن ولين وسيد وميت . وهذا واضح فاعرف، وقس .

[2](ومن ذلك قولهم عَمْبَر ؛ أبدلوا النون ميما فى اللفظ وإن كانت الميم أثقل من
٥ النون، فخففت الكلمة، ولو قيل عنبر بتصحيح النون لكان أثقل) .

باب فى إقلال الحفْل بما يلطُف من الحكم

وهذا أمر تجده فى باب ما لاينصرف كثيرا ؛ ألا ترى أنه إذا كان فى الاسم سبب واحد من المعانى الفرعية فإنه يقلّ عن الاعتداد به ، فلا يُمنع الصرف له ، فإذا انضمّ إليه سبب آخر اعتوَنا فمنعا .

١٠ ونحو من ذلك جمعهم فى الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذى لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ . فقولك : قمت وزيد فى الاستقباح كقولك : قام وزيد ، وإن لم يكن فى قام لفظ بالضمير . وكذلك أيضا سوّوا فى الاستقباح بين قمت وزيد وبين قولنا قمتما وزيد وقمتم ومحمد، من حيث كانت تلك الزيادة التى لحقت التاء لا تخرج الضمير من أن يكون مرفوعا متصلا يغيّر له
١٥ الفعل . ومع هذا فلست أدفع أن يكونوا قد أحسّوا فرقا بين قمت وزيد وقام وزيد، إلا أنه محسوس عندهم غير مؤثّر فى الحكم ولا محدِث أثرا فى اللفظ ؛ كما قد نجد أشياء كثيرة معلومة ومحسوسة إلا أنها غير معتدّة ؛ كحنين الطس[3] وطنين البعوض وعفطة[4] العنز وبصبصة[5] الكلب .

---

(١) فى ش : «حذفوها» . (٢) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ز بدله :
٢٠ «والسلام» وثبت فى ش . (٣) فى ط : الطست . (٤) أى ضرطتها . (٥) هو تحريك ذنبه .

ومن ذلك قولهم : مررت بحمار قاسم ، ونزلت سَفَارِ[1] قبل . فكسرة الراء في الموضعين عندهم إلى أثر[2] واحد . وإن كانت في (حمار) عارضة ، وفي (سفار) لازمة .

ومن ذلك قولهم[3] : الذى ضربت زيد ، واللذان ضربت الزيدان ؛ فحذف الضمير العائد عندهم على سَمْت واحد ، وإن كنت في الواحد إنما حذفت حرفا واحدا وهو الهاء في ضربته (وأما[4]) الواو بعدها فغير لازمة في كل لغة ، والوقف أيضا يحذفها ، وفي التثنية قد حذفت ثلاثة أحرف ثابتة في الوصل والوقف ، وعند كل قوم وعلى كل لغة .

ومن ذلك جمعهم في الردف بين عمود ويعود من غير تَحَاشٍ ولا استكراه ، وإن كانت واو عمود أقوى في المدّ من[5] واو[6] يعود ، من حيث كانت هذه متحركة[7] في كثير من المواضع ؛ نحو هو أعود[8] منك[9] ، وعاودته ، وتعاودنا ، قال[10] :

* وإن شئتم تعاودنا عوادا *

---

(١) هو اسم بئر .

(٢) يريد بالأثر تسويغ الإمالة مع حرف الاستعلاء بعد وهو القاف ، ولولا الكسر ما ساغ ذلك . وانظر الكتاب ٢/٢٦٩ وقد سقط في ط قوله : « إلى أثر » .

(٣) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « قولك » .

(٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « فأما » .

(٥) سقط في د ، هـ ، ز .

(٦) في ش : « باب » .

(٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « محركة » .

(٨) كذا في ش . وسقط في ط . وفي د ، هـ ، ز : « هذا » .

(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « من هذا » .

(١٠) أى شقيق بن جزء . وانظر ص ٣٩ من الجزء الثانى .

وأصلها أيضا فى يَسُود يَعُود . فهو و إن كان[1] كذلك فإن ذلك القـدر بينهما مطّرح[2] وملغى[3]، غير محتسب . نعم وقد سانوا[4] وساحوا فيما هو أعلى (من ذا)[5] وأنأى أمدا . وذلك أنهم جمعوا بين الياء والواو ردفين؛ نحو سعيد وعمود . هذا مع أن الخلاف خارج إلى[6] اللفظ، فكيف بما[7] تتصوره[8] وهما ولا تمذل[9] به لفظا .

ومن ذلك جمعهم بين باب وكتاب رِدْفين، وإن كانت ألف كتاب مدّا صريحا وهى فى باب أصـل غير زائدة ومنقلبة عن العين المتحركة فى كثير من الأماكن[10]؛ نحو بُوَيب وأبواب ومبوّب وأشباهه .

ومن ذلك جمعهم بين الساكن والمسكّن فى الشعر المقيّد، على اعتدال عندهم، وعلى[11] غير حفل محسوس منهم ؛ نحو قوله :

لئن قضيت الشأن من أمرى ولم   أقض لُبَـاناتى وحاجات النهَـمْ

* لأفرِجَن صدركِ شقّا بقدم[12] *

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وسقط فى ش .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « مطروح » .

(٣) سقط حرف العطف فى د ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش .

(٤) أى قاربوا وصانعوا . يقال : ساناه : راضاه وأحسن عشرته .

(٥) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .

(٦) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « عن » .

(٧) كذا فى ز . وفى ط : « مما » . وفى ش : « ما » .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « يتصوّره » وفى ط : « يتصوّر » .

(٩) فى ط : «يمذل» ، يقال : مذل بسره : إذا باح به .

(١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « المواضع » .

(١١) سقط حرف « على » فى ز ، ش . وثبت فى ط .

(١٢) النهم إفراط الشهوة . وضبط فى ش « صدرك » بكسر الكاف ، وضبط فى ط بفتحها .

فسوّى فى الروىّ بين سكون ميم (لم) وسكون الميمات فيما معها .

ومن ذلك وصلهم الروىّ بالياء الزائدة للمدّ والياء الأصلية؛ نحو الرامى والسامى مع الأنعامى والسلامى[1] .

ومن ذلك أيضا قولهم : إنى وزيدا قائمان ، وإنىَ وزيدا قائمان ؛ لا يدّعى أحد أن العرب تفصل بين العطف على الياء وهى ساكنة و بين العطف عليها وهى مفتوحة . فاعرف هذا مذهبا لهم ، وسائغا[2] فى استعمالهم ؛ حتى[3] إن رام رائم أو هجر[4] حالم بأن القوم يفصلون فى هذه الأماكن وما كان سبيلَه فى الحكم سبيلُها بين بعضها و بعضها فإنه مدّع لما لا يعبئون به ، وعازٍ إليهم[5] ما لا يلمّ بفكر أحد منهم بإذن الله .

فإن انضمّ شىء إلى ما هذه حاله كان مراعًى معتدّا؛ ألا تراهم يجيزون جَمْع دونه مع دِينه رِدْفين . فإن[6] انضمّ إلى هذا الخلاف آخر لم يجز ؛ نحو امتناعهم أن يجمعوا بين دونِه ودَينِه ؛ لأنه انضمّ إلى خلاف الحرفين تباعد الحركتين ، وجاز دُونه مع دِينه وإن كانت الحركتان مختلفتين؛لأنهما وإن اختلفتا لفظا فإنهما قد اتفقتا حكما؛ ألا ترى أن الضمّة قبل الواو رسيلة الكسرة قبل الياء ، والفتحة ليست من هذا فى شىء ؛ لأنها ليست قبل الياء ولا الواو وَفْقا لهما، كما تكون وفقا للألف . وكذلك أيضا نحو عِيده مع عُوده، وإن كانوا لا يجيزونه مع عَوْده . فاعرف ذلك فرقا .

---

(١) هكذا رسم فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « الأنعام ى ، والسلام ى » .

(٢) كذا فى ش ، ز . وفى ط : « شائعا » .

(٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « إذ » .

(٤) يقال : هجر فى نومه أو مرضه : هذى .

(٥) فى ط : « بهم » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فإذا » .

باب فى إضافة الاسم إلى المسمّى، والمسمّى إلى الاسم

هذا موضع كان يعتاده أبو على رحمه الله كثيرا (١) ويألفه ويأنق له ويرتاح لاستعماله . وفيه دليل نحوىّ (٢) غير مدفوع يدلّ على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمّى . ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه ؛ لأن الشىء لا يضاف إلى نفسه .

(فإن (٣) قيل : ولم لم يضف الشىء إلى نفسه) .

قيل : لأن الغرض فى الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص ، والشىء إنما يعرّفه غيره ؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أن يعرف بغيره ؛ لأن نفسه فى حالى تعريفه وتنكيره واحدة، وموجودة غير مفتقدة (٤). ولو كانت نفسه هى المعرِّفة له أيضا لما احتاج إلى إضافته إليها ؛ لأنه ليس فيها إلا ما فيه ، فكان يلزم الاكتفاء به (٥) عن إضافته إليها . فلهذا لم يأت عنهم نحو هذا غلامه ، ومررت بصاحبه ، والمظهر هو المضمر المضاف إليه . هذا مع فساده فى المعنى ؛ لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ولا صاحبها .

فإن (٦) قلت : فقد تقول : مررت بزيد نفسه ، وهذا نفس الحقّ ، يعنى أنه هو الحقّ لا غيره .

قيل : ليس الثانى هو ما أضيف إليه من المظهر ، وإنما النفس هنا بمعنى خالص الشىء وحقيقته . والعرب تحلّ نفس الشىء من الشىء محل البعض من

---

(١) سقط فى ش، ط . وثبت فى د، ه، ز .

(٢) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : « لغوى » .

(٣) سقط ما بين القوسين فى ش . وثبت فى د، ه، ز، ط .

(٤) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « مفقودة » .

(٥) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « بها » .

(٦) سقط فى ط .

الكل، وما[1] الثانى منه ليس بالأول ، ولهـذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم، وأكثروا من ذكر التردّد بينها وبينهم، ألا ترى إلى قوله[2] :

ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعنى لعلّى أو عسانى

وقـوله :

أقول للنفس تأساء وتعزية إحدى يدىّ أصابتنى ولم تُرِد[3]

وقـوله :

قالت له النفس تقدّم راشدا إنك لا ترجع إلا حامدا[4]

وقـوله :

قالت له النفس إنى لا أرى طمعا وإن مولاك لم يسلم ولم يَصِد[5]

وأمثال هـذا كثيرة جدّا[6] (وجميع[7] هـذا) يدلّ على أن نفس الشىء عندهم غير الشىء .

فإن قلت : فقد تقول : هذا أخو غلامه وهذه (جارية بنتها)[8]، فتعرّف الأول بما أضيف إلى ضميره ، والذى أضيف إلى ضمير[9] (فإنما[10] يعرف) بذلك الضمير، ونفس المضاف الأول متعرّف بالمضاف إلى ضميره، فقد ترى على هذا أن التعريف

(١) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « أما » .

(٢) أى عمران بن حطان . وانظر الكتاب ١/٣٨٨، والخزانة ٢/٤٣٥ ، والعينى على هامش الخزانة ٢/٢٢٧

(٣) انظر ص ٤٧٦ من الجزء الثانى من هذا الكتاب .

(٤) انظر ص ٢٢ من الجزء الأول .

(٥) انظر ص ٤٧٦ من الجزء الثانى .

(٦) سقط فى د، ه، ز، ط .

(٧) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « جميعه » .

(٨) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « جارة بيتها » .

(٩) كذا فى د، ه، ز . وفى ش، ط : « ضميره » .

(١٠) كذا فى د، ه، ز. وفى ط : « فإنما تعرّف » .

الذى استقرّ[1] فى (جارية[2]) من قولك هذه (جارية[3] بنتها) إنما أتاها من قِبل ضميرها، وضميرها هو هى؛ فقد آل الأمر إذًا إلى أن الشىء قد يعرِّف نفسه، وهذا خلاف ما ركبته، وأعطيت يدك به .

قيل : كيف تصرّفت الحال فالجارية[4] إنما تعرّفت بالبنت[5] (التى هى[6]) غيرها ، وهذا شرط التعريف من جهة الإضافة . فأمّا ذلك المضاف إليه أمضاف هو أم غير مضاف فغير قادح فيما مضى . والتعريف الذى أفاده ضمير الأوّل لم يعرّف الأوّل ، وإنما عرّف ما عرّف الأوّل . والذى عرّف الأوّل غير الأوّل ، فقد استمرّت الصفة وسقطت المعارضة .

ويؤكّد ذلك أيضا أن الإضافة فى الكلام على ضربين : أحدهما ضمّ الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام، نحو غلام زيد وصاحب بكر . والآخر ضمّ اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى مِن، نحو هذا ثوب خزّ، وهذه جُبة صوف ؛ وكلاهما ليس الثانى فيه بالأوّل؛ ألا ترى أن الغلام ليس بزيد ، وأن الثوب ليس بجميع الخزّ، (واستمرار[7]) هذا عندهم وفشوّه فى استعمالهم وعلى أيديهم يدلّ على أن المضاف ليس بالمضاف إليه البتّة . وفى هذا كافٍ .

---

(١) كذا فى د، هـ، ز ، ط . وفى ش : « اشتهر » .
(٢) كذا فى ش . وفى ط : « جارة من قولك هذه » وسقط فى د، هـ، ز .
(٣) فى ط : « جارة بيتها » . وفى د، هـ، ز : « جارية بيتها » . وما هنا فى ش .
(٤) كذا فى ش . وفى د، هـ، ط : « فالجارة » .
(٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « بالبيت » .
(٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : « الذى هو » . وفى ط : « الذى هى » .
(٧) كذا فى ش، ط . وفى د ، هـ، ز : « فاستمرار » .

فمّا جاء عنهم من إضافة المسمّى إلى الاسم قول الأعشى :

فكذّبوها بمـا قالت ، فصبّحهم ذوآلِ حسّان يُزْجى الموت والشِّرعا[(١)]

فقوله : ذو آل حسان معناه : الجمع المسمّى بهذا الأسم الذى هو آل حسان.[(٢)] ومثله قول كُثَيِّر :

بُثَيْنَـةُ مِنْ آل النساء وإنمـا يكنّ للأدنى لا وصـال لغائب[(٣)]

أى بثينة من هذا القبيلِ المسمّى بالنساء هذا الاسم . وقال الكُمَيت :

إليـكم ذوى آلِ النبيِّ تطلعت نوازع من قلبى ظِماء وأَلْبُبُ[(٤)]

أى إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذى هو قولنـا : آل النبيّ . وحدّثنا أبو علىّ أن أحمد[(٥)] بن إبراهيم أسـتاذ ثعلب روى عنهم : هـذا ذو زيد ، ومعناه : هـذا زيد أى هذا صاحب هذا الاسم الذى هو زيد (وأنشد)[(٦)] :

* وحىّ بكر طعنّا طعنة بجْـرى[(٧)] *

---

(١) هـذا من شعر يتحدّث فيه عن زرقاء اليمامة إذ أبصرت من مسـيرة ثلاثة أيام جيش حسان ابن تبع ملك اليمن زاحفا على اليمامة ، فأنذرت قومها فلم يصـدّقوها ، وبغتهم الجيش فاستباحهم . ويزجى : يسوق . والشرع جمع الشريعة ، وهى الوتر الرقيق . وانظر الصبح المنير ٨٣

(٢) كذا فى ش . وفى ز، ط : « منه » .

(٣) ورد هذا البيت فى الصاحبى ٢١٧ غير منسوب . وفيه : « لأدنى » .

(٤) هذا من إحدى هاشمياته . والنوازع من النزاع إلى الشىء وهو الحنين والميل إليه، والألبب جمع اللب، وهو العقل . وانظر الخزانة ٢/٢٠٥

(٥) هو أبو عبد الله النديم . كان خصيصا بالمتوكل ونديمـا له . قرأ عليه ثعلب قبل ابن الأعرابىّ . وله ترجمة فى البغية ١٢٦ ، ومعجم الأدباء (الحلبى) ٢/٢٠٤

(٦) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٧) « بجرى » كتب فى ش فوقه « بحرا » وهذا رواية أخرى ، اقتصر عليها فى الخزانة ٢/٢١٠

أى وبكرا طعنا، وتلخيصه : والشخص الحىّ[1] المسمى بكرا طعنا (لحىّ[2] ههنا مذكر حيّة أى وشخص بكر الحىّ طعنا) وليس الحىّ هنا هو الذى (يراد به)[3] القبيلة كقولك : حىّ[4] تميم وقبيلة بكر، إنما هو كقولك : هذا رجل حىّ وامرأة حيّة . فهذا من باب إضافة المسمّى إلى اسمه، وهو ما نحن عليه .

٥ ومثله قول الآخر[5] :

يا قرّ إنّ أباك حىّ خويلد   قد كنتُ خائفه على الإحماق

أى إنّ أباك خويلدا من أمره كذا، فكأنه قال : إن أباك الشخص الحىّ خويلدا من حاله كذا . وكذلك قول الآخر[6] :

ألا قَبَح الإله بنى زِيادٍ   وحىّ أبيهم قَبْح الحمار

١٠ أى : و[7] أباهم الشخص الحىّ . وقال عبد الله بن سَبْرة الحَرَشىّ :

وإن يبغ ذا وُدّى أخى أسع مخلصا   ويأبى فلا يعيا علىّ حَوِيلى[8]

---

(١) سقط لفظ « الحى » فى ش .

(٢) سقط ما بين القوسين فى د، ه، ز .

(٣) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « يراسل » .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « وحىّ » .

١٥ (٥) هو جبار بن سلمى بن مالك . وقرّ مرخم قرّة . والإحماق ولادة الأحمق . يهجو قرّة بن خويلد . ويذكر أنه كان يخشى أباه أن يلد أحمق، وقد تحقق ما خشيه بولادة قرّة . وفى د، ه، ز : « الإحلاق » فى مكان « الإحماق » . وانظر الخزانة ٦١٦/٢، والنوادر ١٦١

(٦) هو يزيد بن ربيعة بن مفرّغ الحميرىّ . وزياد هو ابن سمية المشهور بزياد بن أبيه . وانظر

٢٠ الخزانة ٢١٠/٢

(٧) سقط حرف العطف فى ش .

(٨) الحويل جودة النظر والقدرة على التصرف، وهى الحيلة .

أى إن يبـغ ودّى . وتلخيصه : إن يبغ أخى المعنّى المسمّى بهذا الاسم الذى هو ودّى . وعليه قول الشّماخ :

* وأُدمج دَمْج ذى شَـطَن بديع *[1]

أى دَمْج شَطَان بديع أى أدمج[2] دمج الشخص[3] الذى يسـمى شطَنا يعـنى صاحب هذا الاسم .

٥

وقد دعا خفاءُ هـذا الموضع أقواما[4] إلى أن[5] ذهبوا إلى زيادة ذى وذات فى (هذه[6] المواضع) أى وأدمج دمج شطن، وإليكم آل النبىّ، وصبحهم آل حسان . وإنما ذلك بعد عن إدراك[7] هذا الموضع . وكذلك (قال[8] أبو عبيدة) فى قول لبيد :

إلى الحول ثم آسم السلام عليـكما ... ومن يبك حولا كاملا فقد آعتذر[9]

١٠

(كأنه قال)[10] : ثم[11] السلام عليكما . وكذلك قال فى قولنـا بسم الله : إنما هو بالله ، وآعتقد زيادة (آسم) . وعلى هذا عندهم قول غيلان[12] :

لا ينعَشُ الطَّـرْفَ إلا ما تخوّنه ... داعٍ ينـاديه باسم المـاءِ مبغـوم

---

(١) صـــدره : * أطار عقيقه عنه نسالا *

وهو فى وصف حمار الوحش . فقوله : «أطار» أى الحمار . والعقيق : شعر المولود . وأدمج : اشتدّ وصلب لسمنه ، ونسال الطير : ما سقط من ريشه . والشطن : الحبل . والبديع : الذى ابتدئ فتـله

١٥

ولم يكن حبلا فنكث ثم غزل وأعيد فتله . (٢) سقط فى ش . (٣) فى الخزانة ٢/٢٠٥ نقلا عن إعراب الحماسة للمؤلف : «الشىء» . (٤) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «قوما» . (٥) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش، ط : «ذا» . (٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «هذا الموضع» . (٧) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «استدراك» . (٨) فى ط :

٢٠

«قول أبى عبيدة» . وانظر مجاز القرآن ١٦/١ (٩) هذا من أبيات يقولها لأبنتيه حين حضرته الوفاة يوصيهما أن تذكراه وترثياه من غير خمش الوجه ولا حلق الشعر ، وتظلا كذلك إلى الحول . وانظر الخزانة ٢/٢١٧ (١٠) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «قال كأنه» . (١١) سقط هذا الحرف فى د، هـ، ز . (١٢) هو ذو الرمّة . والبيت فى وصف ولد ظبية يظل فى نومه حتى تدعوه أمه بصوتها : ماء . وتخوّنه : تعهده . وداع أى صـوت ، ومبغوم : غير بين . وانظر الخزانة

٢٥

٢/٢٢٠ ، وقوله : «يناديه» فى جـ : «تناديه» . وفيها : «منغوم» بدل «مبغوم» .

(أى[1] بالمـاء)؛ كما (.أنشدنا[2] أيضا) :

* يدعوننى بالمـاء ماء أســـودا *

والمـاء : صوت الشاء أى يدعوننى – يعنى الغنم – بالمـاء، أى يقلن لى : أصبت[3] ماء أســود . فأبو عبيدة يدّعى زيادة ذى واسم، ونحن نحمل الكلام على أن هناك محذوفا . قال أبو على : وإنمـا هو على حذْ[4] حذف المضاف ، أى : ثم اسم معنى السلام عليكما ، واسم معنى الســلام هو السلام ، فكأنه قال : ثم السلام عليكما . فالمعنى – لعمرى – ماقاله أبو عبيدة،ولكنّه[5] من غير الطريق الّتى[6] أتاه هو منهـا؛ ألا تراه هو اعتقد زيادة شىء ، واعتقدنا نحن نقصان شىء .

ونحو من هذا اعتقادهم زيادة مثل فى نحو قولنا : مثلى لا يأتى القبيح، ومثلك لا يخفى عليه الجميل ، أى أنا كذا ، وأنت كذلك . وعليه قوله :

* مثـلى لا يحسن قـولا فعفع[7] *

أى أنا لا أحسن ذاك . وكذلك هو لَعمرى ؛ إلا أنه على غير التأوّل الذى رأوه[8] : من زيادة مثل، وإنمـا تأويله : أى[9] أنا من جماعة لا يرون القبيح، وإنمـا جعله[10]

---

(١) سقط مابين القوسين فى د، ه، ز . (٢) فى ط : « قال » .

(٣) كذا فى ز، ط . وفى ش : « لى » . وقوله : « أصبت » فى ط : « أصيب » .

(٤) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « عدّ » . وسقط هذا فى ط .

(٥) سقط حرف العطف فى ش . (٦) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « الذى » .

(٧) قبـــله : * لا تأمرينى ببنات أســفع *

وبعـــده : * والشاة لا تمشى على الهملع *

وفعفع : زجر الغنم ودعاؤها . ورسم فى التاج : فع فع . وبنـات أسفع : الغنم، أضيفت إلى أسفع، وهو فحـل لها . والشاة هنا فى معنى الجمع ، وتمشى : تمـو وتكثر . والهملع : الذئب . كأنه يخاطب زوجه وقد أمرته باقتناء الغنم ورعيها، فقال: لا أحسن ذلك . وانظر الجمهرة ١/١١١، واللسان .

(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز: « رواه » . (٩) كذا فى ش، ط . وسقط فى د، ه، ز .

(١٠) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « معناه » .

من جماعة هذه حالها ليكون أثبت للأمر ، إذ كان له فيه أشباه وأضراب ، ولو انفرد هو به لكان غير مأمون انتقالُه منه وتراجعه عنه . فإذا[1] كان له فيه نظراء كان حَرِىّ[2] أن يثبت عليه ، وترسو قدمه فيه . وعليه قول الآخر[3] :

* ومثلى لا تنبو عليك مضاربه *

فقوله إذًا : باسم الماء واسم السلام إنما[4] هو من باب إضافة الاسم إلى المسمى ، بعكس الفصل الأول . ونقول على هذا : ما هجاء سيف؟ فيقول (فى[5] الجواب) : س ى ف . فسيف هنا اسم لا مسمى ؛ أى ما هجاء هذه الأصوات المقطَّعة ؟ ونقول : ضربت بالسيف فالسيف هنا جوهر الحديد هذا[6] الذى يضرب به ، فقد يكون الشىء[7] الواحد على وجه اسما ، وعلى آخر مسمّى . وإنما يخلّص هذا من هذا موقعه والغرض المراد به .

ومن إضافة المسمى إلى اسمه قول الآخر :

إذا ما كنتُ مثل ذَوَىْ عَدِىّ ودينار فقام علىّ ناع[8]

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « وإذا » .

(٢) فى ط : « أحرى » .

(٣) هو البحترىّ بن المغيرة أخى المهلب ، وقبله معه يخاطب المهلب :

فيا عمّ مهلا واتخذنى لنوبة تلمّ فإن الدهر جمّ نوائبه

أنا السيف إلا أن للسيف نبوة ومثلى لا تنبو عليك مضاربه

وانظر الأمالى ٢/٣١٢ وما بعدها .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وإنما » .

(٥) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٦) سقط فى ش .

(٧) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « للشىء » .

(٨) « ناع » فى ش : « قاع ى » . و« عدى » فى اللسان (ذا فى باب الألف اللينة) بدله : « عويف » .

أى مثل كل واحد من الرجلين المسمَّيين عَدِيًّا ودينــارا . وعليه قولنا : كان عندنا ذات مرة وذات صــباح، أى صباحا أى الدفعة المسماة مرة، والوقت المسمى صباحا ؛ قال[1] :

عزمت على إقامة ذى صباح   لأمرٍ ما يُسوَّد من يسود

(ما مجرورة الموضع؛ لأنها وصف لأمر، أى لأمر معتدّ أو مُؤْثَر يسوّد من يسود)[2]

واعلم أن هذا الفصل من العربية غريب ، وقلّ من يعتاده أو يتطرّقه . وقد ذكرته لتراه . فتنبه على ما هو فى معناه إن شاء الله .

باب فى اختصاص الأعلام بمـا لا[3] يكون مثله فى[4] الأجناس

وقد ذكرنا هــذا الشرح[5] من العربية فى جملة كتابنا فى تفسير أبيات الحماسة عند ذكرنا أسماء شــعرائها[6] . وقسمنا هناك المُوقَع عليه الاسم العلم[7]، وأنه شيئان : عين، ومعنى . فالعين : الجوهر، كزيد وعمرو . والمعنى : هو العَرَض ؛ كقوله :

* سبحانَ من علقمة الفاخر *[8]

وقــوله :

و إن قال غاوٍ من تَنُوخَ قصيدة   بهـا جرب عُدّت علىّ بِزَوْبرا[9]

---

(١) أى أنس بن مدركة الخثعمى . وكان قصد قوما من العرب بالغزو هو ورئيس من قومه ، وكل منهما له أصحــاب فى الغزو، فرجع صاحبه ، و بقى هو وصحابته ، فبات قريبا من القوم وصبحهم فغنم وغنم أصحابه، وانظر الخزانة فى الشاهد ١٧٠ ، والكتاب ١ /١١٦

(٢) سقط ما بين القوسين فى ش . (٣) سقط فى ش . (٤) فى ط : « من » .

(٥) كذا فى الأصول . والأقرب : « الشرج » أى النوع والضرب .

(٦) فى ش : « وعند » . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « واسم » .

(٨) انظر ص ١٩٧ من الجزء الثانى . (٩) انظر ص ١٩٨ من الجزء الثانى .

وكذلك الأمثلة الموزون بها؛ نحو أفعل، ومفعِل، وفعلة، وفعلان، وكذلك أسماء الأعداد نحو قولنا : أربعة نصفُ ثمانيَة، و (ستة ضِعف ثلاثة)[1] وخمسة نصف عشرة . وغرضنا هنا أن نرى مجيء[2] ما جاء منه[3] شاذًا عن القياس لمكان كونه علَمًا معلقًا[4] على أحد الموضعين اللَّذين ذكرنا .

فمنه ما جاء مصحَّحا مع وجود سبب العلّة فيه ، وذلك نحو مَحْبَبٍ ، وتَهْلَل[5] ، ومَرْيم ، ومَكْوزة، ومَدْين . ومنه مَعْدِى كَرِب؛ ألا تراه بنى مفعِلا مما[6] لامه حرف علّة ، وذلك غير معروف فى هذا[7] الموضع . وإنما يأتى (فى ذلك[8] مفعل) بفتح العين ؛ نحو المَدْعى والمَقْضَى والمَشْتَى . وعلى أنه قد شذّ فى الأجناس شىء من ذلك، وهو قول بعضهم : مأوِى الإبل بكسر العين . فأما مأقِ[9] فليس من هذا .

ومن ذلك قولهم فى العَلَم : مَوْظَب، ومَوْرَق ومَوْهَب . وذلك أنه بنى مما فاؤه واو مثال[10] مفعَل . وهذا إنما يجىء[11] أبدا على مفعِل — بكسر العين — نحو الموضِع، والموقع، والمورِد[12]، والموعِد[13]، والموجِدة .

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ثلاثة نصف ستة » .
(٢) سقط فى ش . (٣) سقط فى ش ، ط . (٤) فى ش : « معلق » .
(٥) كذا فى ش . وفى ط ، ز : « تهلل » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « مثله » .
(٧) فى ش ، ز ، ط : « غير هذا » . (٨) فى ش : « ذلك مفعلا » .
(٩) وذلك لأن الميم فى المأق أصلية ، فهو على وزان الفعل لا المفعل . وانظر اللسان (مأق) .
(١٠) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « مثل » .
(١١) كذا فى ش، ط . وسقط فى د ، هـ، ز .
(١٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « الموردة » .
(١٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ، ز ، ط : « الموعدة » .

وأما مَوْءلة عَلَما فإن كان من وأل أى نجا فهو من هذا[1]، وإن كان من قولهم: جاءنى وما (مألت مأله)[2] وما شأنت شأنه[3]، فإنه فوعل، و(هذا على هذا)[4] سرح[5]: سهل.

ومن ذلك قولهم فى العَلَم: حَيْوة. وهـذه صورةٌ لولا العَلَمِيَّة لم يَجُزْ مثلها؛ لاجتماع الياء والواو، وسبق الأولى منهما بالسكون. وعِلَّة مجىء هذه الأعلام مخالِفةً للأجناس هو ما (هى عليه)[6] من كثرة استعمالها، وهُمْ لِما كثر استعماله أشدّ تغييرا. فكما جاءت هـذه الأسماء فى الحكاية مخالِفة لغيرها؛ نحو قولك فى جواب مررت بزيد: مَن زيدٍ، ولقيت عمـرا: مَن عمرا، كذلك تخطَّوا إلى تغييرها فى ذواتها بما قدّمنا ذكره. وهذا من تدريج اللغة الذى قدّمنا شرحه (فيما مضى)[7].

باب فى تسـمية الفعـل

اعلم أن العرب قد سمّت الفعل بأسماء، لما سنذكره. وذلك على ضربين: أحدهما فى الأمر والنهى، والآخر فى الخبر.

---

(١) ومن هذا الرأى سيبويه فى الكتاب ٢/٩ ٢٤

(٢) يقال: هذا الأمر ما مألت مأله، أى لم أستعدّله ولم أشعر به ولم أتهيأ له. وإثبات هذه الصيغة على ما فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «ما مألت به مألة».

(٣) يقال: أتانى هذا الأمر وما شأنت شأنه، أى ما علمت به. وفى د، هـ، ز، ط: «ما شأنت به شأنة» وما هنا فى ش.

(٤) كذا فى ش. وفى ط: «على هذا». وفى د، هـ، ز: «هذا».

(٥) وردت فى ش: بإهمال السين؛ ويقرأ بضم الأوّل والثانى، أى سهل يسير. وفى د، هـ، ز، ط: «شرح». وقد يكون مصحفا عن «شرج» أى ضرب.

(٦) فى ش: «بنى عليه».

(٧) كذا فى د، هـ، ز. وسقط فى ش، ط. وانظره فى تدريج اللّغـة ص ٣٤٧ من الجزء الأوّل.

الأوّل منهما نحو قولهم : صَهْ ، فهذا اسم اسكت به ، ومَهْ ، فهذا : اكفف ، ودونك اسم خذ . وكذلك عندك ووراءك[1] اسم تَنَحَّ ، ومكانَك اسم اثبت . قال[2] :

وقَولِي كلّما جشأتْ وجاشت . مكانَكِ تُحمدى أو تستريحى

فجوابه بالجزم دليل على أنه[3] كأنه قال : اثبُتِي تُحمدى أو تستريحى . وكذلك قول الله جلّ اسمه ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[4] فـ(أنتم) توكيد للضمير فى (مكانكم)[5] ؛ كقولك : اثبتوا أنتم وشركاؤكم ، وعطف على ذلك الضمير بعد أن وكّده (الشركاء) . ويؤكّد ذلك عندك قول بعضهم : مكانَكَنِي ؛ فإلحاقه النون كما تلحق النونُ نفس الفعل فى (أكرمنى) ونحوه دليل على قوة شبهه بالفعل . ونحوه قولهم أيضا : كما أنتَنى ؛ كقولك : انتظرنى .

ومنها هَلُمَّ ، وهو اسم ائتِ ، وتعالَ . قال الخليل[6] : هى مركّبة ؛ وأصلها عنده (ها) للتنبيه ، ثم قال : «لُمَّ» أى لُمّ بنا ، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفا ، ولأن[7] اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها فى حكم السكون ؛ ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين — وهى الحجازيّة — (أن تقول فيها : الْمُمْ بنا)[8] فلمّا كانت لام (هَلُمَّ) فى تقدير السكون حذف لها ألف (ها) ، كما تحذف لالتقاء الساكنين ، فصارت هَلُمَّ .

وقال[9] الفرّاء : أصلها (هل) زَجْر وحثّ ، دخلت على أُمَّ ؛ كأنها كانت (هل أُمَّ) أى اعجل

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وراء » .

(٢) أى عمرو بن الإطنابة . وقوله : « جشأت وجاشت » يريد نفسه ، وجشأت أى نهضت وارتفعت من شدّة الفزع . وكذلك جاشت . وانظر الأمالى ٢٥٨/١

(٣) سقط فى ش .

(٤) آية ٢٨ سورة يونس .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ومكانكم » .

(٦) سقط حرف العطف فى د ، هـ ، ز ، ط .

(٧) سقطت الواو فى جـ .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « إنما يقول : « ها المم » وفى ط : « إنما تقول منها : المم » .

(٩) سقط حرف العطف فى د ، هـ .

واقصد، وأنكر أبو علىّ عليه ذلك، وقال : لا مدخل هنا للاستفهام . وهذا عندى
لا يلزم الفرّاء ؛ لأنه لم يدّعِ أنّ (هل) هنا حرف استفهام ؛ وإنما هى عنده زجر
(وحث)[1] وهى التى فى قوله[2] :

* ولقد يسمع قولى حَيَّهَلْ *

قال الفرّاء : فألزمت الهمزة فى (أُمّ) التخفيف، فقيل : هَلُمَّ .

وأهل[3] الحجاز يدعونها فى كلّ حال على لفظ واحد ، فيقولون للواحد
والواحدة والاثنين[4] والاثنتين[5] والجماعتين : هلمّ يا رجل ، وهلمّ يا امرأة، وهَلُمَّ
يا رجلان ، وهلمّ يا امرأتان ، وهلمّ يا رجال ، وهلمّ يا نساء . وعليه قوله :

* يا أيُّها الناسُ ألا هَلُمَّهْ[6] *

وأمّا التميميون فيُجْرونها مُجْرَى (لُمَّ) فيغيّرونها بقدر المخاطب . فيقولون : هلمَّ، وهلمّا،
وهلُمّى ، وهلُمّوا ، وهَلْمُمْن يا نسوة . وأعلى اللغتين الحجازيّة ، وبها نزل القرآن ؛
ألا ترى إلى قوله — عزّ اسمه —(وَالْقَائِلِينَ[7] لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) . وأما التميميون
فإنها عندهم أيضا اسم سمّى به الفعل، وليست مبقّاة على ما كانت عليه قبل التركيب
والضمّ . يدلّ على ذلك أن بنى تميم يختلفون فى آخر الأمر من المضاعف، فمنهم

---

(١) سقط ما بين القوسين من ش .

(٢) أى لبيد . وقوله : « يسمع » كذا فى ز . وفى ش : « تسمع » وصدره :

* يتمارى فى الذى قلت له *

وهو يتحدث عن صاحبه فى السفر، آذنه بالصبح ليستيقظ من النوم، فلم يصدّقه وشك فى خبره لغلبة النوم عليه . وانظر (الخزانة) فى الشاهدين ٢٢٨ ، ٤٦١

(٣) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « فأهل » . (٤) سقط ما بين القوسين من ش .

(٥) فى ز : « الثنتين » . (٦) ورد هذا الرجز فى الكتاب لسيبويه ٢/٢٧٩

(٧) آية ١٨ سورة الأحزاب .

من يُتبع فيقول : مُدُّ وفرُّ وعَضُّ ، ومنهم من يكسر ، فيقول : مُدِّ وفِرِّ وعَضِّ ، ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين ، فيقول : مُدَّ وفِرَّ وعَضَّ . ثم رأيناهم كلَّهم مع هذا مجتمعين على فتح آخر هَلُمَّ ، وليس أحد يكسر الميم ولا يضمُّها . فدلّ ذلك على أنها قد خُلِجت[1] عن طريق الفعلية وأُخلِصت آسما للفعل ، بمنزلة دونك وعندك ورويدك وتيدك[2] : آسم آثبت ؛ وعليك بكرا : آسم خُذ (وهو كثير)[3] .

ومنه قوله[4] :

أقول وقــد تلاحقت المطايا كذاك القــولَ إنّ عليك عَيْنَا

فهذا[5] آسم آحفظ القول أو آتّقِ القول .

وقد جاءت هــذه التسمية للفعل فى الخبر ، وإنمـا بابها الأمر والنهى ؛ من قِبَل أنهما لا يكونان إلا بالفعل ، فلمّا قويت الدلالة فيهما على الفعل حسُنت[6] إقامة غيره مُقامَه . وليس كذلك الخبر ، لأنه لا يُخَصُّ بالفعل ، ألا ترى إلى قولهم : زيد أخوك ، ومحمد صاحبك ؛ فالتسمية للفعل فى باب الخبر ليست فى قوة (تسميته فى)[7] باب الأمر والنهى . وعلى ذلك فقــد مرَّت بنا [منه][8] ألفــاظ صالحة جمعها طول التقرِّى لهـا . وهى قولهم : أُفّ اسم الضجر ، وفيه ثمــانى لغات أُفِّ وأُفُّ وأُفَّ وأُفٍّ وأُفٌّ وأُفًّا وأُفِّى ممال ، وهو الذى تقول فيه العامّة : أُفِى[9] ، وأُفْ خفيفة . والحركة

(١) أى انتزعت ونحيت .

(٢) التيد فى الأصل : الرفق . وقوله : «اسم اثبت» فى اللسان : «وتيدك يا هذا أى اتئد» .

(٣) سقط ما بين القوسين من ش . (٤) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « مثله » .

(٥) كتب فى هامش ش : « صوابه : فكذاك » . وورد البيت فى اللسان (لحق) وفيه « كفاك القول» وفيه عقب البيت : « كفاك القول ، أى ارفق وأمسك عن القول » .

(٦) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « رجعت » ؛ وقد يكون محرفا عن « رجحت » .

(٧) كذا فى ى ، هـ ، ز . وفى ش : « تسمية » . (٨) سقط من ش .

(٩) أى بإخلاص الياء . وانظر ابن يعيش ٣٨/٤

فى جميعها لالتقاء الساكنين . فمن كسر فعلى أصل الباب ، ومن ضمّ فللإتباع ، ومن فتح فللاستخفاف ، ومن لم ينوّن أراد التعريف ، ومن نوّن أراد التنكير . فمعنى التعريف : التضجّر ، ومعنى التنكير : تضجّرا[1] . ومن أمال بناه على فُعْلَى . وجاءت ألف التأنيث مع البناء كما[2] جاءت تاؤه معه فى ذَيّة وكَيّة ، نَعَم ، وقد جاءت ألفه فيه أيضا فى قوله[3] :

* هَنّا وهَنّا ومن هَنّا لهنّ بها *

ومنها آوّتاه (وهى[4] اسم أتألّم . وفيها لغات) : آوّتاه وآوّه وأوّه وأَوْهُ وأَوْهِ وأَوِّ ؛ قال :

فأَوْهِ من الذِكرى إذا ما ذكرتُها ... ومن بُعْد أرض بيننا وسماءِ[5]

ويروى : فأوّ لذكراها . والصنعة فى تصريفها طويلة حَسَنة . وقد كان أبو علىّ — رحمه الله — كتب إلىّ من حلب — وأنا بالموصل — مسئلة أطالها فى هذه اللفظة ، جوابا على سؤالى إيّاه عنها ، وأنت تجدها فى مسائله الحلبيّات ، إلا أن جِماع القول عليها أنها (فاعلة) فاؤها همزة ، وعينها ولامها واوان ، والتاء فيها للتأنيث . وعلى ذلك قوله : فأوّ لذكراها ، قال : فهذا كقولك فى مثال الأمر من قويت : قوّ زيدا ونحوه . ومن قال : فأَوْهِ أو فأوّه فاللام عنده هاء ، وهى من لفظ قول العبدىّ[6] :

إذا ما قمتُ أرحَلُها بليلٍ ... تأوّهُ آهةَ الرجل الحزينِ

---

(١) فى ط : « أى أتضجر تضجرا » . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « الياء » .

(٣) أى ذى الرمة . وعجزه : * ذات الشمائل والأيمان هينوم *

وقبله : للجن بالليل فى حافاتها زجل ... كما تناوح يوم الريح عيشوم

وقوله : « فى حافاتها » أى حافات يهماء أى صحراء . وزجل : صوت . والعيشوم : شجر له صوت مع الريح ، والهينوم : الكلام الخفى .

(٤) سقط ما بين القوسين من ز ، ط . (٥) انظر ص ٨٩ من الجزء الثانى من الخصائص .

(٦) هو المثقب . والبيت من قصيدة مفضّلية .

ومثلها ممـا اعتقب عليه الواو والهاء لاما قولهم : سَنة وعِضة[1] ؛ ألا تراهم قالوا : سَنَوات وعِضَوات ، وقالوا أيضا : سانهت ، وبعير عاضه ، والعِضاه . وصحّت الواو فى آوّة ولم تعتلّ إعلال قاوية وحاوية[2] إذا أردت فاعلة من القوة والحُوّة ، من قِبَل أن هذا بنى على التأنيث أعنى آوّة ، فجاء على الصحّة ، كما صحّت واو قَرْنُوة[3] وقَلَنْسُوة لمّـا بنيت الكلمة على التأنيث البتّة . ٥

ومنها سَرْعان[4] ، فهذا آسم سَرُع ، ووَشْكان : اسم وَشُكَ ، و بطئان[5] : اسم بطؤ . ومن كلامهم : سَرْعان ذى إهالة[6] أى سَرُعتْ هذه من إهالة . فأمّا أوائل الخيل فسرعانها بفتح الراء[7] ، قال[8] :

* فيُغَيِّفون ونَرْجِـــع السَّرَعانا *

---

(١) هى من الشجر ماله شوك . (٢) كذا فى ش . وفى ء ، هـ ، ز ، ط : «اعتلال» . ١٠

(٣) هى عشب يدبغ به . (٤) بتثليث أول الكلمة . (٥) بضم الباء وفتحها .

(٦) فى ط : « ذى أو هذه » والمعروف فى المثل : « سرعان ذا إهالة » . والإهالة : الشحم المذاب ؛ وفى القاموس : « فأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ، ورغامها يسيل من منخريها لهزالها ، فقيل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها . فقال السائل ذلك ... يضرب لمن يخبر بكينونة الشىء قبل وقته » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى ء ، هـ ، ز : «العين» . يراد عين الكلمة وهى الراء . ومن اللغويين من يجيز تسكين الراء فى هذا المعنى . ١٥

(٨) أى القطامىّ . وصدره :

* وحسبتنا نزع الكتيبة غدوة *

و « حسبتنا » بضم التاء للتكلم . وقال شارح الديوان : «حسبتنا : علمتنا . نزع : نكف » وفيــه أنه روى « نورع » فى مكان « نرجع » هنا ، وفسره فقال : « و يقال : أورعه إذا كفه » و « يغيفون » أى ينهزمون . يفخر بشجاعة قومه ، وأنهم إذا غدت عليهـم كتيبة أى غزاة صبـاحا كفّوهم فينهزمون ورجعوا سرعان الكتيبة وردّوهم على أعقابهم . وانظر الديوان ، واللسان (غيف) . ٢٠

وقد قالوا: وُشْكان وأَشْكان . فأمّا أَشْكَ ذا (فماض، وليس) باسم[1]، وإنما أصله وَشُكَ فنُقِلَتْ حركة عينه؛ كما قالوا فى حَسُن : حُسْن ذا[2]؛ قال :

لا يمنع الناسُ منّى ما أردتُ ولا   أعطيهمُ ما أرادوا حُسْنَ ذا أدبا

ومنها حَسّ اسم أتوجّع ، ودُهْدُرَّيْنِ: اسم بَطَلَ . ومن كلامهم : دُهْدُرَّيْنِ سعد القَيْن[3] ، وساعد القين ، أى هلك سعد القين .

ومنها لَبِّ (وهو اسم لَبَّيْك)[4] ، ووَيْك: اسم أتعجّبُ . وذهب الكسائىّ إلى أن (ويك) محذوفة من ويلك؛ قال[5] :

* ... ... ويك عنترَ أقدِم *

والكاف عندنا للخطاب حرف عارٍ من الاسميّة . وأما قوله تعالى : ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[6] فذهب سيبويه[7] والخليل إلى أنه وَىْ، ثم قال : كأنّ الله . وذهب

---

(١) كذا فى ز ، ط . وفى ش ، جـ : «قاص فليس» . وعلى هذا (ذا) فى معنى صاحب مضاف إلى قاص ، وهو وثب الحيوان وعدم صبره .

(٢) أى سهم بن حنظلة الغنوى . وقوله : «لا يمنع» فى اللسان (حسن) : «لم يمنع» . يريد أنه يقهر الناس فلا يمنعون ما يريده منهم ، وهو لعزته يمنع ما يريدونه منه . وقيل : إنه ينكر على نفسه هذا العمل : أن يعطيه الناس ما أراد ، ولا يعطيهم هو ما أرادوا . وانظر الخزانة ٤/١٢٣ ، وإصلاح المنطق ١٤ ، والأصمعيات ٧

(٣) هو حدّاد كان فى البادية . أى استغنى عنه لتشاغل الناس بالقحط عن صنع آلات الحديد ، فلا أرب لهم فيه . وهذا مثل ، وفيه تفاسير أخرى . وقد ضبط «سعد» بالتنوين فى القاموس ، ودون تنوين فى اللسان . وانظر اللسان (قين) ، والقاموس (دهدر) .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : «اسم أجيبك» . وفى ط : «هى اسم أجيبك» .

(٥) أى عنترة فى معلّقته ، والبيت بتمامه :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها   قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

(٦) آية ٨٢ سورة القصص .   (٧) انظر الكتاب ١/٢٩٠

أبو الحسن إلى أنها ويك ، حتى كأنه قال عنده[1] : أعجب أن[2] الله يبسط الرزق .

ومن أبيات الكتاب :

وَىْ كأنْ مَنْ يكن له نَشَب يُحْـ ـبَبْ ومَن يفتقِرْ يعش عَيْشَ ضُرِّ[3]

والرواية تحتمل التأويلين جميعا .

ومنها هيهات ، وهى عندنا من مضاعف الفاء[4] فى ذوات الأربعة . ووزنها فَعْلَلَة ، وأصلها هَيْهَيَة ؛ كما أن أصل الزَّوْزاة[5] والقوقاة[6] والدوداة[7] والشوشاة : الزوزوة والقوقوة والدودوة والشوشوة ، فانقلبت «اللام ألِفا»[8] فصارت هيهاة . والتاء فيها للتأنيث ، مثلها[9] فى القوقاة والشوشاة . والوقوفُ عليها بالهاء . وهى مفتوحة فتحة المبنيّات . ومن كسر التاء فقال : هيهاتِ فإن التاء تاء جماعة التأنيث ، والكسرة فيها كالفتحة فى الواحد[10] . واللام عندنا محذوفة لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت هَيْهيَات ، لكنها حُذفتْ لأنها فى آخر اسم غيرِ متمكّن ، بخاء

---

(١) سقط من ى ، هـ ، ز ، ط . (٢) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « لأن » .

(٣) فى ى ، هـ ، ز قبله البيت الآتى :

سالتانى الطلاق أن رأتانى قلّ مالى قد جئتمانى بنكر

وهما من مقطوعة لزيد بن عمرو بن نفيل القرشى ، وقيل : لغيره . والنشب : المال الأصيل من الناطق والصامت . وانظر الخزانة ٣/٩٥ ، والكتاب ١/٢٩٠

(٤) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « الياء » .

(٥) هو مصدر زوزى الرجل : نصب ظهره وقارب الخطو .

(٦) هى أثر الأرجوحة . (٧) يقال : ناقة شوشاة ، سريعة .

(٨) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « اللام ياء ثم انقلبت ألفا » .

(٩) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « مثالها » .

(١٠) فى ط : « الواحد » .

جمعه مخالفا لجمع المتمكّن؛ نحو الدوديات والشوشيات ، كما حذفت فى قولك : ذان وتان واللّذان واللّتان .

وأمّا قول أبى الأسود :

على ذات لَوْث أو بأهْوجَ شَوْشَوٍ صَنِيع نبيل يمـلأ الرحلَ كاهلُهْ [(١)]

٥ فسألت [(٢)] عنـه أبا علىّ ، فأخذ ينظر فيـه . فقلت له : ينبـغى أن يكون بنى من لفظ الشوشاة مثـال جَحْمَرِش [(٣)] ، فعاد إلى شَوْشِوٍ [(٤)] ، فأبدل اللام الثالثة ياء لانكسار ما قبلها ، فعاد : شَوْشَوٍ ، فتقول على هذا فى نصبه : رأيت شَوْشَوِيًا ، فقبِل ذلك ورضيَه . ويجوز فيه عندى وجه آخر ، وهو أن يكون أراد : شوشويًّا ، منسوبا إلى شوشاة، ثم خفّف إحدى ياءى الإضافة .

١٠ وفى هيهات لغات : هيهاةَ ، وهيهاةً ، وهيهاتِ ، وأَيْهاتَ ، وأَيْهات ، وأَيْهاتٍ ، وأيهاتًا ، وأيهانِ بكسر النون ، حكاها لنا أبو على عن أحمد بن يحيى (وأَيْهـا) [(٥)] والاسم بعدها مرفوع على حدّ ارتفاع الفاعل بفعله ؛ قال جرير :

فهيهات هيهات العقيقُ ومَن به وهيهات خَلٌّ بالعقيق نُواصلُهْ [(٦)]

---

(١) اللوث : القوة ، أراد ناقة قوية على السير . وأراد بالأهوج بعيرا شـديد السير كأن به هوجا ١٥ أى حمقا من سرعته . والشوشوى : السريع . والصنيع : الذى أحسن القيام عليه وتربيتـه . والنبيل : الحسن الغليظ .

(٢) فى ش : « وسألت » . (٣) من معانيها العجوز الكبيرة .

(٤) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « الثانية » .

(٥) سقط ما بين القوسين فى ى ، هـ ، ز ، ط .

٢٠ (٦) من قصيدة له يجيب فيها الفرزدق على إحدى نقائضه ، أوّلها :

ألم تر أن الجهـل أقصر باطلـه وأمسى عمـاه قـد تجلت مخايله

وفى النقائض ٦٢٢ : « تواصـله » . ويقول أبو عبيدة عقب البيت : « العقيق واد لبنى كلاب بالعاليـة » .

وقال أيضا :

هيهات منزلنا بنَعْف سُوَيقة   كانت مباركةً من الأيامِ[1]

وأما قوله[2] :

* هيهات من منخرَق هيهاؤه *

فهذا كقولك : بَعُد بُعْدُه ، وذلك أنه بنى من هذا[3] اللفظ فَعْلالا ، فجاء به مجىء القلقال والزلزال . والألف فى هيهات غير الألف فى هيهاؤه[4] ، هى فى هيهات لام الفعل الثانية ، كقاف[5] الحقحقة الثانية ، وهى فى هيهاؤه[6] ألف الفَعلال الزائدة . وهى فى هيهات فيمن كسر غير تينك ، إنما هى التى تصحب تاء الهندات والزينبات . وذكر سيبويه[7] أن منهم من يقال له : إليك ، فيقول : إلىّ [إلىّ][8] ؛ فإلىّ[9] هنا : اسم أتنحّى[10] . وكذلك قول من قيل له : إيّاك ، فقال : إيّاى ، أى إيّاى لأتّقين[11] .

---

(١) «منزلنا» فى ش : «منزلها» . ونعف سويقة : موضع . وقوله : «كانت مباركة» قال الأعلم : «أى كانت تلك الأيام التى جمعتنا ومن نحب ؛ فأضمرها ولم يجر لها ذكر ؛ لما جاء بعد ذلك من التفسير» وانظر الكتاب ٢/٢٩٩

(٢) فى ش : «قال» . والرجز للعجّاج . ورواية الديوان ٤ : «فى منخرق» .

(٣) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : «من ذلك» .

(٤) ما بين القوسين سقط من ش . (٥) سقط ما بين القوسين من ى ، هـ ، ز .

(٦) فى ى ، هـ ، ز : «غير الألف فى هيهاؤه» .

(٧) انظر الكتاب ١/١٢٦ (٨) سقط فى ط ، ز .

(٩) كذا فى ش . وفى ز ، ط : «وإلى» .

(١٠) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : «أنحى» .

(١١) فى ى ، هـ ، ز بعده : «ويقال : لأتقين» وكأن اللام فى الأول مفتوحة ، وهى لام القسم ، وفى الثانى مكسورة ، وهى لام الأمر .

ومنها قولهم : هَمهامِ، وهو اسم فِنِيَ[1] . وفيها[2] لغات : هَمهامِ وحَمحامِ وَمحاحِ، وبَحباحِ . أنشد أحمد بن يحيى :

أَوْلَمْتَ ياخِنَّوتُ شَــرَّ إيلامْ — فى يوم نحسٍ ذى عَجَاجٍ مِظْلامْ
ما كان إلّا كاصطفاق الأقدامْ — حتى أتيناهم فقالوا : هَمْهَامْ[3]

٥ فهذا اسم فِنِي ، وقوله سبحانه : ﴿ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴾[4] هو اسم دنوتَ من الهلَكة . قال الأصمعيّ فى قولها[5] :

* فأَوْلَى لنفسىَ أَوْلَى لها *

قد دَنَتْ من الهلاك . وحكى أبو زيد : هاهِ الآن وأَوْلاةُ الآن[6]، فأنّث أَولى ، وهذا يدلّ على أنه اسم لا فعل كما يُظَنّ؛ وهاهْ اسم قاربت، وهى نحو أولى لك .

١٠ فأمّا الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدتُ[7] فيها لا توجد إلّا فى الأسماء . منها التنوين الذى هو عَلَم التنكير . وهذا لا يوجد إلا فى الاسم؛ نحو قولك : هذا سيبويهِ وسيبويهٍ آخر . ومنها التثنيــة ، وهى من خــواصّ الأسماء ، وذلك قولهم دُهْدُرَّينِ . وهذه التثنية لايراد بها ما يشفع الواحد ممّـا هو دون الثلاثة . وإنمـا الغرض فيها التوكيد بها ، والتكرير لذلك المعنى؛ كقولك : بطلَ بطلَ، فأنت[8] لا تريد

---

١٥ (١) سقط حرف العطف فى ش .

(٢) كذا فى ى، هـ، ز، ط . وفى ش : « ما بق » و(ما) فيه نافية .

(٣) «أولمت» بالبناء للفاعل : من الوليمة ؛ وهذا الضبط وفق ما فى اللسان (همم) . وفيه (ظلم) ضبطه بالبناء للمفعول من الإيلام . والخنوت : العيىّ الأبله ، كأن رجلا صنع وليمة فلم يرضها الشاعر ولم يطعم فيها المدعوون حاجتهم، وأنهم حين طلبوا الطعام قيل لهم : قد فنى ونفد . وقوله : « كاصطفاق » فى ش :

٢٠ « كاصطفاف » . (٤) آية ٣٤ سورة القيامة . (٥) أى الخنساء ، وصدره :

* همت بنفسى كلّ الهموم *

(٦) هى كلمة وعيد . (٧) سقط فى ش . (٨) كذا فى ش، ط . وفى ى، هـ، ز : « وأنت » .

أن تنفى كونه مرة واحدة[1]، بل غرضك فيه متابعة نفيه وموالاة ذلك؛ كما أن قولك: لا يَدَيْنِ بها لك، لستَ تقصد بها نفى[2] يدين ثنتين، وإنما تريد نفى جميع قُواه، وكما قال الخليل فى قولهم: لبَّيك وسعديك، إن معناهما أن[3] كلما كنتَ فى أمر فدعوتنى إليه أجبتُك وساعدتُك عليه. وكذلك قوله[4]:

إذا شُـقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْد مثلُه ... دواليـك حتى ليس للبُرد لابسُ

أى مداولةً بعد مداولة. فهذا على العموم، لا على دولتين ثنتين. وكذلك قولهم: دُهْدُرَّيْنِ أى بَطلَ بُطْلا بعد بُطْل.

ومنها وجود الجمع فيها فى هيهات، والجمع مما (يختص[5] بالاسم). ومنها وجود التأنيث فيها[6] فى هيهاة وهيهات وأُوْلاة الآن وأُفّى[7]، والتأنيث بالهاء والألف من خواص الأسماء. ومنها الإضافة، وهى قولهم: دونك، وعِندك، ووراءك، ومكانك، وفَرَطك[8]، وحَذَرك. ومنها وجود لام التعريف فيها؛ نحو النَّجاءك. فهذا اسم آنجُ. ومنها التحقير، وهو من خواصّ الأسماء. وذلك قولهم: رويدَك. وببعض هذا ما (يثبت[9] ما دعواه) أضعاف[10] هذا.

---

(١) كذا فى ش، ط. وفى ى، هـ، ز: «تبق». (٢) كذا فى ش. وفى ى، هـ، ز، ط: «به». (٣) كذا فى ى، هـ، ز. وسقط فى ش، ط.

(٤) هو سحيم عبد بنى الحسحاس. ورواية البيت كما هنا فيها إقواء، فإن القافية مجرورة. وفى الديوان: «حتى كلنا غير لابس» ولا إقواء فيه. وانظر الكتاب ١/١٧٥، ومجالس ثعلب ١٥٧ والديوان ١٦.

(٥) كذا فى ش. وفى ى، هـ، ز، ط: «يخص الاسم». (٦) سقط فى ش.

(٧) فى ى، هـ، ز بعده: «وأولى». (٨) أى تقدّم، أو احذر من قدامك؛ كما فى رضى الكافية ٢/٦٦. (٩) كذا فى ش. وفى ى، هـ، ز «تثبت دعوانا».

(١٠) كذا فى ش. وفى ى، هـ، ز، ط. «لأضعاف».

فإن قيل : فقد ثبت بما أوردتَه كونُ هذه الكلم أسماء ، ولكن ليت شعرى ما كانت الفائدة فى التسمية لهذه الأفعال بها؟ .

فالجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها السّعة فى اللغة[1]، ألا تراك لو احتجت فى قافية بوزن قوله :

٥ * قُدنا إلى الشأم جياد المِصْرَين *

لأمكنك أن تجعل إحدى قوافيها «دُهْدُرَّين» ،ولو جعلت هنا ما هذا آسمه — وهو بَطَلَ — لفسد وبطل . وهذا واضح .

والآخر المبالغة . وذلك أنك فى المبالغــة لا بدّ أن تترك موضعا إلى موضع ، إما لفظا إلى لفظ ، وإما جنسًا إلى جنس ، فاللفظ[2] كقولك : عُراض ،فهذا قد تركت

١٠ فيه لفظ عريض . فعُراض إذًا أبلغ من عريض . وكذلك رجل حُسّان ووُضّاء؛ فهو[3] أبلغ من قولك : حَسَن ، ووضِيء ، وكُرّام أبلغ من كريم ؛ لأن كريمـا على كَرُمَ ، وهو الباب ، وكُرّام خارج عنه . فهذا أشدّ[4] مبالغة من كريم . قال الأصمعىّ : الشيء إذا فاق فى جِنسِه[5] قيل له : خارِجىّ . وتفسير هذا ما نحن بسبيله ، وذلك أنه لمّـا خرج عن معهود حاله أُخرِج أيضا عن معهود لفظـه . ولذلك أيضا إذا أريد بالفعـل

١٥ المبالغة فى معناه ، أُخرِج عن معتاد حاله من التصرف فمنِعه . وذلك نعم و بئس وفعل التعجب . و يشهد لقول الأصمعىّ بيت طُفَيل :

وعارضتُها رَهْــــوا عــلى متتابِــع　　شــديدِ القُصَيرى خارِجىّ مُحنِّبِ[6]

---

(١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « واللفظ » . (٣) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « وهو » . (٤) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : «فهو» . وقد ورد فى كرام تشديد الراء وتخفيفها . (٥) كذا فى ى ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : «حسنه» . (٦) عارضتها أى الخيل المذكورة قبل هذا البيت ، ورهوا أى عدوا سهلا . و يريد بالمتتابع فرسا مطرد الخلق مشتبهه . وفى ش : « متتايع » أى متهالك فى السرعة إن صحت الرواية . والقصيرى : ضلع الخلف ، والمحنب : الذى فى ذراعه ما يشبه التحدّب . والبيت من قصيدة فى أوّل ديوانه .

والثالث ما فى ذلك من الإيجاز والاختصار، وذلك أنك تقول للواحد : صه، وللاثنين: صه[1] و (للجماعة: صه[2]) ، وللمؤنث . ولو أردت المثال نفسه لوجب فيه التثنية والجمع والتأنيث، وأن تقول : اسكتا (واسكتوا[3]) واسكتى واسكتن . وكذلك جميع الباب .

فلمّا اجتمع فى تسمية هذه الأفعال ما ذكرناه من الاتساع ومن الإيجاز[3] ومن المبالغة، عدلوا إليها بما ذكرنا من حالها . ومع ذلك فإنهم أبعدوا أحوالها من أحوال الفعل المسمّى بها، وتناسَوا تصريفه، لتناسيهم حروفه . يدلّ على ذلك أنك لا تقول : صه فتسلَمَ، كما تقول : اسكت فتسلمَ، ولا مَهْ فتستريحَ، كما تقول : اكفف فتستريحَ . وذلك أنك إذا أجبت[4] بالفاء فإنك إنما تنصب لتصوّرك فى الأوّل معنى المصدر ، وإنما يصحّ ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله ؛ ألا تراك إذا قلت : زرنى فأكرمَك، فإنك إنما نصبته، لأنك تصوّرت فيه : لتكن زيارة منك فإكرام منّى . فـ(ـزرنى) دلّ على الزيارة، لأنه من لفظه، فدلّ الفعل على مصدره، كقولهم : مَن كذب كان شرّا له، أى كان الكذب؛ فأضمر الكذب لدلالة فعله — وهو كذب — عليه، وليس كذلك صه، لأنه ليس من الفعل فى[5] قَبِيلٍ ولا دَبِيرٍ[6]، وإنما هو صوت أُوقِع موقع حروف الفعل ، فإذا لم يكن صه فعلا ولا من لفظه قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه .

---

(١) سقط فى ى، هـ، ز، ط . وثبت فى ش .

(٢) كذا فى ش . وفى ى، هـ، ز، ط : « والجماعة كذلك » . (٣) سقط فى ش .

(٤) كذا فى ش . وفى ى، هـ، ز، ط : « جئت » .

(٥) كذا فى ش، ط . وفى ى، هـ، ز : « فى » .

(٦) أصل هذا المثل : ما يعرف قبيلا من دبير، وقد تصرّف فيه المؤلف . والقبيل : القبل، والدبير . الدبر، وقد فسرا بغير هذا .

فإن قلت : فقد تقول : أين بيتك فأزورَك ، وكم مالك فأز يدَك عليه ، فتعطف بالفعل المنصوب وليس قبله فعل ولا مصدر ، فما الفرق بين «ذلك و بين صه»(١) ؟ .

قيل : هذا كلام محمول على معناه ؛ ألا ترى أن قولك : «أين بيتك» قد دخله معنى أخبرنى ، فكأنه قال : ليكن منك تعريف لى ومنّى زيارة لك .

٥ فإن قيل : (وكيف(٢) ذلك) أيضا ؟ هلّا جاز صه فتسلمَ ، لأنه محمول على معناه ؛ ألا ترى أن قولك(٣) : صه فى معنى : ليكن منك سكوت فتسلمَ .

قيل : يفسد هذا من قِبل أن صه لفظ قد انصُرِف إليه عن لفظ الفعل الذى هو اسكت ، وترك له ، ورفض من أجله . فلوذهبت تعاوده وتتصوّره أو تتصوّر مصدره لكانت تلك معاودة له ورجوعا إليه بعد الإبعاد عنه ، والتحامى للفظ به ، فكان ذلك ١٠ يكون كادّغام الملحَق ، لما فيه من نقض الغرض . وليس كذلك أين بيتك ، لأن هذا ليس لفظا عدل إليه عن : «عَرِّفنى بيتك» على وجه التسمية له به ، ولأن(٤) هذا قائم فى خلّه الأوّل من كونه مبتدأ (وخبرا)(٥) ؛ وصه ومه قد تنوهى فى إبعاده عن الفعل البتّة ؛ ألا تراه يكون مع الواحد والواحدة والاثنين والاثنتين وجماعة الرجال والنساء : صه على صورة واحدة ، ولا يظهر فيه ضمير(٦) ، على قيامه بنفسه وشبهه(٧) بذلك بالجملة ١٥ المركّبة . فلمّا تناءى عن الفعل هذا التنائى ، وتنوسيتْ أغراضه فيه هذا التناسى ، لم يجُز فيما بعد أن تراجَع أحكامُه ، وقد دَرَست معارفه وأعلامُه ؛ فاعرف ذلك .

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، ه ، ز : «صه و بينه» . (٢) كذا فى ش . وفى ز ، ه : «فكذلك» . وفى ط . «وكذلك» . (٣) كذا فى ش . وسقط فى د ، ه ، ط .

(٤) سقط حرف العطف فى ش . (٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : «بابه» .

٢٠ (٦) فى ه : «قياسه» . (٧) فى ط : «لا شبهة» .

فأمّا دَرَاكِ وتَرَاكِ ونَظَارِ فلا أنكر النصب على الجواب بعده، فأقول : دراكِ زيدا[1] فتظفرَ به، ونزالِ إلى الموت فتكسِبَ الذكر الشريف به[2]؛ لأنه وإن لم يتصرّف فإنه من لفظ الفعل؛ ألا تراك تقول : أآنت[3] سائرٌ فأتبعَك، فتقتضب[4] من لفظ اسم الفاعل معنى المصدر وإن لم يكن فعلا كما قال[5] الآخر :

إذا نُهِىَ السفيهُ جَرَى إليه[6] وخالَفَ والسفيهُ إلى خلافِ ٥

فاستنبط من السفيه معنى السَّفَه، فكذلك ينتزع من لفظ دَرَاكِ معنى المصدر وإن لم يكن فعلا.

هذا حديث هذه الأسماء فى باب النصب.

فأما الجزم فى جواباتها فجائز حسن، وذلك قولك : صه تسلمْ، ومه تسترحْ، ودونك زيدا تظفرْ بِسَلَبه؛ ألا تراك فى الجزم لا تحتاج إلى تصور معنى المصدر، ١٠ لأنك لست تنصب الجواب فتُضطرّ إلى تحصيل معنى المصدر الدالّ على[7] أنْ والفعل. وهذا واضح.

فإن قيل : فمن أين وجب بناء هذه الأسماء؟ فصواب القول فى ذلك أن علّة بنائها إنما هى تضمّنها[8] معنى لامِ الأمر، ألا ترى أن صَهْ بمعنى اُسكت، وأنّ أصل اُسكت لِتَسكت؛ كما أن أصل قم لتقم، واقعد لتقعد؛ فلمّا ضُمّنتْ هذه الأسماء ١٥ معنى لامِ الأمر شابهت الحرف فبنيتْ؛ كما أن كيف ومَنْ وكم لمّا تضمّن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بنى؛ وكذلك بقيّة الباب.

(١) سقط فى ز، ط. (٢) سقط فى ش. وفى ط : « له ». (٣) فى ط : « آنت » وفى ز : « ا آنت » وفى ش : « انت ». (٤) فى ز : « فتقتصب ».

(٥) سقط ما بين القوسين من ش. (٦) أورد هذا البيت الفراء فى معانى القرآن ١/١٠٤ ٢٠ من غير عزو. وانظر الخزانة ٢/٣٨٣ (٧) كذا. والأنسب : « عليه ».

(٨) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط : « لتضمنها ».

فأمّا قول من قال فى نحو هذا : إنه إنما بنى لوقوعه موقع المبنىّ ، يعنى أُدرِك وآسكت ؛ فلن يخلو من أحد أمرين : إما أن يريد أن علّة بنائه إنما هى نفس وقوعه موقع المبنىّ لا غير ، وإمّا أن يريد أنّ وقوعه موقع فِعل الأمر[(١)] ضَمَّنه معنى حرف الأمر . فإن أراد الأوّل فسد ، لأنه إنمـا علة بناء الاسم تضمّنه معنى الحـرف ، أو وقوعه موقعه . هذا هو عِلّة بنائه لا غير ، وعليه قول سيبويه والجماعة .

فقـد ثبت بذلك أن هذه الأسماء ، نحو صـه وإيه ووَيْها وأشـباه ذلك ؛ إنمـا بنيت لتضمّنها معنى حرف الأمر[(١)] لا غير .

فإن قيل : ما أنكرتَ من فساد هذا القول ، من قِبل أن الأسماء التى سُمِّىَ بها الفعل فى الخـبر مبنيّة أيضا ، نحو أُفّ وآوّتاه وهيهات ، وليست بينهـا وبين لام الأمر نسبة ؟ قيل : القول هو الأوّل . فأمّا[(٢)] هـذه فإنها محمولة فى ذلك على بنـاء الأسماء المسمّى بها الفعل فى الأمر والنهى ، ألا ترى أن الموضع فى ذلك لهـا ، لمـا قدّمناه من ذكرها ، وأنهما[(٣)] بالأفعال لا غير ، ولا يكونان إلاّ به[(٤)] ، والخبر قد يكون بالأسماء من غير اعتراض فعل فيه ، نحو أخوك زيد وأبوك[(٥)] جعفر . فلمـّا كان الموضع فى ذلك إنمـا هو لأفعال الأمر والنهى ، وكانا لا يكونان إلاّ بحرفيهما : اللام ولا ، حُمِـل ما سمىّ به الفعل فى الخبر على ما سمىّ به فى الأمر والنهى ، كما يحمل هـذا الحَسَن الوجه على هذا الضارب الرجل ؛ وكما حُمل[(٦)] أنت الرجل العبدُ[(٧)] (على[(٨)] أنت الرجل العلم والحلم) ونحو ذلك .

---

(١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وأما » .
(٣) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « أنها » والحديث عن الأمر والنهى . (٤) أى بالفعل ، ولو نظر إلى الأفعال لقال « بها » . (٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « ابنك » .
(٦) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « حملت » . (٧) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « العبيد » وسقط فى ط . (٨) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز : « على أنت الرجل العليم والحليم » وفى ط : « والعلم والحلم » .

فإن قيل : هـذا يدعوك إلى حمل شيء على شيء ، ولو سلكت طريقتنا لَمَا احتجت إلى ذلك[1] ؛ ألا ترى أن الأسماء المسمَّى بها الفعل فى الخبر واقعة موقع المبنىّ وهو الماضى ، كما أنها فى الأمر واقعة موقع المبنىّ ، وهو اسكت .

قيل : ما أحسن هذا لو سلِم أوّل ؛ ولكن من لك بسلامته ! ؟ أم من يتابعك على أن عِلّة بناء الأسماء فى العربية كلها شيء غير مشابهتها للحرف ؟ فإذا كان كذلك لم يكن لك مَزْحَل عمّا قلناه ، ولا معدَل عما أفرطناه وقدّمناه . وأيضا فإن آسكت — لعمرى — مبنىّ ، فما تصنع بقولهم : حَذَرك زيدا الذى هو نهى ؟ أليس فى موضع لا تقرب زيدا ، و (تقرب) مِن لا تقرب معرَب ، ولهذا سماه سيبويه نهيا ؟ فإن قلت : إن النهى فى هـذا محمول على الأمر صرت إلى ما صرفتنا عنه ، وسوّأت إلينا التمسك به ؛ فاعرف هذا فإنه واضح .

باب فى أن سبب الحكم قد[2] يكون سببا لضدّه (على[3] وجه)

هذا باب ظاهره[4] التدافع ، وهو مع استغرابه[5] صحيح واقع ؛ وذلك نحو قولهم : القَوَد ، والحوكة ، والخَوَنة ، وروِع[6] ، وحوِل ، وعوِر ، و (عوِز لوِز)[7] وشوِل[8] ؛ قال :

* شاوٍ مِشَلّ شَلُول شُلْشُل شَوِلُ *

---

(١) فى ى ، هـ ، ز ، بعده : « به » ؛ ويبدو أنه محرف عن « بتة » . (٢) سقط فى ش .

(٣) فى ط وضع ما بين القوسين بعد « يكون » وفى ش : « وجهه » .

(٤) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « ظاهر » .

(٥) فى ش : « استقرابه » ؛ ويبدو أنه محرّف عما أثبت . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « استقرائه » .

(٦) روع أى مرتاع خائف ، وحول : أحول العين .

(٧) عوز : وصف من عوز الرجل كفرح ، إذا افتقر . ولوز : إتباع له .

(٨) أى الأعشى فى معلقته . وصدره : * وقد غدوت إلى الحانوت يتبعنى *

والحانوت : بيت الخمار ، والشاوى : الذى يشوى اللحم ، والمشل : الخفيف ، والشلشل : المتحرك ، والشول : الخفيف فى العمل والخدمة .

وتلخيص هذه الجملة أن كلَّ واحد من هـذه الأمثلة قد جاء مجيئا مثـلُه مقتضٍ للإعلال، وهو مع ذلك مصحَّح، وذلك أنه قد تحرّكت عينه، وهى معتلّة، وقبلها فتحة، وهذا يوجب قلبها ألِفـا، كباب، ودار، وصابٍ، ونابٍ، ويومٍ راحٍ، وكبشٍ صافٍ، إلّا أن سبب صِحّته طريف، وذلك أنهم شبَّهوا حركة العين التابعة لهـا بحرف اللين التّابع لهـا، فكأن فَعَلًا[1] فَعَال، وكأنّ فعِلا فعيل. فكما يصحّ نحو جواب، وهُيام، وطويل، وحويل، فعلى نحوٍ من ذلك صحّ باب القودِ والحوكة والغيب[2] والروِع والحوِل والشوِل، من حيث شُبّهت فتحة العين بالألف من بعدها (وكسرتها باليـاء من بعدها)[3].

ألا ترى إلى حركة العين التى هى سبب الإعلال كيف[4] صارت على وجه آخر (سببًا للتصحيح)[5] وهـذا وجه[6] غريب المـأخذ. وينبغى أن يضاف هـذا إلى احتجاجهم فيه بأنه[7] خرج على أصله منبهة[8] على ما غُيِّر من أصل بابه. ويدلّك على أنّ فتحة العين قد أجروها فى بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مُرّة بن مَحْكان:

فى ليلةٍ من جُمـادَى ذاتِ أنديةٍ   لا يبصِر الكلبُ من ظلمائها الطُّنُبا[9]

---

(١) كذا فى ش. وفى ز، ط: «فعل». (٢) جمع الغائب.

(٣) سقط ما بين القوسين فى ش. (٤) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «كما».

(٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «سبب التصحيح».

(٦) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «مذهب».

(٧) فى ش: «وبأنه». (٨) فى ط: «مشبهة».

(٩) قبله: يا ربة البيت قومى غير صاغرة   ضمى إليك رحال القوم والقربا

وهو يخاطب امرأته أن تعنى بأمتعة الضيوف الذين نزلوا به فى ليلة باردة، فهم عنده فى قرى ودفء. وقوله: «من جمادى» فقد كانوا يجعلون شهر البرد جمادى، وإن لم يكن جمادى فى الحقيقة؛ قال أبو حنيفة الدينورى — كما فى اللسان —: «جمادى عند العرب الشتاء كله، فى جمادى كان الشتاء أو فى غيرها». والطنب: حبل الخباء. والشعر من قصيدة فى الحماسة؛ وانظر شرح التبريزى لها (التجارية) ٤/١٢٣

فتكسيرهم نَدًى على أندية يشهد بأنهم أجروا نَدًى — وهو فَعَل — مجرى فعال، فصار لذلك ندى وأندية كغَداء وأغدية . وعليه قالوا : باب وأبوبة و (خال وأخولة)[1] . وكما أجروا فتحة العين مجرى الألف الزائدة بعدها، كذلك أجروا الألف الزائدة بعدها مجرى الفتحة . وذلك قولهم: جواد وأجواد، وصواب وأصواب، جاءت فى شعر الطِرِمّاح . وقالوا : عَراء[2] وأعراء ، وحَيَاء[3] وأحياء ، وهباء[4] وأهباء . فتكسيرهم فَعَالا على أفعال كتكسيرهم فَعَلا على أفعلة . هذا هنا ، كذلك ثَمَّةَ . وعلى ذلك — عندى — ما جاء عنهم من تكسير فعيل على أفعال ؛ نحو يتيم وأيتام ، وشريف وأشراف، حتى كأنه إنما كسر فَعِل لا فعيل ، كنمِر وأنمار، وكَبِد وأكباد، ونَخِذ وأفخاذ . ومن ذلك قوله[5] :

إذا المرء لم يخش الكريهة أوشكتْ ... حِبال الهُوَينَى بالفتى أن تَقَطَّعا

وهذا عندهم قبيح، وهو إعادة الثانى مظهَرا بغير لفظه الأوّل ؛ وإنما سبيله أن يأتى مضمَرا؛ نحو : زيد مررت به . فإن لم يأت مضمرا وجاء مظهرا فأجود ذلك أن يعاد لفظ الأوّل البتّة ؛ نحو : زيد مررت بزيد ، كقول الله سبحانه : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ و ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ ؛ وقوله[6] :

لا أرى الموت يسبق الموتَ شيءٌ ... نغّص الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا

ولو قال : زيد مررت بأبى محمد (وكنيته[7] أبو محمد) لم (يجز[8] عند) سيبويه ، وإن كان أبو الحسن قد أجازه . وذلك أنه لم يعد على الأوّل ضميره ، كما يجب ،

(١) كذا فى ش، وط . وفى هـ، ز : «حال وأحولة» . وفى اللسان : الأخولة جمع الخال أخى الأم .
(٢) هو المكان الفضاء الذى لا يستتر فيه شىء .
(٣) هو لغة فى الحيا للخصب والمطر . (٤) هو التراب الذى تطيره الريح .
(٥) أى الكلحبة العرنى . وهو من مقطوعة فى المفضليات ، والخزانة ١/١٨٣
(٦) أى سوادة بن عدىّ . وقيل : أمية بن أبى الصلت . وانظر الكتاب ١/٣٠
(٧) سقط ما بين القوسين من ش . (٨) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «يجز» .

ولا عاد عليه لفظه . فهـذا[1] وجه القبح . ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن وذلك أنه لمّا لم يعد لفظ الأوّل البتّة، وعاد مخالفا للأوّل شابه — بخلافه له — المضمر الذى هو أبدا[2] مخالف للظهر . وعلى ذلك قال :

... ... أوشـكت حبال الهوينى بالفتى ... ...

ولم يقل : (به[3] ولا) بالمرء . أفلا ترى أن القبح الذي كان فى مخالفة الظاهر الثانى للأوّل قد عاد[4] فصار بالتأويل من حيث أرينا حسناً . وسببهما جميعا واحد، وهو وجه المخالفة فى الثانى للأوّل .

وأمّا قول ذى الرمة :

ولا الخُرْق منه يرهبون ولا الخنا عليهم ولكن هيبـة هى ما هيا[5]

فيجوز أن تكون (هى) الثانية فيه إعادة للفظ الأوّل؛[6] كقوله — عزّ وجلّ — : ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾؛ وهو الوجه. ويجوز أن تكون (هى) الثانية ضمير(هى) الأولى؛ كقولك : هى مررت بها . وإنما كان الوجه الأوّل ؛ لأنه إنما يعاد لفظ الاول فى مواضع[7] التعظيم والتفخيم، وهذا من مظانّه ؛ لأنه فى مدحه وتعظيم أمره .

ومن ذلك أنهـم قالوا : أبيض لِيـاح . فقلبوا الواو التى فى تصريف لاح يلوح للكسرة قبلها ، على ضعف ذلك ؛ لأنه ليس جمعـا كثياب ، ولا مصدرا

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « وهذا » .

(٢) سقط فى د، هـ، ز . وثبت فى ش ، ط . (٣) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٤) كذا فى ط . وفى د، هـ، ز : « جاز » . وفى ش : « جاء » .

(٥) هذا هو البيت السابع والثلاثون من قصـيدته فى مدح بلال بن أبى بردة ، ويجوز فى « هيبة » الرفع ، أى ولكن أمره هيبـة ، والنصب أى يهاب هيبـة . وهى فى الديوان . وانظـر الكامل بشرح المرصفى ١٨٨/٤ . (٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « الأولى » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د، هـ، ز « موضع » .

كقيام . وإنما استُروح إلى قلب الواو ياء لِما يُعقب من الخفّ؛ كقولهم فى صِوار البقر : صيار، وفى الصِوانِ للتخت[1] صِيان . (وكان)[2] يجب على هذا أنّ متى زالت هذه الكسرة عن لام (لياح) أن تعود الواو . وقد قالوا مع هذا : أبيض لَيَاح ؛ فأقرّوا القلب بحاله ، مع زوال ما كانوا سامحوا أنفسهم فى القلب به[3] على ضعفه .

ووجه[4] التأوّل منهم فى هـذا[5] أن قالوا : لمّا لم يكن القلب مع الكسر عن وجوب واستحكام، وإنما ظاهره وباطنه العدول عن الواو إلى الياء هربا منها إليها، وطلبا لخفّتها، لم تراجِـع[6] الواو لزوال الكسرة ؛ إذ مثْلها فى هذا الموضع فى غالب الأمر ساقط غير مؤثِّر؛ نحو خِوان وزوان[7] وقِوام وعِواد مصدرَىْ قاومت وعاودت، فمضينا[8] على السَمْت فى الإقامة على الياء . أفلا ترى إلى ضعف[9] حكم الكسرة فى (لياح) الذى كان مثله قِمنـا بسقوطه لأدنى عارض يعرض له فينقضه، كيف صار سببا وداعيا إلى استمراره والتعـدّى به[10] إلى ما يعرى منه ، والتعـذُّر[11] فى إقرار الحكم به . وهذا ظاهر .

ومن ذلك أن الادّغام يكون فى المعتل سببا للصحّة؛ نحو قولك فى فِعّل من القول : قِوّل ، وعليه جاء اجلوّاذ . والادّغام نفسـه يكون فى الصحيح سببا

---

(١) هو ما تصان فيه الثياب . وهو فى الأصل لفظ فارسىّ .

(٢) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « فكذلك » .

(٣) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش : « حلا » . وسقط فى ط .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «أو وجه» . (٥) سقط هذا الحرف فى د، هـ، ز.

(٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « يراجعوا » .

(٧) هو حب يخالط الحنطة . وفى زايه الضم أيضا .

(٨) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « فضنا » .

(٩) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « ثبوت » . (١٠) سقط فى ش .

(١١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « التعدّد » .

للإعلال ؛ ألا تراهم كيف جمعوا حَرَّة بالواو والنون فقالوا : إحَرُّون[1] ؛ لأن العين أُعِلَّت بالادّغام، فعوّضوا من ذلك الجمع بالواو والنون . وله نظائر. فاعرفه .

باب فى اقتضاء الموضع[2] لك لفظا هو[3] معك إلا أنه ليس بصاحبك[4]

من ذلك قولهم: لا رجل عندك ولا غلام لك؛ فـ(ـلا) هذه[5] ناصبة اسمها، وهو مفتوح، إلا أن الفتحة فيه ليست فتحة النصب التى تتقاضاها (لا) إنما هذه فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعراب الذى هو عمل لا فى المضاف ؛ نحو لا غلام رجل عندك، والمطوّل[6]؛ نحو لا خيرا من زيد فيها .

وأصنع من هذا قولك : لا خمسة عشر لك، فهذه الفتحة الآن فى راء (عشر) فتحة بناء التركيب فى هذين الاسمين، وهى واقعة موقع فتحة البناء فى قولك: لا رجل عندك، وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الإعراب فى قولك : لا غلام رجل فيها، ولا خيرا منك عنده. ويدلّ على أن فتحة راء (عشر)[7] من قولك: لا خمسة عشر عندك هى فتحة تركيب الاسمين، لا التى تحدثها (لا) فى نحو[8] قولك : لا غلام لك أن (خمسة[9] عشر) لا يغيّرها العامل الأقوى، أعنى الفعل فى قولك جاءنى خمسة عشر، والجار فى نحو قولك : مررت بخمسة عشر. فإذا[10] كان العامل الأقوى لا يؤثّر[11] فيها

---

(١) كذا فى ش . وفى ز، ط ، جـ : « حرّون » والحرّة : أرض ذات حجارة سود نخرات . ويرى ثعلب فتح الهمزة فى الجمع ؛ كما فى اللسان . (٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « المواضع » . (٣) فى د، هـ ، ز : « وهو » . (٤) كذا فى ز، ط . وفى ش : « يصاحبك » . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د، هـ، ز : « هى » .

(٦) هو ما يعرف بالشبيه بالمضاف فى كتب المتأخرين .

(٧) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « خمسة » .

(٨) سقط فى ش، ط . (٩) فى ش : « خمسة » . (١٠) سقط فى د، هـ، ز .

(١١) سقط هذا الحرف فى د، هـ، ز .

فالعامل الأضعف الذى هو (لا) أحجى بألا يغيِّر . فعلمت بذلك أن فتحة راء عشر من قولك : لا خمسة عشر لك إنما هى فتحة (للتركيب[1] لا فتحة للإعراب ؛ فصحّ بهذا أن فتحة راء عشر من قولك : لا خمسة عشر لك إنما هى فتحة) بناء واقعة موقع حركة[2] الإعراب ، والحركات كلها من جنس واحد وهو الفتح .

ومن ذلك قولك : مررت بغلامى . فالميم موضع جرّة الإعراب المستحقّة بالباء ، والكسرة فيها ليست الموجَبة بحرف الجر[3] ، إنما هذه هى التى تصحب ياء المتكلم فى الصحيح ؛ نحو هذا غلامى ، ورأيت غلامى ؛ فثباتُها[4] فى الرفع والنصب يؤذنك أنها ليست كسرة الإعراب ، وإن كانت بلفظها .

ومن ذلك قولهم[5] : يسعنى حيث يسعك ، فالضمة فى (حيث) ضمة بناء واقعة موقع رفع الفاعل . فاللفظ واحد والتقدير مختلف . (ومن[6] ذلك قولك : جئتك الآن . فالفتحة فتحة بناء فى (الآن) وهى واقعة موقع فتحة نصب الظرف) .

ومن ذلك قولك : كنت عندك فى أمسِ . فالكسرة الآن كسرة بناء . وهى واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيها الجرُّ . وأمّا قوله :

وإنى وقفتُ اليومَ والأمسِ قبلَه ... ببابك حتّى كادت الشمسُ تغربُ[7]

---

(١) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فتحة » .

(٣) سقط فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط .

(٤) فى ز : « فثباتها » ، وهو محرّف عن : « فثباتها » .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « قولك » . وترى فى المثال الذى أورده (حيث) فى موضع رفع . والمعروف فيها أن تكون فى موضع نصب أو جرّ . ونقل فى المغنى (حيث) عن أبى علىّ الفارسى أنها تقع مفعولا به . ولم يذكر ورودها فاعلا .

(٦) سقط ما بين القوسين فى ش . (٧) انظر ص ٣٩٤ من الجزء الأوّل .

فيروى : (والأمس) جرّا ونصبا . فمن نصبه فلأنه لما عرّفه باللام الظاهرة وأزال عنه تضمّنه إيّاها أعربه (والفتحة)[1] فيه نصبة الظرف ؛ كقولك أنا آتيك اليوم وغدا[2] . وأمّا من جرّه فالكسرة فيه كسرة البناء التى[3] فى قولك : كان هذا أمس ، واللام فيه زائدة ؛ كزيادتها فى الذى والتى ، وفى قوله :

ولقد جنيتُكَ أكْمُؤا وعَساقلاً   ولقد نهيتُك عن بنات الأوبرِ[4]

قال أبو عثمان : سألت الأصمعىّ عن هذا ، فقال : الألف واللام فى (الأوبر) زائدة . وإنما تعرّف (الأمس)[5] بلام أخرى مرادةٍ غير هذه مقدّرة . وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد .

ومثله مما تعرّف بلام[6] مرادة (وظهرت[7])فيه لام أخرى غيرها زائدة قولك : الآن . فهو[8] معرّف بلام مقدّرة ، وهذه الظاهرة فيه زائدة . وقد ذكر أبو علىّ هذا قبلنا ، وأوضحه ، وذكرناه نحن أيضا فى غير هذا الموضع من كتبنا . وقد ذكرت[9] فى كتاب التعاقب فى العربية من هذا الضرب نحوا كثيرا . فلندعْه هنا .

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فالفتحة » .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « أو » .

(٣) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش ، ط : « الذى » .

(٤) جنيتك : جنيت لك . والأكمؤ جمع الكمء ، وهو من النبات . والعساقل : الكبار البيض الجياد من الكمأة ، وبنات أوبر : كمأة لها زغب ، وهى رديئة . وانظر مجالس ثعلب ٦٢٤

(٥) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « الاسم » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « باللام » .

(٧) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٨) كذا فى ش . وفى ى ، هـ ، ز ، ط : « وهو » .

(٩) كذا فى ش ، ط . وفى ى ، هـ ، ز : « ذكرنا » وانظر ٢٩٤ من الجزء الاول .

باب فى احتمال القلب لظاهر الحكم

هذا موضع يُحتاج إليه مع السعة ، ليكون معدّا عند الضرورة .

فمن[1] ذلك قولهم : أسطُر . فهذا وجهه أن يكون جمع سَطْر ، ككاب وأكلُب وكعب وأكعُب . وقد يجوز أيضا[2] أن يكون جمع سَطَر ، فيكون حينئذ كزمن وأزمُن ، وجبل وأجبل ، قال :

إنى لأكنِى بأجبالٍ عن آجبلها ... وبآسم أودية عن[3] اسم واديها

ومثله أسطار ، فهذا وجهه أن يكون جمع سَطَر (كجبل وأجبال)[4] وقد يجوز أيضا أن يكون جمع سَطْر[5] كثلج وأثلاج وفرخ وأفراخ ، قال الحطيئة :

ماذا تقول لِأفراخٍ بذى مَرَخٍ ... زُغْبِ الحواصل لا ماءٌ ولا شجر

ومثله قولهم : الجباية فى الخراج ونحوه : الوجه أن يكون مصدر جبيته ، ويجوز أن يكون من جبوته ، كقولهم : شكوته شكاية . وأصحابنا يذهبون فى قولهم : الجباوة إلى أنها مقلوبة عن الياء فى جبيت ، ولا يثبتون جبوت .

ونحو من ذلك قولهم[6] : القِنْيَة يجب على ظاهرها أن[7] تكون من قنيت . وأما أصحابنا فيحملونها على أنها من قنوت ، أبدلت لضعف الحاجز — لسكونه — عن الفصل به بين الكسرة وبينها . على أن أعلى اللغتين قنوت .

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « من » . (٢) سقط فى ش ، ط .

(٣) ورد هذا البيت فى الكامل بشرح المرصفى ١/٢٠٤ وله صلة فى الشرح .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « كقدم وأقدام وفدن وأفدان » .

(٥) سقط فى ش ، ط . والبيت أوّل قصيدة له ، يخاطب عمر رضى الله عنه وكان حبسه لهجوه الزبرقان بن بدر ، ويريد بالأفراخ أولاده . وذو مرخ موضع ، ويقول الشيخ خالد فى التصريح فى مبحث جمع التكسير : إنه واد كثير الشجر قريب من فدك . ولاحظ الشيخ يس فى كتابته عليه أن هذا يتعارض مع قول الشاعر : لا ماء ولا شجر . وقال فى الجواب : إن المقام الشكوى وذكر سوء الحال فذكر ذلك وإن كان عمر عالما بكثرة شجره . وفى ياقوت أن الرواية المشهورة : « بذى أمر » .

(٦) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط . (٧) فى د ، هـ : « يكون » .

ومن ذلك قولهم : الليل يَغْسى[1]، فهذا يجب أن يكون من غسِى كشقِى يشقى، ويجوز أن يكون من غسا، فقد قالوا : غسِى يَغْسَى، وغسا يغسو، ويَغْسَى أيضا، وغَسَا يَغْسَى نحو أبى يأبى، وجبا الماء يجباه[2] .

ومن ذلك زيد مررت به واقفا، الوجه أن يكون (واقفا) حالا من الهاء (فى به[3])، وقد يجوز أن يكون حالا من نفس (زيد) المظهر، ويكون مع هذا العامل فيه ما كان عاملا فيه وهو حال من الهاء؛ ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل فى الحال هو (غير[4] العامل فى صاحب) الحال؛ ومن ذلك قول الله سبحانه (وهو الحقّ مُصَدِّقا[5]) فـ(مصدّقا) حال من (الحقّ) والناصب له غير الرافع للحقّ، وعليه البيت :

أنا ابْنُ دارةَ معروفا بها نَسبَى[6] وهل بِدارةَ ياللناس من عارِ

وكذلك عامّة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، ينبغى أن يكون جميع ذلك[7] مجوّزا فيه[8] . ولا يمنعك[9] قوّة القوِىّ من إجازة الضعيف أيضا[10]؛ فإن العرب تفعل ذلك، تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف؛ لتصحّ به طريقُك، ويرحُب به خناقك[11] إذا[12] لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بُدّ وعنه مندوحة، فما ظنّك بهم إذا لم يجدوا

(١) أى يظلم . (٢) أى يجمعه . (٣) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز .

(٤) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش : «العامل فى غير صاحب» . (٥) آية ٩١ سورة البقرة .

(٦) هذا لسالم بن دارة، يهجو زميلا الفزارى ويفتخر عليه . ودارة أمه، وقيل : جدّه، ولذلك يروى : « معروفا له نسبى » وفى ش، ط : « لها » فى مكان « بها » . وانظر الخزانة (السلفية) ٢٤٠/٢، وص ٢٦٨ من الجزء الثانى من هذا الكتاب .

(٧) سقط فى ش . (٨) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش، ط : « عليه » .

(٩) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « تمنعك » . (١٠) سقط فى ش .

(١١) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : «عنه» وفى ط : «فيه» . (١٢) فى ش : «فإذا» .

منه بدلا، ولا عنه معدِلا؛ ألا تراهم كيف يَدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها؛ ليعدّوها لوقت الحاجة إليها. فمن[1] ذلك قوله[2]:

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدّعى ... علىّ ذنبا كلُّه لم أصنعِ

أفلا[3] تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن وحَمَى جانب الإعراب من الضعف. وكذلك قوله[4]:

لَم تتلفّع بفضلِ مئزرها ... دَعْدٌ ولم تُغْذَ دعدُ فى العُلَبِ

كذا[5] الرواية بصرف (دعد) الأولى، ولو لم يصرفها لما كسر وزنا، وأمِن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين. وكذلك قوله:

أبيتُ على معاريَ فاخرات[6] ... بهنّ ملوَّب كدم العِباطِ

هكذا أنشده: على معاريَ بإجراء المعتل مُجْرَى الصحيح ضرورة، ولو أنشد: على معارٍ فاخرات لما كسر وزنا ولا احتمل ضرورة.

---

(١) كذا فى ش. وفى ط: «ومن» وفى د، هـ، ز: «من».

(٢) أى أبى النجم، وأم الخيار امرأته. وقد فسر الذنب بعد بأنه الشيب. وانظر الخزانة فى الشاهد السادس والخمسين.

(٣) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «ألا».

(٤) أى جرير. والتلفع: الاشتمال بالثوب كلبسة نساء الأعراب، والعلب واحدها علبة، وهى قدح من جلد يشرب فيه اللبن. وانظر اللسان (دعد)، والكتاب ٢/٢٣.

(٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «هكذا».

(٦) «فاخرات» كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «واضحات» والمعارى قيل أراد بها ما لابد للمرأة من إظهاره، كاليدين والرجلين، وقد عنى به المرأة نفسها، وقيل أراد به الفرش، والواضحات: البيض. والملوّب: المخلوط بالملاب وهو الزعفران. وقد شبه الملاب فى حمرته بدم العباط واحد العبيط والعبيطة، وهو ما نحر لغير علة. وانظر ٣٤ من الجزء الأول.

باب فى أنّ الحكم للطارئ[1]

اعلم أن التضادّ فى هذه اللغة جارٍ مجرى التضادّ عند ذوى الكلام . فإذا ترادف الضدّان فى شىء منها كان الحكم منهما للطارئ ، فأزال الأوّل . وذلك كلامِ[2] التعريف إذا دخلت على المنوّن حُذِف لها تنوينه ؛ كرجل والرجل ، وغلام والغلام . وذلك أن اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل[3] التنكير . فلمّا ترادفا على الكلمة تضادّا ، فكان الحكم لطارئهما[4] ، وهو اللام .

وهذا جارٍ مجرى الضدّين المترادفين على المحلّ الواحد ؛ كالأسود يطرأ عليه البياض ، والساكنِ تطرأ عليه الحركة ، فالحكم للثانى منهما . ولولا أن الحكم للطارئ لما تضادّ فى الدنيا عَرَضان ، أو إن تضادّا أن يحفظ[5] كل ضدّ محلّه ، فيحمى جانبه أن يلمّ به ضِدّ له ، فكان (الساكنُ[6] أبدا ساكنا والمتحرك أبدا متحركا) والأسود أبدا أسود والأبيض أبدا أبيض ؛ لأنه كان كلّما همّ الضدّ بوروده على المحلّ الذى فيه ضدّه نفى المقيمُ به الواردَ عليه ، فلم يوجده إليه طريقا ، ولا عليه سبيلا .

ومثل حذف التنوين للام حذف تاء التأنيث لياءى[7] الإضافة ؛ كقولك فى الإضافة إلى البصرة : بصرىّ ، وإلى الكوفة : كوفىّ . وكذلك حذف تاء التأنيث لعلامته أيضا ، نحو ثمرات ، وجَمَرات[8] ، وقائمات[9] ، وقاعدات . (وكذلك[10]

---

(١) فى د ، هـ ، ز : « للظاهر » . (٢) فى ز : « لام » .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « دلالة » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لظاهريهما » .

(٥) كأن المراد : أو إن تضادا يجب أن يحفظ ... فالمصدر هنا فاعل لفعل محذوف .

(٦) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لياء » .

(٨) سقط فى د ، هـ ، ز . (٩) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « تمرات » .

(١٠) فى د ، هـ : « فكذلك » .

تغيير الأولى للثانية بالبدل ؛ نحو صحراوات، وخُنْفُساوات . وكذلك حذف ياءى[1] الإضافة لياءيه[2] ؛ كقولك (فى[3] الإضافة) (إلى[4] البصرى: بصرىّ، وإلى الكوفى: كوفىّ ، وكذلك) إلى كرسىّ : كرسىّ ، وإلى بُختىّ: بُختىّ . فتحذف (الأولين[5] للأخريين) . وكذلك لو سمّيت رجلا أو امرأة بهندات لقلت فى الجمع أيضا : هندات ، فحذفت الألف والتاء (الأوليين[6] للأخريين) الحادثتين .

فإن قلت : كيف[7] جاز أن تحذف لفظا، وإنما جئت بمثله ولم[8] تزد على ذلك، فهلّا كان ذلك فى الامتناع بمنزلة امتناعهم من تكسير مساجد ونحوه اسم رجل ؛ ألا تراهم قالوا : لو كسّرته لما زدت على مراجعة اللفظ الأوّل وأن تقول فيه : مساجد ؟ .

فالجواب أن عَلَم التأنيث يلحق الكلمة (نيفا[9] عليها وزيادة موصولة بها) وصورة الاسم قبلها قائمة برأسها ؛ وذلك نحو قائمة وعاقلة وظريفة ، وكذلك حال ياءى[10] الإضافة ؛ نحو زيدىّ (وبكرىّ[11]) ومحمدىّ ؛ وكذلك ما فيه الألف والتاء ؛

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « ياء » .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز « ليائه » . وفى ج : «ليائها » وهو الوجه لعود الضمير إلى الإضافة . والتذكير بتأويل الإضافة بالنسب .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « للإضافة » .

(٤) ثبت ما بين القوسين فى ش . وسقط فى د ، ه ، ز ، ط .

(٥) كذا فى ش . وفى ط : « الأولتين للاخرتين » . وفى د، ه، ز : « الأولين للاخرين » .

(٦) كذا فى ش . وفى ط : « الأولتين للاخرتين » وفى ز : « الأولتين للأخيرتين » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فكيف » .

(٨) سقط حرف العطف فى ش ، ط .

(٩) ثبت ما بين القوسين فى ش ، ط . وسقط فى د ، ه ، ز .

(١٠) كذا فى ش ، ط ، ه . وفى ، ، ز : « ياء » .

(١١) سقط ما بين القوسين فى ش . وثبت فى د ، ه ، ز ، ط .

نحو هندات وزينبات، إنما يلحقان مايدخلان[1] عليه من عَجُزه وبعد تمام صيغته، فإذا أنت حذفت شيئا من ذلك فإنك لم تعرض[2] لنفس الصيغة بتحريف، وإنما اخترمت[3] زيادة عليها واردة بعد الفراغ من بنيتها[4]، فإذا أنت حذفتها وجئت بغيرها ممّا يقوم مقامها فكأن لم تحدث حَدَثا، ولم تستأنف فى ذلك عملا. وأما باب مَفاعل فإنك إن اعترمت تكسيرها لزمك حذف ألف تكسيرها، و (نقض)[5] المشاهَد من صورتها، واستئناف صيغة[6] مجدّدة وصنعة[7] مستحدثة. ثم مع هذا فإن اللفظ الأوّل[8] والثانى واحد، وأنت قد هدمت الصورة هدما، ولم تبق لها أمارة[9] ولا رسما، وإنما اقترحت صورة أخرى (مثل[10] المستهلكة) الأولى.

وكذلك ما جاء عنهم من تكسير فُعْل على فُعْل؛ كالفُلْك فى قول سيبويه. لمّا كسّرته على الفُلْك فأنت إنما غيّرت اعتقادك فى الصفة، فزعمت أن ضمة فاء الفلك فى الواحد كضمّة دال دُرْج وباء بُرْج، وضمتها فى الجمع[11] كضمة همزة أُسْد وأُثْن[12] جمع أَسَد ووَثَن؛ إلا أن صورة فُلْك فى الواحد هى صورته فى الجمع[11]، لم تنقص منها

(١) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «تدخلان».

(٢) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «تعترض».

(٣) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «احترمت».

(٤) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «بقيتها».

(٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «أو بعض» وفى ط: «وبعض».

(٦) فى ط: «صورة». (٧) فى ز: «صيغة».

(٨) كذا فى د، هـ، ز. وفى ط: «فى الأوّل» وفى ش: «الأوّل».

(٩) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «أمارا».

(١٠) كذا فى ش. وفى ز: «مثل مستهلكة» وفى ط: «كالمستهلكة».

(١١) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «الجميع».

(١٢) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «وثن» وأثن فرع عن وثن بإبدال الواو المضمومة همزة، كما يقال: أجوه فى وجوه.

رسما، وإنما استحدثت لهـا اعتقادا وتوهما . وليست كذلك مساجد ؛ لأنك لو تجشّمت تكسيرها على مساجد أيضا ، حذفت الألف ونقضت الصيغة ، واستحدثت للتكسير المستأنف ألفا أخرى ، وصورة غير الأولى . وإنما ألف مساجد لو اعتزمت تكسيرها كألف عُذافـر (وخُرافِج)[1] (وألف تكسيره كألف عَذافـر وخَرافِج)[2] . فهذا فرق .

ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للإضافة ؛ نحو غلام زيد ، وصاحب عمرو . وذلك لأنهما ضِـدّان ؛ ألا ترى أن التنوين مؤذِن بتمـام ما دخل عليه ، والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقـوّة حاجته إلى ما بعده . فلمّـا كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا ، تعادتا وتنافتا ، فلم يمكن اجتماع علامتيهما[3] . وأيضا فإن التنوين عَلَم للتنكير ، والإضافة موضوعة للتعريف ، وهاتان أيضا قضيّتان متدافعتان ، إلا أن الحكم للطارئ من العَلَمين ، وهو الإضافة ؛ ألا ترى أن الإفراد أسبق رتبـة من الإضافة ؛ كما أن التنكير أسبق رُتْبة من التعريف . فاعرف الطريق ؛ فإنها مع أدنى تأمل واضحة .

واعلم أن جميع ما مضى من هذا يدفع قول الفرّاء فى قول الله سبحانه ﴿إِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[4] : إنه أراد ياء النصب ثم حذفها لسكونها وسكون الألف[5] قبلها . وذلك أن ياء التثنية هى الطارئة على ألف (ذا) فكان[6] يجب أن تحذف[7] الألف لمكانها .

---

(١) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز . ويقال : نبت خرافج : غضّ ، وعيش خرافج : واسـع . (٢) كذا فى ط . وسقط ما بين القوسين فى ش ، د ، هـ ، ز .

(٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « علاقتيهما » . (٤) آية ٦٣ سورة طه .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ألف » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وكان » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يحذف » .

باب فى الشىء[1] يرِد فيوجب له القياس حكما ويجوز أن يأتى السماع[2] بضدّه، أيقطع بظاهره، أم يتوقّف إلى أن يرد السماع بجلِيَة حاله

وذلك نحو عنتر وعنبر وحِنزقر[3] وحِنبتر[4] وبلَتع[5] وقرناس[6] .

فالمذهب[7] أن يحكم فى جميع هذه النونات والتاءات وما يجرى مجراها — مما هو واقع موقع الأصول مثلها — بأصليته، مع تجويزنا أن يرِد دليل على زيادة شىء منه؛ كما ورد فى عَنْسل وعنبس ما قطعنا به على زيادة نونهما، وهو الاشتقاق المأخوذ من عبس[8] وعسل، وكما[9] قطعنا على زيادة نون قِنفخر[10] لقولهم : امرأة قُفاخرِيّة[11] . وكذلك تاء تألَب[12]؛ لقولهم : ألَب الحمارُ طريدته[13] يألِبها، فكذلك يجوز أن يرِد دليل يُقطع به على نون عنبر فى الزيادة، وإن كان ذلك كالمتعذّر الآن لعدم المسموع من الثقة المأنوس[14] بلغته، وقوّة طبيعته[15]؛ ألا ترى أن هذا ونحوه مما[16] لو كان له أصل لما تأخّر أمره، ولوجد فى اللغة ما يقطع له به . وكذلك ألف آءة، حملها الخليل — رحمه الله — على أنها منقلبة عن الواو؛ حملا على الأكثر، ولسنا ندفع مع[17] ذلك أن يرِد شىء من السماع يقطع معه بكونها منقلبة عن ياء؛ على ما قدّمنا[18] من بُعد نحو ذلك وتعذّره .

---

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « أن الشىء » . (٢) سقط فى ش .
(٣) هو القصير الدميم . (٤) هو الشدّة . (٥) يقال رجل بلتع : حاذق ظريف متكلم .
(٦) بضم القاف وكسرها . وهو شبيه الأنف يتقدّم الجبل .
(٧) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « والمذهب » .
(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « هما » .
(٩) سقط حرف العطف فى ش . (١٠) هو الفائق فى نوعه .
(١١) مؤنث القفاخرىّ، وهو التارّ الناعم الضخم الجثة .
(١٢) هو الشديد الغليظ من حمر الوحش . (١٣) أى طردها طردا شديدا .
(١٤) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « المأخوذ » .
(١٥) فى ط : « طبعه » . (١٦) سقط فى ط . (١٧) فى ش : « من » .
(١٨) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « قدّمناه » .

ويجىء على قياس ما نحن عليه أن تسمع نحو بيت وشيخ؛ فظاهره — لعمرى — أن يكون فَعْلا مما عينه ياء، ثم لا يمنعنا هذا أن نجيز كونها(1) فيعِلا مما عينه واو؛ كَيِّت وهَيِّن . ولكن إن وجدت فى تصريفه نحو شيوخ وأشياخ ومشيخة، قطعت بكونه من باب : بيع وكيل . غير أنّ القول وظاهر العمل أن يكون من باب بيع . بل إذا كان سيبويه قد حمل سِيدا على أنه من الياء؛(2) تناولا(3) لظاهره، مع توجّه كونه فِعلا مما عينه واو كرِيح وعِيد، كان حمل نحو(4) شيخ على أن يكون من الياء لمجىء الفتحة قبله أولى وأحجى .

فعلى نحوٍ من هذا، فليكن العمل فيما يرِد من هذا .

باب فى الاقتصار فى التقسيم على ما يقرب ويحسن، لا على ما يبعد ويقبح

وذلك كأن(5) تقسم(6) نحو(7) مروان إلى ما يحتمل حالُه من(8) التمثيل له، فتقول(9) : لا يخلو من(10) أن يكون فَعْلان أو مفعالا أو فَعْوالا . فهذا ما(11) يبيحك(12) التمثيلُ فى بابه .

---

(1) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « كونه » .

(2) انظر ص ٢٥١ من الجزء الأوّل .

(3) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « متأوّلا » .

(4) سقط فى ش . (5) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « كذلك » .

(6) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « يقسم » .

(7) فى ز : « من نحو » . (8) ثبت هذا الحرف فى ط .

(9) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « فيقول » .

(10) سقط هذا الحرف فى د، ه، ز، ط . وثبت فى ش .

(11) فى ز : « بما » .

(12) كذا فى ش . وفى ط : « يحتمل » وفى د، ه، ز : « ينتجك » .

فيفسد كونَه مفعالا أو فعوالا أنهما مثالان لم يجيئا، وليس لك(١) أن تقول(٢) فى تمثيله :
لا يخلو أن يكون(٣) مَفْلان أو مفوالا أو(٤) فعوان أو مفوان(٥) أو نحو ذلك ، لأن هذه(٦)
ونحوها(٧) (إنما هى(٨)) أمثلة ليست موجودة أصلا، ولا قريبة من الموجودة، كقرب
فَعوال ومَفعال من الأمثلة الموجودة؛ الا ترى أن فَعْوالا(٩) أخت فِعوال كِقرواش(١٠)،
وأخت فُعْوال كعُصْواد(١١)، وأن مَفعالا أخت مِفعال كمحراب(١٢)، وأن كل واحد من
مَفْلان ومَفْوان وفعوان لا يقرب منه شىء من أمثلة كلامهم .

وتقول على ذلك فى تمثيل(١٣) أيمن من قوله(١٤) :

* يَبْرِى لهـا من أيمُنٍ وأشمُلِ *

لا يخلو أن يكون أَفْعُلا أو فَعْلُنا أو أيفُلا أو فَيْمُلا . فيجوز هذا كله ؛ لأن بعضه له
نظير (وبعضه قريب مما له نظير(١٥)) ؛ الا ترى أن أَفعُلا(١٦) كثير النظير ؛ كأكلُب

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « له » .
(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز « يقول » .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « يجوز » .
(٤) فى ط : « ولا » . (٥) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « معوان » .
(٦) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « هذا » .
(٧) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « نحوه » .
(٨) سقط ما بين القوسين فى ش ، ط . (٩) سقط فى ش . (١٠) هو الطفيلىّ .
(١١) من معانيه الجلبة والاختلاط . (١٢) سقط فى ش . (١٣) سقط فى ش .
(١٤) أى أبى النجم فى أرجوزته الطويلة . وهى مثبتة فى الفرائد الأدبية . والبيت فى وصف الراعى
لإبل أطال فى وصفها . و « يبرى لها » : يعارضها .
(١٥) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .
(١٦) فى ط : « أفعل » .

وأفرخ ونحو ذلك ، وأن أيفـلا له نظير (وهو أينق)[1] فى أحد قولى سيبويه فيه ، وأن فَعْلَنا يقارب أمثلتهم . وذلك فَعْلَن[2] فى[3] نحو خَلْبن[4] وعَلْجن[5] ؛ قال ابن العجّاج[6] :

وخَلَّطتْ كُلُّ دِلاثٍ عَلْجَنِ تخليطَ خرقاءِ اليدين خَلْبنِ[7]

وأن فَيْعُلا أخت فيعَل كصيرف، وفيعِل كسيِّد . وأيضا فقد قالوا : أَيْبُلِيٌّ[8] وهو فيعُلِيٌّ ، وهَيرُدان[9] وهو فيعُلان . ولكن لايجوز لك[10] فى قسمته[11] أن تقول : لايخلو أيمُن أن يكون أيفُعا ولا فعمُلا ولا أيفِا[12] ولا نحو ذلك ؛ لأن هذه ونحوها أمثلةٌ لا تقرب من أمثلتهم فيجتازَ بها فى جملة تقسيم المُثُل[13] لها .

وكذلك لو مثّلت نحو عِصِيّ لقلت فى قسمته : لايخلو أن يكون فُعُولا كدلِيّ ، أو فِعِيلا كشِعير وبِعير، أو فِلِيعا كقِسِيّ وأصلها فُعول : قووس، فغيّرت إلى قسوٍ : فلوع ، ثم إلى قِسِيّ : فِلِيـع ، أو فِعِلّا كطِمِرّ[14] . وليس لك أن تقول فى عِصِيّ إذا قسمتها : أو فعِلْيـا ؛ لأن هذا مثـال لا موجود ولا قريب من الموجود ؛ إلا أن تقول : إنها مقاربة لطِمِرّ .

وتقول فى تمثيل إوِىّ من قوله[15] :

* كما تدانى الحِـدَأُ الإوِىّ *

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « كأينق » . (٢) سقط فى ز .

(٣) سقط فى ش ، ط . (٤) هى الحمقاء . (٥) هى الناقة الغليظة .

(٦) كذا فى ط ، وسقط فى ش ، ز . وابن العجاج هو رؤبة .

(٧) الدلاث : السريعة . (٨) هو الراهب . (٩) هو نبت .

(١٠) فى ط ، ز : «ذلك» . (١١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « قسميه » .

(١٢) فى ط : «أيما» . (١٣) سقط فى ش، ط . (١٤) هو وصف للفرس الجواد .

(١٥) أى العجاج . وهو فى وصف الأثافىّ ، يقـول : إنها فى اجتماعها وتضامها تشبه الحدأ إذا انضمت وتجمع بعضها إلى بعض ، والأوى جمع الآوية . يقال : أوى الطائر إلى الطائر إذا انضمّ إليه ، وتأوّت الطير : تجمعت بعضها إلى بعض . وانظر اللسان (أوى) .

إذا قسمته : لا يخلو أن يكون فُعُولا كثِدِىّ، أو فِعيلا كشعير، أو فِعِيًّا كبِئِىّ إذا نسبت إلى مائة ولم تردد لامها، أو فِعِلّا كطِمِرّ . ولا تقول فى قسمتها : أو فوعِلّا أو إفعلا أو فوِيًّا أو إفلعا[1] أو نحو ذلك ؛ لبعد هذه الأمثلة مما جاء عنهم . فإذا تناءت عن مُثُلهم إلى ههنا لم تمرر[2] بها فى التقسيم ؛ لأن مِثلها ليس مما يعرض الشك

٥ فيه، ولا يسلِّم الفكر به، ولا توهم الصنعة كونَ مثله .

باب فى خصوص ما يُقنِع[3] فيه العموم من أحكام صناعة الإعراب

وذلك كأن تقول فى تخفيف همزة نحو صَلاءة وعباءة : لا تلقى حركتها على الألف ؛ لأن الألف لا تكون مفتوحة أبدا . فقولك : (مفتوحة) تخصيص لستَ[4]

١٠ بمضطر إليه ؛ ألا ترى أن الألف لا تكون متحرّكة أبدا بالفتحة ولا غيرها . وإنما صواب ذلك أن تقول : لأن الألف لا تكون متحرّكة أبدا .

وكذلك[5] لو قلت : لأن[6] الألف لا تلقى عليها حركة الهمزة لكان — لعمرى — صحيحا كالأوّل ؛ إلا أن فيه تخصيصا يُقنِع[7] منه عمومه .

فإن قلت : آستظهرتُ بذلك للصنعة ، قيل : لا ، بل آستظهرتَ به عليها ؛

١٥ ألا ترى أنك إذا قلت : إن الألف لا تكون مفتوحة أبدا جاز أن يسبق إلى نفس

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « أفعلا » .
(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يمرر » .
(٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « يقع » .
(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ليس » .
٢٠ (٥) فى د ، هـ : « لذلك » . (٦) فى ش : « إنّ » .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فيه » .

من يضعف نظره أنها وإن لم تكن مفتوحة فقد يجوز أن تكون مضمومة أو مكسورة . نعم، وكذلك إذا قلت : إنها لا تلق عليها حركة الهمزة جاز أن يظن أنها[1] تلق عليها حركة غير الهمزة. (فإذا[2] أنت قلت : لا يلق عليها الحركة) أو لا تكون متحركة أبدا احتطت للوضع واستظهرت للفظ والمعنى .

وكذلك لو قلت : إنّ ظننت وأخواتها تنصب مفعوليها المَعرِفتين[3] — نحو ظننت أخاك أباك — لكنت — لعمرى — صادقا ، إلا أنك مع ذلك كالموهِم به أنه[4] إذا كان مفعولاها نكرتين كان لها حكم غير حكمها إذا كانا معرفتين . ولكن إذا قلت : ظننت وأخواتها تنصب مفعوليها عممت الفريقين بالحكم[5]، وأسقطت الظِنّة عن المستضعَف الغُمْر[6]، وذكرت هذا النحو من هذا اللفظ حراسة له، وتقريبا منه، ونفيا لسوء المعتقَد عنه[7] .

باب فى تركيب المذاهب

قد كنا أفرطنا فى هذا الكتاب باب تركيب[8] اللغات . وهذا الباب نذكر فيه كيف تتركب المذاهب إذا ضممت بعضها إلى بعض (وأنتجت[9]) بين ذلك مذهبا .

وذلك أن أبا عثمان كان يعتقد مذهب يونس فى ردّ المحذوف فى التحقير وإن غنِي المثال عنه، فيقول[10] فى تحقير هارٍ : هويئر، وفى يضع[11] اسم رجل : يويضِع[12]،

(١) فى د، هـ، ز، ط : « أن » . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش .
(٣) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « مفعوليهما » . (٤) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «أنها» . (٥) كذا فى ش، ط . وسقط فى د، هـ، ز . (٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « لها » . (٧) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « فيه » .
(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز « تركب » . وانظر ص ٣٧٤ من الجزء الأوّل .
(٩) فى ط : « فانتجت » . (١٠) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «فتقول» . وانظر فى مذهب يونس الكتاب ٢/١٢٥ (١١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «تضع» .
(١٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « تويضع » .

وفى بالة من قولك ما باليت به بالة : بويلية[1] . وسيبويه[2] إذا استوفى التحقير[3] مثاله لم يردد ما كان قبل ذلك محذوفا . فيقول : هُوَيْر ، ويُضَيْع[4] ، وبوَيْلة .

وكان أبو عثمان أيضا يرى رأى سيبويه فى صرف[5] نحو جَوَارٍ عَلَما وإجرائه بعد العلمية على ما كان عليه قبلها . فيقول[6] فى رجل أو آمرأة آسمها جَوارٍ أو[7] غواشٍ بالصرف فى الرفع والجر على حاله قبل نقله ، ويونس لا يصرف ذلك ونحوه عَلَما ، ويُجريه مُجرى الصحيح فى ترك الصرف .

فقد تحصّل إذًا لأبى عثمان هنا مذهب مركّب من مذهبَى الرجلين ؛ وهو الصرف على مذهب سيبويه ، والردّ على مذهب يونس . فتقول[8] على قول أبى عثمان فى تحقير اسم رجل سمَّيته بِيَرى : هذا يُرَىْءٍ (كيريع)[9] . فتردّ الهمزة على قول يونس ، وتصرف على قول سيبويه . ويونس يقول فى هذا : يُرَيْئى (بوزن يُرَيْعِى)[10] فلا يصرف . وقياس قول سيبويه يُرَىٌّ ، فلا يردّ ، وإذا لم يردّ لم يقع الطَرَف بعد كسرة ، فلا يصرف إذًا ، كما لم يصرف أُحَىّ تصغير[11] أحْوَى . وقياس قول عيسى أن يصرف فيقول[12] : يُرَىٌّ ؛ كما يصرف تحقير[13] أحْوى : أُحَىٌّ .

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « قولهم » . (٢) سقط هذا الحرف فى ش .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فى التحقير » .
(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « تضيع » .
(٥) يريد بالصرف التنوين . ومعروف أنه تنوين عوض لا تنوين صرف .
(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فتقول » .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « و » .
(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فتقول » .
(٩) سقط ما بين القوسين فى ش ، ط . وثبت فى ز .
(١٠) سقط ما بين القوسين فى ش . وثبت فى ط ، ز .
(١١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « تحقير » .
(١٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فتقول » .
(١٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « تصرف » .

فقد عرفت إذًا تركّب[1] مذهب[2] أبى عثمان من قولى الرجلين .

فإن خفّفت همزة يُرَىْءٍ قلت يريٍّ، فجمعت[3] فى اللفظ بين ثلاث ياءات، والوسطى[4] مكسورة . ولم[5] يلزم حذف الطَرف للاستثقال ، كما حذف فى تحقير أحوى إذا قلت : أُحَىّ ؛ من قبَل أن الياء الثانيـة ليست ياء مخلَصة، و إنما هى همزة مخففة فهى[6] فى تقدير الهمز[7]. فكما لا تحذف فى قولك: يُرَىْءٍ، كذلك لا تحذف فى قولك: يريٍّ . ولو ردّ عيسى كما ردّ يونس[8] للزمه ألّا يصرف فى النصب لتمام مثال الفعل؛ فيقول: رأيت يريئَ و يريَّ، وأن يصرف فى الرفع والجر على مذهب سيبويه؛ حملا لذلك على صرف جوارٍ .

و (من ذلك)[9] قول أبى عُمَر[10] فى حرف التثنية : إن الألف حرف الإعراب ولا إعراب فيها ، وهذا هو[11] قول سيبويه . وكان يقول : إن انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب . وهذا هو[12] قول الفرّاء ، أفلا تراه كيف تركّب له فى التثنية مذهب ليس بواحد من المذهبين الآخرين .

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فى » .

(٢) كذا فى ط . وفى ش : « قول » .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « بجُملت » .

(٤) سقط حرف العطف فى ط .

(٥) كذا فى ط . وسقط حرف العطف فى ز ، ش .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهى » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الهمزة » .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « على يونس » .

(٩) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « كذلك » .

(١٠) هو الجرمىّ . وانظر فى الإنصاف المسألة الثالثة .

(١١) سقط فى ش ، ط .   (١٢) سقط الضمير فى ش .

وقال أبو العباس فى قولهم : "أساء سمعا فأساء جابة" : إن أصلها إجابة، ثم كثر بجرى مجرى المَثَل، فحذفت همزته تخفيفا فصارت جابة . فقد تركّب الآن من قوله هذا وقولَى[1] أبى الحسن والخليل مذهب طريف . وذلك أن أصلها إجوابة، فنقلت الفتحة من العين إلى الفاء فسكنت العين (وألف[2] إفعالة بعدها ساكنة فحذفت الألف على قول الخليل، والعين[3]) على قول أبى الحسن، جريا على خلافهما[4] المتعالَم من مذهبيهما فى مقول ومَبِيع . فجابة على قول الخليل إذا ضامَّه (قول أبى العباس)[5] فَعْلة[6] ساكنة العين، وعلى قول أبى الحسن إذا ضامّه قول أبى العباس فالة .

(أفلا ترى)[7] إلى هذا الذى أدّى إليه مذهبُ أبى العباس فى هذه اللفظة (وأنه قول)[8] مركّب، ومذهب لولا ما أبدعه فيه أبو العباس لكان غير هذا .

وذلك أن الجابة — على الحقيقة — فَعَلة مفتوحة العين، جاءت على أفعَل، بمنزلة أرزمت[9] السماء رَزَمة، وأجلب القوم جَلَبة. ويشهد أن[10] الأمر كذا، لا كما[11] ذهب إليه أبو العباس قولهم : أطعت طاعة، وأطقت طاقة . وليس واحدة[12] منهما بمَثَل، ولا كثرت فتجرىَ مجرى المَثَل فتحذف همزتها؛ إلا أنه[13] تركب من قول أبى العباس فيها إذا سيق على مذهبى الخليل وأبى الحسن ما قدّمناه : من كونها فَعْلة ساكنة العين (أو فالة)[14] كما ترى . وكذا كثير من المذاهب التى هى مأخوذة من قولين، ومسوقة على أصلين : هذه حالها .

---

(١) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش : «قول» . (٢) سقط فى د، هـ، ز ما بين القوسين .
(٣) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : «مذهب» . (٤) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : «مذهبهما خلافهما» . (٥) سقط ما بين القوسين فى ش . (٦) سقط فى ش .
(٧) فى ز : «ألا يرى» . (٨) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : «فإنه مقول» .
(٩) أى كان للرعد فيها صوت . (١٠) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : «لأن» .
(١١) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش : «ما» . (١٢) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش : «واحد» .
(١٣) فى د، هـ، ز : «إن» . (١٤) سقط ما بين القوسين فى ش .

باب فى السلب

نبّهنا أبو على — رحمه الله — من هذا الموضع على ما أذكره وأبسطه؛ لتتعجب[1] من حُسن الصنعة فيه .

اعلم أن كل فعل أو اسم مأخوذٍ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك فى كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إيّاه .

وذلك قولك[2] : قام، فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق، ومنطلق : جميع ذلك وما كان مثلَه إنما هو لإثبات هذه المعانى لا لنفيها . ألا ترى أنك إذا أردت نفى شىء منها ألحقته حرف النفى فقلت : ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل (ولا تفعل)[3] ونحو ذلك .

ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظا من كلامهم من الأفعال، ومن[4] الأسماء الضامنة لمعانيها، فى سلب تلك المعانى لا إثباتها . ألا ترى أن تصريف (ع ج م) أين وقعت فى كلامهم إنما (هو للإبهام)[5] وضدّ البيان . من ذلك العَجَم لأنهم لا يفصحون[6]، وعَجَم[7] الزبيب ونحوه لاستتاره فى ذى العَجَم، ومنه عُجْمة الرمل لما استبهم منه على سالكيه فلم يتوجه[8] لهم . ومنه عَجَمت العود ونحوه إذا عضضته : لك فيه وجهان : إن شئت قلت : إنما ذلك لإدخالك إياه فى فيك وإخفائك له[9]،

---

(١) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «لتعجب» .

(٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «نحو قولهم» .

(٣) سقط ما بين القوسين فى ش، ط .   (٤) سقط هذا الحرف فى ش .

(٥) كذا فى ط . وفى ش : «هى للابهام» . وفى د، هـ، ز : «هو الإبهام» .

(٦) سقط فى د، هـ، ز .   (٧) عجم الزبيب : نواه .

(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «تتوجه» .   (٩) فى ط : «إياه» .

وإن شئت قلت : (إن ذلك)[1] لأنك لمّا عِضمضته ضغطت[2] بعض ظاهر[3] أجزائه (فغارت)[4] فى المعجوم ، فخفيتْ . ومن ذلك آستعجمت الدار إذا لم تُجِب سائلَها[5] ؛ قال :

صَمّ صَــداها وعفَــا رَسمُها وآستعجمتْ عن منطِق السائلِ

ومنه "جُرح العجماء جُبار"[6] ، لأن البهيمة لا تفصح عمــا فى نفسها . ومنه (قيل لصلاة)[7] الظهر والعصر : العجماوان ، لأنه لا يفصَح فيهما بالقراءة . (وهذا)[8] كله على ما تراه من الأستبهام[9] وضدّ البيــان ، ثم إنهم قالوا : أعجمت الكتاب إذا بيّنتــه[10] وأوضحتَه . فهو إذًا[11] لسلْب معنى الأستبهام لا إثباته .

ومثله[12] تصريف (ش ك و) فأين[13] وقع ذلك فمعناه إثبات الشَّــكْو والشكوى والشّكاة وشكوت واشتكيت . فالباب فيه كما تراه لإثبات هــذا المعنى ؛ ثم إنهم

---

(١) سقط ما بين القوسين فى ش . (٢) فى ط : « وضغطت » . (٣) سقط فى ش .

(٤) كذا فى ش . وفى ط : « غارت » . وسقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

(٥) أى امرؤ القيس .

(٦) أى إذا آتلفت العجماء شيئا إذا تفلتت من صاحبها فلا ضمان عليه . والجبار : الهدر .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : فى مكان ما بين القوسين : « صلاة » .

(٨) كذا فى ش . وفى ط : « هذا » . وفى د ، هـ ، ز : « فهذا » .

(٩) فى ز ، ش : « الاستفهام » وهو تحريف .

(١٠) كذا فى ش . وفى ، هـ ، ز ، ط : « ابنته » .

(١١) كذا فى ش . وفى ط : « فهذا » . وفى د ، هـ ، ز : « وهذا » .

(١٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « منه » .

(١٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « أين » .

قالوا : أشكيت الرجل إذا (زُلْتَ[1] له عما يشكوه) فهو[2] إذًا لسلب معنى الشكوى لا لإثباته، أنشد أبو زيد :

تمدّ بالأعناق أو تلويها   وتشتكي لو أننا نُشكيها

* مسَّ حَوايَا قلّما نُجفيها[3] *

وفى الحديث[4] : شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حَرّ الرَّمْضاء فلم يُشْكِنا، أى فلم[5] يفسح لنا فى إزالة ما شكوناه من ذلك إليه .

ومنه[6] تصريف (م ر ض) (أنها[7] لإثبات معنى) المرض؛ نحو مرض يمرض وهو مريض (ومارض[8]) ومَرْضى ومَرَاضَى . ثم إنهم قالوا : مرّضت الرجل أى داويته من مرضه حتى أزلته عنه أو لتزيله عنه .

وكذلك تصريف (ق ذ ى) إنها[9] لإثبات معنى القذى ؛ منه قَذِيَت عينُه (وقذيت[10] وأقذيتها ثم إنهم مع هذا يقولون : قَذَّيت عينه) إذا أزلت عنها القذى (وهذا[11]) لسلب القذى لا لإثباته .

---

(١) كذا فى ش . وفى ط : « أزلت عنه ما يشكوه » . وفى د، ه، ز : « أزلت شكواه » .

(٢) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « وهذا » . وفى ط : « فهذا » .

(٣) قال ابن السيرافى : « وصف إبلا قد أتعبها السير، فهى تمدّ أعناقها » . والإبل إذا أعيت ذلت ومدّت أعناقها أو لوتها ، وقوله : « مس حوايا » مفعول « تشتكى » والحــوايا جمع الحوية ، وهى كساء محشو حول سنام البعير . وقوله : « نجفيها » أى نزيل عنها الحوايا ، وذلك بترك الرحيل . وانظر الخزانة ٤/٥٣٠ ، واللسان (جفو) .

(٤) رواه مسلم فى أوقات الصلاة . والرمضاء : الرمل الذى اشتدت حرته . وكانوا سألوه تأخير صلاة الظهر . وقيل : إن هذا نسخه حديث الإبراد . وانظر شرح النووى .

(٥) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « لم » .

(٦) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « مثله » .

(٧) فى ط : « إنما هى إثبات معان هى » .   (٨) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٩) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « إنما هى » .   (١٠) سقط ما بين القوسين فى د، ه، ز .

(١١) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « فهذا » .

ومنه حكاية الفرّاء عن أبى الجرّاح[1]: بى إجْل فأجلُونى، أى داوونى ليزول عنّى. والإجْل: وجع فى العنق.

ومن ذلك تصريف (أ ث م) أين هى وقعت لإثبات معنى الإثم؛ نحو أَثِم يأثم وآثم وأَثيم وأَثُوم (والمأْثم)[2] وهـذا كله لإثباته. ثم إنهم قالوا: تأثّم أى ترك الإثم. ومثله تحوّب أى ترك الحُوب.

فهذا كله كما[3] تراه فى الفعل وفى ذى الزيادة لما سنذكره.

وقد وجدته أيضا فى الأسماء غير الجارية على الفعل إلا أن فيها معانى الأفعال، كما أن مفتاحا فيه معنى الفتح، وخُطّافا فيه معنى الاختطاف[4]، وسِكّينا فيه معنى التسكين، وإن لم يكن واحد من ذلك جاريا على الفعل.

فمن تلك الأسماء قولهم: التّودية لعُودٍ[5] يُصَرّ على خِلْف الناقة ليمنع[6] اللبن. وهى[7] تفعِلة من وَدى يدى، إذا سال وجرى، وإنما هى لإزالة الوَدْى لا لإثباته. فاعرف ذلك.

ومثله قولهم السُكّاك[8] للجوّ، هو لسلب معنى[9] تصريف (س ك ك) ألا ترى أن ذلك للضيق أين وقع. منه أُذُن سَكّاء[9]، أى لاصقة، وظَلِيم أسَكّ: إذا ضاق ما بين منسميه، وبئر سُكّ، أى ضيّقة الجِراب[10]. ومنه قوله[11]:

* ومَسَكّ سابِغةٍ هتكتُ فُرُوجها *

يريد ضِيق حَلَق الدرع. وعليه بقيّة الباب. ثم قالوا للجوّ — ولا أوسع منه —: السُكّاك؛ فكأنه سُلِب ما فى غيره من الضِيق.

---

(١) فى اللسان (أجل): «ابن الجرّاح». (٢) سقط ما بين القوسين فى د، ه، ز. (٣) كذا فى ش، ط. وفى د، ه، ز: «على ما». (٤) كذا فى ش، ط. وفى د، ه، ز: «الخطف». (٥) كذا فى ش. وفى د، ه، ز، ط: «للعود». (٦) كذا فى د، ه، ز، ط. وفى ش: «لمنع». (٧) سقط حرف العطف فى د، ه، ز. (٨) كذا فى ش. وفى د، ه، ز، ط: «منه». (٩) سقط فى ش. (١٠) جراب البئر: جوفها من أعلاها إلى أسفلها. وفى ط: «الجوانب». (١١) أى عنترة فى معلقته. وصدره:

* بالسيف عن حامى الحقيقة معلم *

والسابغة: الدرع، ومسكها حيث تسمر وتشبك. ويريد بحامى الحقيقة المعلم نفسه.

ومن ذلك قولهم: النالة، لِمَا حول الحَرَم. والتقاؤهما أن من كان فيه لم تنله اليد؛ قال الله — عزّ اسمه —: ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ (١). فهذا لِسلب هذا المعنى لا لإثباته.

ومنه: المِئلاة (٢)، للخِرقة فى يد النائحة تشير بها. قال لى أبو علىّ: هى من أَلوت، فقلت له: فهذا إذًا من (ما ألوت)؛ لأنها لا تألو أن تشير بها (٣)؛ فتبسّم رحمه الله إلىّ؛ إيماء إلى مانحن عليه، و إثباتا له، واعترافا به. وقد مرّ بنا من ذلك ألفاظ غير هذه.

وكان أبو على رحمه الله يذهب فى الساهر إلى هذا، و يقول: إن قولهم: سهِر فلان أى نبا جَنْبه عن الساهرة (وهى وجه الأرض) (٤) قال الله عزّ وجلّ: ﴿ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾ (٥) فكأنّ (٦) الإنسان إذا سهِر قلِق جَنْبُه عن مضجعه ولم يكد يلاق الأرض، فكأنه سُلب الساهرة.

و منه تصريف (ب ط ن) إنما هو لإثبات معنى البطن؛ نحو بطُن، وهو بطِين ومبطان، ثم قالوا: رجل مُبطَّن (٧)، للخميص البطن (٨)، فكأنه (٩) لسلب هذا المعنى؛ قال الهذلىّ (١٠):

* ... مخطوفُ الحَشَا زَرِمُ *

وهذا مثله سواءً.

---

(١) آية ٩٧ سورة آل عمران. (٢) سقط فى د، ه، ز. (٣) سقط فى ش.
(٤) سقط مابين القوسين فى د، ه، ز. (٥) آية ١٤ سورة النازعات. (٦) كذا فى ش، ط. وفى د، ه، ز: «وكانّ». (٧) فى د، ه، ز بعده: «إذا كان».
(٨) سقط فى د، ه، ز، ط. (٩) كذا فى ش، ط. وفى د، ه، ز: «وكأنه».
(١٠) هو ساعدة بن جؤية. والبيت بتمامه:

موكل بشدوف الصوم يرقبه من المعازب مخطوف الحشا زرم

والصوم: شجر على شكل الإنسان، وشدوفه: شخوصه، والمعازب: الأمكنة البعيدة، ومخطوف الحشا: ضامره، وزرم: لا يثبت فى مكان؛ وهو يصف ثورا. قال الأصمعى: إنه يرقب شجر الصوم يخشى أن يكون إنسانا. وانظر الأمالى جـ ١/٢٥

٥ ١٠ ١٥ ٢٠

وأكثر ما وجدت هـذا[1] المعنى من الأفعـال فيما كان ذا زيادة ؛ ألا ترى أنه أعجم ومرّض وتحوّب وتأثّم كل واحد منهـا ذو زيادة . فكأنه إنمـا كثر فيما كان ذا زيادة من قِبَـل أن السلب معنى حادث على إثبات[2] الأصل الذى هو الإيجاب ؛ فلمّـا كان السلب معنى زائدا حادثا لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة ، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصـل الذى هو الفـاء والعين واللام ؛ كما أنّ التأنيث لمّـا كان معنى طارئا[3] على التذكير[4] احتاج إلى زيادة فى اللفظ عَلَما له ؛ كتاء طلحة وقائمة ، وألفى بشرى وحمراء (وسكرى)[5] ؛ وكما أن التعريف لمّـا كان طارئا على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كلام التعريف فى الغلام والجارية (ونحوه)[6] .

فأمّا سَهِر فإنه فى بابه ، وإنه[7] خرج إلى سلب[8] أصـل الحرف بنفسه من غير زيادة فيه ؛ فلك فيه عذران :

إن شئت قلت : إنه وإن[9] عرِى من زيادة الحروف فإنه لم يَعْرَ من زيادة ما هو مُجـارٍ للحرف ، وهو ما فيه من الحركات . وقد عرفت[10] من غير وجه مقاربة الحروف للحركات ، والحركات للحروف ، فكأنّ فى (سهِر) ألفا وياء حتى كأنه ساهِير ؛ فكأنه[11] إذًا ليس بعار من الزيادة ؛ إذ كان فيه ما هو مضارع للحرف ، أعنى الحركة .

فهذا وجه .

(١) سقط فى د ، هـ ، ز . (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « الإثبات » .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « أمرا » . (٤) فى ش : « حادثا » .
(٥) سقط ما بين القوسين فى ش . (٦) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .
(٧) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « إنمـا » وفى ط : « إنه » .
(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « السلب » .
(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وإنه » .
(١٠) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « عرفنا » .
(١١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وكأنه » .

وإن شئت قلت : خرج (سهر) منتقلا عن أصل بابه إلى سلب معناه منه[1]، كما خرجت الأعلام عن شِياع الأجناس إلى خصوصها بأنفسها ، لا بحرف يفيد التعريف فيها؛ ألا ترى أن بكرا وزيدا ونحوهما من الأعلام إنما تعرُّفه بوضعه، لا بلام التعريف فيه[2]، كلام الرجل والمرأة وما أشبه ذلك . وكما أن ما كان مؤنثًا بالوضع كذلك أيضا ، نحو هند وجُمْلٍ وزينب وسُعاد؛ فاعرفه . ومثل سهِر فى تعرّيه من الزيادة قوله[3] :

* يَخفِي التراب بأظلاف ثمانية *

ومن ذى الزيادة منه قولهم : أخفيت الشيء أى[4] أظهرته .

وأنا أرى فى هذا الموضع من العربية ما أذكره لك ، وهو أن هذا المعنى الذى وجد فى الأفعال من الزيادة على معنى الإثبات بسلبه[5] كأنه مسوق على ما جاء من الأسماء ضامنا لمعنى الحرف ، كالأسماء المستفهَم بها؛ نحوكم ومَن وأىّ[6] وكيف ومتى (وأين)[7] وبقيّة الباب . فإن الاستفهام معنى حادث فيها على ما وُضِعت له الأسماء

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « فيه » .

(٢) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش ، ط : « تعريف » .

(٣) أى عبدة بن الطبيب . وعجزه :

* فى أربع مسهنّ الأرض تحليل *

وهو من قصيدة طويلة مفضلية ، يصف فيه ثورا وحشيا صارع كلاب الصيد ، ونجا منها وأسرع السير، وهو فى عدوه يستخرج التراب و يظهره بأظلافه الثمانية فى أربع قوائمه ، فى كل قائمة ظلفان ، وذكر أن القوائم تلمس الأرض لمسا خفيفا ، كن يفعل الشيء لتحليل القسم على فعله ، لا رغبة فيه .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « إذا » .

(٥) كذا فى د ، ز . وفى ش ، ط : « لسلبه » .

(٦) ثبت هذا اللفظ فى ش . وسقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

(٧) سقط ما بين القوسين فى ش .

من إفادة معانيها . وكذلك الأسماء المشروط بها : مَن ، وما ، وأىّ ، وأخواتهنّ ، فإن الشرط معنى زائد على مقتضاهنّ : من معنى الاسميّة . فأرادوا ألّا تخلو الأفعال من شىء من هذا الحكم — أعنى[1] تضمّنها معنى حرف النفى — كما تضمّنُ الأسماءُ معنى حرف الاستفهام ، ومعنى حرف الشرط[2] ، ومعنى حرف التعريف فى أمس والآن ، ومعنى حرف الأمر فى تراكِ وحذارِ وصه ومَهْ ونحو ذلك . وكأنّ الحرف الزائد الذى لا يكاد ينفكّ[3] منه[4] أفعال السلب يصير كأنه عِوض من حرف[5] السلب . وأيضا فإن الماضى وإن عَرِى من حرف[6] الزيادة فإن المضارع لا بدّ له من حرف المضارعة ، والأفعال كلها تجرى مجرى المثال الواحد . فإذا وجد فى بعضها شىء فكأنه موجود فى بقيّتها .

وإنما جعلنا هـذه الأفعال فى كونها ضامنة لمعنى حرف النفى ملحَقة بالأسماء فى ذلك ، وجعلنا الأسماء أصلا فيه ، من حيث كانت الأسماء أشـدّ تصرّفا فى هذا ونحوه من الأفعال ، إذ كانت هى الأُوَل ، والأفعال توابع وثوانٍ لها ، وللأصول من الاتّساع والتصرف ما ليس للفروع .

فإن قيل : فكان يجب على هـذا أن يبنى من الأسماء ما تضمّن هـذا المعنى ، وهو ما ذكرته : من التَودِية والسُكاك[7] والنالة والمثلاة ، وأنت ترى كلّا من ذلك معربا .

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « عن » .

(٢) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « النفى » .

(٣) سقط فى ش . (٤) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « تنفك » وفى ط : « يخلو » .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « حروف » .

(٦) كذا فى ش . وسقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « سكاك » .

قيل : الموضع فى هذا المعنى من السلب إنمـا هو للفعل ، وفيه كثرته ، فلمّـا لم يؤثّر هـذا المعنى فى نفس الفعـل كان ألّا يؤثّر فيما هـو محمول عليـه (أولى و)[1] أحرى بذلك .

فإن قيل : وهلّا أثّر هـذا المعنى فى الفعل أصلا ، كما يؤثّر تضمّن معنى الحرف فى الاسم ؟ .

قيـل : البناء لتضمّن معنى الحرف أمر (يخصّ الاسم)[2] ؛ ككم وأين وكيف ومتى ونحو ذلك ؛ والأفعال لا تبنى لمشابهتها الحروف . أمّا المـاضى فلأنّ فيه من البناء ما يكفيه ، وكذلك فعـل الأمر العارى من حرف المضارعة ، نحـو افعل . وأما المضارع فلأنّه لمّـا أهيب به[3] ورفع عن ضعة[4] البناء إلى شرف الإعراب لم يروا أن يتراجعوا به إليه ، وقد انصرفوا به عنه[5] لئلّا يكون ذلك نقضا .

فإن قلت : فقد بنَوا من الفعل المعرب ما لحقته نون التوكيد ، نحو لتفعلَنّ .

قيل: لمّـا خصّته النون بالاستقبال ، ومنعته الحالَ التى المضارعُ أولى بها ، جاز أن يعرض له البناء . وليس كذلك السـين وسوف ؛ لأنهما لم يبنيا معـه بناء نون التوكيد فيبنى هو ، و إنمـا هما فيـه كلام التعريف (الذى لا يوجب)[6] بنـاء الاسم ؛ فاعرفه .

(١) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٢) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش : « يختص الاسم » . وفى ط : « يختص فى الاسم » .

(٣) يقال : أهاب به أى دعاه . و إذا دعاه فإنه لم يهمله بل ذكره ورفع منه ، وهذا ما عناه المؤلف .

(٤) فى د : « ضعفة » .

(٥) سقط فى ش ، ط .

(٦) كذا فى ش . وفى ط : « التى لا توجب » . وفى د ، ه ، ز : « التى توجب » .

باب فى وجوب الجائز(١)

وذلك فى الكلام على ضربين :

أحدهما أن توجبه الصنعة ، فلا بدّ إذًا منه .

والآخر أن تعتزمه العرب فتوجبه ، وإن كان القياس يبيح غيره .

الأوّل من ذلك كأن تقول فى تحقير أسود : أسيِّد . وإن شئت صحّحت فقلت : أسيود . والإعلال فيه أقوى ؛ لاجتماع الياء والواو وسبْق الأولى منهما بالسكون . وكذلك جَدْول ؛ تقول فيه : جُدَيِّل . وإن شئت صحّحت، فقلت : جُدَيول . فإذا صرت إلى تحقير نحو(٢) عجوز ، ويَقُوم اسم رجل ، قلت بالإعلال لا غير : عُجَيِّز، ويقيِّم . وفى مقام: مقيِّم البتّة . وذلك أنك إنما كنت تجيز أسيود وجديولا(٣) لصحّة الواو فى الواحد، وظهورها فى الجمع ؛ نحو أساود وجداول . فأمّا مقام ويقوم عَلَما فإن العين وإن ظهرت فى تكسيرهما — وهو مَقاوِم و يَقاوِم — فإنها فى الواحد معتلّة ؛ ألا (ترى أنها)(٤) فى (مقام) مبدلة، وفى (يقوم) مضعفة بالإسكان لها، ونقل الحركة إلى الفاء عنها . فإذا كنت تختار فيما تحرّكت(٥) واو واحده وظهرت فى جمعه الإعلالَ، صار القلب فيما ضعفتِ واوه بالقلب، وبألّا تصحّ فى جمعه، واجبا لا جائزا . وأمّا واو عجوز فأظهر أمرا فى وجوب الإعلال من يقوم ومقام(٦) ؛

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الجواز » .

(٢) كذا فى د ، هـ ، ز . وسقط فى ش ، ط .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « جديول » .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « تراها » .

(٥) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « تحرك » .

(٦) كذا فى ط . وفى ش، ز : « مقاوم » .

(لأنها)[1] لاحظ لها في[2] الحركة، ولا تظهر أيضا في التكسير، إنما تقول: عجائز، ولا يجوز[3] عجاوز على كل[4] حال.

وكذلك تقول: ما قام إلا زيدا أحدٌ، فتوجب النصب إذا تقدّم المستثنى، إلا في لغة ضعيفة. وذلك أنك قد كنت تجيز: ماقام أحد إلا زيدا، فلما قدّمت المستثنى لم تجد قبله ماتبدله منه، فأوجبت من النصب له ما كان جائزا فيه. ومثله: فيها قائما رجل. وهذا معروف.

الثاني منهما وهو اعتزام أحد الجائزين. وذلك قولهم[5]: أُجْنَة في الوُجْنة. قال أبو حاتم: (ولا)[6] يقولون[7]: وُجْنة، وإن كانت جائزة. ومثله قراءة بعضهم: «إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أُثُنًا»[8] جمع وَثَن ولم يأت فيه التصحيح: وُثُن. فأمّا أُقِّتت ووُقِّتت، ووجُوه وأُجُوه (وأُرْقة ووُرْقة)[9] ونحو ذلك بجميعه مسموع.

ومن ذلك قوله[10]:

وفوارسٍ كأُوارِ حَرِّ النارِ أحلاسِ الذكور

(١) سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز. (٢) في ط: «من».

(٣) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: «تقول».

(٤) سقط في د، هـ، ز، ط.

(٥) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: «قولك».

(٦) كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: «فلا».

(٧) في ط: «تقولن». وكأن هذا رأى أبي حاتم. وقد أثبت اللغويون الوجنة. وهي لغة في الوجنة بفتح الواو.

(٨) هذا في آية ١١٧ من سورة النساء. وقد قرئ أيضا: «وثنا» بالتصحيح.

(٩) سقط في ش ما بين القوسين. والورقة من الألوان: سواد في غبرة، أو سواد وبياض.

(١٠) أي المنخل اليشكري. وهو من قصيدة في الحماسة. وانظر شرح التبريزي (التجارية) ٢/١٠٣

فذهب الكسائىّ فيــه إلى أن أصله وُآر ، وأنه فُعَال من وأرت النار إذا حفرت لها الإرة[1]، خففت الهمزة، فصارت لفظا إلى وُوَار، فهمزت الفاء البتّة فصارت : أُوَار . ولم يأتـ منهـم[2] على أصله : وُآر (ولا)[3] مخففا (مبدل العيـن)[4] : وُوَار . وكلاهما يبيحه القياس ولا يحظُره .

٥ فأمّا قول الخليل فى فُعْــل من وأيت إذا خففته : أُوىٌ فقــد ردّه أبو الحسن وأبو عثمان[5] ، وما أبيا منه عندى إلا مابيًّا .

وكذلك البريّة فيمن أخذها[6] من برأ الله الخلق — وعليه أكثر الناس — ، والنبى عند سيبويه ومن تبعــه فيه[7] ، والذُّرِّيّة فيمن أخذها من ذرأ الله الخلْق . وكذلك ترى وأرى ونرى ويرى فى أكثر الأمر، والخابية، ونحو ذلك ممــا أُلزم التخفيف .

١٠ ومنه ما أُلزم البدل، وهو النبىّ — عند سيبويه — ، وعِيد؛ لقولهم: أعياد، وعُيَيد .

ومن ذلك ما يبيحه[8] القياس فى نحــو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج : من اعتقاب الكسر والضمّ على كل واحدة[9] من هذه العيون، وأن يقال : يخرُج ويخرِج، ويدخُل ويدخِل، ويضرُب ويضرِب، ويجلُس ويجلِس، قياسا على ما اعتقبتْ على عينه الحركتان معا؛ نحو يعرُش ويعرِش ويشنُق ويشنِق[10] ويخلُق ويخلِق[11]، وإن كان

١٥ (١) هى موقد النار .   (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « عنهم » .
(٣) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .   (٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « غير مبدل العين » . وفى ط : « غير مبدل الفاء » .   (٥) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .
(٦) ويأخذها بعض اللغو بين من البرى أى التراب .   (٧) انظر الكتاب ٢/١٧٠
(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ينتجه » .
٢٠ (٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « واحد » .
(١٠) كذا فى ط . وفى ز ، ش : « يسبق ، ويسبق » . وما أثبت موافق لما فى المعاجم .
(١١) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « يخلق ويحلق » وهو تصحيف . وفى الجمهرة ٣/٤٤٩ : « ويحلقون ويخلقون » بضم اللام وكسرها .

الكسر في عين[1] مضارع فَعَل أولى به من يفعُل ؛ لما قد ذكرناه في شرح تصريف أبي عثمان ، فإنهما على كل حال مسموعان أكثرَ السماع في عين مضارع فَعَل .

فاعرف ذلك ونحوه مذهبا للعرب ، فمهما ورد منه فتلقّه عليه .

باب في إجراء اللازم مُجرى غير اللازم، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم

الأوّل منهما كقوله[2] :

* الحمد لله العليّ الأجلَلِ *

وقوله :

* تشكو الوَجَى من أظلَلِ وأظلَلِ[3] *

وقوله :

وإن رأيت الحِجَجَ الرواددا   قواصرا بالعُمْر أو مواددا[4]

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه . فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل ؛ نحو جعل لك وضرب بكر[5] ؛ كما شُبِّه غير اللازم (من ذلك)[6] باللازم فادّغم ؛ نحو ضَرَبكّر وجَعَلّك ؛ فهذا[7] مشبَّه في اللفظ بشدّ ومدّ واستعدّ ونحوه ، مما لزم فلم يفارق .

ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم : عَوَى الكلب عَوْيَة . وهذا عندى وإن كان لازما فإنه أجرى مجرى بنائك من باب طويت فَعِلة، وهو قولك : طَوِيَة،

(١) سقط في ش . (٢) أى أبي النجم . وهو أوّل أرجوزته الطويلة . (٣) انظر ص ١٦١ من الجزء الأوّل . (٤) « مواددا » كذا في ش . وفي د ، ه ، ز ، ط : « صواددا » وانظر ص ١٦١ من الجزء الأوّل . (٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه ، ز : « فعل » . (٦) سقط ما بين القوسين في د ، ه ، ز . (٧) كذا في ش ، ط . وفي د ، ه : « وهذا » .

كقولك : امرأة[1] جَوِية ، ولَوِية ، من الجَوى[2] واللّوى[3] ؛ فإن[4] خففت حركة العين فأسكنتها قلت : طَوْية وجَوْية ولَوْية ، فصحّحت العين ولم تعِلّها[5] بالقلب والادغام ، لأن الحركة فيها منويّة .

وعلى ذلك قالوا[6] فى فَعِـلان من قويت : قَوِيَان ، فإن أسكنوا صحّحوا العـين أيضا ، فقالوا : قَوْيان ، ولم يردّوا اللام[7] أيضا وإن زالت الكسرة من قبلها ؛ لأنها مرادة فى العين ، فكذلك قالوا : عَوَى الكلب عَوْية تشبيها (بباب[8] امرأة) جَوْية ولَوْية وقَوْيان ، هذا الذى نحن بصدده .

فإن قلت : فهلّا قالوا[9] أيضا على قياس هذا : طويت الثوب طَوْية وشويت اللحم شَوْية ، رجع الجواب الذى تقدّم فى أوّل الكتاب : من أنه لو فُعِل ذلك لكان قياسه قيـاس ما ذكرنا[10] ، وأنه ليست لعَوَى فيه مزيّة على طوى وشوى ؛ كما لم يكن لجاشم[11] ولا قاثم مزيّة يجب لهـا العدل بهما إلى جُشَم وقُثَم على مالك وحاتم ، إذ لم يقـولوا : مُلَك ولا حُتَم . وعلى أن ترك الاستكثار ممـا فيـه إعلال أو استثقال هو القياس .

---

(١) فى ط بعده : « طوية و » . (٢) هو الحرقة وشدّة الوجد من عشق أو حزن .
(٣) هو وجع فى المعدة . (٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « وإن » .
(٥) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « تعلها » .
(٦) فى ط : « ما قالوا » .
(٧) أى وهى الواو ، فلم يقولوا : قووان .
(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ : « بامرأة » وفى ز : « امرأة » .
(٩) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .
(١٠) فى د ، هـ ، ز : « ذكرناه » .
(١١) انظر ص ٥٢ ، ٧٧ من الجزء الأوّل .

ومن ذلك قراءة ابن مسعود : « فقُلَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا »[1] وذلك أنه أجرى حركة اللام ههنا — وإن كانت لازمة — مجراها إذا[2] كانت غير لازمة فى نحو قول الله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ ﴾[3] و﴿ قُمِ اللَّيْلَ ﴾[4] ، وقوله :

زِيادَتنا نعانُ لا تنسينّها ... خفِ الله فينا والكتابَ الذى تتلو[5]

ويروى «تقِ الله فينا»[6] . ويروى :

... تنسينها ا تَ قِ الله فينا

ونحوه ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

وأطلسَ يَهديه إلى الزاد أنفُهُ ... أطافَ بنا والليلُ داجى العساكرِ

فقلتُ لعمرٍو صاحبى إذْ رأيتُه ... ونحن على خُوصٍ دِقاقٍ عواسرِ[7]

أى عوى الذئب فسِر أنت . فلم يحفل بحركة الراء فيردَّ العين التى كانت حذفت لالتقاء الساكنين ، فكذلك شبَّه ابن مسعود حركة اللام من قوله : « فقلا له »[8] — وإن كانت لازمة — بالحركة لالتقاء الساكنين فى ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ ﴾ و﴿ قُمِ اللَّيْلَ ﴾ وحركة الإطلاق الجارية مجرى حركة[9] التقائهما فى (سِر)[10] .

---

(١) آية ٤٤ سورة طه . (٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « وإن » .

(٣) آية ٢٦ سورة آل عمران . (٤) آية ٢ سورة المزمل .

(٥) انظر ص ٢٨٦ من الجزء الثانى . (٦) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٧) الأطلس : الذئب ، وهو وصف غالب له ، من الطلسة ، وهى غبرة إلى سواد ، وذلك لون الذئب . ويريد بالخوص الدقاق : الرواحل التى قد جهدها السير . و « عواسر » فى ظاهره وصف « خوص دقاق » . والعواسر من النوق : التى ترفع أذنابها عند السير من نشاطها . والمراد غير هذا كما ذكر المؤلف . وقد كتب « عوا » بالألف للإلغاز . هذا وفى ش ، ب : « ورأيته » . وما هنا فى ز، ط .

(٨) سقط لفظ « له » فى ش، ط . (٩) سقط فى د، هـ .

(١٠) فى ط : « سِرْ » .

ومثله قول الضّبيّ :

في فِتْيــةٍ كلّمــا تجمّعت الــ بيْــداءُ لم يَهْلَعوا ولم يَخمُــوا[1]

يريد : ولم يخيموا . فلم يحفِـل بضمة[2] الميم ، وأجراها مجرى غير اللازم فيما[3] ذكرناه وغيره، فلم يردد العين المحذوفة من لم يخِم . وإن شئت قلت في هذين : إنه اكتفى بالحركة من الحرف ، كما اكتفى الآخر بها منه في قوله :

كفّاكَ كفٌّ ما تُلِــيق درهَمــا جُودا وأخرى تعطِ بالسيف الدّمَا

وقول الآخر :

* ... بالذى تُرِدانِ *

أى (بالذى)[4] تريدانِ[5] . وسيأتى هذا فى بابه .

الثانى منهما وهو إجراء غير اللازم مجرى اللازم وهو كثير . من ذلك قول بعضهم فى الأحمر إذا خفّفت همزته : لَحْمَر ، حكاها أبو عثمان . ومن قال : ألحمر قال: حركة اللام[6] غير لازمة، إنمـا هى لتخفيف الهمزة، والتحقيق لها جائز فيها .

ونحو ذلك قول الآخر :

قد كنتَ تُخفِى حُبّ سمراءَ حِقْبةً فبُــحْ لانَ منهــا بالذى أنت بائحُ[7]

فأسكن الحــاء التى كانت متحرّكة لالتقــاء الساكنين فى بُحِ الآن ، لمّــا[8] تحركت للتخفيف[9] اللامُ .

(١) « تجمعت البيداء » أى تجمع أهلها لحرب . و « لم يخموا » : لم يجبنوا .
(٢) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « بضم » .
(٣) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « مما » .
(٤) سقط فى ش، ط . (٥) فى ط : « يريدان » .
(٦) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : « الحاء » .
(٧) فى ش : « خيفة » فى مكان « حقبة » .
(٨) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « كما » .
(٩) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « لتخفيف » .

وعليه قراءة من قرأ : ﴿قَالُوا لَانَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ (١) فأثبت واو (قالوا) لمّا تحركت لام لان . والقراءة القويّة : «قالُلَان» بإقرار الواو على حذفها ؛ لأن الحركة عارضة للتخفيف .

وعلى القول الأوّل قول الآخر (٢) :

حَـدَبْدَبَى بَدَبْدَبَى مِنْـكُمْ لَانْ ... إنّ بنى فـزارةَ بنِ ذُبيانْ ٥

قـد طـرّقتْ ناقتُهـمْ بإنسانْ ... مُشَـيَّأً سـبحان ربّى الرحمنْ

أسكن ميم (منكم) لمّا تحركت لام (لَان) وقد كانت مضمومةً عنـد التحقيق فى قولك : منكُمُ الآن، فاعتـدّ (٣) حركة التخفيف، وإن لم تكن لازمة . وينبغى أن تكون قراءة أبى عمـرو : ﴿ وأنّهُ أَهْلَكَ عَادا لُّولَى ﴾ (٤) على هـذه اللغة ، وهى قولك مبتدئا : لولى ، لأن الحركة على هذا فى اللام أثبت منها على قول من قال : اَلْحَمَر . ١٠ وإن كان حملها أيضا على هذا جائزا، لأن الادّغام وإن كان بابه أن يكون فى المتحرك فقد ادّغم أيضا فى الساكن، فحرك فى شُدّ ومُدّ وفِرّ يارجل وعَضّ، ونحو ذلك .

ومثله ما أنشده أبو زيد :

ألا يا هنـدُ هنـدَ بنى عُمَـيرٍ ... أرثٌّ لَانَ وَصْلُكِ أم جديدُ

ادّغم تنوين رثّ فى لام لان . ١٥

---

(١) آية ٧١ سورة البقرة . والقراءة بإثبات الواو إحدى الروايتين عن نافع . وانظر البحر ٢٥٧/١

(٢) هو سالم بن دارة يهجو مر بن رافع الفـزارى . يرمى فزارة بإتيان النياق . وحدبدبى : لعبة للصبيان . والتطريق : أن يخرج بعض الولد و يعسر انفصاله حين الوضع ؛ والمشيأ : القبيح المنظر . وانظر اللسان (حدب) . وفيه « يا صبيان » فى مكان « منكم لان » . وفى التكملة للصاغانى رواية أخرى لهذا الشعر . وفى د، هـ، ز، ط : « مشنا » فى مكان : « مشيأ » . وفى اللسان (أين) عزى هذا الرجز ٢٠ إلى أبى المنهال .

(٣) فى ط : « فاعتقد » .

(٤) آية ٥٠ سورة النجم . يريد القراءة بادغام التنوين فى لام (لولى) .

ومما نحن على سمته قول الله — عزّ وجلّ — ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾[1] وأصله : لكنْ أَنا، فخفّفت الهمزة (بحذفها وإلقاء)[2] حركتها على نون لكنْ، فصارت لكِنَنَا[3]، فأُجرى غير اللازم مجرى اللازم، فاستثقل التقاء المِثلين متحركين، فأُسكن الأوّل، وادّغم فى الثانى، فصار: لكِنّا، كما ترى. وقياس قراءة من قرأ : «قالُلاَن»، فحذف الواو، ولم يحفل بحركة اللام أن يظهر النونين[4] هنا؛ لأن حركة الثانية غير لازمة، فيقولَ : لكنَنَا، بالإظهار؛ كما تقول فى تخفيف حوْأبة[5] وجيْئل[6] : حَوَبة وجَيَل، فيصحّ حرفا اللين هنا، ولا يقلبان لمـّا كانت حركتهما غير لازمة .

ومن ذلك قولهم فى تخفيف رُؤْيا ونُؤْى : رُويَا ونُوىٌ، فتصحّ الواو هنا وإن سكنت قبل الياء؛ من قِبَل أن التقدير فيهما[7] الهمز[8]؛ كما صحّت فى ضَوٍ ونَوٍ تخفيف ضَوْء ونَوْء؛ لتقديرك الهمز وإرادتك إياه. وكذلك أيضا صحّ نحو شَى وفَى فى تخفيف شيْء وفَىْء، لذلك[9] .

وسألت أبا علىّ — رحمه الله — فقلت : مَن أجرى غير اللازم مُجرى اللازم، فقال : لكنّا، كيف قياس قوله إذا خفّف نحو حَوْءَبة وجَيْئل ؟ أيقلِبُ فيقولَ : حابة وجال، أم يقيم (على التصحيح فيقولَ حَوَبة وجَيَل)[10] ؟ فقال : القلب هنا لا سبيل إليه . وأومأ إلى أنه أغلظ من الادّغام؛ فلا يقدم عليه .

---

(١) آية ٣٨ سورة الكهف .
(٢) فى ط : « فحذفوها وألقوا » .
(٣) الأوفق فى الرسم : «لكن نا» .
(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «التنوين» .
(٥) هى الدلو الضخمة .
(٦) هى الضبع .
(٧) كذا فى ش . يريد رويا ونويا . وفى د، هـ، ز، ط : «فيها» أى الواو .
(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « الهمزة » .
(٩) كذا فى ش . وفى ط : « كذلك » . وسقط فى د، هـ، ز .
(١٠) فى ط : « فيقول : حوبة وجيل مقيا على التصحيح » .

فإن قيل فيما بعد : فقد قلبت العربُ الحرف للتخفيف، وذلك (قول بعضهم)[1] رُيًّا ورُيَّةٌ فى تخفيف رؤيا ورؤية (وهـذا واضح،[2] قيـل : الفرق أنك لمـا صرت إلى لفظ رُويا ورُوية) ثم قلبت الواو (إلى الياء)[3] فصار[4] إلى رُيًّا ورُيَّة، إنمـا[5] قلبت حرفا إلى آخر كأنه هو ؛ ألا ترى إلى قوة شَـبَه الواو بالياء، وبعدها عن الألف، فكأنك لمّـا قلبت مقيم على الحرف نفسه، ولم تقلبه؛ لأن الواو كأنها هى الياء نفسها، وليست كذلك الألف ؛ لبعدها عنهما بالأحكام الكثيرة التى قد أحطنا بها علما . وهذا فرق . وما[6] يجرى من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير؛ وفيما مضى من جملته كاف .

باب فى إجراء المتّصل مُجرى المنفصل ، وإجراء المنفصل مجرى المتصل

فمن الأول قولهم: اقتتل القوم، واشتتموا. فهذا بيانه (نحو من بيان)[7] (شلّت[8] تلك) وجعلَ لك؛ إلا أنه أحسن من قوله :

* الحمد لله العلىّ الأجلل *

---

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « قولهم » .

(٢) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٣) كذا فى ش . وفى ط : « للياء » وسقط هذا فى د، هـ، ز .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « فصارت » .

(٥) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « وإنمـا » وهو محرف عن « فإنمـا » .

(٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « ممـا » .

(٧) كذا فى ط . وفى ز : « نحو » وفى ش : « بيان » . ويريد بالبيان الإظهار وترك الادغام .

(٨) كذا فى الأشـباه للسيوطى . وفى ط : « سيت تلك » وهو محرف عمـا أثبت . وفى ش : « سبب تلك » . وفى د، هـ، ز : « ضرب بكر » .

(وهذا)[1] لأن هذا إنما يظهر مثله ضرورة، وإظهار[2] نحو اقتتل واشتتم مستحسن، وعن غير ضرورة.

وكذلك باب قولهم: هم يضربوننى، وهما يضربانّى، أُجرى — وإن كان منفصلا — مُجرى يضربان نُعْمَ[3]، ويضربون نافعا. ووجه الشبه بينهما[4] أن نون الإعراب هذه

٥ لا يلزم[5] أن يكون بعدها نون؛ ألا ترى أنك تقول: يضربان زيدا، ويكرمونك، ولا تلزم[6] هى أيضا، نحو لم يضربانى. ومَن ادّغم نحو هذا واحتجَّ بأن المثلين في كلمة واحدة فقال: يضربانّى و (قال تُحاجُّونّا)[7] فإنه يدّغم أيضا نحو اقتتل، فيقول: قَتَّل. ومنهم من يقول: قِتَّل، ومنهم من يقول: قِتِّل. ومنهم من يقول: اِقَتَّل، فيثبتُ همزة الوصل مع حركة القاف، لمّا كانت الحركة عارضة

١٠ للنقل أو (لالتقاء)[8] الساكنين. وهذا مبيَّن فى فصل الادّغام.

ومِن ضدّ ذلك قولهم: ها اللهِ ذا[9]، أجرى[10] مجرى دابّة وشابّة. وكذلك قراءة من قرأ ﴿فلا تَّناجَوا﴾[11] و ﴿حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا﴾[12] ومنه — عندى — قول الراجز: — فيما أنشده[13] أبو زيد —:

مِن أىَّ يومَىَّ من الموت أَفِرْ ... أيومَ لم يُقْدَرَ أَمْ يومَ قُدِرْ

١٥ (١) كذا فى ش. وفى ط: «وبابه» وسقط فى د، هـ، ز. (٢) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «إظهاره». (٣) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «يشتان». (٤) سقط فى ط. (٥) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «تلزم». (٦) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «يلزم». (٧) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «قل أتحاجونا». (٨) فى د، هـ، ز: «التقاء». (٩) سقط فى د، هـ، ز. (١٠) سقط فى ش،

٢٠ ط. ويريد إثبات ألف (ها) فتلتق ساكنة مع اللام الأولى من لفظ الجلالة. (١١) آية ٩ سورة المجادلة. وفى الأصول: «ولا تناجوا» وهو غير التلاوة. وهو يريد القراءة بادغام التاءين فى (تتناجوا) وهى قراءة ابن محيصن. وانظر البحر ٨/ ٢٣٦ (١٢) آية ٣٨ سورة الأعراف. وهو يريد القراءة باثبات ألف (إذا) على الجمع بين الساكنين. وهى قراءة عصمة عن أبى عمرو. وانظر تفسير القرطبى ٧/ ٢٠٤ (١٣) انظر النوادر ١٣، وحماسة البحترى ٤٥، والعقد الفريد

٢٥ فى «فضائل الشعر» ففيه أن عليا رضى الله عنه تمثل به؛ وفيه بيت آخر بعده.

كذا أنشده أبو زيد : لم يُقْدَرَ، بفتح الراء، وقال : أراد النون الخفيفة فحذفها ، وحَذْف نون التوكيد وغيرها من علاماته جارٍ عندنا مجرى ادّغام الملحق فى أنه نقض الغرض؛ إذ كان التوكيد من[1] أماكن الإسهاب والإطناب، والحذف من مظانّ الاختصار والإيجاز . لكن القول فيه عندى أنه أراد : أيوم لم يقدرْ أم يوم[2] قدر، ثم خفّف همزة (أم) فحذفها وألقى حركتها على راء (يقدر) فصار تقديره (أيوم[3] لم يقدرمَ[4] ، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره) : أيوم لم يقدرَا امْ، فحرك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، فصار تقديره يقدرَ أم (واختار)[5] الفتحة إتباعا لفتحة الراء . ونحو من هذا التخفيف قولهم فى المرأة والكماة (إذا[6] خففت الهمزة: المراة والكماة) . وكنت ذاكرت الشيخ أبا علىّ — رحمه الله — بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال : هذا إنما يجوز فى المتصل . قلت له[7]: فأنت أبدا تكرر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتّصل ، فلم يردّ[8] شيئا . وقد ذكرت قديما هذا الموضع فى كتابى «فى سرّ صناعة الإعراب» .

ومن إجراء المنفصل مُجرى المتّصل قوله[9] :

* وقد بدا هَنْـكِ من المئزر *

فشبه (هَنُك) بعضد فأسكنه[10]؛ كما يسكّن نحو ذلك .

(١) كذا فى ش ، ط : وفى د ، هـ ، ز : « فى » .

(٢) فى ش : « يوم » . (٣) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٤) « لقدرم » كذا فى الأشباه . وفى ز ، ط : « يقدر » .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فاختار » .

(٦) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٧) سقط فى ش ، ط .

(٨) كذا فى ز . وفى ش ، ط : « يزد » .

(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فأسكن » .

(١٠) انظر ص ٣١٧ من الجزء الثانى .

ومنــه :

* فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقِبٍ[1] *

كأنه شبَّه (رَبُ غَ) بعضُد . وكذلك ما أنشده أبو زيد :

* قالت سُلَيمى اشترْ لنا سَويقا[2] *

٥ وهو مشبَّه بقولهم فى عَلِم : عَلْم ؛ لأن (ترِلَ)[2] بوزن عَلِم . وكذلك ما أنشده أيضا من قول الراجز :

* فاحذر ولا تكترْ كرِيّاً أعوجا[3] *

لأن (تَرِكَ) بوزن عَلِم . وهذا الباب نحو من الذى قبله . وفيه ما يحسن و يقاس ، وفيه ما لا يحسن ولا يقاس . ولكلٍّ وجه ، فاعرفه إلى ما يليه من نظيره .

١٠ باب فى احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل

هذا موضع يتهاداه أهل هــذه الصناعة بينهم ، ولا يستنكره — على ما فيه — أحد منهم .

وذلك كقولهم[4] فى التمثيل من الفعل فى حَبَنْطى : فَعَنْلى . فيظهرون النون ساكنة قبل اللام . وهذا شىء ليس موجودا فى شىء من كلامهم ؛ ألا ترى أن صاحب

١٥ الكتاب قال : ليس[5] فى الكلام مثل قِنْرٍ ، وعَنْلٍ . وتقول فى تمثيل عُرُنْد[6] : فُعُنْل ، وهو كالأوّل . وكذلك مثال جَحَنْفَل : فَعَنْلَل ، ومثال عَرَنْقُصان[7] : فَعَنْلُلان .

---

(١) انظر ص ٣٤٠ من الجزء الثانى .

(٢) كذا فى ش . وفى ط : « ترك » وفى د ، هـ ، ز : « ترك لام » و يبدو أن الأصل « ترل » ولما كانت اللام تشتبه فى كتابتها بالكاف كتب الكاتب فوقها (لام) فظن الناسخ بعد أنه من متن الحديث

٢٠ فأدرجه فى الكتاب . (٣) انظر ص ٣٤٠ من الجزء الثانى .

(٤) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « قولهم » .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٤١٦ (٦) هو الشديد من كل شىء . (٧) هو نبت .

وهـذا لا بدّ أن يكون هو ونحوه مظهَرا ، ولا يجـوز ادّغام النون فى اللام فى هذه الأماكن ؛ لأنه لو فُعِـل ذلك لفسد الغرض ، وبطل المراد المعتمـد ؛ ألا تراك لو ادّغمت نحو هذا للزمك أن تقول فى مثل عُرُنْدٍ : إنه فُعُلّ، فكان إذًا لا فرق بينه وبين قُمُـدّ(١)، وعُتُلّ(٢) ، وصُمُلّ(٣) . وكذلك لو قلت فى تمثيـل جَحَنْفَل : إنه فَعَلّ لالتبس(٤) ذلك بباب سَـفَرْجل وفرزدق ، وباب عَدَبّس وهَمَلّع وعَمَلّس . وكذلك لو ادّغمت مثال(٥) حَبَنْطى فقلت : فَعَلّى(٦) لالتبس بباب صَلَخْدَى وجَلَعْبَى .

وذكرت ذَرْأً(٧) من هذا ليقوم وجهُ العذر فيه بإذن الله . وبهـذا تعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ؛ ألا تراك لو قيـل لك(٨) : ابنِ من دخل مثـل جَحَنْفَل لم يجز؛ لأنك كنت تصير به إلى دَخَنْلَل، فتظهر النون ساكنة قبل اللام ، وهذا غير موجود . فدلّ أنك فى التمثيل لست ببانٍ ، ولا جاعل ما تمثّله من جملة كلام العرب ؛ كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثّل . ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثّل فيها من الدخول ، كما مثّـل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جحنفل من دخل دخنلل؛ كما قلت فى التمثيل : وزن جحنفل من الفعل فعنلل . فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين .

---

(١) هو القوىّ الشديد . (٢) هو الأكول الغليظ . (٣) هو الشديد الخلق .
(٤) كذا فى ش، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لألبس » .
(٥) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « مثل » .
(٦) كذا فى ط . ورسم فى ز ، ش : « فعلا » .
(٧) أى طرفا وشيئا يسيرا . هذا وفى ز، ط : «دروا» وهو تحريف عن «ذروا» فى معنى ذرء .
(٨) سقط فى د، هـ، ز .

باب فى الدلالة اللفظيّة والصناعيّة والمعنويّة

اعلم أن كل واحد[(١)] من هذه الدلائل معتد مراعًى مُؤْثَر؛ إلا أنها فى القوة والضعف على ثلاث مراتب :

فأقواهنّ الدلالة اللفظية ، ثم تليها الصناعية ، ثم تليها المعنوية . ولنذكر من ذلك ما يصحّ به الغرض .

٥

فمنه جميع الأفعال . ففى كل واحد منها الأدلّة الثلاثة . ألا ترى إلى قام ، و(دلالة[(٢)] لفظه على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله . فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه . وإنما كانت الدلالة الصناعيّة أقوى من المعنويّة من قِبَل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها[(٣)] صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزَم بها . فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه ، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به ، فدخلا بذلك فى باب المعلوم بالمشاهدة . وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم[(٤)] الاستدلال ، وليست فى حيّز الضروريات[(٥)] ؛ ألا تراك حين تسمع ضَرَب قد عرفتَ حدثه ، وزمانه ، ثم تنظر فيما بعد ، فتقول : هذا فِعل ، ولابدّ[(٦)] له من فاعل ، فليت شعرى مَن هو ؟ وما هو ؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل مَن هو وما[(٧)] حاله[(٨)] ، من موضع آخر لا من مسموع ضرب ؛ ألا ترى أنه

١٠

١٥

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « واحدة » .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « دلالته على مصدره لفظا » .

(٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « فلأنها » .

(٤) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « بمعلوم » .

(٥) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « الضرورات » .

٢٠

(٦) ثبت حرف العطف فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .

(٧) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « ما » .

(٨) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « هو حاله » .

يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكّر يصحّ منه الفعل[1] ، مجملا غير مفصّل . فقولك : ضرب زيد ، وضرب عمرو ، وضرب جعفر ، ونحو ذلك شَرَع سـواء ، وليس لضرب بأحد الفاعلين هـؤلاء (ولا)[2] غيرهم خصوص ليس له بصاحبه ؛ كما يخصّ بالضرب دون غيره من الأحداث ، و بالمـاضى دون غيره من الأبنية . ولو كنت إنمـا تستفيد الفاعل (من لفظ)[3] ضَرَب لا معناه للزمك إذا قلت : قام أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر فى هذا كذلك ، بل دلالة ضَرَبَ على الفاعل كدلالة قام ، وقعد، وأكل وشرب وآنطلق ، وآستخرج عليه ، لا فرق بين جميع ذلك .

فقد علمت أن دلالة المِثـال على الفاعل من جهة معناه ، لا[4] من جهة لفظه ؛ ألا ترى أن كل واحد من هـذه الأفعال وغيرها يَحتاج[5] إلى الفاعل حاجة واحدة ، وهو استقلاله به ، وانتسابه إليه، وحدوثه عنه، أو[6] كونه بمنزلة الحادث عنه ، على ما هو مبيّن فى باب الفاعل . وكان أبو علىّ يقوّى قول أبى الحسن فى نحو قولهم : إنى لأمرّ بالرجل مثلك : إن اللام زائدة، حتى كأنه قال : إنى لأمرّ برجل مثلك ، لمّـا لم يكن الرجل هنا مقصودا معيّنا ، على قول الخليل : إنه تراد[7] اللام فى المِثل ، حتى كأنه قال : إنى لأمرّ بالرجل المِثل لك، أو نحو ذلك ؛ قال[8] : لأن الدلالة

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « به » .

(٢) كذا فى ط . وفى ز : « و » وسقط فى ش .

(٣) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ، ط : « بلفظ » وفى ش : « من نفس » .

(٤) سقط فى د ، هـ ، ز . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « محتاج » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « و » .

(٧) فى ش : « تراد » وهو تحريف عما أثبت . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « يزيد » . وانظر الكتاب ١/٢٢٤ (٨) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « فقال » .

اللفظية أقوى من الدلالة المعنـوية ، أى أن اللام (فى قول أبى الحسن)[1] ملفوظ بها ، وهى فى قول الخليل مرادة مقدّرة .

واعلم أن هذا القول من أبى علىّ غير مرضىّ عندى ؛ لمـا أذكره لك . وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها ، وهذا محال ، و[2]كيف يكون لفظ الشىء دلالة على زيادته ، وإنما جعلت الألفاظ أدلّة على إثبات معانيها ، لا على سلبها ، وإنمـا[3] الذى يدلّ على زيادة اللام هو كونه مبهما لا مخصوصا ؛ ألا ترى أنك لا تفصل بين معنيى قولك : إنى لأمرّ برجل مثلك ، وإنى لأمرّ بالرجل مثلك ، فى كون كلّ واحد منهما منكوراً[4] غير معروف ، ولاموماً به[3] إلى شىء بعينه ؛ فالدلالة أيضا من هذا الوجه (كما ترى)[5] معنويّة ؛ كما أن إرادة الخليل اللام فى (مثلك) إنمـا دعا إليها جَرْيه صفة على شىء هو فى اللفظ معرفة ، فالدلالتان إذًا كلتاهما معنويّتان .

ومن ذلك قولهم للسُّـلَّم[6] : مِرْقاة ، وللدرجـة[7] مَرْقاة ، فنفس اللفظ يدلّ على[8] الحدث الذى هو الرقىّ ، وكسر[9] الميم يدلّ على أنها ممـا[10] ينقل و[11]يحتمل عليـه (وبه)[12] كالمِطرقة والمِـئزر والمِنجل ، وفتحة ميم مَرْقاة تدلّ[13] على أنه مستقِرّ[14] فى موضعه ،

---

(١) سقط ما بين القوسين فى ش . (٢) سقط حرف العطف فى ش .
(٣) سقط فى د ، هـ ، ز . (٤) فى د ، هـ ، ز : « منكرا » . (٥) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « السلم » . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الدرجة » . (٨) كذا فى ش . وفى ط ، ز : « تدل » .
(٩) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « كسرة » . (١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « تنقل » . (١١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « يعتمد » . (١٢) سقط فى ط .
(١٣) فى هـ : « المنخل » . (١٤) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « يدل » .
ويرى المؤلف فرق بين السلم والدرجة . فالسلم ما ينقل والدرجة ما يبقى ، ويجعل الأوّل المرقاة بكسر الميم ، والآخر المرقاة بفتحها . ويبدو أن هذا الفرق بشقيه أغلبىّ ، كما يؤخذ من اللغة .

كالمنارة والمثابة[١] . ولو كانت المنارة ممّا يجوز كسر ميمها لوجب تصحيح عينها ، وأن تقول فيها[٢] : مِنْوَرة (لأنه كانت[٣]) تكون حينئذ منقوصة، من مثال مِفعال؛ كمِزْوَحة[٤] ومِسْوَرة ومِعْوَل ومِجْوَل[٥]، فنفس (ر ق ى) يفيد معنى الارتقاء، و (كسرة الميم وفتحتها تدلّان[٦]) على ماقدّمناه : من معنى الثَبات أو الانتقال . وكذلك الضرب والقتل : نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما ، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة، على مانقوله فى المصادر . وكذلك اسم الفاعل — نحو قائم وقاعد — لفظه يفيد الحدث الذى هو[٧] القيام والقعود، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل . وكذلك قَطّع وكسّر ، فنفس اللفظ ها هنا[٨] يفيد معنى الحدث ، وصورته تفيد شيئين : أحدهما الماضى ، والآخر تكثير الفعل ، كما أن ضارَب يفيد بلفظه الحدث، وبِبنائه[٩] الماضى وكونَ الفعل من اثنين ، و بمعناه على أن له فاعلا . فتلك أربعة معانٍ . فاعرف ذلك إلى ما يليه ؛ فإنه كثير ؛ لكن هذه طريقه .

باب فى الاحتياط

اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكّنته (واحتاطت[١٠]) له .

فمن ذلك التوكيد ، وهو على ضربين :

(١) فى ط : « المثانة » . (٢) سقط لفظ « فيها » فى ش .

(٣) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « لأنها » . (٤) هو متكأ من جلد .

(٥) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : « محول » . والمجول : ثوب للنساء أو للصغيرة، والخلخال .

(٦) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : « كسر الميم وفتحها يدلان » .

(٧) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : « به » . (٨) سقط فى ش، ط .

(٩) كذا . والأولى سقوط هذا الحرف .

(١٠) فى ش : « فاحتاطت » .

أحدهما تكرير الأوَّل[1] بلفظه . وهو نحو قولك : قام زيد (قام[2] زيد) و(ضربت[3] زيدا ضربت) وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والله أكبر الله أكبر،[4] وقال[5] :

إذا التَّيَّازُ ذو العضَلات قلنا إليكَ إليكَ ضاق بها ذِراعا

وقال[6] :

٥ وإيّاك إيّاك المراءَ فإنه إلى الشر دعّاء وللشرّ جالبُ

وقال :

إنّ قوما منهمْ عُمَير وأشبا هُ عمــيرٍ ومنهــم السفّاحُ
لجــديرون بالوفاء إذا قا لَ أخو النجدة: السلاحُ السلاح[7]

وقال :

١٠ أخاك أخاك إنّ مَن لا أخا له كساعٍ إلى الهَيْجا بغير سلاحِ[8]

وقال :

أبوك أبوك أَرْبَدُ غيرَ شكّ أحلّك فى المخازى حَيْثُ حلا[9]

---

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز، ط : « الأولى » .

(٢) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش : « قام » . وفى ط : « زيد » .

١٥ (٣) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « ضربت عمرا ضربت عمرا » .

(٤) سقط حرف العطف فى د، هـ، ز، ط .

(٥) أى القطامىّ . والبيت من شعر فى وصف ناقة أحسن القيام عليها إلى أن قويت وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها لقوّتها وعزّة نفسها ، فالتياز — وهو القوىّ من الرجال — إذا دفعت إليه ليركبها ضاق ذرعا بها . وانظر اللسان (تيز) .

٢٠ (٦) أى الفضل بن عبد الرحمن القرشىّ . وانظر معجم الشعراء للمرزبانى ٣١٠ ، وطبقات الزبيدى ٥٠ ، والكتاب ١/ ١٤١ وهو فيه غير منسوب .

(٧) ورد البيتان فى معانى القرآن للفرّاء ١/ ١٨٨ ، وقال فى تقديمهما : «أنشدنى بعضهم» .

(٨) انظر ص ٤٨٠ من الجزء الثانى .

(٩) ورد فى الحماسة مع بيت آخر غير منسوب . وانظر شرح التبريزى ١/ ٢٩٩

يجوز أن يكون من هذا (تجعل[1]) أبوك الثانى منهما[2] تكريرا للأول، وأربد الخبر،
ويجوز أن يكون أبوك الثانى خبرا عن الأول أى أبوك الرجل المشهور بالدناءة
والقِلّة. وقال:

قم قائمـا قم قائمـا   رأيتَ عبدا نائمـا
وأمـةً مراغِمـا   وعُشَـراء رائمـا[3]

هذا رجل يدعو لابنه وهو صغير، وقال:

فأينَ إلى أينَ النجاءُ ببغلتى   أتاكَ أتاكَ اللاحقون آحبِس آحبِس[4]

وقالوا فى قول آمرئ القيس:

نَطْعُنهم سُلْكَى ومخلوجةً   كرَّ كلامين على نابِلِ[5]

قولين: أحدهما مانحن عليه، أى تثنية كلامين على[6] ذى النبْل إذا قيل له: آرمِ آرمِ،
والآخر: كرَّك لامين، وهما السهمان، أى كما تردّ السهمين على البرّاء للسهام إذا
أخذتهما لتنظر إليهما، ثم رميتهما إليه فوقعا مختلفين: هكذا أحدهما، وهكذا
الآخر. وهذا الباب كثير جدّا. وهو فى الجُمَل والآحاد جميعا.

---

(١) كذا فى ش. وفى ط: «على أن تجعل». وفى د، هـ، ز: «يجعل».
(٢) ثبت فى ط. وسقط فى ش. (٣) «قم قائما» أى قم قياما، فهو من إقامة اسم الفاعل مقام المصدر. و«أمة مراغما» أى مغاضبة. وقد وصفها بوصف المذكر، كما يقال: امرأة حائض. والعشراء من النوق: التى أتى على حملها عشرة أشهر، ويستمرّ لها هذا الوصف حتى تضع. والمراد هنا التى وضعت، والرائم: التى تعطف على ولدها. وانظر الصاحبى ٢٠٠ (٤) النجاء: النجاة والخلاص. وفى الخزانة ٢/٣٥٣: «وهذا البيت مع شهرته لم يعلم له قائل ولا تتمة». وستأتى فيه رواية: «اللاحقوك» فى مكان «اللاحقون». (٥) السلكى: الطعنة المستقيمة. والمخلوجة: التى فى جانب. و«لامين» على القول الثانى تثنية لام وأصله الهمز وهو السهم المريش بريش لؤام يكون بطن الريشة إلى ظهر أختها. والبيت من قصيدة له فى بنى أسد الذين قتلوا أباه وثأر له من أحياء منهم ذكرهم فى قوله قبل:

قـد قرت العينان من مالك   ومن بنى عمرو ومن كاهـل

(٦) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «فى».

والثانى[1] تكرير الأول بمعناه . وهو على ضربين : أحدهما للإحاطة[2] والعموم، والآخر للتثبيت[3] والتمكين .

الأول[4] كقولنا : قام القوم كلّهم ، ورأيتهم أجمعين — ويتبع ذلك من اكتع وأبضع[5] وأبتع وأكتعين وأبضعين[6] وأبتعين ما هو معروف — (ومررت[7] بهما كليهما) .

والثانى نحو قولك : قام زيد نفسُه ، ورأيته نفسه[8] .

ومن ذلك الاحتياط فى التأنيث ، كقولهم : فَرَسة، وعجوزة . ومنه ناقة ؛ لأنهم لو اكتفَوا بخلاف مذكّرها لها — وهو جَمَل — لغنُوا بذلك .

ومنه الاحتياط فى إشباع معنى الصفة ؛ كقوله[9] :

* والدهرُ بالإنسان دوّاريٌّ *

أى دوّار، وقوله[10] :

* غُضُفٌ طواها الأمسَ كَلّابِىٌّ *

---

(٢) سقط حرف العطف فى د، هـ، ز . (٢) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : «الإحاطة» .

(٣) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : «التثبيت» . (٤) كذا فى ش . وسقط فى د، هـ، ز، ط .

(٥) فى ش كتب : « أبضع » بنقطة فوق الضاد المعجمة ، ونقطة تحتها ، وهى علامة الإهمال ، وكتب فوقها (معا) أى أنها بالضاد المعجمة ، والصاد المهملة . وفى اللسان : « وأبصع كلمة يؤكد بها وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة ، وليس بالعالى » . وفى ط، ز : « أبصع » .

(٦) كتب أيضا فى ش : « أبضعين » بنقطة فوق الضاد ونقطة تحتها وهى علامة الإهمال . وهذا دلالة على أن فيها لغتين ، كما ذكر فى « أبضع » . وفى ز، ط : « أبصعين » .

(٧) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز .

(٨) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « عينه » . (٩) أى العجاج .

(١٠) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «وقول الآخر» . والشطر من أرجوزة طويلة للعجاج، ومنها الشطر السابق . وقوله : « غضف » كذا فى نسخ الخصائص . وفى الأرجوزة « غضفا » بالنصب مفعول « رأى » فى البيت قبله . وهو فى وصف ثور وحشى رأى كلاب صيد ضمرها صاحبها . فقوله : « غضفا » أى كلابا مسترخية الآذان ، وهو وصف غالب لكلاب الصيد . وانظر أراجيز العرب للبكرى .

أى كَلّاب، وقوله :

* كان حَدّاء قُرَاقِرِيَّا(1) *

أى قُراقِرا . حدّثنا أبو على قال : يقال خطيب مِصْقَع، وشاعر مِرْقَع ، وحَدّاء قُراقِر، ثم أنشدنا البيت . وقد ذكرنا من أين صارت ياءا الإضافة إذا لحقتا الصفة قوّتا معناها . ٥

وقد يؤكّد بالصفة كما تؤكِّد(2) هى ؛ نحو قولهم : أمس الدابر ، وأمس المدبر ، وقول(3) الله — عزّ اسمه — (إِلٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ(4)) وقوله تعالى : (وَمَنَاةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰ(5)) وقوله سبحانه : (فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ(6)) .

ومنه قولهم : لم يقم زيد . جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن كان معناه المضىّ . وذلك أنّ المضارع أسبق رُتْبة فى النفس من الماضى ؛ ألا ترى أن أوّل(7) أحوال ١٠ الحوادث أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد . فإذا نُفى المضارع الذى هو الأصل فما ظنّك بالماضى الذى هو الفرع .

وكذلك قولهم : إن قمت قمت، فيجىء(8) بلفظ الماضى والمعنى (معنى المضارع(9)) . وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك فى وقوعه بلفظ الماضى المقطوع) بكونه(10)، حتى كأنّ هذا قد وقع واستقرّ (لا أنّه(11)) متوقّع مترقّب . ١٥ وهذا تفسير أبى علىّ عن أبى بكر ، وما أحسنه ! .

(1) فى اللسان (قرر) : « وكان » . وأورده فى الحرة ٣/٣٤٣ هكذا :

أبكم لا يكلّم المطيّا وكان حدّاء قراقريّا

(2) فى ز : « يؤكّد » . (3) فى ش : « قال » . (4) آية ٥١ سورة النحل .

(5) آية ٢٠ سورة النجم . (6) آية ١٣ سورة الحاقة . (7) سقط فى ش . ٢٠

(8) فى ط : « يجئ » . وفى د ، هـ ، ز : « يجىء » .

(9) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ز : « لفظ المضارع » . وفى هـ : « بلفظ المضارع » .

(10) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « الماضى والمعنى معنى المقطوع » .

(11) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لأنه » .

ومنه قوله[1] :

قالت بنو عامر خالُوا بنى أَسَدٍ　　يا بُؤسَ للجهل ضَرّارا لِأقوام

أراد : يا بُؤس الجهل، فأقحم لام الإضافة (تمكينا واحتياطا لمعنى الإضافة)[2] وكذلك قول الآخر[3] :

٥　يا بُؤسَ للحــــرب الّتى　　وضعتْ أراهِطَ فاستراحوا

أى يا[4] بؤس الحرب؛ إلا أن الجرّ فى هذا ونحوه إنمـا هو للّام الداخلة عليه و إن كانت زائدة . وذلك أن الحرف العامل و إن كان زائدا فإنه لا بدّ عامل؛ الا ترى إلى قوله[5] :

بحَسْبِك فى القوم أن يعلموا　　بأنّك فيهـــمْ غَنِيٌّ مُضِـــرّ

فالباء زائدة وهى (مع ذا)[6] عاملة . وكذلك قولهم : قد كان من مِطر، وقد كان مِن حديث نَخَلِّ عنّى؛ فـ(من) زائدة وهى جارّة، ولا يجوز أن تكون[7] (الحرب) من قوله :

---

(١) سقط فى د ، هـ ، ز . والبيت للنابغة ، من قصـيدة يقولها فى بنى عامر ، وكانوا عرضوا على بنى ذبيان أن يقطعوا حلفهم مع بنى أسد ، و يحالفوهم هم . فذكر النابغة فيولة هذا الرأى ، وضعفه ورمى بنى عامر بالجهل إذ يسعون فى ترك بنى أسـد ، وهم حلفاء صدق . وخالوا : أى اتركوا ، والمخالاة : المتاركة .

١٥　وانظر الخزانة (السلفية) ٢/١١٢ ، والكتاب ١/٣٤٦　(٢) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٣) هو سعد بن مالك البكرى . والبيت من قصيدة له فى الحرب التى نشبت بين بكر وتغلب لمقتل كليب من تغلب . وهو فيهـا يحضض على الحرب و يعرّض بالحارث بن عباد البكرىّ الذى كان اعتزل الحرب . وقوله : « وضعت أراهط » أى حطّت قوما بالقعود عنها ، وأسقطتهم عن مرتبة الشرف ، فاستراحوا وآثروا السلامة كالنساء ، ولم يعانوا أخطار المجد والسيادة . وانظر الخزانة (السلفية) ١/٤٢١ ، وشرح

٢٠　الحماسة للتبريزى (التجارية) ٢/٧٣　(٤) سقط حرف النداء فى ش .

(٥) أى الأشعر الرقبان الأسـدىّ . والبيت من قطعة له يهجو فيها ابن عمه رضوان . والمضرّ : الذى له ضرّة ، وهى القطعة العظيمة من الإبل والغنم . وانظر اللسان (ضرر) والنوادر لأبى زيد ٧٣ ، وص ٢٨٢ من الجزء الثانى من الخصائص .

(٦) كذا فى ش . وفى ط : « مع ذاك » . وسقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

٢٥　(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يكون » .

يا بؤس للحرب مجرورة بإضافة (بؤس) إليها، واللام معلّقة؛ من قِبَل أن تعليق اسم[1] المضاف والتأول له أسهل من تعليق حرف الجرّ والتأوّل له، لقوّة الاسم وضعف الحرف . فأما[2] قوله :

لو كنت فى خَلْقاء من رأس شاهقٍ وليس إلى منهـا النزولِ سبيلُ[3]

فإن هذا إنمـا هو فَصْل بحرف الجرّ، لا تعليق .

فإن قلت : فمـا[4] تقول فى قوله :

أنَّى جَزَوا عامِرا سُـوءا بفعلِهـم أم كيف يجزونَنِى السُوءَى من الحسنِ[5]

وجمعه بين أم وكيف ؟ فالقول أنهما ليسا لمعنى واحد . وذلك أنّ (أم) هنـا جُرّدت لمعنى الترك والتحوّل[6]، وجرّدت من معنى الاستفهام، (وأفيـد)[7] ذلك من (كيف) لا منها . وقد دللنا على ذلك فيما مضى .

فإن قِيل : فهلّا وكّدتْ إحداهما الأخرى[8] كتوكيد[9] اللام لمعنى الإضافة، وياءى[10] النسب لمعنى الصفة .

قِيل: يَمنع من ذلك أنّ(كيف)لـمّا بُنِيت واقتُصر بها على الاستفهام البتّة جرت مجرى الحرف البتة[11]، وليس فى الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد، لأن فى ذلك نقضا

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « الاسم » .
(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « وأما » .
(٣) انظر ص ٣٩٥ من الجزء الثانى . والرواية هناك : « أو رأس شاهق » فى مكان : « من رأس شاهق » . (٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ما » .
(٥) «السوءى» كذا فى ش، ط . وفى د ، هـ ، ز : « شيئا » وهو محرف عن « سيئا » وانظر ص ١٨٤ من الجزء الثانى . (٦) يريد الإضراب . (٧) فى ط : « فأفيد » .
(٨) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « بالأخرى » .
(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لتوكيد » .
(١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ياء » .
(١١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ليس إلا » .

لمـا اعتُزِم عليه[1] من الاختصار فى استعمال الحروف . وليس كذلك يا بُؤس للحرب وأَحْوِرِى وأشقرِى . وذلك أنّ هنا إنما انضم الحرف إلى الاسم ، فهما مختلفان ، فجـاز أن يترادفا فى موضعهما لاختلاف جنسيهما .

فإن قلت : فقد قال[2] :

* وما إن طِبُّنا جُـبْنٌ ولكنْ *

وقال[3] :

* ما إن يكاد يخلّيهم لِوجهتهمْ *

فجمع بين ما و إنْ ، وكلاهما لمعنى النفى ، وهما — كما ترى — حرفان .

قيل : ليست إن من قوله :

* ما إن يكاد يخلّيهم لوجهتهم[4] *

بحرف نفى فيلزمَ ما رُمت إلزامه[5] ، وإنمـا هى حرف يؤكَّد به ، بمنزلة ما ولا والباء ومن وغير ذلك ؛ ألا ترى إلى قولهم فى الاستثبات عن زيد من نحو قولك[6] جاءنى زيد : أزيد إنيه ؟ ، وفى باب[7] رأيت زيدا : أزيدا إنيه ؟ فكما زيدت (إن) هنا توكيدا مع غير[8] (ما) ، فكذلك زيدت مع (ما) توكيدا .

وأما قوله[9] :

طعامُهم لئن أكلوا معَـدٌّ وما إن لاتُحاكُ لهمْ ثيـابُ

---

(١) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط . (٢) أى فروة بن مسيك المرادى . وعجزه :

* منايانا ودولة آخرينا *

والطب : العادة . وانظر الخزانة ٢/١٢١

(٣) أى زهير . وانظر ص ١١٠ من الجزء الأول . (٤) سقط « لوجهتهم » فى ش .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « النفى » .

(٦) كذا فى ش . وفى ط : « قولهم » . وسقط فى د ، هـ ، ز .

(٧) سقط فى د ، هـ ، ز . (٨) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « غيرها » .

(٩) فى ش : « قولهم » . وانظر فى البيت ص ٢٨٢ من الجزء الثانى .

فإنّ (ما) وحدها أيضا للنفى (وإن) و(لا) جميعا للتوكيد، ولا ينكر اجتماع حرفين للتوكيد لجملة الكلام . وذلك أنهم قد وكّدوا[1] بأكثر من الحرف الواحد فى غير هذا . وذلك قولهم: لتقومنّ ولتقعدنّ . فاللام والنون[2] جميعا للتوكيد . وكذلك قول الله — جلّ وعزّ — ﴿ فإمّا ترينّ من البشر أحدا[3] ﴾ فما والنون جميعا مؤكّدتان[4] . فأما اجتماع الحرفين فى قوله :

* وما إن لا تحاك لهم ثياب *

وافتراقهما فى لتفعلنّ وإمّا ترينّ فلأنهم أشعروا بجمعهم إياهما فى موضع واحد بقوة عنايتهم بتوكيد ما هم عليه ؛ لأنهم كما جمعوا بين حرفين لمعنى[5] واحد، كذلك أيضا جعلوا اجتماعهما وتجاورهما تنويها وعلَما على قوّة العناية بالحال . وكأنهم حذَوا ذلك على الشائع الذائع عنهم من احتمال[6] تكرير الأسماء المؤكّد بها فى نحو أجمع[7] وأكتع وأبضع[8] وأبتع ونحو ما يجرى مجراه . فلمّا شاع ذلك وتنوزع[9] فى غالب الأمر فى الأسماء لم يخلوا[10] الحروف من نحوٍ منه ؛ إيذانا بما هم عليه ممّا[11] اعتزموه ووكّدوه . وعليه أيضا ما جاء عنهم من تكرير الفعل فيه؛ نحو قولهم : اضرب اضربْ، وقم قم، وارم ارم، وقوله :

* أتاك أتاك اللّاحقوك احبِس احبِس *

---

(١) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « واللام » .
(٣) آية ٢٦ سورة مريم . (٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « مؤكدان » .
(٥) فى ط : « بمعنى » . (٦) فى ش : « اجتماع » . (٧) سقط الواو فى ط . وكذا فيما بعده . (٨) كتب فى ش : « أبضع » بنقطة فوق الضاد ونقطة تحتها ، وكتب فوقها « معا » وهذا علم على النطق فيها بالضاد المعجمة والصاد المهملة . وقد تقدّم مثل هذا .
(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « توزع » .
(١٠) فى د ، هـ : « تخل » .
(١١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فيما » .

فاعرف ذلك فرقا بين توكيد المعنى الواحد، — نحو الأمر والنهى والإضافة — وتوكيد معنى الجملة، فى (امتناع اجتماع)[1] حرفين لمعنى واحد، وجواز اجتماع حرفين لمعنى جملة الكلام فى لتقربنّ وإمّا ترينّ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : هل تقومنّ ف(هل) وحدها للاستفهام؛ وأما النون فلتوكيد جملة الكلام . يدلّ[2] على أنها لذلك[3] لا لتوكيد معنى الاستفهام وحده وجودُك إياها فى الأمر ؛ نحو اضربَنّ[4] زيدا ، وفى النهى فى لا تضربَنّ زيدا ، والخبر فى لَتضربنّ زيدا، والنفى فى نحو قلّما تقومَنّ[5] . فشياعها فى جميع هذه المواضع أدلّ دليل على ما نعتقده[6] : من كونها توكيدا لجملة القول ، لا لمعنى مفرد منه مخصوص ؛ لأنها لو كانت موضوعة له وحده لخُصّت به ، ولم تشع فى غيره كغيرها من الحروف .

فإن قلت : يكون من الحروف مايصلح من المعانى لأكثر من الواحد؛ نحو : مِن ، فإنها تكون تبعيضا وابتداء ، ولا ، تكون نفيا ونهيا وتوكيدا، وإن، فإنها تكون شرطا ونفيا وتوكيدا .

قيل : هذا الزام يسقطه تأمّله . وذلك أن مِن ولا وإنْ ونحوَ ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد ؛ لأنها حروف وقعت مشتركة كما وقعت الأسماء مشتركة؛ نحو الصَدَى؛ فإنه ما يعارض الصوت، وهو بَدَن الميت ، وهو طائر يخرج فيما يدّعون

---

(١) كذا فى د، ه، ز : وفى ش : « امتناع » . وفى ط : « اجتماع » .
(٢) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « تدل » .
(٣) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز . « كذلك » .
(٤) سقط هذا الحرف فى د، ه، ز، ط .
(٥) كذا فى ش . وفى ز : « تقولن ذلك » . وفى ط : «تقولَنّ ذاك» .
(٦) كذا فى ش . ط . وفى د، ه، ز : «يعتقده» .

من رأس القتيل إذا لم يؤخذ بثأره . وهو أيضا الرجل الجيِّد

هو صَدَى مالٍ، وخائلُ مالٍ، وخالُ مال، وسِرْ سُور مالٍ، و إزاء مالٍ،

من) الشِّوى (٣) ونحوه (٤) مما اتفق لفظه واختلف معناه . وكما وقعت الأفعال،

نحو وجدت فى الحزن ، ووجدت فى الغضب، ووجدت فى الغِنى، وو (٥)

فى الضالّة، ووجدت بمعنى علمت، ونحو ذلك، فكذلك جاء نحو هذا فى الحروف .

وليست كذلك النون؛ لأنها وُضعت لتوكيد ما قد أخذ مأخذه، واستقرّ من الكلام

بمعانيه المفادة من أسمائه وأفعاله وحروفه . فليست لتوكيد شىء مخصوص من ذلك

دون غيره؛ ألا تراها للشىء وضدّه؛ نحو اذهبنّ، ولا تذهبنّ، والإثبات فى لَتقومنّ،

والنفى فى قلّما تقومَنّ . فهى إذًا لمعنى واحد، وهو التوكيد لا غير .

ومن الاحتياط إعادة العامل فى العطف، والبدل . فالعطف نحو مررت ١٠

بزيد وبعمرو؛ فهذا أوكد معنى من مررت بزيد وعمرو . والبدل كقولك : مررت

بقومك بأكثرهم ؛ فهذا أوكد معنى من قولك : مررت بقومك أكثرهم (٦) .

ووجوه الاحتياط فى الكلام كثيرة؛ و (هذا طريقها) (٧) (فتنبه عليها) (٨) .

باب فى فَكّ الصِيَغ

اعلم أن هذا موضع من العربيّة لطيف، ومغفول عنه وغير مأبوه له . وفيه من ١٥

لُطْف المأخذ وحسن الصنعة ما أذكره، لِتعجب منه، وتأنَق له .

---

(١) فى ش : « للرعية » .   (٢) فى ط : « نحو من ذلك » .

(٣) فى د، هـ، ز : « السوى » . والشوى من معانيه الأمر الهين، ورذال المال، واليدان والرجلان، والأطراف .   (٤) كذا فى ش . وفى ز، ط : « غيره » .

(٥) ثبت هذا الحرف فى د، هـ، ز : وسقط فى ش، ط .   (٦) فى ز، ط : « كلامهم » . ٢٠

(٧) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « هذه طريقه » .

(٨) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز .

وذلك أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفا، إمّا[1] ضرورة أو إيثارا، فإنها تصوّر تلك الكلمة بعد الحذف[2] منها تصويرا تقبله[3] أمثلة كلامها، ولا تعافه وتمجّه لخروجه[4] عنها؛ سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلا أم[5] زائدا . فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالا تقبله مُثُلهم أقرّوه عليه . و إن نافرها وخالف ما عليها أوضاعُ كلمتها نِقِضَ عن تلك الصورة، وأُصير إلى احتذاء رسومها .

فمن[6] ذلك أن تعتزم تحقــير نحو منطلق أو تكسيره ؛ فلا بدّ من حذف نونه . فإذا أنت حذفتها بقى لفظه بعد حذفها : مُطَلِق، ومثاله مُفَعِل . وهــذا وزن ليس فى كلامهم؛ فلا بدّ إذًا من نقله إلى أمثلتهم . ويجب حينئذ أن يُنقل فى التقــدير إلى أقرب المُثُل منه؛ ليقرب المأخذ، ويقلّ التعسّف . فينبغى أن تقدّره قد صار بعد حذفه إلى مُطْلِق؛ لأنه أقرب إلى مُطَلِق من غيره ، ثم حينئذ من بعدُ تحقّره ، فتقول : مُطَيلق، وتكسّره فتقول : مَطالق؛ كما تقول فى تحقير مكرم وتكسيره : مكيرِم ومكارم . فهذا[7] باب قد استقرّ ووضح؛ فلنَتَغْنَ به عن إطالة القول بإعادة مثله . وسنذكر العِلّة التى لها ومن أجلها وجب عندنا اعتقادُ هذا فيه[8] بإذن الله . فإن كان حذفُ[9] ما حذف

(١) سقط فى د، ه، ز .

(٢) كذا فى ش . وفى ط : « ما حذفت » . وفى د، ه، ز : « ماحذفته » .

(٣) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « يقبله » .

(٤) كذا فى د، ه، ز . وفى ش، ط : « لخروجها » .

(٥) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « أو » .

(٦) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « من » .

(٧) هكذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « وهذا » .

(٨) سقط فى ش .

(٩) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : « يحذف » .

من الكلمة يُبَقِّي منها بعده مثالا مقبولا (١) (لم يكن لك بدّ فى الاعتزام عليه و إقراره) (٢)
على صورته تلك البتّة . وذلك (٣) كقولك فى تحقير حارث على الترخيم : حُرَيث . فهذا (٤)
لمّا حذفت ألفه بقى من بعد على حَرِث ، فلم يُعرض (٥) له بتغيير ؛ (٦) لأنه كنَمِر ،
وسبِط وحذِر .

فمن مسائل هذا الباب أن تحقّر جَحنفلا أو تكسّره ؛ فلا بدّ من حذف نونه ، ٥
فيبقى بعدُ : جَحَفَلٌ (٧) ، فلابدّ من إسكان عينه إلى أن يصير : جَحْفَل . ثم بعدُ ما تقول :
جُحيفِل وجَحافل . و إن شئت لم تغيّر واحتججت بما جاء عنهم من قولهم فى عَرَتُنّ :
عَرَتُن . فهذا وجه . ومنها تحقير سَفَرجل . فلابدّ من حذف لامه ، فيبقى : سَفَرَج ،
وليس من أمثلتهم ، فتنقله (٨) إلى أقرب مايجاوره ، وهو سَفْرَج كجعفر ، فتقول (٩) : سفيرِج ،
وكذلك إن استكرهته على التكسير ، فقلت : سفارج . فإن كسّرت حَبَنْطَى أو حقّرته ١٠
بحذف نونه بقى معك : حَبَطَى . وهذا مثال لايكون فى الكلام وألفه للإلحاق ، فلابدّ
من أن تُصيره إلى حَبْطَى ؛ ليكون كأرْطَى . ثم تقول : حُبَيط وحَبَاط ؛ كأريط
وأراطٍ . فإن حذفت ألفه بقى حَبَنْط ، وهذا مثال غير معروف ؛ لأنه ليس فى الكلامْ
فَعَنْل ، فتنقُله أيضا إلى حَبْنَط ، ثم تقول : حُبينِط وحبانِط . فإن قلت : ولا فى الكلام
أيضا فَعْنَل ، قيل : هو وإن لم يأت اسما فقد أتى فعلا ، وهو قَلْنسته ، فهذا فعنلته . ١٥

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « مقولا » .

(٢) كذا فى ش ، و إن كان فيها « يدّ » فى مكان « بد » . وفى ط : « فلم يكن لك بدّ من الاعتراض عليه ، وأقررته » . وفى د ، هـ ، ز : « فلم يكن لك بدّ فن الاعتراض عليه وأقررته » .

(٣) سقط فى ش . (٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهذا » .

(٥) فى ط : « تعرض » . (٦) فى ز : « تغيير » . (٧) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط . ٢٠

(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فينقله » .

(٩) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « ثم تقول » .

وتقول فى تحقير جِرْدَحْلٍ : جُرَيدِح . وكذلك إن استكرهته على التكسير فقلت : جَرادِح ؛ وذلك أنك لمّا حذفت لامه بقى : جِرْدَح ، وهذا مثال معروف ، كدِرهم ، وهِجرع ، فلم يُعرض للبقيّة بعد حذف الآخر . فإن حقرت أو كسّرت (مستخرج)(١) حذفت السين والتاء ، فبقى(٢) : مُخْرِج ، فلم تغيّره ، فتقول(٣) : مُخيرج ومَخارج . فإن سمّيت رجلا دراهم ، ثم حقّرته حذفت الألف ، فبقى : دَرَهِم ، فأقررته على صورته ، ولم تغيّره ؛ لأنه مثال قد جاء عنهم ؛ وذلك قولهم : جَنَدل ، وذَلَذِل(٤) ، وخَنَثِر(٥) . فتقول : دريهم . ولا تكسّره ؛ لأنك تعود إلى اللفظ الذى انصرفتَ عنه . فإن حقّرت نحو عُذافر فحذفت ألفه لم تَعرض(٦) لبقيّته ؛ لأنه يبرد فى يدك حينئذ عُذَفِر ، وهذا قد جاء عنهم ؛ نحو عُلَبِط(٧) وخُزَخِز(٨) و (عُجَلِط وعُكَلِط)(٩) ثم تقول : عذيفر ، وفى تكسيره : عَذَافِر . فإن حقرت نحو قِنْفَخْرٍ حذفت نونه ، ولم تعرض(١٠) لبقيّته ؛ لأنه يبقى : قِفَخْر . وهذا نظير(١١) دِمَثْر(١٢) وحِبَجْر(١٣) ، فتقول : قُفَيخر ، وقَفاخر . فإن حقّرت نحو عُوارِض ودُواسِر(١٤) حذفت الألف ، فبقى عُوَرِض ودُوَسِر ، وهذا مثال ليس من كلامهم ؛ لأنه فُوَعِل .

---

(١) سقط فى د ، ه ، ز . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « مستخرجا » .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فقلت » .
(٤) هو مقصور الذلاذل . وذلاذل القميص ما يلى الأرض من أسافله ، واحدها ذلذل على زنة قنفذ .
(٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « خبتر » وفى ط : « ختثر » والخنثر : الشىء الخسيس يبقى من متاع القوم فى الدار إذا تحملوا . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « يعرض » .
(٧) من معانيه الضخم والغليظ واللبن الخاثر . (٨) هو القوىّ الشديد .
(٩) كذا فى ط ، وهو ما فى ش غير أن فيه : « كملط » فى مكان « عكلط » . وفى د ، ه ، ز : « عكلط » بدل ما بين القوسين . والعجلط : اللبن الخاثر الطيب ، والعكلط : هو أيضا اللبن الخاثر .
(١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « يعرض » .
(١١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « نظيره » .
(١٢) هو الغليظ . (١٣) هو جبل ببلاد طيئ . (١٤) هو الشديد الضخم .

إلا أنك مع ذلك لا تغيّره؛ لأنه هو فُواعل، وإنما حذفت الألف وهى فى تقدير[1] الثبات . ودليل ذلك توالى حركاته كتوالى حركات عُلَبِط وبابه؛ فتقول فى تحقيره وتكسيره: عُويرض، وعَوارض . ومثله هُداهِد وهَداهِد، وقُناقِن وقَناقِن، وجُوالِق وجَوالِق. فإن حقّرت نحو عَنْتَرِيس أو كسّرته حذفت نونه، فبقى فى التقدير عَتَرِيس . وليس فى الكلام شىء على فَعَليل، فيجب أن تعدله إلى أقرب الأشياء منه[2]، فتصير إلى فِعاليل : عِتْرِيس، فتقول : عتيريس، وعتاريس . فإن حقّرت خَنْفَقِيقا حذفت القاف الأخيرة، فيبقى[3]: خَنْفَقِى، وهذا فَنْعَلِى، وهو مثال غير معهود، فتحذف الياء، فيبقى خَنْفَق : فَنْعَل؛ كعنبس[4] وعَنْسل، فتقول فيه : خُنيفِق، وخنافق . وعليه قول الراجز[5]:

* بنى عُقَيل ماذِهِ الخنافِق *

وليس عنتريس كخنفقيق؛ لأنه رباعىّ، فلا بدّ من حذف نونه، وخنفقيق ثلاثىّ، فإحدى قافيه زائدة، فلذلك حذفت الثانية، وفيه شاهد لقول يونس فى أن الثانى من المكرّر هو الزائد .

والذى يدلّ على أن العرب إذا حَذفت من الكلمة حرفا راعت حال ما بقى منه، فإن كان مما تقبله أمثلتهم أقرّوه على صورته، وإن خالف ذلك مالوا به إلى نحو صُوَرِهم[6] قول الشمّاخ :

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « هو » .

(٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « الأربعة » .

(٣) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « فبق » .

(٤) فى ش : « كقنبس » .

(٥) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « الآخر » . وانظر ص ٦٢ من الجزء الثانى .

(٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « صيغهم » .

حَذَاها من الصَّيْداء نعلا طراقُها حوامِى الكُراع المؤيَّدَاتُ العشاوِزُ[(١)]

ووجه الدلالة من ذلك أنه تكسير عَشَوْزَن، فحذف النون لشبهها بالزائد،[(٢)] كما حذفت الهمزة فى تحقير إسماعيل وإبراهيم لشبهها بالزائد فى قولهم[(٣)] : بُرَيْهِم وسُمَيْعِيل، وإن كانت عندنا أصلا . فلمّا حذف النون بقى معه عَشَوْز، وهذا مثال فَعَوْل، وليس من صُور أبنيتهم، فعدله إلى عَشْوَز،[(٤)] وهذا مثال فَعْوَل، ليلحق بجَدْوَل وقَسْوَر، ثم كسّره فقال : عشاوِز . والدليل على أنه قد نقله من عَشَوز إلى عَشْوز أنه لو كان كسّره وهو على ما كان عليه من سكون واوه دون أن يكون قد حرّكها، لوجب عليه همزها، وأن يقال : عشائز؛ لسكون الواو فى الواحد كسكونها فى عجوز ونحوها . فأما انفتاح ما قبلها فى عَشَوْز فلا يمنعها الإعلال . وذلك أن سبب همزها فى التكسير إنما هو سكونها فى الواحد لا غير . فأمّا اتّباعها ما قبلها وضد اتّباعها إياه فليس مما يتعلق عليه حالُ وجوب الهمز أو تركه[(٥)] . فإذا ثبت بهذه المسئلة حالُ هذا الحرف قياسا وسماعا جعلته أصلا فى جميع ما يعرِض له شىء من هذا التحريف . ويدلّ عليه أيضا قولهم فى تحقير ألنْدَدِ أُلَيْد ؛ ألا ترى أنه لمّا حذف النون بقى معه أَلَدَد،

---

(١) سقط الشطر الأول فى ش . وقبله :

ولما دعاها من أباطح واسط دوائر لم تضرب عليها الجرامز

والحديث عن حمر الوحش . والدوائر يريد بها مناقع للماء قديمة . والجرامز جمع الجرموز وهو الحوض الصغير، يقول : إن هذه المناقع لم تضرب عليها حياض، وهذه المياه دعت الأتن لتشرب منها . وقوله : حذاها أى صيرها، يقول : ساقها فسارت فى حصى والصيداء الحصى، فكأنه حذاها نعلا من الحصى، والحوامى : الحجارة . والمؤيدات القوية، والعشاوز الخشنة . (٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « حذفوا » . (٣) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « من » .

(٤) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : «فعدل» . (٥) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « الهمزة » . وترى أن المؤلف لا يشترط فى إبدال واو نحو عجوز همزا فى الجمع أن تكون مدّة فى المفرد، وابن مالك يشترط هذا فى قوله :

والمدّ زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد

وقد يشهد للمؤلف ما فى كتاب سيبويه ٢/٣٦٧

وهذا مثال منكور، فلمّا نبا عنه أماله إلى أقرب الأمثلة منه ، وهو أفْعَل ، فصار أَلْدَد ، فلمّا أفضى إلى ذلك ادّغمه ، فصار أَلَدّ ؛ لأنه جرى حينئذ مجرى ألدّ الذى هو مذكر لدّاء ؛ إذ[(١)] كان صفة وعلى[(٢)] أفعل ، فانجذب حينئذ إلى باب أصمّ من صمّاء وأيلّ من يلّاء[(٣)] ؛ قال :

وكُونى على الواشين لَدّاءَ شَغْبَةً كما أنا لِلواشِى ألدُّ شَغُوبُ[(٤)]

فلذلك قالوا فى تحقيره : أُلَيْدّ ، فادّغموه ومنعوه الصرف . وفى هذا بيان ما نحن عليه . فأمّا قول سيبويه فى نحو سفيرج وسفارج : إنه إنما حذف آخره ؛ لأن مثال التحقير والتكسير انتهى دونه ، فوجه آخر من الحجاج . والذى قلناه نحن شاهده العشاوز وأُليدّ .

ومن فكّ الصيغة أن تريد البناء من أصلٍ ذى زيادة فتلقيها[(٥)] عنه ، ثم ترتجل البناء منه مجرّدا منها . وذلك كأن تبنى من ساعِد أو كاهل مثل جعفر ، أو غيره من الأمثلة ، فتفكّ عنه زائده وهو الألف ، فيبقى (ك ه ل) و[(٦)] (س ع د) لا عليك على أىّ صورة بقى بعد حذف زائده[(٧)] — لأنه إنما غرضك البناء من هذه المادّة مرتّبة من تقديم حروفها وتأخيرها على هذا الوضع — أَفَعْلاً[(٨)] كانت أم[(٩)] فُعْلاً أم[(٩)] فِعْلاً أم[(٩)] غير ذلك ؛ لأنه على أيّها بقى فالبناء منه سَعْدَد وكَهْلَل . وكذلك إن أردت البناء من منصور مثل قَمَحْدُوة[(١٠)] قلت[(١١)] : نَصَرْوَة . وذلك أنك لمّا أردت ذلك حذفت ميمه وواوه ، فبقى معك (ن ص ر) ، ولا عليك على أىّ مثال بقى ؛ على ما مضى .

---

(١) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش ، ط : « إذا » . (٢) سقط حرف العطف فى ط .

(٣) هو وصف من اليلل — بالتحريك — وهو قصر الأسنان العليا .

(٤) لدّاء وصف من اللدد وهو شدّة الخصومة . وشغبة بسكون الغين وأصلها الكسر وصف من الشغب وهو الخلاف وتهييج الشر . والبيت أحد بيتين لكثير . وقبله :

وقل أم عمرو داؤه وشفاؤه لديها وريّاها إليه طبيب

وانظر الديوان ١/١٨٥ . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فتلغيها » . (٦) سقط هذا الحرف فى ش . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « زائدته » . (٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فعلا » . (٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « أو » . (١٠) هى ما أشرف على القفا من عظم الرأس . (١١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فتقول » .

ومن ذلك جميع ما كسّرته[(١)] العرب على حذف زائده ؛ كقولهم فى جمع كَرَوان : كِرْوان . وذلك أنك لمّا حذفت ألفه ونونه بقى معك كَرَوَ ، فقلبت واوه ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها طَرَفا ، فصارت كرا ، ثم كسّرت (كرا) هذا[(٢)] على كِرْوان ؛ كَشَبَث[(٣)] وشِبْثان ، ونَخَرب[(٤)] ونِخْربان . وعليه قولهم فى المثل : أَطرِق كرا ؛ إنما هو عندنا ترخيم كَرَوان على قولهم : يا حارُ . وأنشدنا[(٥)] لذى الرمة :

مِنَ آل أبى موسى ترى الناس حولَه كأنهـم الكِرْوانُ أبصرن بازيا[(٦)]

(فالواو الآن فى كِروان إنما هى بدل من ألف كرا المبدَلة من واو كَرَوان)[(٧)] .

ومنه قول الله سبحانه : ﴿حتى إذا بلغ أَشُدَّه﴾[(٨)] وهو عند سيبويه تكسير شِدّة على حذف زائدته[(٩)] . وذلك أنه لمّا حذف التاء بقى الاسم على شِدّ، ثم كسّره[(١٠)] على أَشُدّ، فصار كذِئْب وأَذْؤُب ، وقِطْع وأَقْطُع . ونظير شِدّة وأَشُدّ قولهم : نِعمة وأَنْعُم ، وقال[(١١)] أبو عُبيدة : هو جمع أَشَدّ على حذف الزيادة . قال : وربما استكرهوا على ذلك فى الشعر ؛ وأنشد بيت عنترة :

عَهْدى به شَدّ النهارِ كأنما خُضِبَ اللَّبان ورأسُه بالعِظلِم[(١٢)]

(١) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش : « حقرته » . وفى ط : « كسرته حقرته » .
(٢) كذا فى ط . وفى د ، ه ، ز : « هذه » وفى ش : « على هذا » .
(٣) من معانى الشبث العنكبوت . (٤) من معانيه ذكر الحبارى ، وهو طائر .
(٥) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « أنشد » .
(٦) يريد أبا موسى الأشعرى . وهو من قصيدة فى مدح بلال بن أبى بردة بن أبى موسى .
(٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « قالوا والآن فى كروان إنما هى بدل من ألف كرا المبدلة من واو كروان » وفى ط : « وقالوا فى ألف كروان إنما هى بدل من ألف كرا المبدلة من واو كروان » .
(٨) آية ١٥ سورة الأحقاف . (٩) كذا فى ش . وفى ط : « زائدة » وفى د ، ه ، ز : « زيادته » . (١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « كسرته » .
(١١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « قال » دون حرف العطف .
(١٢) « اللبان » المعروف فى الرواية : « البنان » . واللبان : الصدر : والعظلم : صبغ أحمر ، يريد به ما علاه من الدم . وعنترة يتحدث عن قرن له فى الحرب ، نازله فقتله .

ألا تراه لمّا حذف همزة أشدّ بقي معه شَدّ، كما ترى، فكسّره على أشُدّ، فصار كضَبّ وأَضُبّ، وصَكّ وأَصُكّ .

ومن فكّ الصيغة — إلا أن ذلك إلى الزيادة لا إلى النقص — ما حكاه الفرّاء من قولهم في جمع أَتُون (١) : أتاتين . فهذا كأنه زاد على عينه عينا أخرى، فصار من فَعُول مخفّف العين إلى فَعُّول مشدّدها، فتصوّره (٢) حينئذ على أَتُّون، فقال فيه : أتاتين كَسَفُّود وسفافيد، وكَلُّوب وكلاليب . وكذلك قولهم في تحقير رجل : رُوَيجل (فهذا ليس) (٣) بتحقير رَجُل، لكنه نقله من فَعُل إلى فاعِل، فصار إلى راجل، ثم حينئذ قال في تحقيره : رُوَيجل (٤) . وعليه عندى قولهم في جمع دانَق : دوانيق . وذلك أنه زاد على فتحة عينه ألفا، فصار داناق، ثم كسّره على دوانيق؛ كساباط وسوابيط . ولا يحسن أن يكون زاد حرف اللين على المكسور العين منهما؛ لأنه كان يصير حينئذ إلى دانيق، وهذا مثال معدوم عندهم؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم فاعِيل . ولك في دانق لغتان : دانَق ودانِق، كخاتَم وخاتِم، وطابَق وطابِق . وإن شئت قلت : لما كسّره (٥) فصار إلى دوانق أشبع الكسرة فصار: دوانيق؛ كالصياريف (والمطافيل) (٦) وهذا التغيير المتوهّم (٧) كثير . وعليه باب جميع ما غيّرته الصنعة عن حاله، ونقلته من صورة إلى صورة؛ ألا تراك لمّا أردت الإضافة إلى عَدِيّ فحذفت ياءه الزائدة بقي معك عَدِيٌّ، فأبدلت من الكسرة فتحة، فصار إلى عَدَيٍ (٨)، ثم أبدلت من يائه ألفا فصار إلى عدًا (٩)، ثم وقعت ياء الإضافة من

(١) سقط حرف الجر في ش . وكذا في عبارة اللسان (أتن) . وفي اللسان في المفرد التشديد عن ابن خالويه .
(٢) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : «فتصوّر» وفي اللسان (أتن) : «فيصوّره» .
(٣) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : «وليس هذا» .
(٤) سقط في ش .
(٥) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : «كسروه» .
(٦) سقط ما بين القوسين في ش .
(٧) سقط في ش .
(٨) سقط هذا الحرف في د، هـ، ز .
(٩) رسم في ش : «عدى» .

بعد، فصار التقدير به إلى عداىّ، ثم احتجت إلى حركة الألف التى هى لام
لينكسر ما قبل ياء الإضافة، فقلبتها واوا، فقلت : عَدَوِىّ . فالواو الآن فى (عَدَوِىّ)
إنما هى بدل من ألف عداىّ، وتلك الألف بدل من ياء عدى، وتلك الياء[1] بدل
واو عدوت[2]؛ على ما قدّمنا من حفظ المراتب؛ فاعرف ذلك .

٥ ومن فكّ الصيغة قوله :

قد دنا الفِصح فالولائد ينظمْـ ـن سِراعا أكِلَّة المَرْجان[3]

فهذا[4] جمع إكليل ، فلمّا حذفت الهمزة وبقيت الكاف ساكنة فتحت، فصار إلى
كَليل، ليكون كدليل ونحوه، فعليه جاء أكِلّة؛ كدليل وأدلّة .

باب فى كَمِّيَّة[5] الحركات

١٠ أمّا ما فى أيدى الناس فى ظاهر الأمر فثلاث، وهى[6] الضمة والكسرة والفتحة،
ومحصولها على الحقيقة ستّ[7] . وذلك أن بين كل حركتين حركة . فالتى بين الفتحة
والكسرة هى الفتحة قبل الألف المُمالة؛ نحو فتحة عين عالِم، وكاف كاتب .
فهذه حركة بين الفتحة والكسرة؛ كما أن الألف التى بعدها بين الألف والياء،
والتى بين الفتحة والضمة هى التى قبل ألِف التفخيم؛ نحو فتحة لام الصلاة (والزكاة)[8]

---

١٥ (١) فى ش : « الواو » وهو سهو من الناسخ . (٢) فى ش : « عدوىّ » .

(٣) من قصيدة لحسان فى مدح جبلة بن الأيهم . والفصح : عيد النصارى بعد صومهم وهو عيد تذكار قيامة المسيح فى زعمهم . والولائد : الجوارى .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « هو » .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « مطل » وهو سهو من الناسخ .

٢٠ (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « هنّ » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « محصوله » .

(٨) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

والحياة . وكذلك ألف[1] قام وعاد . والتى بين الكسرة والضمة ، ككسرة قاف قيل و(سين سير) فهذه الكسرة المشمّة ضمّا[2] . ومثلها الضمة المشمّة كسرا ، كضمة قاف المُنقِر[3] ، وضمة عين مذعور ، و(باء ابن بور)[4] فهذه ضمة أُشربت كسرا ؛ كما أنها فى قيل وسير كسرة أشربت ضما . فهما لذلك كالصوت الواحد ؛ لكن ليس فى كلامهم ضمة مشرَبة فتحة ، ولا كسرة مشرَبة فتحة . فاعرف ذلك . ويدلّ على أن هذه الحركات[5] معتدّات اعتدادُ سيبويه بألف الإمالة وألف التفخيم حرفين غير الألف (المفتوح[6] ما قبلها) .

باب فى مَطْل الحركات

وإذا فعلتِ العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها . فتنشئ بعد الفتحة الألف ، وبعد الكسرة الياء ، وبعد الضمة الواو . فالألف المنشأة عن إشباع الفتحة ما أنشدناه[7] أبو علىّ لابن هَرْمة يرثى ابنه : من قوله :

فأنتَ من الغوائل حين تُرمَى ومن ذمّ الرجال بمنتزاح[8]

أراد : بمنتزح : مفتعَل من النازح . وأنشدنا أيضا لعنترة :

* ينباع من ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسرة[9] *

(١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « سبق وشير » .

(٣) كذا فى ز ، ش . وفى ط : « منقور » . يريد المنقر فى قولك : شربت من المنقر عند من يشمّ ضمة القاف الكسر لمناسبة كسر الراء . والمنقر : البئر الكثيرة الماء . وانظر الكتاب ٢٧٠/٢

(٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « ابن بور » . وفى ط : « نون نور » . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « حركات » . (٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « المفتوحة » . (٧) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « أنشدنا » وفى ط : « أنشده » .

(٨) انظر ص ٣١٦ من الجزء الثانى . وقوله : « يرثى ابنه » أورده فى الحماسة البصرية فى قطعة فى مدح عبد الواحد ، وهو أحد القرشيين كان قاضيا لجعفر بن سليمان وأولها :

أعبد الواحد المحمود إنى أغص حذار سخطك بالقراح

وانظر الحماسة البصرية الورقة ٨١ وشواهد الشافية ٢٥

(٩) صدره : * زيافة مثل الفنيق المقرم *

وقوله : ينباع أى العرق . والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن . وغضوب جسرة إلى آخر الأوصاف من وصف ناقته . يذكر أن عرق ناقته يسيل من جهدها فى السير . والبيت فى المعلقة .

وقال : أراد ينبع ، فأشبع الفتحة ، فأنشأ عنها ألِفا . وقال الأصمعىّ : يقال انباع الشجاع[١] ، ينباع انبياعا إذا انخرط بين[٢] الصفّين ماضيا ، وأنشد فيه :

يُطرِق حِلما وأناةً معا ... ثُمّتَ يَنباع انبياع الشجاعْ[٣]

فهذا[٤] : انفعل ينفعل انفعالا ، والألف فيه عين . وينبغى أن تكون عينه واوا ؛ لأنها أقرب معنى من اليـاء هنا . نعم[٥] ، وقد يمكن عندى أن تكون هـذه لغة تولّدت . وذلك أنه لمّـا سمع (ينباع) أشبه فى اللفظ ينفعِل[٦] ، فجاءوا منه بماض ومصدر ؛ كما ذهب أبو بكر فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَفَن الرجل يَضْفِن إذا جاء ضـيفا مع الضيف . وذلك أنه لمّـا سمعهم يقولون : ضَيْفَنٌ ، وكانت فيعل أكثر فى الكلام من فَعْلَن ، توهّمه فيعلا فاشتّق الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وَهْمه هذا فيه ، فقال : ضفن يضفن . فلو سئلت عن مثال ضفن يضفن على هذا القول لقلت إذا مثّلتـه على لفظه : فلن يفلن ؛ لأن العين قد حذفت . ولهذا موضع نذكره فيـه مع بقيّة أغلاط العرب .

ومِن مَطْل الفتحة عندنا قول الهذلىّ[٧] :

بَيْنـا تعنّقِه الكُماةَ ورَوْغِــه ... يوما أُتيــح له جَرىءٌ سَلْفَعُ[٨]

أى بين أوقات تعنقه ، ثم أشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفا .

(١) هو الحية الذكر . (٢) فى ط : « من بين » .

(٣) البيت من مقطوعة مفضلية للسفاح بن كثير اليربوعى ، رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير . وانظر الخزانة ٢/٥٣٦ ، وشرح المفضليات لابن الأنبارى ٦٣١ (٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «وهذا» . (٥) سقط الكلام من هنا إلى « ومن مطل الفتحة » فى ش .

(٦) كذا فى ط . وفى د ، هـ ، ز : « منفعل » وهو تحريف .

(٧) هو أبو ذؤيب فى مرثيته العينية المشهورة . والقصيدة فى آخر المفضليات .

(٨) تعنقه الكماة : دنوه منهم فى الحرب والتزامه لهم ، كما يتعانق الرجلان . وروغه أن يحيد عن ضرباتهم . والسلفع : الجسور السـليط . يذكر شجاعا يدل بقوته وعلمه بفن الحرب ، فهو يعتنق قرنه حينا ، ويروغ من ضربه حينا آخر ، وبينا هو فى المعمعة ومنازلة أقرانه جاءه من لا يأبه له فصرعه ، وذلك جرىء سليط ما كان ليحسب له حسابا . وقد ساق هذا مثلا لأن الدهر لا ينجو عليه أحد .

وحدّثنا أبو علىّ أن أحمد بن يحيي حكى : خذه من حَيْث وليسا ، قال : وهو إشباع ليس . وذهب إلى مثل ذلك فى قولهم[1] آمين ، وقال : هو إشباع (فتحة[2] الهمزة من أمين) . فأمّا قول أبى العباس : إن آمين بمنزلة عاصين ، فإنما[3] يريد به أن الميم خفيفة كعين عاصين . وكيف يجوز أن يريد به حقيقة الجمع ، وقد حَكَى عن الحسن رحمه الله أنه كان يقول : آمين : اسم من أسماء الله عز وجلّ . فأين بك فى اعتقاد معنى الجمع من هذا التفسير ، تعالى الله علوا كبيرا .

وحكى الفرّاء عنهم : أكلت لحما شاةٍ ، أراد : لحم شاة ، فمطل الفتحة ، فأنشأ عنها ألفا .

ومن إشباع الكسرة ومطلها[4] ما جاء عنهم من الصياريف ، والمطافيل ، والجلاعيد . فأما ياء مطاليق ومطيليق فعوض من النون المحذوفة ، وليست مَطْلا . قال أبو النجم :

* منها المطافيل وغير المُطْفِلِ[5] *

وأجود من ذلك قول الهذلىّ[6] :

* جَنَى النحلِ فى ألبان عُوذٍ مَطافِلِ *

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « قوله » .

(٢) كذا فى ط . وفى د ، هـ ، ز : « فتحة الميم » وفى ش : « كسرة الميم » .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فانه إنما » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « مطالها » .

(٥) هو الشطر التاسع من أرجوزته الطويلة . وقد صدّرها بوصف الإبل . وقبله :

* حتى تراعت فى النعاج الخذل *

والنعاج الخذل : بقر الوحش ، يريد أن الإبل رعت مع البقر . والمطفل : التى معها طفل وهى حديثة عهد بالولادة ، يكون فى النوق والبقر والنعم ، فقوله : منها المطافيل ... يحتمل عوده للإبل ، وعوده للنعاج ، وهو الأقرب .

(٦) أى أبى ذؤيب . وصدره :

* و إن حديثا منك لو تبذلينه *

والعوذ : جمع العائذ ، وهى حديثة العهد بالنتاج من النوق . و يريد بجنى النحل عسله .

وكذلك قول الآخر :

* ... الخُضْر الجلاعيد *

وإنما هى الجلاعد جمع جَلْعَد، وهو الشديد .

ومن مطل الضمّة قوله — فيما أنشدناه وغيره[1] — :

وأننى حيثما يُشْرِى الهوى بصرى　　من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور[2]

٥

(يشرى : يحرّك ويقلق . ورواه لنا يَسْرِى)[3] .

وقول[4] الآخر :

ممكـورة جُمّ العظام عُطْبـولْ　　كأنّ فى أنيـابها القَرَنْفُـولْ[5]

فهذه هى الطريق . فما[6] جاء منها قِسْه[7] عليها .

باب فى مَطْل الحروف

١٠

والحروف المطولة هى الحروف الثلاثة اللينة المصوِّتة[8] ، وهى الألف والياء والواو .

اعلم أن هذه الحروف أين وقعت، وكيف وجدت (بعد[9] أن تكون سواكن يتبعن بعضهن غير مدّغمات) ففيها امتداد ولين؛ نحو قام، وسير به[10]، وحُوتٍ[11]، وكوز،

---

(١) سقط حرف العطف فى ش .　(٢) انظر ص ٣١٦ من الجزء الثانى .

١٥

(٣) ثبت ما بين القوسين فى ط . وسقط فى ش، د، هـ، ز . وفى ط : «ورواه لنا يشرى» ويبدو أن «يشرى» فيه محرّف عما أثبت .　(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «قال» .

(٥) ورد البيت فى اللسان (قرنفل) . والممكورة المطويّة الخلق الحسنة . و «جم العظام» يقرأ بضم الجيم جمع أجم . وقد جمع نظرا إلى المضاف إليه، والفصيح غير هذا . وقد يكون الأصل : جماء العظام فقصر الممدود، وحذفت الألف فى الرسم . ويقال : عظم أجم : وافر اللحم .

٢٠

(٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «فيما» .

(٧) كذا فى ش . وفى ط، د، هـ : «فقسه» وفى ز : «فسقه» .

(٨) سقط فى ش .　(٩) سقط ما بين القوسين فى ش، ط . وثبت فى د، هـ، ز .

(١٠) سقط فى د، هـ، ز .　(١١) فى ز : «حوب» . والحوب — بالضم — : الهلاك .

وكتّاب، وسعيد، وعجوز . إلا أن الأماكن التى يطول فيها[1] صوتها، وتتمكّن[2] مدّتها، ثلاثة . وهى أن تقع بعدها — وهى سواكن توابع لما[3] (هو منهن)[4] وهو الحركات من جنسهن — الهمزة ، أو الحرف المشدّد ، أو أن يوقف عليها عنـد التذكّر .

فالهمزة نحـو كساء، ورداء ، و (خطيئة[5]، ورزيئة) ، ومقروءة ، ومخبوءة .

وإنمـا تمكن المدّ فيهن[6] مع الهمـز أنّ[7] الهمزة حرف نأى منشؤه، وتراخى مخـرجه، فإذا[8] أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّتة قبله ، ثم تماديت بهن نحـوه طُلْن ، وشِعن فى الصـوت ، فوفَين له ، وزدن (فى بيـانه)[9] و (مكانه)[10] وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشـدّد ؛ ألا تراك إذا قلت : كتّاب ، وحساب ، وسعيد ، وعمـود[11]، وضروب ، وركوب ، لم تجِدهن لَدْنات ، ولا ناعمـات ، ولا وافيات مستطيلات[12] ؛ كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمز[13] أو الحرف المشدّد .

---

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « بها » .

(٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « يتمكن » .

(٣) كذا فى ش، ط . وسقط فى د، هـ، ز .

(٤) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « هن منه » .

(٥) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « خطيئات ورزيئات » .

(٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « فيه » .

(٧) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : « لأن » .

(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « وإذا » .

(٩) كذا فى ش . وفى د، هـ : « ليانه » وفى ز، ط : « ليناية » وكأنه محرف عن : « ليانه » .

(١٠) كذا فى ش . وفى ز : « لمكانه » وسقط فى ط .

(١١) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « عميد » .

(١٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « ومستطيلات » .

(١٣) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « الهمزة » .

وأما سبب تَمَعْمتهنّ ووفائهن وتماديهن إذا وقع المشدّد بعدهن فلأنهن[1] — كما ترى — سواكن، وأوّل المثلين مع التشديد ساكن، فيجفو عليهم أن يلتقى الساكنان حشوا فى كلامهم، فحينئذ ما ينهضون بالألف[2] بقوّة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها، عِوضا ممّا كان يجب لالتقاء الساكنين : من تحريكها، إذا لم يجدوا عليه تطرّقا، ولا بالاستراحة إليه تعلّقا[3]. وذلك نحو شابّة، ودابّة، وهذا قضيب بكّر فى قضيبِ بَكْر، وقد تموّد الثوب، وقد قوصّ بما عليه. وإذا كان كذلك فكلّما رسخ الحرف فى المدّ كان حينئذ[4] محفوظا[5] بتمامه، وتمادى الصوت به، وذلك الألف، ثم الياء، ثم الواو[6]. فشابّة إذاً أوفى صوتا، وأنعم جَرْسا من أختيها، وقضيب بكّر أنعم وأتمّ من قُوصّ به، وتموّد ثوبه؛ لبعد الواو من أعرق الثلاث فى المدّ — وهى الألف —، وقربِ الياء إليها. نعم، وربما لم يكتفِ مَن تقوى لغته، ويتعالى[7] تمكينه وجهارته، بما تجشمه من مدّ الألف فى هذا الموضع، دون أن يطغى[8] به طبعه، ويتخطّى[9] به اعتماده ووطؤه، إلى أن يبدل من هذه الألف همزة، فيحمّلها الحركة التى كان كلفا[10] بها، و(مصانعا[11] بطول المَدّة عنها)، فيقول : شأبّة ودأبّة. وسنأتى بنحو هذا فى بابه؛ قال كثيّر.

* إذا ما العوالى بالعبيط احمأرّت[12] *

---

(١) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز : «من بعدهنّ».

(٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط : «الألف». وكأنه اقتصر على الألف لأنه الأصل؛ كما سيأتى له. وقد يكون سقط : «والياء والواو». والأقرب أنه محرّف عن : «بالأحرف».

(٣) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط : «عليه». (٤) فى ط : «وضح».

(٥) كذا فى ش. وفى هـ، ز، ط : «محقوقا» وفى د : «محفوفا». (٦) سقط فى ط.

(٧) فى ط ما يقرب من «يتغالى». (٨) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط : «يطفى».

(٩) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط : «يخط». (١٠) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز : «كلفها». (١١) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش : «مطالعا لطول».

(١٢) الوارد فى الديوان ٢/٩٧ الشطر من بيت هكذا :

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا ... إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل

وهكذا ورد البيت فى اللسان (حمر). وهو من قصيدة فى مدح عبد العزيز بن مروان.

وقال[1] :

وللأرض أمّا سُـــودُها فتجلّلَتْ   بياضـا وأمّا بِيضُها فاســوأدَّتِ

وهــذا الهمز الذى تراه أمر يخصّ الألِف دون أختيها . وعِلّتــه فى اختصاصــه بها دونهما، أن همزها فى بعض الأحوال إنمـا هو لكثرة ورودها ساكنة بعــدها الحرف المدّغم، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلبها همزة، تطرّقا إلى الحركة وتطاولا إليها ، إذ لم يجــدوا إلى تحريكها هى[2] سبيلا ، لا فى هــذا الموضع ولا فى غيره . وليست كذلك أختاها، لأنهما وإن سكنتا فى نحو هــذا قضيب بّكروتمودّ الثوب فإنهما قد تحركان كثيرا فى غير هذا الموضع . فصار تحرّكهما[3] فى غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه . فاعرف ذلك فرقا .

وقــد أَجْرَوُا اليــاء والواو الساكنتين المفتــوح ما قبلهما مجــرى التابعتــين لمـا هو منهما . وذلك نحو قولهم[4] : هــذا جَيْبُ[5] بّكرأى جَيْبُ بَكر، وثَوْبُ[6] بّكر، أى ثَوْبُ بَكر . وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفــة الجنس للياء والواو فإن فيها سِرّا ، له ومن أجله جاز أن تمتدّ اليــاء والواو بعــدها فى نحــو ما رأينا[7] . وذلك أن أصل المــدّ وأقواه ، وأعلاه وأنعمه وأنداه ، إنمـا هو للألف[8] . وإنمـا الياء والواو فى ذلك محمــولان عليها ، وملحقان[9] فى الحكم بها ، والفتحة بعض الألف ، فكأنها إذا قدِّمت قبلهما[11] فى نحو بيت وسوط إنما قدمت الألف[10]؛ إذ كانت الفتحة

(١) أى كثير من قصيدة فى مرثية عبدالعزيز بن مروان . وقبله — وإن لم يكن على ترتيب الديوان — :

عجبت لأن النائحات وقــد علت   مصيبته فهـــرا فعمت وصمت

نعين ولو أسمعن أعلام صندد   وأعلام رضوى ما يقان ادرهمت

وهو يريد بجال الأرض بياضا واسوداد بياضها اضطرابها أو يريد أن قبورها أصبحت بيضا به، وظهرها أصبح أسود بزواله عنه . (٢) سقط فى ش . (٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : «تحريكهما» . (٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : «قولك» . (٥) كتب فى الأصول : «جيبكر» . (٦) رسم فى الأصول : « ثوبكر » غير أن فى ط : « ثوسكر » .

(٧) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « أرينا » .

(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « الألف » . (٩) فى ط : « يلحقان » .

(١٠) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « قبلها » . (١١) سقط فى د ، ه ، ز .

بعضها، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا فى موضع[1] قد سبقتهما[2] إليه الفتحة التى هى ألف صغيرة، فكان ذلك سببا للأنس بالمدّ، لا سيما وهما بعد الفتحة[3] — اسكونهما — أختا الألف وقويّتا[4] الشبه بها ؛ فصار[5] ثوب وشيخ نحوا من شاخ وثاب ؛ فلذلك ساغ وقوع المدْغم بعدهما . فاعرف ذلك .

٥ وأمّا مدّها[6] عند التذكر فنحو قولك : أخواك ضربا ، إذا كنت متذكّرا للفعول به (أو الظرف أو نحو ذلك)[7] أى ضربا زيدا ونحوه . وكذلك تمطل الواو إذا تذكّرت فى نحو ضربوا ، إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أونحو ذلك : أى ضربوا زيدا، أو ضربوا يوم الجمعة، أو ضربوا قياما فتتذكر الحال . وكذلك الياء فى نحو اضربى، أى اضربى زيدا ونحوه .

١٠ وإنما مُطلت ومدّت هذه الأحرف[8] فى الوقف وعند التذكر ، من قِبل أنك لو وقفت عليها غير مطولة ولا ممكّنة المدّة ، فقلت : ضربا وضربوا واضربى وما كانت[9] هذه حاله وأنت مع ذلك متذكر لم (توجد فى)[10] لفظك دليلا على أنك متذكّر شيئا ، ولأوهمت[11] كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك ولم يبق من بعده مطلوب متوقّع لك ؛ لكنّك لمّا وقفت ومطلت الحرف علم بذلك أنك متطاول

١٥ إلى كلام تالٍ[12] للأوّل منوط به، معقود ما قبله على تضمّنه وخلطه بجملته .

(١) فى ز : « موضع واحد » . (٢) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «سبقهما» .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « الصحة » .
(٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز، ط : « قربيا » .
(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د، ه ، ز : « فصا » .
٢٠ (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « مدّهما » .
(٧) ثبت ما بين القوسين فى ط . وسقط فى ش ، ز .
(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « الألف » .
(٩) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « كنت » .
(١٠) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « يوجد » .
٢٥ (١١) فى ش : « لاأوهمت » . (١٢) فى ط : « ثان » .

ووجه الدلالة من ذلك أن حروف اللين هذه الثلاثة إذا وقف عليهن ضَعُفن، وتضاءلن، ولم يفِ مـدّهن، وإذا وقعن بين الحـرفين تمكّنّ، واعترض الصدى معهن. ولذلك قال أبو الحسن: إن الألف إذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى.
ويدلّ على ذلك أن العرب لمـّا أرادت مطلهنّ للندبة وإطالة الصوت بهنّ فى الوقف، وعلمت أن السكوت عليهن[(1)] ينتقصهنّ ولا يفى بهن، أَتبعتهنّ الهاء فى الوقف؛ توفية لهنّ، وتطاولا إلى إطالتهنّ. وذلك قولك: وازيداهْ[(2)]، واجعفراهْ. ولابدّ من الهاء فى الوقف، فإن وصلت أسـقطتها، وقام التابع غيرُها فى إطالة الصوت مقامها. وذلك قولك: وازيداً[(3)]، واعمـراه. وكذلك أختاها. وذلك قولهم[(4)]: وانقِطاع ظهرِهيه، وواغلامكِيه، وواغلامهوه، وواغلامهموه. وتقول فى الوصل: واغلامهمو لقد كان كريما!، وانقطاع ظهرِهى من هذا الأمر!

والمعنى الجامع بين التذكّر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت فى الموضعين.
فلمّا كانت هـذه حال هذه الأحرف، وكنت عند التذكّر كالناطق (بالحرف)[(5)] المستذكَر[(6)]، صار كأنه هو ملفوظ به. فتمّت هـذه الأحرف وإن وقعن أطرافا؛ كما يتمن[(7)] إذا وقعن حَشْوا لا أواخر. فاعرف ذلك. (فهذه حال الأحرف المطولة)[(8)].
وكذلك الحركات عند التذكّر يُمطلن حتى يفين[(9)] حروفا. فإذا صرنها جرين[(10)] مجرى الحروف المبتدأة توامّ، فيُمطلن أيضا حينئذ؛ كما تُمطل الحروف. (وذلك)[(11)] قولهم

(١) كذا فى ز، ط، د. وفى ش، هـ: «السكون». (٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «قولهم». (٣) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «وزيداه».
(٤) فى ز: «قولك». (٥) سقط فى ش. (٦) فى ط: «والمستذكر».
(٧) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «تمكن».
(٨) ذكر ما بين القوسين فى ش قبل قوله فيما سبق «فلما كانت هـذه حال هذه الأحرف ...».
(٩) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «يفين».
(١٠) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «صرفها حتى».
(١١) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «من ذلك».

عند التذكر مع الفتحة فى قمت : قمتا ، أى قمت يوم الجمعة ، ونحو ذلك ، ومع الكسرة : أنتى ، أى أنت عاقلة ، ونحو ذلك ، ومع الضمة : قمتو ، فى قمتُ[1] إلى زيد ، ونحو ذلك .

فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكنا فعلى ضربين : (صحيح ومعتل[2]) .

٥ فالصحيح فى نحو هذا يكسر ، لأنه لا يجرى الصوت فى الساكن ، فإذا حرّك[3] انبعث الصوت فى الحركة ، ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أشبعت ذلك الحرف ، ومطلته . وذلك قولك فى نحو قد — وأنت تريد قد قام ونحوه ، إلا أنك تشكّ أو تتلوم لرأى تراه من ترك المبادرة[4] بما[5] بعد ذلك — : قدِى ، وفى من : منِى ، وفى هل : هلِى ، وفى نعم : نعمِى ، أى نعم قد كان ، أو نعم هو هو (أو نحوه[6]) مما تستذكر[7] أو (تراخى بذكره[8]) . وعليه تقول فى التذكّر إذا وقفت على لام التعريف : ١٠ الِى وأنت تريد : الغلام ، أو الخليل ، أو نحو ذلك .

وإنما كانت حركة هذا ونحوه الكسرة دون أختيها ، من قبل أنه ساكن قد احتيج إلى حركته ، فجرت حركته إذًا[9] مجرى حركة التقاء الساكنين فى نحو ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾[10] و﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾[11] وعليه أطلِق المجزوم والموقوف فى القوافى المطلقة إلى الكسر[12] ؛ ١٥ نحو قوله[13] :

* وأنّكِ مهما تأمرى القلبَ يفعلِ *

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « أى » . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى هـ ، ز : « تحرك » وفى د : « تحركت » .
(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « المبارزة » . (٥) فى ط : « مما » .
٢٠ (٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « ونحو ذلك » .
(٧) فى د ، هـ ، ز : « يستذكر » . (٨) فى د ، هـ ، ز : « يتراخى ذكره » .
(٩) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش . (١٠) آية ٢٦ سورة آل عمران .
(١١) آية ٢ سورة المزمّل . (١٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الكسرة » .
(١٣) أى امرئ القيس فى معلقته . وصدره :
٢٥ * أغرّكِ منى أن حبك قاتلى *

وقـــوله[١] :

* لمـّا تزُلْ برحالنـا وكأنْ قَدِ *

ونحو ممّـا نحن عليه حكاية الكتّاب[٢] : هذا سَيْفُنِي وهو يريد : سيفٌ من أمره كذا ، أو من حديثه كذا . فلمّا أراد الوصل أثبتَ التنوين ، ولمـّا كان ساكنا صحيحا لم يجر الصوت فيه[٣] ، فلمّا لم يجر فيه[٤] حرّكه بالكسر — كما يجب فى مثله — ثم أشبع كسرته ، فأنشأ عنها ياء ، فقال : سيفنى .

هذا[٥] حكم الساكن الصحيح عند التذكّر .

وأمّا الحرف المعتلّ فعلى ضربين : ساكن تابع[٦] لمـا قبله ؛ كقاما ، وقاموا ، وقُومى ؛ وقـد قدّمنا ذكر هذا ، ومعتـل غير تابع لمـا قبله ، وهو الياء والواو الساكنتان بعـد الفتحة ؛ نحو أَىْ ، وكَىْ ، ولَوْ ، وأَوْ . فإذا وقفت على شىء من ذلك مستذكرا كسرته[٧] ، فقلت : قمت كيِ ، أى كى تقوم ونحوه . وتقول فى العبارة : قد فعل كذا أيِ ، معناه : أى أنه كذا ونحو ذلك . ومن كان من لغته أن يفتح أو يضمّ[٨] لالتقاء الساكنين فقياس قوله أن يفتح أيضا أو يضمّ عند التذكّر . روينـا ذلك عن قُطْرُب : قمَ الليل ، وبِـعَ الثوب ، فإذا تذكّرت قلت : قما ، وبِعا ، وفى سر : سِرا . وليس كذلك قراءة ابن مسـعود « فَقُلَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا »[٩] لأن الألِف عَلَم ضمير

(١) أى النابغة فى قصيدته فى المتجردة . وصدره :

* أزف الترحل غير أن ركابنا *

(٢) انظر ص ٣٠٤ من الجزء الثانى لسيبويه .

(٣) فى ز ، ط : « به » . (٤) فى د ، هـ ، ز ، بعده : « الصوت » وقد ضرب عليها فى ش .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فهذا » . (٦) فى ش : « وتابع » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « كسرتهما » .

(٨) سقط فى ش . (٩) آية ٤٤ سورة طه .

تثنية موسى وهرون، عليهما السلام . وأيضا فإنه لم يقف عليه ؛ ألا ترى أن بعده (لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا) وإنما هذه لغة لبعضهم، يجرى[1] حركة ألف التثنية وواو الجمع مجرى حركة التقاء الساكنين، فيقول[2] فى التثنية : قِما يا رجلان ، ويا[3] رجال قِموا ، ويا غلامان قما . وعليه قراءة ابن مسعود هذه، وبيت الضبي[4] :

٥ * ... لم يهلعوا ولم يخموا *

يريد : يخيموا، فجاء به على ما ترى . ورويناعن قُطْرُب أن منهم من يقول : شُمُّ يا رجل . فإن تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة فوفّيتها واوا، فقلت : شُمُّو . ومن العرب من يقرأ[5] (اشْتَرَوُا[6] الضَّلَالَةَ) ومنهم من يكسر فيقول : اشتروِا الضلالة . ومنهم من يفتح فيقول : اشتروَا الضلالة . فإن مطلت متذكرا[7] قلت على من ضمّ : اشتروُوا ، وعلى من كسر : اشتروِى ، وعلى من فتح : اشتروَا .

١٠ ورويناعن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد[8] قول الشاعر :

فهُمُ بِطانتهم وهم وزراؤهم ... وهُمِ القضاة ومنهمِ الحكام

فإن وقفت على «هم» من قوله : وهمِ القضاة، قلت : هِمى . وكذلك الوقوف على منهمِ الحكام : منهمِى . فإن وقفت على «هم» من قوله : وهم وزراؤهم، قلت : همو[9]؛

١٥ لأنك كذا رأيته فعل الشاعر لمّا قال فى أول البيت : فهمو ، ففصلتَ بين حركة

---

(١) فى د ، هـ ، ز : « تجرى » . (٢) فى ط : « فتقول » .
(٣) سقط حرف العطف فى د، هـ، ز . (٤) انظر ص ٩٠ من هذا الجزء .
(٥) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « يقول » . (٦) آية ١٦ سورة البقرة .
(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « مستذكرا » . (٨) هو الفرّاء .
٢٠ (٩) فى ش : « وهم »

التقاء الساكنين وغيرها كما فصل، وإن شئت قلت[1] : وهِى، تريد: وهم وزراؤهم وقلت : وهمو تريد : وهم القضاة، حملا على قوله : فهم بطانتهم ؛ لأنك إذا فعلت ذلك لم تَعْدُ[2] أن حملت على نظير . وكلما جاز شيء من ذلك عند وقفة التذكر جاز فى القافية البتة على ما تقدم . وعليه تقول : عجبت مِنَا إذا[3] أردت : مِن القوم على من فتح النون[4] . ومن كسرها فقال : مِنِ القوم قال : مِنِى . فاعرف ذلك إلى ما يليه إن شاء الله .

باب فى إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة

الأول منهما أن تحذف الحرف وتقِرّ الحركة قبله نائبةً عنه، ودليلةً[5] عليه، كقوله :

كفّاك كفٌّ لا تُليق درهمَا ... جُودًا وأخرى تُعطِ بالسّيف الدما[6]

يريد : تعطى . وعليه بيت الكتاب :

* وأخو الغَوَانِ متى يشأ يَصْرِمْنه[7] *

وبيته :

* دوامى الأَيْد يخبطن السّريحا[8] *

---

(١) سقط فى ش، ط . (٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « يعد » .

(٣) كذا فى د، هـ، ز . وفى ط : « منها إذا » . وفى ش : « مما » .

(٤) فى ش بعده : « منا » . (٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « دليلا » .

(٦) لا تليق درهما أى لا تمسكه وتحبسه، يصفه بالبذل والإنفاق . وورد البيت فى اللسان (لاق) غير منسوب، وفى أمالى ابن الشجرى ٢ / ٧٢ . (٧) ينسب إلى الأعشى . وعجزه :

* ويكنّ أعداء بعيد وداد *

وانظر الكتاب ١ / ١٠، والصبح المنير ٩٩ . وفيه « وأخو النساء » .

(٨) انظر ص ٢٦٩ من الجزء الثانى .

ومنه قول الله تعالى : ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ (١) وهو كثير فى الكسرة . وقد جاء فى الضمة منه قوله :

إنّ الفقير بيننا قاضٍ حكم　　أن ترد الماء إذا غار النُّجُمْ (٢)

يريد النجوم، فحذف الواو، وأناب عنها الضمة، وقوله :

٥ * حتى إذا بلت حلاقيم الحُلُق (٣) *

يريد الحلوق . وقال الأخطل :

كلَمْعِ أيدى مَثاكيلٍ مُسَلَّبةٍ　　يندبن ضَرس بناتِ الدهرِ والخُطُبُ (٤)

ومنه قول الله عزّ اسمه ﴿ويَمْحُ اللهُ الْبَاطِلَ﴾ (٥) و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ (٦) و﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (٧) وكتب ذلك بغير واو (دليلا فى الخطّ على الوقوف عليه بغير واو) (٨) فى اللفظ . وله

١٠ نظائر (وهذا) (٩) فى المفتوح قليل؛ لخفّة (١٠) الألف؛ قال :

* مثل النقا لبّده ضربُ الطِلَلْ (١١) *

ونحو منه قوله :

ألَا لا بارَكَ اللهُ فى سُهَيلٍ　　إذا ما اللهُ بارَكَ فى الرجالِ (١٢)

---

(١) آية ١٦ سورة الزمر .　(٢) فى ط : « يرد » وفى البحر لأبى حيان ٥/٤٨١ :

١٥ * إن الذى قضى بذا قاض حكم *

(٣) فى اللسان (حلق) : « ابتلت » فى مكان « بلت » .

(٤) من قصيدة له فى مدح الوليد بن عبد الملك . وهو فى وصف الإبل . يذكر أنهن يرفعن أيديهن فى السير . وشبه ذلك بلمع نوائح يشرن بخرق . والمسلبة : لابسات السلاب، وهو ثوب الحداد . وضرس بنات الدهر إصابتها الناس بالشر . وانظر الديوان ١٨٨، واللسان (ضرس) .

٢٠ (٥) آية ٢٤ سورة الشورى .　(٦) آية ٦ سورة القمر .　(٧) آية ١٨ سورة العلق .

(٨) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز . وثبت فى ش، ط .

(٩) سقط ما بين القوسين فى ش .　(١٠) فى ش : « قليلة » .

(١١) الطلل أصله الطلال، وهو جمع الطل، وهو المطر القليل الدائم . ويرويه بعضهم بفتح الطاء، وأصله الطل، ففك التضعيف . وانظر اللسان (طلل) .　(١٢) ورد البيت فى اللسان (أله) غير منسوب .

فحذف الألف من هذه اللفظة (الله) . ومنه بيت الكتاب :

* أوالفًا مكّةَ مِن وُرق الحِمى[1] *

يريد الحمام، فحذف الألف فالتقت الميمان فغيّر على ماترى . وقال أبوعثمان فى قول الله سبحانه ﴿يَا أَبتِ﴾[2] أراد : يا أبتا ، فحذف الألف . وأنشد أبوالحسن وابن الأعرابى :

فلستُ بمدرك ما فات منّى   بلَهْفَ ولا بِلَيتَ ولا لو انّى[3]

يريد بلهفى . وقد مضى نحو هذا .

الثانى منهما ، وهو إنابة الحرف عن الحركة . وذلك فى بعض الآحاد و جمع التثنية وكثير من الجمع .

فالآحاد نحـو أبوك وأخوك وحماكِ وفاكِ وهنيك وذى مال . فالألف واليـاء والواو فى جميع هـذه الأسماء السـتة دواخل على الفتح والكسر والضم . ألا تراها تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات : الضمة والفتحة والكسرة .

والتثنية نحو الزيدان والرجلين .

والجمع نحو الزيدون والمسلمين .

وأعربوا بالنون أيضا ، فرفعوا بها فى الفعل : يقومان و يقومون (وتقومين)[4] فالنون فى هـذا نائبة عن الضمّة فى يفعل . وكما أن ألف التثنية و واو الجمع نائبتان عن الضمة والياء ، فهما نائبتان عن الكسرة والفتحة ، و إنمـا الموضع فى الإعراب للحركات ، فأمّا الحروف فدواخل عليها .

---

(١) هو للعجاج ، وهو من وصف حمام الكعبة ، أقسم به . يريد المؤلف أن الشاعر حذف ألف الحمام فصار الحم ، فأبدل من الميم الثانية ياء فرارا من التضعيف ؛ كما قيـل فى تظننت : تظنيت . وانظر اللسان (حم) والكتاب ١/٨   (٢) آية ٤ سورة يوسف .

(٣) ورد فى العينى على هامش الخزانة ٤/٢٤٨ ولم ينسبه ، وفى الخزانة ١/٦٣

(٤) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز .

وليس من هذا الباب إشباع الحركات فى نحو منتزاح، وأنظور، والمطافيل ؛ لأن الحركة فى نحو هـذا لم تحذف وأنيب الحرف عنهـا؛ بل هى موجودة ومزيد(1) فيها ، لا(2) منتقص منها .

باب فى هجوم الحركات على الحركات

وذلك على ضربين : أحدهما كثير مقيس(3) ، والآخر قليل(4) غير مقيس(3) .

الأوّل منهما، وهو قسمان : أحدهما أن تتّفق فيه الحركتان . والآخر أن تختلفا(5) فيه ، فيكون الحكم للطارئ منهما ، على ما مضى .

فالمتفقتان(6) نحو قولك : هم يغزون ويدعُون . وأصله يغزوون ، فأسكنت الواو الأولى التى هى اللام، وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها، ونقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام إلى الزاى التى هى العين، فحذفت لهـا الضمة الأصليّة فى الزاى؛ لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها . ولا بدّ من هذا التقدير فى هجوم الثـانية الحادثة على الأولى الراتبة(7)؛ اعتبارا فى ذلك بحكم المختلفتين(8) ؛ ألا تراك تقول فى العين المكسورة بنقل الضمة إليها مكان كسرتها؛ وذلك نحو يرمون و يقضون؛ ألا (تراك)(9) نقلت ضمّة ياء يرميون(10) إلى ميمها، فابتزّت(11) الضمةُ الميمَ كسرتَها ، وحلّت

(1) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « لا » . (2) فى ش : « ولا » .
(3) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « متفش » . (4) سقط فى ط .
(5) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « يختلفا » . (6) فى ط : « فالمتفقتان » .
(7) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « المراتبة » .
(8) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « المختلفين » .
(9) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ترى أنك » .
(10) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يرمون » . (11) أى سلبت .

محلها فصار: يرمون[1]. فكما لا يُشك فى أن ضمة ميم يرمون غير كسرتها فى يرميون لفظا، فكذلك فلنحكم[2] على أن ضمة زاى يغزون غير ضمتها فى يغزوون[3] تقديرا وحكما .

ونحو من ذلك قولهم فى جمع مائة : مِئون . فكسرة ميم مِئون غير كسرتها فى مائة؛ اعتبارا بحال المختلفين فى سنة وسنين[4] ، وبُرَة وبِرِين[5] . ومثله ترخيم بُرْثُن ومنصور فيمن قال : يا حارُ إذا قلت : يا بُرْثُ ، ويا منصُ[6] . فهذه الضمة فى ثاء بُرثُ وصاد مَنْصُ غير الضمة فيمن قال : يا بُرْثُ ويا مَنْصُ على يا حارِ؛ اعتبارا بالمختلفتين[7] . فكما لا شك فى أن ضمة راء يا حارُ غير كسرة راء يا حارِ سماعا ولفظا ، فكذلك الضمة على يا حارُ فى يا برث ويا منص غير الضمة فيهما على يا حارِ تقديرا وحكما . وعلى ذلك كسرة صاد صِنْو وقاف قِنْو غير كسرتها فى قِنوان وصِنوان . وهذا باب؛ وقد[8] تقدم فى فصله .

وكذلك كسرة ضاد تقضِين غير كسرتها المقدرة فيها فى أصل حالها ، وهو تقضِيِين . والقول هنا هو ما تقدم فى يدعون ويغزون .

فهذا حكم الحركتين المتفقتين .

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فصارت » . وقوله : « فصار » أى بعد حذف الياء؛ كما هو معلوم . وكذا يقال فيما يأتى من الأمثلة ، فهو قد يترك الكلام على حذف اللام للعلم به .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فليحكم » .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يغزون » .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « سنون » .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « برون » . والبرة : الخلخال ، وحلقة فى أنف البعير .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « يا » .

(٧) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « بالمختلفين » .

(٨) سقط حرف العطف فى ش ، ط .

وأما المختلفتان[1] فأمرهما واضح . وذلك نحو يرمون و يقضون . والأصل : يرميون و يقضيون ، فأسكنت الياء استثقالا للضمّة عليها ، ونُقلت إلى ما قبلها فابتزّته[2] كسرته ، لطروئها[3] عليها[4] ؛ فصار : يرمون و يقضون . وكذلك قولهم : أنتِ تغزِين ، أصله تغزُوِين ، فنقِلت الكسرة من الواو إلى الزاى ، فابتزّتها ضمتها فصار : تغزين . إلا أن منهم من يُشِمّ الضمّة إرادة للضمّة المقـدّرة ، ومنهم من يُخلِص الكسرة فلا يُشِمّ . و يدلّك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضـمة المبتزّتين[5] عن هذين الموضعين أنهم إذا أمروا ضمّوا همزة الوصـل وكسروها إرادة لهما[6] ؛ وذلك كقولهم[7] : أُقضوا ، أُبنوا[8] ، وقولهم : أُغزِى ، أُدعى[9] . فكسرهم مع ضمـة[10] الثـالث ، وضمّهم مع كسرته يدلّ على قـوّة مراعاتهم للأَصل المغيّر ، وأنه عندهم مراعًى معتدّ مقدّر .

ومن المتّفقة[11] حركاته[12] ما كانت فيــه الفتحتان ؛ نحو اسم المفعول من نحو اشـتدّ واحمرّ ، وذلك قولهم : مشـتدّ ومحمرّ ، من قولك : هــذا رجل مشتدّ عليه ، وهذا مكان محمرّ فيــه (وأصله مشتَدَدٌ ومحمَرَرٌ)[13] فأسكنت الدال والراء[14] الأوليان ، وادّغمتا فى مثلهما من بعدهما ، ولم ننقل[15] الحركة إلى ما قبلها ، فتغلبه[16] على حركته التى فيه ؛

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فأما » .
(٢) فى ط : « وكسرته » .
(٣) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « لطروءه » .
(٤) فى ز : « عليه » .
(٥) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « المبتزة » .
(٦) فى ش : « لها » .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « قولك » .
(٨) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « وارموا » .
(٩) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « وادعى » .
(١٠) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « الضمة » .
(١١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : «المفعولين» .
(١٢) سقط هذا الحرف فى ز .
(١٣) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز . وثبت فى ش ، ط .
(١٤) فى ش : « الواو » .
(١٥) كذا فى ش . وفى ط : « تنقل » وفى د ، ه ، ز : « ينقل » .
(١٦) فى ط : « فغلبت » . وفى ش : « فتقلبه » . وهو تصحيف .

تنقلب[1] فى يغـزون ويرمين . يدل على أنك لم تنقل الحركة هنـا كما نقلتها هناك تحويلهم فى اسم الفاعل أيضا كذلك ، وهو (مشتدّ ومحمرّ؛ ألا ترى أنّ أصله)[2] مشتدِد ومحمرِر . فلو نقلت هـذا لوجب أن تقول: مشتِدّ ومحمِرّ . فلمّا لم تقـل ذلك وصحّ فى المختلفين[3] اللذين النقل فيهما موجود لفظا، امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصنعة فيه تقديرا ووَهْمـا . وسبب ترك النقل فى المفتوح انفراد الفتح عن الضمّ والكسر فى هذا النحو ؛ لزوال الضرورة فيه ومعه ؛ ألا ترى إلى صحّة الياء والواو جميعا بعد الفتحة ، وتعذّر الياء الساكنة بعد الضمّة ، والواو الساكنة بعـد الكسرة . وذلك أنك لو حذفت الضمة فى[4] يرميونـ ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمِيون ، ثم وجب قلب الواو ياء ، وأن تقول : هم يرمِين ، فتصير إلى لفظ جماعة المؤنث . وكذلك لو لم تنقـل كسرة الواو فى تغزوِين إلى الزاى لصار التقـدير إلى تغزُيْنَ . فوجب أن تقلب الياء لانضمام الزاى قبلها واوا ، فتقول[5] للمرأة: أنت تغزون ؛ فيلتبس[6] بجماعة المذكّر .

فهذا حكم المضموم مع المكسور . وليس كذلك المفتوح ؛ ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة ؛ نحو هؤلاء يخشَوْن ويسعَوْن ، وأنتِ ترضَين وتخشَين . فلمّا لم تغيّر الفتحة هنا فى المختلفين اللذين تغيرهما واجب ، لم تغير الفتحتان اللتان إنمـا هما فى التغيير محمولتان على الضمّ مع الكسر . فإن قلت[7] : فقـد يقع اللبس أيضا بحيث

---

(١) كذا فى ط . وفى د ، هـ ، ز : « نقلت » . وفى ش : « تقلب » وهو تصحيف .

(٢) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٣) فى ش : «المختلفتين» .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « من » .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ز : « فيقول » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فيلتبسن » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « قيل » .

رُمت الفرق؛ ألا تراك تقول للرجال : أنتم تغزون، (وللنساء : أنتنّ تغزون)[١]، وتقول للمرأة : أنت ترمين، و لجماعة النساء : أنتنّ ترمين .

قيل : إنما احتُمِل هذا النحو فى هذه الأماكن ضرورة، ولولا ذلك لما احتمِل. ووجه الضرورة أن أصل أنتم تغزون : تغزوون، فالحركتان — كما ترى — متفقتان؛ ٥ لأنهما ضمتان . وكذلك أنت ترمين؛ الأصل فيه ترميين، فالحركتان أيضا متفقتان؛ لأنهما كسرتان . فإذا أنت أسكنت المضموم الأوّل (ونقلتَ)[٢] إليه ضمة الثانى ، وأسكنت المكسور الأوّل ونقلت إليه كسرة الثانى، بقى اللفظ بحاله، كأن لم تنقله ولم تغيّر شيئا منه، فوقع اللبس، فاحتمل؛ لما يصحب الكلام من أوّله (وآخره)[٣]؛ كأشياء كثيرة يقع اللبس فى لفظها، فيعتمَد فى بيانها على ما يقارنها[٤]؛ كالتحقير والتكسير ١٠ وغير ذلك؛ فلما وجدتَ إلى رفع اللبس بحيث وجدته[٥] طريقا سلكتها، ولمّا لم تجد إليه طريقا فى موضع آخر احتملته ، ودللت بما يقارنه[٦] عليه .

فهذه أحوال الحركات المنقولة ، وغير المنقولة فيما[٧] كان فيه الحرفان جميعا متحرّكين .

فأمّا إن سكن الأوّل فإنك تنقل الحركات جُمَعَ[٨] إليه. وذلك نحو أقام، ومُقِيم، ١٥ ومُقام ، وأسار ومُسِير، ومُسَار؛ ألا ترى أن أصل ذلك أقْوَم ، وأسْيَر ، ومُقْوِم ، ومُسْيِر ، ومُقْوَم ، ومُسْيَر . وكذلك يقوم ويسير : أصلهما يَقْوُم ويَسْيِر ، فنقل ذلك كله؛ لسكون الأوّل .

(١) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز ، «فنقلت» .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « إلى آخره » . (٤) فى ش ، ز : « يقاربها » .
٢٠ (٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «وجدت» . (٦) فى ش ، ز : « يقاربه » .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « مما » .
(٨) كذا فى ز . وفى د ، هـ : « جميعا » وسقط فى ش ، ط .

والضرب(١) الثانى مما(٢) هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس ، وهو كبيت(٣) الكتاب :

* وقال اضرب الساقين إمِّك هابل(٤) *

وأصله : امك هابل ؛ إلا أن همزة (أمّك) كُسرت لانكسار ما قبلها ؛ على حدّ قراءة من قرأ : ﴿ فلإمّه(٥) الثلث ﴾ فصار : إمِّكَ هابل ، ثم أتبع الكسر الكسر ، فهجمت كسرة الإتباع على ضمة الإعراب ، فابتزّتها(٦) موضعها ؛ فهذا شاذ لا يقاس عليه ؛ ألا تراك لا تقول : قِدرِكِ واسعة ، ولا عِدلِكِ(٧) ثقيل ، ولا بنتِك عاقلة .

ونحو من ذلك فى الشذوذ قراءة الكسائىّ «بما أنزلِّيكَ(٨)» . وقياسه فى تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بينَ بينَ فتقولَ : بما أنزل إليك ؛ لكنه حذف الهمزة حذفا ، وألقى حركتها(٩) على لام أنزل ، وقد كانت مفتوحة فغلبت(١٠) الكسرة الفتحة على الموضع ، فصار تقديره : بما أنزلِلَيك ، فالتقت اللامان متحركتين ، فأسكنت الأولى وادّغمت فى الثانية ؛ كقوله تعالى ﴿ لكنّا(١١) هو اللهُ ربّى ﴾ .

ونحو منه ما حكاه لنا أبو علىّ عن أبى عُبَيدة أنه سمع : دعه فى حِرِ امّه . وذلك أنه نقل ضمة(١٢) الهمزة — بعد أن حذفها — على الراء وهى مكسورة ، فنفى(١٣) الكسرة ، وأعقب منها ضمّة .

(١) سقط حرف العطف فى د ، هـ ، ز ، ط . (٢) كذا فى ش ، ط ، ز . والأنسب : « ما » .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « بيت » . (٤) انظر ص ١٤٥ من الجزء الثانى من هذا الكتاب ، وص ٢٧٢ ج ٢ من سيبويه . (٥) آية ١١ سورة النساء . وهو يريد القراءة بكسر همزة أمه فى الآية . وهى قراءة حمزة والكسائى . وانظر البحر ٣ / ١٨٤ (٦) سقط فى ش .
(٧) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز . (٨) آية ٤ سورة البقرة . ولم أر من نسب هذه القراءة إلى الكسائىّ . وفى البحر ١ / ٤١ أنها شاذة ولم ينسبها . (٩) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « كسرتها » . (١٠) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « وقلب » .
(١١) آية ٣٨ سورة الكهف . (١٢) سقط فى ش . (١٣) فى ط : « فبق » .

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى فى خبر له مع ابن الأعرابىّ بحضرة سعيد بن سَلْم، عن امرأة قالت لبنات لها وقد خلون إلى أعرابىّ كان يألفهنّ[1] : أفى السَّوَ تَنْتُنَّهْ[2] ! قال أحمد بن يحيى فقال لى ابن الأعرابىّ : تعال إلى هنا، اسمع ما تقول. قلت : وما فى هذا! أرادت : أفِى السَّوْأةِ أَنْتُنَّهْ ! ، فألقت فتحة (أنتنّ) على كسرة[3] الهاء، فصارت بعد تخفيف همزة السوأة : أفى السَّوَ تنتنه.. فهذا نحو[4] مما نحن بسبيله . وجميعه غير مَقيس ؛ لأنه ليس على حدّ التخفيف القياسىّ ؛ ألا ترى أن طريق قياسه أن يقول : فى حِرأَمه، فيقرّ كسرة الراء عليها، ويجعل همزة أمّه بين بين، أى بين الهمزة والواو؛ لأنها مضمومة؛ كقول الله سبحانه : يستهزئون، فيمن خفّف، أو فى حِرِيُمِّه، فيبدلها ياء البتة (على[5] يستهزيون وهو رأى أبى الحسن) وكذلك قياس تخفيف قولها : أفى السوأة أنتنه : أفى السوءة يَنْتُنه، فيخلص همزة (أنتنه) ياء البتة؛ لانفتاحها وانكسار ما قبلها؛ كقولك فى تخفيف مِئَر : مِيَر[6] . وسنذكر شواذّ الهمز فى بابه بإذن الله .

باب فى شواذ الهمز

وذلك فى كلامهم على ضربين ، وكلاهما غير مقيس .

أحدهما أن تقرّ الهمزة الواجب تغييرها[7] ، فلا تغيرها .

والآخر أن ترتجل همزا لا أصل له، ولا قياس يعضُده .

---

(١) سقط فى د ، ه ، ز . (٢) فى ز : «يقول» . (٣) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش : «كسر» . (٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : «فهو» .

(٥) سقط ما بين القوسين فى ش . (٦) جمع المئرة . وهى الذحل والعداوة .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : «يغيرها» .

الأوّل من هذين ما حكاه عنهم أبو زيد وأبو الحسن من قولهم : غَفَر الله له خطائئه . وحكى أبو زيد وغيره : دَرِيئة[(١)] ودرائئ . ورويْنا عن قُطْرُب : لَفِيئة[(٢)] ولفائئ . وأنشدوا :

فإنّك لا تَدْرِى متى المـوت جائئٌ إليـك ولا ما يُحـدِث الله فى غدِ[(٣)]

وفيما جاء من هذه الأحرف دليل على صحّة ما يقوله النحويون دون الخليل : من أن هذه الكلم غير مقلوبة[(٤)]، وأنه[(٥)] قد كانت التقت فيها[(٦)] الهمزتان، على ما ذهبوا إليه، لا ما رآه هو .

ومن شاذّ الهمز عنـدنا قراءة الكسائىّ (أئِمّـة) بالتحقيق فيهما . فالهمزتان لا تلتقيان[(٧)] فى كلمة واحدة إلا أن تكونا[(٨)] عينين ؛ نحو سـئّال وسئّار، (وجئّار[(٩)]) فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عنـدنا ، وليس لحنـا . وذلك نحـو قرأ أبو ـ، و﴿ السُّفَهَاء أَلَا ﴾[(١٠)] و﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ ﴾[(١١)]، و﴿ أَنْبِئُونِى بِأَسْمَاءِ هُؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ﴾[(١٢)] فهـذا[(١٣)] كله جائز عندنا على ضعفه ، لكن التقاؤهما فى كلمة واحدة غيرَ عينين لحن؛ إلّا ما شذّ ممّـا حكيناه من خطائئ وبابِه . وقد تقدّم .

وأنشدنى بعض من ينتمى إلى الفصاحة شعرا لنفسه مهموزا يقول فيـه : أشأؤها

---

(١) هى الحلقة التى يتعلم الرامى الطعن والرمى عليها . (٢) هى القطعة من اللحم .

(٣) انظر ص ٦ من الجزء الثانى . (٤) سقط فى د ، هـ ، ز . (٥) سقط فى ط .

(٦) فى ز : «فيهما» وفى ط : «فيه» . (٧) فى ز : «يلتقيان» . (٨) فى ز : «يكونا» .

(٩) كذا فى ز . وفى ط : « خأ ار » أى خئار . وسقط هذا فى ش .

(١٠) آية ١٣ سورة البقرة . (١١) آية ٦٥ سورة الحج .

(١٢) آية ٣١ سورة البقرة . وفى ش ، ز : « ائتونى » فى مكان « أنبئونى » وهو غير التلاوة . وما أثبت فى ط . (١٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهذا » .

وأداؤها، فنبهته عليه، فلم يكد يرجع عنه (وهذا)[١] مما لو كان (همزه أصلا)[٢] لوجب تركه وإبداله، فكيف أن يرتجل همزا لا أصل له، ولا عذر فى إبداله من حرف لين ولا غيره.

الثانى من الهمز. وهو ما جاء من غير أصل له، ولا إبدال (دعا قياس إليه)[٣] وهو كثير.

منه قولهم: مصائب. وهذا مما[٤] لا ينبغى همزه فى وجه من القياس. وذلك أن مصيبة مفعِلة. وأصلها مُصْوِبة، فعينها كما ترى متحرِّكة[٥] فى الأصل، فإذا احتيج إلى حركتها فى الجمع حُمِّلت[٦] الحركة. (وقياسه)[٧] مصاوِب. وقد جاء ذلك أيضا؛ قال:

يصاحب الشيطان من يصاحبُهْ ... وهو أذِىٌّ جمّة مَصاوِبُهْ[٨]

ويقال فيها أيضا: مَصُوبة ومُصَابة. ومثله قراءة أهل المدينة: «معَائش» بالهمز. (وجاء)[٩] أيضا فى شعر الطرماح[١٠] مزائد جمع مزادة، وصوابها مزايد[١١]. قال:

* مزائد خرقاء اليدين مسيفة *

---

(١) كذا فى د، هـ، ز. وفى ط: «فهذا». وفى ش: «هذا».

(٢) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «أصله همزا». وانظر فى «أشاؤها» و«أداؤها» ص ٦ من الجزء الثانى.

(٣) كذا فى ش. وفى ز: «دعا بقياس إليه». وفى ط: «يقاس عليه».

(٤) سقط هذا الحرف فى ط.

(٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «محرّكة».

(٦) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «جمع».

(٧) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «فقياسه».

(٨) الأذى: الذى يتأذى بالشىء. وفى اللسان (أذى) بعد إنشاد البيت: «وقد يكون الأذىّ المؤذى». وقوله: «جمة» فى اللسان: «حمة». وكتب مصححه فى الهامش: «قوله: حمة كذا فى الأصل بالحاء المهملة مرموزا لها بعلامة الإهمال» وانظر ص ٣٢٩ من الجزء الأول.

(٩) كذا فى ش، ط. وفى ز: «وقد جاء».

(١٠) فى ش: «مزاود».

(١١) أى الطرماح. وانظر ص ٣٢٨ من الجزء الأول.

وقالوا أيضا : منارة ومنائر ، وإنما صوابها : مناور ؛ لأن الألف عين وليست بزائدة . ومن الجيّد قول الأخطل :

وإنى لقوّام مقاوِمَ لم يكن ... جريرٌ ولا مولَى جريرٍ يقومُها (١)

ومن شاذّ الهمز ما أنشده ابن الأعرابىّ لابن كَثْوة :

وَلّى نَعَامُ بنى صَفْوان زَوْزَأَةً ... لمّا رأى أَسَدا فى الغاب قد وثبا (٢)

وإنما هى زوزاة : فعللة من مضاعف الواو ، بمنزلة القوقاة والضوضاة .

وأنشدوا بيت آمرئ القيس :

كأنّى بفَتْخاء الجناحين لَقْوةٍ ... دَفوفٍ من العِقبانِ طاطأتُ شِئْمالى (٣)

يريد شِماله ، أى خفضها بِعنان فرسه . وقالوا : تأبلت القِدْر بالهمز . ومثله التأبل (٤) والخأتَم (والعألم) (٥) . ونحو منه ما حكوه من قول بعضهم : بأز بالهمز ، وهى البِئْزان بالهمز أيضا . وقرأ ابن كثير : ﴿ وَكَشَفَتْ عَنْ سَأْقَيْهَا ﴾ (٦) وقيل فى جمعه : سُؤْق مهموزا على فُعْل . وحكى أبو زيد : شِئْمَة الخليقة بالهمز (٧) ، وأنشد الفرّاء :

يا دار مىّ بدكاديك البُرَقْ ... صبرا فقد هيّجتِ شوقَ المشتئِق (٨)

يريد المشتاق . وحكى أيضا رجل مئل (بوزن معِل) (٩) إذا كان كثير المال . وحكوا أيضا : الرِّئبال بالهمز . وأما شأمل ، وشمأل ، وجُرائض ، وحُطائط بُطائط (١٠) ، والضهيأ (١١) ،

---

(١) من قصيدة له يمدح فيها بشر بن مروان . وانظر الديوان ١٢٣ (٢) ورد فى اللسان (زوى) . ويقال : زوزى : نصب ظهره وقارب خطوه فى سرعة . (٣) انظر ص ١١ من الجزء الأوّل . ويريد المؤلف أن الشمال فى البيت أصلها : الشيال ، وهى لغة فى الشمال ضدّ اليمين . (٤) سقط فى د ، ه ، ز . (٥) سقط فى ش . (٦) آية ٤٤ سورة « النمل » . (٧) سقط فى د ، ه ، ز .

(٨) الدكاديك جمع الدكداك وهو الرمل المتلبد فى الأرض لم يرتفع . والبرق جمع البرقة وهى غلظ فى حجارة ورمل . وفى شواهد الشافية للبغدادى ١٧٦ : « قال ابن المستوفى : هذان البيتان أنشدهما الفرّاء لرؤبة » . (٩) كذا فى ط . وفى ز : « بوزن فعل » وسقط فى ش .

(١٠) سقط فى د ، ه ، ز . والحطائط : الصغير من الناس وغيرهم . والبطائط إتباع له ، كما يقال : حسن بسن . (١١) هى التى لا ثدى لها . أو هى التى لا تحيض .

فمشهور بزيادة الهمز فيه . وحكى لنا أبو علىّ فى النيدُلان(١) : النِئْدُلان بالكسر، ومثاله(٢) فئعلان . وأنشدوا لجرير :

* لَحُبّ المؤقِدانِ إلىّ مؤسى(٣) *

بالهمز فى (المؤقدان) و (مؤسى) . وحَكَى أنه وجد بخطّ الأصمعى : قَطَا جُؤْنِىّ .

٥ وحكى عنه أيضا فيه جُؤنِىّ(٤) .

ومن ذلك قولهم : لبّأت بالحجّ ، ورثأت زوجى بأبيات ، وحلأت السَّوِيق ، واستلأمت الحَجَر ، وإنما هو استلمت : افتعلت ، قال(٥) :

يكاد يُمسِكه عرفانَ راحتِــه ... رُكْنُ الحَطِيم إذا ما جاء يستلمُ

فوزن استلأم على ماترى : افتعأل ، وهو مثال مبدَع غريب .

١٠ ونحو منه ما رويناه عن أحمد بن يحيى لبلال بن جرير جدّ عُمارة :

إذا ضِفْتهــم أو ســآيلتهــم ... وجــدت بهــم عِلّة حاضره(٦)

يريد : ساءلتهم . فإمّا زاد الياء وغيّر الصورة(٧) فصار مثاله : فعايلتهم . وإما أراد(٨) : ساءلتهم كالأوّل ، إلا أنه زاد الهمزة الأولى ، فصار تقــديره : سئاءلتهم بوزن : فعاءلتهم ، فخفا عليه التقاء الهمزتين هكذا ، ليس بينهما إلا الألف(١٠) ، فأبدل الثانية ياء(٩) ، كما أنه

١٥ لمّا كره أصل تكسير ذؤابة — وهو ذآئب — أبدل الأولى واوا . ويجوز أن يكون

---

(١) هو الكابوس . (٢) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « مثله » .
(٣) انظر ص ١٧٥ من الجزء الثانى . (٤) كذا فى ط . وفى ش : « منه » . وسقط فى د ، هـ ، ز .
(٥) أى الفرزدق من قصيدة يمدح فيها زين العابدين على بن الحسين . وينسب هذا البيت مع آخر لشاعر اسمه داود بن سلم فى قثم بن العباس . وهناك قصيدة للحزين تشتبه مع قصيدة الفرزدق . وانظر
٢٠ الأغانى فى ترجمة الحزين ١٤/٧٨ من طبعة بولاق .
(٦) انظر البحر ١/٢٣٥ (٧) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « للضرورة » .
(٨) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « إنما » .
(٩) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « عنه » .
(١٠) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « ألف » .

أراد: ساءلتهم، ثم أبدل من الهمزة ياء،[1] فصار: سايلتهم، ثم جمع بين المعوّض والمعوّض[2] منه فقال: سآيلتهم،[3] فوزنه الآن على هذا: فعاعلتهم.

ومثله مما جُمع فيه بين العوض والمعوّض منه فى العين ما ذهب إليه[4] أبو إسحاق وأبو بكر فى قول الفرزدق:

* هما نَفَثَا فى فِيَّ من فَمَوَيْهِما[5] *

فوزن (فمويهما) على قياس مذهبهما[6]: فَعَمَيْهِما.

وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة فى بأز وسأق وتأبَل ونحو ذلك إنما هو عن تطرّق وصنعة، وليس اعتباطا هكذا من غير مُسْكة. وذلك أنه قد ثبت عندنا من عِدّة أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف الساكن فكثيرا ماتجريها العرب مجراها فيه، فيصير[7] لجواره إياها كأنه محرّك[8] بها. فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء باز إنما هى فى نفس الألف. فالألف لذلك وعلى هذا التنزيل كأنها[9] محرّكة[10] (وإذا)[11] تحرّكت الألف انقلبت همزة. من ذلك قراءة أيُّوب السَّختيانىّ: «غير المغضوب عليهم ولا الضأّلّين». وحكى أبو العباس عن أبى عثمان عن أبى زيد قال:

(١) ثبت فى ش. وسقط فى د، هـ، ز، ط.

(٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «العوض».

(٣) فى د، هـ، ز، ط بعده: «فى العين».

(٤) سقط فى د، هـ، ز.

(٥) انظر ص ١٧٠ من الجزء الأوّل. (٦) سقط فى ش.

(٧) فى ط: «فتصير». (٨) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «يتحرك».

(٩) سقط فى د، هـ، ز. (١٠) فى ط: «متحركة».

(١١) كذا فى ش. وفى ز، ط: «فإذا».

سمعت عمرو بن عُبَيْـد يقرأ : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ[1] لَا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ ﴾ (فظننت أنه)[2] قد لحن ، إلى أن سمعت العرب تقول : شَأَبَّةٌ ، ودَأَبَّةٌ . وقال كُثَيِّر :

* إذا ما العوالى بالعَبِيطِ ٱحمأرّت[3] *

(يريد[4] ٱحمارّت) وقال أيضا :

٥ وللأرض أمّا سُـودُها فتجلّلتْ ... بياضا وأمّا بِيضُها فٱسـوأدّتِ[5]

وأنشد قوله :

يا عجبا لقـد رأيت عجبَـا ... حِمار قبّان يسوق أرنبَا

* خاطِمها زَأَمّها أن تذهبَـا[6] *

وقال دُكَين :

١٠ * وجله حتى أبيأضّ ملببه *

فإن قلت : فما أنكرت أن يكون ذلك فاسدا ؛ لقولهم فى جمع باز : بئزان بالهمز[7] . وهذا يدلّ على كون[8] الهمزة فيه عينا[9] أصلا ، كرأل ورِئلانٍ[10] .

قيل : هذا غير لازم . وذلك أنه لمّـا وجِد الواحد — وهو بأز — مهموزا — نعم وهمزته غير مستحكمة السبب — جرى عِنده وفى نفسه مجرى ماهمزته أصليّة ، فصارت

١٥ بئزان كرئلان . و إذا[11] كانوا قد أجروا ما قويت علّة قلبه مجرى الأصلىّ فى قولهم :

---

(١) آية ٣٩ سورة الرحمن . (٢) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « فظننته » .

(٣) انظر ص ١٢٦ من هذا الجزء . (٤) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز ، ط وثبت فى ش . (٥) انظر ص ١٢٧ من هذا الجزء .

(٦) حمار قبان دويبة أصغر من الخنفساء . والشعر جاء على تكاذيب الأعراب وتعاجيبهم . فإنه

٢٠ يذكر أن هذه الدويبة تركب أرنبا ، وهى تسوقها ممسكة بخطامها وزمامها لئلا تذهب وتشرد منها ، وقد سأل الشاعر حمار قبان أن يركبه خلفه فرحب بذلك . وانظر شواهد الشافية ١٦٧

(٧) سقط فى د ، ه ، ز . (٨) فى ش : « أن كون » . (٩) سقط فى د ، ه ، ز .

(١٠) هو ولد النعام . (١١) فى د ، ه ، ز : « إن » .

ميثاق ومياثق ، كان إجراء بأز مجرى رال أولى وأحرى . وسيأتى نحو هذا فى باب له .

وعليه أيضا قوله :

* لَحَبُّ المؤقدان إلىَّ مؤسى *

ألا ترى أن ضمة الميم فى (الموقدان) و(موسى) لمّا جاورت الواو الساكنة صارت كأنها فيها ، والواو إذا انضمّت ضما لازما همزت ؛ نحو أجوه وأُقِّتت . فاعرف ذلك .

وعليه جاء قوله :

* ... فَــوَأْ مُتَــار [1] *

يريد: مُتْأَرا ، فلما جاورت الفتحة فى الهمزة التاء صارت كأنها فيها ؛ فجرى ذلك مجرى مُتَأَّر ، فخفّف على نحو من تخفيف رأس وياس . وسيأتى ذلك فى بابه بإذن الله .

باب فى حذف الهمز [2] وإبداله

قد جاء هذا الموضع فى النثر والنظم جميعا . وكلاهما غير مقيس عليه ، إلا عند [3] الضرورة .

فإن قلت : فهلّا قست على [4] ما جاء منه فى النثر [5] ، لأنه ليس موضع اضطرار ؟

قيل : تلك مواضع كثر استعمالها [6] ، فعرفتْ أحوالُها ، فجاز الحذف فيها — وسنذكرها — كما حذفت لم يك ، (ولم يُبَلْ [7]) ، ولا أدرِ فى النثر ، لكثرة الاستعمال ، ولم يقس عليها غيرها .

(١) انظر ص ١٧٦ من الجزء الثانى . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «الهمزة» .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «مع» . (٤) سقط فى ز .

(٥) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : «التنزيل» .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «استعماله» .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، «لا يبل» . وفى ط : «لا تبل» .

فمما جاء من ذلك فى النثر قولهم : وَيْلِمِّه . وإنما أصله ويل لأمّه . يدلّ على ذلك ما أنشده الأصمعىّ :

لأُمِّ الأرض ويل ! ما أجنَّت غداة أضرَّ بالحسَنِ السبيلُ[1]

فحذف لام (ويل) وتنوينه لِمَا ذكرنا، وحذفت همزة أمّ، فبقى : ويلِمّه . فاللام الآن لام الجرّ؛ ألا تراها مكسورة . وقد يجوز أن تكون اللام المحذوفة هى لام الجرّ؛ كما حذف حرف الجرّ من قوله : آللهِ أفعل، وقولِ رؤبة[2] : خيرٍ عافاك الله[3]، وقولِ الآخر :

* رسمِ دارٍ وقفتُ فى طللِه *

(وهو من المقلوب؛ أى طلل دار وقفت فى رسمه)[4] وعليه قراءة الكسائىّ : (بما أنزِلّيك)[5] — وقد ذكرناه — وقراءة ابن كثير (إنها لَحْدَى الكُبَر)[6] وحكاية أحمد[7] ابن يحيى قول المرأة لبناتها وقد خلا الأعرابىّ بهن : أفى السوءَتَنْتُنَّهْ (تريد : أفى السوءة أنتنّه)[8] ومنه قولهم : الله[9] هذه الكلمة فى أحد قولى سيبويه وهو أعلاهما . وذلك أن يكون أصله إلاه، فحذفت الهمزة التى هى فاء . وكذلك الناس ؛ لأن أصله أُناس؛ قال[10] :

وإنا أُناس لا نرى القتل سُبَّة إذا ما رأته عامر وسَلُولُ

---

(١) من شعر لعبد الله بن عنمة الضبىّ يرثى فيه بسطام بن قيس الشيبانىّ . وبعده :

يقسم ماله فينا فندعو أبا الصهبا إذا جنح الأصيل

والحسن : جبل أورمل فى بلاد تميم ، ويقال : أضرّ الطريق بالمكان أى دنا منه ، يقول هذا على جهة التعجب ، فيقول : أجنت الأرض فى هذا المكان كرما وخيرا . وأبو الصهباء، هو بسطام بن قيس . وانظر اللسان (ضرر)، ومعجم ياقوت . (٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « قال » .

(٣) أى بخير . وانظر ص ٢٨٥ من الجزء الأوّل . (٤) سقط ما بين القوسين فى ش، ط .

(٥) آية ٤ سورة البقرة . (٦) آية ٣٥ سورة المدثر . (٧) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « حكى » . (٨) سقط ما بين القوسين فى ش . (٩) لم يذكر لفظ الجلالة فى د، هـ، ز .

(١٠) أى السموءل بن عادياء . من قصيدته المشهورة . وانظر شرح التبريزى للحماسة ١/ ١١١

ولا تكاد الهمزة تستعمل مع لام التعريف، غير أن أبا عثمان أنشد :

إنّ المنايا يطّلعـ ن على الأناس الآمنينا[(١)]

ومنه قولهم : لن، فى قول الخليل . وذلك أن أصلها عنده (لا أن) فحذفت الهمزة عنده[(٢)]، تخفيفا لكثرته فى الكلام، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها. فما جاء من نحوه فهذه سبيله . وقد اطّرد الحذف فى كُلْ وخُذْ ومُرْ . وحكى أبو زيد : لابَ لك (يريد[(٣)] : لا أب لك) وأنشد أبو الحسن :

تَضِبُّ لِثاتُ الخيل فى حَجَرَاتها وتسمع من تحت العَجاج لها آزملا[(٤)]

وأنشدنا أبو علىّ :

* إن لم أقاتل فالبسونى برقُعا *

وحُكى لنا عن أبى عبيدة : دعه فى حِرَامّه ، وروينا عن أحمد بن يحيى :

* هوىّ جُنْدِ آبليس المَرِيدِ[(٥)] *

(وهو كثير[(٦)]) ومنه قوله :

* أريتَ إن جئتُ به أُملودا[(٧)] *

وقوله :

* حتى يقول من رآه قد راه[(٨)] *

وهو كثير .

---

(١) البيت من مقطوعة لذى جدن الحميرى . وانظر الخزانة فى الشاهد السابع والعشرين بعد المائة .

(٢) سقط فى ش . (٣) سقط ما بين القوسين فى ز .

(٤) كأنه يصف ساحة حرب . وتضب لثات الخيل أى تسيل بالدم ، وحجراتها : نواحيها . والعجاج : الغبار . والأزمل : الصوت .

(٥) المريد : مبالغة المارد وهو العاتى . (٦) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز، ط .

(٧) فى شرح الكامل للرصفى ١/٩٧ عن السكرى أنه فى رجز لرجل من هذيل . وانظره هناك .

(٨) فى اللسان (دلم) أن ابن جنى عزاه إلى شاعر اسمه دلم، بفتح الدال واللام . وانظر ص ٢٦٧ من الجزء الأول .

فأمّا الإبدال على غير قياس فقولهم(١): قَرَيت، وأخطيت، وتوضّيت . وأنشدنى بعض أصحابنا لابن هَرْمة :

ليت السباع لنا كانت مجاورة ... وأننا لا نرى ممن نرى أحدا

إنّ السباع لتَهدا عن فرائسها ... والناس ليس بهادٍ شرُّهم أبدا

٥ ومن أبيات الكتّاب لعبد الرحمن بن حسّان :

وكنتَ أذلَّ من وتدٍ بقاعٍ ... يشجِّج رأسَه بالفِهْرِ واجى(٢)

يريد : واجئ، كما أراد الأوّل : ليس بهادئ . ومن أبياته أيضا :

راحت بمَسْلَمة البغالُ عشيّةً ... فارعَىْ فزارةُ لا هناكِ المرتَع(٣)

ومن حكاياته بيس فى بئس، أبدل الهمزة ياء(٤) . ونحوه قول ابن ميّادة :

١٠ * فكان لها يومئذٍ أمرها *

---

(١) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

(٢) من قطعة يهجو فيها عبد الرحمن بن الحكم أخا مروان . وقبله :

وأما قولك الخلفاء منا ... فهم منعوا وريدك من وداج

ولولاهم لكنت كحوت بحر ... هوى فى مظلم الغمرات داج

١٥ كان عبد الرحمن افتخر على الشاعر بأن الخلفاء منهم إذ كان من قريش وابن حسان من الأنصار . فقال له الشاعر : لولا الخلفاء وانتسابك إليهم لكنت مغمورا كحوت فى بحر مظلم، وكنت أذل من الوتد بقاع — أى مستوى من الأرض — يدق رأسه بالحجر . والعرب تضرب المثل فى الذلة بالوتد . وقوله : « واج » أصله واجئ وصف من وجأ عنقه أى دقها، والفهر : الحجر ملء الكف . وانظر شرح شواهد الشافية ١ ٣٤١ ، والكتاب ٢/١٧٠

٢٠ (٣) البيت للفرزدق، من قطعة قالها حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة الفزارىّ . ويقول الأعلم : « فهجاه الفرزدق ودعا لقومه ألا يهنئوا النعمة بولايته . وأراد بغال البريد التى قدمت بمسلمة عند عزله » وانظر الكتاب ٢/١٧٠

(٤) فى د ، هـ ، ز : « معنى بئس » .

وقرأ عاصم فى رواية حفص : ﴿ أن تَبَوّيا ﴾[1] فى الوقف، أى تبوّءا[2] . وقال :

تقاذفه الروّاد حتى رمَوا به ورا طرق الشأم البلاد الأقاصيا

أراد: وراء طرق الشام فقصر الكلمة . فكان ينبغى إذ ذاك أن يقول : ورأ، بوزن قرأ؛ لأن الهمزة أصلية عندنا ؛ إلا أنه أبدلها ضرورة (فقلبها[3] ياء ؛ وكذلك ما كان من[4] هذا النحو فإنه إذا أبدل) صار[5] إلى أحكام ذوات الياء؛ ألا ترى أن قريت مبدلة من قرأت، بوزن قريت من قريت الضيف ونحو ذلك . ومن البدل البتّة النبىّ فى مذهب سيبويه . وقد ذكرناه . وكذلك البريّة عند غيره ، ومنه الخابية، لم تسمع مهموزة . فإما أن يكون تخفيفا اجتُمع عليه؛ كيرى وأخواته ، وإمّا أن يكون بدلا ؛ قال[6] :

أُرِى عينىّ ما لم ترأياه كلانا عالمٌ بالتُّرّهاتِ

والنبوّة عندنا مخفَّفة لا مبدَلة . وكذلك الحكم على ما جاء من هذا : أن يحكم عليه بالتخفيف إلى أن يقوم الدليل فيه[7] على الإبدال . فاعرف ذلك مذهبا للعرب نهجا بإذن الله . وحدّثنا أبو علىّ قال : لقى أبو زيد سيبويه فقال له : سمعت العرب

---

(١) آية ٨٧ سورة يونس . والقراءة التى نسبها إلى حفص هى رواية هبيرة عنه ؛ كما فى البحر ١٨٦/٥ . وقد أنكر هذه الرواية بعض القراء، كما فى شرح أبى شامة الشاطبية ٣٤٥ .

(٢) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « أن » .

(٣) سقط ما بين القوسين فى ش . (٤) فى ط : «فى» . (٥) فى ش : «فصار» .

(٦) أى سراقة البارقىّ . كان وقع فى أسر المختار الثقفىّ، فزعم له أنه رأى ملائكة على خيل بلق تحارب فى جيش المختار فأطلق سراحه . وقبله :

ألا أبلغ أبا إسحق أنى رأيت الخيل دهما مصمتات

وأبو إسحق هو المختار . وانظر تاريخ الطبرىّ ١٢٣/٧ فى حوادث سنة ٦٦ هـ .

(٧) سقط فى د ، هـ ، ز .

تقول : قريت ، وتوضّيت . فقال له سيبويه[1] : كيف[2] تقول فى أفعلُ منه ؟ قال : أقرأ . وزاد أبو العباس هنا : فقال له سيبويه : فقد تركتَ مذهبك ، أى لو كان البدل قويّا للزم (ووجب)[3] أن تقول : أقرِى ؛ كرميت أرمِى . وهذا بيان .

باب فى حرف اللين المجهول

٥ وذلك مَدّة الإنكار؛ نحو قولك فى جـواب من قال : رأيت بكرا : أبكرَنيه ، وفى جاءنى محمد : أمحمدُنيه ، وفى مررت على قاسم : أقاسِمِنيه ! وذلك أنك ألحقت مدّة الإنكار، وهى لا محالة ساكنة ، فوافقت التنوين ساكنا ، فكسر (لالتقاء[4] الساكنين) فوجب أن تكون المدّة ياء لتتبع الكسرة . وأىّ المدّات الثلاث كانت فإنها لا بدّ أن توجد فى اللفظ بعـد كسرة التنوين[5] ياء؛ لأنهـا إن كانت فى الأصل ياء فقد كُفِينا ١٠ النظر فى أمرها . وإن كانت ألِفا أو واوا فالكسرة قبلها تقلبها إلى الياء البتّة .

فإن قيل : أفتنصّ فى هذه المَدّة على حرف[6] معيّن : الألف أو الياء أو الواو؟ .

قيل : لم تظهر[7] فى شىء من الإنكار على صورة مخصوصة فيقطعَ بهـا عليها دون أختيها ، وإنما تأتى تابعة لمـا قبلها؛ ألا تراك تقول فى قام عُمَر : أعمروه ، وفى رأيت أحمد : أأحمداه ، وفى مررت بالرجل آ لرجليه ، وليست كذلك مَدّة الندبة؛ لأن تلك ١٥ ألف لا محالة ، وليست مَدّة مجهولة مدبَّرة بمـا قبلها؛ ألا تراها تَفتح ما قبلها أبدا ، مالم تُحـدث هناك لَبْسا ، ونحو ذلك؛ نحو وازيداه ، ولم يقولوا : وازيدوه ، وإن

(١) سقط فى ش . (٢) فى ز ، ط : « فكيف » .
(٣) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش .
(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « لالتقائهما » .
٢٠ (٥) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « النون » .
(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « أنها حرف » .
(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « يظهر » .

كانت الدال مضمومة فى وازيد . وكذلك واعبد الملكاه ، وواغلام زيداه ، لمّا حذفت لها التنوين (من زيد)[1] صادفت الدال مكسورة ففتحتها .

غير أننا نقول : إن أخلق الأحوال بها أن تكون ألِفا من موضعين .

أحدهما أن الإنكار مضاه للندبة . وذلك أنه موضع أريد فيه معنى الإنكار والتعجّب ، فمُطِل الصوتُ به[2] وجعل ذلك أمارة لتناكره ؛ كما جاءت مدّة الندبة إظهارا للتفجّع ، وإيذانا بتناكر[3] الخَطْب الفاجع ، والحَدَث الواقع . فكما أن مَدّة الندبة ألف ، فكذلك ينبغى أن تكون مدّة الإنكار ألفا .

والآخر أن الغرض فى الموضعين جميعا إنما هو مَطْل الصوت ، ومدّه وتراخيه ، والإبعاد فيه لمعنى الحادث هناك . وإذا كان الأمر كذلك فالألف أحقّ به دون أختيها ؛ لأنها أمدّهنّ صوتا ، وأنداهنّ[4] ، وأشدّهنّ إبعادا (وأنآهنّ)[5] . فأمّا مجيئها تارة واوا ، وأخرى ياء فثانٍ لحالها ، وعن ضرورة دعت (إلى ذلك)[6] ؛ لوقوع الضمّة والكسرة قبلها . ولولا ذلك لما كانت إلا ألفا أبدا .

فإن قلت : فهلّا تبعها ماقبلها[7] فى الإنكار ، كما تبعها فى الندبة ، فقلت فى جاءنى عمر : أعمراه ، كما تقول فى الندبة : واعمراه ؟ .

قيل : فرقُ ما بينهما أن[8] الإنكار جارٍ مجرى الحكاية ، والمعنى الجامع بينهما أنك مع إنكارك للأمر مستثبت ، ولذلك قدّمت فى أوّل كلامك همزة الاستفهام .

(١) سقط ما بين القوسين فى ش . (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : «له» وسقط فى ط .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «بتناكره» . (٤) فى ط : «أبداهن» .
(٥) سقط ما بين القوسين فى ش ، ط . وثبت فى د ، هـ ، ز .
(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «لذلك» .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «كانت قبلها» .
(٨) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش .

فكما تقول فى جواب رأيت زيدا : من زيدا؟ كذلك قلت أيضا فى جواب جاءنى عُمَر : أعمروه .

وأيضا فإن مـدّة الإنكار لا تتصل بما قبلها اتصال مَـدّة الندبة بما قبلها ؛ ألا ترى التنوين فاصلا بينهما فى نحو أزيدنيه ، ولا يفصل به بين المندوب ومدّة الندبة فى نحو واغلام زيداه ، بل تحذفه(١) لمكان مدّة الندبة، وتعاقب(٢) بينهما؛ لقوّة اتصالها به ؛ كقوّة اتصال التنوين به ، فكرهوا أن يظاهروا بينهما فى آخر الاسم ؛ لتثاقله عن احتمال زيادتين فى(٣) آخره . فلمّا حذف التنوين لمدّة الندبة قوى اتصالها بالمندوب، فخالطته فأثّرت فيه الفتح . ولمّا تأخّرت(٤) عنه مدّة الإنكار ولم تماسّه مماسّة مَدّة الندبة له لم تغيّره(٥) تغييرها إياه . ويزيدك فى علمك ببعد مَدّة الإنكار عن الاسم الذى تبعته وقوعُ (إنْ) بعد التنوين فاصلة بينهما؛ نحو أزيدا إنيه! وأزيدٌ إنيه! وهذا ظاهر للإبعاد لها عنه . وأغرب من هذا أنك قـد تباشر بعلامة الإنكار غير اللفظ الأوّل . وذلك فى(٦) قول بعضهم وقد قيل له : أتخرج إلى البادية إنْ أخصبتْ؟ فقال : أأنا إنيه ! فهذا أمر آخر(٧) أطمّ من الأوّل ؛ ألا تراك إذا ندبت زيدا ونحوه فإنما تأتى بنفس اللفـظ الذى هو عبارة عنـه ، لا بلفظ آخر ليس بعبارة عنه . وهـذا تناءٍ فى ترك مباشرة مَدّة الإنكار للفظ الاسم المتناكَرة حالُه ؛ وما أبعد هـذا عن حديث الندبة !

---

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «يحذفه» .

(٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « يعاقب » .

(٣) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « من » .

(٤) كذا فى ش . وفى د، هـ ، ز ، ط : «تراخت» .

(٥) فى ش : « يغيره » . (٦) انظر الكتاب ١/٤٠٦ (٧) سقط فى ش .

فإن قلت : فقد تقول فى ندبة زيد (وا أبا محمداه)[١] فتأتى بلفظ آخر، وكذلك إذا ندبت جعفرا قلت: وا مَن كان كريمـاه[٢] ! فتأتى بلفظ غير لفظ زيد وجعفر .

قيل: أجل؛ إلا أن (أبا محمد) و (من كان كريما) كلاهما عبارة عينيهما[٣]، وقوله[٤] : أنا إنيه ليس باللفظ الأوّل، ولا بعبارة عن معناه . وهذا كما تراه واضح جلىّ .

ومثـل مَدّة الإنكار هذه البتّة فى جهلها[٥]، مَدّةُ التذكّر فى قولك إذا تذكرت الخليل ونحوه : آلِى وعَنِي ومِنـا[٦] ومُنذُو ، أى الخليل وعن الرجل ومن الغلام ومنذ الليلة .

باب فى بقاء الحكم مع زوال العلّة

هذا موضع ربمـا أوهم فساد العلّة . وهو مع التأمّل بضدّ ذلك ؛ نحو قولهم فيما أنشده أبو زيد :

حِمًى لا يُحَلّ الدهرَ إلّا بإذننـا[٧] ولا نسأل الأقوام عقـد المياثق

---

(١) فى ز ، ط : « وابا محمداه » وفى ش : « وأبى محمد » .

(٢) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « كريمـا » .

(٣) كذا فى ش، وكتب فوقها : « صح » . وفى ز ، ط : « عنهما » .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز، ط : « قولك » .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « حملها » .

(٦) كذا فى ط ، ز . وفى ش : « منى » .

(٧) نسبه أبو زيد فى النوادر ٦٤ إلى عياض بن أم درة الطائى . وروى الأخفش عن أبى سعيد أنه عياض بن درة . وقبله :

وكنّا إذا الدين الغلبىّ برى لنـا إذا ما حللناه مصاب البـوارق

والدين : الطاعة ، والغلبىّ : الغلبة ، أى إذا كانت الطاعة سببها الغلبة والقوّة للطاع ، وقوله : « برى » أى عرض ، وفاعله « حمى » ومصاب البوارق : مكان نزول المطر . وفى تهذيب إصلاح المنطق ١/٢١٨ : « يرى » و « حمى » نائب الفاعل ، وفسره فقال : « يقول : كنا فى الزمن الذى لا يطيع الناس بعضهم بعضا يرى لنا حمى لا يحل إلا بإذننا » . وانظر شواهد الشافية ٩٦ .

ألا ترى أن فاء ميثاق — التي هي واو وثقت — انقلبت للكسرة قبلها ياء؛ كما انقلبت في ميزان وميعاد؛ فكان يجب على هذا لما[(١)] زالت الكسرة في التكسير أن تعاود الواو، فتقول على قول الجماعة : المواثيق[(٢)]، كما تقول : الموازين[(٣)]، والمواعيد. فتركهم الياء بحالها ربما أوهم أن[(٤)] انقلاب هذه الواو ياء ليس[(٥)] للكسرة قبلها، بل هو لأمر آخر غيرها؛ إذ لو كان لها لوجب زواله مع زوالها. ومثل ذلك (ما أنشده)[(٦)] خلف الأحمر[(٧)] من قول الشاعر[(٨)] :

عداني أن أزورك أم عمرو ۝ دياوين تشقق بالمداد

فللقائل أيضا أن يقول : لو أن ياء ديوان إنما قلبت عن واو دوّان للكسرة قبلها لعادت عند زوالها.

وكذلك للمعترض في هذا أن يقول : لو كانت ألف باز إنما قلبت همزة في لغة من قال : بأز؛ لأنها جاورت الفتحة فصارت الحركة كأنها فيها، فانقلبت همزة؛ كما انقلبت لما حركت[(٩)] في نحو شأبة ودأبة، لكان ينبغي أن تزول الهمزة

---

(١) في ش : «كما».

(٢) في ط : «المواثق».

(٣) في ط : «في الموازين».

(٤) سقط هذا الحرف في ز.

(٥) سقط في د، هـ، ز.

(٦) كذا في د، هـ، ز. وفي ش، ط : «إنشاد».

(٧) سقط في ش، ط.

(٨) كذا في د، هـ، ز. وفي ط : «الآخر». وفي ش : «الراجز». وكتب في هامشه : «صوابه : الشاعر لا الراجز؛ لأن البيت من الوافر لا من الرجز». وجاء البيت في اللسان (دون). وفيه : «تنفق» بدل «تشقق». يريد الشاعر أنه مثبت في ديوان الجند، وهو لذلك لا يمكنه زيارة هذه المرأة؛ فإنه إذا غاب عن الجند كتب غيابه في الديوان أي كتاب الجند، وحرم العطاء.

(٩) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط : «تحركت».

عند زوال الألف فى قولهم : بِيْزان[1]، فقد[2] حُكِيت أيضا بالهمز[3]؛ إذ كانت الياء (إذا[4] تحركت) لم تقلب[5] همزة فى[6] نحو قول جرير :

فيوما يجازين الهـوى غير ماضيٍ ويوما ترى منهن غُولا تغوّل[7]

وكذلك لو كانت الواو إنمـا انقلبت فى صِبْية وقِنية وصبيان ولِياح للكسرة قبلها، لوجب إذا زالت الكسرة أن تعود الواو ، فتقول : صُـبْوة وصُبْوان، وقُنْوة ولَوَاح ؛ لزوال الكسرة .

والجواب عن هـذا وغيره مما هذه حاله أن العـلّة فى قلب هذه الأشـياء هو ما ذكره القوم : من وقوع الكسرة قبلها ؛ لِأشياء .

منهـا أن أكثر اللغـة[8] وشائع الاستعمال هو إعادة الواو عنـد زوال الكسرة . وذلك قولهم : موازين، ومواعيد، وقولهم فى ريح : أرواح ، وفى قِيل : أقوال ، وفى ميثاق : مواثيـق ، وفى ديوان : دواوين . فأما ميائق ودياوين فإنه لمـّا كثر عندهم واطّرد فى الواحد القلب ، وكانوا كثيرا مايحملون الجمع على حكم الواحد و إن لم يستوف الجمعُ جميعَ أحكام الواحد؛ نحو دِيمة ودِيَم ، وقيمة وقيم ، صار الأثر فى الواحد كأنه ليس عندهم مسبَّبا عن أمر، ومعرَّضا لانتقاله بانتقاله ، بل تجاوزوا به ذلك، وطغَوا به إلى[9] ما وراءه، حتى صار الحرف المقلوب إليه لتمكّنه فى القلب كأنه أصل

---

(١) كذا فى ز . وفى ش ، ط : «وقد» . (٢) كذا فى ز ، ط . وفى ش : «حكمت» .
(٣) فى ز : « بالهمزة » . (٤) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « لما » .
(٥) فى ش قبله : «بالهمز» . (٦) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش .
(٧) من غزل قصـيدة له فى هجـو الأخطل . وانظـر الديوان ، والكتاب ٢/٥٩ . وفيـه : « يوافينى » بدل « يجازين » .
(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « اللغات » .
(٩) سقط هذا الحرف فى ش .

فى موضعه ، وغير مسبَّب عندهم عن عِلّة ، فمعرِض[(١)] لانتقاله بانتقالها،[(٢)] حتى أجروا ياء ميثاق مجرى الياء الأصلية[(٣)]؛ وذلك كبنائك من اليسر مفعالا ، وتكسيرك إياه على مفاعيل؛ كِميسار ومياسير، فمكّنوا قَدَم الياء فى ميثاق؛ أُنْسابها[(٤)]، واستروحا إليها ، ودلالة على تقبّل الموضع[(٥)] لها .

٥ وكذلك — عندى — قياس تحقيره على هذه اللغة أن تقول : مُيَيْثِيق .

ومنها أن الغرض فى هذا القلب إنما هو طلب للخفّة؛ فمتى وجدوا طريقا أو شبهة فى الإقامة عليها، والتعلّل بخفّتها سلكوها، واهتبلوها . وليس غرضهم و إن كان قلبها[(٦)] مسبّبا عن الكسرة أن يتناهَوا فى إعلامنا ذلك بأن يعيدوها واوا مع زوالها . وإنما غالب الأمر ومجموع الغرض القلب لها[(٧)]؛ لما يُعقب من الاستروح إلى

١٠ انقلابها . فكأنّهم قنّعوا أنفسهم بتصوّر القلب فى الواحد لمّا انتقلوا عنه إلى الجمع ؛ ملاحظة لأحواله ، ومحافظة على أحكامه ، واستروحا إلى خفّة المقلوب إليه، ودلالة على تمكّن القلب فى الواحد، حتى ألحقوه بما أصله الياء .

وعندى مَثَل يوضّح (الحال فى)[(٨)] إقرار الحكم مع زوال العلّة، على قلّة ذلك فى (الكلام)[(٩)]، وكثرة ضدّه فى الاستعمال . وهو العُود تقطعه[(١٠)] من شجرته[(١١)] غضا[(١٢)] رطبيا[(١٣)]،

---

١٥ (١) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : «ومعرض» وهو معطوف على : «مسبب» .
(٢) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : «بانتقاله» . (٣) سقط فى ش .
(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «الميثاق» .
(٥) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «المواضع» .
(٦) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «قلبا» . (٧) سقط فى ش .
٢٠ (٨) كذا فى ط . وفى ش، ز : «حال» . (٩) فى ط : «القلب فى الواحد» .
(١٠) فى ز : «يقطعه» . (١١) فى ط : «شجرة» . (١٢) فى ط : «غصنا» .
(١٣) كذا فى ش . وفى ط : «رطبا» وسقط فى د، ه، ز .

فيقيم على ذلك زمانا، ثم يعرض له فيما بعد من الجفوف واليُبْس ما يعرض لما هذه سبيله ، فإذا استقرّ على ذلك اليُبْس وتمكّن فيه (حتى يَخِر)[1] لم يُغْنِ عنه فيما بعد أن تعيده[2] إلى قعر البحر فيقيم فيه مائة عام ؛ لأنه قد كان بَعُد عن الرطوبة بعدا أوغل فيه، حتى أياس[3] من معاودته البتّة إليها .

فهذه حال إقرار الحكم مع زوال العلّة ، وهو الأقلّ فى كلامهم . وعلى طَرَف من الملامحة له قول الله عزّ وجل : ﴿ آلآنَ وقد عصيتَ قبل ﴾[4] .

ومنها أنهم قد[5] قلبوا الواو ياء قلباصريحا لاعن علّة مؤثّرة أكثر من الاستخفاف؛ نحو قولهم : رجل غَدْيان[6] ، وعَشْيان[6]، والأَريحيّة ، ورَياح ، ولا كسرة هناك ، ولا اعتقاد كسرة فيه قد[7] كانت فى واحده ، لأنه ليس جمعا فيحتذى به[8] و يقتاس[9] به[10] على حكم واحده . وكذلك قول الآخر :

* جَوْل التراب فهو جَيْلانىّ[11] *

فإذا[12] جنحوا إلى الياء هذا الجُنوح[13] العارى من السبب المؤثّر سوى ما فيه من الاسترواح إليه ، كان قلب الأثقل إلى الأخفّ و بقاؤه على ذلك لضرب من التأوّل أولى وأجدر .

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش كلمة غير واضحة تحتمل «بجة» أو « بجر » .
(٢) كذا فى ط . وفى ز ، ش : « يعيده » . (٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « إليه » .
(٤) آية ٩١ سورة يونس . والإشارة التى يعنيها المؤلف فى الآية أن فرعون حقت عليه اللعنة لعتوّه وبقيت عليه اللعنة عند توبته فى آخر أمره . فهذا يشبه بقاء الحكم مع زوال العلّة . (٥) سقط فى د ، هـ ، ز . (٦) غديان أى تغدّى ، وعشيان أى تعشى . (٧) فى ش : « وقد » .
(٨) سقط فى ش ، ط . (٩) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « يقاس » .
(١٠) سقط فى ط . (١١) فى ط بعد هذا الشطر : « جولانى » . وكأنه يريد أنه روى بالوجهين : الياء والواو . وجول التراب : انتشاره . و يقال : يوم جولانىّ وجيلانىّ : كثير التراب والريح .
(١٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وإذا » .
(١٣) سقط فى ش . وثبت فى د ، هـ ، ز ، ط .

نعم، وإذا كانوا قد أقرّوا حكم الواحد على تكسيره مع ثقل ما صاروا إليه مراعاة لأحكامه؛ نحو بأز وبئزان حتى شبهوه برأل ورِئلان، كان إقرار قلب الأثقل إلى الأخفّ عند التكسير أولى وأجدر[(1)]؛ ألا ترى أن الهمزة أثقل من الياء. وكذلك قولهم لَيَاح — وإنما هو فَعَال من لاح يلوح لبياضه — قد راعَوا فيه انقلاب

٥ عينه مع الكسرة فى (لِياح) على ضعف هذا الأثر؛ لأنه ليس بجمع (كحِياض ورِياض)[(2)] ولا مصدر كقيام وصيام. فإقرار الحكم القوىّ الوجوب[(3)] فى الواحد عند تكسيره أجدر بالجواز.

وكذلك حديث قِنية وصِبيان وصِبية فى إقرار الياء بحالها، مع زوال الكسرة فى صُبيان وقُنية. وذلك أن القلب مع الكسرة لم يكن له قوّة فى القياس، وإنما

١٠ كان مجنوحا به إلى الاستخفاف. وذلك أن الكسرة لم تَلِ الواو؛ ألا ترى أن بينهما حاجزا وإن كان ساكنا فإن مثله فى أكثر اللغة يَحجِز. وذلك نحو جِرو وعِلْو، وصِنو، وقِنو، ومِجْوَل، ومِقْوَل[(4)]، و (قِرواح[(5)]، وجِلواخ، وقِرواش، ودِرواس) وهذا كثير فاشٍ. فلما أعلّوا فى صبية وبابه، علم أن أقوى سببى القلب إنما هو طلب الاستخفاف، لا متابعة الكسر مضطرّا إلى الإعلال. فلمّا كان الأمر

١٥ كذلك أمضَوا العَزْمة فى ملازمة الياء؛ لأنه لم يَزُل من الكسرة مؤثِّر يحكم القياسُ

---

(١) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «أحرى».

(٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «مثل رياض وحياض».

(٣) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «الوجوه».

(٤) كذا فى ش. وكتبَ تحت قاف «مقول» حرف عين صغيرة، وكتب فوق الكلمة «معا»

٢٠ دلالة على أنها تقرأ بالقاف وبالعين. وفى ز، ط: «معول».

(٥) سقط ما بين القوسين فى ش. والقرواح من معانيه الناقة الطويلة القوائم، والجلواخ: الوادى الواسع الممتلئ. والقرواش: الطفيلىّ والعظيم الرأس. والدرواس من معانيه الأسد.

له بقوّة فيدعوَ زواله إلى المصير إلى ضِدّ[1] الحكم الذى كان وجب به. وليس هذا كميائق[2]؛ من قِبل أن القلب فى ميثاق واجب، والقلب فى قنية وصبية ليس بواجب. فكأنّ باب ميثاق أثّر فى النفس أثرا قوّى الحكم فقرّره[3] هناك، فلمّا زال بقى حكمه دالًّا على قوّة الحكم الذى كان[4] به، وباب صِبية وعِلية أُقِرّ حكمه[5] مع زوال الكسرة عنه[6]؛ اعتذارا فى ذلك بأن الأوّل لم يكن عن وجوب فيزالَ عنه لزوالِ ما دعا إليه، وإنما كان استحسانا، فليكن مع زوال الكسر أيضا استحسانا.

أفلا ترى إلى اختلاف حال الأصلين فى الضعف والقوّة، كيف صرت له[7] بهما إلى فرع واحد، وهو القلب. فإنه جيّد فى معناه، ونافع فى سواه، مما هو شَرْواه[8]. (ومن بعد)[9] فقد قالوا أيضا: صُبْوان وصُبْوة وقُنْوة؛ وعلى أن البغداديّين قالوا: قنوت، وقنيت، وإنما كلامنا على ما أثبته أصحابنا، وهو قنوت لا غير.

ومن بقاء الحكم مع زوال عِلّته قول الراجز[10]:

لمّا رأى أن لادَعَهْ ولا شِبَعْ　　　مال إلى أرطاة حِقْفٍ فالْطَجع

وهو افتعل من الضجعة. وأصله: (فاضتجع[11] فأبدلت التاء طاء لوقوع الضاد قبلها[12]، فصارت): فاضطجع، ثم أبدل الضاد لاما. وكان سبيله (إذ أزال)[13] جَرْسَ الضاد أن تصحّ[14] التاء، فيقال: فالتجع؛ كما يقال: التحم[15]، والتجأ؛ لكنه أُقِرّت[16] الطاء

(١) فى ز: «صدر».　(٢) فى ز، ط: «كيثاق».　(٣) فى ط: «وقرّره».
(٤) سقط فى ش، ط.　(٥) فى ط: «على حكمه».　(٦) سقط فى د، هـ، ز.
(٧) سقط فى د، هـ، ز، ط.　(٨) شروى الشىء مثله.　(٩) فى ط: «وبعد».
(١٠) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «الآخر». وفى ط «جرير» وهو سهو فى النسخ. وانظر فى الرجز ص ٢٦٣ من الجزء الأوّل، وتهذيب الألفاظ ٢٠٢　(١١) سقط ما بين القوسين فى ش.
(١٢) كذا فى د، هـ، ز. وفى ط: «فاء».　(١٣) فى ط: «إذ زال».
(١٤) كذا فى ش. وفى ز، ط: «يصح».　(١٥) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «التجم».　(١٦) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «أقرّ».

بحالها؛ إيذانا بأن هذا القلب الذى دخل الضاد إلى اللام لم يكن عن استحكام، ولا عن وجوب؛ كما أن[1] صحّة[2] الواو فى قوله :

* وكَحّل العينين بالعواور *

إنما جاء لإرادة الياء فى العواوير[3]، وليعلم أن هذا الحرف ليس بقياس ولا منقاد.

٥ فهذه طريق بقاء الأحكام، مع زوال العِلل والأسباب. فاعرف ذلك؛ فإنه كثير جدّا.

باب فى توجّه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين

وذلك فى الكلام على ضربين :

أحدهما — وهو الأكثر — أن يتفق اللفظ البتّة، ويُختلَف فى تأويله.

١٠ وعليه عامّة الخلاف؛ نحو قولهم : هذا أمر لا ينادَى وليده؛ فاللفظ غير مختلَف فيه، لكن يختلَف فى تفسيره.

فقال قوم[4]: إن الإنسان يذهل عن ولده لشدّته، فيكون هذا كقول الله تعالى: ﴿ يومَ تَرَوْنَها تذهَلُ كُلُّ مُرْضِعة عمَّا أَرْضَعَتْ[5] ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ يوم يفرُّ المَرْءُ من أخيه وأُمّه وأبيه[6] ﴾ (والآى فى هذا المعنى كثيرة)[7].

---

١٥ (١) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «من». (٢) أى جندل بن المثنى الطهوىّ. وقبله :

غرك أن تقاربت أباعرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

* حنى عظامى وأراه ثاغرى *

وتقارب أباعره كناية عن قلّتها، وقوله : «وكحل» ففاعله الدهر كما رأيت. والعواور جمع العوّار — كرمان — وهو وجع العين، وقد جعل إصابة العين بالوجع كحلا على سبيل التشبيه. وانظر الكتاب ٢٠ ٢/٣٧٤، وشواهد الشافية ٣٧٤

(٣) كذا فى ش، ط. وفى ز : «العواور». (٤) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز : «بعضهم». (٥) آية ٢ سورة الحج. (٦) آيتا ٣٤، ٣٥ سورة عبس.

(٧) كذا فى ش. وفى ز، ط : «ونحوه من الآى فى هذا المعنى».

وقال قوم : أى هو أمر عظيم ، فإنما ينادَى فيه الرجال والجِـلّة ، لا الإماء والصبية .

وقال آخرون : الصبيان إذا ورد الحىّ كاهن أو حوّاء أو رَقّاء حُشِدوا عليه ، واجتمعوا له[٢] . أى ليس هذا اليوم بيوم أنس ولهو ، إنما هو يوم تجرّد ، وجِدّ .[١]

وقال آخرون — وهم أصحاب المعانى — : أى لا وليد فيه فينادى (وإنما فيه الكُفاة والنهضة[٣]) ومثله قوله[٤] : ٥

* على لا حب لا يُهتَدى بمناره *

أى لا منار فيه فيهتدى به[٥] ، وقوله أيضا :

لا تفـزِعُ الأرنبَ أهوالُهـا ولا ترى الذئب بهـا ينجحر[٦]

أى لا أرنب بها فتفزِعها[٧] أهوالها . ١٠

ونحوه — عندى — بيت الكتاب :

وقِدرٍ ككفّ القِرْد لا مستعيرُها يُعـار ، ولا مَن يأتِهـا يتـدسَّم[٨]

---

(١) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز . (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « إليه » . وفى ط : « لديه » . (٣) سقط ما بين القوسين فى ش . وفى ز ، هـ : « نهضة » فى مكان « النهضة » . والنهضة — بالتحريك — جمع الناهض . (٤) أى امرئ القيس . وعجزه : ١٥

* إذا سافه العود الديافىّ جرجرا *

واللاحب : الطريق الواسع . وسافه : شمه ، والعود : البعير المسنّ ، والديافىّ نسبة إلى دياف ، وهى قرية بالشام تنسب إليها النجائب . والجرجرة تردّد صوت الفحل وهديره . يقول : إن الجمل إذا شمّ تربته جرجر جزعا من بعده وقلة مائه . وانظر اللسان (سوف) . (٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « له » . (٦) فى ز : « يفزع » و « الضب » فى مكان « الذئب » . وفى ط : ٢٠ « يفتقر » فى مكان « ينجحر » وقد نسب هذا البيت ابن الأنبارى فى شرح المفضليات ٥٩ إلى عمرو بن أحمر.

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فيفزعها » .

(٨) البيت لابن مقبل . قال الأعلم : « هجا قوما فجعل قدرهم فى الصغر ككف القـرد ، وجعلها لا تعار ولا ينال من دسمها للؤمهم » وانظر الكتاب ١/ ٤٤١

أى لا مستعير يستعيرها فيُعارُها ؛ لأنها — لصِغرها ولؤمها — مأبيّة معيفة[1] .

وكذلك قوله[2] :

زعموا أن كل من ضرب العَيْـ ... ـرَ مَوَالٍ لنا وأنا الولاء

على ما فيه من الخلاف[3] .

٥ وعلى ذلك عامّة ما جاء فى القرآن، وفى حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم ومَن بعده رضوان الله عليهم، وما وردت به الأشعار، وفصيح الكلام .

وهذا باب فى نهاية الانتشار، وليس عليه عَقْد هذا الباب . وإنما الغرض الباب الآخر الأضيق الذى ترى لفظه على صورة، ويحتمل أن يكون على غيرها ؛ كقوله[4] :

١٠ نطعُنهم سُلْكَى ومخلوجةً ... كَرَّكَ لامين على نابل

فهذا ينشد على أنه ما تراه[5] : كرّك لامين (أى ردّك لأمين)[6] — وهما سهمان — على نابل . وذلك أن تعترض[7] من[8] صاحب النبل شيأ منها فتتأمله[9] تردّه[10] إليه ، فيقع

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ممنقة » .

(٢) كذا فى ش، ط . وفى د ، هـ ، ز : « قول الحارث » . وهو الحارث بن حلزة فى قصيدته ١٥ التى أولها :

آذنتنا ببينها أسماء ... رب ثاو يملّ منه الثواء

(٣) أورد صاحب التاج (عير) فيه عشرة أقوال . ومنها أن المراد بالعير كليب ، والعير السيد لأنه كان سيدا ملكا . وقيل : المراد به المنذربن ماء السماء، وكان قد قتل ، ومنها : أن العير السيد مطلقا . وقوله : « موال لنا » أى تحمل جنايته كما يحمل المولى أى الحليف أو ابن العم جناية مولاه .

٢٠ (٤) هذا على ما فى ز ، وإن كان فيها « لقوله » وهو تحريف . وفى ش ، ط : « كقولهم » . وانظر فى البيت ص ١٠٢ من هذا الجزء . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «يراه» .

(٦) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٧) فى د ، هـ ، ز : « يعترض » .

(٨) سقط فى ز . (٩) كذا فى ط . وفى د ، هـ ، ز : « فيتأمله » وسقط فى ش .

(١٠) فى د ، هـ ، ز : « يردّه » .

بعضه كذا وبعضه كذا . فكذلك قوله[١] : كرك لا مين أى طعنا مختلفا : بعضه كذا وبعضه كذا . ويروى أيضا على أنه : كر كلامين أى كَرِّك كلامين على صاحب النبل؛ كما تقول[٢] له : ارم ارم، تريد السرعة والعجلة . ونحو من ذلك — وإن كان فيه أيسر خلافٍ — بيت المثقّب العبدىّ :

أفاطمَ قبـــل بينك نوّلينى ومَنْعُكِ ماسألتُ كأن تبينى[٣]

فهذه رواية الأصمعىّ : أى منعك كبينك ، وإن كنتِ مقيمة . ومثـله : (قول[٤] الطائىّ) الكبير :

لا أظلم النأى قد كانت خلائقُها من قبل وَشْك النوى عندى نَوًى قُذُفا[٥]

ورواه[٦] ابن الأعرابىّ :

* ومنعك ما سألْتُكِ أن تبينى *

أى منعك[٧] إياى ماسألتك هو بينك . ورواية الأصمعىّ أعلى وأذهب فى معانى الشعر.

ومن ذلك ما أنشده أبو زيد :

وأطلَس يهديه إلى الزاد أنفـــه أطاف بنا والليل داجى العساكر

فقلت لعمرو صاحبى إذ رأيتـــه ونحن على خُـــوص دقاق عواسر

أى عوى هذا الذئب ، فسر أنت .

(١) سقط فى هـ ، ز ، ط .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يقول » .

(٣) هو مطلع قصيدة له فى المفضليات .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « للطائىّ » .

(٥) نوى قذفا أى فراقا بعيدا . والبيت من قصيدة لأبى تمام فى مدح أبى دلف القاسم بن عيسى العجلى .

(٦) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « رواها » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ومنعك » .

وأنشدنا أبو علىّ :

خليـــلىّ لا يبقى على الدهر قادر ... بتَيْهُورة بين الطَخَا فالعصائب[1]

اى بين هذين الموضعين، وأنشدناه أيضا : بين الطخاف العصائب .

وأنشد (أيضا)[2] :

أقـــول للضحّاك والمُهَـاجر ... إنّا وربِّ القُلُص الضـوامر[3]

إنّا أى تعبنا[4] ، من الأين ، وهو التعب والإعياء . وأنشد أبو زيد[5] :

هـــل تعرف الدار ببَيْدا إنّهْ ... دار لخَـــوْد قد تعفّت إنّهْ

فانهلّت العينان تسفحَنّهْ ... مثـل الجُمَان جال فى سِلْكِنّهْ

لا تعجبى مـــنّى سُلَيْمَى إنّهْ ... إنـا لحلّالون بالثغرنّهْ

وهذه أبيات عملها[6] أبو علىّ فى المسائل البغدادية . فأجاز فى جميع قوافيها أن يكون أراد : إنّ، وبيّن الحركة بالهاء، وأطال فيها هناك . وأجاز أيضا أن يكون أراد: ببيداء[7] ثم صرف وشدّد التنوين للقافية[8] ، وأراد: فى سلك، فبنى منه فِعْلِنًا كفِرْسِن،

---

(١) انظر ص ٨٠ من الجزء الثانى . (٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «أصحابنا» .

(٣) قوله : «للضحاك» كذا فى ش، ط . وفى د، ز : « للصـباح » . وجاء فى اللسان (أين) الشطر الأخير من غير عزو . وفى التاج بعد أن أورد ما فى اللسان: «قلت : ووجدت فى هامش الصحاح ما نصه : قال الأصمعى : يصرّف الأين وأبو زيد لا يصرّفه . قال أبو محمـد : لم يصرف الأين إلا فى بيت واحد وهو :

قد قلت للصـــباح والمواجر ... إنا ورب القلص الضـوامر

الصـباح التى يقال لهـا : ارتحل فقـد أصبحنا ، والمواجر التى يقال له : سر فقـد اشتدت الهـاجرة . وإنا من الأين» .

(٤) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .

(٥) انظر النوادر ٩٥ . ونسبها أبو زيد عن المفضل إلى رجل من الأشعريين يكنى أبا الخصيب . وقد رسمت فى النوادر باختلاف عما هنا . وانظر ص ٣٣١ من الجزء الأوّل .

(٦) أى شرحها . وانظر المرجع السابق . (٧) فى ش : « بيداء » .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « لأجل القافية » .

ثم شدّده لنيّة الوقف، فصار: سلكنّ. وأراد: بالثغر، فبنى منه للضرورة فَعْلنا،[1] وإن[2] لم يكُن[3] هــذا مثالا معروفا ؛ لأنه أمر ارتجــله مع الضرورة إليــه ، وألحق الهــاء في سلكنه والثغرنه، لحكاية الكتاب[4] : أعطني أُبَيْضَهْ . وأنشدوا قوله :

نُفَــلِّق هامًا لم تنَــلْه سيوفُنا   بأيمــانِنا هامَ المــلوك القَماقم

وإنمــا هو : ها من لم تنله سيوفنا . فـ(ـها) تنبيه، و (من لم تنله سيوفنا) نداء أي يا من لم تنــله سيوفنا خَفْنا ؛ فإنا[5] من عادتنا أن نفلّق بسيوفنا هام الملوك ، فكيف مَن سواهم .

ومنه المَثَل السائر : زاحِم بعَــوْد أو دَعْ، أي زاحم بقوّة أو فاترك ذلك، حتى توهّمه بعضهم : بِعَوْد أودعَ ، فذهب إلى أن (أودع) صفة لعَود ؛ كقوله[6] : بعَود أوقص أو أوطف أو نحو ذلك ممــا جاء على أفعل وفاؤه واو .

ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الكافرونَ ﴾[7] . فذهب[8] الخليل وسيبويه فيــه إلى أنه وَيْ مفصول،[9] وهو آسم[10] سمّي به الفعل في الخبر ، وهو معنى أعجب ، ثم قال مبتدئا : كأنه لا يفلح الكافرون ، وأنشد فيه :

وَيْ كأن من يكن له نشب يُحـ   ـبَبْ ومن يفتقر يعِشْ عيش ضرِّ[11]

---

(١) سقط في ش .   (٢) كذا في ش . وفي ز ، ط : « فعلن » .

(٣) سقط في د ، هـ ، ز .   (٤) انظر سيبويه ٢/٢٨٣

(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « فإن » .

(٦) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « كقولك » .

(٧) آية ٨٢ سورة القصص .   (٨) كذا في ش . وفي ز ، ط : « مذهب » .

(٩) سقط في د ، هـ ، ز ، ط .   (١٠) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « اسم » .

(١١) انظر ص ٤١ من هذا الجزء .

وذهب أبو الحسن فيه إلى أنه : وَيْكَ أنه لا يفلح الكافرون، أراد : و يك أى أعجب أنه لا يفلح الكافرون، أى أعجب لسوء اختيارهم (ونحو ذلك[1]) فعلّق (أنّ) بما فى (و يك) من معنى الفعل، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف ذلك وهنالك.

قال أبو علىّ ناصرا لقول سيبويه : قد جاءت كأنّ كالزائدة ؛ وأنشد بيت عمر[2] :

٥ كأنني حين أمسى لا تكلّمني ذو بُغية يشتهى ما ليس موجودا

أى أنا كذلك . و (كذلك[3]) قول الله سبحانه « و يكأنه لا يفلح الكافرون » أى (هم لا يفلحون[4]) . (وقال الكسائىّ : أراد : و يلك ، ثم حذف اللام[5]) .

ومن ذلك بيت الطِرِمّاح :

وما جَلْس أبكار أطاع لسَرْحها جَنَى ثمر بالواديين وشوع[6]

١٠ قيل فيه قولان : وَشُوع أى كثير[7] . ومنه قوله :

* إنى امرؤ لم أتوشّع بالكذب *

أى لم أتحسّن به ولم أتكثّر به . وقيل : إنها واو العطف ، والشُوع : ضَرْب من النبت .

---

(١) سقط ما بين القوسين فى د، ه، ز .

١٥ (٢) يريد عمر بن أبى ربيعة . ونسبه فى اللسان فى أبيات فى مدح سليمان بن عبد الملك إلى يزيد ابن الحكم الثقفى . وانظر اللسان (عود) . والبيت فى ديوان عمر فى ستة أبيات .

(٣) سقط فى ز .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «هم كذلك» . (٥) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٦) الجلس : العسل . ويريد أبكار النحل أى أفراخها وأحداثها . « وشوع » بفتح الواو، والواو

٢٠ — كما ذكر المؤلف — يحتمل أن تكون للعطف، والشوع ضرب من النبت وهو شجر البان ؛ وهو معطوف على « جنى ثمر » ويحتمل أن يكون « وشوع » أى كثير من وشع . وروى «وشوع» بضم الواو، جمع وشع وهو زهر البقول . ولم يذكر المؤلف هذه الرواية . وانظر اللسان (وشع) .

(٧) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « كبير » .

ونحو من ذلك ما أنشده أبو زيد (من قول الشاعر)[١] :

* خالت خُوَيلةُ أنّى هالك ودأ *

قيل: إنه واو عطف أى إنى هالك (وداء)[١] من قولهم: رجل داءٌ أى دَوٍ[٢]، ثم قلب. وحدّثنا عن ابن سلّام أن أعرابيا قال للكحّال: كحلنى بالمكحال الذى تُكحَل به العيون الداءة. وأجاز أيضا فى قوله: (ودأ) أن يكون فَعَلا من قوله[٣] :

وللأرض كم من صالح قد تودّأت عليــه فــوارته بلمّاعةٍ قفْــرِ

أى غطّته وثقّلت عليه. فكذلك يكون قوله: إنى هالك كدًّا وثقلا[٤]، وكان يعتمد التفسير الأوّل، ويقول: إذا كانت الواو للعطف كان المعنى أبلغ (وأقوى)[٥] وأعلى؛ كأنه ذهب إلى ما يراه أصحابنا[٦] من قولهم فى التشهد: التحيّات لله، والصلوات لله[٧]، والطيّبات. قالوا: لأنه إذا عطف كان أقــوى له[٨]، وأكثر لمعناه، من أن يجعل الثانى مكررا على الأوّل بدلا أو وصفا. وقال الأصمعىّ فى قوله[٩] :

* وأخلفوك عِدَا الأمر الذى وعدوا *

---

(١) سقط مابين القوسين فى د، ه، ز. وما أورده عن أبى زيد صدر بيت عجزه :

* والطاعنون لما خالفوا الغيرا *

وقال أبو زيد بعده : « ودأ أى هلاكا على وزن ودعا ». وترى أن « ودأ » عنــد أبى زيد منصوب فى معنى هلاكا، وهذا يساير الوجه الثانى هنا، ولا يأتى مع وجه العطف والوجه الذى يريده المؤلف يقرأ عليه « دأ » بكسر الهمزة مع التنوين؛ إذ هو منقوص وأصله : دئو. وانظر النوادر ١٠٦

(٢) كذا فى ش. وفى د، ه، ز، ط : «إنها». (٣) أى هدبة بن خشرم. وقبله :

ألا يالقوم للنوائب والدهر وللمرء يأتى حتفه وهو لا يدرى

اللماعة : الفلاة يلمع فيها السراب. وانظر اللآلى ٦٣٩

(٤) كذا فى ش. وفى د، ه، ز « ودأ ». (٥) سقط مابين القوسين فى ش، ط.

(٦) سقط فى د، ه، ز. ويريد بأصحابه فقهاء الحنفية. (٧) لم يرد هذا فى د، ه، ز، ط.

(٨) سقط فى د، ه، ز. (٩) أى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبى لهب. وصدره :

* إن الخليط أجدّوا البيــن فانجردوا *

والخليط : المخالط، ويريد : الفريق المخالط فى الإقامة فى وقت النجعة. وأجدوا البين : أحدثوه. وانجردوا : بعدوا. وانظر شواهد الشافية ٦٤. وقوله : « عدا » فهو يكتب بالألف على رأى الأصمعىّ وأنه جمع عدة على القلب، وعلى رأى الفراء يكتب «عد» بدون ألف. هذا وذهب خالد بن كلثوم فى «عدى الأمر» مذهبا آخر، هو أن «عدى» جمع عدوة فى معنى الناحية، فعدى الأمر: نواحيه. وانظر المخصص ١٤/١٨٨

أراد جمع عِدَة. وقال الفرّاء: أراد عدة الأمر[١]، فلمّا أضاف حذف الهاء[٢]؛ كقول الله سبحانه (وإقامَ الصلاة)[٣] وهـذا يجىء فى قول الأصمعىّ على القلب؛ فوزنه على قوله : عِلَف الأمر .

وهذا باب واسع . وأكثره فى الشعر . فإذا مرّ بك فتنبّهْ عليه (ومنه قوله[٤] :

٥ وغَلَتْ بهـم سَجْحاءُ جارية تَهْوِى بهـم فى لُجَّـة البحر[٥]

يكون: فعلت من التوغل. وتكون الواو أيضا عاطفة، فيكون من الغليان. ومنه قوله[٦] :

* غدوت بها طَيًّا يدى برشائها *

يكون فَعْـلَى من طويت . ويجوز أن يكون تثنية طىّ ، أى طيًّا يدى ، وأراد : طياها بيدى فقلب[٧]) .

١٠ ومنه بيت أوس :

فمُلّكَ باللِيـط الذى تحت قشرها كغِرقِئِ بَيْض كَنَّه القيضُ من عَلُ[٨]

(الأصمعىّ : هو من المَلْك وهو التشديد . وقال ابن الأعرابىّ[٩]) : أراد : من لك بهذا الليط .

ومنه بيت الخنساء :

١٥ أبعـد ابن عمرو مِن آل الشريـد حلَّتْ به الأرضُ أثقالَهـا[١٠]

(١) سقط حرف العطف فى د، هـ، ز . (٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «جمع عدة» .
(٣) آية ٣٧ سورة النور . (٤) ثبت ما بين القوسين فى ط . وسقط فى ز، ش .
(٥) السجحاء : الناقة التامة الخلق . (٦) أى الفرزدق . وصدره :

* ووفراء لم تخرز بسير وكيعة *

٢٠ يريد بالوفراء فرسا وافرة الشعر، ووصفها أنها لم تخرز بسـير للاحتراز عن القربة ووصفها بأنها وكيعة أى وثيقـة الخلق . وفى اللسان (وكع) و(عمى) : «طبا» بالباء من الطب أى فطنا وخبيرا . ويبدو أنه تصحّف على ابن جنى فقرأه بالياء بدل الباء .

(٧) المناسب : «طيا رشائها» . (٨) انظر ص ٣٦٣ من الجزء الثانى .
(٩) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز . (١٠) من قصيدة لهـا فى رثاء أخيها معاوية .

٢٥ وقبله مطلع القصيدة :

ألا ما لعينـك أم مالهـا لقد أخضل الدمع سربالهـا

هو من الحِلية أى زيِّنت به موتاها . وقال ابن الأعرابىّ : هو من الحلّ ، كأنه لمّا مات (انحلّ به)[١] عُقَد الأمور .

باب فى الاكتفاء بالسبب من المسبَّب، وبالمسبَّب من السبب

هذا موضع[٢] من العربية شريف لطيف ، وواسع لمتأمِّله كثير . وكان أبو على — رحمه الله — يستحسنه ، ويُعنى به . وذكر منه مواضع قليلة . ومرّ بنا نحن منه[٣] مالا نكاد نحصيه .

فمن ذلك قول الله تعالى ﴿ فإذا[٤] قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾ (وتأويله[٥]) — والله أعلم — : فإذا أردت قراءة القرآن ؛ فاكتفى بالمسبَّب الذى هو القراءة من السبب الذى هو الإرادة . وهذا أولى من تأوّل من ذهب إلى أنه أراد : فإذا استعذت[٦] فاقرأ؛ لأن فيه قلبا لا ضرورة بك إليه . وأيضا فإنه ليس كل مستعيذ بالله واجبةٌ عليه القراءة ؛ ألا ترى إلى قوله :

أعوذ بالله وبابن مُصْعَبِ[٧] ... الفرعِ من قريشٍ المهذَّبِ

وليس احد أُوجب عليه من طريق الشرع القراءة فى هذا الموضع .

وقد يكون على ما قدّمنا قوله عزّ اسمه : ﴿ إذا قمتم[٨] إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ﴾ أى إذا أردتم القيام لها، والانتصاب فيها .

ونحو منه ما أنشده أبو بكر[٩] :

قد علمَتْ إن لم أجد معينا ... لأخلطنْ بالخَلُوق طينا

---

(١) كذا فى ش . وفى ط : « انحل » وفى د ، هـ ، ز : « انحلت » ويقرأ « عقد » عليه بضم العين وفتح القاف ، جمع عقدة . وقال الأصمعىّ وغيره : تريد أن معاوية كان ثقيلا على الأرض ؛ لأنه كان هو أصحابه يركضون على الأرض ويقاتلون عليها ، فلما مات انحل ذلك الثقل الذى كان عليها .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «باب» . (٣) كذا فى ش . وسقط فى د ، هـ ، ز ، ط . (٤) آية ٩٨ سورة النحل . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «تأويله» . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « تعوذت » .

(٧) كأنه يريد ابن مصعب بن الزبير . والفرع من القوم : شريفهم . (٨) آية ٦ سورة المائدة .

(٩) يريد أبا بكر بن دريد . والخلوق : ضرب من الطيب . وانظر الأمالى ٢/١٤٤

يعنى امرأته . يقول : إن لم أجد من يعيننى على سَـقْى الإبل[1] قامت فاستقت معى ، فوقع الطين على خَلُوق يديها[2] . فاكتفى بالمسبَّب الذى هـو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذى هو الاستقاء معه .

ومثله قول الآخر :

يا عاذلاتى لا تَرِدن ملامتى إن العواذل لسن لى بأمـير[3]

أراد : لاتلمننى ، فاكتفى بإرادة اللوم منه ، وهو تالٍ لها ومسبَّب عنها . وعليه قول الله تعالى ﴿ فقلْنا[4] اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾ أى فضرب فانفجـرت ؛ فاكتفى بالمسبَّب الذى هو الانفجار من السبب الذى هو الضرب . وإن شئت أن تعكس هذا[5] فتقول : اكتفى بالسبب الذى هو القول ، من المسبب الذى هو الضرب

ومثله قوله :

* إذا ما المـاءُ خالطها سخينا[6] *

إن شئت قلت : اكتفى بذكر مخالطة المـاء لها — وهو السبب — من الشرب وهو المسبَّب . وإن شـئت قلت اكتفى بذكر السخاء — وهو المسبَّب — من ذكر الشرب وهو السبب .

ومثله قول الله عز اسمه ﴿فمن[7] كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية﴾ أى فحلق فعليـه فدية . وكذلك قوله : ﴿ ومن[8] كان مريضا أو على سـفر فعدَّة من أيام أخر﴾ أى فأفطر فعليه كذا .

---

(١) فى ز : « تقول » . (٢) كذا فى ش ، ط ، د ، هـ ، ز : « بدنها » .

(٣) ورد هـذا البيت فى المغنى . ويقول البغدادى فى شرح شواهده ج ٢ ص ٧١ : « والبيت مشهور بتداول العلماء إياه فى مصنفاتهم ، ولم أقف على قائله » . (٤) آية ٦٠ سورة البقرة .

(٥) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ط : « هنا » وسقط فى ش . (٦) انظر ص ٢٨٩ من الجزء الأوّل . (٧) آية ١٩٦ سورة البقرة . (٨) آية ١٨٥ سورة البقرة .

ومنه[1] قول رؤبة :

يا رب إن أخطأتُ أو نسيتُ فأنت لا تنسى ولا تموت[2]

وذلك أن حقيقة الشرط وجوابه ، أن يكون الثانى مسبَّبا عن الأول (نحو[3] قوله : إن زرتنى أكرمتك فالكرامة مسبَّبة عن الزيارة) وليس كون الله سبحانه غير ناس ولا مخطِئا أمرا[4] مسبَّبا عن خطأ رؤبة ، ولا عن إصابته ، إنما تلك صفة له — عزّ اسمه — من صفات نفسه[5] . لكنه كلام[6] محمول على معناه ، أى إن أخطأت أو نسيت فاعف عنّى ؛ لنقصى وفضلك . فاكتفى بذكر الكمال والفضل — وهو السبب — من العفو وهو المسبَّب .

ومثله بيت الكتاب :

إنى إذا ما خَبَتْ نار لمُرْمِلة أُلْقِى بأرفع تلّ رافعا نارى[7]

وذلك (أنه[8] إنما) يفخر ببروز بيته لِقرى الضيف وإجارة[9] المستصرِخ ؛ كما أنه إنما يذمّ من أخفى بيته وضاءل[10] شخصه[11] ، بامتناعه من ذلك . فكأنه قال إذًا : إنى إذا منع غيرى وجبن ، أعطيت وشجعت[12] . فاكتفى بذكر السبب — وهو (التضاؤل[13] والشخوص) — من المسبَّب وهو المنع والعطاء .

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « مثله » .
(٢) هذا مطلع أرجوزة له فى مدح مسلمة بن عبد الملك بن مروان .
(٣) سقط ما بين القوسين فى ش . (٤) سقط فى ش .
(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « اسمه » .
(٦) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز .
(٧) البيت للأحوص . وانظر الكتاب ٤٦٣/١
(٨) كذا فى ط . وفى ش : « أنه » وفى د ، هـ ، ز : « إنما » .
(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « إجازة » .
(١٠) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط . (١١) سقط فى ط . (١٢) فى ط : « تشجعت » .
(١٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « تضاؤل الشخص » .

ومنه بيت الكتاب :

فإن تبخل سَدُوسُ بدرهميها ... فإن الريح طيّبة قَبولُ[1]

أى إن بخلت تركناها وانصرفنا عنها . فاكتفى بذكر طيب الريح المعين على الارتحال عنها .

٥ ومنه قول الآخر :

فإن تعافُوا العدل والإيمانا ... فإن فى أَيْمانِنا نيرانا[2]

يعني سيوفًا[3] ، أى (فإنّا)[4] نضربكم بسيوفنا . فاكتفى بذكر السيوف من ذكر الضرب بها[4] . وقال :

يا ناقَ ذات الوَخْد والعَنيقِ ... أَمَا ترين وَضَحَ الطريقِ[5]

١٠ أى فعليك بالسير[6] . وأنشد أبو العبّاس :

ذَرِ الآكلين الماء ظلما فما أرى ... ينالون خيرا بعد أكلهم الماء[7]

وقال : هؤلاء قوم كانوا يبيعون الماء ، فيشترون بثمنه ما يأكلون ؛ فقال : الآكلين الماء ؛ لأن ثمنه سبب أكلهم ما يأكلونه[8] . ومرّ بهذا الموضع[9] بعض مولّدي البصرة ، فقال :

١٥ جُزْتُ بالساباط يوما ... فإذا القَيْنَةُ تُلْجَمْ

---

(١) البيت للأخطل . و يقول الأعلم : « ومعنى البيت أن الأخطل مدح سيدا من سادات بنى شيبان ، ففرض له على أحياء شيبان على كل رجل منهم درهمين ، فأدّت إليه الأحياء إلا بنى سدوس . فقال لهم هذا معاتبا لهم . ومعنى فإن الريح طيبة قبول أى قد طاب لى ركوب البحر والانصراف عنكم مستغنيا عن درهميكم عاتبا عليكم » وانظر الكتاب ٢/ ٢٦ ، والديوان ١٢٦ (٢) أورده فى معاهد التنصيص ٢/ ١٣١ ،

٢٠ ولم ينسبه . (٣) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « سيوفنا » . (٤) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، ه ، ز . (٥) الوخد والعنيق ضربان من سير الإبل . (٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « السير » . (٧) انظر ص ١٥٢ من الجزء الأوّل . (٨) كذا فى ش ، ط . وسقط فى د ، ه ، ز . (٩) فى معجم الشعراء للرزبانى ٤٣٤ فى ترجمة محمد بن أبى الحارث الكوفى : « وكان لبعض إخوانه جارية مغنية فباعها وأخذ بثمنها برذونا فقال محمد :

٢٥ قينة كانت تغنى ... مسخت برذون أدهم

جحت بالساباط يوما ... فإذا القينة تلجم

وترى أن الشاعر من مولدى الكوفة لا البصرة كما ذكر المؤلف . وقوله : « برذون أدهم » كذا فى معجم الشعراء ، ولعل الأصل : « برذونا أدهم » .

وهذا إنسان كانت له جارية تغنّى، فباعها، واشترى بثمنها برذونا، فمرّ به هذا الشاعر وهو يلجم، فسمّاه قَينة؛ إذ كان شراؤه مسببًا عن ثمن القَينة . وعليه قول الله سبحانه : (إنى أرانى أعصر خمرا) [1] (وإنما يعصر عنبا يصير خمرا) [2] فاكتفى بالمسبَّب الذى هو الخمر من السبب الذى هو العنب [3] . وقال الفرزدق :

قتلتُ قتيلا لم يَرَ الناسُ مثلَه أقبِّـله ذا تُومَتَين مسوّرا [4]

وإنما قتل حيًّا يصير بعد قتله قتيلا، فاكتفى بالمسبَّب من السبب . وقال :

قد سَبَق الأشـقرَ وَهْوَ رابضُ فكيف لا يَسـبِق إذ يراكضُ

يعنى مُهْرا سَبَقت أُمَّه وهو فى جوفها؛ فاكتفى بالمسبَّب الذى هو المهر، من السبب الذى هو الأمّ . وهو كثير جدًّا . فإذا مرّ بك فاضممه إلى ما (ذكرنا منه) [5] :

باب فى كثرة الثقيل، وقِلّة الخفيف

هذا موضع من كلامهم طريف . وذلك أنا قد أحطنا [6] علما بأنّ الضمة أثقل من الكسرة، وقد ترى مع ذلك إلى كثرة [7] ما توالت فيـه الضمّتان؛ نحو طُنُب، وعُنُق، وفُنُق [8]، وحُشُد [9]، وجُمُـد [10]، وسُهُد [11]، وطُنُف [12]، وقِلّة نحو إبِل . وهذا موضع محتاج إلى نظر .

وعِلّة ذلك عندى أن بين المفرد والجملة أشباها .

---

(١) آية ٣٦ سورة يوسف . (٢) ثبت ما بين القوسين فى ش، ط . وسقط فى د، هـ، ز .

(٣) فى ز بعده : « ألا تراه إنما يعصر عنبا يصير خمرا » .

(٤) التومة : اللؤلؤة . والمسوّر : لابس السوار . (٥) سقط فى د، هـ، ز .

(٦) رسم فى ش : « احطانا » . (٧) سقط فى ش . (٨) يقال جارية فنق : منعمة .

(٩) جمع حاشد . وهو الذى يبذل جهده فى النصرة والإغاثة .

(١٠) كذا فى ش . وفى ط : « حسد » والجمد : ما ارتفع من الأرض، والحسد جمع حسود .

(١١) كذا فى ش . وفى ز، ط : « شهد » . (١٢) من معانيه ما نتأ من الجبل .

منهـا وقوعُ الجملة موقعَ المفرد فى الصـفة، والخبر، والحـال . فالصفة نحو مررت برجل وجهُه حسن . والخبر نحو زيد قام أخوه . والحال كقولنا : مررت بزيد فرسه واقفة .

ومنها أن بعض الجُمَـل[1] قد تحتاج[2] إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد . وذلك فى الشرط بجزائه[3] ، والقسم وجوابه .

فالشرط نحو قولك : إن قام زيد قام عمرو . والقَسَم نحوُ قولك : أُقسِمُ ليقومنّ زيد . فحاجة[4] الجملة الأولى إلى الجملة[5] الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثانى؛ نحو زيد أخوك، وقام أبوك .

ومنها أن المفرد قد أُوقِـع موقع الجملة فى مواضع؛ كنَعَمْ، ولا؛ لأن كل واحد من هذين الحرفين نائب[6] عن الجملة؛ ألا ترى إلى قولك : نَعَمْ[7] فى موضع قد كان ذاك، (ولا فى موضع لم يكن ذاك[8]) وكذلك صَهْ، ومَهْ، وإيهِ، وأفّ، وآوّتاه، وهيهات : كل واحد منهـا جزء مفرد وهو قائم برأسـه، وليس للضمير الذى فيـه[9] استحكام الضمير فى الفعل (يدلّ على ذلك أنه لمـّا ظهر فى بعض أحواله ظهر مخالفا للضمير فى الفعـل[10]) وذلك قول الله سـبحانه : ﴿ هاؤم اقرءوا كتابيه[11] ﴾ وأنت لا تقول فى الفعل : اضربُمْ ولا ادخُلُمْ ولا اخرجُمْ، ولا نحو ذلك .

---

(١) سقط فى د ، هـ ، ز . (٢) فى د ، هـ : « يحتاج » .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « جوابه » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فلحاجة » .

(٥) سقط فى ش ، ط . (٦) فى ط : « نابت » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « أنّ » .

(٨) سقط فى د ، هـ ، ز ما بين القوسين . (٩) سقط فى د ، هـ ، ز .

(١٠) سقط ما بين القوسين فى ش ، ط . (١١) آية ١٣ سورة الحاقة .

فلمّا كانت بين المفرد و بين الجملة[1] هذه الأشباه والمقاربات وغيرها، شبّهوا توالى الضمتين فى نحو سُرُح[2] وعُلُط[3]، بتواليهما فى[4] نحو زيد قائم، ومحمد سائر[5]. وعلى ذلك قال بعضهم: الحمدُ لُله، فضم لام الجر إتباعا لضمّة الدال، وليس كذلك الكسر فى نحو إبِل؛ لأنه لا يتوالى فى الجملة الجرّان؛ كما يتوالى الرفعان.

فإن قلت: فقد قالوا: الحمدِ لِله، فوالَوا بين الكسرتين، كما والَوا بين الضمّتين، قيل: الحمدُ لُله هو الأصل، ثم[6] شبّه به الحمدِ لِله؛ ألا ترى أن إتباع الثانى للأوّل — نحو مُدُّ وفِرِّ وضَنَّ — أكثر من إتباع الأوّل للثانى؛ نحو: اُقْتُل. و إنما كان كذلك[7] لأن تقدّم السبب أولى من تقدّم المسبّب؛ لأنهما يجريان مَجرى العِلّة والمعلول؛ وعلى[8] أن ضمة الهمزة فى نحو: اُقتل لا تعتدّ، لأن الوصل يزيلها[9]؛ فإنما[10] هى عارضة، وحركة نحو مُدُّ وفِرِّ وعَضَّ ثابتة مستمرّة فى الوصل الذى هو العِيار، وبه الاعتبار[11]. وأيضا فإنه[12] إذا انضمّ الأوّل، وأريد تحريك الثانى كانت الضمّة أولى به من الكسرة والفتحة. أما الكسرة فلأنك تصير إلى لفظ فُعِل[13]، وهذا مثال لا حظّ فيه للاسم، وإنما هو أمر يخصّ الفعل. وأما دُئِل فشاذّ. وقد يجوز أن يكون منقولا أيضا كبُذّر[14]، وعثّر[15].

(١) كذا فى ش. وسقط فى د، هـ، ز، ط. (٢) يقال: ناقة سرح فى سيرها: سريعة.
(٣) يقال: ناقة علط: لا سمة عليها ولا خطام. (٤) سقط فى د، هـ، ز.
(٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «جالس». (٦) سقط فى ش.
(٧) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «ذلك». وفى ط: «ذاك».
(٨) ثبت حرف العطف فى ش. وسقط فى د، هـ، ز، ط. (٩) فى ط: «تعد».
(١٠) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «وإنما».
(١١) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «الاعتماد».
(١٢) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «وأنه».
(١٣) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «افعل».
(١٤) هو اسم ماء بمكة. (١٥) هو اسم موضع.

فإن قيل : فإن دُئِلا نكرة غير علم، وهـذا النقل إنمـا هو أمر يخصّ العَلَم ؛ نحو يشكر، و يزيد ، وتغلب .

قيل : قد يقع النقـل فى النكرة أيضا . وذلك الينجلب[1] . فهـذا منقول من مضارع انجلب الذى هو مطاوعُ[2] جلبته ؛ ألا ترى إلى قولهم[3] فى التأخيـذ : أخّذته بالينجلِب، فلم يَحُرْ[4] ولم يغب . ومثله رجل أُباتِرٌ[5] . وهو منقول من مضارع باترت، فنقل فوصف به . وله نظائر .

فهذا[6] حديث فِعِل .

وأما فُعَل فدون فُعُل أيضا . وذلك أنه كثيرا ما يُعـدَل عن أصول كلامهم؛ نحو عُمَر، وزُفَر، وجُشَم، وقُثَم، وثُعَل، وزُحَل . فلما كان كذلك لم يتمكّن عندهم تمكّن فُعُل الذى ليس معدولا . و يدلّك على انحراف فُعَل عن بقية الأمثلة الثلاثية[7] غير ذوات الزيادة انحرافهم[8] بتكسيره عن جمهور تكاسـيرها . وذلك نحـو جُعَل وجِعْلان ، وصُرَد وصِردان، ونُغَر ونِغْران (وسُلَك وسِلْكان[9]) فاطّراد هذا فى فُعَل مع عِزّته فى غيرها، يدلّك على أن له فيه خاصية انفرد بها، وعُدِل عن نظائره إليها . نعم، وقد ذهب أبو العباس إلى أنه (كأنه منقوص[10]) من فُعَالٍ . واستدل على ذلك

(١) هو جرة للتأخيذ . وهو نوع من السحر تمنع به المرأة زوجها عن غشيان غيرها من النساء .

(٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « مضارع » .

(٣) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « قوله » .

(٤) كذا فى ش، أى لم يرجع عن حبها . وفى ز : « يجز » . وفى د، هـ : « يجر » .

(٥) كذا فى ش . وسقط حرف العطف فى د، هـ، ز، ط .

(٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « وهذا » . (٧) فى ش : « الثلاثة » .

(٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «وانحرافهم» . (٩) سقط ما بين القوسين فى ش . والسلك : فرخ القطا أو الحجل . (١٠) كذا فى ش . وفى ز : « كان منقوصا » . وفى ط : « كان منقوص » و (كان) عليه زائدة .

باستمراره على فِعْلان ؛ قال : جِرذان وصِرْدان فى بابه كغُراب وغِربان، وعُقَاب وعِقبان . وإذا كان كذلك(١) ففيه تقوية لما نحن عليه ؛ ألا ترى أن فُعَالا أيضا مثال قد يؤلف(٢) العدل(٣) ؛ نحو أُحاد، وثُناء، وثلاث، ورُباع . وكذلك إلى عشار(٤) ؛ قال(٥) :

ولم يَسْتَريثوك حتى عَلَو ... تَ فوق الرجال خِصالا عُشارا

ومما يُسأل عنه من هذا الباب كثرةُ الواو فاءً، وقِلّة الياء هناك . وذلك نحو وعد، ووزن، وورد، ووقع، ووضع، ووفد(٦)، على قلّة باب يمن ويسر .

وذلك أن سبب كثرة الواو هناك(٧) أنك قادر متى انضمّت أو(٨) انكسرت أن تقلبها همزة . وذلك نحو أُعِد وأُجوه وأُرْقة واصْلة وإسادة وإفادة . وإذا تغيّر الحرف الثقيل فكان تارة كذا، وأخرى كذا، كان أمثل من أن يلزم محجّة واحدة .

والياء (إذا(٩) وقعت أوّلا و) انضمّت أو(٨) انكسرت لم تقلب همزة ولا غيرها .

فإن قلت فقد قالوا : باهلة بن أَعْصُر ويَعْصُر، وقالوا(١٠) :

* طاف والركبُ بصحراءِ يُسُر *

وأُسُر، وقالوا : قطع الله يَدَيه وأَدَيه .

(١) فى ط : «كانت» . (٢) سقط فى ش . (٣) كذا فى ش . وفى ز، ط : «العدل» . وبقوله : «يؤلف» أى يألف ويصاحب . (٤) سقط فى د، هـ، ز .

(٥) أى الكميت بن زيد . والبيت فى قصيدة يمدح بها أبان بن الوليد . يذكر أنه بلغ مبلغ الرجال فى سن الحداثة، بل علاهم بعشر خصال ؛ فلم يسترثه الناس أى لم يستبطئوه فى السيادة والنضج . وانظر الاقتضاب ٤٦٧ ، وشرح أدب الكاتب للجواليق ٣٩٣ (٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : «وفر» .

(٧) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : «ههنا» . (٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «و» .

(٩) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : «إن» . وفى ط : «إذا» . (١٠) الشطر من بيت لطرفة صدره :

* أرّق العين خيال لم يقر *

ولما كان العرب رووه وأقروه نسب المؤلف القول إليهم . وانظر معجم البلدان (يسر) حيث ذكر أن يسر موضع بالدهناء لبنى يربوع ، وأورد البيت فى أربعة من القصيدة .

قيل : أمّا أَعصر فهمزته هى الأصـل ، والياء فى يَعصر بدل منها . يدلُّ على هذا أنه إنما سُمّى بذلك[1] لبيت قاله ؛ وهو :

أبنىَّ إن أباكَ شيَّبَ رأسَـــه كرُّ الليالى واختلافُ الأعصُرِ

فالياء فى يعصر إذًا بدل من همزة أعصر . وهذا ضـدّ ما أردته ، وبخـلاف ما توهّمته . وأمّا أُسُر ويُسُر فأصلان ، كلّ واحد منهما قائم بنفسه ؛ كَيَتْن[2] ، وأَتْن ، وأَلَمْلَم[3] ، ويلملم . وأما أَدَيه ويَدَيه فلعمرى إن الهمزة فيه بدل من اليـاء ؛ بدلالة يَدَيت إليه وأيد ويُدِىّ ونحو ذلك ، لكنه ليس البدل من ضرب إبدال الواو همزة . وذلك أن الياء مفتوحة ، والواو إذا كانت مفتوحة شذّ فيها البدل ؛ نحو أناة وأَجَم[4] . فإذا كان هـذا حديث الواو التى يطّرد إبدالها ، فالياء حَرَى ألاّ يكون البدل فيها إلا لضرب من الاتّساع ، وليس طريقه طريق الاستخفاف والاستثقال .

فإن قلت : فالهمزة[5] على كل حال أثقـل من الواو ، فكيف عُدِل عن الأثقل إلى ما هو أثقل منه ؟ .

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « بهذا » . وانظر فى أعصر وشعره ص ٨٦ من الجزء الثانى . وفى معجم الشعراء للرزبانى ٤٦٦ : « أعصر — واسمه منبه بن سعد بن قيس عيلان — هو أبو القبائل : باهلة وغنىّ والطفاوة . وهو القائل :

قالت عمـيرة ما لرأسك بعدما فقـد الشباب أتى بلون منـكر

أعمير إنـ أباك غـير لونه كرّ الليالى واختلاف الأعصر

فلهذا البيت سمى أعصر . وقوم يقولون : يعصر وليس بشئ » . وهو منقول عن طبقات ابن سلام .

(٢) يقال : ولدته أمه يتنا وأتنا إذا خرجت رجلاه قبل رأسه .

(٣) ألملم ويلملم موضع . وهو ميقات أهل اليمن للإحرام بالحج .

(٤) وأصله وجم من الوجوم ، وهو العبوس .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د . هـ ، ز : « إن الهمزة » .

قيل[1]: الهمزة وإن كانت أثقل من الواو على الإطلاق، فإن الواو إذا انضمّت كانت أثقل من الهمزة ، لأن ضمتها تزيدها ثِقَلا . فأمّا إسادة وإعاء فإن الكسرة فيهما محمولة على الضمّة فى أُقِّتت، فلذلك قلّ نحو إسادة، وكثر نحو أجوه، وأرقة؛ حتى إنهم قالوا فى الوُجْنة: الأُجْنة، فأبدلوها مع الضمّة البتّة، ولم يقولوا: وُجْنة .

وأيضا فإن الواو إذا وقعت بين ياء وكسرة فى نحو يَعِد ويَرِد حُذفت، والياء ليست كذلك ، ألا ترى إلى صِحّتها فى نحو يَيْعِر[2] وييسِر[3] (وكأنهم إنما[4]) استكثروا مما هو معرّض تارة للقلب ، وأخرى للحذف ، وهذا غير موجود فى الياء . فلذلك قلّت بحيث كثرت الواو .

فإن قلت : فقد كثر عنهم توالى الكسرتين فى نحو سِدِراتٍ ، وكِسِراتٍ ، وعِجِلاتٍ .

قيل : هذا إنما احتُمِل لمكان الألف والتاء ؛ كما احتُمِل لها صحّة الواو فى نحو[5] خُطُوات وخُطَوات . ولأجل ذلك ما أجاز[6] فى جمع ذَيت[7] إذا سمّيت بها[8] ذياتٍ[9]

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د، هـ، ز : «قلت» . (٢) يقال : يعرت العنز : صاحت .

(٣) يقال : يسر الرجل إذا دخل فى الميسر .

(٤) كذا فى ط . وفى ش : « فكأنهم » وفى د، هـ، ز : « وكأنهما إنما » .

(٥) يريد أن خطوات بضمّ الطاء كانت الواو فيه تستحق الإعلال بقلبها ياء؛ إذ هى لام قبلها ضمة؛ كالأجرى والأدلى، ولكن عصمها من الإعلال أن الألف والتاء بعدها جعلاها فى الحشو وكأنها ليست لاما . وفى خطوات بفتح الطاء تستحق الواو قلبها ألفا ، ولكن الألف بعدها عصمتها من هذا ؛ إذ لو قلبت ألفا لاجتمعت مع الألف بعدها ، وكان هذا يقضى بحذف أحدهما فتجنبوا القلب لهذا .

(٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « جاز » . وفاعل « أجاز » سيبويه . وانظر الكتاب ١٠٢/٢ . وضبط فيه « ذيات » بشدّ الياء ، وهو خطأ فى الطبع . (٧) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « ذنب » . (٨) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « به » وفى ط بعده : « بتخفيف الياء » . (٩) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « ذياب » .

بتخفيف اليـاء ، وإن كان يبقى معـك من الاسم حرفان ، الثانى منهما حرف لين .
ولأجل ذلك ما صحّ[1] فى لغة هُذَيل قولهم : جَوَزات وبَيَضات ، لمّـا كان التحريك
أمرا عرض مع تاء جماعة المؤنّث ؛ قال[2] :

أبو بَيَضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سَبوحُ

فهذا[3] طريق من الجواب عمّا تقدّم من السؤال فى هذا الباب .

وإن شئت سلكت فيـه مذهب الكِتَاب ، فقلت : كثر فُعُل ، وقلّ فِعِل ،
وكثرت الواو فاء ، وقلّت الياء هنالك لئلا يكثر فى كلامهم ما يستثقلون . ولعمرى
إن هـذه محافلة[4] فى الجواب[5] ، وربمـا أتعبت وترامت (الا ترى أن[6]) لقـائل أن
يقول : فإذا كان الأمر كذلك فهلّا كثر أخفّ الأثقلين لا أثقلهما (فكان[7]) يكون
أقيس المذهبين لا أضعفهما .

وكذلك قولهم : سُرت[8] سُوورا ، وغارت عينه غُوورا ، وحال عن العهد حُوولا ؛
هذا[9] مع عِزّة باب سُوك[10] الإسحل ، وفى غوور وسوور فضل واو ، وهى واو فعول .

---

(١) سقط فى ش . وانظر فى لغة هذيل الكتاب ٢/١٩١

(٢) أى بعض شعراء هذيل . ويقول فى الخزانة ٣/٤٢٩ : « والبيت مع كثرة وجوده فى كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته » وهو فى وصف ذكر النعام .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهذا » .

(٤) كذا فى ز ، ط . وكأنه يريد أن هذه مكاثرة لا غناء فيها . وفى ش : « مخالفة » .

(٥) فى ط : « هذا الجواب » .

(٦) كذا فى ط . وهو ما فى ز ، ببعض تحريف . وفى ش : « إلا أن » وهو محرف عن : « لأن » .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وكان ذلك » .

(٨) يقال : سار الرجل : وثب وثار .

(٩) سقط فى ط .

(١٠) أى فى قول عبد الرحمن بن حسان :

أغر الثنـايا أحم اللثـا ت تمنحه سوك الإسحل

وجواب هـذا أن الواو و[1]إن زادت فى مدّة المعتدّ فإن الصوت أيضا (يلينها[2] يلذّ وينعّم) ، ألا ترى أن غُوورا وحوولا و إن كان[3] أطول من سُوُك وسُوُر[4] فإنه ليس فيه قلق سوك وسور؛ فتوالى[5] الضمّتين مع الواو غير (موفّ لك[6]) بلين الواو المنعّمة للصوت . يدلّ على ذلك أنهم إذا أضافوا إلى نحو أُسَيِّد حذفوا الياء المحرّكة ، فقالوا : أُسَيْدِيّ كراهية لتقارب أربع ياءات ، فإذا أضافوا إلى نحو مُهَيِّيم لم يحذفوا ، فقالوا : مُهَيِّيمِيّ ، فقاربوا[7] بين خمس ياءات لَمَّا مُطِل الصوت فلان بياء المدّ . وهذا واضح . فمذهب الكتاب — على شرفه ، وعلوّ طريقته — يدخل عليه هذا . وما قدّمناه نحن فيه لا يكاد يعرِض شيء من هذا الدَّخَل[8] له . فاعرفه وقِسه وتأتّ له ولا تَحْرَجْ صَدْرا به .

باب القول على[9] فوائت الكتاب

اعلم أن الأمثلة المأخوذة على صاحبه سنذكرها ، ونقول فيها ما يَدْحَضُ[10] عنه ظاهر معرّتها لو صحّت عليه . ولو[11] لم تكن[12] فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بها عنه ، لكانت مَعْلاة له لا مَزْراة[13] عليه ، وشاهدة بفضله ونقِص المتتبّع (له بها)[14] لا نقيصه ،

---

(١) سقطت الواو فى ش ، ز ، وثبتت فى ط . (٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « يلينها بلذة وتنعم » . (٣) فى د ، ه : « كانا » . (٤) أى فى قول عدى بن زيد :

عن مبرقات بالبرين وتبـ ... ـدو بالأكف اللامعات سور

وانظر شواهد الشافية ١٢١

(٥) كذا فى ط ، ز . وفى ش : « لتـوالى » . (٦) كذا فى ط . وفى ش : « موفر ذلك » . وفى ز : « مؤثر ذلك » . (٧) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « فوالوا » .

(٨) هو الفساد والعيب . (٩) فى د : « فى » . ويذكر البغدادى فى الخزانة ٤/٤٧٣ أنها على ما ذكره ابن جنّىّ هنا ثمانية وخمسون وزنا . (١٠) فى ط : « بما » . وقوله : « يدحض » أى يبطل ، يقال : دحضت حجته وأدحضتها إذا أبطلتها ، وأصل معناه الإزلاق . ويبدو أن « يدحض » محرّفة عن « يرحض » أى يغسل ، يقال : رحض سوءته ، أى غسلها ومحاها على المثل .

(١١) سقط هذا الحرف فى د ، ه ، ز ، ط . (١٢) فى ز ، ط : « يكن » .

(١٣) فى ط : « مرزاة » . (١٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « بها له » .

إن كان أوردها مريدا بها حطّ رتبته، والغضّ من فضيلته . وذلك لِكُلْفة هـذا الأمر، و بعد أطرافه، و إيعار[1] أ كنافه أن يُحاط بها، أو يشتمل تحجّر عليها . و إن إنسانا أحاط بقاصى هذه اللغات المنتشرة، وتحجر[2] أذراءها[3] المترامية، على سعة البلاد، وتعادى ألسنتها اللِدَاد[4]، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر و باد، حتى اغترق[5] جميع كلام الصُرَحاء والهُجَناء، والعبيد والإماء، فى أطرار[6] الأرض، ذات الطول والعرض، (ما بين)[7] منثور إلى منظوم، ومخطوب به (إلى مسجوع)[8]، حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعى ذوات[9] صِرار[10] الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين، وهُذاتهم[11] الموسوسين[12]، فى جِدّهم وهَزْلهم، وحربهم وسَلْمهم، وتغاير الأحوال عليهم، فلم يُخلِل من جميع ذلك — على سعته وانبثاثه، وتناشره[13] واختلافه[14] — إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتة على البحث والاعتبار — ولعلها أو[15] أكثرها مأخوذة[16] عمّن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته — لجدير أن يعلم بذلك توفيقه، وأن يُخَلّى له إلى غايته طريقه .

---

(١) فى ز، ط : « إبعاد » .

(٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : « تكاف » وفى ط : « تحجر وتكلف » .

(٣) أى حواشيها وأطرافها . الواحد ذرو، أو ذرء .

(٤) كذا فى ش . وفى ز، ط : « النـداد » واللداد جمع الألد من اللدد وهو قوة الخصومة . والنداد جمع الناد، أى التى تذهب فى كل فنّ من القول . (٥) أى استوعب .

(٦) أى نواحيها . الواحد طُر بضم الطاء . (٧) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز .

(٨) فى د، هـ، ز : «ومسموع» . (٩) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «ذات» .

(١٠) هو خيط يشدّ فوق خلف الحلوبة لئلا يرضعها ولدها . والأخلاف جمع الخلف — بكسر الخاء وسكون اللام — وهو للحيوان كالثدى للإنسان .

(١١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « هداتهم » .

(١٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « الموسوسين » . والموسوس الذى تحدثه نفسه بالوساوس . (١٣) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « سعيه » .

(١٤) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « تشاهده » .

(١٥) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « و » . (١٦) فى ز : « مأخوذ » .

ولنذكر ما أورد عليه معقبا[1] به[2]، ولنقل[3] فيه ما يحضرنا من إماطة الفحش به عنه بإذن الله .

ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب

وهى : تِلِقّامة وتِلِعّابة[4] ، فِرْناس ، فُرَانِس ، تَنُوفَى ، تُرْجُمان ، شحم أُمْهُج ، مُهْوَأَنّ ، عُياهِم ، تُرامِز[5] وتُماضِر ، يَنابعات ، دِحِنْدِح ، عِفِرِّين[6] ، تُرْعاية ، الصِّنَّبر ، زَيْتُون ، مَيْسُون ، كُذُبْذُب (وكُذُّبْذُب)[7] ، هَزَنْبزَان[8] ، عَفَزَّران ، هَدَيْكُر ، هُنْدَلِع ، دُرْداقِس ، خُزْرانِق ، شَمَنْصِير ، مُوقٍ ، مَأْقٍ ، جَبَرُوَّة ، مَسْكِين ، مَنْدِيل ، حَوْرِيث ، تَرْقُوَة ، خَلَبُوت ، حَيُوت ، سَمَرْطُول ، قَرَعْبلانة ، عُقْرُبّان ، مألُك ، إِصِرَّى ، إِزِلْزِل ، إِصْبُع ، خِرْفُع ، زِئْبُر ، ضِئْبُل ، خُزْنُباش ، زَرَنُوق ، صَعْفُوق ، كُنادِر[9] المَاطِرُون ، خَزْعال ، قَسْطال ، وَيْلُمِّة ، فِرْنَوس ، سُرَاوِع ، ضَهْيَد ، عَتْيَد ، الحِبْلِيل ، الأُرْبُعاوَى ، مُقْبَئِنّ ، (يَرَنَّأ ، تَعَفْرَت)[10] .

أما تِلِقّامة[11] وتِلِعّابة[12] فإنه وإن لم يذكر[13] ذلك فى الصفات فقد ذكر[14] فى المصادر تفعلت تِفِعّالا[15] ، نحو تحملت تِحِمّالا[16] . ومثله تقربت تِقِرّابا . ولو أردت الواحدة من

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « متعقبا » .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « ثم » بدل الواو .

(٣) فى ط : « لنذكر » . (٤) سقط حرف العطف فى ش ، ط .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د : « تَرَامن » . وفى ه : « تَرَاض » .

(٦) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « فعلين : عفرين » . (٧) زيادة فى ز .

(٨) كذا فى ط ، ز . وفى ش ، ج : « هزنبران » . (٩) ورد فى ط .

(١٠) زيادة فى ز ، ط . (١١) يقال : رجل تلقامة أى عظيم اللقم فى الأكل .

(١٢) هو كثير اللعب . (١٣) أى سيبويه . (١٤) كذا فى ز . وفى ش ، ط : « ذكره » .

(١٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « تفعل » .

(١٦) الكتاب ٢/٢٤٣

هـذا لوجب أن تكون تِحِمَّالة . فإذا ذكر تِيفِعَّالا فكأنه قد ذكره[1] بالهاء . وذلك لأن الهاء زائدةٌ[1] أبدا فى تقدير الانفصال على غالب الأمر .

وعلى الجملة فإن هذه الفوائت عند أكثر الناس إذا فُحِص عن حالها ، وتؤمِّلت حقَّ تأمّلها ، فإنها — إلا مالا بال به — ساقطةٌ[2] عن صاحب الكتاب . وذلك أنها على أضرب .

فمنها[3] ما ليس قائله فصيحا عنده .

ومنها لم يُسمع إلا فى الشعر ، والشعر موضع اضطرار ، وموقف اعتذار . وكثيرا مايحرَّف[4] فيه الكلم عن أبنيته ، وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيَغها[5] ، لأجله ؛ ألا ترى قوله[6] :

* أبوك عطاء ألأم الناس كلهم *

يريد عَطِيَّة . وقالت امرأة[7] ترثى ابنا لها يقال له حازوق :

أقلّب طَرْفى فى الفوارس ، لا أرى ... حِزَاقا وعينى كالجَحَاة من القَطْر[8]

وأمثاله كثيرةٌ[9] . وقد ذكرناها فى فصل[10] التحريف .

---

(١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ساقط » .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « منها » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يحرّف » .

(٥) فى ش : « صيغتها » . (٦) أى البعيث يهجو جريرا . وعجزه :

* فقبح من فحل وقبحت من نجل *

وعطية أبو جرير . انظر اللسان (عطا) ، وص ٤٣٧ من الجزء الثانى .

(٧) أورد فى اللسان (حزق) أقوالا فى الشعر ، ولم يذكر منها ما قاله المؤلف . ومما جاء فيه : « وقال ابن برى : هو لخرنق ترثى أخاها حازوقا ، وكان بنو شكر قتلوه ، وهم من الأزد » .

(٨) « طرفى » كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « عينى » والجحاة : نفاخة الماء . وفى ز : « كالجارة » وهو خطأ فى النسخ . (٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « كثير » .

(١٠) انظر ص ٤٣٦ من الجزء الثانى .

ومنها ما هو لازم له . وعلى أنا قد قلنا فى ذلك ، ودللنا به على أنه من مناقب هـذا الرجل ومحاسنه : أن يستدرك عليـه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره ، وهذه حال محصوله .

وليس لقائل أن يدّعى أن تِلِقّامة، وتلعّابة فى الأصل المرّة الواحدة، ثم وصف بها على حدّ[(١)] ما يقال فى المصدر (يوصف به)[(٢)] ؛ نحو قول الله سبحانه : ﴿إن أصْبَحَ[(٣)] ماؤكم غَوْرا﴾[(٤)] أى غائرا ، ونحو قولهـا[(٥)] :

* فإنمـا هى إقْبالٌ و إدبار *

وما كان مثله ؛ من قِبَل أن مَن وَصَف بالمصدر فقال : هذا رجل زَوْر ، وصَوم ، ونحو ذلك ، فإنمـا ساغ ذلك له لأنه أراد المبالغة ، وأن يجعله هو نفس الحَدَث ؛ لكثرة ذلك منـه ، والمرة الواحدة هى أقلّ القليل من ذلك الفعل ؛ فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة ، فيأتى لذلك بلفظ غاية القلّة . ولذلك لم يجيزوا : زيد إقبالة وإدبارة ، قياسا على زيد إقبال و إدبار[(٦)] . فعلى هذا لايجوز أن يكون قولهم : تِلِقّامة على حدّ قولك : هذا رجل صوم . لكن الهـاء فيه كالهـاء فى علّامة ونسّابة للمبالغة . و إذا كان كذلك فإنه قد (كاد[(٧)] يفارق) مذهب الصـفة ؛ ألا ترى أنّ من شرط الصفة أن تطابق موصوفها[(٨)] فى تذكيره ، وتأنيثه ، فوصف المذكر بالمؤنث ، ووصف المؤنث بالمذكر ليس متمكنا فى الوصف تمكّن وصف المـؤنّث بالمؤنّث ، والمذكّر بالمذكّر . فقولك إذًا : هـذا رجل عليم أمكن فى الوصف من قولك : هذا رجل

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « به » .

(٢) سقط فى ز .

(٣) سقط مابين القوسين فى ش .

(٤) آية ٣٠ سورة الملك .

(٥) انظر ص ٢٠٣ من الجزء الثانى .

(٦) سقط فى ش .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « يفارق » . وفى ط : « فارق » .

(٨) فى ز : « موضعها » .

عَلّامة ؛ كما أن قولك : مررت بامرأة كافرة أمكن فى الوصف من قولك : مررت بامرأة كَفُور . وإذا كان كذلك جرى تِلِقَّامة من قولك (مررت برجل)[1] تلقّامة نحـوا من مجرى مررت بنسوة أربع[2]، فى أن أربعا ليس بوصف متمكّن (ولذلك[3] صرفته)، وإن كان (صفة وصف)[4] على أفعل . فكأنّ تلقّامة بعـد ذلك كله اسم لا صـفة[5]، وإذا كان اسما أو كالاسم سقط الاعتذار منـه ؛ لأن سيبويه قد ذكر فى المصادر تفعّلت تِفِعّالا، فإذا[6] ذكره أغنى عن ذكره فى الأبنية، ولم يجز لقائل أن يذكره مثالا معتدّا عليه .

كما أن ترعاية[7] فى[8] الصفات تسقط عنـه أيضا من هـذا الوجه ؛ ألا تراه صفة مؤنّثة جرت على موصوف مذكّر، فأوحش ذلك منها فى الوصف ، وجرى لذلك مجرى : مررت برجال أربعة، فى أن أربعة ليس وصفا محضا، وإنما هو اسم عدد بمنزلة نسوة[9] أربع ؛ كما أن رَبْعَة لمـّا لم يخصّ المؤنّث دون المذكّر جرى لذلك مجرى الاسم، فلذلك قالوا فى جمعه : رَبَعات، فحرّكوا كما يحرّكون فى الاسم[9] نحو قَصَعات .

و (إذا كان كذلك سقط عنه أيضا أن لم يذكر[10] تِفِعّالا فى الصفة . و)[11] كذلك ما حكاه الأصمعىّ من قولهم ؛ ناقة تِضِرّاب[12] ؛ لأنها لمـّا كانت صفة مذكّرة جارية على مؤنّث لم تستحكم فى الصفة .

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «رجل» . (٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «أربع» . (٣) سقط ما بين القوسين فى ش . (٤) سقط فى د، هـ، ز . (٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «وصف» . (٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «وإذا» . (٧) يقال : رجل تِرِعاية إذا كان يجيد رعية الإبل . وفى تائه الضم أيضا . (٨) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «من» . (٩) سقط فى ش . (١٠) سقط ما بين القوسين فى ش . (١١) كذا . والأسوغ : «ذلك» . (١٢) يقال : ناقة تضراب أى ضربها الفحل وطرقها .

وأما فِرناس[١] فقد ذكره[٢] فى الأبنية فى آخر ما لحقته الألف رابعة مع[٣] غيرها من الزوائد .

وأما فُرانِس[٤] فلعمرى إنه لم يذكره . وظاهر أمره أنه فُعانِل من لفظ الفَرْس ؛ قال :

أَأَنْ رأيت[٥] أَسَدًا فُرَانِسا ... الوجهَ كَرْهًا والجبينَ عابسا

٥

وأما تَنُوفى[٦] فمختلَف فى أمرها . وأكثر أحوالها ضعف روايتها ، والاختلاف الواقع فى لفظها . وإنما رواها السُّكَّرِىّ وحده ، وأسندها إلى امرئ القيس (فى قوله[٧]) :

كأنَّ دِثارًا حلَّقت بلَبُونه ... عُقَابُ تَنُوفَى لا عُقَابُ القواعِلِ[٨]

(والذى[٩]) رويته عن أحمد بن يحيى :

١٠

* عقاب تَنُوفَ لا عقاب القواعل *

---

(١) هو من أسماء الأسد . (٢) الكتاب ٢/٣٢٣

(٣) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « من » .

(٤) هو من أوصاف الأسد . يقال أسد فرانس أى يفرس و يدقّ العنق .

(٥) « رأيت » كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « رأتى » .

١٥

(٦) هى اسم موضع .

(٧) سقط مابين القوسين فى د ، هـ ، ز .

(٨) دثار راعى إبل امرئ القيس . واللبون : الإبل ذوات اللبن . والقواعل : الجبال الصغار . كان امرؤ القيس نزل فى طيء ، فأغير على إبله ونهبت ، فهو يقول : كأنما اختطفتها عقاب حلّقت بها فى الجو — والتحليق : ارتفاع الطائر — فلا يرجى رجوعها . ووصف أن العقاب عقاب هضبة عالية ليكون أقوى لها . وانظر الخزانة ٤/٤٧١

٢٠

(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فالذى » .

وقال : القواعل إكام حولها، وقال أبو حاتم : هى ثَنِيَّة طيِّء (وهى مرتفعة)[1] .
وكذا راوها ابن الأعرابىّ وأبو عَمْرو الشيبانى . ورواية أبى عبيدة : تَنُوقَ . وأنا
أرى أنّ تنوف ليست[2] فَعُولًا[3]، بل هى تَفْعُل من النَّوْف[4]، وهو الارتفاع . سميت
بذلك لعلوّها . ومنه أناف على الشىء إذا ارتفع عليه، والنَّيِّف فى العدد من هذا ؛
هو فَيْعِل بمنزلة صَيِّب ومَيِّت . ولو كَسَّرْت النيف على مذهب أبى الحسن لقلت :
نياوف ، فأظهرْت عينه . فتنوف — فى أنه علم، على تفعُل — بمنزلة يشكر ،
و يعصر . وقلت مرّة لأبى علىّ — (وهذا[5] الموضع يقرأ عليه من كتاب أصول أبى بكر
رحمه الله) — : يجوز أن يكون (تنوف) مقصورة من تنوفاء بمنزلة بَرُوكاء[6] ،
فسمع ذلك وعرف صِحّته .

وكذلك القول عندى فى مَسُولى[7] فى بيت المزار :

فأصبحتُ مهموما كأنّ مطيّتى بِجَنْب[8] مَسُولَى أو بوَجْرة ظالعُ

ينبغى أن تكون مقصورة من مَسُولاء ؛ بمنزلة جَلُولاء .

فإن قلت : فإنا[9] لم نسمع بتنوف ولا مَسُولَى ممدودين، ولو كانا أو أحدهما
ممدودا لخرج ذلك إلى[10] الاستعمال .

---

(١) سقط ما بين القوسين فى ش . (٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «تنوّق» .
(٣) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « ليس » .
(٤) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « نعول » .
(٥) سقط ما بين القوسين فى ط . (٦) هى الثبات فى الحرب والجدّ . (٧) هى اسم موضع .
(٨) « بجنب » كذا فى د، هـ، ز، ط ، وفى ش : « بحيث » . وفى اللسان (مسل) :
« ببطن » . ووجرة : موضع . وفى اللسان عقب البيت : « أى طال وقوفى حتى كأنّ ناقتى ظالع » .
وظالع من الظلع، وهو عرج يسير . وانظر معجم ياقوت فى (مسولا) ففيه البيت مع ثلاثة قبله .
(٩) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « إنا » .
(١٠) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « فى » .

قيل : ولم[1] يكثر أيضا استعمال هذين الاسمين ، وإنما جاءا فى هذين الموضعين . بل[2] لو كثر استعمالهما مقصورين لصحّ ما (أردته)[3] ولزم ما أوردته ؛ فإنه يجوز أن يكون ألف (تنوف) إشباعا للفتحة ، لاسيما وقد رويناه (تنوف) مفتوحا كما ترى ، وتكون هذه الألف ملحقة مع الإشباع لإقامة الوزن ؛ ألا تراها مقابِلة لياء مفاعيلن[4] ؛ كما أنّ الألِف فى قوله[5] :

* ينباع من ذِفرَى غضُوب جسرة *

إنما هى إشباع للفتحة طلبا لإقامة الوزن ؛ ألا ترى أنه لو قال : «ينبع من ذفرى» لصحّ الوزن ، إلا أن فيه زِحافا هو الخَزْل[6] ، كما أنه لو قال : «تنوف» لكان الجزء مقبوضا . فالإشباع[7] إذًا فى الموضعين إنما هو مخافة[8] الزحاف الذى مثلُه جائز .

وأما تَرجمان[9] فقد حكِى فيه تُرْجُمان بضم أوّله . ومِثاله فُعْلُلان ؛ كعُتْرُفان[10] ، ودُحْمُسان[11] . وكذلك التاء أيضا فيمن فتحها أصليةٌ ، وإن لم يكن فى الكلام مثال جَعْفُر ؛ لأنه قد يجوز مع الألِف والنون من الأمثلة ما لولاهما لم يَجُز . مِن ذلك عُنْفُوان ؛ ألا ترى أنه ليس فى الكلام فُعْلُوٌ . وكذلك خِنْظِيان[12] ؛ لأنه ليس فى الكلام فِعْلِيٌ إلا بالهاء ؛ نحو حِذْرِية[13] وعفرِية[14] ؛ كما أنه ليس فيه فُعْلُو إلا بالهاء ؛ نحو عُنْصُوة[15] .

(١) سقط حرف العطف فى ط . (٢) فى د ، ه ، ز : «بلى» .

(٣) سقط ما بين القوسين فى ش . (٤) رسم فى ز ، ط «مفاعى لن» .

(٥) أى عنترة . وتقدم هذا . (٦) البيت من الكامل . وهو تكرار متفاعلن ، والخزل فيه تسكين التاء وسقوط الألف . هذا وفى ط : «الجزل» وهو مرادف للخزل .

(٧) فى ط : «والإشباع» . (٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز «مخالفة» .

(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : «فأما» .

(١٠) هو الديك . وهو أيضا نبت من نبات الربيع .

(١١) يقال : رجل دحمسان : أى أسود سمين .

(١٢) يقال : رجل حنظيان وخنظيان أى فحاش بذىء .

(١٣) هى الأرض الغليظة . (١٤) يقال : رجل عفرية أى خبيث منكر .

(١٥) من معانيها الخصلة من الشعر ، والقطعة من الكلأ .

وكذلك الرَّيهُقان[1] ، لأنه ليس فى الكلام فَيْعُل . ونظير ذلك كثير . فكذلك[2] يكون ترجمان فَعْلُلَانا ، و إن لم يكن فى الكلام فَعْلُل . ومثله قوله :

* وما أَيْبُلِىٌّ على هَيْكَلٍ[3] *

هو فَيْعُلِىٌّ ؛ لأنه[4] قد[5] يجىء مع ياءى[6] الإضافة ما لولاهما لم يجئ؛ نحو قولهم : تَحَوِىٌّ فى الإضافة إلى تحيّة، وهو[7] تَفَلِىٌّ .

وأمّا شحم أُمْهُج[8] فلعمرى إنّ سيبويه قد حَظر فى الصفة أُفْعُل . وقد يمكن أن يكون محذوفا من أُمهوج كأُسكوب . وجدت بخط أبى علىّ عن الفرّاء : لَبَن أُمهوج[9] . فيكون أُمهج هذا مقصورا منه، لضرورة الشعر، وأنشد[10] أبو زيد :

* يُطعمها اللحم وشحما أُمْهُجا[11] *

---

(١) هو الزعفران . (٢) كذا فى ط ، ش . وفى د ، ه ، ز : « لذلك » .

(٣) هو للأعشى . وعجزه : * بناه وصلّب فيه وصارا *

والأيبلىّ : الراهب . وصلّب : رسم الصليب، وصار : صوّر . وفى شرح ثعلب لديوان الأعشى : « وصارا : سكن » وكأنه أخذه من صريت ، ومن معانيه البقاء ، و يكتب على هذا : صارى بالياء . وخبر « ما أيبلىّ » فى بيت بعد هذا بيت ، وهو :

بأعظم منه تقى فى الحساب إذا النسمات نفضن الغبارا

وهما من قصيدة طويلة فى مدح قيس بن معد يكرب، وانظر الصبح المنير ٤٠ وما بعدها .

(٤) فى الأصول : « إلا أنه » و يبدو أن الصواب ما أثبت . يريد أن فيعلا بفتح الفاء وضم العين لم يسمع فى الأوزان ، ولكنه قد يجىء مع ياءى النسب ما لا يجىء دونها .

(٥) سقط فى ز . (٦) فى ز، ط : « ياء » .

(٧) ثبت هذا الحرف فى ز . وسقط فى ش، ط .

(٨) أى رقيق أو نىء . (٩) هو الذى سكنت رغوته وخاص ولم يخثر .

(١٠) ثبت حرف العطف فى ط .

(١١) « يطعمها » كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : « نطعمها » .

ولم نسمعه فى النثر أُمْهُجا. وقد يقال : لبن أُمْهُجانٌ وماهِج ؛ قال هِميان بن قُحافة :

* وعرّضوا المجلس محضا ماهِجا[1] *

(ويروى : وأروت المجلس[2]) وكنت قلت لأبى علىّ — رحمه الله — وقت القراءة : يكون[3] أُمْهُج محذوفا من أمهوج ، فقبِل ذلك ولم يأبَهُ .

وقد يجوز أن يكون أُمْهُج فى الأصل[4] اسما غير صفة ، إلا أنه وصِف به ؛ لما فيه من معنى الصفاء (والرقّة[5]) ؛ كما يوصف بالأسماء الضامنة لمعانى[6] الأوصاف ؛ (كما أنشد[7] أبو عثمان من) قول الراجز :

* مئبرة العرقوب إشْفَى المِرفق[8] *

فوصف بإشفى (وهو اسم[9]) لما فيه من معنى الحِدّة ، وكقول الآخر :

فلولا الله والمُهْر المفدّى ... لرحتَ وأنت غِربال الإهاب[10]

فهذا كقولك : وأنت مخرّق الإهاب ، وله نظائر .

وأما مُهْوَأَنّ[11] ففائت للكتاب . وذهب بعضهم إلى أنه بمنزلة مطمأنّ . وهذا سهو ظاهر . وذلك لأن الواو لا تكون أصلا فى ذوات الأربعة إلا عن تضعيف .

---

(١) « محضا » كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « مهجا » . والمحض : اللبن لا ماء فيه .

(٢) سقط ما بين القوسين فى ش . (٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «فيكون» .

(٤) فى ط : « أفعلا » . (٥) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

(٦) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « لمعنى » .

(٧) كذا فى ش . وفى ط : « كما أنشدنا عن أبى عثمان من » وفى د ، هـ ، ز : « أنشدنا عن أبى عثمان » . (٨) انظر ص ٢٢١ من الجزء الثانى .

(٩) سقط ما بين القوسين فى ش . (١٠) انظر ص ٢٢١ من الجزء الثانى .

(١١) هو ما اطمأن من الأرض واتّسع .

فأما[1] وَرَنْتَل فشاذّ . فمُهْوَأنّ إذًا مُفْوَعَلّ . وكأنه جارٍ على آهوأنّ . وقد قالوا : اكوهدّ[2] واقوهدّ ، وهو افْوَعَلّ (ونحوه)[3] قول[4] الهذلىّ[5] :

فشايع وَسْطَ ذَوْدِك مقبئنًّا لتُحسَبَ سيّدا ضبُعا تبولُ

مقبئنًّا : منتصبا . فهذا مُفْعَلِلّ كما ترى . وشبّه هذا المجوز لأن يكون مُهْوَأنّ

٥ بمنزلة مطمأنّ الواو فيه بالواو فى غوغاء وضوضاء ، وليس هذا من خطأ أهل الصناعة ؛ لأن غوغاء وضوضاء من ذوات تضعيف الواو ، بمنزلة ضوضيت وقوقيت . وقد يجوز من وجه آخر أن يكون واو مُهْوَأنّ أصلا . وذلك بأن يكون سيبويه قد سأل جماعة من الفصحاء عن تحقير مُهوأنّ[6] على الترخيم ، فحذفوا الميم و إحدى النونين ولم يحذفوا الواو البتّة ، مع حذفهم واو كوثر على الترخيم (فى قولهم)[7] : كُثَيْر ، وحذفِهم

١٠ واو جدول ، وقولهم : جُدَيْل ، وامتنعوا من حذف واو مهوأنّ[8] ، فقطع سيبويه بأنها أصل فلم يذكره . و إذا كان هذا جائزا ، وعلى مذهب إحسان الظنّ به سائغا ، كان فيه نُصرة له و(تجميل لأثره)[9] فاعرفه[10] ؛ فتكون الواو مثلها فى وَرَنْتَل . وكذلك يمكن أن يحتجّ بنحو هذا فى فُرَانِس وكُنَادِر[11] ؛ فتكون النون فيهما أصلا .

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وأما » .

١٥ (٢) يقال : اكوهدّ الفرخ إذا ارتعد إلى أمه لترقه .

(٣) فى ش : « نحو » . (٤) فى د ، هـ ، ز : « قال » .

(٥) هو حبيب الأعلم . والبيت من قصيدة يهجو فيها رجلا اسمه عبد الله . وقوله : « فشايع » فى ديوان الهذليين : « تشايع » والمشايعة دعاء الإبل لتجتمع وتنساق . والذود القطعة من الإبل . يذكر أنه ذو مال ، وهو يعنى به ليسود عند الناس . وقوله « ضبعا تبول » فالكلام على النداء ، أى يا ضبعا . وفى ط :

٢٠ « تنول » أى تحرك استها . وانظر ديوان الهذليين ٢/٨٦ (٦) فى د ، هـ ، ز بعده : « أصلا » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « وقولهم » وفى ط : « وهو قولهم » . (٨) سقط فى ش .

(٩) فى ط : « تجمل لأمره » . وفى ش : « تجميل الا تراه » وهو محرّف عما أثبت .

(١٠) أخر فى ز عن قوله : « ورنتل » . (١١) هو الغليظ القصير مع شدّة .

وأما عُيَّامِ[1] فحاكيه صاحب العين ، وهو مجهول . وذاكرت أبا علىّ — رحمه الله — يوما بهذا[2] الكتاب فأساء نَثاه[3] . فقلت له : إن تصنيفه أصحّ وأمثل من تصنيف الجمهرة ، فقال : الساعةَ لو صنّف إنسان لغة بالتركيّة تصنيفا جيّدا (أكانت[4]) تُعتدّ عربيّة لجودة تصنيفها ؟ أو كلاما هذا نحوه . وعلى[5] أن صاحب العين أيضا إنما قال فيها : وقال بعضهم : عُياهِمة ، وعُياهِم ؛ كعُذَافِرة وعُذَافِر . فإن صحّ فهو فُيَاعِل ، ملحق بعُذافِر . وقلت فيه لأبى على : يجوز أن تكونَ العين فيه بدلا من همزة ؛ كأنه أُياهِم كأباتر وأحامر ، فقبل ذلك .

وأما تُماضِر وتُرامِز فذهب أبو بكر إلى أن التاء فيهما زائدة . ولا وجه لذلك ؛ لأنها[6] فى موضع عين[7] عُذافر ، فهذا[8] يقضى بكونها أصلا ، وليس معنا اشتقاق فيقطعَ بزيادتها . قال أبو زيد : (وهو[9]) الجمل القوىّ الشديد ؛ وأنشد :

إذا أردت طلب المفَاوِزِ فاعمِدْ لكلّ بازلٍ تُرامِزِ

وذهب بعضهم فى تُماضر إلى أنه تُفاعِل ، وأنه فِعل منقول ؛ كيزيد وتغلب . ولا حاجة به إلى ذلك ، بل تُماضر رباعىّ ، وتاؤه فاء كترامز . فإن توهَّم ذلك لامتناع صرفه فى قوله[10] :

حَيُّوا تُماضِرَ واربَعُوا صحبى وقفوا فإنّ وقوفكم حَسْبى

(١) يقال : رجل عياهم أى ماض سريع .
(٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « فى هذا » . وفى ط : « هذا » .
(٣) أى وصفه وذكره . والنثا : ما أخبرت به عن الشىء من حسن أو سىء .
(٤) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « لكانت » وهو تحريف .
(٥) سقط حرف العطف فى د ، ه ، ز .
(٦) فى د ، ه ، ز : « لأنهما » .
(٧) كذا فى ط . وفى د ، ه ، ز : « غير » . وسقط فى ش .
(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « وهذا » .
(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « هو » .
(١٠) أى دريد بن الصمّة . وانظر ديوان الخنساء .

فليس شيئا؛ لأن تماضر علم مؤنث ، وهو اسم الخنساء الشاعرة . وإنما مُنِع الصرفَ لاجتماع التأنيث والتعريف؛ كامرأة سميتها بعُذَافِر وعُمَاهِج . وهذا واضح.

وأما يَنَابِعات[1] فما أظرف أبا بكر أن أورده[2] على أنه أحد الفوائت ! ألا يعلم أن سيبويه قد قال : ويكون[3] على[4] يَفَاعِل نحو اليحامِد[5] واليرامع[6] . فأمّا لحاق عَلَم التأنيث والجمع به[7] فزائد على المثال، وغير[8] محتَسَب به فيه[9] . وإن رواه راوٍ . ينَابِعات فيُنَابِع يُفَاعِل؛ كيضارِب ويقاتِل، نُقل وجُمع .

وأمّا دِحِنْدِحْ فإنه صوتان: الأوّل منهما منوّن: دِحٍ[10]،والآخر[11] منهما غير منوّن: دِحْ (وكأنّ الأوّل نوّن للوصل . ويؤكّد ذلك قولهم فى معناه : دِحْ دِحْ)[12] فهذا كصهٍ صهٍ فى النكرة ، وصَهْ صَهْ فى المعرفة . فظنّته الرواة كلمة واحدة . ومن هنا قلنا :

إن صاحب اللغة إن لم يكن له نظر أحال كثيرا منها ، وهو يُرَى أنه على صواب . ولم يؤت من أمانته، وإنما أُتِى من معرفته. ونحو هذا الشاهدُ إذا[13] لم يكن فقيها : يشهد[14] بما لا يعلم وهو يُرى أنه يعلم . ولذلك ما استدّ[15] عندنا أبو عمرو الشيبانىّ

(١) هو اسم موضع . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يورده » .

(٣) سقط فى ش ، ط . (٤) الكتاب ٢/٣١٩ (٥) اليحامد : المنسوبون إلى يحمد — فى وزن يمنع — وهى قبيلة من الأزد . (٦) جمع اليرمع . ومن معانيها حجارة رخوة إذا فتتت تفتتت . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فيه » .

(٨) سقط حرف العطف فى د ، هـ ، ز . (٩) سقط فى د ، هـ ، ز .

(١٠) سقط فى ش . (١١) سقط فى ش، ط . (١٢) سقط ما بين القوسين فى ش .

(١٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ، ز، ط : « إن » .

(١٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « شهد » وفى ط : «شهيد» وهو محرّف عن « شهد » .

(١٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز، ط : « اشتدّ » . واستدّ من السداد . وكانت وفاة أبى عمرو سنة ٢١٦ ، ووفاة يونس بن حبيب سنة ١٨٣ هـ .

لملازمته[1] ليونس وأخذه عنه . ومعنى هذه الكلمة فيما ذكر (محمد[2] بن الحسن أبو بكر[3]: قد أقررت[4] فاسكت) (وذكر[5] محمد بن حبيب أن دحندح دُوَيْبَّة صغيرة : يقال : هو أهون علىّ من دحندح) ومثل هذين الصوتين عندى قول الآخر :

إن الدقيق[6] يلتوى بالجُنبُخِ حتى يقولَ بطنُه جخٍ جخٍ

فهذا حكاية صوت بطنه .

وأمّا عِفِزِّين فقد ذكر سيبويه[7] فِعِلًّا[8] كطِمِرّ وجِبِرّ[9] . فكأنه أُلحِق علَمَ الجمع كالبِرَحِين[10] والفِتَكْرِين[11] . إلا أن بينهما فرقا . وذلك أن هذا يقال فيه : البِرَحُون والفِتَكْرون ، ولم يسمع فى عِفِزِّين الواو . وجواب هذا أنه لم يسمع عِفِزِّين[12] فى الرفع بالياء ، وإنما[13] سُمِع فى موضع الجرّ ، وهو قولهم : ليث عِفِزِّين . فيجب أن يقال فيه[14] فى الرفع : هذا عِفِزّون . لكن لو سمع فى موضع الرفع بالياء لكان أشبه بأن يكون فيه النظر . فأمّا[15] وهو فى موضع الجر فلا يستنكَر فيه الياء .

---

(١) فى ز : « بملازمته » . (٢) سقط ما بين القوسين فى ز ، ه .

(٣) سقطت هذه الكنية فى ش . وهو ابن دريد . (٤) سقط فى ط .

(٥) سقط ما بين القوسين فى ش . وسقط قوله : « وذكر » فى د ، ه ، ز .

(٦) فى ط : « الرقيق » فى مكان « الدقيق » . والدقيق يريد به دقيق الجسم الشخت . وفى رواية اللسان فى جنبخ : « القصير » . والجنبخ : الطويل . يريد أن القصير والطويل إذا تصارعا فإن القصير يثنى الطويل ويلويه . وانظر اللسان .

(٧) انظر الكتاب ٢/٣٣٠ (٨) فى ط : « عفزّا » .

(٩) هو اسم موضع . (١٠) هو بكسر الباء وضمها ، أى الشدائد .

(١١) هو أيضا بكسر الفاء وضمها أى الشدائد والدواهى كالبرحين .

(١٢) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش ، ط : « فى عفزّين » وعفزّين : مأسدة . ويقال : ليث عفزين لكل ضابط قوىّ . (١٣) فى ز : « و » .

(١٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « له » .

(١٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « وأما » .

وأما تِرعاية فقد قيل فيه أيضا : رجل تِرعِيَّة، وتُرْعاية . وكان أبو علىّ صنع تِرعاية فقال: أصلها تِرْعِيَّة ثم أبدلت الياء الأولى للتخفيف ألِفا، كقولهم فى الحِيرة : حارىّ . وإذا كان ذاك(١) أمرا محتمَلا لم يُقطع بيقين على أنه مثال فائت فى الصفات . ولكن قد(٢) حكى الأصمعىّ : ناقة تِضْرَاب(٣) إذا ضربها الفحل . فظاهر(٤) هذا أنه تِفعال

٥ فى الصفة كما ترى . وقد ذكرنا ما فيه فى أوّل الباب .

وأما الصِّنَّبر فقد كنت قلت فيه فى هذا الكتاب فى قول طَرَفة :

بِجِفانٍ نَعْتَرِى نادِيَنا … وسَدِيفٍ حين هاج الصِّنَّبِرْ(٥)

ما قد مضى ، وإنه يرجع بالصنعة إلى أنه من نحو مررت ببَكِرْ . وذهب بعضهم إلى أنه كسر الباء لسكونها وسكون الراء . وفيه ضعف . وذلك أن الساكنين إذا

١٠ التقيا من كلمة واحدة حرّك الآخِر منهما ؛ نحو أمس ، وجَيْرِ(٦) ، وأين ، وسوف ، ورُبَّ . وإنما يحرّك الأوّل منهما إذا كانا من كلمتين ؛ نحو قدِ اقطع ، وقمِ الليل . وأيضا فإن الساكنين لا ينكر اجتماعهما فى الوقف .

فإن قلت : فالوزن اقتضى تحريك الأوّل ، قيل : أجلْ ، إلا أنه لم يقتضِك فسادَ الاعتلال(٧) . فإذا(٨) قلت ما قلنا نحن فى هذا فيما مضى من كتابنا سلِم على يديك،

١٥ وثلِج به صدرك إن شاء الله .

فإن قلت : فقد قالوا فى الوقف : ضَرَبتِهْ(٩) .

---

(١) سقط فى ش . (٢) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وظاهر » . (٤) سقط فى ط .

(٥) فى ش : « من سديف » . وانظر ص ٢٨١ من الجزء الأوّل .

٢٠ (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ليس » . (٧) فى ط : « الإعلال » .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ط : « وإذا » .

(٩) أى فى ضربتِه من قولك : محمد ضربته زينب . والوقف بكسر تاء التأنيث لغة بنى عدىّ من تميم . وانظر الكتاب ٢ / ٢٨٧

قيـل : هذا أمر يخص تاء التأنيث، رغبـة فى الكسرة الدالّة على التأنيث . وأيضا فإن التاء آخر الكلمة، والهاء زائدة[1] من بعدها، ليست منها . وكذلك القول فى ادعِه[2]، واغزِه ؛ ألا ترى (أن[3] الهاء زائدة) من بعد الكلمة . وعلى أنه قد يجوز أن تكون الكسرة فيهما[4] إنمـا هى على حدّ قولك : ادعْ واغزْ ، ثم لحقت الهاء .

ونحوه ما أنشده[5] أبو سهل أحمد بن زياد القطّان :

كأنّ ريحَ دَبِرات خمسِ وظَـرِبانا بينهنّ يفسى
* ريحُ ثنـاياها بُعيـد النَّعْس[6] *

أراد : يفسو، ثم حذف الواو استخفافا، وأسكن السين، والفاءُ قبلها ساكنة، فكسر السين لالتقائهما، ثم أشبع للإطلاق، فقال : يفسى . فاعرف ذلك .

وأما هَزَنْبَزان[7] وعَفَزّران فقـد ذكرا فى بعض نسخ الكتاب . والهزنبزان السيّئ الخُلُق، قال :

لقـــد مُنِيتُ بهزنبزانِ لقد نسيتُ غَفَل الزمانِ[8]

---

(١) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : «زيادة» . (٢) أى بكسر العين . و يقول سيبويه فى الكتاب ٢٧٨/٢ : «وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعِه من دعوت، فيكسرون العين ؛ كأنها لمـا كانت فى موضع الجزم توهموا أنها ساكنة ؛ إذ كانت آخر شىء فى الكلمة فى موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقى ساكنان» . (٣) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : «أنها زيادة» . وفى ط : «الهاء زيادة» . (٤) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : «فيهـا» . يريد الكسرة فى ادعه واغزه . يريد فى هذا الوجه أنك قدرت سكون العين للوقف فالتقت ساكنة مع الفـاء، فحركت العين للساكنين، ثم ألحقته الهاء، فبقى الكسر للعين . وهذا غير الوجه الأول، فإنه يراعى فى الساكنين العين والهاء، وترى هذا الوجه الثانى هو ما فى الكتاب، على ما سلف لك .

(٥) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : «أنشدناه» . والقطّان هو أحمد بن محمد بن عبد الله ابن زياد وكانت وفاته سنة ٣٥٠ كما فى النجوم الزاهرة ٣٢٨/٣ (٦) كأنه يريد بالدبرات نياقا دبر ظهرها، والدبر قرح فيها . والظربان يضرب به المثل فى الفساء . يهجو امرأة بخبث رائحتها . وقوله : «ظربانا» كذا . وقد يكون «ظربان» بالجر عطفا على «دبرات» أو بالرفع على أن الجملة حالية .

(٧) كذا فى ط، ز بالزاى . وهذا يوافق تفسيره بالسيّء الخلق . وفى ش، ج : «هزنبران» وهو عنـد صاحب القاموس تبعا للصاغانى : الكيس الحادّ الرأس، وقد وهما الجوهرى فى تفسيره الكلمتين بالسيّء الخلق . وانظر القاموس والتاج فى (هزبر) . (٨) يريد بغفل الزمان سعة العيش، كأن الزمان غفل عن إساءته . وفى ز، ط : «عقل» وهو تصحيف .

وعَفَزَّران : اسم رجل . وقد يجوز أن يكون أصله : عَفَزَّر ؛ كشَعَلَّع وعَدَبَّس ، ثم ثنى وسمّى به[1] ، وجعلت النون حرف إعراب ؛ كما حَكَى أبو الحسن عنهم فى اسم رجل : خليلان . وكذلك أيضا ذهب فى قوله[2] :

* ألا يا ديار الحىّ بالسَّبُعانِ *

إلى أنه تثنية سَبُع ، وجعل النــون حرف إعراب . وليس لك[3] مثل هــذا التأويل فى هَزَنْبَزَان ؛ لأنه نكرة وصفة للواحد . وهذا (يبعده عن[4]) العلميّة والتثنية .

وأمّا هَدَيْكُر فقال أبو علىّ : سألت محمد بن الحسن عن الهَيْدَكُر فقال : لا أعرفه ، وأعرف الهيــدكور . قال أبو بكر : وإن سُمِع فلا يمتنع . هــذا حديث الهَيْدَكُر (وأما[5]) الهَدَيْكُر فغير محفوظ عنهم ، وأظنّه من تحريف النَّقَلة ؛ ألا ترى إلى بيت طَــرَفة :

فهىَ بَــدَّاءُ إذا ما أقبلت　　　فَخْمةُ الجسم رَدَاح هيدكُر[6]

و (كأن[7]) الواو حذفت من هيدكور ضرورة . فإذا جاز أن تحذف الواو الأصلية لذلك فى قول (الأسود[8] بن يعفر) .

* فألحقت أخراهم طريق أُلَاهم *

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش ، ط : « بنى » .

(٢) أى ابن مقبــل أو ابن أحمــر . وعجــزه :

* أملّ عليهــا بالبــلى الملوان *

والسبعان : موضع فى ديار قيس . وانظر معجم البلدان ، والخزانة ٣/٢٧٥ ، والكتاب ٢/٣٢٢ .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « كذلك » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يبعد فى » .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فأما » .

(٦) البدّاء : المرأة الكثيرة لحم الفخذين . والرداح : ضخمة العجيزة .

(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « كذلك » .

(٨) كذا فى د ، هـ ، ز ، وفى ط : « الأســود » . وفى ش : « أبى الأســود » . وانظر فى البيت ص ٢٩٢ من الجزء الثانى .

كان حذف الزيادة أولى[1] . ويقال : تهدكرت المرأة ، تهدكُرا فى مشيها[2] . وذلك إذا ترجرجت .

وأما زيتون فأمره واضح ، وأنه فَعْلُون ، ومثال فائت . والعجب أنه فى القرآن ، وعلى أفواه النـاس (للاستعمال)[3] . وقد كان بعضهم تجشّم أنْ أخذه من الزّتن ، وإن كان أصلا مماتا ، بجعله فيعولا . وصاحب هذا القول ابن كَيسان أو ابن دريد : أحد الرجلين .

ومثل زيتون — عندى — مَيْسُون بنت بَحْدَل الكلبيّة أمّ يزيد بن معاوية . وكان[4] سمعها تهجوه ، فقال لها : الحقى بأهلك .

وأما قَيْطُون فإنه فيعول[5] ، من قَطَنت بالمكان ؛ لأنه بيت فى جوف بيت .

وأما المُنْدَلِـع فبقلة ، وقيل : إنها غريبة[6] ولا تنبت فى كل سنة . وما كانت هذه سبيله كان الإخلال بذكره قدرا مسموحا به ، ومعفوّا عنه . وإذا صحّ أنه من كلامهم فيجب أن تكون نونه زائدة ؛ لأنه لا أصـل بإزائها فتقابله[7] . فهى إذًا كنون كُنْتَأْل[8] . ومثال الكلمة على هذا : فُنْعَلِل . ومن ادّعى أنها أصل ، وأن الكلمة بها خماسيّة ، فلا دلالة له ، ولا برهان معه . ولا فرق بين أن يدّعى أصليّة هـذه النونُ وبين ادّعائه أصلية نون كُنْتَأْل وكَنَهْبُل[9] .

(١) كذا فى ش . وفى هـ ، ز ، ط : « الزائدة » . وفى د : « الزائد » .
(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « مشيتها » .
(٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « له استعمال » .
(٤) أى معاوية رضى الله عنه ، وذلك فى قولها فى شعرها المشهور :

وخرق من بنى عمّى نحيف ... أحبّ إلىّ من علج عنيف

(٥) أهل اللغـة على أنه أعجمىّ . وقد نص على ذلك ابن دريد فى الجمهرة ٣/٣٨٨ ، والجواليقى فى المعرّب ٢٧٢ . وعلى ذلك لا يرد النقض به على صاحب الكتاب ، ولا يتكلف له اشتقاق .
(٦) كذا فى ز . وفى ش ، ط : « عربية » .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فيقابله » .
(٨) هو القصير . (٩) هو ضرب من الشجر .

وأما كُذُبْذُب خفيفا، وكُذُّبْذُب ثقيلا فقائتان . ونحوهما ما رويته عن بعض أصحابنا من قول بعضهم : ذُرَخْرُح في هـذا (الذُّرَحْرَح بفتح الراءين)[1] (أنشـد أبو زيد)[2] :

و إذا أتاك بأنني قد بعتُها بوصال غانية فقل كُذُّبْذُبُ

٥ ولسنا نعرف كلمة فيهـا ثلاث عينات غير كُذُبْذُب[3] وذُرَخْرُح[4] . وقد أنشـد بعض البغداديين (قولَ الشاعر)[5] :

بات يقـاسي ليلهنّ زَمَّامْ والفَقْعَسِيّ حاتم بن همّـام

* مسترعِفات لِصِلَّخْم سامْ *

(اللام[6] الأولى هي الزائدة هنـا ، لأنه لا يلتقي عينان إلا[7] والأولى ساكنة) ، وهذا

١٠ مصنوع للضرورة ، يريد : لِصِلَّخْم[8]، فاحتاج لإقامة الوزن، فزاد على العينين أخرى، فصار من فِعَلّ إلى فِعِعَلّ .

وأما الدُّرْداقِس فقيل فيه: إنه أعجميّ، وقال الأصمعيّ : أحسبه روميًّا ، وهو طَرَف العظم الناتئ فوق القفا . وأنشد أبو زيد :

من زَلّ عن قَصْد السبيل تزايلت بالسيف هامتُـه عن الدرداقس[9]

١٥ (١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «الذروح» . وهي دويبة حمراء منقطة بسواد تطير .

(٢) في ط : « في هـذا البيت الذي أنشده أبو زيد » . والشعر لجريبة بن الأشيم في أبيات أخر في النوادر ٧٢ . وفيها : « بعته » في مكان : « بعتها » وهو في وصف جمله .

(٣) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : « كمين » . (٤) سقط في ز .

(٥) كذا في ش . وسقط في د، هـ، ز ، ط . وقوله : « يقاسيهنّ » أي يقاسي إبلا يسير بها .

٢٠ ومسترعفات : سابقات . والصلخم : الجسيم الماضي . و « سام » أي سامي الطرف مرتفعه . وهو وصف لبعير أو لحاد . وورد في اللسان (صلخم) :

* مسترعلات لصلّخـم سامي *

(٦) سقط ما بين القوسـين في ش . وهو في د ، هـ ، ز بعـد : « لإقامة الوزن » وما هنـا وفق ما في ط .

(٧) سقط هذا الحرف في ط .

٢٥ (٨) في ط : « الصلخم » . (٩) في ش : « على الدرداقس » .

وكذلك الخُزْرانِق[1] أعجمىّ أيضا . وهو فارسىّ ، يُعنى به ضرب من ثياب الديباج .
ويجب أن تكون (نونه زائدة)[2] إن كان الدرداقس أعجميّا . فإن كان عربيا فيجب
أن تكون نونه[3] أصلا ؛ لمقابلتها قاف ذرداقس العربىّ .

وأما شَمَنْصِير[4] ففائت أيضا إن كان عربيا . قال الهذلىّ :

لعلّك هالك إمّا غلام تبوّأ من شَمَنْصِير مُقاما

وقد[5] يجوز أن يكون محرّفا من شَمَنْصِير[6] لضرورة الوزن .

وأما مُوقٍ فظاهر أمره أنه فُعْلٍ وفائت . وقد يجوز أن يكون مخففا من فُعْلِىّ ؛
كأنه فى الأصل مؤقىّ بمعنى مُوقٍ ، وزيدت الياء لا للنسب ، بل كزيادتها فى كرسىّ ،
وإن كانت فى كرسىّ لازمـة ، وفى مؤقىّ غير لازمة ؛ لقولهم فيه : مُوقٍ . لكنها
فى أحمرىّ وأشقرىّ غير لازمة . وأنشدنا أبو علىّ :

* كأن حَدّاء قُراقِريّا[7] *

(يريد قراقرا)[8] وأنشدنا أيضا للعجّاج :

* غُضْف طواها الأمس كَلّابىّ[9] *

(أى كلّاب يعنى صاحب[10] كِلَاب)[11] وأنشدنا أيضا له :

* والدهرُ بالإنسان دوّارىّ[12] *

---

(١) انظر معرّب الجواليق ١٢٧ (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «زائد النون» .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « نون خزرانق » .
(٤) هو صخر الغى . والبيت ختام قصيدة يرثى فيها ابنـه تليدا . وشمنصير جبل فى بلاد هذيل دفن فيه ابنه . يخاطب نفسـه فيقول : لعلك تموت إن مات غلام دفن فى هذا المكان ، ولعل للإشفاق . ويعنى بالغلام ابنه . وانظر ديوان الهذليين (الدار) ٢/٦٦ ، ومعجم البلدان .
(٥) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز ، ط . وثبت فى ش
(٦) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « شمصير » . (٧) انظر ص ١٠٥ من هذا الجزء .
(٨) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٩) انظر ص ١٠٤ من هذا الجزء .
(١٠) سقط ما بين القوسين فى ش ، ط . وثبت فى د ، هـ ، ز .
(١١) كذا فى ش . وسقط فى د ، هـ ، ز ، ط . (١٢) انظر ص ١٠٤ من هذا الجزء .

أى شؤار، إلا أن زيادة هذه الياء فى الصفة أكثر منها فى الاسم ؛ لأن الغرض فيها توكيد الوصف .

ومثل مُوقٍ فى هذه القضيّة ما رواه الفرّاء من قول بعضهم فيه : مَأْقٍ . فيجب أيضا أن يكون مخففًا[1] من ثقيله . وأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

يا من لعين لم تَذُق تغميضا وماقيين اكتحلا مَضِيضا

* كأن فيها فُلْفُلا رَضِيضا[2] *

فمقلوب . وذلك أنه أراد من المـأْق مثال فاعل فكان قياسه مائق ، إلا أنه قلبـه إلى فالع، فصار : ماقٍ بمنزلة شاكٍ ولاثٍ فى شائك ولائث . ومثله قوله[3] :

* وأمنع عِرْسِى أن يُزَنّ بهـا الخالى *

أراد : الخائل : فاعلا من الخُيَلاء .

وجبروّة من قِبل الكوفيين . وهو فائت . ومثاله فَعَلُوّة .

وأما مَسْكين ومَنديل فرواهما اللحيانىّ . وذاكرت يوما أبا علىّ بنوادره[4] فقال : كُنّاش[5] . وكان أبو بكر — رحمه الله — يقول : إن كتابه لا تصله به رواية، قَدْحا فيه[6] ، وغضًّا منه .

---

(١) فأصله مأقٍ ، وبعد تخفيفه صار كقاض .

(٢) المضيض : الحزن والهم . والرضيض : المدقوق . وانظر النوادر ٢ ٥

(٣) أى امرئ القيس . وما أورده شطر فى بيتين هما :

لقـد زعمت بسباسة اليوم أننى كبرت وألا يحسن السر أمثالى

كذبت لقد أصبى على المرء عرسه وأمنع عرسى أن يزنّ بهـا الخالى

وبسباسة : اسم امرأة . والسر : اللهو بالنساء . ويزنّ : يتّهم .

(٤) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « فى نوادره » .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « كناسة » . وقد يكون محرفا عن « كناشة » . وفى التاج (كنش) أن الكنّاشـة أوراق تجعل كالدفتر يقيد فيها الفوائد والشوارد للضبط . وأبو على يريد أنه ليس فيه مسكة التصنيف . (٦) فى ط : « فيه » .

وأمّا حَوْرِيت فدخلت يوما على أبى على — رحمه الله — فحين رآنى قال : أين أنت ! أنا أطلبك . قلت : وما هو ؟ قال : ما تقول فى حَوْرِيت[1] ؟ فخضنا فيه، فرأيناه خارجا عن الكتاب . وصانع أبو علىّ عنه بأن قال : إنّه[2] ليس من لغة ابْنَىْ نزار[3]، فأقلّ الحَفْل به لذلك . وأقرب ماينسب إليه أن يكون فَعْلِيتا[4]، قريبا من عِفْرِيت . ونحوه ماأخبرنا به أبو علىّ من قول بعضهم فى الحَلَبُوت[5]: الحَلَبُوت، وأنشد:

* ويأكل الحيّة والحَيُّوتا[6] *

وهو ذكر الحيّات؛ فهذان[7] فَعْلُوت[8] .

وأما تَرْقُوَة فبادِى أمرِها أنها فائتة؛ لكونها فَعْلُوَة[9] . ورويناها عن قطرب، وذكر أنها لغة لبعض عُكْل . ووجه القول عليها — عندى — أن تكون[10] ممّا همز من غير المهموز، بمنزلة اسْتَلأَمت الحجر، واستنشأت الرائحة — وقد ذكرنا ذلك فى بابه — وأصلها ترقوة، ثم هُمِزت على ما قلنا .

وأما سَمَرْطُول[11] فأظنه تحريف سَمَرْطُول بمنزلة عَضْرَفُوط[11]،ولم نسمعه فى نثر. قال[12]:

* على سَمَرْطُولٍ نيافٍ شَعْشَعِ[13] *

---

(١) ضبط فى ش بفتح الواو وتشديد الراء مكسورة . وحوريت : اسم موضع .

(٢) سقط فى ش . (٣) يريد : ربيعة ومضر .

(٤) ضبط فى ش : بفتح الثانى وكسر الثالث مع التشديد . (٥) هو الخدّاع الكذاب .

(٦) هو من رجز أورده اللسان فى دمق وفى حيى . وبعده :

* ويدمق الأقفال والتابوتا *

أى يكسر الأقفال والتابوت وهو الصندوق، وذلك جريا وراء ما اذّخر فيه من الطعام . يصف امرأ بالشره وأنه يطعم ما وجده، حتى ليأكل الحيات .

(٧) فى د، هـ، ز : « وهذان » . (٨) فى ز : « فعلوتا » .

(٩) سقط حرف العطف فى د، هـ، ز، ط . (١٠) فى ش : « يكون » .

(١١) سمرطول أى طويل مضطرب . والعضرفوط : ذكر العظاء . والعظاء واحدها العظاية، وهى دابة كسام أبرص . (١٢) بعده فى اللسان (سمرطل) : « وإنما سمعناه فى الشعر » .

(١٣) يريد بالسمرطول جملا طويلا . و « نياف » أى طويل فهو تأكيد لما فى « سمرطول » من الطول . والشعشع : الطويل العنق .

وإذا استكرهوا فى الشعر لإقامة الوزن خلّطوا فيه؛ قال :

* يَسْبَحْلِ الدَّفِّينِ عَيْسَجُورِ *

أراد سِبَحلا، فغيّر كما ترى. وله نظائر قد ذُكرت فى باب التحريف .(١)

وقَرَنْبَلانة كأنها قَرَعْبَل(٢)، ولا اعتداد بالألف والنون وما بعدهما . ويدلّك

٥ على إقلالهم الحفل بهما(٣) ادّغامهم الإمدّان(٤)؛ كما يدغم أَفْعُل من المضاعف؛ نحو أَرُدّ وأَشُدّ؛ ولو كانت الألف والنون معتدّة لخرج بهما المثال عن وزن الفعل فوجب إظهاره ؛ كما يظهر ما (خرج عن مثاله(٥)؛ نحو حُضَضَض(٦)، وسُرُر(٧)، وسِرَر(٧). وعلى أن هذه اللفظة) لم تسمع إلّا من كتاب العين . وهى — فيما ذكر — دُوَيْبّة . وفيه بوجه آخر . وهو أن الألف والنون قد عاقبتا تاء التأنيث وجرتا مجراها . وذلك

١٠ فى (حذفهم لها(٨)) عند إرادة الجمع كما تحذف(٩)؛ ألا تراهم قالوا فى استخلاص الواحد من الجمع بالهاء. وذلك شعير وشعيرة، وتمر وتمرة، وبَطّ وبطّة، وسفرجل وسفرجلة. فكذلك انتزعوا الواحد من الجمع بالألف والنون أيضا . وذلك قولهم : إنس، فإذا أرادوا الواحد قالوا : إنسان، وظَرِب، فإذا أرادوا الواحد قالوا : ظَرِبان؛ قال(١٠) :

١٥ * قُبِّحتمُ يا ظَرِبا مُجَحَّرَه *

---

(١) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «فصل» . وانظر ص ٤٣٦ من الجزء الثانى .

(٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «كأنه» .

(٣) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : «بها» .

(٤) كذا فى ش . وهو الماء الملح . وفى ز، ط : «الأمرّان» وهو تثنية الأمرّ .

٢٠ (٥) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز . (٦) من معانيه دواء يتخذ من أبوال الإبل .

(٧) هو ما على الكمأة من القشور والطين . (٨) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «حذفهما» . (٩) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «يحذف» .

(١٠) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «أنشدنا» . ولم أقف لهذا الشطر على تكملة . وقوله : «مجحرة» أى تدخل الضب ونحوه الجحر من خبث فسائها . وفى ز، ط : «محجرة» بتقديم الحاء على الجيم .

وكذلك أيضا حذفوا الألف والنون لياءى الإضافة[1]، كما حذفت التاء لها[2]؛ قالوا في خراسان: خراسيّ؛ كما يقولون في خُراشة[3]: خُراشيّ. وكسّروا أيضا الكلمة على حذفهما، كما يكسرونها على حذف التاء. وذلك قولهم: كَرَوان وكِروان (وشَقَذان[4] وشِقْذان) كما قالوا: بَرَق[5] وبِرْقان، وخَرَب[6] وخِرْبان. فنظير هذا قولهم: نِعمة وأنعم، وشِدّة وأشُدّ، عند سيبويه. فهذا نظير[7] ذئب وأذؤب، وقِطْع[8] وأقْطُع، وضِرْس وأضْرُس؛ قال:

* وقرعن نابك قَرْعة بالأَضْرُس[9] *

وقالوا أيضا: رجل كُذُبْذُب وكُذُبذبان، حتى كأنهما مثال واحد؛ كما أن دما ودمة وكوكبا وكوكبة مثال واحد. ومثله الشَعْشع[10] والشعشعان[10]، والهزنبر[11] والهزنبران[11] و(الفِرْعل[12] والفُرْعلان).

فلما تراسلت الألف والنون، والتاء في هذه المواضع وغيرها جرتا مجرى المتعاقبتين[13]، فإذا التقتا في مثال واحد ترافعتا أحكامهما، على ما (قدمناه في[14]) ترافع الأحكام. فكذلك قَرَعبلانة، لمّا اجتمعت[15] عليه[16] التاء مع الألف والنون ترافعتا[17]

---

(١) كذا في ش، ط. وفي ز: «لياء». (٢) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: «تحذف». (٣) في ش: «خراسة: خراسيّ». وخراشة من أسماء العرب، وأبو خراشة خفاف بن ندبة. (٤) كذا في ط. وفي د، هـ، ز: «شقران وشقران» وسقط ما بين القوسين في ش، والشقذان: الحرباء. (٥) هو الحمل — كسبب — وهو الصغير من أولاد الضأن. (٦) هو ذكر الحبارى. (٧) كذا في ش، ط. وفي ز: «نظيره». (٨) هو نصل صغير عريض. (٩) انظر ص ٢٢٢ من الجزء الثاني. (١٠) هو الطويل الحسن. (١١) هو السيئ الخلق. (١٢) كذا في د، هـ. وفي ز: «الفرعل والفرعل» وفي ش، ط: «القرعبل والقرعبلان». والفرعل والفرعلان ولد الضبع. (١٣) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: «المتعاقبين». (١٤) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: «بيناه في باب». (١٥) في ز: «اجتمع». (١٦) سقط في ز، ط. (١٧) كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: «ترافعت».

أحكامهما ؛ فكأن لا تاء هناك ولا ألف ولا نونا ؛ فبقى الاسم على هذا كأنه قرعبل، وذلك ما أردنا بيانه . فاعرفه .

وأما عُقْرُبّان (مشدد الباء)[1] فلك فيه أمران : إن شئت قلت : إنه لا اعتداد بالألف والنون فيه — على ما مضى — فيبقى حينئذ كأنه عُقْرُبّ ، بمنزلة قُسْقُبّ[2] وقُسْحُبّ[2] وطُرْطُبّ[3] . وإن شئت ذهبت مذهبا أصنع من هذا . وذلك أنه قد جرت الألف والنون من حيث ذكرنا في كثير من كلامهم مجرى ما ليس موجودا على ما بيّنّا .

وإذا كان كذلك كانت الباء لذلك كأنها حرف الإعراب ، وحرف الإعراب قد يلحقه التثقيل في الوقف ؛ نحو هذا خالدّ ، وهو يجعلّ . ثم إنه قد يطلق ويقرّ تثقيله عليه ؛ نحو الأضخمّا[4] ، وعَيْهَلّ[5] . فكأن عُقْرُبّانا[6] لذلك عُقْرُب ، ثم لحقها التثقيل لتصوّر معنى الوقف عليها عند اعتقاد حذف الألف والنون من بعدها ، فصارت كأنها عُقْرُبّ ، ثم لحقتها[7] الألف والنون فبقى على تثقيله ، كما بقى (الأضخما) عند إطلاقه على تثقيله إذا[8] أجرى[9] الوصل مجرى الوقف ، فقيل : عقربّان ؛ على ما شرحنا وأوضحنا .

فتأمله ولا (يَخْفُ عليك)[10] ولا تَنْبُ عنه ؛ فإن له نظيرا ، بل نظراء ؛ ألا تراهم قالوا في الواحد : سِيد[11] ، فإذا[12] أرادوا الواحدة قالوا سِيدانة ، فألحقوا علم التأنيث بعد

---

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «بتشديد الباء» .

(٢) هو الضخم . (٣) هو الثدى المسترخى الطويل .

(٤) أى في قول الشاعر : * بدء يحب الخلق الأضخمّا *

(٥) أى في قول الراجز : * ببازل وجناء أو عيهلّ *

(٦) كذا في د ، هـ ، ز . وفي ش ، ط : «عقربان» .

(٧) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «لحقها» .

(٨) في ش : «وإذا» . (٩) في ط : «جرى» .

(١٠) كذا في ش . وفي ز ، ط : «تجف عليه» . (١١) هو الذئب .

(١٢) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : «وإذا» .

الألف والنون، وإنما يجب أن يلحق بعد حرف إعراب المذكّر؛ كذئب وذئبة، وثعلب وثعلبة؛ وقد ترى إلى قلة اعتدادهم بالألف والنون في سِيدانة، حتى كأنهم قالوا : سِيدة . وهذا تناهٍ في إضعاف حكم الألف والنون[1] . وقد قالوا : (الفُرْعُل والفُرْعُلان[2]) والشَّمشع والشمشمان (والصَّحصح والصحصحان[3]) بمعنى واحد، فكأنّ اللفظ لم يتغيّر .

ومثل التثقيل في الحشو لنيّة الوقف ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

* غَضٌّ نِجَارِى طيّب عُنْصُرِّى[4] *

فثقّل الراء من عُنْصُرِّى[5]، وإن كانت الكلمة مضافة إلى مضمر . وهذا يحظُر عليك الوقوف على الراء، كما يثقّلها[6] في عنصر نفسه .

ومثله أيضا قول الآخر :

* ياليتها قد خرجت من فُمِّه[7] *

فثقّل آخر الكلمة وهي مضافة إلى مضمر، فكذلك[8] حديث عقربّان[9] . فاعرفه ؛ فإنه غامض .

---

(١) سقط هذا الحرف في د ، هـ ، ز ، ط . (٢) في ش : « القرعبل والقرعبلان » .

(٣) سقط ما بين القوسين في ش . وفي د ، هـ ، ز : « والضحضح والضحضحان » وفي ط : « والصحيح والصحيحان » وهذا تحريف عما أثبت . والصحصح والصحصحان : ما استوى من الأرض . (٤) النجار : الأصل ، وكذا العنصر .

(٥) كذا في ط . وفي ش ، ز : «عنصر» . (٦) كذا في ش . وفي ز ، ط : «تثقلها» .

(٧) بعده : * حتى يعود الملك في أسطمّه *
وأسطم الشيء : معظمه . وانظر اللسان (فوه) .

(٨) في ط : « وكذلك » . (٩) : سقط في د ، هـ ، ز .

وأمّا مَألُك فإنه أراد : مَألُكة فحذف الهاء ضرورة؛ كما حذفها الآخر من قوله :

إنا بنـو عمكم لا أن نباعلكم ولا نصالحكم إلا على ناحْ [(١)]

أراد : ناحية [(٢)] . وكذلك قول الآخر :

* ليوم رَوْع أو فَعَال مَكْرُم [(٣)] *

٥ أراد : مكرمة، وقول الآخر [(٤)] :

بُثَين الزمى لا إنّ لا إن لزمته على كثرة الواشـين أىُّ مَعُون

أراد : أىّ معونة ، فحذف التاء . وقد كثر حذفها فى غير هذا .

وأما أَصِرى [(٥)] فإن أبا العباس استدركها . (وقال) [(٦)] : وقد جاءت أيضا إصْبُع .

وحدّثنا أبو علىّ، قال : قال إبراهيم الحربىّ : فى إصبع وأنملة جميع ما يقول الناس .

١٠ ووجدت بخطّ أبى علىّ : قال الفرّاء : لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم : إصْبُع؛ فإنا بحثنا عنها فلم نجدها . وقد حكيت أيضا : زئبر وضئبل وخِرْفُع؛ وجميع ذلك شاذّ لا يلتفت إلى مثله ؛ لضعفه فى القياس ، وقلّته فى الاستعمال . ووجه ضعف قياسه خروجك من كسر إلى ضمّ بناء لازما وليس بينهما إلا الساكن .

ونحو منه ما رويناه عن قطرب من (قول بعضهم) [(٧)] فى الأمر : اِقتُل، اِعبُد . ونحو

١٥ منه [(٨)] فى الشذوذ عن الاستعمال قول بعضهم : إِزِلْزِل ، وهى كلمة تقال عند الزلزلة .

---

(١) « نباعلكم » أى نتزوّج منكم وتتزوّجوا منا . وقوله : « إلا على ناح » أى على ناحية وطرف من الأمر ولا نصالحكم صلحا خالصا مطلقا . (٢) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « ناجية » .

(٣) عزاه ابن السيد فى الاقتضاب ٤٦٩ للأخزر الحمانى . وانظر شواهد الشافية ص ٦٨

(٤) هو جميل . وانظر شواهد الشافية ٦٧ (٥) يقال : هذا الأمر منى أصرى أى عزيمة وجدّ .

٢٠ (٦) كذا فى ط . وفى ش : « فقال » وفى ز : « قال » . وهـذا الكلام لا يتصل بما قبله ، فإنه فى إصبع ، وكأن فى العبارة سقطا . والأظهر أن يضبط « أصبع » بفتح الهمزة وكسر الباء فيكون من باب أصرّى إذ أصله : أصروى قبل الإدغام . وهذا بخلاف « أصبع » الآتى ، فإنه بكسر الهمزة وضم الباء . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « نحو قولهم » .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « من هذا » .

وينبغى أن تكون من معناها ، وقريبة من لفظها ، ولا تكون من حروف الزلزلة .
وإنما حكمنا بذلك لأنها[1] لو كانت منها لكانت إفعِلِل ؛ فهو مع أنه مثال فائت فيه
بليّة من جهة أخرى . وذلك أن ذوات الأربعة لا تدركها الزيادة من أولها ،
إلا فى الأسماء الجارية على أفعالها ؛ نحو مدحرج ، وليس إزلزِل من ذلك . فيجب
أن تكون[2] من لفظ الأزل (ومعناه[3]) . ومثاله فِعِلِل ؛ نحو كذبذب فيما مضى .

وأما مدّ المقصور ، وقصر الممدود ، والإشباع والتحريف ، فلا تعتدّ أصولا ،
ولا تثبت بها مُثُل ، موافقة ولا مخالفة .

وقال[4] : الفَعْلال لا يأتى إلا مضاعفا[5] ؛ نحو القَلقال[6] والزلزال . وحكى الفرّاء :
ناقة بها خَزْعال[7] ، أى داء . وقال أوس :

ولنعم مأوى المستضيف إذا دعا والخيلُ خارجة من القَسْطال

وقد يمكن أن يكون أراد : القَسْطَل ، فاحتاج ، فأشبع الفتحة ؛ على قوله :

* ينباع من ذِفْرَى ... *

وقد[8] جاء فى شعر ابن ذَرِيح سُراوِع اسم مكان ؛ قال :

* عفا سَرِفٌ من أهله فسُراوِعُ[9] *

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « لأنه » .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « يكون » .

(٣) سقط ما بين القوسين فى ز ، ط . (٤) أى سيبويه . وانظر الكتاب ٢/٣٣٨

(٥) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « مضعفا » . (٦) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « القرقار » .

(٧) يريد أوس بن حجر . والبيت من مقطوعة فى ديوانه ، فى مرثية أبى دليجة . والقسطال : غبار
الموقعة . والمستضيف المستغيث . (٨) سقط هذا الحرف فى د ، ه ، ز ، ط . وثبت فى ش .

(٩) عجزه : * فوادى قديد فالتلال الدوافع *
وانظر معجم البلدان فى (سراوع) .

وقالوا: جلس الأربُعَاوَى(١) .

وجاء الفِرْنَوس(٢) فى أسماء الأسد .

والحُبْلِيل(٣) : دُوَيْبَّة يموت(٤) فإذا أصابه(٥) المطر عاش . وقالوا : رجل وَيْلِمَّة، ووَيْلِمّ(٦) للداهية . وهذا خارج على الحكاية ، أى يقال له من(٧) دهائه : ويلمّه ، ثم ألحقت(٨) الهاء للمبالغة ، كداهية ومنكرة . وقد(٩) رَوَوا قوله(١٠) :

* وجُلَنْداءَ فى عُمَانَ مقيما *

وإنما هو(١١) : جُلَنْدَى مقصورا . وكذلك ما أنشده(١٢) من قول رؤبة :

* ما بالُ عينِي كالشَعيب العَيَّنِ *

حملوه على فَيْعَل ممّا اعتلّت عينه . وهو شاذّ . وأوفق من هذا(١٣) — عندى — أن يكون : فَوْعَلا أو فَعْوَلا حتى لا يُرتكب شذوذه . وكأن الذى سوّغهم هذا ظاهرُ

---

(١) أى جلس متربعا . (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « من » .

(٣) ضبط فى اللسان بفتح الباء ، وفى القاموس بسكونها .

(٤) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « تموت » . (٥) فى ط : « جاء » .

(٦) انظر نوادر أبى زيد ٢٤٤ ، والخزانة فى الشاهد الحادى عشر بعد المائتين .

(٧) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « عن » .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « ألحقوه » . وفى ط : « ألحقوا » .

(٩) سقط حرف العطف فى د ، هـ ، ز . (١٠) أى الأعشى . وما أورده صدر بيت عجزه :

* ثم قيسا فى حضرموت المنيف *

وقبله :

وصحبنا من آل جفنة أملا كا كراما بالشأم ذات الرفيف

وبنى المنذر الأشاهب بالحيـ ـرة يمشون غدوة كالسيوف

فقوله : « وجلنداء » معطوف على « أملاكا » وانظر الصبح المنير ٢١١ وما بعدها .

(١١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « رووه » .

(١٢) أى سيبويه . وانظر الكتاب ٢/٣٧٢ ، وص ٤٨٥ من الجزء الثانى من الخصائص .

(١٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « هذا » .

الأمر، وأنه أيضا قد رُوِى (العَيْن) بكسر العين. وكذلك طيلسان مع الألف والنون: فيعِل فى الصحيح؛ على أن الأصمعىّ قد أنكر كسر اللام. وذهب أحمد بن يحيى وابن دُرَيد فى يَسْتَعُور[1] إلى أنه يفتعول. وليس هذا من غلط أهل الصناعة. وكذلك ذهب ابن الأعرابىّ فى يوم أَرْوَنانٍ[2] إلى أنه أَفْوَعال من الرَّنّة؛ وهذا كيَسْتَعُورٍ فى الفساد. ونحوه فى الفساد قول أحمد بن يحيى فى أُسْكُفَّة[3]: إنها من استكفّ، وقوله فى تواطخ القوم: إنه من الطَّيْخ، وهو الفساد. وقد قال أُمَيّة:

إن الأنام رعايا الله كلُّهم ... هو السَّليطيط فوق الأرض مستطر[4]

ويروى السِّلِطليط، وكلاهما شاذّ.

وأما صَعْفُوق فقيل: إنه أعجمىّ. وهم خَوَلٌ[5] باليمامة، قال العجّاج:

* مِن آل صَعْفُوقٍ وأتباعٍ أُخَرْ[6] *

وقد[7] جاء فى شعر أميّة بن أبى عائذ:

مطارِيحَ بالوَعْث مَرَّ الحُشُو ... رِ هاجرن رَمّاحة زَيْزَفونا[8]

---

(١) هو اسم موضع. والمؤلف يريد أن «يستعور» فعللول، ويذكر أن غلط ثعلب وابن دريد لا يصدر من أهل صناعة التصريف. (٢) أى شديد. والمؤلف يريد أن «أرونان» أفعلان من الرونة — بضم الراء — وهى الشدة لا من الرنة وهى الصوت.

(٣) هى عتبة الباب. ويريد المؤلف أن «أسكفة» أفعلة من سكف، وليست من كف. ويأخذها ثعلب من استكف مزيد كف أى انقبض، كأن الماشى يكف عندها وينقبض حتى يؤذن له.

(٤) «السليطيط» كذا فى نسخ الخصائص. وفى اللسان: «السليطط» بفتح السين.

(٥) الخول: الخدم، الواحد خائل. (٦) من أرجوزة له يمدح فيها عمر بن عبيد الله. كان ولى حرب الخوارج فى عهد عبد الملك بن مروان فأوقع بهم. ويريد بآل صعفوق الخوارج تحقيرا لهم. وانظر شواهد الشافية ٤ (٧) سقط هذا الحرف فى ش، ط.

(٨) «مطاريح» من وصف الإبل، أى تطرح أيديها فى السير. وهو مفعول «ترامت» قبله. والحشور: جمع الحشر — بفتح الحاء وسكون الشين — وهو السهم المحدّد اللطيف. والزماحة الزيزفون: القوس السريعة. يذكر أن الإبل تطرح أيديها فتمرّ الأيدى كمرّ السهام زايلت قوسا مصوّتة سريعة. والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان. وانظر شرح الهذليين للسكرى ١٩٨

يعنى قَوسا . وهى فى ظاهر الأمر : فيفعول من الزّفْن ؛ لأنه ضرب من الحركة مع صوت . وقد يجوز أن يكون (زيزفون) رباعيًا قريبا من لفظ الزفن . ومثله من الرباعىّ دَيْدَبون .

وأما الماطِرونِ[1] فذهب أبو الحسن إلى أنه رباعىّ . واستدلّ على ذلك بكسر النون مع الواو ، ولو كانت زائدة لتعذّر ذلك فيها .

ومثله الماجُشون[2] ، وهى ثياب مصبَّغة ؛ قال :

طال ليــلى وبتُّ كالمحزون　　　واعترتنى الهمــومُ بالماطِرونِ

وقال أُميّة الهُذَلىّ أيضا :

ويخـفى بفَيحاء مغــبَرّة　　　تخال القَتام به الماجُشونا[3]

وينبغى أن يكون السَّقلاطونُ[4] على هذا خماسيًّا ؛ لرفع النون وجرّها مع الواو .

وكذلك أيضا نون أَطْرَبُون[5] ؛ قال :

وإن يكن أَطْرَبونُ الروم قطّعها　　　فإنّ فيهـا بحمــد الله منتفَعـا

والكلمة بها خماسيّة كعَضْرَفُوط .

وضَهيد[6] : اسم موضع . ومثله عَتْيَد . وكلاهما مصنوع .

---

(١) هو موضع بالشأم قرب دمشق .

(٢) فى د ، هـ ، ز : «وقال» . والقائل أبو دهبل الجمحىّ ، وقيل : غيره . وانظر الخزانة ٣/٢٨٠

(٣) من قصيدته التى منها البيت السابق . وقوله : « يخفى » أى الترب المذكور قبل ، وإن كان السكرى فى شرحه يقول : « ويخفى أى يخفى شخص الرحل » وكتب خطأ « الرجل » يقول : إن الترب يخفى فى فيحاء أى صحراء واسعة تخال القتام فيها أى الغبار ثيابا مصبوغة .

(٤) هو ضرب من الثياب .　　(٥) أى عبد الله بن سبرة الحرشىّ . كانت قطعت يده فى بعض غزواته فى الروم . فرثاها بقطعة منها هـذا البيت . وانظر الأمالى ١/٤٧ ، ٤٨ ، وشرح الحماسة للتبريزىّ (التجارية) ٢/٥٨ . والأطربون : الرئيس والسيد عند الروم .

(٦) هو بالضاد المعجمة . وذكره ياقوت فى معجم البلدان بالصاد المهملة .

وقيل : الخُرُنْباش : نَبْت طَيِّب الريح ؛ قال :

أتتنا رياحُ الغَوْر من نحو أرضها ... بريح خُرُنْباش الصرائم والحَقَل[1]

وقد يمكن أن يكون في الأصل خُرُنْبَش[2] ، ثم أُشبعت فتحته فصار : خرنباش .

وحكى أبو عُبَيدة القَهَوْباة[3] . وقد قال سيبويه : ليس في الكلام فَعَولَى . وقد يمكن أن يحتجّ له ، فيقال : قد يأتي مع الهاء ما لولا هي لمَا أتى ؛ نحو تَرْقُوة وحِذْرِية .

وأنشد ابن الأعرابيّ :

إن تك ذا بَزٍّ فإنّ بَزِّي ... سابغةٌ فوق وَأًى إِوَزِّ[4]

قال أبو عليّ : لا يكون إوزّ من لفظ الوَزّ ؛ لأنه قد[5] قال[6] : ليس في الكلام إِفَعَل صفة . وقد يمكن — عندي — أن يكون وُصف به لتضمّنه معنى الشدّة ؛ كقوله :

* لرحتَ وأنت غِربالُ الإهابِ *

وقد مضى ذكره . ويجوز أيضا أن يكون كقولك[7] : مررت بقائمٍ رجلٍ .

وقال أبو زيد : الزَوَنَّك : اللَحِيم القصير الحيّاك في مَشْيه[8] . زاك يزوك زَوَكانا . فهذا يدلّ على أنه فَعَنَّل .

وقيل : الضفَنَّط من الضفاطة ، وهو الرجل الضخم الرِخو البطن .

---

(١) في التاج (خربش) أن أبا حنيفة أنشده . وفيه « المقل » في مكان « الحقل » .

(٢) سقط في د ، هـ ، ز ، ط .   (٣) هي ضرب من نصال السهام .

(٤) البزّ : السلاح . والسابغة : الدرع . والوأى : الفرس السريع . والإوزّ . القصير الغليظ .

(٥) سقط هذا الحرف في د ، هـ .

(٦) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « يقال » . وقوله : « قال » أي سيبويه . وانظر الكتاب ٢/٣١٦ .   (٧) يريد أن يكون بدلا لا وصفا .

(٨) كذا في ش ، ط . وفي ز : « مشيته » . والحياك : المتبختر .

وأما زَوَنْزَك فإنه فَوَنْعَل (فيجب[1] أن يكونا من أصلين) . وأما زَوَزًّى[2] فإنه من مضاعف الواو . وهو فَعَلًّل كعَمَدَّبس .

وحكى أبو زيد زَرْنوق[3] بفتح الزاى؛ فهذا فَعْنُول . وهو غريب . وجميع هذا شاذّ . وقد تقدّم فى أول البـاب[4] وصف حاله ، ووضوح العذر فى الإخلال به .

([5] وقالوا : تَعَفْرَت الرجل . فهذا تَفَعْلَتَ[6] . وقالوا : يَرْنَأَ لحيته إذا صبغها باليَرَنَّأ . (وهو الحنّاء[7]) وهذا يَفْعَلَ فى المـاضى . وما أغربه وأظرفه) .

باب فى[8] الجـوار

وذلك فى كلامهم على ضربين : أحدهما تجـاور الألفاظ ، والآخر تجـاور الأحوال .

١٠ فأمّا تجاورُ الألفاظ فعلى ضربين : أحدهما فى المتّصل، والآخَر فى المنفصل .

فأما المتّصل ، فمنه مجاورة العين لِلّام بحملها[9] على[10] حكمها . وذلك قولهم فى صُوَّم

---

(١) سقطت هذه الجملة فى ش . وهى فى ز بعد « الرخو البطن » . وفى ط بعد : « مضاعف الواو » . وهو يريد الزونك والزونزك ، فالأوّل أصله : « زوك » : والثانى أصله : « زنك » فهما من أصلين لا من أصل واحد .

(٢) هو المتحذلق المتكايس .

١٥ (٣) هو بناء يبنى على البئر . وهما زرنوقان يثبت عليهما ما يعلق به البكرة .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الكتاب » .

(٥) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٦) كذا فى ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهذا » .

(٧) سقط ما بين القوسين فى ز ، وثبت فى ط .

٢٠ (٨) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز .

(٩) كذا فى ش . وفى ط : « لحكمها » . وفى د ، هـ ، ز : « حكمها » .

(١٠) فى ط : « وعلى » .

: صُيَّم؛ ألا تراه قال : إنهم شبّهوا باب صُوَّم بباب عصىّ[1]، فقلبه بعضهم . ومثله قولهم فى جُوَّع : جُيَّع؛[2] قال :

* بادرتُ طَبْختها لرهط جُيَّع *

وأنشدوا :

لولا الإله ما سَكَنّا خَضَّما ولا ظِلِلنا بالمَشَاء قُيَّما[3]

وعليه ما أنشده محمد بن حبيب من قوله[4] :

بُرَيذِينة بَلَّ البراذينُ ثَفْرَها وقد شربتْ من آخِرِ الصيف أُيَّلا

أجازوا فيه أن يكون أراد : جمع لبن آئل أى[5] خاثر،[6] من قولهم : آل اللبن يئول إذا خَثَر؛ فقلبت العين[7] حملا على قلب اللام كما تقدّم .

ومن الجِوار فى المتصل قول جرير :

* لحبّ المؤقدان إلىّ مؤسى *

وقد ذكرنا أنه تصوّر الضمة، — لمجاورتها الواو — أنهـا[8] كأنها فيها، فهمزها؛ كما تهمز فى أَدْؤُر[9]، والنُّؤور[10]، ونحو ذلك .

---

(١) أى سيبويه . وانظر الكتاب ٢/٣٧٠ (٢) أى الحادرة . وصدره :

* ومعرَّض تغلى المراجل تحته *

والمعرّض : اللحم الذى لم يبلغ نضجه . والرواية : « طبخته » أى المعرض . وهو من قصيدة مفضلية .

(٣) خضّم : موضع فى بلاد تميم . والمشاء : تناسل المال وكثرته . ويروى : « بالمشانى » وهو جمع المشناة، وهو المكّل أى ما يعمل من الخوص ونحوه، يخرج به تراب البئر .

(٤) أى النابغة الجعدىّ . والبيت من كلمة له فى هجاء ليلى الأخيلية . وبريذينة تصغير برذونة، والبراذين من الخيل ما كان من غير نتاج العراب . والثفر : الفرج . يشبهها ببرذونة نزا عليها البراذين، وكانت مغتلمة، فإن شرب الأيل يهيج الشهوة ويزيد الغلمة . وانظر اللسان (أول)، والخزانة ٣ / ٣١

(٥) سقط فى ش . (٦) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « أى » .

(٧) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « العين » .

(٨) سقط فى د، هـ، ز . وثبت فى ش، ط . (٩) جمع دار .

(١٠) هو دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضرّ، وتسميه العامة النيليج، كما فى المصباح .

وعليه أيضا أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها فى الوقف؛ نحو هذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ؛ ألا تراها لمّا جاورت اللام بكونها فى العين، صارت لذلك كأنهـا فى اللام لم تفارقها.

وكذلك أيضا قولهم: شابّة ودابّة؛ صار فضل الاعتماد بالمدّ فى الألف كأنه تحريك للحرف الأوّل المدّغم، حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين. فهذا نحو من الحكم على جِوار الحركة للحرف.

ومن جوار المتّصل استقباح الخليل نحو العُقُق[(١)]، مع الحَمِق، مع المخترَق. وذلك لأن هـذه الحركات قبل الروىّ المقيّد لمّا جاورته، وكان الروىّ فى أكثر الأمر وغالب العرف مطلقا لا مقيّدا، صارت الحركة قبله كأنها فيه، فكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء. وقد تقدّم ذكر نحو هذا. وله نظائر.

وأما الِجوار فى المنفصل فنحو ما ذهبت الكافّة إليه فى قولهم: هذا جُحْر ضبّ خربٍ، وقول الحُطَيئة:

فإيّاكم وحيّــةَ بطن وادٍ هموزِ الناب ليس لكم بِسِىِّ[(٢)]

(١) يريد ما ورد فى أرجوزة رؤبة التى أوّلهـا:

* وقاتم الأعماق خاوى المخترَق *

(٢) قبله: فأبلغ عامرا عنى رسولا رسالة ناصح بكم حفىّ

يريد: قبيلة عامر بن صعصعة. ورسـولا أى رسالة. والحفىّ: المشفق اللطيف. وقـوله: فإياكم وحية ... يعنى نفسه، والهموز من الهمز وهو الغمز والضغط. وقوله: ليس لكم بسىّ، فالسىّ: المثل أى لاتستوون معـه، بل هو أشرف منكم. يقول: إنه يحمى ناحيته ويتقى كما تتقى الحيـة الحامية لبطن واديها. وانظر الخزانة ٢: ٣٢١

فيمن جرّ (هموز الناب) وقول الآخر :[1]

* كأن نَسْج العنكبوت المُرمل [2] *

(وإنما صوابه المرملا)[3] وأما قوله[4] :

* كبيرُ أُناس فى بجاد مزمّل *

فقد يكون أيضا[5] على هذا النحو من الجوار . فأمّا عندنا نحن فإنه أراد: مزمّل فيه، فحذف حرف الجرّ، فارتفع الضمير، فاستتر فى اسم المفعول . وقد ذكرنا هذا أيضا .

وتجد فى تجاور المنفصلين ما هو لاحق بقبيل المنفصل الذى أُجرى مُجرى المتّصل فى نحو قولهم : ها الله ذا ، أجروه فى الادّغام مجرى دابّة (وشابّة)[6] ومنه قراءة بعضهم : ﴿فَلا تّنَاجَوْا﴾[7] و ﴿حَتّى إِذَا ادّارَكُوا فِيهَا﴾[8] (بإثبات الألف فى ذا ولا)[9].

ومنه ما رأيته أنا فى إنشاد أبى زيد :

من أىّ يومىَّ من الموت أفِرّ أيوم لم يقـدَرَ أم يوم قُدِر[10]

---

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « العجاج » .

(٢) بعده : على ذرى قلامه المهـدل سبوب كتّان بأيدى الغزل

المرمل : المنسوج . والقلام : نبت . والمهدل : المسترسل . والسبوب الشقق أى قطع الكتان . وقوله : « قلامه » أى قلام المنهل المذكور قبله . يقول : كأن نسج العنكبوت على ما نبت حول ذلك المنهل من القلام ونحوه كتان بأيدى الغازلات . وانظر الخزانة ٢/٣٢٧ ، والكتاب ١/٢١٧

(٣) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وثبت فى ش ، ط . (٤) أى امرئ القيس . وصدره :

* كأن ثبيرا فى عرانين وبله *

وانظر الخزانة ٢/٣٢٧

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « يلفى » . (٦) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

(٧) آية ٩ سورة المجادلة .

(٨) الأعراف : ٣٨

(٩) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ط : « بإثبات ألف ذا ولا » وسقط ما بين القوسين فى ش .

(١٠) انظر ص ٩٤ من هذا الجزء .

أعنى فتح راء يقدر . وقد ذكرته . فهذا طريق تجاور الألفاظ وهو باب .

وأما تجاور الأحوال (فهو غريب)[1] . وذلك أنهم لتجاور الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفا ما لم يقع فيه من الفعل ، وإنما وقع فيما يليه؛ نحو قولهم: أحسنت إليه إذ أطاعنى، وأنت لم تحسن إليه فى أول وقت الطاعة ، وإنما أحسنتَ إليه فى ثانى ذلك ؛ ألا ترى أن الإحسان مسبَّب عن الطاعة ، وهى كالعِلّة له ، ولا بدّ من تقدّم وقت السبب على وقت المسبَّب ؛ كما لا بدّ من ذلك مع العِلّة . لكنه لمّا تقارب الزمانان[2]، وتجاورت الحالان، فى الطاعة والإحسان، أو الطاعة واستحقاق الإحسان، صارا[3] كأنهما إنما وقعا فى زمان واحد.[4] ودليل ذلك أن (لمّا) من قولك: لمّا أطاعنى أحسنت إليه، إنما هى منصوبة بالإحسان ، وظرف له ؛ كقولك[5]: أحسنت إليه وقت طاعته، وأنت لم تحسن إليه لأول وقت الطاعة، وإنما كان الإحسان فى ثانى ذلك أو ما يليه ، ومن شرط الفعل إذا نَصَب ظرفا أن يكون واقعا فيه أو فى بعضه ؛ كقولك : صمت يوما ، وسرت فرسخا ، وزرتك يوم الجمعة، وجلست عندك . فكل واحد من هذه الأفعال واقع فى الظرف الذى نصبه، لا محالة ، ونحن نعلم أنه لم يُحسن إليه إلا بعد أن أطاعه ؛ لكن لمّا كان الثانى مسبَّبا عن الأوّل وتاليا له، فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، صار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة فى زمان واحد، فعمِل الإحسان فى الزمان الذى يجاور وقته؛ كما يعمل فى الزمان الواقع فيه هو نفسُه[6] . فاعرفه .

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، ه، ز، ط : «وهو الغريب» .

(٢) كذا فى ط . وفى ز، ش : «الزمان» وقد يكون محرفا عن «الزمانان» .

(٣) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «صار» .   (٤) سقط فى د، ه، ز .

(٥) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «لقولك» .

(٦) سقط فى د، ه، ز .

ومثله : لمّا شكرنى زرته ، ولمّا استكفانى كفيتُه ، وزرته إذ استزارنى ، وأثنيت عليه حين أعطانى ، وإذا أتيته رحّب بى ، وكلّما استنصرته نصرنى (أى كلّ وقت أستنصره فيه ينصرنى)[1] ، وإنما ينصرك فيما[2] بعد زمان الاستنصار . ويؤكّد عندك حالَ إتباع الثانى للأوّل وأنه ليس معه فى وقته ، دخولُ الفاء[3] فى هذا النحو من الكلام ؛ كقولك : إذا سألته فإنه يعطينى ، وإذا لقيته فإنه يبَشّ بى . فدخول الفاء هنا أول دليل على التعقيب ، وأن الفعلين لم يقعا معا فى زمان واحد . وقد ذكرنا هذا ليزداد القول به وضوحا ، وإن كان ما مضى كافيا .

ولمّا اطّرد هذا فى كلامهم ، وكثر على ألسنتهم وفى استعمالهم ، تجاوزوه واتّسعوا فيه إلى ما تناءت حالاه ، وتفاوت زماناه . وذلك[4] كأن يقول رجل بمصر فى رجل آخر بخراسان[5] : لمّا ساءت حاله حسّنتها ، ولمّا اختلّت معيشته عمرتها . ولعله أن يكون بين هاتين الحالين[6] السَنة والسنتان .

فإن قلت ، فلعل هذا مما اكتُفِى فيه بذكر السبب — وهو الاختلال — من ذكر المسبَّب عنه ، وهو المعرفة بذلك ، فيصير كأنه قال : لما عرفت اختلال حاله عمرتها .

قيل : لو[7] كان الأمر على ذلك لما عَدَوْتَ ما كنا عليه ؛ ألا ترى أنه قد يعرف ذلك من حال صاحبه ، وهو معه فى بلد واحد (بل منزل واحد[8]) فيكون بين المعرفة بذلك والتغيير[9] له الشهر والشهران والأكثر . فكيف بمن بينه وبينه الشُقّة

(١) سقط ما بين القوسين فى ش . (٢) سقط فى ش .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الماء » . (٤) فى ش : « كذلك » .

(٥) سقط فى د ، هـ ، ز . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الحالتين » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « فلو » . وفى ط : « ولو » .

(٨) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . (٩) فى ز : « التعبير » .

الشاسعة[1]، المحتاجة إلى المدّة المتراخية . فإن قيل : فيكون[2] الثانى من هذا كالأوّل أيضا فى الاكتفاء فيه بالمسبَّب من السبب ، أى لمّا عرفت ذلك فكّرت فى إصلاحه ، فاكتفى بالمسبّب الذى هو العمارة من السبب الذى هو الفكر فيه ، قيل : هذا وإن كان مِثلُه ممّا يجوز فإنه ترك للظاهر ، وإبعاد فى المتناوَل . ومع هذا فإنك كيف تصرّفت بك[3] الحال إنما أوقعت[4] الفكر فى عمارة[5] حاله بعد أن عرفت ذلك منها . فوقعت العمارة إذًا بعد وقت المعرفة . فإذا كان كذلك ركبت سَمْت الظاهر، فغنِيت به عن التطالّ[6] والتطاول .

وعلى هذا يتوجّه عندى قول الله — سبحانه — : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ[7] الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ وذلك أن تجعل (إذْ) بدلا من قوله (اليوم)، وإلّا بقيت بلا ناصب . وجاز إبدال (إذ) — وهو ماضٍ (فى الدنيا)[8] — من قوله : (اليوم) وهو حينئذ حاضر فى الآخرة، لمّا كان عدم الانتفاع بالاشتراك فى العذاب إنما هو مسبَّب عن الظلم، وكانت أيضا الآخرةُ تلى الدنيا بلا وقفة ولا فصل، صار[9] الوقتان على تباينهما (وتنائيهما[10]) كالوقتين المقترِنين، الدانيين[11] المتلاصقين؛ نحو أحسنت إليه إذ شكرنى، وأعطيته حين سألنى . وهذا أمر استقرّ بينى وبين أبى علىّ — رحمه الله — مع المباحثة . وقد يجوز أيضا[12] أن تنصب (اليوم) بما دلّ عليه قوله تعالى : (مشتركون)

---

(١) سقط فى ش . وفى ز : « التاسعة » وهو تحريف .

(٢) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش، ط : « يكون » . (٣) كذا فى ط . وسقط فى ش، ز .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « وقعت » . (٥) فى ش : « عمارته » .

(٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز : « البطال » وسقط هذا فى ط . والتطال : التطاول .

(٧) آية ٣٩ سورة الزخرف . وانظر فى هذا المبحث ص ١٧٢ من الجزء الثانى من الخصائص .

(٨) سقط ما بين القوسين فى ش . (٩) كذا . والأسوغ : « فصار » أو « وصار » .

(١٠) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز . (١١) سقط فى د، هـ، ز . (١٢) سقط فى ش .

فيصير معناه لا إعرابه : ولن ينفعكم إذ ظلمتم اشتراككم اليوم فى العذاب ، فينتزع من معنى (مشتركون) ما يعمل فى (اليوم) على حدّ قولنا فى قوله — سبحانه — (﴿ألَا يومَ يَأتيهم ليس مَصْرُوفًا عَنْهُم﴾)[1] فى أحد الأقوال الثلاثة فيه[2] ، وعلى قوله تعالى : (﴿يوم يَرَوْنَ المَلائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾)[3] وإذا أنت فعلت هذا أيضا لم تخرج به من أن يكون (إذ ظلمتم) فى اللفظ معمولا لقوله (لن ينفعكم) لما ذكرنا من الجوار ، وتُلُوّ الآخرة الأولى بلا فصل .

وكأنه إنما جاء هذا النحوُ فى الأزمنة دون الأمكنة ، من حيث كان كلّ جزء من الزمان لا يجتمع مع جزء آخر منه ، إنما يلى الثانى الأول خالفا له ، وعوضا منه . ولهذا قيل — عندى — للدهر عَوْضُ — وقد ذكرت هذا فى كتابى فى التعاقب — فصار الوقتان كأنهما واحد ، وليس كذلك المكان ؛ لأن المكانين يوجَدان فى الوقت الواحد (بل فى أوقات كثيرة غير منقضية . فلمّا كان المكانان بل الأمكنة كلها تجتمع فى الوقت الواحد) والأوقات كلها ، لم يقم بعضها مَقامَ بعض ولم يجرِ مَجراه . فلهذا لا تقول[4] : جلست فى البيت من خارج أُسْكُفّته ، وإن كان ذلك موضعا يجاور البيت ويماسّه ؛ لأن البيت لا يُعدَم فيكونَ[5] خارجُ بابه نائبا عنه ، وخالفا[6] فى الوجود له ؛ كما يُعدم الوقت فيعوّض منه ما بعده .

(١) آية ٨ سورة هود . وانظر ص ٤٠٠ من الجزء الثانى .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « أقوال » .

(٣) آية ٢٢ سورة الفرقان . وفى البحر لأبى حيان ٦/٤٩٢ : « يوم يرون الملائكة منصوب باذكر وهو أقرب ، أو بفعل يدل عليه (لا بشرى) أى يمنعون البشرى ، ولا يعمل فيه (لا بشرى) لأنه مصدر ، ولأنه منفىّ بلا التى لنفى الجنس ؛ لأنه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وكذا الداخلة على الأسماء عاملة عمل ليس » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى ز : « يقول » .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فيقوم » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « مخالفا » .

فإن قلت : فقد تقول : سرت من بغداد إلى البصرة نهرِ الدَّيْر[1]، قيل : ليس هذا من[2] حديث الجوار فى شىء، و[3] إنما هو من باب[4] بدل البعض؛ لأنه بعض طريق البصرة ؛ يدلّ على ذلك أنك لا تقول : سرت من بغداد إلى البصرة (نهر الأمير ؛ لأنه أطول من طريق البصْرة[5]) زائدٌ[6] عليه ، والبدل لا يجوز إذا كان (الثانى أكثر من الأول، كما يجوز إذا كان[7]) الأوّل أكثر من الثانى؛ ألا ترى أنهم لم يجيزوا أن يكون (رَبْع) من قوله :

اعتاد قلبَك من سَلْمَى عوائدُه ... وهاج أهواءك المكنونةَ الطللُ

رَبْعٌ قَوَاء أذاع المعصِراتُ به ... وكلُّ حَيْران سارٍ ماؤه خَضِلُ[8]

بدلا من (الطلل)؛ من حيث كان الربع أكثر من الطلل. ولهذا ما حمله سيبويه على القطع والابتداء ، دون البدل والإتباع (هذا إن[9]) أردت بالبصرة حقيقةَ نفس البلد. فإن أردت جهتها وصُقْعها جاز : انحدرت من بغداد إلى البصرة نهرِ الأمير. وغرضنا فيما قدّمناه أن تريد (بالبصرة[10]) نفس البلد البتّة .

---

(١) فى ياقوت أنه نهر كبير بين البصرة ومطارى ، وأنه سمى بذلك لدير كان على فوهته يقال له دير الدهوار . ولم يتكلم على مطارى فى مظنتها . و يؤخذ من حديث المؤلف أن هذا النهر بين بغداد والبصرة .

(٢) سقط هذا الحرف فى د ، ه ، ز . (٣) سقط حرف العطف فى ش ، ط .

(٤) سقط فى ش . (٥) سقط ما بين القوسين فى ش . ونهر الأمير بالبصرة ، حفره المنصور ، كان يقال له : نهر أمير المؤمنين ، ثم قيل : نهر الأمير ، كما فى ياقوت .

(٦) فى ط : « وزائد » . (٧) سقط فى د ، ه ، ز ما بين القوسين .

(٨) القواء : القفر . وأذاع : فرق وغيّر . والمعصرات : السحاب ذوات المطر . وأراد بالحيران سحابا تردّد بمطره عليه ولازمه فهو كالحيران . والخضل : الغزير . وقد نسب البغدادى فى شواهد المغنى البيتين إلى عمر بن أبى ربيعة . وذلك فى الشاهد الرابع والثلاثين بعد الثمانمائة . وانظر الكتاب وكتابة الأعلم على شواهده فى ص ١٤٢ ج ١ (٩) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « وإن » .

(١٠) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز .

وهذا التجاور الذى ذكرناه فى الأحوال والأحيان لم يعرض له أحد من أصحابنا .
وإنما ذكروا تجاور الألفاظ فيما[1] مضى . وقد مرّ بنا شىء من هذا النحو
فى المكان ؛ قال :

* وهم إذا الخيلُ جالوا فى كواثبها[2] *

وإنما يجول الراكب فى صَهْوة الفرس لا فى كاثبته[3] ، لكنهما لمّا تجاورا جريا مجرى
الجزء الواحد .

باب فى نَقض الأصول وإنشاء أصول (غيرِها منها)[4]

رأيت أبا علىّ — رحمه الله — معتمِدا هذا الفصل من العربيّة ، ملمّا به ،
دائم التطرّق له ، والفَزَع فيما يحدث[5] إليه . وسنذكر من أين أنِس به ، حتى عوّل
فى كثير من الأمر عليه .

وذلك كقولنا[6] : بأبأت بالصبىّ بأبأة وبِئباء إذا قلت له : بِئْبا[7] . وقد علمنا أن أصل
هذا أن الباء حرف جرّ ، والهمزة فاء الفعل ، فوزن هذا على هذه المقدّمة : بفعفت
بَفْعَفة وبِفْعافا ؛ إلا أنا لا نقول مع هذا : إن هذه المُثُل على ما ترى ، لكن نقول :
إنّ بأبأت الآن بمنزلة رأرأتْ[8] عيناه ، وطأطأت رأسى ، ونحو ذلك ممّا ليس منتزَعا ،
ولا مركّبا . فمثاله[9] إذًا : فعللت فعللة وفِعلالا ، كدحرجت دحرجة ودحراجا .

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « على ما » .
(٢) الكواثب جمع الكاثبة . وهى من الفرس مجتمع كتفيه قدّام السرج .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « كواثبه » . وقوله : « تجاورا جريا » كذا والواجب أن يقال : « تجاورتا جرتا » إذ الحديث عن الصهوة والكاثبة ولكنه راعى أنهما جزءان .
(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « منها غيرها » .
(٥) كذا فى ش . وفى د ، ط : « يحزبه » . وفى هـ ، ز : « يحزنه » .
(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « كقولك » .
(٧) رسم فى ش : « بأبا » وفى ز ، ط : « بيبا » وهو على تخفيف الهمزة . والمراد أن يقول له : بأبى أنت أى أفديك بأبى .
(٨) أى تحركت حدقتاهما ودارتا .
(٩) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فتمثالها » .

ومن ذلك قولهم : الخازِباز[1] . فالألف عنـدنا فيهما[2] أصل، بمنزلة ألف كاف ودال . وذلك لأنهـا أسماء مبنية و[3] بعيـدة عن التصرّف والاشتقاق . فألِفاتها إذًا أصول فيها؛ كألِفات ما، ولا، و إذا، وألا، و إلّا، وكَلّا، وحتّى . ثم إنه قال :

* ورِمت لهازِمُها من الخزْباز[4] *

فالخِزْباز الآن بمنزلة السِربال والغِربال، وألفه محكوم عليها بالزيادة كألفهما؛ ألا ترى الأصل كيف استحال زائدا، كما استحالت (باء الجر الزائدة فى بأبى أنت فاء فى بأبات بالصبىّ . وكذلك أيضا استحالت[5]) ألف قاف (وداِل[6] ونحـوهما) وأنت تعتقد (فيها[7] كونها أصلا) غير[8] منقلبة، إلى اعتقادك فيها القلب، لمّا اعتزمت فيها الاشتقاق . وذلك قولك : قوّفت قافا، ودوّلت دالا . وسألنى أبو علىّ — رحمه الله — يوما عن إنشاد أبى زيد :

فخَـيرٌ نحنُ عنـد الناس منكم إذا الداعى المثوِّبُ قال يالا[9]

فقال : ما تقول فى هذه الألف من قوله : يالا ، يعنى الأولى . فقلت : أصل؛ لأنها كألف ما، ولا، ونحوهما . فقال : بل هى الآن محكوم عليها بالانقلاب؛ كألف باب ودار. فسألته عن عِلّة ذلك، فقال : لمـّا خلِطت بهـا[10] لام الجرّ من بعدها،

---

(1) هو ورم فى حلق الحيوان . (2) فى ش : « فيها » .

(3) سقط حرف العطف فى د، هـ، ز . (4) صدره :

* مثـل الكلاب تهرّ عند درابها *

وهرير الكلب صوته، وهو دون النباح . والدراب جمع درب . واللهازم جمع لهزمة، وهى لحمة فى أصل الحنك . شبه قوما بالكلاب النابحة عند الدروب . وانظر الكتاب ٢/ ٥١، واللسان (خزز) .

(5) سقط ما بين القوسين فى ش . (6) كذا فى ط . وفى د، هـ، ز : « ونحوها ودال ونحوها » . وفى ش : « ودال » . (7) كذا فى ز، ط . وفى ش : « فيهما أيضا » .

(8) فى ط : « وغير » . (9) انظر ص ٢٧٦ من الجزء الأوّل .

(10) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « به » .

وحَسُن قطعها، والوقوف عليها، والتعليق لها فى قوله : يا لا، أشبهت (يال)[(١)] هذه الكلمةَ الثلاثية التى عينها ألف، فأوجب القياسُ أن يحكم عليها بأنها كباب، وساق، ونحو ذلك . فأنِقت لذلك، وذهب بى[(٢)] استحسانى إياه[(٣)] كل مذهب .

وهذا الحديث الذى نحن الآن عليه هو الذى سوّغ عندى أن يكتب نحو قوله[(٤)] :

* يال بكر أنشِروا لى كُلَيبا *

ونحو ذلك مفصولة اللام الجارّة عمّا جرّته . وذلك أنها حِيزت إلى (يا) من قبلها، حتى صارت (يال) كباب ودار؛ وحُكِم على ألفها (من الانقلاب)[(٥)] بما يحكم به على العَينات إذا كنّ ألِفات . وبهذا أيضا نفسه يستدلّ على شدّة اتصال حروف[(٦)] الجرّ بما تدخل[(٧)] عليه من الأفعال لتقويه[(٨)] فتعدّيه[(٩)]؛ نحو مررت بزيد ونظرت إلى جعفر؛ ألا ترى أنّ لام الجرّ (فى نحو)[(١٠)] يالَزيد دخلت موصِّلة لـ(يا) إلى المنادى؛

---

(١) كذا فى ز، ط . وفى ش : « يالا » .

(٢) كذا فى ط . وفى د، هـ، ز : « به » . وسقط فى ش .

(٣) سقط فى د، هـ، ز . (٤) أى المهلهل . وعجزه :

* يال بكر أين أين الفرار *

والإنشار : إحياء الميت . ويقول الأعلم : « والمعنى : يالبكر أدعوكم لأنفسكم مطالبا لكم فى إنشار كليب وإحيائه . وهذا منه استطالة ووعيد، وكانوا قد قتلوا كليبا أخاه فى أمر البسوس . وخبرها مشهور » وانظر الكتاب ١/٣١٨، والخزانة فى الشاهد العاشر بعد المائة .

(٥) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « بالانقلاب » .

(٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « حرف » .

(٧) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « يدخل » .

(٨) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « ليقوّيه » .

(٩) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « فيعدّيه » .

(١٠) كذا فى ط . وفى ش : « فى » . وفى د، هـ، ز : « نحو » .

كما توصِّل الباءُ الفعل فى نزلت بك وظفِرت به. وقد تراها مَحُوزة إلى (يا) حتى قال (يا لا) فعلّق حرف الجرّ، ولو لم يكن لاحقا بـ(يا)[1] وكالمحتسَب جزءا منها[2]، لما ساغ تعليقه دون مجروره؛ نحو قوله : يال بكر ويال الرجال و يال الله و :

* يالكِ من قُبَّرةٍ بمعمرْ[3] *

٥ ونحو ذلك . فاعرِفه غرضا[4] اعتنّ فيما كنّا فيه فقلنا عليه . و إن فُسِح فى المدّة أنشأنا كتابا فى الهجاء، وأودعناه ما هذه سبيله ، وهذا شرحه، ممّا[5] لم تَجْـر عادة بإيداع مثله[6] . و (من الله[7] المعونة) .

وممّا كنّا عليه ما حكاه الأصمعىّ من أنهم إذا قيل لهم ، هلمّ إلى كذا ، فإذا أرادوا الامتناع منه قالوا : لا أَهَلِمّ، فجاءوا[8] بوزن أُهَرِيقُ، و إنما هاء هَلُمَّ ها[9] فى التنبيه

١٠ فى نحو هذا وهذه؛ ألا ترى إلى قول الخليل فيها[10] : إن أصلها هالُمَّ بنا ، ثم حذفت الألف تخفيفا؛ وهاء أُهَرِيق إنما هى بدل من همزة أرقت، لمّا صارت إلى هرقت، وليست من حديث التنبيه فى قَبِيل ولا دَبِير .

ومن ذلك قولهم فى التصويت[11] : هاهيت وعاعيت وحاحيت ؛ فهذه الألف عندهم الآن فى موضع العين ومحكوم عليها بالانقلاب ، وعن الياء أيضا ، و إن كان أصلها

---

١٥ (١) سقط حرف العطف فى د ، هـ ، ز . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «منه» .

(٣) بعده : * خلا لك الجوّ فبيضى واصفرى *

والقبرة : طائر . ومعمر : موضع بعينه . وهو من أرجوزة تنسب إلى طرفة . و يرى ابن برّىّ أنها لكليب . وانظر اللسان (قبر) .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «عرضا» . واعتنّ : ظهر واعترض .

٢٠ (٥) كذا فى ش . وفى ز ، ط : «مما» . (٦) فى ط : «مثله مثله» .

(٧) فى ط : «منّ الله عز وجل بالمعونة» . (٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «بجاء» .

(٩) كذا فى ط ، وفى ز : «ها ها» . وفى ش : «هاؤها» . (١٠) سقط هذا الحرف فى ش .

(١١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : «التصريف» .

ألفا أصلا[1] فى قولهم : هاءِ وعاءِ وحاءِ . فهى[2] هنا كألف قاف وكاف ودال (ولام)[3] أصلٌ غير زائدة ولا منقلبة ، وهى فى هاهيت وأختيها (عين منقلبة)[4] عن ياء عندهم ؛ أفلا ترى إلى استحالة التقدير فيها ، وتلعّب الصنعة بها .

ونحو من ذلك قولهم : دعدعت بالغنم[5] إذا قلت لها : داعِ داعِ[6] ، وجهجهت بالإبل[7] إذا قلت لها : جاه جاه[8] ، بجرى[9] دعدعت وجهجهت عندهم الآن مجرى قلقلت (وصلصلت[10]) ولو راعيت أصولها ، وعملت[11] على ملاحظة أوائل أحوالها ، لكانت فلفلت[12] ؛ لأن الألف التى هى عين عند تجشّم التمثيل فى داع وجاه ، قد حذفت[13] فى دعدعت وجهجهت . وقد كنتُ عملت[14] كتاب الزجر عن ثابت بن محمد ، وشرحت أحوال تصريف ألفاظه واشتقاقها ، فجاء منه شىء صالح وطريف . وإذا ضممته[15] إلى هذا الفصل كَثُر به ، وأنس بانضمامه إليه .

باب فى الامتناع من نقض الغرض

اعلم أن هذا المعنى الذى تحامته العرب — أعنى امتناعها من نقض أغراضها[16] — يشبه البداء[17] الذى تروم اليهود إلزامنا إياه فى نسخ الشرائع وامتناعهم منه ؛ إلا أنّ[18] الذى

---

(١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهى » .
(٣) سقط ما بين القوسين فى ش . (٤) فى ط : « عين غير منقلبة » . وفى ز ، ش : « غير منقلبة » ويبدو أن الأصل ما أثبت ، وأن « غير » حرّفت عن « عين » ، وجمع فى ط بين الأصل والمحرف . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز « الغنم » . (٦) سقط فى ش .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الإبل » . (٨) ثبت فى ط . وسقط فى ز ، ش .
(٩) فى ش : « بجرى » . (١٠) سقط فى ش ما بين القوسين . (١١) فى ز ، ط : « علمت » . (١٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لكانتا » . (١٣) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز . (١٤) أى شرحت ، كما فسره بالعطف . (١٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « أضفته » . (١٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الغرض » .
(١٧) فى ط : « البدء » . والبداء : استصواب شىء علم بعد أن لم يعلم . وذلك على الله غير جائز ؛ كما فى اللسان . (١٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « ألا ترى » .

رامته العرب من ذلك صحيح على السَّبْر[1]، والذى ذهبوا هم إليه فاسد غير مستقيم .
وذلك أن نَسْخ الشرائع ليس ببداءٍ[2] عندنا ؛ لأنه ليس نهيا عمّا أمر الله تعالى به ،
وإنما هو[3] نهى عن مثل ما أمر الله تعالى به فى وقت آخر غير الوقت الذى كان
— سبحانه — أمر بالأول فيه؛ ألا ترى أنه — عزّ اسمه — لو قال لهم : صوموا
يوم كذا، ثم نهاهم عن الصوم فيه فيما بعد، لكان إنما نهاهم عن مثل ذلك الصوم،
لا عنه نفسه . فهذا[4] ليس بداء[5] . لكنه لو قال : صوموا يوم الجمعة ، ثم قال لهم
قبل مضيّه : لا (تصوموه)[6] لكان — لعمرى — بداء[7] وتنقّلا ، والله — سبحانه —
يجلّ عن هذا ؛ لأن فيه انتكاثا ، وتراجعا ، واستدراكا ، وتتبعا . فكذلك[8] امتناع
العرب من نقض أغراضها ، هو فى الفساد[9] مثل ما نزّهنا القديم — سبحانه —
عنه من البداء[10] .

فمن ذلك امتناعهم من ادّغام الملحَق؛ نحو جَلْبَب[11]، وشَمْلَل، وشُرْبُب (ورِمْدِد
ومهدد)[12] وذلك أنك إنما[13] أردت بالزيادة والتكثير[14] البلوغ إلى مثال معلوم، فلو ادّغمت

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فى » . (٢) فى ط : « ببده » .
(٣) فى ز : « هى » . (٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهذا » .
(٥) كذا فى ش . وفى ط : « بدأ » وفى ز : « بده » .
(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « تصوموا فيه » .
(٧) كذا فى ش . وفى ط : « بدأ » . وفى ز : « بدا » .
(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ؛ ز ، ط : « وكذلك » .
(٩) أى فى تجنب الفساد . (١٠) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « البده» .
(١١) يقال : جلببه أى ألبسه الجلباب ، وهو القميص . وشملل : أسرع . وشربب : اسم موضع .
ويقال رماد رمدد : كثير دقيق جدّا . ومهدد : اسم امرأة .
(١٢) سقط ما بين القوسين فى ش . (١٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « إذا » .
(١٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « التكرير » .

فى نحو شُرْبُب فقلت: شُرُبّ، لانتقض غرضك الذى اعتزمته: من مقابلة الساكن بالساكن، والمتحرّك بالمتحرّك، فأدّى ذلك إلى ضدّ ما اعتزمتَه، ونقيض ما رُمته. فاحتُمِل التقاء المثلين متحرّكين؛ لما ذكرنا من حِراسة هذا الموضع، وحفظه.

ومِن ذلك امتناعهم من تعريف الفعل. وذلك أنه إنما الغرض فيه إفادته، فلا بدّ من(١) أن يكون منكورا لا يسوغ تعريفه(٢)؛ لأنه لو كان معرفة لما كان مستفادا؛ لأن المعروف قد غَنِي بتعريفه عن اجتلابه(٣) ليفاد من جملة الكلام. ولذلك قال أصحابنا: اعلم أن حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكورا، والمفاد هو الفعل لا الفاعل. ولذلك(٤) لو أخبر بما لا شكّ فيه لعُجِب منه وهُزِئ (من قوله(٥)). فلمّا كان كذلك لم يجز تعريف ما وَضْعه على التنكير؛ ألا تراه يجرى وصفا على النكرة (وذلك(٦)) نحو مررت برجل يقرأ، فهذا كقولك: قارئٍ، ولو كان معرفة لاستحال جريه وصفا على النكرة.

ومِن ذلك امتناعهم من إلحاق «مِن(٧)» بأفعل إذا عرّفته باللام؛ نحو الأحسن منه(٨)، والأطول منه. وذلك أنّ (مِن) — لعمرى(٩) — تكسب ما يتصل به: من أفعل هذا(١٠) تخصيصا ما؛ ألا تراك لو قلت: دخلت البصرة فرأيت أفضل من ابن سيرين لم يسبق

---

(١) سقط هذا الحرف فى د، هـ، ز، ط. (٢) فى ز، ط: «تعرّفه».
(٣) كذا فى ز، ط. وفى ش: «اختلافه».
(٤) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «وكذلك».
(٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «بقوله».
(٦) سقط ما بين القوسين فى ش، ط. (٧) فى ط: «أفعل».
(٨) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «منك». وفى ط: «منكن».
(٩) سقط فى ش. (١٠) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «هذه».

الوهم الا إلى الحسن رضى الله عنه (فيمن ما صحّت لك)[1] هذه الفائدة، و إذا قلت: الأحسن أو الأفضل أو نحوَ ذلك فقد استوعبت اللامُ من التعريف أكثر مما تفيده (مِن) من حصّتها من التخصيص، فكرِهوا أن يتراجعوا بعد ما حكموا به من قوّة التعريف إلى الاعتراف بضعفه، إذا هم أتبعوه مِن الدالّة[2] على حاجته إليها، وإلى قدر ما تفيده: من التخصيص المفاد منه.

فأمّا ما ظنّ أبو عثمان الجاحظ من أنه يدخل على قول أصحابنا (فى هــذا من قول الشاعر)[3]:

فلستَ بالأكثر منهم حَصًى ... وإنما العِـــزّةُ للـكاثرِ

فساقط عنهم[4]. وذلك أن (مِن) هذه ليست هى التى تصحب (أفعل) هذا[5] لتخصيصه، فيكونَ ما رامــه أبو عثمان من جمعها مع لام التعريف. وذلك لأنها إنما[6] هى حال من تاء (لَسْت)؛ كقولك: لست فيهم بالكثير مالا، وما أنت منهم[7] بالحَسَن وجها، أى لست من بينهم وفى جملتهم بهذه[8] الصفة؛ كقولك: أنت والله من بين الناس حُرّ، وزيد من جُمْلة رهطه كريم.

---

(١) كذا فى ط. وكذا هو فى د، هـ، ز، غير أن «فبمن» حرفت فيهن إلى «فيمن». وفى ش: «فيمن تحت».
(٢) فى ش: «الدلالة».
(٣) كذا فى ش. وفى ط: «فى هــذا من قول الأعشى». وفى د، هـ، ز: «من قول الأعشى». وانظر البيت فى ص ١٨٥ من الجزء الأوّل.
(٤) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «عليهم».
(٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «هذه».
(٦) سقط فى ز.
(٧) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «فيهم».
(٨) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «فهذه».

ومن ذلك امتناعهم من إلحاق عَلَم التأنيث لما فيه عَلَمه ، حتى دعاهم ذلك إلى أن قالوا : مسلمات، ولم يقولوا : مسلمتات ؛ لئلا يُلحِقوا (علامة تأنيث[1] مثلها) . وذلك أن إلحاق علامة[2] التأنيث إنما هو ليُخرج المذكّر قبله إليه ويَنقله إلى حكمه ، فهذا[3] أمر يجب عنه وله أن يكون ما نقل إلى التأنيث قبل نقله إليه مذكّرا ؛ كقائم من[4] قائمة، وظريف من[4] ظريفة . فلو ذهبت تلحق العلامة العلامة[5] لنقضت الغرض . وذلك أن التاء فى قائمة قد أفادت تأنيثه ، وحصّلت له حكمه، فلو ذهبت تُلحقها علامةً أخرى فتقول : قائمتات لنقضْتَ ما أثبتّ[6] من التأنيث الأول، بما تجشّمته من إلحاق عَلَم التأنيث الثانى له ؛ لأن فى ذلك إيذانا بأن الأول به لم يكن مؤنّثا ، وكنت أعطيتَ اليدَ بصحّة تأنيثه لحصول ما حَصَل فيه من عَلَمه ، وهذا هو النقض والبداء[7] البتّة . ولذلك أيضا لم يثنّ الاسم المثنّى ؛ لأن ما حصل فيه من عَلَم التثنية مؤذِن بكونه اثنين، وما يلحقه من علم التثنية ثانيا يؤذن بكونه في الحال الأولى مفردا ؛ وهذا هو الانتقاض والانتكاث لا غير .

فإن قلت : فقد يُجمع الجمع ؛ نحو أكْلُب وأكالِب (وأسقية وأساقٍ)[8] فكيف القول فى ذلك ؟

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « علم تأنيث مثله » . وفى ط : « علم التأنيث مثله » .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « علم » .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهذا » .

(٤) فى ط : « و » .

(٥) كذا فى د ، هـ . وسقط فى ز ، ش ، ط .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « أثبته » .

(٧) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « البدء » .

(٨) سقط ما بين القوسين فى ش . والسقاء : القربة تكون للماء واللبن .

قيل له : فرق بينهما أنّ علمى(١) التأنيث فى (مسلمات لو قيل(٢) مسلمتات) لكانا لمعنى(٣) واحد وهو التأنيث فيهما جميعا ، وليس كذلك معنَيا التكسير فى أكلب وأكالب . وذلك أن معنى أكلب أنها دون العشرة ، ومعنى أكالب أنها للكثرة التى(٤) أوّل رتبتها(٥) فوق العشرة . فهذان معنيان — كما تراهما — اثنان ، فلم ينكر اجتماع لفظيهما ؛ لاختلاف معنييهما(٦) .

فإن قلت : فهلّا أجازوا — على هذا — مسلمتات ، فكانت(٧) التاء الأولى لتأنيث الواحد ، والتاء(٨) الثانية لتأنيث الجماعة ؟ .

قيل : كيف تصرّفت الحال فلم تفد واحدة من التاءين شيئا غير التأنيث البتّة . فأما عِدّة المؤنّث فى إفراده وجمعه فلم يفده العَلَمَان فيجوزَ اجتماعهما ؛ كما جاز تكسير التكسير فى نحو أكلُب وأكالب .

فإن قلت : فقد يجمع أيضا جمعُ الكثرة ؛ نحو بيوت وبيوتات ، وحُمُر وحُمُرات ، ونحو قولهم : صواحبات يوسف ، ومواليات العرب ؛ وقوله :

* قد جَرَت الطير أيامنِينا(٩) *

فهذا جمع أيامن ، وأنشدوا :

* فهنّ يعلُكْن حَدائداتها(١٠) *

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « علم » .
(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « مسلمات لو قيل » . وفى ط : « مسلمتات لو قيلا » .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « بمعنى » .
(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « و » . (٥) فى د : « مرتبتها » .
(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « مفاديهما » .
(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « وكانت » .
(٨) سقط فى ش . (٩) ورد مع شطرين آخرين فى اللسان (يمن) .
(١٠) ذكر فى اللسان (حدد) أنه للأحمر فى نعت الخيل .

وكسّروا أيضا مُثُل[1] الكثرة؛ قال[2] :

* عقابين يوم الدَّجْن تعلو وتَسفُل *

وقال آخر[3] :

ستشرب كأسا مُرّة تترك الفتى تَلِيـلا لِفِيه للعرابين والرَّخم[4]

وأجاز أبو الحسن فى قوله :

* فى ليلة من جُمَادَى ذات أندية[5] *

أن يكون كسّر نَدًى على نِداء ؛ كجبل وجبال ؛ ثم كسّر نِداء على أندية ؛ كرداء وأردية .

قيل : جميع ذلك و (ما كان[6]) مثلَه — وما أكثره ! — (إنما جاز[7]) لأنه لا ينكر أن يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبـه وكلاهما مثال الكثرة؛ ألا ترى أن مائة للكثرة، وألفا أيضا كذلك ، وعشرة آلاف أيضا كذلك ، ثم على[8] هـذا ونحوه فكأنّ بيوتا مائة ، وبيوتات مائة ألف؛ وكأن عِقبانا خمسون ، وعقابين أضعاف ذلك . وإذا كان ذلك علمت اختلاف المعنيين لاختلاف اللفظين . وإذا آل بك الأمر إلى هذا لم (تبق[9] وراءه مضطربا) فهذا قول[10] .

(١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « مثال » .

(٢) كذا فى ش، ط . وفى د، ه ، ز : « فقال » . وورد الشطر فى اللسان (عقب) غير معزو ولا موصول . (٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « الآخر » .

(٤) تليلا أى صريعا ، والرخم واحده رخمة ، وهو طائر كالنسر .

(٥) انظر ص ٥٢ من هذا الجزء .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « وغيره مما هو » .

(٧) كذا فى ط . وفى ز : « إنما جاء » وسقط هذا فى ش .

(٨) سقط هذا الحرف فى ش .

(٩) كذا فى ط . وفى ز : « يبق وراءه مضطربا » . وفى ش : «يبق وراءه مضرب » .

(١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « جواب » .

وجـواب ثان[1] : أنك إنمـا تكسّر نحو أكلُب وعِقبان ونداء لمجىء كل واحد من ذلك على أمثلة الآحاد وفى طريقها، فلمّا جاءت هـذا المجىء جرت مجرى الآحاد ، فجاز تكسيرها ؛ كما يجوز تكسيرها[2] ؛ ألا ترى أنّ لذلك ما جاز صرفها، وتُرِكَ الاعتداد بمعنى الجمعيّة فيها، لمـا[3] جاءت مجىء الآحاد؛ فصُرِف كلاب؛ لشبهه بكِتَاب ، وصُرِف بيوت ؛ لشَبَهه (بأُتِىّ[4] وسُـدُوس) ومُرور[5] ؛ وصرف عِقْبان ؛ لشَبَهه بعصيان وضِـبْعان . وصرف قُضْبان ؛ لأنه على مثـال قُرْطان[6] . وصرف أكلُب ؛ لأنه قد جاء عنهم أَصْبُع وأَرْزُ[7] (وأَسْنُمَة[8]) ولأنه[9] أيضا لمـا كان لجمع القلّة أشبه فى المعنى الواحدَ؛ لأن محلّ مثال القلّة من مثال الكثرة فى المعنى محلّ الواحد من الجمع، فكما كسّروا الواحد، كذلك كسّروا ما قارَبه من الجمع . وفى هذا كاف .

فإن قلت : فهلّا ثنّيت التثنية ، كما جمعت الجمع ؟ قيل : قد كفتنا العـرب بقولهم: أربعة (عن قولهم[10]) اثنانان . وأيضا فكرهوا أن يجمعوا فى (اثنانان) ونحوه بين إعرابين، متفقين كانا أو مختلفين؛ وليس شىء من ذلك فى نحو أكلُب وأكالب .

ومن ذلك ما قال أصحابنا : إن وصف العَلَم جارٍ مجرى نقض الغرض . وذلك أن العلم إنمـا وضع ليغـنى عن الأوصاف الكثيرة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قال

(١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « قول » .
(٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « تكسيره » .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « كما » .
(٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز: « بأنى وسدوس » . وفى ط : «بسدوس» . والأتىّ — بضم الهمزة — من مصادر أتى ، و يأتى فى معنى جدول الماء . والسدوس : الطيلسان .
(٥) هذا وفق ما فى جـ . وفى ش ، ز ، ط : « بزور » . (٦) هو ما يلق تحت السرج .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « ادور » و يبدو أنه محرّف عما أثبت .
(٨) سقط فى ش . وأسنمة : موضع . (٩) سقط حرف العطف فى د ، ه ، ز .
(١٠) سقط ما بين القوسين فى ش .

الحسن فى هذه المسئلة كذا، فقد استغنيت (بقولك[1] : الحسن) عن قولك[2] : الرجل الفقيه القاضى العالم الزاهد البصرى الذى كان من حاله كذا، ومن أمره كذا، فلمّا قلت : الحسن أغناك عن جميع ذلك . فإذا وصف العلم[3] فلأنه كثر المسمّون به، فدخله اللبس فيما بعد، فلذلك وُصف؛ ألا ترى أن ما كان من الأعلام لا شريك له فى العلمية فإنه لا يوصف . وذلك كقولنا : الفرزدق؛ فإنه لا يوصف فيقال : التميمى ولا نحو ذلك؛ لأنه لم يسمّ به أحد غيره . وإذا ذكرته باسمه الذى هو همّام جاز وصفه، فقلت همّام بن غالب؛ لأن همّاما شورك[4] فيه، فجاز لذلك لحاق الوصف له .

فإن قلت : فقد يكثر فى الأنساب وصف كثير من الأعلام التى لا شركة فيها؛ نحو قولهم : فلان بن يَشْجُب بن يَعْرُب بن قحطان، ونظائره[5] كثيرة، قيل : ليس (الغرض[6] إلا التنقّل به) والتصعّد[7] إلى فوق، وإعلام السامع وجهَ النَّسَب، وأن فلانا اسم أبيه كذا، واسم جدّه كذا، واسم أبى جدّه كذا . فإنما البغية بذلك استمرار النسب، وذكر الآباء شيئا فشيئا على توالٍ . وعلى هذا يجوز أيضا أن يقال[8] : الفرزدق بن غالب؛ فأمّا على التخليص (والتخصيص[9]) فلا .

(١) سقط ما بين القوسين فى ش . (٢) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : «أن تقول» .

(٣) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : «بالعلم» .

(٤) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «شرك» .

(٥) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : «نظائر» .

(٦) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : «هذا الوصف ونحوه مما الغرض فيه التخصيص به . وإنما وضع الغرض للتنقيل» . وكذا هو فى ط، غير أن فيه «للتنقل به» .

(٧) فى ط : «التصعد» . (٨) سقط فى د، ه، ز، ط .

(٩) سقط ما بين القوسين فى ش .

ومن ذلك امتناعهم من تنوين الفعل . وذلك أنه قد استمر فيه الحذف والجزم بالسكون(١) لثقله . فلمّا كان موضعا للنقص منه لم تلِق به الزيادة فيه . فهذا قول .

وإن شئت قلت : إن التنوين إنما لحق فى الوقف مؤذنا بالتمام ، والفعل أحوجُ شىء إلى الفاعل ، فإذا كان من الحاجة إليه مِن بعده على هذه الحال لم يلِق به التنوين اللاحق للإيذان بالتكامل والتمام ، فالحالان إذًا كما ترى ضدّان . ولأجل ذلك ما(٢) امتنعوا من لحاق التنوين للمضاف . وذلك أن المضاف على غاية الحاجة إلى(٣) المضاف إليه من بعده . فلو ألحقته التنوين المؤذِن بالوقف وهو متناهٍ فى قوة الحاجة إلى الوصل جمعتَ بين الضدّين . وهذا جلىّ غير خاف . وأيضا فإن التنوين دليل التنكير ، والإضافة موضوعة للتخصيص ، فكيف لك باجتماعهما ، مع ما ذكرنا من حالها .

فإن قلت : فإذا كان الأمر كذلك فما بالهم نوّنوا الأعلام ، كزيد وبكر ؟ .

قيل : جاز ذلك ، لأنها ضارعت بألفاظها النكرات ، إذ كان تعرّفها معنويّا لا لفظيّا ، لأنه لا لام تعريف فيها(٤) ولا إضافة(٥) ؛ كما صرفوا من الجمع ما ضارع الواحد ببنائه ، نحو كلاب (لأنه ككتاب)(٦) ، وشيوخ لأنه كسُدُوس ودخول وخروج(٧) . وهذا باب مطّرد فاعرفه .

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « والسكون » .
(٢) سقط هذا الحرف فى ش .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « من » .
(٤) سقط فى ط .
(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط . « فيه » .
(٦) سقط ما بين القوسين فى ش .
(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « هو » .

باب فى التراجع عند التناهى

هــذا معنى مطروق فى غير صناعة الإعراب ؛ كما أنه مطروق فيهــا . و إذا تشاهدت[1] حالاهما كان أقوى لها، وأذهب فى الأُنْس بها .

فن ذلك قولهم : إن الإنسان إذا تناهى فى الضحك بكى ، وإذا تناهى فى الغمّ ضحك ، و إذا تناهى فى العظة أهمــل، وإذا تناهت العــداوة استحالت مــودّة . ٥

وقد[2] قال[3] :

* وكُلّ شىء بلغ الحدّ انتهى *

وأبلغ من هذا قول شاعرنا[4] :

وجَدْت حتى كِدْتَ تبخل حائلا   للمنتهَى ، ومن السرور بكاء

والطريق فى هذا ونحوه معروفة مسلوكة . ١٠

وأمّا طريق صناعة الإعراب فى مثله ، فقول أبى إسحاق فى ذكر العِلّة التى امتنع لها أن يقولوا : ما زال زيد إلّا قائما : (نفى و)[5] نفى النفى إيجاب[6] . وعلى نحو هذا ينبغى أن يكون قولهم : ظُلْمــة ، وظُلَم ، وسِدْرة، وسِــدَر ، وقصعة ، وقِصاع ، (وشَفْرة وشفار)[7] . وذلك أن الجمع يحدث للواحد تأنيثا؛ نحو قولهم : هذا جمل، وهذه جمال، وهــذا رجل، وهــذه رجال[8] قد أقبلت . وكذلك بَكْر و بِكارة، وعَيْر ١٥ وعُيورة ، وجَريب[9] وأجربة ، وصبىّ وصِبية ، ونحو ذلك . فلمّــا كانت ظلمــة ،

---

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «شاهدت» . (٢) سقط هذا الحرف فى د، هـ.
(٣) أى ابن دريد فى مقصورته . وصدره :

* فان أمت فقد تناهت لذتى *

(٤) يريد المتنبى . والبيت من قصيدته فى مدح هارون بن عبد العزيز الأوارجىّ . وقوله : ٢٠ « حائلا » أى متحوّلا . (٥) ثبت ما بين القوسين فى ط . وسقط فى ش، ز .
(٦) ثبت فى ش، ط . وسقط فى د ، هـ ، ز . (٧) سقط ما بين القوسين فى ش .
(٨) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « الرجال » . (٩) هو مكيال .

وسِدرة ، وقصعة ، مؤنّثاتٍ — كما ترى — وأردت أن تكسّرها ، صرت كأنك أردت تأنيث المؤنّث : فاستحال بك الأمر إلى التـذكير ، فقلت ظُلَم ، وسِـدَر ، وقصاع ، وشِفار . فتراجعت للإيغال[1] فى التأنيث إلى لفظ التذكير . فعلى هـذا النحو[2] لو دعا داع ، أو حمـل حامل على (تأنيث نحو[3]) قائمة ومسلمة لكان طريقه — على ما أرينا — أن نعيده إلى التذكير ، فنقول : قائم ، ومسلم . هذا لو سوّغ مسوّغ تأنيث، نحو قائمة ، وكريمة ، ونحو ذلك .

فإن قيل : فيلزم على هذا أن لو أريد تذكير المذكّر أن يؤنّث ، قيل : هذا تقرير فاسـد ، ووضع غير متقبّل : وذلك أن التـذكير هو الأوّل ، والأصل . فليس[4] لك التراجع عن الأصول ؛ لأنها أوائل ، وليس تحت الأصل ما يرجع إليه . وليس كذلك التأنيث ؛ لأنه فرع على التـذكير . وقد يكون الأصـل واحدا ، وفروعه متضعفة (ومتصعّدة[5]) ألا ترى أن الاشتقاق تجد له أصولا ، ثم تجد لهـا[6] فروعا ، ثم تجد لتلك الفروع فروعا صاعدة عنها ، نحو قولك : نَبْت[7] ؛ فهو الأصل ؛ لأنه جوهر ، ثم (يشتق منه فرع[8]) هو[9] النبات ، وهو حَدَث ، ثم يشتق[10] من النبات الفعل ، فتقول : نَبَت . فهـذا[11] أصل ، وفرع ، وفـرع فرع . فلذلك[12] جاز تصـوّر[13] تأنيث المؤنّث ، ولم يجز تصـوّر تذكير المذكّر . نعم ، ولو جاز تصوّر[14]

---

(١) فى د ، هـ ، ز : « الأفعال » . (٢) فى ش : « النوع » .

(٣) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « نحو تأنيث » . (٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وليس » . (٥) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٦) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « له » . (٧) فى ز : «نبيت» .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « تشتق منه فرعا » . وفى ط : « تشتق منه فروع » .

(٩) فى ط : « هنّ » . (١٠) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « تشتق » .

(١١) كذا فى ش ، ط . وفى د، هـ ، ز : « هذا » . (١٢) فى ز : « لما » .

(١٣) سقط فى ش . (١٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « أن يتصوّر » .

تذكير المذكّر لأوجب فيه القياسُ أن يعاد به[1] إلى التأنيث . كذا وجه النظر .
وما (فى هذا[2]) من المنكَر! . فعلى هذا السَّمْت لو ساغ تذكير قائم لوجب أن يقال
فيه : قائمة . فاعرف ذلك ، وأْنَس به ، ولا تَنْبُ عنه .

فإن قلت : فلسنا نجد كلّ المذكّر إذا أريد تكسيره أنّث؛ ألا تراك تقول :
رجل ، ورجال، وغلام، وغلمان، وكلب ، وأكلب . فهذا[3] بخلاف ذكر وذِكارة ٥
وذكورة، وخَل وخالة وخُولة .

قيل : لم ندّع أن كل مذكّر كسّر[4] فلا بدّ فى مثال تكسيره من[5] عَلَم تأنيث، وإنما
أرينا أن هذا المعنى قد يوجد فيه، فاستدللنا[6] بذلك على صحّة[7] ما[8] كنّا عليه وبسبيله[9] .
وكيف تصرّفت الحال فأنت قد تلاحظ تأنيث الجماعة فى نحو رجال ، فتقول :
قامت الرجال ، و (إذا[10] عاديت الرجال فاصبر لها أى للرجال؛ وإن شئت كانت الهاء ١٠
للعاداة[11]) .

وعلى نحو مما نحن بصدده ما قالوا : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة ، فعكسوا
الأمر على ما تراه . ولأجل ذلك ما[12] قالوا : امرأة صابرة (وغادرة[13] ، فألحقوا علم
التأنيث، فإذا تناهَوْا فى ذلك قالوا : صَبُور) وغَدُور، فذكّروا . وكذلك رجل ناكح،
فإذا بالغوا قالوا : رجل نُكَحة[14] . ١٥

---

(١) سقط فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فيه » .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « وهذا » . (٤) سقط فى ش ، ط .
(٥) سقط فى د ، ه ، ز ، ط . (٦) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « كل » .
(٧) فى ط : « وجد » . (٨) سقط فى ش . (٩) كذا فى ش ، ط .
وفى د ، ه ، ز : « يكون » . (١٠) كذا فى ش ، ط . غير أن فى ش سقط : « فاصبر » ، ٢٠
« إن شئت » . وفى د ، ه ، ز بدل ما بين القوسين : « إن شئت كانت الهاء للعادلة » .
(١١) فى ط : « للعادلة » وهو تحريف . (١٢) سقط هذا الحرف فى ش .
(١٣) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز . (١٤) سقط فى ش .

ونحو من ذلك ســواءً اطّرادُ التصرّف فى الأفعال ؛ نحو قام ، و يقوم ، وقم ، وما كان مثله . فإذا بالغوا وتناهَوا منعوه التصرّف ، فقالوا : نعم الرجل ، و بئس الغلام ، فلم يصرّفوهما ، وجعلوا ترك التصرّف فى الفعل الذى هو أصله[1] وأخصّ الكلام به أمارة للأمر الحادث له ، وأن حكما من أحكام المبالغــة قد[2] طرأ عليه ؛ كما تركوا لذلك أيضا تأنيثه دليلا عليه فى نحو قولهم : نعم المرأة ، و بئس الجارية .

فإن قلت : فما بالهم منعوا هــذين الفعلين التصرّف البتّــة ، ولم يمنعوهما عَلَم التأنيث البتّة ؛ ألا تراك أيضا قد تقول : نعمت المرأة ، وبئست الجارية ، وأنت لا تصرّف واحدا منهما على وجه ؟

قيل : إنمــا حظروا عليهما ما هو أخص الأوصاف بهما — أعنى التصرّف — ليكون حظره عليهما أدلّ شىء على حدوث عائق[3] لهما ، وليست[4] كذلك علامة التأنيث ، لأن الفعل لم يكن فى القيــاس تأنيثه ؛ ألا تراه مفيــدا للصدر الدالّ على الجنس ، والجنس أســبق شىء إلى التذكير[5] ، وإنمــا دخل عَلَم التأنيث فى نحو قامت هند ، وانطلقت جُمْــل لتأنيث فاعله ، ولو كان تأنيث الفعل لشىء يرجع إليه هو لا إلى فاعله لجاز قامت زيد ، وانطلقت جعفر . فلأجل ذلك ما اعتزموا الدلالة على خروج هذين الفعلين إلى معنى المبالغة بترك تصرّفهما الذى هو أقعد من غيره فيهما ، دون الاقتصــار على ترك تأنيثهما ؛ إذ التأنيث فيهما ليس فى الأصــل مستحَقّا لهما ، ولا راجعا إليهما ؛ وإنمــا هو مراعًى به تأنيث فاعليهما[6] . ويؤكّد ذلك عنــدك

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «أمله» . (٢) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « عان » . وعانٍ وصف من عنّ أى عرض .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ليس » . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « على » . (٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فاعلهما » .

ما رواه الأصمعىّ عنهم من قوله : إذا ذاق الشىءُ فى بابه[1] سمّوه خارجيًّا، وأنشد بيت طُفَيل الغَنَوِىّ[2] :

وعارضتها رهــوا على متتابـع شديد القُصَيرى خارجىّ محنب[3]

فقولهم فى هذا المعنى : خارجىّ، واستعمالهم فيه لفظ خرج[4]، من أوثق مايستدلّ به على هذا[5] المعنى، وهو الغاية فيه[6] . فاعرفه واشدد يدك به[7] .

باب فيما يُؤمِنه علم العربيّة من الاعتقادات الدينيّة

اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب ، وأن الانتفاع به ليس إلى غاية، ولا وراءه من نهاية . وذلك أن أكثر مَن ضــلّ مِن أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد[8] عن الطريقة المثلى إليها ، فإنما استهواه (واستخفّ[9] حِلمه) ضعفُه فى هذه اللغــة الكريمة الشريفة ، التى خوطب الكافّة بها ، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها[10] ، وأصــل اعتقاد التشبيه[11] لله تعــالى بخلقه منها، وجاز[12] عليهم بهــا وعنها . وذلك أنهم لـمّـا سمعوا قول الله — سبحانه ، وعلا عما يقول الجاهلون علوّا كبيرا — ﴿ يا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ ﴾[13] وقــوله — عزّ اسمه — ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ ﴾[14] وقوله : ﴿ لِمَا خلقتُ بيَدَىَّ ﴾[15] وقوله

(١) كذا فى ش. وفى د، ه، ز، ط : «جنسه» . (٢) سقط فى ش . (٣) انظر ص ٤٦ من هذا الجزء . (٤) رسم فى ز، ط : «خ رج» . (٥) سقط فى د ، ه ، ز .

(٦) سقط فى ش . (٧) كذا فى ش، ط. وفى د، ه، ز: «عليه» . (٨) كذا فى ش. وفى د، ه ، ز، ط : «جار» . (٩) كذا فى ش ، ط . وفى د، ه، ز : «استخفه» .

(١٠) د، ز : «أنحائها» . (١١) كذا فى ش. وفى د، ه، ز، ط : «أهل التشبيه» .

(١٢) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : «حال جار» . وفى ط : «جار» .

(١٣) آية ٥٦ سورة الزمر . (١٤) آية ١١٥ سورة البقرة . (١٥) آية ٧٥ سورة ص .

تعالى : ﴿ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾[1] وقوله : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾[2] وقوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾[3] وقوله : ﴿ والسموات مَطْوِيَّات بيمينه ﴾[4] ونحو ذلك من الآيات[5] الجارية هذا المجرى ، وقوله[6] فى الحـديث : خلق الله آدم على صورته ، حتى ذهب بعض هؤلاء الجهّال فى قوله تعالى : ﴿ يوم يُكْشَفُ عن ساق ﴾[8] أنها ساق ربهم[7] — ونعوذ[9] بالله من ضِعفة[10] النظر، وفساد المعتبر — ولم يشكّوا أن[11] هذه أعضاء[12] له ، و إذا كانت أعضاء كان هو لا محالة جسما مُعَضًّى[13] ، على ما يشاهدون من خَلْقه ، عزّ وجهه ، وعلا قدره ، وانحطّت سوامى (الأقدار و)[14] الأفكار دونه . ولو كان لهم أُنْس بهذه اللغة الشريفة[15] أو تصرّف فيها ، أو مزاولة لهـا ، لحمتهم[16] السعادة بها ، ما أصارتهم الشقوة إليه ، بالبعد عنها . وسنقول فى هذا ونحوه مايجب فى مثله . ولذلك ما[17] قال رسـول الله صلى الله عليه وسلم لرجل لحن : أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ ، فسمّى اللحن ضلالا ، وقال عليه السلام : رحم الله امرأ أصلح من لسانه[18] ، وذلك لمـا (علمه[19] صلى الله عليه وسلم ممـا يُعقِب) الجهلُ لذلك من ضدّ السداد ، وزيغ الاعتقاد .

---

(١) آية ٧١ سـورة يس . (٢) آية ٢٧ سورة الرحمن . (٣) آية ٣٩ سورة طه
(٤) آية ٦٧ سورة الزمر . (٥) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « الآى » .
(٦) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « قولهم » . (٧) سقط فى ش .
(٨) آية ٤٢ سورة القلم . (٩) سقط حرف العطف فى د ، ه ، ز ، ط .
(١٠) فى ز : « ضعف » . (١١) فى ز : « إلى أن » . (١٢) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « الأعضاء » . (١٣) أى ذا أعضاء وأجزاء . من قولهم : عضيت الشاة والجزور إذا جزأتهما (١٤) ثبت ما بين القوسين فى ط . (١٥) سقط فى ش ، ط .
(١٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : «لحلتهم» . (١٧) سقط هذا الحرف فى ش .
(١٨) حدّث بهذا الحديث عمر رضى الله عنه . وكان مرّ على قوم يسيئون الرمى فقرّعهم ، فقالوا : إنا قوم متعلمين ، فأعرض عنهم وقال : والله لخطؤكم فى لسانكم أشد علىّ من خطئكم فى رميكم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، فذكر الحديث . وانظر الجامع الصغير فى حرف الراء .
(١٩) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « يخرج إلى » .

وطريق ذلك أن هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلّما يخرج الشيء منها على الحقيقة . وقد قدّمنا ذكر ذلك فى كتابنا هذا وفى غيره . فلمّا كانت كذلك ، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها ، وانتشار أنحائها ، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ، ويعتادونه منها ، وفهموا أغراض المخاطِب لهم بها على حسب عُرْفهم ، وعادتهم فى استعمالها . وذلك أنهم يقولون : هذا الأمر يصغر فى جَنْب هذا ، أى بالإضافة إليه ، و (قرنه به)[1] . فكذلك[2] قوله تعالى : ﴿ياحسرتى على مافرّطت فى جنب الله﴾ (أى فيما بينى و بين الله)[3] إذا أضفت تفريطى إلى أمره لى ونهيه إياى . وإذا كان أصله اتساعا جرى بعضه مجرى بعض . وكذلك[4] قوله — صلى الله عليه وسلم — : كُلّ الصيد فى جَنْب الفرأ ، (وجوف الفرأ)[5] ، أى (كأنه يصغُر)[6] بالإضافة إليه وإذا[7] قيس به .

وكذلك قوله — سبحانه — : ﴿فأينما تُوَلُّوا فثَمَّ وَجْهُ الله﴾، إنما هو الاتجاه (إلى الله)[8] ؛ ألا ترى إلى بيت الكتاب :

أستغفر الله ذنبا لستُ مُحْصِيَهُ ربَّ العباد إليه الوجه والعمل[9]

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « قربه منه » .

(٢) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ط : « وكذا » . وفى ش : « فذلك » .

(٣) سقط ما بين القوسين فى د ، ه ، ز .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « نحوه » . وهذا قاله صلى الله عليه وسلم لأبى سفيان وكان استأذن عليه صلى الله عليه وسلم فأخر الإذن له ، فلما دخل عليه طيّب نفسه بهذه المقالة . ولفظ الحديث : يا أبا سفيان أنت كما قال القائل : كل الصيد فى جوف الفرأ . والفرأ : حمار الوحش

(٥) سقط ما بين القوسين فى ز .

(٦) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٧) سقط حرف العطف فى ش .

(٨) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٩) ورد فى الكتاب ١/١٧ غير معزو .

أى الاتجاه.[1] فإن[2] شئت قلت: إن[3] الوجه هنا مصدر[4] محذوف الزيادة، كأنه وضع الفَعْل موضع الافتعال، كوحده، وقيد الأوابد (— فى أحد القولين —)[5] ونحوهما. وإن شئت قلت: خرج مخرج الاستعارة. وذلك أن وجه الشىء أبدا هو أكرمه وأوضحه، فهو المراد منه، والمقصود إليه. فجرى استعمال هذا فى القديم — سبحانه — مجرى العرف فيه والعادة فى أمثاله. أى لو كان — تعالى — ممّا يكون له وجه لكان كلّ موضع تُوجِّه[6] إليه فيه وجها له؛ إلا أنك[7] إذا جعلت الوجه فى القول الأوّل مصدرا كان فى المعنى مضافا إلى المفعول دون الفاعل؛ لأن المتوجَّه إليه مفعول (فى المعنى فيكون)[8] إذًا من باب قوله — عزّ وجلّ — ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير﴾[9] و﴿لقد ظلمك بسؤال نعجتك﴾[10] ونحو ذلك ممّا أضيف فيه المصدر إلى المفعول به.

وقوله تعالى ﴿ممّا عملته أيدينا﴾ إن شئت قلت: لمّا كان العُرْف[11] أن يكون أكثر الأعمال باليد[12] جرى هذا مجراه. وإن شئت قلت: الأيدى هنا[13] جمع اليد[14] التى هى القوّة، فكأنه قال: مما عملته قوانا، أى القُوَى التى أعطيناها الأشياء، لا أنّ له — سبحانه — جسما تحلّه القوّة أو الضعف. ونحوه قولهم فى القسم: لعمر الله، إنما هو: وحياةِ الله، أى والحياة التى آتانيها الله، لا أن القديم سبحانه محلّ

(١) فى د، هـ، ز بعده: «إلى الله». (٢) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «وإن». (٣) سقط هذا الحرف فى ش. (٤) سقط فى د، هـ، ز.

(٥) سقط ما بين القوسين فى ش. (٦) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «يوجه». (٧) كذا فى ط. وفى ش: «ألا ترى».

(٨) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز. (٩) آية ٤٩ سورة فصلت.

(١٠) آية ٢٤ سورة ص. (١١) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «أكثر العرف».

(١٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «باليدين». (١٣) سقط فى ش.

(١٤) فى ز، ط: «يد».

للحياة كسائر الحيوانات . ونسب العمل إلى القــدرة وإن كان فى الحقيقة للقادر؛ لأن بالقدرة ما يتمّ له العمل ؛ كما يقال : قطعه السيف ، وخرقه[1] الرمح . فيضاف الفعل إليهما ؛ لأنه إنما كان بهما .

وقوله تعالى : ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ أى تكون مكنوفا برأفتى بك، وكلاءتى لك؛ كما أن مَن يشاهده الناظــر له ، والكافل به[2] ، أدنى إلى صــلاح أموره، وانتظام أحواله ، ممن يبعد عمن يدبّره ، ويلى أمره ؛ قال المولّد :

شهدوا وغبنا عنهــم فتحكّموا فينا وليس كغائب من يشهد

وهو باب واسع .

وقوله :﴿والسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ إن شئت جعلت اليمين هنا الجارحة، فيكون على (ما ذهبنا)[3] إليه من المجاز والتشبيه، أى حصلت السموات تحت قدرته، حصول ما تحيط اليد به فى يمين القابض عليه،وذُكرت اليمين هنا دون الشمال لأنها أقوى اليدين ، وهو من مواضع ذكر الاشتمال والقوة . وإن شئت جعلت اليمين هنا القوة ؛ كقوله[4] :

إذا ما رايةٌ رُفعتْ لمجــد تلقــاها عَرابةُ باليمينِ

أى بقوّته وقدرته . ويجوز أن يكون أراد بيد عرابة :اليمنى[5] على ما مضى . وحدّثنا أبو على سنة إحدى وأربعين[6] ، قال : فى قول الله — جلّ اسمه — ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ[7]

---

(١) فى هـ ، ز : « شرقه » . وخزقه : طعنه .
(٢) سقط فى د ، هـ ، ز .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «مذهبنا» .
(٤) أى الشماخ .
(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز: « اليمين» .
(٦) أى بعد الثلاثمائة .
(٧) آية ٩٣ سورة الصافات .

ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾ ثلاثة أقوال: أحدها: باليمين التى هى خلاف الشمال. والآخر باليمين التى هى القوة. والثالث (باليمين التى هى)[2] قوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[3] فإن جعلت يمينه من قوله: ﴿مطويات بيمينه﴾[4] (هى الجارحة مجازا وتشبيها كانت الباء هنا ظرفا)[5] أى مطويات فى يمينه وتحت يمينه. وإن جعلتها القوة لم تكن الباء ظرفا؛ لكنها تكون حرفا، معناه الإلصاق والاستعانة به، على التشبيه بما يستعان به؛ كقولهم: ضرب بالسيف، وقطع بالسكين[6]، وحفر بالفأس. هذا هو المعنى[7] الظاهر، وإن كان غيره جائزا، على التشبيه والسعة.

وقوله[8] فى الحديث: خلق الله آدم على صورته، يحتمل[9] الهاء فيه أن تكون راجعة على اسم الله تعالى، وأن تكون راجعة على آدم. فإذا كانت عائدة على اسم الله تعالى كان معناه: على الصورة التى أنشأها الله، وقدرها. فيكون المصدر حينئذ مضافا إلى الفاعل، لأنه — سبحانه — هو المصور لها، لا أن له — عز اسمه — صورة و (مثالا)[10]؛ كما أن قولهم: لعمر الله، إنما معناه: والحياة التى كانت بالله، والتى آتانيها الله، لا أن له — تعالى — حياة تحله، ولا أنه[11] — عز وجهه — محل للأعراض. وإن جعلتها عائدة على آدم كان معناه: على صورة آدم أى على

---

(١) سقط فى د، هـ، ز. (٢) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز.
(٣) آية ٥٧ سورة الأنبياء. (٤) كذا فى ش، ز، ط، هـ. وفى د: «فى».
(٥) سقط ما بين القوسين فى د، هـ، ز. (٦) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «بالسيف». (٧) سقط فى ش، ط. (٨) كذا فى ط. وفى ش، ز: «قولهم» وهذا الحديث رواه البخارى فى كتاب «بدء الخلق» ومسلم فى «صفة الجنة».
(٩) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «تحتمل».
(١٠) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «لا تمثالا».
(١١) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «هو».

صورة أمثاله ممن هو مخلوق ومدبر[1]، فيكون[2] هذا حينئذ[3] كقولك فى السيد والرئيس : قد خدمته خِدمته ، أى الخدمة التى تحِق لأمثاله ، وفى العبد والمبتذَل : قد استخدمته استِخدامه ، أى استخدام أمثاله ممن هو مأمور بالخفوف والتصرّف ، فيكون إذًا كقوله — عزّ وجلّ — ﴿فِى أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾[4] وكذلك نظائر هذا : هذه سبيله .

٥ فأمّا قولُ[5] من طغى به جهله ، وغلبت عليه شِقوته ، حتى قال فى قولِ الله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ : إنه أراد[6] به عِضو القديم ، وإنها جوهر كهذه الجواهر الشاغلة للأماكن[7] ، وإنها ذات شَعَر ، وكذا وكذا ممّا تتايعوا[8] (فى شناعته[9]) وركِسوا[10] فى (غوايته[11]) فأمر نحمد الله على أن نزّهنا عن الإلمام بحراه[12] . وإنما الساق هنا يراد بها شِـدّة الأمر ؛ كقولهم : قد قامت الحـرب على ساق . ولسنا ندفع[13]

١٠ مع ذلك أن الساق إذا أريدت بها الشدّة فإنما هى مشبَّهة بالساق هـذه التى تعلق[14] القدم ، وأنه إنما قيل ذلك ؛ لأن الساق هى الحاملة للجملة[15] ، المنهضة لها . فذكِرت هنا لذلك تشبيها وتشـنيعاً[16] . فأما أن تكون للقديم — تعـالى — جارحة : ساق أو غيرها ، فنعوذ بالله من اعتقاده (أو الاجتياز) بطَوَاره[17] . وعليـه بيت الحماسة :

---

(١) سقط حرف العطف فى د ، هـ ، ز ، ط . (٢) سقط فى ز ، ش . (٣) سقط فى ش .

١٥ (٤) آية ٨ سورة الانفطار . (٥) سقط فى ش ، ط . (٦) سقط فى ش . (٧) كذا فى ش . وفى ز ، هـ : «للحيائز» . وفى ط : «الحيائز» والحيائز جمع الحيز . (٨) فى ز : «تتابعوا» . والتتايع : التهافت والإسراع فى الشرّ . (٩) فى د ، هـ ، ز : «له» . (١٠) أى ردّوا وقلبوا . (١١) فى د ، هـ ، ز : «شناعته» . (١٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «بحواه» . وحرى الشىء : ناحيته . (١٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «أريد» .

٢٠ (١٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «تعلو» . (١٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ز : «الجـلة» . (١٦) كذا فى ش . وفى هـ ، ز : «تشفيها» . وفى د : «تشقيها» . وسقط فى ط . (١٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «والاحتيار»

كشفَتْ لهم عن ساقِها — وبدا من الشرِّ الصراحُ [١]

وأمّا قول ابن قيس [٢] فى صفة الحرب والشدّة فيها :

تُذهل الشيخ عن بنيه وتُبـدى — عن خِدامِ العقيلةُ العـذراءُ

فإنه وجه آخر ، وطريق من طرق الشدّة غير ما تقدّم . وإنما الغرض فيه أن الروع قد بزّ العقيلة — وهى المرأة الكريمة — حياءها [٣] ، حتى أبدت عن ساقها ؛ للحيرة والهرب ؛ كقول الآخر :

لمّا رأيت نساءنا — يفحَصن بالمَعْزاء شَدّا

وبدت محاسنها التى — تخفى وكان الأمر جِدّا [٤]

---

(١) من قصيدة لسعد بن مالك جد طرفة بن العبد . وقوله : « كشفت » أى الحرب المذكورة قبل . ويقول التبريزى فى شرح الحماسة ٢/٧٦ : « هـذا مثل تضربه العرب فى كشف الساق . وذلك أن الرجل إذا أراد أن يمارس أمرا شمّر ذيله ، فاستعمل ذلك فى الأنيس ، ثم نقل إلى الحرب وغيرها من خطوب الدهر التى تعظم وتشتد . وقد قيل : الساق اسم للشدة ، وفسّر عليه قوله تعالى : يوم يكشف عن ساق ، فقيل : المعنى : يوم يكشف عن شدة » .

(٢) فى ز : « القيس » . وهو يريد : ابن قيس الرقيات . وقبله :

كيف نومى على الفراش ولما — تشمل الشأم غارة شعواء

وكانا فى جيش ابن الزبير الذى يحارب عبد الملك بن مروان ، وقد كان فى الشأم . والخدام جمع الخدمة ، وهى الخلخال . وقوله : « عن خدام » أى عن خدامها ، ولذلك منعه التنوين . و (العقيلة) فاعل « تبدى » . وانظر الأغانى (الدار) ٤/٧٨ ، واللسان (خدم) .

(٣) سقط فى د ، ه ، ز .

(٤) بين البيت الأول والثانى بيت تركه المؤلف ، وهو :

وبـدت لميس كأنها — بـدر السماء إذا تبـدّى

وجواب « لما » فى قوله بعد :

نازلت كبشهم ولم — أر من نزال الكبش بدّا

والمعزاء : الأرض الصلبة . والشدّ : العدو . وكبش القوم : قائدهم .

وانظر الحماسة بشرح التبريزى ١/١٧٣ وما بعدها .

وقـــوله :

إذا أبرز الرَّوعُ الكَعاب فإنهــم مَصادٌ لمن يأوى إليهـــم ومعقِل[1]

وهو باب . وضدّه ما أنشـده أبو الحسن :

اِرفعن أذيال الحُقِىّ واربَعْنْ مَشْىَ حَيِيّاتٍ كأن لم يُفــزعن

* إن تُمنعِ اليــوم نساء تُمنعن[2] *

وأذكر يوما وقد خطر لى خاطر ممــا نحن بسبيله ، فقلت : لو أقام إنسـان على خدمة هذا العلم ستّين سنة حتى لا يحظى[3] منه إلا بهذا الموضع لمـا كان مغبونا فيه، ولا منتقَص الحظّ منه ، ولا السعادة به . وذلك قول الله — عزّ اسمه [4]﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ ولن يخلو[5] (أغفلنا) هنـا من أن يكونْ[6] من باب أفعلت الشيء أى صادفته ووافقته كذلك؛ كقوله[7] :

* وأَهْيَج الخَلْصاءَ من ذات البُرَق *

أى صادفها هائجة[8] النبات[9] (وقوله[10] :

* فمضى وأخلف من قُتَيــلة موعدا[11] *

---

(١) الكعاب : التى نهد ثديها ، والمصاد : أعلى الجبل . وجاء البيت فى اللسان (مصد) .
(٢) انظر ص ٢٤٩ من الجزء الثانى . (٣) فى ز : «ما» . (٤) آية ٢٨ سورة الكهف .
(٥) فى ش : « تخلو » . (٦) فى د ، هـ ، ز ، ط بعده : « معناه » .
(٧) أى رؤبة . وهو من أرجوزته التى أوّلها :

* وقاتم الأعماق خاوى المخترَق *

والحديث عن حمار الوحش . والخلصاء : موضع . والبرق : جمع البرقة ، وهى مكان فيه حجارة ورمل . وانظر أراجيز البكرى ٢٦
(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «مهتاجة» . وهيج النبت : يبسه . (٩) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « النبت » . (١٠) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز . وسقط قوله « أى صادف مخلفا » فى ط . (١١) هذا من مطلع قصيدة للأعشى . وصدره :

* أثوى وقصر ليــله ليزوّدا *

وأثوى يقرأ على الخبر من الإثواء بمعنى الإقامة ، ويقرأ على الاستفهام من الثواء . وانظر الصبح المنير ١٥٠ ، وتاج العروس فى (ثوى) .

أى صادفه مخلفًا)، وقوله[1] :

أَصَمَّ دعاءُ عاذلتى تَحَجَّى   بآخـرنا وتنسى أوّلينـا

أى صادف قوما صُمًّا ، وقول الآخر :

فأصممتُ عمـرا وأعميتـه   عن الجود والمجد يوم الفخار[2]

أى صادفته أعمى . وحكى الكسائىّ : دخلت بلدة فأعمرتها، أى وجدتها عامرة، ودخلت بلدة فأخربتها، أى وجدتها خرابا ، ونحو ذلك ، أو يكون ما قاله[3] الخصم: أن معنى أغفلنا قلبـه : منعنا وصددنا ، نعـوذ بالله من ذلك . فلو كان الأمر على ما ذهبوا إليه منه[4] لوجب أن يكون العطف عليـه بالفاء دون الواو ، وأن يقال : ولا تطع من أغفلنا قلبـه عن ذكرنا فاتّبع هواه . وذلك أنه كان يكون على هـذا الأوّلُ عِلّةً للثانى ، والثانى مسـببًا[5] عن الأوّل، ومطاوِعا[6] له ؛ كقولك : أعطيتـه فأخذ ، وسألته فبذل ، لمـا[7] كان الأخذ مسببًا عن العطيّة ، والبذل مسببًا عن السؤال . وهذا من مواضع الفاء لا الواو ؛ ألا (ترى[8] أنك) إنمـا تقول : جذبته فانجذب، ولا تقول : وانجذب، إذا جعلت الثانى مسببًا عن الأوّل . وتقول : كسرته فانكسر، واستخبرته فأخبر، كلّه بالفاء . فمجىء قوله تعالى (واتبع هواه) بالواو دليل على أنّ الثانى ليس مسـببا عن الأوّل ؛ على مايعتقده المخالف . و إذا لم (يكن[9] عليه) كان معنى أغفلنا قلبه عن ذكرنا أى صادفناه غافلا ؛ على ما مضى،

(١) أى ابن أحمر . وقوله : « تحجى بآخرنا » أى تسبق إليهم باللوم . وقوله : « بآخرنا » كذا فى اللسان . وفى نسخ الخصائص : « لآخرنا » وانظر اللسان (صمم) و(حجا) . (٢) أورده ابن قتيبة فى المعانى الكبير ٥٢١ ولم يعزه . (٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « يقول » .
(٤) سقط فى ش . (٥) فى ش : « مسبب » . (٦) فى ش : « مطاوع »
(٧) فى ز : « فلما » . (٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « تراك » .
(٩) كذا فى ز ، ط . أى لم يكن الأمر على ما ذهبوا إليـه . وفى ش : « تكن علته » .

وإذا صـودف غافلا فقد غفل لا محالة . فكأنه — والله أعلم — : ولا تطع من غفل قلبُه عن ذكرنا واتَّبـع هواه وكان أمره فُرُطا، أى لا تطـع من فعل كذا، وفعل كذا . وإذا صحّ هـذا الموضع ثبت به لنـا أصل شريف يعرفه من يعرفه . ولولا ما تعطيه العربيّة صاحبها من قوّة النفْس، ودُرْبة الفكر، لكان هذا الموضع ونحوه مَجُوزا عليه غير مأبوه له . وأنا أعجب من الشيخين أبوى علىّ[1] رحمهما الله وقد دوّخا هذا الأمر، وجوّلاه[2]، وامتخضاه وسقياه، ولم يمرر واحد منهما ولا من غيرهما — فيما علمته (به)[3] — على قربه وسهولة مأخذه . ولله قُطْرُب[4] ! فإنه قد أحرز عندى أجرا عظيما فيما صـنّفه من كتابه الصـغير فى الرّد على الملحدين، وعليـه عقد أبو علىّ — رحمه الله — كتابه فى تفسير القرآن . وإذا قرأته سقطت عنك الشبهة فى هذا الأمر، بإذن الله وعَونه .

باب فى تجاذُب المعانى والإعراب

هذا موضع كان أبو علىّ — رحمه الله — يعتاده، ويُلِمّ كثيرا به، ويبعث على المراجعـة له، وإلطاف النظر فيـه . وذلك أنك تجد فى كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذِبين : هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه . فمتى اعتورا كلاما ما[5] أمسكت بعُرْوة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب .

فمن ذلك قول الله تعـالى : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾[6]، فمعنى هذا : إنه على رَجْعه يوم تُبلى السرائر لقادر، فإن حملته فى الإعراب على هذا كان

(١) كأنه يريد شيخه أبا علىّ الفارسىّ المتوفى سنة ٣٧٠، وأبا على محمد بن عبد الوهاب الجبائىّ المتوفى سنة ٣٠٣، وكانا معتزليين . (٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « حولاه » .
(٣) سقط فى ش . (٤) كذا فى ش . وفى ط : « أبر » . وفى ز : « أجرى » .
(٥) سقط فى ش . (٦) آيتا ٨، ٩ من سورة الطارق .

خطأ ؛ لفصلك بين الظـرف الذى هو (يوم تبلى) ، وبين ما هو معلّق به من المصـدر الذى هو الرّجْع ، والظرف من صلته ، والفصل بين الصـلة والموصول الأجنبىّ أمر[1] لا يجوز . فإذا كان المعنى مقتضيا له والإعراب مانعا[2] منه ، احتلت له ، بأن تضمر ناصبا يتناول الظرف ، ويكون المصدر الملفوظ به دالًّا على ذلك الفعل ، حتى كأنه قال[3] فيما بعـد : يَرجعه يوم تُبلى السرائر . ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله .

ونحوه[4] قوله تعـالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَـادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾[5] فـ(إذ) هذه فى المعنى متعلّقة بنفس قوله : لمقتُ الله ، أى يقال لهم : لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفركم ، أكبر من مقتكم أنفسكم الآن ؛ إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التى هى إذ ، وبين الموصول الذى هو لمقتُ[6] الله . فإذا كان المعنى عليه ومَنَع جانبُ الإعراب منـه أضمرت ناصبا يتناول الظرف ويدلّ المصدر عليه ، حتى كأنه قال بأَخرة : مَقتكم إذ تدعون .

وإذا كان هـذا ونحوه قد جاء فى القرآن فمـا أكثره وأوسعه فى الشعر ! فمن ذلك ما أنشده أبو الحسن من قوله :

لَسْـنا كمن حلّت إيادِ دارَها تَكْرِيتَ ترقبُ حبَّها أن يُحْصَدا[7]

---

(١) سقط فى د ، ه ، ز . (٢) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش ، ط : « مانع » .

(٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « قيل » .

(٤) سقط فى ش . (٥) آية ١٠ سورة غافر .

(٦) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ش ، ط : « مقت »

(٧) انظر ص ٤٠٢ من الجزء الثانى .

ف(إياد) بدل من (مَن)، و إذا كان كذلك لم يمكنك أن تنصب (دارها) بـ(حلّت) هذه الظاهرة؛ لما فيه من الفصل، فحينئذ[1] ما تضمر[2] له فعلا يتناوله، فكأنه قال فيما بعد: حلّت دارها. و إذا جازت دلالة المصـدر على فعله، والفعلِ على مصدره، كانت دلالة الفعل على الفعل[3] الذى هو مثله، أدنى[4] إلى الجواز، وأقرب مأخذا فى الاستعمال.

ومثله قول الكُمَيت فى ناقته:

كذلِك تيك وكالناظرات   صواحبُها ما يرى المِسْحَل[5]

أى وكالناظرات ما يرى المسحل صواحبها. فإن حملته على هـذا كان فيه الفصل المكروه. فإذا كان المعنى عليـه، ومَنَع طريقُ الإعراب منه أضمر له ما يتناوله، ودلّ (الناظرات) على ذلك المضمر. فكأنه قال فيما بعد: نظرن[6] ما يرى المسحل؛ ألا تراك لو قلت: كالضارب زيدٌ جعفرا وأنت تريد: كالضارب جعفـرا زيد لم يجز؛ كما أنك لو قلت: إنك على صـومك لقادر شهرَ رمضان، وأنت تريد: إنك على صومك شهر رمضان لقادر، لم يجز شىء من ذلك للفصل.

وما أكثَرَ استعمال الناس لهذا الموضع فى محاوراتهم وتصرُّف الأنحاء (فى كلامهم)[7]! وأحد من اجتاز به البحترىّ فى قوله:

لا تعنّاكَ الشغلُ الجديد بحُزْوَى   عن رسوم برامتـين قِفارِ[8]

---

(١) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «فيحسن». (٢) كذا فى ز، ط. وفى ش: «لما».

(٣) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «الفاعل». (٤) فى ط: «أونق».

(٥) المسحل: الحمار الوحشىّ، وسبق تفسيره بجانب اللحية. ويبدو أن الصواب ما هنا.

(٦) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «نظرت».

(٧) كذا فى د، هـ، ز، ط. وفى ش: «بكلامهم».

(٨) من قصيدته فى مدح أبى جعفر بن حميد. وقبله:

أبكاء فى الدار بعـد الديار   وسـلوّا بزينب عن نـوار

ف(عن) فى المعنى متعلِّقة (بالشغل)[1] أى لا هناك الشغل عن هذه الأماكن ؛ إلا أن الإعراب مانع منه، وإن كان المعنى متقاضيا له . وذلك أن قوله (الجديد) صفة للشغل ، والصفة إذا جرت على الموصوف[2] آذنت بتمامه ، وانقضاء أجزائه . فإن ذهبْتَ تعلِّق (عن) بنفس (الشغل) على ظاهر المعنى ،كان فيه الفصل بين الموصول وصِلته ؛ وهذا فاسد ؛ ألا تراك لو قلت : عجبت من ضربك الشديد عمرا لم يجز ؛ لأنك وصفت المصدر وقد بقيتْ منه بقيّة ، فكان ذلك فصلا بين الموصول وصلته بصفته . وصحّتها أن تقول: عجبتُ من ضربك الشديدَ عمرا؛ لأنه مفعول الضرب، وتنصب عمرا بدلا من الشديد ؛ كقولك : مررت بالظريف عمرٍو، ونظرت إلى الكريم جعفر . وإن أردت أن تصف المصدر بعد إعمالك إياه قلت : عجبت من ضربك الشديدَ عمرا الضعيفِ ، أى عجبت من أن ضربت هذا الشديد ضربا ضعيفا . هذا تفسير المعنى .

وهذا الموضع من هذا العلم كثير فى الشعر القديم والمولّد . فإذا[3] اجتاز بك شىء منه فقد عرفت طريق القول فيه، والرفق به إلى أن يأخذ[4] مأخذه بإذن الله تعالى . ومنه قول الحُطيئة :

أزمعتُ يأسا مبينا من نوالكُم ... ولن ترى طاردا للحرّ كالياسِ[5]

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « بنفس الشغل » .
(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « موصوفها » .
(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فإن » .
(٤) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش ، ط : « تأخذ » .
(٥) من قصيدة له فى هجو بنى بهدلة بن عوف وهط الزبرقان . وقبله :

لما بدا لى منكم غيب أنفسكم ... ولم يكن لجراحى فيكم آس

وانظر الكامل للبرد فى الباب ٣٩ ص ٣٤١ من طبعة أوربة ، وص ١٥٧ ج ٥ من رغبة الآمل .

أى يأسا من نوالكم مبينا . فلا يجوز أن يكون قوله (من نوالكم) متعلّقا بيأس وقد وصفه[1] بمبين، وإن كان المعنى يقتضيه؛ لأن الإعراب مانع منه . لكن تضمِر له، حتى كأنك قلت : يئست من نوالكم .

ومِن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفا؛ نحو قولك : هذا رجل دَنَف، وقوم رِضا، ورجل عَدْل . فإن وصفته بالصفة الصريحة قلت : رجل دنِف، وقوم مرضيّون، ورجل عادل . هذا هو الأصل . وإنما انصرفت العرب عنه فى بعض الأحوال إلى أن وصفَتْ بالمصدر لأمرين : أحدهما صناعىّ، والآخر معنوىّ . أما الصناعىّ فليزيدك أُنسا بشَبَه المصدر للصفة التى أوقعْتَه موقعها، كما أُوقعت الصفة موقع المصدر، فى[2] نحو قولك[3] : أقائما والناس قعود (أى تقوم قياما والناس قعود[4]) ونحو ذلك .

وأما المعنوىّ فلأنه إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنه فى الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل . وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده[5] إياه . ويدلّ على أن هذا معنى لهم، ومتصوَّر فى نفوسهم قوله[6] — (فيما أنشدناه[7]) — :

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل … وضَنَّت علينا والضنينُ من البخل[8]

أى كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتى به[9] منه . ومنه[10] قول الآخر :

* وهُنَّ من الإخلاف والوَلَعان[11] *

---

(١) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش، ط : «وصفته» . (٢) سقط هذا الحرف فى ش، ط . (٣) فى ز، ط : «قولهم» . (٤) سقط ما بين القوسين فى ش . (٥) فى ش : «اعتداده» . (٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «أنفسهم» . (٧) سقط ما بين القوسين فى ش . (٨) انظر ص ٢٠٢ من الجزء الثانى . (٩) سقط فى ش، ط . (١٠) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «مثله» . (١١) انظر ص ٢٠٣ من الجزء الثانى .

وقـــوله :

* وهنّ من الإخلاف بعدك والمطْلِ[1] *

وأصل هذا الباب عندى قول الله — عزّ وجلّ — ﴿ خُلِقَ الإنسان من عجل ﴾[2] . وقد ذكرنا هذا الفصل فيما مضى. فقولك إذًا : هذا رجل دنِف — بكسر النون —[3] أقوى إعرابا ؛ لأنه هو الصفة المحضة غير المتجوّزة[4] . وقولك : رجل دَنَف أقوى معنى؛ لما ذكرناه : من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل . وهذا معنى لا تجده ، ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة . فهذا[5] وجه تجاذب الإعراب والمعنى؛ فاعرفه وأمضِ الحكم فيه على أىّ الأمرين شئت .

باب فى التفسير على المعنى دون اللفظ

اعلم أن هــذا موضع قد أتعب كثيرا من الناس واستهواهم، ودعاهم من سوء الرأى وفساد الاعتقاد إلى ما مذاوا به وتتايعوا[6] فيه؛ حتى إن أكثر[7] ما ترى[8] من هذه الآراء المختلفة ، والأقوال المستشنعة[9]، إنما دعا إليها القائلين بها تعلّقهم بظواهر هذه الأماكن،دون أن يبحثوا عن سرّ معانيها، ومعاقد[10] أغراضها .

فمن ذلك قول سيبويه فى بعض ألفاظه : حتّى الناصبة[11] للفعل، يعنى[12] فى[13] نحو قولنا : اتّـق الله حتى يُدخلك الجنّـة . فإذا سمع هــذا مَن يضعف[14] نظره اعتدّها فى جملة

(١) انظر ص ٢٠٣ من الجزء الثانى . (٢) آية ٣٧ سورة الأنبياء . (٣) سقط ما بين الخطين فى ش . (٤) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « المتجردة » . (٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « وهذا » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « تتابعوا » .
(٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز: « كثيرا » . (٨) فى ط : « يرى » .
(٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « المستبشعة » . (١٠) فى ز : « معاقل » .
(١١) فى ز : « الناصب » . وانظر ص ٤١٣ ج ١ من الكتاب ، وص ٢٠٤ من الجزء الثانى من الخصائص . (١٢) سقط فى ش ، ط . (١٣) سقط هذا الحرف فى ط .
(١٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « ضعف » .

الحروف الناصبة للفعل ، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة . وإنما جاز أن يتسمّح[1] بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبا بحرف لا يذكر معها ؛ فصارت في اللفظ كالخلف له ، والعوض منه ، وإنما هي في الحقيقة جارّة لا ناصبة .

ومنه قوله أيضا في قول الشاعر :

أنا اقتسمنا خُطّتينا بيننا[2] فحملتُ بَرّة واحتملتَ فَجَارِ

٥

: إن فَجَارِ معدولة عن الفَجْرة . وإنما غرضه أنها معدولة عن فجرة (معرفة علما)[3] على ذا يدلّ هذا الموضع من الكتاب . ويقوّيه ورود بَرّة معه في البيت ، وهي — كما ترى — عَلَم . لكنه فسّره[4] على المعنى دون اللفظ . وسوّغه ذلك أنه لمّا أراد تعريف الكلمة المعدول[5] عنها مثّل ذلك (بما تعرّف)[6] باللام ؛ لأنه لفظ معتاد ، وترك لفظ فَجْرة ؛ لأنه لا يعتاد ذلك عَلَما ، وإنما يعتاد نكرة (وجنسا)[7] نحو فجرت فجرة كقولك[8] : تجرت تجرة ؛ ولو عُدلت برّة هذه على هذا الحدّ لوجب أن يقال فيها[9][10] : بَرَارِ كفجار .

١٠

ومنه قولهم : أهلَكَ والليل ؛ فإذا فسّروه[11] قالوا : أراد[12] : الحقْ أهلك قبل الليل . وهذا — لعمرى — تفسير المعنى لا تقدير الإعراب ؛ فإنه على : الحق أهلك وسابق الليل .

١٥

---

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «وصارت» . (٢) انظر ص ١٩٨ من الجزء الثاني .
(٣) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : «علما معرفة» .
(٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : «فسر» .
(٥) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : «المدلولة» .
(٦) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : «فإنما يعرف» .
(٧) كذا في د ، هـ ، ز ، ط . وفي ش : «من جنسها» .
(٨) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : «نحو قولك» .
(٩) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : «تقول» . (١٠) سقط في ش .
(١١) في ز ، ط : «قدروه» . (١٢) سقط في ش .

٢٠

ومنه ماحكاه الفَرَّاء من قولهم : معى عشرة فأَحْدُهُنّ[1] ، أى اجعلهنّ أحد عشر . وهذا تفسير المعنى ، أى أتبعهنّ مايليهنّ (وهو)[2] من حدوت الشىء إذا جئت بعده . وأما اللفظ فإنه من (و ح د) ؛ لأن أصل أَحَد وَحَد ؛ ألا ترى إلى قول النابغة :

كأنّ رحلى وقد زال النهار بنا   بذى الجَليل على مستأنِس وَحِدِ[3]

أى منفرد ، وكذلك الواحد إنما هو منفرد . وقلب هذه الواو المفتوحة المنفردة[4] شاذّ ومذكور فى التصريف . وقال لى أبو علىّ[5] — رحمه الله — بحلب سنة ست وأربعين : إن الهمزة فى قولهم : ما بها أحد ونحو ذلك مما أُحد فيه للعموم ليست بدلا من واو ؛ بل هى أصل فى موضعها . قال : وذلك أنه[6] ليس من معنى[7] أحد فى قولنا[8] : أحد عشر ، وأحد وعشرون . قال : لأن الغرض فى[9] هذه الانفراد ، والذى هو نصف الاثنين ؛ قال : وأما أحد فى نحو قولنا : ما بها أحد ، وديّار[10] ، فإنما هى للإحاطة والعموم[11] . (والمعنيان)[12] — كما ترى — مختلفان . هكذا قال ؛ وهو الظاهر .

---

(١) انظر ص ٧٨ من الجزء الثانى .   (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فهو » .

(٣) سقط الشطر الأول فى ش . وفيها : « يوم الجليل » فى مكان « بذى الجليل » . وذو الجليل موضع قرب مكّة . وهو بفتح الجيم كما فى ياقوت ، وضبطه البغدادى بضمّ الجيم . والمستأنس الوحد : الثور الوحشىّ المنفرد ، يشبّه ناقته به . وانظر الخزانة فى الشاهد التاسع والثمانين بعد المائة .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « المفردة » .   (٥) سقط فى د ، هـ ، ز ، ط .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لأنه » .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « معنى قولنا » .

(٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « نحو » .   (٩) فى د : « من » .

(١٠) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « لذا » .

(١١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « الإحاطة » .

(١٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « فالمعنيان » .

ومنه قول المفسرين فى قول الله تعالى : ﴿مَنْ أنصارِى إلى الله﴾[1] أى مع الله، ليس أنّ (إلى) فى اللغة بمعنى مع ؛ ألا تراك لا تقول : سرت إلى زيد ، وأنت تريد : سرت مع زيد، هذا لا يُعرف فى كلامهم[2] . وإنما جاز هذا التفسير فى هذا الموضع ؛ لأن النبىّ إذا كان له أنصار فقد[3] انضمُّوا فى نُصْرته إلى الله ، فكأنه قال : مَن أنصارى منضمِّين إلى الله؛ كما تقول: زيد إلى خير، وإلى دَعة وستر، أى آوٍ إلى هذه الأشياء ومنضمّ إليها . فإذا انضمّ إلى الله فهو معه لا محالة . فعلى هذا فَسَّر المفسرون هذا الموضع .

ومن ذلك قول الله — عزّ وجلّ — ﴿يوم نقولُ لجهنَّم هل امتلأتِ وتقولُ هل من مزيد﴾[4] قالوا : معناه : قد امتلأتِ؛ وهذا أيضا تفسير على المعنى دون اللفظ، و(هل) مبقَّاة على استفهامها . وذلك كقولك للرجل لا تشكُّ[5] فى ضعفه عن الأمر : هل ضعفت عنه ، وللإنسان (يحبّ[6] الحياة) : هل تحبّ[7] الحياة ، أى فكما تحبّها[8] فليكن حفظك نفسك لها، وكما ضعفت عن هذا الأمر فلا تتعرّض لمثله مما تضعف عنه . وكأن الاستفهام إنما[9] دخل هذا الموضع ليُتبع[10] الجواب عنه بأن يقال : نعم (فإن كان كذلك)[11] فيحتجّ عليه باعترافه به[12]، فيجعل[13] ذلك طريقا إلى وعظه أو تبكيته .

---

(١) آية ١٤ سورة الصف . (٢) سقط فى د ، هـ ، ز .

(٣) سقط فى د ، هـ ، ز . (٤) آية ٣٠ سورة ق .

(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « يشك » . (٦) سقط فى ز .

(٧) فى د ، هـ ، ز : « يحب » . (٨) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « وكما » .

(٩) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « لما » .

(١٠) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « لتتبع » .

(١١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « قد كان كذا » .

(١٢) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « له » .

(١٣) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ش : « يجعل » .

ولو لم يعترف فى ظاهر الأمر به لم يقو توقيفه[1] عليه ، وتحذيره من مثله ، قوّته إذا اعترف به ؛ لأن الاحتجاج على المعترِف أقوى منه على المنكِر أو المتوقّف ؛ فكذلك قوله سبحانه : هل امتلأت ، فكأنها قالت : لا ، فقيل لها : بالغى[2] فى إحراق المنكرِ (كان[3] لكِ) فيكون هذا خطابا فى اللفظ لجهنم، وفى المعنى للكفار.

٥ (وكذلك[4]) جواب هذا من قولها: هل من مزيد، أى أتعلم يا ربنا أن عندى مزيدا؟. فجواب هذا منه — عزّ اسمه — لا[5]، أى فكما تعلم أن لا مزيد فحسبى ماعندى . فعليه قالوا فى تفسيره: قد امتلأت، فتقول[6] : ما من مزيد . فاعرف هذا ونحوه . وبالله التوفيق .

باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى

١٠ هذا فصل من العربية حَسَن . منه قولهم : خَشُن واخشوشن . فمعنى خَشُن دون معنى اخشوشن ؛ لِما فيه من تكرير العين وزيادة الواو . ومنه قول عمر رضى الله عنه : اخشوشِنوا وتمعددوا : أى اصلُبوا وتناهَوا فى الخُشْنة[7] . وكذلك قولهم : أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العُشْب فيه قالوا : اعشوشب . ومثله حلا واحلولى ، وخَلُق[8] واخلولق ، وغدن[9] واغدودن . ومثله باب فَعَل وافتعل ؛

١٥ نحو قدر واقتدر . فاقتدر أقوى معنى من قولهم[10] : قدر . كذلك قال أبو العباس

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « تقريعه به » .

(٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : «فبالغى» . (٣) كذا فى ز . وفى ش : «لذلك» . و(كان) زائدة .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « فكذلك » .

(٥) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز . (٦) سقط فى ش .

٢٠ (٧) الخشنة مصدر خشن، كالخشونة .

(٨) خلق : كان خليقا وجديرا . ويقال : اخلولق السحاب : استوى وصار خليقا للطر .

(٩) الغدن : اللين . (١٠) سقط فى ط .

وهو محض القياس ؛ قال الله سبحانه : ﴿ أخذ عزيز مقتدر[1] ﴾ ؛ فمقتدر هنا أوفق من قادر، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدّة الأخذ . وعليه — عندى — قول الله — عزّ وجلّ — : ﴿ لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكتسبتْ[2] ﴾ وتأويل ذلك أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغَر . وذلك لقوله — عزّ اسمه — : ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها[3] ﴾ ؛ أفلا ترى أن الحسنة تصغر بإضافتها إلى جزائها[4]، صِغَر[5] الواحد إلى العشرة ، ولمّا كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها[6]، لم تحتقر[7] إلى الجزاء عنها[8]، فعلم بذلك قوة فعل السيّئة على فعل الحسنة ؛ ولذلك قال — تبارك وتعالى — : ﴿ تكاد السموات يتفطّرن منه وتنشقّ الأرض وتخر الجبال هدّا أن دعوا للرحمن ولدا[9] ﴾ فإذا كان فعل السيئة[10] ذاهبا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية، عُظِّم قدرها، وفُخِّم لفظ العبارة عنها، فقيل : لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت . فزِيد فى لفظ فِعل السيئة ، وانتقِص من لفظ فعل الحسنة ؛ لما ذكرنا . ومثله سواءً بيت الكتاب :

أنا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بيننا　　فحملت برة واحْتملت فجارِ[11]

---

(١) آية ٤٢ سورة القمر .　　(٢) آية ٢٨٦ سورة البقرة . وهى ختامها .

(٣) آية ١٦٠ سورة الأنعام . والآية هنا على ما فى د ، هـ ، ز . وفى ش ، ط : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذين عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون » . والتلاوة فى الآية ٨٤ سورة القصص : « من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة الآية » .

(٤) فى ش : « أجزائها » .　　(٥) كذا فى ط . وفى ز ، ش : « ضعف » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « مثلها » .

(٧) كذا فى ط . وفى ز : « يحتقر » . وفى ش : « تفتقر » .　　(٨) فى ز : « عليها » .

(٩) آيتا ٩٠ ، ٩١ سورة مريم .　　(١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : «السيئات» .

(١١) تقدّم هذا البيت آنفا .

٥
١٠
١٥
٢٠

فعبّر عن البِرّ بالحَمْل ، وعن الفَجْرة بالاحتمال . (وهذا)[1] هو ما قلناه فى قوله — عزّ اسمه — : ﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ ؛ لا فرق بينهما .
وذاكرت بهذا الموضع بعض أشياخنا من المتكلمين فسُرّ به ، وحَسُن فى نفسه .

ومن ذلك أيضاً[2] قولهم : رجل جميل ، ووضيء ؛ فإذا أرادوا المبالغة فى ذلك
٥ قالوا : وُضّاء ، وجُمّال ، فزادوا فى اللفظ[3] (هذه الزيادة)[4] لزيادة معناه ؛ قال :

والمرءُ يلحقه بفتيان النَدَى ... خُلُقُ الكريم وليس بالوُضّاء[5]

وقال :

تمشى بجَهْم حسن مُلّاح ... أُجِمّ حتى همّ بالصِياح[6]

وقال :

١٠ * منه صَفِيحة وجه غير جُمّال *

وكذلك حَسَن وحُسّان ؛ قال[7] :

دارُ الفتاة التى كنا نقول لها ... يا ظبيةً عُطُلا حُسّانةَ الجِيد

وكأن أصل هذا إنما هو لتضعيف العين فى نحو المثال[8] ؛ نحو قَطّع وكسّر وبابهما .
وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه[9] مطّرد فى بابه أشدّ من اطّراد باب الصفة .
١٥ وذلك نحو قولك : قَطَع وقطّع ، وقام الفرس وقوّمتِ الخيلُ[10] ، ومات البعير وموّتت الإبل ؛ ولأن العين قد تضعّف فى الاسم الذى ليس بوصف ، نحو قُبّر[11] وتُمّر[12] وحُمّر[13] .

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فهذا » . (٢) سقط فى ش ، ط .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « لفظه » . (٤) سقط ما بين القوسين فى د ،
ه ، ز ، ط . (٥) نسبه فى اللسان (وضأ) إلى أبى صدقة الدبيرى . وانظر المخصص ١٥/٨٩ .
٢٠ (٦) يعنى بالجهم فرجها . فالحديث عن امرأة . وورد البيت فى اللسان (ملح) .
(٧) أى الشماخ . وهو من قصيدة فى ديوانه يهجو فيها الربيع بن علباء . والعطل التى لا حلى عليها .
يعنى امرأة . (٨) كذا فى د ، ه ، ز . وفى ط : « نفس » . وسقط هذا فى ش .
(٩) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « إنما هو » . (١٠) يقال : قامت الدابة إذا وقفت .
وقوله : « قومت الخيل » فالظاهر أن الخيل فاعل ، وأن صيغة التفعيل لكثرة الفاعل .
٢٥ (١١) هو من الطيور ، واحدته قبرة . (١٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « بمر » .
والتمر جمع التمرة . وهو طائر أصغر من العصفور . (١٣) هو أيضا طائر ، واحدته حمرة .

فدلّ ذلك على سعة زيادة العين . فأما قولهم : خُطّاف وإن كان اسمـا فإنه لاحق بالصـفة فى إفادة معنى الكثرة ؛ ألا تراه موضوعا لكثرة الاختطاف به . وكذلك سِكّين[1] ، إنما هو[2] موضوع[3] لكثرة[4] تسكين الذابح به . وكذلك البزّار[5] والعطّار والقصّار[6] ونحو ذلك ؛ إنمـا هى[7] لكثرة تعاطى هذه الأشياء وإن لم تكن مأخوذة من الفعل . وكذلك النُسّاف لهذا الطائر، كأنه قيـل له ذلك ؛ لكثرة[8] نَسْفه بجناحيه . وكذلك الخُضّارَى للطائر أيضا ؛ كأنه قيل له ذلك لكثرة خُضْرته[9] ، والحوّارى[10] لـ ة حَوَره وهو بياضه . وكذلك الزُمّل[11] والزُمّيل والزمّال ، إنمـا كررت عينه لقوّة حاجته إلى أن يكون تابعا وزَميلا . وهو باب منقاد .

ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العـدولُ عن معتاد حاله . وذلك فُعَـال فى معنى فعيل ؛ نحو طُوَال ؛ فهو أبلغ (معنى[12] من) طويل ، وعُرَاض ؛ فإنه أبلغ (معنى من[12]) عريض . وكذلك خُفَاف من خفيف ، وقُلال من قليل ، وسُرَاع من سريع . ففُعال — لعمرى — وإن كانت أخت فعيـل فى باب الصفة ، فإن فعيلا أخصّ بالباب من فعال ؛ ألا تراه أشدّ انقيادا منه ؛ تقول : جميل ولا تقول : جُمَـال ، وبطىء ولا تقول : بُطاء[13] ، وشـديد ولا تقول : شُداد (ولحم[14] عريض

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « السكين » . (٢) سقط فى ش .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز : « الذباح » . (٤) سقط فى ز .
(٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « البزاز » . (٦) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « القصاب » . (٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « هو » . (٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « بجناحه » . (٩) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « لقوّة » .
(١٠) هو الدقيق الأبيض . (١١) هو الجبان الضعيف .
(١٢) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « من معنى » . (١٣) فى ط : « يقال » .
(١٤) كذا فى ط . وفى د ، هـ ، ز : « ولحم عريض ولا تقول عراض » . وسقط ما بين القوسين فى ش .

ولا يقال غُراض) . فلمّـا كانت فعِيل هى[1] الباب المطّرد وأريدت المبالغة، عدِلت إلى فُعَال . فضارعت فُعال بذلك فُعّالا . والمعنى الجـامع بينهما[2] خروج كل واحد منهما عن[3] أصله أما فُعّال فبالزيادة ، وأمّا فُعَال فبالانحراف به عن فعِيل .

وبعد فإذا كانت الألفاظ أدِلّة[4] المعانى[5]، ثم زيد فيها شىء، أوجبت القسمة له[6] زيادة المعنى بِهِ[7] . وكذلك إن انحُرِف به عن سَمْته (وهدْيَتِه)[8] كان ذلك دليـلا على حادث متجـدّد له . وأكثر ذلك أن يكون ما حدث له[9] زائدا فيـه ، لا منتقصا منه ؛ ألا ترى أن كل واحد من مثالى التحقير والتكسير عارضان[10] للواحد ، إلا أن أقوى التغييرين هو ما عرض لمثال التكسير . وذلك أنه أمر عرض للإخراج[11] عن الواحد والزيادة فى العدّة ، فكان أقوى من التحقير ؛ لأنه مُبَقّ للواحد على إفراده[12].
ولذلك لم يعتدّ[13] التحقير سببا مانعا من الصرف، كما اعتدّ التكسير مانعا منه؛ ألا تراك تصرف دريهما ودنينيرا ، ولا تصرف دراهم ولا دنانير؛ لمـا ذكرنا . ومن هنـا حمل سيبويه مثـال التحقير على مثال التكسير ، فقال تقول : سريحين ؛ لقولك : سراحين ، وضبيعين ؛ لقولك : ضـباعين : وتقول سكيران : لأنك لا تقـول :

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « فى » .
(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لها » .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « من » .
(٤) فى د ، هـ ، ز : « دلت » . (٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : «للمعانى» .
(٦) سقط فى د ، هـ ، ز . (٧) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لزيادة » .
(٨) سقط ما بين القوسين فى ط . والهدية : الطريقة والسيرة . (٩) فى د : « به » .
(١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « عارضا » وقد يكون : « عارض » وهو الأولى فى الخبر عن « كل » . (١١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « الإخراج » .
(١٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « انفراده » .
(١٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يعتدد » .

سكارين . هذا معنى قوله وإن لم يحضرنا الآن[1] حقيقةُ[2] لفظه . وسألت أبا علىّ عن ردّ سيبويه[3] مثال التحقير إلى مثال التكسير فأجاب بما[4] أثبتنا آنفا . فاعرف ذلك إلى ما تقدّمه .

باب فى نقض الأوضاع إذا ضامّها[5] طارئ عليها

من ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامّه معنى التعجّب استحال خبرا . وذلك قولك : مررت برجل أىّ رجل . فأنت الآن مخبِر بتناهى الرجل فى الفضل ، ولست مستفهِما . وكذلك مررت برجل أيّما رجل ؛ لأن ما زائدة . وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر ، والتعجّب ضرب من الخبر . فكأنّ[6] التعجّب لمّا طرأ على الاستفهام إنما أعاده[7] إلى أصله : من الخبريّة .

ومن ذلك لفظ الواجب، إذا لحِقته همزة التقرير عاد نفيا، وإذا لحقت لفظ النفى عاد إيجابا . وذلك كقول الله سبحانه : ﴿ أأنت قلت للناس[8] ﴾ أى ما قلت لهم ، وقوله : ﴿ آلله أذن لكم[9] ﴾ أى لم يأذن لكم . وأما دخولها على النفى فكقوله — عزّ وجلّ — : ﴿ أَلَسْتُ بربكم[10] ﴾ أى أنا كذلك ، وقولِ جرير :

* أَلستم خير من ركب المطايا[11] *

أى أنتم كذلك . وإنما كان الإنكار كذلك لأن منكِر الشىء إنما غرضه أن يحيله إلى عكسه وضدّه ، فلذلك[12] استحال به الإيجاب نفيا ، والنفى إيجابا .

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « يحضر » . (٢) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « شبيه » . وانظر الكتاب ٢/١٠٨ وما بعدها . (٣) سقط فى ش .
(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لما » . (٥) فى ط : « ضمها » .
(٦) فى ط : « وكأن » . (٧) كذا فى ش، ط . وفى د ، هـ ، ز : « عاده » .
(٨) آية ١١٦ سورة المائدة . (٩) آية ٥٩ سورة يونس . (١٠) آية ١٧٢ سورة الأعراف .
(١١) عجزه : * وأندى العالمين بطون راح *
(١٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « فلهذا » .

ومن ذلك أن تصف العَلَم (١)، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وُضع له، (فأدخلته (٢)) معنى لولا الصفة (٣) لم تدخله (٤) إياه. وذلك أنّ وضع العلم أن يكون (مستغنيا بلفظه (٥)) عن عِدّة من الصفات، فإذا أنت وصفته فقد سلبتَه (الصفة له ما كان (٦)) في أصل وضعه مرادا فيه: من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته. وقد ذكرنا هذا الموضع فيما مضى. فتأمّل هذه الطريق، حتى إذا ورد شىء منها عرفت مذهبه.

باب في الاستخلاص من الأعلام معانىَ الأوصاف

من ذلك ما أنشدناه (٧) أبو على — رحمه الله — من قول الشاعر:

أنا أبو المِنهال بعضَ الأحيان ليس علىّ حَسَبى بضُؤْلان (٨)

أنشدنيه — رحمه الله — ونحن فى دار المُلْك، وسألنى عما يتعلّق به الظرف الذى هو (بعض الأحيان) فخضنا (٩) فيه إلى أن بَرَدَ فى اليد من جهته أنه يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون أراد: أنا مثل أبى المنهال، فيعمل فى الظرف على هذا معنى التشبيه، أى أُشبه أبا المنهال فى بعض الأحيان. والآخر أن يكون قد عُرِف

---

(١) سقط فى ش. (٢) كذا فى ش. وفى ط: «وأدخله». وفى د، هـ، ز: «أدخله». (٣) فى ط: «الصنعة». (٤) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «يدخله». (٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «مستغنيا به» وفى ط: «مستغنى به». (٦) كذا فى د، هـ، ز. وفى ش: «الصفة ما كان له».

(٧) فى د، هـ، ز: «أنشده». (٨) «ليس على حسبى بضؤلان» أى بضئيل، أى أنا أقوم بحقوق حسبى، ولا آتى ما أعاب به. وفى نسخ الخصائص: «بصولان» وهو تصحيف. وانظر اللسان (ضأل)، (وأين). (٩) فى ط: «فخضنا».

من أبي المنهال هذا الغَنَاءُ والنجْدة، فإذا ذ كر فكأنه[1] قد ذُكرا[2]، فيصير معناه إلى أنه كأنه قال : أنا المغــنى في بعض الأحيان، أو أنا النجد[3] في بعض تلك الأوقات .

أفلا تراك كيف انتزعت من العَلَم الذى هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية .

ومنه قولهم في الخبر . إنما سُمِّيت هانئا لتهنأ[4] . وعليه جاء نابغة ؛ لأنه نبغ فسمّى بذلك . فهذا — لعمرى — صفة غلبت، فبقى عليها بعد التسمية بها بعضُ ما كانت[5] تفيده من معــنى الفعل من قبل . وعليــه مذهب الكتّاب[6] في ترك صرف أحمر إذا سمِّى به، ثم نكِّر . وقد ذكرنا ذلك في غير موضع (إلا أنك)[7] على[8] الأحوال قد انتزعت من العَلَم معنى الصفة . وقد مرّ بهذا الموضع الطائىّ الكبير، فأحسن فيه ، واستوفى معناه، فقــال :

فلا تَحْسَبَا هِنْداً لها الغدرُ وحدها[9] سجيــةُ نفسٍ كلُّ غانيــة هنــد

فقوله (كلُّ غانية هند) متناه في معناه، وآخذ لأقصى مداه؛ ألا (ترى أنه)[10] كأنه قال : كلُّ غانية غادرة أو قاطعة (أو خائنة)[11] أو نحو ذلك .

---

(١) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « فكأن » .

(٢) في ط : « ذكر » . هــذا وقال البغدادى في شرح شواهد المغــنى في الشاهد الثامن والسبعين بعد الستمائة تعليقا على كلام أبي علىّ وابن جنىّ : « ومقتضى كلامهما أن أبا المنهال ليس صاحب الرجز . وهو من رجز أورده له العلامة ابن برّى في أماليه على صحاح الجوهرى في مادة (أين) » .

(٣) في ش : « المنجد » . والنجد بسكون الجيم وضمها وكسرها . وهو الشجاع الماضى فيما يعجز غيره .

(٤) « لتهنأ » أى لتعطى، يقــال هنأه يهنؤه ويهنئه أى أعطاه . يضرب لمن عرف بالإحسان، فيقال : اجر على عادتك ولا تقطعها . وانظر اللسان (هنأ) . (٥) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « فهذه » . (٦) انظر ص ٤ ج ٢ من الكتّاب . (٧) كذا في ش، ط . وفي د، هـ، ز : « ألا تراك » . (٨) في هـ، ز : « مع » . (٩) من قصيدة لأبي تمام في مدح محمد ابن الهيثم . وقوله : « سجية » يقرأ بالرفع خبر « الغدر » وبالنصب على أن الخبر « لها » وسجية حال .

(١٠) كذا في ش . وفي د، هـ، ز، ط : « تراه » . (١١) سقط ما بين القوسين في ش .

ومنه قول الآخر:

إن الذئاب قـد اخضرّت براثنُها　　　والناس كلُّهـــمُ بَكْرٌ إذا شبِعوا[1]

أى إذا شبعوا تعادَوا وتغادروا؛ لأن بكرا هكذا فعلها .

ونحو من هذا — و إن لم يكن الاسم[2] المقول[3] عليه علَما — قول الآخر:

ما أُمّك اجتاحتِ المنـايا　　　كلُّ فـؤادٍ عليـــك أُمّ

كأنه[4] قال: كلّ فؤاد عليك حزين أو كئيب؛ إذْ كانت الأمّ هكذا غالبَ أمرها، لا سيما مع المصيبة، وعند نزول الشدّة .

ومثله فى النكرة أيضا قولهم: مررت برجل صُوفٍ تِكّتُه، أى خشِنة، ونظرت إلى رجل خَزٍّ قميصُه أى ناعم، ومررت بقاع عَرْفَجٍ كلُّه أى جافٍ وخشن[5] . و إن جعلت (كله) توكيدا لما فى (عَرْفَجٍ) من الضمير فالحال واحدة؛ لأنه لم يتضمّن الضمير إلا لما فيه من معنى الصفة .

ومن العلَم أيضا قوله :

* أنا أبو بُردة إذ جدّ الوهَلْ[6] *

أى أنا المغنى[7] والمجدى[8] عند اشتداد الأمر .

---

(١) نسبه فى الأمالى ١/٧ إلى رجل من تميم، وقال: «يريد أن الناس كلهم إذا أخصبوا عدوّ لكم كبكر بن وائل» . وبراثن الذئاب مخالبها بمنزلة الأصابع للإنسان . واخضرارها كناية عن اخضرار الأرض . وهذا كناية عن الخصب .　(٢) سقط فى ش .　(٣) فى ط: «المقول» .

(٤) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط: «فكأنه» .

(٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط: «أو» . والعرفج: شجر له ثمرة خشناء كالحسك .

(٦) هذا من رجز للأعرج المعنىّ أو لعمرو بن يثربىّ، قاله فى وقعة الجمل . وبعده:

* خلقت غير زمـل ولا وكـل *

ومنه الشطر المشهور:　* نحن بنى ضبة أصحاب الجمـل *

وفى ش: «برزة» وهما روايتان . وانظر الحماسة بشرح التبريزى (التجارية) ١/٢٨٠ .

(٧) كذا فى ش . وفى ز، ط: «المغنىّ» .　(٨) سقط حرف العطف فى ش، ط .

وقريب منه قولِه :

* أنا أبوها حينَ تستبغى أبا[1] *

أى أنا صاحبها[2]، وكافلها وقت حاجتها إلى ذلك .

ومثله وأحسن (صنعة منه)[3] :

لا ذعرتُ السَّوامَ فى فلَق الصبــ ـح مغيرا ولا دُعيتُ يزيــدا[4] ٥

أى لا دُعيت الفاضل المغْنِى ؛ هذا يريد[5] وليس يتمدّح بأن اسمه يزيد ؛ لأن يزيد ليس موضوعا بعد النقل عن الفعلية إلا للعَلَمِيّة . فإنما تمدّح هنا بما عرف من فضله وغَنائه . وهو كثير . فإذا مرّ[6] بك شىء منه فقد عرّفتك طريقه .

باب فى أغلاط العرب

كان أبو علىّ — رحمه الله — يَرى[7] وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحوُ ١٠ فى[8] كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون[9] بها . وإنما تهجُم[10] بهم طباعهم على ماينطقون به ؛ فربما استهواهم[11] الشىء فزاغوا[12] به عن القصد . هذا معنى قوله وإن لم يكن صريح لفظه .

فمن ذلك ما أنشده أحمد بن يحيى :

غــدا مالِك يرمى نسائى كأنما نسائى لسهمَىْ مالِكٍ غرَضانِ ١٥
فيارَبِّ فاترك لى جُهَينة أعصُرا[13] فمالك مــوتٍ بالقضاء دهانى

(١) تستبغى أى تبغى وتطلب . (٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « ضامنها » .
(٣) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « منه صنعة » . (٤) السوام : الإبل الراعية .
(٥) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « يزيد » .
(٦) سقط فى د، هـ، ز . (٧) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : « يروى » . ٢٠
(٨) سقط هذا الحرف فى د، هـ . (٩) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «يستعصمون» .
(١٠) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : «يهجم» . (١١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « فراغوا » . (١٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « فيه » .
(١٣) انظر ص ٧٩ من الجزء الثانى . وفى ز، ط : « جهيمة » فى مكان « جهينة » .

هذا رجل مات نساؤه شيئا فشيئا ، فتظلّم من مَلَك الموت عليه السلام . وحقيقة[1] لفظه غلط وفساد . وذلك أن هذا الأعرابى لمّا سمعهم يقولون : مَلَك الموت ،[2] وكثر ذلك فى الكلام، سبق إليه أن هذه اللفظة مركبة من ظاهر لفظها؛ فصارت عنده كأنها فَعَل؛ لأن مَلَكا فى اللفظ (على صورة) فَلَك، فبنى منها فاعِلا، فقال :[3]

مالِك موت، وغدا مالك . فصار فى ظاهر لفظه كأنه فاعِل ، و إنما مالك هنا على الحقيقة والتحصيل مافِل ؛ كما أن مَلَكا على التحقيق مَفَل ، وأصله مَلْأَك ،[4] فألزمت همزته التخفيف، فصار مَلَكا. واللام فيه فاء، والهمزة عين، والكاف لام، هذا أصل تركيبه، وهو (ل أ ك)[5] وعليه تصرّفه، ومجىء الفعل (منه فى الأمر الأكثر)[6] قال :

ألِكْنى إليها وخيرُ الرسو ... ل، أعلمهم بنواحى الخبرْ

وأصله : أَلْئِكْنى؛[7] نخففت همزته . وقال :

ألِكْنِي إليها عَمْرَكَ الله يا فتى ... بآية ما جاءت إلينا تهاديَا

وقال[8] :

ألِكْنى إلى قومى السلامَ رسالةً ... بآية ما كانوا ضعافا ولا عُزْلا

(وقال يونس : أَلَك يأْلِك)[9] .

---

(١) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز: «وهكذا» . (٢) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز: «فاسد» . (٣) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «فى وزن» . (٤) كذا فى ز، ط . وفى ش : «مألك» . (٥) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : «م ل ك» .

(٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : «فى أكثر الأمر منه» . (٧) فى ط بعده : «إليها» .

(٨) أى عمرو بن شأس . وانظر اللسان (ألك) ، وشواهد المغنى للبغدادى فى الشاهد الواحد والستين بعد السمائة والكتاب ١/١٠١ . (٩) كذا فى ش، ز ، وسقط مابين القوسين فى ط . وهو أولى؛ لأن مكانه عند قوله بعد : «على أنه قد جاء عنهم ألك يألك» وفيه غنى عنه . وفى هـ : «لاك يليك» يريد : لأك يلئك . وهذه صحيحة . يريد أن يونس حكى الثلاثى من (ل أ ك) .

فإذا كان كذلك فقول لَبِيد :

* بِأَلُوكٍ فبــذلنا ما سأل[1] *

إنمـا هو عَفُول قدّمت عينـه على فائه . وعلى أنه قد جاء عنهم ألك يألك، من الرسالة إلا أنه قليل .

وعلى ماقلنا فقوله[2] : ٥

أبلغ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً غير الذى قد يقال مِلْكذِبِ

(إنما هى)[3] مَعْفُلة . وأصلها مَلْئُكة[4] فقلب، على مامضى . وقد ذكرنا هذا الموضع فى شرح تصريف أبى عثمان رحمه الله .

فإن قلت : فمن أين لهـذا الأعرابىّ — مع جفائه وغلظ[5] طبعـه — معرفةُ التصريف، حتى بنى من (ظاهر لفظ)[6] مَلَكَ فاعلا، فقال : مالِك . ١٠

قيل : هَبْه لايعرف التصريف (أتراه لا)[7] يحسن بطبعه وقوّة نفْسه ولطف حسّه هذا القـدر ! هذا ما لا يجب أن يعتقـده عارف بهم، أو آلِف لمذاهبهم[8]؛ لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه[9] يجده[10] بالقوّة؛ ألا ترى أن أعرابيًّا بايع أن يشرب عُلْبة لبن ولا يتنحنح، فلمّا شرب بعضها كظّه[11] الأمر فقال : كبش أملح . فقيل له : ما هـذا ! تنحنحت . فقال : من تنحنح، فـلا أفلح . أفلا تراه كيف ١٥

(١) صـــدره : * وغـــلام أرسـلته أمـــه *
(٢) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : «قوله» وانظر فى البيت ص ٢١١ من الجزء الأول .
(٣) كذا فى ش . وفى د، ه، ز : «إنما هو» . وفى ط : «إنها» . (٤) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : «أصله» . (٥) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «غلظ» . ٢٠
(٦) كذا فى ط . وفى د، ه، ز : «لفظ ظاهر» . وفى ش : «ظاهر» .
(٧) كذا فى ز، ط . وفى ش : «ألا تراه» . (٨) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز : «لمذهبهم» . (٩) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : «فإنما» .
(١٠) كذا فى ش . وفى د، ه، ز، ط : «يجدها» . والتذكير للتصريف، والتأنيث لحقيقته .
(١١) كذا فى ش . وفى ز، ط : «كدّه» . وفى ه : «كثره» . و يقال كظّه أى غمّه من كثرة الأكل، حتى لا يطيق النفس . ٢٥

استعان لنفسه بِبُحّة[1] الحاء ، واستروح إلى مُسْكة النفس بها ، وعَلَّلَها[2] بالصُّوَيت[3] اللاحق (لها فى الوقف[4]) ونحن مع هذا نعلم أن هذا الأعرابىّ لا يعلم أنّ[5] فى الكلام شيئا يقال له حاء ، فضلا عن أن يعلم أنها من الحروف المهموسة ، وأن الصوت يلحقها فى حال سكونها والوقف عليها ، ما لا يلحقها فى حال حركتها أو[6] إدراجها فى حال سكونها ، فى نحو بحر[7] ، ودحر[7] ؛ إلا أنه و إن لم يحسن شيئا من هذه الأوصاف صنعة ولا علما ، فإنه يجدها طبعا[8] ووَهْما . فكذلك الآخر : لمّا سمع مَالِكا وطال ذلك عليه أحسّ من مَلَك فى اللفظ مايحسّه[9] من حَلَك . فكما أنه يقال : أسود حالك قال هنا من لفظة[10] ملك : مالك ، و إن لم يَدْرِ أن مثال ملك فَعَل أو مَفَل ، ولا أن مالكا هنا فاعِل أو مافِل . ولو بُنى من ملك على حقيقة الصنعة فاعِل[11] لقيل : لائك ، كبائك ، وحائك .

و إنما مكّنت القول فى هذا الموضع ليقوى فى نفسك قوّة حِسّ هؤلاء القوم ، وأنهم[12] قد يلاحظون بالمُنّة[13] والطباع ، ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع . فتأمّله ؛ فإنّ[14] الحاجة إلى مثله ظاهرة .

---

(١) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « بحنة » . (٢) فى ط : « تعللها » على صيغة المصدر .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز : « بالتصويت » . وفى ط : « بالصوت » .
(٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « فى الوقف لها » .
(٥) كذا فى ش ، ط . وسقط هذا الحرف فى د ، ه ، ز .
(٦) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « و » .
(٧) فى ط : « نحر » . والدحر : الطرد والإبعاد .
(٨) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « طبيعة » .
(٩) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « يقول منه » .
(١٠) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « لفظ » .
(١١) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « فاعلا » .
(١٢) سقط حرف العطف فى ش . (١٣) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « على » .
(١٤) فى د ، ه ، ز بعده : « فيه » .

ومن ذلك همزهم مصائب . وهو غلط منهم . وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة (فكما همزوا صحائف همزوا أيضا مصائب ، وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة)[1] ؛ لأنها عين، ومنقلبة عن واو، هى[2] العين الأصلية . وأصلها مُصْوِبة ؛ لأنها اسم الفاعل من أصاب ؛ كما أن أصل مقيمة مقوِمة، وأصل مريدة مُرْوِدة ، فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء ، فانقلبت الواو ياء ، على ما ترى . وجمعها القياسىّ مصاوب . وقد جاء ذلك ؛ قال :

يصاحب الشيطان من يصاحبه فهو أذِىّ جمّة مصاوِبه

وقالوا فى واحدتها[3] : مصيبة ، ومَصُوبة ، ومصابة . وكأنّ الذى استهوى فى تشبيه ياء مصيبة بياء صحيفة أنها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هى بدل من الأصل ، والبدل من الأصل ليس أصلا ، وقد عومل لذلك معاملة الزائد ؛ حكى سيبويه عن[4] أبى الخطّاب أنهم يقولون فى راية : راءة . فهؤلاء همزوا بعد الألف وإن لم تكن زائدة وكانت بدلا ؛ كما يهمزون بعد الألف الزائدة فى فضاء وسقاء[5] . وعلّة ذلك أن هذه الألف وإن لم تكن زائدة فإنها بدل، والبدل مشبه للزائد . والتقاؤهما أن كل واحد[6] منهما ليس أصلا .

ونحو منه ما حكوه فى قولهم فى زاى : زاء . وهذا أشدّ (وأشدّ)[7] من راءة ؛ لأن الألف فى راءة على كل حال بدل ، وهى أشبه بالزائد ، وألف زاى ليست منقلبة ، بل هى أصل ؛ لأنها فى حرف ، فكان ينبغى ألا تشبه بالزائد[8] ؛ إلا أنها

---

(١) سقط ما بين القوسين فى ش . (٢) فى ش : « وهى » .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « واحدها » . (٤) انظر الكتاب ٢/١٣٠

(٥) فى ط : « شقاء » . (٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « واحدة » .

(٧) كذا فى ط . وفى ش : « وأشد » وهو تصحيف . وسقط هذا فى د ، هـ ، ز .

(٨) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « بالزوائد » .

وإن لم تكن منقلبة فإنها وقعت موقع المنقلبة ؛ لأن الألف هنا فى الأسماء لا تكون أصلا . فلمّا كان كذلك شبّهت ألف زاى[1] لفظا بألف باب ودار ؛ كما أنهم لمّا احتاجوا إلى تصريف أخواتها قالوا : قوّفت قافا ، ودوّلت دالا ، وكوّفت كافا، ونحو ذلك . وعلى هذا (أيضا قالوا)[2] زويت زايا، وحكى: إنها زاى فزوّها . فلما كان كذلك انجذب حكم زاى إلى حكم راءة[3] .

وقد حُكيت عنهم منارة ومنائر، ومزادة ومزائد . وكأنّ هـذا أسهل من مصائب ؛ لأن الألف أشبه بالزائد من الياء .

ومن البدل الجارى مجرى الزائد — عندى لا عند أبى علىّ — همزة وراء، ويجب أن تكون مبدلة من حرف علّة؛ لقولهم[4] : تواريت عنك ؛ إلا أن اللام لمّا أبدلت همزة أشبهت الزائدة التى[5] فى ضَهْيأة[6] ؛ فكما أنك لو حقّرت ضَهْيأة لقلت : ضُهَيِّئة ، فأقررت الهمزة، فكذلك[7] قالوا فى تحقير وراء : وُرَيِّئة . ويؤكّد ذلك قول بعضهم فيها : وُرَيّة[8] ؛ كما قالوا فى صلاءة : صُلَيّة . فهذا ما أراه أنا[9] وأعتقده فى (وراء) هذه.

وأمّا أبو علىّ — رحمه الله — فكان يذهب إلى أن لامها فى الأصل همزة، وأنها من تركيب (ورأ)، وأنها ليست من تركيب (ورى) . واستدلّ على ذلك بثبـات الهمزة فى التحقير، على ما ذكرنا . وهذا — لعمرى — وجه من القول ، إلا أنك تدع معه الظاهر والقياس جميعا . أمّا الظاهر فلأنها[10] فى[11] معنى تواريت[12] ، وهـذه اللام

(١) فى ز : « زاء » . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش . (٣) فى ط : « راى » .

(٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لقولك » . (٥) سقط فى ش .

(٦) هى التى لا تحيض . (٧) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « وكذلك » .

(٨) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش وضع هذا بعد « يؤكد » .

(٩) سقط فى د ، هـ ، ز . (١٠) فى ز : « فإنها » .

(١١) فى ز، ط : « من » . (١٢) فى ط : « واريت » .

حرف عِلّة ، لا همزة ، وأن تكون ياء واجب (١) ؛ لكون الفاء واوا . وأمّا القياس فما قدّمناه : من تشبيه البدل بالزائد . فاعرف ما رأيناه فى هذا .

ومِن أغلاطهم قولهم : حَلَّأْت السّوِيق ، ورثأْت زوجى بأبيات ، واستلأمْت الحَجَر ، ولبأْت بالحج ، وقوله :

* كمشترئٍ بالحمد أحمرةً بُتْرا *

وأمّا مَسِيل فذهب بعضهم فى قولهم فى جمعه : أَمْسِلة إلى أنه من باب الغلط . وذلك لأنّه (٢) أخذه من سال يسيل (فهو عندهم على مفعِل كالمسير والمحيض) (٣) وهو (٤) عندنا غير غلط ؛ لأنهم قد قالوا فيه : مُسُل ، وهذا يشهد بكون الميم فاء . فأَمْسِلة ومُسْلان : أفعِلة وفُعْلان ؛ كأَجربة وجُرْبان . ولو كانت أمسلة ومُسْلان من السيل لكان مثالها : أَمفِلَة ومُفْلان (٥) والعين منهما محذوفة ، وهى ياء السيل . وكذلك قال بعضهم فى مَعين ؛ لأنه أخذه من العين لأنه من ماء العيون ، فحمله على الغلط ؛ لأنهم قد قالوا : قد سالت (٦) مُعْنانُه (٧) ، وإنما (٨) هو عندنا من قولهم أمعن له بحقّه ، إذا طاع له به . وكذلك الماء إذا جرى من العين فقد أمعن بنفسه ، وطاع بها . ومِنه الماعون ؛ لأنه (ما من) (٩) العادة المسامحة به ، والانقياد إلى فعله .

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « أجدر » .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « أنه » . (٣) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « هذا » .

(٥) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « مفلانا » .

(٦) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز ، ط . يريد أن منشأ الغلط قولهم : معنانه والميم فيه فاء ، فتوهم ذلك فى الماء فقيل : معين .

(٧) هى مجارى الماء فى الوادى . فالضمير فى « معنانه » يعود على الوادى . ويقال أيضا : معنات الوادى لمسايله . (٨) سقط فى ش .

(٩) كذا فى ط . وفى ش : « ما » . وفى ز : « من » .

وأنشدنى (أبو عبد الله الشجرىّ)[(١)] لنفسه من قصيدة :

تَرود ولا ترى فيها أريبا   سوى ذى شَجّة فيها وحيدْ[(٢)]

(كذا أنشدنى هـذه القصيدة مقيَّدة)[(٣)] فقلت له : ما معنى أريبـا ؟ فقال[(٤)] : من الريبة[(٥)] . وأخبرنا أبو علىّ (عن الأصمعىّ أنه)[(٦)] كان يقول فى قولهم للبحر : المُهْرُقان : إنه من قولهم : هرقت المـاء . وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى يقول (بلال بن)[(٧)] جرير :

إذا ضِـفتهمْ أو سـآيلتهمْ   وجدت بهـم عِلّة حاضرهْ

أراد : ساءلتهم (فاعلتهم) من السؤال، ثم عنّ له أن يبـدل الهمزة على قول من قال : سايلتهم، فاضطرب عليه الموضع لجمع بين الهمزة والياء ، فقال : سآيلتهم . فوزنه على هـذا : فعاطتهم . وإن جعلت اليـاء زائدة لا بدلا كان : فعايلتهم . وفى هذا ما تراه فاعجب له .

ومن أغلاطهم ما يتعايبون به فى الألفاظ والمعانى من نحو قول ذى الرمّة :

* والجِيدِ[(٨)] من أُدْمانةٍ عنودِ *

---

(١) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « الشجرى أبو عبد الله » .

(٢) « وحيد » فى ش : « وجيد » ويبدو أنه تصحيف . ويريد بذى الشجّة الوتد . يريد أن الوحوش تتردد فى هذا القفر ولا ترى فيها ما يريبها من آثار الناس إلا الوتد .

(٣) سقط ما بين القوسين فى ش .   (٤) سقط هذا الحرف فى د ، هـ ، ز .

(٥) فى حـ : « الريبة » .   (٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « أن الأصمعىّ » .

(٧) سقط ما بين القوسين فى د ، هـ ، ز .

(٨) « والجيد » فى الديوان : « والكشح » . وقبله :

يا مىّ ذات المبسم المبرود   بعـد الرقاد والحشا المخضود

* والمقلتين وبياض الجيد *

ويريد بالأدمانة ظبية بيضاء . والعنود التى ترعى وحدها ، وأصله فى النوق .

وقــوله :

حتى إذا دوّمت فى الأرض راجعــه ... كِبْر ولو شاء نجّى نفسَــه الهــرب[1]

وسنذكر هذا ونحوه فى باب سَقَطات العلماء ؛ لمـا[2] فيه من الصنعة[3] . وكذلك غمز بعضهم على بعض فى معانيهم ؛ كقول بعضهم[4] لكثيّر فى قوله :

فمـا روضة بالحَزْن طيِّبــة الثَّرَى ... يَمُجُّ النـدى جَثْجَاثُهـا وعَرَارها

بأطيب من أردان عَزَّة موهِنـا ... وقد أُوقدت بالمَنْدَل الرَّطْب نارُها[5]

والله لو فعل هذا بأمَة زَنْجيّة لطاب ريحها ؛ ألّا قلت كما قال سيِّدك[6] :

ألم ترأنى كلمـا جئتُ طارقا ... وجدتُ بها طيبا و إن لم تَطَيَّب

وكقول بشّار فى قول كُثيِّر :

ألا إنمـا ليلى عصـا خيزُرانة ... إذا غمــزوها بالأكُفِّ تلين

: لقد قبح بذكره[7] العصا فى لفظ الغَزَل ؛ هلّا قال كما قلتُ :

وحوراءِ المدامع مِن مَعَدّ ... كأنّ حديثها (قِطع الجُمَــان)

إذا قامت لسُــبْحتها تَثَنَّت ... كأنّ عظامهـا من خيزُرانِ[8]

---

(١) هذا فى وصف ثور الوحش مع كلاب الصيد . فقوله : « دوّمت » أى الكلاب أى دارت . وقوله : « راجعــه » أى الثور . يعنى أنه هم بالهرب من الكلاب ، ولكنه أنف من الهــرب فرجع إلى الكلاب . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « لذلك » .

(٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « عثر » .

(٤) فى الموشح ١٥٠ أن الذى قال هــذا لكثيّر امرأة ، وفى ص ١٥١ أنها امرأة لقيه فى بعض طرق المدينة . وفى الأغانى (الساسى) ١٤/٥٧ أن ناقد كثير قطام الخارجية صاحبة عبد الرحمن بن ملجم .

(٥) فى الموشح ١٥١ : « قال المبرد : الجثجاث : ريحانة طيبة الريح بريّة . والعرار : البهار البرّىّ ، وهو حسن الصفرة طيب الريح . والمندل : العود . وقوله : موهنا يقول : بعد هدء من الليل » .

(٦) أى امرؤ القيس . والبيت من قصيدة فى ديوانه .

(٧) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « بذكر » .

(٨) « قطع الجمان » كذا فى ش . ويبــدو أنه محرّف عن « قطع الجنان » وفى ز ، ط : « ثمر الجنان » . والسبحة بضمّ السين : صلاة النافلة . وقد يكون بفتح السين وهى المرّة من السبح بمعنى التصرف والاضطراب والسعى .

وكان الأصمعىّ يعيب الحُطَيئة ويتعقّبه(١)، فقيل له فى ذلك، فقال: وجدت شعره كله جَيِّدا، فدلّنى على أنه كان يصنعه. وليس هكذا الشاعر المطبوع: إنما الشاعر المطبوع الذى يَرمى بالكلام على عواهنه: جيِّده على رديئه. وهذا باب فى غاية السعة. وتقصِّيه يذهب بنا كل مذهب. وإنما ذكرت طريقه (وسَمْته)(٢) لتأتمّ بذلك، وتحقّق(٣) سعة طرقات(٤) القوم فى(٥) القول. فاعرفه بإذن الله تعالى.

باب فى سَقَطات العلماء

حُكى عن الأصمعىّ أنه صحّف قول الحُطَيئة:

وغررتَنى وزعمتَ أنّـ ـك لابن فى الصيف تامر(٦)

فأنشده(٧):

* ... لا تَنِى بالضيف تامُر *

أى تأمر بإنزاله وإكرامه. وتبعد هذه الحكاية (فى نفسى)(٨) لفضل الأصمعىّ وعلوّه؛ غير أنى رأيت أصحابنا على القديم يسندونها إليه، ويحملونها عليه.

---

(١) كذا فى د، ه، ز، ط. وفى ش: «يتعسفه». (٢) سقط ما بين القوسين فى ش.
(٣) كذا فى ش، ط. وفى د، ه، ز: «تحقق».
(٤) كذا فى ش. وفى د، ه، ز، ط: «مضطربات».
(٥) كذا فى ش. وفى د، ه، ز، ط: «و».
(٦) من قصيدة له فى هجو الزبرقان بن بدر، أولها:

شاقتك أظعان لليـ ـلى يوم ناظرة بواكر

وناظرة: ماء لبنى عبس. وبعد البيت الشاهد:

فلقد كذبت فما خشيـ ـت بأن تدور بك الدوائر

(٧) فى ش بعده: «الأصمعى». (٨) سقط ما بين القوسين فى ش.

وحكِى أن الفرّاء (صحّف فقال) الجتّر[1] : أصل الجبل ، يريد الجُرَاصل : الجَبَل .

وأخبرنا أبوصالح السليل بن أحمد، عن أبى عبدالله محمد بن العباس اليزيدىّ، عن الخليل بن أسَد[2] النّوشجانى[3]، عن التوّزىّ ، قال قلت لأبى زيد الأنصارىّ : أنتم تنشدون قول الأعشى :

* بساباط حتى مات وهو مُحزرق[4] *

وأبو عمرو الشيبانىّ ينشدها : محرزق[5]، فقال : إنها نَبَطيّة وأم أبى عمرو نبطيّة، فهو أعلم بها منّا .

وذهب أبو عُبَيدة فى قولهم : لى عن هذا الأمر مندوحة ، أى متّسع إلى أنه من قولهم : انداح بطنه أى اتّسع . وليس هـذا من غلط أهل الصناعة . وذلك

---

(١) كذا فى ش، ط . وفى د ، هـ ، ز : « قال إن » . وعبارة القاموس : « والجتر : أصل الجبل ، أو هو تصحيف للفرّاء ، والصواب : الجراصل — كعلابط — : الجبل » وقال شارحه : « والعجب من المصنف حيث لم يذكر الجراصل فى كتابه هذا ، بل ولا تعرض له أحد من أئمة الغريب . فإذا لا تصحيف كما لا يخفى » .

(٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « أحمد » .

(٣) كذا فى ش . وفى ز : « النوشخانى » . وفى ط : « البوشنجانى » .

(٤) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « محرزق » . وصدر البيت :

* فذاك وما أنجى من الموت ربه *

وفاعل « أنجى » ضمير اليحموم المذكور فى قوله قبل :

ويأمر لليحموم كل عشية   بقت وتعليق فقد كاد يسنق

واليحموم فرس النعمان بن المنذر ، كان اتخذه للنوائب وعنى به ، ويذكر الأعشى أن هذا الجواد لم ينج ربه وهو النعمان . فقد مات النعمان بساباط وهو محزرق أى مضيق عليه محبوس . وكان كسرى سخط عليه فحبسه فى ساباط ، وهى مدينة فى فارس ، وأمر به أن يلقى تحت أرجل الفيلة .

(٥) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « محزرق » .

أن انداح : انفعل، وتركيبه[1] من دوح، ومندوحة : مفعولة، وهى من تركيب (ن د ح) والنَّدْح : جانب الجبل وطَرَفه، وهو إلى السعة، و جمعه[2] أنداح . أفلا ترى إلى هذين الأصلين : تبايُنًا، وتباعُدًا ، فكيف يجوز أن يُشتق أحدهما من صاحبه على بعد بينهما ، وتعادى وضعيهما .

٥ وذهب ابن الأعرابىّ فى قولهم : يوم أَرْوَنان إلى أنه من الرَّنَّة . وذلك أنها تكون مع البلاء[3] والشدّة . وقال[4] أبو علىّ — رحمه الله — : ليس هذا من غلط أهل الصناعة ؛ لأنه ليس فى الكلام أَفْوَعال ، وأصحابنا يذهبون إلى أنه أَفعلان ، من الرُّونة، وهى الشدّة[5] فى الأمر .

وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى فى قولهم : أُسْكُفَّة الباب إلى أنها من قولهم

١٠ : استكفّ أى اجتمع . وهذا أمر ظاهر الشناعة . وذلك أن أُسْكُفّة : أُفْعُلَّة ، والسين فيها فاء، وتركيبه[6] من (س ك ف ؛ وأما[7] استكفّ فسينه زائدة ؛ لأنه استفعل ، وتركيبه من) ك ف ف . فأين هذان الأصلان حتى يُجمعا ويدانَى من شملهما . ولو كانت أسكفّة من استكفّ لكانت أُسْفُعْلة ، وهذا مثال لم يطرق فكرا، ولا شاعَر[8] — فيما علمناه — قلبا . وكذلك لو كانت مندوحة من انداح بطنه

١٥ —كما ذهب إليه أبو عبيدة—لكانت مَنْفُعلة . وهذا أيضا فى البعد والفحش كأُسْفُعْلة . ومع هذا فقد وقع الإجماع على أن السين لا تزاد[9] إلا فى استفعل، وما تصرف[10] منه . وأسكفة ليس من الفعل فى قَبيل ولا دَبِير .

---

(١) سقط حرف العطف فى د، ه، ز . (٢) كذا فى ش، ط . وفى د، ه، ز: «الجمع» .

(٣) فى ش : « الفلاء » . والرّنة : الصيحة الحزينة الشديدة . (٤) سقط حرف العطف

٢٠ فى د ، ه ، ز ، ط . (٥) فى ز ، ه : « شدّة » . (٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « تركيبا » . (٧) سقط فى د ، ه ، ز ، ما بين القوسين . (٨) هو من شاعر المرأة : ضاجعها فى ثوب واحد . يريد أن هذا المثال لم يصل إلى القلب ولم يخطر به . وفى ط : « شاعرا » . وهو خطأ . (٩) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « يزاد » .

(١٠) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « يصرف » .

وذهب أحمد أيضا فى تَنُّور إلى أنه تَفْعُول من النار — ونعوذ بالله من عدم التوفيق . هذا على سَدَاد هذا الرجل وتميّزه من أكثر أصحابه — ولو كان تفعولا من النار لوجب أن يقال فيه : تَنْوُور ؛ كما أنك لو بنيته من القول لكان[1][2][3] : تقوولا[4] ، ومن العود[5] : تعوودا[6] . وهذا فى نهاية الوضوح . وإنما تَنُّور : فَعُّول من لفظ (ت ن ر) ، وهو أصل لم يستعمل إلا فى هذا الحرف ، وبالزيادة[7] كما ترى . ومثله مما لم يستعمل إلا بالزيادة كثير . منه حَوْشَب[8] وكوكب (وشَعَلَّع[9]) (وهَزَنبران[10]) ودَوْدَرّى (ومَنجنون[11]) وهو واسع جدًا . ويجوز فى التَّنُّور أن يكون فَعْنُولا من (ت ن ر) ؛ فقد حكى أبو زيد[12] فى زُرنوق : زَرنوقا[13] .

ويقال : إن التَّنُّور لفظة اشترك فيها جميع اللغات من العرب وغيرهم . فإن كان كذلك فهو طريف ، إلا أنه على كل حال فَعُّول أو فَعْنُول ؛ لأنه جنس ، ولو كان أعجميًّا لا غير لجاز تمثيله (لكونه جنسا ولاحقا[14]) بالعربىّ ، فكيف وهو أيضا

---

(١) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « يقول » . (٢) كذا فى ط . وسقط فى ش ، ز .

(٣) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « لقلت » .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « تقوول » .

(٥) ضبط بفتح العين على ما فى ط . وفى ش ضبط بضم العين .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « تعوود » . وفى البحر ٥ / ١٩٩ توجيه رأى ثعلب إذ يقول : « وأصله تنورر ، فهمزت الواو ، ثم خففت ، وشدّد الحرف الذى قبله كما قال :

رأيت عرابة اللوسىّ يسمو ... إلى الغايات منقطع القرين

يريد : عرابة الأوسىّ » .

(٧) سقط حرف العطف فى ط . (٨) فى ط ، د ، ه : « نحو » . (٩) سقط فى د ، ه ، ز .

(١٠) سقط فى ش . (١١) سقط ما بين القوسين فى ش .

(١٢) فى ط : « وآخذ فى السعة » . (١٣) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « زرنوق » .

(١٤) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « لأنه جنس ولاحق » .

عربىّ ؛ لكونه فى لغــة العرب غير منقول إليها ، و إنمــا هو وِفاق وقع ، ولو كان منقولا (إلى[1] اللغة العربية من غيرها) لوجب أن يكون أيضا وِفاقا بين جميع اللغات غيرها[2] . ومعلوم ســعة اللغات (غير[3] العربية) ، فإن[4] جاز أن يكون مشتركا فى جميع ما عدا العربية، جاز أيضا أن يكون وفاقا وقع فيهــا . ويبعد فى نفسى أن يكون[5] فى الأصل للغةٍ واحدة، ثم نقل إلى جميع اللغات؛ لأنا لا نعرف له فى ذلك نظيرا . وقد يجوز أيضا أن يكون وفاقا وقع بين لغتــين[6] أو ثلاث أو نحو ذلك، ثمّ انتشر بالنقل فى جميعها . وما أقرب هذا فى نفسى! ؛ لأنا لا نعرف شيئا من الكلام وقع الاتفاق[7] عليه فى كل لغة، وعند كل أمّة : هذا كله إن كان فى جميع اللغات هكذا . و إن لم يكن كذلك كان الخَطْب فيه أيسر .

وروينا (هــذه[8] المواضع) عن أحمــد بن يحيى . وروينا عنه أيضا أنه قال : التــواطُخ[9] من الطيخ ، وهو الفساد . وهــذا — على إفحاشه — ممــا يجمل الظن به ؛ لأنه من الوضوح بحيث لا يذهب على أصغر صغير من أهل هذا العلم . و إذا كان كذلك وجب أن يُحَسَّن[10] الظنّ به ، ويقال إنه (أراد[11] به): كأنه مقلوب منه . هذا أوجه عندى من أن يحمل عليه[12] هذا الفحش والتفاوت كله .

(١) كذا فى د، ه، ز، ط . وفى ش : « من اللغة العربية إلى غيرها » .

(٢) سقط فى د، ه، ز . (٣) كذا فى ش . وفى ز : « فى غير العربية » وسقط هذا فى ط .

(٤) فى ط : « و إذا » . (٥) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « تكون » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، ه ، ز : « اللتين » .

(٧) كذا فى د ، ه ، ز ، ط . وفى ش : « إلا باتفاق » .

(٨) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « هذا الموضع » .

(٩) يقال : تواطخ القوم الشىء : تداولوه بينهــم . وكأن ثعلبا يرى أن الشىء إذا تدوول كثر استعماله فبلى وفسد . (١٠) كذا فى ط . وفى د ، ه ، ز : « أراد » . وسقط هذا فى ش .

(١١) أى قدمت اليــاء على الطاء فهذا قلب مكانىّ . وصاحبه قلب إعلالى ، وهو قلب الياء واوا ، وهذا كله لا تقضى به قاعدة صرفية . (١٢) فى ط : « على » .

ومن هـذا ما يحكى عن خَلَف أنه قال : أخذت على المفضَّل الضبيّ فى مجلس واحد ثلاث سَقَطات : أنشد لامرئ القيس :

نَمَسُّ بأعراف الجياد أكفَّنا ... إذا نحن قمنا عن شِواء مضهَّب (١)

فقلت له : عافاك الله ! إنما هو نَمُشّ : أى نمسح ، ومنه سمّى منديل الغَمَر مَشُوشا ، وأنشد للمخبَّل السعدىّ :

و إذا ألمَّ خيالُها طرقتْ ... عينى فماء شُـئونها سَجِمُ (٢)

فقلت : عافاك الله ! إنمـا هو طُرِفت ، وأنشد للأعشى :

ساعةً أكبر النهارِ كما شـ ... ـدّ مُحِيـل لبَـونه إعتـاما (٣)

فقلت : عافاك الله ! إنما هو مُخِيل بالخاء المعجمة (وهو الذى) (٤) رأى خال السحابة ، فأشفق منها على بَهْمه فشدّها .

وأمّا ما تعقب به أبو العبَّاس محمد بن يزيد كتاب سيبويه فى المواضع التى سمّاها مسائل الغلط ، فقلَّما يلزم صاحبَ الكتاب منه إلا الشيء النَّزْر . وهو أيضا — مع قِلَّته — من كلام غير أبى العباس . وحدّثنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس أنه قال : إن هذا كتابٌ (٥) كنّا (٦) عملناه فى أوانِ (٧) الشبيبة والحداثة ، واعتذر أبو العباس منه .

(١) المضهب : الذى لم يكمل نضجه .

(٢) من قصيدة مفضلية . وقبله مطلعها :

ذكر الرباب وذكرها سـقم ... فصبا وليس لمن صبا حلم

والشئون : مجارى الدمع . وسجم أى مسجوم ، وهو من وضع المصدر موضع الوصف .

(٣) أكبر النهار أى حين ارتفع . يحدّث عن ثبات قومه للعـدوّ ونكايتهم فيهم . فيقول : قتلناهم أول النهار فى ساعة قدر ما يشدّ المخيل أخلاف إبله . والإعتام : الإبطاء . وانظر اللسان (كبر) .

(٤) سقط ما بين القوسين فى ش . (٥) فى ط : « الكتاب » .

(٦) سقط فى د ، هـ ، ز . (٧) سقط فى ش .

وأمّا كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلا (عن[1] نفسه) ولا محالة أن (هذا تخليط لحق[2]) هذا الكتاب من قِبل غيره رحمه الله. وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أوما إلى عمل هذا الكتاب إيماء، ولم يلِهِ بنفسه، ولا قرّره، ولا حرّره. ويدلّ على أنه قد[3] كان نحا نحوه[4] أنى[5] أجد فيه معانىَ غامضة، ونزوات للفكر لطيفة، وصنعة فى بعض الأحوال مستحكِمة. وذاكرت به يوما أبا علىّ — رحمه الله — فرأيته منكِرا له. فقلت له: إن تصنيفه منساق متوجّه، وليس فيه التعسّف الذى فى كتاب الجمهرة، فقال: الآن إذا صنّف إنسان لغة بالتركيّة تصنيفا جيّدا أيؤخذ به فى العربيّة !، أو كلاما هذا نحوه.

وأمّا كتاب الجمهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذِر واضعه فيه؛ لبعده[6] عن معرفة هذا الأمر. ولمّا كتبته وقّعت فى متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته[7]. ثم إنه لمّا طال علىّ أومأت إلى بعضه، وأضربت[8] البتّة عن[9] بعضه. وكان أبو على يقول: لمّا هممت بقراءة رسالة[10] هذا الكتاب على محمد[11] بن الحسن قال لى: يا أبا علىّ: لا تقرأ هذا الموضع علىّ، فأنت أعلم[12] به منّى. وكان قد ثبت فى نفس أبى علىّ

(١) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «عنه نفسه». (٢) سقط ما بين القوسين فى ز.

(٣) سقط هذا الحرف فى ش. (٤) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «يخو».

(٥) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «أنى». (٦) سقط فى ش.

(٧) فى ط: «كونه». (٨) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «ضربت».

(٩) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «على». (١٠) كأنه يريد برسالة الجمهرة مقدمتها، وفيها الكلام على مخارج الحروف وتأليف الكلام، وخاتمتها، وفيها النوادر والصيغ والأمثلة وقد كان الفارسىّ مبرّزا فى هذه المباحث، ولا يريد قسم المفردات اللغوية. (١١) هو ابن دريد صاحب الجمهرة. (١٢) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «أعرف».

على أبى العباس فى تعاطيه الرد[١] على سيبويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه. ومعذورا كان (عندى فى ذلك)[٢] لأنه أمر وضع من أبى العباس، وقَدَح فيه، وغضّ كل الغضّ منه.

وذكر النضر عند الأصمعىّ فقال: قد كان يجيئنى، وكان إذا أراد أن يقول: ألف قال[٣]: إِلف.

ومن ذلك اختلاف الكسائىّ وأبى محمد اليزيدىّ عند أبى عبيد الله فى الشراء[٤] أممدود هو أم مقصور. فمدّه اليزيدىّ وقصره الكسائىّ فتراضيا[٥] ببعض (فصحاء[٦] العرب و) كانوا بالباب، فمدّوه[٧] على قول اليزيدىّ. وعلى كل حال فهو يمدّ ويقصر. وقولهم: أَشرِية دليل المدّ (كسِقاء)[٨] وأسقية.

ومن ذلك ما رواه الأعمش[٩] فى حديث عبدالله بن مسعود: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتخوّلنا بالموعظة مخافة السآمة. وكان أبو عمرو بن العلاء[١٠] قاعدا عنده بالكوفة[١١] فقال (الأعمش: يتخوّلنا[١٢]، وقال أبو عمرو يتخوّننا) فقال الأعمش: وما

---

(١) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «للردّ».

(٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «فى ذلك عندى».

(٣) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «يقول». يريد أن النضر كان يكسر همزة ألف. وما أثبت هو ما فى ش، جـ. وفى ز، ط: «ألب» أى أنه كان يبدل من الفاء باء. والنضر هو ابن شميل من أصحاب الخليل. وكانت وفاته سنة ٢٠٣

(٤) فى ز: «الشرى».

(٥) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «فتراضوا»

(٦) كذا فى ش. وفى ط: «فصحاء الأعراب» وفى د، هـ، ز: «الفصحاء».

(٧) كذا فى ش، ط. وفى د، هـ، ز: «فمدّه».

(٨) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «كأرشية».

(٩) هو سليمان بن مهران الكوفى. كان يقرن بالزهرى فى الحجاز؛ وهو من أعلام العلماء. توفى سنة ١٤٨

(١٠) كذا فى ز. وفى ط: «حاضرا». وسقط فى ش.

(١١) سقط فى ش.

(١٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز: «يتخوّننا. فقال الأعمش: يتخوّلنا. فقال أبو عمرو: يتخوّننا». وفى ط: «هو يتخوّننا. فقال الأعمش: يتخوّلنا».

يُدريك ؟ فقال أبو عمرو : إن شئت أن أعلمك أن الله — عزّ وجلّ — لم يعلمك[1] (حرفا من العربية) أعلمتك[2] . فسأل عنه الأعمش فأُخبِر بمكانه من العلم . فكان بعد ذلك يُدنيه ، ويسأله عن الشيء إذا أشكل عليه . هـذا ما في هذه الحكاية . وعلى[3] ذلك فيتخوّلنا صحيحة . وأصحابنا يثبتونها . ومنها — عندي[4] — قول البُرْجُمِيّ :

يُساقط عنه رَوْقُه ضارياتِها ... سِقاط حديد القَيْن أَخْوَلَ اخولا[5]

أي شيئا بعد شيء . وهذا هو معنى قوله : يتخوّلنا بالموعظة ؛ مخافة السآمة ؛ أي يفرّقها ولا يتابعها .

ومن ذلك اجتماع الكُميت مع نُصيب ، وقد استنشده نُصَيب من شعره ، فأنشده الكميت :

* هل أنت عن طلب الأَيفاع منقلب[6] *

حتى إذا بلغ إلى قوله :

أم هل ظعائن بالعلياء نافعة ... وإن تكامل فيها الدَّلُّ والشَّنَبُ[7]

---

(١) كذا في ش ، ط . وفي د ، هـ ، ز : « لا » .

(٢) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « من العربية حرفا » .

(٣) في د ، هـ ، ز بعده : « على » . (٤) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « عندنا » .

(٥) هذا في الحديث عن ثور وحشيّ يطرد كلاب الصيد عنه و يدفعها بروقه . والروق : القرن . وانظر ٢ / ١٣٠ من هذا الكتاب .

(٦) عجـزه : * أم كيف يحسن من ذي الشيبة اللعب *

(٧) جاء البيت في أمالي المرتضي ٢ / ٢٥٤ هكذا :

وقد رأينا بها حورا منعمة ... رودا تكامل فيها الدلّ والشنب

عقد نُصَيب بيده واحدا ، فقال الكميت : ما هذا ؟ فقال أُحصى خطاك .
تباعدت فى قولك : الدلُّ والشَّنَب ؛ ألَّا قلت كما قال ذو الرمّة :

لمياء فى شفتيها حوّة لَعَس   وفى اللِثات وفى أنيابها شَنَب

ثم أنشده :

* أَبت هذه النفس إلّا آدّكارا * ٥

حتى إذا بلغ إلى قوله :

كأن الغُطامِط من غَلْيه   أراجيزُ أسلم تهجو غِفارا[1]

قال نصيب : ما هجت أسلم غفارا قطّ . فوَجَم الكميت .

وسئل الكسائىّ فى مجلس يونس عن أولِق : ما مثاله من الفعل ؟ فقال :
أفعل[2] . فقال له يونس[3] : استحييت لك ياشيخ ! والظاهر عندنا من أمر أولق أنه ١٠
فوعل من قولهم : أُلِق الرجلُ ، فهو مألوق ؛ أنشد أبو زيد :

تراقب عيناها القَطِيعَ كأنما   يخالطها من مَسّه مَسُّ أولَقِ[4]

وقد يجوز أن يكون : أفعل من وَلَق يَلِق إذا خَفّ وأسرع ؛ قال :

* جاءت به عنس من الشأم تلِقْ[5] *

---

(١) الغطامط : صوت موج البحر . وفى اللسان : « غليها » وكأنه يتحدث عن قدر فى البيت قبله . ١٥
(٢) فى د ، هـ ، ز بعده : « أفطل » .
(٣) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « مروان » . ومروان كأنه مروان بن سعيد المهلبىّ أحد أصحاب الخليل . له ترجمة قصيرة فى ياقوت .
(٤) هذا فى وصف ناقة . والقطيع : السوط . وانظر ص ٩ من الجزء الأوّل .
(٥) انظر ص ٩ من الجزء الأوّل ، وص ٢٩٩ من تهذيب الألفاظ . ٢٠

أى تخِفّ وتسرع . وهم يصفون الناقة — لسرعتها — بالحدّة والجنون ؛ قال القَطَامىّ :

يتبعن ساميةَ العينين تحسبها مجنونة أو ترى ما لا ترى الإبل[1]

والأولق : الجنون . ويجوز أيضا أن يكون فَوْعَلا من وَلَق هذه[2] . وأصلها[3] — على هذا — وَوْلق . فلمّا التقت الواوان فى أول الكلمة همزوا الأولى منهما ، على العبرة فى ذلك .

وسئل الكسائىّ أيضا فى مجلس يونس عن قولهم : لأضربنّ أيّهم يقوم ، لم لا يقال : لأضربن أيهم[4] . فقال : أىّ هكذا خُلِقَتْ .

ومن ذلك إنشاد الأصمعىّ لشُعْبة[5] بن الحجّاج قول فَرْوة[6] بن مُسَيك المُرادىّ :

فما جَبُنوا أنى أشُدُّ عليهم ولكن رأوا نارا تَحُسُّ وتَسْفَع

فقال شعبة : ما هكذا أنشدنا سِماك[7] بن حرب . إنما أنشدنا : (تُحَشّ) بالشين معجمة . قال الأصمعىّ : فقلت : تَحُسّ : تقتل ، من قول الله — تعالى — ﴿ إذ تَحُسُّونهم بإذنه[8] ﴾ أى تقتلونهم ، وتُحَشّ : توقَد . فقال لى شعبة : لو فرغتُ للزمتك .

---

(١) انظر ص ١٠ من الجزء الأوّل . (٢) سقط فى ش . (٣) فى د ، هـ : «أصله» .

(٤) «لأضربن أيهم» كذا فى الأصول وضبط فيها «أيهم» هنا بالنصب «وأيهم» الأولى بالرفع . ويبدو أن الأصل : « ضربت أيهم » فإن المنقول عن الكسائىّ أنه لا يرى أن يعمل فى أىّ الموصولة الماضى ، وأنه قال مقالته : «أى كذا خلقت » لما سئل عن هذا . أو الأصل : «لأضربن أيهم قام» فإنه يمنع هذا أيضا . (٥) هو الحافظ أحد أئمة الإسلام . مات سنة ١٦٠ كما فى الخلاصة .

(٦) فى اللسان (حسس) نسبته إلى أوس ، يعنى ابن حجر . وهو من قصيدة لأوس فى ديوانه . وقبله :

تكنفنا الأعداء من كل جانب لينتزعوا عرقاتنا ثم يرتعوا

(٧) هو أحد أعلام الحديث من التابعين مات سنة ١٢٣ (٨) آية ١٥٢ سورة آل عمران .

وأنشد رجل من أهل المدينة أبا عمرو بن العلاء قول ابن قيس الرُّقَيّات[(١)] :

إن الحوادث بالمدينة قــد أوجعْنَني وقــرَعن مَرْوتيَهْ

فانتهره أبو عمرو، فقال : ما لنا ولهذا الشعر الرخو! إن هذه الهاء لم توجد[(٢)] فى شىء من الكلام إلا أرْخَتْه . فقال له المدنىّ : قاتلك الله ! ما أجهلك بكلام العرب ! قال الله — عزّ وجلّ — فى كتابه : ﴿ ما أغْنَى عَنِّى مالِيَهْ . هَلَكَ عَنِّى سُلْطانِيَهْ ﴾[(٣)] وقال : ﴿ يَا لَيْتَنِى[(٤)] لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ . ولم أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ[(٥)] ﴾ فانكسر أبو عمرو انكسارا شديدا . قال أبو هِفّان : وأنشــد هذا الشعرَ عبدَ الملك بن مَرْوان ، فقــال : أحسنت يا ابن قيس ، لو لا أنك خَنَّثْت قافيتــه[(٦)] . فقال يا أمير المؤمنين ما عدوتُ قول الله — عز وجل — فى كتابه ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّى مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِيَهْ ﴾ فقال له عبد الملك : أنت فى هذه[(٧)] أشعر منك فى شعرك .

قال أبو حاتم : قلت للأصمعىّ : أتجيز[(٨)] : إنك لتُبْرِق لى وتُرْعِد؟ فقال : لا ، إنما هو تَبْرُقُ وتَرْعُدُ . فقلت له : فقد قال الكُمَيت :

أَبْــرِق وأرعِــد يا يزيــد فمــا وعيــدُك لى بضائر

---

(١) زيادة فى ط . وبيت قيس من قصيدة فى ديوانه يقولها فى رثاء من مات من أهله فى وقعــة الحرّة . وقبله :

ذهب الصبا وتركت غيّتيه ورأى الغوانى شيب لمتيه
وهجــرنى وهجرتهن وقــد غنيت كرائمها يطفن بيــه
إذ لمتى ســوداء ليس بهــا وضح ولم أفجع بإخوتيــه
الحــاملين لواء قومهــم والذائدين وراء عورتيه

(٢) د ، هـ : « تدخل » .

(٣) آيتا ٢٨ ، ٢٩ من الحاقة . (٤) آيتا ٢٥ ، ٢٦ من سورة الحاقة .

(٥) فى ط بعده : « وتعسه » . (٦) فى د ، هـ ، ط : « قوافيه » .

(٧) فى د ، هـ ، ط « هذا » . (٨) سقط فى ش .

فقال : هذا جُرْمُقانيٌّ[1] من أهل الموصل ، ولا آخُذُ بلغته . فسألت عنها أبا زيد الأنصاريّ ، فأجازها . فنحن كذلك إذ وقف علينا أعرابيّ مُحْرِم ، فأخذنا نسأله . فقال (أبو زيد)[2] : لستم تحسنون أن تسألوه . ثم قال له[3] : كيف تقول : إنك لتبرق لى وترعد؟ . فقال له الأعرابيّ : أفى الجَخيف تعنى؟ أى التهدّد . فقال : نعم . فقال الأعرابيّ : إنك لتُبْرِق لى وتُرْعِد . فعدت إلى الأصمعيّ ، فأخبرته ، فأنشدنى :

إذا جاوزَتْ من ذات عِرْق ثَنِيَّةً ... فقل لأبى قابوسَ : ما شئتَ فارعُدِ

ثم قال لى : هكذا[4] كلام العرب .

وقال أبو حاتم أيضا : قرأت على الأصمعيّ رَجَز العجّاج ، حتى وصلت[5] إلى قوله :

* جَأْبًا ترى بِلِيتِه مُسَحَّجا[6] *

فقال : ... تَلِيله[7] (فقلت : بليته . فقال : تليله) مسحّجا ، فقلت له : أخبرنى به مَن سمعه من فلق فِى رؤبة ، أعنى أبا زيد الأنصاريّ ، فقال : هذا لا يكون (فقلت : جعل (مُسَحَّجا) مصدرا أى تسحيجا . فقال : هذا لا يكون)[8] . فقلت : قال جرير :

* ألم تعلم مُسَرَّحِىَ القوافى[9] *

أى تسريحى . فكأنه توقّف . فقلت : قد قال الله — تعالى — ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ[10] كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾، فأمسك .

---

(١) هو واحد الجرامقة . وهم قوم بالموصل أصلهم من العجم .
(٢) زيادة فى ط . (٣) زيادة فى د ، هـ . (٤) فى د ، هـ ، ط : « هذا » .
(٥) فى د ، هـ : « إذا وصلت » . (٦) انظر ص ٣٦٦ من الجزء الأوّل .
(٧) سقط فى ش . (٨) سقط ما بين القوسين فى ش .
(٩) انظر ٣٦٧ من الجزء الأوّل . (١٠) آية ١٩ سورة سبأ .

ومن ذلك إنكار أبي حاتم على عُمارة بن عَقيل جمعه الريح على أرياح . قال : فقلت (له فيه)[1] : إنما هي أرواح . فقال : قد قال — عز وجل — ﴿وَأَرْسَلْنَا[2] الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ وإنما الأرواح جمع رُوح . فعلمت بذلك أنه (ممن لا)[3] يجب أن يؤخذ عنه .

وقال أبو حاتم : كان الأصمعي ينكر زوجة ، ويقول : إنما هي زوج . ويحتج بقول الله — تعالى — ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[4] قال : فأنشدته قول ذي الرمة :

أذو زوجة في المصر أم ذو خصومة[5] أراك لها بالبصرة العام ثاويا

فقال : ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقّالين . قال : وقد قرأنا عليه (من قبل)[6] لأفصح الناس فلم ينكره :

فبكى بناتي شجوهنّ وزوجتي والطامعون إليّ ثم تصدّعوا[7]

وقال آخر[8] :

من منزلي قد أخرجتني زوجتي تهِرُّ في وجهي هرير الكلبة[9]

---

(١) سقط ما بين القوسين في ش .
(٢) آية ٢٢ سورة الحجر .
(٣) في د ، ه : « ليس » .
(٤) آية ٣٧ سورة الأحزاب .
(٥) من قصيدة له في مدح بلال بن أبي بردة . وهذا قول العجوز المذكورة في قوله قبل :

تقول عجوز مدرجي مترّحا على بابها من عند أهلي وغاديا

يقول : إنه ترك البادية وأقام بالبصرة ، وهي ما عناه بالمصر ، فكان يمرّ في طريقه على عجوز ، فقالت له وقد علمت أنه ليس من البصرة : هل لك زوجة هنا أو أنت ذو خصومة فلك قضية عند الحاكم ؟ . وانظر الديوان والكامل بشرح المرصفي ١٨٣/٤ .
(٦) سقط ما بين القوسين في ش .
(٧) من قصيدة مفضلية لعبدة بن الطبيب . وقبله :

ولقد علمت بأن قصري حفرة غبراء يحملني إليها شرجع

قصري أي آخر أمري . والحفرة القبر ، والشرجع : النعش ، والشجو : الحزن . يقول : إن خاصته وأحياءه يبكون عليه مدة إذا مات ، ثم يتفرقون لشأنهم وينسونه . وانظر شرح المفضليات لابن الأنباري ٣٠١
(٨) في د ، ه ، ط : « الآخر » .
(٩) في مجالس ابن حنزابة بعد هذا البيت : « وإنما لج الأصمعي لأنه كان مولعا بأجود اللغات ، ويردّ ما ليس بالقوي ، وذلك الوجه أجود الوجهين » .

وقد[1] كان يعاب ذو الرمة بقوله :

حتى إذا دوّمت فى الأرض راجعه كِبْر ، ولو شاء نجّى نفسَه الهربُ[2]

فقيل : إنما يقال : دوّى فى الأرض ، ودوّم فى السماء .

وعيب أيضا فى قوله :

* والجيدِ من أُدمانة عَنُودِ[3] *

فقيل : إنما يقال[4] : أدماء وآدم . والأُدْمان جمع ؛ كأحمر وحُمْران ، وأنت لا تقول : حُمرانة ولا صُفْرانة . وكان أبو علىّ يقول : بَنَى من هذا الأصل فُعلانة ؛ كخُمصانة .

وهذا ونحوه ممّا يُعتدّ فى أغلاط العرب ؛ إلا أنه لمّا كان من أغلاط هذه الطائفة القريبة العهد ، جاز أن نذكره فى سَقَطات العلماء . ويحكى أن أبا عمرو رأى ذا الرُمّة فى دكّان طحّان بالبصرة يكتب ، قال : فقلت : ما هـذا يا ذا الرمة ! فقال : اكتم علىّ يا أبا عمرو . ولمّا قال أيضا :

كأنّما عينُهـا منها وقـد ضَمَرت وضمّها السير فى بعض الأَضَى مِيمُ[5]

فقيل له[6] : من أين عرفت الميم ؟ فقـال : والله ما أعرفها ؛ إلا أنى رأيت معلّما خرج إلى البادية فكتب حرفا ، فسألته عنه ، فقال : هـذا[7] الميم ؛ فشبّهت به عين الناقة . وقد أنشدوا :

* كما بُيّنت كاف تلوح وميمها[8] *

---

(١) سقط فى ش ، ط . (٢) انظر ص ٢٨١ من هذا الجزء . (٣) انظر ص ٢٨٠ من هذا الجزء . (٤) فى د ، هـ ، ط : «هى» . (٥) هذا فى وصف ناقته المذكورة قبل فى قوله :

هل تدنينـك من خرقاء ناجية وجناء يجاب عنها الليل علكوم

العلكوم : القوية الصلبة من الإبل . والأضى جمع الأضاة ، وهو الغدير والمستنقع . يقول : إن عينها إذا جهدها السير غارت ونحفت فإذا وردت ماء الأضى ورأى الناظر خيالها فيـه بدت عينها كحرف الميم

(٦) فى ط : «قيل» . (٧) فى ط : «هذه» . (٨) صدره :

* أهاجتك آيات أبان قديمها *

والشعر للراعى . وانظر الكتاب ٢/ ٣١

وقد قال أبو النجم :

أقبلتُ من عند زياد كالخرِف   تخطُّ رجـــلاى بخط مختلف

* تكتّبان فى الطريق لامَ ألِف[1] *

وحكى أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدىّ عن أحمـد بن يحيى عن سَـلَمة قال : حضر الأصمعىّ وأبو عَمْرو الشيبانىّ عند أبى السمراء، فأنشده[2] الأصمعىّ :

بضرب كآذانـــ الفِراء فُضولُه   وطعنٍ كتَشْهاق العَفَا هَمّ بالنهق[3]

ثم ضرب بيده إلى فَرْوكان بقربه، يوهم أن الشاعر أراد : فَرْوًا . فقال أبوعمرو: أراد الفَرْو[4] . فقال الأصمعىّ : هكذا راويتكم[5] ! .

ويحكى عن رؤبة فى توجّهــه إلى قُتَيبة بن مسلم أنه قال : جاءنى رجلان ، فجلسا إلىّ وأنا أنشد شيئا من شـعرى، فهمسا[6] بينهما ، فتفقت[7] عليهما ، فهمدا .

(١) زياد صديق له كان يسقيه الشراب فينصرف من عنــده ثملا كالخرف ، وهو الذى فسد عقله لكبر . وقــوله : تكتبان لام ألف أى لاما وألفــا ، أى تارة يمشى معوجّا فتخطّ رجلاه خطّا شبيها باللام، وتارة يمشى مستقيما فتخطّ رجلاه خطّا شبيها بالألف . وانظر الخزانة فى الشاهد السابع .

(٢) فى د ، ه : «فأنشد» . (٣) كأن هذا البيت مركب من بيتين أولهما لأبى الطمحان القينى ، وهو :

بضرب يزيل الهام عن سكناته   وطعن كتشهاق العفاهم بالنهــق

والثانى لمالك بن زغبة الباهلىّ ، وهو :

بضرب كآذانــ الفراء فضوله   وطعن كإيزاغ المخاض تبــورها

وقد ورد الأول فى اللسان (عفا) والآخر فى اللسان (فرأ) والفراء جمع الفرأ ، وهو حمار الوحش . والعفا ولد حمار الوحش . وانظر الجواليق على أدب الكاتب ٢٩٧ . (٤) فى ش : « الفراء » .

(٥) كذا فى ط ، ه . وفى ش : «رأيتكم» وهو تحريف . (٦) فى الموشح : «فتغامزا بى» .

(٧) كذا فى الأصــول ، ولم يتوجه لى معناها . ويبدو أنها محرفة عن « فتقبعت » وهو ما جاء فى الموشح ١٩٢ . والتقبع من القبع، وهو فى الأصل صوت يردّده الفرس من منخريه إلى حلقه ، ويكون عند رؤيته شيئا يكرهه أو يتقيــه ، يريد أنه أظهر لهما الكراهة . وقــد يكون الأصــل : فنفتّ عليهما أى غضبت ، من النفت .

ثم سألت عنهما ، فقيل لى : الطِرِمّاح والكُمَيت . فرأيتهما ظريفين ، فأنِست بهما . ثم كانا يأتيانى ، فيأخذان الشىء بعد الشىء من شعرى ، فيودعانه أشعارهما .

وقد كان قدماء أصحابنا يتعقّبون رؤبة وأباه ، ويقولون : تهضّما اللغة ، وولّداها ، وتصرّفا فيها ، غير تصرّف الأقحاح فيها . وذلك لإيغالهما فى الرجز ، وهو مما يَضطرّ إلى كثير من التفريع والتوليد ؛ لِقِصَره[1] ، ومسابقة قوافيه .

وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد بإسناده عن الأصمعىّ قال : قال لى[2] الخليل : جاءنا رجل فأنشدنا :

* ترافع العِزّ بنا فارفنععا[3] *

فقلنا[4] : هذا لا يكون . فقال : كيف جاز للعجّاج أن يقول :

* تقاعس العِزُّ بنا فاقعنسسا *

فهذا ونحوه يدلّك على منافرة القوم لهما ، وتعقّبهم[5] إياهما ، وقد ذكرنا هذه الحكاية فيما مضى[6] من هذا الكتاب ؛ وقلنا فى معناها : ما[7] وجب[8] هناك .

وحَكَى الأصمعىّ قال : دخلت على حمّاد[9] بن سَلَمة وأنا حَدَث ، فقال لى : كيف تنشد قول الحُطَيئة : (أولئك[10] قوم إن بنوا أحسنوا ماذا . فقلت) :

أولئك قوم إن بَنَوا أحسنوا البِنَى ... وإن عاهدوا أوفَوا وإن عقدوا شدّوا

---

(١) فى ط : «لقصروزنه» . (٢) سقط فى ش . (٣) انظر ص ٣٦١ من الجزء الأوّل .
(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ط : «فقلت» . (٥) فى د ، هـ ، ط : «تتبعهم» .
(٦) انظر ص ٣٦٠ من الجزء الأوّل . (٧) فى د ، هـ ، ط : «بما» .
(٨) فى ط : «يجب» . (٩) هو بصرىّ من كبار المحدّثين . مات سنة ١٦٧ هـ .
(١٠) سقط ما بين القوسين فى ش .

فقال : يا بُنَيّ، أحسنوا البُنا . يقال : بنى، يبنى، بناء فى العُمْران ، و بنا يبنو بُنًّا[1] ، فى الشرف . هكذا هذه الحكاية، رويناها عن بعض أصحابنا . وأمّا الجماعة فعندها أن الواحد من ذلك : بُنْية وبِنْية ؛ فالجمع على ذلك : البُنَى، والبِنَى .

وأخبرنا أبو بكر محمد بن علىّ بن القاسم الذهبىّ بإسناده عن أبى عثمان أنه كان عنـد أبى عُبَيدة، فجاءه رجل ، فسأله ، فقال له : كيف تأمر من قولنا : عُنِيتُ بحاجتك ؟ فقال له أبو عُبيـدة : أُعْنَ بحاجتى . فأومأت إلى الرجل : أى ليس كذلك . فلمّـا خلونا قلت له : إنمـا يقال : لِتُعْنَ بحاجتى . قال : فقـال لى أبو عبيدة : لا تدخل إلىّ . فقلت : لم ؟ فقال : لأنك كنت مع رجل خُوزىّ[2]، سرق منى عاما أوّل قَطيفة[3] لى . فقلت : لا والله ما الأمر كذلك : ولكنك سمعتنى أقول ما سمعت، أو كلاما هذا معناه .

وحدّثنا أبو بكر محمـد بن علىّ المراغىّ قال : حضر الفـرّاءُ أبا عُمَر الجَرْمىّ، فأكثر سـؤاله إياه . قال : فقيل لأبى عُمَر : قـد أطال سؤالك ؛ أفلا تسأله ! فقال له أبو عمـر : يا أبا زكرياء ، ما الأصـل فى قُمْ[4] ؟ فقـال : أُقْوُمْ . قال : فصنعوا ماذا ؟ قال : استثقلوا الضمة على الواو، فأسكنوها، ونقلوها إلى القاف . فقال له أبو عُمَر : (هذا خطأ[5]) : الواو إذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصحيح ، ولم تستثقل الحركات فيهـا . ويدلّ على صحّـة قول أبى عمر إسكانهم إياها وهى مفتوحة فى نحو يخاف وينام؛ ألا ترى أن أصلهما[6] : يَخْوَف ، ويَنْـوَم . و إنمـا إعلال[7] المضارع هنا محمول على إعلال[7] المـاضى . وهذا مشروح فى موضعه .

---

(١) فى ش : « ينى » .
(٢) أى من الخوز وهم سكان خوزستان فى بلاد فارس .
(٣) فى اللسان (عنا) : «عام» .
(٤) فى ط : « كيف » .
(٥) فى ط : « قد أخطأت » .
(٦) كذا فى ط . وفى ش : « أصلها » .
(٧) فى ط : « اعتلال » .

ومن ذلك حكاية أبى عُمَر(١) مع الأصمعىّ وقد سمعه يقول : أنا أعلم الناس بالنحو، فقال له الأصمعىّ : (يا أبا عمر(٢)) كيف تنشد (قول الشاعر(٣)) :

قد كنّ يَخْبَأن الوجوه تستّرا   فالآن حين بدأن للنُّظّار

بدأن أو بدين ؟ فقال أبو عمر : بَدَأْنَ . فقال الأصمعىّ : يا أبا عمر، أنت أعلم الناس بالنحو ! — يمازحه — إنما هو بَدَوْن ، أى ظهرن . فيقال : إن أبا عمر تغفّل الأصمعىّ ، فجاءه يوما وهو فى مجلسه ، فقال له أبو عمر : كيف تحقّر مختارا؟ فقال الأصمعىّ : مُخَيْتِير . فقال له أبو عمر : أخطأت ؛ إنما هو مُخَيِّر أو مُخَيْيِر ؛ تحذف التاء ؛ لأنها زائدة .

حدّثنى أبو علىّ قال : اجتمعت مع أبى بكر بن الخيّاط(٤) عند أبى العبّاس المعمرىّ بنهر مَعْقِل ، فى حديث حدّثنيه طويل . فسألته عن العامل فى (إذا) من قوله — سبحانه — : ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾(٥) قال : فسلك فيها مسلك(٦) الكوفيين . فكلّمته إلى أن أمسك . وسألته عن غيرها ، وعن غيرها ، وافترقنا . فلمّا كان الغد اجتمعْتُ(٧) معه عند أبى العباس ،

(١) هو الجرمىّ . (٢) سقط مابين القوسين فى ش . (٣) ثبت ما بين القوسين فى ط . والشاعر هو الربيع بن زياد فى قصيدة يرثى بها مالك بن زهير العبسىّ . وقبله :

من كان مسرورا بمقتل مالك   فليأت نسوتنا بوجه نهار

يجد النساء حواسرا يندبنه   يلطمن أوجههنّ بالأسحار

ويقول التبريزى فى شرح البيت : «أى كانت نساؤنا يخبأن وجوههنّ عفة وحياء . فالآن ظهرن للناظرين لايعقلن من الحزن» وانظر شرح التبريزى للحماسة (التجارية) ٣٨/٢

(٤) هو محمد بن أحمد مات سنة ٣٢٠ . (٥) آية ٧ سورة سبأ .

(٦) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ط : «مذهب» . وكان مذهب الكوفيين أن «إذا» متعلقة بقوله : «لفى خلق جديد» وهذا لا يجيزه البصريون لأن مابعد «إن» لا يعمل فيما قبلها عندهم . وإنما «إذا» عندهم متعلقة بفعل محذوف أى تبعثون ، وهى جملة اعتراضية بين «ينبئكم» ومعموله : «إنكم لفى خلق جديد» . (٧) فى ط : «من الغد» .

وقد أحضر جماعة من أصحابه ، فسألونى ، فلم أرَ فيهم طائلا . فلمّا انقضى سؤالهم قلت لأكبرهم : كيف تبنى من سفرجل مثل عنكبوت ؟ فقال : سَفَرُّوت[1] . فلما سمعت ذلك قمت فى المسجد قائما ، وصفّقت بين الجماعة : سفرروت ! سفرروت ! فالتفت إليهم أبو بكر ، فقال : لا أحسن الله جزاءكم ! ولا أكثر فى الناس مثلكم ! وافترقنا ، فكان آخر العهد به[2] .

قال أبو حاتم : قرأ الأخفش — يعنى أبا الحسن — : « وقولوا[3] للناس حُسْنَى » فقلت : هذا لا يجوز ؛ لأن (حُسْنَى) مثل فُعْلَى[4] ، وهذا لا يجوز إلا بالألف واللام . قال : فسكت . قال أبو الفتح : هذا عندى غير لازم لأبى الحسن ؛ لأن (حسنى) هنا غير صفة[5] ، وإنما هو مصدر بمنزلة الحُسْن ؛ كقراءة غيره : ﴿وقولوا للناس حُسْنًا﴾ ومثله فى الفِعْل والفِعْلَى : الذِكْر والذِكْرَى ، وكلاهما مصدر . ومن الأول البؤس والبؤسى ، والنُعْم والنعمى . ولذلك نظائر .

وروينا — فيما أظنّ — عن محمد بن سَلَّام الجمحىّ قال : قال لى يونس ابن حبيب : كان عيسى بن عُمَر يتحدّث فى مجلس فيه أبو عمرو بن العلاء . فقال عيسى فى حديثه : ضربه فحُشَّت[6] يدُه . فقال أبو عمرو : ماتقول يأبا عمر ! فقال عيسى : فَحَشَّت يدُه . فقال أبو عمرو : فَحَشَّت يده[7] . قال يونس : التى ردّه عنها جيّدة . يقال : حُشَّت يده — بالضمّ — ، وحَشَّت يدُه — بالفتح — ، وأَحَشَّتْ .

وقال يونس : وكانا إذا اجتمعا فى مجلس لم يتكلّم أبو عمرو مع عيسى ؛ لحسن إنشاده وفصاحته .

---

(١) وهذا خطأ . وإنما هو سفرجوت . (٢) فى ط : « بهم » .

(٣) آية ٨٣ سورة البقرة . وهذه القراءة تعزى إلى الحسن البصرىّ .

(٤) فى د ، هـ : « فضلى » . (٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ : « ليس » وفى ط : « ليست » .

(٦) أى يبست ، وأكثر ما يكون ذلك فى الشلل . (٧) سقط فى ش .

الزيادىّ عن الأصمعىّ قال : حضر الفرزدق[1] مجلس ابن أبى إسحق، فقال له : كيف تنشد هذا البيت :

وعينان قال الله كُونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر[2]

فقال الفرزدق : كذا أُنشِد . فقال ابن أبى إسحق : ما كان عليك لو قلت : فَعُولَين ! فقال الفرزدق : لو شئت أن تسبِّح لسبَّحت . ونهض فلم يعرف أحد فى المجلس ما أراد بقوله : لو شئتَ أن تسبِّح لسبَّحت ، أى لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك ، وإنما أراد : أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر (قال[3] أبو الفتح : كان هنا تامّة غير محتاجة إلى الخبر ، فكأنه قال : وعينان قال الله : احدُثا فحدثتا ، أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا) .

وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال : سأل رجل سيبويه عن قول الشاعر[4] :

* يا صاحِ ياذا الضامرُ العَنْسِ *

فرفع سيبويه (الضامر) فقال له الرجل : إن فيها

* والرحلِ (ذى الأقتاد[5]) والحِلْسِ *

---

(١) وفى مجالس كاتب ابن حنزابة كتب فى الهامش على هذا البيت : « حاشية : هذا البيت لذى الرمة ، وسؤال الفرزدق عنه غلط فيما أحسب » وهذا لا بعد فيه ، فقد كان ذو الرمة والفرزدق متعاصرين ، وكان ذو الرمة معروفا بالشعر فى زمن الفرزدق .

(٢) قبله :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر

(٣) ثبت ما بين القوسين فى د ، هـ ، ط . وسقط فى ش . وفى ابن حنزابة أنه يجوز نصب فعولين على القطع أى الحال من فاعل « كانتا » على تمامها . (٤) هو خالد بن المهاجر فى رواية الأغانى . وانظر الخزانة فى الشاهد العشرين بعد المائة . (٥) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ط : « والأقتاب » . يريد أن عجز البيت يقضى أن تكون « ذا » فى الصدر بمعنى صاحب فيجر « الضامر » بالإضافة ، ولا تكون « ذا » إشارية فيرفع « الضامر » .

فقال سيبويه : من هذا هَرَبت[1] . وصعد فى الدَّرَجة . قال أبو الفتح : هذا عندنا[2] محمول على معناه دون لفظه . و إنما أراد : ياذا العنِس الضامر ، والرحل (ذى الأقتاد) لحمله على معناه ؛ (دون[2] لفظه) .

قال أبو العبّاس : حدَّثنى أبو عثمان قال : جلست فى حَلْقة الفرّاء ، فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلّا فى شعر . وأنشد : ٥

مَن كان لا يزعم أنّى شاعرُ . فيَــدْنُ مِنّى تنهــه المزاجرُ[3]

قال : فقلت له : لم جاز فى الشعر ولم يجز فى الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يُضطر فيــه الشاعر ، فيحذِف . قال : فقلت : وما الذى اضطــرّه هنا ، وهو يمكنه أن يقول : فليدن منىّ ؟ قال : فسأل عنىّ ، فقيل له : المــازنىّ ، فأوسع لى . قال أبو الفتح : قد كان يمكن الفرّاء أن يقول له : إن العرب قد تلزم[4] الضرورة فى الشعر ١٠ فى حالِ السعة ؛ أُنْسًا بها (واعتيادا لها)[5] ، و إعدادا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها ؛ ألا ترى إلى قوله[6] :

قد أصبحتْ أمُّ الخِيار تَدّعى عــلىّ ذنبــا كُلُّه لم أصنــعِ

---

(١) الذى فى الخزانة عن الأخفش : « بلغنى أن رجلا صاح بسيبويه فى منزله وقال : كيف تنشد هذا البيت ؟ فأنشده إياه مرفوعا . فقال الرجل : ١٥

* والرحل والأقتاب والحلس *

فتركه سيبويه وصعد إلى منزله ، فقال له : أين لى علام عطف؟ فقال سيبويه : فلم صعدت الغرفة ! إنى فررت من ذلك » ويتبين من هذا أن قوله : « من هنا هربت » بعد صعوده فى الدرجة ؛ لا كما هنا . هذا ، وفى مجالس ابن حنزابة أن السائل سلمة بن عيّاش ، والمسئول أبو عمرو بن العلاء .

(٢) سقط فى ش . ويريد ابن جنى فى الجواب عن سيبويه أن الشاعر لما قال : يا هذا الضامر العنس كأنه قال : ياهذا الضامر عنسه ، وإذا كان عنسه ضامرا كان ذا عنس ضامر ، فكأنه فى المعنى : ياذا الضامر العنس أى ياصاحب الضامر العنس ؛ فساغ له أن يعطف عليه : والرحل ... ٢٠

(٣) هذا البيت أورده الفرّاء فى معانى القرآن ١ / ١٦٠ ، ولم ينسبه .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ط : « تلتزم » . (٥) سقط مابين القوسين فى ش .

(٦) أى أبى النجم . وانظر الكتاب ١ / ٤٤ ، والخزانة فى الشاهد ٥٦ ٢٥

فرفع للضرورة ، ولو نصب لمـّا كسر الوزن . وله نظائر . فكذلك قال : (فيدن منى) وهو قادر على أن يقول : (فليدن منى)؛ لِمـّا[1] ذكرت .

والمحفوظ فى هذا قول أبى عمرو لأبى خَيْرة وقد قال : استأصل الله عِرْقاتَهم[2] — بنصب[3] التاء — : هيهات ، أبا خيرة لان جِلدك ! ثم رواها أبو عمرو فيما بعد .

وأجاز أيضا أبو خَيْرة : حَفَرْت إراتَك، جمع إرة[4] . وعلى نحوه إنشاد الكوفيين :

* ألا يزجرُ الشيخ الغيورُ بنـاتَه[5] *

و إنشادهم أيضا :

فلمّـا جلاها بالإيام تحيّزَتْ ثُبَـاتًا عليها ذُلُّهـا واكتئابها[6]

وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء فى موضع النصب . (وأما[7]) عِرقاتهم فواحدة ؛ كسِعلاة . وكذلك إراة : عِلَفة ، وأصلها : وِئْرة : فِعَلة ، فقلبت الفاء إلى موضع اللام ، فصار : (إرَوة ، ثم قلبت الواو ألفا فصار[8]) إراة ؛ مثل الحادى ، وأصله : الواحد ، فقلبت الفاء إلى موضع اللام ، فصار وزنه على اللفظ : عالفا . ومثله قول القطامىّ :

* ولا تَقَضَّى بواقى دَيْنها الطادى[9] *

أصـله : الواطد ، ثم قُلِب إلى عالف . وأما ثُبَـاة ففُعَلة من الثبة ، وأما بنـاته ففَعَلة ؛ كَقناة ؛ كما أن ثُبَاة ، وسمعت لغاتهم إنمـا (هى واحدة[10]) ؛ كرُطَبة .

---

(١) فى د ، ه : «على ما» . (٢) انظر ص ٣٨٤ من الجزء الأوّل . (٣) كذا فى ش . وفى ط : « فنصب » . (٤) هى موقد النار . (٥) فى ش : «ينشد» فى مكان «يزجر» .

(٦) هذا من شعر لأبى ذؤيب الهذلى فى وصف النحل والرجل المشتار لعسلها . والإيام : الدخان . يقول : إن النحل لجأت إلى خلاياها ، فدخّن عليها فخرجت وبرزت ، وهنا تحيّزت وتضامّت جماعات يبدو عليها الذلّ والاكتئاب ، فقد تمكّن منها المشتار . وانظر ديوان الهذليين (الدار) ١/٧٩

(٧) فى د ، ه : « فأما » . (٨) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٩) انظر ص ٨٧ من الجزء الثانى . (١٠) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ط : « هما واحد » .

هذا كله إن كان ما رووه — من فتح هذه التاء — صحيحا ومسموعا من فصيح يؤخذ بلغته، ولم يُجز أصحابنا فتح هـذه التاء فى الجماعة ، إلا شيئا قاسه أبو عثمان ، فقال : أقول : لا مسلماتَ لك — بفتح التاء — ، قال : لأن الفتحة الآن ليست لـ(ـمسلمات) وحدها، و إنما هي لها ولـ(ـلا) قبلها . و إنما يُمتنع[1] من فتح هذه التاء ما دامت الحركة فى آخرها لهـا وحدها . فإذا[2] كانت لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك[3] الحظر الذى كان عليها . وتقول على هذا : لا سِمَاتَ بإبلك — بفتح[4] التاء — على ما مضى . وغيره يقول : لا سِماتِ بهـا — بكسر[5] التاء — على كل حال . وفى هـذا مسألة لأبى علىّ — رحمه الله — طويلة حَسَنة .

وقال الرياشىّ : سمعت أبا زيد يقول : قال المنتَجِع : أُغْمِى على المريض ، وقال أبو خَيرة : غُمِى عليه . فأرسلوا إلى أم أبى خَيْرة ، فقالت : غُمِى على المريض . فقال لها المنتجع : أفسدك ابنك . وكان ورَّاقا .

وقال أبو زيد : قال منتجع : كمْء واحدة وكَمْأة للجميع . وقال أبو خَيْرة : كَمْأة واحدة ، وكمْء للجميع ؛ مثـل تمرة وتمر ؛ قال : فمر بهما رؤبة ، فسـألوه ، فقال كما قال منتجع[6] . وقال أبو زيد : قد يقال : كَمْأة وكمْء ؛ كما قال أبو خيرة .

وأخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجّاج عن أبى علىّ بشر بن موسى الأسدىّ عن الأصمعىّ ، قال : اختلف رجلان ، فقال أحدهما : الصـقر ، وقال الآخر : السَـقْر . فتراضيا بأول وارد يرد عليهما ، فإذا رجل قد أقبـل ، فسألاه ، فقال : ليس كما قلت أنت ، ولا (كما[7] قلت أنت) ؛ إنمـا هو الزَقْر .

---

(١) فى ط : « يمنع » . (٢) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ط : « فأما إذا » .
(٣) ثبت فى ط . (٤) فى ط : « فيفتح » .
(٥) فى ط : « فيكسر » . (٦) فى د ، هـ : « أبو خيرة » . وفى مجالس كاتب ابن حنزابة بعده : « وقال الأصمعى كما قال أبو خيرة » . (٧) فى ط : « ما قال هو » .

وقال الرياشيّ: حدّثني الأصمعيّ، قال: ناظرني المفضّل عند عيسى بن جعفر، فأنشد بيت أوس :

وذاتُ هِدْمٍ عارٍ نواشرُها تُصْمِتُ بالماء تَوْلَبًا جَذِعا (١)

فقلت : هذا تصحيف؛ لا يوصف التولب بالإجذاع؛ وإنما هو : جَدِعا، وهو السيّء الغِذاء . قال : فجعل المفضّل يُشَغِّب، فقلت له : تكلم كلام النمل وأصب . لو نفخت في شَبُّور (٢) يهوديّ ما نفعك شيئا .

ومن ذلك إنكار الأصمعيّ على ابن الأعرابيّ ما كان رواه ابن الأعرابيّ لبعض ولد سعيد بن سَلْم بحضرة سعيد بن سلم لبعض بني كلاب :

سمين الضواحي ، لم تؤرّقه ليلة وأنعم أبكار الهموم (٣) وعُونها

---

(١) قبله :

لبيكك الشرب والمدامة والـ ـفتيان طرّا وطامع طمعا

والهدم : الثوب المرقع البالي . والنواشر : عروق ظاهر الكف أو عصب الذراع . والتولب : الصغير من حمر الوحش ، استعاره للصبيّ . وتصمت : تسكت وتعلل ، يقول : ليس لها لبن من الضرّ وشدة الزمان ، فهي تعلله بالماء . وانظر الأمالي ٣ ٣٥ .

(٢) هو البوق . وفي محيط المحيط أنه معرّب شوفر بالعبرية .

(٣) في ط : « الخطوب » في مكان « الهموم » وفي د ، هـ : « المعاني » . وقبله :

رأت نضو أسفار أميمة قاعدا على نضو أسفار فجنّ جنونها

فقالت :من أيّ الناس أنت؟ومن تكن فإنك راعي صرمة لا تزينها

فقلت لها : ليس الشحوب على الفتى بعار ولا خير الرجال سمينها

عليك براعي ثلة مسلحبة يروح عليه محضها وحقينها

والثلة : قطيع الغنم . ومسلحبة : منبطحة وممتدّة . والمحض : اللبن الخالص . والحقين : اللبن يجعل في السقاء ليخرج زبدته . والضواحي : ما ظهر فيه و بدا . وأبكار الهموم ما يبدأ منها ، والعون جمع عوان ، وهي التي تجب بعد بطنها البكر ، يريد الهموم التي استمرّت وبقيت عنده . وانظر مجالس كاتب ابن حنزابة ، واللسان (ضحا) . ولم ينسب هذا الشعر . ويقول المعلق على معاني ابن قتيبة ٥٦٠ : أحسبه للخيل السعديّ .

فرفع ابن الأعرابيّ (ليلة)، ونصبها الأصمعيّ، وقال: إنما أراد: لم تؤرّقه أبكار الهموم وعُونها[1] ليلةً، وأنعم أى زاد[2] على ذلك. فأُحضر ابن الأعرابيّ، وسئل عن ذلك، فرفع (ليلة) فقال الأصمعيّ لسعيد: من لم يحسن هذا القدر فليس بموضع لتأديب ولدك، فنحّاه سعيد، فكان ذلك سبب طعن ابن الأعرابيّ على الأصمعيّ.

محمد بن يزيد قال: حدّثنى أبو محمد التّوّزيّ عن أبى عمرو الشيبانيّ قال: كنا بالرَّقّة، فأنشد الأصمعيّ:

عَنَتًا باطلا وظلما كما تُعْـ ... ـتَرُ عن حَجْرة الرَّبيض الظباء[3]

فقلت: يا سبحان الله! تُعْتَر من العَتيرة. فقال الأصمعيّ: تعتر أى تطعن بعنزة[4].

فقلت: لو نَفَخت فى شَبُّور اليهوديّ، وصحت إلى التنادى[5]، ما كان إلا تعتر، ولا ترويه بعد اليوم إلا تُعْتَرُ. قال أبو العباس، قال لى التوزيّ: قال لى أبو عمرو: فقال: والله لا أعود بعده[6] إلى تَعنز.

---

(١) كذا فى ش. وفى ط: «المخلوب». وفى د، هـ: «المعانى».

(٢) أى زاد هذا الرجل الذى يصفه على هذه الأوصاف.

(٣) من معلقة الحارث بن حلزة، وقبله:

واعلموا أننا وإياكم فيـ ... ـما اشترطنا يوم احتلفنا سواء

والعنن: الاعتراض. والعتر: الذبح. والحجـرة: الناحية، أو هى الحظيرة تتخذ للغنم. والربيض: الغنم. يقول: إنكم تتعرضون لنا تعرضا باطلا، وتظلموننا ظلما، وتأخذوننا بذنوب غيرنا، كما تذبح الظباء عن الغنم. وكان من أمر الجاهلية أن ينذر الرجل لصنمه أن يذبح من غنمه، فإذا جاء وقت الوفاء بالنذر ضنّ بالغنم وذبح مكانها من الظباء.

(٤) هى رمح صغير.

(٥) كأنه يريد: إلى يوم التنادى، وهو يوم القيامة. ويقول الزمخشرى فى تفسير التنادى فى سورة غافر: «التنادى: ماحكى الله تعالى فى سورة الأعراف من قوله: ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار، ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة. ويجوز أن يكون تصايحهم بالويل والثبور».

(٦) فى ط: «بعدها».

وأنشد الأصمعيّ أبا توبة ميمون بن حفص مؤدّب عمرو بن سعيد بن سَلْم[1] بحضرة سعيد :

واحدةٌ أعضلكم شأنُها فكيف لو قمتَ على أربعِ[2] !

قال : ونهض الأصمعيّ فدار على أربع ، يَلْبِس بذلك على أبي توبة . فأجابه أبو توبة بما يشاكل فعل الأصمعيّ . فضحك سعيد ، وقال (لأبي توبة)[3] : ألم أنهك عن مجاراته في المعاني ، هذه صناعته .

وروى أبو زيد : ما يُعوِزُ[4] له شيء إلّا أخذه ، فأنكرها الأصمعيّ ، وقال : إنما هو (يُعْوِر) — بالراء — . وهو كما قال الأصمعيّ .

وقال الأثرم عليّ[5] بن المغيرة : مثقَل استعان بدَفَّيه[6] ، ويعقوب بن السكّيت حاضر . فقال يعقوب : هذا تصحيف ، إنما[7] هو : مثقل استعان بذَقَنه . فقال الأثرم : إنه يريد الرياسة بسرعة ، ودخل بيته . هذا في حديث لهما .

وقال أبو الحسن لأبي حاتم : ما صنعت في كتاب المذكّر والمؤنّث ؟ قال[8] : قلت : قد صنعتُ فيه شيئا . قال : فما تقول في الفردوس ؟ قال[9] : ذكر . قال : فإن الله — عزّ وجلّ — يقول : ﴿ الفِرْدَوْسَ هُمْ فيها خالدون ﴾[10] قال : قلت :

(١) كذا في نسخ الخصائص و إنباه الرواة . وفي معجم الأدباء و بغية الوعاة ٤٠١ : « جعفر » .

(٢) في د ، هـ ، ط : « أمرها » في مكان « شأنها » . ومعنى البيت : أنه تزوّج امرأة واحدة ، فيقول له : قد شقّ عليك أن تزوّجت واحدة ، فكيف لو تزوّجت أربعا !

(٣) ثبت ما بين القوسين في ط .

(٤) أي يظهر .

(٥) في د ، هـ ، ز : « ابن علي » .

(٦) مثنّى دفّ ، وهو الجنب .

(٧) سقط في ش . و يقال هذا المثل لمن يستعين بمن هو أذلّ منه وأعجز . وأصله أن البعير يحمل عليه الحمل الثقيل فلا يقدر على النهوض ، فيعتمد بذقنه على الأرض و يمدّ عنقه فلا يكون له في ذلك راحة .

(٨) كذا في د ، هـ ، ط : وسقط في ش .

(٩) في ط : « قلت » .

(١٠) آية ١١ سورة المؤمنين .

ذهب إلى الجنّة ، فأنّث . قال أبو حاتم : فقال لى التوزى : يا عاقل[1] ! أما سمعت قول النـاس : أسألك الفردوس الأعلى ، (فقلت يا نائم : الأعلى هنـا[2]) أفعل لا فَعْلَى ! قال أبو الفتح : لا وجه لذكره هنا ؛ لأن الأعلى لا يكون أبدا فعلى .

أبو عثمان قال : قال لى أبو عُبَيدة : ما أكذب النحويين ! يقولون : إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث ، وسمعتُ رؤبة ينشد :

* فكرّ فى عَلْقَى وفى مُكور[3] *

فقلت له : ما واحد العلق ؟ فقـال : عَلْقاة . قال أبو عثمان : فلم أفسّر له ؛ لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا . وقد ذكرنا نحو هذا فيما قبل، أو شرحناه .

قال أبو الفتح : قد أتينا فى هذا الباب من هذا الشأن على أكثر ممـا يحتمله هذا الكتاب، تأنيسا به، وبسطا للنفس بقراءته . وفيـه أضعاف هـذا، إلا أن فى هذا كافيا من غيره، بعون الله .

باب فى صدق النَّقَلة، وثقة الرُواة والحَمَلة

هذا موضع من هـذا الأمر، لا يعرِف صحّته إلا مَن تصـوّر أحوال السلف فيـه[4] تصوّرهم[5] ، ورآهم من الوفور والجلالة بأعيانهم ، واعتقد فى هـذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له[6] ، وعلم أنه لم يوفَّق لاختراعه[7] ، وابتـداء قوانينه وأوضاعه ، إلا البَرّ عند الله سبحانه، الحظيظ[8] بما نوّه به، وأعلى شأنه . أوَلا يعلم أن أمير المؤمنين

(١) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ط ، « غافل » . وكأن التوزىّ يردّ على أبى حاتم بهـذه الآية ويرى أن الوصف بالأعلى يفيد تأنيث الفردوس إذ توهم أنها كالغضبى . فرد عليه أبو حاتم بأن الأعلى أفعل لا فعلى . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش . (٣) انظر ص ٢٧٢ من الجزء الأوّل . وفى مجالس كاتب ابن حنزابة بعد إيراد القصة : « وحق ذا أن يكون علقى جمعا موضوعا على غير علقاة، ولكن كالشاء من شاة » . (٤) زيادة فى د ، ه . (٥) فى ط : « بصورهم » . (٦) زيادة فى ز، ط . (٧) فى ط : «لاختياره واختراعه» . (٨) كذا فى ش، ط . وفى د ، ه ، ز : « الحفيظ » والحظيظ : المحظوظ .

عليًّا — رضى الله عنه — هو البادئه ، والمنبّه عليه، والمنشئه والمرشِد[(١)] إليه . ثم تحقُّق[(٢)] ابن عباس، رضى الله عنه به، واكتفال أبى الأسود — رحمه الله — إياه، هذا، بعد تنبيه رسول الله — صلى الله عليـه وسلم — عليـه، وحضّه على الأخذ بالحظّ منه، ثم تتالى السلف — رحمهم الله — عليه، واقتفائهم — آخرا على[(٣)] أوّل — طريقه . و يكفى من بعدُ[(٤)] ما تعرِف[(٥)] حاله ، و يُتشاهد[(٦)] به من عِفّة أبى عمرو بن العلاء ومن كان معـه، ومجاورا زمانه . حدّثنا بعض أصحابنا — يرفعـه — قال : قال أبو عمرو بن العلاء — رحمه الله — : ما زدت فى شـعر العرب إلا بيتا واحدا . يعنى ما يرويه للأعشى من قوله :

وأنكرتنى وما كان الذى نكِرت ... من الحوادث إلا الشيب والصَلَعا

أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر[(٧)]، والبحر الزاخر، الذى هو أبو العلماء وكهفهم، و بدء[(٨)] الرواة وسيفهم، كيف تخلُّصه من تبعات هـذا العلم وتحرّجه، وتراجعه فيـه إلى الله وتحوّبه، حتى إنه لمّا زاد فيه — على سعته وانبثاقه، وترامیه وانتشاره — بيتا واحدا، وفّقه الله للاعتراف به، (وجعل ذلك)[(٩)] عنوانا على توفيق ذويه وأهليه .

---

(١) كذا فى ش ، وفى د، هـ، ز، ط : « المشير » .

(٢) يقرأ بالنصب عطفا على محل « أن أمير المؤمنين ... » وبالرفع، أى هناك تحقق ...

(٣) كذا فى ش ، وفى د، هـ، ز، ط : « عن » .

(٤) سقط فى ش .

(٥) فى ط : « نعرف » .

(٦) أى يشهد الناس بعضهم لبعض به .

(٧) سقط فى ش، ط .

(٨) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « يد » . والبدء : السيد .

(٩) ثبت ما بين القوسين فى ط .

وهذا الأصمعىّ — وهو صَنَّاجة[1] الرُّواة والنَّقَلة، وإليـه محط[2] الأعباء والثقَلة، ومنه تُجْنَى الفِقَر والمُـلَح، وهو ريحانة كل مغتبَق ومصطبَح — كانت مشيخة القرّاء وأماثلهم تحضره — وهو حَدَث — لأخذ قراءة نافع عنه . ومعلوم (كم قدر ما)[3] حذف من اللغة، فلم يثبته، لأنه لم يقوَ عنده، إذ لم يسمعه . وقد ذكرنا فى الباب الذى هذا[4] يليه طَرَفا منه .

فأما إسفاف من لا عِلْم له، وقولُ من لا مُسْكة به : إن الأصمعىّ كان يزيد فى كلام العـرب ، ويفعل كذا ، ويقول كذا، فكلامٌ معفوّ عنـه، غير معبوء به، ولا منقوم من مثله؛ حتى كأنه لم يتأدّ إليه توقُّفه عن تفسير القرآن وحديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وتحوّبه من[5] الكلام فى الأنواء .

ويكفيك من ذا خُشْـنة[6] أبى زيد وأبى عُبَيدة . وهـذا أبو حاتم بالأمس ، وما كان عليه من الجِدّ والانهماك، والعِصمة والاستمساك .

وقال لنا أبو علىّ — رحمه الله — يكاد يُعرف[7] صـدق أبى الحسن ضرورة . وذلك أنه كان مع الخليل فى بلد واحد (فلم يحكِ[8] عنه حرفا واحدا) .

هذا إلى مايعرف عن عقل الكسائىّ وعفّته، وظلفه[9]، ونزاهته؛ حتى إن الرشيد كان يُجلسه ومحمدَ بن الحسن على كرسيّين بحضرته، ويأمرهما ألّا ينزعجا[10] لنهضته .

---

(١) هو الذى يضرب بالصـنج؛ وهو آلة ذات أوتار يضرب بها . ويقال ذلك للماهر المجيد . وكان الأعشى يقال له صناجة العرب لجودة شعره .

(٢) كذا فى ش، ط . وفى د، هـ، ز : « تحط » والأعباء جمع العبء ، وهو الحمل ، والثقلة : الأمتعة والأثقال .

(٣) كذا فى ط ، وفى ش : « قدركم » وفى ز : « قدر ما » .

(٤) كذا فى ط ، وفى ش ، ز : « قبل هذا » .

(٥) فى ز : « فى » .

(٦) فى ط : « حسنة » والخشنة : الخشونة والصلابة .

(٧) فى ز : « يعلم » .

(٨) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٩) الظلف : النزاهة .

(١٠) فى ط : « ينزعج أحد منهما » .

وحكى أبو الفضل الرِّياشيّ قال : جئت أبا زيد لأقرأ عليه كتابه فى النبات ، فقال : لا تقرأه علىّ ؛ فإنى قد أُنسيتُهُ .

وحَسْبُنا من هذا حديثُ سيبويه ، وقد حطب[1] بكتابه — (وهو)[2] ألف ورقة — علما مبتكرا ، ووضعا[3] متجاوزا لما يسمع ويرى ، قلّما تُسند إليه حكاية ، أو توصل به رواية ، إلا الشاذّ الفذّ الذى لا حفْل به ولا قدر . فلولا تحفُّظ من يليه ، ولزومه طريق مايعنيه ، لكثرت الحكايات[4] عنه ، ونيطت أسبابها به ، لكن أخلد كل إنسان منهم إلى عصمته ، وادّرع جلباب ثقته ، وحمى جانبه من صدقه وأمانته ، ما أريد من صون هذا العلم الشريف (له به)[5] .

فإن قلت : فإنا نجد علماء هذا الشأن من البلدين ، والمتحلِّين به فى المِصْرين ، كثيرا مايهجن[6] بعضهم بعضا ، (ولا)[7] يترك له[8] فى ذلك سماء ولا أرضا .

قيل له : هذا أول دليل على كَرَم هذا الأمر ، ونزاهة هذا العلم ؛ ألا ترى أنه إذا سَبَقت إلى أحدهم ظِنَّة ، أو توجّهت نحوه شبهة ، سُبَّ بها ، وبرئ إلى الله منه لمكانها . ولعل أكثر من يُرْمَى بسقطة فى رواية ، أو غَمْز فى حكاية ، محمىّ جانب الصدق فيها ، برىء عند الله ذكره[9] من تبعتها ؛ لكن أُخِذت عليه ، إما لاعتنان شبهة عرضت له أو لمن أخذ عنه ، وإمّا لأن ثالبه ومتعيّبه مقصِّر عن مغزاه ، مغضوض

---

(١) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « خطب » وحطب : جمع .

(٢) سقط مابين القوسين فى ش . (٣) فى ش : « وصفا » .

(٤) كذا فى ش . وفى د ، هـ ، ز ، ط : « المحكيات » .

(٥) كذا فى ش . وفى ط : « للثقة به » . وفى د ، هـ ، ز : « للتنزيه » .

(٦) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « يمتحن » .

(٧) كذا فى ط . وفى ش : « فلم » . وفى د ، هـ ، ز : « فلا » .

(٨) فى ط : « من » . (٩) ثبت فى ط .

الطَّرْفِ دون مداه . وقد تعرض الشُّبَه للفريقين (وتعترض على كلتا الطريقتين)[1] . فلولا أن هذا العلم فى نفوس أهله ، والمتفيئين بظلّه ، كريم الطرفين ، جِدَد[2] السمتين ، لما تسابّوا بالهُجْنة فيه ، ولا تنابزوا بالألقاب فى تحصين فروجه ونواحيه ، ليطووا ثوبه على أعدل غرُوره[3] ومطاويه .

نعم ، وإذا كانت هـذه المناقضات[4] والمثاقفات[5] موجودة بين السَّلَف القديم ، ومن باء فيه بالمنصب والشرف العميم ، ممن هم سُرُج الأنام ، والمؤتمّ بهديهم فى الحلال والحرام ، ثم لم يكن ذلك قادحا فيما تنازعوا فيه ، ولا غاضًّا منه ، ولا عائدا بطَرَف من أطراف التبِعة عليه ، جاز مثل ذلك أيضا فى علم العرب ، الذى لا يخلُص جميعه للدين خلوصَ الكلام والفقه له ، ولا يكاد يعدَم أهلُه الأَنَق به ، والارتياح لمحاسنه . ولله أبو العباس أحمد بن يحيى ، وتقدّمه فى نفوس أصحاب الحديث ثقةً وأمانة ، وعصمة وحصانة . وهم عِيار هذا الشان ، وأساس هذا البنيان .

وهذا أبو علىّ رحمه الله ، كأنه بَعْدُ معنا ، ولم تبِنْ به الحالُ عنّا ، كان من تحوّبه وتأنيه[6] ، وتحرّجه كثير التوقّف فيما يحكيه ، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه . فكان تارة يقول : أنشدت لجرير فيما أحسب ، وأخرى : قال لى أبو بكر[7] فيما أظنّ ، وأخرى : فى غالب ظنّى كذا ، وأُرى[8] أنّى قد سمعت كذا .

هذا جزء من جملة ، وغصن من دَوْحة ، وقَطْرة من بحر ، ممّا يقال فى هذا الأمر . وإنما أنّسنا بذكره ، ووكّلنا الحال فيه ، إلى تحقيق ما يضاهيه .

---

(١) كذا فى د ، هـ ، ز . وفى ط : « الطائفتين » فى مكان : « الطريقتين » . وسقط ما بين القوسين فى ش . (٢) كذا فى ش ، ط . وفى د ، هـ ، ز : « حدد » . وجدد السمتين : مستويهما ، من الجدد للأرض المستوية . والسمت : الطريق وهيئة أهل الخير .

(٣) جمع غرّ — بفتح الغين — . وغرور الثوب : مكاسره أى حيث يثنى وينكسر .

(٤) كذا فى ش . وفى ط : « المناقشات » . (٥) أى المخاصمات . وهو من قولهم : ثاقف الرجل : غالبه فى الثقف وهو الحذق والفطنة . (٦) كذا فى ش . وفى ط : « تأبيه » .

(٧) يريد ابن السراج . (٨) فى ط : « أخبرنى » .

باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عَقْد واحد

وذلك جائز عنهم[1]، وظاهرُ وجهِ الحكمة في لغتهم[2]؛ قال الفرزدق :

كلاهما حين جَدّ الجَرْىُ بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى[3]

(فقوله[4] : كلاهما قد أقلعا ضعيف ؛ لأنه حَمْل على المعنى ؛ وقوله : وكلا أنفيهما رابى) قوىّ لأنه حَمْل على اللفظ . وأنشد أبو عمرو الشيبانىّ :

كلا جانبيه يَعْسِلان كلاهما ... كما اهتزّ خُوطُ النَّبْعَة المتتابع[5]

فإخباره بـ(يعسلان) عن (كلا جانبيه[6]) ضعيف على ما ذكرنا . وأمّا (كلاهما) فإن جعلته توكيدا لـ(كلا) ففيه ضعف ؛ لأنه حَمْل على المعنى دون اللفظ . ولو كان على اللفظ لوجب أن يقول : كلا جانبيه يعسل كلّه ، أو قال : يعسلان كلّه ، فحمل (يعسلان) على المعنى ، و(كلّه) على اللفظ ، وإن كان في هذا ضعف ؛ لمراجعة اللفظ بعد الحمل على المعنى . وإن جعلت (كلاهما) توكيدا للضمير في (يعسلان) فإنه قوىّ ؛ لأنهما في اللفظ اثنان ؛ كما أنهما في المعنى كذلك .

وقال الله — سبحانه — : ﴿بَلَىٰ[7] مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فحمل أوّل الكلام على اللفظ ، وآخره على المعنى ، والحملُ على اللفظ أقوى .

---

(١) في ط : « عندهم » . (٢) بعده في ط : « عنهم » .

(٣) انظر ص ٤٢١ من الجزء الثاني . (٤) سقط ما بين القوسين في ش .

(٥) يعسلان : يهتزان . والخوط : الغصن الناعم . والنبعة شجر يتخذ منه السهام . والمتتابع وصف من التتابع وهو الإسراع والمجاجة أى سريع في الاهتزاز . وكأن هذا في وصف رمح .

(٦) في ش : « جانبيها » . (٧) آية ١١٢ سورة البقرة .

وتقول : أنتم كلّكم بينكم درهم . فظاهر هذا أن يكون (كلكم) توكيدا لـ(أنتم) والجملة بعده خبر (عنه . ويجوز أن يكون كلكم مبتدأ ثانيا ، والجملة بعده خبر)[1] عن (كلكم) . وكان أجودَ[2] من ذلك أن يقال : بينه درهم ؛ لأن لفظ كلّ مفرد ؛ ليكون كقولك أنتم غلامكم له مال . ويجوز أيضا : أنتم كلكم بينهم درهم ، فيكون عود الضمير بلفظ الغائب حملا على اللفظ ، وجمعه حملا على المعنى . كل ذلك (مساغ عندهم)[3] ومُجاز بينهم .

وقال ابن[4] قيس :

لئن فتنتنى لهىَ بالأمس أفتنت سعيدا فأضحى قد قَلَى كلَّ مسلم

وفتن أقوى من أفتن ؛ حتى إن الأصمعىّ لمّا أنشِد هذا البيت شاهدا لأفتن قال : ذلك مخنَّث ، ولست آخذ بلغته . وقد جاء به رؤبة إلا أنه لم يضممه إلى غيره ؛ قال :

* يُعرِضن إعراضا لِدين المفتِنِ[5] *

ولسنا ندفع أن فى الكلام كثيرا من الضعف فاشيا ، وسَمْتا منه مسلوكا متطرَّقا . وإنما غرضنا هنا أن نُرِى إجازة العرب جمعها بين قوىّ الكلام وضعيفه فى عَقْد واحد ، وأن لذلك وجها من النظر صحيحا . وسنذكره .

---

(١) سقط ما بين القوسين فى ش . (٢) سقط فى ش .

(٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وفى ش : « مشاع عنهم » .

(٤) نسبه غير ابن جنى إلى أعشى همدان . وهو فى الصبح المنير ٣٢٤ فى شعره مع بيت بعده :

وألقى مصابيح القراءة واشترى وصال الغوانى بالكتاب المتمم

وهو يريد سعيد بن جبير . وانظر اللسان (فتن) .

(٥) من أرجوزة يمدح فيها بلال بن أبى بردة . والبيت فى الحديث عن النساء . وقوله : « يعرضن » أى يمكّن من وصلهنّ . يقول : إنهن يتيسرن ويسهلن لمن يفتن بهنّ من الشبان .

وأمّا قوله :

أمّا ابن طَوق فقد أوفى بذمّته   كما وَفَى بِقِلاص النجم حاديها[(١)]

فلغتان قويّتان .

وقال :

لم تتلفَّع بفضل مئزرها   دَعدٌ ولم تُسق دَعدُ فى العُلَب[(٢)]

فصرَف ولم يصرِف . وأجود اللغتين ترك الصرف .

وقال :

إنى لأكنى بأجبال عن أجبُلها   وبآسم أودية عن اسم واديها[(٣)]

وأجبال أقوى من أجبل ، وهما — كما ترى — فى بيت واحد .

ومثله فى المعنى لا فى الصنعة[(٤)] قول الآخر :

أبكى إلى الشرق ما كانت منازلها   ممّا يلى الغرب خوف القيل والقال

وأذكر الخال فى الخدّ اليمين لها   خوف الوشاة، ومافى الخدّ من خال[(٥)]

وقال[(٦)] :

* أنك يامعاوِ يابن الأفضل *

---

(١) انظر ص ٣٧٠ من الجزء الأوّل . (٢) فى ط : « تغذ » فى موضع « تسق » وفى د ، ه ، ز : « بالعلب » بدل « فى العلب » وانظر ص ٦١ من هذا الجزء . (٣) فى ط : « ذكر » بدل « اسم » . (٤) كذا فى ش . وفى د ، ه ، ز ، ط : « صنعة الإعراب » .

(٥) فى ط : « منازلهم » بدلَ « منازلها » وفى ط ، ز : « بالخد » فى مكان « فى الخدّ » والبيتان لابن الأحنف . وانظر ديوانه : ١٢٨ طبع الجوائب . (٦) فى أرجوزة للعجاج :

فقد رأى الراءون غير البطل   أنك يا يزيد يا ابن الأفضل

إذ زلزل الأقوام لم تزلزل   عن دين موسى والرسول المرسل

وفى شرح الديوان أن المعنىّ يزيد بن معاوية ، وفى أراجيز البكرى أنه يزيد بن عبد الملك . وجاء فى كتاب سيبويه ١/٣٣٤ الرجز منسوبا إلى العجاج هكذا :

فقد رأى الراءون غير البطل   أنك يا معاو يا ابن الأفضل

وتبعه المؤلف . ويبدو أن الصواب ما أثبت عن الديوان .

قال صاحب الكتاب: أراد: يا معاوية، فرخّمه على ياحارُ، فصار: يامعاوى، ثم رخّمه ثانيا على قولك: ياحارِ، فصار: يامعاوِ؛ كما ترى. (1) أفلا تراه كيف جمع بين الترخيمين: أحدهما على ياحارُ، (2) وهو الضعيف، والآخر على ياحارِ، (2) وهو القوىّ

ووجه الحكمة (في الجمع بين اللغتين) (3): القويّة والضعيفة في كلام واحد هو: أن يُروك أن جميع كلامهم — وإن تفاوتت أحواله فيما ذكرنا وغيره — على ذُكْر منهم، وثابت في نفوسهم. (4) نعم، وليؤنّسوك بذاك، حتى إنك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يَقْوى وما يضعف في عَقْد واحد، ولم (يتحاموه ولم يتجنّبوه) (5)، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه ولم تضممه إلى القوىّ فيتبيّن (6) به ضعفُه وتقصيره عنه، آنَس به، وأقلّ احتشاما لاستعماله؛ فقد عرفت ما جاء عنهم من نحو قولهم: كل مُجْرٍ بالخَلاء (7) يُسَرّ. وأنشد الأصمعىّ:

فلا تَصِلى بمطروق إذا ما ... سَرَى في القوم أصبح مستكينا
إذا شرب المُرِضّة قال: أَوْكِى ... على ما في سِقَائك قد روِينا (8)

(1) سقط في ش. (2) سقط في د، ه، ز.

(3) كذا في ش. وفي ز، ط: «جمع اللغتين». (4) سقط هذا الحرف في ش.

(5) كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: «يتحاشوه ولم يحتشموه».

(6) كذا في ش. وفي ز، ط: «فيبين».

(7) كذا في ش. وفي ز، ط: «بخلاء». وفي أمثال الميدانىّ في أصل هذا المثل أن رجلا كان له فرس قد أعجبه إذ أجراه وحده، فأنزله في حلبة السباق، فجاء بين الخيل متخلفا مسبوقا، فقال الرجل هذا المثل. ويقال أيضا: كل مجر بخلاء سابق.

(8) البيتان لابن أحمر يخاطب امرأته، ويوصيها ألا تتزوج بعده بخيلا. وقوله: «فلا تصلى بمطروق»، أى لا تصلى حبالك به. والمطروق: الضعيف اللّين. والمرضة: اللبن ينقع فيه التمر بعد نزع نواه. وقوله: «أوكى» أى غطّى. وانظر اللسان (رضض).

وغرضه فى هذين البيتين أن يريك خَفْضه[1] فى حال دعته[2] . وقريب منه قول لَبيد :

يا عين هـلّا بكيتِ أرْبَد إذ   قمنا وقام الخصومُ فى كَبَدِ[3]

أى : هنالك يُعرف قدر الإنسان[4]، لا فى فى حال الخلوة والخَفِيضة[5] . وعليه قولها[6] :

يذكّرنى طلوعُ الشمس صخرا   وأذكره لكل غروب شمس

أى وقتى الإغارة والإضافة . وقد كثر جدّا . وآخر من جاء به شاعرنا، قال[7] :

و إذا ما خلا الجبانُ بأرض   طلب الطعن وحـده والنزالا

ونظير هذا الإنسانُ يكون له ابنان أو أكثر من ذلك ، فلا يمنعه نجابة النجيب منهما الاعترافَ بأدْونهما ، و جمعَه بينهما فى المقام الواحد ، إذا احتاج إلى ذلك .

وقد كنّا قدّمنا فى هـذا الكتاب حكاية أبى العبـاس مع عُمَارة[8] وقـد قرأ : (ولا الليـل سابقُ النهارَ[9]) فقال له (أبو العباس[10]) : ما أردتَ ؟ فقال : أردت : سابقٌ النهارَ . فقال : فهلّا قلته ! فقال عمارة[10] : لو قلتُه لكان أوزن .

---

(١) فى د، هـ، ز : « يريد » .   (٢) فى ط : « تعبه » .

(٣) فى د، هـ، ز، ط : « قام » فى مكان : « قنا » . فى « كبد » أ ، فى شدة وعناء . وفى الأغانى ١٥/١٣٠ (الساسى) : « الكبد : الثبات والقيام » . وكان أربد أخا لبيد لأمه ، وقد أصابته صاعقة فأحرقته ، فى قصة له فى الأغانى .

(٤) سقط فى ش .   (٥) كذا فى ش . وفى ط : « الخفية » . وفى ز : « الخفضة » . والخفيضة : لين العيش وسعته .

(٦) أى الخنساء فى رثاء أخيها صخر . وفى ط :   * وأبكيه لكل مغيب شمس *

(٧) فى ز : « فقال » . والبيت من قصيدة يمدح فيها أبو الطيب سيف الدولة بن حمدان ، و يذكر انتصاره على الروم . يقول : إنهم أظهروا الإقدام على سيف الدولة ، فلما أحسوا به فرّوا من بين يديه .

(٨) انظر ص ١٢٥ ، ١٤٩ من الجزء الأوّل .

(٩) آية ٤٠ سورة يس .   (١٠) سقط فى ش .

وهذا يدلّك على أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره (آثر فى نفوسهم منه)(١)؛ سعة فى التفسّح(٢)، و إرخاء للتنفس(٣)، وشحّا على ما جَشِموه(٤) فتواضعوه، أن يتكارهوه فيُلغوه و يطّرحوه . فاعرف ذلك مذهبا لهم ، ولا (تطعن عليهم)(٥) متى ورد عنهم شىء منه .

باب فى جمع الأشباه، من حيث يَغْمُض الاشتباه

هذا غَور من اللغــة(٦) بطين ، يَحتاج مجتابه إلى فَقاهة فى النفس ، ونصاعة من(٧) الفكر، ومساءلة خاصية(٨) ، ليست(٩) بمبتذَلة ولا ذات هُجْنة .

ألقيت يوما على بعض من كان(١٠) يعتادنى، فقلت(١١) : من أين تجمع بين قوله(١٢) :

لَدْن بهــزّ الكفّ يعســل مَتْنُــه ... فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ

و بين قولنا : اختصم زيد وعمرو ؟ فأجبل(١٣) ورجع مستفهِما . فقلت : اجتماعهما من حيث وَضْع كل واحد منهما فى غير الموضع الذى بدئ له . وذلك أن الطريق خاصّ وضع موضع العامّ . (وذلك)(١٤) أن وضع هذا أن يقال: كما عسل أمامَه الثعلب، وذلك الأمام قد كان يصلح لأشياء من الأماكن كثيرة : من طريق وعَسْف

(١) فى د، هـ : « أثبت منه فى أنفسهم » . (٢) فى ز : « إرحابا » .
(٣) فى ش : « للتنفس » . (٤) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « تجشموه » .
(٥) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « تراجع عنه » .
(٦) كذا فى ش . وفى د، هـ، ز، ط : « العربية » .
(٧) فى د، هـ، ز : « فى » . (٨) كذا فى د، هـ، ز، ط . وفى ش : «خاصة» .
(٩) فى ش : « وليست » . (١٠) زيادة فى ط . (١١) سقط فى ش .
(١٢) أى ساعدة بن جؤية الهــذلىّ . وهو فى وصف الرمح . واللدن : اللين الناعم . وقوله : « يعسل متنه » : يشتدّ اهتزازه . و يقال : عسل الثعلب والذئب فى ســيره : اشتدّ اضطرابه . وانظر الخزانة فى الشاهد التاسع والستين بعد المائة . (١٣) أى انقطع . وأصل ذلك أن الحافر ليبلغ الماء يفضى الى جبل أو صخر ولا يجد ماء . (١٤) فى ط : « ألا ترى » .

وغيرهما . فوضع الطريق — وهو بعض ما كان يصلح للأمام أن يقع عليه — موضع الأمام . فنظير هذا أنّ واو العطف وَضْعُها لغير الترتيب ، وأن تصلح للأوقات الثلاثة ؛ نحو جاء زيد وبكر . فيصلح أن يكونا جاءا معا ، وأن يكون زيد قبل بكر، وأن يكون بكر قبل زيد . ثم إنك[1] قد تنقلها من هذا العموم إلى الخصوص . وذلك قولهم[2] : اختصم زيد وعمرو . فهذا لا يجوز أن يكون الواو فيه إلا لوقوع الأمرين فى وقت واحد . ففى هذا أيضا إخراج الواو عن أوّل ما وُضعت له فى الأصل : من صلاحها للأزمنة الثلاثة، والاقتصار بها على بعضها ؛ كما اقتُصر على الطريق من بعض ما كان يصلح له الأمام .

ومن ذلك أن يقال لك[3] : من أين تجمع بين قول الله سبحانه : ﴿ يوم تُبْلَى[4] السرائر فما لَهُ مِن قُوَّة ولا ناصر ﴾ مع قول الشاعر :

زمانَ علىّ غراب غُدَاف ... فطيّره الدهرُ عنّى فطارا[5]

فالجواب : أن فى كل واحد من الآية والبيت دليلا على قوّة شبه الظرف بالفعل . أمّا الآية فلأنه عطف الظرف فى قوله : ﴿ فما له من قوّة ﴾ على قوله : ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾ والعطف نظير التثنية ؛ وهو مُؤذن بالتماثل والتشابه . وأما البيت فلأنه عطف الفعل فيه على الظرف الذى هو قوله : (علىّ غراب غداف) . وهذا واضح . وبهذا يقوى عندى قول مَبْرَمان : إن الفاء فى نحو قولك : خرجت فإذا زيد عاطفة، وليست زائدة كما قال أبو عثمان ؛ ولا للجزاء كما قال الزّيادىّ .

---

(١) فى ش : « إنها » . (٢) فى ز، ط : « قولك » .
(٣) سقط فى ش . (٤) آيتا ٩ ، ١٠ من سورة الطارق .
(٥) فى ز، ط : « الشيب » فى مكان « الدهر » . وانظر ص ١٠٧ من الجزء الأوّل .

ومن ذلك أن يقال : من أين تجمع قول الله سبحانه[1] : ﴿ولم يكن له ولىٌّ من الذُّلّ﴾[2] مع قول امرئ القيس :

على لاحب لا يُهتـدى بمناره إذا سافه العَـوْد النباطىّ جرجرا[3]

والجواب أن معنى قوله : ﴿ولم يكن له ولىٌّ من الذل﴾ : لم يذِلَّ فيحتاجَ إلى ولىٍّ من الذّل ؛ كما أن هذا معناه : لا منار به فيهتدى به . ومثله قول الآخر :

لا تُفزِعُ الأرنبَ أهوالُها ولا يُرَى الضبُّ بها ينجحر[4]

وعليه قول الله تعالى : ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾[5]، أى لا يشفعون لهم فينتفعوا بذلك . يدلّ عليه قوله عزَّ اسمه : ﴿ولا يشفعون إلا لمن ارتضى﴾[6] وإذا كان كذلك فلا شفاعة إلا للمرتضَى[7] . فعلمتَ بذلك أن لو (شُفِع لهم لا ينتفِعون)[8] بذلك . ومنه قولهم : هـذا أمر لا ينادَى وليدُه، أى لا وليدَ فيه فينادَى .

فإن قيل : فإذا كان لا منار به ولا وليد فيه (ولا أرنب هناك)[9] فما وجه إضافة هذه الأشياء إلى ما لا ملابسة بينها وبينه ؟

قيل : لا ؛ بل هنـاك ملابسة لأجلها ما صحّت الإضافة[10] . وذلك أن العُرْف أن يكون فى الأرض الواسعة منار يُهتدى به ، وأرنب تحلّها . فإذا شاهد الإنسان هذا البَسَاط[11] من الأرض خاليا من المنار والأرنب[12]، ضرب بفكره إلى ما فقده

---

(١) فى ز، ط : « مع قول » . (٢) ختام سورة الإسراء .

(٣) فى ز، ط : « الدبافى » . فى مكان « النباطىّ » والنباطى — بضم النون وفتحها — المنسوب إلى النبط . وانظر ص ١٦٥ من هذا الجزء . (٤) انظر المرجع السابق .

(٥) آية ٤٨ سورة المدثر . (٦) آية ٢٨ سورة الأنبياء . (٧) فى ز، ط : « للرضىّ » . يريد أن الشفاعة خصت بمن ارتضى الله ، وهؤلاء سخط الله عليهم ولم يرضهم .

(٨) كذا فى د، هـ، ز . وفى ش : « شفعوا لا ينفعوا » . وفى ط : « شفع فيهم لا نتفعوا » .

(٩) سقط ما بين القوسين فى ش . (١٠) سقط فى ز، ط . (١١) كذا فى ش . وفى ز، ط : « البسيط » . والبساط — بفتح الباء وكسرها — : الأرض الواسعة، وكذا البسيط .

(١٢) كذا فى ش . وفى ز، ط : « الأرانب » .

منهما، فصار ذلك القدر من الفكر وُصْلة بين الشيئين، وجامعا لمعتاد الأمرين .
وكذلك[1] إذا عظم الأمر واشتدّ الخطب عُلم أنه لا يقوم له ، ولا يحضر فيه إلّا الأجلاد وذوو البسالة ، دون الولدان وذوى الضراعة . فصار العلم بفقد هذا الضرب من الناس وُصْلة فيه[2] بينهما ، وعذرا فى تصاقُبِهما[3] وتدانى حاليهما .

ومن ذلك أن يقال : من أين تجمع قول الأعشى :

ألم تغتمض عيناك ليلةَ أرمدا ... وبتَّ كما بات السَّليم مُسهَّدا[4]

مع قول الآخر — فيما رويناه عن ابن الأعرابىّ — :

وطعنةُ مستبسل ثائر ... تردّ الكتيبة نصف النهار[5]

ومع قول العجاج :

* ولم يضعْ جارُكُمُ لحمَ الوَضَم[6] *

ومع قوله أيضا :

* حتى إذا اصطَفُّوا له جِدارا[7] *

---

(١) فى ز، ط : « لذلك » . (٢) زيادة فى ز ، ط .
(٣) فى ش، د، ه، ز: « تصافيهما » ويبدو أنه تصحيف لما أثبت . وفى ط : « تضامنهما » .
(٤) هذا مطلع قصيدة له فى مدح الرسول عليه الصلاة والسلام ، وكان عزم على الإسلام فصدّته قريش . والسليم : اللديغ . وانظر الصبح المنير ١٠١
(٥) فى ز ، ط : « يردّ » فى مكان « تردّ » . والبيت من أربعة أبيات لسبرة بن عمرو الفقعسىّ فى نوادر أبى زيد ١٥٥ . وفيها : « حاسر » فى مكان « ثائر » .
(٦) من رجز له يخاطب فيه مروان بن الحكم . وقبله :

مروان إن الله أوصى بالذمم ... وجعل الجيران أستار الحرم

وفى الديوان : « لم يكن » فى مكان « لم يضع » .
(٧) من أرجوزة له يمدح فيها الحجاج ، ويذكر إيقاعه بالخوارج . فقوله : « اصطفوا » أى الخوارج ، يريد : أنهم برزوا له فى الموقعة . وجواب الشرط فى قوله بعد :

أورد حذّا تسبق الأبصارا ... يسبقن بالموت القنا الحرارا

وهو يريد بالحذّ سهاما خفيفة ، والحرار جمع الحرّى ، وصفها بذلك لحرارة الطعن بها .

والجواب : أن التقاء هذه المواضع كلّها هو فى أن نُصب[1] فى جميعها (على المصدر)[2] ما ليس مصدرا . وذلك أن قوله : (ليلة أرمدا) انتصب[3] (ليلة) منه على المصدر، وتقديره : ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد، فلمّا حذف المضاف الذى هو (اغتماض) أقام (ليلة) مقامه، فنصبها على المصدر، كما كان الاغتماض منصوبا عليه . فالليلة إذًا ههنا منصوبة على المصدر لا على الظرف . كذا قال أبو علىّ لنا . وهو كما ذكر ؛ لِمَا ذكرنا . فكذلك إذًا قوله[4] :

* تردّ الكتيبة نصفَ النهار[5] *

(إنما نصف النهار[6]) منصوب على المصدر لا على الظرف ؛ ألا ترى أن ابن الأعرابىّ قال فى تفسيره : إن معناه : تردّ الكتيبة مقدار نصف يوم ، أى مقدارَ مُسِيرة نصف يوم . فليس إذًا معناه : تردّها فى وقت نصف النهار[7] ؛ بل : الرّدّ الذى لو بدئ أوّل النهار لبلغ نصف يوم . وكذلك قول العجّاج :

* ولم يَضِعْ جارُكُمُ لحمَ الوَضَمْ *

فـ(لحم الوضم) منصوب على المصدر، أى ضياع لحم الوضم . وكذلك قوله[8] أيضا :

* حتى إذا اصطفّوا له جِدارا *

فـ(جدارا) منصوب على المصدر . هذا هو الظاهر؛ ألا ترى أن معناه : (حتّى[8] إذا اصطفوا له) اصطفاف جدار، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه ؛

---

(١) سقط فى ش . (٢) سقط ما بين القوسين فى ش .
(٣) كذا فى ش . وفى ز، ط : « ينصب » .
(٤) كذا فى ش . وفى ز، ط : « وكذلك » . (٥) فى ز، ط : « يرد » .
(٦) كذا فى ط . وسقط فى ش، ز . (٧) فى د، هـ، ز : « انتصاف » .
(٨) سقط فى ش .

على ما مضى . وقد يجوز أن يكون (جدارا) حالا أى مثل الجدار ، وأن يكون أيضا منصوبا على فعل آخر ، أى صاروا جدارا ، أى مثل جدار، فنصبه[1] فى هذا الموضع[2] على أنه خبر صاروا . والأول أظهر وأصنع .

ومن ذلك أن يقال : من أين يجمع قول الله سبحانه : ﴿ فما استكانوا لربهم[3] ﴾ مع قوله تعالى : ﴿ يذبّحون[4] أبناءكم ويستحيون نساءكم ﴾ . والتقاؤهما أن أبا علىّ — رحمه الله — كان يقول : إن عين (استكانوا) من الياء ، وكان يأخذه من لفظ الكَيْن[5] ومعناه ، وهو لحم باطن الفرج ، أى فما ذلّوا وما خضعوا . وذلك لذلّ هذا الموضع ومهانته . وكذلك قوله : (ويستحيون نساءكم) إنما هو من لفظ الحياء[6] ومعناه (أى الفرج)[7] ، أى يطئوهنّ[8] . وهذا واضح .

ومن ذلك أن يقال : مَن أين (يجمع بين)[9] قول الله تعالى : ﴿ قل[10] إن الموت الذى تفِرّون منه فإنه ملاقيكم ﴾ ، (وبين)[11] قوله : ﴿ فويل[12] للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾ . والتقاؤهما من قِبل أن الفاء فى قوله سبحانه : ﴿ فإنه ملاقيكم ﴾ إنما دخلت لِمَا فى الصفة التى هى قوله : ﴿ الذى تفرون منه ﴾ (من معنى الشرط)[13]، أى إن فررتم منه لاقاكم — فجعل — عزّ اسمه — هربهم منه سببا للقيّه إيّاهم؛ على وجه المبالغة ؛ حتى كأنّ هذا مسبَّب عن هذا ؛ كما قال زهير :

* ومن هاب أسباب المنايا ينلنه[14] *

---

(١) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « فتنصبه » . (٢) سقط فى ز ، ش .
(٣) آية ٧٦ سورة المؤمنين . (٤) آية ٤٩ سورة البقرة . (٥) كذا فى ز . وفى ش : « لحم » . وسقط كلاهما فى ط . (٦) وظاهر الأمر أنه من لفظ الحياة أى يتركون بناتكم أحيا للخدمة . (٧) سقط ما بين القوسين فى ش . (٨) ويرى بعضهم أن المعنى على هذا التفتيش على أرحام النساء ، فإذا كان الجنين ذكرا أسقطت المرأة ، وإن كان أنثى أبقى على حملها . (٩) كذا فى ش . وفى ز، ط : «يجتمع» . (١٠) آية ٨ سورة الجمعة . (١١) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « مع » . (١٢) آيتا ٤ ، ٥ سورة الماعون . (١٣) سقط ما بين القوسين فى ز ، ط .
(١٤) عجزه : * ولورام أسباب السماء بسلم *
وأسباب المنايا ما يفضى إلى الموت ، وأسباب السماء مراقيها أو نواحيها . والبيت فى معلقته .

فمعنى الشرط إذًا[1] إنما هو مُفاد من الصفة لا الموصوف . وكذلك قوله عزّ وجل : ﴿ فويل للمصلّين الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾ إنما استحقّوا الويل لسهوهم عن الصلاة ، لا للصلاة نفسها ، والسهو مفاد من الصفة لا من[2] الموصوف . فقد ترى إلى اجتماع الصفتين فى أن المستحَقّ من المعنى إنما هو لما فيهما من الفعل الذى هو الفِرار والسهو ، وليس من نفس الموصوفَين اللذين هما الموت والمصلّون .

وليس كذلك قوله تعالى : ﴿ الذين[3] ينفقون أموالهم بالليل والنهار سِرًّا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ ؛ من قِبَل أن معنى الفعل المشروط به هنا إنما هو مفاد من نفس الاسم الذى ليس موصوفا ، أعنى : الذين ينفقون . وهذا واضح .

وقال لى أبو علىّ — رحمه الله — : « إنى لم أودع كتابى « فى الحجة » شيئا من انتزاع أبى العباس غير هذا الموضع ، أعنى قوله : ﴿ قل إن الموت الذى تفرّون منه فإنه ملاقيكم ﴾ مع قوله :

* ومن هاب أسباب المنايا ينلنه *

وكان — رحمه الله — يستحسن الجمع بينهما .

ومن ذلك أن يقال : من أين يجمع[4] قول الله تعالى : ﴿ والذين[5] يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ مع قول الأعشى :

حتى يقول الناس مما رأوا[6] ... يا عجبا للميّت الناشر

والتقاؤهما أن معناه : فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة ، وكذلك قوله : حتى يقول الناس ، أى حتى يقول كل واحد من الناس : يا عجبا ! ؛ ألا ترى أنه

---

(١) سقط فى ط . (٢) سقط فى ش . (٣) آية ٢٧٤ سورة البقرة .

(٤) فى ز : « يجتمع » . (٥) آية ٤ سورة النور . (٦) قبله — وهو فى التنزل —

لو أسندت ميتا إلى نحرها ... عاش ولم ينقل إلى قابر

والناشر : الذى حيى بعد الموت ، والقابر وصف من قبر الميت : دفنه . وانظر الصبح المنير ١٠٥ .

لولا ذلك لقيل : يا عجبنا . ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم : أتينا الأمير فكسانا كلّنا حُلّة، وأعطانا كلّنا مائة؛ أى كسا كل واحد منا حُلّة، وأعطاه مائة .
ومثل قوله سبحانه : ﴿ أو لم نعمّركم ما يتذكّر فيه من تذكّر ﴾[1] أى : أو لم نعمر كلّ واحد منكم ما يتذكّر فيه مَن تذكّر .

٥ ومن ذلك أن يقال : من أين يجمع[2] قولُ العجّاج[3] :

* وكَحَلَ العينين بالعواور *

مع قول الآخر :

لمّا رأى أن لا دعَهْ ولا شِبَعْ ‏ ‏ ‏ مال إلى أَرطاة حِقْفٍ فالْطَجَعْ[4]

واجتماعهما أنه صحّح الواو فى العواور؛ لإرادة الياء فى العواوير[5]؛ كما أنه أراد :
١٠ فاضطجع، ثم أبدل من[6] الضاد لاما . فكان قياسه إذ زالت الضاد وخلفتها اللام أن تظهر تاء افتعل، فيقال : الْتَجَع، كما يقال : التفت، والتقم، والتحف . لكن أُقِرّت الطاء بحالها؛ ليكون اللفظ بها دليلا على إرادة الضاد التى هذه اللام بدل منها؛ كما دلّت صحّة الواو (فى العواور)[7] على إرادة الياء فى العواوير، وكما دلّت الهمزة فى أوائيل — إذا مددت مضطرًّا — على زيادة الياء فيها، وأن الغرض
١٥ إنما هو أفاعل لا أفاعيل .

ونحو من الْطَجع فى إقرار الطاء لإرادة الضاد ما حَكَى لنا أبو علىّ عن خَلَف من قولهم : التقطْت النوى واستقطته واضتقطته . فصِحّة التاء مع الضاد فى اضتقطته

---

(١) آية ٣٧ سورة فاطر . ‏ ‏ (٢) فى ز، ط : « يجتمع » .
(٣) كذا قال المؤلف . والرجز لجندل بن المثنى الطهوى . وانظر ص ١٩٥ من الجزء الأوّل .
٢٠ (٤) انظر ص ٢٦٣ من الجزء الأوّل . ‏ ‏ (٥) كذا فى ط . وفى ش، ز : « عواوير » .
(٦) زيادة فى ز . ‏ ‏ (٧) سقط ما بين القوسين فى ش .

دليل على إرادة اللام[1] فى التقطته، وأن هذه الضاد بدل من تلك اللام ؛ كما أن لام الطجع بدل من ضاد اضطجع : هذا هنا كذلك ثَمَّـة .

ونحو من ذلك ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : لا أكلّمك حيرِى دَهْرٍ[2]، بإسكان الياء فى الكلام وعن غير ضرورة من الشـعر . وذلك أنه أراد : حِيرِىَّ دهر — أى امتداد الدهر، وهو من الحَـيْرة؛ لأنها مؤذنة بالوقوف والمطاولة — فحذف الياء الأخيرة[3]، وبقيت الياء الأولى على سكونها، وجعل بقاؤها ساكنة على الحال التى كانت عليها قبل حذف الأخرى من بعدها ، دليلا على إرادة هذا المعنى فيها، وأنها ليست مبنيّـة على التخفيف فى أوّل أمرها؛ إذ لو كانت كذلك اوجب تحريكها بالفتح ، فيقال : لا أكلمك حيرَى دهر؛ كقولك : مُدّة الدهر (وأبد الأبد ويد المُسْنَد[4]) و

* بقاء الوَحْى فى الصُمّ الصِلاب *

ونحو ذلك . وهذا يدلّ على أن المحذوف من الياءين فى قوله :

بَـكّى بِعينك واكفُ القَطْـر ... ابنَ الحـوارِى العـالىَ الذكر[5]

إنما هو الياء الثانية فى الحوارىّ؛ كما أن المحذوف من حِيرِى دهر، إنمـا هو الثانية فى حيرىّ . فاعرفه .

ومثله إنشاد أبى الحسن :

* إرهن بَنيـك عنهمُ أَرْهَنْ بَنِى *

---

(١) فى ش : « الشاء » . (٢) أى طول الدهر . وقد جاء فيه فتح الحاء وكسرها .

(٣) فى ط : « الآخرة » . (٤) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٥) الحوارىّ : هو الزبير بن العوّام حوارىّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أى خاصته وناصره . وابنه عبد الله .

يريد بَنِىّ ، فحذف اليــاء الثانية للقافية ، ولم يُعِد النون التى كان حذَفها للإضافة ، فيقولَ : بنين؛ لأنه نوى الياء الثانية، فجعل ذلك دليلا على إرادتها ونيّته إياها .

فهذا شرح من خاصىّ[(١)] السؤال، لم تكد تجرى به عادة فى الاستعمال . وقد كان أبو علىّ رحمــه الله — وإن لم يكن تَطَرّقه[(٢)] — يعتاد[(٣)] من الإلقاء نحوا منــه، فيتلو الآية، وينشد البيت، ثم يقول : ما فى هذا ممــا يُسأل عنه ؟ من غير أن (يبرز)[(٤)] (نفس حالٍ[(٥)]) المسئول عنــه، ولا يسمح بذكره من جهته ، ويكِله إلى استنباط المسئول عنه، حتى إذا وقع له غرض أبى علىّ فيه ، أخذ فى الجواب عليه .

باب فى المستحيل، وصحّة قياس الفُروع، على فساد الأصول

اعلم أن هذا الباب ، وإن ألانه عندك ظاهرُ ترجمته، وغضّ منه فى نفسك بَذاذَة سَمْته ، فإن فيه ومن ورائه تحصينا للمعانى، وتحريرا للألفاظ ، وتشجيعا على مزاولة الأغراض .

والكلام فيه من موضعين :

أحدهما : ذكر استقامة المعنى من[(٦)] استحالته ، والآخر : الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعّب به، ليكون ذلك مَدْرجة للفكر، ومَشْجَعة للنفْس ، وارتياضا لمَـا يرد من ذلك الطرز . وليس لك أن تقول : فمــا فى الاشتغال بإنشاء فروع كاذبة[(٧)] ، عن[(٨)]

---

(١) كذا فى ز، ط . وفى ش : «خاص» .

(٢) سقط فى ش . و «تطرّقه» : اتخذه طريقا مسلوكا، ومنهجا معروفا .

(٣) فى ش : «يعتاده» .

(٤) كذا فى ش . وفى ز، ط : «يحرر» .

(٥) كذا فى ش . وفى ز، ط : «حال نفس» .

(٦) فى ط : «و» .

(٧) كذا فى ش . وفى ز : «كاذة» وفى ط : «كازة» .

(٨) فى ط : «على» .

أصول فاسدة ! وقد كان فى التشاغل بالصحيح، مُغْنٍ عن التكلّف للسقيم . هــذا خطأ من القول؛ من قِبَـل أنه إذا أُصلح الفكر، وشُحذ البصر، وفُتق النظر، كان ذلك عونا لك، وسيفا ماضيا فى يدك؛ ألا ترى إلى ما كان نحوَ هذا من الحساب وما فيه من التصرّف والاعتمال .

٥ وذلك قولك[1] : إذا فرضت[2] أن سبعة فى خمسة أربعون فكم يجب أن يكون على هذا ثمانية فى ثلاثة؟ فجوابه أن تقول : سبعة وعشرون وثلاثة أسباع . وبابه — على الاختصار — أن تزيد على الأربعة والعشرين سُبُعها ، وهو ثلاثة وثلاثة أسباع؛ كما زدت على الخمســة والثلاثين سبعها — وهو خمسة — حتى صارت : أربعين .

١٠ وكذلك لو قال : لو كانت سبعة فى خمسة ثلاثين، كم كان يجب أن تكون ثمانية فى ثلاثة؟ لقلت : عشرين وأربعة أسباع، نقصت من الأربعة والعشرين سبعها؛ كما نقصت من الخمســة والثلاثين سبعها . وكذلك لو كان نصف المـائة أربعين لكان نصف الثـلاثين اثنى عشر . (وكذلك[3] لو كان نصف المـائة ستّين لكان نصف الثلاثين ثمانية عشر) .

١٥ ومن المحال أن يقول لك : ما تقول فى مال نصــفه ثلثاه، كم ينبغى أن يكون ثلثه ؟ فجوابه أن تقول : أربعة أتساعه . وكذلك لو قال : ما تقول فى مال ربعه وخمسه[4] نصفه وعشره، كم ينبغى أن يكون نصفه وثلثه ؟ فجوابه أن يكون : جميعه وتسعه . وكذلك لو قال : ما تقول فى مال نصفه ثلاثة أمثاله ، كم يجب أن تكون

---

(١) فى د، هـ، ز، ط : «كقولك» . (٢) فى ز، ط : «فرضنا» .

٢٠ (٣) ما بين القوسين زيادة فى ز . (٤) فى د، هـ، ز : «خمسة» .

سبعة أمثاله ؟ فجوابه أن تقول : اثنين وأربعين مِثْلا له . (وكذلك[1] لو قال : ما تقول في مال ضعفه ثلثه كم ينبغي أن يكون أربعة أخماسه ؟ وجوابه أن تقول : عشره وثلث عشره) . وكذلك لو قال لك : إذا كانت أربعة وخمسة ثلاثة عشر فكم يجب أن يكون تسعة وستة ؟ فجوابه أن تقول : أحدا وعشرين وثلثين .

وكذلك طريق الفرائض أيضا، ألا تراه لو قال : مات رجل ، وخلّف ابنا وثلاث عشرة بنتا ، فأصاب الواحدة ثلاثةُ أرباع ما خلّفه المتوفّى ، كم يجب[2] أن يصيب الجماعة ؟ فالجواب أنه يصيب جميعَ الورثة مثلُ ما خلّفه المتوفّى إحدى عشرة مرّة وربعا .

وكذلك لو قال : امرأة ماتت، وخلّفت زوجا وأختين لأب وأم، فأصاب كلّ واحدة منهما أربعةُ أتساع ما خلّفته المتوفّاة[3]، كم ينبغي أن يصيب جميع[4] الورثة ؟ والجواب أنه يصيبهم ما خلّفته المرأة وخمسةُ أتساعه .

فهذه كلها ونحوه من غير ما ذكرنا، أجوبة صحيحة، على أصول فاسدة .

ولو شئت أن تزيد وتغمض في السؤال لكان ذلك لك[5]. وإنما الغرض في هذا ونحوه التدرّب به، والارتياض بالصنعة فيه . وستراه بإذن الله .

فمن المحال أن تنقض أوّل كلامك بآخره . وذلك كقولك : قمت غدا، وسأقوم أمس، ونحو هذا . فإن قلت : فقد تقول ؛ إن قمت غدا قمتُ معك، وتقول : لم أُقم أمس ، وتقول : أعزّك الله، وأطال بقاءك، فتأتي بلفظ الماضي ومعناه الاستقبال، وقال[6] :

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني ... فمضيتُ ثُمَّتَ قلت لا يعنيني

(١) ما بين القوسين زيادة في ط . (٢) في د، ه، ط : «ينبغي» . (٣) كذا في ط . وفي ش : «واحد» . (٤) في ز، ط : «جماعة» . (٥) سقط في ش .
(٦) أي رجل من بني سلول . وانظر الكتاب ٤١٦/١ ، والخزانة في الشاهد ٥٥

أى : ولقد مررت . وقال[1] :

وإنى لآتيكم تشكُّرَ ما مضى من الأمر واستيجابَ ما كان فى غد

أى ما يكون . وقال :

* أوديتُ إن لم تحبُ حَبْوَ المعتنِكْ[2] *

أى أودِى — وأمثاله كثيرة — .

قيل : ما قدّمناه على ما أردنا فيه . فأما هـذه المواضع المتجوّزة[3] ، وما كان نحوها ، فقد ذكرنا أكثرها فيما حكيناه عن أبى علىّ ، وقد سأل أبا بكر عنه فى نحو هذا[4] فقال (أبو بكر)[5] كان حكم الأفعال أن تأتى كلّها[6] بلفظ واحد ؛ لأنها لمعنى واحد ؛ غير أنه لمّا كان الغرض فى صناعتها أن تفيد أزمنتها ، خولف بين مُثُلها ؛ ليكون ذلك دليلا على المراد فيها . قال : فإن أُمِن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض . وذلك مع حرف الشرط ؛ نحو إن قمت جلست ؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصحّ إلا مع الاستقبال . وكذلك لم يَقُم أمس ، وجب لدخول لم ما لولا هى لم يجز . قال[7] : ولأن المضارع أسبق فى الرتبة من الماضى ، فإذا نُفى[8] الأصل كان الفرع أشدّ انتفاء . وكذلك أيضا حديث الشرط فى نحو إن قمت قمت ، جئتَ فيه بلفظ الماضى الواجب ؛ تحقيقا للأمر ، وتثبيتا له ، أى إن هذا وعد مَوْفِىّ به لا محالة ؛ كما أن الماضى واجب ثابت لا محالة .

---

(١) أى الطرماح . وقبله :

من كان لا يأتيك إلا لحاجة يروح بها فيما يروح ويغتدى

وقوله : « وإنى لآتيكم » كذا فى نسخ الخصائص والصواب — كما فى الديوان ١٤٦ — : « فإنى لآتيكم » إذ هو جواب الشرط فى البيت قبله .

(٢) انظر ص ٣٨٩ من الجزء الثانى . (٣) كذا فى د ، هـ ، ز ، ط . وسقط فى ش .

(٤) فى د ، هـ ، ز : « مثل » . (٥) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٦) سقط فى ش وثبت فى ط . (٧) سقط فى د ، هـ ، ز . (٨) فى د ، هـ ، ز : « انتفى » .

ونحو من ذلك لفظ الدعاء ومجيئه على صورة الماضي الواقع؛ نحو أيدك الله، وحرسك الله، إنما كان ذلك[1] تحقيقا له وتفؤلا[2] بوقوعه أن هذا ثابت بإذن الله، وواقع غير[3] ذى شك. وعلى ذلك يقول السامع للدعاء إذا كان مريدا لمعناه: وقع إن شاء الله، ووجب لا محالة أن[4] يقع ويجب.

وأما قوله:

* ولقد أمرّ على اللئيم يسبّنى *

فإنما حكى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبدا بالمضارع؛ نحو قولك: زيد يتحدّث ويقرأ، أى هو فى حال تحدّث، وقراءة. وعلى نحو من حكاية الحال فى[5] نحو هذا قولك: كان[6] زيد سيقوم أمس، أى كان متوقّعا (منه القيام)[7] فيما مضى. وكذلك قول الطرمّاح:

* ... واستيجاب ما كان فى غد *

يكون عذره فيه: أنه جاء بلفظ الواجب؛ تحقيقا له، وثقة بوقوعه، أى إن الجميل منكم واقع متى أريد، وواجب متى طُلِب.

وكذلك قوله:

* أوديتُ إن لم تحب حَبْو المعتنِك *

جاء به[8] بلفظ الواجب؛ لمكان حرف الشرط الذى معه، أى إن هذا كذا لا شكّ فيه، فاتقَ الله (فى أمرى)[9] يؤكّد بذلك[10] على حَكَم فى قوله:

* يا حَكَم الوارث عن عبد الملك *

---

(١) فى د، هـ، ز، «فيه». (٢) كذا فى ش. وفى د، هـ، ز، ط: «تفاؤلا».
(٣) سقط حرف العطف فى ش. (٤) كذا فى ش. وفى ز، ط: «أى».
(٥) فى ط: «مثل». (٦) زيادة فى ط.
(٧) كذا فى ز، ط. وفى ش «للقيام». (٨) سقط فى ش.
(٩) كذا فى ش. وفى ز، ط: «فىّ». (١٠) كذا فى ز، ط. وفى ش: «ذلك».

أى إن لم تتداركنى هلكتُ الساعة غيرَ(١) شــكّ ، هكذا يريد . فلأجله ما(٢) جاء بلفظ الواجب الواقع غير المرتاب به ، ولا المشكوك فى وقوعه . وقد نظر إلى هذا الموضع أبو العتاهية ، فاتّبعه فيه ، و إن صغر لفظه ، وتحاقر دونه . قال :

عُتْب السـاعةَ الساعهْ أموت الساعةَ الساعهْ

وهذا — على نذالة(٣) لفظه — وَفْق مانحن على سَمْته . وهذا هذا . وليس كذلك قولك : قمت غدا ، وسأقوم أمس ؛ لأنه عارٍ من جميع ما نحن فيه ؛ إلا أنه لو دلّ دليـل من لفظ أو حال لجاز نحو هذا . فأمّا على تعرّيه منه ، وخلوّه ممـا شرطناه فيه فلا .

ومن المحـال قولك : زيد أفضل إخوته ، ونحو ذلك . وذلك أن أفضل : أفعل ، وأفعل هذه التى(٤) معناها المبالغة والمفاضلة ، متى أضيفت إلى شىء فهى بعضه ؛ كقولك : زيد أفضل النـاس ، فهـذا جائز ؛ لأنه منهـم ، والياقوت أنفس الأحجار ؛ لأنه بعضها . ولا تقـول : زيد أفضل الحمـير ، ولا الياقوت أنفس الطعام ؛ لأنهما ليسا منهما . وهـذا مفاد(٥) هذا . فعلى ذلك لم يجيزوا : زيد أفضل إخوته ؛ لأنه ليس واحدا من إخوته ، و إنما هو واحد من بنى أبيه ؛ ألا ترى أنه لو كان له إخوة بالبصرة وهو ببغداد ، (وكان(٦)) بعضهم وهم(٧) بالبصرة ، لوجب من هذا أن يكون من ببغداد البتّة فى حال كونه بها ، مقيما بالبصرة البتّة فى تلك الحال . وأيضا ، فإن الإخوة مضافون إلى ضمير زيد ، وهى الهاء فى إخوته ، فلو كان واحدا منهم وهم مضافون إلى ضميره كما ترى ؛ لوجب أيضا(٨) أن يكون داخلا معهم فى إضافته

(١) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « من غير » . (٢) زيادة فى ز ، ط .

(٣) كذا فى ش . وفى ز ، ط : « نزالة » . والنذالة : الخسة . ونزول اللفظة انحدارها عن مرتبة العلو ، ولم أقف على النزالة . (٤) فى ط ، « هى التى » . (٥) فى د : « مقاد » .

(٦) كذا فى ز ، ط . وفى ش : « فكان » .

(٧) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « جميعهم » . (٨) سقط فى ش .

إلى ضميره ، وضمير الشيء هو الشيء البتّة ، والشيء لا يضاف إلى نفسه . (وأما)[1]
قول الله تعالى ﴿ وإنه لحق اليقين ﴾[2] فإن الحق هنا غير اليقين ، وإنما هو خالصه
وواضحه ، فجرى مجرى إضافة البعض إلى الكلّ ؛ نحو هذا ثوب خَزّ . ونحوه قولهم :
الواحد بعض العشرة . ولا يلزم من حيث كان الواحد بعض العشرة أن يكون
٥ بعضَ نفسه ؛ لأنه لم يضف إلى نفسه ، وإنما أضيف إلى جماعة نفسُه بعضها ،
وليس كذلك زيد أفضل إخوته ؛ لأن الإخوة مضافة إلى نفس زيد ، وهي
الهاء التي هي ضميره . ولو كان زيد بعضهم وهم مضافون إلى ضميره لكان هو أيضا
مضافا إلى ضميره الذي هو نفسه ، وهذا محال . فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين ؛
فإنه واضح .

١٠ فأمّا[3] قولنا : أخذت كلّ المال ، وضربت كل القوم ، فليس الكل هو ما أضيف
إليه . قال أبو بكر : إنما الكل عبارة عن أجزاء الشيء ، وكما جاز أن يضاف أجزاء
الجزء الواحد[4] إلى الجملة ، جاز أيضا أن تضاف الأجزاء كلها إليه .

فإن قيل : فالأجزاء كلّها هي الجملة ، فقد عاد الأمر إلى إضافة الشيء
إلى نفسه .

١٥ قيل : هذا فاسد ، وليس أجزاء الشيء هي الشيء وإن كان مركّبا منها .
بل الكل في هذا جارٍ مجرى البعض في أنه ليس بالشيء[5] نفسه ؛ كما أن البعض
ليس به نفسه . يدلّ على ذلك وأن حال البعض متصوّرة في الكل قولك : كل

---

(١) كذا في ش . وفي د ، هـ ، ز ، ط : « فأما » .
(٢) آية ٥١ سورة الحاقّة .
٢٠ (٣) سقط في ش المكتوب من هنا إلى قوله : « وصواب المسألة » .   (٤) زيادة في ط .
(٥) كذا في ط . وفي ز : « الشيء » .

القوم عاقل، أى كل واحد منهم على انفراده عاقل . هذا هو الظاهر، وهو طريق الحمل على اللفظ ؛ قال الله تعالى : ﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾[1]، وقال تعالى : ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾[2] فوحّد، وقال :[3]

* كلا أبويكم كان فرع دعامة *

فلم يقل : كانا، وهو الباب . ومثله قول الأعشى أيضا :

حتى يقول الناس مما رأوا　　　يا عجبا للميت الناشر[4]

أى حتى يقول كل واحد منهم : يا عجبا . وعليه قول الآخر :

تفوّقت مال ابنى حجير وما هما　　　بذى حَطْمة فانٍ ولا ضَرَع غُمْرِ[5]

أى : وما كل واحد منهما كذلك .

فأما قوله تعالى : ﴿ وكلّ أتَوه داخرين ﴾[6] و ﴿ كل له قانتون ﴾[7] فمحمول على المعنى دون اللفظ . وكأنه إنما حمل عليه هنا لأن كلّا فيه غير مضافة، فلمّا لم تضَف إلى جماعة عُوّض من ذلك ذكر الجماعة فى الخبر . ألا ترى أنه لو قال : وكل له

---

(١) آية ٩٥ سورة مريم .　　(٢) آية ٣٣ سورة الكهف .

(٣) أى الأعشى فى علقمة بن علاثة وعامر بن الطفيل، وهو يمدح عامرا أو يهجو علقمة . وقبله معه :

أعلقم قد حكمتنى فوجدتنى　　　بكم عالما على الحكومة غائصا

كلا أبويكم كان فرع دعامة　　　ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصا

ويروى : «فرعا دعامة» . والفرع : الشريف الرئيس . ودعامة العشيرة سيدها، شبه بدعامة البناء . فعلى الإضافة المعنى أنه رئيس منتسل من رئيس، وعلى الوصف يكون الكلام على التوكيد .

(٤) انظر ص ٣٢٥ من هذا الجزء .

(٥) تفوّق المال : أخذه شيئا فشيئا، وهو من قولهم : تفوّق شرابه . وذو الحطمة : الهرم، والحطمة : المرة من حطمته السنّ إذا أسنّ وضعف، والفانى : الشيخ الكبير، والضرع : الضعيف . والغمر : من لم يجرّب الأمور .　　(٦) آية ٨٧ سورة النمل .　　(٧) آية ١١٦ سورة البقرة .

فانت لم يكن فيــه لفظ الجمع[1] البتّة ، ولمــا قال : ﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾[2] فجاء بلفظ الجماعة مضافا إليها ، استغنى به عن ذكر الجماعة فى الخبر .

وتقول — على اللفظ — : كل نسائك قائم ، ويجوز : قائمة إفرادا على اللفظ أيضا ، وقائمات على المعنى البتّــة ؛ قال الله — سبحانه — : ﴿ يا نســاء[3] النبىّ لستنّ كأحد من النساء ﴾ ولم يقل : كواحدة ؛ لأن الموضع موضع عموم ، فغلب فيه التــذكير ؛ وإن كان معناه : ليست كلّ واحدة منكن كواحدة من النساء ؛ لمــا ذكرناه من دخول الكلام (معنى[4] العموم) . فاعرف ذلك .

وصواب المسألة أن تقول : زيد أفضل بنى أبيه ، وأكرم نجل أبيه (وعترة[5] أبيه) ، ونحو ذلك ، وأن تقول : زيد أفضل من إخوته ؛ لأن بدخول (مِن) ارتفعت الإضافة ، فجازت المسألة .

ومن المحال قولك : أحقّ الناس بمال أبيه ابنه . وذلك أنك إذا ذكرت الأبوّة فقد انطوت على البنوّة ، فكأنك إذًا إنما قلت : أحقّ الناس بمال أبيه أحقّ الناس بمال أبيه . فجرى ذلك[6] مجرى قولك : زيد زيد ، والقائم القائم ، ونحو ذلك مما ليس فى الجزء الثانى منه إلا ما فى الجزء الأوّل البتّة ، وليس على ذلك عَقد[7] الإخبار ؛ لأنه (يجب[8] أن يستفاد من الجزء الثــانى) ما ليس مستفادا من الجزء الأوّل . ولذلك[9] لم يجيزوا : ناكح الجارية واطئها ، ولا ربّ الجارية مالكها ؛ لأن الجزء الأوّل مستوف لمــا انطوى عليه الثانى .

---

(١) فى ط : « الجميع » .
(٢) آية ٩٥ سورة مريم .
(٣) آية ٣٢ سورة الأحزاب .
(٤) كذا فى ط . وفى ز : « على المعنى » .
(٥) سقط ما بين القوسين فى ش . وعترة الرجل : أقرباؤه وعشيرته الأدنون .
(٦) زيادة فى ط .
(٧) فى ش : « عقدة » .
(٨) فى ش : « لا يجب أن يستفاد من الجزء الثانى إلا » .
(٩) كذا فى ط . وفى ش ، ز : « كذلك » .

فإن قلت : فقد قال أبو النجم :

* أنا أبو النجم وشعرى شعرى[1] *

وقال الآخر :

إذِ النــاس ناسٌ والبــلاد بغِـرّة ... وإذ أُمُّ عمّار صــديقٌ مساعِفُ[2]

(وقال آخر)[3] :

بلادٌ بهــا كنّا وكنّا نحلّهــا ... إذِ النــاس ناس والبــلاد بلادُ[4]

وقال الآخر :

هذا رجائى وهــذى مصر عامرةٌ ... وأنت أنت وقد ناديتُ من كَثَب

وأنشد أبو زيد :

رفَونى وقالوا يا خُـوَيْلِد لا تُرَعْ ... فقلت وأنكرت الوجــوه هُمُ هُمُ[5]

وأمثاله كثيرة .

---

(١) من أرجوزة له . وبعده :

لله درّى ما أجنّ صــدرى ... من كلمــات باقيات الحرّ

وانظر الخزانة فى الشاهد الحادى والسبعين ؛ والكامل بشرح المرصفى ١٥٨/١

(٢) ورد فى اللسان (سعف) غير معزوّ . وفيه «والزمان» فى موضع «والبلاد» .

(٣) سقط ما بين القوسين فى ش .

(٤) فى مواسم الأدب ١٥٢/١ أنه وجد فى شعب جبل فى سمح — وهى قرية باليمن — سهم من سهام عاد مكتوب عليه :

ألا هل إلى أبيــات سمح بذى اللوى ... أو الرمل من قبل الممات معاد

بـــلاد بهــا كنا وكنا نحبهـــا ... إذا النــاس ناس والبــلاد بلاد

(٥) هذا من قصيدة لأبى خراش الهذلىّ . وكان يطلبه قوم بثأر لهم فوقفوا فى طريقه يريدون قتله . فلمــا مرّ بهم أظهروا أنهم من عشيرته وحيوه وأمنوه ، ولكنه عرف فى وجوههم الشر وأنكرهم وقال : هم هم ، أى هم أعدائى المطالبون بدمى . وخويلد اسمه ، وقد نجا منهم بعدوه ، وكان من العدّائين الذين لا يسبقون . وانظر الخزانة فى الشاهد الثانى والسبعين .

قيل : هذا كله وغيره مما هو جار مجراه ، محمول عندنا على معناه دون لفظه ؛ ألا ترى أن المعنى : وشعرى متناهٍ فى الجودة ، على ما تعرفه وكما بلغك[1] ، وقوله : إذِ الناس ناس أى : إذ الناس أحرار ، والبلاد أحرار ، وأنت أنت أى : وأنت المعروف بالكرم ، وهم هم أى : هم الذين أعرفهم بالشر والنُّكْر لم يستحيلوا ولم يتغيّروا .

٥ فلولا هذه الأغراض وأنها مرادة معتزَمة ، لم يجز شىء من ذلك ؛ لتعرّى الجزء الآخر[2] من زيادة الفائدة على الجزء الأوّل . وكأنه إنما أعيد لفظ الأوّل لضرب من الإدلال والثقة بحصول الحال . أى أنا أبو النجم الذى يكتفى باسمه من صفته ونعته . وكذلك بقيّة الباب ؛ كما قال :

* أنا الحُبَاب الذى يكفى سُمِى نسبى[3] *

١٠ ونظر إليه شاعرنا وقلَبه ، فقال :

* ومن يصفك فقد سمّاك للعرب[4] *

ولكن صحّة المسألة أن تقول : أحقّ الناس بمال أبيه أبرّهم به ، وأقومهم بحقوقه . فتزيد فى الثانى ما ليس موجوداً[5] فى الأوّل .

---

(١) سقط فى ش . (٢) فى ش : « الأخير » .

١٥ (٣) عجزه — كما فى اللسان فى سما — :

* إذا القميص تعدى وسمه النسب *

(٤) من قصيدة له فى مرثية أخت سيف الدولة . وقبله معه :

يا أخت خير أخ يا بنت خير أب كناية بهما عن أشرف النسب

أجل قدرك أن تسمى مؤبّنة ومن يصفك فقد سمّاك للعرب

٢٠ (٥) سقط فى ش .

فهذه[1] طريقة استحالة المعنى . وهو باب .

وأمّا صحّة قياس الفروع ، على فساد الأصول ، فكأن يقول لك قائل :
لو كانت الناقة من لفظ (القنو) ما كان يكون مثالها من الفعل ؟ .
فجوابه أن تقول : عَلَفة . وذلك أن النون عين (والألف[2] منقلبة عن واو ،
والواو لام) القنـو ، والقاف فاؤه . ولو كان القنو مشـتقّا من لفظ الناقة لكان
مثاله لَفَع . فهذان أصلان فاسدان، والقياس عليهما آوٍ بالفرعين إليهما .

وكذلك لو كانت الأُسْكُفّة مشتقّة من استكفّ الشيءُ — على ما قال وذهب
إليه أحمد بن يحيى لكانت أُسْفُعلة — ولو كان استكفّ مشتقًا من الأسكفّة، لكان
على اللفظ : افتعلّ بتشديد اللام، وعلى الأصل[3] : افتعلل؛ لأن أصله على الحقيقة :
استكفف .

ومن ذلك (أن[4] لو كان ماهان عربيّا)، فكان من[5] لفظ هوّم أو هيّم لكان لعفان .
(ولو[6] كان من لفظ الوهم لكان لفعان) . ولو كان من لفظ هَمَى لكان : علفان .
ولو وجد فى الكلام تركيب (و م هـ) فكان ماهان من لفظه لكان مثاله : عفلان .
ولو كان من لفظ النهم لكان : لاعافا . ولو كان من لفظ المهيمن لكان : عافالا[7] .
ولو كان فى الكلام تركيب (م ن هـ) فكان ماهان منه لكان : فالاعا[8] . ولو كان
فيه تركيب (ن م هـ) (فكان[9] منه) لكان : عالافا .

وذهب أبو عُبيدة فى المندوحة إلى أنها من قولهم : انداح بطنه إذا اتّسع .
وذلك خطأ فاحش . ولو كانت منه لكانت : مَنْفُعْلة . وقد ذكرنا ذلك فى باب

(١) فى ش ؛ « فهذا » .
(٢) سقط ما بين القوسين فى ش .
(٣) كذا فى ز، ط . وفى ش : « المعنى » .
(٤) فى ط : « لو أن ما هان كان » .
(٥) سقط فى ش .
(٦) سقط ما بين القوسين فى ش .
(٧) فى ش : « فاعالا » .
(٨) فى ش : « لا فاعا » .
(٩) سقط ما بين القوسين فى ش .

سَقَطات العلماء . نعم ، ولو كانت من لفظ الواحد لكانت : مَنْلُفعة . ولو كانت من لفظ حدوت لكانت : مَنْعُلْفة . ولو كانت من دحوت لكانت : مَنْفُلَمَة . ولو كان فى الكلام تركيب (ودح) فكانت مندوحة منه لكانت : مَنْعُفلة . ولو كان قولهم : انداح بطنه من لفظ مندوحة لكانت : آفعال،(بألف[1]) موصولة

٥ (واللام مخففة[2]) .

وذهب بعض أشياخ اللغة فى يستعور إلى أنه : يفتعول، وأخذه من سعر . وهذا غلط[3] . ولو كان من قولهم : عَرَّس بالمكان لكان : يلتفوعا . ولو كان من سَرُع لكان : يفتلوعا . ولو كان من عسر لكان : يعتفولا . ولو كان من لفظ رسع لكان : يعتلوفا . ولو كان من لفظ رعس لكان : يلتعوفا .

١٠ وأما تيهورة فلو كانت من تركيب[4] (هـ ر ت) لكانت : لَيْفُوعة . (ولو[5] كانت من لفظ (ت ر هـ) لكانت : فيلوعة . ولو كانت من لفظ (هـ ت ر) لكانت: عيفولة) . ولو كانت من لفظ (ر هـ ت) لكانت: ليعوفة. ولو كانت من لفظ (ر ت هـ) لكانت: عيلوفة . ومع هذا فليست من لفظ (ت هـ ر) ، وإن كانت — فى الظاهر وعلى البادى — منه، بل هى عندنا من لفظ (هـ و ر) . وقد ذكر ذلك أبو على فى تذكرته،

١٥ فَغنِينا عن إعادته . وإنما غرضنا هنا مساق الفروع على فساد الأصول ؛ لما يُعقِب ذلك من قوة الصنعة، وإرهاف الفكرة .

وأمّا مَرْمَرِيس فلو كانت من لفظ (س م ر) لكانت: علعليف؟ . ولو كانت من لفظ (ر س م) : لكانت لفلفيع، ولو كانت من لفظ (ر م س) لكانت: عفعفيل . ولو كانت من لفظ (س ر م) لكانت : لعلعيف . (ولو كانت[5] من لفظ (م س ر)

٢٠ (١) فى ط : «بهمزة» . وفى ز : «مهموزة وموصولة» . (٢) سقط ما بين القوسين فى ز .
(٣) وإنما هو : فعللول . (٤) كذا فى ش . وفى ز، ط : « لفظ » .
(٥) سقط ما بين القوسين فى ش .

لكانت : فلفليع) . لكنها عنـدنا من لفظ (م ر س) ، وهى على الحقيقـة فعفعيل منه .

وأما قرقورير لقرقرة الحَمَام فإنها فعاليل، وهو رباعى ، وليست من هذا الطرز الذى مضى .

وأما قِنْدَأْو[1] فإنها فِنْعَلْو، من لفظ (ق د أ)، ولو كانت من لفظ (ق د و) لكانت : فِنْعَأْل . ولو كانت من لفظ (د و ق) لكانت : لِنْفَأْع . ولو كانت من لفظ (ن ق د) لكانت : عِفْلَأْو . ولو كانت من لفظ (ن د ق) لكانت : لِفْعَأْو . ولو كانت من لفظ (النـدأة)[2] لكانت قِفْلَعْو، فحكمت بزيادة القاف ، وهذا أغرب ممـا قبله . ولو كانت من لفظ النآدى[3] لكانت : قِفْلَعْو بزيادة القاف أيضا .

والمسائل (من هذا النَّجْر)[4] تمتدّ وتنقاد؛ إلا أن هذا طريق صنعتها . فاعرفه وقِسه بإذن الله تعالى .

---

(١) هو القصير من الرجال . وجمل قندأو : صلب .

(٢) الندأة (بفتح النون وضمها) : كثرة المـال .

(٣) النآدى — بفتح الدال — : الداهية . وقد رسم هكذا فى ش . وفى ط : « النآد » وهو بمعنى « النآدى » .   (٤) كذا فى ش . وفى ط : « على هذا النحو » .

فهرس الجزء الثالث من الخصائص

١٤٧ — باب فى الجوار ٢١٨ — ٢٢٧

١٤٨ — باب فى نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها منها ٢٢٧ — ٢٣١

١٤٩ — باب فى الامتناع من نقض الغرض ٢٣١ — ٢٤٠

١٦١ — باب فى جمع الأشباه، من حيث يغمض الاشتباه ٣١٩ — ٣٢٨

وجه الجمع بين قول الشاعر :

لدن بهزّ الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

وقولهم : اختصم زيد وعمرو (٣١٩) . الجمع بين قول الشاعر :

زمان علىّ غراب غداف فطيّره الدهر عنّى فطارا

وقوله تعالى : « يوم تبلى السرائر فماله من قوة ولا ناصر » (٣٢٠) . الجمع بين قول امرئ القيس :

على لاحب لا يهتدى بمناره إذا سافه العود النباطىّ جرجرا

وقوله تعالى : « ولم يكن له ولىّ من الذلّ » (٣٢١) . الجمع بين قول الأعشى :

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وبتّ كما بات السليم مسهّدا

وقول الشاعر :

وطعنة مستبسل ثائر تردّ الكتيبة نصف النهار

(٣٢٢) . الجمع بين قوله تعالى : « فما استكانوا لربهم » وقوله تعالى : « يذبّحون أبناءكم ويستحيون نساءكم » (٣٢٤) . الجمع بين قوله تعالى : « قل إن الموت الذى تفرّون منه فإنه ملاقيكم » ، وقوله تعالى : « فويل للمصلّين الذين هم عن صلاتهم ساهون » (٣٢٤) . الجمع بين قول الأعشى :

حتى يقول الناس مما رأوا يا عجبا للميّت الناشر

وقوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » (٣٢٥) . الجمع بين قول الراجز :

* وكحّل العينين بالعواور *

وقول الآخر :

لما رأى أن لادعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطجع

(٣٢٦) . التقطت النوى واستقطته واضتقطته (٣٢٦) . لا أكلّمه حيرى دهر (٣٢٧) . شواهد فيها تسكين الياء المشدّدة (٣٢٧) .

١٦٢ — باب فى المستحيل ، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول ٣٢٨ — ٣٤١

ذكر فى هذا الباب أمثلة فيها البناء على أصول فاسدة ، كأن يقال لك : إذا فرضت أن سبعة فى خمسة أربعون ، فكم يجب أن يكون على هذا ثمانية فى ثلاثة . والغرض من هذا شحذ الذهن . قول العرب : إن قمت غدا قمت معك ، ووجه هذا (٣٣٠) . المضارع أسبق فى الرتبة من الماضى (٣٣١) . الوجه فى مجىء الدعاء على صورة الماضى ، نحو أيدك الله (٣٣٢) . زيد أفضل